عزمي بشارة

ثورة مصر

الجزء الأول

من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

لا يكتفي البحث في الثورة المصرية (25 كانون الثاني/يناير 2011) بتشخيص سبب من أسبابها بشكل منعزل أو بحث حادثة بعينها، بل يفترض معالجة خلفياتها التاريخية والانتقال بعدها إلى تكوّن الفاعلين التاريخيين ونشوء الحالة الثورية. ولأن غرضنا في هذا الكتاب هو إنتاج بحث توثيقي عن هذه الثورة؛ لذا حمّلنا الجزء الأول منه "من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير" عرضًا تاريخيًا منذ صعود جمهورية يوليو (1952) وحتى أزمتها في نهاية عصر مبارك (2011). وهو عرض ضروري أيضًا لفهم الثورة نفسها وما جرى بعدها، أي الانقلاب العسكري عليها في 3 تموز/يوليو 2013، وهو موضوع الجزء الثاني "من الثورة إلى الانقلاب" من هذا الكتاب.

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 26 دولارًا

ISBN 978-614-445-091-8



ثورة مصر

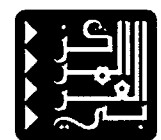
الجزء الأول

من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير

ثورة مصر

الجزء الأول
من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير

عزمي بشارة



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

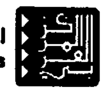
الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
بشارة، عزمي
ثورة مصر/ عزمي بشارة.
2 ج. في 2 مج ؛ 24 سم.
محتويات: ج. 1. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، ج. 2. من الثورة إلى الانقلاب
يشتمل على ببليوغرافية (ص.647-680) وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-091-8
1. مصر - تاريخ - ثورة 1952. 2. مصر - أحوال سياسية - ثورة يوليو 1952. 3. الثورات - مصر - تاريخ. 4. الثورة المصرية (25 يناير 2011) 5. مصر - تاريخ - ثورة 25 يناير 2011. 6. مصر - أحوال سياسية - حسني مبارك، 1981-2011. 7. مصر - أحوال سياسية - ثورة 25 يناير 2011. 8. رجال الأعمال المصريين - الجوانب السياسية - مصر - تاريخ - حسني مبارك، 1981-2011. 9. مصر - أحوال اجتماعية - حسني مبارك، 1981-2011. 10. حركات الاحتجاج - مصر. 11. المعارضة (سياسة) - مصر. 12. مصر - الجيش. 13. القوات المسلحة - مصر. 14. مصر - أحوال سياسية - محمد مرسي، 2012-2013.
أ. العنوان.
320.962056

العنوان بالإنكليزية

The Egyptian Revolution
Volume I
From Egypt's July Revolution to January 25 Revolution
by Azmi Beshara

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 0097444199777 فاكس: 0097444831651

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، أيار/ مايو 2016

المحتويات

قائمة الجداول

مقدمة

لا يمكن بدء دراسة الثورة المصرية بيوم 25 كانون الثاني/ يناير 2011 والتحضير له، ولا حتى بانتخابات عام 2010 المزوّرة، أو بمقتل خالد سعيد، كما يفعل صحافيون أجانب أحيانًا. فالبحث في الثورة المصرية لا يكتفي بتشخيص «سبب» هنا وآخر هناك، أو حادثة بعينها، بل يُفترض به أن يُعالج خلفياتها التاريخية، ثم ينتقل إلى تكوّن الفاعلين التاريخيين ونشوء الحالة الثورية. ومن ناحية أخرى، لا يُكتب بحثٌ توثيقيٌ جدي متخصّص عن الثورة المصرية بتأليف كتاب جيد عن التاريخ المصري الحديث وإفراد الفصل الأخير منه للثورة، كما فعل باحثون آخرون. هذا ممكنٌ، لكنه ليس غرض هذا الكتاب، بل يتلخّص هذا الغرض في إنتاج بحث توثيقي عن ثورة مصر 2011، وهذا هو محور الكتاب الذي يبدأ بعرض تاريخي لفهم السياسة والمجتمع والجيش في مصر، محدّدًا بصعود جمهورية يوليو وأزمتها التاريخية في نهاية عصر مبارك. أما الجزء الثاني من الكتاب، فيتناول بالتوثيق والتحليل التطورات التي قادت الثورة إلى احتجاج واسع في 30 حزيران/ يونيو، قارب الانتفاضة ضد حكم محمد مرسي، وصعود قوى الثورة المضادة، ثم الانقلاب العسكري على الثورة.

تطرح هذه المهمات، فور وضعها نصب عيني الباحث، حاجةً إلى إعادة قراءة جوانب من التاريخ المصري في القرن العشرين في ضوء ما جرى ويجري في مصر منذ كانون الثاني/ يناير 2011. فهذه القراءة ضرورية، لا لفهم الثورة فحسب، بل لفهم ما جرى بعدها في الطريق إلى الانقلاب أيضًا. كما أن ثمّة حاجة إلى شرح خلفيات الثورة الاقتصادية الاجتماعية وتاريخ الاحتجاج المصري، إذا صح التعبير، لوضع ما جرى في 25 كانون الثاني/ يناير وبعده في سياق تاريخي.

فما جرى في ذلك اليوم، وخلال الأسبوعين اللذين أعقباه، لم يكن عجيبةً أو واقعةً خارقةً سقطت على الواقع من خارج التاريخ.

إضافة إلى ذلك سيكون فهم ما جرى، بنيةً وصيرورةً، أكثر دقةً إذا جرت المحاولة من خلال موضعته في سياقاته التاريخية. ولا أقصد بذلك الثورة وحدها، بل انتكاساتها اللاحقة أيضًا؛ إذ إن للثورة المضادة سياقًا تاريخيًا أيضًا.

تصعُب كتابة مقدمة تاريخية للثورة المصرية، ذلك أن التاريخ المصري غير مجهول، كما يصعُب وضع مقدمة تاريخية لعمل بحثيّ هو مكان للكشف عن حقائق تاريخية جديدة، أو لعرض ما خَفي على المؤرخين حتى الآن. إذ طرق التاريخَ المصري الحديث باحثون ومؤرخون وصحافيون وكتّاب سيَر ورحالة وسياسيون كتبوا سيَرهم الذاتية. فمصر دولة مركزية لفتت الباحثين لأسباب سياسية ولأغراض المقارنة، واعتُبرت غالبًا أنموذجًا للبحث في شؤون بلدان العالم العربي والدول النامية عمومًا، لكن تصعب الإحاطة بالمصادر كلها في مقدمة تاريخية لعمل بحثي، فضلًا عن إضافة جديد في مجال التأريخ. وعلاوة على ذلك، يواجه الباحث حين يكتب مثل هذه المقدمة التاريخية ذلك السؤال الأبدي: من أين يبدأ زمنيًا؟ ولماذا اختار هذه البداية؟

ليس من السهل الإتيان بمعلومات تاريخية جديدة في مقدمة ما، وربما يكمن الجديد في أفضل الحالات في المقاربة المختلفة للتاريخ في ضوء البحث في بنية الراهن وصيرورته، وهو ما يُطلق عليه «التاريخ المباشر»، وهما موضوع البحث في الكتاب؛ فالإضاءة إلى الماضي من زاوية تحليل الراهن ممكنة دائمًا، والعكس صحيح أيضًا. وسيكون علينا قول الجديد من حيث المعلومات والمقاربة في البحث في موضوع الثورة المصرية عينها.

بعد العرض التاريخي التحليلي تبقى المهمة الرئيسة للجزء الأول من الكتاب محصورة في تأريخ الاحتجاج، وصولًا إلى 25 كانون الثاني/ يناير، مع اهتمام خاص بتوثيق ما جرى خلال الثورة حتى 11 شباط/ فبراير 2011 وفق مقاربات التاريخ المباشر. وتتطلّب هذه المهمة الغوص في تفصيلات الحراك الثوري، توثيقًا وتحليلًا. ويكتسب التوثيق والتحليل هنا درجة الأهمية ذاتها، لأننا نرغب في أن نضع بين يدي القارئ مرجعًا أكاديميًا توثيقيًا، أكان القارئ مواطنًا مهتمًا بالشأن العمومي أم باحثًا.

الحقيقة أن كتابة تاريخ الثورات باعتباره حوادث استثنائية تتجلى باقتحام قوى شعبية مسار التاريخ مباشرة من أجل تغيير نظام الحكم هي عملية مركّبة للغاية. ويصبح العمل هذا أكثر تركيبًا وتعقيدًا إذا أقدم عليه الباحث قبل انقضاء مدة زمنية طويلة، والحدث في حال فورانه. ومن سلبيات هذا القرب التأثر بالقوى الفاعلة وأطراف الصراع. وهو ما يفترض أن يدركه الباحث ويحاول مقاومته قدر الإمكان بسلاح هذا الوعي ذاته وبأدوات المنهج العلمي في الاستقراء والاستنتاج، وذلك من دون أن يحتاج إلى قمع انحيازه الأخلاقي لكرامة الإنسان وحريته، وللعدل بصفة عامة. فجوهر الثورة على الظلم هو التطلع إلى الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة. المهم ألا تتحكم بجمع المعلومات وتوثيق الحوادث وتحليلها أحكام القيمة، أو المواقف السياسية.

إذا أدرك الباحث هذا، يتحوّل القرب من الحوادث زمنيًا ومعايشتها عن كثب إلى أمر مفيد بحثيًا. فكتابة التاريخ الراهن تجري في هذه الحال قبل أن تزوَّر الحوادث، أو تُكتب من منظور المؤسسات الجديدة، وكأنه تاريخها الخاص. إن توثيق الحوادث خلال تدفقها، وعيش أجواء الحادث وسياقاته، ثم إعادة التأكد من هذا التوثيق بعد انقضاء فترة معقولة، وعلى أساس المعطيات الجديدة التي تتكشف، هي مصادر قوة للبحث. فالتصورات هنا أقرب إلى الحقيقة والواقع، وتسجيل الوقائع يجري قبل أن يضخّم هذا التفصيل، ويصغّر شأن ذاك، وقبل أن يعظم هذا الدور ويهمّش ذاك.

يختلف التوثيق هنا عن التسجيل الصحافي في أنه لا يُنشر كقصة أو مجموعة قصص وتحقيقات، بل يجمع بشكل منهجي ثم يقارن، ويعاد التأكد منه بعد مدة، ثم يحلل بأدوات علمية نقدية، في سياقه، وعلى أساس بحث الخلفية الاجتماعية والاقتصادية وتحليل القوى السياسية الفاعلة. وقمنا طوال الأعوام الخمسة الأخيرة بعملية توثيق منهجي لحوادث الثورة المصرية والسورية والتونسية. وجرى استخدام التوثيق باعتباره أحد مصادر كتابة التاريخ الراهن، إضافة إلى المعطيات الإحصائية الرسمية المحلية والدولية، واستطلاعات الرأي التي قام بها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، والأدبيات المنشورة عن الموضوع، وكذلك الكتابات النظرية. وكان منهجنا التعامل مع الظاهرة الاجتماعية باعتبارها ظاهرة تاريخية، يجب على من يؤرخ لها راهنًا أن يتناول جوانب مختلفة منها:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع والتاريخ وتحليل الخطاب وغيرها. وحاولنا في المؤلفات عن الثورات العربية الجمع بين علوم اجتماعية مختلفة، مثل الاقتصاد والعلوم السياسة والتاريخ وعلم الاجتماع. وكان كتاب الثورة التونسية المجيدة[1] تجربة أولى، وتطور المنهج بالتدرج بعد كل بحث، ونعتقد أنه نضج أكثر في حالة كتاب سورية: درب الآلام نحو الحرية[2] الذي يؤرخ لأول عامين من تاريخ الثورة السورية قبل أن تتحول إلى ما يشبه الحرب الأهلية، وهذا الكتاب عن الثورة المصرية.

يختص الجزء الثاني بالمرحلة التي تلت تنحّي الرئيس المصري حسني مبارك وصولًا إلى الانقلاب العسكري يوم 3 تموز/ يوليو 2013. ويوثّق لتلك المرحلة محاولًا فهم تعثّر مسار التحول الديمقراطي في عملية بحث وتحليل للتاريخ الراهن تتناول الظاهرة بشموليتها، ولا تغفل إلى جانب البنى الاجتماعية الاقتصادية والقوى السياسية العوامل الثقافية أيضًا.

لا يكتفي الباحث في هذا الكتاب بالاعتماد على الكتب والمنشورات اعتمادًا نقديًا، بل يتجاوز ذلك إلى التحقيق الاستقصائي المنهجي لغرض جمع المعطيات؛ إذ جمعت معلومات من مصادر منوعة، وقابل فريق باحثي المركز الذي عمل معي، بإدارة هاني عواد ونيروز ساتيك، ناشطين ومناضلين مصريين جماعيًا وفرديًا، وقدّما إليّ مساعدة لا غنى عنها. كما ساهم في إجراء المقابلات في مصر ذاتها فريق من الباحثين المصريين المتعاونين، بإدارة أحمد عبد ربه. وكانت المقابلات الجماعية مهمّة في تقليص النزعة الفردية، فوجود جماعات من الناشطين في جلسات مطوّلة مع باحثي المركز ومع الباحث المؤلف ساهم في أن يصحّح أحدهم الآخر، وأن يكون كل منهم أشدّ حذرًا في السرد والتقويم. لكننا لم نستغنِ عن المقابلات الفردية حين لزم الأمر. وانضم إلينا في المركز، في مرحلة متأخرة، الباحث المصري عبده موسى الذي كانت له مساهمة مفيدة في مراجعة المعلومات وتدقيقها، فاستفدنا من خبرته في شؤون منظمات المجتمع

---

(1) عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

(2) عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن (آذار/ مارس 2011 - آذار/ مارس 2013) (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

المدني في مصر، وفي تجميع المواد عن قضايا التعذيب في مصر. كما ساهم في إعداد المصادر للخلفية التاريخية والاقتصادية كل من: هدى حوا وجمال باروت وزهير الحامدي ومحمد المصري وسمير سعيفان، وهم من باحثي المركز. وأعدّ نيروز ساتيك المواد الخلفية عن حركات الاحتجاج. وراجع هاني محمود وعبد الرحمن فارس وخالد السيد، من ائتلاف شباب الثورة، النص المتعلق باليوميات، فتميّز هاني بذاكرة أرشيفية لما جرى في الاجتماعات التحضيرية. واحتفظ في منفاه بوثائق مهمة توثّق تلك المرحلة. وساعد عبد الرحمن في شبكة معارف واسعة بين شباب الثورة. وتميز خالد السيد بإحاطته بتفصيلات الحوادث. وكان من الممتع الجلوس معهم وكل منهم يذكّر الآخر بتفصيل ما، أو يصحح روايته حتى يتفقوا على رواية واحدة. وعمل مشروع المؤشر العربي بإدارة محمد المصري مع إسراء البطاينة على إعداد جداول استطلاعات الرأي العام التي طلبتها من المؤشر. وقام سيف الدين عبد الفتاح بمراجعة مخطوطة الجزءين الأول والثاني وأبدى ملاحظاته المفيدة والقيّمة. كما قام محمد المصري وجمال باروت بمراجعة الجزء الأول، وقرأه خالد السيد ومحمد نعيم، وأبدوا جميعًا ملاحظاتهم في شأنه.

نؤكد منذ الآن أننا لم نتمكن من الإحاطة بجوانب الثورة وخلفياتها وحوادثها كلها، كما لم نتمكن من مقابلة أغلبية قادتها، فضلًا عن الناشطين والمشاركين. ونعتذر إلى هؤلاء جميعًا عن هذا التقصير، فثمة حدود للجهد البشري والبحثي، وثمة خاتمة لكل كتاب، لكن يستمر التوثيق والتأريخ بعد هذا الكتاب، وسيتكلم آخرون وأخريات لم يستنطقهم هذا الكتاب، فيُكملون ما قصّر جهدنا البحثي عن الإحاطة به.

نُشرت عن الثورة المصرية بضعة كتب أجنبية صحافية الطابع، وكتب أخرى أكثر بحثية، لكنها تعرض التاريخ المصري وتفرد للثورة فصلًا أو فصلين. كما كتب ناشطون ومثقفون مصريون كثر ممن كانوا في الميدان توثيقًا من وجهات نظرهم الشخصية، وغلبت على قسم كبير منها النزعة الذاتية، أو الانطباعية (وهي ذاتية أيضًا) في حالات أخرى، واستفدنا منها بحدود.

لكن، يتميّز كتابنا هذا بأنه بحثٌ في الثورة ذاتها، على مستوى الماكرو (الصورة

الشاملة) والمايكرو (الصورة التفصيلية أو المجهرية)، وفق مقاربة منهجية مركّبة تجمع بين رؤية التاريخ المصري الحديث في أمد طويل نسبيًا، محدد بتاريخ النصف الثاني من القرن التاسع عشر والقرن العشرين، والتاريخ المباشر الذي يقع في فضاء اتجاهات التاريخ الجديد. ولا نعتقد أن أحدًا أجرى مقابلات شاملة ومسحية كما فعلنا في الإعداد لهذا الكتاب، ولا سيما أن فرقنا البحثية تجاوزت القاهرة إلى إجراء مقابلات مع ناشطين في الإسكندرية والسويس والمحلة وسيناء وأسيوط. وكان لا بدّ لإنجاز المهمة من الاعتماد على جهد جماعي. وسنفرد ملاحق خاصة بمجريات الثورة في هذه المحافظات والمدن.

سيلاحظ القارئ أنّ عدسة الباحث تتّسع وتصبح مهتمة أكثر بالتفصيلات الصغيرة كلما اقتربنا من ثورة يناير، لتدخل في التفصيلات اليومية ذاتها حين يُكتب عن الثورة، ذلك أن الكتابة في هذا الموضوع تأريخية راهنة وتحليلية في الوقت ذاته، واعية لنفسها كعملية أرشفة وإنتاج مصدر مرجعي عن ثورة يناير ذاتها. وأصبحت الحاجة إلى مثل هذا العمل أكثر إلحاحًا في ضوء مصائر ثورة يناير ومنظميها الشباب؛ إذ ربما يخطر في بال أصحاب أهواءٍ ومصالح تجاهل هذا الفصل المشرق من تاريخ الشعب المصري والأمة العربية مستقبلًا، أو تشويهه أو تجاهل صانعيه الذين اقتحموا سماء صناعة التاريخ، حين أخرَجت الثورة ضد الاستبداد، ومن أجل «العيش والحرية والعدالة الاجتماعية» والكرامة الإنسانية، أفضل ما في هذه الأمة.

الفصل الأول

خلفية تاريخية موجزة

أولًا: الطريق إلى ثورة يوليو

لو كان على ثورة 25 يناير 2011 صوغ ذاتها بجملة واحدة لنطقت بعبارة أن تكون «مصر للمصريين فعلًا»، أي لكل المصريين، لا لبعضهم، وهذا بلغة دارجة هو مفهوم دولة المواطنة والمواطنين. فحينما ثار المصريون ضد التدخل الأجنبي، رُفع الشعار الوطني «مصر للمصريين» أول مرة ضد رهن مصر للديون الأجنبية، وارتبط رفعه باسم مصطفى كامل[1] (1874-1908)، مؤسس الحزب الوطني ورئيس تحرير صحيفة اللواء. وبقصد تحقيق هذا الشعار بذاته ولذاته، أي لا بنفي الأجنبي فحسب، ولتأكيد عنصر المواطنة أيضًا، كان ثوار 25 يناير.

كانت الأهداف المباشرة لحملة احتلال بريطانيا مصر تأمين سداد الديون بالوصاية على الاقتصاد المصري، وحماية الخديوي من جيشه في عام 1882. وكانت للاحتلال أهداف كثيرة تدخل ضمن المنطق الإمبراطوري، من أهمها تأمين قناة السويس. وباختصار، عنى تحقيق هذه الأهداف تحويل أعوام حكم بريطانيا مصر من الوصاية إلى ممارسة احتلالية شاملة، تناقض فيها الحكم البريطاني مع الجيش الوطني المصري منذ البداية. فعلاوة على حماية الخديوي من جيش مصر ذاته، عمد الاحتلال البريطاني - الذي جاء لضمان تسديد مصر ديونها وبقاء قناة السويس مفتوحة للملاحة كسياسات معلنة - إلى إبقاء الجيش المصري ضعيفًا محدود العدد.

كمنت خلفية هذه الحوادث في المهمات التأسيسية التي بدأها محمد علي (حكم بين عامي 1805 و1848)، ووصلت أوجها في جهد الخديوي إسماعيل

(1) في عام 1879، أطاح الفرنسيون والإنكليز الخديوي إسماعيل الذي ورّط مصر في ديون لم يتمكن من سدادها، ونصّبوا مكانه الخديوي توفيق الذي قدموا لحمايته في عام 1882. وفي مرحلة فرض شروط سداد الديون والإملاءات الاستعمارية مارست ظاهرة جديدة متمثلة بالصحافة دورًا في إشعال المشاعر الوطنية.

التحديثي (حكم بين عامي 1863 و1879) الذي كان مكلفًا. ففي ما عدا إعادة بناء القاهرة وتخطيطها وتدشين قناة السويس، شارك إسماعيل في حملات عسكرية دولية، منها حملة المكسيك (1861-1867) لمصلحة فرنسا وحملة القرم (1853-1856) لمصلحة تركيا.

اضطر إسماعيل في عام 1874 إلى بيع حصص مصر في شركة قناة السويس، لكن هذا لم يكن كافيًا للدول الدائنة، ففرضت عليه إنشاء «صندوق الدين العام» في عام 1876، بمشاركة ممثلين عن فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والنمسا. وعيّنت الهيئة مراقبَين عامين ماليين إنكليزي وفرنسي، وفُرض عليه تعيين وزراء أجانب أيضًا، الأمر الذي جرى للدولة العثمانية ولتونس أيضًا، أي لكل بلد قام بجهد تحديثي حتّم عليه اقتراض أموال. لكن حين انتفض إسماعيل ضد هذه الإملاءات، وطرد هؤلاء الأجانب القيمين عليه، اضطر إلى التنازل عن العرش لمصلحة ابنه توفيق في عام 1879، وكانت بريطانيا من أملى هذا التنازل[2].

خلال خمسين عامًا من عهد إسماعيل وابنه توفيق، أُلغيت الجزية عمليًا، بعد أن بدأ بذلك الخديوي سعيد، وسُمح للأقباط بالترقي في الخدمة العمومية،

---

(2) منذ عام 1876 وحتى خلع الخديوي إسماعيل، فحصت خمس لجان أجنبية الدَين المصري ودرسته. وكانت هذه اللجان كلها، ومنها صندوق الدين العام تحت سيطرة الدائنين، البريطانيين والفرنسيين بالذات. وتضخم جهاز الموظفين الأجانب الذين رافقوا هذه اللجان فوصل إلى أكثر من 1300 موظف، تقاضى كل منهم مرتبات سنوية بلغت آلافًا عدة من الجنيهات؛ وكانت مهمتهم «إعادة هيكلة الاقتصاد المصري». انظر: Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914*, Rev. Ed. (London; New York: I. B. Tauris, 1993), pp. 130-136.

في شأن إفلاس الدولة العثمانية رسميًا الذي تزامن معه إفلاس خديويتها في مصر، واجهت الدولة العثمانية خلال النصف الثاني من سبعينيات القرن التاسع عشر مشكلة إفلاسها الرسمي المتتابع مرتين. وحدث الإفلاس الأول في عام 1875، قبل أقل من عام على ارتقاء عبد الحميد منصب السلطنة (31 آب/ أغسطس 1876)، والثاني في عام 1879 (في إثر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب مع روسيا، وخسارتها معظم ولاياتها في البلقان) بسبب خسارتها نحو 80 في المئة من مواردها المالية لتسديد أقساط القروض المستعجلة التي حصلت عليها بعد حرب القرم لتمويل نفقات الدولة. وفي إثر الإفلاس الثاني أخضعت مالية الدولة العثمانية لرقابة الدول الأجنبية لاستيفاء ديونها. قارن بـ: ثريا فاروقي [وآخرون]، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المجلد الثاني: 1600-1914، تحرير خليل إينالجك بالتعاون مع دونالد كواترت؛ ترجمة قاسم عبده قاسم (بيروت؛ طرابلس، ليبيا: دار المدار الإسلامي، 2007)، ص 495.

وجرى العرف منذ عام 1883 على تعيين قبطي في كل وزارة، في خطوات تاريخية أولى لتأسيس المواطنة المصرية. وأُنشئت محاكم وضعية يتحاكم إليها غير المصريين[3]. وبسبب أجواء الانفتاح، تدفق إلى مصر عدد كبير من الأجانب ومسيحيي بلاد الشام. وساهم هؤلاء - كما هو معروف - في النهضة الثقافية وفي إنشاء الصحف وغيرها، وفي نشر الفكرة العربية في مصر في إطار حديث، كما أدى علماء الدين المسلمون في مصر دورًا أساسيًا في حفاظهم على الهوية العربية.

كان الإطار الوطني المصري الذي أنشأه محمد علي أقرب إلى النظام العثماني، أما الهوية الوطنية المصرية التي بدأت تنشأ في القرن التاسع عشر فكانت على الرغم من محاولات تمييزها ذات بعد عربي واضح، من حيث اللغة أو من حيث التطلّعات. وجمعت أفكار الإسلام الإصلاحي العربي التوجه، والفكر الليبرالي المصري، والنماذج النهضوية الحديثة التي كانت قائمة على التفاعل مع نهضة بلاد الشام والترجمة من الغرب. وتجلّت بدور المثقفين المهاجرين الآتين من بلاد الشام (ويسمّون الشوام)، ولا سيما إنشاء سوريين جريدة **الأهرام** (بشارة وسليم تقلا) ودار **الهلال** (جرجي زيدان). وكان ذلك جزءًا من موجة هجرة كبيرة إلى مصر، ارتفع معها عدد سكان الإسكندرية إلى 130 ألفًا، منهم 50 ألف أوروبي في عام 1870. وكان في القاهرة 263 ألف نسمة في عام 1798، عام حملة نابليون على مصر، وارتفع هذا العدد إلى 374 ألفًا في عام 1882، بينهم 19 ألف أجنبي[4].

ثار الضابط المصري أحمد عرابي الذي عُين وزيرًا للحربية، ضد استخدام الديون لفرض الهيمنة الأجنبية، فهُزِم تمرّده المسلح في التل الكبير في 13 أيلول/ سبتمبر 1882 ونفي إلى سريلانكا، ووقعت مصر تحت الاحتلال

---

(3) نعرض هذا التحول منذ عهد محمد علي الذي ألغى التميز المفروض في الزي وسمح بترميم الكنائس، وفرض الخدمة العسكرية وإلغاء الجزية في عهد الخديوي سعيد، في: عزمي بشارة، هل من مسألة قبطية في مصر (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 21-22.

(4) Jacques Berque, *L'Egypte: Impérialisme et révolution*, bibliothèque des sciences humaines (Paris: Gallimard, 1967).

اقتباس من: صوفي بومييه، مصر: الوجه الآخر، ترجمة ميشال كرم (بيروت: دار الفارابي، 2009)، ص 38.

البريطاني المباشر، وأصبح الاقتصاد المصري في مرحلة تطور السوق العالمية خاضعًا لحاجات الدولة المستعمرة، ما أعطى القطن أولوية كبيرة لتغذية صناعة النسيج الإنكليزية، ولا سيما في أثناء الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأميركية. في هذه الفترة، صعد نجم الصحافي الشاب مصطفى كامل، مؤسس الحزب الوطني. وبعدما انحازت تركيا إلى ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، فرض الإنكليز الحماية رسميًا على مصر في كانون الأول/ ديسمبر 1914، ما سمح للخديوي باتخاذ لقب سلطان، تأكيدًا للقطيعة مع الدولة العثمانية في ظل الحماية البريطانية.

كما في حالات الوصاية عمومًا، ظهر مع مرور الوقت نوع من التناقض بين القصر والإنكليز، تجلّى بين مكانة الملكية والوصاية الإنكليزية في سلوك عباس حلمي؛ وريث توفيق الذي كان أكثر وطنية وسلبية تجاه الإنكليز من والده توفيق. إذ ولّد الوجود الإنكليزي والتفاعلاتُ الاجتماعية التي رافقت التحديث، تناقضاتٍ قادت في النهاية إلى ثورة 1919 بقيادة سعد زغلول (1859-1927)[5] التي تمثل الجناح الوطني الليبرالي من كبار مالكي الأرض. فمع بدء الحرب العالمية الأولى في عام 1914، تحولت مصر إلى محمية بريطانية، وتحول الوجود البريطاني من ضامن لسداد مصر ديونها إلى وجود استعماري كامل مدعّم بآلاف الجنود والموظفين. وفي أعقاب سلسلة من الاحتجاجات الواسعة بعد الحرب، أبرزها ثورة 1919، أُلغيت الحماية البريطانية في 28 شباط/ فبراير 1922، واحتفظت بريطانيا بما سمي بالتحفظات الأربعة: حق الحفاظ على الأمن وتأمين المواصلات الإمبراطورية (السويس وغيرها) وحماية مصالحها في السودان و«حماية الأقليات». وهذا الأمر عنى عمليًا إشراف الاستعمار على إدارة

(5) كان سعد زغلول وزير التربية والتعليم وصهر مصطفى فهمي باشا رئيس الوزراء، سلّمه الحاكم كرومر هذه الوظيفة الوزارية التي شغلها بين عامي 1906 و1910. اهتم باللغة العربية وأدخلها إلى المدارس بدلًا من الإنكليزية. وبعدها عيّنه الحاكم الجديد إلدون غورست وزيرًا للعدل. حاول زغلول مثله مثل باقي الليبراليين الوطنيين المصريين - كما حاول أحمد لطفي السيد - تحصيل إنجازات جزئية، واحدًا هنا وآخر هناك، في نوع من العمل لتقدم المجتمع المصري بالتدرج في ضوء ما كان متاحًا في ظل الوصاية البريطانية. لكنهم اعترضوا على حكم بريطانيا مصر بشكل مطلق بوساطة الخديوي. واستقال زغلول في عام 1913 بعد سلسلة مشاحنات مع القنصل العام (الحاكم)، وترشح للانتخابات التشريعية، وأصبح زعيم المعارضة في الجمعية التشريعية.

ذاتية مصرية تُسمّى دولة، سُلّمت فيها المؤسسات المصرية، ومنها الجيش، إلى المصريين تحت السقف أعلاه.

فُرضت الحماية البريطانية على مصر في عام 1914، واستقلت شكليًا في عام 1922 بعد ثورة قادها حزب الوفد من دون مشاركة الجيش، ونشأت في هذا الاعتراف بالاستقلال التعددية السياسية والحزبية الجديدة. وفي عام 1923، وُضع الدستور المصري الذي حوّل مصر إلى شبه ملكية دستورية في خلال الاحتلال البريطاني.

في هذه الفترة، أنشأ الصناعي طلعت حرب (1867-1941) بنك مصر، وتطورت رأسمالية مصرية صناعية ومالية متحدرة من التجار ومالكي الأراضي بقيادة حزب الوفد. ونشأ في هذه الفترة صراع حقيقي بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث في المدينة من ناحية، والطبقات الجديدة التي أوجدها التحول الرأسمالي من ناحية أخرى، مثل العمال الأجيرين ورأس المال والبيروقراطية الحديثة والطبقة الوسطى من المتعلمين. وكان من أبرز التعبيرات عن هذه التناقضات نشوء تيارات سياسية جديدة خارج هيمنة حزب الوفد الليبرالي التوجه، منها التوجه الماركسي الشيوعي المتأثر بالحركة الاشتراكية في أوروبا، ولا سيما بين الأقليات، ولاحقًا في أوساط واسعة في الطبقة العاملة المصرية، إضافة إلى التيار القومي المتأثر بالحركات القومية في أوروبا أيضًا، في حين نشأ التيار الإسلامي معبرًا عن فئات في الطبقة الوسطى الدنيا التقليدية التي نشأت لديها حاجات جديدة نتيجة التحديث وتغير نمط حياتها، من دون أن تكون قادرة على المنافسة في الوقت ذاته، وامتدادًا لحركة الإصلاح الديني الذي يشدد على الهوية ويكيّف الخطاب الديني، لا لمواجهة تحديات العصر فحسب، بل لمواجهة العصر ذاته بسلاح الماضي في حالات كثيرة، وردة فعل مباشرة على الحركات التبشيرية والتحديث المعبر عنه بتغير العادات، مثل الاختلاط بين الرجال والنساء وغير ذلك، وتعويضًا أيديولوجيًا عن أزمة الدولة العثمانية وزوالها. وعلاوة على التأثر الواضح بالحركات الشمولية، ولا سيما تنظيمات الشباب شبه العسكرية، ساهم العداء للإنكليز في تعريض الحركات السياسية المعادية لهم في المستعمرات للتأثر بخصومهم في أوروبا، ولا سيما ألمانيا وإيطاليا.

كان الجيش باعتباره مؤسسة خارج السياسة عمليًا[6]، ولم ينخرط في قمع الحركات الشعبية وأعمال الاحتجاج، لا في هذه المرحلة ولا حتى في مرحلة الدكتاتورية والنظام القمعي لحكومات الأقلية، ولا سيما بين عامي 1930 و1934. وفي سعي الإنكليز إلى الهيمنة على قرار الدولة المصرية، عمدوا إلى إضعاف الجيش، ولم يتيحوا له التطور عددًا أو عتادًا، لكن النظام الملكي استعان به في التغلب على مشكلات النقل والتموين، وفي حالات الكوارث الطبيعية.

حدث انشقاق في حزب الوفد، في عام 1919 فخرج عنه إسماعيل صدقي (1875-1950)، وبدأت صراعات على الاستئثار بتأليف الحكومة بين القصر والوفد والإنكليز. ففي عام 1930، سقطت حكومة مصطفى النحاس باشا (1879-1965) الأولى، وأصبح إسماعيل صدقي رئيسًا للحكومة. ثم عاد النحاس باشا مجددًا رئيسًا للحكومة في عام 1936، وقاد المفاوضات مع الإنكليز. وبعد إبرام المعاهدة التي نجمت عن هذه المفاوضات، بقي في مصر 10 آلاف جندي بريطاني فقط، رابطت أغلبيتهم في قواعد بريطانية عند قناة السويس.

في عام 1936 نفسه، تحجّج النحاس باشا بالالتزامات العسكرية التي فُرضت على مصر، وبموجب المعاهدة المصرية - البريطانية، وانتهز الفرصةَ لفتح أبواب الكلية العسكرية للضباط الصغار من مواطني الطبقة الوسطى، في حين دأبت الحكومات السابقة على جعل الكلية الحربية إقطاعية لأولاد الأغنياء[7].

في هذه المرحلة، شهدت مصر نهضة مع دستور 1923، منها تعددية الأحزاب السياسية ونشوء الجامعة المصرية وبدء تنظيم الطبقة العاملة. كما تطورت حركة نشر الصحف والمجلات إلى نهضة فكرية وعلمية فعلية، ونشأت تيارات ليبرالية ويسارية وإسلامية، لكن بقيت هذه التطورات مقصورة على المراكز المدينية الكبرى، وبقي الريف الذي كانت تعيش فيه أغلبية السكان يرزح تحت خط الفقر والجهل والمرض والعلاقات الزراعية الإقطاعية.

---

(6) هذا لا يعني أن أفراده، ولا سيما ضباطه، لم يكونوا منخرطين في السياسة، بل على العكس تمامًا.

(7) أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش (1952-1973)، كتاب المحروسة؛ 27، ط 2 (القاهرة: مركز المحروسة، 2005)، ص 57. صدرت الترجمة العربية الأولى للكتاب في عام 1974.

كانت أغلبية سكان مصر في تلك المرحلة تعتمد في حياتها على زراعة الأرض. وكانت العلاقات الزراعية إقطاعية أو شبه إقطاعية، تمثلت بسيطرة كبار مالكي الأراضي على حياة الفلاحين الفقراء الذين شكلوا أغلبية الشعب المصري. فثلث الأراضي الصالحة للزراعة كانت ملكًا لـ 147 عائلة، وعاش 11 مليون فلاح من العمل في أراضي «الباشوات» وكبار المالكين من دون أي ملكية للأرض. كما وجه الإنكليز الزراعة إلى القطن منذ ستينيات القرن التاسع عشر؛ إذ كانت صناعة النسيج البريطانية آنذاك تحتاج إلى قطنٍ بديل من القطن الأميركي الذي انقطع مورده خلال الحرب الأهلية الأميركية. وبلغت هذه الصناعة نحو 8 في المئة من مجمل الدخل القومي، وبالتالي كانت البرجوازية الصناعية ضعيفة جدًا في مقابل مالكي الأراضي.

عملت الحكومة المصرية على تقوية الجيش، مستغلةً موافقة الإنكليز على ذلك في أثناء الحرب العالمية الثانية من أجل الإعداد للحرب بموجب الاتفاقية الإنكليزية - المصرية الموقعة في عام 1936. فنُقلت أغلبية الضباط الإنكليز إلى منطقة السويس لحمايتها في أثناء الحرب، وعُزّز الجيش لحماية المدن المصرية وتقديم الدعم اللوجستي في أثناء الحرب. وزاد عدد أفراد الجيش المصري في الأربعينيات من 30 ألف إلى 100 ألف جندي، ثم تقلص بعد الحرب مجددًا إلى 36 ألف جندي. وانتمى الضباط الأحرار في أغلبيتهم إلى هذا الجيل الذي سُمح له بالانضمام إلى مدرسة الضباط بسبب الحرب، مع أنه متحدر من الطبقة الوسطى لا من الأرستقراطية الزراعية.

مع تطور جهاز الموظفين في المدن الكبرى والمتوسطة وتطور جهاز الخدمات والتعليم، توسعت الطبقة الوسطى بالتدرّج. فمنذ عام 1936، زاد عدد العناصر الشباب من أبناء الطبقة الوسطى الذي التحق بالكلية الحربية، وبالتالي بمراتب الجيش القيادية[8]. أما قبل ذلك، فاعتمد الجيش المصري في قيادته على أفراد الطبقة الأرستقراطية الزراعية. وإلى هذه الفئة من الطبقات الوسطى والدنيا، المستفيدة من فتح الكلية العسكرية في عام 1936، انتمت أغلبية الضباط الأحرار الذين نفذوا انقلاب عام 1952 على النظام: الملك والأحزاب والإنكليز.

---

(8) أحمد عبد الله، «القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر،» في: أحمد عبد الله، محرر، الجيش والديمقراطية في مصر (القاهرة: سينا للنشر، 1990)، ص 10.

بعد نشوء جماعة الإخوان المسلمين والحركة الشيوعية وحركات الشباب المتأثرة بالفاشية الأوروبية، إضافة إلى حزب الوفد الليبرالي والأحزاب التي انشقت عنه، وبعد فوضى الصراع بين البرلمان والقصر والإنكليز في عهد فاروق، «ظلت قوة واحدة في الميدان تنتصبُ بفخر يُحيطها الشعب بالعطف والاحترام، ويُنظر إليها على أنها ضحية فاروق»[9]، هي الجيش المصري الذي ما عاد يشبه جيش عام 1882 حين كانت قيادته العليا تحت سيطرة الملك؛ إذ عمل حزب الوفد، ولا سيما زعيمه النحاس باشا ووزيره الأول للحربية حمدي سيف النصر، على إنشاء جيش وطني.

في المرحلة نفسها التي توسعت فيها القاعدة الاجتماعية لقيادة الجيش بدفعات ضباط خريجي الكلية الحربية من الطبقة الوسطى والدنيا، دخلت الأحزاب والقوى السياسية الأخرى في أزمة. ففي أجواء الحرب ضد الألمان في ليبيا، وتصاعد الاحتجاج المصري المطالب بتعيين علي ماهر المعادي للإنكليز رئيسًا للحكومة، حاصرت الدبابات البريطانية في صباح 4 شباط/ فبراير 1942 قصر عابدين، وأجبرت الملك فاروق على القبول بحكومة يرئسها النحاس باشا الذي ارتضى العودة إلى الحكم على رؤوس الحراب كما قيل في ما بعد، على الرغم من اصطدامه بالإنكليز قبل هذه الواقعة وبعدها. ومنع الملك الحرس الملكي من مقاومة اقتحام الإنكليز القصر بقيادة الجنرال ستون وبحضور السفير البريطاني الذي خيّر الملك بين التخلي عن العرش أو تعيين النحاس. هكذا، تعرض الجيش المصري للإهانة[10]، وفقدت قيادة الوفد ثقة الجماهير، وتحول الحزب السعدي والمستقلون نحو واشنطن. كانت هذه، كما يبدو، تجربة مكوّنة للضباط الشباب لناحية النقمة على الإنكليز[11]، أما الأحزاب المتأثرة في تنظيمها بالحركات الفاشية في أوروبا، مثل مصر الفتاة بزعامة أحمد حسين وجماعة

(9) عبد الملك، ص 57.

(10) يصف محمد نجيب في مذكراته مشاعر الإهانة هذه وقد دفعته إلى تقديم استقالته التي رفضها الملك. انظر: محمد نجيب، كنت رئيسًا لمصر (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1984)، ص 60-61.

(11) انظر أيضًا: خالد محيي الدين، والآن أتكلم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992)، ص 34-35. يذكر محيي الدين أنها كانت تجربة مكونة لعبد الناصر أيضًا.

الإخوان المسلمين السرية بزعامة حسن البنا التي كونت فرق «الجوالة»، فبدأت بتنظيم أعضائها مستغلة استثناء حكومة محمد محمود باشا، رئيس حزب الأحرار الدستوريين، التي تألفت في 27 نيسان/ أبريل 1938، تشكيلات جماعة الإخوان المسلمين وجوالتها من حل التشكيلات الحزبية شبه العسكرية.

كان الملك فاروق قد وصل إلى الحكم في عام 1936 وهو بعدُ في السابعة عشرة. ولأن بريطانيا انحازت إلى حزب الوفد في مرحلة معينة، عندما كان الملك فاروق يستخدم الدين ويتقرب من الإخوان لموازنة قوة الوفد. ولأن فاروق كان يتصل بإيطاليا وألمانيا بوساطة تركيا وإيران، انحازت بريطانيا إلى الوفد، ما أضرّ به كثيرًا. وظهر ذلك بشكلٍ بيّنٍ عندما عزل الملك حكومة النحاس باشا في عام 1944، وهي التي فرضها الإنكليز قبل عامين على الملك، الأمر الذي عُرف في حوليات التاريخ المصري الحديث بـ«حادث فبراير 1942».

دُعي الوفد إلى تأليف الحكومة المصرية مجددًا في عام 1950. وحاول النحاس باشا استعادة شعبية الوفد بإلغاء المعاهدة الإنكليزية - المصرية (1936)، وبدأت مواجهة مسلحة واشتباكات مع القوات البريطانية.

في تلك المرحلة، وجد حزب الوفد نفسه مضطرًا إلى التحالف مع أي قوة في مواجهة القصر الذي دخل في مواجهة مع البرلمان. وبدأت لعبة القط والفأر بين الملك والأكثرية البرلمانية المتمثلة بالوفد والإنكليز. وسممت هذه اللعبة الأجواء الداخلية بشكلٍ عام، وعززت قوة الإنكليز. كما دخل عامل الإرهاب السياسي من قبل القصر ضد خصومه بوساطة الحرس الحديدي[12]. وبلغت قوة الإخوان المسلمين في هذه المرحلة أوجها، حيث بلغ عدد أعضاء الجماعة في نهاية الأربعينيات مئات الآلاف[13].

---

(12) يقول محمد نجيب في مذكراته أن الحرس الحديدي تنظيم كوّنه السراي، وأشرف على اختيار أعضائه الطبيب البحري يوسف رشاد، ليكون عين السراي على الضباط الوطنيين في الجيش، ويعتبر تمرد الضباط بقيادة رشاد مهنا في عام 1947 ضد رئيس الأركان في حينه إبراهيم عطا الله بعثًا للحركات الوطنية، وأن إنشاء الحرس الحديدي كان انتكاسة لها. ويذكر أن أنور السادات انضم إلى الحرس الحديدي. انظر: نجيب، ص 67 و69.

(13) نطرح هذا الرقم مدركين وجود خلاف موضوعي في شأن تقدير الانتساب إلى الجماعة، فأكثر التقديرات المتحفظة تتحدث عن مئات الآلاف من المنتسبين إلى الجماعة في تلك الفترة. وتجدر =

نشأت حركة الإخوان المسلمين في عام 1928 على يد حسن البنا (1906-1949)، المتحدر من وسط ديني إصلاحي في بلدة المحمودية في الإسكندرية. كان نشاط البنا الحقيقي في الإسماعيلية التي كانت مركز نشاط أجنبي بسبب وجود مقار الشركات والمعسكرات البريطانية، إلى جانب النشاط التبشيري الواسع. وأنشأت الحركة في عام 1934 لجنةً تنفيذية صاغت برنامجًا شاملًا للمجتمع والسياسة والاقتصاد وغير ذلك من منطلق إسلامي. كما أنشأت حركة كشفية ونظّمت لها كتائب في عام 1937 أطلقت عليها اسم فرق «الجوالة»، أثرت بشكل واسع في جيل الشباب. ومثلها مثل باقي الأحزاب، الوفد والحزب الوطني ومصر الفتاة، أنشأت جماعة الإخوان في عام 1940 جناحًا عسكريًا، ما لبث أن تورط في اغتيالات وأعمال إرهابية ضد دور السينما ومراكز للشرطة وأجانب وشخصيات سياسية.

هذه هي مصر التي عرفها الضباط الأحرار الذين انقلبوا على نظام الحكم في عام 1952. كانوا في ثلاثينياتهم، وعمل تنظيمهم - الذي أسسه جمال

= الإشارة إلى أن مسألة عدد الإخوان استخدمت جزءًا من الصراع على السلطة في مصر، وحفلت بادعاءات عددية متفاوتة، ضخم بعضها العدد بصورة دعائية، في حين قلل آخرون منه. لم يجاوز تعداد المصريين في نهاية الأربعينيات ربع عددهم الحالي، وكانت نسبة الكتلة الفاعلة في السياسة من هذا العدد محدودة جدًا نظرًا إلى نخبوية الممارسة السياسية في ذلك الوقت، وضعف مستوى التطور الاجتماعي وانخفاض مستوى الوعي والتعليم. يتحدث أناس مثل ريتشارد ميتشل عن نصف مليون عضو فقط على مشارف الخمسينيات حين الإعداد لانتخابات مجلس النواب. انظر: ريتشارد ب. ميتشل، الإخوان المسلمون ترجمة عبد السلام رضوان (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1977). ونجد رقمًا آخر عند الباحثة صوفي بوميه يُقدر عدد أعضاء حركة الإخوان المسلمين في عام 1992 بين 100 ألف و500 ألف عضو ناشط. انظر: بوميه، ص 251. ولا تعد مفارقة استمرار مسألة الخلاف في شأن عدد الإخوان حاضرة مع ثورة يناير التي مارس فيها الإخوان دور الكتلة المعارضة الرئيسة لنظام حسني مبارك. وقدر بعض قادة الجماعة العضوية فيها قبيل الثورة بعشرة ملايين، وأثبت التصويت لمرشح الجماعة محمد مرسي في المرحلة الأولى من انتخابات الرئاسة المصرية في عام 2012 أن كل من صوّت من أعضاء ومنتسبين ومحبين وذويهم وداعميهم كان نحو خمسة ملايين شخص، فيما لم تجاوز عضوية حزب الحرية والعدالة - الذراع السياسية للجماعة - المليون عضو، وبلغ عدد من كان لهم حق التصويت كأعضاء ناشطين بحسب إحصاءات الجماعة نفسها نحو 850 ألف شخص. وتجدر الإشارة إلى أن بنية جماعة الإخوان اختلفت عبر الزمن، وتحول طابعها تاريخيًا. فغلب عليها في بداياتها الطابع الدعوي، وكان يمكن العضو فيها أن يكون عضوًا في حركات وتنظيمات أخرى. وساهم ذلك في تجميع أعداد كبيرة حولها. واختلف طابع الحركة كثيرًا بعد الملاحقات التي تعرضت لها بعد صدامها مع ضباط يوليو، وخلال الصراع مع الأيديولوجيات والأحزاب الأخرى.

عبد الناصر – بعد هزيمة 1948 في الخفاء. «كانت المجموعة قليلة التنظيم في مشروعها، وانتقلت إلى التنفيذ بعد أن انتظرت عبثًا، كما فعل عدد لا بأس به من القوميين المصريين، انتصارًا ألمانيًا يتبعه انهيارٌ بريطاني. واستندت المجموعة إلى حركتين نقيضتين: الإخوان المسلمون واليسار الماركسي. وكان الرابط بين هذه العناصر المتنافرة هو الشعور المشترك بضرورة القيام برد على تفكك الوضع والسعي إلى عدالة اجتماعية، وعدم ثقة بالنظام البرلماني الذي يخدم كبار الملاكين»[14].

عُقد أول اجتماع تنظيمي رسمي للخليّة الأولى للضباط الأحرار في النصف الثاني من عام 1949. لم تكن هذه الخلية الوحيدة، بل نُظّمت مجموعات عدة في الجيش في تلك الفترة، منها مجموعة جمال منصور ومجموعة الحرس الحديدي بقيادة مصطفى كمال صدقي التي كان يحركها من القصر يوسف رشاد طبيب البحرية في الجيش المصري وزوجته ناهد؛ ومجموعة حسين توفيق التي ضمت مدنيين وعسكريين، انضم إليها أنور السادات وقامت بعمليات إرهابية الطابع؛ كما نشطت مبكرًا (منذ عام 1940) مجموعة ضباط في سلاح الجو تألفت من عبد اللطيف البغدادي وسعودي أبو علي وحسن عزت ومحمد وجيه أباظة، تواصلت مع القيادة العسكرية الألمانية في شمال أفريقيا في أثناء حملة رومل، وضمت لاحقًا أنور السادات[15]. كان هؤلاء، وضباط آخرون، متأثرين بالفريق عزيز المصري الذي خدم في الجيش العثماني وتعرف إلى الحركات الوطنية في بلغاريا وتأثر بنهج الاغتيال الفردي للمتعاونين، وروّج لاغتيال المتعاونين مع الإنكليز. ونجح تنظيم «حدتو» (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) الشيوعي أيضًا في إنشاء تنظيم داخل الجيش بقيادة المدني أحمد فؤاد، علاوةً على مجموعات الضباط الأحرار أنفسهم قبل أن ينتظموا رسميًا. وقبلت مجموعة جمال منصور ومجموعة «حدتو» الانضمام كأفراد إلى تنظيم الضباط الأحرار[16].

كان العامل الأول في تراكم نقمة الضباط الموقف من الوصاية الإنكليزية.

---

(14) بومييه، ص 51.

(15) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، 2 ج (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1977)، ج 1، ص 12-13.

(16) المصدر نفسه، ص 68.

وكان الضباط قد تعرضوا للإهانة في عام 1942، عندما حاصر الإنكليز الملك وأجبروه على استبدال حكومة مشكوك في ولائها للبرلمان بحكومة يقودها حزب ليبرالي؛ إذ لم يتمكن الجيش من التدخل على الرغم من محاصرة الملك. وبعد ذلك بثلاثة أيام، اجتمع 400 ضابط منهم وتداولوا الأمر بنبرة معادية للإنكليز ومؤيدة للعمل ضدهم[17]. حدث هذا قبل أعوام من تأسيس تنظيم الضباط الأحرار. وكانت هذه الحادثة تجربةً مكونة للضباط الأحرار، ومنهم اللواء محمد نجيب (1901-1984)[18] الذين نُظّموا بعد هزيمة عام 1948.

أما العامل الثاني فكان النكبة التي حلّت بعد ذلك بستة أعوام والإذلال الذي تعرض له الجيش المصري بهزيمة وحداته المشاركة في القتال في فلسطين. وكانت قيادة الجيش (بمن فيها محمد نجيب) والحكومة قد عارضتا التدخل في فلسطين في البداية، لعدم جهوزية الجيش الذي تعمّد الإنكليز أن يبقى ضعيفًا، لكن فاروق أصرّ على التدخل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن البيان الأول لحركة الجيش بعد 23 يوليو دان المسؤولين عن الكارثة في فلسطين و«السياسيين الخونة» المسؤولين عن هذه الكارثة، ولا سيما أن جزءًا منهم شارك في الحرب، وكان محمد نجيب قد جُرح مرتين خلالها[19].

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، نكثت بريطانيا وعدها بالجلاء عن مصر، وانطلقت تظاهرات الطلاب في 9 شباط/ فبراير 1946 ضد الإنكليز في

(17) انظر: محيي الدين، ص 35-36.

(18) Hazem Kandil, *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt* (London; Brooklyn, NY: Verso, 2012), pp. 10-11.

(19) يقول نجيب في مذكراته: «في فلسطين اكتشفت أن العدو الرئيسي لنا ليس اليهود وإنما الفساد الذي ينخر كالسوس في مصر، والذي كان يتمثل في الملك فاروق وفي كبار القواد والحاشية والإقطاع وباقي عناصر النظام ودعائمه في مصر. وكنت أول من قال: إن المعركة الحقيقية في مصر وليست في فلسطين. وهي العبارة التي نسبها جمال عبد الناصر لنفسه بعد ذلك». انظر: نجيب، ص 81. أوردنا هذه الاقتباس لتبيان مدى تأثير صدمة أداء الأنظمة والجيوش العربية في فلسطين وهزيمة 1948. لكن لا يسعنا بعد هذا الاقتباس إلا أن نلحظ غرابة نقاش قاده بعد مرور عقود من كان أول من قال عبارة بعينها... لكن البحث المعمق في تاريخ الانقلابات العسكرية العربية يكشف عن حقيقة مؤلمة هي أن الطموحات الشخصية للضباط والصراع على النفوذ بينهم كانت عوامل رئيسة في تحديد مسار تطور الانقلابات ومآلاتها، أكانت هذه الانقلابات على الأنظمة أم داخل الأحزاب.

عهد حكومة السعديين، فانتهت بمجزرة كوبري عباس. توحد الوفد والشيوعيون والإخوان ضد الإنكليز، وأُقيلت حكومة محمود فهمي النقراشي باشا (1888-1948)، وكُلف إسماعيل صدقي بتأليف حكومة جديدة، فعاود السماح للإخوان بالنشاط السياسي. وفي مقابل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التي نظمت الانتفاضة الجماهيرية، أقيمت اللجنة القومية بمشاركة عناصر من النظام والإخوان. ودعمت هذه اللجنة حكومة إسماعيل صدقي، لكن في أثناء أزمة فلسطين أُعيد النقراشي باشا لترؤس الوزارة. وفي العام ذاته، رفض مجلس الأمن طلب مصر الاستقلال، في حين وافقت الأمم المتحدة على قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين بالتصويت في الهيئة العامة للأمم المتحدة.

تجدر الإشارة إلى أن كتيبة من جماعة الإخوان المسلمين شاركت في حرب 1948 في القتال في العريش بقيادة الضابط أحمد عبد العزيز، وانضم إليه ضباط آخرون مثل كمال الدين حسين وصلاح سالم اللذين انضما لاحقًا إلى الضباط الأحرار. ولم تكن مشاركة الإخوان المسلمين في الحرب حاسمة، لا في بئر السبع، ولا بعد أن انضموا إلى القتال في القدس وبيت لحم[20]، لكنها كانت مهمة من الناحية المعنوية، ولتاريخ التيار الإسلامي في المنطقة، وفهمه لذاته. والحقيقة أن مشاركة الجيش المصري كلها لم تكن حاسمة في مجرى الحرب.

في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، أصدرت حكومة محمود فهمي النقراشي باشا أمرًا عسكريًا قضى بحل شعبتي الإخوان المسلمين في الإسماعيلية والإسكندرية، كما ضبطت مخزن أسلحة في مزرعة الشيخ محمد فرغلي، القائد الإخواني لكتائب الجماعة في حرب فلسطين. بررت الحكومة خطوتها بحجة أن الجماعة تخطط للقيام بثورة بناء على معلومات عن الجهاز السري للجماعة حصلت عليها من خلال ما يعرف بحوليات تاريخ الجماعة، وحوليات التاريخ المصري الحديث بحادثة «سيارة الجيب» التي ضبطتها السلطات الأمنية في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، وكانت فيها وثائق التنظيم السري الخاص للإخوان وبنيته التنظيمية وأسماء كوادره. جرى هذا خلال الحرب، حين كان متطوعون من

(20) Steven A. Cook, *The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2013), p. 35.

الحركة يحاربون في فلسطين، قبل أن توقع مصر اتفاقية الهدنة مع إسرائيل في 24 شباط/ فبراير 1949.

سبق ذلك ممارسة عنف سياسي من الحركة وبعض المحسوبين على تنظيمات الشباب السرية في الفترة بين عام 1945 واتخاذ هذا القرار، مثل اغتيال أحمد ماهر باشا رئيس الحكومة (24 شباط/ فبراير 1945)، ومحاولة اغتيال النحاس باشا زعيم حزب الوفد (كانون الأول/ ديسمبر 1945)، ومحاولة اغتيال محمد حسين هيكل (1888-1956) رئيس مجلس الشيوخ برمي قنبلة على منزله (3 كانون الثاني/ يناير 1946)، واغتيال الوزير الوفدي أمين عثمان (كانون الثاني/ يناير 1946)، وتفجير دور سينما ومؤسسات اقتصادية وغيرها من العمليات الإرهابية. وفي 22 آذار/ مارس 1948، اغتيل القاضي أحمد الخزندار، وهو الذي حكم بالسجن على عضو في الجماعة بتهمة مهاجمة الإنكليز. وفي 25 كانون الأول/ ديسمبر اغتيل رئيس الحكومة السعدية النقراشي باشا نفسه على يد طالب كلية الطب البيطري عبد المجيد أحمد حسن، المحسوب على الإخوان. وبعد ذلك، في عهد حكومة إبراهيم عبد الهادي رئيس الديوان الملكي الذي خلف النقراشي في رئاسة السعديين، نُكل بالجماعة واعتُقل 4000 من أعضائها. وفي 12 شباط/ فبراير 1949، اغتيل حسن البنا مؤسس حركة الإخوان وقائدها.

في أوائل كانون الثاني/ يناير 1950، فاز الوفد فوزًا ساحقًا في الانتخابات البرلمانية، وألّف النحاس باشا الحكومة في 12 كانون الثاني/ يناير 1950، وأُلغيت الأحكام العرفية وأُفرِج عن المعتقلين السياسيين، ولا سيما الشيوعيين. واستغل عبد الناصر فرصة غياب حكومة السعديين الاستبدادية في صيف 1949، وعَمَدَ إلى تأسيس حركة الضباط الأحرار[21]. وكان عبد الناصر قد تواصل مع جميع الأحزاب قبل الثورة، مثل الوفد والإخوان[22] وحركة «حدتو» الشيوعية

(21) عبد القادر ياسين، «عبد الناصر والحركة الشيوعية المصرية،» في: جمال عبد الناصر وعصره، إشراف وتقديم عادل غنيم (القاهرة: دار المعارف، 2013)، ص 285.

(22) يؤكد أحد الضباط الأحرار من الإخوان، حسين أحمد حمودة، أن عبد الناصر انضم إلى تنظيم الإخوان بوساطة الضابط عبد المنعم رؤوف، وأنه أقسم مع مجموعة من الضباط على المصحف والمسدس في عام 1946 في حي الصليبية لفداء الدعوة الإسلامية والعمل في سبيلها، وكانوا خمسة أشخاص: عبد المنعم رؤوف وجمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وحسين أحمد حمودة =

المصرية[23]. وفي تموز/ يوليو 1949، تألف مؤسسو الخلية القيادية الأولى لتنظيم الضباط الأحرار من خمسة ضباط: جمال عبد الناصر وعبد المنعم عبد الرؤوف وخالد محيي الدين وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم، وكانوا ممن انتظموا بين عامي 1944 و1945 في الجهاز الخاص لجماعة الإخوان المسلمين[24]. ويبدو من هذا التواصل أن علاقة عبد الناصر بالأحزاب كانت براغماتية للغاية، بمعنى أنه أراد كسب تأييدها لخطوته، أو تحييدها على الأقل، ولم يكن على جدول أعماله أن يقوم هو بتأييدها، كما اعتقد مخطئًا بعض كوادرها ومثقفوها، من اليساريين أو من الإسلاميين. من هنا صمم عبد الناصر تنظيم الضباط الأحرار، وفق شهادة خالد محيي الدين، بشكل مستقل تنظيميًا عن الإخوان وحدتو[25].

في تشرين الأول/ أكتوبر 1951، ألغت حكومة النحاس باشا الاتفاقية الأنكلو - مصرية لعام 1936، واتفاقيتي 1899 الخاصتين بالسودان، الأمر الذي حوّل الوجود البريطاني في مصر رسميًا إلى قوة احتلال. وانطلقت تظاهرات مؤيدة

= وصلاح خليفة. وقام عبد الناصر بتدريب شباب الإخوان على استعمال الأسلحة... وشارك مع ضباط آخرين، مثل عبد المنعم رؤوف وأحمد السندي، في وضع الخطط لحرب عصابات شنها شباب الإخوان ضد الإنكليز في عامي 1946 و1947. انظر: حسين محمد أحمد حمودة، **أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون**، ط 2 (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1985)، ص 150.

كتب خالد محيي الدين بشكل أكثر دقة معتبرًا أن عبد الناصر كان من الضباط الذين اتصلوا بضابط من الإخوان (هو محمود لبيب) بوساطة عبد المنعم رؤوف... وأن الإخوان راهنوا على هذه المجموعة من الضباط واعتبروها فصيلًا قائمًا بذاته وتابعًا لهم، وأنهم التقوا حسن البنا مرات عدة وكان هذا تصوره، لكن محيي الدين نحا منحى يساريًا بتأثير من عثمان فوزي، في حين كان عبد الناصر يريد العلاقة مع الإخوان، لكنه شكك فيهم طوال الوقت. وهذا لم يمنعهم من الانضمام إلى الجهاز السري للإخوان. ويذكر خالد محيي الدين أنه وعبد الناصر أقسما اليمين سويّة على مصحف ومسدس في غرفة مظلمة في حي السيدة زينب، وأنهما ردّدا خلف شخص يشك أنه صالح عشماوي يمين الطاعة للمرشد العام في المنشط والمكره. انظر: محيي الدين، ص 43-45. ولم يستقيلا رسميًا إلا أنهما ابتعدا بالتدرج عن الإخوان، وابتعد الإخوان عنهما. وتلخصت أسباب خالد محيي الدين في أن الجماعة وقفت ضد اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وتعاونت مع إسماعيل صدقي، أما من أسباب عبد الناصر فكان شعوره أن الإخوان يستخدمون الضباط لمصالح الجماعة، لا لمصلحة الوطن (محيي الدين، ص 47). وهو وصف لموقف عبد الناصر ضد الأحزاب عمومًا كما اتضح في ما بعد.

(23) محيي الدين، ص 289.

(24) المصدر نفسه، ص 44 و63.

(25) المصدر نفسه، ص 68، 81 و107.

لهذه الخطوة، وبدأ العمل الفدائي ضد الاحتلال الإنكليزي ورافقته تظاهرات وإضرابات لم تتوقف حتى حريق القاهرة في 26 كانون الثاني/ يناير 1952[26].

علاوة على ذلك، حصل توتر كبير عندما دمرت قوة بريطانية قرية كفر عبده في السويس بحجة منحها ملجأ للفدائيين. وبعد ذلك بشهر، احتل 7 آلاف جندي بريطاني مدينة الإسماعيلية، وأمر وزير الداخلية في حكومة النحاس باشا، فؤاد سراج الدين، قوة شرطة مكوّنة من 250 عنصرًا الدفاع عن مبنى المحافظة في المدينة، فقاوموا ببسالة، وقُتل منهم 46 وجرح 72 قبل نفاذ ذخيرتهم واستسلامهم (ودأبت مصر لاحقًا على الاحتفاء بهذا اليوم - 25 كانون الثاني/ يناير - باعتباره «يوم الشرطة»). وفي اليوم التالي، أقدم مشاغبون على إشعال حريق القاهرة المعروف، وأُقيل النحاس باشا، وكلف بتأليف الحكومة علي ماهر، شقيق أحمد ماهر باشا رئيس الحكومة الذي اغتيل في 24 شباط/ فبراير1945. وفي آذار/ مارس، أصبح نجيب الهلالي رئيسًا للحكومة. وبعدها كلف حسين سري[27] برئاسة الحكومة الرابعة والثلاثين والأخيرة قبل الثورة. وحاول الأخير مسايرة الضباط بتعيين محمد نجيب وزيرًا للحربية، لكن نجيب رفض هذا العرض. وكان فاروق قد عيّن في الأساس إسماعيل شيرين وزيرًا للحربية، فاستقال سري في 20 تموز/ يوليو احتجاجًا على ذلك، ولولا استقالته لاعتقل الضباط الأحرار الذين كانوا قد أظهروا قدرًا من التنظيم شبه العلني في انتخابات نادي الضباط.

يعود ذلك كله، مباشرة، إلى عام 1950 حين رفضت حكومة الوفد أن تلغي حقها الدستوري في السيطرة[28] على الجيش، فعيّن الملك فورًا صهره قائدًا للجيش،

---

(26) يلخص طارق البشري المرحلة بربطها بحركة الضباط في عام 1952: «أُلغيت معاهدة 1936 بقرار من حكومة الوفد في أكتوبر 1951، وبدأ التنادي على الكفاح المسلح. ولما لم تستطع الحركة السياسية الشعبية أن تنجز مطالب الثورة المرفوعة على مدى سنوات 1951-1952 جاءت الثورة بحركة من الجيش ومن شبابه في 23 يوليو 1952». انظر: طارق البشري، من أوراق ثورة 25 يناير (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 23.

(27) اعتُبر حسين سري الذي كان وكيل السلاح في حرب 1948 شخصًا فاسدًا ارتبط اسمه بتهريب المخدرات وشراء الأسلحة الفاسدة من مخلفات الحرب العالمية الثانية وبيعها إلى الجيش المصري. ويرى محمد نجيب أن الملك كانت له علاقة بهذه العمليات. انظر: نجيب، ص 87.

(28) أجرت حكومة الوفد الأخيرة تحقيقات في قضايا الأسلحة الفاسدة والعتاد ودخلت في مواجهات مع مجموعة السياسيين في شأن الملك، إلى درجة اتهام بعض أركانها بالفساد وتلقي الرشاوى، لكن المدعي العام خشي أن يطاول التحقيق الملك نفسه. كما أعلن الوفد الكفاح المسلح ضد =

وقوبل تعيينه بمرارة الضباط واحتجاجهم. ومن علامات خسارة القصر هذه المعركة أن الضباط انتخبوا محمد نجيب رئيسًا لنادي الضباط ضد مرشح الملك، حسين سري الذي رفض النادي ترشيحه، وتنافس على هذا المنصب غير السياسي أربعة ضباط، لكن التصويت تحول إلى تصويت سياسي، في نوع من الاحتجاج ضد الحكم. فحل الملك مجلس إدارة النادي، وعيّن بدلًا منه مجلسًا موقتًا.

في الشهور الستة التي تلت حريق القاهرة، أُلّفت أربع وزارات اعتمدت كلها على قوات الشرطة، لا على الجيش، في فرض القانون والنظام. وحصل انقلاب الضباط الأحرار مع وصول أقطاب الصراع في مصر (القصر والوفد والإنكليز) إلى طريق مسدودة، علاوة على فقدان الشعب الثقة بالأحزاب المعارضة لحكم الوفد بعد فترات من حكمها والقمع الذي رافقه وحريق القاهرة وغير ذلك.

في هذه المرحلة، حُوّلت الهزيمة في فلسطين إلى سردية وطنية مصرية تُلقي اللوم على الأحزاب والملك والإنكليز، ويجسّد فيها الجيش وضباطه في فلسطين دور البطل المغدور الذي خُدع وطُعن في الظهر[29]. بدأت بوادر التمرد في انتخابات نادي الضباط، ويشهد خالد محيي الدين في شأن الضباط الذين عادوا من فلسطين «أن بعضهم عاد محبطًا ومهزومًا في أعماقه، والبعض عاد مشحونًا بغضب عارم، ورغبة في الانتقام لمصر التي أُهينت، وللجيش الذي غُرّر به وامتُهنت كرامته»[30]. والحقيقة أن فلسطين بحد ذاتها لم يكن لها شأن مهم في هذا الخطاب الذي كان محوره الكرامة الوطنية المصرية التي أُهينت.

= الإنكليز وساعده في ذلك جنود وبعض الضباط الأحرار. وفي عام 1951 استدعى الوفد جميع العمال المصريين الذين يعملون في معسكرات الجيش الإنكليزي في منطقة القناة، وطلب منهم أن يتركوا هذا العمل فاستجابوا له... و«في أكتوبر من نفس العام دعت الأمم المتحدة مصر للدخول مع بريطانيا وتركيا في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، لكن الوفد قام بإلغاء معاهدة 1936، وأعلن فاروقًا ملكًا على مصر والسودان». انظر: المصدر نفسه، ص 91-92. من الواضح وقوع خطأ في هذا الكتاب، فالولايات المتحدة هي التي دعت إلى نشوء هذا الحلف.

(29) «الجيش المطعون في ظهره» في الحرب، ليس ترميزًا مصريًا أو عربيًا، بل أحد أهم دوافع التحشيد القومي خلف العسكر وضد السياسيين بعد الهزائم في الحروب. وكان لهذه الرموز دور رئيس في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حين استخدم اليمين القومي رموزًا من أبطال الحرب في الصراع ضد ليبرالي جمهورية فايمر.

(30) محيي الدين، ص 75.

كان هدف الانقلاب الذي خطط له الضباط الأحرار في مرحلة حل البرلمان وإطاحة الوفد ومحاولة الملك استرضاء الإنكليز بتعيين مقربيهم من جديد، السيطرة على القوات المسلحة وإملاء شروطهم، لا السيطرة على السلطة[31]. فاحتلت نواة قيادة الضباط الأحرار مقر قيادة الجيش العامة في كوبري القبة، فجر 23 تموز/يوليو 1952 في الساعة الثالثة صباحًا، وألقت القبض على أعضاء القيادة العليا، وانتهت بذلك عملية الاستيلاء على السلطة، وكان أن هاجمت كتيبة يوسف صديق[32] مقر القيادة قبل الموعد المقرر بساعة ووجدت قيادة الجيش مجتمعة فاعتقلتها دفعة واحدة وأنقذت خطة الانقلاب التي كان من الممكن أن تحبطها القيادة المجتمعة، وساهمت في إنجاح الانقلاب. وبعد ذلك بثلاثة أيام، اضطر فاروق إلى التنازل عن العرش ومغادرة مصر.

لا شك في أن هذا الانقلاب كان انقلابًا عسكريًا كلاسيكيًا[33]، لكنه اعتمد على صدقية الجيش في عيون الشعب المصري، ولا سيما بعد أن أصبح أكثر شعبيةً بانضمام فئات واسعة من الفئات الوسطى إليه، وبعد أن حيَّد نفسه في الصراعات المذكورة أعلاه، واحتفاظه بموقف وطني مناهض للإنكليز عمومًا. وتجدر الإشارة إلى أن خلفية أغلبية الضباط كانت وطنية وإسلامية، وانتمى بعضهم إلى

(31) المصدر نفسه، ص 125.

(32) قدم يوسف صديق استقالته من مجلس قيادة الثورة بعد أن رفض المجلس إجراء الانتخابات، وبعد اعتقال ضباط المدفعية الـ35 الذين انتقدوا تصرفات القياديين من الضباط الأحرار في كانون الثاني/يناير 1953، ولا سيما بعد تحديد إقامة رشاد مهنا الذي حكم عليه بالسجن المؤبد لاحقًا. ورفض أعضاء المجلس استقالة يوسف صديق، لكنهم سجنوه، وعادوا وأجبروه على الرحيل إلى سويسرا في آذار/مارس 1953، وكانوا عمومًا يتهمونه بأنه شيوعي. وثمة قناعة واسعة بأن لولا يوسف صديق لما نجح الانقلاب في 23 يوليو.

(33) يقول محمد نجيب: «إن تحركنا ليلة 23 يوليو والاستيلاء على مبنى القيادة كان في عرفنا جميعًا انقلابًا، وكان لفظ انقلاب هو اللفظ المستخدم بيننا. ولم يكن اللفظ ليفزعنا لأنه كان يعبّر عن أمر واقع. وكان لفظ الانقلاب هو اللفظ المستخدم في المفاوضات والاتصالات الأولى بيني وبين رجال الحكومة ورئيسها للعودة إلى الثكنات. ثم عندما أردنا أن نخاطب الشعب، وأن نكسبه إلى صفوفنا، أو على الأقل نجعله لا يقف ضدنا، استخدمنا لفظ الحركة. وهو لفظ مهذب وناعم لكلمة انقلاب. وهو في نفس الوقت لفظ مائع ومطاط ليس له مثيل ولا معنى واضح في قواميس المصطلحات السياسية. وعندما أحسسنا أن الجماهير تؤيدنا وتشجعنا وتهتف بحياتنا، أضفنا لكلمة الحركة صفة المباركة، وبدأنا في البيانات والخطب والتصريحات الصحفية نقول: حركة الجيش المباركة». انظر: نجيب، ص 145.

جماعة الإخوان المسلمين في فترات من حيواتهم، في حين انتمى آخرون إلى اليسار السياسي.

يمكن القول إن هدف حركة الضباط الانقلابية كان تحرير مصر من الحكم الإنكليزي، وإحداث تغييرات في الجيش. ولم تتضمن مخططاتها في البداية إطاحة النظام الملكي؛ إذ حكم أعضاؤها شهورًا كأوصياء على الملك أحمد فؤاد ولي عهد فاروق حتى بعد مغادرته. فرسالة التخلي عن العرش التي أُجبر فاروق على توقيعها تضمنت نقل السلطة إلى ابنه أحمد فؤاد، لكن مع الوقت، تبيّن أن الضباط بقيادة عبد الناصر رأوا في الانقلاب خطوةً أولى لثورة تحديثية شاملة من أعلى، تُحدّث الاقتصاد والمجتمع المصريين. فكان قدوتهم أتاتورك، باني الدولة التركية الحديثة، لا انقلابات العراق (1936-1941) أو انقلابات سورية (1949-1951). وبدأ عبد الناصر وزملاؤه في عام 1953 باستخدام عبارة «ثورة» في وصف «حركة الجيش».

لم يتضمن إعلان الانقلاب أي تصور لمستقبل مصر، بل تمحور حول «الخيانة» و«الغدر» بمن قاتلوا في فلسطين ومحاسبة النظام الفاسد المسؤول عنها. أما ما دفع الضباط إلى التحرك في هذا التاريخ بالتحديد، فكان انكشاف مخططهم واحتمال اعتقالهم إذا تأخروا في التحرك[34]. لا ريب في أنهم كانوا

---

(34) قرر جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر القيام بحركة عسكرية في ضوء المعلومات المتوافرة لديهما بمعرفة القصر أسماء عدد من الضباط الأحرار، وأنه يحضر لاتخاذ إجراءات ضدهم. انظر: أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، 5 مج، ط 3 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1983)، ص 192-193. وفي هذا الصدد كتب محمد نجيب أنه اقترح على عبد الناصر تقديم موعد الانقلاب لأنه تناهى إليه معرفة السلطات بأسماء ثمانية من الضباط الأحرار، وأنها لن تتوانى في اعتقالهم، وأن عبد الناصر اقترح ليلة 4-5 آب/ أغسطس لتنفيذ الانقلاب. وكتب نجيب أنه عرف أن مؤتمرًا سيعقده رئيس الأركان حسين فريد في العاشرة من مساء 22 تموز/ يوليو في مقر القيادة، وأن المؤتمر فرصة للقبض على قيادة الجيش. انظر: نجيب، ص 109. فيما نرى أن الضابط يوسف صديق قائد المجموعة التي توجهت لاحتلال مقر القيادة اكتشف انعقاد هذا الاجتماع صدفة في أثناء تطويقه له كما ذكرنا سابقًا. ذكر محمد نجيب أيضًا في شهادته للكاتب أحمد حمروش أنه في ليلة 18-19 تموز/ يوليو، علمت سلطات وزارة الحربية عن وجود لجنة مكونة من 12 ضابطًا يخططون لحركة عسكرية واستعدت لاعتقالهم. انظر: أحمد حمروش، شهود ثورة يوليو، ط 2 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984)، ص 224.

يؤكد خالد محيي الدين هذه الرواية (محيي الدين، ص 132). مع وصول هذا النبأ وتقديم=

ضباطًا وطنيين ينشدون استقلال مصر وتحديثها وتقويتها، لكنهم كانوا يفتقرون إلى برنامج وتصور شامل. وتألفت قيادتهم الأساسية من أعضاء اللجنة القديمة: جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وأنور السادات وصلاح سالم وكمال الدين حسين وجمال سالم وحسن إبراهيم وخالد محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي. أضيف إليها بعد الانقلاب خمسة أعضاء جدد: محمد نجيب ويوسف منصور صديق وعبد المنعم أمين وزكريا محيي الدين وحسين الشافعي لاعتبارات مختلفة، أبرزها الأدوار التي أدوها في إنجاح الانقلاب. وكانت أغلبية هؤلاء من الطبقة الوسطى من أبناء صغار الموظفين ومالكي الأرض والوسطى والدنيا، ومن أوائل من تخرجوا في الأكاديمية العسكرية التي سمحت حكومة مصطفى النحاس لطبقتهم بالالتحاق بها منذ عام 1936.

ثانيًا: جمهورية يوليو والمرحلة الناصرية

بعد عام 1952، حكم ضباط الجيش البلاد، وأقاموا نظامًا سلطويًا تنوّعت أشكاله واتصلت أطواره حتى عام 2011، وشهدت مصر عودة له بعد هذه الثورة أيضًا. ومثلما لم يكن هذا النظام في حالة عداء مع الولايات المتحدة في نهايته، فإنه لم يكن كذلك في بدايته. إذ دعمت الولايات المتحدة انقلاب الضباط الأحرار، واختلفت مع بريطانيا في شأن أفضل السبل لمكافحة الشيوعية، فاعتبرت الأولى أن الوجود البريطاني في مصر وغيرها غير مفيد للصراع مع الشيوعية، وفضّلت أن تخوضه دول مستقلة بقيادة سلطوية تبدأ بمحاربة الشيوعية في بلادها. وانطلقت أميركا في علاقاتها مع مصر بعد 23 تموز/ يوليو من فكرة إقامة «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط» لتطويق الاتحاد السوفياتي كهدف استراتيجي وأولوية. توافق الضباط الأحرار مع هذه الاستراتيجيا على أن يسبق ذلك انسحاب القوات

= الموعد من الأسبوع الأول من آب/ أغسطس إلى ليلة 22-23 تموز/ يوليو، تحولت محاولة الاستيلاء على الجيش إلى انقلاب للاستيلاء على السلطة. هذا ما كتبه خالد محيي الدين من دون أن يشرح سبب حصول هذا التحول بعد ورود خبر كهذا. في حين ذكر أنور السادات أن عبد الناصر أرسل إليه في 21 تموز/ يوليو رسالة مع حسن إبراهيم يطلب فيها منه أن يتجه إلى القاهرة لأن موعد التحرك تحدد بين 22 تموز/ يوليو و5 آب/ أغسطس، وأن عليه التوجه مباشرة إلى القاهرة. انظر: أنور السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1978)، ص 119.

البريطانية من قناة السويس. وانعكس هذا التوافق في محادثات وزير الخارجية جون فوستر دالاس في أثناء زيارته مصر في عام 1953، أكد فيها أن أميركا تدعم مصر حرة، وأنها لن تساند إمبريالية السياسة البريطانية. وبحسب وثائق وزارة الخارجية الأميركية، أكد عبد الناصر في هذه المحادثات أن مصر تشاطر الولايات المتحدة الأهداف عينها وتوافقها على أهمية إنشاء «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط»، لكن ينبغي أن يسبق ذلك انسحاب بريطانيا من السويس(35).

كان ضباط الجيش يخشون الجيش نفسه أكثر من أي مؤسسة أخرى. وهذا ما علمتهم إياه دروس الانقلابات العسكرية في العراق وسورية، وانقلابهم هم أيضًا. لذلك كان استخدام الجيش في الحكم من دون تحزيبه تحديًا كبيرًا. وكان عبد الناصر أشد القلقين من تحزيب الجيش لأنه أدرك أن لضباطه «أهواء» حزبية(36). وفي ما عدا علاقاته الوثيقة بالإخوان المسلمين - التي

---

(35) U. S. Department of State, Office of the Historian, «Memorandum of Conversation, Prepared in the Embassy in Cairo (Cairo, May 12, 1953 - 12:15 p.m.),» (Foreign Relations of the United States, 1952-1954, The Near and Middle East, vol. 4, Part 1, Document 5), on the Web: <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1952-54v09p1/d5>.

تجدر الإشارة إلى أن تلخيص المحادثات المفصل أعلاه على موقع الخارجية الأميركية لم يذكر إثارة موضوع فلسطين أو حتى ذكره في هذه المحادثات.

(36) على سبيل المثال، ذكر خالد محيي الدين أنه كان من أنصار مصر الفتاة، ثم الوفد، ثم كانت له علاقة بالإخوان المسلمين في عام 1944، وانضم في عام 1947 إلى منظمة «إيسكرا» (الشرارة) الشيوعية... في: حمروش، شهود ثورة يوليو، ص 144-145. في الكتاب نفسه، روى يوسف صديق للمؤلف أنه اتصل بالشيوعيين في النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي، وأصبح عضوًا في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) (المصدر المذكور، ص 478). أما عبد اللطيف البغدادي فاتجه إلى جماعة الإخوان المسلمين مع مجموعة من الضباط مثل حسن إبراهيم وعبد الرحمن عنان وعبد المنعم عبد الرؤوف (المصدر المذكور، ص 218).

كان رئيس الأركان السابق للجيش المصري، سامي عنان، قد كتب في مذكراته بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011 عن تلك الفترة: «قبل سنوات من ثورة 23 يوليو 1952 كان عددٌ لا يُستهان به من ضباط الجيش المصري ينشغلون بالسياسة نظريًا وعمليًا، فمنهم المتعاطفون مع الوفد، أو المقربون من اليسار الماركسي، فضلًا عن المحسوبين على جماعة الإخوان المسلمين... ولم يكن غريبًا أن ينتقل بعض الضباط بين هذه الاتجاهات جميعًا... هذه التحولات نجدها عند عبد الناصر وخالد محيي الدين وعبد الحكيم عامر وعبد المنعم عبد رؤوف...»؛ انظر: «الوطن تنشر مذكرات الفريق سامي عنان عن أسرار ثورة 25 يناير،» الوطن، 28/ 9/ 2013. اطّلع عليه في 5/ 11/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/331085>.

أحدثت تحولات كبيرة في صفوفهم (ودعم عبد الناصر بعد فترة وجيزة من قيام الانقلاب تحولات شباب الإخوان في مواجهة المرشد العام الهضيبي) - كانت لعبد الناصر علاقات مميزة مع خالد محيي الدين، الضابط اليساري الذي كان عضوًا في الخلية الأولى للضباط الأحرار. وكانت المنظمة الشيوعية «حدتو» تطبع منشورات الضباط الأحرار منذ أوائل عام 1950، فضلًا عن توزيعها في صناديق منازل ضباط الجيش، كما صاغت برنامج الضباط الأحرار في أيلول/ سبتمبر 1951[37].

في انقلاب عام 1952، سيطر ثمانون ضابطًا من ذوي الرتب المتوسطة على الجيش بكامله، وطلب الملك فاروق العون من الأميركيين لأن علاقاته بالإنكليز في ذلك الوقت كانت متوترة. إلا أن كان للأميركيين رأي آخر، فرأوا أن الأوان قد حان لانقلاب تحديثي في مصر. وأبلغ الضباطُ الأميركيين بمخططاتهم، وبأنهم سيحمون المصالح الأميركية. وضغط الأميركيون على الإنكليز كي لا يتدخلوا ضد الثورة. وطلب عبد الناصر من علي صبري إعلام السفارة الأميركية بالانقلاب قبل وقوعه، فأعلمهم به ليلة وقوعه. ويبدو أنه الوحيد الذي كان يعرف أشخاصًا في السفارة الأميركية يمكنه الاتصال بهم بسرعة[38].

بالفعل، امتنعت بريطانيا عن التدخل بعد استنجاد فاروق بها في اتصال مع أنطوني إيدن بعد الانقلاب مباشرة. وكانت ثمة علاقات قد نشأت بين بعض الضباط وكيرمت روزفلت، مبعوث الاستخبارات الأميركية إلى المنطقة العربية، ولا سيما مصر. وكان روزفلت قد بدأ عقد لقاءات بالضباط الأحرار قبل حدوث الانقلاب، ووضع برنامجًا لتدريب خمسين ضابطًا مصريًا، شارك ستة منهم في تدبير الانقلاب[39].

(37) ياسين، ص 288-289، ومحيي الدين، ص 69-70.

(38) كان علي صبري ضابطًا في استخبارات سلاح الجو، ويبدو أنه أنشأ علاقات في الولايات المتحدة في أثناء وجوده في دورات تدريب هناك، لكن الاتصال السريع بالسفارة الأميركية في ليلة الانقلاب نفسها ينفي نظرية التخطيط المسبق للثورة مع الأميركيين. ومن الواضح أن الأميركيين دعموا الثورة على الملك، وضمنوا عدم تدخل الإنكليز في حالة إبلاغهم. وجرى إبلاغهم بالفعل.

(39) Miles Copeland, *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics* (New York: Simon and Schuster, 1970), pp. 51-53.

كانت الولايات المتحدة مهتمة بتحديث مصر في مواجهة خطر نشوء الشيوعية في الشرق، بسبب تخلف الزراعة فيها ونقمة الفلاحين، كما كانت الحال في الأنموذج الصيني وفي بلدان آسيوية أخرى، وآمنت بقدرة الجيش على القيام بدور تحديثي في مصر يجهض احتمال حدوث ما حصل في الصين وفي أماكن أخرى. لذلك، اهتمت الإدارة الأميركية بمسألة الإصلاح الزراعي اهتمامًا شديدًا، وأعدت مسوّدات مخططات لهذا الإصلاح الزراعي، منها كراس صدر عن الخارجية الأميركية في شباط/ فبراير 1952 بعنوان **الإصلاح الزراعي: تحد عالمي**[40]. وفي آب/ أغسطس 1952، أرسلت وزارة الخارجية برقية إلى السفارة في القاهرة تُعلم القيادة الجديدة أن أميركا مستعدة لدعم الإصلاح الزراعي. ووجد

= كتب أحمد حمروش عن نشاط كيرمت روزفلت مع الملك فاروق، واستند إلى كتاب كوبلاند أعلاه في عرضه نشاطه في مصر. وعلى الرغم من أن روزفلت لم ينكر اتصاله بالضباط الأحرار، فإنه أكد عدم وجود دليل على حدوث اتصال مباشر مع عبد الناصر شخصيًا: «ولكنه لا يوجد دليل واحد على أن جمال عبد الناصر قد اتصل شخصيًا بكيرمت روزفلت قبل الحركة، ولو أن اتصالات بعض زملائه بالأميركيين قد جعلته يطلب من خالد محيي الدين عدم استخدام عبارة الاستعمار الأنجلو - أمريكي في منشورات الضباط الأحرار، والاكتفاء بذكر الاستعمار البريطاني وكان ذلك في شهر مارس [آذار] 1952، وذلك للتأييد الذي لمسه هؤلاء الزملاء من المسؤولين الأميركيين في المنطقة». انظر: حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، ص 187.

ما كنا لنعتمد على كتاب كوبلاند وحده، لولا أن أحد المشاركين في الاجتماعات أكده في مذكراته. انظر أيضًا: حمودة، ص 88-89. يقول حسن أحمد حمودة، الضابط الإخواني الذي شارك في لقاءات في بيت الملحق العسكري الأميركي مع عبد الناصر في الفترة الواقعة بين عامي 1950 و1952، إنها كانت في شأن علاقات الجيش المصري بالولايات المتحدة والخطر الشيوعي على الشرق الأوسط ومساندة الولايات المتحدة أي نهضة في مصر، لأن بقاء الوضع فيها على حاله ينذر بانتشار الشيوعية. وكان للضباط في رأيه مصلحة في منع الولايات المتحدة حدوث تدخل إنكليزي ضد حركتهم، وأن الولايات المتحدة ساندت الثورة وفتحت أبواب معاهدها العسكرية لتدريب ضباط الجيش المصري بالمئات فور قيام الثورة. واستكمل الضابط حمودة نفسه الدراسة في كلية الحرب العليا في الولايات المتحدة (حمودة، ص 90). كما يذكر أن عبد الناصر ناهض فكرة التحالف الإسلامي ضد الاتحاد السوفياتي (حمودة، ص 91).

كما روى أنور السادات أن السفير الأميركي اعتبر إعلامه بموعد التحرك «لفتة طيبة منا»، و«بالفعل كان اتصالنا به بداية علاقة طيبة بيننا وبينه»، «وحتى عندما كان الإنجليز يبذلون كل جهدهم لمعرفة من هم رجال الثورة كان السفير الأمريكي قد دعانا إلى العشاء في بيته في السفارة فلبينا جميعًا دعوته.. أعضاء مجلس الثورة جميعًا». انظر: السادات، ص 121.

(40) Kandil, p. 25.

باحثون شواهد على موقف أميركي ضد دعوة محمد نجيب للديمقراطية التعددية لأنها تتضمن مخاطر غير محسوبة، في حين أن التعامل مع مجموعة منظمة من الضباط أسهل[41] من التعامل مع برلمانات منتخبة.

إلا أن علي ماهر، أول رئيس حكومة (مدني) بعد الانقلاب، اختلف مع الضباط على السقف الأعلى لملكية الأرض الذي أرادوا أن يقتصر على مئتي فدان، في وقت كان فيه 0.5 في المئة من المصريين يملكون 35 في المئة من الأرض الصالحة للزراعة، وهي المفارقة التي اشتق منها تعبير «مجتمع النصف في المئة» المعروف في وصف هذه المرحلة. واستقال ماهر في 7 أيلول/ سبتمبر 1952، وحلّ في منصبه اللواء محمد نجيب[42] الذي ألّف الحكومة في 9 أيلول/ سبتمبر 1952. وأقر في اليوم التالي الإصلاح الزراعي وقانون الأحزاب في الحكومة[43]، فحُلّت الأحزاب كلها (ما عدا حركة الإخوان المسلمين التي تجنب الضباط التصادم بها إذ لم تُعتبر حزبًا) وطُلب منها التقدم بطلبات جديدة إلى وزارة الداخلية حتى 7 تشرين الأول/ أكتوبر. كما طلب عبد الناصر من الإخوان الانضمام إلى الحكومة بثلاثة وزراء، فرفض مكتب الإرشاد ذلك، بذريعة أنه لا يرغب في منح حكومة لا يسيطر عليها ولاء الإخوان ولا تتسم بطابع إسلامي. ثم عيّن عبد الناصر منهم الشيخ حسن الباقوري في الحكومة من دون إذن قادة الإخوان، فكانت الأزمة الأولى معهم.

سرعان ما تحولت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار إلى مجلس قيادة الثورة، وأعلن أن محمد نجيب يرئس الحكومة باسم المجلس، وأن لجنة من 50 شخصية قانونية وسياسية ستعمل على إعداد الدستور الجديد. وتكوّن مجلس قيادة الثورة من 14 ضابطًا، وصنّف صلاح نصر الضباط في الجيش بموجب موثوقيتهم بأمر

---

(41) المصدر نفسه، ص 26.

(42) تشرح برقية السفير الأميركي إلى وزارة الخارجية الأميركية أن علي ماهر لم يفهم التغييرات التي جرت في مصر منذ الانقلاب، وأن التأخر في إجراءات برنامج الإصلاح الزراعي الذي كان أساس حركة الجيش أطاحه. انظر: U. S. Department of State, Office of the Historian, «The Ambassador in Egypt (Caffery) to the Department of State (Cairo, September 8, 1952 - 4 p.m.),» (Foreign Relations of the United States, 1952-1954, The Near and Middle East, vol. 4, Part 2, Document 1006), on the Web: <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1952-54v09p2/d1006>.

(43) Cook, *The Struggle for Egypt*, pp. 45-46.

من عبد الناصر، وجرى التخلص من كل من يمكن أن يكون له تفكير مختلف عن تفكيره أو له طموح سياسي، وذلك إما بطرده من السلك العسكري وإما بإحالته إلى وظيفة مدنية[44].

تسارعت القرارات، فأُلغي في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1952 دستور عام 1923، وحُظِرت الأحزاب كلها في 16 كانون الثاني/ يناير 1953، وذلك بعد أيام على تقديم حزب الوفد قضية تظلّم ضد وزارة الداخلية على رفض تسجيله. وفي 23 كانون الثاني/ يناير أُنشئت «هيئة التحرير» بوصفها هيئة شعبية وطنية مكان الأحزاب، وحدّدت الفترة الانتقالية بثلاثة أعوام، ونصّ الدستور الموقت على أن سلطة السيادة في الدولة هي لمجلس قيادة الثورة، ولرئيس المجلس في مجلسه[45].

لكن الهيئة لم تحقق نجاحًا يُذكر، بعد أن عارضها المرشد العام حسن الهضيبي، وعدّها بديلًا من الجماعة أو إطارًا لاحتوائها. واحتج الهضيبي بعدم وجود ضرورة لإنشاء هذه الهيئة في ظل تشكيل الجماعة القاعدة الشعبية للحكومة، ورأى أن لا مصلحة للإخوان في الاندماج في هذه الهيئة - مُحبطًا بذلك الأصوات الإخوانية التي نادت بالعمل في إطارها - باعتبارهم رمز الأمة كلها، فلا يجوز أن يصبحوا رمز حزب، إذ إن الأحزاب المبدئية لا تنشأ عن طريق الجيش والبوليس، حيث سيستغل الانتفاعيون والانتهازيون هذه الهيئة ويسيئون إلى سمعة الحكومة والجماعة[46]، الأمر الذي انطوى على تحدٍّ لمجلس الضباط بدعوى الحرص عليه، وعبّر عن إدراك الهضيبي الهدف الأخير للضباط في السيطرة على الحياة السياسية، وفي مقدمها الجماعة. يُلاحظ هنا أن الإخوان لم يعارضوا حلّ الأحزاب، فموقفهم ضد الأحزاب قديم منذ رسائل حسن البنا المعروفة، وهو شبيه جدًا بموقف الضباط الأحرار، إن لم يكن نفسه. لكنهم عارضوا إنشاء الهيئة لأنهم رأوا الجماعة بديلًا من الأحزاب.

---

(44) عبد الله إمام، مذكرات صلاح نصر، ج 1 (القاهرة: دار الخيال، 1999)، ص 156، 180.

(45) محي الدين، ص 219-225.

(46) إسحاق موسى الحسيني، الإخوان المسلمون: كبرى الحركات الإسلامية الحديثة، ط 2 (بيروت: [دار بيروت للطباعة والنشر]، 1955)، ص 302.

كان طلاب جامعة القاهرة منقسمين بين الإخوان والوفديين، ولم يكن ثمة مكان فيها لهيئة التحرير. وكان العمال يميلون إلى اليسار، ولا سيما مع صعود الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية. وفي تلك المرحلة كان الشيوعيون يشكّون في دوافع الضباط الأحرار وأهدافهم؛ إذ أثارت علاقتهم بالأميركيين ريبة الشيوعيين في نياتهم السياسية، ولا سيما أن الساحة الدولية انقسمت بعد الحرب العالمية الثانية بين معسكري الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وأصبحت العلاقة بالسوفيات مقياس الشيوعيين للتقدمية والرجعية منذ تلك الفترة وحتى انهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي. وكانت الحركة الشيوعية المصرية بالطبع مقسومة حركات وفرقًا عدة؛ فالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني «حدتو» دعمت الجيش، في حين رأى الحزب الشيوعي المصري في حركة الجيش حركة فاشية، ورأت فيها طليعة العمال انقلابًا عسكريًا محضًا، وتشابهت مع هذا المواقف مواقف باقي المنظمات. وكان الحضور الأميركي ملحوظًا في حركة الجيش، وثمة دلائل كثيرة على ذلك، أبرزها: مساندة السفير الأميركي كافري الانقلاب ونصحه الملك فاروق بضرورة الإذعان له، وحضوره مع اللواء محمد نجيب وعلي ماهر في وداع فاروق في مساء 26 تموز/ يوليو 1952، والضغط الأميركي على الإنكليز لمنعهم من التحرك ضد حركة الجيش، وحضور السفير الأميركي حفل عشاء في مجلس قيادة الثورة في منزل البكباشي (المقدم) عبد المنعم أمين الذي عُيّن عضوًا في مجلس قيادة الثورة يوم التحرك لإثبات حسن نيّة حركة الجيش تجاه الأميركيين، و«الموقع المتميز عند حركة الجيش لرجال الولايات المتحدة من بين المصريين... والعدول عن تكليف القانوني المصري عبد الرزاق السنهوري بتشكيل الوزارة خلفًا لعلي ماهر (أيلول/ سبتمبر 1952) بطلب من السفير الأميركي لأن السنهوري كان ضمن الموقعين على نداء ستوكهولم للسلام[47]، والخطاب السياسي المعادي للشيوعية، ورفع نسبة المساهمة الأجنبية في أي شركة من 49 إلى 51 في المئة

(47) تشير برقية السفير الأميركي إلى وزارة الخارجية إلى اقتراح السفارة عدم تعيين السنهوري بسبب توقيعه نداء ستوكهولم الذي عدّه الأميركيون نداءً مدعومًا من السوفيات. انظر: U. S. Department of State, Office of the Historian, «The Ambassador in Egypt (Caffery) to the Department of State (Cairo, September 8, 1952 - 4 p.m.),» (Foreign Relations of the United States, 1952–1954, The Near and Middle East, vol. 4, Part 2, Document 1006), on the Web: <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1952-54v09p2/d1006>. انظر أيضًا: محيي الدين، ص 189-188.

بذريعة تشجيع رأس المال الأجنبي وإلغاء الهامش الديمقراطي الذي كان قائمًا»[48]. وفي 3 أيلول/ سبتمبر، رحّب وزير الخارجية الأميركي بالتطورات الإيجابية التي كانت تشهدها مصر، وعبّر عن دعمه برنامج الإصلاح الزراعي، وعن جهد حكومة علي ماهر والضباط في التعامل مع التحديات والمشكلات الداخلية[49].

كان من بين الضباط الأحرار من يميل إلى نمط الحياة الأميركي، ويؤيد الولايات المتحدة ويناصب الشيوعية العداء، منهم جمال سالم أخو صلاح سالم، وهذا لم يتناقض عنده مع يعقوبية سياسية في الدفاع الشديد عن مبادئ الثورة. ومن المرجح أن عبد الناصر كان مطمئنًا لعدم التدخل الإنكليزي وإعادة احتلال مصر؛ إذ كانت هذه المخاوف عند الوزراء وغيرهم من مؤيدي النظام، علاوة على الضباط الأحرار أنفسهم. كما أبدى عبد اللطيف البغدادي مثل هذا الاطمئنان في اجتماع للتخطيط الفعلي للتحرك عُقد في بيت حسن إبراهيم، وكلاهما ذكر علي صبري في هذا السياق. وكان واضحًا أنهم يعرفون أمورًا لم يعرفها خالد محيي الدين الذي كان حاضرًا[50].

اتهم الشيوعيون واليسار عمومًا (ما عدا منظمة حدتو في المرحلة الأولى) الضباط الأحرار بالعمالة للإمبريالية وتصادموا معهم في وقت مبكر، ما أدى إلى قمعهم بشدة. وتفاقمت أزمة العلاقة بينهم بعد اعتقال مئات من عمال كفر الدوار في إثر إضرابهم في 12 آب/ أغسطس 1952. وحوكم عاملان هما محمد مصطفى خميس (19 عامًا) ومحمد عبد الرحمن البقري (17 عامًا) وصدر الحكم بإعدامهما شنقًا، ونفذ الإعدام في 9 أيلول/ سبتمبر. وبُرّرت هذه القسوة بالحاجة إلى الردع وتأسيس هيبة النظام الجديد. وفي عام 1953، توسعت الاعتقالات ضد الشيوعيين، ومنهم بعض الضباط الأحرار مثل يوسف منصور صديق وأحمد حمروش. واعتقل أغلب قادة «حدتو» في السجن الحربي حيث تعرضوا للتعذيب،

---

(48) ياسين، ص 290.

(49) Press Conference Statement by Secretary Acheson, September 5, 1952, in: *Department of State Bulletin*, vol. 27, no 690 (July - September 1952).

من مجلدات منشورات وزارة الخارجية الأميركية الموجودة في المكتبات العامة.

(50) محيي الدين، ص 121-122.

حيث قُتل عدد منهم وتوفي آخرون نتيجة أوضاع السجن السيئة. واعتقل في بداية الخمسينيات عددٌ كبير من المثقفين اليساريين المخالفين للنظام، وفُرضت رقابة شديدة على الجامعات والمثقفين، واعتقل عددٌ منهم، مثل محمود أمين العالِم (1922-2009) ولويس عوض (1915-1990) وعبد العظيم أنيس (1923-2009) وغيرهم كثر.

عمدت التنظيمات اليسارية إلى الضغط على الضباط الذين يمثلونها لاتخاذ مواقف حادة، ولمطالبة حكّام مصر الجدد بمواقف واضحة في القضايا المحلية والدولية؛ إذ كان اليسار يتعرض لمزايدات من كل اتجاه بسبب الشكّ في علاقة الضباط بالأميركيين، وموقف السوفيات السلبي منهم في البداية. فاندفع اليسار المؤيد للثورة إلى ممارسة النقد الحادّ وصل إلى درجة التصادم، ولا سيما ضد أي تقارب مع الولايات المتحدة، في مرحلة هاجم فيها السوفيات النظام الجديد في مصر. ومن ناحية أخرى، كان عبد الناصر يشكّ في جميع المنتمين إلى أحزاب أخرى حتى لو كانوا مؤيدين للثورة، أو كانوا من قادة الانقلاب نفسه، فعبد الناصر كان يتوقع ولاءً مطلقًا لقيادة الضباط الأحرار، وفي الواقع كان يريد ولاءً مطلقًا له[51].

بدأ عبد الناصر، بعد إبرامه صفقة الأسلحة التشيكية في عام 1955، وتأميمه قناة السويس في عام 1956، وغيرها، يحظى ببعض تأييد في أوساط اليسار. واندلع خلافٌ بين الشيوعيين داخل السجون حين بدأ عبد الناصر سياسة التأميمات، وهل كانت هذه الخطوات اشتراكية أم هي رأسمالية الدولة الاحتكارية؟ وهذا نقاش أكثر أهمية مما بدا عليه حينذاك، ولا ينطبق على مصر فحسب، بل على الدول الاشتراكية في شرق أوروبا عمومًا. إلا أن المنظمات الشيوعية الملاحقة أعلنت في النهاية تأييدها خطوات عبد الناصر في شأن تأميم القناة، فأُفرِج عن المعتقلين الشيوعيين كلهم. لكن الخلاف والملاحقة تجددا في عام 1958 مع إعلان الوحدة المصرية - السورية في 22 شباط/ فبراير 1958، ولا سيما عندما رفض الشيوعيون السوريون حلّ حزبهم أسوة بحل الأحزاب في مصر. ومن ثم تقدموا ببرنامجهم في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1958 لتحويل

(51) المصدر نفسه، ص 97-100.

الجمهورية العربية المتحدة إلى اتحاد فدرالي، الأمر الذي يُوصف في الحوليات الشيوعية السورية بـ «وثيقة البنود الثلاثة عشر»[52].

دشّن عبد الناصر حملته على الشيوعيين في مصر وسورية بخطاب ألقاه في 23 كانون الأول/ ديسمبر 1958 ردًا على برنامج خالد بكداش، لكن من دون توجيه أي عبارة ضد السوفيات. وسرعان ما شملت الحملة في كانون الثاني/ يناير 1959 الشيوعيين المصريين، وتمثلت ذريعة الحملة بامتناع جريدة المساء التي أسستها الدولة في عام 1956 للتعبير عن الاتجاه الاشتراكي، وكان يرئسها خالد محيي الدين، عضو مجلس قيادة الثورة السابق، عن المشاركة في الحملة ضد عبد الكريم قاسم والشيوعيين في العراق. وجاء «العقاب» فوريًا وشديدًا؛ إذ اعتُقل عبد العظيم أنيس المحرر في الجريدة، ونحو 200 من القادة الشيوعيين[53].

اتسعت هوّة الخلاف مع انتصار ثورة العراق في 14 تموز/ يوليو 1958، وتأييد الشيوعيين عبد الكريم قاسم في العراق، وموقفهم السلبي من فكرة انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة. ومع التقارب مع الاتحاد السوفياتي وبدء المرحلة الأولى من بناء السد العالي، أصدر عبد الناصر قرارًا بإطلاق سراح عدد كبير من الشيوعيين من السجون بين نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 1964، قبل زيارة الزعيم السوفياتي نيكيتا خروشوف مصر في العام نفسه. ومنذ ذلك الحين، توزع

---

(52) كانت الوثيقة بمنزلة برنامج لتحويل الجمهورية العربية المتحدة من دولة بسيطة أو «موحدة» بالمعنى القانوني الدستوري للدولة البسيطة إلى دولة مركبة أو «اتحاد فدرالي» فضفاض، تهتم فيها الحكومة المركزية بقضايا الدفاع الوطني والسياسة الخارجية وغيرها من القضايا المشتركة». واستند هذا البرنامج في عنوانه إلى «توطيد استقلال الجمهورية العربية المتحدة، وإحباط مكائد الاستعمار ومؤامراته، ودعم فكرة الوحدة العربية» و«تمتين عرى الإخاء والتعاون مع الجمهورية العراقية الشقيقة لخير العرب جميعًا». إلا أن وظيفته السياسية ارتبطت بفتح جبهة شيوعية سورية ضد الجمهورية العربية المتحدة نفسها، تعزز تقدم الشيوعيين في جبهة العراق ضد القوميين. فخلافًا لما يتصوره كثر، لم تكن مبادرة فتح جبهة شيوعية داخلية في سورية مبادرة جمال عبد الناصر، بل مبادرة خالد بكداش. انظر: حنا بطاطو، العراق: الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1992)، ص 173.

(53) رمزي ميخائيل جيد، أزمة الديموقراطية ومأزق الصحافة «القومية»، 1952-1984 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1987)، ص 54-55.

كثير من الشيوعيين على وسائل الإعلام المصرية، وساهموا في صوغ خطاب النظام في تلك الفترة. وحلت منظمة «حدتو» نفسها في آذار/ مارس 1965، كما حل الحزب الشيوعي نفسه بعد ذلك. وعندما حاولت حلقات شيوعية جديدة أن تتشكل، وُجهت إليها ضربة في تشرين الأول/ أكتوبر 1966[54]. وعكس ذلك تفاعل الحركة الشيوعية المصرية، كما الحركة الشيوعية العربية عمومًا، مع نظرية التطور اللارأسمالية بقيادة الأحزاب الديمقراطية الثورية، بدعم الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية التي صاغها المنظرون السوفيات. ونصّت هذه النظرية على شرعنة سوفياتية للنُظم التسلطية الشعبوية غير الشيوعية التي نشأت في العالم الثالث، منها نظم مصر وسورية والعراق والدول العربية الأخرى التي ستسير في طريق أفضى إلى نشوء دكتاتوريات سياسية في ظل نمط رأسمالية الدولة البيروقراطية والطفيلية.

بين الملاحقة والاضطهاد من جهة، والإلغاء الذاتي والانصهار في خطاب النظام من جهة أخرى، لم يسترجع اليسار عافيته بعد هذا الصراع بشكل فعلي، بسبب القمع أو بسبب اغترابه عن قاعدته الشعبية. وشُنت حملات الاعتقال في حينه، وشملت ألوان الاضطهاد والتعذيب وغيرها من الوسائل. وتواصلت حتى بعد تحسن العلاقات بالسوفيات حتى وصلت إلى درجة التحالف. ولم تتوقف فعليًا إلا بعد أن صار اليسار ضعيفًا. علاوة على ذلك، نجح الإعلام القومي في طور النهوض القومي في تصوير الشيوعيين قوة تابعة لدول أجنبية معادية للدين والعائلة والوطن وغير ذلك.

في المقابل، توهمت قيادة حركة الإخوان المسلمين بعد قيام الانقلاب (الثورة) أن الضباط «محسوبون» عليها، وأنهم سينسقون معها الخطوات السياسية الكبرى على الأقل إن لم يحكموا بموجب مشورتها بالكامل، وتُذكَر في هذا السياق عهودٌ كثيرة لم يوفَ بها، بل حصل العكس، إذ وقعت خلافات ومواجهات في شأن النفوذ والسيطرة والتحالفات، قادت في النهاية إلى حدوث الشقاق الكبير والعداء بين الضباط والإخوان، الذي لم يكن عداءً فكريًا أو خلافًا سياسيًا، بل كان بسبب الإصرار على حل الأحزاب ورفض منح امتيازات لأي

(54) محيي الدين، ص 297-298.

حزب سياسي، على الرغم من التأثير الفكري للإخوان المسلمين في عدد كبير من الضباط[55].

تعرّض الشيوعيون والإخوان المسلمون للقمع، لأنهم كانوا أصحاب أيديولوجيا وولاء لتنظيم ومبادئ يرفعونها فوق الولاء للنظام الحاكم، وحتى للدولة. وكانوا على استعداد لمعارضة الرجل القوي الجديد، لا بسبب البرامج السياسية أو المشروعات المتناقضة، بل كان الأمر صراعًا على الولاء والحكم. وكان هؤلاء القادة جميعًا من الجيل نفسه، «وكان انتسابهم إلى هذه المجموعة أو تلك ناتجًا عن الأولوية التي يعطيها كلٌّ منهم لقيم يعترف بها الجميع بهذا القدر أو ذاك: ممارسة الإسلام (الإخوان)، القومية (الضباط)، العدالة الاجتماعية (الماركسيون)»[56]. وتبيّن خلال فترة قصيرة أن الضباط ما كانوا ليقبلوا بأدنى من الولاء الكامل والمباشر لهم، بغض النظر عن السياسة التي يتبعونها في كل مرحلة من المراحل.

في حزيران/ يونيو 1953، تحولت مصر رسميًا إلى جمهورية، وأصبح محمد نجيب رئيسًا، وجمال عبد الناصر نائبًا لرئيس الحكومة ووزيرًا للداخلية. وتحولت هذه الوزارة في ما بعد إلى زكريا محيي الدين، مؤسس أجهزة الأمن المصرية الجديدة. كما أنشئ الحرس الجمهوري في حزيران/ يونيو 1953 بقيادة عبد المحسن أبو النور، وأوكلت إليه مهمة حماية النظام الجديد من المخاطر داخل الجيش. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، أُنشِئَ الحرس الوطني لتدريب المواطنين الموالين للثورة بموجب القانون 505 لعام 1955 الذي فتح المجال للتطوع في القوات المسلحة، كما رُقي عدد كبير من الضباط. وفي أيلول/ سبتمبر 1953، أنشئت محكمة ثورية لمحاكمة الفساد (ولتخويف المعارضة في

---

(55) لتفصيلات الصراع بين الإخوان ومجلس الضباط في هذه الفترة ومحاولة مجلس الضباط وعبد الناصر بشكل خاص التخلص من قيادة الهضيبي على رأس الجماعة قارن بالتفصيلات المشهدية التنميطية التي حللها محمد جمال باروت في ما سمّاه «محاولات عبد الناصر تحريض الانقلابات الداخلية في الجماعة وصولًا إلى قراره بتحطيمها في إثر ما يوصف بحادث المنشية»: جمال باروت وفيصل دراج، تنسيق، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، 2 مج، ط 4 (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2006)، مج 1، ص 157-198.

(56) بوميه، ص 52.

الواقع)، وضمّت قضاة من الضباط هم أنور السادات وعبد اللطيف البغدادي وحسن إبراهيم. وكان أول من مثل أمامها إبراهيم عبد الهادي الذي خلف النقراشي وقاد عمليات القمع بعد اغتياله. وحُكم عليه بالإعدام، ثم خُفف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة. كما حُكم على زعيم الوفد فؤاد سراج الدين بالسجن 15 عامًا، ثم أُطلق ووُضع في الإقامة الجبرية. ويمكن إجمال الصراع بين عامي 1952 و1954 في صفوف العسكر أنفسهم كصراع في شأن الإجراءات المعادية للديمقراطية، ومسألة البقاء في الحكم أو العودة إلى الثكنات.

احتاج الضباط الأحرار إلى فترة من الزمن لكسب ولاء الجيش، فهم لم يكونوا من قادته من حيث الرتب. وافتتحوا بانقلابهم مرحلة بدأ فيها صغار الضباط في البلدان العربية والعالم الثالث يحلمون بالسيطرة على الجيوش والدول بالانقلابات. واشتعل الصراع حين أخذ محمد نجيب - الأعلى رتبة بين الضباط الأحرار - رتبته العسكرية ومهماته الرئاسية بجدية، فرفض تعيين عبد الحكيم عامر قائدًا للجيش بطلب من عبد الناصر بترقيته من صاغ (رائد) إلى لواء[57]. وحين ضغط عبد الناصر عليه كي يستقيل في شباط/ فبراير 1954 انتفض الضباط الموالون له، كما انتفض الشارع الذي كان يرى في نجيب رمز الثورة، على الرغم من أنه لم يكن في الواقع من الضباط الأحرار، فاضطر عبد الناصر إلى إعادته إلى منصبه موقتًا.

تقلّبت مواقف نجيب في الصراع على السلطة، فكان من مؤيدي تولي مجلس قيادة الثورة الحكم، ما بقي هو رئيسًا، لكنه سرعان ما كان يؤيد موقف أن الجيش لم يقم بالثورة كي يحكم، وأن أحد أهم أهداف الانقلاب التأسيس لحياة تمثيلية حقيقية. وعلى الرغم من أن هذا ماثل الموقف المعلن من مجموعة عبد الناصر،

---

(57) رأى عبد اللطيف البغدادي أن عبد الناصر أراد بهذا التعيين ضمان ولاء الجيش له وبداية عملية تركيز السلطة في يديه، وذلك بجعل الولاء مباشرًا لا عن طريق مجلس قيادة الثورة، بل بوساطة تعيين أقرب الضباط الأحرار إليه، بدلًا من تعيين قائد عسكري على أساس الكفاءة، ويذكر كيف استقال قائد سلاح الجو نتيجة هذا التعيين. انظر: البغدادي، ج 1، ص 76-77 و217. في حين يرى خالد محيي الدين أنه ما عدا تعيين عبد الحكيم عامر، سعى عبد الناصر إلى تعيين ضباط على أساس الكفاءة، بعيدًا عن مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار عمومًا، خوفًا من قدراتهم الانقلابية. «ونجح... في تأمين الجيش من خصومه وأصدقائه معًا». انظر: محيي الدين، ص 180.

لكنها بررت بقاء الضباط في الحكم بذريعة انتشار الخداع والدسائس والخيانة، «فقررنا أن هذه البلاد يجب أن لا تحكم من قبل المرتزقة السياسية»[58]. استقال نجيب من مناصبه كلها في 23 شباط/ فبراير 1954، وخرجت تظاهرات مؤيدة له في مصر والسودان، وتمرد أفراد سلاح المدرعات، فاضطر عبد الناصر إلى قبول عودته رئيسًا في 27 شباط/ فبراير، وخطط في الوقت نفسه لاعتقال ضباط المدرعات الذين قادوا العصيان، ونفذ ذلك في 29 آذار/ مارس 1954 بعد أن حاول استرضاء الإخوان بإطلاق مرشدهم حسن الهضيبي قبل ذلك بيومين[59].

لم تكن مسألة الديمقراطية وعودة الحياة النيابية محسومةً لدى الضباط جميعهم، فمنهم من تبنى مواقف يعقوبية مثل جمال سالم[60]، ومجموعة عبد اللطيف البغدادي (سلاح الجو) التي أصرّت دائمًا على استمرار الثورة حتى تنفذ مهماتها وتحقق أهدافها، وبالتالي استمرار قيادة الضباط للدولة «كثوريين لا كسياسيين»، بمعنى أنه لا يجوز أن يُنشئوا حزبًا ويشاركوا في الانتخابات[61]. لم يكن نقاش هؤلاء مع عبد الناصر في شأن الديمقراطية في مصر، بل في مجلس الثورة. فطالبوا عمليًا بدكتاتورية المجلس لا الفرد[62]، وحين خُيّروا بين حكم الفرد والديمقراطية الكاملة، كما خيّرهم عبد الناصر من جهة وخالد محيي الدين

---

(58) عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو 1952: تاريخنا القومي في سبع سنوات، 1952-1959، ط 2 (القاهرة: دار المعارف، 1989)، ص 53-54.

(59) حمودة، ص 100-102.

(60) انظر اقتراحات جمال سالم في شأن تصفية الخصوم في الجيش وخارجه، في: البغدادي، ج 1، ص 59-60 و182. واقتراحه أن ينهي مسألة محمد نجيب باغتياله، انظر: محيي الدين، ص 254.

(61) تتخلل هذه الروح كامل الجزء الأول من مذكراته، ولا حاجة إلى الاقتباسات لكثرتها. فموقفهم كان دائمًا هو أن الثورة مستمرة حتى تحقق أهدافها، وهذا يعني بقاء مجلس قيادة الثورة، وأن خلافهم مع عبد الناصر كان في الأغلب يدور حول مسؤولية الأغلبية، لا شخص قائد الثورة. وما لبث أن تلاشى هذا النقاش تقريبًا بعد أن استحوذ عبد الناصر على السلطة بعد تعرضه لمحاولة اغتيال وتحوّله إلى رمز بعد حرب 1956.

(62) انظر مناقشة خالد محيي الدين أفكار عبد اللطيف البغدادي: «أنت يا عبد اللطيف ترفض الديمقراطية، وترفض الانتخابات، وترى أن تسعة أشخاص يجب أن ينوبوا عن كل الشعب بملايينه الثلاثة والعشرين، فلماذا لا ينوب شخص واحد عن تسعة أشخاص؟ وقلت له لقد قبلت وتحمست للخطأ الأكبر، فلماذا لا تقبل تداعياته؟ ولكنه ظل متمسكا برأيه في الحالين» في: محيي الدين، ص 335.

من جهة أخرى، قبلوا حكم الفرد حفاظًا على أهداف الثورة، أو نتيجة ضعف فردي وقبول التبعية، كما في حالة أنور السادات الذي اقترح تحويل الصلاحيات كلها لعبد الناصر مبكرًا[63]. والحقيقة أنه عدا كونه قائد حركة الضباط الأحرار، تميز عبد الناصر من باقي زملائه في القيادة في فهمه مسألة السلطة منذ البداية، وإتقانه لعبة القوة في مواجهة أعدائه، وحتى أصدقائه إذا لزم. فمسألة السلطة كانت واضحة في ذهنه منذ البداية، سواء تعلق الأمر بالنفوذ داخل مجلس قيادة الثورة ذاته أم بالصلاحيات في قيادة الدولة ككل.

أما من أحاطوا بالثورة من مستشارين وقوى سياسية، ومنهم الإخوان المسلمين، فشجعوا الضباط على التمسك بالحكم. وجرت صناعة فقه دستوري ثوري مناهض للديمقراطية يبرر الخطوات السلطوية من منطلق ثوري. وكان الإخوان يأملون أن يلجأ الجيش إلى ضرب الأحزاب الأخرى، وأن يتمكنوا هم من احتواء حركة الضباط[64]. وحتى محمد نجيب كان ضد أي إجراء باتجاه الديمقراطية حين كان يشعر أن مكانته كرئيس مجلس الثورة، ثم كرئيس للجمهورية، مضمونة[65].

مثّل خالد محيي الدين اليساري (ومعه سلاح الفرسان، أي المدرعات) موقفًا ديمقراطيًا مثابرًا دعا فيه إلى عودة الحياة النيابية، وكان هذا سبب إطاحته المبكرة من المجلس. وتردد عبد الناصر بين هذه المواقف[66]، لكنه كان في الواقع منشغلًا بمسألة الإمساك بالسلطة. وميّزه إدراكه قواعد لعبة القوة والإمساك بالسلطة عن الآخرين دائمًا، لكن يمكن القول إن الطموح يدفع إلى التمسك بالسلطة وعدم إتاحة المجال للأحزاب أو لخصوم الثورة للعمل

(63) جاءت اقتراحات تفويض عبد الناصر صلاحيات مجلس قيادة الثورة كاملة من جمال سالم بداية، كي تكون لعبد الناصر القدرة على التصدي لنجيب الذي كان يعمل بشكل فردي، ويتواصل مباشرة مع الجماهير من دون العودة إلى المجلس. وهكذا فسرها هو لاحقًا. انظر: البغدادي، ج 1، ص 87-88. واقترح السادات ذلك في لباس فكري معجب بحكم الفرد يؤيده كأنموذج ناجح في بلدان الشرق (البغدادي، ج 1، ص 240 و245).

(64) محيي الدين، ص 208.

(65) المصدر نفسه، ص 213.

(66) البغدادي، ص 72.

السياسي (توسّع تعريفهم باستمرار ليشمل كل من انتقد قيادة الضباط)، إلى تقييد الحريات ومراقبة المجتمع، وهذا يعني سلطة حازمة. وحاول عبد الناصر دائمًا تخيير المجلس بين الحرية المطلقة والفوضى والحزم حتى النهاية من دون تردد[67]. كما حاول أن يطرح التنمية في مقابل الحرية، كلونين أبيض وأسود: قمع الحريات في مقابل «خدمات سريعة لإرضاء الجماهير»[68]. المنطلق هنا واضح: إنه مسألة السلطة، الأمر الذي يتطلب حزمًا لأن من قام بالثورة 90 ضابطًا (أصبحوا 50 كما قال عبد الناصر في إحدى الجلسات)، لا قاعدة شعبية لهم[69]، وبالتالي لم تكن الانتخابات خيارًا أمثل حتى تصبح لهم قاعدة شعبية... وعندما توافرت مثل هذه القاعدة، كانوا قد تجذّروا في السلطة إلى درجة عدم حاجتهم إلى طرح المسألة بالأساس، وزاد نفورهم من فكرة الديمقراطية كلما قووا، وكان تكوينهم العام مضادًا للديمقراطية في مرحلة ترهّل النسق الليبرالي المصري وعجزه عن حل المشكلات الاجتماعية في إطاره، بعدما أنشئت مؤسسات النظام بشقيه الإنتاجي التنموي والقمعي الرقابي، بما فيه الدعائي. ولم تطرح الديمقراطية نظامًا سياسيًا منضبطًا بشكل جدي، بل خيارًا يائسًا عنى التخلي عن الحكم. وكانت كلما طرحت خيارًا للخروج من مأزق جرى تجاوزها بعد جلسة واحدة، كما في حالة إلغاء قرارات 5 آذار/ مارس 1954 المعروفة، حين قرر مجلس قيادة الثورة استنادًا إلى «الإرادة الشعبية التي عبّرت عن نفسها بوضوح» «أن يأخذ على عاتقه مسؤولية الحكم كاملة» فحُلّت الأحزاب مجددًا، إلا جماعة الإخوان المسلمين، وانتشرت قوات الجيش في شوارع القاهرة لقمع أي تمرّد[70].

راوحت الأسباب بين الرغبة الصريحة في التمسك بالسلطة، لغياب الثقة بأي طرف سياسي اجتماعي آخر ينفذ أهداف الثورة، والنظرة التي تعتبر الشعب

(67) انظر: المصدر نفسه، ص 148 و171، ومحيي الدين، ص 206.

(68) البغدادي، ص 171-172.

(69) المصدر نفسه.

(70) ميتشل، الإخوان المسلمون، ص 180.

غير مهيأ لممارسة الديمقراطية وتحمّل مسؤولية الحرية[71]، وأنه جحود[72] ولديه قابلية للرشوة والخداع. وعمد الضباط إلى تحشيد الجماهير[73] وشراء إضرابات بعض النقابات بالمال[74]، ونقل العمال من مكان إلى آخر للتظاهر والهتاف ضد الديمقراطية. وهذا موقف يمكن أن يتحول بسهولة إلى رومانسية خالصة تجاه الجماهير، في مقابل الشك في المثقفين والطلاب[75]. كما استخدمت المؤامرات الخارجية على الثورة لإقصاء فكرة الديمقراطية والتعددية وحرية التعبير.

على الرغم مما كرره عبد الناصر في أكثر من موضع في كتابه فلسفة الثورة

---

(71) انظر نص كلمات عبد الناصر في لقائه ضباط سلاح الفرسان (المدرعات) المتمردين: «فترة الانتقال ضرورية ولا بد منها، فشعبنا لا يستطيع تقدير مصلحته الحقيقية بسرعة، وربما لا تكفي ثلاث سنوات، وشعبنا لا يمكنه تحمل مسؤولية الحرية، وقد سبق للإقطاعيين أن اشتروا أصوات الناخبين». وقال: «الشعب الذي لا يستطيع أن يتحمل مسؤولية الحرية، لا يمكنه أن يتمتع بالحرية»: محيي الدين، ص 272.

(72) انظر اقتباسات البغدادي من صلاح سالم: البغدادي، ص 138.

(73) البغدادي، ص 157-158، 167 و169. (مجلس الدولة يشكو بنبرة حادة اعتداء المتظاهرين عليه لمجلس قيادة الثورة، فيقرر الأخير الرد بدبلوماسية - بمعنى أن نقول إن النيابة ستقوم بالتحقيق، وإن الحكومة منتظرة نتيجة التحقيق).

(74) قال البغدادي في اجتماع مجلس قيادة الثورة في 11 نيسان/أبريل 1954، إنه في إطار المعاتبات بينه وبين عبد الناصر لتصفية الأجواء بينهما: «ذكرت من ضمن ما ذكرت ما كنت سمعته من إعطاء الصاوي محمد الصاوي رئيس نقابة عمال النقل بالقاهرة مبلغ 4 آلاف جنيه تشجيعًا له ليدفع عمال النقل إلى الإضراب بعد أن صدرت قرارات 25 مارس 1954 ومنتقدًا هذا التصرف. لكن جمال ذكر أنه أراد بذلك أن يسبق خالد محيي الدين ويوسف منصور صديق لأنهما كانا ينويان عمل نفس الشيء». انظر: البغدادي، ص 181. هذا يعني أن قرارات 25 آذار/مارس الديمقراطية اتخذت، وبدأ العمل على تحشيد الناس ضدها لإفشالها، كي يبدو أن «الجماهير» ترفض الديمقراطية. وكتب خالد محيي الدين: «وعند عودتي من المنفى التقيت مع عبد الناصر وبدأ يحكي لي ما خفي عني من أحداث أيام مارس الأخيرة، وقال بصراحة نادرة: لما لقيت المسألة مش نافعة قررت أتحرك، وقد كلفني الأمر أربعة آلاف جنيه». انظر: محيي الدين، ص 298. كما كتب: «وهكذا فإن عبد الناصر إذ رتب... الرجوع عن القرارات الديمقراطية، كان يستند إلى ميزان قوى لصالحه، فمعه أغلبية ضباط الجيش ومعه قطاع كبير من الجماهير الشعبية، ومعه قطاع هام من الطبقة الوسطى، ومعه أيضًا الصحف والإذاعة والأمن والمخابرات وهيئة التحرير»، انظر: محيي الدين، ص 313. فلم يكن الموضوع موضوع تحشيد تظاهرات وإضرابات بالمال، بل كانت ثمة قواعد اجتماعية للسلطة، وضباط لا يريدون أن يفلت زمام الأمور من يد الجيش، وأجهزة سيطرة بدأت تعمل، وإن كانت في بداية تشكلها.

(75) البغدادي، ص 164. قارن بـ: محيي الدين، ص 314.

واعتباره أن مهمة الضباط موقتة وقصيرة، أصرّ على أنهم يقودون المجتمع، وسمّاهم الطليعة التي ستتبعها الجماهير، وأن الطريق الوحيدة هي «الحرية السياسية والاقتصادية»، ووظيفتهم أن يكونوا «حرّاسًا موقتين» لهذه الطريق. وأتبع ذلك بخيبة أمله من المجتمع الذي يعدّه «قيد التبلور» والخلافات الداخلية وعدم النضج الثقافي... إلخ[76]. ثم ساق مبررات تنفي طبيعة المهمة الموقتة وتؤكد ضرورة استمرارها في أنه بدلًا من حصول ذلك النضج والتبلور، انتظمت النخب القديمة للاستفادة من الانقلاب، الأمر الذي حتّم بقاء العسكر في الحكم. ولا يمكن تجنّب تشخيص ذلك الشعور الذي طغى على مجموعة الضباط الأحرار بالوصاية على المجتمع غير الناضج، وبحاجة المجتمع إليهم لتنظيمه وتنويره وإرشاده إلى الطريق الصحيحة[77]. لذا، حين تخلّص الضباط من محمد نجيب في آذار/ مارس 1954، دعم الأميركيون هذه الخطوة لأن الرهان على مجموعة ضباط تحديثيين في نظام سلطوي بدت لهم أضمن من عودة نظام برلماني تمثيلي.

علاوة على ذلك، كتب خالد محيي الدين أن جمال عبد الناصر لجأ إلى تدبير ستة تفجيرات في منشآت مدنية في مدينة القاهرة (19 آذار/ مارس 1954)، لم توقع خسائر مادية، وذكر أن هذه التفجيرات أثارت هواجس شديدة. وتابع أن عبد اللطيف البغدادي ذكر له، وعاد وأكد في مذكراته، أن جمال عبد الناصر أبلغه أنه هو الذي دبّر هذه التفجيرات لإثارة مخاوف الناس من الاندفاع في

---

(76) جمال عبد الناصر، «فلسفة الثورة (1954)،» في: جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة والميثاق (بيروت: دار القلم، 1970)، ص 55، 69-70 و75-76.

(77) حُسمت السيطرة على السلطة التنفيذية في مصر منذ قيام الثورة في عام 1952، وذلك بحسب تحليل الباحث الماركسي المصري أنور عبد الملك؛ إذ يتتبع عبد الملك تاريخ الثورة المصرية من خلال سلسلة من الصراعات بين الجيش وعدد من الفئات الأخرى في المجتمع. ومع تكشف الصراع، استخدم الجيش سلطة الدولة لـ «اختراق» المجتمع وقيادته. وتحولت الجولة الأخيرة من الصراع إلى صراع بين الجيش والبرجوازية الوطنية على قيادة عملية صنع القرار في المجتمع، ومن ثم أصبح صُلب الصراع على سلطة اتخاذ القرار في المجال الاقتصادي والاجتماعي. المسألة هنا لم تكن في شأن مبدأ الملكية الخاصة، بل تحديد الفئة من بين التيارين المتصارعين التي لديها السلطة في النهاية لاختيار الوسائل اللازمة لتحقيق رؤيتها للأمور ضمن البنية المصري. انظر: Mark N. Cooper, «The Demilitarization of the Egyptian Cabinet,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 14, no. 2 (May 1982), pp. 203-204.

طريق الديمقراطية[78]. وروى فتحي رضوان أن جمال عبد الناصر ذهب بعد إقالة محمد نجيب من رئاسة الجمهورية، إلى مبنى الإذاعة بصحبة صلاح سالم، وطلبا الحصول على الشرائط كلها التي تتضمن تسجيلات خطب قادة الثورة والوزراء كلهم في الفترة بين 26 تموز/ يوليو 1952 وتشرين الأول/ أكتوبر 1954... إضافة إلى تسجيلات خطب الملك السابق فاروق كلها، ومعظم خطب زعماء ما قبل ثورة 23 يوليو 1952 وتصريحاتهم، وفي مقدمها خطب مصطفى النحاس زعيم الوفد... وجرى محوها[79].

في كانون الثاني/ يناير 1954، في ذكرى شهداء مقاومة الاحتلال الإنكليزي الذين سقطوا في منطقة القناة خلال عامي 1951 و1952، انطلقت تظاهرت وأعمال شغب، اعتُقل في إثرها 450 فردًا من أعضاء الإخوان المسلمين. وانتقد الإخوان سياسة الضباط الإقصائية تجاههم، وفنّدوا في نقدهم بنود اتفاقية جلاء بريطانيا عن مصر. فاتفاقية تشرين الأول/ أكتوبر 1954 الأنغلو - مصرية تضمّنت السماح للقوات البريطانية بالعودة إلى قناة السويس في حال حصول عدوان ضد أحد أعضاء الجامعة العربية أو تركيا. وكان هذا موضع نقد الإخوان المسلمين، الأمر الذي يُعدّ مزايدة. فدافع النقد كان الخلاف مع الضباط الذين أقصوهم عن الحكم والتشاور، وبدأت مرحلة تصادم مديد معهم.

---

(78) عادل حسن غنيم، «الوجه الآخر لجمال عبد الناصر،» في: جمال عبد الناصر وعصره، ص 267-279. انظر أيضًا: البغدادي، ج 1، ص 144. وكتب خالد محيي الدين : «وقد روى لي بغدادي، وعاد وأكد ذلك في مذكراته، أنه في أعقاب هذه الانفجارات زار جمال عبد الناصر في منزله هو وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم ليناقشوا معه تطورات الأوضاع، وأبلغهم عبد الناصر أنه هو الذي دبر الانفجارات لإثارة مخاوف الناس من الاندفاع في طريق الديمقراطية، والإيحاء بأن الأمن قد يهتز وأن الفوضى ستسود...». انظر: محيي الدين، ص 305.

(79) غنيم، ص 271. تؤكد هذه الوثائق وجهة نظرنا في المقدمة المنهجية من أن الكتابة الموضوعية (العلمية) قدر الإمكان لتاريخ الثورات في مرحلة قريبة من وقوعها، على سلبيات القرب الزمني، قد تكون أدق من كتابته لاحقًا، بعد أن يحذف المنتصرون منها ما يشاؤون، وبعد أن يعبثوا بالمعطيات والوثائق والذاكرة نفسها، حتى تأتي مدرسة تاريخية نقدية بعد تاريخ طويل من التزوير. ومن المعروف للباحثين أن الشيوعيين في روسيا كتبوا تاريخ الثورة الروسية كتاريخ البلاشفة وحدهم، ولم يكفتوا بذلك، بلا أزالوا حتى شخوصًا من البلاشفة الذين أصبحوا خصومًا للنظام من الصور نفسها، كما حصل مع إزالة وجه تروتسكي من الصور مع لينين.

نشأت كاريزما عبد الناصر الشعبية المعروفة بعد محاولة اغتياله في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1954 في ميدان المنشية في الإسكندرية[80]. وفي إثرها، بدأت المواجهة المفتوحة مع الإخوان المسلمين، وعادت محكمة الشعب إلى العمل، وكان قضاتها هذه المرة أنور السادات وصلاح سالم وحسين الشافعي. اعتُقل 2000 ناشط وعضو في الإخوان، وأشيع أن محمد نجيب تآمر معهم، ففُرضت عليه الإقامة الجبرية التي بقي فيها حتى وفاته في عام 1984.

في 25 حزيران/ يونيو 1956، أُجري استفتاء على الدستور الجديد وعلى رئاسة عبد الناصر، فنال أكثر من 98 في المئة من الأصوات. وسبق ذلك صدور قرار «تطهير الصحافة»، كما صدر قرار الحرمان من الوظائف العامة ومباشرة الحقوق السياسية في 25 نيسان/ أبريل 1954، وشملت 39 وزيرًا تولوا الحكم في الفترة بين 6 شباط/ فبراير 1942 و23 تموز/ يوليو 1952[81]. وكان من المقرر إجراء انتخابات مجلس الأمة في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، من دون مشاركة الأحزاب، حيث حُظرت هذه الأحزاب، ونص الدستور الجديد على انتظام الأمة في اتحاد قومي شعبي. لكنها أُجّلت إلى 22 تموز/ يوليو 1957 بسبب العدوان الثلاثي على مصر في تشرين الأول/ أكتوبر. ومع تأميم قناة السويس والتصدي للعدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، بدأت عمليًا المرحلة الناصرية في التاريخ المصري والعربي، وأُوصد بالكامل الباب على المرحلة الليبرالية في التاريخ المصري، وعلى إمكان حصول أي تحول ديمقراطي.

ينسى كثيرٌ ممن يتغنون بالمرحلة المسماة «الليبرالية» الممتدة من بداية القرن العشرين حتى عام 1952، أن النهضة التي عرفتها تلك الفترة كانت من نصيب نخبة صغيرة جدًا من مالكي الأرض وبرجوازية المدن، أما أغلبية الشعب المصري فبقيت تكدّ في الأرض، في واقع يسوده الجهل والفقر والمرض. والواقع أن النظم الليبرالية في تلك الفترة عجزت بسبب تركيبة نخبها ومصالحها عن حل

(80) ذكر بعض المصادر أن محاولة اغتيال عبد الناصر في المنشية في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1954 كانت ملفّقة. وأكد ذلك حسن التهامي، أحد الضباط الأحرار، في حوار مع قناة أوربت الفضائية. انظر: غنيم، ص 273، على الرغم من أنني لا أميل إلى مثل هذه النظريات، فيجب ذكرها، فهذه الواقعة مثار جدل ونقاش مثل حوادث أخرى في التاريخ المصري الحديث، لم تجد اتفاقًا في شأنها.

(81) البغدادي، ص 182-183 و187.

المشكلات الاجتماعية الملحّة، وفي مقدمها الإصلاح الزراعي الذي طبّقه كثير من الدول الغربية، وهو إجراء رأسمالي تحديثي، لا إجراء اشتراكي بحسب المفهوم الحصري للاشتراكية، فحلّ الضباط هذه المشكلة بقرار من أعلى دفعة واحدة (وهذا ما حدث في سورية أيضًا).

لا توجد مرحلة ذات سمة واحدة، ولا شكّ في أنه كانت لمحاولة الضباط الأحرار التغلب على هذه الحال الاجتماعية المتردية بالأدوات المتوافرة لديهم منجزات كبيرة، كتعميم التعليم والقطاع العام وبناء السد العالي والإصلاح الزراعي وغيرها. وهذه إنجازات تاريخية بالمقاييس كلها، وإن تحقق ذلك على حساب الثقافة المدينية الصاعدة والتعددية السياسية والتعليم النخبوي وغيرها من ملامح امتاز بها العصر الليبرالي. ففي هذه المرحلة، نشأت السلطوية العسكرية الرافضة فكرة التعددية الحزبية وحتى الرأي الآخر، التي احتكرت تمثيل المصلحة الوطنية، وعمدت إلى تشويه شخصية من عارض الرئيس، ولو كان من أقرب المقربين إليه، إضافة إلى انتهاج القمع في حسم الخلاف مع الخصوم. كما ينسى كثيرٌ في أيامنا هذه، حين تقويمه المرحلة الناصرية، وجه المرحلة الآخر حين يتحدثون عن «الزمن الجميل» في ستينيات القرن العشرين، لمجرد أنهم يلمحون سيدات غير محجبات يدخنَّ السجائر في الحفلات التي كانت تحييها الفنانة أم كلثوم. صحيح أنه جرى في هذه المرحلة تعميم التعليم وتأميم المقدرات الوطنية ومحاولات التصنيع وقيادة مشروع سياسي عربي، لكن الوجه الآخر صبغه نظام الاستخبارات والخوف والتعذيب في السجون، وتقديم الولاء السياسي على الكفاءة، والخطاب السياسي الشعبوي المُقعر الذي انتهى إلى هزيمة عام 1967. فكان للنظام الناصري وجهان؛ إذ رافقت منجزاته في التأميم وإعادة توزيع الثروة وإرساء بنية تحتية جيدة للاقتصاد الوطني وتعميم التعليم عملية ضخمة لبناء الدولة الأمنية وانتشار الخطاب الشعبوي ورفض الرأي الآخر والمبالغة في تقدير المنجزات والقوة الذاتية، وتبع ذلك ترد في الأداء المؤسسي، وهبوط مستوى التعليم.

في المرحلة الأولى، انشغل الضباط ببناء الجمهورية. وكان هذا في نظرهم مرادفًا لإنشاء الوحدة الوطنية بحلّ الأحزاب. فحُلت الأحزاب المصرية بقانون رقم 179 (1953)، ولم ينطبق ذلك على الإخوان الذي ظلوا ناشطين علانية

حتى عام 1954[82]. وهكذا، استُبدلت أيضًا النخب الليبرالية الصاعدة في مصر بين الحربين العالميتين الأولى والثانية بنخب موالية (أهل الثقة)، وغالبًا ما لم يكن أهل الثقة من أهل العلم والخبرة. وبدأت تسود بالتدرّج قيم جديدة في عملية إدارة الدولة، أساسها الشعبوية من جهة والولاء من جهة أخرى. وغطت على ذلك سياسات وطنية وشعبية فعلًا، عَزلت النخب الليبرالية القديمة.

في البداية، طلب عبد الناصر ترجمة العلاقة الودية للضباط مع أميركا إلى دعم اقتصادي وعسكري. وطلب دعمًا بلغ 100 مليون دولار، لكن عارض الإنكليز الدعم الأميركي لمصر بينما كانوا منهمكين في مفاوضات مع الضباط الأحرار على مستقبل الوجود البريطاني في منطقة قناة السويس. واعتقدوا أن حاجة الضباط إلى المعونة يجب أن تستخدم وسيلة للضغط عليهم. ويبدو أن الموقف الإنكليزي، إضافة إلى اعتبارات أخرى متعلقة باستقلالية نظام عبد الناصر، أثّر في آيزنهاور[83]، ما دفع مصر إلى إعادة النظر في موقفها تجاه ما سمي «الحياد الإيجابي». في هذا الوقت، عقدت مصر اتفاقات دفاعية مع سورية والمملكة العربية السعودية واليمن، في مواجهة حلف بغداد، ووقعت اتفاقية تجارية مع الاتحاد السوفياتي في نيسان/ أبريل 1955 تلتها صفقة الأسلحة التشيكية. كما قررت حضور مؤتمر باندونغ الذي عُقد في أيار/ مايو 1955. واستُنفر البريطانيون ضد هذا الاتجاه، ففي بداية نيسان/ أبريل 1956 دعا جورج كنيدي يونغ (نائب مدير M16) لبحث نتائج سياسة بريطانيا المتشددة في الشرق الأوسط. وبناء على أوامر المدير العام لـ CIA ألان دالاس حضر إلى لندن ممثل المدير العام في الشرق الأوسط جيمس آيشلبرغر ثم أبلغ يونغ عميلين لِـ CIA أن الاستخبارات السرية البريطانية قررت إطاحة حكومات مصر وسورية والعربية السعودية لأنها تهدد المصالح البريطانية في المنطقة وباتت دولًا ضمن الدائرة الشيوعية، وأن مستقبل لبنان والأردن يتوقف على إطاحة الحكومة السورية. وقال يونغ إن بلاده تستعد الآن لشن معركتها الأخيرة[84].

---

(82) صدر قرار حل جماعة الإخوان المسلمين في 14 كانون الثاني/ يناير 1954، أي بعد عام من قرار حلّ الأحزاب.

(83) Cook, *The Struggle for Egypt*, p. 65.

(84) علي محافظة، بريطانيا والوحدة العربية، 1945-2005، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 168-169.

بعد صراع مطول وأخذ ورد مع بريطانيا، تحقّق جلاء القوات البريطانية، وبدأت تظهر بوادر التصادم مع المعسكر الغربي حين رفضت مصر الانضمام إلى حلف بغداد (تركيا وإيران وباكستان والعراق) الذي رأى فيه عبد الناصر محاولة لعزل مصر، علاوة على عزوف أميركي عن تسليح مصر أو الوقوف معها بوجه الهجمات الإسرائيلية الانتقامية ردًا على العمليات الفدائية في قطاع غزة بين عامي 1955 و1956، ولا سيما غارة «السهم الأسود» التي شنّها الإسرائيليون في عام 1955 وراح ضحيتها 38 جنديًا مصريًا، وأُبرمت بعدها صفقة الأسلحة التشيكية بإيعاز من الاتحاد السوفياتي، بعد أن أكدت الصين للقيادة المصرية أنها غير قادرة على تلبية طلبات مصر التسليحية، ونصحتها باللجوء إلى السوفيات.

كتب أوين سيرز أن ثمة انطباعًا عامًا بأن دوران جمال عبد الناصر باتجاه حركة عدم الانحياز كان بسبب غارة إسرائيلية شُنت على غزة في عام 1955، وإنشاء حلف بغداد ورفضه الانضمام إليه، وتردد الولايات المتحدة والغرب عمومًا في بيع السلاح إلى مصر. ورأى سببًا آخر، تمثل في اعتقاد عبد الناصر وبعض مناصريه أن الاستخبارات الأميركية ترغب في التخلص منه[85]. ويؤكد الكاتب نفسه أنه ساد في الإدارة الأميركية خلاف في شأن عبد الناصر، فالأخوان دالاس[86] في وزارة الخارجية والاستخبارات المركزية أرادا التخلص منه، وخططت الاستخبارات لقتله بالفعل، ورفض آيزنهاور هذا المخطط في تشرين الأول/ أكتوبر 1956[87]. ويبدو أن الأميركيين سرّبوا معلومات استخبارية إلى مصر من خلال الأخوين مصطفى وعلي أمين والسفير الأميركي في القاهرة، وكذلك رئيس محطة الاستخبارات الأميركية في مصر جيمس آيشلبرغر الذي أخبر عبد الناصر أيضًا أن الاستخبارات البريطانية خطّطت لعملية شبيهة بعملية مصدق في إيران، أي إزاحة عبد الناصر بقتله أو بتدبير انقلاب عسكري ضده[88].

---

(85) Owen L. Sirrs, *A History of the Egyptian Intelligence Service: A History of the Mukhabarat, 1910-2009*, Studies in Intelligence Series (Milton Park, [England]; New York: Routledge, 2010), p. 51.

(86) المقصودان هنا هما جون فوستر دالاس، وزير الخارجية، وأخوه آلان دالاس، مدير الـ CIA في تلك الفترة.

(87) Sirrs, p. 53.

(88) المصدر نفسه، ص 56-55.

وهناك من اعتقد في وكالة CIA أن عبد الناصر هو أفضل بديل من الشيوعية، وأن التخلص منه يؤدي إلى انتصار الشيوعية في مصر.

رأت مصر في حلف بغداد (1955) محاولة لعزلها، فاتفقت مع السعودية التي كان لها أسبابها الخاصة والمختلفة لمعارضة الحلف، ووقعتا اتفاقات دفاع مشترك. وتقدمت مصر بطلب تمويل بناء السد العالي إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) الذي وافق مبدئيًا في عام 1956 على تمويل بناء السد بمبلغ 200 مليون دولار، خشية أن يساعد السوفيات مصر في بنائه. وحاول البنك الدولي فرض شروط سياسية واقتصادية تقييدية جدًا على مصر التي رفضت الشروط السياسية وقبلت بعض الشروط الاقتصادية التي تضمن سداد الديون، منها حق البنك الدولي في بحث الخطوات التي تتخذها مصر في مواجهة التضخم المالي في حال حدوثه. وأعلن البنك في شباط/ فبراير 1956 أنه سيقرض مصر 70 مليون جنيه[89]، لكن تراجعت الولايات المتحدة وبريطانيا عن دعم تمويل بناء السد بحجة ضعف الاقتصاد المصري، بعد اعتراف مصر بالصين الشعبية لضمان صفقة الأسلحة التشيكية. فأعلن عبد الناصر قراره تأميم قناة السويس، وأتبعه بقرار تأميم 55 شركة بريطانية وفرنسية.

بعد سحب الأميركيين عرضهم تمويل مشروع السد العالي، منح عبد الناصر نفسه صلاحيات رئاسية واسعة في دستور جديد أُقر في عام 1956، جرت الموافقة عليه في استفتاء شعبي. ثم توجه في 26 تموز/ يوليو 1956 إلى ساحة المنشية - التي جرت فيها محاولة اغتياله قبل ذلك بعامين - وأعلن أمام حشد جماهيري تأميم قناة السويس وتبعيتها للمؤسسة الاقتصادية التي أقامت القطاع العام. كانت هذه خطوة كبرى للوجدان المصري. ففي عام 1875، باع الخديوي إسماعيل حصّة مصر في القناة إلى الإنكليز مقابل سداد ديون كانت مستحقة على مصر. وبقي الحفاظ على القناة من أبرز مبررات الوجود الإنكليزي في مصر، أي ارتبطت الهيمنة الأجنبية على مصر بالسيطرة على قناة السويس. لذا، حمل تأميم القناة شحنات عاطفية وطنية مصرية كبيرة.

تلا التأميم العدوان الثلاثي على مصر. وبرّرت باريس مشاركتها فيه بملكية

---

(89) البغدادي، ص 314.

مواطنين فرنسيين حصة كبيرة في شركة قناة السويس، علاوة على ادعائها أن مصر تقوم بممارسات مناهضة لفرنسا في الجزائر والدول المغاربية الأخرى. ويرى أمين هويدي أن السبب الحقيقي لعدوان 1956 الثلاثي على مصر كان إعلانها عدم التزامها المعسكر الغربي بكسرها احتكاره تزويدها بالسلاح، وإبرامها اتفاقية 27 أيلول/ سبتمبر 1955 لاستيراد الأسلحة السوفياتية. أما السبب المباشر للعدوان فكان إعلان عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس. فصفقة السلاح، لا تأميم قناة السويس، هي التي هددت توازن القوى في المنطقة في زمن الحرب الباردة، أما التأميم ففي رأيه (من الواضح أنه يرى الموضوع من زاوية نظر استراتيجية في العلاقات الدولية) كان مجرّد نقل إدارة ملكية شركة إلى السلطات المصرية مع ضمان حرية الملاحة، تقيّدًا باتفاقية اسطنبول (1888)، وضمان حقوق حملة الأسهم من غير المصريين، ومنهم الفرنسيون[90]. وكان رئيس الوزراء الفرنسي غي موليه هو من بدأ التحضير للعدوان بالتعاون مع إسرائيل؛ وهي الإدارة الفرنسية نفسها التي قدمت إلى إسرائيل الخبرة والعون في إنشاء المفاعل النووي الذي صنّعت فيه إسرائيل قنابلها الذرية لاحقًا.

بدأ العدوان الثلاثي الهادف إلى إسقاط النظام في مصر في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1956، واستمر أسبوعًا، وشمل قصف مطارات ومناطق عدة في القاهرة. ونُفذ إنزال جوي فرنسي - بريطاني في مدينة بورسعيد في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر. وبينت هذه الحرب - عسكريًا - أن الجيش المصري وقيادته السياسية، أساءا منذ عام 1956 تقدير القوة العسكرية الإسرائيلية واستخفا بها (حصل هذا في عشية حرب 1956 وحرب 1967).

قاد زكريا محيي الدين، من المخابرات العسكرية، مقاومة الاحتلال في قناة السويس في عام 1956، وشاركه في تنظيم المقاومة محمد أبو الفضل وكمال رفعت ومحمد فايق. تلا الإنزال الجوي إنذار سوفياتي إلى دول العدوان، وضغط أميركي على بريطانيا لإجبارها على قبول الانسحاب. وترتب عن إنهاء العدوان نشر قوات طوارئ دولية، كانت مهمتها الرئيسة إبقاء مضائق تيران مفتوحة للملاحة باتجاه إسرائيل.

---

(90) أمين هويدي، الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر، حقائق تنشر لأول مرة مع ثماني وثائق سرية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992) ص 40.

اجتمعت قوى عدة ضد الطريق الجديدة التي بدأ نظام عبد الناصر يختطها منذ أن لاحت بعض ملامحه. والتقت هذه القوى معًا لدوافع وأسباب مختلفة. ففرنسا خشيت أن يؤدي في الجزائر الدور نفسه الذي مارسته الصين في دعم فيتنام ضد الاحتلال الفرنسي. أما دوافع بريطانيا لشن العدوان فكانت تأميم قناة السويس ونشاط عبد الناصر في الأردن واليمن والخليج العربي ومناطق النفوذ البريطاني الأخرى، كما كان لإسرائيل دوافعها ضد نظام الضباط الأحرار. أما هدف العدوان الثلاثي على مصر بعد التأميم فكان صريحًا وواضحًا: إطاحة نظام جمال عبد الناصر.

في الحقيقة، هُزم نظام عبد الناصر حينذاك عسكريًا، لكنه حقّق نصرًا سياسيًا كبيرًا. وربما كانت هذه أول مرة في التاريخ العربي يُستخدم فيها عبارة «هزيمة عسكرية ونصر سياسي»، جرى تكرارها لاحقًا بشكل ممجوج في الهزائم كلها. لكن النصر السياسي في عام 1956 كان حقيقيًا؛ إذ وقف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ضد العدوان الذي بدا عدوان قوى استعمارية قديمة آفلة. كما وقفت الشعوب العربية مع مصر التي تحولت في تلك الفترة إلى قوة عربية وعالم ثالثية أساسية، وانسحبت القوات الإسرائيلية المعتدية من شبه جزيرة سيناء.

دفعت هذه التطورات مصر إلى سلوك طريق سياسية ميّزت الحقبة المصرية حتى وفاة عبد الناصر، وهي التوجه إلى العالم العربي كفضاء استراتيجي، ولا سيما الرأي العام العربي الذي أيّد مصر في معركتها، وإلى البحث عن تحالفات دولية بديلة تدعم مصر في سياساتها التنموية وفي سياسة تأميم قناة السويس وفي موضوع التسلح. إلى ذلك، حاول النظام العسكري المصري في هذه المرحلة تأسيس تحالف بين الجيش ومؤسسات التمويل المحلية - مجموعة بنك مصر تحديدًا - لتشجيعها على الاستثمار في التنمية والصناعة، لكن بموجب نظام «بونابرتي» تكتفي فيه البرجوازية بالاستثمار في الصناعة، تاركةً السلطة السياسية في يد الضباط. وسرعان ما تخلّى النظام عن هذه التجربة لمصلحة الدور الحصري للدولة في التنمية الصناعية.

في هذه المرحلة التي حُقق فيها نوع من التحالف مع المعسكر الاشتراكي، أُطلق في أواسط عام 1956 اليساريون والشيوعيون من السجون، وكانوا قد

اعتقلوا في بداية الثورة خلال إحكام قبضة الضباط على الحياة الحزبية والسياسية والثقافية في مصر. لكن النظام عاد إلى قمعهم بعد معارضة الشيوعيين الوحدة مع سورية، وترويجهم العلني لأنموذج الجبهة الوطنية بقيادة عبد الكريم قاسم في العراق في عام 1958. كانت علاقة مصر بالسوفيات تتوطد شيئًا فشيئًا؛ من تناقضاتها العجيبة التي تدل على أنها كانت خيارًا في السياسة الخارجية للطرفين هو أن ملاحقة الشيوعيين في مصر تكثفت في المرحلة ذاتها. وفي أوج هجوم مباحث أمن الدولة في عام 1958 على الشيوعيين، كان سامي شرف (مدير مكتب عبد الناصر آنذاك) في موسكو في مهمة تسهيل عملية تدريب ضباط الاستخبارات العامة المصرية لدى جهاز الاستخبارات السوفياتية (KGB).

يقول أوين سيرز إنه في آذار/ مارس 1957، عاد آيزنهاور لبحث موضوع إطاحة عبد الناصر في اجتماع مع ألان دالاس، مدير الـ CIA[91]، في الوقت الذي انقطعت فيه العلاقات المصرية بالاستخبارات الأميركية. وفي 28 أيار/ مايو 1957 واجه عبد الناصر السفير الأميركي بادعاءات عن وجود مؤامرة أميركية ضد مصر[92]. في ذلك الوقت، كُشِف عن مؤامرات بريطانية وسعودية لإطاحته، فأصبح النظام يشك في محيطه، وامتدت حال الشك هذه إلى داخل المجتمع المصري.

عُيِّن صلاح نصر مديرًا للمخابرات العامة، وكان حتى تشرين الأول/ أكتوبر 1956 مدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر، ولم يتسلم منصبه حتى بداية 1957 بسبب حرب السويس. وتمكّن بعد ثلاثة شهور من تعيينه نائبًا لمدير المخابرات العامة أن يصبح مديرًا لها بدلًا من علي صبري. وتكثف نشاط الاستخبارات المصرية في دول الجوار، الأمر الذي عُدّ تآمرًا لإسقاط أنظمتها، في حقبة امتدت بين عامي 1957 و1960، بحسب سيرز[93].

في عام 1962، أُسّس الاتحاد الاشتراكي العربي إطارًا رسميًا - شعبيًا، في محاولة لإنشاء تيار تجييشي يمكن من خلاله تكوين قاعدة شعبية للنظام

(91) Sirrs, p. 59.

(92) المصدر نفسه، ص 59.

(93) المصدر نفسه، ص 60-62.

في سياساته الاقتصادية الاجتماعية وسياسته الخارجية، وثقلًا مدنيًا له في مقابل قوة الجيش وقوة عبد الحكيم عامر المتعاظمة داخل النظام. ولم يُقدم الاتحاد الاشتراكي كحزب حاكم، بل كتحالف قوى الشعب العاملة، لكنّه تحول في الواقع إلى حزب حاكم على نمط أحزاب أوروبا الشرقية، محاولًا تقليد دور الطليعة الثورية للجماهير. وتحول بعد ذلك إلى إطار شعبوي وتنظيم نخبوي مرتبط بالسلطة السياسية الأمنية المركزية باسم «التنظيم الطليعي». فـ «الاشتراكية العربية» التي روّج لها النظام المصري كانت مناهضة من ناحية المراجع الأيديولوجية للشيوعية والماركسية والصراع الطبقي. وعلى الرغم من أنها حاولت أن تستلهم عناصر من التراث الإسلامي، فإنها كانت مناهضة للحركات الإسلامية، لكن متصالحة مع الإسلام الشعبي والعناصر الموالية لها في المؤسسة الدينية، القادرة على التسامح في شأن نزع الحجاب والاختلاط وغيره. غير أنها كانت تلتقي بشكل كامل مع نظرية التطور اللارأسمالي التي صاغها المنظرون السوفيات لتأطير نفوذهم السياسي والاقتصادي في بلدان «الديمقراطيات الثورية»، أو النظم التسلطية الشعبوية في حقيقة الأمر، ولاحتواء شيوعيّي تلك البلدان. فكان أحد أركان هذه النظرية يستند إلى مقولة الانتقال إلى الاشتراكية من خلال تطور غير رأسمالي يمرّ في المساعدة التقانية والاقتصادية التي يقدّمها الاتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية، فصُممت النظرية لتؤدي وظيفيًا دور هذا النفوذ والتغلغل. ولأن لم يكن لهذا الحزب أيديولوجيا متكاملة واضحة، تعذّر التحشيد الأيديولوجي، وبالتالي انصبّ التحشيد على شعارات قومية عامة، ومحاولات فكرية أُطلق عليها اسم «اشتراكية عربية»، وعلى شخص الرئيس جمال عبد الناصر. وبدأت بذلك عملية تقديس الشخصية. أما من حيث الممارسة، فتحوّل الحزب إلى جهاز يمارس رقابة وسيطرة على نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر، في أماكن العمل أو في المؤسسات النقابية والإعلام والجامعات وغيرها.

بعد الإصلاح الزراعي الجديد الذي بدأ في تموز/ يوليو 1961 أقرّ النظام سلسلة تأميمات (شملت سورية باعتبارها إقليمًا شماليًا)، استهدفت منشآت الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية (كانت الصحافة أُمّمت من قبل) بالتأميم الكامل أو الجزئي، من خلال دخول الدولة شريكًا إجباريًا في السيطرة على

أسهم الشركات «المساهمة» أو» المغفلة». وانتزعت الدولة أغلبية رؤوس أموال المؤسسات التي لم تؤمم، وسُنّت القوانين الاشتراكية في عام 1961 لاقتصاد يخضع لسيطرة الدولة.

أفاد الإصلاح الزراعي طبقةً وسطى ريفية تمكنت من تعليم أبنائها، ما أدى إلى دخولهم إلى الحياة العامة والتأثير فيها. وانتقل هؤلاء إلى المدينة وكوّنوا أساس البيروقراطية الحاكمة لاحقًا، التي تضاعف عددها في ستينيات القرن الماضي. كما بدأ مع هذه السياسات تكوّن الفئات الوسطى الجديدة المتخمرة في الثكنات وبيروقراطية الدولة وفي التوظيف في مؤسسات الدولة لتخريج الكوادر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أساس جهاز الاتحاد الاشتراكي العربي وأساس البيروقراطية المصرية الجديدة لجمهورية يوليو كان أبناء الريف الذين تمكنوا من الدراسة نتيجة فتح باب التعليم أمامهم، وتطبيق الإصلاح الزراعي ونشوء طبقة وسطى ريفية.

لم يكن شأن الإصلاح الزراعي أمرًا سهلًا، ففي الكثير من الحالات تعاونت العائلات المالكة القديمة في الريف مع البيروقراطية الجديدة، أكانت فرع الاتحاد الاشتراكي العربي أم جهاز الأمن في الريف، لمنع تطبيقه ووقف توزيع الأراضي على الفلاحين، للحفاظ على العلاقات القديمة بتأكيد الولاء للنظام في مصر، وإرسال تقارير كاذبة ومضللة إلى القاهرة. أدى ذلك إلى وقوع صدامات في الريف، وخير مثال على ذلك الواقع المركّب الذي استمر طويلًا، قضية قرية كمشيش ومقتل صلاح الدين حسين[94].

---

(94) شهدت كمشيش، وهي قرية تابعة لمركز تلا في محافظة المنوفية، دلتا النيل، ما يمكننا اعتباره ثورة فلاحية صغيرة، كانت أولى شراراتها مع بدايات ثورة يوليو على خلفية الصراع بين الفلاحين وكبار مالكي الأراضي. كان يقود الفلاحين شاب متعلم يساري التوجه يدعى صلاح الدين حسين، عمد إلى تنظيم مجموعة من أبناء القرية المتعلمين وغير المتعلمين لمقاومة نفوذ عائلة الفقي الإقطاعية. وقعت اشتباكات مسلحة بين الطرفين، وتكررت على مدى أعوام لم تستطع فيها ثورة يوليو حسم المعركة لمصلحة الفلاحين بحسب ما وعدت. وأشار عبد الناصر إلى نضال الفلاحين هؤلاء في إحدى خطبه. وفي عام 1966، اغتيل حسين على يد شاب من القرية قيل إن عائلة الفقي الإقطاعية دفعته للقيام بذلك، فصارت القرية أيقونة للصراع بين البروليتاريا الفلاحية والإقطاع. وزارها في الستينيات سارتر وسيمون دوبوفوار وتشي غيفارا، وثمنوا نضال صلاح الدين حسين ورفاقه الفلاحين. ظهر اسم كمشيش ثانية في التسعينيات بعدما انتكست أوضاع الفلاحين، وعاد الإقطاع يطل برأسه مع إلغاء قوانين الإصلاح الزراعي وسن قوانين مغايرة أسست لطرد الفلاحين من الأراضي، في إثر صدور =

أدى التصنيع وإرساء البنى التحتية والإصلاح الزراعي والتوسّع في القطاع العام إلى حدوث نمو اقتصادي سريع في البداية، ثم ظهرت حدود القطاع العام حين اصطدم بقانون تناقص الغلة الذي فرض التحول من الاستثمار الكمي إلى الاستثمار النوعي المكثف. ولم تتحمل عوائد الدولة نفقات الجهاز البيروقراطي الآخذ بالتوسع ومشروعاته التحديثية الكبرى. ففي العقد الأول للثورة المصرية، تضاعف دخل العمال والموظفين تقريبًا، وأصبح دخل الأغنياء أقل من 10 في المئة من مجمل الدخل القومي، وارتفع 12 في المئة دخل الشريحة الأفقر التي تمثل 60 في المئة من المجتمع. وتحسّنت فرص التعليم للفقراء بشكل مذهل حين فتحت أمامهم أبواب التعليم في المدارس والجامعات بالمجان، لكن ملامح أزمة كبرى بانت في عام 1966، سببها عدم التناسب بين إنفاق قطاع الدولة العام ومشروعاته الطموحة من جهة، وإنتاجية الاقتصاد وطاقته المالية من جهة أخرى.

بدأ التورط المصري في اليمن في عام 1962، ووصل عدد القوات المصرية فيه إلى 70 ألف جندي، قُتل منهم 26 ألفًا في خمسة أعوام. لم تتوقع الإدارة المصرية حربًا طويلةً في اليمن، تشغلها في معظم الستينيات. لم ينسحب آخر جندي مصري من اليمن إلا في كانون الأول/ ديسمبر 1967. ولا ريب في أن هذا التدخل العسكري كان عبئًا كبيرًا على الخزينة، وعلى معنويات القوات المسلحة المصرية وتدريبها.

تناقضت طموحات النظام السياسية القومية بمعنى (Pan-Arabism) مع قدرات مصر العسكرية والاقتصادية، وحتى الاستخبارية. وتأكد ذلك مع إخفاق الوحدة بين مصر وسورية، وحصول الانفصال بينهما، علاوة على الإخفاق العسكري في اليمن، على الرغم من أن عبد الناصر ألقى مسؤولية الانفصال عن سورية على

= القانون 96 في عام 1992، إذ شهدت كمشيش مرة أخرى اشتباكات بين فلاحي القرية والعائلات الكبرى، خصوصًا عائلة الفقي التي حاولت بالقوة استعادة الأراضي التي حصل عليها الفلاحون بموجب قانون الإصلاح الزراعي. وتظهر مذكرة قانونية كتبها المحامي اليساري المعروف نبيل الهلالي لموكلته شاهندة مقلد، المناضلة اليسارية وزوجة حسين، ضد عائلة الفقي جانبًا من هذه الحكاية: حمدي الأسيوطي، «مذكرة بدفاع السيدة شاهندة مقلد فى الدعوى رقم 11807/ 2005 إلى محكمة جنح مدينة نصر أول درجة،» (مذكرة الأستاذ نبيل الهلالي دفاعًا عن السيدة شاهندة مقلد، منتدى المحامين العرب، 27/ 3/ 2012)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.mohamoon-montada.com/Default.aspx?Action=Display&ID=114931&Type=3>.

عبد الحكيم عامر، بحسب ما كتب محمد فوزي (وزير الحربية المصري الأسبق)، «الأمر الذي بدأ بسببه الصراع الخفي بين الاثنين، والذي ظهر للعارفين فقط في مجلس الرئاسة عام 1962»[95].

في هذه المرحلة، جرت عمليات التأميم الكبرى بين عامي 1961 و1964. وفي مقابل المنافع التعليمية والمعيشية للعمال وبعض الضمانات للفقراء، قُضي على العمل النقابي تمامًا، وحُددت الحريات السياسية بشكل كامل، وفُرضت رقابة شاملة على الجامعات والبحث العلمي، وعلى الحركة الطالبية أيضًا. ففي عام 1958، منح قانون الطوارئ (قانون 162) الحكومة صلاحيات واسعة تضمنت إغلاق الصحف وتقييد العمل السياسي والنقابي، وأُقيمت بموجبه محاكم أمن الدولة التي لا يمكن استئناف أحكامها، وهو القانون المطبّق بشكل متواصل تقريبًا من دون توقف منذ عام 1967 في مصر وحتى ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011. يمثل هذا القانون سندًا قانونيًا للإجراءات المقيدة للحريات والمعادية للديمقراطية، علاوة على منعه الإضرابات والتجمعات وفرضه الرقابة على الصحافة وغيرها. انخرط النظام في شبه صراع وجود مع حركة الإخوان المسلمين، كان له أثر كبير في تحويل النظام إلى نظام قمعي (بوليسي)، نجم عنه حصول تحولات عميقة في فكر جماعة الإخوان وتنظيمها، منها انشقاقات عناصر متطرفة عن التنظيم ساهمت في تغيير خريطة الإسلام السياسي في الأمد البعيد.

تمثل هذه المرحلة أحد المفاصل المهمة في تحول الإسلام السياسي نحو الفكر التكفيري واتهام المجتمع بالجاهلية الجديدة، المتضمن عناصر انعزالية وغربة نفسية من مجتمع الجاهلية الجديد هذا، في عملية الاستعداد للجهاد ونشر الدعوة من جديد. ولا يمكن فصل أي بحث في هذا السياق عن تجربة السجون والتعذيب وانسداد الأفق في الواقع القائم، والتحول إلى التطرف بمعناه الكلاسيكي، أي انعدام الجسور مع الوضع القائم. ومع الخروج إلى المنافي في المملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج هربًا من الملاحقة والتنكيل، تلاقى فكر الإخوان المسلمين القطبيين والوهابية عند لجوئهم إلى الجزيرة العربية.

---

(95) محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، 1967-1970: مذكرات الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق، ط 5 (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990)، ص 23.

ونرجّح أنه كان لهذا اللقاء المبكر بين الفكر الإخواني القطبي والفكر السلفي الوهابي في الستينيات، الذي تفاعل طوال السبعينيات، دورٌ في توليد السلفية الجهادية التي عرفناها منذ نهاية القرن الماضي متجسدة في تنظيمات مثل القاعدة، وما تشعّب منها.

حصلت موجات اعتقال الإخوان المسلمين بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم في عامي 1965 و1966، واشتهرت حكايات التعذيب في السجون المصرية. ونجم عن هذه الموجات إعدام سيد قطب وعبد الفتاح إسماعيل ومحمد هواش. وما زال الباحثون غير متفقين على أن الإخوان المسلمين خططوا فعلًا للانقلاب في مصر بدعم سعودي في عامي 1964 و1965. ويستند بعضهم إلى تقارير الاستخبارات الأميركية في تأكيد وجود خطة انقلابية مسبقة[96]. وصدرت اتهامات مصرية بتورط الاستخبارات الأميركية في محاولة الانقلاب هذه[97]، وأرّق النظام طوال ستينيات القرن هاجس وجود مؤامرة استخبارية أميركية لقتل عبد الناصر وقلب نظام الحكم في مصر[98].

تميزت المرحلة حتى نشوب حرب 1967 باحتدام الصراع بين ما سُمي حينئذ «القوى التقدمية» و«القوى الرجعية» في الوطن العربي، الأمر الذي وصفه الكثير من الدراسات بـ «الحرب العربية الباردة». فكانت علاقة مصر سيئة بالسعودية والأردن وتونس، وقُطعت العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة ولندن احتجاجًا على مسألة روديسيا، وتوقف إمداد الولايات المتحدة مصر بالقمح، وأعلن عبد الناصر أن عليه سنويًا تدبر 150 مليون دولار لاستيراد الغذاء الضروري للشعب المصري. وكانت مصر في عام 1967 بحاجة إلى 4 ملايين طن من القمح، أنتجت منها نحو 2.5 مليون طن، وكان عليها استيراد الكمية الباقية من الخارج. وكانت الولايات المتحدة أوقفت في حزيران/ يونيو 1966 العمل ببرنامج السلام مقابل الغذاء[99].

(96) يؤكد أوين سيرز مثلًا وجود مخطط حينئذ عند الإخوان لقلب نظام الحكم في مصر، فيما ينكر ذلك الإخوان أنفسهم وباحثون آخرون. انظر: Sirrs, p. 89.

(97) المصدر نفسه، ص 89-90.

(98) المصدر نفسه، ص 90-92.

(99) إمام، ص 202-203.

بعد انتشار الحديث عن حشد إسرائيلي عسكري على الحدود السورية في 8 أيار/ مايو 1967، والتأكيدات السوفياتية لهذا الحشد الذي تأكد خطأه لاحقًا، عكست سرعة الانتشار المصري في سيناء مؤشرات إلى وجود فوضى في المعدات والتجهيزات والتموين. وأكدت مصادر عدة، منها محمد فوزي (رئيس الأركان)، عدم وجود إشارات لاستنفار إسرائيلي عسكري على الحدود السورية(100)، ولا حتى استنفار سوري، الأمر الذي أكده رئيس المخابرات العسكرية حينئذٍ محمد صادق(101)، وكذلك أمين هويدي(102) (يفضل التعامل بحذر مع هذه الروايات لأن «القيادة الشباطية» للبعث كانت مستنفرة فعلًا).

حين أُمِر فوزي أن يطلب من قوات الطوارئ الدولية إخلاء مواقعها، فهمت قيادة هذه القوات والأمم المتحدة ذلك أنه طلب الانسحاب من شبه جزيرة سيناء كلها، ما أدى إلى دخول القوات المصرية إلى شرم الشيخ. تدهور الموقف بعدما رفض عبد الحكيم عامر إبحار أي سفينة تحمل العلم الاسرائيلي على مرأى من القوات المصرية التي دخلت إلى شرم الشيخ. وأدى ذلك إلى صدور قرار مصري قضى بإغلاق مضائق تيران التي تمر منها السفن إلى ميناء إيلات في خليج العقبة. وثمة دلائل على أن تصعيد الموقف المصري كان نتاج مزايدة وسوء تدبير.

تروي مذكرات مسؤولين في تلك الفترة، مثل صلاح نصر ومحمد فوزي وغيرهما، أن ما جرى في عام 1967 كان مؤامرة دولية. فرسالة الفريق فوزي إلى الجنرال ريكي بسحب قوات الطوارئ الدولية نصت على انسحاب جزئي من مواقع معينة، لا المواقع الحساسة مثل قطاع غزة ومنطقة شرم الشيخ(103)، لكن

---

(100) يُؤكد محمد فوزي في مذكراته أنه تبين له بعد زيارته دمشق، بتكليف من عبد الحكيم عامر في 14 أيار/ مايو 1967، ومكوثه فيها 24 ساعة، عدم وجود أي دليل على حشد إسرائيلي عسكري على الحدود السورية. انظر: فوزي، ص 71.

(101) Sirrs, p. 98.

(102) يقول أمين هويدي إنه في أثناء زيارة وفد مؤلف من زكريا محيي الدين وأمين هويدي (وزير الدولة) وحسن صبري الخولي (الممثل الشخصي لعبد الناصر) وعبد المنعم رياض (رئيس أركان الحرب المشتركة في سورية)، أكد له عبد الكريم الجندي (رئيس المخابرات السورية) عدم وجود حشود إسرائيلية على الجبهة السورية. انظر: هويدي، ص 70. أكد هذا معلومات الفريق محمد فوزي الذي عاد من سورية بالمعلومات نفسها التي فنّدت وجود مثل هذا الحشد في الأيام الأولى من الأزمة.

(103) بناءً على تكليف من المشير عبد الحكيم عامر، أرسل محمد فوزي في 16 أيار/ مايو 1967 =

القيادة العسكرية والسياسية أدركت تمامًا خطورة إغلاق مضائق تيران. يقول صلاح نصر في هذا الشأن إن ما يدعو إلى الريبة هو موقف يوثانت (السكرتير العام للأمم المتحدة) الذي اعتبر الطلب بمنزلة طلب بالانسحاب الكلي من غزة وسيناء. وكان على القيادة المصرية إما أن تتراجع وإما تقبل بسحب قوات الطوارئ كلها، واختار عبد الناصر الخيار الثاني بعد مراجعة السفير المصري في الأمم المتحدة قيادته في القاهرة في هذا الشأن[104].

كتب محمد فوزي في مذكراته أن جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر كانا يرغبان قبل عام 1967 في انتهاز أي وضع دولي أو إقليمي لسحب قوات الطوارئ الدولية التي اعتبراها من مخلفات العدوان الثلاثي. وحانت هذه الفرصة عندما أبلغ وزير الدفاع السوري المشير عبد الحكيم عامر بحشد بين 11 و13 لواءً إسرائيليًا على الحدود السورية[105] (يتناقض هذا مع ما نقله محمد صادق وأمين هويدي). وكانت مصر أعلنت أنها ستعدّ أي عدوان على سورية عدوانًا عليها، وجاءت تهديدات ليفي أشكول وآبا إيبان ويتسحاق رابين (رئيس الأركان الإسرائيلي آنذاك) التي وصلت إلى حد الإنذار بغزو سورية، مبررًا لذلك.

كان التخلص من القوات الدولية مهمة وطنية في نظر جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر منذ عام 1957، حين فُرضت هذا القوات على مصر شرطًا لانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، لكن قناعة عبد الناصر بتحقيق هذا

= خطابًا إلى الجنرال ريكي (قائد قوات الطوارئ الدولية) طالبه فيها بسحب القوات ضمانًا لأمنها وسلامتها. وفي اليوم التالي، رد الجنرال أنه يجب الرجوع في هذا الأمر إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، وأن على وزير الخارجية المصري أن يبلغه بهذا الأمر. وافق يوثانت (السكرتير العام للأمم المتحدة) على طلب محمود رياض في اليوم نفسه من دون الرجوع إلى مجلس الأمن. انظر: فوزي، ص 71-72. ويوضِح محمد فوزي، كان ثمة تمييز عند عبد الناصر طوال الوقت بين التمركز في شرم الشيخ مكان القوات الدولية وإغلاق الخليج أمام الملاحة الإسرائيلية، وأصرّ المشير عامر على قرار إغلاق خليج العقبة. ظلت التساؤلات تصدر من قاعدة شرم الشيخ ابتداءً من 20 أيار/ مايو ثلاثة أيام، إلى أن صدرت توجيهات المشير بالتفصيلات النهائية بإغلاق المضائق بدءًا من الساعة 12:00 ظهر 23 أيار/ مايو 1967. ووصلت هذه التعليمات إلى قائد منطقة شرم الشيخ في الساعة 11:59 من ليل 22 أيار/ مايو، على الرغم من أن هذا القرار أذيع على العالم كقرار سياسي في 18 أيار/ مايو 1967. انظر: فوزي، ص 76-79.

(104) إمام، ص 202-203.

(105) فوزي، ص 69.

الهدف لم ترقَ إلى درجة خوض حرب مع إسرائيل، بخلاف عبد الحكيم عامر الذي لم يمانع من الزج بالقوات المسلحة المصرية في صراع مسلح سريع معها، بحسب محمد فوزي[106]. والحقيقة أن هذه الروايات كلها تفيد التورط عن قصد أو عن غير قصد. ومن الواضح أن إسرائيل كانت تبحث أيضًا عن مبررات لشن الحرب، كما لا يُمكن توقع قبول العدو بأن يلعب اللعبة بحسب القواعد والأصول التي وضعتها القيادة المصرية، والتزامه الحدود التي رسمتها لها.

يقول صلاح نصر إن تعبئة القوات المصرية جرت بطريقة عشوائية، في خدمة هدف سياسي للقيام بتظاهرة عسكرية. فاستدعيت قوات الاحتياط التي لم تَعتَد مسرح العمليات، ولا سيما أنها انتشرت فيه قبل وقت قصير[107]. ويتابع نصر (الذي يدافع عن عامر عمليًا، حيث كان من رجاله في جهاز القيادة) أن قرار إغلاق خليج العقبة لم يكن وليد ساعته، بل كان من الأمور التي ترسّخت في ذهن عبد الناصر منذ أواخر عام 1966، وسط جيشان الانفعال والتأثيرات النفسية التي بُنِيَت على هدفين رئيسين: أولًا، الرد على دعاية بعض الدول العربية المضادة بأنه يحتمي وراء القوات الدولية وأقواله أكثر من أفعاله؛ وثانيًا، مشاكسة الغرب، والولايات المتحدة خصوصًا، بسبب موقفه المنحاز إلى إسرائيل. كان عبد الناصر يستبعد فكرة خوض الحرب من حساباته حتى أصدر قراره بإغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، على الرغم من تحذيرات المخابرات العامة، وتطورت الأمور حتى وقع في الفخ. ويتابع نصر أن راسمي السياسة في القيادة لم يدركوا أنهم كانوا يُجَرّون إلى خوض المعركة في وقت ومكان غير ملائمين.

في الثالث والعشرين من أيار/ مايو، مع بدء إغلاق مضيق العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، وصلت رسالة من الرئيس الأميركي جونسون إلى عبد الناصر، تتضمن «حسن نوايا»، اقترح فيها إرسال نائبه همفري لزيارة المنطقة، ودعا الأطراف كلها إلى احترام اتفاقية الهدنة، وأكد أن بإمكان مصر الاعتماد على الولايات المتحدة في معارضتها أي عدوان، وأنه يمكن عرض مشكلة خليج العقبة على محكمة العدل الدولية. لكن الوقائع أثبتت تواطؤ الولايات المتحدة مع إسرائيل.

---

(106) فوزي، ص 70.

(107) إمام، ص 205.

في 27 أيار/ مايو 1967، أبلغ الاتحاد السوفياتي جونسون أن إسرائيل تخطّط لشن هجوم على مصر، فأحال جونسون هذه المعلومات إلى أشكول، رئيس وزراء إسرائيل، من دون اتخاذ أي إجراء. وزار آبا إيبان (وزير خارجية إسرائيل) في أواخر أيار/ مايو الولايات المتحدة، وقابل جونسون بعد إطلاعه على وجهة نظر وزارة الخارجية الأميركية والإدارة والبنتاغون، وتأكد من جونسون أن البيت الأبيض يوافق على سياسة إسرائيل ويدعمها ويضمن سلامتها. وهكذا، تأكد لإسرائيل أن لديها أضواءَ خضرًا كثيرة[108].

تكمن المشكلة في مثل هذا النوع من النظم السياسية في الآتي: حين يقوم رأس السلطة بتكتيك ما، تتبناه المؤسسة الحاكمة بأكملها بحماسة كأنه استراتيجيا، وتتحمس هي بدورها إلى درجة توريطه بالاستمرار في الخطأ، وحين يخطئ بتقدير ما، تضاعف المؤسسة هذا الخطأ عند تنفيذه. فلا توجد حرية تعبير تحمي التفاعل من أدنى، ولا نقد أو رأي مختلف لئلا يُعدّ تعبيرًا عن عدم الولاء. وبالتالي، حين أصدر عبد الحكيم عامر (القائد العام للقوات المسلحة المصرية) قراراته بحشد القوات في سيناء في رده على التهديدات الإسرائيلية الموجهة إلى سورية، وبتأثير حملات قوى عربية كانت تتهم مصر بالاختباء خلف القوات الدولية التي تموضعت في سيناء في أعقاب عدوان 1956، لم يعترض أي من القادة العسكريين على قرارات عامر، الذي كان واثقًا من أن جيشه أقوى من الجيش الإسرائيلي. كما وافق مجلس الأمة برئاسة أنور السادات في 28 أيار/ مايو 1967 على اقتراح قانون ينص على تفويض رئيس الجمهورية إصدار قرارات لها قوة القانون في ما يتعلق بأمن الدولة وسلامتها. أيد أعضاء المجلس قرار سحب القوات الدولية وقرار إغلاق مضائق تيران أيضًا، ولم تعترض اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي التي اجتمعت قبل ذلك بأسبوع على قرار سحب قوات الطوارئ[109].

في 30 أيار/ مايو، حضر الملك حسين إلى القاهرة ووقع اتفاقية الدفاع العربي المشترك مع الجمهورية العربية المتحدة. وفي 4 حزيران/ يونيو، حضر

(108) فوزي، ص 141-143.

(109) هويدي، ص 68.

رئيس وزراء العراق إلى القاهرة لينضم إلى هذه الاتفاقية. لم يعترض أحد في اجتماعات القيادة العربية المشتركة في مجلس الدفاع المشترك على الخطوات المصرية التي كانت تقود نحو الحرب. ولم تسمع ملاحظات نقدية إلا من علي عامر (القائد العام للقيادة العربية الموحدة) الذي حذر من خطورة الوضع ومن اختلال ميزان القوى لمصلحة إسرائيل، حين توقع تدمير القوات الجوية العربية وقيام إسرائيل بهجوم بري للاستيلاء على مناطق استراتيجية لاستخدامها في المساومة على إنهاء القضية الفلسطينية[110]. وكان هذا بالفعل الهدف الإسرائيلي من حرب أخرى تضاف إلى حرب عام 1948، إذ لم تكفّ إسرائيل عن محاولاتها إكراه العرب على القبول بها أمرًا واقعًا. واعتقد بن غوريون دائمًا أن ثمة حاجة إلى حرب أخرى غير حرب عام 1948[111].

لم يدعم السوفيات خطة هجومية استباقية مصرية حاول شمس بدران إقناعهم بها في زيارته إلى موسكو في 27 أيار/ مايو 1967. وتوقع عبد الناصر أن تشن إسرائيل حربها في الخامس من حزيران/ يونيو، وأن تبدأ بضربة جوية، لكن صدقي محمود (قائد سلاح الجو) كان متأكدًا من أن 80 إلى 90 في المئة من القوة الجوية المصرية ستتجاوز مثل هذه الضربة الإسرائيلية الجوية الأولى[112]، لكن ما حصل كان إبادة القوة الجوية المصرية في أولى ساعات الحرب، كما هو معروف. تلقّت سورية والأردن ومصر هزيمة مذلة، تجلّت في مصر بتراجع غير منظم من سيناء، كان بالإمكان تجنبه، ووقعت غزة وسيناء والضفة الغربية والقدس وهضبة الجولان تحت الاحتلال الإسرائيلي. وافقت مصر فورًا على قرار وقف إطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن، الذي لم يتضمن عودة القوات المحتلة إلى خطوطها الأصلية، خلافًا لقرارات وقف إطلاق النار التي تصدر عادة عن مجلس الأمن.

أنشئت قناة اتصال سرية بين صلاح نصر والاستخبارات الأميركية بوساطة إيطالية، استمرت طوال شهر حزيران/ يونيو بعد الحرب، طُرحت من خلالها أفكار

---

(110) المصدر نفسه، ص 71.

(111) عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2010)، ص 96.

(112) Sirrs, pp. 99-100.

تطرقت إلى انسحاب إسرائيلي شامل من سيناء في مقابل اعتراف مصر بإسرائيل. كتب نصر أن عبد الناصر عارض مثل هذه الأفكار[113]. ويبدو أن الولايات المتحدة قدمت في 24 حزيران/ يونيو 1967 مبادرةً لحصد نتائج الحرب تضمنت الاعتراف بكيان إسرائيل وإقامة صلح بين العرب وإسرائيل مقابل الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو، وتعويض مليون لاجئ فلسطيني. يؤكد نصر أن اتصالاته كانت بعلم عبد الناصر، إذ كتب في مذكراته أن الأخير وافق في بادئ الأمر على إيفاد السيد أحمد حسن الفقي (نائب وزير الخارجية) للتباحث مع راين هارت (السفير الأميركي في روما)، لكن زيارة نيكولاي بودغورني (رئيس مجلس السوفيات الأعلى) والماريشال زخاروف (نائب وزير الدفاع السوفياتي) إلى مصر غيّرت موقف عبد الناصر، فطلب من صلاح نصر وقف اتصالاته بالأميركيين، إذ لم يكن يثق بهم، وفضّل الانحياز إلى الاتحاد السوفياتي وتوثيق تعاون مصر العسكري معه، لاسترداد الأراضي التي احتُلت[114].

كانت هزيمة عام 1967 مفصلية في مسار المشروع القومي العربي الذي قادته مصر في تلك المرحلة، وفي التضامن العربي عمومًا، ونجم عنها تراجع قوة الاتحاد السوفياتي في المنطقة. شكّل احتلال الأراضي العربية وما كان خاضعًا من أرض فلسطين للإدارة العربية أساسًا لمقايضة الأرض بالاعتراف بإسرائيل والسلام معها بعد أعوام من «اللاءات الثلاثة» التي تمخضت عن قمة الخرطوم التي عُقدت في العاصمة السودانية في 29 آب/ أغسطس 1967، عقب هزيمة حزيران/ يونيو. كما كانت الهزيمة بداية علاقة مزدوجة بنظام عبد الناصر، إذ كان النظام الذي رفع درجة التوقعات وعزز الكبرياء الوطني المصري على أساس قومي، والكبرياء القومي العربي بدرجة أساسية، كما كان في الوقت نفسه النظام الذي عرّض مصر لأعنف هزيمة في تاريخها وأشدّها إذلالًا... إنه النظام القومي الوطني المستهدف من إسرائيل... والنظام الذي لم يتمكن من التخطيط جيدًا للمعركة التي انجرّ إليها... إنه النظام الذي مثّل خطابًا تحرريًا، وخاض صراعات ضد الاستعمار وإسرائيل... كما أنه النظام الذي انتهك حقوق الإنسان وعذّب معارضيه في الزنازين.

(113) المصدر نفسه، ص 104-105.

(114) عبد الله إمام، ص 181-183.

كانت نتائج حرب 1967 صدمة شاملة، يمكن وصفها بالصدمة الحضارية، وانكسارًا نفسيًا عانى آثارهما المواطنون المصريون والعرب عمومًا، وكذلك الفكر القومي العربي أمدًا طويلًا. وشكلت في مصر أساس عودة قوية للإخوان المسلمين لاحقًا، وزوّدت أعداء الناصرية الآخرين في السجون وفي المنافي وأولئك الصامتين منهم الكامنين داخل النظام نفسه، بحجج كثيرة إضافية لنقد النظام الناصري بعد وفاة عبد الناصر.

بعد الهزيمة المدوية التي مُني بها الجيش المصري، تنحى عبد الناصر. فخرج الشعب المصري في تظاهرات حاشدة تطالبه بالعدول عن استقالته، إلا أن ذلك لم يغيّر حقيقة أن هزيمة لحقت بالناصرية، وبالأيديولوجيا القومية عمومًا في الحكم. من هنا، بدأ عصر جديد احتاجت فيه الأنظمة القومية إلى درجات أعلى من القمع السياسي الاستخباراتي للحفاظ على سلطتها، بسبب فقدان قدرٍ من شرعيتها السياسية. وترافق ذلك مع تجذير رؤاها الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية اشتراكيًا، ومحاولة استلهام تجارب حرب الشعب لتعزيز الذات المنكوسة والمهزومة بخطاب راديكالي.

في عام 1968، خرجت التظاهرات احتجاجًا على الأحكام المخففة بحق قادة سلاح الجو وغيرهم. وسنتطرق إلى ذلك لاحقًا في سياق تاريخ الاحتجاج في مصر. وسُمعت في هذه التظاهرات بدايات تململ من الدكتاتورية وتعبيرات عن التطلع إلى الديمقراطية. كما انتشرت مظاهر تذمر واسعة من النظام الذي فقد بريقه وجزءًا كبيرًا من شرعيته، بالتزامن مع أزمة اقتصادية مالية ما عادت الشعارات القومية قادرة على حجبها. وفي عام 1969، انتخب نادي القضاة إدارته التي كانت ناقدة للاستبداد. وردّ عبد الناصر بسرعة، فأقال مئات القضاة من مناصبهم في ما يسمى في التاريخ المصري «مذبحة القضاة». كما اعتقل كثيرًا من المثقفين والفنانين، وحُكم عليهم بقسوة، ومنهم الفنان الشيخ إمام.

بدأت حرب الاستنزاف في 1 تموز/ يوليو 1967، واستمرت حتى وقف إطلاق النار في 1 آب/ أغسطس 1970. وتجلى التقارب السوفياتي - المصري بطلب حماية سوفياتية تجاوزت استقدام الخبراء إلى تشغيل السوفيات بشكل مباشر شبكات صاروخية للدفاع عن أجواء مصر ضد الغارات الإسرائيلية.

يعرض محمد فوزي في مذكراته خمسة لقاءات على مستوى القمة بين مصر والاتحاد السوفياتي، أربعة منها خلال حرب الاستنزاف. جمع اللقاء الأول عبد الناصر وبودغورني بين 21 و23 حزيران/ يونيو 1967، وعُقد اللقاء الثاني في موسكو في 29 حزيران/ يونيو 1967، حضره - إضافة إلى عبد الناصر - أنور السادات ومحمود رياض والفريق عبد المنعم رياض، ورافقهم ياسر عرفات الذي التقته القيادة السوفياتية أول مرة. أما لقاء القمة الثالث فجرى في موسكو في كانون الأول/ ديسمبر 1969، ورئس الوفد المصري فيه أنور السادات، نائب الرئيس حينئذٍ، ورافقه محمود رياض ومحمد فوزي. وعُقد الرابع برئاسة عبد الناصر في موسكو بين 22 و25 كانون الثاني/ يناير 1970، بعد أن وصلت الهجمات الإسرائيلية إلى العمق المصري واشتدت حدتها. في هذا اللقاء، هدد عبد الناصر بترك الحكم إذا لم يزود الاتحاد السوفياتي مصر بما يطلبه في مجال سلاح الجو والدفاعات الجوية، إضافة إلى إرسال طائرات حربية يقودها طيارون سوفيات. وبحسب رواية أمين هويدي عن تلك القمة، هدد عبد الناصر بالتخلي عن الحكم لزكريا محيي الدين الذي يمكنه التفاهم مع الأميركيين، ما اضطر السوفيات إلى الموافقة على إمداد مصر بصواريخ مضادة للطائرات من طراز سام- 3، وطائرات ميغ وسوخوي مع طياريها[115]. أما القمة الخامسة، فعُقدت في موسكو، ورئس عبد الناصر الوفد المصري، وكانت قمة حاسمة، إذ نجم عنها إرسال عدد كبير من المستشارين السوفيات إلى مصر[116].

خلال حرب الاستنزاف، تقدم وليام روجرز (وزير خارجية الولايات المتحدة) بمبادرته للتسوية مع إسرائيل في رسالة وجهها إلى محمود رياض (وزير خارجية مصر) في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969، تضمّنت مقترحات يفترض في حال الاتفاق عليها تسجيلها كاتفاق في الأمم المتحدة، تتلخص في الآتي:

- موافقة مصر وإسرائيل على جدول زمني لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية التي احتلتها في حرب حزيران/ يونيو 1967.

- إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل.

---

(115) هويدي، ص 187.

(116) فوزي، ص 347-359.

- تصبح الحدود الدولية بين مصر وأراضي فلسطين تحت الانتداب بمنزلة حدود آمنة تعترف بها مصر وإسرائيل.

- إنشاء مناطق منزوعة السلاح مع اتخاذ إجراءات فاعلة في منطقة شرم الشيخ، وضمان حرية الملاحة في مضائق تيران، وترتيبات أمنية في قطاع غزة.

- تؤكد مصر حق الدول كلها، ومنها إسرائيل في حرية الملاحة.

- يوافق الطرفان على الاعتراف بحق كل منهما في السيادة والاستقلال السياسي والحق في الحياة في سلام داخل حدود آمنة.

رفضت إسرائيل المبادرة في اليوم التالي لإعلانها، أي في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر، كما رفضها الاتحاد السوفياتي في الثالث من كانون الثاني/ يناير 1970. وجاءت مبادرة روجرز الثانية في حزيران/ يونيو 1970، وتضمنت اقتراح وقف إطلاق النار ثلاثة شهور، وهذا ما تم التوصل إليه في 8 آب/ أغسطس من العام ذاته، واستمر حتى اندلاع حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973.

كان من مظاهر تغير مواقف المسؤولين في مصر، وفقًا لمواقف عبد الناصر، أن السادات (نائب رئيس الجمهورية آنذاك) لم يوافق على مبادرة روجرز الثانية كباقي أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي، اعتقادًا منهم أن عبد الناصر سيرفضها، لكنهم عادوا فوافقوا عليها في 23 تموز/ يوليو حين أدركوا أن عبد الناصر يؤيدها[117]. وبعد وقف إطلاق النار الذي بدأ بعد أسبوعين، تمكن المصريون من نقل الصواريخ المضادة للطائرات شرقًا، قريبًا من قناة السويس، وهي الصواريخ التي غطت عبور القوات المصرية في حرب 1973، إذ لم يكن بناء مواقع الصواريخ ممكنًا في مواقعها تلك طوال فترة حرب الاستنزاف، لأن الطائرات والمواقع البرية الإسرائيلية كانت تقصف ورشات البناء والحفر، وتمنع أي محاولة للتقدم في بناء المنشآت[118].

---

(117) هويدي، ص 189.

(118) شجع ذلك الملك حسين على دعم سياسة رئيس حكومته القوي وصفي التل في توجيه ضربة إلى المنظمات الفلسطينية في الأردن، التي كانت قواها الراديكالية تطرح نظرية طريق تحرير القدس تبدأ من عمان، «وأسقطوا النظام قبل أن يسقطكم»، في «أيلول الأسود»، بينما أحجم وزير الدفاع =

في الوقت نفسه، شجع كيسنجر إسرائيل على عدم التزام مبادرة روجرز بسبب خلافاتهما الشخصية، علاوة على أنه كان يرفض تحقيق أي تسوية مع مصر في ظل الوجود السوفياتي فيها. وفي النهاية، رفضت إسرائيل التعاون مع مبعوث الأمم المتحدة (غونار يارنغ)، ولم تنجح مبادرة روجرز في أن تكون بداية التوصل إلى حل سلمي في المنطقة، وظلت مجرد أساس لوقف إطلاق النار الذي دام حتى حرب 1973.

توفي عبد الناصر في 28 أيلول/ سبتمبر 1970، وشارك في تشييعه نحو سبعة ملايين مصري، وبكى على رحيله ملايين العرب الذين فقدوا «الأب» أو رمزهم الكاريزمي، وبكاه حتى من آذاهم أو تسببت سياسات نظامه بإيذائهم شخصيًا. كانت هذه هي النهاية البيولوجية لمرحلة كانت قد انتهت بالفعل سياسيًا بوقوع هزيمة عام 1967. ومنذ تلك اللحظة، ظهر النقد العلني الذي وصل إلى مستوى الاحتجاج والتظاهر ضد سياسات عبد الناصر. اتخذ هذا النقد في مصر نفسها شكل مطالب ديمقراطية الطابع، بينما برز في البلدان العربية الأخرى في شكل مزايدة يساروية على عقم البرجوازية الصغيرة. وتكرر ذلك في العراق في عهد صدام حسين، حين كان العراق يتأهب لمواجهة الغزو الأميركي؛ فحين كان العراقيون مسحوقين بالقمع كانت شعبية صدام حسين العربية في تزايد. كما بدأت تظهر في النظام الناصري نتائج تضخم جهاز الدولة والتكدس الوظيفي، والعجز عن تمويله بسبب قيامه على مبدأ التشغيل الاجتماعي، لا الاقتصادي، والقيام بمهمات التنمية وإعادة بناء الجيش في الوقت نفسه.

= السوري (اللواء حافظ الأسد) عن التدخل لنصرة المنظمات الفلسطينية بعد التعثر الأول الذي تعرض له أول لواء سوري وُجّه إلى الأردن، الأمر الذي شكّل رفضًا لتنفيذ قرار القيادة السياسية بالتدخل، وساهم بحسم الصراع بين الأسد وصلاح جديد لمصلحة الأسد، بينما ظل معارضو الأسد يعدون السماح بوصوله إلى السلطة، إقليميًا ودوليًا، ثمرة موافقته الضمنية على القرار 242؛ إذ جاء انقلاب حافظ الأسد موافقًا لتوقعات القوى الدولية والإقليمية الفاعلة التي دعمته بوصفه يقول بصيغ شتى، حتى قبل استيلائه على السلطة، بالقرار 242، إضافة إلى حذره الشديد من «انفلات» المنظمات الفلسطينية الراديكالية وعمله الجدي على احتوائها في إطار نسق الجيش النظامي. وكان الأسد يبدو لهذه القوى «عاقلًا»، بينما بدا صلاح جديد «متهورًا». وكان الأسد محافظًا أيديولوجيًا بينما كان جديد متطرفًا يرى نفسه إلى يسار الاتحاد السوفياتي. ووجد الأسد دعمًا مباشرًا من المملكة العربية السعودية مكّنه من إرساء حكمه على أساس إنفاق الريع الذي استلمه، وصاغ ذلك في ما يمكن وصفه بنظرية «التضامن العربي» التي وقف ضدها الراديكاليون دومًا، بوصفها شرعنة التحالف مع النظم العربية «الرجعية» «صنيعة الإمبريالية».

يقع المرء بسهولة على نصوص تلخص المرحلة الناصرية، وفق السردية المهيمنة في الأكاديمية الغربية التي ترى في نظام عبد الناصر منذ إطاحته الملك في عام 1952 نظامًا يقوم على تقييد المجال السياسي واحتكار الضباط الأحرار السلطة ودفع الإسلاميين والأحزاب الأخرى إلى خارج القانون. ويسود اعتقاد أن مشروعات التحديث الكبرى التي قام بها الضباط أدت إلى إفلاس مصر، مع أن الإنصاف يقتضي الإشارة إلى أن سبب الإنفاق العسكري الهائل كان الصراع مع إسرائيل. وانتهى أمر احتكار القوة التي تمكن منها الضباط بقيادة عبد الناصر إلى الحفاظ على سيطرة العسكر. ونجد أحد الأمثلة على هذه السردية الغربية في شأن المرحلة الناصرية عند دانيال كيرتسر (سفير الولايات المتحدة الأسبق في مصر) الذي يؤكد: «لا شك كانت لعبد الناصر أحلام كبرى تتعلق بتحديث المجتمع المصري وتنميته، لكن تفتيت ملكيات الأرض الشاسعة أدى إلى حدوث أزمة في إنتاج القمح، انتهت إلى استيراده أول مرة في تاريخ مصر، وحولت مصر إلى مستورد صافٍ للقمح في بلد يعتبر من أكثر البلدان العربية اعتمادًا على الخبز في نظامه الغذائي واستهلاكًا له[119]. وأدى تأسيس القطاع العام وسياسة التصنيع إلى ملكية الدولة مشروعات صناعية كبرى وفّرت كثيرًا من فرص العمل، لكنها أدّت في الوقت ذاته بموجب التشغيل الاجتماعي إلى بطالة مقنّعة وخسائر كبرى أفضت إلى عجز هذه الشركات المالي وعدم تمكنها من المنافسة. أدت السياسات القومية العربية إلى صراعات مع جيران مصر المحافظين، بدأت بالتورط في اليمن، وكانت هزيمة 1967 عمليًا النهاية السياسية الحقيقية لهذا النظام»[120]. ما لا يستطيع كثير من الباحثين والمراقبين الأجانب فهمه - ربما - في شعبية المرحلة الناصرية أنها لم تتلخص في سياسات شعبوية أدت إلى إفلاس اقتصادي، ولا ورّطت مصر في صراعات مع محيطها، بل تجاوز ذلك إلى أسس حقيقية فعلية تلخصت في وجود مشروع دولة تحديثي، فتح أفقًا جديدًا لفئات واسعة من الشعب المصري، وحورب وحوصر من الدول الغربية. أما عربيًا، فلم تكن المسألة شعبوية فحسب، بل إن سياسات مصر في تلك المرحلة مثّلت أيضًا تعبيرًا حقيقيًا في كثير من

---

(119) أصبحت حاليًا أكبر مستورد للقمح في العالم.

(120) قارن مع ما يرد من أفكار في شأن هذا الموضوع مع: Daniel Kurtzer and Mary Svenstrup, «Egypt's Entrenched Military,» *National Interest*, no. 121 (September - October 2012), p. 40.

الحالات عن تطلّعات الشعوب العربية في الوحدة وتجاوز الإرث الاستعماري. وهذا بالضبط ما ميّز المرحلة الناصرية من غيرها من مراحل جمهورية يوليو التي تشاركها السلبيات نفسها.

من الناحية الاقتصادية، كانت الدولة في العهد الناصري المحرّك الرئيس للاقتصاد، لكن تحولًا تاريخيًا حدث في سياساتها الاقتصادية بين العقد الأول من عمر النظام وبدء العقد الثاني. ففي العقد الأول، وحتى حدوث التأميمات الكبرى، سرّعت الدولة نمو الصناعة التحويلية ودعمتها، فكان أن عرفت قطاعات هذه الصناعة نموًا مرتفعًا، ومزيدًا من الترابط بين روابطها الخلفية والأمامية المتعلقة سوسيولوجيًا بعمليات التغير الاجتماعي الكبرى.

عمومًا، تطور تدخل الدولة في الاقتصاد بالتدرّج بعد انقلاب الضباط الأحرار في تموز/ يوليو 1952 لمصلحة ارتفاع معدلات نموّه الإجمالية أو الكمية، في إطار مشروع وطني قام على التخلص من بقايا الاستعمار البريطاني ومن الملكية ومن سيطرة الباشوات على الأرض، من خلال الإصلاح الزراعي وإدماج الفلاحين في الحياة العامة وتعميم التعليم والسير في طريق التحديث ومواكبة العصر. فضرب الحكم الجديد، من خلال قانون الإصلاح الزراعي في 6 أيلول/ سبتمبر 1952، مصادر القوة الاجتماعية والسياسية للأرستقراطية الزراعية والعقارية المتوارثة والنخب التقليدية السابقة، وأرسى مقومات قاعدة اجتماعية فلاحية للنظام من خلال تحالفه مع الفئات الريفية الوسطى الصاعدة، لكن من دون تدخل مباشر في تثوير العلاقات الاجتماعية في الريف المصري وثقافته. إلا أن دينامية التحولات التي أطلقها الإصلاح الزراعي أدت إلى ذلك من خلال تحرير الفلاح. كما أدخل الإصلاح الزراعي أسسًا أكثر عدلًا في التوزيع، بتحديده السقف الأعلى للملكية، والتوزيع الجزئي للأراضي الزراعية، وتحديد سقف الإيجار، وعدم جواز طرد المستأجرين إلا كاستثناء[121]. مكّن هذا كله الدولةَ من

---

(121) استفاد من توزيع الأراضي 8.3 في المئة من إجمالي الحائزين أقل من خمسة فدادين، بينما شملت التغييرات في تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر عددًا أكبر بكثير، حيث بلغت الأراضي المؤجرة 75 في المئة من مساحة الرقعة الزراعية قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي. وبدأ تطبيق النظام التعاوني على الفلاحين المستفيدين أولًا، ومن ثم جرى توسيعه من خلال قوانين وتسهيلات للفئة الأخرى من الفلاحين. انظر: أحمد السيد النجار، «التجارب الاشتراكية في مصر وآثار تحولها =

فرض سيطرتها بالتدرّج على الإنتاج والتسعير والتوزيع من خلال نظام تعاونيات توسع تدريجيًا. ومنذ البداية، جرى إرساء قاعدة صناعات جديدة، مثل الإسمنت والأسمدة والصلب والحديد في ضواحي القاهرة (حلوان)، إضافة إلى سيطرة الدولة على عمليات التجارة الداخلية والخارجية.

بعد جلاء ما بقي من الاحتلال البريطاني في منطقة قناة السويس في عام 1954، ظهرت مشروعات اقتصادية أكثر طموحًا تجسّدت في مشروع السد العالي الذي شكل مصيره عقدة حلّ وربط في علاقات النظام الدولية بعد فشل المفاوضات مع الدول الغربية ومؤسسات التمويل الدولية، وأدى إلى اتخاذ قرار استراتيجي غيّر فضاء اللعبة السياسية في المنطقة بالتحول نحو المعسكر الاشتراكي للمشاركة في إنجازه. كما فَرَضت قضايا مثل الموقف من الإنكليز وحلف بغداد وحاجات مصر إلى التسلح على مستوى علاقات مصر الدولية، ولا سيما بعد الاعتداء الإسرائيلي على غزة في عام 1955، في إطار العمليات الانتقامية التي قامت بها الوحدة 101 ضد الفدائيين الفلسطينيين.

في جانب آخر، حصلت نقلة نوعية مع تفعيل دور أكبر للدولة بعد تحقيق الإنجاز الوطني بتأميم قناة السويس في عام 1956، حيث نالت هذه الخطوة تأييدًا شعبيًا واسعًا، إضافة إلى قوة اقتصادية ترتبت من رسوم القناة. وبدأت سياسة اقتصادية جديدة تعتمد الاقتصاد الموجّه وتضع التنمية الصناعية في أولوياتها. وتجاه تلكؤ القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي، حلّت الدولة بالتدرّج محل القطاع الخاص في دفع عملية التنمية الصناعية مع بدايات التأميم منذ عام 1956. وشجع الدولةَ نجاحُ الخطة الاقتصادية للأعوام الثلاثة التي أعقبت تأميم القناة وزيادة الاستثمارات في الصناعة من مليونَي جنيه في عام 1957 إلى 49.3 مليون جنيه في عام 1960[122].

= الى سياسات السوق، وأثر العولمة وإعادة الهيكلة،» في: أحمد السيد النجار [وآخرون]، دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

(122) Nadia Ramsis Farah, *Egypt's Political Economy: Power Relations in Development* (Cairo: American University in Cairo Press, 2009), p. 35.

تناغم برنامج عبد الناصر في تسريع نمو الصناعة التحويلية مع مسألة تحويل البنية الإنتاجية الزراعية الريعية للاقتصاد القومي إلى بنية صناعية، وتساوق طموح التصنيع السريع مع فلسفة التنمية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال تحفيز الدور التدخلي للدولة في التصنيع وفق استراتيجية إحلال الواردات بإنتاج الدولة لما تستورده محليًا عبر عملية التصنيع. انطلاقًا من هذه الروح، دمج عبد الناصر مشروع التصنيع السريع مع مسألة الاستقلالين الاقتصادي والوطني في زمن «ربيع استقلال العالم الثالث» وإشعاع روح «باندونغ».

أطلق عبد الناصر برنامجه الصناعي التوسعي في عام 1957، حيث اتسم بضخامة الأهداف وتسريع عملية الإنجاز، فهدف إلى زيادة مساهمة الصناعة المصرية في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 11 في المئة في عام 1957-1958 إلى 19 في المئة خلال عام ونصف العام.

عملت الدولة أيضًا على تمصير الاقتصاد، إذ على خلاف الصناعة التحويلية السورية، ارتبطت نشاة الصناعة التحويلية المصرية وتطورها تاريخيًا برأس المال الأجنبي والمتمصر، بينما لم يكن المصريون يملكون منها إلا القليل. فكان الأجانب والمتمصرون يركزون استثمارهم على الصناعة وقطاعات المال والتأمين بينما كان المصريون يركزون استثمارهم في الأراضي والأطيان[123].

كما عملت الدولة على إرساء بنى تحتية أكثر تطورًا، ووضعت خططًا خمسية لتطوير الإنتاج. واتخذت الخطة الخمسية الأولى (1960-1965) بعدًا دولانيًا أوسع نطاقًا مع التأميمات الواسعة التي حفزتها دوافع سياسية ناجمة عن فشل الوحدة المصرية - السورية في عام 1961. وبالتالي، أصبح القطاع العام رائد التنمية الصناعية من دون منازع، وباتت تغطي استثماراته 90 في المئة من الاستثمار في الصناعة، ووصل نصيبه من الناتج المحلي إلى 70 في المئة، وارتفعت نسبة الصناعة من الناتج المحلي إلى 20 في المئة في منتصف ستينيات القرن الماضي. لا شك في أن هذه الحقبة بدأت بمخطط سياسي محدود للتخلص من بقايا الاستعمار والملكية، لكنه تطور في خضم حوادث كبيرة إلى أنموذج صار أكثر جذرية على المستوى الاقتصادي، الأمر الذي دعم النخبة السياسية المؤلفة

---

(123) البغدادي، ج 2، ص 73.

من الضباط التي احتاجت إلى تأسيس قاعدة اجتماعية وإدماجها في بنى تعاضدية تحفظ لها الولاء.

لم تحتفظ المؤسسة العسكرية بطابعها الحيادي الشكلي تجاه المجتمع. فبموازاة تدخلها المباشر في العملية السياسية والاقتصادية، عملت على توجيه المجتمع. لكن، على الرغم من فعلها الإدماجي هذا، بقيت النخبة السياسية المصرية غير متجانسة. ورويدًا، حل الولاء للزعيم محل التجانس الفكري لهذه النخبة وكان لعنصر الولاء وظيفة اندماجية في «الحزب» الحاكم. واختلفت رسائلها تبعًا لحقبة الصراع وطبيعته، وصولًا إلى صوغ مصطلح «اتحاد قوى الشعب العامل» كعنوان لسياسة أكثر تعبوية تجاه القطاعات التي تضم الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسماليين الوطنيين (مشاركة في التمثيل العمالي والفلاحي البرلماني، لكنها مشاركة عددية أكثر منها صانعة قرار، ومشاركة عمالية مع مركزة التنظيم النقابي)[124]. وفي إطار هذا النهج، تطورت سياسات اجتماعية لدعم توزيع أعدل للثروة وتعميم مجانية التعليم في جميع المراحل وتأسيس نظم التأمينات الاجتماعية والصحية وتحديد حد أدنى للأجور وقوانين عمل تحوي شروطًا أفضل وتحمي حقوق العمال. وبقي قدر من رأس المال الفاعل متوافرًا أيضًا عند فئات رجال الأعمال المرتبطة مشروعاتها بالمقاولات العامة أو التجارة مع السلطات البيروقراطية.

اعتمدت الاستراتيجيا الصناعية على إحلال الواردات. واستنزفت السياسة الاقتصادية، ولا سيما التصنيعية، دورها في وقت قصير، مع انحدار نسب النمو الاقتصادي في النصف الثاني من الستينيات، والتهام الأجهزة البيروقراطية والعسكرية - ولا سيما في مرحلة التورط في حرب اليمن - ثماره. علاوة على

(124) جرى تأسيس اتحاد للنقابات العمالية في عام 1957، على الرغم من أن العمل النقابي ظل مجزوءًا، وجرى سن قانون عمل جديد في عام 1959 رفع الحد الأدنى للأجور وقلص ساعات العمل وأُنشِئَ برنامج تأمين اجتماعي جديد. ومنح قانون رقم 114 (1961) العمال حق التمثيل في مجالس إدارة شركات القطاع العام. وزاد هذا التمثيل من ممثلين إلى 4 ممثلين بعد عامين، وجعل القانون مسألة صرف العمال أمرًا صعبًا يحتاج إلى موافقة لجنة مؤلفة من ممثلين عن إدارة الشركة والنقابة ووزارة العمل. انظر: Agnieszka Paczyńska, *State, Labor, and the Transition to a Market Economy: Egypt, Poland, Mexico, and the Czech Republic* (University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 2009), pp. 86-87.

ذلك، كان ثمة عيوب كثيرة في طبيعة العلاقة بين السلطة ومرؤوسيها من جهة، وقطاعات الإنتاج من جهة أخرى، خصوصًا مشكلات الفساد التي تعاظمت في غياب نظم للرقابة والمحاسبة. وبدأت تُطرح حاجات، مثل رفع الإنتاجية والتمويل والاستثمار وتطوير السياسة الاقتصادية إلى ما بعد سياسة الإحلال محل الواردات. وثبت، كما في بلدان أخرى، أن القطاع العام يمكنه توفير الدفعة الأولى في التصنيع وإرساء البنى التحتية بشكل مخطط، ما يرفع معدلات النمو بشكل مطرد في المراحل الأولى. لكن النمو لا يلبث أن يتباطأ لاحقًا، نتيجة غياب التنافسية والتكدس الوظيفي وعجز القطاع العام عن الاستغناء عن الاستيراد لتلبية حاجات الصناعة ذاتها، والعسر المالي الناجم عن ميزانية الدولة المتضخمة، وعدم قدرة القطاع العام على مواكبة التغيير والتنوع في حاجات الناس، فضلًا عن تدهور الزراعة والحاجة إلى استيراد الغذاء.

عندما يفشل الاستثمار في الصناعة (نقصد الاستثمار الهادف إلى الاستقلال الاقتصادي) بعد أن تُحوّل إليه الاستثمارات من الزراعة، يحصل ضرر مضاعف. وفي الحقيقة، لم تؤد سياسة إحلال الواردات في مصر، تمامًا كما في تجارب أخرى، إلى الاستقلال الاقتصادي بل إلى زيادة التبعية، ولا سيما في حالة المنتوجات الوسيطة التي تعتمد على الاستيراد. فزادت سياسة إحلال الواردات العلاقة مع الخارج، وإلى التبعية في الخطاب السياسي. أما الضرر الثاني فكان الخلاصة المرة على مستوى القطاع الزراعي في أن مصر تحولت إلى مستورد غذائي صافٍ، تستورد أكثر مما تنتج. فبعد هزيمة 1967، شكلت إعادة بناء الجيش عبئًا على ميزانية الدولة، واشتدت الحاجة إلى استيراد القمح بعد أن أوقفت الولايات المتحدة منحتها من القمح إلى مصر، بسبب انحيازها إلى السعودية في الصراع المصري - السعودي، وإلى إسرائيل في الصراع المصري - الإسرائيلي. علاوة على ذلك، فمع هزيمة عام 1967 واستفحال العبء المالي المتراكم نتيجة الحروب التي خاضتها مصر (من حرب الاستنزاف إلى حرب أكتوبر)، أصبح الخروج من الضائقة المالية واسترجاع الأراضي المصرية المحتلة مرجِّحين لكفة التحولات السياسة والاقتصادية في مصر، وأصبحت السياسات الاقتصادية والخارجية وجهي عملة واحدة: سياسة أكثر رهانًا على الخارج وارتهانًا له، بدءًا من عصر الانفتاح الاقتصادي منذ منتصف السبعينيات.

تضافرت عوامل اجتماعية اقتصادية في قولبة هذا التحول مع تطور نخبة بيروقراطية عملت على مراكمة ثروات هائلة من خلال الرشوة والفساد والتلاعب بأصول القطاع العام. وما لبثت أن نشأت قنوات للفساد والرشوة ومراكمة خاصة للأرباح من التداخل بين القطاع العام والقطاع الخاص. وكان في مقدور الناشطين في هذه القنوات جني الأرباح من تعاملات السلع في السوق السوداء، والعمل مقاولين للقطاع العام[125]. وأصبحت هذه الظاهرة القاعدة في عصر الانفتاح، حيث أصبحت علاقات المحسوبية والزبائنية ركيزة من ركائز نظام متحول ذي قاعدة اجتماعية رأسمالية ضعيفة.

بدأت هذه الظاهرة في عهد عبد الناصر في غياب الشفافية والمساءلة وغلبة الولاء السياسي على الكفاءة والمهنية، وبسبب إخضاع الإجراءات والقواعد القانونية للمصلحة السياسية للنظام، وكذلك التضييق المستمر لهامش حرية النقد والتعبير، وغياب أي نوع من أنواع القواعد الديمقراطية وضعف استقلال القضاء. وكان الضباط الأحرار الذين استمروا في الحكم بعد خلعهم الزي العسكري، قد أنشأوا النظام الأمني المعروف الذي بقي يتضخم ويهيمن على منظومة القرار في الدولة حتى نهاية حكم مبارك.

إضافة إلى ذلك، كان للضائقة المالية في مصر شأن دافع نحو التحول في السياسات الاقتصادية في مرحلتين رئيستين: في بداية عصر الانفتاح في أوائل السبعينيات في عهد أنور السادات، وفي بداية عصر التحرير الاقتصادي والخصخصة بين أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. وارتبطت بسياسات الانفتاح حلولٌ اقتصادية مالية على مستويين، مستوى الخضوع للضغط الخارجي ومستوى الاعتماد على العوائد الريعية لدفع عجلة النمو الاقتصادي. ولأن المردود التنموي لهذا الاعتماد الريعي كان ضعيفًا، فلم يُنشئ في مساره تطورًا صناعيًا وإنتاجيًا مهمًا، ولم يولّد عمالة كافية لاستيعاب الطاقة البشرية المتنامية كمًا ونوعًا، في مرحلة ارتفاع معدل النمو السكاني ووقوع الزيادة السكانية في الفئة العمرية المصنفة في عداد القوة البشرية (15-65 عامًا)، وساعد في تعميق الفجوات الاجتماعية والاختلالات الهيكلية الاقتصادية، كما دفع بمنحنيات النمو لتعلو في طفرات، سرعان ما تعقبها انحدارات حادة تتكرر مجددًا.

---

(125) Farah, p. 38.

ثالثًا: في شأن خيارات جمهورية يوليو

ثمة عناصر كثيرة مشتركة بين عهود مبارك والسادات وعبد الناصر، من حيث بنية الدولة والنظام الأمني السائد فيها ووجود حزب حاكم متداخل مع بيروقراطية الدولة، إلى جانب ملامح تدفعنا إلى القول إن هذه النظم الثلاثة في حقيقتها جمهورية واحدة، هي جمهورية 23 يوليو[126]. ومن الدلائل على أن جمهورية يوليو استمرت حتى نهاية عهد مبارك أن النخب السياسية ذاتها التي نشأت في عهد عبد الناصر بقيت تعمل في أغلبيتها في عهدي السادات ومبارك، منها شخصيات أساسية ساهمت في صنع القرار السياسي مثل أسامة الباز وصفوت الشريف وممدوح سالم وكثير غيرهم. فأسامة الباز كان مدير مكتب سامي شرف في نهاية الستينيات، وعمل صفوت الشريف في المخابرات العامة، وكانت له علاقة وثيقة بصلاح نصر أيضًا. ولا يكاد يوجد سياسي قيادي بارز في عهد مبارك إلا وكان له ماضٍ ما في الاتحاد الاشتراكي العربي أو تنظيمه الطليعي، أو ارتبط بأحد أجهزة الأمن أو السياسة أو الأمن في عهدي عبد الناصر والسادات، وإن استمر النظام منتجًا تعديلات تميزه في كل عهد.

لكن هذا مؤشر وليس دليل. فالدليل كامن في بنية النظام القائم وصلاحيات الرئيس، بدءًا بالكاريزما والنفوذ وحتى تثبيتها كصلاحيات غير محدودة في غياب الكاريزما، ودور الجيش والأمن فيه. وسنأتي إلى هذا لاحقًا.

شيّدت سياسات عبد الناصر نظامًا اقتصاديًا يؤسّس للتنمية اعتمادًا على القطاع العام وإرساء البنى التحتية والتصنيع والحماية الجمركية المشددة إلى إنشاء جهاز بيروقراطي ضخم غير متلائم مع الاقتصاد المصري وقدر إنتاجيته. أما السادات فقاد مصر بعيدًا عن هذه الطريق، لكنه أبقى على جهاز دولة يوليو الأمني والبيروقراطي ذاته من دون تعديل، كما ورث حزبه الوطني الحاكم الاتحاد الاشتراكي العربي، وهذا ما فعله خلفه مبارك أيضًا. لهذا، يمكن الادعاء أن دولة مبارك كانت استمرارًا لدولة يوليو، على الرغم من التغييرات والانحرافات التي

(126) ونشهد في أثناء كتابة هذا التأريخ محاولة لتجديدها بعد شيخوختها على يد الضباط بقيادة عبد الفتاح السيسي.

طاولت سياساتها. كما أن «الدولة العميقة» ليست عميقة في المكان وحده، بل في الزمان أيضًا، أي على مستوى التراكم التاريخي، وعمقها عبارة عن طبقات تاريخية. وعمّرت مجتازة تقلّب الطبقات المهيمنة (طبقة مالكي الأراضي قبل تموز/ يوليو) إلى تحكم فئة العسكريين وكبار الموظفين في عهد عبد الناصر، إلى صعود رجال الأعمال في نهاية عهد مبارك.

لا ينفي هذا وجود فروق جوهرية بين عهود عبد الناصر والسادات ومبارك، تجعل تقسيمنا تاريخ دولة يوليو إلى مرحلتين كحد أدنى أمرًا ضروريًا، ولا يمكن فهمها من دون هذا التقسيم. كما يمكن اعتبار مصر دولة «سباقة» ومؤثرة في لزوم مثل هذا التحقيب في تاريخ الجمهوريات على المستوى العربي عمومًا؛ إذ إنها كانت أول دولة قطاع عام عربية من جهة، و«أم اللبرلة الاقتصادية في الجمهوريات العربية»[127] من جهة أخرى. إنها أول نظام عربي اعتمد التأميم واقتصاد القطاع العام وخطاب سياسي شعبوي الطابع، وأول نظام اتجه إلى اللبرلة الاقتصادية (من دون ليبرالية سياسية) من خلال تغيير الاستراتيجيا السياسية في التحالف مع الولايات المتحدة، واعتماد الانفتاح السياسي والاقتصادي على الدول الغربية الرأسمالية المتطورة، من خلال ما عرف بـ «سياسة الانفتاح» في عام 1974 ... وهي سياسة كانت تتباطأ صيرورتها على وقع الاحتجاجات الشعبية حين تمس مباشرة سياسة دعم المواد الأساسية، كما جرى في اضطرابات تظاهرات الخبز في كانون الثاني/ يناير 1977 التي سمّيت في الحوليات المصرية «انتفاضة يناير»، وترسّب في الذاكرة السياسية الشعبية الوصف الساداتي لها: «انتفاضة الحرامية».

انتهت هذه المرحلة باغتيال السادات في حادثة المنصة المعروفة في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1981، لكن كان قد تحقق فيها بدء تقويض أسس العقد الاجتماعي الذي قام عليه النظام الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي المصري منذ ثورة 23 يوليو، وحتى تمكن أنور السادات بعد خلافته عبد الناصر في عام 1970 من تطهير النظام مما عُرف يومئذٍ بـ «مراكز القوى»، أي أقطاب القوة الناصرية التقليدية التي قام عليها نظام عبد الناصر. وأطلق السادات على عملية التطهير هذه اسم «حركة

(127) نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 669.

مايو» التي حرص على الترويج لها باعتبارها «حركة تصحيحية» في إطار نظام يوليو نفسه، بينما كان نظامه يتجه فعليًا بوتائر متسارعة نحو القطيعة مع هذا النظام، لكن من دون التنازل عن الأصول ذاتها التي صنعت النظام الناصري من حيث مركبات النظام السياسي، المؤلف من الجيش وقوى الأمن الداخلي والحزب الواحد. وأضاف إليها هامش حريات وتعددية حزبية منضبطة في المعارضة كنوع من «ليبرالية الدولة» (ليبرالية لا تستند إلى حقوق المواطن وحرياته، بل إلى هامش يفسحه نظام الدولة السلطوي)، وبملامح تحرر اقتصادي بلور شريحة جديدة من رجال الأعمال الجدد، برز دورهم كشريك للنظام الأمني- البيروقراطي في عهد مبارك، وتوجهات سياسية دولية وإقليمية مختلفة تمامًا. كما جرى الانتقال منذ منتصف السبعينيات من اقتصاد الدولة (وهو تعبير أدق من الاشتراكية في مثل هذه الحالة) إلى ليبرالية الدولة، أي الليبرالية الاقتصادية في ظل نظام تسلطي (أو سلطوي)، يفسح هامشًا للحريات يضيق ويتسع بموجب ما يراه هذا النظام، مستخدمًا في إنجاز ذلك أجهزة الأمن لقمع قوى الرفض والاحتجاج، وإحكام السيطرة على أدوات التعبير ووسائل الإعلام.

يرى نزيه الأيوبي أن سياسة الباب المفتوح في مصر تطورت «تحت تأثير بورجوازية الدولة التي اختارت أن تتحالف مع رأس المال العالمي، أكثر من كونها تمت تحت أي ضغطٍ من جانب الرأسماليين الصناعيين المحليين»[128]. ونحذف هنا مفهوم برجوازية الدولة، ولا نرى حاجة إليه في هذا السياق؛ إذ كان الانفتاح خيارًا سياسيًا لنظام رئاسي شبه مطلق. ونقول إن السياسة كانت هنا مفتاحَ فهم الخيارات الاقتصادية، لا العكس. فلم توجد في حينه طبقة رأسمالية مصرية لها وزن اقتصادي أو سياسي يسمح لها بالتأثير في الخيارات السياسية لرئيس مصر في هذه المرحلة من تطور نظام يوليو. وحدث التحول بسبب تغير الخيارات السياسية للنظام، ولا شك في أن خيارات اقتصادية مختلفة متعلقة بالسياسات الاقتصادية داخليًا وخارجيًا رافقت هذا التغيير[129].

---

(128) المصدر نفسه، ص 671.

(129) ثمة نظريات تفسر التحول بكمون طبقة رأسمالية دفعت نحو هذه الخيارات، وهذا تفسير غامض لا يدلل عليه بطبقة عينية ورأسماليين عينيين تزايد نفوذهم قبل الانفتاح إلى درجة الضغط بهذا الاتجاه، ونظريات أخرى في شأن استنتاجات من ضعف النظام المصري في التقسيم الدولي للعمل، =

بعد أن أُسست الرأسمالية الصاعدة، وصار لها قوة اقتصادية وسياسية، ساهمت في موجة اللبرلة الثانية التي بدأت في عهد مبارك، بدءًا من أيار/ مايو 1991، بعد توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي. وانطلقت أكبر عملية «منظومية» لإعادة الهيكلة الاقتصادية في هيئة برنامج لضبط مالية الدولة تحت مسمّى التثبيت والتكيف الهيكلي، وهو برنامج ضخم لتصفية القطاع العام وخصخصته. تلت ذلك موجة ثانية حاسمة في بداية القرن الحادي والعشرين مع تأليف حكومة أحمد نظيف (2004-2011). ونشوء فئة «الذئاب الشابة» من رجال الأعمال والخبراء النافذين في الحزب الحاكم حول جمال مبارك وفي الحكومة نفسها، قادوا عملية الخصخصة ونشر ثقافة الإدارة الحديثة في قطاع الأعمال، ثم نقلوها إلى قطاعات الدولة، كأنها مشروعات «بزنس» كبرى.

قبل أن يتخذ السادات مساره السياسي بعيدًا عن الجانب العربي في الصراع العربي - الإسرائيلي إلى السلام مع إسرائيل والتحالف مع الولايات المتحدة، ونحو الانفتاح الاقتصادي الذي رافق تحالفه مع الغرب، كان عبد الناصر قد أسس النظام على خيار السيادة والجمهورية والتنمية الوطنية الشاملة التي تشرك قطاعات الشعب المهمشة - ولا سيما الفلاحين - عبر الإصلاح الزراعي وتعميم التعليم. من هنا، كان هذا التحول متطرفًا وصادمًا، وبدا استدارة كاملة آتية من داخل النظام نفسه بعد محاصرة الخصوم السياسيين من دون انقلاب أو ثورة.

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، أي بعد موت عبد الناصر بأسابيع قليلة، اقترح موشيه ديان تخفيف عدد أفراد القوات المصرية والإسرائيلية على جانبي القناة في خطوة تمهيدية لفتحها أمام الملاحة الدولية. وكان يهدف من ذلك منح النظام الجديد في مصر محفزات للبناء والتنمية على ضفة القناة الغربية، كي يكون

= حتمت مثل هذه السياسة. لكن التفسير الملموس هو قرار دولة تحافظ على دورها الاقتصادي في المجتمع ترافقها تبريرات من تيارات أيديولوجية قائمة في النظام منذ عقود. لمزيد من التفصيل عن هذا التحول، انظر: نزيه الأيوبي، الدولة المركزية في مصر، مشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 143-150. ومن الدلائل التي تساق على ذلك أن القطاع العام تضخم ولم يتقلص في ظل سياسة الانفتاح؛ إذ زاد الإنفاق الحكومي السنوي من 1658 مليون جنيه في نهاية الستينيات إلى 5395 مليون جنيه في بداية الثمانينيات (المصدر المذكور، ص 153-154).

للنظام ما يخسره إن خرق وقف إطلاق النار. اهتمت الإدارة المصرية بالمبادرة، وعبّرت عن ذلك للسفارة الأميركية في القاهرة. وفي 4 شباط/ فبراير 1971، «أعلن الرئيس السادات دون أخذ رأي المؤسسات القائمة، ولكن بتخطيط ومساندة بعض معاونيه ... في مجلس الشعب مبادرة تتضمن استعدادًا لفتح القناة أمام الملاحة الدولية ومد فترة إيقاف النيران ستة شهور أخرى وإعادة العلاقات بين القاهرة وواشنطن إذا انسحبت إسرائيل إلى مضائق المتلة والجدي، وعبور جزء من القوات المصرية إلى شرق القناة. أبدت إسرائيل اهتمامها بالمبادرة بضغط من الولايات المتحدة»[130]. وفي 8 تموز/ يوليو 1972، طرد السادات الخبراء السوفيات من مصر، واتخذت الخطوات بشكل مقصود في شكل طرد، لا إنهاء خدمات لإرضاء الولايات المتحدة؛ إذ طلب سحب القوات والخبراء والمعدات السوفياتية خلال أسبوع، أو بيع المعدات لمصر، وأبرزها محطة للحرب الإلكترونية يديرها طاقم سوفياتي. وثمة مؤشرات إلى أن السادات اتخذ قرار طرد المستشارين السوفيات في الأيام الأولى لتوليه السلطة بعد وفاة عبد الناصر، أي في مطلع عام 1971، لكن الأميركيين استغلوا تصريح السادات بنياته لهم في بداية فترة حكمه كي لا يمنحوه أي مقابل للخطوة نفسها، وغالبًا ما كان السادات يكتفي بحظوته الشخصية لدى الأميركيين وتقديرهم له مقابل الخطوات التي يقدم عليها من دون مقابل سياسي حقيقي. لكن ذلك دفعه في النهاية إلى التفكير والتصريح للأميركيين بنيته شن حرب محدودة لن تتطور، الأمر الذي طمأنهم.

ما إن وصل السادات إلى الحكم بصفته «مرشحًا ضعيفًا» من تحت عباءة عبد الناصر حتى بدأ تأكيد شخصية منصب الرئاسة وقوته بالاستقلال عن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي برئاسة علي صبري. ونرى أنه لا يجوز التسليم بإشاعة شخصيات من نظام عبد الناصر أن السادات كان ضعيفًا، وأنه عُيِّن لخلافة عبد الناصر لهذا السبب بالذات. فمراجعة سريعة لعهد عبد الناصر تبين أن السادات كان موجودًا في الحلقات الضيقة حول عبد الناصر، وإن كان انتهازيًا لا يُبدي رأيًا، ويساير القوي دائمًا. كما أن المنصب الرئاسي القوي في دولة مثل مصر يعزز دور الرئيس «الضعيف»، فالمنصب بصلاحياته هو القوي،

(130) هويدي، ص 247-248.

بغض النظر عن الشخص الذي يتولاه. وعدّ السادات خطواته في عام 1971 نوعًا من الثورة التصحيحية، على غرار ما قام به حافظ الأسد في سورية، وتخلص من «مراكز القوى» التي تمثلت في الأساس بالثلاثي الأمني الذي تكوّن في نهاية عهد عبد الناصر من سامي شرف وشعراوي جمعة وعلي صبري، في ما أطلق عليه السادات اسم «مراكز القوى» الأساسية في نظام عبد الناصر التي شككت بنيات السادات، ومنها اتصالاته السرية لعقد صفقة مع إسرائيل. وناور السادات، وتمكن من الإيقاع بهم في فخ رفضهم الوحدة مع سورية وليبيا، الأمر الذي قام به من دون موافقة اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي التي سيطروا عليها.

خلال صراعه مع اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي،ساير السادات التيار اليساري، فعيّن اليساري البارز إسماعيل صبري عبد الله وزيرًا للتخطيط، ضمن خطوات أخرى أكد فيها العلاقة المتينة مع السوفيات، على الرغم من أنه كان يرتب في الوقت ذاته لإعادة علاقات مصر بالولايات المتحدة. وعلى الرغم من أنه لم يكن عروبيًا أو وحدويًا، اتخذ السادات خطوات من أجل قيام وحدة مصر مع سورية وليبيا من دون استشارة الاتحاد الاشتراكي، الأمر الذي دفع خصومه إلى الاعتراض على خطوات ناصرية وحدوية، فعمّق ذلك الهوة بينهم وبين قواعدهم الناصرية[131].

في الفترة بين 15 و17 نيسان/ أبريل 1971، منع شعراوي جمعة الرئيس عمليًا من مخاطبة الشعب المصري بنشر أفراد المباحث في مبنى الإذاعة والتلفزيون، وفي الوقت نفسه نشر وزير الحربية محمد فوزي وحدات في القاهرة تحضيرًا لانقلاب، أو ما فُسرَ أنه تحضير لانقلاب. وربما كان ذلك دفاعًا عن نفوذ «مراكز القوى» في الدولة تحسبًا لاحتمال عزل السادات إياهم. ورد السادات في 2 أيار/ مايو بعزل علي صبري، وصمت حلفاؤه، ما أكد وجود خلافات بين هذه المراكز. وفي 13 أيار/ مايو، أطاح السادات شعراوي جمعة، وعين بدلًا منه ممدوح سالم مدير مباحث الإسكندرية الذي عمل في الشرطة السياسية في عهد

(131) ذكر السادات في سيرته الذاتية أنه قدم مشروع اتحاد الجمهوريات العربية إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي لإقراره ورفضته اللجنة، فعرضه على اللجنة المركزية فوافقت عليه بالإجماع، وعدّ هذا الإجماع انتصارًا له في صراعه مع ما أطلق عليه مراكز القوى. انظر: السادات، ص 231-232.

الملك فاروق. كما أقال السادات رئيس المخابرات أحمد كامل لأنه «لم ينجح بكشف المؤامرة» وعيّن مكانه أحمد إسماعيل. وحوكم شعراوي جمعة وسامي شرف وعلي صبري وأُصدرت ضدهم أحكام بالإعدام، استبدلت بالاشغال الشاقة المؤبدة.

ثمة روايات تقول إن الأميركيين أبلغوا السادات بوجود مؤامرة ضده في اللجنة التنفيذية لإطاحته، الأمر الذي يدحض عمليًا روايته أن ضابط مباحث أمدّه بتسجيلات عنها. ويبدو أن ضابط استخبارات أميركي، توماس تويتن (Thomas Tweten) نقل معلومات استخباراتية في هذا الشأن إلى أشرف مروان، مساعد السادات.

في هذه المرحلة، غطى السادات تحركاته بشعارات الإصلاح ضد دولة الاستخبارات، فأوقف أعمال التنصت على الاتصالات الهاتفية من دون إذن من المحكمة، وأفرج عن عدد كبير السجناء السياسيين، واتخذ خطوات أخرى بدت «لبرلةً» للحياة السياسية في مصر.

بعد صراعه مع قيادة الاتحاد الاشتراكي و«مراكز القوى»، ومن أجل استحداث توازن سياسي لمصلحته في المجتمع، سمح السادات للإخوان بالعمل بشكل محدود وبإصدار صحيفة، لكن من دون أي شرعية قانونية. وبدأ في أيلول/ سبتمبر 1971، بعد أربعة شهور من حسم صراعه مع «مراكز القوى»، بطرح فكرة دولة المؤسسات، وأعلن أن عام 1971 سيكون عام الحسم مع إسرائيل بخصوص استرجاع سيناء. والحقيقة أنه كان يجهز فعليًا لعملية عسكرية استمرارًا لتحضيرات جمال عبد الناصر بعد حرب الاستنزاف، أو التوصل إلى مبادرة سياسية تنسحب فيها إسرائيل من سيناء.

استنتج السادات ضرورة شن حرب بعد استنفاده السُبل السلمية بطرح أفكار كثيرة للتوصل إلى حل سياسي بوساطة الأميركيين. وكان لكمال أدهم (رئيس الاستخبارات السعودية) الذي ارتبط بعلاقات صداقة مع السادات منذ الخمسينيات، دور في التقارب المصري - السعودي، وفي الوساطة بين مصر

والولايات المتحدة، وفي إقناع السادات بطرد السوفيات[132]. وثمة حديث عن هدايا سعودية قُدّمت إلى السادات، وعن اتصالات أميركية به منذ الستينيات[133].

في كانون الثاني/ يناير 1972، انطلقت تظاهرات طالبية احتجاجًا على تأجيل المعركة، طالب الطلاب فيها كذلك بالديمقراطية كنهج لتقوية مصر في المواجهة مع إسرائيل؛ حيث انتشرت في ذلك الوقت قناعة في أوساط كثير من المثقفين مؤداها أن الدكتاتورية هي من أبرز أسباب الهزيمة، وأن الشعب الحر أكثر استعدادًا للدفاع عن وطنه، وأنه لو كانت ثمة ديمقراطية في مصر لانكشفت عيوب نظامها العسكرية. فاقتحمت قوات الأمن المركزي الجامعات في 24 كانون الثاني/ يناير، واقتحم الطلاب ميدان التحرير ومكثوا فيه يومين. واستمر الإضراب، فكانت التظاهرات تهدأ في جامعة وتندلع في أخرى حتى بداية السنة الجامعية التالية.

أتاح أنور السادات فرصة العمل للجماعات الإسلامية، وأطلق الإخوان المسلمين من السجون لضرب القوى القومية واليسارية، ولا سيما التيار الناصري. ونشطت الجماعات الإسلامية في الجامعات بشكلٍ خاص، وفازت مرات عدة في انتخابات المجالس الطالبية. وأُسّست هذه الجماعات على التدين الإسلامي القائم في المجتمع وعلى ردة الفعل على هزيمة 1967، وفتح نظام السادات ملفات الناصرية. ومن ثم وجدت لها قاعدة في الفئات المتضررة من المرحلة الناصرية، علاوة على فئات جديدة سنحت لها فرصة التعلّم في عهد عبد الناصر، لكن لم تستوعبها عملية التمَدْيُن (Urbanization) والهجرة إلى المدينة، ولم تجد عملًا نتيجة الأزمة الاقتصادية، وانتهت الهجرة في الواقع بعملية «ترييف» المدينة، بدلًا عن تمَديُن الريف. وفي هذه المرحلة أيضًا، زاد التدين في الفضاء العام والبرامج الدينية في وسائل الإعلام، وانتشرت ظاهرة الخطباء والوعّاظ والدعاة، ولا سيما مع انتشار أجهزة التسجيل (الكاسيت)، مثلما ساهم المذياع و«راديو الترانزستور» في انتشار الظاهرة الناصرية وخطاباتها المعروفة التي تمكنت من الوصول إلى كل بيت بفضل انتشار لا المذياع فحسب، بل الترانزستور الذي يعمل حتى في المناطق التي لا تتوافر فيها شبكات كهرباء.

(132) Sirrs, p. 123.

(133) Kirk J. Beattie, *Egypt during the Sadat Years* (New York: Palgrave, 2000), p. 14.

بعد انتشار التدين، صارت ردة الفعل الدينية على أي تحديث أو انفتاح يقوم به السادات تتأثر بهذه الأجواء، فأثار تعديل قانون الأحوال الشخصية الذي سمح للمرأة بأن تطلق زوجها إذا عقد الزوج قرانه على امرأة أخرى من دون موافقتها، وأن تبقى في المسكن الزوجي وتربي أطفالها حتى يبلغوا سن الرشد إذا طلّقها زوجها، عاصفةً من الاحتجاج، كما زادت التوترات الطائفية العلنية وحوادث الاعتداءات على المسيحيين، كانت بدايتها في أحداث الخانكة في عام 1972، وعُرفت منها حوادث الزاوية الحمراء في حزيران/ يونيو 1981 التي سقط ضحيتها 82 مواطنًا مصريًا قبطيًا.

كان عبور القناة في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 مفصليًا في عهد السادات؛ إذ أُجهض انتصار مصري عسكري كبير، وأُحرز نصر إسرائيلي جزئي بعبور الجيش الإسرائيلي غربي القناة ومحاصرة الجيش المصري الثالث، الأمر الذي تبعته مفاوضات انتهت باتفاق فصل القوات عند الكيلومتر 101 في 18 كانون الثاني/ يناير 1974. وكان السادات قد بنى خطة الحرب على عبور القناة، ووضع أقدام الجنود المصريين على أرض سيناء، والتوقف للدفاع عن خطوط مصرية جديدة شرق القناة، وإجبار إسرائيل على قبول مبادرات سياسية بعد هذا الإنجاز. أعلم السادات الأميركيين بخطته هذه بعد بدء الحرب، مورّطًا نفسه في الاعتماد الكامل على الوساطة الأميركية التي «تمتلك 99 في المئة من أوراق اللعبة»، بحسب تعبيره، وإصراره على قبوله الولايات المتحدة حليفًا إلى حد الاختلاف مع قادته العسكريين والدبلوماسيين المصريين في شأن تعريض مصالح مصر الأمنية للخطر بموافقته على كل ما اقترحه كيسنجر منذ مفاوضات فصل القوات.

يقدر أمين هويدي أنه كان للعامل الشخصي في حالة أنور السادات دورٌ جوهري، فتراجع في أول عهده عن اتجاهات عبد الناصر حتى قبل تغيير التنظيمات والمؤسسات السياسية التي كانت قائمة. وخيرُ مثال على ذلك مبادرته المعروفة في أوائل عام 1971 للتسوية مع إسرائيل، التي لم يُعلم بها أحدًا، حتى وزير خارجيته، الأمر الذي دلّ في ذلك الوقت على ازدياد قوة الرئاسة ومركزية القرار في عهد السادات[134]. وتلخصت مبادرته بفتح قناة السويس للملاحة وانسحاب إسرائيل

---

(134) هويدي، ص 32.

بضعة كيلومترات إلى الشرق، مع إتاحة وجود قوات مصرية رمزية في الجانب الشرقي منها، الأمر الذي حدده في الواقع هدفًا لحرب أكتوبر من أجل التفاوض بدءًا من تلك النقطة التي أراد أن يتوقف عندها الجيش الإسرائيلي. لكن الأخير لم يلتزم أفكار السادات، واستغل معلومات الولايات المتحدة عن محدودية الحرب للقيام بهجوم مضاد ما أن توقّف الهجوم المصري.

في أثناء زيارته إلى القاهرة في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973، اجتمع كيسنجر إلى السادات في اليوم التالي واتفق معه على مبدأ المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، وعلى عودة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة ومصر. ووافق السادات في مفاوضات أسوان في 11 كانون الثاني/ يناير 1974 على اتفاق فك الاشتباك وفصل القوات. تضمنت بنود هذا الاتفاق خفض عدد القوات المصرية في الضفة الشرقية إلى 7000 فرد و30 دبابة وعدد محدد من قِطَع المدفعية. ويروي الفريق الجمسي أن عينيه دمعتا أمام الجميع، وأنه انفعل في هذا الاجتماع لأنه قدّر الجهد الذي بذلته القوات المصرية في الحرب، والتضحيات التي تحملتها، ولم ير مبررًا لتقديم مثل هذا التنازل الكبير. لكن همّ السادات الأساسي كان تحقيق تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة، ومضى في طريقه غير آبه بـ «الرومانسيات» هذه، ولا ملتفت إلى تعليقات قيادة الجيش وغيرها. ووقّع الاتفاق في 17 كانون الثاني/ يناير، وبُدئ بتنفيذه في الخامس والعشرين من الشهر نفسه[135]. فُتحت قناة السويس أمام الملاحة في 5 حزيران/ يونيو 1975، وأُعيدت العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن والقاهرة، وسمحت الولايات المتحدة لشركاتها ببيع السلاح إلى مصر في عام 1976.

في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، أنهى السادات خطابًا له أمام مجلس الشعب، معلنًا فيه عن استعداده السفر إلى إسرائيل وإلقاء خطاب في الكنيست الإسرائيلي. كانت هذه خطوة راديكالية غيّرت مسار الصراع العربي - الإسرائيلي ووجه مصر أيضًا. وبعد مفاوضات مطوّلة بوساطة الرئيس الأميركي جيمي كارتر، وقّع السادات وبيغن في 26 آذار/ مارس 1978 اتفاقات كامب ديفيد المؤلفة من ثلاثة أقسام، تشمل مبادئ تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي وتسوية موقتة في

(135) المصدر نفسه، ص 425.

فلسطين. وبُدئ بعد ذلك بعملية التطبيع وتبادل السفراء بين البلدين، في 26 كانون الثاني/ يناير 1980.

أحدث السادات تحولًا تاريخيًا حين أخرج مصر من دول المواجهة العربية، ومن بيئتها العربية إلى حد بعيد، وانقلابًا كاملًا ضد المشروع القومي العربي، ومركزية مصر فيه. تبع ذلك تشديد سياسي وثقافي على «المصرية» كهوية لها تاريخها الخاص المنعزل عن محيطها، في سياسة ثقافية مدفوعة بقرار سياسي من قمة هرم الدولة.

في نهاية عهد السادات، بعد إبرام اتفاقية السلام مع إسرائيل وتطبيقها، تراجعت أهمية الاستخبارات العسكرية وزادت أهمية مباحث أمن الدولة. فعلى الرغم من بروز التحدي الليبي في عهد السادات، وقيام نظام جديد في السودان، تمثّلت المشكلة الرئيسة في المعارضة الداخلية في مصر، وفي تثبيت أركان النظام بعد تحولٍ يشبه الاستدارة الكاملة بسبب السلام مع إسرائيل والتحالف الجديد مع الولايات المتحدة. واستمرت أهمية المباحث والأمن الداخلي في مصر بالزيادة، ووصلت ذروتها بعد اغتيال السادات، وفي الصدامات التي حصلت في التسعينيات مع الإسلاميين، في عهد مبارك.

وقع شرخٌ كبير في المجتمع السياسي المصري، فنشأت معارضة قوية لاتفاقات كامب ديفيد والتطبيع مع إسرائيل. وانتقل الإخوان الذين أفرج عنهم السادات، إلى معارضة النظام، بعد أن اعتمد هذا النظام خطابًا إسلاميًا، تمثل بشعارات مثل «العلم والإيمان»، و«الرئيس المؤمن»، وبعدما نصّ البند الثاني من الدستور على اعتبار الشريعة المصدر الرئيس للتشريع. واختط السادات طريقًا مركّبًا بتبنيه الخطاب الإسلامي في المجال العمومي، ودعم البرامج الدينية الإسلامية في وسائل الإعلام، وحتى تشجيع الجماعات الإسلامية لمواجهة التيار الناصري واليساري في الجامعات من جهة، ثم محاربة الحركات الإسلامية من جهة أخرى بعد صدامها معه في قضية السلام مع إسرائيل.

بنى السادات بعد تراجعه عن النهج الاشتراكي، على بدايات التراجع عنه في عهد عبد الناصر نفسه بعد أزمة عام 1966 الاقتصادية والمالية، والإجراءات التي اتخذت حينذاك لتخفيف القيود عن القطاع الخاص بالتدرّج، وتأسيس بنوك للتجارة والتنمية خاضعة للدولة وتشجيعها على منح قروض للقطاع الخاص.

وزاد السادات وتيرة الانفتاح بعد حرب أكتوبر بشكل خاص، ولا سيما بعد ورقة أكتوبر التي أصدرها في آذار/ مارس 1974، وقانون 43 لتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي في مصر، الصادر في حزيران/ يونيو 1974، الذي أقيمت بموجبه مناطق حرة في الإسكندرية والسويس ومدينة عبد الناصر وبورسعيد. وراجت كالعادة في بدايات الانفتاح أحلام وردية في شأن مناطق تقانية عالية للإنتاج والتصدير، باستعارة نماذج الشرق الأقصى وسنغافورة وغيرها. لكن ما جرى في الواقع كان تحول هذه المناطق إلى مناطق للتخزين والتهرّب الضريبي. أما الزيادة الحقيقية في الدخل فأتت من صادرات النفط التي شهدت ارتفاعًا ملموسًا، ومن رسوم قناة السويس التي أعيد فتحها، فسُجل نمو سنوي بلغ 12 في المئة بين عامي 1974 و1980. وسمحت هذه الأموال بتمويل الاستيراد المتزايد، وارتفعت الأسعار مع التضخم، واضطرت الحكومة إلى زيادة الدعم على السلع الضرورية، ثم ألغتها لاحقًا استجابةً لضغط صندوق النقد الدولي الذي توجهت إليه طالبةً الدعم. فانفجرت انتفاضة الخبز في كانون الثاني/ يناير 1977، ردًا على ارتفاع أسعار المواد الأساسية كالطحين والزيت والسكر والأرز والغاز المنزلي وغيرها بنسبة وصلت في بعض الحالات إلى 45 في المئة دفعةً واحدة.

في عهد الانفتاح، نشأت النخبة الاقتصادية الجديدة من الرأسماليين من داخل فئة الإداريين بالتحديد. وتمسّكت الدولة بمراكمة الفائض وتوجيهه نحو التنمية، لكنها أضافت أيضًا وظيفة الوسيط بين مصادر الثروات العمومية المتعددة من أرض وماء ومواد خام وخدمات وغيرها من جهة، ورأس المال الخاص والمستثمرين من جهة ثانية.

بعد الطفرة النفطية في السبعينيات، زادت هجرة المصريين إلى دول الخليج العربي وليبيا والعراق من 58 ألف مصري في عام 1970 إلى خمسة ملايين في عام 1980. واستثمر العائدون من دول النفط مدخراتهم في مصر أيضًا، ما منح القطاع الخاص وسوق العقارات والتبادل التجاري دفعة قوية. وشكلت هذه الهجرة ملاذًا لجيوش العاطلين من العمل نتيجة الانفتاح، إضافة إلى الخريجين الذين لا يجدون عملًا في القطاع العام، الأمر الذي ساهم في التقدم في عملية الانفتاح، كما زادت من ارتباط الاقتصاد المصري بالاقتصادات النفطية في ليبيا والعراق ودول الخليج العربي.

كانت حكومة ممدوح سالم أداة الانفتاح الرئيسة في عهد السادات. وكمنت المشكلة في الانفتاح على الاستثمارات الخارجية لأنها لم توجَّه إلى قطاعات إنتاجية، بل كانت أغلبيتها في الاستثمار العقاري والخدمات والمضاربات والتجارة والبناء بشكل رئيس. وتراجع في هذه الفترة التصنيع بشكل واضح، ونشأ الاقتصاد الذي يعتمد على الاستيراد. وفي حين لم يكن في مصر أي مليونير في عام 1970 حين وفاة عبد الناصر (للدقة يجب أن نقول أي مليونير معلن فاعل في الاقتصاد)، صار فيها 17 ألف مليونير في عام 1980، جنت أغلبيتهم أموالها من خلال المضاربات. كما نشأت في مصر فجوة طبقية، كان مثلها قائمًا قبل ثورة 1952، أي قبل نشوء أسس شرعية نظام 23 يوليو الشعبية، وقبل نشوء المجتمع الجماهيري وتوقعاته من الدولة الناطقة باسمه.

في إطار تطوير السياحة الداخلية والخارجية وتسارع الاستثمار في مشروعات التنمية العقارية، انتقلت في النصف الثاني من السبعينيات ملكية 53.3 في المئة من الأرض المملوكة من الدولة على شاطئ البحر المتوسط إلى أيدٍ خاصة من دون مقابل. وبيعت لاحقًا في السوق الخاصة بنحو 4 مليارات جنيه. وعلى الرغم من أن العسر المالي كان أحد أسباب الانفتاح الاقتصادي، أغرق العجز في ميزان المدفوعات مصر بالديون التي تضاعفت عشر مرات في عهد السادات. وذهب ثلاثة أرباع الدين لتمويل الاستهلاك، لا الاستثمار في قطاعاتٍ منتجة(136).

في هذه المرحلة، نما قطاع المصارف بشكل مشهود، فزاد عدد المصارف الخاصة بين عامي 1974 و1980 من لا شيء إلى 56 مصرفًا. وبلغت أرباح المصارف حتى عام 1985 نحو 9.9 مليارات دولار. وفي نهاية عام 1980، بدأت مصر تستورد 60 في المئة من غذائها، مع أن نصف سكانها كان يعمل في الزراعة. وتحولت من مصدّر لبعض المنتوجات الزراعية، مثل السكر، إلى مستورد له؛ وبلغة الاقتصاديين تحوّلت مصر إلى مستورد صافٍ لغذائها.

في كانون الثاني/ يناير 1976، أقام السادات «منابر سياسية» لليسار واليمين والوسط في إطار الاتحاد الاشتراكي، وحوّلها القانون 40 (1977) إلى أحزاب.

---

(136) Kandil, pp. 161-162.

وفي عام 1978، أنشئت لجنة الأحزاب لإقرار تسجيل الأحزاب برئاسة الحزب الوطني الديمقراطي الذي حل محل الاتحاد الاشتراكي المنحل رسميًا، وانتقل إليه نحو 6 ملايين عضو من الاتحاد الاشتراكي في ما بعد. ويُعتبر الحزب الوطني بحق، حزب البيروقراطية المصرية وجهاز موظفي الدولة المتحالف في ظل هذا الحزب مع قطاع الأعمال.

شكل الحزب الوطني الديمقراطي قاعدة شعبية للنظام قامت في الأساس على المناصب والتوظيف والمصالح المرتبطة بالبيروقراطية الحاكمة ورجال الأعمال الجدد. وكان أنموذج هذا العهد عثمان أحمد عثمان الذي جمع بين الاستثمار في رأس المال الخاص وعضوية الحزب الوطني الديمقراطي. وكان عثمان صاحب شركة المقاولين العرب، ولم يكن جديدًا على النظام، حيث أسس شركته في أربعينيات القرن العشرين، وأممت في عام 1961 مثل غيرها من الشركات في سياق سياسة التأميم، باستثناء أن عبد الناصر سمح لعثمان بإدارتها كأنها شركة خاصة، واستثناها من الإجراءات المتعلقة بالأجور وغيرها.

بعد توقيع اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل، أقر الكونغرس الأميركي في عام 1979 مبلغ 2.3 مليار دولار دعمًا سنويًا لمصر. وبين عامي 1974 و1980، بلغت المعونات الأميركية لمصر 15 مليار دولار، بما فيها القروض، وأسس السادات بنفسه الغرفة التجارية الأميركية - المصرية في عام 1981 التي ساهمت في تكوين لوبي من رجال الأعمال المصريين الناشطين من أجل الخصخصة ولبرلة النظام المصري. كما كانت هذه اللجنة لاحقًا أحد أبرز لوبيات جمال مبارك في الولايات المتحدة، في حملة لإقناع الإدارة الأميركية بقبول توريث منصب الرئاسة في مطلع القرن الحادي والعشرين. أما بالنسبة إلى الدعم الأميركي نفسه، فوُجّه 82 في المئة من الدعم غير العسكري إلى قطاع النفط الذي تستفيد منه الولايات المتحدة نفسها في النهاية، ووُجّه 4 في المئة فقط منه إلى القطاع الصناعي.

في بداية عام 1977، حاول السادات خفض دعم السلع الأساسية بموجب اقتراحات صندوق النقد الدولي لتقليص عجز الموازنة، فاندلعت تظاهرات 18

و19 كانون الثاني/يناير التي كان الجيش بقيادة وزير الدفاع الجمسي مستعدًا لقمعها، شرط أن تُلغى قرارات رفع الدعم.

في 6 تشرين الأول/أكتوبر 1981، اغتيل أنور السادات على يد خالد الإسلامبولي، عضو تنظيم الجهاد الداعي إلى تكفير المجتمع وتكفير الحاكم المسلم استنادًا إلى تأويلات استند التنظيم إليها من أفكار السيد قطب وفتاوى ابن تيمية التي أجازت الخروج على الحاكم باعتباره جزءًا من الجهاد وفريضة من فرائض الإسلام وأحد أركانه. وباغتيال السادات، انتهى عهدٌ عاصف من التحولات؛ إذ ملأ هذا الرجل الدنيا وشغل الناس بخطواته الدراماتيكية وأسلوبه الميلودرامي، وتمكّن من استعداء فئات واسعة من النخبة والشعب، فأدّى اغتياله إلى فوضى. وعملت المؤسسات المصرية على احتواء هذه الضربة، حيث تسلّم نائبه (حسني مبارك) الرئاسة من بعده، فيما أصبح نوعًا من التوارث في مؤسسة الرئاسة المصرية، إذ يتوفى رئيس فيرث منصبه نائبه، كأنه تغييب فحسب، ولا يُنصّب رئيس جديد بانتخاب أو حتى بانقلاب. وعززت هذه الصيرورة قوة مؤسسة الرئاسة المصرية، وجعلت النظام أكثر من مجرد نظام رئاسي: إنه نظام رئاسي غير ديمقراطي... نظام دكتاتوري في الواقع. فالرئيس الجديد لا يأتي به حزب أو فريق من النخبة أو الجيش أو غيره بعد رحيل الرئيس السابق، بل يُؤتى به من داخل مؤسسة الرئاسة بمعناها المتّسع، أي الرئاسة والمؤسسة التي تحت سيطرتها المباشرة، ومنها يختار فريقه عمله، وبالتالي فإن كل رئيس يعين في الواقع وريثه في منصب الرئاسة.

تحول الحزب الحاكم في عهد السادات من تعبير بيروقراطي عن طبيعة تحالف القوى التي تمثل قاعدة النظام والجسر بينها وبين جهاز الدولة كما كان الأمر في أيام الاتحاد الاشتراكي العربي، إلى حزب الرئيس الذي تقوده النخبة السياسية المحيطة به، وينضم إليه أصحاب المصالح الذين يريدون أن يكونوا على مقربة من قوة الدولة الاقتصادية والأمنية ومركزها منصب رئيس الجمهورية. وكان السادات قد بدأ في إحداث هذا التحول، ورسّخه مبارك ليصبح الحزب الوطني هو حزب الرئيس. وعندما امتد منصب الرئيس ليشمل «عائلة الرئيس» كما في العائلات الحاكمة، أصبح الحزب حزب العائلة في نهاية عهد مبارك أيضًا.

رابعًا: النظام الرئاسي وحزب الرئيس

أراد مبارك تأسيس شرعية له، لذا حاول الموازنة بين النقائض التي أودت بسلفه. فالتزم اتفاقات السلام، لكنه تعمّد ألا يزور إسرائيل. وأكد احترام المواثيق، لكنه أصرّ على استعادة سيناء حتى آخر متر مربع منها. وتحقق له ذلك حين استعاد منطقة طابا في عام 1982، التي بقيت قيد التحكيم بعد اتفاقات كامب ديفيد، وانسحبت إسرائيل منها نهائيًا في عام 1989. وبعد الصراع بين حركة فتح، بزعامة ياسر عرفات، وسورية بعد اجتياح إسرائيل لبنان في عام 1982، عاد عرفات إلى مصر، وأعاد إليها عمليًا شرعية العمل في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية مجدّدًا، كما أعادها العراق من باب الحرب مع إيران بعد دعمها له في هذه الحرب. وأعيد مقر الجامعة العربية إلى القاهرة في عام 1990 بعد نقله إلى تونس في عقب زيارة السادات إلى إسرائيل وتوقيع معاهدة سلام منفرد معها. وحاولت مصر، منذ ذلك الحين، الحفاظ على سلام مع إسرائيل يحترم حتى التفصيلات ويرضي الولايات المتحدة، ولا يشمل من ناحية أخرى خطوات استعراضية مثل زيارة السادات إلى الكنيست، كي لا يغضب الشارع العربي والأشقاء العرب المهووسين بالمشهد، الذين لا يكترثون كثيرًا بتفصيلات ما يجري بالفعل.

بدأ عهد مبارك بما يمكن وصفه بالاسترخاء السياسي، في إطار تأثير عاملين: الأول، الأزمة السياسية التي انتهى إليها عهد السادات في عام 1981 بحملة اعتقالات طالت مئات السياسيين والناشطين، وقادت نتائجُها خليفَته مبارك إلى التزام الحذر الشديد من الإقدام على خطوات تضعه في مواجهة مع قطاعات واسعة من المجتمع المصري، أو مثل خطوة رفع الدعم عن السلع الأساسية التي أدت إلى انتفاضة كانون الثاني/ يناير 1977. ويتلخص العامل الثاني في وفرة العائدات النفطية في مطلع الثمانينيات التي سمحت باتباع سياسة إرضائية نسبية للمواطنين، على شاكلة ما تقوم به الدول الريعية عادة. ولم تكن هذه نزعة إصلاحية بقدر ما كانت منذ البداية نزعة حذرة تتضمن في داخلها ميلًا بنيويًا إلى الجمود.

انتهى الأمر بمبارك، في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، إلى معاودة تشديد قبضته الأمنية وقمعه الحريات النسبية، والدخول في أعنف مواجهة عرفها النظام مع الجماعات الإسلامية المتطرفة، في فترة عرفت بأعوام الأزمة الاقتصادية

الخانقة بعد تدني أسعار النفط والريوع الاقتصادية ووصول المديونية إلى حالة التخلف عن دفع الديون، والحاجة إلى إجراء مفاوضات مع المنظمات الدولية لإعادة جدولتها.

سار مبارك في خطى السادات في بناء منصب رئاسي متزايد الصلاحيات في سلطة مركزية يسنده جسم سياسي هش واقتصاد غير متوازن، عبارة عن خليط بين قطاع دولة متعب وقطاع رأسمالي خاص يتمدد في الاتجاهات كلها. واحتاج أمن النظام إلى بقاء حال الطوارئ بتجديد العمل بها بين فترة وأخرى.

ارتبط منصب الرئاسة في مصر وصلاحياته المهمة في الخمسينيات بالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي كان فيها لشخصية عبد الناصر الكاريزمية شأن أساس في الصيرورة السياسية. إذ على الرغم من الطبيعة التعسفية لنظام قام بدرجة كبيرة على شعبوية تقديس الفرد على حساب الإجرائية المؤسساتية والأنظمة المرتبطة بها، لم تجعل الدينامية السياسية وقنواتها المؤسسية والتعاضدية الرئاسة في عهد عبد الناصر حكمًا فرديًا إلى الحد الذي وصلت إليه لاحقًا في عهد مبارك؛ إذ كان عبد الناصر مضطرًا دائمًا إلى أخذ عناصر كثيرة في الحسبان، منها قيادة الجيش والضباط الأحرار وقيادة الاتحاد الاشتراكي وغيرهم. لكن منصب الرئاسة المصرية ازداد نفوذًا وأهمية في نهاية عهد عبد الناصر، واستكمل السادات المهمة بإخضاع الاتحاد الاشتراكي والجيش بالكامل لسلطته. وتسلّم مبارك منصب الرئاسة وله سلطة مطلقة لا ينازعه فيها أيٌ من مكونات النظام. وتبين في النهاية أيضًا أن الوجه الآخر لهذه الصلاحيات المطلقة هو «صفر صلاحيات» إذا تسلم المنصب أحدٌ من خارج النظام الرئاسي نفسه من دون أن يقبله النظام، كما حصل للرئيس المنتخب محمد مرسي. فالصلاحية هنا مطلقة في سياق النظام القائم وانصياع جهاز الدولة للرئيس الذي يمثل النظام. ومن هنا، حين انهارت سلطة مبارك، وتسلم الرئاسة شخص منتخب من خارج النظام بعد ثورة 25 يناير، تحوّلت هذه السلطة من المطلق إلى «لا شيء». وأصبح الرئيس المصري عديم الصلاحيات يقيم داخل نظام لا ينصاع له. وحين تسلّمها شخص من النظام وبرضاه، كما في حالة عبد الفتاح السيسي، عادت الرئاسة مطلقة بلا منازع على الرغم من القيود الدستورية الجديدة، ذلك أن النظام لم يتغير، بل تغير رأسه فحسب من دون أن تُستكمل المهمة، مع أن النظام كان قابلًا للانهيار بعد سقوط مبارك. فالنظام رئاسي

مطلق. لكن الرئاسة نفسها لا تساوي شيئًا من دون النظام. ومن الممكن أن يذهب شخص الرئيس ويبقى نظام الرئاسة قائمًا والمنصب شاغرًا يبحث عن رئيس جديد من داخله، ما لم يتغير هذا النظام.

منحت الطبيعة المطلقة لدور الرئاسة في مصر أهمية لشخص الحاكم ومنظوره ومهما يكن هذا الشخص ضعيفًا، فإن منصب الرئاسة كفيلٌ بجعله قويًا. فالنظام الرئاسي تكرّس في دستور 1956 الذي حلّ محل الدستور الانتقالي لعام 1953 حين كان صوغ السياسة الوطنية مسؤولية مجلس قيادة الثورة، الأمر الذي سمح أيضًا بانتقال جزء كبير من الوزارات من العسكريين إلى المدنيين. وأعطى الدستور الرئيس صلاحيات واسعة جدًا في تعيين الوزراء وعزلهم والمشاركة في رسم السياسات العامة للدولة وصلاحيات تشريعية، كالاعتراض على مشروعات القوانين التي يجيزها مجلس الشعب وإحالة القضايا الكبرى إلى المجلس وإصدار قانون الطوارئ والمراسيم الإدارية[137]. ولم تُجرِ التعديلات الدستورية اللاحقة في الأعوام 1958 و1962 و1964 تغييرات تُذكر في هذا المجال، باستثناء تعديل عام 1964 الذي أضعف التنافسية على الرئاسة بمنح مجلس الشعب صلاحيات ترشيح الرئيس (بنسبة ثلثي الأصوات) والاختيار شعبيًا بين قبوله أو رفضه من خلال استفتاء[138]، من دون السماح بترشيح أو ترشح منافس له، الأمر الذي يجعل التصويت بـ «لا» ضد الرئيس في الاستفتاء على انتخابه تصويتًا من دون معنى، لأنه لا يعني «نعم» لرئيسٍ آخر.

بعد ذلك، أُقرّ دستور عام 1971 الذي أشرف السادات على إعداده شخصيًا، وهو الدستور الذي حُكمت مصر بموجبه في العقود اللاحقة. ويمكن اعتبار هذا الدستور مفصليًا في طريق تثبيت الموقع الطاغي لمنصب الرئاسة في الحكم وتوسيعه. فمن أصل 55 مادة للدستور، أشارت 35 مادة إلى الصلاحيات

---

(137) Ninette S. Fahmy, *The Politics of Egypt: State-Society Relationship* (London; New York: Routledge, 2012), p. 45.

(138) أتاح النص الجديد في عام 1964 لأعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي المشاركة في الترشح للانتخابات فحسب. وخوّل دستور 1964 إنشاء محاكم أمن الدولة للتعامل مع قضايا الخيانة وأعمال التخريب الداخلي. انظر: Maye Kassem, *Egyptian Politics: The Dynamics of Authoritarian Rule* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2004), pp. 17-19.

الرئاسية، أي 63 في المئة من مواده[139]. وزاد الدستور على سابقه في سلطات الرئيس أن «جعل رئيس الجمهورية حَكَمًا بين السلطات، مع ممارسته الحكومة ورسم السياسات ورئاسته لها، وأنه جعل لرئيس الجمهورية من السلطات الاستثنائية ما حددته المادة 74 الشهيرة»[140]. فاستحوذ بذلك على سلطة إصدار قوانين بمرسوم رئاسي في المسائل الاقتصادية وشراء السلاح. وألغى السادات في وقت لاحق، في عام 1980، تحديد عدد الدورات الرئاسية التي يمكن لشخص واحد أن يشغل فيها منصب الرئيس[141]، وتضمنت الصلاحيات سلطة إعلان حال الطوارئ، وتعيين الحكومة بأكملها وعزلها، والقدرة على تجاوز سلطات الهيئات التشريعية المتعلقة بحكمه من خلال الدعوة إلى استفتاء لحل المجلس. وأُعطي الرئيس حق ترؤس مجلس أعلى للإشراف على أعمال المنظمات القضائية، وصلاحيات تعيين القضاة وتحديد أجورهم وتحديد ميزانية الهيئة القضائية. كما أبقى الدستور على صلاحيات من العهد الناصري مثل الرقابة المالية في الجيش والشرطة وفي إنشاء محاكم أمن الدولة[142]. توسّعت صلاحيات السادات الرئاسية أكثر مما كانت عليه رئاسة عبد الناصر. وإضافة إلى ذلك، كان دستور 1971 دينيًا أكثر من سابقه، فالبند الثاني يتحدث عن كون الإسلام دين الدولة، وأن مبادئ الشريعة هي المصدر الرئيس للتشريع، والعربية هي اللغة الرسمية. وجرى في هذه المرحلة تغيير اسم الدولة من الجمهورية العربية المتحدة إلى جمهورية مصر العربية. وعلى الرغم من أن بند دين الدولة والفقه الإسلامي أساس للتشريع وأن لغة الدولة لم تكن شأنًا جديدًا، فالجديد فيها كان محاولة ترجمتهما بسياسة دينية منظومية لاحتواء الجماعات الإسلامية واستخدامها ضد القوى اليسارية.

لا شكّ في أن تثبيت الصلاحيات شبه المطلقة لمنصب الرئاسة وتوسيعها في دستور عام 1971 كانا محورَ إعادة تشكّل السلطة منذ عهد السادات ويُعدَّها الأهم. وعلى الرغم من أن السلطة الجديدة خرجت من رحم النظام السابق، كان مشروعها احتواء الأدوات السابقة، لا إلغاءها أو تفكيكها؛ إذ حوّل السادات

(139) Fahmy, p. 45.

(140) طارق البشري، مصر: بين العصيان والتفكك، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2010)، ص 85.

(141) Fahmy, p. 45.

(142) Kassem, pp. 24-25.

المنظمة السياسية المتمثلة بالاتحاد الاشتراكي العربي، التي كانت قائمة على قاعدة الوحدة الوطنية والمشروع القومي السابق، إلى حزبٍ موالٍ للرئاسة بعد أن قُسّمت ثلاثة منابر سياسية في مؤتمر عُقد في عام 1975 في عقب الشرعية الجديدة التي اكتسبها السادات لحكمه على أساس حرب أكتوبر 1973. وسمح السادات بهامش عمل لأحزاب أخرى، في معادلة انتخابية ونظام حزبي منضبط ومراقَب لا يهدد هيمنة حزب السلطة (حزب الرئيس) الذي يُديم سيطرته بالمحافظة على أغلبية لا تقل عن ثلثي عدد أعضاء مجلس الشعب، وهي النسبة المطلوبة لانتخاب الرئيس أو تجديد ولايته.

استمرت السلطة في الاعتماد على الجيش والقوى الأمنية كحافظ رئيس للنظام، لكن مع منح دور أكبر للقضاء في نزوع لإرضاء الخارج في مرحلة انفتاح وسياسات اعتماد على التحالف مع الولايات المتحدة، ولاستحداث انطباع أن نظام القانون يعمل في مصر، وكذلك كأداة سيطرة أكثر تركيبًا في الداخل. فالقضاء في النهاية يحكم بموجب قوانين يسنّها النظام القائم.

كان التراجع عن السياسة التعاضدية للنظام الناصري تحصيل حاصل لتحولات النظام الاقتصادية - الاجتماعية للنظام، لكن التحول إلى الرأسمالية جرى بشكل حفظ مكانة الرئاسة والسلطة من خلال أشكال مختلفة من الزبائنية والولاء. فرأس المال لم يزاحم الحكم، بل رضي بالبونابرتية[143] القائمة التي تحكم فيها الرئاسة مسنودة بنخبة سياسية وبأجهزة الأمن لمصالحها ومصالحه. لكن نفوذ رأس المال ازداد داخل النظام نفسه، من خلال حزب الرئيس بالتحديد. وانتقل النظام الرئاسي بصيغته الساداتية إلى حقبة مبارك الذي كان يسعى إلى الاستقرار أكثر منه إلى لتغيير.

خلافًا لعبد الناصر والسادات، لم يواجه مبارك تهديدًا لسلطته من داخل النظام[144]، إذ عرفت أولى سنوات عهد السادات (1971 و1972) صراعًا حادًا

---

(143) البونابرتية ليست نظامًا شموليًا، بل نظام حكم سلطوي مطلق ترضى فيه الرأسمالية بمنح السلطة السياسية المطلقة للحاكم (العسكري عادة) في مقابل أن يحمي مصالحها، وتقبل هي ألا تشارك في الحكم سياسيًا بشكل مباشر.

(144) Tarek Osman, *Egypt on the Brink: From Nasser to Mubarak* (New Haven: Yale University Press, 2010), p. 170.

ضد كبار المعاونين المقربين إلى سلفه الرئيس عبد الناصر، كما واجه اعتراضات داخلية كبيرة على سياساته السلمية مع إسرائيل وعزلة عربية إقليمية لمصر في نهاية فترته، وصولًا إلى أزمة ثقة كبيرة مع المعترضين على سياساته تمثلت باعتقالات واسعة في عام 1981 بضعة شهور قبل اغتياله، بينما كانت سياسة مبارك في البداية أكثر احتوائية على مستوى السلطة، مرضية هامشًا عريضًا من البيروقراطية والجيش.

عُدّل دستور 1971 في عامي 1980 و2007، وفي كل مرة كانت تزداد مركزة الصلاحيات في أيدي الرئيس، أما السلطة التشريعية فكانت تزداد ضعفًا في مقابل منصب الرئيس[145]. إذ تألّف مجلس الشعب في عصر مبارك من 454 نائبًا يُنتخبون لخمسة أعوام، يُعيِّن منهم الرئيس عشرة نواب، مثلما يُعيِّن ثلث أعضاء مجلس الشورى. ووسّعت تعديلات دستور 2007 بعض صلاحيات مجلس الشورى، لكن العضوية فيها كانت في الواقع مكافأة للموالين للحكم. واستغل الرئيس التعيينات لتعيين نساء وأقباط وغيرهم ممن لا يرشحهم في الواقع الحزب الوطني نفسه. وكان ذلك من الدلائل على شعبوية هذا الحزب وتملّقه الشارع، وعدم صدقيته في الهجوم على الإخوان المسلمين حين يتعلق الأمر بحقوق الأقباط والنساء. من هذه الناحية، لم يبذل حزب الرئيس جهدًا للاندماج الاجتماعي. أما على مستوى النظام فجرى ذلك بشكل مصطنع بوساطة التعيينات من أعلى، ما زاد من نقمة المجتمع ومن حدة الانقسامات، في حين بدت حقوق المواطنين المسيحيين والنساء كأنها منّة من رئيس النظام.

حتى عام 2005، كان رئيس الجمهورية يُنتخب من أكثرية (ثلثي) أعضاء مجلس الشعب، ثم يُستفتى الشعب على هذا القرار، وكان يحصل عادة على أكثر من 90 في المئة من الأصوات. وفي مرحلة ضغط المحافظين الجدد، أُعلن في

(145) يلخص الباحث ريموند هانيبوش مسار مركز صلاحيات الرئاسية وتعزيزها من عبد الناصر وحتى مبارك، بتحول الرئيس المعتمد على الكاريزما الشخصية والخطاب الشعبوي إلى نوع من الرئاسة الملكية (Presidential Monarchy) عند أنور السادات الذي أحيا مصادر الشرعية التقليدية مثل الأبوية والزبائنية وتأسيس ما يشبه العائلة المالكة، ثم إلى المنصب الرئاسي المكتفي بذاته لأنه عزز صلاحياته إلى درجة الاستغناء عن مصادر الشرعية من خارجه. انظر: Raymond A Hinnebusch, «The Formation of the Contemporary Egyptian States from Nasser and Sadat to Mubarak,» in: Ibrahim M. Oweiss, ed., *The Political Economy of Contemporary Egypt* (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1990), pp. 194-197.

شباط/ فبراير 2005 تعديل المادة 56 التي تحدد عملية انتخاب الرئيس، والتي سمحت بالتنافس بقيود وشروط تكاد تكون تعجيزية. وفي أيلول/ سبتمبر 2005، انتُخب الرئيس مباشرة من الشعب بنسبة بلغت 88.6 في المئة، في حين نال مرشح حزب الغد أيمن نور 7.6 في المئة من الأصوات، ونال رئيس حزب الوفد نعمان جمعة 2.9 في المئة. وكانت شروط الترشيح صعبة جدًا، وجرى اعتقال أيمن نور بعد تجرؤه على ترشيح نفسه، وزُجّ به في السجن.

من مظاهر تركيز صلاحيات الرئيس أنه يُعيِّن رئيس الوزراء ويُعزله، كما أن الوزراء يخضعون له عمومًا، ولا سيما وزراء الدفاع والخارجية والداخلية. كما يُعيِّن قائد الجيش ورئيس المخابرات العامة ورؤساء الجامعات الرسمية والمحافظين. والعضوية في الحزب الوطني أو الترشح عنه لأي وظيفة هي الطريق الوحيدة إلى التقدم السياسي والاقتصادي، والتوسط بين الجمهور والنظام في تقديم الخدمات.

كرّست مرحلة مبارك سلطوية النظام المصري بثلاثة عناصر رئيسة، أصبحت مميزة لعهده: التعزيز المستمر لمنصب الرئيس وجعله خارج الرقابة والمحاسبة؛ تكثيف الاعتماد على أجهزة الأمن وتقويتها من حيث العدد والنفوذ؛ تحويل الحزب الحاكم إلى حزب الرئيس الذي تتحالف فيه بيروقراطية القطاع العام والبرجوازية الرأسمالية الصاعدة ووجهاء الريف، والتعامل مع السلطة التشريعية في الواقع كامتداد للجهاز التنفيذي من خلال سيطرة حزب الرئيس عليه.

خامسًا: تحولات الجيش المصري

في غياب طبقة متوسطة قوية منظمة وأيديولوجيا خاصة بطبقة من هذا النوع، أحلّ انقلاب 1952 العسكريين في مكان هذه الطبقة لتغيير العلاقات الزراعية وإلحاق هزيمة بالأرستقراطية الزراعية الحاكمة والتصدي للوصاية البريطانية وفساد العرش. ويتولي هذه الوظيفة التاريخية بعد حراك نقابي عمالي وحراك ملحوظ للطبقة الوسطى في المدن تجلّى بانتفاضات شعبية، طرح الضباط أنفسهم ممثلين لوحدة الأمة وحماتها. وربما يختلف الباحثون على تأويل هذا التطور تاريخيًا: هل كان انقلاب 1952 إجهاضًا لثورة شعبية أم تتويجًا لها؟ هذا الأمر

يذكّر بالنقاش الذي يدور حاليًا في تقويم دور الجيش في 10 و11 شباط/ فبراير 2011.

في أي حال، شكّل الضباط الأحرار المصريون في ما سمي آنذاك «حركة الجيش» حالة أنموذجية للادعاء العالم ثالثي المعروف عن الجيش كقوة منظمة وحيدة قادرة على الاضطلاع بمهمات التحديث[146] (Modernization). فبين خمسينيات القرن الماضي وسبعينياته، سادت نظرية التحديث، لا في تعامل الدول الاستعمارية مع العالم الثالث فحسب، إنما في تعامل نخب المُسْتَعْمَرين مع نفسها أيضًا؛ إذ ساد الاعتقاد أن الجيش يقوم بدور تقدمي لأنه يتميز بقدرات تنظيمية وشعور بالرسالة تجاه الدولة والمجتمع ومشاعر وطنية. من هنا فهو يشكل أداة مثالية للقيام بمهمة التحديث.

غالبًا ما أقام العسكريون في الدول المستقلة حديثًا بعد مرحلة الاستعمار مجتمعات خاصة معزولة، وقوّموا أنفسهم كنوع من الأخويات المغلقة في مقابل المدنيين، وطوّروا سرديات تؤكد تفوقهم وانضباطهم وعدم ميوعتهم في مقابل فوضى الحياة المدنية. فهم يمثلون المؤسسة الوحيدة الحديثة التنظيم على مستوى الدولة، التي تشمل أعدادًا كبيرة نسبيًا من المواطنين في مقابل المؤسسات الأخرى، وفي مقابل تخلف المجتمع.

في ما يأتي، نعرض تطور المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالسياسة والمجتمع في ثلاث مراحل:

---

(146) وهو أنموذج مختلف عن أنموذج تصدي الجيش لمثل هذه المهمات في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011. فالحديث في هذه الحالة ليس عن ضباط صغار ذوي أحلام وطنية تحديثية، بل عن قادة الجيش من ذوي الرتب العليا كما هي قائمة في ظل النظام، وذلك بعد أن ظهرت قوى اجتماعية مدنية كثيرة قادرة على التصدي لمهمات ما عادت قاصرة على التحديث. فلا حركة الجيش المصري منذ عام 2011 هي حركة ضباط أحرار، ولا المجتمع المصري الراهن هو مجتمع تلك الفترة. وعلينا أن نتذكر دائمًا أن ثمة فرقًا كبيرًا بين انقلاب عسكري يقوم به ضباط من أعلى التراتبية العسكرية ضد النظام الحاكم، كما في حالة انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013، وآخر يقوم به ضباط من الرتب الدنيا ضد التراتبية العسكرية القائمة، كما في حالة انقلاب 1952. ومن ضمن ذلك فروق على مستوى السلوك العسكري بإحلال الولاء الشخصي (أو الأيديولوجي - السياسي في بعض الحالات) محل الخبرة العسكرية كأساس للترقية؛ هذا في البدايات على الأقل.

المرحلة الأولى: هيمنة العسكر وتداخل سلطات الجيش والرئيس

أصبح اللواء محمد نجيب العسكري الثاني في تاريخ مصر الذي يتولى منصب رئيس الوزراء في 7 أيلول/ سبتمبر 1952، بعد محمود سامي البارودي الذي تولاها في أيام ثورة عرابي قبل سبعين عامًا من هذا التاريخ. وفور توليه ذلك المنصب، نشأ صراع بين نجيب وشباب ضباط التنظيم من أصحاب الرتب العسكرية الدنيا والمتوسطة. وبعد انقلاب يوليو مباشرة، أصرّ عبد الناصر على نجيب أن يكون أول أمر ترقية يصدره هو ترقية الصاغ (الرائد) عبد الحكيم عامر، صديقه ومدير مكتب نجيب، ليكون قائدًا عامًا للقوات المسلحة. وكانت هذه المؤشرات الأولى لدأب يوليو في تقديم الولاء السياسي على الكفاءة والأهلية القيادية، وهو ما دفعت مصر ثمنه غاليًا في ما بعد.

في عام 1954، اعتصم ضباط المدرعات في ثكناتهم بعد استقالة محمد نجيب في 23 شباط/ فبراير 1954، وعقدوا اجتماعًا عامًا، وتوجه إليهم عبد الناصر فطلبوا منهم حلّ مجلس الثورة وعودة أعضائه إلى الثكنات، وتعيين قائد عام بالأقدمية، لأنّ عامر كان برتبة صاغ ثم رُقّي مباشرة إلى رتبة لواء. كما طالبوا بعودة الحياة النيابية. لم ينجح عبد الناصر بإقناعهم بعكس ذلك، ويقدر صلاح نصر أنها كانت تكتيكات للشيوعيين استخدموا فيها محمد نجيب أداةً مرحلية[147]. قرر مجلس قيادة الثورة آنذاك تسليم السلطة إلى محمد نجيب باعتباره رئيسًا للجمهورية، وخالد محيي الدين (الضابط المنتمي إلى المنظمة الشيوعية «حدتو») رئيسًا للحكومة. أُرسل خالد محيي الدين وعباس رضوان لعرض الأمر على محمد نجيب فوافق[148]. ومن الواضح أن ذلك كان تراجعًا تكتيكيًا من الضباط للحفاظ على وحدة الجيش، استعدادًا للانقضاض مجدّدًا على السلطة في مرحلة لاحقة. أمر صلاح نصر سلاح الجو بالتحليق فوق مبنى المدرعات، بحسب رواياته، فخرج الضباط وسلّموا أنفسهم. توجه البكباشي عبد المحسن أبو النور (قائد الحرس الجمهوري) إلى بيت محمد نجيب في حلمية الزيتون وجمع أسلحة الحرس، وصحب كمال رفعت محمد نجيب إلى

---

(147) إمام، ص 51.

(148) المصدر نفسه، ص 50

الصعيد حيث حُدِّدت إقامته[149]. والمستغرب أنه بقي حتى عام 1982، أي قبيل وفاته في عام 1984 في منزل في المرج، شمال القاهرة. وحين عُيِّن عبد الحكيم عامر في 23 تموز/ يوليو 1953 قائدًا للقوات المسلحة، كان مديرًا لمكتب القائد العام محمد نجيب. وقبل أن يُعين في منصبه الجديد، طلب من صلاح نصر أن يصبح مديرًا لمكتب القائد العام، وظل نصر في هذا المنصب حتى 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1956[150]، حين عينه عبد الناصر نائبًا لرئيس المخابرات العامة.

تولى عبد الناصر في وزارة 18 تموز/ يوليو 1953 منصب وزير الداخلية، وأصبح منذ 19 أيار/ مايو 1953 نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، وأصبح في عام 1954 رئيسًا للوزراء، وبقي في منصبه إلى أن استُفتي الشعب عليه رئيسًا للجمهورية في عام 1956. وفي تموز/ يوليو من العام نفسه، أُلغي مجلس قيادة الثورة، وخلع الضباط الأحرار بزاتهم العسكرية وظهروا باللباس المدني باعتبارهم مسؤولين أصحاب وظائف حكومية ورسمية في الدولة.

ومن 18 حكومة شُكِّلت بين عامي 1952 و1970، تولى رئاسة الأولى التي دامت شهرين فقط رئيس حكومة مدني هو علي ماهر. وباستثناء هذه الحكومة، وحكومة نجيب التي ضمت مثقفين ومهنيين مدنيين، تألفت باقي الوزارات من ضباط (36.6 في المئة) ومدنيين (64.4 في المئة)، مع تولي الضباط الحقائب المهمة كلها[151].

لم يهدف عبد الناصر إلى إقامة دكتاتورية عسكرية، بل أراد حكمًا جمهوريًا شعبويًا مسنودًا من الجيش. ولأنه أدرك من تجربته الخاصة أهمية الجيش السياسية ودوره الانقلابي المحتمل، رغب في إبعاد الجيش عن التدخل المباشر في السياسة. أما الضباط الذين انتقلوا إلى العمل السياسي من مجموعة الضباط الأحرار، فطَلَب منهم خلع بزاتهم العسكرية. لكنه، خلافًا لمحمد نجيب، لم يرغب في عودة كاملة للجيش إلى الثكنات وإقامة حكم مدني تمثيلي. ويلخص

(149) المصدر نفسه، ص 52.

(150) المصدر نفسه، ص 50.

(151) Imad Harb, «The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation?,» *Middle East Journal*, vol. 57, no. 2 (Spring 2003), p. 278.

هذا الموقف المركّب التناقض التاريخي الرئيس لعلاقة الجيش بالسياسة في مصر منذ ثورة يوليو. بقي السياسيون في عهود يوليو عسكرًا بثياب مدنية، لكن الجيش كمؤسسة يفترض ألا يتدخل في السياسة، بل يبقى على ولائه لهؤلاء العسكر السابقين، فهو الضامن الرئيس لاستقرار النظام. وانعكس هذا التناقض في شكل صراعات قادت العسكريين السابقين في الحكم إلى محاولة تأسيس قواعد شعبية من خارج الجيش تشبه الحزب السياسي للنظام. فأقام الضباط الأحرار «هيئة التحرير» التي حلّ محلها الاتحاد القومي في عام 1957 الذي حلّ محله الاتحاد الاشتراكي العربي في عام 1962. هنا أقام العسكر حزبًا للنظام، كان في الوقت ذاته جهازًا لتحشيد المجتمع وضبطه ومراقبة فاعلياته، خلافًا لحالة البعثَين السوري والعراقي، حيث استولى العسكر على حزب مدني قائم، ولم ينشئوا حزبًا. وفي الحالتين السورية والعراقية، كما في الحالة المصرية، يمكن القول إن الجيش كان خاضعًا للحكام المدنيين من أصول عسكرية، لكنه في العراق وسورية مسيس وحزبي، ويضيف إلى ذلك مهمة أخرى هي تسليح قاعدة النظام الاجتماعية في تنظيم جماعات ترتبط بالقادة العسكريين بروابط ولاء جهوية وعشائرية، عُرفت لاحقًا كجماعات مذهبية مع أنها لم تكن كذلك في البداية.

عيَّن عبد الحكيم عامر صلاح نصر مديرًا لمكتب القائد العام للإرشاد السياسي، ثم عُين نصر في وقت لاحق مديرًا للاستخبارات التي أسسها زكريا محيي الدين، وتلاه في منصب مدير مكتب القائد العام عباس رضوان (1956) وشمس بدران (1958) إلى حين إغلاقه في عام 1967 بعد الهزيمة. وقام هذا المكتب عمليًا بالتجسس على الضباط؛ فالعسكر الذين انتزعوا الحكم بالانقلاب العسكري كانوا يخشون العسكر في الأساس. أما وزارة الإرشاد القومي التي قامت بمهمتي الرقابة السياسية على الإعلام والمطبوعات والدعاية السياسية للنظام في الوقت ذاته فأسّست في تشرين الثاني/ نوفمبر 1952. وتبوأ صلاح سالم منصب الوزير الذي ساهم في إبقاء محمد نجيب خلف الأضواء، ثم في تشويه سمعته حين حان الوقت لذلك.

بنى عبد الناصر شرعيته على الإنجازات الاجتماعية، وعلى الخطاب الوطني المصري الذي وُجّه ضد بريطانيا وإسرائيل، ثم تمدّد لاحقًا ليصبح خطابًا قوميًا عربيًا في إطار التضامن العربي الواسع مع مصر بعد التأميم. واعتمد في المهمتين على العسكريين، فبوّأ الضباط المراكز العليا في الحكومة والمؤسسات الاقتصادية.

في الحقيقة، كان عامل الولاء في تعيين الضباط في المناصب المدنية والعسكرية أهم من عامل الكفاءة. وتركز العسكريون بكثافة في وظائف السلك الدبلوماسي والأجهزة الأمنية، وفي القطاع العام الاقتصادي والحكم المحلي، «واتخذ المشير عامر لنفسه مجموعةً متنوعةً من الوظائف، فأصبح مشرفًا على الطرق الصوفية ورئيسًا لاتحاد كرة القدم، ونصّب اثنين من أتباعه رئيسين لاتحاد الملاكمة والنادي الأهلي، كما تولى الإشراف على مؤسسة الطاقة الذرية والمركز القومي للبحوث، وأصبح مسؤولًا عن مؤسسة النقل العام في مدينة القاهرة، ورئيسًا للمجلس الأعلى للمؤسسات، ورئيسًا للجنة العليا لتصفية الإقطاع»[152]. ومع صعود طبقة الفنيين والإداريين مع تطوير الاقتصاد المصري، ولا سيما القطاع العام، دخل الضباط إلى الجامعات ونافسوا الفنيين في هذه المجالات أيضًا[153]. ولإشغال الرتب العليا في الجيش بعد انقلاب قاده صغار الضباط، أنشئ أيضًا معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني، الأمر الذي زاد عدد الضباط في الدرجات العليا، ولا سيما بعد إضافة رتبة «فريق أول» إلى السلم العسكري، ما سمح بزيادة عدد الألوية والعمداء.

تحدّرت أغلبية الضباط من الطبقة الوسطى، فأقامت النخبة المصرية الجديدة بالتشارك مع فئة واسعة من الموظفين والتكنوقراط. وحلّ هؤلاء الضباط بالتدرّج محلّ أبناء العائلات الأرستقراطية ومثقفي وفنيي المدن المصرية من خريجي الجامعات المصرية الممتازة والنخبوية بين الحربين العالميتين. وظلت النخب القديمة تقوم بوظائف التدريس في الجامعات وبعض الوظائف الوزارية والقانونية لفترة لاحقة، فحافظت على مستوى لائق للمؤسسات التي أدارتها حتى ستينيات القرن العشرين.

كانت الزعامة الفردية والولاء الشخصي في حالة الضباط الأحرار بديلًا من الانسجام الفكري. ولأن العلاقات داخل النخبة الحاكمة آنذاك كانت بين عسكريين أيضًا، حلّ الولاء المطلق محلّ العلاقة المهنية في الإدارة والسياسة، وارتبط الولاء للدولة بهذا الولاء للجماعة المسيطرة، الموالية لشخص الرئيس.

---

(152) الأيوبي، الدولة المركزية، ص 117-118.

(153) عبد الله، «القوات المسلحة،» ص 12.

في عام 1955، صدر القانون رقم 505 الذي عُدّلت بموجبه قوانين الخدمة العسكرية، فجُعل التجنيد إلزاميًا، وتساوى جميع أفراد الشعب في الخدمة العسكرية. كما جرى التوسع في تجنيد الكفاءات والمؤهلات العلمية للجيش، وأوجدت فئة من محترفي العسكرية. لكن بعد هزيمة 1967، انكشف ضعف كفاءة القوات المسلحة وهُزال تدريبها وانعدام مهنيّة ضباطها، فجرى تجنيد واسع لأصحاب المؤهلات الجامعية، ليشكّل هذا أحد أهم عوامل بناء القوات المسلحة المصرية وتطورها اللاحق[154].

عندما وقعت حرب عام 1967، كانت نسبة الجامعيين من الضباط واحد إلى 60. لكن بعد ذلك بستة أعوام، بلغت نسبة الضباط حاملي الشهادات الجامعية 60 في المئة من الضباط المصريين. وساهم هذا، مع تطور التدريب والإعداد والتسليح، في الإنجاز المحدود الذي حققته حرب 1973[155].

ارتبطت الترقيات دائمًا بفحص مواقف الضابط السياسية وخلفيته الاجتماعية. وبناءً على تطورات لاحقة، ولا سيما بعد اغتيال السادات على يد عسكريين، أصبح التجنيد أكثر انتقائية بكثير، وتضمّن فحص خلفية الشخص السياسية وعائلته.

جدير بالذكر أن عبد الناصر شدّد على أنه لا يريد أي ممارسة سياسية في الجيش، لكنه أراد أن يكون الجيش في السياسة الوطنية[156]. والمعنى الوحيد لهذا الكلام هو بالطبع عدم وجود سياسة في الجيش، لأن الضباط هم من يحكمون، وآخر ما يريدونه حدوث انقلاب عسكري، فهم خير من يعرف مخاطر تسييس الجيش. لكنهم أرادوا الجيش في السياسة الوطنية بمعنى أن يشغل موقع القاعدة الأمنية، وإحدى أهم القواعد الاجتماعية للنظام، لتكون المحصلة مجموعة ضباط

---

(154) مجدي حماد، «المؤسسة العسكرية والنظام السياسي المصري، 1952-1980،» في: عبد الله، محرر، ص 32.

(155) Joseph Kechichian and Jeanne Nazimek, «Challenges to the Military in Egypt,» *Middle East Policy*, vol. 5, no. 3 (September 1997), p. 126.

(156) «خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الاحتفال الشعبي من ميدان الجمهورية بالعيد العاشر للثورة،» (الإسكندرية، 22 تموز/ يوليو 1962)، على موقع مكتبة الإسكندرية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 11/ 2014: <http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=1023&lang=ar>.

مرتبطين بروابط الولاء والمعرفة الشخصية والهرمية العسكرية ويحكمون البلاد. ومنذ احتفالات عام 1962، صارت «الاستعراضات العسكرية مناسبة لتعريف دور الجيش رسميًا في المجتمع الجديد. وكان عبد الناصر... قد ردّ على حجج الذين طالبوا بعودة الجيش إلى الثكنات. مرة أخرى، كان محمد حسنين هيكل هو الذي شرح العقيدة الرسمية التي قيل إنها نظرية اجتماعية سياسية جديدة، ويمكن تلخيص مقاله بما يأتي: في ظروف النضال الطبقي في البلاد المتخلفة وتحت إحساس الجماهير الوطنية بأن القيادات الحاكمة لا تمثل إلا مصالح متناقضة بطبيعتها مع مصالح الجماهير، لا تستطيع الحركة الثورية الشعبية إلا أن تعتمد على الجيوش الوطنية لتفتح الطريق إلى الثورة»[157]. هذه الثقة بدور الجيش في قيادة المجتمع، وعدم الثقة بالشعب والمدنيين لخّصا خطاب فئة من المثقفين والصحافيين المحيطين بالضباط. وبقيت هذه النخب موالية لهذا الموقف حتى مرحلة ما بعد الثورة المصرية في عام 2011، وراهنت على الجيش كي يضع حدًّا لـ «فوضى» المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية.

تولى الضباط الرقابة على الصحف والمؤسسات الإعلامية التي أُممت، وشغلوا أغلبية المناصب المهمة في الخارجية. ففي عام 1962، احتل الضباط 72 من 100 وظيفة عليا في الخارجية، منها منصب سفير في أهم السفارات المصرية في العالم. كما احتل ضباط عملوا في الأجهزة الأمنية والاستخباراتية مناصب مهمة في قيادة المنظمات الشعبية. ومثّل الضباط طوال الستينيات أعضاء أغلبية الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي[158]، فضلًا عن تولّيهم مناصب المحافظين.

بعد تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي وصدور ميثاق العمل الوطني في عام 1963، قسّم عبد الناصر الضباط فئتين عمليًا، فكان على من يعملون في السياسة خلع بزاتهم العسكرية والتحوّل إلى مدنيين. وتسلم هؤلاء مناصب عليا في الدولة والحزب الحاكم، وتألفت منهم الأغلبية العظمى من الشخصيات الدبلوماسية الكبرى، ونسبة عالية من رؤساء ومدراء وأعضاء مجالس المؤسسات العامة.

---

(157) عبد الملك، ص 272.

(158) Harb, p. 279.

وتحول عدد كبير منهم إلى وزراء ونواب وزراء ووكلاء وزارات، واحتلوا مناصب عليا في إدارة الإعلام والثقافة، منها الصحف والإذاعة والتلفزيون[159]. ومنذ ذلك الحين زاد باستمرار تغلغل العسكر المتقاعدين في بيروقراطية الدولة ومؤسساتها كلها، من الحكم المحلي وحتى مكتب رئيس الوزراء، حتى عصر مبارك وما بعده. أما الفئة الثانية فتألفت من الضباط الذين استمروا في مناصبهم العسكرية، منهم عبد الحكيم عامر. ومع مرور الوقت، شكّل الضباط الذين بقوا في الخدمة العسكرية شبكة ولاء حول عامر، ساندت طموحاته الشخصية، وشاركته صراعه على النفوذ في الدولة، وتغاضت عن نزواته الفردية وقصوره المهني الذي افتُضح أكثر من مرة. وتفاقم العطب في الأخلاق العسكرية والمحاسبة والمساءلة إبان تورط الجيش المصري في اليمن. ويدّعي محمد فوزي في نقده الحملة في اليمن أنها خلّفت مزاج التباهي بانتصارات لم تحصل، ومنح أوسمة لأسباب شخصية، وما اعتبره الغرور القاتل والثقة الفارغة في النفس وغيرها، الأمر الذي أدى إلى التقليل من شأن العدو الإسرائيلي مستقبلًا[160].

يروي محمد فوزي عن عبد الناصر أن مجلسًا رئاسيًا أُلّف بعد الانفصال، مهمته تحديد اختصاصات القيادة السياسية ومسؤولياتها وفصلها عن اختصاصات السلطة التنفيذية، كالوزراء ورؤساء الأجهزة في الدولة ومسؤولياتها. أُسّس هذا المجلس بقرار جمهوري رقم 3874 في عام 1962، وشملت اختصاصاته تمثيل السلطة التشريعية، أي إقرار القوانين التي تُعرض على رئيس الجمهورية، وإقرار السياسة العامة للدولة ومراقبة السلطة التنفيذية وقراراتها، حتى صدور الدستور الجديد في آذار/ مارس 1964 وانتخاب مجلس للأمة. وعُقدت أولى جلسات هذا المجلس الرئاسي في 26 آذار/ مارس 1962[161]. وفي العام نفسه، صدر القرار رقم 2878 الذي عيّن بموجبه عبد الحكيم عامر نائبًا للقائد الأعلى للقوات المسلحة، ونصه: «يكون نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مسؤولًا أمام رئيس الجمهورية وأمام مجلس الرئاسة عن القوات المسلحة وكل ما يتعلق بها، من الناحيتين الإدارية والعسكرية»، الأمر الذي حيّد رئيس الجمهورية ومجلس الرئاسة

(159) عبد الملك، ص 23.

(160) فوزي، ص 26.

(161) المصدر نفسه، ص 32.

عن شؤون الدفاع والقوات المسلحة تمامًا[162]. وجدير بالذكر أن عبد الناصر حاول في عام 1962، في عقب انفصال سورية عن الوحدة، فرض سيطرته على القوات المسلحة، وقدّم إلى مجلس الرئاسة مشروع قرار يقضي بأن تكون سلطة تعيين قادة الكتائب والألوية ونقلهم من صلاحية مجلس الرئاسة، لا من اختصاص القائد العام (عبد الحكيم عامر، آنذاك)، إلا أن عامر قدم استقالته احتجاجًا على هذا المقترح، ما أدى إلى تراجع عبد الناصر وسحبه[163]. وظلت تعيينات رتب الفريق والفريق أول من صلاحياته كما ذكرنا آنفًا. وبموجب القرار رقم 162 الصادر في عام 1962، فُصلت ميزانية الجيش عن ميزانية وزارة الحربية[164]، وتحول وزير الحربية عمليًا إلى مجرد معاون لنائب القائد الأعلى؛ أي بدلًا من أن يخضع الجيش للوزارة، خضعت الوزارة للجيش، إذ نصّ قرار رئيس الجمهورية رقم 1956 الصادر في عام 1966 أن «يتولى السيد شمس بدران وزير الحربية معاونة نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في ممارسة اختصاصاته وسلطاته، ويكون مسؤولًا أمامه عما يفوضه فيه من شؤون القوات المسلحة من الناحيتين الإدارية والعسكرية». وتطور ارتباط تنظيمي بين وزير الحربية والمخابرات العامة والمخابرات الداخلية (مباحث أمن الدولة) ووزارة الحكم المحلي لإتمام السيطرة العسكرية على المحافظات. كما أنشئ ارتباط قيادي وتنظيمي بين وزير الحربية وقطاعات كثيرة في الدولة، بذريعة الاستفادة من خبرات العسكريين بتعيينهم أعضاء ورؤساء مجالس إدارات أغلبية مؤسسات القطاع العام وشركاته، وارتباط بوزارة الخارجية بتعيين بعض السفراء في الخارج من الضباط. يقول محمد فوزي في هذا الصدد إنه إضافة إلى ما سبق، سيطر الجيش على المدارس الثانوية والكليات الجامعية بتعيين قادة الحرس الوطني في مهمة تدريب الطلاب

(162) المصدر نفسه، ص 36.

(163) حمروش، شهود ثورة يوليو، ص 229، من شهادة عبد اللطيف البغدادي. وذكر أنور السادات أنه في عقب الانفصال، دعا عبد الناصر أعضاء مجلس قيادة الثورة سابقًا إلى الاجتماع، واستشارهم في تنحية عبد الحكيم عامر عن قيادة الجيش، وإبقائه في منصب نائب الرئيس. وأكد السادات أنهم وافقوا على هذا المقترح بالإجماع، وأن عامر رفض القرار واختفى في مرسى مطروح، ما جعل عبد الناصر يتراجع عن هذا القرار. انظر: السادات، ص 172-173.

(164) تغير اسم وزارة الحربية إلى وزارة الدفاع في عام 1979 بعد إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

سياسيًا واحتوائهم[165]. وما عاد الرئيس يوقّع في الجيش إلا على ترقيات الفريق والفريق أول، أما باقي الترقيات فأصبحت كلها من اختصاص عبد الحكيم عامر وشمس بدران.

كان عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية (منصب سياسي) ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ودمج مكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بمكتب رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في إدارة واحدة بقرار رقم 168/ 1966. وكان نائب القائد الأعلى بصفته قائدًا عامًا للقوات المسلحة يقود القوات المسلحة مباشرة. وحدد هو نفسه بقرار رقم 367/ 1966 اختصاصات وزير الحربية شمس بدران، أي إن وزير الحربية خضع للقيادة العسكرية، لا العكس.

في عام 1966 استُحدث قانون الخدمة العسكرية رقم 25/ 1966، الذي تضمن بنودًا وفقرات جديدة مكّنت الشرطة العسكرية من اعتقال أي مواطن مدني يشترك في خصومة مع فرد عسكري وتقديمه إلى محكمة عسكرية. وقبل ذلك، كُلّفت القوات المسلحة بسلطة التحقيق القضائي في قضية الإخوان المسلمين في عام 1965. أشرف شمس بدران شخصيًا على التحقيقات فيها، واستخدمت القوات المسلحة أجهزة أمنها الكثيرة والقوية، مثل إدارة المخابرات الحربية والشرطة العسكرية والشرطة الجنائية العسكرية (التي افتُتحت لها مكاتب وعُيّن لها مندوبون في معظم المحافظات) والقضاء العسكري والسجن الحربي[166]. وبعد إلغاء المباحث الجنائية العسكرية بعد هزيمة 1967، عُدّل في كانون الثاني/ يناير 1968 القانون 25/ 1966 برفع البنود والفقرات التي تخص المدنيين كلها.

لم تخلُ شبكة الضباط التي كانت تشبه محفلًا أو ناديًا مغلقًا، من الصراع الشخصي على النفوذ الذي كلّف مصر كثيرًا. وتشير مذكرات بعض قادة هذه المرحلة إلى صراع جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر للسيطرة على الدولة وإثبات كل طرف عدم أهلية الطرف الآخر في إدارة الدولة، وكشف المؤامرات ضد الثورة. وفي هذا السياق كشف (أو فبرك) جهاز المخابرات العسكرية بقيادة

(165) فوزي، ص 37-38.

(166) المصدر نفسه، ص 42.

شمس بدران في عام 1965 عن مؤامرة إخوانية للتآمر على النظام، بهدف فضح عجز المباحث العامة التي لا تخضع لسيطرة الجيش، بل للضباط «المدنيين»[167]، وهي الرواية التي يؤكد آخرون أنها حقيقة، وأن الإخوان كانوا يحيكون مؤامرة لقلب نظام الحكم. والخلاصة الأكيدة من هذه القصة اعتقال 30 ألف إسلامي، قُتل منهم 250 تحت التعذيب. وثمة اتفاق عام على أن هذه الفترة شهدت انتشار ممارسات الاعتقالات العشوائية للآلاف والقمع وصور التعذيب البشعة في السجن الحربي وغيره.

من مظاهر هذا الصراع أيضًا نجاح عبد الحكيم عامر في الضغط على عبد الناصر كي يتخلّى زكريا محيي الدين عن رئاسة الحكومة في عام 1966، وتولية صدقي سليمان الحكومة التي ارتفعت معها نسبة العسكريين في مجلس الوزراء من الثلث إلى أكثر من النصف. وكان زكريا محيي الدين قد حذّر عبد الناصر بعد توليه رئاسة مجلس الوزراء بقوله «في مصر دولتان، الجيش والحكومة»[168].

أما في إطار الصراع مع إسرائيل التي خشيت من نظام يوليو وعادَته، فنشأت التوترات نتيجة التصعيد على الجبهة الشمالية السورية. بعد تقارير استخباراتية روسية أفادت بأن إسرائيل تحشد قواتها استعدادًا لهجوم في عام 1967، الأمر الذي حرّك نوازع لدى عبد الحكيم عامر للتصعيد والمزايدة، جاءت بباعث من التنافس بينه وبين عبد الناصر، ولرغبة منه في تحسين صورة الجيش التي شُوّهت في حرب اليمن، ومحاولة لاستعادة الثقة مع سورية بعد الانفصال، وفشل تجربة الوحدة بين سورية ومصر، حيث جرى لوم عامر عليه داخليًا. وبدا سلوك عامر من الوجهة الظاهرية تطبيقًا لاتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسورية، فقام بالتحشيد في سيناء في 14 أيار/ مايو 1967 بناءً على تقارير الاستخبارات الروسية، لكن تقارير محمد فوزي العائد من زيارة إلى سورية ناقضت ما تضمنته هذه التقارير.

في 14 أيار/ مايو 1967، أرسل عبد الحكيم عامر رسائل إلى الأمم المتحدة طالبًا منها سحب قوات الطوارئ الدولية. وطلب منه عبد الناصر تصحيحها وتحويلها إلى إعادة نشر قوات الطوارئ، لكنه اتصل في 16 أيار/ مايو وأبلغ

---

(167) Kandil, p. 75.

(168) الأيوبي، الدولة المركزية، ص 118.

عبد الناصر أنه لم يُدخل التصحيح. اتصل ناصر برئاسة الأمم المتحدة، لكن رالف بانش (الأمين العام المساعد للأمم المتحدة) امتنع عن ادخال التصحيح المتأخر. وفي 21 أيار/ مايو، أُغلقت مضائق تيران[169]، وكان قصد عامر التصعيد فحسب وعرض القوة العسكرية. وحشدت مصر بعد 14 أيار/ مايو قوات كبيرة في سيناء في حالة تأهب. وتبيّن أن مخاطبة الأمم المتحدة ليست من صلاحيات عامر، وأن الإجراء يجب أن يكون بموجب رسالة يوجهها وزير الخارجية إلى أمين عام الأمم المتحدة. وفي 18 أيار/ مايو، وجّه محمود رياض الرسالة إلى الأمين العام يو ثانت. وفي 23 مايو/ أيار، أعلن عبد الناصر إغلاق مضائق تيران في خلال زيارته إلى قاعدة جوية في سيناء. وكان هذا الإجراء منذ عام 1956 يمثّل سببًا للحرب (Casus Beli) مع إسرائيل. وكما أسلفنا، زار الملك حسين مصر في 30 أيار/ مايو ووقّع مع عبد الناصر اتفاق دفاع مشترك، وفتح حدود المملكة لوحدات من الجيش العراقي. واندلعت الحرب بعد ذلك بستة أيام.

نُشرت معلومات متضاربة في هذا الشأن، واستند بعض الباحثين إلى سيَر سياسية ناقدة لعامر، خصوصًا سيرة محمد فوزي، في حين استند آخرون إلى سير ودودة مثل مذكرات صلاح نصر. ومن الواضح أن عبد الناصر وعامر كانا مقتنعين بفكرة سحب قوات الطوارئ كأحد مخلفات حرب 1956، وكذلك في محاولة لإحباط مزايدات دول عربية مثل السعودية على مصر بالادعاء أنها تختبئ خلف قوات الطوارئ في أثناء التصعيد على الجبهة السورية. ولا شك في أن فصل الخلافات العربية ذاك، والمزايدات الإعلامية التي رافقته كانا من مخازي السياسة العربية، ومن الدلائل على عدم نضج النخب السياسية الحاكمة آنذاك. واستمرارًا لهذا الملمح، لا تخلو السياسة العربية في عصرنا من استخدام قضية فلسطين أداةً في التراشق الإعلامي، وفي حملات الدعاية التخوينية، حتى تلك التي أطلقها من ينظّرون لتطبيع العلاقات مع إسرائيل ويمارسونها.

كان قرار إغلاق مضائق تيران بشكل كامل والتصعيد الهجومي من بنات أفكار عامر، على الرغم من وعود عبد الناصر للأمين العام يو ثانت بعدم اعتراض أنواع كثيرة من السفن التجارية وغيرها. ويؤكد فوزي أن عبد الناصر قدّر توقيت الحرب

(169) Kandil, p. 79.

في 4 أو 5 حزيران/ يونيو على الأكثر، وأن إسرائيل ستبدأ هجومها بضربة جوية شاملة للقوات الجوية والدفاع الجوي المصريين. كان جواب صدقي محمود (قائد سلاح الجو) أن الخسائر المتوقعة في القوات الجوية بعد ضربة كهذه هي 15 إلى 20 في المئة، وجرى هذا التقدير في اجتماع عقد في 2 حزيران/ يونيو 1967 في مكتب عبد الحكيم عامر[170]. ويبدو أن عامر لم يكن مقتنعًا بكلام عبد الناصر، كما ظهر من خلال مواقفه في الاجتماع واستمراره في زيارته المخططة لسيناء في 5 و6 حزيران/ يونيو[171]، فلم يهتم، ومعه القادة العسكريون الذين حضروا الاجتماع، بإعلام الجيش باحتمال حدوث الهجوم في ذلك التاريخ. وكتب فوزي في هذا الشأن: من الواضح أن تقارير المخابرات العسكرية والاستخبارات بشكل عام، إن في جمع المعلومات أو التقديرات أو تحليلها عن العدو، كانت مخطئة تمامًا، وأن القرارات السياسية المصيرية استندت إلى تقديرات استخباراتية خاطئة بالكامل. لكن على العكس من ذلك، يدّعي صلاح نصر أن المخابرات العامة قدّرت قوة العدو الحقيقية، وعايشت الحوادث منذ 15 أيار/ مايو 1967 وتنبأت بها ودقت ناقوس الخطر مرات عدة، كما حددت تاريخ 2 حزيران/ يونيو موعد الهجوم بالضبط[172].

في هذا الصدد، رأى أمين هويدي أن «خطة طاهر» التي أُعدّت في حال الحرب مع إسرائيل كانت مجرد حبر على ورق، ولم يجر التدرب عليها، ولا استندت إلى معلومات استخباراتية جدية عن العدو[173]. ولم تكن القوات المصرية جاهزة بشكلٍ كافٍ لتلقّي معلومات استخباراتية، ولا حتى تلقّيها من محطة الإنذار المبكر في عجلون، التي بثت في الساعة السابعة من صباح 5 حزيران/ يونيو 1967 رسائل تحذر مصر من توجه مقاتلات إسرائيلية إليها.

في الساعة التاسعة إلا ربعًا من صباح 5 حزيران/ يونيو 1967، نفّذت إسرائيل «خطة جولومب» بضرب القواعد الجوية المصرية وتدمير قاذفات سلاح الجو المصري كلها، و85 في المئة من الطائرات المقاتلة، فشُلّت القوات المصرية

---

(170) فوزي، ص 122-123.

(171) المصدر نفسه، ص 124.

(172) إمام، ص 80.

(173) هويدي، ص 75.

تمامًا. وفي 8 حزيران/ يونيو، وقع قطاع غزة وسيناء تحت الاحتلال، وكذلك الضفة الغربية لنهر الأردن والجولان. صدر قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار من دون النص بشكل واضح، كما جرت العادة في مثل هذه الحالات، بعودة القوات المتحاربة إلى أماكنها الأصلية، وقبلت مصر القرار على الفور.

دمرت إسرائيل سلاح الجو المصري خلال ساعات من بدء الهجوم في صبيحة 5 حزيران/ يونيو. وشنت هجومًا بريًا على سيناء، فقرر عامر الانسحاب (الذي كان فوضويًا ومذلًا). كان قرار الانسحاب من سيناء الذي اتخذ في 6 حزيران/ يونيو 1967 متعجلًا، بل هستيريًا؛ إذ كانت قوات الفرقة السابعة مشاة ما زالت متماسكة وقادرة على الدفاع عن مواقعها. لكن المشير طلب من محمد فوزي في 6 حزيران/ يونيو إعداد خطة لانسحاب القوات من سيناء إلى غرب السويس خلال عشرين دقيقة فقط[174].

بعد الهزيمة المنكرة التي لحقت بالجيش المصري والارتباك والانسحاب الفوضوي من سيناء، أفاقت مصر على صدمة كبرى لم تفضح قصور القيادة العسكرية والتخطيط والتنظيم والإدارة في الجيش فحسب، بل كشفت أيضًا عن مقدار ضعف النظام وعجزه وتجوّف شعاراته، حتى جاوزت هذه الصدمة حدود مصر إلى العالم العربي. وفي هذا الصدد، كتب محمد فوزي أنه حتى عام 1967، كانت أغلبية الضباط من أهل الثقة (أي الولاء) لا الكفاءة. وظل الوضع على هذه الحال حتى الحشد الحقيقي في سيناء، وأصبحت مصر على شفا حرب مع إسرائيل. «في هذه اللحظة، اضطر المشير عبد الحكيم عامر وشمس بدران إلى تغييرهم، وعينوا بدلًا منهم ضباطًا آخرين لهم دراية أفضل بالقتال، لكن ذلك جاء متأخرًا، أي إن التشكيلات الميدانية، وخصوصًا القوات البرية أعدت للقتال على أيدي قادة غير متخصصين، ودخلت هذه التشكيلات المعركة في اليوم التالي على أيدي قادة آخرين لا يعرفون ضباطهم وجنودهم. صدر قرار هذا التغيير في الأسبوع الأخير من مايو [أيار] 1967، وتم تنفيذه في 5/ 6 يوم بدء القتال»[175]. أدركت القيادة العسكرية كما يبدو عدم كفاءة القادة الميدانيين الموجودين، فغيّرت 12 قائد فرقة

(174) فوزي، ص 151.

(175) المصدر نفسه، ص 53.

ولواء، واستحدثت 15 قيادة جديدة بين 17 أيار/ مايو و4 حزيران/ يونيو. كما أن القوات التي بدأت حشدها وتمركزها في سيناء منذ 14 أيار/ مايو 1967 لم تكن تعلم واجباتها بالضبط، بسبب عدم تزويدها بمهمات محددة، إذ كانت الخطة حبرًا على ورق. وفضحت الحرب نسبة الجهل في الجيش كما في المجتمع بشكل عام؛ إذ كانت أغلبية ضباط الصف والجنود من الأميين. وبلغت نسبة من أنهوا تعليمهم الإعدادي 9 في المئة من قوة أفراد الجيش، و18 في المئة من أفراد القوات البحرية، و21 في المئة من أفراد القوات الجوية والدفاع الجوي[176].

قدم عبد الناصر استقالته الدرامية المعروفة إلى الشعب المصري، ثم تراجع عنها بشكل لا يقل درامية بضغط من الجماهير. وكان رفض الشعب المصري للاستقالة حقيقيًا كردة فعل ترفض الهزيمة. وفور عدوله عن التنحي، حلّ عبد الناصر المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأقال أعضاءه الاثني عشر من بين 30 ضابطًا رفيعي الرتبة أقالهم بعد الهزيمة. وفي المجمل، ألقى عبد الناصر عمليًا بالمسؤولية عن الهزيمة على 800 ضابط، منهم عبد الحكيم عامر.

كان عبد الناصر مترددًا في كل ما يتعلق بالقوات المسلحة، فكان يخشاها ويتحاشى الاصطدام بها حتى لا تصبح أداةً في يد غيره لإحداث تغيير غير مرغوب فيه[177]. لذلك، كان عبد الحكيم عامر يتمادى في سلطته وتكوين رجال موثوقين له في الجيش. ففي عام 1962، كان واضحًا أن عامر سلخ من الرئيس سلطته الوحيدة المتمثلة بتعيين القادة الرئيسيين والترقية إلى رتبة لواء وما فوق[178] بشكل ما عاد فيه لعبد الناصر بحلول عام 1962 أدنى سلطة فعلية في الجيش، «ولم يعد يعرف ما يجري فيه».

بعد الهزيمة، رفض عبد الحكيم عامر اقتراح عبد الناصر عليه أن يبقى نائبًا للرئيس وأن يتخلى عن مسؤولياته العسكرية، وأصرّ على الاحتفاظ بمسؤولياته كلها، وتحرك عمليًا في «محاولة انقلابية»[179]. ويدّعي بعض الباحثين أن عامر

---

(176) المصدر نفسه، ص 62.

(177) هويدي، ص 123.

(178) البغدادي، ص146 و170.

(179) هويدي، ص 123-124.

شرع في محاولة انقلاب بالتخطيط مع صلاح نصر وشمس بدران، يهرِّب عامر بموجبها إلى الجبهة لحمايته، ثم تجري إطاحة عبد الناصر. كان ذلك تمرّدَ الغاضب على قرار إزاحته أكثر منه انقلابًا مدروسًا. وفي النهاية، خطّط شعراوي جمعة (وزير الداخلية) وسامي شرف (سكرتير الرئيس للمعلومات) وأمين هويدي (وزير الحربية) للسيطرة على عامر بأمر من عبد الناصر، وانتهت الخطة إلى دعوة عامر إلى لقاء مع عبد الناصر في بيته في المنشية في 25 آب/ أغسطس، بحضور زكريا محيي الدين وحسين الشافعي وأنور السادات. دعاه عبد الناصر بنفسه إلى الاجتماع في المنزل حيث اعتُقل، ووضع في إقامة منزلية إجبارية في الجيزة. وانتحر المشير عامر في اليوم التالي.

يرى أمين هويدي أن تلك الليلة كانت البداية الحقيقية لما عُرف بعد ذلك بحركة مايو [أيار] التي قام بها السادات ضد «مراكز القوى» الموالية لعامر. فحين تولى السادات الرئاسة، لم ينسَ الذين أزاحوا عامر في ليلة 25 - 26 آب/ أغسطس 1967 (أمين هويدي وشعراوي جمعة وسامي شرف) وربما خشي أن يتكرر معه ما حدث لعامر، وعاينه بنفسه في تلك الليلة. وكما يروي أمين هويدي، كان السادات الشخص الوحيد الذي بكى وهو يرى عامر في المصيدة، «إذ كان الوحيد من أعضاء مجلس الثورة الذي حضر بعض سهرات المشير وكان يغدق عليه كثيرًا من المصاريف السرية»[180].

بعد عام 1967، انتقد عبد الناصر دولة الاستخبارات ولامها على الهزيمة[181]. وحُكِمَ في ما بعد على صلاح نصر بالسجن المؤبد بتهمة التآمر مع عبد الحكيم عامر على قلب نظام الحكم، إضافة إلى 15 عامًا أخرى لسوء استخدام جهاز الاستخبارات، لكنه لم يُمضِ في السجن أيًا من هاتين العقوبتين. وكان عبد الناصر في الواقع يخوض معركةً آن أوانها للسيطرة على الجيش وتحييده عن السياسة، لأنه لم يكن يسيطر على الجيش، ولم يتمكن من حسم أي صراع مع عامر قبل ذلك. ولم يكن إحكام سيطرة عبد الناصر على الجيش جزءًا من عملية دمقرطة تتضمن تقوية المؤسسات المدنية وتعزيز سيادة القانون،

---

(180) المصدر نفسه، ص 120-131.

(181) Kandil, p. 43.

بل لزيادة قوة منصب الرئيس ودولة الاستخبارات داخليًا. ولم يترتب عن نقده دولة الاستخبارات إلا زيادة في قوتها داخليًا لمصلحة تقوية منصب الرئاسة الذي باتت المؤسسات كلها تخضع له، بما فيها القوات المسلحة. واجتمع قادة الأسلحة الثلاثة، البرية والبحرية والجوية، وبعض كبار القادة، في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة وقدموا استقالاتهم إلى عبد الناصر الذي قبلها فورًا، وأحال رتبًا أخرى إلى التقاعد. ويقدر صلاح نصر أن عبد الناصر أسند مهمة تطهير الجيش من مؤيدي عبد الحكيم عامر إلى زكريا محيي الدين ومحمد فوزي وسامي شرف[182].

عن تلك المرحلة الانتقالية، كتب أمين هويدي الذي شغل منصب وزير الدفاع فترة وجيزة بعد هزيمة 1967 ومنصب رئيس المخابرات بعد ذلك: «لقد شاهدت وشاركت في قرارات خطيرة مصيرية في الفترة بين هزيمة 1967 وبين وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في 28/ 9/ 1970... ورأيت بنفسي حجم الكارثة التي حلّت بالبلاد... لأن المؤسسة العسكرية كانت تعملُ خارج حدود الدولة وأطرها بلا رقيب محاسب يدقق ويصحح... كانت الهزيمة هزيمة قيادة عسكرية ولم تكن أبدًا هزيمة جيش، كما رأيتُ بنفسي كيف كانت أخطر مؤسسة أمنية في البلاد منصرفة إلى أعمالٍ أخرى غير ما كلفت به وكان إصلاح ذلك كله صعبًا وشائكًا لم تنفع معه الطرق التقليدية للإصلاح ولكن كان لا بد من إجراءات جراحية للسيطرة على الموقف»[183]. وكمنت المشكلة البنيوية في انعدام الرقابة السياسية على القوات المسلحة، هذا عدا المشكلات الأخرى كالفساد والتخلف الإداري والتقاني وغيرها. يتابع أمين هويدي: «إن عدم تحديد العلاقة بدقة بين وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة، أبعدت الرئيس عبد الناصر تمامًا عن القوات المسلحة التي شكلت 'ورمًا' في البناء السياسي للدولة، بحيث تعذر على السلطة السياسية تغيير القائد العسكري إلا باستخدام القوة»[184].

من ناحية أخرى، لم يفصل التصحيح الذي جرى لاحقًا الجيش عن المستوى

(182) إمام، ص 174.

(183) هويدي، ص 9.

(184) المصدر نفسه، ص 10-11.

السياسي (الرئاسة والوزارة) ولم يُتبعه لهما، بل صار المستوى السياسي يتدخل حتى في القرارات العسكرية المهنية الطابع. فـ «استمرار الخلط بين المسؤوليتين السياسية والعسكرية أيام الرئيس أنور السادات، وتمكنه من تلافي خطأ عبد الناصر بالسيطرة الكاملة على المؤسسة العسكرية حتى في النواحي الفنية وإدارة العمليات، جعلته يصدر قرارات استراتيجية خاطئة أثرت على نتيجة القتال» في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973. أبرز هذه الأخطاء كان تحديد هدف غاية في التواضع تحت شعار الحرب المحدودة، من دون فهم معنى الحرب المحدودة، وتوزيع القوات المدرعة وتفتيتها حتى قبل بدء القتال.

في الحالة الأولى، أي حرب 1967، تردد الرئيس في اتخاذ إجراءات تحد من نزق عامر وتغوّل سلطاته، فكان عبد الناصر المسؤول عن انفلات القيادة العسكرية من تحت السيطرة السياسية؛ وفي الحالة الثانية، أي في حرب 1973، يرى هويدي أن القيادة العسكرية تحمّلت المسؤولية عن نتائج عمليات حرب أكتوبر لخضوعها لقرارات الرئيس السادات الاستراتيجية الخاطئة، التي صدرت بغير علم أو معرفة[185]. ذلك أن الرئيس كان قد عزز منصبه وصلاحياته إلى درجة عدم احترام المهنية العسكرية وإخضاع الجيش، لا لقراراته السياسية فحسب، وهذا أمر شرعي، بل للتدخل كسياسي في الجانب العملياتي المحض.

المرحلة الثانية: خضوع الجيش لمنصب الرئاسة

بعد تعيين الفريق محمد فوزي قائدًا عامًا للقوات المسلحة، صدر في 20 كانون الثاني/ يناير قرار بتعيينه وزيرًا للحربية أيضًا، بعد أن شغل أمين هويدي هذا المنصب فترة قصيرة. وكانت هذه أول مرة لا يكون فيها وزير الحربية مجرد موظف عند القائد العام. واستمرّ هذا النظام إلى ما بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011.

في هذه المرحلة، وُضِع هيكل القوات المسلحة المصرية وفق القانون رقم 4 لعام 1968، المعروف حتى اليوم ويميز الحالة المصرية، ولا سيما في اعتبار وزير الحربية قائدًا عامًا للقوات المسلحة. فلا هو موظف عند القائد العام، ولا

(185) هويدي، ص 11.

هو مسؤول سياسي يخضع له القائد العام، بل هو القائد العام نفسه، وهو أعلى مرتبة من رئيس الأركان في التراتبية العسكرية. وبموجب هذا القانون، فإن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلّحة ورئيس مجلس الدفاع الوطني، يليه في التراتبية وزير الحربية قائدًا عامًا للقوات المسلّحة ورئيسًا للمجلس الأعلى للقوات المسلّحة، يليه رئيس هيئة أركان الحرب وهو نائب القائد العام، ويرئس القيادة العامّة للقوات المسلّحة. لذا فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هيئة عسكرية أسمى من القيادة العامة، وهو بمنزلة هيئة الأركان في الجيوش الأخرى.

تكوّنت قيادة الجيش الجديدة من الجيل الثاني من الضباط الذين لم يكونوا من الضباط الأحرار. وكان هؤلاء ضباطًا مهنيين، لا ضباطًا ثوريين. وكانت هذه المرحلة هي التي دشّنت شراكة استراتيجية جديدة مع السوفيات، تضمّنت تعاونًا عسكريًا وثيقًا شمل التسليح والتدريب ومجيء مستشارين عسكريين سوفيات إلى مصر. وزاد عدد الخبراء السوفيات بعد عام 1967 من 3000 إلى 15000 خبير في عام 1970، وإلى 20000 خبير في عام 1972[186] في أثناء إعادة بناء الجيش استعدادًا لمعركة تحرير سيناء.

في عام 1968، ظهرت بوادر احتجاج واضحة بعد محاكمة قادة سلاح الجو والنطق بأحكام اعتُبرت مخففة بحقهم قياسًا بفداحة ما ارتكبوه، وبحملة النقد، وحتى التحريض الرسمية التي حمّلتهم مسؤولية الهزيمة بعد الحرب. وخرجت تظاهرات من مصانع الذخيرة في حلوان، ومن بعدها تظاهرات طلاب جامعتي القاهرة والإسكندرية، وتتالت موجتان من احتجاجات العمال والطلاب في شباط/ فبراير وتشرين الثاني/ نوفمبر 1968. وتأثّرت حركة الطلاب حينذاك بثورة الطلاب في أوروبا والولايات المتحدة، لكنّ المنطلق الأساس فيها كان الشعور بمرارة هزيمة 1967، وبعدم محاسبة المسؤولين بشكل كافٍ، ولا سيما في سلاح الجو، والاحتجاج ضد دولة الأمن والاستخبارات، علاوة على المطالبة بالديمقراطية. ونجم عن هذه التظاهرات اعتقال 635 ناشطًا. وبادر أنور السادات الذي كان رئيس مجلس الشعب في ذلك الحين، إلى عقد حوار في 28 شباط/ فبراير (1968) مع ممثلين عن الطلاب، اعتُقلوا جميعًا في عقب خروجهم من

---

(186) Kandil, p. 95.

الاجتماع، على الرغم من وعده إياهم أنه لن يُتعرض لهم بسبب آرائهم التي سيطرحونها في الحوار. وكان من جملة ما انتقدوه بوضوح سلوك أجهزة الأمن، كما تقدموا بمطالب تتعلق بالحريات والفساد في الاتحاد الاشتراكي. ولم يكتفِ السادات في هذا الاجتماع برفض مطالبهم، بل عمد إلى توبيخهم أيضًا. وبدأت نتيجة مواقفهم الديمقراطية حملة تحريض ضدهم في وسائل الإعلام بوصفهم عناصر رجعية وخونة وغير ذلك.

بعد ذلك، صدر بيان عبد الناصر في 30 آذار/ مارس 1968 الذي شكل تغييرًا على مستوى الخطاب السياسي الرسمي بتأكيده الديمقراطية وحرية التعبير ونقده الممارسات السابقة واعترافه بأخطاء الحكومة. وحاز البيان 99.98 في المئة من أصوات الناخبين في استفتاء شعبي، في نتيجة دلّت على أن شيئًا لم يتغير في بنية النظام، إذ جرى تبنّي لغة جديدة مُستقاة من تطلعات الناس بعد الهزيمة. لكن الممارسة لم تتغير، والدليل على ذلك نسبة التأييد التي حظي بها البيان في الاستفتاء والتي تقترب من 100 في المئة. وفي عقب البيان، تبنى النظام بعضًا من عناصر الخطاب الديمقراطي في لغة تقويمه المرحلة السابقة، لكنه دان كل من تقدم بمطالب ديمقراطية. وتألفت حكومة ضمت عددًا أقل من الوزراء العسكريين[187].

مع هزيمة عام 1967، فقد الجيش الكثير من هيبته واحترامه، ولم يستردّها إلا في الأيام الأولى من حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973.

في هذه المرحلة، أحكم الرئيس سيطرته على الجيش. فمنذ عام 1968، صارت ترقية الضباط من رتبة عقيد فما فوق من صلاحيات الرئيس، وصار وزير الحربية عمليًا ممثله لدى الجيش، لا العكس. وأُنشئ مجلس الدفاع الوطني في عام 1969 برئاسة الرئيس وعضوية وزراء الدفاع والخارجية والداخلية وقادة أجهزة المخابرات وموظفين استراتيجيين آخرين. وفي 3 آذار/ مارس 1969 ألقى عبد الناصر خطابًا أعلن فيه سقوط دولة الاستخبارات، فتُرِكَ الداخل لعمل

---

(187) جاءت إعادة تأليف مجلس الوزراء المصري في 20 آذار/ مارس 1968 استجابة للتظاهرات الطلابية في شباط/ فبراير 1968، وتبعه على الفور بيان «30 مارس» الذي يُعد وثيقة ذات توجهات إصلاحية. وتظهر الإصلاحات بوضوح في تأليف حكومة 1968، فخُفّض الوجود العسكري فيها بشكل كبير، في حين شهد المجلس ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الأكاديميين. انظر: Cooper, p. 205.

أجهزة الأمن الداخلية والمباحث، بمعنى أن توجّه أجهزة الاستخبارات عملها نحو الخارج. لذا لم يحصل أي تغير جوهري في عملية الرقابة والتضييق على الحريات. وتقلّص عدد الضباط في الحكومة من 66 في المئة في عام 1967 إلى 21 في المئة في عام 1970، وسيطر الاتحاد الاشتراكي العربي على تعيينات في 367 شركة عامة كان عامر يتحكّم بها من خلال تعيين عسكريين في قمة هرميتها[188].

في عام 1969، أُنشئت قوات الأمن المركزي لوضع قطاع من المجندين في الجيش تحت إمرة وزارة الداخلية[189]، بهدف إبقاء العسكر في منأى عن مهمات قمع الشعب في الاحتجاجات. وبلغ عدد أفراد هذه القوات في عام 1970 عشرة آلاف مجند. لكن بعد وفاة عبد الناصر، أصبح الأمن المركزي جيشًا في حد ذاته، فارتفع عدد عناصره إلى 100 ألف مجند في بداية عهد السادات، وتضاعف حجمه ثلاثة مرات في عام 1977، وكانت هذه القوات محدودة الكلفة، حيث لم يكن يتجاوز راتب المجند فيها ستة جنيهات شهريًا[190].

---

(188) Kandil, p. 92.

(189) إضافة إلى الأمن المركزي وأجهزة وزارة الداخلية الرسمية الأخرى، زاد بالتدرّج اعتماد وزراء الداخلية على فئتين من العاملين: المخبرين والبلطجية. وحصل بعض هؤلاء على صفة وظيفية في وزارة الداخلية. أما في الريف، فكانت منظومة «العُمدة» التي عملت على السيطرة على مفاصل الأمن المباشرة في الحياة اليومية، ذلك أن نقاط الشرطة لم تنتشر في الريف في البداية. وظل نظام «العمودية» مشفوعًا بـ «شيخ البلد» وجهاز «الغفراء» (الخفر) الذي يتحكم به «شيخ الغفر». بدا هذا الجهاز فاعلًا كحلقة وصل بين نقاط الشرطة وتنظيمات إدارية لحياة الناس اليومية في الريف، وعلى رأسها التجنيد في الجيش. اختلط هذا مع تدرج آخر للسلطة قبل 23 تموز/ يوليو 1952، من الباشوية وغيرها من الرتب. لكن بقي نظام «العمودية» فاعلًا بعد ذهاب تلك الرتب، وارتبط عبر قنوات مختلفة بتنظيمات سياسية مثل هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي.

(190) يصعب تقدير عدد قوات الأمن المركزي بشكل دقيق. أفاد منصور العيسوي، وزير الداخلية بعد ثورة 25 يناير، في حديث له في برنامج تلفزيوني أن القوة التي تعار من الجيش لوزارة الداخلية كانت 290 ألف جندي، موزعين على قوات الأمن المركزي وغيرها من الوحدات، وأن ما يخص الأمن المركزي منها كان 118 ألف عسكري فقط. انظر الفيديو على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=ygJMM8DcbRw>.

وهذا هو العدد الذي كرره خلال شهادته في محاكمة حبيب العادلي في جلسة محاكمة حزيران/ يونيو 2012. انظر: سميرة علي [وآخرون]، «الأهرام تنشر شهادات المشير ووجدي والعيسوي أمام المحكمة،» الأهرام، 2012/6/3. على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=920213&eid=423>.

أنشئت قوات الأمن المركزي للتعامل مع «الشغب الداخلي»، وربما لموازنة قوّة الجيش[191]، لكنها أخفقت في أن ترقى إلى مستوى القوات المسلّحة، إذ جُند فيها عمومًا من أخفقوا في التجنّد في القوات المسلحة، ويقبلون بأجرة أقل من الحد الأدنى للأجور. وكان أن انتشرت شائعة في عام 1986 هي أن الخدمة في قوات الأمن المركزي ستمدّد من ثلاثة إلى أربعة أعوام، ما أدّى إلى اندلاع أعمال شغب قام بها أفراد قوات الأمن المركزي قمعتها قوات من الجيش المصري بناء على طلب من الرئيس حسني مبارك، وفُصل في إثر ذلك 20 ألفًا من مجندي الأمن المركزي من الخدمة.

واصل السادات تخفيف الطابع العسكري للدولة بعد تصفية عبد الناصر نفوذ عامر وضباطه. وإذا نظرنا إلى تاريخ جمهورية يوليو من هذه الزاوية، فسنلاحظ أننا ننتقل من مرحلة إلى أخرى من خلال تغير طابع العلاقة بين الجيش والمؤسسات الأخرى. ويمكن متابعة ذلك في عهد مبارك من خلال قراءة التوازنات بين الجيش ومؤسسة الرئاسة في ضوء زيادة نفوذ قوى أخرى متنفذة، مثل رجال الأعمال وقوات الأمن التابعة للداخلية، لتفسير سلوك الجيش عشية الثورة.

ثمة مقاربة بحثية للتاريخ السياسي المصري الحديث، كصراع على النفوذ بين المؤسسات، ولا سيما مؤسسة الجيش والمؤسسات الأخرى[192]. وبحسب ريموند هانيبوش، لم يبقَ من صفوة النخبة الحاكمة في عهد السادات إلا ثمانية

= في حين يؤكد عبد اللطيف المناوي أن عدد قوات الأمن المركزي يبلغ 175 ألف مجند، لكن وزير الداخلية حبيب العادلي كان يفضل ترك المجال لخيال الناس للمبالغة في عددها، الأمر الذي يساهم في تعظيم قوات الأمن الداخلي وردعه. انظر: المناوي، ص 124.

(191) Michael Ross, «Egyptian Security Forces Riot, Burn Hotels at Pyramids,» *New York Times*, 26/2/1986, Retrieved in 13/11/2014: <http://articles.latimes.com/1986-02-26/news/mn-5_1_security-forces>.

(192) فهم الباحث حازم قنديل سلوك السادات من خلال رغبته في تأمين السلطة السياسية وتعزيزها في صراعه مع الجيش، إذ كان يشكو من أنّه في زمن عبد الناصر كان ثمة محاولة انقلابية دورية تكتشف كل ستّة شهور تقريبًا. انظر: Kandil, p. 156.

وسحب حازم قنديل هذا الأنموذج في التفسير على سلوك الجيش في ثورة 25 يناير، في محاولة لاستعادة نفوذه بعد تهميشه في مرحلة مبارك الثانية، ولا سيما مع خطر توارث السلطة بين مدنيين، مثّله جمال مبارك. ونجد تكرار مثل هذا التفسير عند كثير من المؤلفين.

ضباط سابقين[193]. كما خُفّضت نسبة العسكريين في مجلس الوزراء بشكل ملموس في عهد السادات[194]. لكن هذا لم يعنِ تعزيز قوة المدنيين، بل زيادة نفوذ الرئيس نفسه الذي قلّص سلطات الجيش والضباط.

حين تخلّص السادات من خصومه السياسيين، أو منافسيه المحتملين داخل نظام عبد الناصر، ولا سيما علي صبري وشعراوي جمعة وسامي شرف الذين شكلوا ثلاثيًا سياسيًا أمنيًا سمّاه السادات مراكز قوى، لم يمتثل رئيس الأركان

---

(193) انظر: عبد الله، «القوات المسلحة»، ص 13، و Raymond A. Hinnebusch, *Egyptian Politics under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State*, Cambridge Middle East Library (Cambridge, [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1985), pp. 94-95.

(194) يقدم مارك كوبر إحصاءات مفصلة في هذا الشأن، وإذ نورد هنا بعضًا منها فلا نتفق مع طرحه في شأن تمدين الحكومات المصرية، ولا نرى في ذلك دليلًا على دمقرطة النظام، بل على تراجع سلطات الجيش أمام منصب الرئاسة الذي أحكم سيطرته على الحكومة والجيش. فخلال 18 عامًا من حكم عبد الناصر (منها فترة حكم مجلس قيادة الثورة)، أُلّفت 18 حكومة بمجموع 131 وزيرًا، في حين ألّف السادات 11 حكومة بمجموع 127 وزيرًا في سبعة أعوام فقط. استمرت الحكومات والوزراء في عهد السادات فترة أقل من النصف مقارنة بعهد عبد الناصر. انظر: Cooper, p. 210.

يعود ذلك إلى كثرة الاحتجاجات وتغيير الوزارات على خلفية السياسات الاقتصادية. لكن بدا أن الأمر استقر لمبارك لاحقًا، فطالت فترة الحكومات التي أُلّفت في عهده. وكان 20.6 في المئة من مجموع الوزراء الذين خدموا في عهد عبد الناصر ضبّاطًا عسكريين، إضافة إلى 13.9 في المئة من التكنوقراطيين. أما في عهد السادات، فكانت نسبة الضباط 7.5 في المئة، إضافة إلى 7.5 في المئة من التكنوقراطيين. (المصدر المذكور، ص 208-209). خفض عدد الضباط المُعينين في مجلس الوزراء (بين أيار/ مايو 1971 وتشرين الأول/ أكتوبر 1977)، فأصبح عددهم قليلًا جدًا، في ما يسميها الكاتب بمجموعة «الوزراء العسكر». وفي هذه الفترة، جرى عزل الوجود العسكري من مجلس الوزراء، إلى حدٍّ ما، مع تركّزه في مناصب وزارية محدودة. وفي نهاية هذه الفترة، تألفت مجموعة «الوزراء العسكر» من فئتين ضمن مناصب مختلفة في الوزارات التالية: الأولى في البحرية والنقل والاتصالات تحت إدارة الضابط التكنوقراطي عبد الستار مجاهد؛ والثانية في وزارة الحربية والإنتاج الحربي تحت إدارة محمد عبد الغني الجمسي. والسؤال الأساس هو كيف تراجع عدد الوزراء العسكريين من 11 وزيرًا إلى وزيرين، وخُفض عدد الحقائب التي احتفظ بها رجال الجيش من 15 حقيبة إلى 5 حقائب؟ يبدو أن البداية كانت مع الحكومة التي أُلّفت في كانون الثاني/ يناير 1972، التي يعتبرها الكاتب أول حكومة تابعة بالكامل للسادات (المصدر المذكور، ص 211-216).

تُمثّل حكومة عام 1973، نوعًا ما، فجوة في سلسلة حجب الوجود العسكري من الدولة، إذ ارتفع الوجود العسكري في هذه الحكومة من 23.5 في المئة إلى 30.5 في المئة. وكان على الرغم من ذلك أقل مما كان عليه في أي وقت آخر منذ عام 1953.

محمد صادق لأمر محمد فوزي، وزير الحربية الموالي لعبد الناصر، في تنفيذ خطة طوارئ لتأمين العاصمة، إذ علم في حينه أنّها كانت محاولة انقلابية على السادات، وهذا يعني أن الجيش أظهر ولاءً مباشرًا للرئيس، لا لوزير الحربية. وفي ليل 14 أيار/ مايو التي رفض فيها ذلك، صار محمد صادق وزيرًا للحربية بدلًا من محمد فوزي. وكان السادات على علاقة مباشرة مع صادق من خلف ظهر فوزي، واستعان به وبالليثي ناصف (قائد الحرس الرئاسي) للتخلص من خصومه. كما ربطت السادات علاقة بسعد الدين الشاذلي الذي كان قائد منطقة البحر الأحمر، والذي حلّ محل صادق لاحقًا، وعبد الغني الجمسي المسؤول عن التدريب بعد حرب 1967. وكان هذا الإجراء مع فوزي أوّل تحييد حقيقي للجيش عن الصراع السياسي في مصر[195]. وكما يبدو، سهُل تحريض الضباط على فوزي، كتحريضهم على قادة الاتحاد الاشتراكي، لأنهم من الجماعة التي حمّلت الجيش المسؤولية عن الهزيمة عام 1967، كما كان هناك بقايا من ولاء لعامر استغلها السادات. وليس صدفة أن يستغلها، وهو الوحيد من القريبين من عبد الناصر الذي ربطته بعامر علاقة متينة. وكما أظهرت اقتباسات من مذكرات أمين هويدي، من اللافت أن مراكز القوى التي خاض السادات حملة أيار/ مايو ضدها تألفت في الواقع من خصوم عامر في الاتحاد الاشتراكي ورجال مكتب عبد الناصر، كما استخدم ولاءات الضباط في الجيش ضد القيادة الموالية لناصر شخصيًا.

في عهد السادات، أُخضع الجيش لإمرة منصب الرئاسة وحُيّد عن الصراعات السياسية، ونضج التحوّل من دولة عسكر إلى دولة أمن، واكتمل هذا في عهد مبارك. وكان ذلك في الواقع استكمالًا لمحاولة تقليص دور الجيش في الحكم، وإخضاعه للرئاسة، بدأها عبد الناصر في الأعوام الثلاثة بعد الهزيمة.

قرّر السادات طرد الخبراء السوفيات في تموز/ يوليو 1972، وأقال وزير الحربية محمد صادق في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1972، قبل عام من الحرب، مفتتحًا مرحلة ارتيابه الشديد من العسكر إبان إعداد الجيش لخوض الحرب[196].

---

(195) Kandil, p. 103.

(196) في رواية سيزر كانت شعبية محمد صادق سبب إطاحته في عام 1972، وتحذير أحمد إسماعيل رئيس المخابرات آنذاك السادات من أنّ الروس يعدّون صادق بديلًا منه. انظر: Sirrs, p. 126.

وعيّن أحمد إسماعيل في منصب صادق، وأحمد توفيق إسماعيل رئيسًا للمخابرات العامة. بعد عزل صادق، عزل السادات رئيس المخابرات العسكرية محرز مصطفى عبد الرحمن. واستمرّت هذه الإجراءات التي تنمّ عن شكوك السادات بولاء الضباط في الجيش له، وعن خوفه من احتمال وقوع اضطرابات أو انقلاب ضده، منها قيامه بتغييرات متواصلة في التعيينات للحؤول دون تعزيز نفوذ أي ضابط من الضباط الذين أعدوا للحرب أو ساهموا فيها، وقبل أن تقوى شوكته وهو في منصبه. وكان السادات قد عين إسماعيل وزيرًا للحربية بسبب ولائه الشخصي له، ولأنّه لا يمكن أن يكون بديلًا منه أو يحظى بشعبية في الجيش، ذلك أنه عوقب مرّتين قبل ذلك بسبب الإهمال[197]، وكان في خصام دائم مع الفريق سعد الدين الشاذلي (رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية).

رأى الشاذلي في مذكراته أن إعلان السادات نفسه في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 قائدًا عامًّا للقوات المسلّحة، وطلبه تخصيص مكتب له في مقر القيادة العسكرية، انقلاب على الدستور ومخالفة للمادّة 150 منه التي تنص على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلّحة، وهو منصب شرفي توجيهي للسياسة العليا. أما القائد العامّ فهو المسؤول الفعلي عن القيادة العسكرية[198].

بعد أن ضمن السادات ولاء وزير الحربية أحمد إسماعيل، أقصى الشاذلي من الجيش في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1973. وبعد وفاة أحمد إسماعيل في كانون الأول/ ديسمبر 1974، عين الفريق أول عبد الغني الجمسي في منصبه، واستمر ومعه رئيس أركانه محمد علي فهمي حتى عام 1978، عندما تطلب التوقيع على اتفاق كامب ديفيد وجود قيادة عسكرية أكثر مرونة، فعيّن كمال حسن علي وزيرًا للحربية (ومن ثم وزيرًا للخارجية). واختار السادات، قبل هذه المرحلة بالتحديد، محمد حسني مبارك من سلاح الجو، أقل الأسلحة قوّة وقدرة على تخطيط انقلاب، ليكون نائبًا للرئيس. وفرض السادات الطاعة على الجيش من خلال سياسة الفصل والتعيين المتكررين وإبعاد من يريد من

---

(197) أنهى الرئيس عبد الناصر خدمات رئيس الأركان اللواء أحمد إسماعيل بعد حادثة الزعفرانة في 9 أيلول/ سبتمبر 1969.

(198) سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر (باريس: مؤسسة الوطن العربي، 1980)، ص 100.

العسكريين أو تقريبه. ونجم عن ذلك قيادة غير مسيّسة للجيش من خارج جيل الضباط الأحرار، لا حول لها ولا قوة أمام الرئيس.

خطّط السادات لشن حرب على إسرائيل من أجل فرض مبادرة سلام تتضمن الانسحاب من سيناء. وفي تقديرنا، فإن حرب أكتوبر كانت في الأساس حرب عبور قناة السويس، وأنّ تحديدها بهذا الشكل، وقصرها على العبور وحده والتوقف مع إنجاز هذه المهمة، أفسح المجال لعبور القوّات الإسرائيلية في النهاية إلى غرب القناة. والغريب أن عبد الغني الجمسي (رئيس هيئة العمليات) لم يكن على اطلاع بما عند أحمد إسماعيل من معلومات في شأن الهدف من العمليات العسكرية: العبور والتوقّف، لا الوصول إلى ممري متلا والجدي الاستراتيجيتين في سيناء[199]، الأمر الذي أدى عمليًا إلى إضاعة فرصة الانتصار على إسرائيل.

استخدم السادات أشرف مروان - كما يبدو - لتضليل الإسرائيليين في شأن خططه الحربية، إما قصدًا باعتباره عميلًا مصريًا لإسرائيل (أو فُسّر الأمر على هذا النحو لاحقًا)، وإن بدا أن السادات عرف عن علاقاته بالموساد منذ عام 1969[200]. ويذهب أمين هويدي إلى أن الضربة الجوية الأولى التي افتتحت حرب 1973 كانت فاشلة بالمقاييس العسكرية كلها، مستندًا في ذلك إلى مصادر إسرائيلية ومصرية استغربت عدم نجاعتها وضآلة أثرها. ويقتبسُ هويدي من الجنرال أبراهام أدان: «إنّ ما يثير الدهشة هو عدم فاعلية الضربة الجوية المصرية، إذ أصيب أحد أبنية الجيش وأحد الأكشاك وقُتل عشرة أفراد، وأصيب ممر مطار لا يُستخدم ومطار آخر بقي صالحًا للاستخدام رغم الضربة»، في حين كان هدف الضربة الجوية ضرب مطارات العدو في سيناء ومراكز قيادته ومحطات الرادار والإعاقة الإلكترونية ... وغيرها[201]. لكن العبور نفسه كان ناجحًا بالمقاييس العسكرية كلها، علاوة على التغلب على خط بارليف.

بعد مقارنة أمين هويدي بين روايتي الشاذلي والجمسي لما جرى في حرب أكتوبر، يوضح أن خطّة السادات قضت بوصول القوات المصرية إلى مسافة 10

---

(199) هويدي، ص 406.

(200) Kandil, p. 131.

(201) هويدي، ص 375.

إلى 15 كلم فقط شرق القناة، وإنشاء خط دفاعي في تلك المنطقة. ولم تجرؤ القيادة المصرية على إبلاغ شركاء الحرب السوريين بخطتها هذه، فاعتقد الجميع أن الخطة تشمل الاستيلاء على ممري متلا والجدي. كما أن السادات خدع الرئيس السوري حافظ الأسد الذي رأى أن هدف سورية من الحرب هو تحرير الجولان، لأنّ مساحته أقل من مساحة سيناء، في حين أن مصر كانت تخطط للوصول على الأقل إلى الممرين في وسط سيناء والتوقف هناك[202]. وحرص السادات في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1973 على طمأنة هنري كيسنجر بأنه لا ينوي تعميق الهجوم، بينما أخفى مأربه عن حليفه الأسد، وهذا من أغرب مسالك السادات التي أدّت إلى الكارثة التي انتهت إليها الحرب.

عندما توقفت القوّات المصرية على بعد 10-12 كلم شرق قناة السويس في 8 تشرين الأول/ أكتوبر، بدأت إسرائيل هجومًا مضادًا على الجبهة السورية، وقصفت دمشق، وتقدّمت متجاوزة خط وقف إطلاق النار المثبت في عام 1967، أي إن التوقّف المصري جرى في أسوأ الأوضاع على الجبهة السورية. وعندما استأنفت القوّات المصرية هجومها في 14 تشرين الأول/ أكتوبر كان الوقت متأخرًا، وكانت فرصة المباغتة قد تبدّدت. الغريب أن مصر أبلغت الولايات المتحدة بخطتها التوقّف عن الهجوم، ولا شك في أن الولايات المتحدة أبلغت إسرائيل بهذه المعلومات، ما سهّل مخططاتها على الجبهة الشمالية، حيث عرفت أنّها تحارب في ذلك الوقت على جبهة واحدة. وكانت القناة التي أوصلت الرسائل قناةً مباشرة بين حافظ إسماعيل (مستشار السادات لشؤون الأمن القومي) وهنري كيسنجر (مستشار الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون لشؤون الأمن القومي)[203]. ووصلت الرسالة في اليوم التالي للحرب، أي في 7 تشرين الأول/ أكتوبر، الأمر الذي يعني أن السادات أخطر العدو بنيّاته. والحقيقة أن حافظ الأسد كان «يتحوّط» من جهته أيضًا من دون علم حليفه المصري، فطلب من السوفيات في 6 تشرين الأول/ أكتوبر أن يطالبوا بوقف إطلاق النار بعد 48 ساعة من بدء العمليات[204].

(202) هويدي، ص 332-334.

(203) المصدر نفسه، ص 397.

(204) المصدر نفسه، ص 398.

ليست مهمتنا حين التطرق إلى حرب 1973 الخوض في خططها وتقويم تبعاتها، إنما يهمنا ههنا أمران: أولهما، أن حرب أكتوبر كانت الحرب التي أعادت إلى الجيش المصري هيبة فقدها بهزيمة عام 1967، من دون أن يعود فاعلًا مباشرًا في السياسة؛ وثانيهما، إنها الحرب التي استغلها السادات للنأي عن العرب باتجاه التحالف مع الولايات المتحدة، ليكون ذلك جزءًا من الثمن الذي دفعته مصر لتحقيق السلام مع إسرائيل. وخصصت موارد مادية وثقافية كبيرة لاستثمارها في البروباغندا الشعبوية للنظام الحاكم، بغية تعزيز أيديولوجيا رسمية مصرية بطابع يؤكد التميز من العرب والهوية المصرية الخالصة ذات النزوع الشوفيني، اعتمدت بديلًا من الوطنية المصرية - العربية التي سادت في الوعي المصري في زمن عبد الناصر. وكان لهذا التحوّل أثره الواضح في الثقافة السياسية المصرية، إذ نشأت خلال إنتاجها وترويجها نخب إعلامية جديدة. وبدأت هذه الاستدارة بعيدًا عن الخطاب القومي العربي والاشتراكي من خلال تكريس لغة خطاب إعلامي خليط بين ماضٍ فرعوني مغلف بوطنية مصرية وخطاب إسلامي إيماني أدخله السادات، أضيف إليها بعد حرب عام 1973 - بالتحديد بعد اتفاقات السلام مع إسرائيل - عناصر شعبوية من أيديولوجيا مصرية منغلقة، تُكثر من استخدام أمجاد مصر أداة لتخوين كل من ينتقد النظام، ليُفسّر النقد نقدًا لمصر نفسها وحقدًا على عظَمتها. وظل هذا الخطاب يلوّن الإخفاق والخيبات بخطاب العظَمة الفارغ.

يمكن القول إنّه في خلال حرب أكتوبر 1973، تآمر هنري كيسنجر عمليًا مع إسرائيل على السادات، مستغلًا رغبة هذا الأخير في التواصل المباشر معه وكسب ثقته وثقة الأميركيين لتغيير المسار السياسي للبلد. ولم يفطن السادات (الذي أجرى أغلبية الاتصالات السياسية مع كيسنجر من دون علم الجيش، متجاهلًا أن هذه الاتصالات تتعلق بمصير معركة عسكرية وأهدافها) إلى أن إسرائيل كانت تستغل وعده كيسنجر بعدم التقدّم في بعض الجبهات، أو بالانتظار وعدم القيام بشيء بعد إنجاز التقدم الذي أراده شرق قناة السويس، من أجل الدفع بقوة إسرائيلية إلى الأمام واختراق الجبهة المصرية.

إذا ترفّعنا قليلًا عن تفصيلات خلافاته مع الضباط في شأن سياساته العسكرية ومفاوضات وقف إطلاق النار ونظرنا إلى الصورة الأشمل، ستنجلي بوضوح أمامنا توجهات السادات بتغيير منهجي وشامل لقادة الجيش الذين شاركوا في الحرب،

إلى درجة أنه لم يُبق عمليًا، عشية كامب ديفيد، أي من القادة العسكريين ممن شاركوا في حرب أكتوبر في موقع قيادي في الجيش. ولم تلقَ دعوات الشاذلي المُقال الجيش «للتمرد على الدكتاتور» أي استجابة في القوات المسلّحة[205]. ومع إبعاد عبد الغني الجمسي وزملائه، بعد أسبوعين من توقيع كامب ديفيد، تغيرت تمامًا صورة الجيش الذي خاض الحرب، فلم يبق فيه أحد من قادته. وتوجه السادات إلى كامب ديفيد من دون الجمسي أو أي ممثّل عن الجيش، ولم يبق في محادثات كامب ديفيد نفسها من موظفي الخارجية إلا أحمد ماهر وأحمد أبو الغيط اللذان أصبحا وزيري خارجية في ما بعد، وأسامة الباز الملحق من وزارة الخارجية مستشارًا في رئاسة الجمهورية.

في كامب ديفيد، قدّم السادات تنازلات دفعت ثلاثة من وزراء خارجيته في خلال أربعة أعوام إلى الاستقالة احتجاجًا على أسلوبه وطريقة إدارته العلاقة مع الولايات المتحدة والتفاوض في شأن السلام. ويقوّم زبيغنيو بريجنسكي قبول السادات واندفاعه إلى إرضاء الولايات المتحدة بأنّ ما كان يهمه هو تصوّر الولايات المتحدة له شخصيًا[206].

في هذه الأعوام، أظهر الجيش التزامه سياسة الرئيس في شأن السلام مع إسرائيل، ولم يتمرد، بل أظهر انضباطًا وطاعة بعد توقيع الاتفاقات. فمكث كمال حسن علي في منصبه حتى عام 1980، حين عُين أحمد بدوي بدلًا منه. وقُتل الأخير مع 13 ضابطًا من ضبّاطه في حادث تحطّم مروحية في 2 آذار/ مارس 1981، نجا منه الطيار وحده، لكن هذا الأخير قُتل بإطلاق النار عليه في شقته بعد الحادث بشهور.

ساهمت هذه التغييرات المتواصلة في إضعاف الجيش ومكانته، وقطعت الطريق أمام أي إمكانية لتحوّله إلى قوة سياسية داخل النظام. وعمل السادات على تهميش العسكر والضباط في التعيينات الوزارية أيضًا، فتراجعت نسبة الوزراء العسكريين في عهده كما بيّنا. وعكفت مصر على تقليص ميزانيتها العسكرية بشكل حاد منذ حرب 1973، ولا سيما بعد توقيع معاهدات السلام مع إسرائيل،

---

(205) الشاذلي، ص 101.

(206) Kandil, pp. 153-156.

وتعمّقت هذه النزعة في عهد مبارك. ووفقًا لتقرير البنك الدولي، استهلكت نفقات مصر العسكرية نحو 2 في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي لمصر في عام 2009 (أي نحو 3.8 مليارات دولار)، مقارنة بأكثر من 20 في المئة في عام 1976.

بعد حرب أكتوبر 1973، لم تنشب حرب بين دولة عربية وإسرائيل بسبب اتفاق السلام المنفرد بين مصر وإسرائيل، الذي جعل قيام أي حرب من هذا القبيل غير ممكن. وربما هذا ما يفسر أهميته الاستراتيجية القصوى لإسرائيل، ذلك أن الحروب التي تلت حرب أكتوبر كانت كلها بين إسرائيل وحركات مقاومة عربية، لا دول عربية، عدا أهميته في انتزاع أول اعتراف رسمي عربي بإسرائيل، الأمر الذي لم تتمكن إسرائيل من تحقيقه في حرب 1948، وجعلها تدرك أن لا بد من نشوب حرب أخرى لإجبار الدول العربية عليه. لذا كانت حرب 1967 مهمة جدًا للصهيونية وإسرائيل. وكانت حرب 1973 التي نجم عنها اتفاق السلام لتكون آخر الحروب، بحسب تعبير السادات.

في عام 1979، صدر المرسوم الرئاسي رقم 35 الذي مُنح بموجبه جميع الضباط الذي شاركوا في حرب 1973 امتيازات عسكرية كمستشارين، من دون بقائهم في الخدمة العسكرية، ومن دون أن يتمكّنوا من العمل في السياسة في الوقت ذاته. وفي العام نفسه، غُير اسم وزارة الحربية إلى وزارة الدفاع، وحرّر السادات الأكاديميين من الخدمة العسكرية لدفعهم إلى سوق العمل، وفرض عليهم خدمة عام واحد فقط في مقابل مدة تراوح بين عام ونصف العام وعامين لأصحاب المؤهلات الجامعية الأدنى، ونحو ثلاثة أعوام لغير المتعلمين[207].

بعد خفض الميزانية العسكرية وتغيّر العقيدة القتالية للجيش، توافق النظام الحاكم مع الجيش على وظائف جديدة تحافظ على قوته وامتيازاته. وكان أن حلّ محل وزير الدفاع أحمد بدوي، بعد وفاته، الملحق العسكري في واشنطن

---

(207) المادة (3) من القانون رقم (127) لسنة 1980 تجعل الأصل في الخدمة العسكرية، ثم جرى خفضها بحسب مستوى التعليم، ثلاثة أعوام طبقًا للأحكام. انظر موقع هيئة التنظيم والإدارة بالقوات المسلحة المصرية، تم الاطلاع عليه تاريخ 12/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://tagned.afmic.gov.eg/13militaryService.aspx>.

عبد الحليم أبو غزالة الذي حمل مشروع توسيع نشاط الجيش الاقتصادي والمدني، ومضاعفة الرواتب فيه بشكل غير مسبوق.

ثمة باحثون يصورون ما جرى بعد ذلك تصويرًا إيجابيًا بوصفه إنجازًا. ومن هذا المنظور، واجه الجيش المصري بعد عام 1973، خصوصًا بعد توقيع اتفاقات السلام، معضلتين: أن يجد أسلوبًا لتقليص عدد أفراده وأن يبدع في تغيير عقيدته العسكرية، من أجل الحفاظ على دور بارز له في العلاقة بين الدولة والمجتمع. «بالنسبة إلى المعضلة الأولى، وجدت المؤسسة الحل في الاندماج في التكنولوجيا ونظم الإدارة الغربيين، أما بالنسبة إلى المعضلة الثانية فأدمج الجيش في الوظائف التنموية للدولة، كما تجسد في قانون 32 لعام 1979 الخاص بإنشاء جهاز الخدمة الوطنية، وفي الدمج المؤسسي لوزير الدفاع في لجنة السياسات العليا. منح هذا القانون استقلالًا ماليًا للمؤسسة العسكرية عن ميزانية الدولة، حيث سمح لها بفتح حساب خاص في مصرف تجاري لتودع فيه دخلها من المشروعات التي تنفذها. وبالتدرّج، أصبحت المؤسسة العسكرية خلال هذه الفترة يد الدولة الطولى في تنفيذ مشروعات البنى التحتية والرفاه والخدمات وغيرها»[208]. فضلًا عن استمرار التوظيف المتعمد والمعتمد لبعض رتب الجيش في أجهزة الإدارة المدنية والمحلية على تدرّجها وتنوّعها.

تعزز نفوذ وزراء الداخلية وأجهزتهم الأمنية في عهد السادات، وتعززت قوة المنصب ضمن النظام في عهد مبارك. وبرز منهم بشكل خاص في عهد السادات ممدوح سالم والنبوي إسماعيل اللذان تحوّلا من ضابطي شرطة إلى وزيري داخلية. ومع ذلك، لم تتمكن قوى الأمن الداخلي من حسم الموقف في الأزمات الكبرى. ففي حوادث انتفاضة 18 و19 كانون الثاني/ يناير 1977، وافق الجيش على التدخل بعد أن أعلن السادات إلغاء رفع الدعم عن السلع الأساسية. وبعد هذه التجربة بالتحديد، أُعدّت الخطة 100 التي وُضعت لترتيب ردود سريعة من قوات الأمن المركزي لمكافحة حوادث «شغب» مماثلة في المستقبل، وهي الخطة ذاتها التي طُبقت في 25 كانون الثاني/ يناير 2011 من دون نجاح.

(208) جهاد عودة، «المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية في فترة الرئيس مبارك، 1981-1987»، في: عبد الله، محرر، ص 57-58.

تحوّل وزير الداخلية بعد تظاهرات الخبز في كانون الثاني/ يناير 1977 إلى الرجل القوي في مصر بعد الرئيس في كل ما يتعلق بالسياسة الداخلية، وزادت هذه النزعة في مرحلة مبارك، أي إن الدولة تحوّلت إلى دولة أمن. لكن يصح هذا في حال نجاح النظام في تغييب الجيش عن السياسة، أو غيابه عنها نتيجة صفقة مع النظام فحسب. وبقي الجيش القوة الرئيسة في الدولة، لكنه قوة معطلة سياسيًا بشكل عام. فحُيّد الجيش عن السياسة وإدارة الدولة بعد عام 1967، ولا سيما في عهد السادات، ورضي هو بهذا التحييد. لكن قوته بانت للعيان في كل مرة طُلب فيها منه أن يتدخل حيث فشل الأمن الداخلي: 1977، 1986، 2011. وما لبث أن حقق صفقة في عهد مبارك مُنح بموجبها نوعًا من الإدارة الذاتية، وحظي بامتيازات واستقلالية اقتصادية، على أن يترك شؤون السياسة لغيره، ولا سيما قوى الأمن الداخلي والحزب الوطني الذي تضاعف فيه تأثير رجال الأعمال، في حين كانت الأسرة الحاكمة حلقةَ وصل بينهم.

المرحلة الثالثة: الصفقة التاريخية واستقلالية الجيش

كان مبارك قائدًا لسلاح الجو ونائبًا لوزير الحربية في عام 1972. فاختاره السادات لتولي موقع نائب الرئيس في عام 1975 لأنه ضابط هادئ وبلا طموح خطر على منصب الرئيس. أما وزير الدفاع عبد الحليم أبو غزالة فكان قويًا وناشطًا، رفع رواتب أفراد الجيش وحسّن مظهرهم وزيّهم، وكانت العلاقات بينه وبين مبارك متوترة. لكنه في الوقت ذاته كان صاحب دور بارز في الدفع بمبارك إلى سدة الحكم.

بعد أن أصبح مبارك رئيسًا، عاود تأليف القيادة العامة في عام 1983 من دون مشاورة أبو غزالة، وحظر عضوية الضباط في الأحزاب في عام 1984، ربما لقطع الطريق على أبو غزالة ومنعه من عضوية الحزب الوطني والحصول على نفوذٍ فيه. فعلاوة على ارتفاع شعبيته في أوساط الجنود والضباط، كان أبو غزالة مؤثرًا في المجال العام بظهوره الإعلامي المتكرر، وحرصه على استخدام تعابير دينية في مقابلاته السياسية قرّبته إلى الجماهير. وجمع بين الميل إلى السياسات الأميركية في المنطقة والتحالف معها وموقفه كمتدين محافظ معادٍ لليسار. وظلت التطورات تدفع باتجاه إقصاء الجيش عن المجال السياسي، حتى برزت حاجة النظام الماسة

إلى تدخله في تمرّد قوات الأمن المركزي في عام 1986. وكان تدخل الجيش عنيفًا وقمع التمرّد بسرعة بعد مقتل أكثر من 100 شخص. لكن أبو غزالة لم يستغل دخول الجيش إلى القاهرة وإمساكه بمفاصل الدولة في أثناء هذه الحوادث للانقلاب على مبارك، بل ما حصل كان العكس من ذلك تمامًا. فبعد الخدمات التي أدّاها لمبارك، انقلب الأخير عليه. وفي مرحلة ما، أشيعت أقاويل عن إمكانية حكم أبو غزالة مصر بانقلاب عسكري[209]. وبدا أبو غزالة، حتى إقالته، كأن أحدًا لا يمكنه إيقافه. كما أثار أبو غزالة الذي بدا مقربًا إلى الولايات المتحدة، حيث خدم فيها ملحقًا عسكريًا وأكثر من استخدام الخطاب الإسلامي المحافظ في حديثه السياسي، إعجاب الناشطين والإعلاميين الإسلاميين، خصوصًا أن زوجته كانت محجبة[210].

نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في 5 أيلول/ سبتمبر 1988 أن أبو غزالة ربما يُحاكم في الولايات المتحدة بتهمة تهريب قطع صواريخ أميركية من دون إذن من البنتاغون، فسارع مبارك إلى إقالته في عام 1989. وعُهد إليه بمنصب مساعدٍ للرئيس، وهو منصب من دون صلاحيات أو نفوذ، واستقال منه في عام 1993. وحاولت صحيفة روز اليوسف المقرّبة إلى جهاز الأمن الداخلي المصري، تلطيخ سمعته بفضائح فساد جنسي وغيرها، لكن المحكمة برّأته منها في عام 1995. وعُين يوسف صبري أبو طالب وزيرًا للدفاع مدة عامين. وخَلَفَه في عام 1991 المشير محمد حسين طنطاوي، قائد الحرس الجمهوري الذي يشكل في هدوء مزاجه وتفضيله البقاء خلف الأضواء نقيضًا لأبو غزالة.

في عام 1987، حدّد عبد الحليم أبو غزالة مبادئ عقيدة الجيش المصري بالآتي: أولًا، التوازن الاستراتيجي والرّدع مع الدول المحيطة، ومنها إسرائيل.

---

(209) Robert Springborg, «The President and the Field Marshall: Civil-Military Relations in Egypt Today,» *Middle East Report* (*MERIP*), vol. 17, no. 147 (July-August 1987).

(210) انظر خصوصًا: محمد عبد القدوس، «تعظيم سلام للمشير،» الشعب، 14/ 10/ 1984. وهي مقالة انتقد فيها عدم بث التلفزيون المصري مقابلة مع المشير أبو غزالة أكد فيها أهمية الإيمان للجندي ورفض مهاجمة التيار الإسلامي، أو تجنب القيام بذلك على الأقل. والطريف أنه بعد مرور نحو أربعة عقود كانت اللغة والصلاة والزوجة المحجبة من الأمور التي أثارت إعجاب الرئيس المنتخب مرسي وآخرين من الإخوان المسلمين بالجنرال الطموح رئيس المخابرات العسكرية عبد الفتاح السيسي، وكانت كما يبدو من الأسباب التي قادت إلى الثقة به وتعيينه في منصب وزير الدفاع خلفًا لطنطاوي.

ثانيًا، الحفاظ على استقلال الدولة وسلامة أراضيها وأمن حدودها وشواطئها ومياهها الإقليمية ومصالحها الاقتصادية[211]. وبعد ذلك بثمانية أعوام، أضاف طنطاوي حماية الجبهة الداخلية ومواجهة الكوارث إلى مهمات الجيش[212].

بلغت الميزانية العسكرية في منتصف السبعينيات نحو 33 في المئة من مجمل الناتج المحلي، وخُفضت إلى 19.5 في المئة في عام 1980. وفي منتصف التسعينيات، كان الإبقاء على نحو مليون جندي ورجل أمن في مصر يكلّف الميزانية نحو 11 في المئة من مجمل الناتج المحلي، كانت تُصرف على الدفاع. أمّا في عام 2010، فبلغت هذه النسبة 2.2 في المئة فقط. ومن الواضح أنّه لم يكن ممكنًا الحفاظ على جيش بهذا العدد وتسليحه... إلخ، بهذه الحصة «الصغيرة» من مجمل الناتج المحلي المصري. ويبدو أن الجيش بدأ مبكرًا بالبحث عن وسائل تمويل ذاتية، لضمان حياة لائقة لضبّاطه. وتميزت مرحلة تولي أبو غزالة وزارة الدفاع بنشاط مدني اقتصادي للقوات المسلحة، فقدم الرجل أنموذجًا مختلفًا ما عاد قائمًا منذ عبد الحكيم عامر، لناحية البروز والكاريزما وحتى الدور السياسي، ولا سيما في ما يتعلق بعلاقة الجيش المباشرة بدولة عظمى (الولايات المتحدة)، والتصريحات السياسية وتعظيم دور الجيش الاقتصادي الاجتماعي بحجّة المساهمة في إنجاح خطط الدولة التنموية.

في عام 1986، شهد الإعلام المصري نقاشًا حامي الوطيس، دام أكثر من شهرين، في شأن دور الجيش، وبدأ بمطلب خفض الميزانية العسكرية وتحديد دور الجيش الاقتصادي. وصل النقاش حدًا تدخّل فيه مبارك، إذ ادعى أن خفض عدد أفراد الجيش ودوره يعني أن تبقى إسرائيل القوة الوحيدة المتفوقة في الإقليم. واستُدعي الصراع، أو على الأقل التنافس، مع إسرائيل خلال سوق التبريرات لضخامة ميزانيات الجيش، وتضخّم دوره في الاقتصاد والمجتمع. وعلى الرغم من تدخل مبارك شخصيًا دفاعًا عن الجيش لحسم النقاش، فإنه لم يتمكن من إزالة الانطباع أن نقاشًا علنيًا من هذا النوع، يتناول وزير الدفاع بالنقد الحاد، لم يكن ليجري من دون رضى أوساط الرئاسة في القصر الجمهوري[213].

---

(211) Kechichian and Nazimek, p. 128.

(212) المصدر نفسه.

(213) كتب الباحثان كيشيشيان ونظميك: «لا شكّ في أن النقاش الذي دار في منتصف =

دأبت الرئاسة على الإيعاز إلى أصوات معارضة بانتقاد قطاع ما في النظام نفسه، مفسحة لها هامش النقد، لا لأسباب ديمقراطية بالطبع بل لرغبتها في التخلص من عناصر نافذة داخل النظام، أو لأن الرئاسة تريد بشكل غير مباشر التعبير عن عدم رضاها عن هؤلاء النافذين، فتتركهم عرضة للنقد الإعلامي. وغالبًا ما لا يعرف النقاد السبب الحقيقي لفتح المجال لانتقاداتهم ورفع سقوف حرية التعبير فجأة. ولم يمنع هذا أنه في بعض الحالات النادرة كان الإعلاميون يعرفون ذلك ويتواطأون من منطلق القبول بدورهم أداة في الصراع بين أجنحة النظام[214].

انتقد بعض المقالات بشكل موضوعي محاولات الجيش المصري تحقيق الاكتفاء الذاتي لناحية حاجات ضباطه السكنية والصحية والتعليمية، بتوسعه في مشروعاته الاجتماعية الموجهة إلى أفراده في مجالات الإسكان العائلي والنوادي والفنادق والمستشفيات، وحتى الشبكات الاستهلاكية، في حين ادعى المدافعون عن هذه السياسة أنها تساهم في التنمية، ولا تترك الجيش عرضة لعوامل السوق من العرض والطلب وخلو السكن[215]، الأمر الذي يعني أن الجيش برّر «قطاعه العام» (الخاص به) بمبررات اشتراكية، في وقت كانت تنحو فيه الدولة نحو اقتصاد السوق الرأسمالي. وفي الحقيقة، لم يكن ثمة تناقض بين اشتراكية العسكر ورأسمالية نخبة الدولة، إنما كانت النزعة التي تبدو اشتراكية مجرد تبرير لامتيازات جزء من النخبة الحاكمة، ودعمًا لقاعدتها الاجتماعية العسكرية. ولن يطول الوقت حتى يدخل هذا «القطاع العام» الخاص طرفًا يكاد يكون احتكاريًا في السوق الرأسمالية، ليستغل رأس ماله السياسي والرمزي المعنوي في التملك العقاري، وفي الاستحواذ على جزء كبير من سوق الاستهلاك للمجتمع كله، لا لتلبية حاجات القوات المسلحة (أو حتى تحقيق امتيازاتها) فحسب.

= الثمانينيات من قبل إعلاميين ومعارضين والانتقادات العلنية التي وجّهت لعبد الحليم أبو غزالة على إدارة الجيش في مرحلته كانت بتشجيع من رجال مبارك». انظر: المصدر نفسه، ص 134.

(214) لم يكن غريبًا شهود الساحة المصرية، خصوصًا عقب ثورة يناير، هذا القدر الكبير من انكشاف ظواهر صوتية مزايدة في الوطنية، ظلت صاحبة مواقف متشنجة، ثم تبين أن أصحابها كانوا على علاقة بالأجهزة الأمنية المصرية، وأنهم أدوات في لعبة صراعات الأجنحة داخل النظام، وللمسّ بمعارضين آخرين والتشكيك في أهدافهم وذممهم من خلال المزايدة وتهم العمالة وغيرها.

(215) أحمد فخر، «الأهداف الاستراتيجية للعسكرية المصرية،» الجمهورية، 2/ 1/ 1985.

يقول ستيفن كوك إن الأمر المشترك بين تركيا ومصر والجزائر يكمُن في أن الجيش في كل واحدة منها مهتم بموضوعات الاقتصاد والخارجية والأمن والموقف من جهاز الدولة والأيديولوجيا الوطنية أو القومية. ففي هذه الدول الثلاث، اتخذ الجيش عمومًا موقفًا يشدّد على الاستقلال الاقتصادي باعتباره سبيلًا للنمو وسياسات تنمية تقودها الدولة. وعندما جرى التحول في هذه الدول كلها إلى اللبرلة الاقتصادية في السبعينيات، اهتم الضباط بالمصالح الاقتصادية للجيش أكثر مما اهتموا بالتنمية ذاتها[216]. وعلى هذا المستوى يمكن أن نضيف سورية إلى الدول الثلاث التي يذكرها كوك، من حيث إحداث الجيش لمؤسسات إنشائية عسكرية خاصة به، تعمل في المجال المدني بموجب التعهدات، وتشكل نوعًا من قطاع عام/ خاص للمؤسسة العسكرية وفي الدول الثلاث: تركيا ومصر وإسرائيل، تمسّك الجيش بعلاقات متينة بالولايات المتحدة، وكان الاختبار الأكبر للجيش المصري حين شنت إسرائيل عدوانها على لبنان في عام 1982 بعد توقيع اتفاق السلام مع مصر، فرفضت مصر خرق معاهدتها مع إسرائيل. ومن أهم أسباب هذا الالتزام الحازم الخيار السياسي والفوائد من علاقة النظام بالولايات المتحدة.

في الدول الثلاث المذكورة احتكر الجيش تعريف المصلحة الوطنية والأيديولوجيا الوطنية، وقبِلَ بأن تتنافس القوى السياسية تحت سقف تعريفه المصلحة هذه، ولا تتنافس معه في تعريفها. ففي مصر، تنافس الضباط الأحرار مع الإخوان ضمن الخطاب الوطني المعادي للإنكليز، ويصح هذا أيضًا في حالة 1948. وهاجم الإخوان عبد الناصر وزايدوا عليه في موضوع شروط اتفاقية 1954 مع الإنكليز. وبذلك، حاولوا عمليًا تقويض أساس شرعية الضباط، أي الخطاب الوطني. وحين أُعيدت الشرعية إلى حركة الإخوان المسلمين في مصر في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته في عهدي السادات ومبارك، سُمح لهم عمليًا بممارسة نشاط وخدمات اجتماعية وثقافية، لكن غير سياسية. أما الحركات الإسلامية فاتخذت مواقف تنافس الجيش في الوطنية أو القومية، فانتقدت مثلًا مواقف الجيشين في مصر والجزائر من التدخل الأجنبي في العراق

---

(216) Steven A. Cook, *Ruling but not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2007), p. 19.

في عام 1991، ورأى الضباط في ذلك محاولة لتقويض أسس شرعيتهم القائمة على مسألة الوطنية هذه.

في عهد مبارك، جرت تسوية كبرى صار بموجبها وزير الدفاع الرجل القوي داخل الجيش فحسب. ونشأ كيان سياسي للضباط غايته الحفاظ على الامتيازات التي تتعلق بالجيش واقتصاده ومواقع ضباطه المتقاعدين الذين يُعينون في مناصب رسمية. في المقابل، تُرك للرئيس شؤون حكم مصر، وإدارة البلاد بالتعاون مع المخابرات والمؤسسة الأقوى في الداخل، أي الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية. ولم ينفِ هذا للحظة أن الجيش ظل القوة الرئيسة، وصاحب المقدرة إذا ما أراد تفعيل قوته، كما ظل الأكثر شعبية لدى الجمهور لابتعاده عن السياسة. فهذا البعد، إضافة إلى الانغلاق الذي يمنع عين الجمهور الفاحصة من نقده، سمحا له بالحفاظ على صورة «طاهرة» (زائفة في الواقع) خلافًا لصورة أجهزة الأمن الأخرى، ودوائر السلطة في الحزب والعائلة الحاكمة، الملطخة بالحقائق والشائعات عن ممارستها، ذلك أنها في تماس مباشر مع الشعب.

بقي الانطباع سائدًا فترة طويلة «إن ميراث اللامبالاة العام ومركزية الدولة والمشاركة العسكرية الفعلية في السلطة، بجانب تخفيض التوترات الاجتماعية عن طريق درجة من درجات الليبرالية السياسية، كل هذا يجعل احتمال استيلاء العسكريين على السلطة في مصر أمرًا غير محتمل. فحتى عندما تم استدعاء الجيش لقمع انتفاضة يناير 1977، وتمرد الأمن المركزي في 1986، عاد الجيش إلى ثكناته مرة أخرى، وظلت السلطات المدنية مسيطرة. إن المثل السائر بين كثير من المدنيين في مصر هو أن الجيش لا يحتاج إلى الاستيلاء على السلطة لأنه يجلس بالفعل على قمتها»[217]. وفي سياق النقاش الذي دار في شأن دور الجيش واحتمال حدوث انقلاب عسكري في نهاية الثمانينيات، كتب الباحث اليساري أحمد عبد الله أن الأغلبية في مصر في عهد مبارك كانت جاهزة لتقبل حكم أوتوقراطية عسكرية، فـ «التجربة الديمقراطية لا تقوم على قاعدة عريضة. والقوة السياسية هي مجموعة النخبة المنخرطة في صراع الشعارات السياسية... والأغلبية الساحقة من السكان لا تثق بكل هذا». ويمكن بالتالي أن تتقبل نظامًا

(217) عبد الله، «القوات المسلحة،» ص 24-25.

أوتوقراطيًا يحقق درجة من الانضباط والنظام[218]، ولم يكن الجيش بحاجة إلى الانقلاب، فثمة توازن قائم كان يحفظ له امتيازاته. لكن إذا حصل انقلاب عسكري، فالمجتمع المصري جاهز لتقبّله، لأن النظام أوتوقراطي أصلًا، لكن تعمّه الفوضى، ولا تعود التعددية المضبوطة التي يُتيحها داخل النخبة بأي فائدة على الشعب. من هنا، ربما ينشأ وضع يفضّل فيه المزاج الشعبي لدى الفئات الواسعة، المتضررة من النظام القائم، تلك السلطوية المنظمة الناجمة عن انقلاب عسكري على السلطوية الرثة التي تتيح هامشًا للتعددية لا تستفيد هذه الفئات منها، ولا تثق بالمشاركين فيها.

ثمة مبرّر آخر لعدم حاجة الجيش إلى التدخل بانقلاب إلا في الحالات القصوى، وهو اعتبار الجيش صاحب السلطة الحقيقية في البلد من دون أن يحكم فعلًا، كون الجيش هو السلطة غير الحاكمة، أو التي لا تحكم مباشرة، وهو صاحب السلطة الحقيقية التي تقف خلف واجهة الحكومة المدنية، يحميها وتحميه في ظلّ وجود معارضات سياسية متفاوتة القوّة تشارك في العملية السياسية، من دون أن يرقى في الوقت ذاته إلى المشاركة في الحكم أو توليه مباشرة. يلخص هذا، بحسب ستيفن كوك، مجمل الوضع الذي كان قائمًا في الجزائر ومصر وتركيا حتى بداية هذا القرن[219]. والحقيقة أن هذا الاستنتاج غير دقيق تمامًا، ذلك أن السلطة السياسية كانت تتحكم بالجيش تمامًا في نهاية عهد عبد الناصر وتحديدًا بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967، وفي عهد السادات. أما في عهد مبارك، فكان ثمة ترتيب دقيق للعلاقة بينهما. إذ أُرضِيَ الجيش بالامتيازات والوظائف التي يقوم بها كي يبقى راضيًا في الثكنات، لكن بوادر التململ ظهرت في صفوفه بعد تهميشه في عهد السادات. وفي عام 1982، أضرب التقانيون في الدفاع الجوي في أربع قواعد عسكرية احتجاجًا على تغيير لائحة الترقيات، فهرول مبارك لإرضاء الجيش واستعادة بعض نفوذه. وكان مبارك يدرك حقيقة أن الجيش هو قاعدته الاجتماعية، وقلب قوته السياسية، فهو نائب الرئيس الذي أصبح رئيسًا بصدفة تاريخية (اغتيال السادات)، ولم يمتلك من مصادر الشرعية إلا أنه ابن المؤسسة العسكرية، إذ كان قائدًا لسلاح الجو.

---

(218) المصدر نفسه، ص 26.

(219) انظر كتاب ستيفن كوك في هذا الموضوع: Cook, *Ruling but not Governing.*

كان حرص مبارك على علاقته بالجيش وفق هذه الصيغة حقيقيًا، فحتى في الأوقات التي تعاظم فيها نفوذ أبو غزالة، بقي مبارك يتمتع بصلاحية تعيين كبار الضباط داخل الجيش. خسر مبارك جولة واحدة مع أبو غزالة بعد شغب قوات الأمن المركزي في 26 شباط/ فبراير 1986، عندما اضطر إلى إقالة وزير الداخلية أحمد رشدي الذي كان يوازن أبو غزالة في مجلس الوزراء، لكنه ما لبث أن أقال أبو غزالة، كما سبق أن بيّنا.

كان حرص مبارك كبيرًا على حماية صورة الجيش من هذا المنطلق أيضًا. فمثلًا، في حادثة تحرير رهائن الطائرة المختطفة في مالطا، تأثّرت صورة الجيش سلبًا بعد أن قضى أكثر من نصف الرهائن نتيجة سوء خطة الاقتحام، وضعف كفاءة القوات الخاصة التي نفّذتها، وقلة الاهتمام بحياة البشر. هنا، برز دور الآلة الإعلامية بقيادة وزير الإعلام صفوت الشريف في تهميش مسألة حياة الركاب، وتحويل الإخفاق إلى انتصار، من خلال التباهي الأجوف بقوة ثبت أنها غير قائمة، وبث الشعور بالعظمة في مزيج تكرر استخدامه خلال عهد مبارك، جمع بين الخداع لتغطية الإخفاق ومضاعفة جرعة تملق المشاعر الوطنية. ومن الأمور التي أتقنتها منظومة الإعلام هذه تصويرها أي نقد للنظام مسًّا بمنجزات ذات قيمة وطنية، وهو الأسلوب الذي أمكن لثورة 25 يناير كشفه وتحديه وتغييره وإن لمرحلة قصيرة عاد بعدها هذا الأسلوب الإعلامي مع عودة الجيش إلى السلطة.

يعلق روبرت سبرينغبورغ على تضخم مشروعات العسكر الاقتصادية التي كانت تحظى بدعم حكومي إلى حد شكّلت معه عبئًا على ميزانية الدولة، لا مصدرًا للتمويل[220]، في حين قدّم الجيش مشروعاته الاقتصادية باعتبارها مشروعات تنموية تسد حاجة المجتمع. وحصل ذلك بشكل خاص بعد اللبرلة الاقتصادية الواسعة في عام 2003. إضافة إلى ذلك، يبدو أن الضباط عبّروا – من منطلق أمني – عن خشية من نشوء فجوات طبقية ربما تستغلها قوى مثل جماعة الإخوان لإثارة النقمة ضد النظام[221]. وحفّز توسع النشاط الاقتصادي للقوات المسلحة صراعًا مع البرجوازية المدينية التي أفسح لها الانفتاح الاقتصادي مجالًا

(220) Springborg, p. 148.

(221) Cook, *Ruling but not Governing*, p. 89.

للعمل في مشروعات بقيت تقليديًا مقصورة على القطاع العام، حيث نافستها شركات الجيش بنزوعها الاحتكاري. لكن ما لبث أن تطورت ديناميات تضبط هذه المنافسات، وتعزز شبكة مصالح مشتركة بين الجيش ورؤوس الأموال، تتضمن عطاءات للشركات الخاصة ورجال الأعمال من مشروعات شركات القوات المسلحة، وشراكات في العمل معها.

هذه العملية التي بدأت مع أبو غزالة بذريعة إبقاء الجيش وحاجاته مستقلة عن قوانين السوق وتقلّباته تارة، وبحجة المشاركة في التنمية الوطنية طورًا، انتهت إلى إقامة مجتمع الضباط الموازي، أو ما سمّاه باحثون «جمهورية الضباط»، حتى صار حجم الاقتصاد العسكري المصري يقدر بين 10 و15 في المئة من اقتصاد مصر البالغ 210 مليارات دولار[222]. وبلغ مجمل النشاط الاقتصادي للجيش في عام 2011 نحو مليار دولار، بحسب ما صرّح به اللواء محمود نصر (مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية وعضو المجلس الأعلى للقوات المسلّحة) في اجتماع مفتوح في عام 2012 في القاهرة. ومن المرجح أن يكون هذا الرقم متواضعًا قياسًا بالواقع[223].

بعد ثورة 25 يناير، تعرضت هذه الامتيازات لخطر فرض رقابة لجان مجلس الشعب عليها ضمن مراقبة تنفيذ ميزانية الدولة، وغيرها من أنواع الخضوع للقانون المدني. لذلك، سعت المؤسسة العسكرية بعد ثورة 25 يناير إلى البقاء فوق القانون، من أجل الحفاظ على نفوذها وامتيازاتها، وكي لا تبقى فوق القانون شكلًا، وجدت أن عليها أن تصبح القانون فعلًا. ففي جولتي مناقشة الدستور المصري بعد الثورة، سعت المؤسسة العسكرية إلى أن يتضمن الدستور مواد لا تنص على امتيازاتها فحسب، بل على قرارها السيادي عمليًا أيضًا[224].

---

(222) Ivan Ivecovic, «Egypt's Uncertain Transition,» in: Dan Tschirgi, Walid Kazziha and Sean F. McMahon, eds., *Egypt's Tahrir Revolution* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2013), p. 181.

انظر أيضًا: يزيد صايغ، «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر» (دراسة أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، 1 آب/أغسطس 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 11/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48996#>.

(223) Kandil, p. 183.

(224) ظلت المواد الموصوفة بمواد تحصين الجيش في الدستور مدخلًا لتعطيل الرقابة المدنية على قطاع الدفاع والأمن؛ فمراقبة المنتخبين لأعمال السلطة التنفيذية، ومنها الدفاع، شرط ضروري =

أصبحت «جمهورية الضباط» تمارس سيطرة حصرية على ميزانية الدفاع والمساعدة العسكرية الأميركية والشركات المملوكة لها. ويجب أن نشير إلى أن شريحة عريضة من كبار الضباط تتربع على رأس المؤسسة العسكرية، في حين يتكوّن الجيش المصري من نحو نصف مليون مجنّد فعلي، ونصف مليون آخرين يشكلون جيش احتياط يمكن استدعاؤه إلى الخدمة. وينسب باحثون بحق إلى الجيش دورًا في تنشئة الشباب المصري ودمجهم اجتماعيًا، فهو يدرّب 12.3 في المئة من الذكور بمعدّل 80 ألف في الدورة الواحدة[225] من عام إلى ثلاثة أعوام، تعقبها تسعة أعوام في الاحتياط. على الرغم من خفض عدد أفراد الجيش بعد إبرام اتفاق السلام مع إسرائيل، فإنّه لا يزال جيشًا كبيرًا. وبموجب بحث صادر

= للديمقراطية، وإعمال لمبدئها في السيطرة المدنية. فدستور 1971 لم يذكر رقابة البرلمان على أعمال هذا القطاع، واكتفى بنص مقتضب بعرض الميزانية «رقمًا واحدًا» على مجلس الشعب، من دون تفصيل، وتذرع من صاغوه بضرورة السرية، إذ رأوا أن ميزانية القوات المسلحة تكشف أمورًا خطرة تتعلق بتسليح القوات وتجهيزها وإعدادها، مفضلين حجبها عن نواب الشعب، في تجاهل كامل لمخاطر الفساد التي يعززها عدم الرقابة. والحقيقة أن بعض بنود الجيوش تكون سرية، لكن هذه لا تزيد على 5 إلى 10 في المئة من ميزانيته في الدول الديمقراطية، وحتى هذه يفترض أن تناقش في لجان برلمانية مغلقة. وأبقى دستور 2012 (بعد الثورة) أعمال القوات المسلحة وميزانيتها بعيدًا عن الرقابة الشعبية عبر البرلمان، وإن أبدل هذه الرقابة بدور مستجد لمجلس الدفاع الوطني، وهو مجلس تنفيذي غير منتخب، يشكله رئيس الجمهورية وفق المادة (197) من الدستور ويهيمن العسكريون على عضويته بنحو ثلثيه، حيث يضم 14 عضوًا، منهم ثمانية عسكريين: وزير الدفاع، رئيس المخابرات العامة، رئيس أركان حرب القوات المسلحة، قادة القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي، رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، مدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع؛ وستة مدنيين: رئيس الوزراء، رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشورى (هما المنتخبان)، ووزراء الخارجية والداخلية والمالية. وخصت المادة هذا المجلس بمناقشة موازنة القوات المسلحة، وأخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة، وهذا ما أبقت عليه تعديلات الدستور في عام 2013 في المادة (203)، مع الانتكاس للحال القديم في دستور 1971، حيث أعادت المادة الجديدة إدراج ميزانية القوات المسلحة «رقمًا واحدًا في الموازنة العامة للدولة»، من دون أي تفصيل لمحتواه، الأمر الذي يمنع مجلس النواب من تداول أعمال القوات المسلحة، معطلًا إحدى المهمات الرئيسة للبرلمان، وقصرها على مجلس الدفاع الوطني. وعززت مادة القضاء العسكري (204) هذا التحصين، فوسعت نطاق الحماية القضائية لأعمال القوات المسلحة بمنحها القضاء العسكري مطلق السلطة في تحديد ما يخضع له من قضايا في أي موضوع يعدّ «عسكريًا»، وغلّت في المقابل يد القضاء عن القيام بمهماته.

(225) Stephen Gotowicki, «The Military in Egyptian Society,» in: Phebe Marr, ed., *Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role* (Washington, DC: National Defense University Press, 1999), pp. 107-109.

في عام 1997، بلغ عدد الجنود في الخدمة الفعلية للجيش المصري 440 ألف جندي، منهم 270 ألف مجند و254 ألف جندي احتياط. ويبلغ عدد جنود قوات الأمن المركزي 300 ألف فرد، والأمن الوطني 60 ألف فرد، وحرس الحدود 12 ألف فرد[226]. ونجد أرقامًا مشابهة لدى باحثين آخرين: 468.500 رجل، منهم 45 ألف ضابط. أمّا عدد القوات شبه العسكرية، فيبلغ 300 ألف شخص[227]. وبحسب البحث نفسه، بلغت ميزانية الأمن 3.3 مليار دولار من مجموع نفقات الدولة البالغة 42 مليار دولار[228].

في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك، بلغ عدد أفراد الأجهزة الأمنية الأخرى: شرطة ومباحث ومخابرات وأمن مركزي، نحو 1.5 مليون فرد بين عسكري ومدني، وارتفعت ميزانية الداخلية السنوية ثلاثة أضعاف مقارنة بارتفاع ميزانية وزارة الدفاع[229].

حصلت مسألة تجاوز مؤسسات الأمن الداخلي والمخابرات وضعية الجيش في العهد الطويل لمحمد حسين طنطاوي الذي مكث في منصب وزير الدفاع مدة أطول من أي وزير دفاع في التاريخ المصري الحديث. ولا يفسر بقاء الرجل طوال هذه المدة إلا الولاء السياسي لمبارك والسعي الحثيث إلى الحفاظ على نظام المحسوبيات القائم في الجيش. وظل طنطاوي الذي لم يكن مشغولًا بحرب ولا بالإعداد لها، معنيًا بالحفاظ على مكانة الجيش ومصالح ضباطه. ويرى الباحث يزيد صايغ أن استمرار طنطاوي وأعضاء آخرين في المجلس العسكري حتى بعد تجاوزهم سن التقاعد بكثير أمر لا علاقة له بحالة حرب أو بجهدهم العسكري أو سجلّهم القتالي، بل «كان الأمر متعلقًا باستقرار النظام، واستقرار ما سمّاه كثيرون جمهورية الضباط في مصر»[230].

بعد اغتيال السادات، وضمن توجهه التوفيقي، وفي سعيه إلى تثبيت شرعيته

---

(226) Kechichian and Nazimek, p. 127.

(227) انظر: *The Military Balance* (The International Institute for Strategic Studies, IISS) (January 2007).

(228) بوميه، ص 107.

(229) صايغ، «فوق الدولة».

(230) المصدر نفسه.

المستندة أساسًا إلى خدمته قائدًا سابقًا لسلاح الجو، منح مبارك الجيش قوة أكبر، لكنها لم تكن سياسية بل اجتماعية اقتصادية. فبعد عام 1991، وجد مبارك نفسه يوسّع نهج عبد الحليم أبو غزالة، ويسمح بمدّ نشاط القوات المسلحة إلى مجالات الحياة في مصر كلها. كما أسّس ترتيب ما بعد التقاعد للضباط في الوزارات والهيئات الحكومية وشركات الدولة، وأصبح هذا الموضوع عُرفًا وعادة وشكّل ظاهرة حقيقية في المجتمع المصري، فتغلغل الضباط المتقاعدون في مجالات الحياة المصرية كلها، واحتلوا مناصب عليا فيها من خلال هذا الترتيب. وما عاد الضباط، أو الضباط المتقاعدون، يتركّزون في المناصب العليا في الدولة خلافًا لما كانت عليه الحال في عهد عبد الناصر، بل كانت العقود الثلاثة الأخيرة في تاريخ مصر كافية لأن يتغلغل الضباط من الدرجات كلها في أجهزة الخدمة المدنية والقطاع الخاص المصري، ومنها ضباط من رتب متوسطة. «فضلًا عن ذلك، توفّر الضباط السابقون على خيار البقاء في زيّهم الرسمي إذا كانوا لا يزالون يخدمون المؤسسة العسكرية، والاحتفاظ عمومًا بامتيازات الرتبة، وهذا أيضًا خلافًا لما كانت عليه الحال في عهد عبد الناصر»[231]. ويرى يزيد صايغ وظيفتين أساسيتين لتغلغل العسكر في المكوّن البيروقراطي للدولة المصرية: «أولًا يمارس الرقابة الإدارية على الحكم المحلي وعلى الأجهزة الأمنية حتى من دون أن يمارس السيطرة المباشرة على مجلس الوزراء؛ وثانيًا، لضمان الدخل المالي لكبار الضباط في مرحلة ما بعد التقاعد، وتأمين مصادر دخل رئيسة للقوات المسلحة ككل».

تُعد هيئة الرقابة الإدارية أهم أجهزة الرقابة، أُسست في عام 1958 بغرض مراقبة الجهاز الإداري للدولة والتحقيق في قضايا الفساد الإداري والمالي. ومنذ إنشائها، سيطر عليها الضباط المتقاعدون بشكل شبه كامل، في ما لا تخضع القوات المسلحة لهذه الهيئة. من الناحية القانونية، كانت للهيئة سلطة تقديم الفاسدين إلى المحاكمة، وتخضع لرئيس الجمهورية مباشرة، وتنتظر توجيهاته في شأن تقديم المتهمين إلى المحاكمة، والحجة هي عدم التأثير في الاقتصاد لاعتبارات تتعلق بسمعة الدولة، وغيرها من التبريرات. وحتى في اللحظات القليلة التي وقع فيها

(231) المصدر نفسه.

صدام مكتوم، لم تكن للهيئة الغلبة، وخير مثال على ذلك ما وقع في عام 1996 حين استُبدل رئيسها اللواء أحمد عبد الرحمن عندما أصرّ على متابعة التحقيق في قضية فساد وزير الإسكان إبراهيم سليمان، وكان بديله اللواء هتلر طنطاوي أكثر إذعانًا لمبارك، وجدد له ثلاث مرّات. لكن بعد تقاعده، اتّهم بأنه استغل منصبه للحصول على أملاك وعقارات في مناطق تطوير عالية القيمة[232].

يتلقى جميع وزراء الحكومة بشكل روتيني قوائم من هيئة الرقابة الإدارية - وكذلك من هيئة التنظيم والإدارة في القوات المسلّحة - تضم أسماء ومؤهلات الضباط الذين شارفوا على التقاعد، ويسعون إلى الحصول على وظائف جديدة[233]. ومن الواضح أن استلام هذه القوائم من مثل هذه الهيئة توصية يصعب رفضها. فـ«الأوفر حظًا هم المتقاعدون العسكريون الذين يُعينون في مجالس إدارة الشركات التجارية المملوكة للدولة، أي الشركات القابضة والشركات التابعة لها... التي يبلغ عددها الإجمالي نحو 150 ... ومن الشائع أن تتراوح الرواتب بين مئة ألف وخمسمائة ألف جنيه مصري»[234]. وثمة مصادر دخل خفية أخرى تجعل هؤلاء الضباط المتقاعدين جزءًا من شبكة الفساد التي تميز هذه القطاعات.

منذ عام 1991، أشرف طنطاوي على انتقال سكن الضباط إلى ما يُسمى المدن العسكرية، أو المدن الصحراوية التي تخطى عددها عشرين مدينة، وشيدتها شركات الجيش، خلافًا لمدن أخرى لا تزال تحت التخطيط. وتحول بناء المدن خارج القاهرة، بعيدًا عن الاكتظاظ السكاني، إلى نزعة تميز الطبقة الوسطى المصرية كلها. وتحوّلت نوادي الضباط إلى مراكز تقدم إلى الضباط خدمات كثيرة وامتيازات، كما تحوّل قسم كبير منها إلى صالات تجارية. وتملك المؤسّسة العسكرية عددًا كبيرًا من الفنادق والمنتجعات الساحلية ومراكز التسوق وتديرها، وتتقاطع في استخدامها الطبقات العليا مع الجيش.

تساهم المؤسسة العسكرية المصرية في إنتاج الأسلحة والأدوات المنزلية، وفي إرساء البنى التحتية وإنتاج الأغذية، ويصنع الجيش المصري الشاحنات

---

(232) المصدر نفسه.

(233) المصدر نفسه.

(234) المصدر نفسه.

والمروحيات ومعدات الرادار وغيرها، إلى جانب صناعة الأسلحة التي يديرها الجيش. وتشغّل الصناعات العسكرية المصرية 100 ألف موظف، وتساهم بذلك بـ 500 مليون دولار في إجمالي الناتج القومي، وجنت أرباحًا من تصدير السلاح إلى العراق بين عامي 1980 و1988 إبّان الحرب العراقية - الإيرانية. ومن المنتوجات المدنية التي تنتجها مصانع الجيش: الغسالات وسخانات المنازل والأبواب والقرطاسية والأدوية. ووضعت هذه المصانع لنفسها هدف التوصل إلى اكتفاء ذاتي بنسبة 100 في المئة في المنتوجات الزراعية، حيث لا يتعلق استهلاك الجيش من هذه المنتوجات بتقلبات السوق. كما يملك الجيش شركات خاصّة للبناء. ويوجّه المدخول إلى ميزانية الجيش مباشرة، لا عبر ميزانية الدولة. كما منح قانون 32 لعام 1979 مصانع الجيش استقلالية مالية ومؤسسية عن ميزانية الدولة، وسمح لها بفتح حسابات خاصة بها في المصارف التجارية[235].

إن الاقتصاد العسكري وجمهورية الضباط هما كل ما بقي من دولة القطاع العام، على الرغم من أنهما أصبحا دولة داخل دولة، لا تتدخل مباشرة في السياسة، وتترك الحكم للمدنيين. لكن اللبرلة الاقتصادية المفرطة التي بدأت في المرحلة الثانية من عهد مبارك، ولا سيما مع صعود نجم جمال مبارك ورجال الأعمال والاقتصاديين والخبراء من حوله، قادت إلى صراع خفي ثم علني بين اقتصادَيْن ورؤيتَيْن ونخبتَيْن؛ إنه صراع بين القطاع العام الذي أصبح «قطاعًا عامًا» خاصًا بالعسكر، والليبرالية الاقتصادية الخاصة بفئة جديدة من رجال الأعمال الموالين للأسرة الحاكمة بوساطة الحزب الوطني.

استنادًا إلى منهج الواقعية المؤسسية (Institutional Realism) الذي ينطلق من وجود مصالح مشتركة وصراع بين مؤسّسات الدولة، يفسر حازم قنديل العلاقة بين المؤسسة السياسية ومؤسسة الأمن ومؤسسة الجيش في مصر، حيث تحوّل نظام مبارك من دولة عسكرية إلى دولة أمن أو دولة شرطة، وهو الانتقال الذي يفسّر بعضًا من نجاح ثورة 25 يناير في رأي الكاتب[236]. كما قد يستخدم عكسه في

(235) يعود تاريخ هذا البحث إلى عام 2003، أما الأرقام الواردة فيه فتعود إلى أعوام قبل ذلك.
انظر: Harb, pp. 285-286.

(236) Kandil, p. 4.

تفسير الإخفاق اللاحق للثورة في رأينا، حين تحالف الجيش مع باقي مؤسسات الدولة (بدلًا من التنافس معها)، ولا سيما مؤسسة القضاء، لمنع دخول نخب جديدة إلى جهاز الدولة (إسلامية في هذه الحالة) ولمنع نشوء نظام ديمقراطي منتخب بشكل عام يمكنه وضع الجيش وباقي مؤسسات الدولة تحت الرقابة والمحاسبة حين يصلب عوده.

أخطأ كثيرون بعدم توقعهم حدوث ثورة في مصر، حين اعتقدوا أن الجيش يحكم مصر. والحقيقة أن الجيش كان مقصًى عن حكم مصر عشية ثورة 25 يناير، لكنه كان يتمتع بـ «حكم ذاتي»، إذا صح التعبير. ولم يكن النظام الحاكم، خلافًا لما بدا لكثرين، متجانسًا. إذ على سبيل المثال، مسّت عملية خصخصة الاقتصاد المصري في مرحلة تزايد نفوذ جمال مبارك ووزرائه بالاقتصاد العسكري المصري، وبتوجهات العسكرتاريا المصرية عمومًا. ولا شكّ في أن التضرر من السياسات النيوليبرالية والخشية على النظام من عدم الاستقرار الذي قد تقود إليه هذه السياسات، والنفور من سيطرة فئة رجال الأعمال المدنيين حول جمال مبارك في تحالف مع أجهزة الأمن الداخلية، عوامل أدّت إلى تراكم النقمة في الجيش. لذا، لم يتحرك لقلب النظام لأنه جزء منه ويحظى بالامتيازات الأبرز فيه، كما لم يدافع عن رأس النظام حين حوصر شعبيًا في ثورة 25 يناير. ولاحقًا، وجد في داخله من انتهز فرصة ضعف القوى السياسية المشاركة في الثورة، وعودة الأحزاب إلى المشهد، كي يفرض نفسه من جديد، لا لتأمين امتيازاته من أي تعديل لها في نظام ديمقراطي بإخضاعه مثلًا لميزانية الدولة فحسب، بل أيضًا ليحكم مصر مباشرة أول مرة منذ عام 1952 بالانقلاب على ثورة 25 يناير والاستيلاء على منصب الرئاسة.

سادسًا: اللبرلة الاقتصادية والسلطوية السياسية

تدعو درجة الاستمرارية التي عرفتها مصر، من بدء مرحلة الانفتاح إلى تنفيذ مرحلة التحرير الاقتصادي في العقد الأول من القرن الحالي، إلى معالجتها كمرحلة واحدة، مع مراعاة الفروق في الأوضاع الداخلية والعالمية التي طبعت مرحلة التسعينيات بعد حرب الكويت، ثم العقد الأخير من عهد مبارك الذي شهد تفاعلات مهمة بين العوامل الاقتصادية والسياسية والمجتمعية التي سبقت الثورة المصرية ومهّدت لها.

يشير عدد من الكتّاب إلى مرحلة الانفتاح الاقتصادي باعتبارها، في بعض أبعادها، ارتدادًا عن المشروع القومي الناصري الذي سبقها، والذي ساد مصر بين منتصف الخمسينيات وأواخر الستينيات، على خلفية الهزيمة التي مُنِي بها النظام الناصري في حرب 1967. وإذا كانت الهزيمة أضعفت النظام الناصري سياسيًا، كانت الضائقة المالية وحاجة مصر المعنوية إلى استرجاع أراضيها المحتلة، حربًا أو سلمًا، عاملين ساهما في التغيير، وفي ترجيح كفة القوى التي حوّلت الرهان من المواجهة إلى السلام، باعتباره بوابة للازدهار الاقتصادي.

كانت الحقبة الناصرية القصيرة نسبيًا (1952-1967) في نظر سمير أمين بمنزلة «الفصل الأخير من سلسلة طويلة من النضالات المتقدمة التي بدأت مع ثورة 1919-1920»، والتي تلخّصت أهدافها بـ «الديمقراطية والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي»[237]. ففي الحقبة الناصرية، جرت موضعة قضايا الحراك السياسي الذي انطلق منذ ثورة 1919 بأشكال مركزية سلطوية باسم الجماهير، وانطوت هذه على قولبة الحراك الجماهيري في إطار محكوم من أعلى. واعتمد العهد الناصري في مرحلة التنمية بعد الاستقلال على الاقتصاد الموجَّه، وعوّل على دفع عجلة الصناعة وتطوير البنى الاقتصادية والاندماج المجتمعي، على قاعدة التوزيع الأفضل للدخل، والسيطرة التشاركية التي تدخل فئات اجتماعية فاعلة في النسيج السياسي، من دون إفساح المجال أمام التعددية السياسية التي لم تكفِ شعبية النظام وشعبويته في مواجهتها، فكان النظام بحاجة إلى ذراع الأمن الثقيلة في تحقيق ذلك. وكان الإصلاح الزراعي والتصنيع المتجه ناحية الاعتماد على الذات للاستغناء عن الاستيراد ومجانية التعليم وجماهيريته عناوين سياسات هذه المرحلة وخياراتها المتأثّرة بنماذج تنموية في أوروبا الشرقية والعالم الثالث.

تعرّضت هذه السياسة لهجوم مغرض شامل، ولنقد موضوعي أيضًا. لكنها، على الرغم من ذلك كله، السياسة التي صنعت مصر الحديثة التي تشمل تكوين الشعب المصري بالمعنى الجديد، أي بالانتقال من حالة تهميش المجتمع المصري بأغلبيته الساحقة والتركيز على مشروع نهضوي لنخبة صغيرة جدًا داخل

---

(237) Samir Amin, «An Arab Springtime?,» *Monthly Review*, vol. 63, no. 5 (October 2011).

المدن يجري التغني بليبراليتها في المرحلة الملكية، إلى مجتمع يُعدّ فيه العمال والفلاحون وصغار الموظفين مصدر شرعية النظام الحاكم.

شكّلت مرحلة الانفتاح مسارًا للتراجع عن ثلاثة عناصر ارتكز عليها المشروع الناصري: استكمال الاستقلال الاقتصادي بتمصير الاقتصاد وتنفيذ خطط خمسية طموحة لتنمية الاقتصاد وإعادة توزيع الدخل والثروة بين الطبقات[238]. وفي هذا الصدد يرى جلال أمين أن المطلوب من السادات كان «فتح أبواب الاقتصاد من جديد أمام الأجانب والتخلّي عن حماية الصناعة الوطنية وإعادة الأموال إلى أصحابها (بقدر ما تسمح الأوضاع)»[239]. ويصعب هنا فهم كلمة «مطلوب»، فهي توحي بأن الأمر لم يكن خيارًا سياسيًا واعيًا عند السادات، بل وظيفة ومهمة طُلِب منه أداؤها.

بدأ عصر الانفتاح برهان محوري على المستويين السياسي والاقتصادي، مفاده أن الانفتاح على الولايات المتحدة والتحالف معها يحقّق عملية السلام ويُعيد الأراضي المصرية المحتلة، وأن الانفتاح الاقتصادي على رأس المال الأجنبي والعربي يحل المعضلة الاقتصادية، ومنها المعضلة المالية. فبعد قانون رقم 65 لعام 1971 الذي أُنشئت بموجبه المناطق الحرّة وسُمح بدخول الاستثمار الأجنبي في إطار الشراكة مع القطاع العام، جاء القانون الأساسي رقم 43 لعام 1974 معبّرًا عن هذا الرهان في الأولويات التي طرحها لجذب الرأسمال العربي والأجنبي، وضمن حوافز لتشجيع الشراكة بين القطاع العام ورأس المال الأجنبي، وإدماج الاقتصاد المصري في النظام الدولي[240]. ومنح القانون مزايا وضمانات للمستثمرين الأجانب والعرب، مثل إعفاءات ضريبية وجمركية لعدد من الأعوام على المشروعات المشتركة الأجنبية مع القطاع العام وفي المناطق الحرّة، ولم تُمنح مثلها للمستثمر المصري إلا بعد أربعة أعوام (في عام 1978)[241].

(238) جلال أمين، مصر والمصريون في عهد مبارك، 1981-2011، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2011)، ص 39.

(239) المصدر نفسه، ص 40.

(240) عوملت الشراكة بين القطاع العام والأجنبي كشركة خاصة بإعفائها من قيود العمل المتعلقة بالقطاع العام، مثل مشاركة العمال في الإدارة وفي بعض الأرباح وصعوبة الفصل الوظيفي.

(241) أضيفت في الوقت نفسه ضمانات للمستثمرين الأجانب متعلقة بتحويل الأرباح واسترداد رأس المال.

لم تخضع هذه الرهانات لأهداف تنموية عليا مثل تطوير الصناعة والزراعة، أو لخطط تنموية أخرى يُدرج تحتها اجتذاب الاستثمارات من الخارج. وبذلك، جرت سفن الاستثمارات كما تشتهي رياح الأرباح، بما فيها الأرباح السريعة التي تحقّق جزءٌ كبيرٌ منها خارج القانون، وعلى حساب المصلحتين الاقتصادية والعامة. وكانت النتيجة أن بقيت الاستثمارات الخارجية محدودة، وتوجهت بشكل رئيس إلى قطاعات خدماتية[242]، وإلى إنتاج سلع استهلاكية. ونمت - في إطار الانفتاح نحو الخارج - رأسماليةٌ «اعتمدت على دوائر المال والأعمال الخاصة المرتبطة برأس مال أجنبي من أصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية»[243].

تزامن عصر الانفتاح مع تضخّم العائدات النفطية في الخليج وارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر 1973، وسُمِح للنظام المصري بتصدير بعض مشكلاته الاجتماعية إلى الخارج مع الهجرة الواسعة للعمالة إلى دول الخليج والعراق وليبيا ودول أخرى، وهي الهجرة التي شكّلت التفافًا غير مقصود على احتمالات البطالة التي بدأت بالتزايد بالتدرّج من ذلك الوقت. ونشأ اقتصاد ريعي جديد اعتمد على تحويلات القوى العاملة في دول النفط التي تضاهي الوظائف التي فقدت في عملية الانتقال. أما المشروعات التي تولّدت بتشجيع من القانون رقم 43، داخلية كانت أم في المناطق الحرة، بين عامي 1974 و1990 فأقل من 1.5 في المئة من مجمل العمالة[244].

لم تحلّ سياسة الانفتاح مشكلةَ العسر المالي التي واجهها القطاع العام

(242) لم يصل مجموع الاستثمارات بين عامي 1974 و1982، الملتزمة بحسب قانون رقم 43، إلى أكثر من 5 مليارات جنيه مصري، شكلت الاستثمارات المصرية منها 61 في المئة (24 في المئة من القطاع العام و37 في المئة من القطاع الخاص)، و23 في المئة في استثمارات عربية، و16 في المئة في استثمارات أجنبية. ولم ينفّذ إلا 32 في المئة من الالتزامات كلها. وتركّز معظم الاستثمارات الأجنبية في المصارف والسياحة وشركات الاستثمار، حيث شكل الاستثمار الأجنبي 33 في المئة من مجمل الاستثمارات في هذا القطاع. انظر: Farah, p. 38.

(243) في أول عام من تطبيق سياسة الانفتاح (1974)، بلغ عدد الوكالات والمكاتب الممثلة لشركات أجنبية نحو 500 مكتب. انظر: ناهد عز الدين عبد الفتاح، **العمال ورجال الأعمال: تحولات الفرص السياسية في مصر** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003)، ص 43.

(244) Farah, p. 40.

في استثماراته في البنى التحتية وفي السياسة الاجتماعية، بل فاقمتها. ففي عام 1976، كان على الحكومة المصرية اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لجدولة ديونها، وترتب عن ذلك شروط تُعدّ من المسلّمات في عرف المؤسسة الدولية المذكورة، كخفض النفقات من خلال رفع الدعم عن السلع الغذائية الأساسية. وأدّت سياسة رفع الدعم إلى انتفاضة عام 1977 التي فاجأت الجميع، وخلّفت قتلى وجرحى بعد مواجهات مع الشرطة وتركت بصماتها في لجم سياسات النظام الاقتصادية اللاحقة، وفي زيادة اعتماده على أجهزة الأمن في الوقت ذاته. واستمر ذلك في المرحلة الأولى من عهد مبارك في ثمانينيات القرن الماضي التي تميزت باستمرار السياسة السابقة وتطويرها، لكن ببطء وتدرّج، وارتباك أحيانًا، رافقها انفتاح سياسي.

بدأ عهد مبارك في عام بلغت فيها العائدات النفطية ذروتها، حين شكلت صادرات النفط 60 في المئة من مجمل الصادرات، في وضع سياسي داخلي تأزم في الأعوام الأخيرة من عهد السادات، ما بعد انتفاضة 1977. بداية، شجّع هذا الوضع الرئيس الجديد حسني مبارك على اتباع سياسة إرضائية في توزيع أوسع للريوع، من دون الخروج على سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدها سلفه، وكذلك بسياسة أكثر انفتاحًا على المستوى السياسي. لكن في ظل استمرار الاختلالات الاقتصادية الهيكلية وتراجع العائدات الريعية التي فاقمت الديون الخارجية، ومع الهبوط الحاد في أسعار النفط في منتصف الثمانينيات، تخلّفت مصر عن سداد ديونها، واضطرت إلى مفاوضة المنظمات الدولية لمعاودة جدولتها. وكانت تلك فترة قصيرة جدًا من عهد مبارك، أعقبتها سياسة تميزت باللّبرلة الاقتصادية البطيئة بدلًا من التردّد، قبل انتقال السلطة إلى سياسة نيوليبرالية واضحة في بداية هذا القرن، مع صعود فئة «الذئاب الشابة» في الحزب الوطني تحت عباءة جمال مبارك.

تميزت مرحلة مبارك بـ «التمهل في اتخاذ أي قرار جديد قد يعصف بمعادلة الاستقرار القائم، الأمر الذي جعلها تُبطئ تارة من وتيرة التغيير، وتتراجع تارة أخرى عن قرارات اتخذتها بالفعل، في إطار إدارتها لتلك العملية»[245]. ويرى

---

(245) عبد الفتاح، ص 47.

باحثون أن التحوّلات التي أعقبت احتجاجات كانون الثاني/ يناير 1977 كانت «متدرّجة ومستترة في كثير من الحالات، ولا سيما في ما يتعلق بالقطاع العام والدعم»[246]. فكانت الحكومة تصدر قوانين ثم تتراجع عنها، وتقول ولا تفعل. ومن الأمثلة على ذلك إصدارها قوانين في بداية عام 1985، في سعيها إلى كبح جماح الاستيراد مع تفاقم الأزمة المالية وانخفاض أسعار النفط، ومن ثم التراجع عنها بعد بضعة شهور[247]، أو قيامها في كل عام بتحديد مبلغ مخصص لإيرادات من عمليات خصخصة جزئية بقيت حبرًا على ورق.

على مستوى السياسة الداخلية، احتاج النظام إلى أسلوب مبارك، وأملت هذه الحاجة اعتبارات الصدمة السياسة من مصير السادات، وآثار عدم الاستقرار السياسي كما ظهرت في أواخر عهد السادات مع انتفاضة الخبز في عام 1977، وتنامي معارضة بعض النخب لسياسات السادات السلمية، في ظل واقع عربي تميز آنذاك بسياسة أكثر تصلّبًا تجاه السادات في عام 1979، بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد. وساعده الوضع الاقتصادي والمستوى العالي للريوع مع استلامه السلطة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في بداية الحرب العراقية - الإيرانية، في أن يتبع سياسة مهادنة داخلية من خلال سياسة اقتصادية توزيعية إرضائية من ناحية، ومن ناحية ثانية تقوية الأجهزة الأمنية ومحاولة استيعاب الأجنحة المختلفة في أوساط النخبة في إطار حزب السلطة، وتوسيع أكبر لسياسة الزبائنية قاعدة للاستقرار وطريقًا لضمان الولاء وإضعاف المعارضة، ومحاولة استمالة قوى المعارضة الإسلامية بإدخال تعديلات على الدستور تجعل من الشريعة الإسلامية مصدر

---

(246) إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ 1974 وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2007)، ص 104.

(247) بعدما أثارت قرارات تقضي بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي، صدرت في 5 كانون الثاني/ يناير 1985 لإلغاء نسبة كبرى من عمليات الاستيراد من دون تحويل عملة، معارضة تجار العملة الذين تحولوا إلى مراكز قوة لا نظير لها في الاقتصاد المصري، ألغيت هذه الترتيبات في 7 نيسان/ أبريل 1985، وألغي إلزام المصارف المعتمدة بتوريد النقد الأجنبي المتجمع لديها من مدّخرات العاملين في الخارج إلى المصرف المركزي، وسمح لها باستخدامه في تمويل عمليات الاستيراد. وفي العام نفسه أجازت قرارات جديدة الاستيراد عن طريق المصارف العاملة في مصر (ومنها ما لا يخضع لرقابة المصرف المركزي)، وليس البنوك المعتمدة فحسب. انظر: المصدر نفسه، ص 91.

التشريع (1981)، والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات بقوائم أحزاب قانونية (ولا سيما في الانتخابات التي أُجريت في عام 1985 التي كانت الأكثر انفتاحًا في تاريخ الانتخابات البرلمانية في عهد مبارك) وحرية النشاط في النقابات المهنية.

قدّم مبارك بداية مختلفة لعهده ضمن سياسة إرضاء النخبة السياسية وطمأنتها، فالتغييرات التي أحدثها حتى على المستوى الوزاري كانت قليلة، خصوصًا في أول عقدين من حكمه، مقارنة بالتغييرات الوزارية المستمرة التي شهدتها مصر في عهدي عبد الناصر والسادات. وأحد الأمثلة على ذلك وزارة عاطف صدقي التي استمرّت عقدًا من الزمن، بين عامي 1986 و1996، وهي أطول مدة لولاية وزارية مصرية منذ الاستقلال. لكن مبارك لم يتوان عن التخلص من شخصيات اعتقد أنها تمثّل تحدّيًا لسلطته، كما في حال عبد الحليم أبو غزالة[248].

عمل مبارك بداية على إنشاء قاعدة دعم عريضة لسلطته، وعلى توسيع دائرة الولاء له، من خلال إحداث تغييرات في حزب السلطة للتخلّص من الشخصيات الأقوى التي ورثها من الحقبة الساداتية، خصوصًا أولئك الذين ارتبطت أسماؤهم بفضائح كبرى، وعلى موازنة الفئة الساداتية القوية بدفع بعض الناصريين المحافظين إلى الصدارة، واستبدالها بشبكته الزبائنية الخاصة من البرجوازية البيروقراطية[249].

إلى ذلك، اتخذ مبارك جملة تدابير، منها التراجع عن قوانين مثيرة للجدل سنّها السادات في الأعوام الأخيرة من عهده، وإطلاق آلاف السجناء وتخفيف الرقابة المفروضة على الصحافة التي صارت قادرة على انتقاد المسؤولين البارزين من دون أن تمس انتقاداتها منصب الرئيس. كما زاد عدد الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية بشكل مطّرد، وسُمح للنقابات المهنية بالقيام بدور أكبر.

في الأعوام الأولى من عهده، قام مبارك بتوسيع مباحث أمن الدولة وقوات مكافحة الشغب وتعزيزها. ويرى طارق عثمان أنه، خلافًا لأسلافه، «لم يضع مبارك ثقته في المحيطين به ولا في وزرائه المرموقين أو كبار مستشاريه أو كبار

(248) Kassem, p. 28.

(249) Fahmy, p. 64.

المفكرين»، بل «في قادة الأجهزة الأمنية ووزراء الداخلية وقادة الجيش ورؤساء أجهزة الاستخبارات»، وأن نهجه المتساهل تجاه خصومه في الثمانينيات «صُمِّم لاحتواء بلد مهتاج ولم يقصد بها توسيع كبير للإصلاح السياسي»، وكان التراخي واحدًا من تكتيكات الحكم في تشكيلة يقودها الأمن[250].

سمحت وفرة العائدات النفطية في النصف الأول من الثمانينيات بالقيام بـ«عدد كبير من المبادرات والبرامج الاقتصادية، كُرِّس معظمها لتحسين البنية التحتية المتداعية في البلاد»[251]، لكن المبادرات لم تأتِ في سياق خطة وطنية هادفة. وعندما أُجبرت مصر في عام 1990 على قبول الإصلاحات الهيكلية التي فرضها صندوق النقد الدولي، والتي «قطعت عميقًا في نظام الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والإعانات الاساسية»، كشفت بحسب عثمان «أنه للمرة الأولى منذ عقود عديدة ليس لمصر (وللمصريين) مشروع وطني خاص بها (بهم)»[252]. ولا ينطبق ذلك على الاقتصاد وحده، بل ظهر بشكل واضح في السياسة الخارجية أيضًا.

لم يستند مبارك إلى كاريزما شخصية من أي نوع، بل إلى الجمع بين الأجهزة الأمنية والسياسة الإرضائية. وبقي للحزب دور بارز في تأطير أصحاب المصلحة في النظام القائم، وفي الوصول إلى قطاعات أوسع من المجتمع، في الريف والمدينة، بوساطة شبكة معقدة من المصالح والولاءات الأهلية.

خرج الحزب الوطني، حزب الرئيس السادات، من رحم الاتحاد الاشتراكي العربي (مؤتمر عام 1975)، في تأسيس خريطة سياسية حدّدت قيام حزب «وسطي»، الحزب الوطني الديمقراطي، وسمح لاتجاهي اليمين (حزب الأحرار) واليسار (حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي) بالتنافس في انتخابات عام 1976. ولم تكن تلك تعددية سياسية، بل كانت متنفسًا للتنوّع[253] في ظل النظام الحاكم، بعد التعديل الدستوري في عام 1980 الذي استبدل التنظيم السياسي

(250) Osman, p. 171.
(251) المصدر نفسه، ص 167.
(252) المصدر نفسه، ص 168.
(253) Fahmy, p. 64.

الواحد للحقبة الناصرية بنظام متعدد الأحزاب. وتألّفت لجنة الأحزاب السياسية التي تحول عمليًا دون نشوء معارضة حزبية حقيقية من وزراء الداخلية والعدل والشؤون البرلمانية وأربعة قضاة، كان يرئسها وزير الإعلام الأسبق صفوت الشريف. وحصل الحزب الناصري على ترخيص في عام 1992 وحزب الغد 2004 باستئنافهما قرارات هذه اللجنة إلى محكمة الأحزاب السياسية. لكن رُفض خلال 25 عامًا 25 طلبًا لتسجيل أحزاب، كما جمدت اللجنة نشاط حزب العمل في عام 2000 بتهمة ارتباطه بالإخوان المسلمين. وعُدّلت المادة الخامسة من الدستور في عهدها حيث نصّت بشكل واضح على منع تأليف أي حزب على أسس دينية أو جنسية أو عرقية. وبذلك، قُطع الطريق أمام تسجيل الإخوان المسلمين حزبًا في مصر.

كانت المهمة الفعلية للجنة الأحزاب ضمان هيمنة حزب السلطة، أو بالأحرى حزب الرئيس، في مجلس الشعب بأغلبية لا تقل عن الثلثين؛ النسبة التي على أساسها يمكن ترشيح الرئيس مجدّدًا، أو تعديل الدستور. وضُمنت هذه الأغلبية بالحؤول دون تخطي أحزاب المعارضة هامشًا بسيطًا من نسبة أعضاء المجلس.

لم يكن للحزب الوطني الديمقراطي أيديولوجيا واضحة ومستقلة، بل كان حزب السلطة بكل ما تعنيه هذه الكلمة. فكان يتألف من خليط من أفراد ذوي ميول ناصرية (تكنوقراط موالين للقطاع العام وبيروقراطيين) وميول ساداتية (تكنوقراط موالين للانفتاح والرأسمالية الخاصة) وقطاع واسع من الانتهازيين[254]. وتنازعت الحزب في عهد مبارك ميولٌ إلى تسريع تحرير الاقتصاد وأخرى تحجم عن تأييد التغيير للحفاظ على القطاع العام[255]. علاوة على ذلك، تأرجحت السلطة بين

---

(254) المصدر نفسه، ص 65.

(255) شمل التيار المؤيد للخصخصة في الحزب الوطني الديمقراطي عددًا من رجال الأعمال وتكنوقراطيي الحكومة، من أمثال سمير طوبار (رئيس اللجنة الاقتصادية للحزب) ومحمد عبد الله (رئيس لجنة العلاقات الخارجية للحزب) وسليمان نور الدين (زعيم الوفد البرلماني للحزب) ويوسف والي (الأمين العام للحزب ووزير الزراعة). ودفع هؤلاء نحو الإسراع في عمليات تحرير الاقتصاد. أما الفصيل الذي أبدى تحفظه وبدا مدافعًا عن القطاع العام داخل الحزب فشمل رفعت محجوب (رئيس مجلس النواب) وعاطف صدقي (رئيس الوزراء (1986-1996)). ودفع ممثلو هذا التيار نحو الحفاظ على الإعانات والمنافع الاجتماعية للعاملين في القطاع العام. انظر: Hisham D. Aidi, *Redeploying the State: Corporatism, Neoliberalism, and Coalition Politics* (New York: Palgrave Macmillan, 2009), p. 104.

ضغط مختلف، خارجي وداخلي، حتى أدى إضعاف القطاع العام إلى تزايد قوة طبقة «رأسمالية المحاسيب»[256] المستفيدة من السلطة التي تسنى لها أن تأخذ زمام المبادرة منذ عام 2003 حين صعدت لجنة السياسات في الحزب الوطني بقيادة جمال مبارك. وعلى الرغم من أن الحزب الوطني كان يفتقر إلى فكر وأيديولوجيا وقاعدة اجتماعية محدّدة وشرعية انتخابية ديمقراطية فعلية، فإنه حقّق شبكة واسعة من العلاقات الزبائنية، وسعى إلى توليد نظام من الرعاية والمحسوبية بوساطة السلطة والنفوذ. وأدى الحزب دورًا بارزًا في الأرياف، حيث كانت أغلبية الفلاحين الأغنياء وكبار مالكي الأراضي والعمد أعضاء في الحزب الوطني، وعملت على الربط بين جمهور الفلاحين والسلطة، ومثّلت القيادة في القرى والمناطق والمحافظات[257]. ويشير عددٌ من المحللين إلى أن هذا الدور نشأ في الفترة الناصرية السابقة.

كان المنافس الحركي الوحيد للحزب الوطني، ولا سيما في الأرياف ومدن المحافظات، حركة الإخوان المسلمين. ومن مفارقات الوضع في النصف الثاني من الثمانينيات ثقل وزن الإخوان في البرلمان وفي النقابات المهنية، الأمر الذي اضطر سلطة مبارك إلى تعديل سياسة الاسترخاء الأمني النسبي، بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية وبداية النقاش مع صندوق النقد الدولي واعتقالات أفراد في الحركات الإسلامية. وتفيد مي قاسم أنه «خلال السنوات الأربع الأولى (1982- 1985) من عهد مبارك، لم يسجل عنف سياسي يذكر - وكان عدد الضحايا 33 ضحية، بلغ متوسطها 8 إصابات سنويًا. بينما شهدت السنوات الأربع من 1990 إلى 1993 أكثر الأحداث دموية، في خلال عمليات الحركات الإسلامية المتطرفة والصدام معها». وتعتبر قاسم «أن الحركة السياسية الاجتماعية الإسلامية انتقلت من نطاق الأصولية الدينية إلى الإرهاب السياسي، في تطورات انبثقت إلى حد

(256) طبقة الذين يستفيدون في مراكمة رأس المال وإعادة إنتاجه بفضل قربهم من النظام الحاكم، وشغلهم وظائف الوزارات المختلفة. طرح هذا المصطلح الراحل الدكتور إبراهيم شحاتة (النائب السابق لرئيس البنك الدولي، وهو اقتصادي معروف) في مقالة له في الأهرام في 11 نيسان/ أبريل 2001، واستخدمه أيضًا محمود عبد الفضيل في تحليله لنوعية النخبة التي حكمت مصر في آخر عهد مبارك. لمزيد عن هذا المصطلح، انظر: محمود عبد الفضيل، رأسمالية المحاسيب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي (القاهرة: دار العين، 2011).

(257) Fahmy, p. 65.

كبير نتيجة سياسات مختلفة للدولة تجاه الإسلاميين في الثمانينيات والتسعينيات، وكرد فعل عليها»[258]. وهذا غير صحيح في رأينا، فثمة دينامية تطور للحركات الإسلامية العنيفة خارج سياق سياسة الدولة تجاه الإسلاميين أيضًا، تطورت بتفاعل مع سياسات القمع هذه، فازدادت تطرّفًا. وكان ثمة دينامية تطور للحركات الإسلامية ذاتها، حتى قبل اغتيال السادات.

في عام 1984، أطلق مبارك المعتقلين الإسلاميين في حادثة اغتيال السادات، وأتاح للتيارات الإسلامية مشاركةً علنية، ما شرعن وجودها في النقابات المهنية والهيئات الطالبية والانتخابات النيابية. كما نُظّمت في العام نفسه انتخابات برلمانية كانت الأكثر تعددية ونزاهة حتى ذلك الحين. بدأ الإخوان التركيز على الانتخابات بعد فوزهم بعشر مقاعد في تلك الانتخابات، وطرحوا فكرة إنشاء جسم قضائي يراقب الانتخابات. ومن الواضح أن هدفهم كان الوصول إلى أكبر تمثيل ممكن في الجسم النيابي وتحقيق هدفين: الحصول على شرعية سياسية بهذه الطريقة، والتأثير في القرارات بقدر الإمكان. ولم تقع حوادث عنف مهمة بين عامي 1984 و1987.

في عام 1990، قاطعت المعارضة الانتخابات، وبشكلٍ عام انخفضت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية إلى ما دون 20 في المئة، وحتى إلى ما دون 10 في المئة في بعض المناطق، تأكيدًا لعدم ثقة السكان بنجاعة هذه الوسيلة في تمثيل مصالحها، أو في إحداث أي تغيير حقيقي في المجتمع، فضلًا عن عدم صدقيتها وغياب الشفافية في إدارتها. عمومًا، اتجه الإخوان المسلمون إلى العمل في المجتمع وإلى السيطرة على النقابات المهنية، مثل نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين وغيرهم. كما شدّدوا على ضمان نزاهة الانتخابات، وعملوا على فضح تزويرها باعتبار أن نجاحهم فيها مضمون في حال نزاهتها، وبقوا كذلك حتى بعد ثورة 25 يناير.

بدأت الحكومة سياساتها الاحتوائية للتيارات الإسلامية على خلفية أعمال الشغب (المحدودة زمنيًا) التي شارك فيها 17 مجندًا من قوات الأمن المركزي في شباط/ فبراير 1986، والتي قمعت بعد تدخل الجيش بطلب من الرئيس. ونُشرت

---

(258) Kassem, p. 145.

آنذاك مقالاتٍ موجّهة في الصحف تطرقت إلى تواطؤ جهاز أمن الدولة في تلك الحوادث، فأُجريت تغييرات فيه، منها تعيين زكي بدر وزيرًا للداخلية[259]. ويعدُّ عزل أحمد رشدي من وزارة الداخلية في أيار/ مايو 1986 وتعيين بدر (محافظ أسيوط) مكانه تغيرًا نحو التشدّد في موقف الحكومة تجاه الإسلاميين.

لكن سياسات الحكومة لم تمر من دون ردات فعل عنيفة، فتعرض بدر (الذي عرف بتشدده ضد الإسلاميين، وإعدامهم ميدانيًا خارج المحاكمة، والعمل على تشديد إجراءات قانون الطوارئ) لمحاولة اغتيال في عام 1989، واغتيل رئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب في عام 1990. وفي تلك الفترة، حدثت اشتباكات بين قوات الأمن والحركات الإسلامية المتطرفة، مثل الجهاد الإسلامي والجماعة الإسلامية بشكل خاص. لكن الحملة الواسعة لاستهداف السياح والمفكرين العلمانيين والأقباط والسياسيين بشكلٍ عام بدأت فعليًا في عام 1992. كما جرت في آب/ أغسطس 1993 محاولة اغتيال وزير الداخلية حسن الألفي، ومحاولة أخرى لاغتيال رئيس الوزراء عاطف صدقي في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، قتلت فيها تلميذة في المرحلة الابتدائية. وتصاعدت العمليات ضد السياح، فبلغت ذروتها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 حين قُتل 58 سائحًا في الأقصر.

في تلك الفترة، بدأت عملية إصلاح وانفتاح سياسي في الجزائر، لكن الحكومة المصرية لم تتفق مع محاولات الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، إجراء إصلاح في الجزائر، ومع تصالحه الضمني مع الإسلاميين في بلاده[260]. ففي عام 1992، ألغت القيادة العسكرية الجزائرية نتائج الانتخابات التشريعية، وبدأ الصراع بوتيرة منخفضة بين المؤسسة الأمنية المصرية والإسلاميين. وبالتالي، خاض النظام في كلٍّ من مصر والجزائر المعركة مع الإسلاميين في التسعينيات بانتهاج العنف، لا الإصلاحات، ورفض النظام الجزائري اتفاق سانت إيجيديو في عام 1995، مفضلًا مواصلة صراعه مع الإسلاميين وحسمه عسكريًا.

---

(259) Sirrs, p. 162.

(260) في مقابلة مع مجلة ديرشبيغل، هاجم مبارك الإخوان واعتبرهم مسؤولين عن العنف الديني، وقال إنّه نصح الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بعدم الترخيص لأي حزب ديني، لكنه لم «يستمع لنصيحتي وانظروا النتائج في الجزائر». انظر: Cook, *Ruling but not Governing*, p. 90.

هكذا انتهت مبادرات الإصلاح التي بدأت في مصر في منتصف الثمانينيات، ومحاولة احتواء الإخوان في النصف الثاني منها، بالعودة إلى الدولة الأمنية. والحقيقة أن هامش الحرية الإعلامية الذي انفتح من منتصف الثمانينيات حتى أواخرها لم يتحول في مصر والجزائر إلى إصلاح ديمقراطي، واقتصرت الإصلاحات على مبادرات قليلة كان يطلقها النظام ويسحبها متى ما كان ذلك في مصلحته[261]. وعاد الجيش إلى المعسكرات، لكنّه ظلّ فاعلًا في الكواليس. فكان يحكم ولا يحكم في الوقت ذاته، لذلك لم يؤدّ انسحابه إلى دمقرطة السلطة. ويهمنا عند الكتابة في سياق التطورات التي تلت ثورة 25 يناير، ومنها وصول الإخوان إلى سدة الحكم والثورة المضادة، أن نشير إلى أنه بعد التراجع عن سياسة الإصلاح، عاد التيار المحافظ المتشدد إلى العمل للسيطرة على حركة الإخوان المسلمين، بعد أن أتاح الانفتاح النسبي فرصة للتيار الإصلاحي الأكثر انفتاحًا على المجتمع وحركته وتياراته السياسية، أن ينمو. فبعد وفاة عمر التلمساني الذي أفسح المجال أمام التيار الإصلاحي للتعبير عن نفسه، تولى محمد حامد أبو النصر منصب المرشد العام. وحصل في وقت قيادته تحول لمصلحة المحافظين، وأكمل مأمون الهضيبي عمله في تحديد نفوذ التيار الإصلاحي ودعم المحافظين[262]. وعندما نشبت ثورة 25 يناير، كان هؤلاء المحافظون قد أحكموا سيطرتهم على التنظيم... وأدى ذلك إلى حدوث صراع وتناقضات مع جيل جديد لم يولد في الثمانينيات. أوردنا ذلك في هذا السياق لأننا نرى أن سيطرة التيار المحافظ داخل الإخوان يعود إلى مرحلة التراجع عن الإصلاحات، وعودة النظام المصري إلى اتباع سياسة متشددة تجاه الجماعة ميزت المرحلة الثانية من عهد مبارك. ويمكن أن نضيف في هذا السياق أن قوة السلفيين وانتشارهم ازدادا في مرحلة ملاحقة الإخوان[263]، ولا سيما تيارات

---

(261) سبق أن تطرقنا إلى هذه المعضلة المتمثلة بخصوصية الإصلاح في الدولة العربية، في كتاب المسألة العربية، وبناءً على نماذج مصر واليمن والأردن والبحرين والجزائر. انظر: عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 219-242، انظر بشكل خاص ص 232-233.

(262) خليل العناني، «جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي،» سياسات عربية، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 17-23.

(263) Khalil al-Anani and Maszlee Malik, «Pious Way to Politics: The Rise of Political =

مثل الدعوة السلفية المطواعة سياسيًا للحاكم سياسيًا، والدعاة والسلفيين، وكذلك الجمعيات على أنواعها.

في تلك الفترة، أُرسيت القاعدة الاجتماعية الواسعة للتيار السلفي، وبدأت معالم التغيير تُلحظ في التضييق على المساجد في الصعيد، وقمع التجمعات المحتشدة لسماع خطب عدد من الشيوخ[264] المتطرفين، ثم وضع بعض هؤلاء (منهم عمر عبد الرحمن) تحت الإقامة الجبرية (تموز/يوليو 1986). وتعتبر قاسم أن الدولة دخلت في مواجهة وحشية غير عقلانية مع الإسلاميين في صيف عام 1987، بلجوئها إلى اعتقالات واسعة شملت ثلاثة آلاف شخص تقريبًا، بينهم عدد كبير من غير الناشطين الإسلاميين، علاوة على عناصر نسائية. يبدو أن هذه السياسة كانت متأثرة أيضًا بزيادة القلق من صعود النفوذ الإخواني[265]. وتصاعدت السياسات الحكومية لإبعاد شيخ الجماعة الإسلامية عمر عبد الرحمن (1989)، والقيام باغتيالات فردية (1990) ضد ناشطي الجماعات. وزاد من ذعر الحكومة وانعدام أمنها (الأمر الذي بدا من ممارستها الأشد قسوة) واقع أن الإسلاميين كانوا يردون بالمثل. وظهر ذلك في الهجمات على قرى ومناطق عمالية في أماكن مختلفة خلال النصف الأول من التسعينيات. وتكثّفت دوامة العنف في عملية تغذية متبادلة شملت اغتيال مسؤولين حكوميين وشخصيات عامة وتفجيرات وهجمات عنيفة ضد السياح والمصريين المدنيين. ونتيجة حملة العنف التي شنتها الجماعات الإسلامية، والتي استمرت حتى النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، قُتل من الطرفين نحو 1200 مواطن مصري، إضافة إلى اغتيال شخصيات ثقافية مثل فرج فودة في عام 1993، ومحاولة اغتيال نجيب محفوظ في عام 1995، وعمليات مختلفة استهدفت السياح الأجانب. كما جرت محاولة اغتيال مبارك نفسه في أديس أبابا، وهي المحاولة التي زاد بعدها ثقل الاستخبارات في إطار الدولة الأمنية، وصعد

Salafism in Post-Mubarak Egypt,» *DOMES* (*Digest of Middle East Studies*), vol. 22, no. 1 (Spring 2013), p. 60.

(264) لمنع التجمع حول خطابات الشيوخ، ومنها حادثة قمع تجمع لخطبة الشيخ عمر عبد الرحمن في أسوان، وحصلت حوادث مشابهة في مناطق أخرى تخللها اعتقالات عدة كانت أغلبيتها من أشخاص لا ينتمون إلى التنظيمات الإسلامية، أطلق معظمهم بعد شهرين.

(265) Kassem, pp. 151-153.

نجم عمر سليمان الذي كان مدير المخابرات العسكرية إبان حرب الخليج (1991)، قبل أن يصبح مديرًا للمخابرات العامة برتبة وزير[266]. وبعد التغلب على الجماعات الإسلامية داخليًا في النصف الثاني من التسعينيات، جاء دور الاستخبارات في الخارج، وصار ذلك الدور وازنًا ضمن الأجهزة الأمنية.

شجّعت أجهزة المخابرات المصرية الإسلاميين على السفر إلى أفغانستان في نهاية عهد السادات وفي بداية عهد مبارك، حتى منتصف الثمانينيات[267]. وحصدت الاستخبارات ثمن أفعالها هذه حين عاد عدد كبير من هؤلاء إلى مصر بخبرات ميدانية كبيرة وبقدرة تنظيمية مختلفة وبعقلية جديدة. ولا شكَّ في أن لهذا علاقة بالصراع الذي حدث في مصر بين الدولة والإسلاميين الراديكاليين في التسعينيات.

في أعقاب المجزرة الدموية التي راح ضحيتَها عددٌ كبير من السياح في الأقصر في عام 1997، انقلب الرأي العام المصري ضد الجماعات الإسلامية بشكل كامل، وبدأت وقفة مراجعة للتيارات الإسلامية انتهت بإعلان موحد لقيادة الجماعة في الخارج وفي السجون دعا إلى وقف إطلاق النار في آذار/ مارس 1999.

في تموز/ يوليو 1992، أُجريت تعديلات على قانون العقوبات وقانون محاكم أمن الدولة، من خلال القانون رقم 97. وسمحت هذه التعديلات بتسهيل تطبيق عقوبة الإعدام، وبتعريف واسع للإرهاب (كل من «ينشر الذعر» و«يعرقل عمل السلطات»). وأصبحت الحكومة في وضع يمكنها أن تطلق على كل من يعترض عليها صفة الإرهاب، وأن تحاكمه أمام محكمة عسكرية. ومكّن قانون القضاء العسكري في حال الطوارئ (1966) النظام من اتباع هذه الاستراتيجيا، إذ ينص على أن لرئيس الجمهورية حقّ الرجوع إلى القضاء العسكري في أي جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر. وعاودت المحكمة الدستورية العليا في عام 1993 تأكيد حق الرئيس في إحالة أي جريمة إلى

---

(266) تخضع المخابرات العامة مباشرة للرئيس، خلافًا لتبعية الأجهزة الأمنية الأخرى، وتربطها علاقات وثيقة جدًا بالاستخبارات المركزية الأميركية.

(267) Sirrs, pp. 140-141 and 154.

المحكمة العسكرية. وقُدّر في عام 2001 عدد السجناء السياسيين الإسلاميين بـ 15-20 ألف سجين.

خلال هذه المواجهة، لم تحاول السلطة تحييد حركة الإخوان المسلمين التي عارضت العمليات ضد السياح والمدنيين ودانت الاغتيالات. ففي عام 1995، سُمح للإخوان بالمشاركة في الانتخابات وترشيح 150 إخوانيًا. لكن في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، اعتقل 49 منهم، و15 آخرين في تشرين الأول/ أكتوبر، لمحاكمتهم جميعًا أمام القضاء العسكري. وبعد لجوء السلطات إلى التزوير والقمع وغير ذلك، انتُخب إخواني واحد فقط في مجلس الشعب في انتخابات ذلك العام. لكن في عام 2005، فاز الإخوان بـ 88 مقعدًا، الأمر الذي فتح مواجهة جديدة مع التنظيم. وطالما رأى نظام مبارك في الإخوان خصمًا سياسيًا، ونظر إليهم بعين الشك والريبة في أفضل الحالات.

في مرحلة ضغط المحافظين الجدد على حلفاء الولايات المتحدة للقيام بخطوات إصلاحية، أُطلق كثير من المبادرات وعُقدت مؤتمرات عدة للإصلاح، منها مؤتمر عُقد في مكتبة الإسكندرية بين 12 و14 آذار/ مارس 2004، حضره مندوبون من 18 دولة عربية، للبحث في إصلاح العالم العربي، ونشر المؤتمر «إعلان الإسكندرية» الدّاعي إلى الإصلاح في الاقتصاد والسياسة وغيرهما. وكثر مثل هذه المؤتمرات في دول عربية عدة، مثل البحرين والمغرب وغيرهما، لكنها كانت مؤتمرات شكلية هدفها التظاهر بالقيام بإصلاح ما لإرضاء الولايات المتحدة في مرحلة المحافظين الجدد الذين ضغطوا على حلفاء الولايات المتحدة لتحقيق بنود إصلاحية. وحققت هذه التظاهرات الإصلاحية لإرضاء الولايات المتحدة في مصر وغيرها، هدفًا آخر مهمًا باحتوائها بعض الرموز الثقافية والنخب الراغبة فعلًا في الإصلاح، فكانت جسورًا لهؤلاء للعودة إلى التفاهم مع الأنظمة بذريعة دعم النزعة إلى الإصلاح والتغيير، وغيرها من الذرائع، لكن هذه المبادرات لم تترك أثرًا في الأنظمة السياسية وفي جهاز الدولة القائم.

تعرّض الرئيس المصري، كما يبدو، لحرج شديد حين زار واشنطن في ربيع عام 2004. إذ طُلب منه العمل على تنفيذ إصلاحات ديمقراطية وتطبيع العلاقات بشكلٍ أفضل مع إسرائيل. واستسهل مبارك تنفيذ المطلب الثاني أكثر من تنفيذ

الأول، وحاول عمليًا أن يقايض مطلبًا بمطلب. ففي هذه المرحلة، عُقدت اتفاقات بيع الغاز لإسرائيل، وجرى تنسيق أمني عالي المستوى بين القاهرة وتل أبيب استفادت منه مصر لاحقًا من خلال الضغط الإسرائيلي على الولايات المتحدة من أجل السماح لمبارك بلجم الإخوان في انتخابات عام 2005، ولو باللجوء إلى التزوير والعنف.

في أجواء ضغط المحافظين الجدد، وضع مبارك نظامًا انتخابيًا جديدًا أتاح للأحزاب المعارضة قدرًا أكبر من المنافسة. لكنه تراجع عنه بعد فترتين انتخابيتين، مع انقضاء مرحلة المحافظين الجدد في الإدارة الأميركية والإخفاق المدوّي لسياساتهم في العراق. هذا يؤكد ما سبق أن تطرقنا إليه في شأن معضلة الإصلاحات العربية المستمرة منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي تكتيكيًا من أعلى، من دون أن يفلت النظام زمام المبادرة، فيلجأ إلى إلغاء الإصلاحات عند أول سانحة. وفي رأينا، فإن طبيعة الخطوات الإصلاحية من أهم أسباب فشل الإصلاح وسد سبله[268]، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تدفق نهر التغيير في اتجاه العمل الثوري.

بعد تلك الانتخابات التي استُخدمت القوة السافرة والتزوير في جولتها الثانية لوقف تمدد تمثيل الإخوان، تغير القانون الانتخابي. ففي عام 2007، سنّت الحكومة قانونًا يضع حدًا للرقابة القضائية على الانتخابات، فصارت تُجرى في يوم واحد، ما لا يتيح للقضاة الوجود في أماكن المخصصة للاقتراع، ذلك أن عددهم لا يكفي لتنفيذ هذه المهمة. ومع تخلص الحزب الوطني من رقابة القضاة على الانتخابات، أصبح تزوير انتخابات عام 2010 ممكنًا على نطاق واسع.

---

(268) يُدرج الإصلاح في هذه الحالة ضمن ما يمكن اعتباره تحسين تدبير النظام السلطوي. ويشير هايدمان إلى خمسة عناصر استخدمتها الأنظمة السلطوية للالتفاف على الإصلاحات وإفراغها من مضمونها: احتواء المجتمع المدني؛ إدارة التنافس السياسي لمصلحة النظام الحاكم؛ التحكم بوسائل الاتصال الجديدة؛ توزيع غنائم اللبرلة الاقتصادية لمجموعات المحاسيب من رجال الأعمال؛ تنويع العلاقات الدولية حيث تتجاوز الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة لتجنب التعرض لضغطها في قضايا الإصلاح. انظر: Steven Heydemann, «Upgrading Authoritarianism in the Arab World,» (Analysis Paper; 13, Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution, Washington, DC, 2007), pp. 5, 7, 10 and 19-20.

سابعًا: السلطة والمجتمع
من التعاضدية إلى تكريس علاقات الولاء والزبائنية

يصف كليمنت مور هنري وسبرينغبورغ نظام مبارك (ونظام زين العابدين بن علي في تونس أيضًا) بالدولة البريتوريانية البلطجية[269] (Bully Praetorian State) التي ترتبط بالموالين لها من خلال علاقة زبائنية، تتشكل في شبكات محسوبية في نطاق ترتيبات ريعية، تأتي نخبها من خلفيات اجتماعية منوّعة، فلا تبدو أنها تخدم طبقة بعينها. وهي، باعتمادها على الدولة ذاتها، لا تحتاج إلى تحالفات اجتماعية واسعة من جهة، وتواجه صعوبة كبيرة في تطبيق الخصخصة من جهة أخرى[270]. ونعتقد أن هذا السبب بالذات هو الذي جعل الخصخصة الواسعة، وتحالفات جمال مبارك المباشرة مع رأس المال من خارج السيطرة الأمنية المباشرة، تؤدي إلى اختلال توازن النظام وديناميات عمله المألوفة ضمن محاور القوة فيه (نظام مبارك).

في رأينا، أن نظام مبارك يقوم على أوتوقراطية متعددة الأحزاب، أو «ليبرالية دولة»[271] (أي من دون ليبرالية سياسية، إنها ليبرالية اقتصادية في ظل دولة سلطوية) على وزن «اشتراكية الدولة» و«رأسمالية الدولة». إنه اقتصاد السوق المتعاضد مع الدولة، لا اقتصاد السوق فحسب. ففي جهاز الدولة، ثمة مستفيد من الاقتصاد الليبرالي ووصي عليه، ولا سيما في تحالفه مع رجال الأعمال، ولا تقوم فيه العلاقات البرجوازية على حقوق مدنية سياسية بنيوية راسخة في المجتمع المدني وعلاقته بالدولة، بل بهامش ليبرالي يُتيح حقوقًا تمنحها الدولة التي تضيّقه وتوسّعه بموجب حساباتها. وهي تفعل ذلك لتنفيس الضغط الداخلي أو لاحتواء ضغط خارجي.

---

(269) نسبة إلى الحرس البريتوري الذي كان يحمي الإمبراطور الروماني، وامتلك القدرة مع اتساع نفوذه على تنصيب الأباطرة وتنحيتهم.

(270) Clement M. Henry and Robert Springborg, *Globalization and the Politics of Development in the Middle East*, Contemporary Middle East, 2nd ed. (New York: Cambridge University Press, 2010), pp. 162-163.

(271) نستخدم هنا مصطلحًا متناقضًا، لتبيين التناقض في نسب الليبرالية لمثل هذا النظام. إنه ليبرالية اقتصادية في دولة سلطوية تتحكم بدرجة التعددية فيها، وهامش الحريات الذي تتيحه، لذلك أطلقنا عليها التسمية المتناقضة التي تعبّر عن واقع مشوّه بـ «ليبرالية دولة».

يقدّم حافظ عبد الرحيم مفهوم الدولة النيو - باتريمونيالية (Neo-Patrimonial State)، مستعينًا بمفاهيم ماكس فيبر لتفسير المرحلة السابقة من التحوّلات العربية نحو التحديث في منتصف القرن الماضي، ويصفه بـ «نمط دولوي يسعى إلى القضاء على نظام الزعامات والرئاسة التقليدية، لكنه يُحلّ محلها نمطًا سلطويًا مشخصنًا ومخصخصًا، ما يمنعه من أن يتحول فعليًا إلى دولة عصرية من نمط التمثيلية القائمة على المشاركة»، وحيث إن «مجال التبعية يتوسّع ليصل إلى حدود هرم السلطة»[272]. «تتجه الحكومة الباتريمونيالية إلى تقليص استقلالية الوجهاء والتجار وكل من يتمتع بسلطة في إطارها، وتنشأ صعوبة في الفصل بين تجليات هذه الممارسة في مستوى الأداء السياسي، وتجلياتها في مستوى الأداء الاقتصادي، نظرًا إلى التداخل عمليًا بين الأمرين»[273]. وعماد هذه الظاهرة هو علاقة التبعية الشخصية، المرتكزة على علاقة الاستزلام - والزبونية (Patronage - Clientalism) «التي لا تقتصر على معيار معين تقوم عليه كالقرابة والنسب والمنفعة المادية أو الرمزية... بل تتعدد معاييرها وتتوزع بين مجالات مختلفة»[274]، حيث إن «العلاقات الشخصية تقام في دول العالم الثالث من أجل ضمان مقومات العيش الضرورية ابتداءً من الغذاء والشغل والصحة والتعليم»[275]، فهذه كلها متعلقة بشبكة علاقات الولاء والزبونية و«الوساطة» والتبعية الشخصية. حلّت البيروقراطية المرتبطة بالدولة محل الأعيان السابقين، لكن من دون استقلالية مهنية أو قوة اجتماعية قائمة بذاتها. وفي الوقت ذاته، لم تتحوّل الطبقة التجارية إلى رأس مال مستقل عن الدولة. وربما انقطع تطورها هذا بفعل النظام العسكري من جهة، والتأميم في مرحلة عبد الناصر من جهة أخرى، ثم لم تتمكن من التطور بفعل ارتباطها بمشروعات الدولة وعطاءاتها وبشبكات الفساد، وعلاقة الولاء ببيروقراطيتها في عصر الانفتاح.

تواجه البيروقراطية الجديدة في البلدان العربية، مع الأنظمة الأمنية، جملة

---

(272) حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية- سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 257.

(273) المصدر نفسه، ص 260.

(274) المصدر نفسه، ص 262-263

(275) المصدر نفسه، ص 264.

عراقيل تمنعها من الاتصاف بالطابع العقلاني[276]، لأن أغلبية أعوان السلطة تتشكّل في نهاية المطاف من خلال علاقات ولاء شخصي. وهذا ما جرى في خلال نظام عبد الناصر؛ إذ لم تتطوّر البرجوازية التجارية إلى برجوازية صناعية، وقُضِي على البرجوازية الصناعية القائمة. أما بيروقراطية الدولة، فلم تطوّر قوة اجتماعية سياسية مستقلة، بل صارت عمومًا حزب النظام، وتوخيًا للدقة... حزب الرئيس. من هنا، فإن بذور التطور اللاحق غُرست في عهد عبد الناصر.

لم تكن الخصخصة هي المشكلة في عهد السادات، ذلك أن النظام استند بطبيعته إلى قطاع الدولة، ولا سيما أجهزة الأمن، وشبكات زبونية واسعة تصل بطرائق ملتوية ومتشعبة إلى المواطن، ومن جهة أخرى نسجت البيروقراطية علاقات مباشرة مع رأس المال الذي تربطه شبكات زبونية من مصالح ومحسوبية بالدولة من عطاءات ومناقصات وتراخيص وغيرها. وظل النظام قائمًا على هذا النحو، على الرغم من الخصخصة، حتى في عهد مبارك. أما الخصخصة الواسعة في بداية القرن الحالي، بقيادة لجنة السياسات في الحزب الوطني والوزراء الموالين لجمال مبارك في حكومة أحمد نظيف، فأدت إلى اختلال توازنه الاجتماعي فعلًا، إضافة إلى نشوء قطاعات غير راضية في داخله.

إلى جانب الاختلاف في خيارات عبد الناصر والسادات ومبارك السياسية في الساحتين العربية والدولية، يكمن الفرق بين عهدي السادات ومبارك وعهد عبد الناصر في أن المشروع التحديثي الناصري انطلق من إطار أهدافه الوطنية والتصنيعية والتنموية، فدأب على تعبئة القوى السياسية في تنظيم سياسي جامع، وعلى إرساء سياسات تعاضدية مختلفة بدرجات متفاوتة في الريف والمدينة (العمال والفلاحون)، واعتمد على دعم الطبقة الوسطى، كما كان شديد الحذر من حدوث أي خروقات تخرج على هذا الإجماع، وأي سياسة تخرج على هذه الأهداف.

---

(276) أظهرت دراسة ميدانية عن البيروقراطية المصرية كثيرًا من أوجه القصور في ما يتعلق بغياب الحافز ورفض التجديد وغياب المرونة وانتشار اللامبالاة وعدم احترام الجمهور. انظر: مونت بالمر، البيروقراطية المصرية: دراسة ميدانية، ترجمة علي ليلة؛ مراجعة السيد يسين (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1994)، ص 115-118، 133-137 و174-176.

في مسار التحوّل اللاحق في مصر نحو الانفتاح الاقتصادي، ومن ثم الخصخصة، افتقرت مصر إلى مشروع وطني. ودخلت في علاقات تبعية اقتصادية وسياسية للقوى الخارجية التي فاق تأثيرها في سياسات السلطة تأثير أي عوامل أخرى نتيجة الضعف الاقتصادي والسياسي للدولة ووقوعها في مأزق مالي بعد حرب 1967، ثم مرة أخرى في أواخر الثمانينيات.

ساهم مسارا الانفتاح الاقتصادي والخصخصة في تعميق نمط العلاقات القائمة على الاستزلام وتقويتها، في إطار «مُتَلَبْرِل». ومثّلت ثنائية التداخل بين الاقتصادي والسياسي حالة تدعم الشبكات الاستزلامية، لأنها تحوّل الولاء السياسي إلى فرصة اقتصادية، أو تجعل الاستثمار رهن العلاقة بالسلطة السياسية.

ظهرت هشاشة سياسة الانفتاح الاقتصادي في ظل قطاع الدولة العام مبكّرًا؛ فالديون الخارجية أظهرت أنها أكبر بكثير من الريوع. كما وضع هبوط أسعار النفط في منتصف الثمانينيات الحكومة المصرية في مواجهة ديون ضخمة من دون إيرادات كافية لسدادها، وعنى ذلك التخلف عن دفع الديون في أواخر الثمانينيات، وما عادت بالتالي سياسة توزيع الريوع ممكنة. في مقابل ذلك، أقلق النشاطُ السياسي والنجاح الانتخابي النسبي للمعارضة الإسلامية، ومنافستها الدولة في مجالات الدعم الاجتماعي، النظامَ وأعاده إلى انتهاج سياسة المواجهة التي بدأت في أواخر الثمانينيات، وتكثّفت لاحقًا وأصبحت عسكرية دامية مع الجماعات الإسلامية المتطرفة المسلحة (كانت ذروتها في التسعينيات، ولا سيما بين عامي 1990 و1993)، رافقها قمع التيارات الإسلامية المنظمة المحافظة والمعتدلة أيضًا. وحلَّ التضييق مكان الفسحة الانتخابية التي جرّبها النظام في الثمانينيات، يرافقه شطب اللوائح والاستبعاد والتزوير في الانتخابات اللاحقة، وضعفت سياسة احتواء النخب المختلفة، وانتقلت السلطة بالتدرّج إلى التحالف مع نخب الأعمال، وأصبح القمع والاستبداد ملاذي سلطة ذات قاعدة اجتماعية ضعيفة ومن دون تحالفات مجتمعية عريضة، باستثناء تحالف سلطوي ومصلحي الطابع بين البيروقراطية المدنية وقيادة الجيش التي تحوّلت هي ذاتها إلى بيروقراطية عسكرية، وزمر قليلة من رجال الأعمال وحلفائهم المتحكمين بالوضع السياسي والاقتصادي.

تكرّست السياسات الجديدة مع إملاءات المنظمات العالمية والمموّلة في عام 1991، التي قبلت بها الحكومة المصرية من دون تغيير، والمتعلقة بالتحرير الاقتصادي (خصخصة القطاع العام والتحرير التجاري) وسياسة التثبيت والاستقرار. وأُعطي النظام جرعة حياة جديدة من خلال إعفائه من نصف ديونه الخارجية مكافأة له على دخوله حليفًا في الحرب الأميركية على العراق بعد اجتياح الكويت[277]، وتشجيعًا له على سياسة اللبرلة الاقتصادية والتقشف المالي[278]. إذ كاد الاقتصاد المصري يُفلس عشية حرب 1991 على العراق، حين تبنّت الحكومة المصرية شروط صندوق النقد الدولي، وألغت 75.8 في المئة من إجمالي الدعم السابق في الثمانينيات. وفي المقابل، أُلغي أكثر من نصف ديون مصر الخارجية تأكيدًا لأهمية دورها الجيوستراتيجي ومكافأة لها على مشاركتها (الرمزية في الواقع) في الحرب. ويعود الفضل الأساس في الطفرة التي شهدتها مصر في تلك الأعوام إلى القرار السياسي الأميركي إلغاء نصف ديون مصر المالية بعد مشاركتها في الحرب على العراق، لا إلى نمو في الإنتاج. فحتى في تلك الفترة، كانت مصادر الدخل الأساسية للاقتصاد المصري من ريع قناة السويس وبيع النفط والغاز وبيع الأراضي للمستثمرين.

لكن السلطة كانت مضطرة إلى تنفيذ شروط المؤسسات الدولية التي جدولت قروضها على دفعات، واشترطت استمرار الحكومة تنفيذ الإصلاحات. وتميّزت مرحلة التسعينيات بتنفيذ سياسات كانت ستؤدي إلى إضعاف متزايد لمقوّمات سلطة لا قاعدة اجتماعية قوية لها. فالتقشف المالي استهدف - بشكل رئيس - الضمانات والتحويلات الاجتماعية ونفقات الصحة والتعليم، مسببًا تهالك

(277) ينسب كمال الجنزوري في مذكراته إلى المشير عبد الحليم أبو غزالة دورًا مركزيًا في إقناع الإدارة الأميركية لتُقنع دول نادي باريس بشطب نصف ديونها على مصر بوساطة صندوق النقد. انظر: كمال الجنزوري، طريقي، سنوات الحلم والصدام والعزلة: من القرية إلى رئاسة مجلس الوزراء (القاهرة: دار الشروق، 2014)، ص 80.

(278) بلغت الديون 14.2 مليار دولار، شطبت منها الشريحة الأولى البالغة 3.4 مليارات دولار في عام 1991، ووضعت شروط لإسقاط الباقي مثل رفع أسعار الوقود وتوحيد سعر الصرف وخفض سعر الجنيه أمام العملات الأجنبية وتقليص عجز الموازنة. ولم تتمكن مصر من تنفيذ هذه الشروط، واستمرت جولات المفاوضات مع صندوق النقد الدولي طوال أعوام، وألغيت باقي الديون بالتدرّج بعد مفاوضات على الشروط. انظر: المصدر نفسه، ص 81-85.

مؤسساتها إلى درجة غير مسبوقة في خلال عملية استقواء السياسة الزبائنية للنظام وفسادها، الأمر الذي ولّد نقمة متزايدة عند الطبقة الوسطى والطبقات الدنيا.

أسقطت الخصخصة عمودًا من أعمدة السلطة السابقة مركّبًا من تحالفات نخبوية قامت على دعائم قطاع خاص وعام، وأنهت السياسة الاجتماعية السابقة التي أقرّت للعمالة المنظمة بعض المشاركة والحقوق. وفي وضع هذا النظام المتهالك، كان اللجوء إلى القمع حاجة متزايدة، وكانت السياسة الإقصائية الانتخابية حالة دائمة، وفُتح الباب للتنافس داخل النخبة الضيقة، الاقتصادية والسياسية، الحاكمة وحدها (ظاهرة رجال الأعمال المستقلين والمنتمين إلى حزب السلطة في الوقت نفسه)، في ما يقع في مجال ما يدعوه محمود عبد الفضيل بتعبير دال بـ «المنافسة الاحتكارية». وفي واقع انفراد النخبة الضيقة في التحكم بالعملية الانتخابية، ضمن عملية إقصاء وتهميش مستمرة للأحزاب الأخرى، بدأت تتشكّل حركات معارضة من نوع جديد على هامش اللعبة الانتخابية، تضافرت مع تنامي الاحتجاجات العمالية وازدياد المنظمات الحقوقية.

ساهم وعي النظام بمخاطر سياسة الإصلاح والتقشّف الاقتصادي على استقراره في إبطاء عملية الخصخصة. لكن عادت هذه السياسة وتسارعت بعد عام 2003، مع تأليف حكومة ذات وجهة نيوليبرالية. وبرز تحالفٌ اقتصادي - سياسي طرح فكرة التوريث، أي انتقال الرئاسة من حسني مبارك إلى نجله جمال، الذي تقاطعت عنده شبكة مهمة من العلاقات بين النخب السياسية الأمنية والفئات الاقتصادية الاحتكارية. ولم تترك هذه الحكومة الجديدة وتحالفاتها وسياساتها فرصًا أمام المجتمع إلا المواجهة. وفي خلالها، بدأت تتبلور حركات احتجاج من نوع جديد.

سعت سلطة مبارك في أول عهدها في الثمانينيات إلى التوفيق بين تيارين، انفتاحي وبيروقراطي محافظ، داخل الحزب الواحد. أما على مستوى المجتمع، فخففت القيود التي فرضتها على المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية وفي النقابات المهنية، واعتمدت السياسة التوافقية على قدرة الدولة على انتهاج سياسات اقتصادية إرضائية مع وصول الموارد الريعية إلى ذروتها قبل أن تنخفض بحدّة في تلك الأعوام. وفي هذا الصدد يشير سامر سليمان إلى أن نسبة الدعم المقدمة من

الدولة في تلك الآونة زادت بدلًا من أن تنقص (من 15.5 في المئة من النفقات الحكومية في عام 1977 إلى 20.5 في المئة في عامي 1980-1981)، كما ارتفعت أجور العاملين في القطاع العام، وأظهرت الدولة اهتمامًا بزيادة الاستثمار الصناعي (مع زيادة نسبة الاستثمار الصناعي في الناتج المحلي من 13.5 في المئة في عام 1980 إلى 18.1 في المئة في عامي 1990-1991)، ولو أن ذلك ذهب إلى مشروعات غير مثمرة في جمع محلي للسيارات المستوردة. وتصدّرت قوى الأمن قائمة الإنفاق الحكومي في التسعينيات على الرغم من سياسة التقشف المعتمدة، والأزمة المالية في نهاية الثمانينيات، حين وصلت المديونية مع التدهور الاقتصادي إلى حال استدعت التفاوض مع المنظمات الدولية لإعادة جدولتها بعد استعصاء الدفع، والقبول بشروط تلك المؤسسات في عام 1990. فكان الاستقرار من خلال إرضاء فئات مرشحة للاحتجاج هو الدافع الرئيس لتلك السياسات الاقتصادية والسياسية التي ظهر فشلها في أواخر الثمانينيات.

اتخذت السلطة الحاكمة مسارًا لم تحد عنه، لتحقيق مصالح القطاع الخاص، تماشيًا مع سياسات الانفتاح الاقتصادي، المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتحالفات النظام الخارجية. ومن دون أهداف اقتصادية واضحة ذات علاقة بخطة تنموية، كان هذا المسار متردّدًا وخاضعًا لضغط متنوّع، داخليًا وخارجيًا، راوح بين ضرورات الحفاظ على الاستقرار داخليًا والنيوليبرالية الاقتصادية التي يدفع إليها الارتباط بالخارج.

في ظل دولة تسلطية تعتمد بشكل متزايد على توزيع الريع وتتجه إلى تحقيق مصالح القطاع الخاص، ساهم التداخل الاقتصادي السياسي في إفراز طبقة جديدة من رأسمالية المحسوبية التي تقوم على دعم خصصته الدولة بأشكال متعددة لها، وعلى اندماجها بالطبقة السياسية في أعلى هرم السلطة، في ما وصفه محمود عبد الفضيل بـ «رأسمالية الحبايب والقرايب» التي استباحت مصادر الدولة ومقدّراتها، وأصبحت مرتعًا للفساد بشتى أنواعه. وتطوّر الفساد كظاهرة في كل مرحلة من مراحل الانفتاح الاقتصادي، ورافق مراحل انحطاط جهاز الدولة المدني والإفقار المتزايد وتدني الخدمات العامة كمًا ونوعًا، وتوسُّع الهوّة في الدخل وتوزيعه (تحت وطأة البرامج الاقتصادية والخصخصة)، فصار الفساد ظاهرة عامة.

انتهت المرحلة الأولى من عهد مبارك بتعزيز قوة الأجهزة الأمنية، وقبول شروط البنك الدولي مع إسقاط ديون مصر بعد مشاركتها في حرب الكويت. من ناحية أخرى، أربك صعود نفوذ الإخوان المسلمين في البرلمان والنقابات المهنية (وفاعليتهم الواضحة في الأخيرة) الحكومة التي أنهت المرحلة بمواجهة عنيفة ودموية مع التيارات الإسلامية، وصلت ذروتها بين عامي 1991 و1994، ولم تنتهِ إلا في نهاية التسعينيات. ففي أيلول/ سبتمبر 1992، حقّق الإخوان الأغلبية في نقابة المحامين، بعد فوزهم بـ 14 مقعدًا من 25 في مجلسها[279]. وكان الصدام مع الحركات الإسلامية المتطرفة في بداية التسعينيات ذريعة لوقف «التسامح» مع الإخوان في صفقة تمكنهم من العمل بحدود، ولشن حملة قمع واعتقالات في صفوفهم. فمن الواضح أنّه في كل مرة حصل فيها صدام مع الحركات المتطرفة الإسلامية، استخدم هذا الصدام مبررًا لضرب تيار الإخوان الآخذ في التمدد شعبيًا.

يقول دانيال كيرتسر (السفير الأميركي السابق في مصر) إنه على الرغم من نجاح مبارك في ملاءمة الاقتصاد المصري مع إملاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتحقيق قفزة مهمة في إرساء البنى التحتية في مصر على مستوى الكهرباء ووسائل الاتصال والمواصلات، يرى بعض الباحثين أنه فشل في ثلاث مهمات رئيسة متعلقة بمراجعة الماضي الناصري: **أولًا**، استمرار الموقف العسكري السلبي من الإخوان المسلمين أبقى على قوانين الطوارئ وعلى الطابع

---

(279) بعد إنجازات الإخوان في انتخابات النقابات، صدر قانون رقم 100 في عام 1993 في شأن ضمان الديمقراطية في التنظيمات النقابية المهنية، الذي اشترط أن تُجرى انتخابات النقابات المهنية بإشراف القضاء، وأن يشارك في الانتخابات 50 في المئة من أعضاء النقابة المعنية، وإذا لم يتحقق هذا النصاب تعقد جولة انتخابية ثانية، وإذا لم يشارك فيها ثلث الأعضاء على الأقل تؤلف لجنة من الجهاز القضائي للإشراف على النقابة. صدر هذا القانون بعد نجاح الإخوان في انتخابات نقابة المهندسين في عام 1987، والصيادلة في عام 1990، والمحامين في عام 1992، وذلك بمشاركة أقل من 30 في المئة من أعضاء كل نقابة منها. انظر: Eberhard Kienle, *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt* (London; New York: I. B. Tauris, 2001), p. 85.

كما اتخذت إجراءات إضافية لإضعاف الحركة العمالية بإضافة شروط لتأسيس فرع لنقابة عمالية بجعل الحد الأدنى المطلوب 250 عاملًا. وعنى هذا أن العاملين في القطاع الخاص أصبحوا غير قادرين على الانتظام نقابيًا، حيث إن العمال في 96 في المئة من مؤسسات القطاع الخاص لا يصلون إلى هذا العدد (المصدر المذكور، ص 78-79).

السلطوي للنظام السياسي، مع هامش من حرية التعبير ما دامت لن تمس العائلة الحاكمة. فحوّل هذا الأمر الأحزاب إلى نكتة، والمجتمع المدني إلى ذراع للدولة. ظهر ذلك بشكلٍ خاص في تزوير الانتخابات وفي يد الأمن الطولى في التعامل مع المجتمع المصري، ثم في نزعة النظام إلى توريث السلطة لابن مبارك؛ ثانيًا، فشل النظام في تحويل النمو إلى تنمية، وتوزيع فوائض النمو بشكل عادل على السكان. أدى ذلك، مع تشوهات السياسة التوزيعية وتساقط ثمار النمو المتقلب في سلال النخب العليا، إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء في مصر؛ ثالثًا، سمح مبارك للعسكر بإقامة مجمّع اقتصادي عسكري ومنح العسكريين امتيازات خاصة، وربما شجعها. ودخل العسكر في عهده مجالات الصناعة والزراعة والخدمات، فراوحت حصّة الجيش من الاقتصاد المصري بين 10 و30 في المئة من مجمل الناتج المحلي، مع الإشارة إلى أن هذه الأرقام غير دقيقة تمامًا، لأن الجيش غير خاضع للرقابة والمحاسبة[280]. ويتفق كيرتسر مع الباحثة ماري سفينتروب في أن ثورة 2011 قامت بشكل خاص ضد الفشل في أول مهمتين من المهمات الثلاث: بقاء النظام السلطوي وزيادة الغبن الاجتماعي وعدم المساواة.

افتتحت المرحلة الثانية من عهد مبارك في التسعينيات بتوجهات ذات بعدين: سياسات أمنية متزايدة الحدة مع لجم أكبر للحرية السياسية[281]؛

---

(280) Kurtzer and Svenstrup, p. 41.

(281) بين عامي 1993 و2002، رفضت لجنة الأحزاب طلبات الترخيص التي تقدم بها جميع الأحزاب باستثناء حزب الوفاق الوطني. ومن أهم الأحزاب التي رُفضت طلباتها حزب الوسط الذي لم يرخص له إلا بعد ثورة 25 يناير مباشرة، على الرغم من مثابرته في تقديم طلبات الترخيص. انظر: Kienle, pp. 68-69.

في عام 2002، صدر القانون 84 للجمعيات، تضمن مواد عدة تقيد نشاط الجمعيات. فمثلًا، منحت المادة 11 وزارة التضامن الاجتماعي سلطة حظر إنشاء أي جمعية تمس الآداب العامة والوحدة الوطنية. وبموجب المادة 34، يحق للوزارة الاعتراض على المرشحين لمجلس إدارة الجمعية. وتمنح المواد 41 إلى 47 الوزارة سلطة حل الجمعية في حال ارتكابها مخالفات جسيمة للنظام العام أو الآداب أو في التصرف بالأموال، أو القيام بأي نشاط له طبيعة نقابية أو سياسية. انظر الموقع الإلكتروني:
<http://www.f-law.net/law/threads/1030-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-84-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2002-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85-%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%84%D9%8A%D=8%A9>.

وسياسات اقتصادية تخفّض النفقات الاجتماعية من تعليم وطبابة، أي ما يتعلق مباشرة بالتنمية البشرية، وتربك الطبقة الوسطى المصرية التي استفادت من تلك الخدمات، وذلك بموجب إنفاق حكومي تقشفي أوصت به المنظمات الدولية. في المقابل، اتبعت الحكومة سياسة خصخصة القطاع العام التي سرَّعت تفكيك الوضع التعاضدي السابق، وصعود طبقة رجال الأعمال. كما اعتمدت الدولة في تلك الفترة بشكل متزايد على طابعها البلطجي الأمني، وعلى علاقات زبائنية كان المستفيد الأساسي منها «رأسمالية المحاسيب»، في أجواء فساد متزايد وفروق اجتماعية في ظل ظاهرتين متضادتين: زيادة التهميش من جهة، والإثراء السريع وزيادة البذخ من جهة أخرى. وتعمّقت هذه الصيرورة في بداية الألفية، ولا سيما مع تحوّلات عام 2003، وتبوّء الطبقة الجديدة مواقع سياسية (تنفيذية وتشريعية) إلى جانب موقعها الاقتصادي، مسرّعة عملية الخصخصة ومفاقمة حال الفساد ضمن شرعية سياسية تضعف كل يوم، وسخط طبقة وسطى وعمالية تظهر بوادره في حركات احتجاج سياسية وإضرابات عمالية.

يمكن اعتبار أول عقدين من عهد مبارك مرحة نمو وانفتاح نسبي، ناجمين عن أولوية السياسة واستقرار النظام وعن خياراته السياسية الخارجية. ويفضّل تقسيم عهد مبارك عمومًا مرحلتين، الأولى منذ تسلمه الرئاسة حتى بداية التسعينيات، والثانية منذ بداية التسعينيات حتى نهاية حكمه. كما يفضّل تقسيم المرحلة الثانية نفسها قسمين: الأول حتى نهاية القرن العشرين، والثاني من عام 2003 تقريبًا حتى نهاية حكمه. في المرحلة الأولى، ناور النظام عربيًا ودوليًا، مستغلًا تحالفه مع العراق في حربه مع إيران، ومستعيدًا العلاقات الطبيعية بدول الخليج لكسر الحصار العربي الذي فُرض على مصر بعد توقيعها اتفاقات كامب ديفيد، ومنتهزًا فرصة احتلال العراق الكويت لنسج تحالف مع الغرب ودول الخليج ضد العراق، ما أثمر تحالفًا مصريًا مع السعودية وسورية، عدا مسألة إلغاء الديون التي تطرّقنا إليها آنفًا.

= وحرص المشرع على أن تكون مواد القانون فضفاضة غير محددة، حيث يسهل استخدامها لحل الجمعيات المستهدفة سياسيًا. واضطرت الجمعيات كلها في مصر أن تعيد تسجيلها بعد صدور هذا القانون.

في العقد الذي سبق ثورة 25 يناير (أي في القسم الثاني من المرحلة الثانية من عهد مبارك)، انجلت مظاهر الفجوة الطبقية الكبيرة في النظام المصري، واكتملت عملية نشوء طبقة الأغنياء الجدد المرتبطين بالنظام والذين بدأوا يحاولون فرض سيطرتهم على الحزب الوطني بالتزامن مع انطلاق عملية توريث جمال مبارك. أثّرت نية توريث جمال مبارك في التحالفات الاجتماعية - الاقتصادية - السياسية التي قادت نظام مبارك في عقده الأخير، كما شجعت هذه التحالفات ذاتها على الاستمرار في هذا الخيار. وبدا في العقد الأول من هذا القرن أن النقاش في شأن التوريث يحتل المجال العام. ففي مرحلة البحث في مستقبل النظام بعد مبارك، شُغل الناس بهذا الموضوع، فلم تخلُ جلسة لهم من الحديث عنه.

بدا في مرحلة ما أن مسألة الخلافة في مصر، التي شغلت الرأي العام المصري طوال العقد الأول من هذا القرن، محسومة إلى درجة الاعتقاد «إن مسألة الخلافة هذه هي مشكلة مزيفة، فقد أحاطت المضاربات من قبل بخلافة ملك المغرب الحسن الثاني، ثم بالملك الأردني حسين، وحافظ الأسد في سورية. والحال أن رحيل هؤلاء لم يحدث الزلازل السياسية المتوقعة، ومن باب أولى، فإن انتقال السلطة في مصر سيجري من دون صعوبات... فمن المحتمل أن يرغب الرئيس في خلافة عائلية، على غرار ما فعل العديد من أقرانه في العالم العربي. وبما أنّه اعتبر أن الطريق غير ممهدة بشكل كافٍ، فقد آثر أن يترشح لولاية خامسة ذات ست سنوات سنة 2005، ولو اقتضى الأمر أن يستقيل قبل انتهائها»[282]. من الواضح أن كاتبة هذا التحليل للموقف لم تأخذ في حسابها احتمال قيام الثورة (ولا عيب في ذلك، فلم يتنبأ بها أحد)، ولا الاعتراض الكبير على التوريث، الذي خرج إلى العلن في الشارع وداخل المؤسسة المصرية.

داخليًا، حافظ نظام الفروق الطبقية الهائلة على استقراره بفضل دعم المواد الأساسية وقوة أجهزة الأمن واتساع قاعدتها والتعددية السياسية المنضبطة وهامش من الحريات. إذ على الرغم من الفجوات الطبقية الواسعة، حافظ النظام على نوع من الهدنة مع الطبقات الفقيرة من خلال دعم المواد الأساسية، ونظام «كوبونات» للسلع الأساسية، مثل السكر والشاي والزيت، يستفيد منه الفقراء، والاعتماد على

(282) بومييه، ص 66-67.

الأمن والجيش ومحاولة تنفيس التوتر السياسي بتعددية منضبطة واستيعاب عدد كبير من المثقفين في جهاز الدولة البيروقراطي الثقافي والإعلامي.

في خلال عقدين من التحرير والخصخصة، أعاد نظام مبارك إنتاج دورته السابقة من طريق الاعتماد على العوائد الريعية والخدماتية. وأوجد النظام السلطوي قاعدته الاجتماعية المعتمدة عليه، وهي طبقة من رجال الأعمال تبغي الربح السريع في إطار احتكاري، وعبر الاعتماد على المورد الحكومي المتولّد عن الخصخصة، إلى جانب الإقطاع السياسي الزبائني الذي يقتطع لفئة قليلة من رجال الأعمال، مقرّبة إلى رجالات النظام، مشروعات اقتصادية مربحة يملكها القطاع العام ببيعها بأسعار بخسة، ويمنح للمقرّبين تراخيص استثمار في مجالات مربحة، مثل البتروكيماويات والصلب والحديد. كما ينقل ملكية أراضي الدولة إلى رجال أعمال مقرّبين، أو يؤجرّها فترات طويلة للاستفادة منها في الإعمار أو السياحة، ويوزع التراخيص للاستثمار في القطاعات الخدمية ذات الربح السريع، ولا سيما في الاستيراد والوكالات الأجنبية، وفي القطاع المالي للمقرّبين.

منذ أواخر الثمانينيات، تطوّرت سياحة المنتجعات في الأماكن النائية في شبه جزيرة سيناء، على ساحل البحر الأحمر، لتشكل موردًا رئيسًا من العملات الأجنبية. وسُنّت لهذا الغرض قوانين واستُحدثت هيئات كان قد بدأ التفكير فيها منذ عام 1981، مع الانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء، ووضعت لها أهداف (في الخطة الخمسية الأولى (1982-1987) لعهد مبارك) لتشجيع مشروعات البنى التحتية (العامة والخاصة) على ساحل البحر الأحمر. أربكت الأزمة المالية في منتصف الثمانينيات خطة التطوير هذه، إلى أن صدرت قوانين انفتاح جديدة في عام 1989، تجيز تملّك الأجنبي الكامل في بعض القطاعات الاقتصادية، منها السياحة، وإنشاء دائرة خاصة للاهتمام بالاستثمارات السياحية في عام 1991[283]. في ذلك الحين، كان أحمد نظيف وزيرًا للاتصالات والتكنولوجيا،

---

(283) أنشئت سلطات التنمية السياحية التي قامت بتخطيط تنمية شاملة في القطاع، وزادت الاستثمارات المحلية منذ عام 1991، والاستثمارات الأجنبية منذ عام 1994 بعد تحرير سعر صرف العملة. انظر: Thomas Richter and Christian Steiner, «Politics, Economics and Tourism Development in Egypt: Insights into the Sectoral Transformations of a Neo-Patrimonial Rentier State,» *Third World Quarterly*, vol. 29, no. 5 (2008), pp. 948-949.

وعمل جاهدًا من أجل إرساء البنية التحتية لتطوير الاتصالات في مصر، بما فيها الإنترنت، فسجل سوق الهواتف والإنترنت أعلى معدلات في الشرق الأوسط. وعمومًا، لا يمكن تجاهل عملية التحديث الواسعة التي حصلت إبان عهد مبارك في البنى التحتية ووسائل الاتصال.

بدأت في التسعينيات أيضًا عمليات استخراج الغاز الطبيعي ليحل محل النفط الذي باتت مصر تستورد منه أكثر مما تصدّر. وتطوّر إنتاجه بسرعة، وطوّر معه الصناعات المعتمدة على استخدامات الغاز (مثل البتروكيماويات والصلب والحديد)، لتصبح العوائد الريعية مصدرًا لطفرة اقتصادية جديدة في النصف الثاني من العقد الأخير قبل الثورة انعكست على ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

كان من المنتظر أن تُحافظ مصر على معدل مستقر لمديونيتها الخارجية بعد الإعفاء وإعادة الجدولة وسياسة التثبيت والاستقرار التقشفية لصندوق النقد في عام 1991. وهذا ما حصل، اذ استقرت الديون الخارجية لمصر بحدود راوحت بين 30 و33 مليار دولار خلال العقدين الأخيرين من عهد مبارك. لكن ترافق ذلك مع زيادة الدين الداخلي بمعدلات كبيرة، وهذا وجهة جديدة للمديونية تطوّرت نحو الداخل، أي نحو الاستدانة المباشرة من ادخارات الشعب المصري نفسه. وجاء هذا التوجه نحو الداخل، معطوفًا على خطوات أخرى نالت من كيان الدولة المصرية نفسه، كالخصخصة الواسعة، وانخفاض الإنفاق الحكومي، وتردّي الخدمات والفساد والسرقة المكشوفة للثروات العمومية التي كانت تقوم بها فئة من المستفيدين والمرتبطين بالنظام، بسبب بناء النظام قاعدة له على أساس زبائني. غير أن هذه القاعدة ما عادت تتسع لعدد كبير من الناس، مع تراجع قدرات الإنفاق، بسبب لبرلة اقتصادية عرّضت الصناعات لمنافسة خارجية غير متكافئة، الأمر الذي دفع أعدادًا إضافية من العاملين إلى البطالة من جراء الخصخصة، وتعرض الصناعة للتنافس غير المتكافئ بسبب الانفتاح على السوق العالمية.

بذلك، استمرت ركائز النمو الاقتصادي بالاعتماد على موارد ريعية في بداية القرن الحالي، زادت بالنسبة إلى مجمل التجارة الخارجية. وتضررت القطاعات المنتجة من سياسة الإهمال، ما أضعف موقعها الاقتصادي. ولم تطوّر مصر قدرات ادّخار فعلية، في حين ساهمت العوائد الريعية في إعادة إنتاج النظام السياسي

بشكل جديد، من خلال شبكات زبائنية كبر دورها بازدياد عزلة النظام السياسية. ودخلت الفئات الرأسمالية الجديدة في عملية إعادة الإنتاج الريعي، واستفز ذلك فئات المجتمع التي استُبعِدت من عملية إعادة الإنتاج هذه. وساهمت استدانة الحكومة الداخلية في تقوية دور المجتمع، وكان لا بد من أن ينعكس هذا الدور على المستوى السياسي(284).

منذ قبول توصيات صندوق النقد في التسعينيات، كانت عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية في حقيقتها إعادة هيكلة اقتصادية - اجتماعية - سياسية - ثقافية شاملة. فتعمّقت عملية الخصخصة وتوسّعت في المراحل الأخيرة من عهد مبارك، فعدّ تقرير صندوق النقد الدولي مصر في المرتبة الرابعة في الخصخصة عالميًا، بعد المجر وماليزيا وجمهورية التشيك(285). وقام برنامج الخصخصة الذي أُعدّ بموجب الاتفاق مع صندوق النقد على اندماج السلطة السياسية التي تتخذ القرارات باسم «التشاركية»، متمثلة بالنخبة البيروقراطية العليا برئاسة يوسف والي (رئيس الحزب الوطني في ذلك الحين) مع نخبة من رجال الأعمال، بدعم خارجي أميركي اتخذ شكل منح قدّمتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والبنك الدولي لتفعيل البرنامج. وفي إطار هذه «التشاركية»، تحقق اندماج شبكي اتسم بتكامل المصالح بين النخبة الحزبية البيروقراطية في الحزب الوطني الحاكم (وإن كان يحكم في نظام متعدّد الأحزاب رسميًا، لا فعليًا، فهو تعدد في المعارضة، لا الحكم)، ورجال الأعمال بشكلٍ غدا فيه السياسيون البيروقراطيون وشركاؤهم من خارج السياسة في الوقت نفسه رجال أعمال(286). وشكّل زواج السلطة والثروة

---

(284) Samer Soliman, *The Autumn of Dictatorship: Fiscal Crisis and Political Change in Egypt under Mubarak*, Translated by Peter Daniel, Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures (Stanford, California: Stanford University Press, 2011).

(285) تيموثي ميتشل، حكم الخبراء: مصر، التكنو - سياسة، الحداثة، ترجمة بشير السباعي وشريف يونس (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 455-456.

(286) كان السياسيون الوزراء يوسف والي (أمين عام الحزب الوطني ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الزراعة بصفته رئيسًا لها) وفؤاد سلطان (وزير السياحة) وماهر أباظة (وزير الطاقة والكهرباء) وآمال عثمان (وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل). أما جماعة رجال الأعمال فتألفت من حسين صبور (رئيس رابطة رجال الأعمال المصرية - الأميركية) وفريد خميس (رجل أعمال قيادي) وعمر مهنا (المدير التنفيذي لمصرف مصر - إيران للتنمية) وطاهر حلمي (مستشار قانوني). انظر: الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، ص 690-691.

المضمون الأساس في هذا الاندماج. وفي سياق هذا «الزواج» أو «الاقتران»، أعيد تكوين طبقة رجال الأعمال الجدد في صيغة «الرأسمالية الجديدة» التي تكوّنت بدءًا من التسعينيات، وكانت في تطورها ومسارها - في معظم الأحوال - نوعًا من «رأسمالية المحاسيب»، لأن مصدر قوتها الرئيس - وما يفتح لها باب العطاءات والاستثمار - هو صلاتها الوثيقة بالسلطة ومراكز صنع القرار[287]. وانضمت إليها مجموعة من رجال الأعمال الذين بناهم النظام التسلطي المصري في عهد السادات، عبر القيام بتأمين واردات الدولة ومستلزمات الجيش[288].

في إطار الأيديولوجيا النيوليبرالية الصاعدة يومئذ إلى العولمة، سوّقت المؤسسات الدولية الداعمة لعملية إعادة الهيكلة الأنموذج المصري المُتَلَبْرِل اقتصاديًا، على غرار ما فعلته في ما بعد في تسويق «المعجزة التونسية» إبان حكم زين العابدين بن علي. وموّه استخدام لغة الأرقام أو لغة المؤشرات، كلغة «وضعية» كمية، البلاغةَ النيوليبرالية الجديدة. وفي عملية التسويق هذه، قيل إن الاقتصاد المصري أخذ ينمو بمعدلاتٍ تتجاوز 5 في المئة سنويًا خلال التسعينيات، وإن القطاع الخاص بات يشكّل نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي بعدما تعزّز دورُه بدعم من سلطة الدولة، وإن الاحتياطي المصري من القطع النادر ارتفع بمستويات «تحسُدُ» أيُّ دولة مصرَ عليها. وغالبًا ما يُشار إلى معدل نمو تجاوز 5 أو 6 في المئة في العقد الأول من القرن الحالي، وكتب كثيرون تفنيدًا لذلك، ومن أبرزهم

---

(287) قارن بـ: عبد الفضيل، ص 11.

(288) كان هؤلاء من أمثال أحمد بهجت ومحمد منصور وصفوان ثابت (العربية الدولية) وعثمان أحمد عثمان ونجيب سويرس (أوراسكوم). انظر: ميتشل، حكم الخبراء، ص 459. يضاف إليهم محمود محيي الدين (أحد أهم رجال مبارك في سياسات اللبرلة الاقتصادية، وصار وزيرًا للاستثمار في مصر قبل أن ينتقل مديرًا في البنك الدولي)، وكذلك رجل الأعمال محمد رشيد الذي رئس شركة «يونيليفر» (Unilever) في الشرق الأوسط، وأصبح لاحقًا وزيرًا للتجارة، ووزير المالية يوسف بطرس غالي (أستاذ الاقتصاد وخريج جامعة MIT في الاقتصاد، تسلّم وزارات مختلفة منذ نهاية الثمانينيات) ومحمد كمال (خريج جامعة جونز هوبكنز). وكذلك حسام بدراوي (الطبيب بخلفية وفدية والمنتقل إلى الحزب الوطني، صار عضوًا في مجلس الشعب، ودخل إلى السياسة من باب وصفه نفسه بالليبرالي الإصلاحي، وخسر في منافسة مع أحد المرشحين التقليديين في الحزب الوطني في انتخابات 2005، وأصبح عضوًا معينًا في مجلس الشورى. وربما تفسر هزيمته وصراعه مع التقليديين في الحزب ما وقع له لاحقًا، إذ أظهر موقفًا متفهّمًا لمطالب شباب الثورة حين عُين أمينًا عامًّا للحزب، ضمن الخطوات الإصلاحية المتأخرة التي اتخذها النظام في أيام الثورة الأولى، بعد التخلّص من أحمد عز).

إبراهيم العيسوي الذي كتب في شأن زيادة الاستثمارات في قطاع النفط كعامل رئيس في النمو، وهي استثمارات لا تؤثر في حياة المواطن، وغالبًا ما يتدفق عائدها إلى الخارج، بينما ارتفعت البطالة ولم تتراجع كما تبين أرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء[289]. والأهم من ذلك حدوث توسع هائل في استهلاك سلع الأغنياء من الإسكان الخاص والترفيه وحتى التعليم الخاص والمستشفيات الخاصة، في مقابل انكماش في سلع الفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى من إسكان شعبي شحيح، وارتفاع في أسعار الأغذية، وتدهور أوضاع مياه الشرب والصرف الصحي... إلخ[290]. وعبّر عن ذلك ما أُطلق عليه «الاقتصاد المزدوج» في مصر، الأمر الذي يعني أن نمط النمو المصري لا يُشعِر السوادَ الأعظم بثماره، بل يعمّق الفجوة الطبقية فتتزايد معها النقمة الاجتماعية.

من الناحية الاقتصادية الصرف، كانت هذه المؤشرات منشغلة بعبادة صنم «النمو» الاقتصادي وفق نظرية «تساقط آثاره» موضوعيًا على الجميع، والإيمان بأن النمو يخفف من درجات الفقر تلقائيًا. لكن ما كان مسكوتًا عنه في هذه البلاغة النيوليبرالية الموجّهة إلى مصر هو أن النمو شرط التنمية، لكنه لا يقود تلقائيًا إلى التنمية، بل يمكن أن يكون نوعًا من «النمو الفقّاعي» يقوده «احتكار القلة» أو «المنافسة الاحتكارية»[291] بين النخب البيروقراطية والاقتصادية العليا، تجسيدًا لزواج السلطة والثروة. وربما يقوم النمو على اقتصاد خدمي، وريع أيد عاملة مهاجرة، من النوع الذي يزيد من وتيرة الاستهلاك من دون تطوير بنية الاقتصاد، وربما يأتي على حساب خدمات الدولة المقدمة إلى الفئات الفقيرة التي تسمح بتنميتها تعليميًا وصحيًا، الأمر الذي يؤهلها للحراك الاجتماعي، كما فعلت ثورة 23 يوليو. وهذا ما حدث في مصر التي حجَبَ ارتفاع معدل النمو الاقتصادي فيها حقيقة النمو «الفقاعي» الذي رصده تيموتي ميتشل في صورة «دريم لاند»[292]، أي

---

(289) إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية: مع اهتمام خاص بمصر وثورتها (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 248.

(290) المصدر نفسه، ص 250.

(291) وردت هذه الأوصاف في: عبد الفضيل، رأسمالية المحاسيب.

(292) «دريم لاند» هو أحد أوائل المشروعات العقارية الفاخرة التي وقف وراءها أحمد بهجت، وهو رجل أعمال بارز مقرّب من النظام، وأحد الموصوفين بالمحاسيب ممن جمعوا ثرواتهم الضخمة من طريق قروض مضمونة حكوميًا وبأوامر عليا، وقدرت قروضه في عقد واحد بنحو سبعة مليارات جنيه. =

صورة تضخّم القطاع العقاري الذي حلّ مكان القطاع الزراعي في معدّلات نمو القطاعات الاقتصادية، باعتباره القطاع الاستثماري الثالث غير النفطي بعد الصناعة والسياحة. وتكثّف صورة «دريم لاند» الانفجار العقاري وانتشار المضاربات وتشكّل طبقة جديدة مستفيدة من إعفاءات الدولة وسخائها في «تسمين» قطاع الأعمال، وصرف نحو 40 في المئة من عوائد تخصيص المشروعات العامة لمصلحة تسديد الديون المعدومة لقطاع البنوك. وقدّمت محاولة تقليد «هوليوود» في مشروعات الأغنياء الجدد ونمط المدن الإلكترونية تجسيدًا للنمو الفقّاعي الذي شهدته مصر في أعوام إعادة الهيكلة[293].

= كان يعاد تدوير هذه الأموال نفسها من عوائد خصخصة القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص. «دريم لاند» التي تحتل مدخل مدينة السادس من أكتوبر اللصيقة بالقاهرة تقع على ألفي فدان، وصفت في حملتها الدعائية بأنها «أرض الأحلام»، وخاطبت ميل الصفوة الجديدة للخروج بعيدًا من ازدحام القاهرة، وبها دُشنت ظاهرة التجمعات العمرانية المسوّرة (Gated Communities). ويلخص المشروع واحدة من أبرز ممارسات الفساد الكبير الناجم عن التخصيص بالأمر المباشر لأراضي الدولة في المدن الجديدة، لتنشأ فيها مجتمعات الصفوة الهاربة من ازدحام القاهرة. والطريف في هذا النهج في الاستثمار أنه تكرر بأموال بهجت في السودان على شكل استثمار قائم على تخصيص الأراضي بأسعار قليلة جدًا، بفضل الفساد الحكومي الكبير. برزت قضية أراضي «دريم لاند» في حزيران/ يونيو 2008 مع شروع الشركة في بيع 831 فدانًا من أراضي المشروع بقيمة 12 مليار جنيه، وهي جزء من ألفي فدان خصصتها له الحكومة، حصل عليها بهجت بسعر يقل عن 500 مليون جنيه، وبناها بقروض ضخمة من البنوك الحكومية وبضمان الأرض المخصصة وحدها. كانت تطورات قضية «دريم لاند» مع البنوك التي اقترض منها بهجت أمواله تشير بذاتها إلى أشكال الضغط الذي يُمارَس كجزء من صراعات أجنحة الحكم التي تداخل فيها أبناء مبارك، ويتداخل فيها الإعلام الخاص المملوك لهذه الأجنحة ولرجال الأعلام. انتهت القضية بعد ثورة يناير بتحكيم تجاري، حكم ببيع المشروع لمصلحة البنوك الدائنة، وبنقل ملكية معظم أصول الشركات والفنادق محل النزاع سدادًا للمديونية التي جاوزت ثلاثة مليارات جنيه، بعدما جمع بهجت ثروة طائلة جدًا من وراء المشروع. وأورد ميتشل فصلًا كاملًا عن فساد الإقراض المصرفي وعلاقته بالخصخصة وصعود رجال الأعمال (ميتشل، حكم الخبراء، ص 445-485). ولمعرفة التطورات الأخيرة لقضية «دريم لاند»، انظر ملخصًا لبيان المصرف المركزي عن تسوية القضية: أيمن أنور، «ورطة أحمد بهجت المالية: 3.6 مليار جنيه مديونياته لبنكَي الأهلي ومصر.. وعود بالسداد من 2011 ولم يفِ بالاتفاق.. والقضاء يرفض بطلان دعوى قضائية بيع أصول شركاته» (البوابة نيوز، 28/3/2014)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albawabhnews.com/486549>. واستشكال بهجت أمام الاستئناف الذي قبلته المحكمة: تفاصيل تسوية مجموعة بهجت، الأهرام الاقتصادي (25 شباط/ فبراير 2013) على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahramdigital.org.eg/Economy.aspx?Serial=1201488>.

(293) ميتشل، حكم الخبراء، ص 445-449 و455.

في هذه العملية، انطبق وصف «بيع الدولة» على مصر أكثر من أي دولة أخرى في المنطقة قامت ببرامج إصلاح. إذ أُعيد تدوير 40 في المئة من عوائد بيع مشروعات الدولة أو خصخصتها للنخب المصرفية التي شكّلت إحدى أبرز شرائح رجال الأعمال الجدد في التحالف مع السلطة. ورافق عملية بيع ممتلكات الدولة فساد واسع، ساهم في تشكيل طبيعة الطبقة الصاعدة من الأغنياء الجدد وثقافتها الطفيلية. وفي إطارٍ يماثل النمط التسلطي الذي جرت فيه عملية التحرير الاقتصادي، لم يكن لثمار النمو المحقّقة التي تتحدث عنها بلاغة الأرقام إلا أن تتساقط في «سلال» الشرائح القوية والمسيطرة من البيروقراطية ورجال الأعمال الجدد. أما «اليد الخفية» التي يقال باللغة المدرسية الكلاسيكية إنها تنظّم السوق التي تصحّح اختلالاتها بنفسها، فلم تكن يد «السوق»، ذلك أنه لا يمكن الحديث عن سوق حرة في ظل نظام زبوني، بل كانت اليد التسلطية لتحالف البيروقراطية المسيطرة مع رجال الأعمال. فهي التي تُعفى من الرسوم وتمنح العطاءات وترخّص البناء ومشروعات التطوير، وهي التي تضمن الاستقرار وتمنع الاحتجاج الشعبي بقانون طوارئ مفعّل تستطيع قوى التحالف استخدامه في أي وقت وبشكل استنسابي، بما يديم تسلّطها ونهبها للمال العام باسم حظر النشاط غير المرخص.

لهذا، لم تكن ملاحظة ميتشل أن النظام الأمني المصري شدَّد قبضتَه على الحيز العام، بالتوازي مع السير في عملية إعادة الهيكلة وإصلاحات السوق الحرة، مفارقة تُذكر. فعملية رسملة الزراعة المصرية هذه تُنمذِجُ العلاقة بين اشتداد الاستبداد والقمع وسياسات اللبرلة الاقتصادية. وفي هذا الشأن، اتُخِذت قراراتٌ ألغت عمليًا الإصلاح الزراعي، ومنها قانون 96 لعام 1992 الذي أنهى عقود الإيجار كلّها في عام 1997. وتمكن الحزب الوطني الحاكم من تمرير هذا القانون ودعمه حزب الوفد، حزب مالكي الأراضي من العائلات الغنية، وكان منها يومئذ يوسف والي (وزير الزراعة وأمين عام الحزب الوطني). وأشارت ريم سعد إلى أن إلغاء منظومة الإيجارات القديمة بقانون الإيجارات الجديد و«تحرير» سوق الأراضي الزراعية تماشيا تمامًا مع سياسات التحرير الاقتصادي التي أمْلَتها المؤسسات الدولية، إلا أن القانون لم يصدر بدافع ضغط خارجي، بل صدر بدافع مصالح داخلية تخص كبار مالكي الأراضي ممن أرادوا استعادتها، وأصدره مجلس شعب يعج بمالكين منحازين إلى مصلحة القانون، ولم يكن بين أعضائه

مستأجر واحد، فغاب بالتالي أي تقدير لوضع المستأجرين ولتبعات القانون عليهم، وغابت معه السياسة الرشيدة لوقف إفقار هؤلاء، والحدّ من الأضرار التي طاولتهم. كما رسمت الصحافة الحكومية المنحازة إلى رأس المال صورًا هزلية للمستأجرين، خدمة لموقف المالكين، مصوّرة الفلاحين كسالى تفرغوا لمتابعة القنوات التلفزيونية وأفلام الفيديو، مهملين الأرض ومفضلين الهجرة للعمل في الخارج، ومستثمرة هذه الصورة للتدليل على الظلم اللاحق بحق كبار المالكين.

كانت هذه حملة منظمة من مالكي الأرض لتغيير القانون، توظّف فيها - إلى جانب الإعلام - الشيوخ وفتاوى شرعية إسلامية، وأيّدتها المؤسسة الرسمية، بمن فيها مفتي الجمهورية وشيخ الأزهر، معتبرين أن قانون الإصلاح الزراعي كان باطلًا شرعًا، لأنّ «عقود الإيجار كانت غير محددة المدة». ومع اقتراب لحظة طرد المستأجرين في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1997، ساد توتر شديد. ومع ارتفاع وتيرة الاحتجاجات التي اتّسم بعضها بالعنف في عدد من القرى خلال الشهور التي سبقت تاريخ الإخلاء، بدا أن انفجارًا ما على وشك الوقوع، وأدى جو الترقب الذى سبق آخر موعد لتطبيق القانون إلى تقليص المشكلة في لحظة الأزمة تلك، إذ رأى بعض الجماعات السياسية المعارضة فيها أملًا لاندلاع ثورة، بينما اقتصر اهتمام الحكومة على الجانب الأمني وحده، وتمحور جهدها حول السعي إلى تجنب لحظة الفوضى والاضطرابات التي توقعها كثر. لكن مرت تلك اللحظة بهدوء نسبي، وفقدت قضية المستأجرين أهميتها على الرغم من فقدان مليون عائلة مصدر رزقهم الأساس[294].

مع سريان مفعول القانون، وقعت اضطرابات فلاحية بين عامي 1997 و1999، فوصل عنف الدولة ضدهم إلى أوجِه[295]، إذ قتلت السلطات الأمنية خلال هذه الفترة 66 فلاحًا، وجرحت1161 آخرين، وألقت القبض على نحو 3160 منهم. ونعرّج على أمثلة على الحراك الفلاحي في القسم الخاص بالاحتجاجات الفلاحية والعمالية.

---

(294) ريم سعد، «عشرون عامًا على قانون الإيجارات الزراعية،» الشروق، 22/ 6/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 12/ 2014 على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=22062014&id=0af59c2b-2eb3-4f20-b776-6744e869fa17>.

(295) ميتشل، حكم الخبراء، ص 423-424.

بهذا الشكل، كانت حدود المجال العمومي مموّهة باللعبة الشكلية للتعددية الحزبية المقيدة في مرحلة مبارك، لكنها كانت في الواقع مضبوطة بمصالح تحالف الجيش والبيروقراطية ورجال الأعمال الجدد. فهذا التحالف يحدّد المصالح عبر مسارات معقدة من التحالفات والتقاطعات والخلافات على الحصص وغيرها. وفي النهاية، يصوغ الخبراء مشروعات القوانين التي تُمليها مصالح هذا التحالف المُهيمن، ويوافق عليها مجلس الشعب الذي يُهَمين عليه الحزب الوطني، بينما تتولّى قوات الأمن ضبط ردات الفعل الشعبية واعتقال المحتجين، وإغلاق الصحف التي تتعاطف معهم وتثير قضاياهم.

تمّ التوصل إلى ترتيبات ريعية بين النخبة السياسية ورأسمالية المحاسيب في مصر، توافرت فيها احتكارات محلية استفادت منها هذه الفئة الرأسمالية القادرة على التلاعب بالسوق المحلية، برعاية دولة أمنية غير قادرة على أداء أي دور على الصعيد العالمي، بينما هي قادرة على ضبط الأمن الداخلي.

ثامنًا: السلطة ورجال الأعمال

نُفّذت سياسات الانفتاح الاقتصادي وبرامجه في عهدي السادات ومبارك على مراحل، بدءًا من القانون المعروف في عام 1974، ثم التحرير الجزئي للتجارة (1975)[296]، وقانون النقد الأجنبي (1976)[297]، وإعفاء القطاع الخاص من التزام قوانين العمل (1977)، وصولًا إلى قانون الاستثمار والمناطق الحرة (1989)، ثم الانفتاح الكامل وموجة الخصخصة الشاملة، مع نشوء وزارات رجال الأعمال، وسيطرة هؤلاء على الحزب الوطني الحاكم في بداية هذا القرن.

كان الثمن ولاء رأس المال الجديد للنظام الحاكم، ومشاركة بيروقراطيته السياسية في الأرباح، من خلال شبكة معقدة من الفساد والعمولات ودعم

(296) السماح للقطاع الخاص والأفراد باستيراد السلع وإنهاء احتكار الدولة وسيطرتها، ما عدا 18 سلعة استراتيجية.

(297) بمقتضاه أصبح لأي شخص قانوني حرية حيازة موارد النقد الأجنبي وأحقية استخدامها مباشرة في الاستيراد من دون الرجوع إلى الجهاز المصرفي. وتمكن القطاع الخاص من توظيف الفرص التي أتاحها له هذا النظام من خلال تجميع مدخرات المصريين العاملين في الخارج، أو شراء العملات من السوق السوداء لسداد ثمن الواردات.

الحملات الانتخابية. لاحقًا، تحوّل هذا الولاء من ولاء الاتجاه الواحد إلى الولاء المتبادل، لكن بقيت الغلبة في النهاية لصانع القرار السياسي الذي ضمن ولاء جهاز الأمن والجيش، وقبولهما بهذه التحالفات وحمايتها.

اتّسمت منظمات رجال الأعمال حتى منتصف الثمانينيات، بحسب ناهد عبد الفتاح، بغلبة الطابع العائلي على حساب الصفة المؤسسية الرسمية، بعد أن «ربطت بين أقسامها المختلفة أواصر الدم والنسب والمصاهرة والقرابة، فضلًا عن علاقة الارتباط الوثيق بين الثروة والسلطة»[298]. وقدم عثمان أحمد عثمان - الذي سبق أن أشرنا إلى دوره - في سبعينيات القرن الماضي أنموذجًا للتحالف والتداخل بين الدولة ورجال الأعمال والفساد الذي نتج منها، فاقترن نجاحه في قطاع الأعمال الخاص بنجاحه في الالتحاق بصفوف النخبة الحاكمة، وتولّى مناصب عدة في عهد السادات، لكن مهمة صنع السياسات استمرت مقتصرة «على الرئيس الذي انفرد كذلك بإسناد وإعادة توزيع الحقائب الوزارية»[299]. وظلّت التبعية كما هي من دون أن تمسّ في حقبة السبعينيات، إذ مثّل العاملون في التصدير والاستيراد أغلبية شرائح الأعمال[300]، وتلقّوا التراخيص من الدولة، وقسمًا كبيرًا من طلبات الشراء.

في الثمانينيات، برز دور جمعيات جديدة لرجال الأعمال خارج الأطر القائمة، وكانت المبادرة الأولى تأسيس غرفة التجارة الأميركية في عام 1982. وأتت الموافقة المسبقة على الغرفة من السادات نفسه في عام 1981، وكان قد أنشأ في عام 1974 مجلس الأعمال المصري - الأميركي المشترك الذي شملت بنود اجتماعه الأول دعوة إلى إنشاء غرفة للتجارة الأميركية في مصر، تكمن أهميتها في التقاطع الذي شكّلته مع جمعيات أخرى، وفي أنها مركز للعلاقات الاقتصادية المصرية - الأميركية. ومن ثم أُنشئت «جمعية رجال الأعمال المصريين»، بعد لقاء جمع مبارك إلى اللجنة الأميركية - المصرية للأعمال، وبدأت بقرض وفّرته تلك اللجنة، التي تشاركها المقر نفسه. وأدّت الجمعية دورًا رئيسًا في معارضة

(298) عبد الفتاح، ص 233.

(299) المصدر نفسه، ص 239.

(300) المصدر نفسه، ص 243.

سياسة الحكومة المصرية وإجهاض محاولاتها لمكافحة السوق السوداء المالية في منتصف الثمانينيات، انتهت باستقالة الوزير المسؤول. كما كان للتحول الحكومي في منتصف الثمانينيات (مع حكومة علي لطفي) دلالته على زيادة التقارب بين الحكومة ورجال الأعمال، وتجسّد ذلك بقيام رئيس الحكومة بإنشاء لجنة مشتركة بين الحكومة ومجتمع الأعمال[301]، تبعها إنشاء «جمعية رجال أعمال إسكندرية» (اللجنة الاقتصادية للأعمال) في عام 1983 التي خرجت من تحت جناح المنظمة التقليدية لغرفة تجارة الإسكندرية. وتشير عبد الفتاح إلى وجود اختلاف بين الجمعيتين الجديدتين المحليتين انعكس في مشاركتهما في انتخابات عام 1987. فبينما رفضت جمعية رجال الأعمال الانتماء إلى أي تنظيم سياسي، ضمّت جمعية الإسكندرية بين أعضائها 17 عضوًا ينتمون إلى الحزب الوطني الحاكم، وسهّل وجودهم في الحزب الاتصال بالسلطات[302].

في إطار جمعية رجال الأعمال المصريين، وبدعم من غرفة التجارة الأميركية، ظهرت في الثمانينيات فئة نخبوية من الرأسماليين تطوّر معها أيضًا سعي النظام منذ منتصف الثمانينيات إلى مأسسة آلية التشاور. فـ«برزت جمعية رجال الأعمال في مطلع الثمانينيات في شكل تجمع صغير، اقتصر على العناصر الأشد قوة وثراءً في نخبة رجال الأعمال ككبار أصحاب المشاريع والمديرين، ومن ثم ضمّت أعضاء جددًا كمديري البنوك وكبار المستشارين ومسؤولين سابقين بجهاز الدولة والقطاع العام وعددًا من التكنوقراط». وتشير عبد الفتاح إلى أن التجانس الواضح بين أعضاء الجمعية الذين بلغ عددهم 300 عضو في عام 1991، كان «ملمحًا مميزًا لها مقارنة مثلًا باتحاد الصناعات أو اتحاد الغرف التجارية»[303]، فنحن هنا أمام رأس حربة رأس المال الصاعد في شكل جماعة مبلورة، لديها تصور اجتماعي اقتصادي، وتسعى إلى كسب التأثير الذي يمكنها من تمريره، وتعزيز مصالحها في الوقت عينه.

منذ منتصف الثمانينيات، طرأت ظاهرة جديدة تلخّصت في تعيين مبارك شخصيات من القطاع الخاص، أو مساندة له، ضمن وزاراته، وصار من المألوف

(301) المصدر نفسه، ص 170-171.

(302) المصدر نفسه، ص 172.

(303) المصدر نفسه، ص 258.

أن تتشاور الحكومة في مشروعات القوانين الاقتصادية مع جمعيات رجال الأعمال قبل أن تتقدّم بها إلى مجلس الشعب[304]. وأُسّست هذه المشاورات على المستوى التشريعي، فعقدت جلسات مشتركة في منتصف الثمانينيات بين كبار رجال الأعمال وأعضاء لجنة القوى العاملة في المجلس لمناقشة التغير في علاقة صاحب العمل بالعمال، كما جرت مشاورات رسمية على المستوى التنفيذي مع اتجاه الحكومة إلى تأسيس عدد من اللجان المشتركة، ضمّت عضويتها رجال أعمال ووزراء وكبار المسؤولين التنفيذيين المعنيين بالجانب الاقتصادي. توالت اللقاءات والاجتماعات المشتركة التي ضمّت أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين، وجمعية رجال أعمال إسكندرية، وغرفة التجارة الأميركية[305].

تميزت هذه المرحلة بتنظيم رؤوس الأموال المصرية نفسها في جمعيات ومنظمات تضع أهدافًا وخططًا واستراتيجيات لتنفيذها، منها الحملات الإعلامية. ونشأ «لوبي» رجال أعمال منظم، في مرحلة ظهرت فيها البيروقراطية المصرية أنها أضاعت بوصلتها، وفقدت أي رؤية شاملة للاقتصاد والمجتمع في مصر، وتأثرت برأس المال ولم تؤثر فيه. تجسّد ذلك في علاقات الزبونية، وقيام رجال الأعمال بتوظيف مسؤولين سابقين مستشارين لإرشادهم في دهاليز البيروقراطية المصرية، وسبل التأثير في قراراتها[306].

استمرت سياسة مبارك في اتباع تحالف ثلاثي مع رأس المال المالي والوسيط، ضمَّ مسؤولي المصارف الاستثمارية المشتركة والأجنبية، إلى جانب أصحاب شركات الصرافة وتجار العملة ورجال الأعمال العاملين في مجال الاستيراد[307]. كان ذلك على حساب قطاعات إنتاجية، مثل اتحاد الصناعات

(304) المصدر نفسه، ص 377.

(305) المصدر نفسه، ص 378.

(306) عن هذا الموضوع، انظر: Samir M. Youssef, «The Egyptian Private Sector and the Bureaucracy,» *Middle Eastern Studies*, vol. 30, no. 2 (1994), pp. 371-372.

(307) بحسب ناهد عبد الفتاح «بدأ هؤلاء في تأسيس شركات توظيف الأموال... وكانت بابًا خلفيًا لتقديم العديد من القروض والتسهيلات الائتمانية لهم بلا حساب ومن دون مراعاة للضوابط القانونية. وأمام تصاعد معدلات التضخم، صارت تلك الشركات ظاهرة موازية للجهاز المصرفي، حيث استطاعت تجميع مدخرات المصريين، ثم إعادة تحويلها إلى أسواق المال والعملة والمصارف الدولية للمضاربة عليها». انظر: عبد الفتاح، ص 257.

الذي كان أشبه بـ «المتحدث باسم المصنّعين المحليين، بمن فيهم مديرو القطاع العام الراغبين في اكتساب استقلالية في إدارة شركاتهم»[308].

بموجب القانون 203 من عام 1991، أُعيدت هيكلة القطاع العام إلى 314 مؤسسة قابضة من أجل خصخصتها. وحتى عام 1999، باعت الحكومة 124 شركة من هذه الشركات[309]. ومع خفض المعونات وبدايات الخصخصة بين عامي 1991 و2001، خُفّض عجز الموازنة من 15.3 في المئة من مجمل الناتج المحلي إلى 3 في المئة، بتقليص الإنفاق وبالخصخصة التي استفاد منها مجتمع رجال الأعمال.

في المرحلة الأولى والنصف الأول من المرحلة الثانية من عهد مبارك، بين عامي 1982 و2002، ولا سيما في العقد الثاني منذ بداية التسعينيات، تراجعت حصّة القطاع العام في مجمل الناتج المحلي من 54 إلى 20 في المئة، وفي الاستثمار من 70 إلى 44 في المئة. وارتفع الدين الداخلي بين عامي 1992 و2002 من 67 إلى 90 في المئة من مجمل الناتج المحلي، علاوة على سوء التوزيع واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

في عام 2003، حاول صنّاع القرار الاقتصاديون عاطف عبيد ومحافظ مصرف مصر محمود أبو العينين ورئيس مصرف الإسكندرية محمود عبد اللطيف ووزير المالية مدحت حسين ووزير التجارة يوسف بطرس غالي تعويم سعر الجنيه وربطه بالتداول، وأيد الفكرة جمال مبارك. وكانت النتيجة انخفاض قيمة الجنيه وارتفاع الأسعار؛ حتى أسعار المواد الغذائية.

زادت قوة رجال الأعمال بشكل ملموس في الـ 15 عامًا الأخيرة من عهد مبارك، ولا سيما في مرحلة صعود نجم جمال مبارك. ففي عام 1998، أسس هذا الأخير جمعية «جيل المستقبل»، وكان في عضوية مجلس إدارتها الوزيران

---

(308) بعد توجه أولي اتبعته الحكومة المصرية في منتصف السبعينيات لاحتواء تلك الفئات، «ما لبثت أن عادت وأبدلت سياسة الاستيعاب بانتهاج سياسة تقوم على الانتقاء، وبالتالي الاستبعاد والإقصاء لبعض الشرائح، وهو ما حدث على أثر احتدام الأزمة الاقتصادية في أواخر السبعينيات». انظر: المصدر نفسه، ص 257.

(309) Kandil, p. 206.

أحمد المغربي ورشيد محمد رشيد والمهندس أحمد عز ومعتز الألفي وغيرهم. عملت هذه الجمعية على تطوير ثقافة القطاع الخاص وتعزيز دور رجال الأعمال الشباب. ووصل أعضاء مجلس إدارة هذه الجمعية إلى مناصب وزارية، وكان لهم نفوذ في مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية ومجلس الأعمال المصري - الأميركي، كما عملت الجمعية على تدريب كوادر إدارية في الدولة والقطاع الخاص.

في التعديل الوزاري الذي أُجري في تموز/ يوليو 2004، عُين سبعة وزراء من الشباب المقربين إلى جمال مبارك، وفقد بعض الوجوه التقليدية، مثل يوسف وهبي وصفوت الشريف وفاروق سيف النصر وكمال الشاذلي، مناصبه الوزارية بالتدرّج خلال عقد التسعينيات والعقد الأول من هذا القرن. وهؤلاء الوزراء السبعة هم رشيد محمد رشيد (وزير الصناعة والتجارة الخارجية) وعصام شرف (وزير النقل الذي أصبح رئيس حكومة ما بعد الثورة) وطارق كامل (وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) وأحمد جمال الدين (وزير التعليم) وأنس الفقي (وزير الشباب ولاحقًا وزير الإعلام) وأحمد درويش (وزير التنمية الإدارية) ومحمود محيي الدين (وزير الاستثمار).

لا شك في أن المرحلة كانت مرحلة صعود رجال الأعمال الذين اخترقوا الحكومة ومجلس الشعب، وصاروا يملكون صحفًا ووسائل إعلام وفضائيات أيضًا. وسيكون لهذا في رأينا تأثير كبير لاحقًا في مسار ثورة 25 يناير المصرية وفي ردّة الفعل عليها. فلرجال الأعمال المصريين الجدد شبكة علاقات واسعة في الدولة العميقة، كما أنهم يملكون صحفًا وشبكات تلفزيون خاصة ويستتبعون كوادر ومهارات تسوّق مشروعاتهم وتوجهاتهم وأفكارهم.

مثّلت حكومة أحمد نظيف نقلة حادة إلى اللبرلة الاقتصادية المفرطة بوجهها النيوليبرالي، وانتقال مصر في الوقت ذاته إلى سيطرة الدولة الأمنية، مع حفنة من كبار رجال الأعمال الذين يتولون أهم الوزارات الاقتصادية الخدماتية، على الحزب. ولم يكن مسعى جمال مبارك إلى تأسيس قاعدة اجتماعية سياسية داخل الحزب الوطني إلا ثمرة هذا الزواج بين البيروقراطية ورجال الأعمال، في الوقت الذي حافظ فيه الرئيس على ولاء الجيش. وكانت المعضلة الكبرى أن جمال

مبارك لم ينجح في إنشاء قطب ثالث للمعادلة الثنائية بين الجيش والرئاسة، يتألف من السياسيين ورجال الأعمال، وبقي بحاجة إلى رضى القطبين الآخرين. كما لم يتمكن من حماية نفسه وحماية رجال الأعمال حين انتفض الشعب.

انضم جمال مبارك إلى الحزب الوطني في عام 2000. وبعد عامين، ألّف فيه ما سمّي اللجنة العليا للسياسات. بعد ذلك، قامت الأمانة العامة للحزب بتعيين أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية في لجنة السياسات[310]، الذي ضم في عضويته بعضًا من أهم رجال الأعمال الذين حققوا صفقات من عمليات الخصخصة، منهم طاهر حلمي (رئيس المركز). وكانت شركة حلمي وسيطًا لشركات دولية عملت في الخصخصة، مثل بيكر أند ماكينزي (Baker and Mckenzie) التي أبرمت صفقات خصخصة بلغت قيمتها ثلاثة مليارات دولار. كما شارك أحمد عز (العضو المؤسس في هذا المركز) في صفقات شبيهة. وكما سبق أن ذكرنا، تحوّلت الغرفة التجارية الأميركية - المصرية، المؤلفة من رجال أعمال أميركيين ومصريين مؤيدين للّبرلة الاقتصادية، إلى «لوبي» مؤيد للتوريث ومناصر له في الولايات المتحدة ومصر.

في عام 2007، انتُخب جمال أمينًا عامًا مساعدًا للحزب، وأصبح اسمه متداولًا كخليفة محتمل لوالده. وصار الانضمام إلى لجنة السياسات هدف السياسيين الشباب الطامحين إلى تأمين مستقبلهم السياسي ضمن النظام. فهذه اللجنة هي التي قادت عملية التحالف مع رجال الأعمال في الحزب، وعمليات

(310) المركز المصري للدراسات الاقتصادية عبارة عن مركز تحليل سياسات (Think tank) والنشاط البحثي والتأثير. أنشئ في عام 1992 بمبادرة من عدد من رجال الأعمال المنخرطين في اتفاقات التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة والناشطين في غرفة التجارة الأميركية، ورئسه جمال مبارك. بدأ نشاطه بمنحة حصل عليها طبقًا لاتفاق بين الحكومة المصرية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، واستمر تمويله بمنح أخرى من مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز أبحاث التنمية الدولية ومركز المشروعات الدولية الخاصة، ثم وفر رجال الأعمال التمويل الكامل له. يمكن اعتباره العقل الموجه للوبي رجال أعمال، ولتدخلاتهم في بلورة سياسات الاقتصاد الكلي واختبارها وتقديمها للحكومة. انظر: مروة مجدي، «المركز المصري للدراسات الاقتصادية: «مطبخ اقتصادي» للحكومة،» الشرق الأوسط، 25/11/2007. تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/12/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?article=447079&issueno=10589#.VNr8Q_mUe0I>.

الخصخصة الواسعة النطاق التي قامت بها الحكومة المصرية. ونعتقد أن الصراع على عضوية اللجنة بين أبناء الجيل ذاته، لاحتلال مكانة ما في التمثيل السياسي للتحالف الاقتصادي الاجتماعي النيوليبرالي الذي مثلته، دفع ببعض من لم ينجحوا في التنافس على الحظوة عند جمال مبارك إلى اتخاذ مواقف نقدية موقتة، هي في حقيقتها مواقف غاضبة على تهميشهم، لكنها بدت أحيانًا معارِضة وصُوِّرت لاحقًا كأنها مواقف ثورية عند بعض من كانوا أعضاء في هذه اللجنة.

أُحيطت اللجنة بمثقفين مصريين «ليبراليين» كانوا مستعدّين للدفاع عن قمع الحقوق والحريات وتحسين صورة النظام في الغرب. كتب مثقفون مصريون، مثل يوسف بطرس غالي وعبد المنعم سعيد، مقالات في صحيفة واشنطن بوست ترد على المطالب الأميركية بالإصلاح الديمقراطي ومخاطر مثل هذا الإصلاح على مصر. كانت هذه ردودًا على مجموعة الخبراء حول مصر (Working Group on Egypt) التي أنشئت في عام 2008 كجماعة ضغط (لوبي) من خبراء متخصصين بشؤون الشرق الأوسط، هدفها دفع الحكومة المصرية إلى تبني إصلاحات ديمقراطية. قدمت شركات اللوبي التي تعمل لتحسين صورة مصر في الولايات المتحدة أسماء باحثين وسياسيين لإجراء مقابلات معهم في وسائل الإعلام الأميركية دفاعًا عن النظام الحاكم، منهم عبد المنعم سعيد (رئيس مجلس إدارة مجلة الأهرام) وحسام بدراوي (من الحزب الوطني) والوزير رشيد محمد رشيد (من حكومة أحمد نظيف) ومنير فخري عبد النور (سكرتير عام حزب الوفد) والسفير سامح شكري[311]، وجميعهم ينتمون إلى الجناح الليبرالي، ولديهم القدرة على مخاطبة الرأي العام الأميركي لتجميل صورة نظام مبارك وترويج برنامج ابنه جمال للإصلاح.

ضاعف رجال الأعمال نوابهم في البرلمان من 37 نائبًا في عام 1995 إلى 77 نائبًا في عام 2000. لكن مع بروز جمال مبارك، سيطر هؤلاء على الحزب الوطني ومفاصل الدولة، وقادوا خطة تحديث اتخذت شكل اللبرلة الاقتصادية الكاملة. وأُطلِقت أيديهم في الاقتصاد وفي تأسيس وسائل الإعلام وامتلاكها. وكانت

---

(311) محمد المنشاوي، أمريكا والثورة المصرية: من 25 يناير إلى ما بعد 3 يولية - شهادة من واشنطن (القاهرة: دار الشروق، 2014)، ص 67-68.

شركاتهم ووكالاتهم حاضنة لتكوين طبقة وسطى جديدة من الخبراء والمديرين، خرجوا من ازدحام القاهرة، وأقاموا في المدن والأحياء الميسورة الحديثة، المجهزة بوسائل الراحة والترفيه. وبذلك، اتخذت الفجوة الطبقية في مصر طابع الانفصال المكاني (والزماني إلى حد ما) في نوع من نظام الفصل الطبقي (أو الأبارتهايد الاجتماعي إذا صح التعبير، في استعارة من نظام الفصل العنصري).

قامت هذه الأحياء في الصحراء خارج المدن ومشروعات التنمية العقارية الأخرى ومشروعات السياحة على الشواطئ المصرية، على أساس بيع أراضي الدولة بأسعار بخسة لمستثمرين مصريين وعرب مقرّبين من النظام، ولشراكات رموز النظام والأُسر المقرّبة من العائلة الحاكمة. ولفتت الصفقات الفاسدة لبيع أراضي الدولة انتباه الإعلام والمواطنين المصريين.

كان أحمد عز - الذي استولت شركته على مصانع الفولاذ التابعة للقطاع العام في مصر واحتكرت صناعته - رمزًا لفئة رجال الأعمال المتورّطين في السياسة والفساد في هذه المرحلة من عهد مبارك. ووصل إلى منصب الأمين التنظيمي للحزب الوطني، وهو من قدّم صديقه جمال مبارك في آخر مؤتمر للحزب في عام 2010 لإلقاء كلمته، وعرّفه بأنه «جمال... قائد ثورة التحديث».

نشأ الفساد البنيوي أو المؤسسي في ظل هذه السياسات، وهو بالتعريف «الفساد الكبير» المرتبط بالصفقات الكبرى في مقابل «الفساد الصغير» الذي «يسهّل» معاملات المواطنين اليومية[312]. كان نشوء الفساد البنيوي الشبكي (أو المافيوي) يشير إلى نظام آخر يقطع تمامًا مع نظام ثورة يوليو. فالفساد الصغير كان ملحوظًا في عهد عبد الناصر، لكن الفساد البنيوي كان محدودًا وموظفًا لغايات سياسية تتجاوز الانتفاع الشخصي. لكن في عهد مبارك، تصاعد الفساد المافيوي الكبير إلى أعلى درجاته، وتردّد صدى ذلك في الوعي الجماعي، فالشعب يعرف أن أشخاصًا مثل ممدوح إسماعيل، صاحب العبّارات التي غرقت إحداها ومعها مئات المصريين، عضو مجلس شورى سابق وأحد رجال الأعمال المقربين إلى

(312) عن هذا التمييز انظر: إسماعيل الشطي [وآخرون]، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

النظام السابق ممن كان يمنحهم الدعم والحصانة، ما عوّق عملية محاسبته. واشتهر في حينه يوسف والي الذي اتُّهم باستيراد «المبيدات المسرطنة» في عام 2004. وتحول هؤلاء إلى رموز سلبية في الثقافة الشعبية الناقمة على الفساد، ولم يكونوا أفرادًا تقدموا باجتهادهم الشخصي، بل تولّد نفوذهم من مواقعهم في النظام الحاكم. فيوسف والي كان وزيرًا للزراعة وأمينًا عامًا للحزب الوطني الحاكم، وهو من قال: «لست مسؤولًا عما حدث، فكلنا في النهاية نعمل سكرتارية عند الرئيس»[313]، وهي المقولة التي تذكر صحيفة مصرية أنها «أصبحت شعارًا للمرحلة»[314].

في العقد الأخير من عهد مبارك، أصبح الاندماج بين «رجال الأعمال» و«أهل السلطة» شديد الوضوح، وصاغ منه الخيال الشعبي قصصًا وحكايات متداولة. فعن تلك الفترة، كتب الروائي المصري علاء الأسواني بلغة تصويرية: «تنص المادة 158 من الدستور المصري على أن الوزراء في مصر لا يحقّ لهم مزاولة المهن الحرة أو البيع أو الشراء أثناء توليهم مناصبهم... حتى لا يحدث تضارب بين منصب الوزير ومصالحه التجارية، فيصبح الخصم والحكم في نفس الوقت، لكن النظام في مصر لا يحترم الدستور ولا القانون، وقد دفع في التعديل الأخير بمجموعة من السماسرة والتجار إلى مناصب الوزارة... وكأن مصر قد صارت كلها شركة تجارية يملكها الرئيس مبارك وولداه. السيد منصور شيفروليه أصبح

---

(313) جاء وصف الوزراء بأنهم سكرتارية تنفذ إرادة الرئيس ضمن تبرير يوسف والي لقراراته في معرض شهادته أمام نيابة أمن الدولة العليا، في قضية تعلقت بمئة ألف فدان منحها مبارك في أواخر التسعينيات في منطقة شرق العوينات في جنوب غرب مصر لشركة «المملكة» التي يملكها الوليد بن طلال، ولم تنجز الشركة التزامها استصلاح تلك المساحة الشاسعة، مكتفية ببضع مئات من الفدادين. واتهمت الشركة «بتسقيع» تلك الأراضي بغية بيعها والمتاجرة فيها. أكد والي أنه لم يوقع إلا بناءً على توقيعات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وعندها أفرجت عنه النيابة. ومقولة «سكرتارية للرئيس» إشارة جلية إلى كون ظواهر الفساد الكبير التي طاولت وزارات أساسية، كالإسكان والنفط والزراعة واتهم فيها الوزراء، لم تكن بعيدة عن إرادته، بل وأوامره. انظر الحوار مع أحد الصحافيين الذين كشفوا قضايا الفساد في وزارة الزراعة: أحمد إسماعيل ومحمد عيسى، «صلاح البديوي: المبيدات المسرطنة أخطر من الأسلحة الفاسدة،» الأهرام (الرقمي)، 16/ 4/ 2011. على الموقع الإلكتروني:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=480581&eid=17>.

(314) عبد الفتاح عبد المنعم، «يوسف والي: 20 عامًا من الألغاز في الوزارة والحزب الوطني وحكايات التطبيع بالمبيدات المسرطنة،» اليوم السابع، 11/ 2/ 2010.

وزير النقل (المقصود هنا هو الوزير السابق محمد منصور وكيل جنرال موتورز منتجة السيارة ماركة شيفروليه)، والأخ رفعت صاحب شركة جرانة للسياحة صار وزيرًا للسياحة (المقصود زهير جرانة وزير السياحة الذي قبض عليه عقب اندلاع الثورة)، والدكتور حاتم الجبلي الذي يشارك في ملكية وإدارة مستشفى دار الفؤاد ومركز أشعة كايرو سكان ومعامل تحليل طبية وفنادق سياحية، قد تحول بين يوم وليلة إلى وزير للصحة»[315].

قاد الفساد والوضع الاقتصادي الفردي المتدهور إلى 161 إضرابًا في عام 2001، و86 إضرابًا في عام 2003، وإضراب نيسان/ أبريل المعروف في المحلّة الكبرى في عام 2008، و700 إضراب في عام 2010. أما بين عامي 2001 و2011، فشارك مليونا عامل في إضراب واحد على الأقل[316]. وسنعود إلى هذه الموضوعات في الفصول المتعلقة بتاريخ حركة الاحتجاج في مصر.

ترافقت مظاهر الفساد مع مظاهر الصراع داخل النظام بين النخب الاقتصادية والمثقفة الجديدة (النيوليبرالية) المرافقة لعملية توريث جمال مبارك والجيش والنخب القديمة في عهد حكومة نظيف (2004-2011). وفي الوقت الذي جرى فيه إفقار البيروقراطية المصرية، أصبح عدد من المسؤولين من كبار الأثرياء، وأصبح وزير الداخلية حبيب العادلي نفسه مليارديرًا. وبحسب تقرير صادر عن منظمة غلوبال فاينشال إنتيغريتي (Global Financial Integrity) في شباط/ فبراير 2011، حلّت مصر في المرتبة الثالثة بين الدول الأفريقية في قائمة تهريب الأموال إلى الخارج، إذ بلغ هذا التهريب في مصر 6.4 مليارات دولار سنويًا[317]. ولتقدير

---

(315) علاء الأسواني، هل نستحق الديمقراطية؟، مقالات علاء الأسواني؛ 2، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2010)، ص 20.

(316) Kandil, pp. 216-217.

(317) ألقى تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عن الأموال المهربة الضوء على ما هرّبه جمال مبارك من خلال شركاته في أوروبا والكاريبي. انظر: أسامة دياب، هل نسترد أموالنا المنهوبة: أصول مصر المهربة بين صفقات التصالح وأحكام البراءة والفساد المؤسسي (القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2013)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/12/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/can_we_recover_our_stolen_assets_ar.pdf>.

وكذلك تقرير البنك الدولي: *Stolen Asset Recovery (StAR) Initiative: Challenges, Opportunities, and Action Plan* (Washington, DC: World Bank; [Vienna]: United Nations Office on Drugs and Crime, 2007), on the Web: <http://siteresources.worldbank.org/NEWS/Resources/Star-rep-full.pdf>.

الأضرار الملموسة للعمليات المنهجية والمنظمة لإخراج الأصول المالية للدولة وتهريب الأموال، يقدر خبراء التنمية أن كل 100 مليون دولار من هذه الأموال تكفي لإطعام أربعة ملايين طفل بشكل تام، أو تركيب ربع مليون وصلة مياه للمنازل، أو شقّ 240 كلم من الطرق المرصوفة. وقدّر خبراء دوليون في المنظمة المذكورة، مقربون إلى البنك الدولي، الأموال المهربة في عهد مبارك بنحو 132.28 مليار دولار، أي ما يعادل 847.444 مليار جنيه مصري. وكانت هذه الأموال كافية لإنقاذ عشرات الملايين من المصريين من السقوط تحت خط الفقر الذي دمر كثيرًا من قدرات الدولة، فضلًا عن الآثار المترتبة عنها التي يصعب قياسها، من تنامي حال الإحباط والاحتقان الاجتماعي وغياب الاستقرار السياسي[318].

تداخلت طبقة الأغنياء مع السلطة الحاكمة في البلد من أجل تسيير المصالح والمنافع بين النخبتين. وكانت أول مرة في تاريخ مصر الحديث يتدخل فيها الأغنياء على مستوى الحكم في البلد، من خلال محاولة تمرير مسألة «توريث» الحكم إلى جمال ابن الرئيس[319].

في هذا الصدد، يرى جلال أمين أن «أفراد الطبقة الوسطى الدنيا التي تمثل أكثر من نصف الطبقة الوسطى، تملّكهم احساس عميق بالهامشية وفقدان الرضا عن الذات، فهذا الشعور تكوّن مع بدايات الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات، وتحديدًا لدى تلك الشرائح الاجتماعية التي عجزت عن اللحاق بركب المستفيدين من الانفتاح، على أن هذا الشعور ربما ازداد قوة خلال الثمانينيات بعد أن انحسرت موجة الرخاء النسبي... أضف إلى ذلك نسبة المتبطلين خلال الثمانينيات، وعلى الأخص بين خريجي الجامعات والمتعلمين تعليمًا متوسطًا، ما غذّى الشعور بالسخط على المجتمع، وفقدان الثقة بالنفس لدى أفراد كانوا يتطلعون إلى مستقبل أفضل»[320]. ويتابع أمين أن هذا الشعور

---

(318) دياب، ص 7.

(319) ستيفن رول، «جمال مبارك والخلاف في صفوف النخبة الحاكمة في مصر،» (مركز كارنيغي للسلام، بيروت، 1 أيلول/ سبتمبر 2010)، تم الاطلاع عليه 15/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.carnegie-mec.org/publications/?fa=show&id=41491>.

(320) جلال أمين، ماذا حدث للمصريين؟ تطور المجتمع المصري في نصف قرن، 1945-1995 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999)، ص 88.

بالنقص لدى شرائح واسعة في الطبقة الوسطى الدنيا مرشح، وبشكل كبير، لأن يكون السبب الرئيس في تصاعد أجواء فتنة طائفية في مصر، ولا شك في أن هذه انطباعات أكثر منها استنتاجات علمية، لكنها في رأينا تنجح في تصوير روح المرحلة.

تاسعًا: تردي الأوضاع الاجتماعية في ظل حكم مبارك

أصبح المناخ الاجتماعي العام في مصر خانقًا وقاهرًا خلال العقود الأخيرة، بسبب الانحدار الذي شهدته أوضاع المجتمع كما أشرنا. ويسهل على المراقب ملاحظة قدر هذا الانحدار الاجتماعي وانتقاله من محطة إلى أخرى، وتفاقم التذمّر على الرغم من الاعتقاد الذي يروّج أن السكان ربما اعتادوا التلوث، و«سلوك» يميز الازدحام وتعطيل المصالح من خلال أجهزة الدولة البيروقراطية والخوف من رجل الأمن، الأمر الذي يجعلهم لا يلاحظون بسهولة تدهور الوضع نحو الأسوأ. والأهم من هذا كله، بعدما طال مكوث مبارك في الحكم، وبعد انتقاله إلى ممارسات سلطاته من شرم الشيخ، بدا النظام كأنه شاخ وبدت البلد معطلة عمليًا، وبدا أن الجمود هو أبرز ما يميّز المرحلة. وتدنّت شعبية النظام إلى درجة أن جنرال مصري متقاعد قال في مقابلة لجريدة نيويورك تايمز إنه يشكّ شكًا عميقًا في أن الجيش قد يطلق النار على الناس لمصلحة حكومة غير شعبية كهذه[321]، وهذا ما حصل فعلًا في ثورة 25 يناير التي قامت بعد ذلك بخمسة عشرة عامًا.

لنتأمل شهادة مراقب للمجتمع المصري من خارجه. أمضى المستعرب والبروفيسور الياباني نوبواكي نوتوهارا أربعين عامًا من عمره يزور البلدان العربية ويسجل ملاحظاته عنها. ويذكر في كتابه العرب أنه زار مصر بعد غياب، ووجد أن الوضع الاجتماعي فيها يزداد سوءًا: «... كنت في القاهرة نفسها، لكن كانت رغبتي في الخروج إلى الشارع قد ذبلت، كنت أريد أن أقلل عدد مرات خروجي قدر الإمكان، لم يكن السبب أنني أكره الغبار والضجة وحرارة الشمس القوية، بل كان السبب هو أنني كنت أرى توترًا شديدًا يغطي المدينة كلها. لكنني لا أستطيع

---

(321) Youssef M. Ibrahim, «Behind Smiles, Egyptians Tell Mubarak to Shape Up,» *New York Times*, 3/7/1995, pp. A1 and A9.

أن أتجاهل حياة الناس في هذه المدينة. كانت وجوههم تدخل إلى عيني وهم يمشون وكأن شيئًا ما يطاردهم. وجوه جامدة صامتة، وطوابير طويلة من الواقفين أمام 'الجمعية'، ومواقف الباص وغيرها، لقد رأيت الباصات المكتظة تجري بينما يتعلق ركاب بالشبابيك والأبواب!... باختصار التوتر يغطي الشارع، توتر شديد تتوقع أن ينقطع في أي لحظة. هذا التوتر يجعل الناس يتبادلون نظرات عدوانية ويزيد توتر المدينة نفسها أكثر فأكثر»[322].

كان الوضع في مصر جليًا لعين الناظر، ومن الطبيعي أن يحصل تحولٌ سلبي في طبائع البشر حين ينتشر الفقر والازدحام وعدم اليقين، وحين تغيب الدولة عن مجتمع اعتاد دور دولة الرعاية بعد عام 1952، لتحضُرُ في حالات القمع أو إذا احتاج المواطن إلى المرور في دهاليز البيروقراطية لإنهاء معاملة ما. وفي سياقي الحضور هذين، تفضّل الدولة الإنسان الخانع والمطيع أو المتعاون الأمني، أما السوق فتريده مستهلكًا ناشطًا أو عاملًا بأدنى الأجور الممكنة.

إنها أيضًا مرحلة انتشار قيم اجتماعية مثل الفهلوة وتدبير الحال، وفيها لا يمكن الشخص النظيف اليد أن ينجح بين الناس، و«القوي» يستحق بعض الامتيازات لأنه قوي، وهذا نِتاج طبيعي لما يشاهده الفرد أمامه في الدولة من انتشار المحسوبيات والفساد بين الطبقات والنخب العليا في المجتمع، إضافة إلى شرعنة الفساد ومراعاة القوي وغير ذلك، سبلًا للنجاح، في مجتمع يميل أصلًا إلى الهرمية الطبقية وتحديد مكانة الشخص الاجتماعية في المعاملات.

ارتفع معدل النمو الاقتصادي في العقود الثلاثة الأخيرة في مصر نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط في منتصف السبعينيات، إضافة إلى ارتفاع مقدار التحويلات الخارجية من المغتربين المصريين ولا سيما في دول الخليج. وتعاظمت قيمة التحويلات مع زيادة أعداد المهاجرين، لكن انخفض سعر النفط ومعدل الهجرة في منتصف الثمانينيات، وانخفض تبعًا لذلك مقدار التحويلات الخارجية. إلا أن إخفاق الإدارة واستشراء الفساد في الأجهزة القائمة على إدارة الاقتصاد في البلد، وضغط قوى أجنبية على البلد (لتحقيق مصالحها

---

(322) نوبوأكي نوتوهارا، العرب: وجهة نظر يابانية (كولن، ألمانيا: منشورات الجمل، 2003)، ص 6.

الاقتصادية)، أدّيا - بحسب جلال أمين - إلى اختلال النظام الاقتصادي المصري[323].

ما عاد الاقتصاد المصري اقتصاد كفاف؛ فوفقًا لـ تقرير التنمية البشرية في مصر (2010)، يمثل الفقراء في مصر 20 في المئة من السكان[324]. وبحسب التقرير نفسه، تقود طرائق عدة إلى ظاهرة الفقر في مصر، مثل انتقال هذا الفقر من جيل إلى جيل، أي إن الفقراء هم أبناء فقراء، إضافة إلى عدم توافر الوظائف للشباب. ويشير اتجاه مؤشر التنمية في مصر إلى أن على الرغم من ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2008 و2010، فإن نسبة الفقراء في مصر ارتفعت بين هذين العامين من 19.6 إلى 21.6 في المئة[325].

ترافقت زيادة معدلات الفقر مع زيادة الاستهلاك في مصر. فعلى سبيل المثال، أوضحت دراسة صادرة عن جامعة القاهرة أن معدل شراء جهاز الهاتف المحمول (الخليوي) في مصر من أسرع المعدلات نموًا في العالم بنسبة 35 في المئة، في مقابل 30 في المئة في الصين. كما ارتفع عدد المشتركين في الإنترنت من 654 ألف مشترك في عام 1999 إلى أكثر من ستة ملايين في عام 2006[326].

تؤدي زيادة الاستهلاك مع انخفاض الدخل إلى إفقار الطبقات الشعبية، وإلى تعويق الفاعلية الاقتصادية المنتجة داخل البلد. ويأتي هذا كله في سياق مسار الانفتاح الاقتصادي المصري الذي ولّد رأسمالية ذات طبيعة طفيلية تُعنى في المقام الأول بالاستهلاك لا الإنتاج، ومبادلة فائض أو ناقص الاستهلاك من دون اكتراث للوسط الاجتماعي والاقتصادي الذي يعمل في إطاره[327]. لكن النزعة

---

(323) جلال أمين، عصر الجماهير الغفيرة، 1952-2002 (القاهرة: دار الشروق، 2003)، ص 149.

(324) هبة حندوسة [وآخرون]، مصر تقرير التنمية البشرية، 2010: شباب مصر، بناة مستقبلنا (القاهرة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2010)، ص 5.

(325) المصدر نفسه، ص 20.

(326) أيمن زهري، دفتر أحوال المجتمع المصري (شبين الكوم، مصر: [المؤلف]، 2006)، ص 11.

(327) ثناء فؤاد عبد الله، مستقبل الديمقراطية في مصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ص 172.

الاستهلاكية التي لا يرافقها ارتفاع في الدخل تقود أيضًا إلى تغذية مشاعر النقمة والاحتجاج، لأنها تساهم في وعي الفقر.

يخلص التقرير الذي ركز على وضع الشباب المصري، إلى تأكيد ما أشرنا إليه آنفًا من أهمية السلطة وحسن الإدارة في مواجهة مثل هذه المصاعب: «إن فقراء مصر - جيلًا بعد جيل - تعرضوا للتهميش، وحُرموا من الحقوق التي ثبت أنها تستطيع كسر حلقة الفقر. وفي الواقع، ما زالت مصر متأخرة عن البلدان متوسطة الدخل إذا تجاوزنا الاقتصادات الصاعدة في النهوض بالمستويات الأساسية للصحة، والتغذية، والتعليم لمعظم الفئات الأكثر تأثرًا بهذه الأوضاع، أي الأطفال والشباب. ولا يمكن في الواقع تغيير مزاج الشباب المكتئب ولا توقعاتهم غير المتفائلة إلا من خلال تبني حزمة قوية من تدخلات السياسة العامة»[328].

عادت معدلات النمو إلى الارتفاع بعد عام 2003، خصوصًا بين عامي 2006 و2008، بحسب التقديرات التقريبية الصادرة عن البنك الدولي، من 4 في المئة في عامي 2004/ 2005 إلى 7 في المئة في 2006/ 2008، ثم انحدرت إلى 5 في المئة في عامي 2009/ 2010. وتعود المساهمة الأساس في هذا النمو إلى إنتاج الغاز الطبيعي، مع بدء إنتاجه في التسعينيات، الذي حلّ محل إنتاج النفط، وإلى الزيادة الكبيرة في إنتاج الصناعات المعتمدة على استهلاك الغاز، إضافة إلى النمو الكبير في قطاع السياحة. فبعد أن كانت واردات مصر من المنتوجات النفطية تزيد على صادراتها بين عامي 1999 و2001، تطوّرت صادرات الغاز في ما بعد، ووصلت ذروتها في عام 2007 إلى 56 في المئة من مجمل الصادرات، بقيمة 8.8 مليارات دولار، وهي معدلات تقارب ذروة الصادرات النفطية في عام 1981 التي كانت 60 في المئة، بقيمة 3.6 مليارات دولار بالأسعار الثابتة لعام 2000[329]. وفي خلال ما بدا ازدهارًا اقتصاديًا سبق الثورة، زار مصر في عام 2008 وحده 12.8 مليون سائح، وظهرت توقعات في تلك الفترة متفائلة في شأن استقرار الاقتصاد المصري وتوجهه ليكون اقتصاد سوق مزدهرًا، من خلال وفرة في العوائد تحاكي وفرة عرفتها مصر في منتصف السبعينيات، عززت

(328) حندوسة [وآخرون]، ص 91.

(329) Henry and Springborg, p. 177.

من احتياطي القطع النادر في المصرف المركزي، ونشّطت المصارف التجارية والقروض الاستثمارية لرجال الأعمال، وحتى لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لا بدّ هنا من الإشارة، بحسب إبراهيم العيسوي، إلى التعامل مع الناتج المحلي الإجمالي وفق العلاقة بين الناتج الفعلي والناتج المقيس في قياس نجاح معدل النمو أو الناتج في التعبير عن المقدار الحقيقي للنشاط الاقتصادي في مصر، بسبب وجود قطاع كبير من النشاط الاقتصادي غير النظامي يصعب حصره وتقديره، مع استشراء ظاهرة عدم تسجيله. ويطرح ذلك مشكلة النمو الاسمي والنمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما في ظل العادة البيروقراطية للمخططين المصريين في المبالغة بالزيادة في مقدار الناتج أو التحيّز إلى أعلى في تقديره، فتبقى المشكلة قائمة ومزمنة بتقدير المعدلات الحقيقية لنمو الناتج، أي معدلات النمو المستبعد، ومنها أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار أو التضخم[330].

في فترة النمو المعلنة هذه ذاتها، وفي عام 2008 تحديدًا، عاشت مصر فجأة ظاهرة نقص «العيش» (الخبز)، الناجمة كما يبدو عن بيع المخابز الحكومية الطحين المدعوم إلى المخابز الخاصّة، ضمن مضاربات وعمليات فساد كبرى[331]. وظهرت بوادر غضب شبيهة بتظاهرات انتفاضة كانون الثاني/ يناير 1977. وبين عامي 1998 و2004، اندلع ألف احتجاج عمالي بين اضرابات وتظاهرات، منها نحو 250 احتجاجًا في عام 2004 وحده. وفي عام 2006، نُظّم 222 إضرابًا وتظاهرة في القطاع العام. وبين عامي 2006 و2008، تزايدت أعمال الاحتجاج في المحلة الكبرى، ففي 7 كانون الأول/ ديسمبر 2006، أضرب 20 ألف عامل من عمال النسيج في المحلّة[332]. وكان موضوع الخصخصة محركًا رئيسًا للاحتجاجات العمالية.

بين عامي 2002 و2008، وقع كثير من الكوارث بان فيها غياب الدولة،

---

(330) العيسوي، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا**، ص 55 و59.

(331) Henry and Springborg, p. 178.

(332) المصدر نفسه، ص 178-179.

واستمرار إدارتها من دون «صيانة»، وكأن المواطن متروك لنفسه أو بحسب التعبير العامي «من دون صاحب». كما تعددت حوادث القطارات وكوراثها مع تضعضع البنية التحتية للسكك الحديد، وهي وسيلة المواصلات الأولى للمواطنين المصريين. وفي 19 شباط/ فبراير 2002، لقي نحو 400 شخص حتفهم في حادث احتراق عربات الدرجة الثالثة بقطار الصعيد. إن الفساد وإهمال المجال العام يفسران وجود عربات متهالكة، من الدرجة الثانية أو الثالثة في مصر - لا تتلاءم مع تاريخ طويل لسكة الحديد فيها - مهملة يتكدّس فيها الناس، وربما تتسبب لهم بموت مأساوي، كما حصل في حادثة قطار الصعيد (2002)[333].

إلى ذلك، استفحلت ظاهرة انهيار العقارات التي بدأت منذ زلزال عام 1992، ولم تفلح القوانين في لجمها بسبب تفشي الفساد في أروقة الإدارة المحلية[334]. في 5 أيلول/ سبتمبر 2005، قُتل 47 شخصًا، بينهم ممثلون ونقّاد في مسرح أبو سويف. وفي كانون الثاني/ يناير 2004، تحطّمت طائرة من طراز بوينغ 737 استأجرتها شركة سياحية مصرية، وقُتل في الحادثة طاقم الطائرة و135 سائحًا فرنسيًا كانوا على متنها.

في 3 شباط/ فبراير 2006، غرقت عبّارة «السلام بوكاشيو 98» في البحر الأحمر، التي تعود إلى شركة يملكها ممدوح إسماعيل، فنجا من حادث الغرق 375 راكبًا فقط من أصل 1400 راكب، منهم طاقمها. وعندما حضر الأقرباء إلى الميناء للاستفهام عن مصير ذويهم، قمعهم الأمن المصري من دون أخذ كرامتهم ومشاعرهم في الاعتبار. وهرب ممدوح إسماعيل، المقرب من عائلة الرئيس، إلى خارج البلاد.

في أيلول/ سبتمبر 2008، قُتل 100 شخص بانهيار صخري في حي الدويقة العشوائي غير المعترف به عند سفح جبل المقطم. ولم يهرع أحد لمساعدة

---

(333) «أكثر من 350 قتيلًا في كارثة قطار الصعيد بمصر،» (الجزيرة نت، 20/ 2/ 2002)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=26787>.

(334) يورد تقرير لـ المصري اليوم بعضًا من أبرز هذه الحوادث. انظر: بسام رمضان، «بالصور والفيديو: أشهر 10 كوارث في عهد مبارك،» المصري اليوم، 11/ 8/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 10/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/499524>.

المنكوبين، فلم يتمكنوا حتى من البحث عن ناجين تحت أنقاض منازلهم. وعمليًا، تشرّد السكان ولم تنفّذ الوعود الكثيرة بمعاودة إسكانهم. فجبل المقطم كان يتعرض لهزات منذ بناء الوحدات السكنية قرب الصخرة التي وقعت منه. وفي مثل هذا المكان، كان من المفترض أن تؤخذ في الحسبان توصيات اللجان ومراكز البحوث المتخصصة، لكن غياب الدولة من جهة، واختفاءها خلف تعقيدات البيروقراطية وترهّلها، وخلف الفساد والمحسوبية من جهة أخرى، حوّلا التقارير حبرًا على ورق. فالدولة لم تر أصلًا جدوى من أي تدخل إيجابي في العشوائيات، في ظل نظام «الفصل» الطبقي القائم، ما دامت الفئات الاجتماعية التي يهتم النظام لأمرها تعيش منفصلة من هذه الأحياء، وهو قادر على حمايتها منها. وبعد الحادثة لم توفّر أي مساكن بديلة للضحايا في المقطم[335].

من أمثلة تعايش النظام الحاكم مع بؤس أحياء الفقر، ونشوء نظام «الفصل الاجتماعي»، تركُ بعض الأحياء والمناطق الهامشية لنفسها، وتسامح الحكومة حتى مع تفشي الجريمة والعنف والتدين الأصولي في أرجائها. وما دام العنف موجهًا داخليًا، أو حتى ضد الأقباط في الحي نفسه، لم تتدخل الدولة، لكنها تدخلت عندما تجاوز هذا العنف حدود الأحياء نفسها. هكذا، حوصرت «الدولة الإسلامية» في حي عين شمس في القاهرة، واحتل 14 ألف شرطي وعنصر من قوات الأمن المركزي، تساندهم مئة مدرعة، حي إمبابة في عام 1992، حين قرّر النظام حينها أن الحي تجاوز حدوده[336].

لم يشعر الناس بارتفاع نسب النمو، ذلك أنه كان نموًا بلا تنمية، أو «نموًا عشوائيًا». وزادت الكوارث المذكورة أعلاه الشعور بأن البلد يعيش حالة جمود سياسي وفلتان اجتماعي واقتصادي، في ظل سيادة قانون الغاب. وتخللت هذه الحوادث التي سمّمت المناخ الاجتماعي العام في البلد، إهانة المسؤولين في الدرجات الوسطى والدنيا كرامة ذوي الضحايا، وترافقت مع فساد وتقصير مؤسسي، ما ضاعف وقعها السيئ. في هذه الأوضاع، أصبح الفقر والعشوائيات

---

(335) عبد الواحد المكني، «سقوط صخرة المقطم: الانهيارات ليست جديدة... لكنها متواصلة،» (الأوان (موقع إلكتروني)، 16 أيلول/ سبتمبر 2008). تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/F8iQXk>.

(336) بوميه، ص 120.

الوجه الآخر لـ «النمو العشوائي»، وسوء عملية التوزيع والسياسات والنيوليبرالية الاقتصادية. فالعشوائيات هي المعادل السوسيولوجي للاقتصاد غير المنظم. وكشف ذلك عن عجز المشروعات التي استحدثها رجال الأعمال عن استيعاب تدفقات العمالة والعاملة الشابة بالتحديد، في مرحلة زادت فيها نسبة الشباب في التعداد الإجمالي للزيادة السكانية المطلقة التي بقي معدلها مرتفعًا قياسًا إلى الموارد، على الرغم من تراجع هذا المعدل بالتدرّج تحت ضغط الأزمات الاقتصادية، وتأخر سن الزواج بين الشباب المصري، إضافة إلى عوامل أخرى.

تشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن نحو 1.7 مليون نسمة في مصر يعيشون عند خط الفقر المدقع (يتقاضون أقل من دولار واحد في اليوم)، أو ما يعادل 2 في المئة من السكان في عام 2008، وهم أفقر فقراء مصر[337]. ويبلغ عدد السكان الذين يعيشون عند خط الفقر «العادي» (أي يتقاضون دولارين في اليوم) نحو 20 في المئة من مجموع السكان، أي يقع خُمس السكان عند أدنى مستوى في خريطة توزيع الدخل في مصر[338]. ويصل نصيب أفقر 10 في المئة من السكان إلى زهاء 4 في المئة من الإنفاق الكلي، بينما يصل نصيب أغنى 10 في المئة من السكان إلى نحو 28 في المئة من الإنفاق الكلي[339].

كانت مساحة الأراضي الزراعية في مصر نحو مليوني فدان في عام 1813، وزادت حتى عام 1952 إلى 4 ملايين فدان، إلى أن وصلت إلى 6.2 ملايين فدان في الأعوام التالية، وشكلت مساهمة الناتج الزراعي 18.8 في المئة من الناتج القومي. ومع تولي مبارك الحكم، وتبنّي أجندتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومع تعزيز مبدأ اقتصاد السوق الحرة، أثرت السياسات النيوليبرالية المطبقة بشكل سلبي في الإنتاج الزراعي، فتجاوزت معدلات البطالة في المناطق الريفية 60 في المئة،

---

(337) أفاد 47 في المئة من المشاركين المصريين في استطلاع المؤشر العربي في عام 2011، الذي أُجري بعد الثورة بأربعة شهور، بأن دخل أسرهم لا يكفيهم لسد حاجاتهم الأساسية، وأنهم يعتمدون على الاستدانة من الأقارب والجيران لتغطيتها. في ما يأتي رابط تقرير المؤشر العربي بإدارة محمد المصري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: <http://www.dohainstitute.org/release/7b817b45-8186-4979-82a3-76616ef2bc23>.

(338) عبد الفضيل، ص 109-110.

(339) المصدر نفسه، ص 108.

وارتفعت معدلات الفقر فوق عتبة 75 في المئة، فرافقتها صعودًا معدلات الجريمة، كالسرقة والنصب، بأكثر من 85 في المئة مقارنة بعام 1980[340].

أما في الرعاية الصحية التي تمثل أحد المقاييس الأساسية الثلاثة التقليدية للتنمية البشرية من خلال القدرة على الإنفاق، فبلغت نسبة الإنفاق الصحي في مصر نحو 3 في المئة من الناتج القومي في عام 1997، وتراجعت إلى 2.2 في المئة في عام 2004، حتى وصلت إلى 1.7 في المئة في ميزانية عام 2007[341].

ربما يكون أحد أبرز الأمثلة على احتقان الشعب المصري مما عاناه خلال عهد مبارك هو معاناة الحصول على الخبز. فسقط مواطنون في مشاجرات بسبب طوابير الخبز والـ «بوتغاز» وغيرها من السلع. كما تمثّل أزمة السكن أهم سمات ضيق حياة المواطن اليومية وانسداد سبل العيش أمامه، بسبب عدم توافر سكن متاح بأسعار تتلاءم مع دخول المصريين. فمسألة «الشقق»، وتحصيل سقف يلمّ المواطن أسرته تحته، من أهم القضايا التي تستأثر باهتمام الناس في حياتهم اليومية، والتي تشغل المجتمع عمومًا، حتى الأدباء والفنانين في مصر. فالمصري يعيش في ضائقة سكنية، وليس نادرًا أن تنتهي به الحال إلى البحث عن مأوى في أحد الأحياء العشوائية المزدحمة، غير المرخصة وغير المخطّطة.

مثّل نمو العشوائيات في مصر عمومًا، وفي القاهرة خصوصًا، أحد أبرز نتائج السياسات الاقتصادية - الاجتماعية التي اتبعها النظام منذ بدء ما سمي مسيرة «الانفتاح». فشكّل عامل الزيادة السكانية المرتفع في مصر، قياسًا إلى محدودية المجال المأهول، أحد العوامل التفسيرية في انتفاخ العشوائيات وتحويلها المدن الأساسية إلى نمط أنموذجي من المدن «المترهّلة»، فلم يتخطّ المجال المأهول حدود 7 في المئة من الأراضي المصرية القابلة كي تكون مأهولة. ولا شك في أن المجتمع المصري يُعاني سوء التوزيع السكاني، فسكان مصر الذين يتجاوز عددهم

(340) مركز الأرض لحقوق الإنسان، منازعات الأرض خلال النصف الأول من عام 2010: مقتل 130 فلاحاً وإصابة 850 مواطناً وحبس 1234 آخرين، سلسلة الأرض والفلاح؛ 55 (القاهرة: مركز الأرض، 2010)، ص 3.

(341) شادي عبد الكريم [وآخرون]، الخطر الكامن: الفساد في مصر، إعداد وتحرير سعيد عبد الحافظ (القاهرة: ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان، 2007)، ص 27.

80 مليون نسمة، بحسب تقديرات عام 2011، يشغلون 7 في المئة فقط من مساحتها التي تقدر بمليون كلم²، ويعيشون في محيط نهر النيل والدلتا. ووصل معدل الكثافة السكانية في بعض المناطق الشعبية في القاهرة إلى 35 ألف مواطن في الكلم²، وهذا معدل مرتفع جدًا، تتفاقم فيه الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية[342].

أُحصي سكان مصر بين عامي 1846 و2006، ثلاث عشرة مرة، فكان عددهم في أول إحصاء في عهد محمد علي 4.5 ملايين نسمة. وتضاعف بين عامي 1897 و1996 ست مرات[343]. وتعيش أغلبية المصريين في وادي النيل، في مدى لا يتجاوز عرضه 3 إلى 15 كلم في المنطقة المحاذية للوادي ودلتا النيل، عدا بعض المناطق الساحلية وواحات في الصحراء. ويعيش 98 في المئة من السكان على مساحة 35 ألف كلم² في بلدٍ تتجاوز مساحته مليون كلم²، ما يجعل الكثافة السكانية هنا في أعلى المعدلات العالمية، تبلغ 1700 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد[344]. وفي قرن من الزمان، تضاعف عدد سكان القاهرة 18 مرة، من 600 ألف نسمة إلى 11 مليون نسمة، كما تضاعف عدد سكان القرى التي زحفت إليها العاصمة بالتدرج وضمّتها، 22 مرّة من 1.4 مليون نسمة إلى 30.5 مليون نسمة[345].

من ناحية أخرى توقع طول حياة الإنسان من 54.7 عامًا في الستينيات إلى 70 سنة في العقد الأول من القرن الواحد وعشرين، وانخفضت وفيات الأطفال دون الخامسة من 204 لكل 1000 طفل إلى 33 لكل 1000 في عام 2005. وارتفعت نسبة الملتحقين بالمدرسة من 66.2 في المئة في عام 1994 إلى 76.9 في المئة في عام 2005، ونسبة البالغين غير الأميين الذين يتجاوزون 15 عامًا من 52.3 في المئة إلى 71.4 في المئة. وكانت نسبة 57.4 في المئة من البنات تلتحق بالمدرسة الابتدائية بين عامي 1959 و1961، في حين كانت هذه النسبة 95.9 في المئة في عامي 2003 و2004[346].

---

(342) زهري، ص 40.

(343) بوميه، ص 195-196.

(344) المصدر نفسه، ص 198.

(345) المصدر نفسه، ص 199.

(346) المصدر نفسه، ص 223.

يُحمِّل هذا التفسير الزيادة السكانية مسؤولية ترهل المدن، بينما يتمثّل عامل التفسير الأهم في رأينا في عجز السياسات الاقتصادية - الاجتماعية التنموية عن تنمية الريف، وتضييق الفجوة التنموية بينه وبين المدينة التي تجعله طاردًا للقوى العاملة إلى أطراف المدن الكبرى، ولا سيما إلى مدينة القاهرة الكبرى، على الرغم من أن ما لا يقل عن 57 في المئة من إجمالي السكان المصريين ما زالوا يعيشون في الريف، في مقابل 43 في المئة منهم في الحضر[347].

إذا أخذنا تزايد عدد السكان في الاعتبار، مضافةً إليه أزمة السكن، فسنجد أن عمر الشباب زاد في مصر. ففئة الشباب غير المتزوجين صارت تشمل من يصلون نهاية عشرينياتهم، يتأخرون في زواجهم لأنهم لم يجدوا شقة سكنية تؤويهم. وإذا أضفنا البطالة وارتفاع نسبة التعليم، فسنجد أن ثمة قنبلة موقوتة مكوّنة من ملايين الشباب الناضجين البالغين من دون مسؤوليات عائلية... هم من صنعوا ثورة 25 يناير.

تفاقمت ظواهر الفقر، ماديًا وبشريًا، مع ارتفاع وتيرة اللبرلة الاقتصادية، بموجب برامج التثبيت النقدي وإعادة الهيكلة التي كانت في حقيقتها عملية إعادة هيكلة اقتصادية - اجتماعية - سياسية - ثقافية - عمرانية شاملة. فإلغاء قانون الإصلاح الزراعي وسريان القانون الجديد المذكور أعلاه منذ عام 1997 أضرّ بنحو 432 ألف فلاح، أي ما يعادل نصف المستفيدين من الإصلاح الزراعي القديم، المقدّر عددهم بـ 905 آلاف فلاح. أصبح هؤلاء بكل بساطة من دون أرض[348]، وربما ذهب أكثر من نصفهم إلى العشوائيات في أطراف المدن. ليس لدينا إحصاء واضح لعدد المنتقلين إلى العشوائيات، لكننا أوردنا هنا مثالًا على تغيرات في السياسات الاجتماعية تُنتج هجرة من الريف إلى المدينة. والأهم من ذلك، وفي الوقت نفسه، ليست المدينة في حالة نمو اقتصادي - اجتماعي عمراني يسمح لها باستيعاب أعداد المهاجرين.

شكّلت نسبة البطالة المرتفعة أحد أهم المؤشرات على النمو المعوّق، ومن أهم عوامل الهجرة الداخلية والخارجية، إذ تُعَدّ مصر مصدرًا مهمًا للعمالة في

(347) عبد الفضيل، ص 16.

(348) ميتشل، حكم الخبراء، ص 424.

دول الخليج العربي. وبلغت نسبة ندرة فرص العمل للمواطنين المصريين في مناطق مولدهم نحو 20 في المئة من عوامل الطرد السكاني بين عامي 1996 و2006[349]، الأمر الذي زاد أزمة العشوائيات في المدينة، وأدى إلى نشوء ظاهرة المدن العملاقة المليئة بأكواخ الصفيح والسكن في المقابر.

يُعدّ التهميش الاقتصادي من خلال البطالة آلية رئيسة لإفقار شرائح مهمة من الطبقة الوسطى، إذ تعني حرمانهم من كسب العيش بكرامة من خلال عملهم، ما يدفع هؤلاء العاطلين من العمل إلى هوة الفقر، على الرغم من أن سوء توزيع الدخل وغياب العدالة الاجتماعية هي من أهم أسباب الفقر في مصر.

بعد ثلاثة عقود من برامج إعادة الهيكلة وسياساتها متفاوتة السرعة، برزت العشوائيات أحد أبرز حصاد تلك السياسات، إذ بلغ عدد سكانها على المستوى الوطني نحو 12.2 مليون نسمة في عام 2011 وفق التقديرات الحكومية، و16 مليون نسمة وفق تقديرات البنك الدولي[350]، وتكدّس نحو 40 في المئة منهم في القاهرة الكبرى[351]، بينما رأت تقديرات أخرى سابقة أن نسبة سكان عشوائيات القاهرة الكبرى تصل إلى 46 في المئة من العدد الإجمالي لسكان القاهرة[352]، يعيش نحو مليون منهم في المقابر[353]. وبغض النظر عن تباينها النسبي، تشير اتجاهات هذه المؤشرات إلى المستوى الكمي الصرف إلى أن أكثر قليلًا من 40 في المئة من سكان القاهرة يعيشون في العشوائيات. وعلى الرغم من أن هذه العشوائيات غدت ملاذ كثير من أبناء الطبقات الوسطى من صغار الموظفين

(349) محمد أحمد علي حسانين، الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 88 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 264.

(350) عبد الفضيل، ص 28.

(351) الرجوع إلى المقابلة مع سمير نعيم، في: عبد الله، «القوات المسلحة».

(352) بالنسبة إلى القاهرة، تقول إحصاءات قديمة نسبيًا إن الإنشاءات غير المرخصة تبلغ نحو 84 في المئة من جملة الإنشاءات الجديدة، ويصل عدد سكان هذه المناطق في القاهرة إلى ما نحو 6 ملايين نسمة، أي 46 في المئة من سكان القاهرة، وذلك وفقًا لإحصاءات صدرت في عام 1993، انظر: عبد الله، مستقبل الديمقراطية في مصر، ص 167.

ولا شك في أن هذه النسبة حافظت على نفسها أو ارتفعت مع الوقت، وأسبابها لما تزل، بل زادت من حدة فعلها عوامل أخرى إضافية.

(353) سعيد إسماعيل علي، ثقافة المقهورين (القاهرة: عالم الكتب، 2008)، ص 45.

ومحدودي الدخل، وحتى من الضباط الصغار، بسبب أزمة السكن، فإنها من أكثر المجالات فقرًا على مستويي الفقر المادي (فقر الدخل) والبشري (فقر القدرات البشرية ورداءة نوعية الحياة) في آن. وهذا الأمر يصنّفها في أدنى سلّم التنمية البشرية، إذا انتقلنا من ملاحظة معدّله الوسطي الوطني والمحلي على مستوى المحافظات المصرية إلى رؤية الانقسام في المحافظة الواحدة، بين الأحياء العشوائية والأحياء المنظّمة.

تُعدّ العشوائيات المصدر الرئيس الذي يتحدر منه «أطفال الشوارع» في القاهرة، والذين يقدّر بعض الدراسات عددهم بنحو مليوني طفل ومراهق مصري، تراوح تركيبتهم العمرية بين 8 و18 عامًا[354]. وتعاني الفتيات بينهن بشكل خاص آثار الانتهاكات الجنسية. وأشارت إحدى الدراسات إلى أن 80 في المئة من الفتيات الصغار في الشوارع تعرّضن لاعتداء جنسي أو محاولة اعتداء جنسي، كما أن أكثر من 70 في المئة منهن لم يلتحقن بالمدارس[355]. إلى ذلك، أدّى الفقر إلى التفكك الأسري وإضعاف التضامن الاجتماعي وانتشار التسول وأطفال الشوارع، ويصعب تقدير عدد الأطفال الذين يعيشون من دون أسرة، لكن يبدو أنه نحو مليون طفل.

تعدّ العشوائيات عمومًا مستودعًا ضخمًا للضعف البشري. ففيها تتكدّس أشد الفئات الاجتماعية هشاشة وضعفًا وتهميشًا، وتبدو الحياة فيها «بغيضة وقصيرة وقاسية»، وعرضة لهزاتٍ مفاجئة. وهي تعمق الهوة التي تفصلها عن أحياء «المترفين»، وتزيد من اتساعها المسافات النفسية والاجتماعية والطبقية، وتسود بين أفرادها أحاسيس عميقة بالغربة والضياع والقلق وافتقاد الأمان ومشاعر بالهامشية والدونية. كما تتكدّس فيها أعلى معدلات التسرّب من التعليم الأساسي، ويتجمع العاملون في المهن الاجتماعية الدنيا، وفي المهن غير المنظمة. بكلام آخر، يعيش أبناء العشوائيات في قاع المدينة، أو ما يسمى أحيانًا «ريف المدينة»، ومن ذلك مقولة «ترييف المدينة» التي تنجم عادة عن إخفاق «مدننة الريف»، وتعثر استيعاب المدينة للهجرة الريفية. ويُعدّ أبناء العشوائيات

(354) المصدر نفسه، ص 45.

(355) المصدر نفسه، ص 45.

من «أفقر فقراء المدن»، أو من «المهمّشين في الأرض». وكان المخرج السينمائي المصري داوود عبد السيد وصف هؤلاء بقوله: «لا يوجد لهم مصدر دائم ومتجدّد للكسب، فهم خارج العملية الإنتاجية، وليس أمامهم سوى تسوّل الرزق تسولًا، والحياة بالنسبة إليهم شقاء دائم أو أحلام مهمّشة. ورغم كل ذلك، فهم يسعون إلى اختلاس لحظات الفرح اختلاسًا من براثن الحياة اليومية القاسية (ولو لحظاتٍ قصار)، وبكل الصخب والضجيج الذي يليق بتلك اللحظة المفرحة التي لا تدوم طويلًا، ولا تتكرّر كثيرًا»[356].

تمثل العشوائيات المُعادل السوسيولوجي للقطاع غير المنظّم عمومًا، وللمجالات الرمادية وشبه السوداء فيه خصوصًا، فتتركز فيها الهامشية بمعناها المصطلحي، أي بمعنى الفئات الهامشية غير المدمجة في العملية الإنتاجية التي تعمل في النشاط الطفيلي والخدمي الأدنى للاقتصاد غير المنظم. كما شكّل اتساع نطاق القطاع غير المنظم وتعاظمه في مصر الوجه الآخر لسياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية، وانسحاب الدولة من الوظائف الاجتماعية والتشغيلية التي كانت ترعاها سابقًا، فبات يمثل إسفنجة عملٍ ضخمة تمتصّ العمالة التي ما عاد القطاع المنظم قادرًا على استيعابها، بسببَ انكماشه وركوده. وعندما يكون الاقتصاد في حالة ركود ونمو سالب، يقوم القطاع غير المنظم عادة بوظيفة الخزان الذي يستوعب فائض العمالة، إذ يتميز بسهولة الانخراط فيه، وبعملياته ضيقة النطاق التي تعتمد على موارد ذاتية متواضعة، وعلى كثافة العمل لا كثافة رأس المال، وبمرونته في الحركة وتوفيره الخدمات. فاقتصاديًا، ينتج العمل في القطاع غير المنظم من انعدام فرص العمل الجديدة في القطاع المنظم العام والخاص، ومن تدني مستوى الأجور الحقيقية في القطاع المنظم واقترابها من مستوى أجر الكفاف.

قُدِّر عدد العاملين في القطاع غير المنظم في عام 1996 الذي وصلت فيه السياسات التسلطية «المُتَلَبْرِلَة» اقتصاديًا إلى ذروتها، بنحو 48 في المئة من قوة العمل أو من إجمالي المشتغلين، أي ما يقدّر بنحو نصف قوة العمل. وتشكّل المصادر البشرية الأساس للقطاع غير المنظم، أي العاطلون من العمل أو غير

---

(356) عبد الفضيل، ص 29-30.

الملتحقين بعمل منتظم والناشطون في القطاع غير المنظم والذين يعملون خارج المنشآت وسكان العشوائيات، ما يصفه محمود عبد الفضيل بـ «مثلث البؤس»[357].

تحكم ديناميةُ الاستقطاب السياساتِ الاقتصادية - الاجتماعية النيوليبرالية التسلطية بحكم الضرورة، إذ تشير التجارب المقارنة التي اتبعت هذا الأنموذج، ولا سيما في تونس وسورية ومصر، إلى اشتغال تلك الدينامية في إطار وظائف الضبط والتحكم التي تضطلع بها الأجهزة الأمنية التي تستطيع الاضطلاع بوظائف الضبط ما دام ضحايا تلك السياسات يعبّرون عن تطلعاتهم في الأطر السياسية النسقية التي يحددها النظام السياسي التسلطي. وتبدأ نقطة الانهيار حين ينجح التحدّي في تفكيك أدوات الأجهزة وإرباكها، بتعطيل تدخلاتها عن العمل، وهي التي تعتقد أنها تدير «كل شيء من حركة الناس إلى حركة الطيور». هذا ما شهدته سيدي بوزيد في مشهد الفلّاحة التونسية المجردة من أرضها وهي تصفع الضابط التونسي، ثم ما شهدته بعد ذلك مدينة درعا (سيدي بوزيد السورية) ردًا على عملية الإذلال والإهانة، ثم قتل الناس من دون عقاب. هذا يعادل بالضبط مجازيًا مشهد نورا في مسرحية «بيت الدمية»[358]، وهي تصفع الباب لتعبّر عن تغير التاريخ الأوروبي برمّته، ودخوله مرحلة جديدة.

حوّل الاستقطاب الذي أنتجته الديناميات التسلطية المُتَلَبْرِلَة اقتصاديًا، المجتمع في كل مكان، على الأقل في سورية ومصر وتونس، إلى مُجتمَعَيْن، لكنه جعله في مصر مجتمعات عدة. وهنا يكمن الاختلاف في حالة مصر، حيث تتحول في هذه المجتمعات التباينات والفجوات في مؤشرات التنمية البشرية إلى دينامية استقطاب، بل إلى صراع. فبفعل العولمة (وهي - في أحد أبرز محدّداتها - تحوّل ما هو خارجي إلى داخلي في إطار آليات التشابك والاندماج)، لا يستمر الاستقطاب الدولي السابق (المحمي باقتصادات قومية تدخليّة وضابطة، على مستوى الدول مثل استقطاب شمال/ جنوب)، بل يعمل

(357) المصدر نفسه، ص 28-29.

(358) إنها مسرحية «بيت الدمية» للنرويجي هنريك إبسن، ونورا، إحدى شخصياتها، وهي زوجة ترفض أن يقمعها المجتمع التقليدي. (المحرر)

داخل التشكيلة الوطنية الواحدة نفسها، فيتحوّل الاستقطاب على الصعيد العالمي إلى استقطاب داخلي، وكذلك الضعف على الصعيد العالمي إلى عدم قدرة على حماية الاقتصاد المحلي.

يعقّد واقع التنوع الإثني طبيعة الاستقطاب هذه في الحالة السورية، لكنها ستظهر بدرجة عالية من «الصفاء» في الحالتين التونسية والمصرية اللتين تمثلان مجتمعين متجانسين نسبيًا، يتوافر فيهما قدرٌ من استقلال السلطة عن الدولة. وتحمل الأحياء العشوائية في القاهرة الكبرى علامات التميز الفاقعة هذه في أسمائها من الناحية السيميولوجية أو الرمزية الدلالية، فلها أسماء مثل «عشش المظلوم» و«أرض المهاجرين» و«عزبة الصفيح» و«منطقة العمال»، أسماء تحاكي سيميولوجيا ما هو اقتصادي واجتماعي، وما هو مقتلع مثل أرض المهاجرين.

اشتدّ هذا الاستقطاب في الحالة المصرية ليتخذ شكل نظام اقتصادي مزدوج، أحد وجهيه موجّه إلى الفقراء والآخر إلى الأغنياء. وعكّس السير على ساقين – في الحالة المصرية – احتدام الفجوة بين الأقوياء والضعفاء، وبين الفقراء، وبين الكادحين والشرائح العليا من رجال الأعمال المستأثرين بالثروة والسلطة، من خلال قيام نظام مبارك في مرحلة إعادة الهيكلة على دمجهما. والحقيقة أن التباين كامل وصارخ بين مدن الأغنياء ومدن الفقراء أو العشوائيات، يظهر على المستويات السيميولوجية والسوسيولوجية والاقتصادية كلها، بشكل باتت فيه القاهرة الكبرى رواية درامية تروي حكاية ثلاث «قاهرات»: «المدينة العليا» التي تضم الأحياء الراقية وتقطنها الطبقات الميسورة، و«المدينة التقليدية الدنيا» التي تمتد إلى العصور الوسطى ويفصل بينهما مجرى النيل، وتلك الأحزمة العشوائية الجديدة التي يطلق عليها عبد الفضيل اسم «ريف المدن»، والتي تقع على أطراف المدينة، وعلى الجانب الآخر من «مزلقان» السكك الحديد. وبالتالي، صار هناك «ثلاث مدن توجد جنبًا إلى جنب، وتتعايش بصعوبة في إطار العديد من التوتّرات الاجتماعية والسلوكية، والتناقضات العمرانية»[359].

أضيفت في العقدين الأخيرين «قاهرةٌ رابعة»، انفصلت عن المدينة وأقامت لها أحياء سكنية راقية في الصحراء، تبدو كأنها قطع من ضواحي تكساس أو أريزونا

---

(359) عبد الفضيل، ص 30.

أو فلوريدا داخل أسوار. فبعد أن فشل رأس المال في المساهمة في تنمية القاهرة وتحديثها، أو حتى إقامة أحياء غنية محمية من العشوائيات فيها، سحب منها أسره ومجاله الخاص إلى أحياء مرتبة ونظيفة ومرفّهة غير مكتظة في «غرب» صنعه بذاته خارج القاهرة، داخل جدران محروسة بعناية. ولتكتمل الرمزية، انسحب الرئيس من القاهرة، وصارت عاصمته الحقيقية شرم الشيخ. وبدلًا من الاستجمام في العطلات، أصبح المجال الخاص للطبقة الغنية هو الاستجمام اليومي، وتحوّلت الفجوة الطبقية إلى نظام فصل طبقي اجتماعي شبه عنصري بين عوالم مختلفة، شكّل تعبيرًا عن تحوّل الفجوة الطبقية إلى ما يشبه العنصرية الثقافية ضد الفقراء والمهمشين، وتعميقًا لها في آن.

شكّلت العشوائيات التي لا تتعدى علاقتها مع «الفرح» حدود «الخلسة» حين يشعر الإنسان هنيهة أنه تهديد أمني في تقدير الأجهزة الأمنية التسلطية التي تقتل عشراتٍ وتجرح ألوفًا وتعتقل ألوفًا أخرى من الفلاحين في السويف أو من الأطراف، بينما تستخدم القضاء مع أبناء القاهرة أو قلب المدينة التاريخية أو المركز.

في عام 1992، وضعت الحكومة المصرية العشوائيات في مجال اهتمامها، بعنوان تنموي وفق وصفات وكالات التنمية لقضايا التمكين وإنعاش المجتمعات المحلية وتنميتها، بينما كان جوهر اهتمامها أمنيًا يستجيب للآليات التسلطية الثاوية في ديناميات النظام التسلطي المصري المُتَلَبْرِل اقتصاديًا، مع هوامش منفتحة سياسيًا، لكنها مضبوطة ومقيدة. وحظيت العشوائيات بذلك الاهتمام بسبب حوادث العنف السياسي التي وقعت في مصر في عام 1992، حين تردد حديث عن ارتباط هذا العنف والتطرف الديني بظواهر الانعزال والعشوائيات المهمشة التي أثرت في نفسيات الشباب وضاعفت شعورهم بالقهر، ودفعتهم إلى أحضان الحركات الإسلامية المتطرفة. ولم يفعل النظام أكثر من تطوير شبكته الزبائنية مع هذه العشوائيات.

كان سكان العشوائيات عرضة لمؤثّر مهيمن هو التديّن المنظّم، ويختلف عن التديّن الطبيعي والتلقائي والقوي في المجتمع المصري، بمعدلات ربما تزيد عليها في باقي البلدان العربية. لكن ذلك لا يُردّ إلى طبيعة الشخصية المصرية بقدر

ما يُردّ إلى عمق القهر وملموسيته. بكلام آخر، لا يتعلّق الأمر هنا بالدين في ذاته، بل في نمط التديّن. ففي الأنماط الكبرى للتدين في العشوائيات، برز منذ السبعينيات نمط التديّن الانسحابي أو الانعزالي الذي مثلته «الجماعة المسلمة» التي عرفت باسم «جماعة التكفير والهجرة» التي رئسها شكري مصطفى، ونمط التديّن الاعتراضي الاحتجاجي الذي امتصته الجماعات الإسلامية السلفية الراديكالية، فتحوّل عنفًا. وكان قادة هذه الأخيرة من النخب، لا من «العوام»، لكن الأحياء الفقيرة وجهات البلاد المفقّرة مدتها بالشباب. أما الحركات السلفية غير المعادية للنظام السياسي، أو العازفة عن معاداته، التي تحرّم الخروج على ولاة الأمور، والتي قدّمت خدمات دينية واجتماعية في إطار جمعيات ومؤسسات على مستوى الحي والمدينة، فضربت في أحياء الفقر والعشوائيات بالتدرج جذورًا أعمق من الحركات الجهادية. وسبق أن أُرسيَت لها أسسٌ تثقيفية اجتماعية من خلال عمل جمعيات عريقة، مثل الجمعية الشرعية وجمعية أنصار السنة وغيرهما، وكذلك بوساطة الدعاة السلفيين، إذ ضعفت الحركات الجهادية بعد تغلّب الدولة عليها عسكريًا وأمنيًا، وانسداد الأفق السياسي أمامها، وعدم توافر برنامج سياسي واقعي بديل من الوضع القائم لديها. ويضاف إلى ذلك نمط التديّن الصوفي المتجذّر في مصر، وهو تديّن حمله معهم النازحون من قراهم وبلداتهم إلى «القاهرات الثلاث»، بينما كان أنموذج التديّن الإخواني هو الأضعف نسبيًا في العشوائيات، ولم يكن له دور سياسي فعلي إلا بالمعنى السلبي، بسبب خضوعه للدولة.

لعب النظام التسلطي على التباينات بين هذه الأنماط الأساسية، فحاول أن يستخدم السلفيين في مواجهة الإخوان، وأن يغذي الصوفية الطرائقية، مستفيدًا من خبرة استقاها في السبعينيات من محاولة استخدام الإسلاميين لمواجهة القوميين واليساريين والناصريين. فاللعبة واضحة، وهي وظيفة التحكّم والضبط.

تمثلت إحدى أهم بوادر انهيار وظائف الضبط التسلطية - الأمنية المتعددة الوسائل في تحدي أحياء الفقر في القاهرة وأطراف المدن المليونية خارج القاهرة الكبرى للسلطة المركزية، إذ انخرط عدد كبير من أبناء العشوائيات في «القاهرات الثلاث» العشوائية في القاهرة الكبرى، التي تمثل أنموذجًا أشبه ما يكون بنمط

المدن الميغابولية (Megapolis) منها إلى نمط المدن المتروبولية[360] (Metropolis)، في تحدّي وسائل وتقانات ضبطهم الزبائنية التسلطية وانخراطهم في الثورة، الأمر الذي يفسّر سبب عثور منظمي تظاهرات ثورة 25 يناير في مناطق العشوائيات ضالتهم من الحشد الجماهيري، في حين بيّن تقرير حال البيئة المصري لعام 2007، وهو تقرير شبه رسمي، أن 24 مليون نسمة يعيشون في العشوائيات التي وصل عددها إلى 1221 عشوائية. وجدير بالذكر هنا أن ثمة 156 عشوائية يسكنها 6 ملايين نسمة.

في سياق تعداد أسباب ثورة 25 يناير، يلخّص علي ليلة متغيرات مفجرةً للثورة، كانهيار الثقافة وضعف منظومات القيم والأخلاق، وذلك بإضعاف الطبقة الوسطى وإضعاف أخلاقها، وفقدان الاعتدال في التديّن المصري، وتردي أحوال المجتمع الذي يدل عليه ازدياد العنف الأسري وغيره من أنواع العنف الاجتماعي، وتردي الأوضاع الصحية والتعليمية. ويورد الأرقام الآتية: بلغ عدد سكان المناطق العشوائية في مصر نحو 12.2 مليون نسمة، أي نحو 16.8 في المئة من إجمالي عدد السكان. وفي ما يتعلق بهذه القضية، كشف تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات أن عدد السكان المحرومين من خدمة الصرف الصحي على مستوى الجمهورية بلغ 24.5 مليونًا، أي 17.7 في المئة من السكان، في 3728 قرية، أي 79.8 في المئة من إجمالي القرى البالغ عددها 4671[361].

في هذا السياق، يرى السوسيولوجي المصري سمير نعيم أن سكان العشوائيات فاجأوا الجميع خلال الثورة، إذ كان الاعتقاد السائد أن «ثورة الجياع» يقودها سكان العشوائيات ضد المناطق المجاورة، وتتمثل في أعمال نهب وسلب، لكن «ثبت العكس، وسهر هؤلاء على حماية الجميع، وشكلوا لجانًا شعبية، فهناك

---

(360) المتروبول هي المدينة الكبيرة ذات الامتدادات الحضرية الكثيفة، التي توجد فيها ركائز قوية للسلطة والثروة، فيما الميغابول تتشكل من تجمع متروبولات متجاورة ذات طابع واحد؛ والمعروف أن القاهرة الكبرى تضم ثلاثة أجنحة هي مدينة القاهرة ذاتها، مضافةً إليها المناطق الحضرية اللصيقة في محافظتي الجيزة والقليوبية، والتي تشكل امتدادًا طبيعيًا للكتلة العمرانية للعاصمة.

(361) علي ليلة، «لماذا قامت الثورة؟ بحث في أحوال الدولة والمجتمع،» في: آية نصار [وآخرون]، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 37-38.

ظلم وتهويل من خطرهم، ولا ننكر أن هناك انحرافًا من بعضهم بسبب النظام السابق الذى حرمهم من حياة آدمية... وما لم يخرج رجال العشوائيات الأبطال في الثورة ما نجحت، هم ثاروا على الظلم وهم الذين سيعدلون مسار الثورة إذا خطفت، فهم القادرون على التضحية لأنهم ذاقوا طعم الجوع»[362].

بيّن مجرى الحوادث أن بعض هذه التقويمات رومانسي طبقيًا، فلم يحمِ أبناء العشوائيات الثورة حين «خُطفت»، ولم تخرج قيادة سياسية واعية من أوساطهم. لذلك، سرعان ما خاب أملهم من عدم تحقيق مطالبهم اليومية الملحة بالسرعة الكافية، وكذلك من الخلافات داخل معسكر الثورة. وتمثل الجوهري في أن المنخرطين من أبناء العشوائيات، وهم مشاركون ناشطون، لم يوجّهوا أهدافهم نحو الأحياء الغنية، بل نحو النظام التسلطي المُتَلَبْرِل اقتصاديًا الذي سبّبت سياساتُه مأساتهم. وشكّل ميدان التحرير ملاذًا لصوتهم المسموع، وكان بالإمكان تمييزهم بأزيائهم وأشكالهم من دون أي لَبس. لكن القوى السياسية لم تعرف كيف تُحافظ عليهم، وعاد النظام القديم يستقطب أجزاءً منهم بالديماغوجيا الإعلامية والرشاوى المباشرة في المرحلة الانتقالية الفاشلة، بعد نجاح الثورة المصرية في إسقاط عائلة مبارك.

(362) للمزيد الرجوع إلى المقابلة الصحافية مع سمير نعيم، في: عبد الله، «القوات المسلحة».

الفصل الثاني

لم يكن شعب مصر خاملًا قبل 25 يناير:
موجز تاريخ الاحتجاجات في مصر الحديثة

نعرض في هذا الفصل تاريخ حركات الاحتجاج المصرية، ولا نؤرخ لها. ونلقي نظرة سريعة بعيدة عن الإحاطة بتاريخها كله، ونتوسع في التفصيلات كلما اقتربنا من عشية الثورة، فللاحتجاج في العقد الأخير من حكم مبارك علاقة مباشرة بتفجر الموجة الثورية في 25 كانون الثاني/ يناير 2011. من هنا، فإن الإيجاز في بداية العرض والتوسع في نهايته ليسا تجاهلًا لحركات مهمة في التاريخ المصري، ولا تناسيًا لها، بل هما منهج مقصود في التطرق إلى جذور حركة الاحتجاج المصري، بغرض التوسع في طرح الحراك السياسي الاجتماعي الذي يمثل خلفية مباشرة لموضوع هذا الفصل.

تعود التقاليد النضالية المصرية بذاكرتها الترميزية إلى ما قبل الحملة الفرنسية، مع الاحتجاجات على ولاة الدولة العثمانية، ومنهم خورشيد باشا الذي تمكّن المصريون من خلعه في سابقة تؤشر إلى بروز ظاهرة «الشعب» بمعناها الحديث التي ترسخت أكثر من خلال نضال قاده طلاب الأزهر ومشايخه في ثورتي القاهرة ضد نابليون وحملته. أما الثورة التي أسست لوطنية مصرية في الذاكرة فهي ثورة 1881-1882 بزعامة أحمد عرابي[1]، التي قدّمت المثال الوطني المصري في

(1) يذكر أن وصف «الثورة» لم يكن هو التعبير المعتمد عند معاصريها، ومنهم عرابي الذي كان يصفها بالنهضة الشريفة، ولا تجد هذا التعبير عند المتكلمين باسمها، سواء خطيب الثورة عبد الله النديم أم شاعرها وشريك قادتها محمود سامي البارودي. ومال منصفوها من غير مؤيديها إلى تسميتها «الحركة»، ومنهم محمد عبده، وهي تسمية باهتة لا تحمل دلالة على وجود تصور اجتماعي للتغيير يميزها. واعتمد المتحفظون عليها تعبير «الهوجة» وبقي ذلك مسماها الدعائي الأكثر استخدامًا بعد نفي عرابي وصحبه، وتظهر بالمعنى نفسه في مذكرات لورد كرومر (المعتمد البريطاني في القاهرة)، كما اعتمد هذا التعبير عند المثقفين المقربين من القصر، ومنهم الشاعر أحمد شوقي، وتكفلوا بنشره شعبيًا. ومال المؤرخون الغربيون ممن عاصروها مع المنصفين من أبناء البلاد إلى اعتماد وصف حركة (Movement)، ومنهم المؤرخ الإنكليزي سير بلنت المقرّب إلى عرابي، واستثناء لذلك في أحد الموضوعات التي مدح فيها عرابي استخدم تعبير «ثورة» صراحة. أما الصحف الغربية في تلك الآونة فمرة يسمونها Revolt بمعنى انتفاضة أو هبّة، ومرة يسمونها Insurrection بمعنى هوجة، ومرة Rebellion =

رفض الاستبداد والاضطهاد. كما مثّل عصيان حمالي الفحم في بورسعيد في نيسان/ أبريل 1882 من أجل زيادة الأجور أولى مظاهر الاحتجاج المنظم في هذه الفترة، ومن بعده إضراب لفّافي الدخان في القاهرة (1899)، وغيره من فاعليات عمالية مهّدت السبيل إلى تأسيس نقابة عمالية[2].

قامت الفاعليات الطالبية الوطنية كموجه أساس لقيادة النضال في وجه الاستعمار منذ مطلع القرن العشرين؛ فالطلاب هم من أطلق الشرارة الأولى لثورة 1919، وبقوا الفاعل الأساس في تلك الاحتجاجات[3] المطالبة بتحقيق تطلعات سياسية وطنية غايتها الاستقلال الوطني وتقرير المصير، وكذلك الحق في إقامة ملكية دستورية نيابية[4]. هذه التظاهرات التي حركتها رغبة المصريين في نيل وعد الاستقلال الذي راوغت إنكلترا والدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى في منحه بعدما وعدت به على لسان الرئيس الأميركي ويلسون، امتدت

= بمعنى تمرد، ومرة يقلصونها لمجرد Protest بمعنى احتجاج. برز وصفها بالثورة في سياق ثورة 1919 التي اعتبر مؤرخوها والداعون إليها أنها امتداد لثورة عرابي، ومن هنا جرى حسم تسمية الأخيرة بثورة. ربما محاولة منهم للإنصاف عرابي الذي عاد من منفاه المطوّل إلى مصر قبل ثورة 1919 بثمانية أعوام ومات قبل اندلاعها.

(2) فارس أشتي، «الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية،» في: ربيع وهبة [وآخرون]، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مصر، المغرب، لبنان، البحرين، تحرير عمرو الشوبكي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 91.

(3) محمد حافظ دياب، إنتفاضات أم ثورات في تاريخ مصر الحديث، تقديم لطيفة محمد سالم، سلسلة التاريخ: الجانب الآخر: إعادة قراءة للتاريخ المصري؛ 20 (القاهرة: دار الشروق، 2011)، ص 161-172.

(4) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 74.

كان علماء الأزهر وقساوسة الأقباط يسيرون في التظاهرات في المقدمة حاملين لافتات يتعانق فيها الصليب والهلال. وكان يرئس القساوسة بعض الاجتماعات الوطنية في المساجد، والعكس صحيح أيضًا. جاء ذلك ردًا على محاولات بريطانيا تقديم نفسها أنها حامية الأقليات في مصر وسُنّ ذلك في القوانين والمعاهدات بين مصر وبريطانيا، مثل وثيقة كيزرون، وتمكنت النخبة المصرية من منع الإشارة إلى هذه المسائل في دستور عام 1923. في شأن معاهدة عام 1936، انظر: طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، ط 4 منقحة (القاهرة: دار الشروق، 2004)، ص 165. ونجحت النخبة المحلية المصرية في الوقوف في وجه السياسات البريطانية التي كانت تعمل على تقسيم المجتمع المصري إلى مسلمين وأقباط في القوانين وأنظمة الدولة.

لتشمل العمال في المترو وعنابر سكك الحديد والمطبعة الأميرية وشركة الغاز. وشهدت حركة إضراب عام وشامل للفلاحين في مديريات الوجهين القبلي والبحري في إثر نفي أعضاء الوفد الذي اختاره المصريون ليمثلهم في مؤتمر الصلح في باريس[5].

كانت من أبرز العلامات على طريق النضال المصري التحرري، حركة الاحتجاج خلال مرحلة إسماعيل صدقي. ففي إطار الصراع بين مثلث الحكم الإنكليزي والوفد والقصر وصل حزب الشعب بزعامة صدقي إلى السلطة في عام 1930 بدعم بريطاني. وخلال فترة وجيزة من تولّيه السلطة، فرض صدقي نظامًا شبه دكتاتوري وسّع فيه صلاحيات الملك[6]، الأمر الذي أثار الحركة الوطنية ودفع بحزب الوفد إلى رفض سياسات صدقي والدعوة إلى الاحتجاج ضدها. وخرجت الحشود في عصيان مدني واسع، نُسقت فاعلياته من خلال اللجان الطالبية في أكثر من مناسبة. وقوبلت هذه الاحتجاجات بقمع شديد[7].

استمر النشاط الطالبي في النضال من أجل تحقيق الاستقلال ورفض سياسات إسماعيل صدقي القمعية، حيث أضربت الكليات والمدارس المصرية في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1935 بعد أن أعلنت بريطانيا عدم موافقتها على عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر تمهد للاستقلال. وخرجت تظاهرات طالبية في ميدان الإسماعيلية[8] في القاهرة، كما اجتمع الطلاب في مسيرات شعبية صاخبة

---

(5) أشتي، ص 97-98. وفي تأسيس الوفد وثورة 1919، انظر: عبد الرحمن الرافعي، ثورة 1919: تاريخ مصر القومي من سنة 1914 إلى سنة 1921، ط 4 (القاهرة: دار المعارف، 1987).

(6) إيريك دافيز، طلعت حرب وتحدي الاستعمار: دور بنك مصر في التصنيع، 1920-1941، ترجمة هشام سليمان عبد الغفار؛ مراجعة وتقديم إبراهيم فوزي (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2009)، ص 160.

(7) علي شلبي، أزمة الكساد العالمي الكبير وانعكاسها على الريف المصري، 1929-1934 (القاهرة: دار الشروق، 2006) ص 154-157.

(8) ميدان الإسماعيلية هو نفسه ميدان التحرير؛ إذ كانت المنطقة المحيطة بالميدان تسمّى «الإسماعيلية»، نسبة إلى الخديوي إسماعيل، وبعد ثورة 1919 أصبحت هذه المنطقة مركزًا للحراك الوطني ضد الاستعمار البريطاني، ولم يسمّ الميدان «التحرير» رسميًا إلا بعد عام 1952. ويمكن الرجوع في ذلك إلى: آية نصار: «رمزية ميدان التحرير،» في: آية نصار [وآخرون]، الثورة المصرية: الدوافع والإتجاهات والتحديات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، =

في ميدان العباسية. ومضوا يهتفون: «نحن فداؤك يا مصر ... فليسقط الاستعمار». وأطلقت القوات البريطانية النار على المتظاهرين فسقط عدد منهم بين قتيل وجريح. وامتدت التظاهرات إلى الأقاليم المجاورة. وفي اليوم التالي استمرت المصادمات بين الطلاب والقوات البريطانية في جامعة القاهرة. وعقد مؤتمر للطلاب في كلية الطب دعا إلى الإضراب، وحدّد المطالب السياسية بالعودة إلى دستور عام 1923 والإجراءات الواجب اتباعها من أجل استمرار النضال ضد الاستعمار[9]. وبرزت جمعية مصر الفتاة في قيادة التظاهرات الطالبية. وهي الجمعية ذات التوجه العروبي الواضح الذي لا يتعارض والهوية المصرية والإسلامية[10]، إضافة إلى أحزاب الوفد والشيوعيين والأحرار[11]. كما كان للجان الوفد الطالبية دور مهم في نقل الانتفاضة إلى الأقاليم المجاورة للقاهرة والمحافظات الأخرى[12].

في عام 1935، أعادت انتفاضة وطنية حزب الوفد إلى السلطة. وبعد الحرب العالمية الثانية أدى تصاعد قوة اليسار الماركسي والنقابات العمالية إلى إنشاء لجنة وطنية للعمال والطلاب بالمشاركة مع شبيبة حزب الوفد والجناح الليبرالي. ونشأ عن هذا الحلف مركز جديد لقيادة الحركة الوطنية المصرية في عام 1946، وحملت المد الوطني حزب الوفد مرّة أخرى إلى السلطة في عام 1949. وفي عام 1950 شجّع هذا الحلف قيادة الوفد المترددة على رفض معاهدة 1936، ليكون بمنزلة إشارة انطلاق نشاط فدائي ضد القاعدة البريطانية في منطقة القناة (بين تشرين الأول/ أكتوبر 1950 وكانون الثاني/ يناير 1951)، «وهكذا أصبح المسرح معدًا لحكومة جبهة وطنية متحدة ترتكز إلى العمل الشعبي ويلهمها اليسار، وتحت الأبوّة الطيبة لمصطفى النحاس القائد المصري للوفد»[13].

= و«رمزية ميدان التحرير،» (مقالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 21 نيسان/ أبريل 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/c4cb65cb-77c8-409e-99c7-3faf0fe1b92a>.

(9) دياب، ص 172-173.

(10) المصدر نفسه، ص 724.

(11) أشتي، ص 99.

(12) يمكن الرجوع إلى تفصيلات الانتفاضة في: حمادة إسماعيل، انتفاضة 1935 بين وثبة القاهرة وغضبة الأقاليم (القاهرة: دار الشروق، 2005).

(13) أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش (1952-1973)، كتاب المحروسة؛ 27، ط 2 =

ساهم الشيوعيون، واليسار بشكل عام، مساهمة فاعلة في العمل الفدائي وفي مجمل نشاط الحركة الوطنية ضد الإنكليز. وانسجم ذلك مع الصراع السوفياتي مع الإنكليز على الصعيد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. فبعد هذه الحرب وصعود اليسار كانت الحركة اليسارية المرتكزة على العمال والطلاب هي القوة السياسية الأكثر فاعلية في الانتفاضة الشعبية في عام 1946، إذ عقدت، في التاسع من شباط/ فبراير 1946، مجموعة من الطلاب مؤتمرًا عامًا في جامعة القاهرة حضره نحو عشرة آلاف طالب. وبعد انتهاء المؤتمر، اتجه الطلاب في تظاهرة كبرى إلى قصر عابدين مطالبين بإلغاء معاهدة 1936. وخلال مرورهم على كوبري عباس، أطلقت قوات الشرطة النار عليهم، ما أدى إلى إلقاء المئات منهم أنفسهم في مياه النيل. فانتقلت الانتفاضة في اليوم التالي إلى المدن المصرية الكبرى، مثل الإسكندرية والمنصورة. وفي 17 شباط/ فبراير تكونت لجنة طالبية في مدرج كلية الطب، وأصدرت ما عرف بـ «ميثاق 17 فبراير» الذي نص على الجلاء التام، وتدويل القضية المصرية. وفي الوقت نفسه، دخل العمال المعركة كقوة مستقلة عن القيادة الحزبية القديمة، وسبق لهم أن أنشأوا «لجنة العمال للتحرر القومي» في عام 1945. وأسست اللجنة هيئة للاتصال بلجنة الطلاب. وفي 18 و19 شباط/ فبراير، دُمجت حركتا الطلاب والعمال في جبهة واحدة، عرفت بـ «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة»، قادتها طلائع فصائل الحركة الشيوعية واليسار المختلفة وشباب الوفد واتحاد نقابات العمال، وضمّت مندوبين منتخبين انتخابًا ديمقراطيًا. ووقف الإخوان ضد هذه الحركة التي لم يسيطروا عليها ولم يتحكموا بها، بل وعمل البنا على تأليف «اللجنة القومية» في 28 شباط/ فبراير 1946 كبديل منها، وضم اجتماعها التأسيسي ممثلين من الإخوان ومصر الفتاة والحزب الوطني وبعض الشباب الدستوري وحزب الفلاح الاشتراكي وجبهة مصر التي أسسها علي ماهر في عام 1945 بديلًا منها. وأصدرت هذه اللجنة الوطنية قرارًا بأن يكون 21 شباط/ فبراير 1946 يوم إضراب عام لجميع هيئات الشعب للنضال من أجل الاستقلال. وفي اليوم المحدد تحركت التظاهرات التي نظمتها اللجنة الوطنية للطلاب والعمال من الجيزة وكلية الطب والجامع الأزهر والسيدة زينب

= (القاهرة: مركز المحروسة، 2005)، ص 14.

والعباسية وشبرا الخيمة. وقدّر عدد المشاركين في التظاهرات بنحو 150 ألفًا، وقُمعت التظاهرات بشدة[14].

حددت اللجنة الوطنية للطلاب والعمال الرابع من آذار/ مارس يوم حداد وطني على شهداء 21 شباط/ فبراير، معلنة الإضراب العام، فاحتُجبت الصحف وأُغلقت المتاجر والمقاهي والمحلات العامة والمدارس والمصانع، ووقع خلال التظاهرات العشرات من الشباب المصري شهداء[15]. في حينه مثل صعود اللجنة الوطنية للعمال والطلاب تجاوزًا للصراعات بين الأحزاب، في محاولة لمواكبة المطالب الشعبية في التحرير والاستقلال الوطني في أطر غير حزبية. وشهد عام 1946 انتفاضة شعبية بكل ما يعنيه هذا المصطلح من معنى.

أولًا: بعد 23 يوليو

لا شك في أن شعبية نظام عبد الناصر (وشعبويته أيضًا) عوّقت تبلور أي احتجاج علني منظم، أو حتى عفوي. إذ فرض هذا النظام هيمنته السياسية والثقافية على المجال العام من جهة، ومارس جهازه الأمني قمعًا واسعًا، ومنع أي تنظيمات من العمل من جهة أخرى. وباستثناء حادثتين معروفتين: حوادث كفر الدوار وأحكام قادة سلاح الجو، لم يعرف عهد عبد الناصر احتجاجات شعبية علنية أو انتفاضات معارضة، سواء ذات طابع وطني أم مدفوعة بمطالب اقتصادية؛ في الأولى، خرجت جموع عمال شركة مصر للغزل في كفر الدوار في آب/ أغسطس 1952 رافعة مطالب معيشية واقتصادية، فووجهت بقمع شديد، وأُعدِم في إثرها عاملان بعد محاكمتهما محاكمة عسكرية سريعة[16]. وفي الثانية، خرجت تظاهرات من الجامعة والمناطق الصناعية والقاهرة وحلوان وعين شمس

---

(14) يمكن الرجوع في ما يتعلق بيوميات الانتفاضة إلى: عصام الدين جلال، الشارع الوطني: المدرسة والقدوة، 1924-2008، 2 ج (القاهرة: دار ميريت، 2009)، ص 191-273. قارن بـ: طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، 1945-1952، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 1983)، ص 108-109.

(15) دياب، ص 188.

(16) أشتي، ص 105.

والإسكندرية تحتج على الأحكام الهزيلة التي أصدرتها المحكمة العسكرية بحق المتسببين بهزيمة عام 1967 وطالبت بعقوبات شديدة ضد من تسببوا بها[17]. وفي هذا الإطار وقعت تظاهرات طالبية وعمالية في شباط/ فبراير وتشرين الثاني/ نوفمبر 1968، منها تظاهرات عمّال شركة الحديد والصلب في حلوان. وعلى مدى أسبوع، خرجت تظاهرات طالبية حاشدة دعت إلى سقوط الدولة العسكرية ودولة الأمن؛ وقوبلت التظاهرات بقمع أمني وبإطلاق الذخيرة الحيّة على المتظاهرين، ما أوقع 21 قتيلًا و472 جريحًا، علاوة على اعتقال 1100 شخص، وجهت إليهم تهم العمالة للخارج[18].

أما في عهد السادات، وقبل أن يكتسب نظامه شرعية خاصة به، وعلى خلفية الإحباط من هزيمة 1967 واحتلال سيناء وباقي الأراضي العربية وتأخر السادات في تنفيذ وعوده بحسم المعركة مع إسرائيل واستعادة سيناء، فحدثت موجة من الإضرابات والاعتصامات الطالبية في عامي 1971 و1972، طالبت بتحرير سيناء، كان أكبرها وأضخمها في الرابع والعشرين من كانون الثاني/ يناير 1972 بعد اجتماعات أنصار الثورة الفلسطينية، انتهت باعتصام. واستطاع خلالها الطلاب الاعتصام في ميدان التحرير لأيام عدة. واعتقل قبل الاعتصام أكثر من ألف طالب[19]، منهم سهام صبري وأحمد شرف الدين وشوقي الكرد وكمال خليل. ونظم هذه الاحتجاجات قوى اليسار الطالبي والقوميون في الجامعات، في مرحلة معارضة اليسار والناصريين للسادات. وقاد التظاهرة ناشطون مثل أحمد بهاء شعبان ومحمد السعيد إدريس وأحمد

(17) أحمد بهاء الدين شعبان، «محظوظٌ مَن يُقيَّضُ له أن يعيش لحظةَ الثورة! (لوحات عن ثورة عمرُها آلاف السنوات - مكابدات شخصية)،» الآداب، السنة 59، الأعداد 4-6 (نيسان/ أبريل - حزيران/ يونيو 2011)، ص 11-15.

أحمد بهاء الدين هو أحد قادة التظاهرات في عام 1972 واعتُقل في إثرها، وكتب أحمد فؤاد نجم الدين قصيدة «رجعوا التلامذة»، بهذه المناسبة إضافة إلى الشاعر أمل دنقل في قصيدته أغنية الكعكة الحجرية.

تكررت الاحتجاجات في عامي 1971 و1972 لتأخر الرئيس المصري الجديد في تنفيذ وعده في حسم المعركة مع إسرائيل وتحرير سيناء. وهذا ما سنتناوله في الحديث عن الحراك الشبابي.

(18) Hazem Kandil, *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt* (London; Brooklyn, NY: Verso, 2012), pp. 96-97.

(19) دياب، ص 209.

عبد الله رزة ومحمد السيد سعيد[20] وغيرهم. ووقف الطلاب الإسلاميون ضد التظاهرات.

يمكن إجمال التكتلات الأيديولوجية الطالبية في الجامعات المصرية حتى منتصف سبعينيات القرن الماضي بالتيارات اليسارية والقومية العربية، إضافة إلى التيار الإسلامي ومؤيدي التوجهات الجديدة الداخلية والخارجية للرئيس السادات[21]. لكن التيار القومي العربي كان في البداية هو المسيطر على الحركات الطالبية في جامعات مصر[22].

في عام 1976 صدرت لائحة طالبية جديدة للجامعة، أقرّت اتحاد الطلاب باعتباره مؤسسة مستقلة، وأجريت انتخابات في العام نفسه. وبرز في الاتحاد قادة من تيارات مختلفة مثل حمدين صباحي وعصام العريان وزياد عودة[23]. وبدأ بعدها الإسلاميون يحصلون على مزيد من المقاعد في مجالس اتحادات الطلاب، وبحلول عام اكتسحوا الاتحادات الطالبية في ثماني جامعات من أصل اثنتي عشرة جامعة[24]، وحلوا محل القوميين باعتبارهم القوة الرئيسة في الحركة الطالبية، وكان أبرزهم الطالب عبد المنعم أبو الفتوح[25].

انتقل جزء كبير من ناشطي السبعينيات في الحركة الطالبية إلى العمل الأكاديمي والإعلامي والسياسي في مصر. ولا شك في أن جزءًا من الطابع الخاص ذي البعد الشخصي في التنافس بينهم قبل ثورة 25 يناير وبعدها يعود إلى

---

(20) من شهادة أبو العلا ماضي، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في الدوحة في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(21) أحمد التهامي، «الشباب والسياسة خبرات العمل الطلابي،» في: علي الدين هلال [وآخرون]، مستقبل المجتمع والتنمية في مصر: رؤية الشباب: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للباحثين الشبان: مصر في عيون، تحرير عبد العزيز شادي، قضايا التنمية؛ 22 (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2002)، ص 364.

(22) من شهادة أبو العلا ماضي، في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(23) دياب، ص 210-211.

(24) منار الشوربجي، «كفاية: إعادة تعريف السياسة في مصر،» في: دينا شحاتة، محررة، عودة السياسة: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر، تصدير السيد يس (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2010)، ص 118.

(25) من شهادة أبو العلا ماضي، في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

رواسب هذه الفترة وتجاربها الشخصية وذكرياتها. ونعتقد أن التنافس الشخصي والحزبي بين هؤلاء القادة منع التعاون الضروري بين القادة الحزبيين الذين مثلوا خط ثورة 25 يناير لاحقًا، الأمر الذي قاد إلى تعاون جزء منها مع الجيش وجهاز الدولة القديم ضد المنافسين. وبدا التنافس بين هذه القوى بعد ثورة 25 يناير التي قام بها جيل أبنائهم كأنه تنافس على نقابة أو حركة طالبية أكثر منه تنافسًا مسؤولًا عن كيفية إدارة دولة بعد ثورة.

مع توقيع الحكومة المصرية اتفاقات «السلام» مع إسرائيل، قيّد السادات نشاط الاتحاد الطلابي من خلال إصدار لائحة طالبية جديدة في عام 1979 تقلّص صلاحيات الاتحاد وتُحدّ من فاعليته ونشاطه. ووضعته في أيدي الأمن والإدارة. وحُظِرَت التنظيمات الطالبية أيًا يكن نوعها، ومنحت إدارة الكلية حق مراقبة أعمال الاتحادات الطالبية، وحتى حق اتخاذ قراراته وإعداد جدول أعماله. وفرضت على الطلاب نظام الحرس الجامعي وعزّزت دوره[26].

في الوقت الذي خفت فيه صوت المعارك بعد حرب أكتوبر 1973، برزت الأزمة الاقتصادية باعتبارها عاملًا من عوامل تحفيز الاحتجاجات. إذ نظر على نطاق واسع إلى سياسات السادات التي زادت الدعم لبعض السلع الأساسية ثم رفعته، كما سبق أن بيّنا، إضافة إلى تغيّرات أخرى، على أنها تراجع متعمد عن نمط الحياة التي عاشها المواطن المصري خلال النهج الاشتراكي الناصري. وكانت ذروة ذلك حين اشتعلت انتفاضة كانون الثاني/ يناير 1977 احتجاجًا على قرارات الحكومة إلغاء الدعم ورفع أسعار لائحة كبيرة من السلع[27].

بدأت التظاهرات في صبيحة صدور هذه القرارات مع خروج عمال شركة مصر حلوان للغزل والنسيج، وانضم إليهم عمال من المصانع الأخرى. لكن قوات الأمن المركزي حاصرت العمال في حلوان. وفي ظهر اليوم ذاته، خرجت

---

(26) دينا شحاتة، «الحركات الاحتجاجية الشبابية: شباب من أجل التغيير وحركة تضامن وشباب 6 أبريل»، في: شحاتة، محررة، ص 249-250.

(27) إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ 1974 وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2007)، ص 94.

تظاهرات من كلية الهندسة في جامعة عين شمس، اتجهت نحو مجلس الشعب وميدان العتبة. وجرت محاولات إشعال النيران في عدد من أقسام الشرطة في مناطق عدة. وأتلف المتظاهرون عددًا من المنشآت ووسائل المواصلات العامة والخاصة وأقسام الشرطة ومحلات وكازينوات ومراكز صحافية. كما شهدت الجيزة والإسكندرية إضرابات عمالية ومواجهات مع قوى الأمن وأعمال شغب.

امتدت الاحتجاجات إلى تسع محافظات، وتركزت في الأحياء الشعبية الفقيرة، فيما لم تشارك الأحياء الغنية. وأدت هذه الحوادث إلى مقتل 79 شخصًا وجرح 214 آخرين. وردّد المحتجون شعارات امتزجت فيها المطالب الاقتصادية بالسياسية، هذا على الرغم من أن السبب المباشر الذي دفع بهم إلى الاحتجاج كان الوضع الاقتصادي. واستهدفت أعمال العنف التي شارك فيها عمال وطلاب وجموع غير مسيّسين مظاهر الرفاهية[28]. إذ كسّر متظاهرون سيارات فخمة ومحالًا راقية[29]. وردد المحتجون شعارات لافتة تدلل على هذا الغضب العارم من مظاهر التفاوت الاقتصادي الفاضحة[30]. ومرة أخرى كان موقف الإخوان المسلمين من التظاهرات سلبيًا جدًا، فكانوا أقرب إلى النظام الذي أطلق سراحهم من السجون وسمح لهم بالنشاط جزئيًا، منهم إلى المعارضة اليسارية والقومية في تلك الفترة.

---

(28) كما شارك إسلاميون في هذه التظاهرات، كأفراد لا بصفتهم التنظيمية، انظر في ذلك: عبد المنعم أبو الفتوح، عبد المنعم أبو الفتوح: شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر، 1970-1984، تحرير حسام تمام؛ تقديم طارق البشري (القاهرة: دار الشروق، 2010)، ص 59.

(29) دياب، ص 216.

(30) ومن هذه الشعارات: (هو بيلبس آخر موضه... واحنا بنسكن عشره في أوضه/ هو بيلبس آخر موضه... واحنا تاكلنا السوق السوده/ هو بيبني في استراحات... واحا نعاني آهات وآهات/ همّا بياكلوا حمام وفراخ... واحنا الجوع دوّخنا وداخ/ مش كفايه لبسنا الخيش... جايين ياخدوا رغيف العيش!/ قولوا للنايم فى عابدين العمّال بيباتوا جعانين/ يا حاكمنا بالمباحث... كلّ الشعب بظلمك حاسس!/ الصهيوني فوق ترابي... والمباحث على بابى!/ يا أهالينا يا أهالينا... آدي مطالبنا وآدي أمانينا: أول مطلب يا شباب... حقّ تعدّد الأحزاب/ ثاني مطلب يا جماهير... حقّ النشر والتعبير/ ثالث مطلب يا أحرار... ربط الأجر بالأسعار!/ إحنا الطلبة مع العمّال ... ضدّ حكومة رأس المال»). نجد هذه الشعارات في كتاب أحمد بهاء الدين شعبان الذي سبق ذكره. يذكر أن شعبان كان الشاهد والشخص السادس بين المطلوبين للمحاكمة من أصل 176 مناضلًا.

بعد أن هدأت الأوضاع، عملت السلطة السياسية على تشويه هذا الحراك الجماهيري، وصوّرت الانتفاضة الشعبية الكبيرة بأنها «انتفاضة حرامية» على حد وصف السادات لها، وادّعت أن المشاركين فيها ينتمون إلى منظمات غير شرعية و«شيوعية». وقامت بحملة اعتقالات واسعة شملت الآلاف، وقُدِّم 176 مناضلًا إلى المحاكمة. لكن القضاء المصري برّأ أغلبيتهم، ما عدا مجموعة ضُبطت «متلبسة» وهي توزع منشورات ثورية بين الأهالي.

حاول السادات أيضًا احتواء القوى السياسية والاجتماعية من خلال لقائه شخصيًا مع لجان من تلك القوى. وكان من بين الوفود اتحاد طلاب الجامعات، حيث نُقل اللقاء معه عبر الهواء مباشرة، وشهد سجالًا حادًا بين السادات والطالبين الناصري حمدين صباحي والإسلامي عبد المنعم أبو الفتوح[31].

في إثر توقيع اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل في عام 1979، شهدت الجامعات المصرية تظاهرات وإضرابات واسعة، اعتقل خلالها عدد من قادة الطلاب، من بينهم الطالب الإسلامي أبو العلا ماضي[32]. وظلت تفاعلات الاحتجاج على كامب ديفيد مستمرة حتى فترة طويلة، متخذة أشكالًا عدة، منها قيام الجمعيات المناهضة للتطبيع، والدفع بمواقف ونشاط النقابات المهنية المختلفة ضده.

كانت حال الغضب من السادات وسياساته في أوجها عشية اغتياله، وأفضت به إلى شن حملة اعتقالات واسعة في أيلول/ سبتمبر 1981 في ما عرف بقرارات التحفظ التي طاولت 1563 من السياسيين والناشطين من قوى اليمين واليسار والإسلاميين على حد سواء، وهي الحملة التي مثلت علامة على استفحال أزمة نظام السادات.

---

(31) أبو الفتوح، ص 59-61. وانظر هذه المناظرة في: «الحوار النادر بين حمدين الصباحي وأبو الفتوح والسادات»، مقطع فيديو على يوتيوب، بتاريخ 4/ 12/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 2/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=nzYHTEN-T3s>.

(32) من شهادة أبو العلا ماضي، في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

ثانيًا: الاحتجاج خلال عهد مبارك

بدأ مبارك عصره بمحاولة استيعاب القوى السياسية الغاضبة، فأفرج عن معتقلي أيلول/ سبتمبر 1981، وحاول طرح نفسه باعتباره أكثر اعتدالًا من سلفه وأكثر تسامحًا مع المعارضة. لكن سرعان ما اتبع الموروث من السياسات، وبدا أنه يعتمد في علاقته مع المعارضة على ترك هامش شبه ديمقراطي محكوم بممارسات أمنية عنيفة توجه ضد من يخرج على الحيز المسموح به.

جاءت المفارقة الكبرى بصورة فاعل احتجاجي جديد هو أداة النظام في قمع الاحتجاجات، أي قوات الأمن المركزي. ففي يومي 25 و26 شباط/ فبراير 1986 خرج عشرات الآلاف من الجنود الغاضبين في تظاهرات احتجاجًا على أوضاعهم المعيشية.

كانت قواعد التجنيد في القوات المسلحة تحيل أبناء الريف المعدمين وفقراء الفلاحين إلى قوات الأمن المركزي التابعة للشرطة، لتمضية فترة تجنيدهم الإجباري. وجرى اختيارهم من «الأميين» اللائقين صحيًا[33]. وتعود ظاهرة تمرد الفئات الأمنية والعسكرية إلى «حريق القاهرة 1952»، حين بدأت أعمال الاحتجاج بإضراب جنود من الجيش المصري في ميدان العباسية ردًا على اقتحام القوات العسكرية البريطانية مبنى محافظة الإسماعيلية بعد أن رفض المحافظ الإنذار بتسليم الأسلحة التابعة للجيش المصري[34].

بدأت الحوادث من معسكرين للأمن المركزي: **الأول** على طريق القاهرة – الفيوم، **والثاني** على طريق القاهرة – الإسكندرية، حيث اندفع الجنود إلى الشوارع بعد تردد شائعات عن صدور قرار يمدد فترة التجنيد الإجباري لأفراد الأمن المركزي من ثلاثة أعوام إلى أربعة أعوام، علاوة على خفض الحكومة قليلًا من مرتبات الجنود تخصص الفروق منه لسداد ديون مصر[35]. وامتدت

(33) إبراهيم الصحاري، «25 و26 فبراير 1986: عشرون عام على انتفاضة الأمن المركزي،» (مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، 2006)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 2/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://revsoc.me/revolutionary-experiences/shrwn-m-l-ntfd-lmn-lmrkzy>.

(34) أشتي، ص 100.

(35) عماد العريان، «وبعد ربع قرن من أحداث الأمن المركزي،» الأهرام، 8/ 3/ 2011، =

الاحتجاجات في اليوم التالي إلى ستة معسكرات أخرى في القاهرة والجيزة والقليوبية وسوهاج وأسيوط والإسماعيلية. ووقع شغب واسع، حطّم خلاله أفراد الأمن المحتجون عددًا من الفنادق الموجودة في منطقة الهرم وقسم شرطة الهرم وواجهات بعض المحال التجارية. وفي خلال ساعات استطاع الجنود احتلال منطقة الهرم بأكملها، ومنها مداخل طريق الإسكندرية الصحراوية وطريق الفيوم وترعة المنصورية. في أعقاب ذلك أُعلنت حال الطوارئ، وفُرِض حظر التجول في تلك المنطقة. وانتشرت قوات الجيش واحتلت عددًا من المواقع التي تمركز فيها الجنود المتمردون، وباشرت حصارهم، ووقعت اشتباكات انتهت بسيطرة قوات الجيش على المنطقة[36].

جاء أخطر تحرك لقوات الأمن المركزي في منطقة طرّه، حيث اشتدت المواجهات بينهم وبين الجيش الذي استخدم طائرات مروحية، وقام بقنص عدد منهم بالرصاص، ليخرج آلاف منهم فارين إلى الشوارع يحملون أسلحتهم. وتوجهت مجموعة من جنود الأمن المركزي إلى سجن طرّه، واستطاعت اقتحامه وفتح الأبواب للسجناء. أخذت الأوضاع منحى آخر في شارع الهرم ومنطقة الدقي، حيث انحاز بعض المواطنين من العاطلين من العمل، في منطقة الطالبية، إلى جنود الأمن المركزي وشاركوهم في تحطيم الكباريهات والفنادق الموجودة في المنطقة[37].

مثلت احتجاجات قوات الأمن المركزي أنموذجًا للغضب المتراكم من الظلم بحق شباب الريف الفقير من المجندين في قوات الأمن المركزي[38].

=تم الاطلاع عليه 7/2/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles. aspx?Serial=444041&eid).ar.wikipedia.org/wiki/%20

(36) الصحاري، «25 و26 فبراير 1986».

(37) محمود المملوك، «النائب العام يفتح تحقيقًا في أحداث الأمن المركزي عام 1986،» اليوم السابع، 24/ 8/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 1/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www. youm7.com/News.asp?NewsID=480314#.U6qTNdySycw>.

(38) تنبهنا حوادث قوات الأمن المركزي إلى تراكم الظلم الواقع بحق أبناء الريف والتمييز بحقهم استنادًا إلى الخلفية الطبقية للمنتمين إليه، وإلى مظاهر الإهمال الذي يتعرض له أفراد جهاز الشرطة أيضًا. وربما لا يمكن فهم سلوك أعضاء الجهاز وعنفهم ضد المعارضة المصرية بغير التنبه إلى هذا الاختلاط في عقيدتهم بين الولاء للنظام وشيوع الحقد الطبقي على أبناء المدينة من المثقفين=

وتجلى في مهاجمة الفنادق الراقية والمحال التي يؤمها أغنياء العاصمة، بينما لم يحدث مثل ذلك في المعسكرات والمناطق الأخرى، ما عدا مدينة أسيوط، وذلك لسرعة الجيش بالرد العنيف على التحرك خوفًا من انضمام الجماعات الإسلامية إلى التحرك المسلح؛ وكانت هذه الجماعات قد سيطرت على قسم الشرطة وأجزاء من المدينة في أعقاب اغتيال السادات في عام 1981.

أسفرت الحوادث - بحسب البيانات الرسمية - عن مقتل 107 أفراد، معظمهم من الجنود، منهم 104 في القاهرة وثلاثة في أسيوط، علاوة على 719 جريحًا، بينما ذهب بعض التقديرات إلى حساب الضحايا بالآلاف. وجرى اعتقال الآلاف من جنود الأمن المركزي من مواقع الحوادث، فضلًا عن عدد من الشبان المشردين والمهمشين. وسرّح نحو 21 ألف جندي من الخدمة. وأيّدت قوى المعارضة التقليدية (الوفد والتجمع والعمل والأحرار) السياسة التي اتبعها النظام ضد التحرك[39].

بعد اغتيال السادات اشتدت القبضة الأمنية، واستمر هذا الوضع حتى موجة الإصلاح السياسي التي قام بها نظام مبارك في عام 1984، وبعد حال الانفتاح السياسي هذه، اكتسب النشاط الطالبي من جديد دفعة معنوية، وعادت الاحتجاجات والتظاهرات في جامعات القاهرة والمنصورة وعين شمس ضد اعتداءات الحرس الجامعي على الطلاب، وفي طرح القضايا القومية. وكان أكثرها عددًا الاحتجاجات ضد التدخل العسكري الأميركي في العراق (1991)[40] الذي شاركت فيه مصر وكانت مشاركتها من عوامل ترتيب علاقاتها مع دول الخليج العربي. كما ساهمت في شطب الولايات المتحدة جزءًا من ديون مصر، كما بيّنا سابقًا.

في التسعينيات بدأت الحكومة باستبعاد طلاب التيار الإسلامي من

= المعارضين. وربما انهيارهم السريع والمبكر في حوادث كانون الثاني/ يناير 2011 لا تبعد في تفسيرها عن هذا الإهمال، فالشهادات خلال مواجهات الأيام الأولى للثورة تفيد بتعرض الجنود للتعب مع إهمال المركز لهم، وعدم تزويدهم بالطعام أحيانًا، فضلًا عن عدم تطبيق مناوبات جدية تسمح لأغلبيتهم بالراحة. الأمر الذي أدى إلى بقائهم أيامًا متتالية في مواجهة المتظاهرين في الشارع. ومن هنا عنفهم غير المنضبط في مواجهة وسرعة تعبهم واستسلامهم وتهرّبهم من المواجهة.

(39) الصحاري، «25 و26 فبراير 1986».

(40) التهامي، ص 365-366.

الاتحادات الطالبية ودعمت الطلاب الموالين للحزب الوطني. كما تبنّت عددًا من التشريعات التي نصّت على آلية التعيين بدلًا من آلية الانتخاب لاختيار عمداء الكليات، إضافة إلى حل أو تجميد دور نوادي أعضاء هيئات التدريس بسبب تصاعد الدور الإسلامي فيها[41]. وفي الانتخابات الطالبية التي جرت في عام 1994، انتهت سيطرة التيار الإسلامي بشكل كامل على الاتحادات الطالبية، لكنه احتفظ بنشاط دعائي وإعلامي[42].

ثالثًا: الاحتجاج في العقد الأخير من عهد مبارك ونشوء الحركات الاجتماعية الجديدة

كان الحس الوطني طوال العقود السابقة عاملًا أساسيًا لدفع المصريين من أجل الخروج إلى الشوارع والاحتجاج على الأوضاع السياسية. وأعادت الدوافع القومية أيضًا كثيرًا من المصريين إلى الاحتجاج تضامنًا مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في عام 2000 بعد أعوام طويلة من عزوف المواطنين عن السياسة وتغريبهم عن الواقع العربي. يجدر أن نذكر هنا أنه نتيجة خلافات الإدارة المصرية مع طريقة تعامل إسرائيل مع ياسر عرفات والانتفاضة الفلسطينية سمح النظام بالتظاهر، وحتى شجع عليه المدارس الثانوية، وقام الإعلام الرسمي بتغطية ذلك بشكل شبه تعبوي.

غالبًا ما مثّل التظاهر احتجاجًا على مواقف النظام من القضية الفلسطينية بعد كامب ديفيد أو من العراق إبان حرب الكويت أو بسبب العدوان على العراق في عام 2003 أو اتفاق الغاز مع إسرائيل، متنفسًا للقوى المعارضة للنظام للتعبير عن مطالب اجتماعية وسياسية عدة. وكانت قضية فلسطين موضوعًا رئيسًا في مقارعة المعارضة للنظام، على الرغم من أنها لم تكن موضوع إجماع بقدر ما كانت في دول عربية أخرى، نتيجة قدرة النظام على اللعب على العبء الذي تحمّلته مصر في المواجهة مع إسرائيل والتمييز بين الوطنية المصرية والقومية العربية ونجاحه

(41) دينا شحاتة، «الحركات الاحتجاجية الشبابية،» ص 250.

(42) التهامي، ص 366.

في استثمار ذلك سياسيًا لفترات محدودة، وتشكيل خطاب إعلامي وسياسي يسعى إلى تحويل الوطنية المصرية إلى قومية منفصلة عن القضايا العربية.

شكلت الانتفاضة الفلسطينية بداية الوعي السياسي للشباب المصري الجديد الذي وُلد في ثمانينيات القرن العشرين. وتعددت مواقف ناشطين من الثورة المصرية (25 يناير) الذين أكدوا لنا أن بداية وعيهم وإدراكهم أو نشاطهم السياسي بدأت مع الخروج في تظاهرات مؤيدة للانتفاضة الفلسطينية. وكان ارتداء الكوفية أو الشال الفلسطيني رمزًا للنزعة الثورية عند الشباب المصري[43].

لم تقتصر تلك الاحتجاجات على العاصمة القاهرة، بل شملت محافظات الإسكندرية وأسوان والسويس أيضًا. وعلى سبيل المثال لا الحصر، خرج أهالي السويس بدعوة من نقابة المحامين، في ثاني أكبر تظاهرة عددية بعد القاهرة، واشترك فيها طلاب المدارس ذكورًا وإناثًا. وندد المحتجون بالجرائم الإسرائيلية ورددوا هتافات تتهم نظام مبارك بالعمالة لإسرائيل. واعتدت قوات الشرطة على الطلاب واعتقلت عددًا منهم، ولم تفرج عنهم إلا بعد تهديد الأهالي باستمرارهم في التظاهر ما لم يطلق الطلاب. كما كان حرق علمي

---

(43) معلومات متقاطعة من مجموعة من الشهادات التي سجلها باحثو المركز العربي للأبحاث مع مجموعة من الناشطين السياسيين من تيارات سياسية وفكرية مختلفة، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: كريم البحيري، صاحب مدوّنة عمال مصر، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 3 كانون الثاني/ يناير 2012، وعبد المنعم إمام، ناشط سياسي في حملة دعم البرادعي، مقابلة شخصية أجراها معه هاني عواد ونيروز ساتيك في القاهرة في 3 كانون الثاني/ يناير 2012، وأحمد عبد القادر، ناشط في حزب الجبهة في مدينة المحلة الكبرى، مقابلة شخصية أجراها أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011، وصلاح البلك، كاتب مستقل من مدينة العريش، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في مدينة العريش في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وأحمد الكيلاني، محام في محكمة النقض وعضو الأمانة العامة للجمعية الوطنية للتغيير ومنسق في حزب الكرامة من مدينة السويس، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه في مدينة السويس في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، وعبد الرحمن محمود، باحث قانوني وحاصل على ماجستير في القانون الدولي من جامعة إنديانا من مدينة الإسكندرية، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في مدينة الإسكندرية في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011، وميسرة عبد العزيز عبدون، من حزب الوفد وعضو ائتلاف شباب الثورة في مدينة أسوان، مقابلة شخصية أجراها معها أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

الولايات المتحدة وإسرائيل في السويس تراثًا يوميًا خلال الاحتجاجات على انتخابات مجلس الشعب في العام نفسه(44). ويعزى هذا الربط بين المواقف القومية والقضايا الداخلية في مدينة السويس إلى الثقافة السياسية عند الأهالي المرتكزة على قوة التنوع الأيديولوجي والإرث التاريخي النضالي للمدينة في مواجهة القوى الاستعمارية(45).

شملت التظاهرات والوقفات الاحتجاجية العفوية الجامعات المصرية المختلفة، خصوصًا جامعتي الأزهر والقاهرة. وتلخصت مطالب المحتجين بطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة وإغلاق السفارة الإسرائيلية.

بعد مرور 20 عامًا على انتفاضة عام 1977 و25 عامًا على انتفاضة الطلاب في عام 1972، دعا مركزا المحروسة والجيل(46) في شباط/ فبراير 1997 الطلاب والناشطين الذين شاركوا في الانتفاضتين إلى عقد لقاء من أجل أخذ زمام المبادرة لقيادة الحركة السياسية في البلاد. وقارب عدد المشاركين نحو ألف شخص(47). فتح هذا اللقاء المجال لمجموعة من ناشطي اليسار والليبراليين والقوميين وإسلاميي حزب الوسط بإجراء حوارات معمقة، وأصدروا كتابين يعنيان بتغيير الواقع السياسي في البلاد(48): الأول بعنوان حوارات؛ والثاني حوارات المستقبل(49). شكلت هذا اللقاءات والنشاط بداية انطلاق الحراك الشعبي في مصر مع تأسيس «اللجنة الشعبية المصرية لدعم

---

(44) من شهادة أحمد الكيلاني، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(45) من شهادة عبد الله الطحاوي، صحافي مصري من أبناء مدينة السويس، مقابلة شخصية أجراها معه لمشروع التوثيق لهذا الكتاب نيروز ساتيك وهاني عواد في الدوحة في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(46) مركز المحروسة هو مركز للنشر والخدمات الصحافية والمعلومات يرئسه فريد زهران. أما مركز الجيل، فهو مركز للدراسات الشبابية والاجتماعية يرئسه أحمد عبد الله رزة الذي اهتم بالدراسات الجيلية. (في أماكن أخرى سميناه أحمد عبد الله فحسب، فهو يوقع مقالاته وكتبه باسم أحمد عبد الله، لكن اسمه الدارج بين الناشطين هو أحمد عبد الله رزة).

(47) فريد زهران، **الحركات الاجتماعية الجديدة**، تعلم حقوق الانسان؛ 12 (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص 46-47.

(48) من شهادة أبو العلا ماضي، في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(49) زهران، **الحركات الاجتماعية**، ص 48.

انتفاضة الشعب الفلسطيني» في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2000، أي بعد أيام معدودة من انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وذلك بمبادرة من بعض المثقفين الليبراليين والناصريين وناشطي اليسار وإسلاميي حزب الوسط[50]. عملت اللجنة على جمع التبرعات المادية والعينية وإرسالها عبر قوافل شعبية إلى الحدود لإدخالها إلى غزة[51]، كما اتبعت أسلوب الوفود الشعبية للالتقاء بمسؤولين من وزارة الخارجية ومكتب الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية[52]. ونظم عدد من التظاهرات الشعبية التضامنية مع الانتفاضة، أبرزها في 10 أيلول/ سبتمبر 2001 في ميدان التحرير. إضافة إلى تنظيم تظاهرة عقب كل صلاة جمعة في الجامع الأزهر[53].

تعززت الاحتجاجات بعد معركة جنين في عام 2002، حيث شهدت مصر موجة تظاهرات تعدّ من أكبر التظاهرات في تاريخها، قدّرها باحثون بمليون مشارك في مناطق مصر المختلفة، كان أبرزها التظاهرة التي نُظمت أمام جامعة القاهرة في الأول من نيسان/ أبريل 2002، وبلغ المشاركون فيها نحو 20 ألف متظاهر. ولاقت تضييقًا أمنيًا شديدًا أدت إلى وقوع مصادمات بين المحتجين والقوى الأمنية، ذلك أنها كانت قريبة من السفارة الإسرائيلية غير البعيدة عن الحرم الجامعي[54]. وجاءت حرب العراق (2003) لتصعّد من الحالة الاحتجاجية في الشارع المصري بقيادة ناشطي المعارضة من مرحلة السبعينيات بشكل عام وفي مقدمهم اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية من حركتها الاحتجاجية،

---

(50) المصدر نفسه، ص 31.

(51) خلال تقديم المساعدات العينية، أصرت إحدى الفلاحات البسيطات على تقديم بطة، أي ما تملكه، لكن حاول الناشطون إقناعها أن من الصعب إيصالها إلى غزة وحرصًا على مشاعرها قبلت البطة، ما شجع أربعمئة فلاحة على تقديم كل منهن بطة، أي أصبح ما مجموعه 400 بطة، فتوجه الناشطون إلى أقرب سوق وشرحوا الموضوع عبر مكبر الصوت للتجار وباعوا البط واشتروا بثمنه قمحًا ودقيقًا بسعر أرخص من سعر السوق، انظر: المصدر نفسه، ص 36.

(52) علي الدين هلال، النظام السياسي المصري: بين إرث الماضي وآفاق المستقبل، 1981-2010 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010)، ص 458.

(53) محمد العجاتي، «الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور،» في: وهبة [وآخرون]، ص 204.

(54) المصدر نفسه، ص 205.

وتدعو إلى تظاهرات أمام السفارة الأميركية في القاهرة للتنديد بالعدوان الأميركي على العراق في يومي 20 و21 آذار/ مارس 2003. لكن لم يتمكن المحتجون من الوصول إلى السفارة نظرًا إلى التضييق الأمني، فتجمعوا في ميدان التحرير (نحو 40 ألف شخص)[55]. وتعاملت القوى الأمنية مع المحتجين بعنف بالغ، محاولة تفريقهم بالقنابل المسيلة للدموع، وألقت القبض على 800 منهم. واستُخدم البريد الإلكتروني والهاتف المحمول في الدعوة إلى تلك الاحتجاجات. وبعدها، نشأت حركة 20 مارس اليسارية التي اعتبرت أن الجماهير المصرية حرّرت ميدان التحرير في هذا اليوم من سطوة القوى الأمنية وأعادته إلى أمجاده السابقة مركزًا لاحتجاجات الشعب المصري. وهدفت الحركة أيضًا إلى النضال ضد الاستبداد السياسي وأساليب التعذيب في السجون المصرية[56].

في إثر اجتماعات متكررة لاثنين وعشرين من رموز هذا الجيل ممن شاركوا في احتجاجات السبعينيات، نوقشت في خلالها فكرة أن تُدمج قضايا التغيير الديمقراطي في مطالب التحركات الاحتجاجية المتعلقة بالقضايا القومية، لقطع الطريق على النظام الذي يستغل هذه القضية لتخويف الغرب، ويدعي أنه البديل الملائم من تلك الأطراف ذات التوجهات المعادية للغرب[57]. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 كُلفت ست شخصيات عامة لدراسة قضايا التغيير السلمي الديمقراطي من خلال الاحتجاجات الشعبية، وهم الإسلامي أبو العلا ماضي والقومي العربي محمد السعيد إدريس والإخواني سيد عبد الستار واليساري أحمد بهاء الدين شعبان والناصري أمين إسكندر والليبرالي جورج إسحق[58]. وأدت اللقاءات إلى تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» التي أُعلنت في أيلول/ سبتمبر 2004.

اعتبرت الحركة أن مواجهة الأخطار الوطنية والقومية تبدأ مع إنجاز الإصلاح

---

(55) المصدر نفسه، ص 206.

(56) محمد العجاتي، «اليسار والحركات الاحتجاجية في مصر: أجيج - اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة - حركة 20 مارس،» في: شحاتة، محررة، ص 80-81 و85.

(57) من شهادة أبو العلا ماضي، في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(58) من شهادة جورج إسحق، مقابلة شخصية أجراها معه إسلام حجازي في القاهرة في 22 أيار/ مايو 2012.

السياسي والاجتماعي[59]. وتشكّلت كفاية - في معظمها - من أبناء جيل السبعينيات من اليسار والليبراليين والناصريين والإسلاميين، ومثلت حركة عابرة للأيديولوجيات. وتبنّت هذه النخبة السياسية دورًا محرّكًا باعتبارها قوى معارضة في طرح تبني القضايا الوطنية والقومية واليومية، في مرحلة ركود الأوساط الشعبية الواسعة وتراجعها عن الفعل السياسي. ضمت كفاية أربع مجموعات: مجموعة حزب الوسط الإسلامي بقيادة أبو العلا ماضي؛ مجموعة اليسار الناصري التي انضوت إلى حزب الكرامة بقيادة حمدين صباحي وأمين إسكندر؛ مجموعة تمثل حزب العمل الإسلامي بقيادة مجدي أحمد حسين ومجدي قرقر، والأحزاب الثلاثة صغيرة منظمة، أما المجموعة الرابعة فتألفت من بعض الشخصيات الوطنية المستقلة ذات الأصول اليسارية والإسلامية والليبرالية[60]، وهي التي طبعت الحركة بطابعها.

برزت كفاية نتيجة إدراك مؤسسيها أن قنوات العمل السياسي المؤسسي غير محايدة أو غير قادرة على استيعاب مطالب التغيير، لذلك لم تركز كفاية على قضية واحدة، بل تبنت قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة[61]. وبدأت تحركاتها في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2004 أمام دار القضاء العالي في وسط القاهرة حملت شعار «كفاية»، وتجرأت على جعل مطالبها العلنية تطاول أول مرة رأس الهرم السياسي، الرئيس المصري من خلال رفعها شعار «لا للتمديد - لا للتوريث». وأعلنت حركة كفاية خبر الاحتجاج في جريدة **المصري اليوم**. وعندما وصل الناشطون السياسيون إلى مكان الاحتجاج، كان بانتظارهم نحو 1000 شخص للمشاركة في الاحتجاج، فيما كان يحيط بهم ضعف ذلك من جنود قوات الأمن المركزي. وأول مرة يسمع في مثل هذه التظاهرات في القاهرة هتاف «يسقط حسني مبارك»[62] (قصرنا هذا التحديد على القاهرة لأن هتافات كهذه سُمعت في المحلة في تظاهرات خلال الثمانينيات). كما لاقت التشجيع من غير المشاركين من المارة من خلال رفع علامة النصر والتضامن[63].

---

(59) هلال، النظام السياسي المصري، ص 460-461.

(60) زهران، الحركات الاجتماعية، ص 48-49.

(61) الشوربجي، ص 116.

(62) من شهادة جورج إسحق، في 22 أيار/ مايو 2012.

(63) من شهادة أبو العلا ماضي، في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

نجحت الحركة في نشر ثقافة الاحتجاج، ووسعت مطالبها لتضم لائحة واسعة من المطالب السياسية والاجتماعية، فخرجت تظاهرات ترفع شعارات كفاية بطالة، كفاية رشوة، وجرى تنظيمها على نحو غير مسبوق، بتشكيل أذرع وفروع لها داخل فئات عدة، فظهرت مجموعات مثل «صحافيون من أجل التغيير» و«أدباء وفنانون من أجل التغيير» و«أطباء من أجل التغيير» و«طلاب من أجل التغيير»، وحتى «أطفال من أجل التغيير». وتمثّل عبرها النزوع إلى التغيير عند الطبقة الوسطى والشباب. وكان لهذا انعكاساته على المدونين ومنظمات حقوق الإنسان[64] من خلال جذب شبابهم إلى الحركة في إطار حركة «شباب من أجل التغيير»[65] التي أقيمت للضغط على كفاية من يسارها - وضمت عددًا من الناشطين في التضامن مع القضية الفلسطينية ومجموعة مناهضة العولمة، وبلغ عددهم نحو 200 شخص في عام 2005[66].

كثّفت حركة كفاية تحركاتها الاحتجاجية في إثر إعلان مبارك عزمه إجراء تعديلات دستورية في معرض القاهرة الدولي للكتاب في شباط/ فبراير 2005. فرفع المحتجون شعارات «كفاية: لا للتمديد، لا للتوريث». وتمكنت حركة كفاية من تنظيم الاحتجاجات خارج القاهرة في المحافظات المصرية الأخرى في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2005. وكانت تظاهرة 25 أيار/ مايو 2005 بمنزلة استفتاء على التعديلات الدستورية، من أبرز إنجازات كفاية في الحراك الاحتجاجي التراكمي، نظرًا إلى مقدار المشاركة الشعبية في التظاهرة ورفع السقف ضد

---

(64) أحمد منيسي، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي: دراسة للحالة المصرية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص 128-129.

(65) حركة شباب من أجل التغيير أسست تحت مظلة حركة كفاية في شباط/ فبراير 2005 بمبادرة من شباب الحركة في إطار الحملة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية وضد الحرب في العراق. وتمكّنت من جذب كثير من شباب الأحزاب الرسمية في القاهرة والأقاليم. نشأت عن حركة شباب من أجل التغيير حركة تضامن في أيلول/ سبتمبر 2007 من شبان مستقلين وآخرين ينتمون إلى الاشتراكيين الثوريين على أساس التضامن مع حركات الاحتجاج العماليّة في الفترة بين عامي 2006 و2009، انظر: جمال علي زهران، «الاتجاهات المناطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر،» في: نصار [وآخرون]، ص 147. وقد قمنا بتدقيق المعلومات حول انتماءات الشباب السياسية بموجب مقابلات مع الناشطين، الذين اختلفوا مع تقديرات جمال زهران لهذه الانتماءات.

(66) شحاتة، «الحركات الاحتجاجية الشبابية،» ص 255.

النظام الحاكم، واعترضت قوات الأمن طريق التظاهرة واعتدت على المحتجين والصحافيين بالضرب والاعتقال والتحرش الجنسي[67].

كانت مدينة السويس إحدى أهم نقاط الارتكاز لحركة كفاية، من حيث مقدار المشاركة الشعبية في نشاطها أو رفع سقف الخطاب ضد النظام، حيث هتف المحتجون في عام 2005: «هوا مبارك عايز إيه، عايز الناس تبوس رجليه؟ لا يا مبارك مش هانبوس، بكره عليك بالجزمة ندوس!». كانت جرأة هذا الشعار وتحديه سابقة سجلها المشاركون في التظاهرات في السويس في تلك الفترة[68].

كانت حركة «الحملة الشعبية من أجل التغيير» من أبرز الحركات الاجتماعية الجديدة التي نشأت في الفترة ذاتها التي صعدت فيها كفاية. لكنها تميزت منها بأنها ضمت في بدايتها مؤسسات ومنظمات غير حكومية ونقابات وأحزابًا وقوى سياسية مختلفة مثل التجمع والغد والشيوعيين والإخوان المسلمين، بينما لم تختلف عن كفاية من ناحية الأهداف. وبدا نشاطها متعثّرًا، إذ عانت مشكلات تنظيمية بسبب تركيبتها واختلافاتها الأيديولوجية، إضافة إلى تردد بعض أعضائها في الاصطدام بالنظام، لذلك عملت على فتح عضويتها للأفراد فحسب، وحوّلت اسمها إلى «الحملة الشعبية من أجل التغيير (الحرية الآن)». وتحوّلت إلى ما يشبه الائتلاف اليساري الذي كان معظم أعضائه من «اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية». وما ميّز الحركة من كفاية رفعها المبكر شعار «لا لحكم العسكر»، عدا عن لاءي «لا للتجديد» و«لا للتوريث». كما أن الحركة لم تكتف بالتظاهرات النخبوية في ميادين القاهرة، بل نزلت إلى الأحياء الشعبية والعشوائية في ثلاث محاولات للاحتجاج على الأقل في إمبابة والمطرية وشبرا[69].

---

(67) العجاتي، «الحركات الاحتجاجية في مصر،» ص 215-216.

(68) من شهادة محمد أبو مصر، عضو حزب الغد من مدينة السويس، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه في السويس في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(69) يمكن الرجوع إلى مزيد من التفصيلات عن الحركة إلى: زهران، **الحركات الاجتماعية**، ص 55-58.

فتحت حركة كفاية ومثيلاتها من الحركات الاجتماعية الباب أمام ظهور نوعين من حركات الاحتجاج في مصر: الأول، سياسيًا، مثل حركة «استقلال الجامعات 9 مارس»[70] و«مهندسون ضد الحراسة»[71] و«الائتلاف المصري للتغيير»[72] وحملة «ما يحكمش»[73] (وفي مقابلها ظهرت حركات مؤيدة للنظام صنعت في أقبية الاستخبارات المصرية مثل حركة «مش كفاية» وحركة «عايزينك»)[74]؛ أما

(70) حركة أُسست في أواخر عام 2003 بمبادرة من مجموعة من أساتذة الجامعات. عقدت في عام 2004 أول مؤتمر بعد صراع طويل مع إدارة جامعة القاهرة، ومنذ تأسيسها شاركت بشكل فاعل في كثير من الفاعليات الاحتجاجية. وقفت ضد مشروع قانون خصخصة التعليم الجامعي والقضاء على مجانية التعليم، وحاربت من أجل طرد مكاتب حرس وزارة الداخلية من داخل الجامعات. ومن أبرز قادتها محمد أبو الغار عبد الجليل ومصطفى وأحمد دراج وأحمد الأهواني. يعود اسمها إلى اليوم الذي تقدم فيه أحمد لطفي السيد، مدير «الجامعة المصرية» في عام 1932 باستقالته من المنصب، احتجاجًا على قرار وزير التعليم نقل طه حسين من الجامعة، من دون الحصول على موافقته أو مشاورة الجامعة، واعتبر ذلك تدخلًا في الجامعة يؤثر في استقلالها. انظر: مي سعيد، «حركة 9 مارس تحتفل باستقلال الجامعة،» العربي الجديد، 4/ 3/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 19/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alaraby.co.uk/society/bb6cace0-66c2-4256-a9aa-fea8e89bf54e>.

(71) أسس الحركة في عام 2003 عدد من المهندسين، بهدف رفع الحراسة عن النقابة وإجراء الانتخابات في النقابة وضمان نزاهتها، إضافة إلى مطالب فئوية تتعلق بالأجور وقضايا أخرى. انظر: أبو زيد كمال الدين، «نقابة المهندسين: من الحراسة إلى المجهول،» (بوابة الوفد، 5/ 11/ 2011 تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Xc9bIe>.

(72) نشأ هذا الائتلاف بعد تصاعد حدة الخلافات في حركة كفاية في كانون الثاني/ يناير 2009 بمبادرة من 250 شخصية وطنية، أبرزها منسق حركة كفاية عبد الحليم قنديل. ولاقى الائتلاف الجديد دعم الإخوان المسلمين الذين لم ينضموا إلى الائتلاف إلا بالصفة الفردية لأعضاء الجماعة. جاء إعلان الائتلاف بعد العدوان الإسرائيلي على غزة (كانون الأول/ ديسمبر 2008 - كانون الثاني/ يناير 2009)، واعتبر أعضاء الائتلاف أن الموقف المصري من العدوان سيكون السبب في إطاحة النظام. انظر: أحمد مصطفى، «الائتلاف المصري يسعى للتغيير من خلال عصيان سلمى مدني،» اليوم السابع، 20/ 1/ 2009، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=65129&SecID=97&IssueID=38#.U8qWbtySxN4>.

(73) حملة أعلنت نفسها في عام 2009، دعا إليها حزب «الغد» لمناهضة التوريث، وشارك فيها ممثلون عن جماعة الإخوان المسلمين وعدد من الشخصيات العامة والحزبية، واختير حسن نافعة (أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة) منسقًا عامًا للجنة التحضيرية. انظر: «أيمن نور والإخوان يطلقون «مايحكمش» ضد وراثة مبارك،» (سي إن إن العربية، 14/ 11/ 2009)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 19/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2009/middle_east/10/15/noor.egypt>.

(74) أحمد سيد حسين، حركات الاحتجاج في مصر (القاهرة: المركز الدولي للدراسات=

النوع الثاني فتمثل ببروز حركات الاحتجاج المطلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

تميزت «الحركات الاجتماعية الجديدة»[75] من نوع كفاية وغيرها بعدد من الخصائص أجملها عدد من الباحثين المصريين المتخصصين في هذا الشأن بأنها حركات نشأت خارج الأطر الحزبية والمؤسسية المتعارف عليها، واعتمدت على العمل الاحتجاجي المباشر؛ وكان لجيل ناشطي السبعينيات دور ريادي في انطلاقتها عبر تحالفات عابرة الأيدولوجيات، استطاعت جذب الجيل الجديد من النشطاء الشباب[76] من جيل أبنائهم وتسييسه.

رابعًا: الاحتجاجات الفئوية السياسية والاجتماعية والاقتصادية

اندلعت هذه الاحتجاجات التي تخص قطاعات اجتماعية معينة وأهل مهن بعينها على نحو عفوي بسبب قضايا تتعلق بالأجور والخدمات العامة، مثل نقص المياه أو الخبز وحوادث الطرق السريعة. وكان دافع أغلبيتها تزايد الأعباء الاقتصادية على المواطن المصري، أو ردة فعل على استفحال الفساد الإداري والاقتصادي[77]. وكان مما عززها نجاح الحركات الاجتماعية الجديدة في إعادة الثقافة الاحتجاجية إلى الشارع المصري. وشملت المطالب زيادة الأجور أو الحصول على عوائد التأمينات. ومن الملاحظ أن القوى المشاركة في تلك الإضرابات والاحتجاجات العمالية كانت بعيدة عن الأطر الحزبية التقليدية والجماعات السياسية، أو حتى الحركات الاجتماعية الجديدة مثل كفاية

= المستقبلية والاستراتيجية، 2010)، ص 13.

(75) هي حركات سياسية بالطبع، ولكننا نستخدم مصطلح حركات اجتماعية بمعناه المستخدم في الأدبيات في مقابل الأحزاب من جهة، والمؤسسات الأهلية والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى. فالحركات الاجتماعية تعمل كمنظمات تقود حراكًا على مستوى القواعد لتحقيق أهداف سياسية اجتماعية، ولا تقتصر على حزب بعينه، أو أيديولوجية بعينها، كما أنها ليست جمعية أهلية أو مؤسسة غير حكومية.

(76) تتعدد هذه الأفكار في أكثر من مصدر أبرزها: دينا شحاته، «مقدمة: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر،» في: شحاتة، محررة، ص 12-18.

(77) العجاتي، «الحركات الاحتجاجية في مصر،» ص 226.

وغيرها، وإن ضمت ناشطي الأحزاب، كانت حركات مستقلة، وتعلقت مباشرة بحالة السخط في أوساط العمال والمهنيين جراء تردّي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية[78]. ومن أجل توضيح الطبيعة الفئوية لتلك الاحتجاجات سنتوقف عند أربعة منها شكّلت علامات فارقة في الاحتجاجات، ومهّدت لانطلاق المزيد من الاحتجاجات خصوصًا: احتجاجات نادي القضاة وانتفاضة عمال الغزل والنسيج في المحلة الكبرى، ثم تظاهرات موظفي الضرائب العقارية، وعدد من الانتفاضات العنيفة في المناطق الفقيرة والمحرومة من الريف المصري وسيناء وهوامش المدن، قبل أن نعرض كثرة احتجاجات فئات المجتمع المصري المختلفة وشكلها ودور الإخوان في الحركات الاحتجاجية.

1- نادي القضاة وحركة استقلال القضاء: لمحة تاريخية

نتوقف هنا عند احتجاج القضاة في المرحلة الأخيرة من عهد مبارك، ونُفرد له مكانًا خاصًا لأنه استثنائي بالمقاييس كلها. فالقضاء مؤسسة محافظة غير ثورية[79]، وإذا خرجت للاحتجاج فهذا يعني وجود أزمة ثقة عميقة بين مؤسسات الدولة. ووجدنا من الملائم عرض موجز لتاريخ النادي قبل التطرق إلى فعل الاحتجاج نفسه.

أُنشئ نادي القضاة رسميًا في عام 1949، ويضم في عضويته غير الإجبارية أعضاء النيابة العامة وأعضاء السلطة القضائية العادية بأكملها تقريبًا، إضافة إلى المستشارين والقضاة السابقين. ووصلت نسبة القضاة المنضمين إلى النادي حتى عام 2005 نحو 90 في المئة من قضاة مصر[80]. ويمكن اعتباره بمنزلة نقابة للقضاة.

---

(78) المصدر نفسه، ص 227.

(79) وإنها مؤسسة غير ديمقراطية بحكم تعريفها - وهي في مصر مهنة تكاد تكون مغلقة ومتوارثة (حتى حين يتعلق الأمر بقادة حراك استقلال القضاء).

(80) عاطف الشحات، «دور نادي القضاة في تعزيز استقلال القضاء والإصلاح السياسي،» في: نبيل عبد الفتاح، محرر، القضاة والإصلاح السياسي (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2006)، ص 353.

هناك نادٍ للقضاة خاص بالمحكمة الدستورية العليا يقدر عدد أعضائه بين 50 و75 قاضيًا، كما يوجد نادٍ خاص للقضاة في مجلس الدولة يقدر عدد أعضائه بين 500 و600 قاضٍ، بينما يضم نادي القضاة العام نحو 8000 قاضٍ.

تعاملت سلطة نظام تموز/ يوليو 1952 مع القضاء وأجهزته وسلطته بما يسميه طارق البشري «الإحاطة والاقتطاع دون أسلوب السيطرة المباشرة والإلحاق الصريح»[81]، أي إن نظام 23 يوليو استوعب القضاء، من خلال إبعاده عن التأثير في ما ترى الدولة أنه يمس سياساتها. وجرى هذا الإبعاد عن طريق منع التقاضي في المسائل التي ترى الدولة أنها ذات أهمية سياسية بالنسبة إليها[82]، من دون أن يمس ذلك الاستقلالية التي كان يتميز بها القضاء في مرحلة ما قبل ثورة تموز/ يوليو 1952[83]. وجرى احتواؤه بما لا يمثل خطرًا على السلطة الحاكمة[84]. هذا إضافة إلى أن استخدام التشريع بقي أساسيًا، الأمر الذي دأب على ممارسته نظام يوليو في مسعاه إلى تحجيم أثر قرارات القضاء.

في عام 1962 أُنشئ الاتحاد الاشتراكي العربي باعتباره حزبًا حاكمًا وحيدًا يمثل تحالف قوى الشعب العامل، وبديلًا من تجربة تنظيم (الاتحاد القومي) في تأليف تنظيم يمثل «وحدة» الأمة. وكان للاتحاد فروع في عدد من المؤسسات العامة، فيما بقي القضاء خارج هذا التنظيم السياسي، هذا على الرغم من رغبة السلطة السياسية الحاكمة في أن يكون القضاء جزءًا من الاتحاد[85]. وتعززت

---

(81) طارق البشري، القضاء المصري بين الاستقلال والاحتواء، ط 2 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)، ص 14.

(82) المصدر نفسه، ص 61.

(83) حاول النظام الملكي استخدام القضاء لتصفية حسابات سياسية مع خصومه، فقام مثلًا في بداية عام 1952 برفع سن التقاعد للمستشار الموالي له كي يلصق تهمة حريق القاهرة بزعيم حزب مصر الفتاة أحمد حسين، ما دفعه إلى الدخول في مواجهة مع القضاء المصري ولم يتمكن من ذلك وأحيل المستشار إلى التقاعد.

(84) خلال عهد جمال عبد الناصر وقعت ثلاث مصادمات بين نظام يوليو والقضاء: أولها في حادث اتهام السفير المصري في الاتحاد السوفياتي بالتخابر مع أميركا، وثانيها عند تبرئة أسرة الفقي في قضية انتفاضة فلاحي كمشيش، وثالثها اتهام محمود عبد اللطيف، أحد أعضاء الإخوان، في محاولة اغتيال جمال عبد الناصر. من شهادة المستشار زكريا عبد العزيز، مقابلة شخصية أجراه معه الباحثان في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هاني عواد ونيروز ساتيك في القاهرة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

(85) أحمد مكي، «الصدام بين القضاة والنظام الناصري،» في: عبد الفتاح، محرر، ص 93.
كما طرحت فكرة أن يكون هناك ممثلون من المواطنين عن المتقاضين إلى جانب القضاة في المحاكم سميت «القضاء الشعبي» تشبه ما كان يسمى «لجان فض المنازعات الزراعية»، ورفض نادي القضاة هذه الفكرة.

هذه الرغبة مع هزيمة 1967، في محاولة من السلطة لاستعادة أكبر قدر من الشرعية السياسية، باسم المحكمة العليا[86]. في المقابل حاول القضاء المصري الذي لم يدجّن توسيع من ولايته القضائية المنتَقصة، فبدأ يمد نشاطه إلى خارج النطاق الذي كان محددًا له من حيث منع التقاضي وإقرار النظم القضائية الخاصة[87]. ومن ثم، أصدر القضاة في 28 آذار/ مارس 1968 بيانًا رفضوا فيه الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي، بعد أن جرت انتخابات في نادي القضاة فاز بها تيار «استقلال القضاء»، بينما أخفق القضاة المرشحون المؤيدون لسياسات الحكومة[88].

عادت السلطة التنفيذية لتصدر في أواخر آب/ أغسطس 1969 ثلاثة قوانين بعنوان «الإصلاح القضائي»، حلت بموجبها الهيئات القضائية، ومنها مجلس القضاء الأعلى، وعاودت تأليفها مستبعدة عددًا من القضاة، ومنهم رئيس محكمة النقض نفسه وبعض مستشاري محكمتها ونائب رئيس مجلس الدولة. كما أنشئت المحكمة الدستورية باسم «المحكمة العليا»[89]، الحدث الذي اصطلح على تسميته «مذبحة القضاة»[90]، ووضع النادي تحت الحراسة في القاهرة والإسكندرية حتى عام 1977[91].

---

(86) مثلت أول تجربة لمحكمة متخصصة تمارس الرقابة الدستورية على القوانين ونشأت بالقرار بقانون 81 لسنة 1969، واستمرت نحو عقد حتى تشكيل المحكمة الدستورية العليا في عام 1979. رئس المستشار بدوي حمودة المحكمة ومعه نائب للرئيس وبعضوية عدد من المستشارين، حيث تصدر أحكامها من سبعة أعضاء، يعينهم جميعًا رئيس الجمهورية، ويختار رئيس المحكمة من بين أعضائها. وأشار القانون إلى أنه يمكن أن يأتي من غيرهم ممن تتوافر فيهم شروط التعيين، ويجوز تعيينه من دون التقيد بسن التقاعد، ويعين نواب الرئيس والأعضاء بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي المجلس للهيئات القضائية ، لثلاثة أعوام قابلة للتجديد.

(87) البشري، القضاء المصري، ص 18.

(88) يمكن التوسع في التفصيلات في: مكي، ص 95.

(89) من الناحية القانونية فإن إنشاء المحكمة مكسب دستوري وقانوني، لكن طريقة إنشاء المحكمة وتفصيلات الأحكام الخاصة بها كشف عن أن المقصود حجب المحاكم المدنية والإدارية عن إجراء مناقشة دستورية للقوانين.

(90) البشري، القضاء المصري، ص 21.

(91) من شهادة المستشار زكريا عبد العزيز، في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

يروي المستشار يحيى الرفاعي، أحد رموز تيار استقلال القضاء، قصة هذه «المذبحة»: «نفذت في 31 آب/ أغسطس 1969، وعزل خلالها رئيس محكمة النقض، وأكثر من نصف مستشاريها وناهز عدد القضاة المعزولين نحو مئتي قاضٍ من القضاة المتمتعين بحصانة عدم القابلية للعزل بغير الطريق التأديبية طبقًا للقانون. أما أسباب هذه الكارثة، وإذا شئنا الدقة فقد كان وراءها سبب غير مباشر هو هزيمة حزيران/ يونيو 1967، وما تبعها من آثار نفسية وعصبية على القيادة السياسية، وعلى من كانوا على صلة بها من أعضاء التنظيم السري الطليعي في الاتحاد الاشتراكي. وللأسف الشديد كان بعض رجال القضاء ومجلس الدولة منخرطًا في هذا التنظيم، كما تبيَّن لنا في ما بعد، وكانوا معدودين على أصابع اليدين، وكان بعضهم يكتب التقارير السرية عن زملائه إلى القيادة السياسية يوميًا بما كان يدور من أحاديث في نادي القضاة ومجالس القضاة الخاصة، حيث كانت هذه مهمة أعضاء ذلك التنظيم وبهذا الأسلوب بدأوا في إثارة غضب عبد الناصر بصورة متصاعدة ضد القضاة. وفي الوقت ذاته، كان عبد الناصر يلح على المستشار عصام حسونة، وزير العدل آنذاك، أن يكوّن تنظيمًا سريًا من القضاة! وكان الوزير غير مقتنع بهذه الطريقة لتعارضها مع أخلاق القضاة، فكلف عبد الناصر وزير الداخلية شعراوي جمعة بتأليف جماعة قيادية لهذا التنظيم. فألّفها جمعة من عدد من رجال القضاء ومجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية وسمّاهم هيئات قضائية، وهي واقعة حدثت أول مرة في تاريخ القضاء المصري منذ نشأته وحتى هذه الكارثة التي أطلق عليها «مذبحة القضاة». وبعد وفاة عبد الناصر، ألغى السادات القرارات السابقة واستعاد تيار «استقلال القضاء»[92] في عام 1972 نفوذه في مواجهة قرارات 1969 [93]. لكن السادات أعاد أسلوب احتواء القضاء بإصدار القانون رقم 46 في عام 1972 الذي منح السلطة التنفيذية السيطرة على موازنة السلطة القضائية[94]. كما أبقى على هيمنة وزارة العدل على

(92) تتركز مطالب هذا التيار من القضاة على أن النادي هو الممثل الشرعي للقضاة، ويطالب باستقلال القضاء وضماناته والإشراف الكامل على الانتخابات وإنهاء العمل بقانون الطوارئ.

(93) أحمد عبد الحفيظ، «القضاء والإصلاح السياسي في مصر،» كراسات استراتيجية (القاهرة)، السنة 17، العدد 181 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2007)، ص 23.

(94) محمود الخضيري، «كيف يضفي القانون رقم 46 لسنة 1972 بشأن السلطة القضائية مشروعية الاعتداء على استقلال القضاء؟،» في: عبد الفتاح، محرر، ص 103.

الهيئات القضائية من خلال المجلس الأعلى للهيئات القضائية[95]. وعلى الرغم من ذلك، استطاع القضاة في النادي الحصول على حقهم في اختيار رئيس نادي القضاة عن طريق الانتخاب في عام 1978 [96].

تكثف دور القضاء السياسي في مصر في المرحلة الثانية من عهد مبارك في التسعينيات مع تراجع شرعية السلطة ولجوئها إلى القمع بدرجة أكبر واستمرار العمل بقانون الطوارئ. زادت أهمية القضاء خلال الضعف السياسي للسلطة ولجوئها المتزايد إلى القمع في وجه مجتمع متحرك وقيامها بإصلاحات اقتصادية واجتماعية. وتطلّب الأمر إضفاء شرعية قانونية على قرارات مثيرة للجدل أدت إلى صراع بين السلطة وفئات اجتماعية وسياسية مختلفة. وعلى الرغم من أنها كانت عاملًا مساعدًا للسلطة في وجوه عدة، ففي الوقت نفسه أسست لتفاعل مجتمعي جديد بين السلطة والقضاء والمجتمع المدني[97]. وساهمت الإصلاحات القضائية في عهد السادات في مساعدة التحوّل الرأسمالي ودعم مواقع الفئات الجديدة الاقتصادية والسياسية. وكانت هذه المساهمة متعددة الوجوه. إذ «ساعدت الحكومة في توفير التزام ذي مصداقية لحقوق الملكية وجذب استثمارات للقطاع الخاص وتعزيز الانضباط الداخلي داخل البيروقراطية وبناء شرعية أيديولوجية جديدة»[98]. وجاءت هذه الإصلاحات على خلفية الوضع الذي نشأ في الفترة الأخيرة من العهد الناصري في ذروة تحقق الميول إلى توسعة السلطات التنفيذية على حساب مؤسسات قانونية تحمل درجة من الاستقلالية، ولا سيما مع إقالة عبد الناصر في عام 1969 أكثر من 200 مسؤول قضائي بمرسوم تنفيذي، وحل مجلس جمعية القضاة وتعيين أعضاء جدد، وأوجد المحكمة العليا ووضعها تحت سيطرة الجهاز التنفيذي، في ظل سيطرة الحكومة على التعيينات[99]. وقادت السياسات السابقة للعهد الناصري على صعيد ضعف المحاكم الإدارية وتأثيرها في كسر

(95) البشري، القضاء المصري، ص 23.

(96) من شهادة المستشار زكريا عبد العزيز، في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

(97) Tamir Moustafa, *The Struggle for Constitutional Power: Law, Politics, and Economic Development in Egypt* (New York: Cambridge University Press, 2007), p. 6.

(98) المصدر نفسه، ص 65.

(99) المصدر نفسه، ص 65.

الانضباط الإداري للبيروقراطية، وعلى صعيد محكمة عليا مركزية مرتهنة للجهاز التنفيذي، إلى نتائج قانونية وخيمة غير متناسقة. وكانت هذه ستتضاعف على مستوى سوء الإدارة والفساد في وضع انتقالي يشجع عمل القطاع الخاص. فجاءت الإصلاحات القضائية على مستويين: الزيادة النسبية في قوة المحاكم الإدارية واستقلاليتها (1972، 1984) من جهة، وإنشاء محكمة دستورية عليا (1979) أقل مركزية وتبعية للجهاز التنفيذي مع صلاحيات مهمة من جهة أخرى.

على الرغم من ذلك، كانت الدوافع الأكثر أهمية للإصلاح القضائي من وجهة نظر سياسات السلطة تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي ومسألة الأمن الاستثماري وفض النزاعات وحماية الملكية الخاصة. ونحَت التغييرات في القوانين في بدايات السبعينيات هذا المنحى[100]. وكما يشرح تامر مصطفى، ساد تردد في شأن إيجاد محكمة دستورية عليا أكثر استقلالية، على الرغم من أن دستور عام 1971 دعا إلى إنشائها، ويرى أن المحكمة الدستورية العليا التي أنشئت في عام 1979 بحسب قانون 48 تميزت باستقلالية كبيرة عن تدخل النظام من المحكمة العليا السابقة[101].

كان الدور الأكثر أهمية هو الذي قامت به المحكمة الدستورية العليا في

---

(100) قانون 34/ 1971 المتعلق بإلغاء قدرة الحكومة الاستيلاء على الممتلكات، وقانون 65/ 1971 لتمديد الضمانات ضد احتجاز الملكية، إضافة إلى ما تضمنه الدستور الجديد لعام 1971 من بعض الضمانات لحماية الملكية الخاصة وعدم السماح بإجراءات تأميم إلا في حالات خاصة تتعلق بالمصلحة العام ضمن القانون ومع تعويض، وغيره. وأضيفت في عام 1972 قوانين جديدة (53 و69) متعلقة بمراجعة قوانين احتجاز الملكية السابقة، على الرغم من أنها حافظت على حدود صارمة لمستوى التعويضات. انظر: المصدر نفسه، ص 69-71.

(101) على الرغم من أن رئيس المحكمة العليا يُعيّنه رسميًا رئيس الجمهورية، لكن خلال عقدين على عمل المحكمة كان الرئيس المعين من كبار القضاة العاملين في المحكمة، وتمأسس هذا الإجراء عرفيًا. كما قدمت ضمانات واسعة لحماية المحكمة من التدخل الحكومي، فلا يمكن إقالة القضاة على الرغم من أنهم يواجهون تقاعدًا إلزاميًا في سن 66 عامًا، وأن الهيئة الوحيدة المخوّلة فرض الانضباط تجاه أعضاء المحكمة هي المحكمة العليا نفسها. ويتضمن القانون أن أي تفويض أو إعارة لأعضاء المحكمة يكون لأداء واجبات قانونية فحسب، ما يحرم الحكومة من إحدى وسائل إفساد الموظفين. وتعطي الأحكام الواردة في القانون السيطرة الكاملة للمحكمة على شؤونها الخاصة المالية والإدارية. انظر: المصدر نفسه، ص 78-79.

عملية المراجعة القضائية بينما المواطنون غير قادرين على الاقتراب من المحكمة مباشرة. على الرغم من ذلك، قامت المحكمة بمراجعات قضائية في القضايا السياسية والاقتصادية الأكثر حساسية. وبرز دورها في مستهل عهد مبارك في سلسلة من المراجعات القضائية لتثبيت الملكية الخاصة وإعادة الملكيات المؤممة.

كان التزام المحكمة بإعادة حقوق الملكية من أول مراجعاتها وأهمها في عام 1981، لكنها أظهرت في الوقت نفسه أنها تعمل خارج حدود النظام القائم، حيث افتتحت الأحكام التي صدرت عنها، والتي تحدّت القوانين السابقة (150/ 1964 و69/ 1974) بخصوص مصادرة الملكية الخاصة باعتبارها غير دستورية، ومن الأحكام التي عُدّت غير دستورية قوانين التأميم الصناعي لعامي 1961 و1963 ومصادرات الأراضي الزراعية في العهد الناصري. وفتحت هذه الأحكام الباب أمام المئات للتوجه إلى المحاكم والمطالبة بالتعويضات. وفي التسعينيات بدأت المحكمة بمراجعة قضايا تتعلق بحقوق الملكية في نطاقات أخرى، مثل الضريبة وعلاقة المالكين بمستأجري السكن ووضع القطاع العام[102].

أما في الشأن السياسي/ الدستوري فتدخلت المحكمة في البداية في موضوع النظام الانتخابي للتمثيل النسبي في حكمها بأنه يظلم المستقلين (1986)، ومن ثم الطعن فيه في عام 1990 باعتباره غير دستوري. ومنذ منتصف الثمانينيات انشغلت المحاكم الإدارية بشكاوى التزوير الانتخابي. وألغت المحاكم الإدارية نتائج الانتخابات في عدد من الدوائر الانتخابية، لكن مجلس الشعب، تحت هيمنة الحزب الحاكم، لم يقبل بقرارات الإلغاء إلا في 7 مقاعد من أصل 87 مقعدًا انتخابيًا حُكم بإلغائها في انتخابات 1987. وأدى ذلك إلى نواة صراع مؤسسي اتخذت أشكالًا أكثر حدّة في دورات انتخابية في المستقبل[103]. فكان من الممكن في عهد مبارك ألا ينفذ النظام أحكام القضاء.

من جهة أخرى وافقت المحكمة الدستورية العليا في عقد الثمانينيات

(102) المصدر نفسه، ص 91-93.

(103) المصدر نفسه، ص 98.

على دستورية محاكم أمن الدولة للنظام في حكم تاريخي صدر في عام 1984. وتتكوّن محاكم أمن الدولة من عسكريين وقضاة مختارين وتنظر في الحالات التي تعدّ مهددة بشكل خاص للدولة، ولا يمكن نقدها أو استئنافها، وتصدر أحكامها في مرسوم رئاسي.

مع استمرار حال الطوارئ أصبحت هذه المحاكم الأمنية نظامًا قانونيًا موازيًا. وأصرت المحكمة الدستورية على شرعيتها ورفضت عشرات الحالات المطالبة بالطعن بالولاية القضائية لهذه المحاكم[104]. وفي عام 1993 أعادت المحكمة الدستورية العليا تأكيد حق الرئيس في إحالة أي جريمة إلى المحكمة الأمنية. حصل ذلك في إطار الصراع العنفي مع التيارات الإسلامية الذي دفع إلى سن قوانين جديدة في عام 1992 تسمح بتوجيه تهمة الإرهاب لأسباب واهية.

تدخلت المحكمة الدستورية العليا في شؤون أخرى مثل النظر في الطعون الإسلامية بالقوانين العلمانية، وذلك في ضوء التعديلات الدستورية لعام 1980 التي جعلت الشريعة الإسلامية مصدرًا رئيسًا للتشريع بدلًا من أن تكون أحد مصادر التشريع، معتبرة أن الطعن بالقوانين السابقة على التعديل ربما توجد تناقضات وارتباك في العملية القضائية[105].

في عام 1984، عاود مبارك تأليف مجلس القضاء الأعلى الذي حُلّ ضمن ما عرف بمذبحة القضاة في أواخر الستينيات. وفي عام 1986 عقد القضاة مؤتمرهم الأول للعدالة، وفيه طالب شيخ القضاة ورئيس ناديهم المستشار يحيى الرفاعي بإلغاء قانون الطوارئ. وفي عقبها أقصي الرفاعي لمدة سنتين، لكن تيار استقلال القضاة تمكّن من إعادته إلى رئاسة النادي لعام كامل قبل أن يبلغ سن التقاعد[106]. وأدت التدخّلات الحكومية في انتخابات النادي إلى بقاء النادي مواليًا للنظام منذ عام 1991[107] حتى فوز المستشار زكريا عبد العزيز بالانتخابات في 21 حزيران/

(104) المصدر نفسه، ص 104-106.

(105) المصدر نفسه، ص 107-109.

(106) المصدر نفسه.

(107) عبد الحفيظ، ص 23.

يونيو 2001[108]. وبقي في منصبه حتى عام 2009 عندما أجريت انتخابات في 13 شباط/ فبراير فاز بها المستشار أحمد الزند المحسوب على نظام مبارك، بدعم من أمن الدولة والحزب الوطني[109]. وهو أحمد الزند نفسه الذي مثل أحد أقطاب الثورة المضادة في المرحلة الانتقالية بعد ثورة 25 يناير.

كيف بدأ حراك نادي القضاة الذي يمكن تصنيفه احتجاجًا؟

ولّدت الأوضاع الدولية بعد حوادث 11 أيلول/ سبتمبر وهيمنة تيار المحافظين الجدد ضغطًا على الأنظمة الاستبدادية العربية الصديقة للولايات المتحدة، ولا سيما بعد احتلال العراق (2003)، فأرخت قبضتها على بعض مناحي الحياة العامة. وفي هذه الأوضاع تمكن نادي القضاء في ظل قيادته المستقلة من التحول إلى نوع من مرجعية في قضية نزاهة الانتخابات. وأدى الضغط إلى اتخاذ النظام المصري عددًا من الخطوات الإصلاحية المحسوبة النتائج، أتاحت المجال لنوع من الحراك السياسي تمكّن النظام من ضبطه عندما خرج على الحدود التي يمكن أن يتحمّلها. وفي عام 2004 أُلّفت حكومة رجال الأعمال والتكنوقراط من جماعة جمال مبارك برئاسة أحمد نظيف. وأُبقي على وزير الدفاع ووزير الداخلية ومدير المخابرات العامة، ممن صنفوا ضمن الحرس القديم، ورموز الحاشية المقربة من مبارك. كانت هذه حكومة نيوليبرالية مندفعة إلى الخصخصة، ومدفوعة بمصالح الأغنياء ورجال الأعمال المحيطين بجمال مبارك، ومسترشدة بنظريات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وحققت هذه المجموعة نجاحات اقتصادية على مستوى ارتفاع معدل النمو، لكن في مقابل إهمال البعد الاجتماعي وتفاقم ظاهرة الفساد والحديث عن الفساد، ولا سيما عند بيع شركات شعبية معروفة مثل شركة عمر أفندي، وتسريح العمالة وغيرها[110].

ولخّص أحد أركان المؤسسة الإعلامية لمبارك السياسة غير الشعبية بما يلي:

---

(108) حاول النظام أن ينقلب على نتائج الانتخابات، فعمل على إعادة الانتخابات على الرغم من أن الانتخابات تُجرى كل ثلاثة أعوام، لكن المستشار زكريا عبد العزيز فاز مرة أخرى.

(109) من شهادة المستشار زكريا عبد العزيز، في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

(110) يتعامل عبد اللطيف المناوي، أحد قادة الإعلام في نظام مبارك، مع هذا الموضوع بالتحديد بنقدية، لكن بأثر رجعي بعد الثورة. انظر: عبد اللطيف المناوي، الأيام الأخيرة لنظام مبارك: 18 يوم (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012)، ص 36.

- خصخصة مشروعات ربحية وليس المشروعات الخاسرة.

- تقليص الاستثمار في ميزانية الجولة.

- غياب دور الدولة الرقابي على المشروعات والخدمات ومدى جودة المنتوجات مقارنة بالأسعار وغيرها...[111].

سيطر أحمد عز على الحزب بالإنفاق عليه ماليًا، كما سيطر على لجنة الخطة والموازنة في مجلس الشعب، وجعل منها أداة للتشريعات الاقتصادية التي تعظم مصالح رجال الأعمال، هذا عدا عن أنه سيطر شخصيًا على 67 في المئة من سوق الحديد.

يشير ديفيد أوتاوي، المدير السابق لمكتب واشنطن بوست في القاهرة والباحث في مركز وودرو ويلسون[112]، إلى أن مصر حققت تقدمًا اقتصاديًا ملموسًا عندما بدأت مجموعة جمال مبارك بإدارة الاقتصاد؛ وهي فئة صغيرة يشبهها بالأوليغارشية التي تحكم روسيا، وتتألف من نحو مئة عائلة يساندها آلاف عدة من المبادرين الجدد وأصحاب المشروعات. وتجلى دورها بشكل واضح في وزارة أحمد نظيف منذ لحظة تأليفها. وفي ظلها، بلغ معدّل النمو في عام 2008 نحو 7 في المئة، فيما ارتفع مجمل الناتج المحلي من 78 مليار دولار في عام 2004 إلى 162 مليار دولار في عام 2008[113]. وارتفع حجم الاستثمارات الخارجية من ملياري دولار في عام 2004 إلى 13 مليار دولار في عام 2009. وجرى تسريع برنامج الخصخصة الذي كان يتعرض لنقد شديد، واعتبر من أسباب إفقار المصريين، حيث جرى بيع 165 شركة من شركات القطاع العام، لتتسع الهوّة بشكل ملحوظ بين الأغنياء والفقراء، على نحو غير مسبوق، إذ لم تستفد قطاعات الشعب من فئة الأكثر فقرًا من عوائد هذا النمو، ولم يؤدِ هذا النمو إلى التنمية بشكل عام في قطاعات الخدمات والإنتاج والبنى التحتية.

---

(111) المصدر نفسه.

(112) David B. Ottaway, «Egypt at the Tipping Point?,» (Middle East Program Occasional Paper Series, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, DC, Summer 2010), p. 4, on the Web: <http://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/Egypt%20at%20the%20Tipping%20Point.pdf>.

(113) المناوي، ص 54.

يقتبس ديفيد أوتاوي حديثًا لعلي الدين هلال (القيادي في الحزب الوطني الحاكم) يرى فيه أن جمال مبارك يمثّل لحظة أمل تحتاج إليها مصر مثلما مثّل أوباما لحظة شبيهة، ورأى أن الجيش هو صاحب القوّة الحقيقية في النظام المصري[114].

وفّرت إجراءات الحكومة وفكرة توريث جمال مبارك بحد ذاتها أسبابًا للاحتجاج، في وقت اضطرت فيه الدولة إلى توسيع هامش الحريات السياسية نتيجة الضغط الأميركي. وأصبحت قضية التوريث الشغل الشاغل للمجتمع السياسي المصري منذ بداية القرن الحالي، لكن في 25 حزيران/ يونيو 2010 ظهرت في بعض مناطق القاهرة ملصقات تدعو إلى «مبايعة وترشيح جمال مبارك رئيسًا لمصر في عام 2011». وحملت الملصقات توقيع ما سمّي بالائتلاف الشعبي.

بسبب الضغط لتوسيع هامش الحرية أمام عمل القوى السياسية، ومنها الإخوان المسلمين، استشرت في تلك الفترة تحليلات تروّج لنظرية المؤامرة، بتأكيد وجود تحالف بين الإدارة الأميركية والإخوان، مع إنكار واسع لوجود انتهاكات لحقوق الإنسان في مواجهة التقارير المتواترة عن استفحال ظواهر التعذيب وغيرها من الانتهاكات.

كذلك، شهدت الانتخابات البرلمانية في عام 2005 حالًا من التفاوض بين وكلاء من النظام السياسي مع جماعة الإخوان المسلمون في شأن إفراغ دوائر الترشح وتعزيز حظوظ بعض الشخصيات المتنافسة، والاتفاق على نسب لوصول أعضاء الجماعة إلى البرلمان، ضمن سقوف محددة لا تؤثر في الهيمنة السياسية للحزب الوطني[115]. وبالتالي شهدت هذه الانتخابات وصول نسبة غير مسبوقة في التاريخ المصري من أعضاء الجماعة إلى البرلمان، بلغت 88 مقعدًا. حسمت أغلبية هذه المقاعد في الجولة الأولى في السابع والثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر. فيما استخدم العنف في الجولات التالية لمنع تحقيق الإخوان نسبة ضخمة تُحرج الحزب الوطني وتكشف حقيقة شعبيته الضعيفة. تنافس في الجولة الثانية سبعة

---

(114) Ottaway, p. 13.

(115) انظر في حوارات مصطفى الفقي مع جمال حشمت ومحمد مرسي وعصام العريان في: محمد جمال حشمت، تزوير الإرادة جريمة دولة وتجربة نائب (طنطا: دار البشير للثقافة والعلوم، 2011)، ص 168-170.

آلاف مرشح على 444 مقعدًا في 222 دائرة. وعمل نظام مبارك بالتواطؤ مع بعض القضاة المشرفين على العملية الانتخابية على تزوير نتائج عدد من الدوائر الانتخابية لمنع وصول مرشحي الإخوان بنسب كبيرة إلى البرلمان. كان أكثر الأمثلة اللافتة ما شهدته دائرة دمنهور في محافظة البحيرة من تزوير لمصلحة مرشح الحزب الوطني مصطفى الفقي المقرب من مبارك وسكرتيره للمعلومات لأعوام عدة، على حساب مرشح الإخوان المسلمين جمال حشمت[116]. وكان لجسارة القاضية نهى الزيني[117] الأثر البالغ في فضح مشهد التزوير وتداعي محاولات النظام ستره، وخرجت حركة استقلال القضاء لتتصدر المشهد، ولتثبت صحة كلام الزيني التي أكدت أن: «... المؤشرات القادمة من اللجان الفرعية تدل على أن المرشح جمال حشمت حصل على 25 ألف صوت على أقل تقدير، بينما حصل مصطفى الفقي على سبعة آلاف صوت على أعلى تقدير». وانتهت الجولة الثانية بالإعلان عن فوز الحزب الوطني بـ 177 مقعدًا من مقاعد البرلمان، وارتفعت إلى 330 بعد ضمه المستقلين. أما الإخوان فتوقف إنجازهم عند 88 مقعدًا، وفاز 19 من المستقلين وسبعة من أحزاب المعارضة الأخرى.

بدأ الحراك في نادي القضاة في 13 أيار/ مايو 2005 بتجمع عدد كبير من القضاة للتداول في شأن إشرافهم على الاستفتاء الخاص بتعديل المادة 76 من الدستور التي انتقل بموجبها انتخاب رئيس الجمهورية في مصر من الاستفتاء إلى الانتخاب المباشر؛ وإشرافهم أيضًا على انتخابات رئيس الجمهورية والانتخابات البرلمانية، وتعليق هذه المشاركات كلها إن لم تصدر السلطة مشروعها المقترح بتعديل قانون السلطة القضائية، وتعديلات أخرى على قانون مباشرة الحقوق السياسية، كي يكون إشرافهم على الانتخابات كاملًا وحقيقيًا وفاعلًا[118]. لكن السلطتين التنفيذية والتشريعية لم تستجيبا لهذه المطالب.

---

(116) المصدر نفسه، ص 171-183.

(117) أرسلت المستشارة نهى الزيني رسالتها إلى جريدة المصري كاشفة فيها عن وقوع تزوير واسع وتغيير لنتائج دائرة دمنهور لمصلحة المرشح مصطفى الفقي: نهي الزيني، «رسالة إلى القضاء المنبطح،» المصري اليوم، 24/ 11/ 2005.

(118) «كلمة القضاة: أيام حافلة .. ووزارة جديدة،» القضاة، السنة 21 (نيسان/ أبريل - أيلول/ سبتمبر 2006)، ص 1-5.

مع رفض السلطة مطالبه، قرر نادي القضاة التصعيد بإعلانه في خلال اجتماع جمعيته العمومية مقاطعته الإشراف على العملية الانتخابية الرئاسية، ما لم تتوافر ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات من خلال إصدار قانون للسلطة القضائية يكفل استقلالها[119]. وما لبث القضاة أن عدلوا عن هذا الإجراء من أجل عدم تفويت فرصة الانتقال من طريقة الاستفتاء إلى الانتخاب المباشر[120]. وأكد النادي خلال انعقاد جمعيته العمومية غير العادية في الثاني من أيلول/ سبتمبر 2005 أنه لا يتحمل أي مسؤولية أمام الرأي العام المصري والعالمي في حال لم يؤخذ بشروط، أهمها وجود مراقبين من منظمات المجتمع المدني داخل لجان التصويت. وفي 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، دعا النادي إلى تدخل القوات المسلحة لحماية القضاة وذلك خلال المرحلة الثانية من الانتخابات التشريعية التي استخدم فيها الأمن و«البلطجية» القوة على الصناديق[121]. لا نعتقد أن أحدًا أخذ هذا الطلب بجدية، لكننا نورد الواقعة هذه هنا لأنها تؤكد أنه منذ تلك المرحلة انتشر انطباع حتى في أوساط القضاة أن الجيش يمكن أن يوازن قوى الحزب الحاكم والأمن الداخلي التي تستخدم البلطجة.

أصدر نادي القضاة بعد الانتخابات تقريرًا كشف فيه عن التجاوزات القانونية للعملية الانتخابية، وأن نسبة المشاركة لم تتجاوز 5 في المئة، وليس 50 في المئة، كما أعلنت السلطات الرسمية. وفي إثر هذه الخطوة استُبعِد نحو 1500 قاضٍ من الإشراف على الانتخابات البرلمانية التي عقدت بعد شهرين من الانتخابات الرئاسية، وهي الانتخابات التي انتقدها نادي القضاة مرة أخرى. فقامت الحكومة بتحويل المستشارَيْن محمود مكي وهشام البسطويسي (نائبا رئيس محكمة النقض) إلى المحكمة التأديبية[122]. وردًا على ذلك، أعلن نادي القضاة دخوله اعتصامًا مفتوحًا في مقره. وبموازاة ذلك، خرجت تظاهرات متزامنة مع جلسات

---

(119) حتى لا يتكرر الدور الشكلي لإشراف القضاء المصري على انتخابات مجلس الشعب 2000، وهي أول انتخابات يشرف عليها القضاء المصري.

(120) منيسي، ص 99.

(121) ناتالي برنارد – موجيرون، «تطور العلاقة بين القضاة ومنظمات حقوق الإنسان خلال عام 2005،» في: عبد الفتاح، محرر، ص 466.

(122) المصدر نفسه، ص 100.

المحاكمة. كما تضامنت حركة «كفاية» والمجموعات المرتبطة بها وجماعة الإخوان المسلمين مع القضاة المعتصمين، ونُظّم عدد من الفاعليات المؤيدة لاعتصام القضاة[123] الذي بدأ في 18 نيسان/أبريل 2006، واتفق القضاة المشاركون في الاعتصام على أن يكون مفتوحًا على نحو يمكّن القضاة من ممارسة أعمالهم القضائية، كي لا تتعطل أعمال المتقاضين.

في صباح 19 نيسان/أبريل، انضم مجموعة من الشباب والفتيات والمثقفين والناشطين إلى الاحتجاج باعتصامهم أمام نادي القضاة. ووزعوا منشورات وحملوا لافتات تؤيد الاعتصام وتدعو الشعب المصري إلى الانضمام إليهم[124]. كانت أغلبية هؤلاء الشباب تنتمي إلى حركة شباب من أجل التغيير التابعة لحركة «كفاية»، وحركة «9 مارس لاستقلال الجامعات»[125] علاوة على شباب حزب «الغد» وناشطي حقوق الإنسان.

في 24 نيسان/أبريل قامت قوات الأمن بمحاصرة مقر الاعتصام بأعداد كبيرة وهاجمت الشباب الذين قدّر عددهم ساعتئذ بنحو 30 شابًا فقط، وصادرت متعلقاتهم ولافتاتهم واعتقلت بعضهم. وكانت أكثر الوقائع صدمة، قيام مجموعة من الضباط وأفراد الشرطة بالاعتداء بالضرب على عدد من القضاة حين خروجهم من ناديهم، ومنهم القاضي محمود حمزة الذي نُقل إلى المستشفى في حال سيئة، بعدما تسبب الاعتداء عليه وجره على الأرض بكسر ذراعه[126].

تضامن كثير من القوى السياسية والنقابية من الأقاليم مع القضاة وأيدت

---

(123) شحاتة، «الحركات الاحتجاجية الشبابية،» ص 253.

(124) منها شعارات: «قضاء حر لوطن حر»، «القضاة ضد الطغاة». وردد المتظاهرون خارج المقر شعارات: «يا قضاة يا قضاة خلصونا من الطغاة»، «يا قضاة يا شداد الفساد عم البلاد»، «يا قضاة احنا معاكم، شعب مصر كله وراكم»، «لا للتوريث» «إكرام الميت دفنه». كما نصب الناشطون خيمة صغيرة كتبوا أمامها على أسفلت الطريق «هذه أرض محررة». انظر: ناجي دربالة [وآخرون]، «يوميات الاعتصام، وفي الاعتصام كانت لنا أيام،» القضاة، السنة 21 (نيسان/أبريل - أيلول/سبتمبر 2006)، ص 8-89.

(125) أشرنا إليها في وقت سابق.

(126) خلال هذه الفترة بدأت تظهر تجمعات لبعض الناشطين والمثقفين، من بينهم الشاعر أحمد فؤاد نجم الدين في ميدان التحرير، يحملون معهم صور القضاة المعتقلين.

مطالبهم وحراكهم، حيث استقبل نادي القضاة في 26 نيسان/ أبريل وفدًا من محافظة الغربية يضم ممثلين عن نقابات المحامين والصيادلة والمهندسين، وعن جماعة الإخوان المسلمين وأحزاب الوفد والتجمع والغد[127]. وعلى الرغم من الحصار الأمني الشديد، تمكن القضاة مع محتجين متجمهرين في نقابتي المحامين والصحافيين[128] من المسير نحو محكمة النقض للاحتجاج على جلسة المحاكمة الأولى للمستشارين محمود مكي وهشام البسطويسي في 27 نيسان/ أبريل 2006[129].

توجه القضاة المعتصمون إلى محكمة النقض مرة ثالثة في 18 أيار/ مايو 2006، وتضامن معهم نواب الإخوان المسلمين في مجلس الشعب المصري الذين اصطفوا للاحتجاج أمام المحكمة مرتدين أوشحة كتب عليها «نواب الشعب يؤيدون قضاة مصر». وتولت هيئة الدفاع المؤلفة من بعض القضاة المحتجين تفنيد التهم الموجهة للمستشارين بالأدوات القانونية والدستورية، الأمر الذي دفع المحكمة في اليوم ذاته إلى إصدار حكم ببراءة المستشارين مكي والبسطويسي[130].

2- احتجاجات عمال الغزل والنسيج في المحلة الكبرى

على الرغم من مشاركة العمال في الاحتجاجات الوطنية في ثورة عام 1919 وانتفاضة عام 1935، فإنهم لم يكونوا قوة اجتماعية أساسية في الاحتجاجات إلا مع انتفاضة الطلاب والعمال في عام 1946. وعكس ذلك إلى حد ما ضعف الطبقة العاملة في البنية الاجتماعية الاقتصادية القائمة. وارتفع الوزن العددي والنوعي للطبقة العاملة مع تحولات الاقتصاد المصري خلال الحرب العالمية الثانية، فشهد ازدهارًا ملحوظًا نتيجة تراجع الاستيراد من أوروبا، وحماية المنتوجات المحلية من منافسة الواردات الأجنبية، إضافة إلى زيادة طلب الجيوش الأجنبية في مصر

---

(127) في اليوم التالي، احتجزت قوات الأمن الحافلة التي كانت تقل الوفد على مشارف القاهرة.

(128) كما حاول المئات من أساتذة الجامعة في جامعة القاهرة تنظيم مسيرة من ساحة الجامعة إلى دار القضاء العالي، لكن قوات الأمن منعت وصولهم.

(129) دربالة [وآخرون]، «يوميات الاعتصام».

(130) المصدر نفسه.

على هذه المنتوجات. واعترفت حكومة الوفد للعمال بحق التنظيم النقابي في عام 1942. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، أُغلق كثير من المصانع، كما توقف معظم الصناعات التي نشأت في خلال الحرب[131].

عرفت مصر بين عامي 1919 و1952 تحركات وإضرابات عمالية متكررة في القاهرة والإسكندرية وكفر الزيات والحوامدية. وارتبط جزء من هذه التحركات والنقابات التي تولّدت منها بالصراعات بين الأحزاب نفسها والوفد والملك بشكل خاص[132]. أما مدينة المحلة الكبرى فشهدت بين عامي 1946 و1948 أولى الاحتجاجات العمالية في مصانع الغزل والنسيج. وكانت هذه الاحتجاجات من الضخامة إلى درجة أن الدبابات الإنكليزية دخلت المصانع وقمعتها بالقوة[133]. ولم يعرف عهد جمال عبد الناصر احتجاجات عمالية حقيقية عدا حادثة «كفر الدوار» السالفة الذكر، بسبب السياسة الاشتراكية التي اتبعتها مصر خلال تلك الفترة، والتي فتحت المجال أمام العمال والفلاحين للمشاركة وتحسين أوضاعهم المعيشية، من خلال قوانين الإصلاح الاقتصادي، شملت تأميم الشركات وإدماج العمال في مجالس إدارتها. وما لبثت الاحتجاجات العمالية أن عادت في عهد أنور السادات في 21 آذار/ مارس 1975، حين خرجت تظاهرة عمالية ضخمة في مصانع مدينة المحلة الكبرى. ولم يكن لأي تيار سياسي أو قيادي عمالي دور في تفجير هذا الإضراب؛ بل فجّرته مجموعة عمال كانوا مجندين سابقين في القوات المسلحة منذ عام 1967 وخدمت في حرب 1973 وعادت إلى واقع اقتصادي اجتماعي بائس، ولم تأخذ الدولة تضحيات هؤلاء الجنود لأعوام طويلة في الاعتبار[134]. اقتحمت قوات الأمن المصنع وأطلقت النيران على المضربين، فقتلت سبعة منهم وأصابت سبعين شخصًا. كما شنت حملة اعتقالات وفرضت

(131) دياب، ص 182.

(132) أشتي، ص 101.

(133) من شهادة فتحي عبد الحميد، عضو مجلس إدارة الاتحاد العام لأصحاب المعاشات في المحلة الكبرى، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في تاريخ 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011. انظر: رباب المهدي، «عمال المحلة: انطلاق حركة عمالية جديدة،» في: شحاتة، محررة، ص 157.

(134) من شهادة فتحي عبد الحميد، 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011. وشارك الشاهد شخصيًا في التظاهرات وفي لجان المفاوضات مع وزراء من الحكومة.

حظر تجول وقطعت خطوط المواصلات. وفي اليوم التالي، خرجت تظاهرة بدأت بعدد صغير من أهالي المحلة وانتهت بخروج أعداد كبيرة من أهل المدينة، هتفت ضد وزير الداخلية، ومن ثم أغلقت الشركة أيامًا عدة قبل أن تعاود نشاطها ومزاولة أعمالها[135].

شكلت تظاهرات عام 1975 فرصة تعارف عدد من القادة العماليين بعضهم إلى بعض، وكانوا من اليساريين والناصريين المناهضين لسياسة السادات عمومًا في السياسة الداخلية والخارجية. أنشأت هذه المجموعة لجنة قيادية لعمال غزل المحلة في عام 1977، دعت إلى تظاهرة في آذار/ مارس من العام نفسه بقصد إحراج السادات خلال انعقاد مؤتمر القمة العربي - الأفريقي الأول في القاهرة في آذار/ مارس 1977، أمام رؤساء وممثلي أكثر من ستين دولة عربية وأفريقية، لكن قوات الأمن أجهضت التظاهرة. واعتقلت قادتها شهورًا عدة ونقلتهم إلى مصانع ومنشآت أخرى لتفتيت المجموعة[136].

ساهم التضييق الأمني وتفريق القادة العماليين في تراجع الحركة العمالية. وعلى الرغم من اقتصار النشاط في عام 1986 على احتجاجات ذات مطالب اجتماعية بحتة، تشمل صرف بدلات عن العمل في خلال العطلات ويوم الجمعة، قامت قوات الأمن باعتقال نحو 170 عاملًا، منهم أعضاء في حزب التجمع والوفد وشيوعيون وناصريون، واعتُقلوا لمدد تراوحت بين ثلاثين وأربعين يومًا، قبل أن يُخلى سبيلهم. وفي عام 1988 استطاعت اللجنة تنظيم تظاهرة ثانية في معمل غزل المحلة رفعت في خلالها نعشًا كُتب عليه اسم حسني مبارك، بخط شخص يدعى محمد الشيخ، ولم تستطع قوات الأمن تحديد هوية هذا الشخص. واعتُقلت مجموعة منظمي الإضراب، واتبعت معهم السياسة المعهودة، بتشريدهم ونقلهم من مكان عملهم بعد إطلاقهم[137].

نظّم عمال سكك الحديد في عام 1986 إضرابًا، اعتُقلت في إثره مجموعة

(135) من شهادة فتحي عبد الحميد، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(136) من شهادة فتحي عبد الحميد، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(137) من شهادة فتحي عبد الحميد، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011. تتألف المجموعة من مجدي حسين ومحمد الشيخ وشوقي الشيخ.

من الناشطين السياسيين المتضامين معهم. كما نظمت اعتصامات عدة لعمال الحديد والصلب في عام 1989. وجرى تنظيم إضراب لعمال الغزل والنسيج في كفر الدوار في عام 1995[138] وعملت قوات الأمن على قمعها كلها بعنف[139].

حرم قانون النقابات العمالية في مصر (رقم 35 لسنة 1976 وتعديلاته) النقابات من حقوق تكفلها لها الاتفاقات الدولية الموقعة مع الحكومة المصرية. إذ يمنح هذا القانون وزارة العمل سلطات واسعة في مواجهة النقابات العمالية مثل الحق في اعتراض على تكوين النقابة، وطلب حل مجلس الإدارة المنتخب، وتحديد شروط العضوية فيه، إضافة إلى كثير من الإجراءات التي تمكّن وزارة العمل والجهات الأمنية من التحكم بنتائج انتخابات النقابات العمالية، ومن ثم تأليف اللجان النقابية ومجلس إدارة الاتحاد العام للعمال من القادة النقابيين الذين يثبت ولاؤهم للسلطة أكثر من تعبيرهم عن مصالح العمال[140]. وكان من الطبيعي أن تزداد الجفوة بين قادة التنظيم النقابي والعمال على خلفية رفض هؤلاء القادة دعوات الإضراب والاحتجاجات العمّالية بصورة متكررة، موالاة للسلطة وأجهزة الأمن على حساب مصالح العمال. ومن أبرز أوجه إعاقة حق العمال في التنظيم النقابي، ما تشترطه قوانين العمل بانتظام العامل في عمل دائم، الأمر الذي ظل يحرم العمال الموقّتين، وهم نسبة كبيرة من عمال القطاع الخاص والعاملين في المشروعات الاستثمارية الجديدة، من عضوية التنظيم النقابي، ما جعل التنظيم النقابي الرسمي يعبّر عن أقلية فحسب من عمال مصر، أي أقل من مليون ونصف المليون عامل من قوة عمل تجاوزت 19 مليونًا[141]. من هنا جاءت ضرورة إنشاء العمال مؤسسات غير رسمية تضطلع بالدور النقابي المفتقد للاتحاد، ومنها دار الخدمات النقابية والعمالية واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والمرصد العمالي والنقابي[142].

---

(138) المهدي، ص 146.

(139) المصدر نفسه، ص 156.

(140) عبد الغفار شكر، الصراع حول الديمقراطية في مصر (القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2009) ص 203.

(141) المصدر نفسه، ص 204-205.

(142) لمزيد من التفصيل في شأن هذه المؤسسات ونشأتها ودورها، انظر: المصدر نفسه، ص 202-220.

تكرّرت الإضرابات العمالية بشكل مكثّف في المناطق المصرية المختلفة في ظل الضغط الاقتصادي المتزايد على المواطنين المصريين بشكل عام، والعمال منهم على وجه الخصوص، علاوة على رفض الحكومة مطالب العمال، وعودة الحركة الاحتجاجية إلى الشارع المصري منذ عام 2000، وتصاعد وتيرتها بعد عام 2004. وشكّل إضراب عمال الغزل والنسيج في المحلة الكبرى في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2006 نقطة تحوّل مهمة في الإضرابات العمالية، وشكّل مقدمة لانتفاضة المحلة الكبرى في عام 2008.

قاد عمال شركة مصر للغزل والنسيج في المحلة الكبرى إضرابًا بسبب عدم حصولهم على العلاوة المقدرة بشهرين التي قررها رئيس الوزراء المصري في ذلك الوقت، وهو الإضراب الذي نظّمه في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2006 قادة عماليون كانوا قد شاركوا في احتجاجات الثمانينيات[143]. وقامت العاملات بدور قيادي في هذا الإضراب، وانضم إليهن العمال وتحركوا نحو مقر إدارة المصنع الرئيس في ميدان طلعت حرب[144]. استمر الاعتصام ثلاثة أيام، تجمهر فيه أكثر من 10.000 عامل في المصنع، وتوقفوا عن العمل وأسسوا لجنة لتسيير الإضراب عبر أيام، وذلك بخلاف الاعتصامات السابقة أو الإضرابات التي كانت تستمر ساعات فحسب، أو يومًا واحدًا على أبعد تقدير. حاول العمال تجسيد أوضاعهم المعيشية من خلال الإضراب، فلجأوا إلى مشابهات رمزية تدل على بؤس الواقع الاجتماعي الذي يعانونه؛ مثل خلع الملابس أو جلب الأطفال الرضع المحرومين من الحليب[145]. استجاب في إثر ذلك المسؤولون لمطالب الإضراب وصرفوا علاوة 45 يومًا للعمال. وفي آذار/ مارس 2007 قدم 5000 عامل استقالاتهم من اتحاد عمال الغزل احتجاجًا على عدم تأييده إضرابهم. وفي أيلول/ سبتمبر 2007 عاد العمال إلى الإضراب من أجل تنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في عام 2006. واستمر الإضراب ستة أيام حصل فيه العمال على مكافأة 70 يومًا إضافية، زادت إلى ما لا يقل عن 130 يومًا مكافأة بعد الإضراب. واستقال مجلس الإدارة بالكامل في الاجتماع

(143) من شهادة كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

(144) المهدي، ص 152.

(145) من شهادة كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

السنوي العام للشركة في 17 شباط/ فبراير 2008[146]، أي قبل انتفاضة المحلة الكبرى بنحو شهر ونصف الشهر.

أثار إضراب المحلة موجة من الاحتجاجات العمالية في أنحاء مصر المختلفة في قطاعات الاقتصاد الوطني العام والخاص، وشملت عمال مصانع المحلة الكبرى وكفر الدوار وشبين الكوم وغيرهم من عمال الغزل والنسيج والأسمنت وورش السكك الحديد والمترو والنقل العام، ولم تستطع الشرطة التعامل معهم بالعنف، في ظل ضخامة الاحتجاجات[147].

أثبتت هذه التحركات وجود جاهزية نضالية، لكنها لم تؤشّر بالضرورة إلى درجة من الوعي السياسي. إذ كانت التحركات مدفوعة بنتائج السياسات الليبرالية الجديدة، عزّزته الذاكرة التاريخية لعمال المحلة بما تتضمنه من مخزون احتجاجي، وكان كثير من العمال المشاركين في الإضراب أبناء عمال شاركوا في احتجاجات وإضرابات المحلة الكبرى في السبعينيات أو أقارب لهم[148]. كانت الإضرابات محلية تحركها مطالب اجتماعية. ولم يستفد الإضراب بشكل فعلي من الأحزاب اليسارية على الرغم من محاولاتها التواجد، ولا من الإخوان الذين حاولوا تهدئة العمال، حيث حاول أحد نواب الإخوان، سعد الحسيني، زيارة المصنع وإقناع العمال بفض الاعتصام، فهاجمه العمال، ما اضطر القوى الأمنية إلى إنقاذه وإخراجه من المكان حفاظًا على سلامته، لكن النائب نفسه أيد الاحتجاجات لاحقًا[149].

استمر العمال في تنظيم فاعليات الاحتجاج والاعتصام، ومنها تظاهرة «الحد الأدنى للأجور» في شباط/ فبراير 2007 للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية. هتفت التظاهرة بسقوط الرئيس المصري حسني مبارك، بينما عملت القوى الأمنية على حصارها ومنعها من الخروج إلى الشارع، مهددة المحتجين بإطلاق النار عليهم في حال قيامهم بذلك[150].

---

(146) المهدي، ص 152.

(147) شكر، الصراع، ص 272.

(148) المهدي، ص 155-157.

(149) المهدي، ص 163-164.

(150) من شهادة كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

3- موظفو الضرائب العقارية: تأسيس أول نقابة مستقلة

حفّز نجاح العمال في انتزاع بعض الحقوق عبر الإضرابات والاحتجاجات عددًا من الفئات الاجتماعية الأخرى على الاحتجاج. فكانت حركة موظفي الضرائب العقارية من أنجح تلك الإضرابات، التي انتهت بتأسيس أول نقابة عمالية مستقلة في مصر، وتلبية مطالب موظفي الضرائب العقارية بعودة تبعيتهم إلى وزارة المالية كما كانت عليه الحال قبل عام 1974، بدلًا من إشراف وزارة الإدارة المحلية، علاوة على مطالبتهم بتحسين أجورهم وشروط عملهم.

بدأت الاحتجاجات في تشرين الأول/ أكتوبر 2007 بتجمهر ممثلين عن موظفي الضرائب العقارية من المحافظات المصرية المختلفة. وفي منتصف الشهر، ونتيجة عدم استجابة الحكومة للمطالب، قرر المحتجون التصعيد بالإضراب والاعتصام في بعض المديريات. شمل الإضراب نحو 500 موقع على مستوى الجمهورية، شملت 440 مأمورية و50 مقرًا خاصًا بالمديريات، يعمل فيها 55 ألف موظف[151]. ومع ذلك لم تستجب الحكومة لمطالب الموظفين، ما دفعهم إلى الإضراب عن العمل مرة أخرى. وفي 3 كانون الأول/ ديسمبر 2007، نظم المحتجون اعتصامًا دام 11 يومًا أمام مجلس الشعب ومقر وزارة المالية، إضافة إلى فاعليات الاعتصام في المحافظات الأخرى. ونجحت الإضرابات المتكررة في تلبية مطالب المحتجين بعد مفاوضات بين الحكومة ولجنة الإضراب التي تشكلت من أجل قيادة الاحتجاجات.

عملت اللجنة هذه بأساليب ديمقراطية حيث اتخذت معظم قراراتها بالتصويت المباشر على أي إجراء جديد من خلال تأليف لجان فرعية منتخبة في كل محافظة تتواصل مع المركز في القاهرة الذي كان منتخبًا أيضًا[152]. وعلى الرغم من أنه كانت لقادة الإضراب توجهات سياسية واضحة، ومنهم على سبيل المثال الناصري كمال أبو عيطة، وهو من ناشطي القوميين في السبعينيات، إلا أنهم نأوا بأنفسهم عن ربط الإضراب بأي مطالب سياسية معينة،

---

(151) من شهادة كمال أبو عيطة، رئيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، من حزب الكرامة، مقابلة شخصية أجراها معه إسلام حجازي في القاهرة في 12 نيسان/ أبريل 2012.

(152) من شهادة كمال أبو عيطة، في 12 نيسان/ أبريل 2012.

ما أتاح إجراء مفاوضات مطلبية الطابع مع الحكومة. وأدّت القوى الأمنية في مراحل الإضراب المختلفة دور الوسيط بين المحتجين والحكومة، مستخدمة أسلوب الترغيب والترهيب بحسب تطور حركة الاحتجاج[153]، وذلك من خلال التفاوض أو الاعتقال والتحريض على المضربين بأنهم عملاء إسرائيل والولايات المتحدة[154].

توصلت شبكة الاتصال واللجنة العليا للإضراب إلى ضرورة تأليف نقابة مستقلة عن النقابة الرسمية المنحازة إلى الحكومة، حيث تتيح القوانين المحلية والدولية التعددية النقابية. لذلك عمل قادة الإضراب على استغلال لقاء وفد من لجنة المعايير في لجنة العمل الدولية مع وزيرة القوى العاملة عائشة عبد الهادي لبحث أحوال الحريات النقابية في مصر، من أجل انتزاع حقوقهم في إنشاء النقابة، واحتجوا في مبنى الوزارة خلال موعد اللقاء مرددين هتافات بمطالبهم حتى سمع أعضاء اللجنة أصواتهم، الأمر الذي وضع الوزيرة في حرج، واضطرها إلى مقابلة المحتجين واستلام أوراق طلبهم تأليف النقابة[155]. وبحسب قانون النقابات العمالية، تثبت «الشخصية الاعتبارية للنقابة من تاريخ إيداع أوراق تأسيسها، ويسقط حق الجهة الإدارية في الاعتراض بعد مرور شهر واحد من الإيداع»[156]. وحصلت النقابة على التضامن من الاتحاد الدولي للعمال الذي أرسل رسالة خاصة إلى الرئيس المصري مبارك يدعم فيها إنشاء النقابة المستقلة[157].

في إثر الإعلان عن قيام النقابة توالت الاستقالات من التنظيم النقابي الرسمي والانضمام إلى النقابة الجديدة[158]. ووصل عدد المنضمين إلى النقابة نحو 47

(153) عمرو الشوبكي، «احتجاجات موظفي الضرائب العقارية من الإضراب الفئوي إلى النقابة المستقلة،» في: شحاتة، محررة، ص 182-185.

(154) من شهادة كمال أبو عيطة، في 12 نيسان/ أبريل 2012.

(155) من شهادة كمال أبو عيطة، في 12 نيسان/ أبريل 2012.

(156) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، واحة الإفلات من المحاسبة والعقاب: حقوق الإنسان في العالم العربي، التقرير السنوي، 2009، سلسلة قضايا الإصلاح؛ 24 (القاهرة: المركز، 2009)، ص 129-130.

(157) الشوبكي، ص 194.

(158) المصدر نفسه، ص 189-190.

ألف شخص، وهذا عدد مرتفع بالنظر إلى كون الانضمام إلى النقابة اختياريًا[159]. وعلى الرغم من ذلك أحال النائب العام بناء على شكوى من الاتحاد العام للعمال رئيس نقابة الضرائب العقارية المنتخب كمال أبو عيطة إلى التحقيق، بتهمة تأسيس نقابة مخالفَة للقانون[160]. وبعدها أُسّست مئات النقابات العمالية المستقلة التي خاضت نضالات قطاعية كثيرة.

4- احتجاجات الأقاليم

كان كبار مالكي الأراضي الزراعية يسيطرون قبل ثورة 1952 على مقدّرات الحياة في الريف، ويتصرفون على أنهم سادة الفلاحين الذين يعملون في ملكياتهم الشاسعة. ومن خلال علاقاتهم بالقادة الأمنيين في المنطقة كانوا يتجاوزون القوانين ويخفون المخالفات التي ربما تصل إلى حد ارتكاب الجرائم أحيانًا. كما كان كبار مالكي الأراضي قوة محافظة سياسيًا واجتماعيًا. وحاولت هذه الطبقة الاجتماعية الحفاظ على النظام الاجتماعي السائد ضد التغيير وتخوّفت من تعليم أولاد الفلاحين وتغيير نظرتهم إلى الدنيا، وإلى أحوالهم الاجتماعية[161].

عكس الريف المصري واقعه الاجتماعي والتقليدي في طبيعة الاحتجاج على الواقع السابق. لذلك كان الطابع العنيف يسم الحركة الاحتجاجية. ولعل انتفاضة فلاحي كمشيش في محافظة المنوفية في عام 1966 كانت الأكثر فاعلية من بينها، حيث تميزت بقيادتها التي كانت تنتمي إلى الطبقة المثقفة في القرية، وامتزاج المطالب الفلاحية بالمطالب السياسية الوطنية. قاد احتجاجات الفلاحين ابن أحد متوسطي الحال من القرية يدعى صلاح حسين. وكان حسين قد شكّل قبل ثورة تموز/ يوليو 1952 تنظيمًا ضم بعض طلاب القرية الذين أتيح لهم التعلم، ما يعني أنهم من أبناء المالكين الصغار. وطرح «الاشتراكية المتأثرة بالفكر

---

(159) من شهادة كمال أبو عيطة، في 12 نيسان/ أبريل 2012.

(160) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 129-130.

(161) عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري، 1914-1952 (القاهرة: دار الشروق، 2007)، ص 259 -276.

الماركسي» باعتبارها أيديولوجيا لتحرير الفلاحين من استبداد كبار المالكين[162]. وبعد انتصار الثورة وقبل صدور قانون الإصلاح الزراعي، عمل القادة السابقون على الدعوة إلى الانتفاضة ضد أسرة الفقي في كمشيش بعد أن زاد اضطهادها للفلاحين، متخوّفة من نتائج ثورة يوليو ومحاولة التهرب من قوانين الإصلاح الزراعي، ما أدى إلى وقوع مواجهات مسلحة بشكل مستمر بين الأسرة الإقطاعية والفلاحين[163]. تشددت الحكومة المصرية مع بداية الستينيات في تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي، الأمر الذي دفع فلاحي القرية إلى الخروج في تظاهرات فلاحية داعمة سياسات الإصلاح الزراعي (أمم أمم يا جمال إحنا جنودك للنضال - اشتراكية وراح نحميها بالدم رايحين نفديها)[164]، لكن الانتفاضة انتهت باغتيال صلاح حسين في منتصف الستينيات[165].

اتخذت احتجاجات الفلاحين في عهدي السادات ومبارك طابعين أساسين، تمثّلا في الاحتجاجات والاعتصامات السلمية التي تتعلق بمطالب تأمين مستلزمات الزراعة، من السماد والتقاوي والمياه[166]؛ وفي رفض سيطرة الإقطاعين القدامى مجددًا على أراضي الفلاحين، واتخذت هذه صورة اشتباكات مسلحة بين الأهالي وورثة الإقطاع. كما لجأت أجهزة الأمن الممالئة للإقطاعيين العائدين إلى تلفيق قضايا ضد الفلاحين من أجل سلبهم أراضيهم التي حصلوا

(162) تيموثي ميتشل، حكم الخبراء: مصر، التكنو - سياسة، الحداثة، ترجمة بشير السباعي وشريف يونس (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 266- 269.

(163) انتقل الصراع بين الفلاحين والأسرة الإقطاعية إلى المجال السياسي بعد إنشاء الاتحاد القومي في نهاية الخمسينيات، تمثل في انتخابات الاتحاد القومي في لجنة كمشيش التي أسفرت نتائجها - بسبب التزوير - عن تقاسم الفريقين اللجنة مناصفة، وبدأت حملة من فريق الفلاحين المنتخب قادتها شاهنده مقلد، زوجة صلاح حسين، لفضح تهرب أسرة الفقي من تطبيق قانون الإصلاح الزراعي.

(164) يس طه، «اشتراكية 23 يوليو ونضالات صغار الملاك في كمشيش،» (مركز الدراسات الاشتراكية)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 12/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.e-socialists.net/node/5499>.

(165) لمزيد من التفصيل عن انتفاضة كمشيش انظر: شيرين أبو النجا، اعداد، من أوراق شاهندة مقلد، مختارات ميريت (القاهرة: دار ميريت، 2006).

(166) تذكر تقارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان 2008 و2009 الكثير من الاحتجاجات الفلاحية التي تنادي بمطالب متعددة، وسبق الإشارة إلى هذه التقارير.

عليها وفق قوانين الإصلاح الزراعي في خلال العهد الاشتراكي[167]. تكرر ذلك بين عامي 2004 و2010 في مناطق ريفية عدة، حيث حاول الإقطاعيون، بمساندة القضاء والشرطة، إخلاء الأراضي من الفلاحين، وتصدى لهم الفلاحون بالقوة في كل مرة[168]. ومن الأمثلة على ذلك محاولة أحد ورثة الإقطاع منذ الحكم العثماني (صلاح نوار) في شباط/ فبراير 2005 الاستيلاء على أراضي الفلاحين في عزبة سراندو بحجة الملكية الموروثة للأرض، مستعينًا بقوات من الأمن والبلطجية. وعندما قاومهم الفلاحون قام رئيس مباحث مركز دمنهور بحجز نساء القرية في أحد البيوت الفلاحين لإجبار الرجال على إلقاء السلاح والاستسلام وترك الأراضي وتسليم أنفسهم. وخلال احتجاز النساء اعتدى البلطجية والأمن على واحدة من الفلاحات المقاومات بالضرب، ما أدى إلى إصابتها بشلل وتسبب بوفاتها في وقت لاحق[169]. وأجبرت أجهزة الأمن زوج الضحية على تقديم إفادة مزورة عن الواقعة إلى النيابة العامة في مقابل احتفاظه بأرضه[170].

تكرّر العقاب الجماعي لفلاحي عزبة مرشاق في مركز دكرنس في 21 أيار/ مايو 2006، وقبله كان عقاب أهالي قرية المنيرة في القناطر الخيرية آذار/ مارس 2005، وفي عزبة البارودي وعزبة محرم[171].

في إطار الفجوة بين المركز المديني والهامش الريفي يمكن فهم كثير من ظواهر تجاوز القانون، وعدم الانصياع لسلطة الدولة كنوع غير مباشر من الاحتجاج ضد النظام القائم، من دون وعيه باعتبارها احتجاجًا. ويعلل جلال

---

(167) يمكن الرجوع إلى كثير من حالات الاحتجاج في الريف المصري بطابعيه المدني والمسلح إلى: سيد عشماوي، الفلاحون والسلطة على ضوء الحركات الفلاحية المصرية، 1919-1999، مختارات ميريت (القاهرة: دار ميريت، 2000)، ص 225-248.

(168) عاطف شحات سعيد، التعذيب في مصر، 1981-2008: جريمة ضد الإنسانية (القاهرة: دار الالتزام، 2010) ص 75-78.

(169) توفيت في 15 مارس/آذار 2010 عن 38 عامًا.

(170) «نفيسة المراكبي: فلاحة دفعت حياتها دفاعًا عن أرضها،» الأرض، العدد 7 (نيسان/ أبريل 2010)، ص 17.

(171) يمكن الرجوع إلى تفصيلات تلك الحوادث في: سعيد، التعذيب في مصر، ص 78-82.

أمين ظاهرة خطف السياح وأعمال الإرهاب التي اجتاحت الصعيد بأنها من آثار التهميش. ويصف تلك الحوادث بأنها ليست ثورة للجماعات الدينية المتطرفة، وإنما ثورة جنوب مصر أو ثورة الصعيد على سياسات النظام في القاهرة[172]. وفي السياق ذاته تشير آمال الطنطاوي إلى مفهوم المهمشين، وأن الخطاب الذي تتبناه السلطة واظب على تقديم صورة الصعيدي باعتباره مناهضًا للحداثة، وذلك من أجل تدعيم نمط بعينه للسيطرة[173].

5- احتجاجات المناطق النائية والبادية

لم يقتصر الطابع الاحتجاجي العنيف على مناطق الصعيد والقرى في الوجه البحري، وإنما امتد إلى سيناء، حيث يغلب الطابع القبلي. وتراكم غضب السكان في سيناء عبر السنين على خلفية التعامل الرسمي المصري مع سيناء منذ تحريرها كأنها «أرض بلا شعب»؛ إذ انتقل التعامل معها من جزء من الوطن جرى استرجاعه إلى عقار صالح للاستثمار من دون أخذ توجهات السكان المحليين وتطلعاتهم في الحسبان. وطُوّرت سيناء باعتبارها عقارًا استثماريًا من دون المجتمع المحلي، وحتى بانفصال عنه.

بدأت الاحتجاجات عقب تفجيرات طابا في عام 2004 [174]، وفي ظل الغضب العارم من ممارسات أجهزة الأمن، حين اعتقلت بين أربعة آلاف وستة آلاف مواطن[175]. تكرّرت التظاهرات في سيناء منذ عام 2004، خصوصًا بعد كسر الأهالي حاجز الخوف من قوات الأمن، ورفضهم الحصول على تصاريح للخروج في تظاهرات. تركزت الاحتجاجات في سيناء في مدينة العريش التي

---

(172) جلال أمين، وصف مصر في نهاية القرن العشرين، ط 3 (القاهرة: دار الشروق، 2009)، ص 90.

(173) آمال طنطاوي، المهمشون في صعيد مصر: آليات السيطرة والخضوع (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2012).

(174) تفجيرات 9 تشرين الأول/أكتوبر 2004 في منتجعين سياحيين في شبه جزيرة سيناء المصرية قرب الحدود مع فلسطين المحتلة وأودت بحياة ما لا يقل عن 34 شخصًا.

(175) من شهادة مصطفى سنجر، «ناشط سياسي وإعلامي وعضو سابق بحزب التجمع وعضو بالحركة الثورية الاشتراكية»، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسماعيل اسكندراني وعلي الرجّال في مدينة الشيخ زويد في تاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

عُرف ميدانها بالتظاهرات عقب كل صلاة جمعة طوال الفترة الممتدة بين عامي 2004 و2007 [176]. وهي الاحتجاجات التي أدّى فيها حزب التجمع دورًا بارزًا في وقوفه إلى جانب الأهالي وتقديم المساعدة إليهم وقيادة تظاهراتهم[177]. كما شهدت مدينة الشيخ زويد في عام 2004 مواجهات عنيفة بالسلاح بين الأهالي وقوات الأمن المصرية، قطع خلالها الأهالي الطريق أكثر من مرة كشكل من أشكال الاحتجاج[178]. كما شاركت النساء بفاعلية في تظاهرات سيناء لأن القبضة الأمنية كانت شديدة على الرجال[179]. وعندما كانت القوى الأمنية تعتقل أحد الأشخاص وتعتدي بالضرب على زوجته، كان يدفع ذلك مواجهة القوى الأمنية مع قبيلتين بدلًا من قبيلة؛ قبيلة الرجل وقبيلة زوجته، بمعنى أن العامل القبلي أدى دورًا أساسيًا في تضامن الأهالي ضد نظام مبارك[180].

عمدت السلطة، في سياق ما أعلنته عن حربها على الجماعات المسلحة، إلى معاملة بالغة القسوة ضد سكان البادية السيناوية (إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية القاسية وتهميش عشائر سيناء) بحرمانهم من ملكية الأرض أم بوقف جهدهم لاستصلاحها أم باستثنائهم من عملية تطوير مراكزها السياحية. وتعاظمت منذ عام 2004 مشاعر الغضب بسبب مسلك الحكومة الذي يتعمد إذلال أهل سيناء، الأمر الذي دفع الأهالي في مناسبات عدة إلى حمل السلاح من أجل حفظ كرامتهم[181]. وقتل خلال الصدامات بين الأهالي ورجال الأمن نحو 240 شخصًا بين عامي 2004 و2007[182]، وألقت القوى الأمنية في واحدة من المرات الجثث

(176) من شهادة صلاح البلك في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

(177) من شهادة مصطفى سنجر، في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

(178) من شهادة أشرف العناني، وهو شاعر ومدوّن من الشيخ زويد، من مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وعلي الرجّال وإسماعيل اسكندراني في مدينة الشيخ زويد في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

(179) من شهادة صلاح البلك، في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

(180) من شهادة سعيد عتيل «ناشط يساري عضو ائتلاف شباب الثورة في الشيخ زويد»، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسماعيل اسكندراني وعلي الرجّال في مدينة الشيخ زويد في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

(181) من شهادة مصطفى سنجر، في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

(182) من شهادة سعيد عتيل، في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

في حاويات القمامة[183]. ولعل انتفاضة عام 2007 أبرز تلك الاحتجاجات لما تحمله من معانٍ ودلالات تتعلق بسحق القوى الأمنية المواطنين خدمة لإسرائيل، ولمنع وصول المساعدات إلى قطاع غزة، ولا سيما عندما حاولت الحكومة المصرية هدم منازل في رفح المصرية على الحدود مع قطاع غزة بعد أن اتهمت الحكومة الإسرائيلية مالكي المنازل بحفر أنفاق تصل إلى غزة من أجل إيصال مساعدات إنسانية إلى أهالي غزة الفلسطينية[184]، أو لأغراض التجارة مع القطاع التي أصبحت تمثل مصدرَ رزقٍ لعدد من العائلات، كما قتلت الشرطة المصرية رجلين من الأهالي في كمين مسلح، ما أدى إلى احتقان عارم بين الأهالي دفعهم إلى حمل السلاح ضد القوى الأمنية[185].

بعيدًا عن المواجهات مع الجماعات المسلحة، كان من النتائج المنطقية لسياسة أمنية متعسفة أن انتشرت مواجهات أهلية مسلحة انتقامًا من أجهزة الأمن حتى وصلت الحالة في عام 2010 في بعض المناطق الحدودية مع غزة إلى «مناطق محررة من الشرطة المصرية»، بمعنى أن الشرطة المصرية لا تستطيع أن تدخلها، ووصل الأمر إلى أنه في بعض المواجهات احتجز عدد من سكان هذه المناطق عددًا من أفراد الشرطة[186].

خامسًا: قضية فلسطين وتحفيز الاحتجاجات

تميزت القضايا ذات الطابع القومي بقدرتها على نسج التلاحم بين القوى السياسية المختلفة، خصوصًا قضية فلسطين. وكانت مشاركة مصر في حصار قطاع غزة، وموقف النظام المتواطئ مع العدوان الإسرائيلي في عام 2008 سببًا في تراكم المرارة ومشاعر الغضب في نفوس قطاع واسع من المصريين.

شكلت القضية الفلسطينية، كما أشرنا سابقًا، محفزًا رئيسًا لولادة الحركات الاجتماعية الجديدة التي قادت الاحتجاجات في الشارع المصري بعد نحو 23 عامًا على الأقل من ترهّل الحركة الاحتجاجية المصرية. واختلف أسلوب التعامل

---

(183) من شهادة أشرف العناني، في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.
(184) من شهادة مصطفى سنجر، في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.
(185) من شهادة صلاح البلك، في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.
(186) من شهادة صلاح البلك، في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

الأمني مع هذه الاحتجاجات بشكل كبير جدًا مع تصاعد الحركات الاحتجاجية المؤيدة لغزة.

لم يكن الاحتجاج في أي شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل جديدًا في الشارع المصري قبل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة؛ فمثلًا دأب أهالي البحيرة على الخروج في تظاهرات في كانون الأول/ ديسمبر من كل عام احتجاجًا على زيارة الإسرائيليين مزارًا دينيًا يدعى «أبو حصيرة» للمطالبة بإلغائه كمزار سياحي[187]. ومن الأمثلة على ذلك أيضًا تظاهرتان شهدتهما جامعة القاهرة في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2008، إحداهما للإخوان وحزب العمل المجمد و6 أبريل، والثانية لحركة حقي[188]. وندّدت التظاهرتان بمشاركة وفد إسرائيلي في مؤتمر علمي في الجامعة وزيارة أعضائه كلية العلوم[189].

بدأت الاحتجاجات التي رفضت الموقف المصري المشارك في الحصار على غزة من خلال إغلاق معبر رفح عندما نظّمت اللجنة الشعبية لرفع الحصار عن غزة تجمعًا سلميًا أمام مقر نقابة المحامين في 23 كانون الثاني/ يناير 2008. وعملت القوى الأمنية بأعداد كبيرة على تطويق النقابة بقصد منع التجمع من الخروج من مقر النقابة. وفي اليوم التالي نظّمت حركة كفاية وبعض التيارات والأحزاب السياسية تجمعًا سلميًا في ميدان التحرير في القاهرة للتضامن مع غزة والمطالبة برفع الحصار عنها. وأحاطت بالمتجمهرين نحو 20 سيارة تابعة لقوات الأمن المركزي ودفعت بهم إلى ميدان طلعت حرب قبل أن تفرقهم بالقوة وتمنع تجمعهم في الميدان. واعتصمت المجموعة ذاتها مرة أخرى في 3 آذار/ مارس 2008 أمام مقر نقابة المحامين، وتعاملت القوى الأمنية مع الاعتصام بطريقة عنيفة[190].

(187) من شهادة القيادي الإخواني وعضو مجلس الشعب المصري جمال حشمت، مقابلة شخصية أجراه معه نيروز ساتيك وهاني عواد في الدوحة في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(188) حركة يسارية طالبية أسسها الاشتراكيون الثوريون في جامعة القاهرة رفعت شعارات ضد النظام الحاكم تناولت الموقف من القضية الفلسطينية والتوريث. وكان شبابها يهتفون يسقط حسني مبارك، ثورة ثورة في كل مكان.

(189) نشوة نشأت، تحرير، حالة حقوق الإنسان في مصر: التقرير السنوي لعام 2008 (القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، 2008)، ص 222-225.

(190) المصدر نفسه، ص 222-225.

حاولت الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية الاحتجاج ضد أشكال التطبيع مع إسرائيل كلها، حيث نظم حزب الكرامة والعمل وحركة 6 أبريل في 1 أيلول/ سبتمبر 2008 تجمعًا أمام مبنى مجلس الدولة احتجاجًا على اتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل، وقامت القوى الأمنية بالتضييق على المحتجين. كما احتج آلاف الطلاب في جامعات مصر المختلفة في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 تنديدًا باستمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ومنع وصول المساعدات الإنسانية إليه، وللمطالبة بفتح معبر رفح ووقف تصدير الغاز إلى إسرائيل. وشارك في التظاهرات الإخوان و6 أبريل وحزب العمل والناصريون[191].

مع بدء العدوان الإسرائيلي في 28 كانون الأول/ ديسمبر 2008 على قطاع غزة خرجت تظاهرات في مناطق مختلفة من مصر في اليوم ذاته[192]، شارك فيها نحو 3 آلاف شخص من أهالي محافظة الفيوم للتنديد بالعدوان. كما نظّم أساتذة جامعة القاهرة وطلابها وقفة احتجاجية داخل الحرم الجامعي، إضافة إلى أعضاء من مجلس الشعب اعتصموا أمام مقر المجلس وطالبوا بطرد السفير الإسرائيلي.

---

(191) المصدر نفسه، ص 227-231.

(192) زارت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني القاهرة في 25 كانون الأول/ ديسمبر 2008 والتقت الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، وعقدت بعدها مؤتمرًا صحافيًا مع وزير الخارجية المصري السابق أحمد أبو الغيط. انظر: «مصر ترفض ممارسة العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين، مبارك يدعو إسرائيل لضبط النفس وتسهيل الوضع الإنساني بغزة، أبو الغيط: هدفنا التهدئة والمصالحة الوطنية وإقامة الدولة الفلسطينية،» الأهرام، 26/ 12/ 2008، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/Archive/2008/12/26/FRON1.HTM>.

هددت ليفني في المؤتمر الصحافي حماس بأنها ستغير الوضع في قطاع غزة وأنها لن تسمح لها بعد الآن بالسيطرة على قطاع غزة وسوف تسكت الصواريخ التي تطلقها المقاومة على إسرائيل، انظر: «الحكم على سعدات 30 عامًا ... ليفني تُهدد .. والاحتلال يحضر للعدوان على غزة،» الثورة (دمشق)، 26/ 12/ 2008، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=33890689820081226004841>.

الغريب أن صحيفة الأهرام المصرية الرسمية حمّلت في صفحتها الأولى حركة حماس مسؤولية عدم دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة. انظر: طارق حسن، «ضربت المعبر بالصواريخ يوم دخول المعونات.. فأغلقته إسرائيل، حماس تمنع وصول مساعدات الهلال الأحمر إلى قطاع غزة،» الأهرام، 26/ 12/ 2008، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/Archive/2008/12/26/FRON2.HTM>.

كما خرجت تظاهرات في جامعة حلوان وعين شمس والمنصورة وبني سويف والزقازيق وجامعة الأزهر وجامعة طنطا وجامعة الفيوم داخل حرم الجماعة، طالبوا فيها بفتح باب الجهاد لتحرير فلسطين. كانت التحركات السابقة مصحوبة بوجود أمني كثيف يقوم بالدرجة الأولى على منع حركة التظاهرة. وكانت تظاهرة جامعة أسيوط الأضخم والأبرز من بين الاحتجاجات كلها، حيث تظاهر أكثر من عشرة آلاف طالب داخل الحرم الجامعي للتنديد بالمجازر الإسرائيلية في غزة والمطالبة بطرد السفير الإسرائيلي. وحاصر التظاهرة أكثر من 5000 جندي من قوات الأمن المركزي[193].

في اليوم التالي، أي في 29 كانون الأول/ ديسمبر، خرج الآلاف من طلاب جامعة عين شمس مع رئيس الجامعة ونوّابه وعمداء الكليات وأعضاء الهيئة التدريسية في تظاهرة احتجاجية، إضافة إلى طلاب جامعة الأزهر، وتبرّع خلالها الطلاب بالدم في سيارات الإسعاف من أجل أهالي غزة. كما نظّم الأطباء وأعضاء لجنة الإغاثة وأعضاء الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسُنّة ونقابة الأطباء وأعضاء مجلس الشعب المستقلّون والمعارضة وممثلو الهلال الأحمر وقفات احتجاجية. وفي الجيزة، نظّم أساتذة جامعة القاهرة وطلابها تظاهرة شارك فيها نحو 3 آلاف شخص، وحاصرها الآلاف من رجال الأمن لمنعها من الخروج من حرم الجامعة إلى الشارع. وانتهت التظاهرة بحرق العلم الإسرائيلي. كما تظاهر آلاف الطلاب من جامعة القناة في الإسماعيلية وجامعة المنصورة في الدقهلية وجامعة الفيوم وجامعة أسيوط، إضافة إلى الآلاف من الأهالي في شوارع الإسكندرية ودمياط وكفر الشيخ والبحيرة وأسيوط[194].

نظم الناشطون والأحزاب السياسية المعارضة والحركات السياسية الجديدة وقفات احتجاجية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2008 في أماكن متفرقة من العاصمة المصرية القاهرة. وحاصرت قوات الأمن مقري حزب التجمع والناصري ومعهد السينما ونقابة المحامين، وحاصرت تظاهرة التحالف الاشتراكي والقوى الوطنية أمام مبنى جامعة الدول العربية واعتدت بالضرب على المحتجين في

---

(193) نشأت، تحرير، ص 234-235.

(194) المصدر نفسه، ص 236-237.

ميدان التحرير، واعتقلت أكثر من مئة ناشط بعد تفرقهم في الشوارع المحيطة بالميدان[195].

في 17 كانون الثاني/ يناير2009، تجمع أكثر من عشرة آلاف مواطن في ميدان رمسيس في القاهرة احتجاجًا على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ومطالبةً بقطع الغاز عن إسرائيل. واعتدت عليهم القوى الأمنية بقسوة، واعتقلت العشرات منهم وضربت المحتجين بالعصي والهراوات[196]. وشاركت جماعة الإخوان المسلمين بفاعلية في الاحتجاجات المنددة بالعدوان الإسرائيلي من خلال الحشود التي كانت تقدّر بعشرات الآلاف طوال أيام العدوان[197]. ولم تكن الآلة القمعية للنظام المصري ذاتها بعيدة عن الاحتجاجات، إذ تمرّد أفرادٌ من قوات الأمن المصري بمعسكر ناصر للأمن المركزي ورفضوا الأوامر بالتوجه إلى الحراسة في معبر رفح على الحدود مع غزة. وطالبوا بالدفاع عن غزة بدلًا من منع أهاليها من دخول مصر. وفي إثر ذلك اعتُقل ثلاثة ضباط وأحيلت مجموعة أخرى إلى الاحتياط.[198]

اشتدت القبضة الأمنية بشكل أكبر بعد إخفاق إسرائيل تحقيق نتائج سياسية ذات مغزى من هذه الحرب. وغالبًا ما فاق عدد أفراد القوى الأمنية والسيارات المرافقة المحاصِرة الاعتصامات عدد المحتجين أنفسهم.

عندما نظمت مجموعة من الطلاب الجامعيين في محافظة الفيوم في 24 آذار/ مارس2009 مهرجانًا أطلقوا عليه «انتصار غزة»، أحالت إدارة كلية العلوم ستة طلاب إلى التحقيق. كما قامت إدارة كلية الخدمة الاجتماعية بإحالة سبعة من طلابها إلى التحقيق بالتهمة ذاتها. بينما فصلت كلية الزراعة سبعة طلاب أيضًا

---

(195) سيد فوزي أبو العلا، متهمون بدعم غزة (القاهرة: مركز هشام مبارك للقانون، 2010)، ص 79-80.

(196) نشأت، تحرير، ص 237.

(197) من شهادة محمد عباس (شباب الإخوان سابقًا)، مقابلة شخصية أجراها معه الباحثان في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هاني عواد ونيروز ساتيك في الدوحة، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(198) «صحيفة: تمرد بالأمن المصري بسبب الوضع في غزة،» (الجزيرة نت، 8/ 1/ 2009)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/BGD31r>.

لمدة أسبوع كامل بتهمة المشاركة في الاعتصام[199]. أما الناشطون الذين عبروا الحدود عبر الأنفاق للتضامن مع أهالي غزة، فأحيلوا إلى محاكمات عسكرية وحكم عليهم بالسجن مددًا راوحت بين عام وثلاثة أعوام مع غرامات مالية بتهمة عبور الحدود المصرية بطرائق غير شرعية.

وثّق مركز هشام مبارك[200]، أحد المنظمات الحقوقية، إحالة ثلاثة أشخاص إلى المحاكمة العسكرية بعد عودتهم من غزة: أحمد دومة، طالب في كلية الحقوق في جامعة طنطا، ومنسق حركة شبابية تدعى غاضبون، وأصبح لاحقًا أحد ناشطي ثورة 25 يناير وأمين عام حزب العمل مجدي حسين، وكمال عبد العال وهو شاب من الصعيد[201].

اللافت أنه في هذا العام حصل تصعيد في قمع السلطات لروابط «الألتراس» عشية المباريات لمنع احتمال الهتاف لفلسطين في المباريات. وهكذا لوحقت النواة الصلبة لمشجعي الأهلي والزمالك (التراس أهلاوي ووايت نايتس عشية مباراة بينهما، وذلك على خلفية مباراة الأهلي والإسماعيلي التي هتف فيها مشجعو الفريقين لفلسطين[202]. في تلك المرحلة بدأت روابط الألتراس تتبلور بما يتجاوز التعصب للنادي كوطن بديل إلى الاحتجاج.

تتفق التقارير الحقوقية (خصوصًا تقريري المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

---

(199) «خلف أسوار الخوف الحصار البوليسي على محافظة الفيوم،» (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان)، ص 3، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 10/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.anhri.net/wp-content/uploads/2012/02/خلف-أسوار-الخوف.pdf>.

(200) مركز هشام مبارك للقانون، مركز حقوقي مصري يعمل في مجال حقوق الإنسان من خلال التقاضي والحملات والبحوث القانونية داخل مصر. أسس في عام 1999 كشركة محاماة خاضعة لقانون المحاماة المصري، ويمارس نشاطه من خلال فرعي القاهرة وأسوان. رسالته التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في مصر، وتقديم أشكال العون الممكنة كلها إلى ضحاياها، وتفعيل الآليات القضائية وجهد العمل المشترك بين مؤسسات المجتمع المدني من أجل إسقاط القوانين المجافية لمبادئ الدستور وحقوق الإنسان، وملاحقة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبتهم وتوفير مقتضيات العدالة لإنصاف ضحايا هذه الانتهاكات. موقع المركز الإلكتروني: <http://hmlc-egy.org>.

(201) في شأن المحاكمات، انظر: أبو العلا، ص 53-66.

(202) محمد جمال بشير، كتاب الألتراس: عندما تتحدى الجماهير الطبيعة، ط 4 (القاهرة: دار دوّن، 2012)، ص 65-66.

في عامي 2008 و2009، وتقارير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لعامي 2009 و2010، وتقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حال حقوق الإنسان في الوطن العربي التقرير السنوي 2009-2010 والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان) على أن النظام السياسي المصري اعتمد سياسة المواجهة الأمنية الشديدة مع الاحتجاجات التي تناهض استمرار الحصار على قطاع غزة، أو تلك التي حاولت إدخال معونات إلى القطاع أو كسر الحصار عليه كما لاحظنا في ما سبق، خلافًا لتسامحه النسبي مع الحركات الاحتجاجية التي تطالب بتحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية[203]. تكمن المفارقة أن النظام المصري في عهد مبارك لم يكن متسامحًا مع الاحتجاجات المعيشية المحدودة في فترتي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، لكنه بدأ يتسامح معها لعدم حملها مطالب سياسية، محاولًا أن يرسخ صورة إيجابية في منظمات حقوق الإنسان العالمية حتى يظهر أن مصر تعيش حالًا من الانفتاح السياسي تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية التي أصبحت الهم الأساس للحكومة المصرية ولرجال الأعمال المصريين المقربين منها في تلك الفترة.

أما الاحتجاجات المؤيدة للقضية الفلسطينية فجرى التعامل معها بقسوة شديدة، لأن القوى الغربية لا تعارض القمع حين يكون للدفاع عن العلاقة مع إسرائيل، فأصبحت حال الاحتجاجات كحال التظاهرات ذات المطالب السياسية. فالمحدد الأساس لتوجهات السياسة المصرية الخارجية في عهد مبارك كان العلاقة مع القوى الغربية، لكنه ما عاد مقصورًا على السياسة الخارجية، وإنما امتد ليشمل بعض جوانب السياسة الداخلية وفقًا لمصالح رجال الأعمال المهيمنين على الاقتصاد المصري. وتزامنت زيادة قوة رجال الأعمال مع صعود جمال مبارك وحكومة نظيف التي تألفت عمليًا من رجالاته، وكذلك مع صعود قوة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة وبدء ممارسة الضغط على حلفاء الولايات المتحدة في قضايا حقوق الإنسان.

---

(203) حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حال حقوق الإنسان في الوطن العربي، التقرير السنوي 2009-2010 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2010)، ص 225، مركز القاهرة لحقوق الإنسان ، ص 126.

سادسًا: طفرة الغضب وتلاقي قوى الثورة

ظهرت في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك قوة جديدة ناجمة من تلاقي القوى السياسية والاجتماعية على مطلب واحد هو إنهاء عهده، ورفض توريث ابنه الحكم. وبدأت تظهر آثار هذا التلاقي الفاعل في تشكل الحركات الاجتماعية الجديدة على قاعدة واسعة، تجعل منها مظلة للحراك بين قوى عدة ومختلفة، الأمر الذي أدى إلى الدفع بقوة بموجة الاحتجاجات[204].

تشير الأرقام إلى أن عدد التظاهرات السلمية في عامي 2007 و2008 قفز من 19 تظاهرة إلى 94 تظاهرة. وتنوّعت أسباب هذه التظاهرات بين القضايا العامة والقضايا الفئوية المحدودة، من القضايا الوطنية الكبيرة إلى الأمور المعيشية الصغيرة التي تمس حياة المواطن اليومية، وللتضامن مع الفئات الاجتماعية المحرومة والمغبونة من عمال وصيادين وسكان عشوائيات، ومطالب النقابات المهنية وأطباء ومحامين وصحافيين، وأيضا للتضامن مع المعتقلين السياسيين[205].

---

(204) تواصل النشاط الاحتجاجي في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وزاد في عام 2009 من ناحية الشكل والعدد، ومن الفئات الاجتماعية ذاتها. وبلغت التظاهرات السلمية في عام 2009 نحو 82 تظاهرة و13 إضرابًا و3 حالات إضراب عن الطعام و25 حالة اعتصام. كما قدّر عدد الاحتجاجات في الشهور الأربعة الأولى فقط من عام 2010 بنحو 191 حالة احتجاج، منها 72 اعتصامًا و44 إضرابًا و38 تظاهرة و30 وقفة احتجاجية و7 حالات تجمهر. واتخذت السلطات موقفًا عدائيًا من الوقفات والحركات الاحتجاجية والاعتصامات؛ وأكثر من ذلك، طالب بعض أعضاء مجلس الشعب من الحزب الوطني الحاكم وزير الداخلية بإطلاق رصاص على المتظاهرين، واكتفى المجلس بتوجيه اللوم إلى هؤلاء النواب. كما ظهرت دعوات أخرى أطلقها بعض نواب الحزب الوطني الحاكم في البرلمان لاحتوائها وعزلها عن المواقع الشعبية إلى أماكن منعزلة. ويمكن إجمال خمس محطات رئيسة شكلت نقلة نوعية في وعي الشعب المصري في إمكانية إحداث التغيير المنشود بعد عام 2008 (انتفاضة المحلة الكبرى، الحراك الشبابي، العدوان الإسرائيلي على غزة، عودة البرادعي، التنسيق بين القوى السياسية، التعذيب وقضية خالد سعيد).

(205) نشأت، تحرير، ص 219-220. تطرح الباحثة نرمين السيد أرقامًا أعلى، فتكتب أن مصر شهدت في الفترة بين عامي 1998 و2004 ألف تظاهرة، بعضها رفع شعارات سياسية ومعظمها اتخذ صبغة اجتماعية اقتصادية. وبلغ هذا النشاط ذروته في الفترة بين عامي 2004 و2005، إذ أسس فيها عدد غير مسبوق من الجماعات السلمية المعارضة. واستمر عدد التظاهرات في التزايد بعد انتخابات=

الجدول (2-1)
تطور عدد التظاهرات السلمية (2001-2008)

عام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد التظاهرات	19	6	12	24	20	27	14	94

أما الإضرابات الفئوية فتضاعف عددها في خمسة أعوام، فبلغت 24 إضرابًا. واستخدمت الشرائح الاجتماعية المختلفة من أطباء وصيادلة وسائقين ومعلمين، خصوصًا العمال سلاح الإضراب[206]. أما الاعتصامات فتضاعفت في عام 2008 سبع مرات عن العام الذي سبقه، وبلغت 42 اعتصامًا، وغطت الشرائح الاجتماعية المختلفة التي قامت بالتظاهر أو الإضراب[207]. ومن أجل تحديد أكثر دقة لطبيعة الحركة الاحتجاجية في مصر خلال هذه الفترة، نشير إلى خريطة الاحتجاجات السلمية في مصر، بين أول تشرين الأول/ أكتوبر 2005 ونهاية كانون الثاني/ يناير 2009.

تشير الأخبار المرتبطة بنشاط الاحتجاج السلمي التي نشرت في ثلاث صحف مختلفة الاتجاهات السياسية والفكرية والمهنية المتباينة (البديل والمصري اليوم والدستور)[208] إلى أن النشاط الاحتجاجي لم يقتصر على العاصمة، بل امتد إلى المحافظات المصرية كلها من دون استثناء. على الرغم من

= 2005. انظر: نرمين السيد، «الإعلام الجديد وفرص التحول الديمقراطي في الأنظمة السلطوية دراسة في رؤى وممارسات الشباب الناشط سياسيًا بالتطبيق على مصر نموذجًا»، في: نصار [وآخرون]، ص 270-271.

(206) هذا الرقم لا يشمل الإضرابات الفردية (الإضراب عن الطعام) كشكل من أشكال الاحتجاج، وتشير أرقام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى أنها تضاعفت في عام 2008 بنحو 6 أضعاف عن العام الذي قبله. انظر: نشأت، تحرير، ص 238-243.

(207) المصدر نفسه، ص 249-257.

(208) عند مقارنة النسب التي تبينها الدراسة بإحصاءات المنظمات الحقوقية المصرية (ومنها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لحقوق الإنسان)، يتضح أنها كانت متقاربة جدًا، بما شجعنا على الثقة في الاستعانة بها.

شدة القبضة الأمنية في تلك الأقاليم وإطلاق ممارسات الانتهاك في ظل بعدها عن وسائل الإعلام. إذ إن 58.6 في المئة من النشاط الاحتجاجي تركز خارج مدينتي القاهرة والإسكندرية، ما يشير إلى تعميم ثقافة الاحتجاج في المجتمع المصري[209]. ويشير الجدول (2-2) إلى تشريح الفئات والقوى الاجتماعية المشاركة التي أشرنا إليها في الأعلى، لكن من دون أن نحدد شكلًا واضحًا لمقدار مشاركتها.

الجدول (2-2)

نسب مشاركة الفئات الاجتماعية المختلفة في النشاط الاحتجاجي

الفئة	النسبة المئوية
عمال	18.5
فلاحون	3.2
طلاب	5.9
موظفون ومهنيون	12.4
ناشطون سياسيون ونقابيون ومجتمع مدني وحقوقيون	19.1
أصحاب مشروعات صغيرة/ أو يعملون لحسابهم الخاص	9.4
سكان أحياء عشوائية/ قرى/ أحياء متوسطة وفقيرة	19.1
فئات منوّعة	21.8

أما الأسباب التي دفعت تلك الفئات المختلفة إلى الاحتجاج، فجاءت في مقدمها المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بنسبة تكاد تقارب الخمسين في المئة، تلتها أسباب رفض الفساد ومناهضة التعذيب. وحلّت بعده دوافع المطالبة بالحقوق السياسية، وتثبيت أركان الدولة ومؤسساتها.

(209) عماد صيام، «خريطة الاحتجاجات السلمية في مصر: مؤشرات أولية على تخلق مجتمع مدني من نوع جديد»، في: شحاتة، محررة، ص 49-76.

طوال الأعوام التي سبقت الثورة كان هنالك احتجاج شعبي واسع، ولم يمر يوم من دون احتجاج أو اعتصام أو إضراب من نوع ما، وكان عنوان أغلبية الاحتجاجات مطالب فئوية. وعمومًا تعاملت السلطة الحاكمة مع هذه الاحتجاجات من دون استخدام القوة إلا في استثناءات محدودة، لكن السلطة ركّزت على محاصرة التظاهرات والاحتجاجات المطالبة بالتغيير السياسي، واستخدمت القوّة معها حين لزم[210].

تشير الخريطة إلى دخول فاعلين اجتماعيين جدد إلى ساحة النشاط الاحتجاجي في عام 2010 على قاعدة المطالب الفئوية المتكررة، ومنها المطالبة بقانون موحد لإنشاء دور العبادة، والمطالب الخاصة بالأقباط، خصوصًا الحق في بناء الكنائس وترميمها. تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة شهدت تحوّل الغضب لدى الفئات الفقيرة والمتوسطة من المطالبات الاجتماعية والاقتصادية إلى العنف الطائفي، المحفّز عبر وسائل الإعلام وبعض رجال الدين والوعّاظ المسلمين والأقباط المؤثّرين في أصحاب التدين الشعبي. والحقيقة أنه منذ عام 2002 سُجلت زيادة في حوادث التوتّر والعنف الطائفي ضد المسيحيين الأقباط. ولا نعتقد أن دور أجهزة الأمن كان بعيدًا عن توجيه العنف بهذا الاتجاه وإدارته محاولة التحكم به بحيث لا يخرج عن السيطرة.

ثمة أمثلة كثيرة على هذا التطور، منها أنه في بداية عام 2010 سرت شائعات تتعلق بزواج مسلمة من مسيحي واغتصاب مسيحي فتاة مسلمة، تعرّضت في إثرها كنائس المسيحيين وممتلكاتهم للتخريب. وبلغ هذا النوع من التوتر الطائفي المدفوع بشائعات وقضايا مثيرة من هذا النوع ذروته في 7 كانون الثاني/ يناير 2010 في نجع حمادي، حيث لقي ثمانية من الأقباط وشرطي مصرعهم[211]، في حادث لم تُعرف دوافعه، وإن اتُهم فيه أحد أقطاب الحزب الوطني في الصعيد، وبدا أنها من صور الانتقام الجماعي[212]. في إثر هذه الحوادث خرجت تظاهرة

---

(210) زهران، «الاتجاهات المناطقية،» ص 139.

(211) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 40.

(212) مقطع فيديو بعنوان «مجزرة نجع حمادي الموجة القبطية»، بتاريخ 8/1/2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/7/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=I4rB1dBSj6o>.

كبيرة في ميدان التحرير في 14 شباط/ فبراير 2010 للمطالبة بإقرار قانون العبادة الموحد وقوانين تعزز المساواة بين المسلمين والمسيحيين في الخدمات وقضايا أخرى[213]. كما قُتل قبطيان في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، في خلال مواجهات عنيفة مع الشرطة، عندما تظاهر آلاف عدة من المصريين الأقباط احتجاجًا على القيود الإدارية والأمنية على بناء دور عبادتهم في محافظة الجيزة[214]. ووصل الاحتجاج الذروة، وتحول إلى احتجاج عابر للطوائف ضد الطائفية، بعد تفجير كنيسة القديسَين في ليلة رأس السنة الميلادية عشية الثورة المصرية، الذي سوف نتطرق إليه لاحقًا.

سابعًا: شباب الإخوان المسلمين والحراك الجديد

في العقد الأول من القرن الجديد، دخلت تحولات على المعارضة المصرية، فما عادت قاصرة على الحركات والأحزاب التي اكتسبت شخصيتها في بداية عهد مبارك. ويحدد وليد قزّيها اتجاهين بين فئات المعارضة المصرية حتى عام 2010، أحدهما اتجاه لا يرى إمكانية الإصلاح من دون التغيير السياسي للنظام، ويمكن القول إن حركة كفاية، وجمعية التغيير أو حملة البرادعي، وحركات الشباب، كانت تعبيرًا عن ذلك. واتجاه آخر يستغل الفجوات القائمة والهامش المتاح للعمل في إطار النظام القائم ولا يطرح شعارات ثورية لتغيير النظام، ويمكن اعتبار الأحزاب مثل الإخوان والوفد والتجمّع ضمن هذا الإطار[215]. والحقيقة أن هذا التمييز، على صحته، يبدو غير كافٍ، حيث يُبيّن تاريخ كفاية والجمعية الوطنية للتغيير أنها تألفت من قوى حزبية أيضًا، في معرض بحث هذه القوى الحزبية عن مسارات خارج توازنات الأحزاب المعارضة وتحالفاتها، ووجدت الحل في انضمام أفراد منها إلى هذه الحركات التي يضفي عليها وجود الشخصيات المستقلة من

---

(213) مقطع فيديو لتظاهرة حركة أقباط من أجل مصر، بث في 3 كانون الثاني/ يناير 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=LKEynvXGLAI>.

(214) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 40.

(215) Walid Kazziha, «Egypt under Mubarak: A Family Affair,» in: Dan Tschirgi, Walid Kazziha and Sean F. McMahon, eds., *Egypt's Tahrir Revolution* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2013), p. 30.

أكاديميين وإعلاميين وغيرهم طابعًا مختلفًا. كما أن في الإمكان تمييز الإخوان عن باقي الأحزاب، لا من ناحية الطرح الثوري بل من ناحية عدد أفراد الجماعة والقوة التنظيمية التي تمتعوا بها، وضيق الهامش المتاح لهم من النظام؛ إذ إنهم خلافًا لآخرين لم يحظوا بشرعية قانونية، وتعرضوا للملاحقة وإغلاق مكاتبهم وجمعياتهم، أي حاول النظام أن يردعهم عن محاولة ترجمة قوتهم الشعبية إلى قوة سياسية في المعارك الانتخابية أو غيرها. لكنهم بعد التجارب التاريخية المطولة التي تعرضوا فيها لما يسمونه في أدبياتهم «المِحن»، حاولوا تجنّب الصدام الشامل مع النظام. ومن هنا يمكن القول إن عدم طرحهم أي خيار ثوري كان خيارًا مركّبًا يشمل البراغماتية بين عناصره.

حتى في الماضي القريب، وعشية الثورة، جرى تذكير الإخوان بواقعهم هذا. ففي انتخابات برلمان 2005، حين أتيح لهم مجال العمل بحرية نسبية في الجولة الأولى للانتخابات، قُمعوا في الجولة الثانية، وأُغلقت صناديق الاقتراع وتعرض ناشطوهم للضرب بالهروات وحتى إطلاق النار حين لزم الأمر، هذا عدا التزوير السافر والعلني؛ ومع ذلك حازوا 20 في المئة من الأصوات. لكن في انتخابات 2010، بعد انحسار ضغط المحافظين الجدد في الإدارة الأميركية على نظام مبارك، زُوِّرَت الانتخابات علنًا، ولم تُغطَّ بأي نوع من الرقابة المحايدة، قضائية أكانت أم أجنبية. ولم يحز الإخوان أي تمثيل في برلمان عام 2010. إذ لم يبقَ للجماعة أي قناة للعمل السياسي إلا الشارع.

بقي الإخوان المسلمون ملتزمين المشاركة في جميع القضايا ذات الطابع القومي منذ عودة الحركة الاحتجاجية إلى مصر مع الانتفاضة الفلسطينية في عام 2000، مرورًا بالاحتلال الأميركي للعراق (2003)، إلى العدوان الإسرائيلي على غزة (2008/ 2009). ونظموا بالتعاون مع حزب العمل[216] تظاهرة في 15 آذار/ مارس 2002 أمام الجامع الأزهر تضامنًا مع الانتفاضة الفلسطينية، كما شارك الإخوان حزب العمل في تظاهرة حاشدة في المكان ذاته في 21 آذار/ مارس 2003 تنديدًا بالاحتلال الأميركي للعراق، وسمح وزير الداخلية لهم

(216) حزب سياسي في مصر تأسس كحزب اشتراكي في عام 1978 ثم تحول حزبًا إسلاميًا.

بتنظيم تظاهرة كبرى في ستاد القاهرة في 27 شباط/ فبراير 2003 ضد الحرب على العراق، وبعدها بأسبوع نظم الحزب الوطني نفسه مظاهرة في 5 آذار/ مارس في ستاد القاهرة ضد الحرب على العراق، تكلم فيها صفوت الشريف وجمال مبارك. ففي تلك المرحلة منح النظام متنفسًا للحركات السياسية للتعبير عن عدم رضى من السياسة التي اتبعها المحافظون الجدد. لكن الإخوان شاركوا بكثافة في الاحتجاجات المندّدة بالموقف المصري من العدوان الإسرائيلي على غزة أيضًا.

عملت جماعة الإخوان المسلمين في الهامش المتاح في مرحلة مبارك، ولا سيما بعد عام 2002. وتجنّبت الصدام معه، في محاولة منها لتوسيع مساحة هذه الهامش بالتدرّج، ولا سيما في المجالات الاجتماعية الخدمية والاقتصادية. ولم تنضم الجماعة رسميًا إلى حركة كفاية لتعارضها مع استراتيجيتها في تجنب الصدام المباشر مع منصب رئيس الجمهورية. وكانت الحركة تدرك أن النظام لن يتسامح معها في هذه الحالة، ولا حتى بدرجة التسامح المحدودة جدًا مع كفاية؛ إذ يمثل الإخوان في نظر النظام تهديدًا حقيقيًا حين يطرحون مسائل تمس منصب الرئاسة مثل التمديد والتوريث. لكن ذلك لم يمنع من التنسيق بين كفاية والإخوان في بعض الاحتجاجات من خلال الشخصيات الإسلامية المنضوية إلى كفاية، ومن خلال بعض قادة الجماعة أحيانًا[217].

شهد يوم 27 آذار/ مارس 2005 أول مشاركة للإخوان في فاعليات كفاية، خلال تظاهرة في ميدان رمسيس وأمام دار القضاء العالي للتنديد بعدم جدية التعديلات الدستورية التي نقلت مصر شكليًا من نظام الاستفتاء إلى نظام الانتخاب المباشر[218]. ومن بعدها، شارك الإخوان في بعض الفاعليات الاحتجاجية التي نظّمتها كفاية[219]، واتسم التنسيق السياسي بينهم وبين كفاية بدرجة من الحساسية

(217) من شهادة عضو سابق في جماعة الإخوان المسلمين لا يرغب في الكشف عن اسمه، أجرى المقابلة معه لهذا المشروع نيروز ساتيك في القاهرة، في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

(218) يمكن الرجوع في ذلك إلى مبحث اعتصام نادي القضاة.

(219) راوحت أعداد المشاركين فيها بين 3000 و10000 متظاهر 27 نيسان/ أبريل 2005 أمام نقابة الصحافيين والمحامين في القاهرة ومحافظات عدة أخرى، 25 أيار/ مايو 2005 يوم الاستفتاء على الدستور أمام نقابة الصحافيين في القاهرة، 30 تموز/ يوليو 2005 أمام نقابة المحامين =

المتبادلة، فلا الجماعة أرادت أن تنجرّ إلى صدام شامل مع النظام، فشاركت ضمن حدود لا تستفز السلطة، ولا حركة كفاية رغبت في المشاركة القوية للجماعة حتى لا يطغى عليها الطابع الإخواني[220].

في أجواء توسيع هامش حرية العمل السياسي تحت الضغط الأميركي على النظام بعد الاحتلال الأميركي العراق، دفعت الجماعة في الانتخابات البرلمانية في عام 2005 بقرابة 400 مرشح. واتسمت حملات مرشحي الجماعة في المحافظات كلها بالعلنية، وعُنونَت، كالعادة، بشعار «الإسلام هو الحل». وانطلقت مسيراتها بالآلاف في محافظات مصر كلها تهتف: «إحنا مين .. إحنا مين .. إحنا الإخوان المسلمين»، واستنفر في تلك الحملات أعضاء التنظيم كلهم، رجالًا ونساء، وبذلت فيها الجماعة جهدًا عاليًا جدًا، وتحركت بكثافة وجرأة غير مسبوقين.

حصلت الجماعة في الجولة الأولى من الانتخابات على 34 مقعدًا من أصل 164. وحصلت المعارضة غير الإسلامية ومستقلوها على 18 مقعدًا، وحاز الحزب الوطني ومرشحوه ومستقلوه المقاعد الباقية. وأقلقت تلك النتائج النظام خوفًا من أن يفقد ثلث مقاعد البرلمان على الأقل لمصلحة المعارضة، ما يمكّنها من تعطيل أي تعديلات دستورية، فعمل على الضغط على الجماعة من خلال التفاوض بداية مع التلويح بالحلول الأمنية. واجتمع اللواء حسن عبد الرحمن (رئيس جهاز مباحث أمن الدولة) مع المرشد العام مهدي عاكف ونائبه المهندس خيرت الشاطر. وطلب خلال الاجتماع تقليص أعداد مرشحي الإخوان في الجولتين الثانية والثالثة من الانتخابات، مهددًا باللجوء إلى الاعتقالات وتفعيل

= وميدان التحرير في القاهرة، 7 أيلول/ سبتمبر 2005 يوم الانتخابات الرئاسية في ميدان التحرير في القاهرة، ويمكن الرجوع إلى تواريخ التظاهرات وأسبابها إلى: عبد الغفار شكر، «حتى لا ننسى دور الحركات الاحتجاجية،» الأهرام، 18/ 5/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1288419&eid=5480>.

وأكد حذيفة أبو الفتوح في شهادته لباحثي المركز بواسطة «سكايب» في 6 شباط/ فبراير 2014 أن حركة الإخوان المسلمين شاركت في الاحتجاجات المذكورة، وذلك استنادًا إلى خبرته وتوثيقه التظاهرات والاحتجاجات قبل ثورة 25 يناير والأطراف المشاركة في الاحتجاج.

(220) من شهادة العضو السابق في الجماعة ويتحفظ عن اسمه لأسباب خاصة، في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

الحلول الأمنية في حال عدم الاستجابة. ساد الاجتماع جو من التوتر والغضب، ما أدى إلى انسحاب المرشد وتكليف نائبه بالعملية التفاوضية التي انتهت بقبول الإخوان تقليص العدد إلى الحد الذى يضمن عدم الحصول على النسبة نفسها التي حصلوا عليها في المرحلة الأولى، الأمر الذي كان يقتضي أن ينسحب عدد من المرشحين الذين قدّموا أوراق ترشيحهم، وبدأوا حملاتهم الانتخابية في محافظات عدة. وتولى الشاطر مهمة إقناع المرشد بضرورة التزام الاتفاق على أن يتولّى هو إقناع المرشحين والممولين بضرورة سحب ترشيحاتهم تجنبًا للصدام مع النظام من دون إخبارهم بالاتفاق[221]، لكنه لم يحقق إلا نسبة ضئيلة من النجاح في هذه المهمة الصعبة، على الرغم من الدعم القوي وتفويضه الصلاحيات من قبل المرشد. عمدت السلطة إلى تنفيذ تهديداتها وفعّلت حلولها الأمنية، واعتقلت نحو 800 عضو من الإخوان، ومنع الأمن الناخبين في أغلبية المحافظات من الوصول إلى اللجان للإدلاء بأصواتهم. وعلى الرغم من ذلك كله، انتهت المرحلة الثانية بفوز الجماعة بعدد أكبر من المرحلة الأولى 42 مقعدًا ليرتفع رصيدها إلى 76 مقعدًا. لذلك عمد النظام في الجولة الثالثة إلى إغلاق صناديق الاقتراع بالقوة وتزوير بعض نتائج الدوائر كما أكدت لجان الاقتراع، واستخدم «بطلجية» الحزب الوطني العنف على نطاق واسع، ما أدى إلى زيادة كبيرة في المقاعد لمصلحة الحزب الوطني لتصل إلى 330 مقعدًا من إجمالي 454 مقعدًا، في الوقت الذى حصلت الجماعة على 12 مقعدًا فقط، ليصل إجمالي المقاعد التي حصلت عليها إلى 88 مقعدًا في مقابل 26 مقعدًا فقط لباقي المعارضة، وعيّن مبارك شاغلي عشرة مقاعد بموجب الدستور.

سبقت الجولة الثالثة اتصالات لعمر سليمان[222] مع تل أبيب، وراجت حينذاك

---

(221) من شهادة العضو السابق في الجماعة ويتحفظ عن اسمه لأسباب خاصة، في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

(222) كان عمر سليمان نائب مدير المخابرات العسكرية في عام 1986، وفي عام 1991 أصبح مديرًا لها. وفي عام 1993 عُيّن مديرًا للمخابرات العامّة. وفي عام 1995 نصح حسني مبارك أن يأخذ معه في رحلته إلى إثيوبيا سيارته المصفحة عند حضور مؤتمر القمة الأفريقية، ويقال إن هذه السيارة المصفحة هي التي أنقذت حياتيهما عندما جرت محاولة الاغتيال. منذ تلك الفترة زادت أهمية عمر سليمان كثيرًا في النظام. وفي عام 2000 ظهر عمر سليمان أول مرة إلى العلن عندما حضر جنازة حافظ الأسد إلى جانب الرئيس، وبدأ يكثر من الظهور الإعلامي كمسؤول عن الملفين السوداني والفلسطيني =

تفسيرات إسرائيلية فحواها أن مصر احتاجت إلى وساطة إسرائيلية ودعم من اللوبي الإسرائيلي في واشنطن لشرح مخاطر تحقيق الإخوان انتصارًا انتخابيًا، وضرورة التسامح مع الخطوات المتشددة التي سيقوم بها النظام للحيلولة دون ذلك[223].

أحدثت نتائج العملية التفاوضية تلك وتبعاتها صدامًا حادًا ومحدودًا بين القيادة وعدد من أعضاء الجماعة، وانتهى بفصل بعضهم واستقالة آخرين. وكانت أغلبية هؤلاء من شباب الجماعة (لم يتجاوز عددهم مئة عضو)[224].

عشية انتخابات عام 2010 كان في السجون 250 ناشطًا إخوانيًا من أصل 600 ناشط اعتقلوا في الانتخابات البرلمانية (2010). واتّبعت السلطات الأمنية أساليب متعددة، منها إلغاء ترشيح 30 في المئة من المرشحين بذريعة عدم أهليتهم، وتزوير نتائج الانتخابات لمنع وصول مرشحي الإخوان إلى البرلمان. ولم يفز في الانتخابات في جولة الإعادة إلا عضو واحد من الجماعة. وخرج المئات من أنصار الإخوان المسلمين قبل الانتخابات في مسيرات دعمًا لمرشحي الإخوان[225]، وخلال عمليات فرز الأصوات تظاهر المئات من الإخوان أمام

= في السياسة الخارجيّة. وفجأة في عام 2003 بدأت الصحافة الغربيّة تكتب عن خيارين ممكنين لوراثة حسني مبارك: إما جمال مبارك وإما عمر سليمان. وانشغل الرأي العام المصري والعربي بهذين الخيارين، مع أن هناك من يقول إن مصدر هذا النقاش مقالة في صحيفة أميركيّة، وأنه لم يكن هنالك أساس اطلاقًا في النظام لمثل هذا النقاش.

(223) سربت وثائق ويكليكس لقاءات بين عمر سليمان ومسؤولين إسرائيليين جرت في أيلول/سبتمبر 2005 لكن ليس بخصوص الانتخابات البرلمانية المصرية وإنما لمحاولة منع فوز حماس في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية في كانون الثاني/يناير 2006 لأن انتصار حماس سيقوي الإخوان في مصر. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.jpost.com/Middle-East/WikiLeaks-Suleiman-promised-to-stop-Gaza-elections>.

كما زار عمر سليمان رام الله في (20 كانون الأول/ديسمبر) قبل يوم من الجولة الثالثة من الانتخابات البرلمانية المصرية (21 كانون الأول/ديسمبر). انظر: Manar Jibrin, «Suleiman to Visit P.A Areas,» (International Middle East Media Center (IMEMC), 20/12/2005), Retrieved in 20/12/2014, from: <http://www.imemc.org/article/15585>.

(224) Jibrin, «Suleiman».

(225) تركزت تلك التظاهرات في القاهرة والإسكندرية. يظهر مقطع الفيديو التالي المأخوذ من أمام محكمة الحقانية في الإسكندرية في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 التظاهرة: <http://www.youtube.com/watch?v=aZZ5nOpm23g>.

وفي شارع لاجتيه بالإسكندرية، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=q7Xbm2nJcCQ>.
وكانت أغلبية الشعارات ذات طابع إسلامي تندد بالفساد والتزوير المتكرر للانتخابات.

مراكز الاقتراع في مناطق في القاهرة والإسكندرية احتجاجًا على تزوير نتائج الانتخابات لمصلحة مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي(226).

خلّف التزوير السافر والواسع مشاعر المرارة في نفوس شباب المعارضة من الإخوان وغيرهم. وكان هذا دافعًا إلى نشوء البرلمان الموازي، أو البرلمان البديل لقوى المعارضة. والحقيقة أن هذه المرحلة، أي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين شهدت جميع الأحزاب المصرية تذمرًا شبابيًا وحراكًا يحاول تجاوز الحدود وتقاليد العمل الحزبية التي رسمتها القيادة، باعتبارها غير كافية، أو مقيدة لتطور العمل السياسي.

بدأ شباب الإخوان وأعضاء من الجماعة بتجاوز التزام حالة التوازن وعدم تجاوز الحدود المرسومة سلفًا من النظام التي ميزت عهد مبارك، ولو بثمن تجاوز الحواجز الأيديولوجية والعصبوية للجماعة. فانضم طلاب الإخوان في الجامعات وشبابهم إلى الفاعليات الشبابية ذات المطالب الفئوية، منها على سبيل المثال لا الحصر تظاهرة في جامعة القاهرة في يوم الطالب (21 شباط/ فبراير 2009)، طالبت بطرد الحرس الجامعي خارج الجامعة وخفض مصاريف الدراسة وإصلاح منظومة التعليم الجامعي، وشارك فيها طلاب الإخوان وطلاب حركة «حقي» وطلاب حركة 6 أبريل وطلاب العمل والاشتراكيين الثوريين وحركة مقاومة. وفي 21 أيلول/ سبتمبر 2010 شارك شباب وأفراد من الإخوان في وقفة احتجاجية ضد مشروع التوريث، إلى جانب أعضاء من الجمعية الوطنية من أجل التغيير وحركة 6 أبريل والاشتراكيين الثوريين وحزب التجمع وحزب الكرامة وشباب من أجل العدالة والحرية. وإضافة إلى ذلك انضم عدد من أفراد الإخوان وشبابهم، بصفتهم الشخصية، إلى معظم الوقفات الاحتجاجية أو التظاهرات المنددة بمقتل خالد سعيد، وسنتطرق إليها في وقت لاحق(227).

أولت حركة الإخوان المسلمين في مصر الفئات العمرية الشابة اهتمامًا

---

(226) «مصر: جماعة الإخوان المسلمين تُمنى بخسارة كبيرة في الانتخابات،» (بي بي سي عربي، 29/ 11/ 2010)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/11/101129_earlyresults_egypt.shtml>.

(227) من شهادة حذيفة أبو الفتوح، لباحثي المركز بواسطة «سكايب» في 6 شباط/ فبراير 2014. مع إضافات تكميلية من شهادة خالد السيد في مقابلته مع المؤلف يوم 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.

خاصًا، من خلال التنشئة السياسية والتنظيمية والدينية. وبرز شباب الإخوان في عهد مبارك باعتبارهم القوة الأكثر تنظيمًا وتماسكًا وتنسيقًا بين القادة والقاعدة. وبرزوا بعد عام 2004 بشكل خاص بعد توسيع هامش العمل السياسي، وكانوا متحمّسين لأي حراك احتجاجي في تلك الفترة التي شهدت التظاهرات المطالبة بالتغيير. وعلى الرغم من أن حماسة الشباب شكّلت أزمة لمكتب الإرشاد، نال هؤلاء الشباب حماية وتشجيعًا من المرشد العام محمد مهدي عاكف الذي كان منحازًا إلى التيار الإصلاحي داخل الجماعة، على العكس من أغلبية أعضاء مكتب الإرشاد المحافظين مثل محمود عزّت ومحمود غزلان. واتخذ عاكف عددًا من القرارات لمصلحة الشباب تجاوز فيها هيكليّة اتخاذ القرار داخل الجماعة[228].

في هذه المرحلة انتقل النشاط الطالبي الإسلامي نقلة نوعيّة؛ ففي حين ارتبط نشاط طلاب الإخوان في الجامعات المصرية قبل عام 2004 بالدعوة وأخلاقيات الإسلام والعبادات مثل الصلاة والصوم والحجاب، وأسس شباب الإخوان في هذه المرحلة لنشاط ثقافيٍّ مختلف قائم على القيم الوطنية والمجتمعية العامة، ومهتم بقضايا المجتمع بشكل عام[229].

في عام 2010 وصل التمايز بين الشباب والجماعة إلى درجة الاحتقان الشديد والتهديد بفصلهم، بعد أن انحاز الشباب إلى تيار إصلاحي يتصدّره عصام العريان وعبد المنعم أبو الفتوح في أزمة الانتخابات داخل الجماعة في عام 2009، وفي أثناء اتخاذ القرار بالمشاركة في انتخابات 2010 المزوّرة، حين انتقد شباب الإخوان خروج جماعتهم على إجماع المعارضة التي كانت تنوي مقاطعة التصويت. هذا مع أن مكتب الإرشاد لم يكن ينظر إلى الانتخابات على أنها مجرد منافسة على مقاعد مجلس الشعب بقدر ما اعتبرها «موسمًا» لممارسة العمل السياسي عبر الاختلاط بالناس و«تبليغ الدعوة»[230].

---

(228) مقابلة مع إسلام لطفي، أحد شباب الإخوان المسلمين سابقًا، وأحد مؤسسي ائتلاف شباب الثورة، ومنسّق حزب التيّار المصري الذي شُكّل عقب الثورة، مقابلة شخصية أجراها نيروز ساتيك وهاني عواد في الدوحة في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(229) مقابلة مع إسلام لطفي، في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(230) مقابلة مع إسلام لطفي، في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

قدّم الشباب آنذاك مبادرة تضمنت دعم الجماعة مجموعة من الشخصيات الوطنية المعروفة بإخلائها الدوائر الانتخابية لهم، واقترحوا التعاون مع القوى الوطنية لتأليف جبهة وطنية تعوّق محاولة الحزب الحاكم تزوير الانتخابات وعمليّة التوريث، لتتحوّل عند إعلان نتائج الانتخابات المزوّرة إلى جبهة احتجاجية تضغط على مبارك، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع النظام وإجباره على فتح الأبواب أمام المشاركة السياسية الحقيقية. وبحسب رواية أحد القائمين على المبادرة، طُلب من شباب الإخوان تعديل المبادرة، حيث تلغي فكرة إشراك القوى السياسية الأخرى، وفكرة التظاهرات الاحتجاجية التي ربما تودي بالجماعة إلى التهلكة، فرفض شباب الإخوان اقتراحات مكتب الإرشاد وعاودوا إرسال المبادرة كما هي إلى مكتب الإرشاد بعنوان: «في المشمش»![231].

فرض شباب الإخوان المبادرة كأمر واقع، من خلال حضورهم في الاتحادات الطالبية ونشاطهم الطالبي الواسع في الجامعات المصرية الذي ارتبط بجانب خدمي، ما ساهم في استقطاب عدد كبير الطلاب. واكتسب شباب الإخوان قدرة على التنظيم والحشد.

كانت تجربة تأسيس اتحاد الطلاب الحر في الجامعات المصرية التابع لشباب الإخوان إطارًا أساسيًا للتعاون مع الحركات والاتجاهات السياسية داخل الجامعة من شباب التيار اليساري والليبرالي[232]. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أنه على الرغم من كون شباب الإخوان جزءًا من جماعة الإخوان ويلتزمون قرارات مكتب الإرشاد، فإنهم يتمتعون بقدر أكبر من الحرية، حيث تركت لهم قيادة الجماعة حرية النشاط والحركة مع التجمعات الشبابية الأخرى والتنسيق في تنظيم الفاعليات الاحتجاجية المنوعة.

أثبت شباب الإخوان تأثيرهم الكبير داخل بنية الجماعة وقواعدها حين

(231) وُجدت نسخة من هذه المبادرة في أحد مقرّات أمن الدولة في عقب اقتحامها بعد سقوط مبارك. انظر: «شباب الجماعة يروون للشروق ما جرى «في المشمش»: نقلة نوعية للإخوان المسلمين،» (مصرس، نقلًا عن: الشروق الجديد، 27/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masress.com/shorouk/397930>.

(232) من شهادة إسلام لطفي، في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

أذنت لهم الجماعة بالمشاركة في تظاهرات 25 يناير على الرغم من عدم مشاركة الإخوان رسميًا، وكذلك في جمعة الغضب التي تلت. ولوحظ أن شباب الإخوان المسلمين كانوا ينشطون على «الفيسبوك» بأسمائهم الحقيقية ويدخلون في حوارات ومناظرات مستمرة مع باقي القوى والناشطين. وما ميّز التحرك الشبابي للإخوان هو عدم وجود مركزية أو هرمية في ما بينهم على عكس ما هي الحال في حركة الإخوان التابعة لسلطة مكتب الإرشاد والمرشد العام.

يحدد الناشط السياسي والعضو السابق في جماعة الإخوان المسلمين، حذيفة أبو الفتوح، أسباب الفجوة بين قادة الجماعة وشبابها بعدد من النقاط، أهمها حالة الرضا والقناعة والاكتفاء بما هو قائم لدى القادة، بينما كان يميل الشباب إلى الحراك الثوري والتجديد في أدوات الجماعة السياسية في التعامل مع السلطة. ويضيف أبو الفتوح أن قادة الجماعة مارست المركزية الشديدة وصادرت الحق في التعبير عن الآراء. نتيجة هذا الإقصاء وعدم تقبل النقد، أصيب التنظيم بحال من الجمود الفكري والسياسي، ويقول أبو الفتوح: «يمكنك التعبير عن رأيك على أن تتحمل ضريبته من التهميش لاحقًا، إلا أنه وفي النهاية ما تقرّر سينفذ، حيث إن القادة هم الأعلم والأقدر على التقويم ولديهم الرؤية الأوسع والأشمل، إضافة إلى القيود الأمنية التي يجب مراعاتها».

كانت حال «الإقصاء الناعم» للعضو الذي يتكرّر اعتراضه على قرارات القيادة تجري، أولًا، من خلال عدم إسناد أي أعمال تنظيمية، وقصر مشاركته على اللقاءات الأساسية فحسب (لقاء الأسرة والشعبة). وكان «المشاغبون»، وهم أعضاء التنظيم المتمردون على قرارات القيادة والراغبون في التغيير، يتعرضون لتهميش أو يجري حتى الطعن بإخلاصهم ووفائهم للجماعة. وكانت قرارات الفصل التي اتخذتها القيادة قليلة ونادرة، حيث كان الإبعاد هو المتبع، أو باللغة السائدة «التطفيش»، إذ يجد العضو نفسه غير قادر مطلقًا على البقاء في هذا المناخ السيئ فيرحل بإرادته، وهذا ما جعل كثيرين ممن تركوا الجماعة يتحولون إلى حال العداء لها، أو بمعنى أدق لقادتها. إضافة إلى هذا، وكما هي الحال في كثير من الأحزاب المركزية، قدمت قيادة الجماعة معيار الثقة على الكفاءة في أغلبية خياراتها، ما أدى إلى الاضطرابات داخل الشُعَب بتعيين مسؤولي الأسر (نقباء الأسر) من غير المؤهلين فكريًا وثقافيًا، فما عاد هناك انسجام بين أعضاء الأسرة

ونقيبها، خصوصًا عندما يكون هؤلاء الأعضاء من الشباب الجريء المبادر المهموم بقضايا الوطن بدلًا من قضايا الجماعة.

كان المهندس خيرت الشاطر مسؤول ملف التنظيم في الجماعة، أي الملف الذي كُلف به بعد خروجه من السجن في عام 2000 إضافة إلى ملف الجماعة المالي. وبهذه الطريقة، ومن خلال تحكّمه الكامل بهذه الملفات الشديدة الحساسية، استطاع إعادة هيكلة الجماعة في أغلبية مستوياتها التنظيمية. فقام بعملية إحلال لكثير من المسؤولين بدءًا من قادة التنظيم الوسطى التي تعتبر رمانة الميزان، وتشمل المكاتب الإدارية ومسؤولي المناطق، ثم امتدت تلك العملية إلى قاعدة التنظيم العريضة في الأسر والشُعب. وكانت أغلبية المعيّنين الجدد من محافظات الدلتا، خصوصًا الدقهلية والشرقية والبحيرة، ما تطلّب استقدام كثير من المسؤولين إلى القاهرة لتولي مسؤولياته الجديدة.

دفعت حال الاغتراب عن التنظيم بعضًا من شباب الجماعة إلى الانضمام بشكل فردي إلى بعض الحركات الاحتجاجية أو المشاركة في فاعلياته بكثافة أكبر من مشاركته في فاعليات التنظيم. وبدأ بعض المبادرات يشق طريقه بعيدًا عن التنظيم، مثل «شباب من أجل الحرية والعدالة» و«أكاديمية التغيير»[233]، وذلك بمبادرات فردية في الأساس من شباب الجماعة الذين جمعتهم مشتركات عدة؛ من أهمها اتفاق آرائهم في شأن أن الجماعة ما عادت إطارًا ملائمًا، أو على الأقل كافيًا، لاستيعاب تلك الرسالة التي جمعتهم كلهم، وأن استمرارهم في التنظيم يمنعهم من الانطلاق في مسارات أكثر انفتاحًا وأكثر تطوّرًا ووضوحًا، حيث ما عاد من الممكن الاعتماد على عملية الإصلاح من داخل الجماعة، بل ما عاد من المنطقي الانشغال بإصلاح الجماعة بعيدًا عن هموم الوطن والأمة.

يبحث حسام تمام[234] مواقف الإخوان من الحركات الاحتجاجية ويربطها بمجموعة من الأبعاد البنيوية والأيديولوجية، فيفسر حركة الإخوان بأنها حركة اجتماعية تحركها بنية الفرص السياسية المتاحة أمامها، لذلك نجد ارتباطًا وثيقًا

---

(233) كان مقرها في الدوحة، قطر.

(234) حسام تمام باحث جاد عمل على مراجعة أدبيات الحركة بالتعاون مع القيادي السابق في الحركة عبد المنعم أبو الفتوح.

بين مواقف الجماعة من الحركات الاحتجاجية وطبيعة الانفتاح السياسي الموجود داخل النظام السياسي. كما أن درجة توزيع الأدوار داخل الجماعة وطبيعة الموارد المتاحة تحددان سلوكها السياسي تجاه القوى الجديدة[235]. وينطلق من أن جماعة الإخوان المسلمين ترسخت خلال العقود الماضية باعتبارها جماعة دينية ومكونًا رئيسًا في السياسة المصرية، ما أدى إلى حال من الإحساس الزائد بالذات عند بعض قادة الإخوان كممثلي أقوى جماعة سياسية في مقابل ضعف الأحزاب السياسية الأخرى.

تحول «الإخوان» بفعل ذلك بالتدرّج إلى ما يشبه طائفة كبيرة أكثر مما هم تيار عام يستوعب الجماهير والشارع. وأوجد حالًا من الحساسية وعدم القدرة على تجاوز الأبعاد التاريخية والأيديولوجية عند التعامل مع الآخر[236]. كما عكس موقف الإخوان من الحركات الاحتجاجية في العقد الأخير لعهد مبارك عدم وعي بآليات التغيير الجديدة في المجتمع المصري التي تجاوزت حسابات القوى التقليدية وما عادت تخضع لها، مثلما تجاوزت وحدانية القيادة.

المشكلة الكبرى هي أن ضعف الإخوان كمن في ما بدا أنه قوتهم؛ أي في كونهم قوة كبيرة ومنظمة قادرة على الحشد والتعبئة بشكل لا تضاهيه قوة أخرى خارج مؤسسة الدولة. فالقدرة التنظيمية الكبيرة ناجمة عن كونهم جسمًا كبيرًا متجانسًا ومغلقًا جسمًا كبيرًا متجانسًا ومغلقًا. فدرجة الانسجام الفكري العقائدي والاجتماعي حوّلتهم إلى طائفة ذات نمط حياة مميز، وحتى لغة مميزة في التعامل مع الواقع اليومي، تفصلهم حتى عن التدين الشعبي المعروف. وهذا لا يتجلّى في المظهر بالتحديد، لكنه لا يلبث أن يتضح في المعاملات واللغة وغيرها. وبسبب هذا الملمح تحديدًا كان سهلًا فصلهم عن باقي المجتمع كأنهم طائفة، أو مجتمع فرعي قائم بذاته، ولا سيما عند وقوع الأزمات السياسية بينهم وبين النظام الحاكم مع التعبئة الواسعة ضدهم كما في عهد عبد الناصر، أو في مرحلة التهيئة للانقلاب في عام 2013 عندما اجتمع عليهم منافسوهم

(235) حسام تمام، الإخوان المسلمون: سنوات ما قبل الثورة (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 54.

(236) المصدر نفسه، ص 62-63.

السياسيون وجهاز الدولة والجيش سوية. جماعة الإخوان المسلمين حركة ذات قدرة لا تضاهى على التنظيم والتحشيد وإقامة شبكات الخدمات، لكنها أيضًا جماعة مغلقة، عندها رأي وموقف من كل قضية، ويخضع لها العضو في نمط حياته وتفصيلات مواقفه، وتقيس الحركات والشخصيات الأخرى بمدى قربها أو بعدها عنها. وهذا هو المفتاح لفهم علاقتها مع الشخصيات الأخرى. ويمكن أن يدوم تحالف ما دام يخدم الحركة، وربما يتحوّل إلى عداء عند أول خلاف معها. وفي رأينا يفسر تعاملهم الاجتماعي مع أنفسهم كطائفة، سهولة عزلهم حين تشن الحملة عليهم من النظام، أو كما في حال الثورة المضادة بعد 25 يناير.

ثامنًا: الحركة العمالية وحراك الشباب الجديد

مثّلت الإضرابات العمالية الكثيرة في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك سببًا من أسباب زرع قناعة في ضمير الشباب المصري بأن تجميع هذه القوى الغاضبة المتعددة والمتفرقة في حركة واحدة من شأنه أن يتحدّى منظومة القهر التي كرّسها مبارك. كانت المطالب الاقتصادية والاجتماعية المتصاعدة تشير إلى ضرورة العمل على تحدي الأسباب الأساسية لنشوء هذه الأوضاع المعيشية المتردية. ومن هنا برزت فكرة الإضراب العام والعصيان المدني الشامل، التي نتجت منها حركة 6 أبريل.

شكّلت الأحزاب السياسية في المحلة الكبرى لجنة للتنسيق في ما بينها في عام 2006 ، وباشرت هذه أعمالها بشكل فاعل في عام 2007 . وضمت اللجنة ناشطين من التيارات السياسية كلها، من الشيوعيين والناصريين والإخوان وبعض الأحزاب الليبرالية الصغيرة الناشئة في المحلة[237]. وشكل مقر حزب الجبهة[238] في المحلة مقرًا لالتقاء الأحزاب وتنظيم نشاطها، نظرًا إلى قرب

---

(237) من شهادة علاء البهلوان «عضو حزب الجبهة الديمقراطية بالمحلة»، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(238) حزب سياسي ليبرالي مصري جرت الموافقة على إنشائه في أيار/ مايو 2007 قبل أن يُدمج في حزب المصريين الأحرار في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2013، أبرز أعضائه رئيسه السابق أسامة الغزالي حرب.

موقعه من الميدان الرئيس في المحلة «الشون»[239]. ونظّمت اللجنة تظاهرة في كانون الأول/ ديسمبر 2007، وصل عدد المشاركين فيها إلى نحو 15 ألف مواطن، ورُفع فيها شعارات تندّد بارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة بشكل أساس وتردّي الأوضاع الاقتصادية بشكل عام[240]. وفي 20 كانون الثاني/ يناير 2008، في ذكرى انتفاضة الخبز (1977)، نظمت اللجنة تظاهرة أخرى، شارك فيها أكثر من ثمانية آلاف مواطن في ميدان الشون وشارع البحر احتجاجًا على الغلاء وارتفاع الأسعار والبطالة[241].

مثّلت مدوّنة «عمال مصر» المصدر الأساس للصحافيين والمثقفين وناشطي المعارضة لنقل صور ومقاطع الفيديو من الاحتجاجات العمالية في المحلة الكبرى[242]، وهي مدوّنة أنشأها شاب يدعى كريم البحيري، ينتمي إلى عائلة مصرية تقليدية غير مسيّسة. ولم يكن الشاب مهتمًا بالقضايا السياسية في مصر، بل بالقضايا القومية (فلسطين والعراق). وسُيّس بفعل نشاط حركة كفاية وانتفاضة القضاة. وعندما بدأ العمل في شركة الغزل والنسيج، اتجه نحو الجماعات الإسلامية بداية، ومن ثم اختار التوجه الاشتراكي. وأدّى قادة عماليون من أبناء جيل السبعينيات والثمانينيات في المحلة دورًا أساسًا في إنضاج وعيه السياسي[243].

حاول القادة العماليون في المحلة بعد النجاح النسبي لإضرابات عامي 2006 و2007 التنسيق مع قادة عماليين آخرين من شركات وهيئات أخرى وفي مدن مختلفة، تصعيد الحراك الاحتجاجي على الحكومة المصرية لتحقيق أكبر قدر من المكاسب. إلا أن محاولتهم لم تسفر عن تحقيق أي نتائج، فعمد هؤلاء القادة إلى إصدار نشرة غير دورية تدعى **رابطة عمال غزل المحلية** بهدف تفعيل فكرة إنشاء رابطة لعمال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

(239) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(240) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(241) نشأت، تحرير، ص 222.

(242) لمزيد من الاطلاع، انظر المدونة: <http://egyworkers.blogspot.com>.

(243) من شهادة المدوّن كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

ضمت الرابطة ثلاث شخصيات مركزية من القادة العماليين، هم صاحب مدوّنة عمال مصر كريم البحيري واليساري من القادة العماليين منذ الثمانينيات جهاد طحان والناشط اليساري كمال الفيومي من حزب العمال الديمقراطي[244]، كما تعاونت مع قادة عماليين آخرين بارزين في المحلة الكبرى، هم محمد العطار وسيد حبيب وفيصل لقوشة ومجدي شريف وعبد القادر ديب وطارق أمين ووائل حبيب[245]. وهدفت الرابطة إلى تحقيق المزيد من المطالب بزيادة الأجور وحرية المنظمات العمالية وموضوعات تتعلق بالسكن والرعاية الصحية[246].

في آذار/ مارس 2008، أعلنت نشرة صوت عمال المحلة عن موعد قريب لإضراب عمال غزل المحلة من دون تحديد تاريخ. ومن ثم قام بعض القادة العماليين بتوزيع أوراق على العمال في المصنع ودعوتهم إلى إضراب عمالي في 6 نيسان/ أبريل 2008[247]. كما نشرت مدوّنة «عمال مصر» بيانًا عشية الإضراب دعت فيه إلى «دق مسمار في نعش هذا النظام الفاسد»[248]. اختير هذا اليوم بالتحديد لأن انتخابات مجالس الإدارة المحلية كانت ستجرى في 8 نيسان/ أبريل، وكان الهدف إشغال القوى الأمنية في الاعتصامات والتظاهرات، وإيجاد أزمة سياسية في البلاد تؤدي إلى إلغاء الانتخابات، ما يدل على محاولة إيجاد نزعة ثورية في مصر كلها. هذا إضافة إلى أنه في هذا الموعد يكون العمال قد تلقوا رواتب الشهر الماضي، ولا خشية من معاقبتهم بتأخير رواتبهم. وجرى التنسيق مع القادة العماليين في الشركات الأخرى بشكل سري حتى يُعمّم الإضراب في معظم أرجاء مصر، على أن يبدأ الإضراب في شركة الغزل والنسيج في المحلة وتتبعها الشركات الأخرى بشكل يفاجئ الحكومة

(244) من شهادة كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

(245) غادة رجائي، «تقرير عن أحوال عمال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة،» (سلسلة الحقوق اقتصادية واجتماعية؛ 63، مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة، تشرين الثاني/ نوفمبر 2008)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.lchr-eg.org/archive/104/social12-08.htm>.

(246) المصدر نفسه.

(247) المصدر نفسه.

(248) من شهادة كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

المصرية[249]. ويدّعي أحد الناشطين أن الحركات السياسية وناشطي المعارضة أجهضوا الفكرة عندما أعلنوا أن الدعوة هي إلى الإضراب العام في مصر[250]، ما أدى إلى تخوّف العمال من النتائج التي قد يتحملونها وحدهم لأن ردة فعل القوى الأمنية ستكون شديدة إذا ما تجاوز الاحتجاج حدود المصنع. وحاولت القوى الأمنية إجهاض فكرة الإضراب من خلال التفاوض مع القادة العماليين أو التهديد بالتصفية الجسدية[251].

شعر النظام أنه يواجه تهديدًا كبيرًا يفوق الاعتصامات العمالية المستمرة، فعملت قوات الأمن على احتلال المدينة، واعتقلت عددًا من العمال في المصنع أو في منازلهم. وشعر جزء من العمال أن إضرابهم سيفشل بسبب هذه الدعوات لأنهم كانوا يريدون تحقيق أهدافهم المحلية الجزئية من خلال الإضراب، خلافًا لموقف قيادات عمالية أكثر تسييسًا[252]. أما جماعة الإخوان المسلمين فتحفظت على الدعوة بحجة الخوف من الفوضى التي ربما تولّدها الدعوة إلى الإضراب، من خلال تصريحات صحافية عشية الإضراب[253]. وشرح مسؤول المكتب السياسي لجماعة الإخوان المسلمين عصام العريان لاحقًا سبب رفض حركته المشاركة في إضراب 6 أبريل، وأوضح أن من مصلحة الإضراب إعلان الجماعة عدم مشاركتها فيه، كي لا يستخدمها النظام «فزاعة» أمام الرأي العام المحلي والعالمي. وفي الوقت ذاته بقي موقف الجماعة غامضًا من إضراب دُعي إليه في 4 أيار/ مايو[254] (وهو تاريخ ميلاد حسني مبارك)، بينما أيّد الإضراب شبان الإخوان والعمال المنتسبون إلى الجماعة[255]. كما تحفّظ حزبا الوفد

(249) من شهادة كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

(250) من شهادة الناشط السياسي عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

(251) من شهادة كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

(252) المهدي، ص 165.

(253) المصدر نفسه، ص 164.

(254) «سياسيون ونشطاء: 6 أبريل أقامت خريطة سياسية جديدة في مصر،» (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 23 نيسان/ أبريل 2008)، تم الإطلاع عليه بتاريخ 12/ 7/ 4102، على الموقع الإلكتروني: <http://www.cihrs.org/?p=4658>.

(255) من شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

والتجمع على الدعوة إلى الإضراب بحجة أن الدعوة من أشخاص مجهولين، وجرت من دون التنسيق المسبق مع القوى التقليدية، على الرغم من أن الجماعة والوفد والتجمع لم ينكروا حق الإضراب مبدئيًا[256]. وهذه اعتبارات سياسية وعملية، حيث ترفض الأحزاب الانجرار وراء دعوات لم تنسّق معها، ولا تعرف من يقف وراءها.

كان تضامن الأهالي القائم على العلاقات الاجتماعية في أوساط العمال عاملًا رئيسًا ومهمًا في فاعليات حوادث انتفاضة المحلة الكبرى والثورة المصرية في 25 يناير. كما يؤكد بعض الدراسات أن من أسبابها كون المحلة الكبرى تمثل أنموذجًا للمكان الذي يسهل فيه التضامن والاتصال إذا قرر الناس الاحتجاج[257].

مع التضامن الواسع مع حراك أهل المحلة الكبرى، كان طبيعيًا أن ينتقل الزخم من المحلة إلى العاصمة، وكانت الدعوات باستثمار تجربة المحلة بتوسيع تحدي سلطة مبارك؛ فأنشأ ناشطو الـ «فيسبوك»، ومنهم الناشطة في حزب الغد ومنسقة الموارد البشرية إسراء عبد الفتاح، صفحة «لا للاستسلام - لتستعيد مصر شبابها من جديد»، تدعو إلى إضراب شامل للقطاعات الصناعية والمؤسساتية في المناطق المصرية المختلفة، ووصل عدد مشتركي الصفحة خلال ثلاثة أيام فقط إلى نحو 77 ألف مشترك[258]. واستُخدمت وسائل الاتصال الممكنة كلها من هواتف محمولة ورسائل قصيرة وبريد إلكتروني ومنشورات وصحف لنشر فكرة الإضراب[259].

هناك في المحلة، حضرت وسائل الإعلام في صباح 6 أبريل، بينما عملت القوى الأمنية على منع الصحافيين الأجانب من تغطية الحدث[260]. وانتظر بعض الناشطين السياسيين المعارضين في المدينة خروج العمال من أجل الاحتجاج،

---

(256) «سياسيون ونشطاء».

(257) يمكن الرجوع في ذلك أيضًا إلى: المهدي، ص 158.

(258) من شهادة محمود عفيفي، المتحدث الإعلامي لحركة شباب 6 أبريل، وعضو المكتب السياسي للحركة، وهو مؤسس الحركة في محافظة القليوبية، مقابلة شخصية أجراها معه إسلام حجازي في القاهرة في 14 نيسان/ أبريل 2012.

(259) شحاتة، «الحركات الاحتجاجية الشبابية،» ص 261.

(260) من شهادة كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

لكن قوى الأمن تلاعبت في مسألة وقت خروج العمال، إذ كان من المفترض أن يخرج العمال في الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر، لكن القوى الأمنية وفّرت للعمال سيارات في الساعة الواحدة ظهرًا، وأخرجت العمال خارج المدينة من طرق أخرى[261].

تجمع شباب في شارع البحر من أجل مشاركة العمال في الاحتجاج، وعندما اقترب منهم مدير الأمن ومجموعة من الضباط، بدأ الشباب بالهتاف، فقام رجال الأمن بدفعهم واحتجازهم في مبنى قريب[262]، وأغلقوا الباب الحديد لاحتجازهم حتى تصل سيارة أمن كبيرة تتسع لهم. ترافق ذلك مع محاولات الشباب إخراج الفتيات من خلال الباب[263]. وفي هذه الأثناء، حاولت سيدة متقدمة في السن مارة في الشارع تهدئة رجال الأمن، فما كان من مدير قسم الأمن في المحلة إلا أن صفعها وأسقطها أرضًا. وكان ذلك بمنزلة الشرارة لاندلاع التظاهرات في المدينة كلها، حيث انضم إلى المحتجين بعض الأهالي من المارة الذين لم يكن لهم هدف أو نيّة الاحتجاج في الشارع. وحين تصادف مرور جنازة في المنطقة، ظن الأهالي أن الجنازة هي جنازة شكلية بغرض الاحتجاج، فانضم الأهالي إلى الجنازة في مشهد يكاد يكون سينمائيًا وبدأوا يهتفون «الله أكبر»، «يسقط حسني مبارك»[264]. ومن ثم تفاقمت الأوضاع، وبدأ الكر والفر بين قوات الأمن والمحتجين، وتزايد عدد رجال الأمن والمحتجين في الوقت ذاته[265].

وصل عدد المحتجين إلى عشرات الآلاف، قام بعضهم بقطع خط القطار. وحينذاك بدأت مواجهات شديدة مع قوات الأمن، استخدم فيها الشباب الحجارة والوسائل البسيطة للدفاع عن النفس[266]، ووصلت تعزيزات أمنية من الدقهلية

(261) من شهادة علاء البهلوان، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(262) مركز للدروس الخصوصية.

(263) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(264) من شهادة كريم البحيري، في 3 كانون الثاني/ يناير 2012.

(265) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(266) لمشاهدة تلك المواجهات، انظر مقطع فيديو بعنوان «إضراب ومظاهرات المحلة 6 أبريل»، بث في 7 نيسان/أبريل 2008، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=T7ZFrTE2saU>.

والإسكندرية وكفر الشيخ والمنوفية[267]. وقُطعت الكهرباء عن الشوارع، فما كان من الأهالي إلا أن أشعلوا النيران من أجل إنارتها. ترافق ذلك مع قطع الاتصالات عن المدينة. ومع حلول الليل، استطاعت القوى الأمنية السيطرة عليها[268]. زاد عدد المتظاهرين في اليوم التالي (7 نيسان/ أبريل) على عددهم في اليوم السابق، ولم تتعرض القوى الأمنية للتظاهرة. وفي الليل، بدأت الاعتقالات بشكل عشوائي في الشوارع[269]، وعمّت الفوضى والحرائق والمواجهات المدينة، وسقط خلالها أول شهيد من على شرفة منزله، وهو طالب في الثانوية العامة[270]، إضافة إلى ثلاثة أشخاص آخرين[271].

بحسب بعض الشهادات لم تخرج تظاهرات في اليوم التالي، وتوقفت الحركة الاحتجاجية عند هذا الحد. ولم يشترك العمال عمومًا في احتجاجات 6 نيسان/ أبريل 2008[272]، وذلك لإخراجهم من المصنع قبل الوقت المحدد كما ذكر أعلاه، وبسبب موافقة وزيرة القوى العاملة عائشة عبد الهادي على مطالب العمال خلال المفاوضات معهم[273]، إضافة إلى تهديد العمال من قوات الأمن

---

(267) لمشاهدة عدد تلك القوات الأمنية انظر مقطع فيديو بعنوان المحلة واشتباكات الأمن معها فى اليوم الأول، بث في 10 نيسان/ أبريل 2008، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=_A_QRLi5ueY&feature=related>.

(268) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(269) لمشاهدة تلك الاعتقالات العشوائية، انظر مقطع فيديو بعنوان 6 أبريل انتفاضة المحلة 3 اختطاف المواطنين والاعتداء عليهم، بُثّ في 7 نيسان/ أبريل 2008، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=pGTBEPAgJRs&feature=related>.

وقال الناشط كريم البحيري في مقابلة أجريت معه إن ضباط الأمن أحرقوا المدارس في المدينة بعد إحكام سيطرتهم عليها، كي تقدم الاحتجاج إلى الرأي العام المصري على أنه عمليات تخريب وشغب. ولم يكن باستطاعتنا التأكد من هذه المعلومة.

(270) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(271) معلومات متقاطعة من شهادتي عبد المنعم إمام (3 كانون الثاني/ يناير 2012) وكريم البحيري (3 كانون الثاني/ يناير 2012).

(272) من شهادة أحمد عبد القادر، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(273) من شهادة فتحي عبد الحميد، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

وتخويفهم من عدم مساندة الأهالي لهم[274]. وهذا صحيح في ما يتعلق ببعض المصانع، لكن من الصعب أن يحصل أي تحرك شعبي في المحلة من دون مشاركة جزء من العمال أو عائلاتهم على الأقل، فهي مدينة عمالية.

كانت هذه حالة كلاسيكية لرفض تحوّل العمل النقابي من الاحتجاج الفئوي إلى التعاون مع قوى سياسية خوفًا من إفساد النضال النقابي نفسه. وغالبًا ما يتفاهم أصحاب العمل، أو إدارات العمل، مع العمال أو الموظفين قبل أن يُستغل النضال سياسيًا لأهداف تتجاوز المطالب الفئوية أو القطاعية. لكن بذلك يكون النضال السياسي قد أدى مهمته بشكل غير مباشر، بإجبار المشغّلين على الاستجابة لمطالب العمل خوفًا من هذا اللقاء بين النقابي والسياسي، ولغرض إجهاضه.

رفع المحتجون الشعارات كلها التي تركز على الغلاء والوضع المعيشي. أما الإشارة الأبرز إلى تجاوز الاحتجاج حدود المطالب اليومية العينية بالتعبير عن نقمة سياسية على النظام، فتمثلت في إنزال صورة حسني مبارك التي كانت معلقة في ميدان الشون[275] ودوسها بالأقدام.

قامت السلطة السياسية بإقالة رئيس مجلس مدينة المحلة محاولة لاحتواء الوضع وإيهام الأهالي أن ثمة تغييرات ستحصل في إدارة المحافظة. لكنها عيّنت بدلًا منه مدير أمن الدقهلية[276]، ما يوضح أن الهدف لم يكن إصلاحيًا، بل على العكس. شُدِّدت القبضة الأمنية على أهالي المحلة، التي كانت العامل المفجر للانتفاضة.

في إثر حوادث المحلة، حوّلت النيابة 49 مواطنًا إلى المحكمة بتهم

---

(274) من شهادة محمد موسى «عضو في حزب التحالف الشعبي الاشتراكي بالمحلة»، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في تاريخ 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(275) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

مقطع فيديو يظهر إنزال صورة حسني مبارك في عام 2008، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=hmHiWXflGwM>.

(276) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

مختلفة[277]. وفي 9 نيسان/ أبريل 2008 نظم نحو 200 شخص من أهالي المحلة وقفة احتجاجية أمام قسم أول في المحلة من أجل المطالبة بالإفراج عن المعتقلين[278]، إضافة إلى وقفات احتجاجية عدة أمام مجمع المحاكم في المحلة في 5 شباط/ فبراير 2009 للمطالبة بالإفراج عن 22 شخصًا حكم عليهم بالسجن مددًا راوحت بين 3 و5 أعوام، أسوة بمجموعة (27 شخصًا) كان قد أفرج عنها سابقًا بعد صدور حكم ببراءتهم من محكمة أمن الدولة العليا في طنطا[279].

تاسعًا: حركة 6 أبريل والإضراب العام

كان قيام حركة 6 أبريل في إثر نقاشات واجتماعات لناشطين سياسيين كان لهم دور بارز في الدعوة إلى اعتصام العمال في المحلة الكبرى في عام 2008، حين اتُّفِق على تأليف حركة شبابية تعمل على تغيير الواقع السياسي والاجتماعي المصري. وفي نهاية حزيران/ يونيو 2008، أُعلن قيام الحركة في مقر نقابة الصحافيين من مجموعة صغيرة من الشباب (5 من المنصورة و2 من الإسكندرية ومجموعة من الشباب في القاهرة)[280]. تألفت الحركة من أربع دوائر: مجموعة إعلامية كانت وظيفتها التواصل مع وسائل الإعلام لتغطية أخبار الحركة ونشر البيانات الصحافية ومجموعة العمل الجماهيري المسؤولة عن الفاعليات الاحتجاجية ولجنة التنظيم والاتصال المسؤولة عن تنسيب الأعضاء وعملهم والاتصال بهم ولجنة الأمناء المسؤولة عن جمع اشتراكات الأعضاء (20 جنيهًا في الشهر)[281].

كان تأسيس الحركة تجسيدًا واضحًا لتقدم دور الشباب في الحراك السياسي ومحاولات استقلالهم عن جيل السبعينيات، إذ إن معظم شبابها تأثر أو تسيس بفعل الحراك الذي ولّدته حركة كفاية ضمن إطار «شباب من أجل

(277) نشأت، تحرير، ص 220.

(278) المصدر نفسه، ص 226.

(279) المصدر نفسه، ص 239.

(280) من شهادة محمود عفيفي، في 14 نيسان/ أبريل 2012.

(281) من شهادة محمود عفيفي، في 14 نيسان/ أبريل 2012.

التغيير»، وخرج منها نتيجة اختراقات أمنية أو خلافات تنظيمية[282]. ويعود توسع عددها إلى التقدم التقاني وانتشار الإنترنت والأمل الذي خلّفته انتفاضة المحلة الكبرى في إمكانية حدوث التغيير. وتميزت الحركات الشبابية بتأكيدها الفعل، وبأنها بشكل عام عابرة الأيديولوجيات وانتقال نشاطها إلى فضاءات جديدة مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي[283]. كان أول نشاط لحركة 6 أبريل في 27 تموز/ يوليو 2008، عندما أطلق أعضاؤها طائرات ورقية رُسم عليها علم مصر مع ترديدهم أغاني وطنية كأشكال جديدة من الاحتجاجات السلمية. اعتُقل في إثر ذلك عدد من الشباب، وأُفرج عنهم بعد أسبوعين[284]. كما عملوا على نقل تجارب الشعوب الأخرى في النضال السلمي، والاطلاع على نماذج من الثورات في العالم وتحميل الكتب الرقمية ومشاهدة الأفلام التي تناقش التغيير في دول أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، وقراءة الروايات التي تتحدث عن الحرية أو عقد مؤتمرات على شبكة الإنترنت لمناقشة قضايا اجتماعية كالتعليم مثلًا. وكان كل ذلك يجري بالتوازي مع التظاهر وتنظيم الفاعليات[285]. واستخدم النظام السياسي وسائل الترغيب والترهيب للحد من انتشار الحركة ونشاطها، حيث عمل على إغراء أعضائها بالمزايا أو الوظائف أو إقناعهم بعدم عدالة قضيتهم أو بالعمل على سجنهم، وحتى استخدام العنف والتعذيب في حال فشلت محاولة استمالتهم[286].

أعطت تظاهرات 6 أبريل زخمًا جديدًا للحركة الاحتجاجية في المناطق المختلفة وفئات المجتمع المصري. ومع تأسيس حركة 6 أبريل الشبابية[287] تكررت الدعوات إلى الخروج في تظاهرات مماثلة مع كل ذكرى سنوية للحوادث. هذا السياق هو الذي جعل بعض الباحثين يرى في الحركة حركة

(282) من شهادة جورج إسحق، في 22 أيار/ مايو 2012.

(283) شحاتة، «الحركات الاحتجاجية الشبابية،» ص 247-250.

(284) من شهادة محمود عفيفي، في 14 نيسان/ أبريل 2012.

(285) معلومات متقاطعة من شهادتي عمرو صلاح «عضو ائتلاف شباب الثورة و ناشط في مجال حقوق الإنسان»، مقابلة شخصية أجراها معه إسلام حجازي في القاهرة في تاريخ 7 أيار/ مايو 2012، ومحمود عفيفي في 14 نيسان/ أبريل 2012.

(286) من شهادة محمود عفيفي، في 14 نيسان/ أبريل 2012.

(287) سوف نتحدث عنها بشكل مفصل في قسم الحراك الشبابي.

عمالية، وبالتالي أن مطالب ثورة 25 يناير اجتماعية، وجرى حرف مسارها. إذ كتب أحد الباحثين أن حركة 6 أبريل حركة عمالية، أو هي على الأقل حركة ذات علاقة بالطبقة العاملة. ونتيجة انطباعه الخاطئ هذا، تحدث عن ثورة يناير باعتبارها ثورة اجتماعية عمالية في الأساس جرى الاستيلاء عليها وتحويلها إلى مطالب سياسية لا ذكر فيها للمطالب الاجتماعية كما هو في بيان 6 فبراير [شباط] 2011 الذي أصدره ائتلاف شباب الثورة بمطالبه السبعة التي لم تتضمن مطالب اجتماعية[288]. والحقيقة أن حركة 6 أبريل ليست حركة عمالية؛ فهي شاركت منذ عام 2008 في نضالات ديمقراطية سياسية ذات طابع حقوقي، مثل النشاط ضد التعذيب، ولم يقتصر نشاطها على القضايا الاجتماعية. كما أن ثورة 25 يناير انطلقت لأسباب مباشرة متعلقة بممارسات الأمن المصري داخليًا، وتبلورت منذ البداية باعتبارها حراكًا ديمقراطيًا يطالب بتغيير النظام الحاكم ويرفع مطالب سياسية واجتماعية، ويقوم على الفئات المتضررة اجتماعيًا[289].

دعت حركة 6 أبريل على مواقع التواصل الاجتماعي والمدوّنات والصحف المؤيدة للتغيير والإصلاح السياسي الشعب المصري بفئاته كلها إلى إضراب شامل في 6 نيسان/ أبريل 2009 إحياء لذكرى انتفاضة المحلة الكبرى. ووجهت رسائل في بيان دعوتها إلى الشعب المصري ووزارة الداخلية «بالنسبة للتخوف من الفوضى أو أي أعمال عنيفة فهي بالطبع تخوفات مشروعه ولكننا نؤكد على سلمية الدعوه وسلمية الاحتجاج ونشدد على وزارة الداخليه بأن تمارس دورها الحقيقي بحماية المنشآت والممتلكات فقط وليس مهاجمة الجماهير التي تقوم بالاحتجاجات السلمية المشروعة لأن البدء بالعنف والقمع لا يولد سوى رد فعل عنيف ... والضغط يولد الانفجار»[290]. حددت الحركة مطالب إضراب عام

---

(288) Sean F. McMahon, «Egypt's Social Forces, the State, and the Middle East Order,» in: Tschirgi, Kazziha and McMahon, eds., pp. 151-172.

(289) يمثل انقسام الباحثين في تشخيص الثورة، حيث اعتبرها العلمانيون ثورة علمانية واليساريون ثورة يسارية والإسلاميون ثورة لاستبدال النظام العلماني القائم، دليلًا على أن طابع الثورة لم يكن قد حدد بموجب موقف أيديولوجي للقيادة، وكان بالإمكان الاستدلال عليه من طبيعة شعاراتها وتركيبها الاجتماعي.

(290) «6 أبريل 2009 ... لماذا؟،» (مدونة حركة 6 أبريل، 11 آذار/ مارس 2009)، تم=

2009 بأربعة مطالب: الأول، رفع الحد الأدنى للأجور إلى 1200 جنيه؛ ثانيًا، ربط الأجور بالأسعار؛ ثالثًا، انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يضمن الحريات السياسية والنقابية ويحدد فترة الرئيس بولايتين؛ رابعًا، وقف تصدير الغاز إلى إسرائيل.

في رأينا، كانت مطالب هذا الإضراب العام وجرأتها بالشكل الذي طرحتها فيه الحركة بمنزلة تمهيد لنوع المطالب التي طرحها ثوار 25 يناير ونوع الخطاب الذي ساد فيه(291). عوّلت الحركة على الخبرة الاحتجاجية للشعب المصري التي راكمها خلال الأعوام السابقة على الرغم من أن معظم ناشطي الحركة لم يكن متفائلًا بنجاح الإضراب(292). كما تباينت مواقف القوى السياسية المعارضة من الدعوة إلى الإضراب(293).

= الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://shabab6april.wordpress.com/?s=%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8+%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8+2009>.

(291) «الإضراب القادم.. يوم 6 أبريل،» (مدونة حركة 6 أبريل، 1 نيسان/ أبريل 2009)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2009، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/WoVXwS>.

(292) للاطلاع على مواقف وتصريحات أبرز قادة حركة 6 أبريل، انظر: نورا فخري، «نجوم إضراب 6 أبريل 2008: متشائمون ويشككون في نجاح إضراب 2009،» اليوم السابع، 23/ 3/ 2009، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2009، على الموقع الإلكتروني:
<http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=81971#.U80RIdySxN5>.

(293) نشرت اللجنة الإعلامية موقف القوى والشخصيات التي أيدت الإضراب: حزب العمل، حركة كفاية، اللجنة المشتركة للقوى الوطنية، حزب الكرامة، الاشتراكيون الثوريون، حزب الجبهة حزب الغد، الإخوان المسلمون والحزب الناصري (مؤيدون للدعوة فحسب) حركة عدالة بلا حدود حركة اليسار المصري المقاوم، تضامن، ائتلاف المصريين من أجل التغير. المشاركون من الفئات المختلفة والنقابات والاحتجاجات العمالية :شعبة أصحاب المخابز بالدقهلية، مهندسون ضد الحراسة، صحافيون بلا حقوق، شعبة أصحاب المخابز بحلوان، معتقلو المحلة (إضراب عن الطعام داخل سجن القطا)، شعبة أصحاب المخابز في 6 أكتوبر، اللجنة التنسيقية للعمال، اللجنة التنسيقية لطلاب مصر، مصنع أسمنت طرة، اتحاد عمال مصر الحر، شعبة أصحاب المخابز بالمنوفية، مصنع سيراميكا الملكة، أهالي النوبة، محامون من أجل التغير، شعبة أصحاب المخابز بحلوان، أطباء بلا حقوق، حركة 9 مارس لاستقلال الجامعات، بعض سائقي مترو الأنفاق، بعض سائقي القطارات (خصوصًا خط القاهرة - إسكندرية)، إداريو التربية والتعليم، كثير من سائقي التاكسيات وسائقي موقف عبود، سائقو موقف السيدة عائشة/ المنيب، سائقو موقف السيدة عائشة/ جيزة. أما في قطاع الطلاب فشاركت اللجنة التنسيقية لطلاب مصر في يوم الغضب من خلال تظاهرات في 14 جامعة مصرية، وضمت: طلاب =

فشلت محاولة تكرار الاحتجاجات في 6 نيسان/ أبريل 2009 بإعلان الإضراب العام بعد أن ألقت القوات الأمنية القبض على العشرات من الطلاب وأعضاء حركة «6 أبريل» و«كفاية» وحزب «الغد» و«طلاب الإخوان المسلمين» وآخرين(294) بعد أن استطاع المتظاهرون دخول ميدان التحرير في وسط القاهرة. وحصلت نقلة نوعية في 6 نيسان/ أبريل 2010. فالشباب الذين قادوا الحراك في ذلك اليوم هم الذين أصبحوا نواة حركة شباب من أجل العدالة والحرية. إذ اعتُقل ما يزيد على 150 شابًا، نُقل منهم 96 شابًا إلى معسكر السلام للأمن المركزي(295). وحاول هؤلاء الشباب في تلك المرحلة تطبيق فكرة التحرك في الشارع ثم الوقوف والاعتصام أمام وزارة الداخلية، في محاولة مبكرة لفكرة «كرة الثلج» التي سنتناولها لاحقًا في شرح عملية تنظيم يوم 25 يناير، لكن جرى تفريقهم بالقوة(296).

= 6 أبريل، رابطة الطلاب الإسلاميين بحزب العمل، طلاب الإخوان المسلمين، طلاب الاشتراكيين، طلاب حركة حقي، طلاب حركة مقاومة. ويشارك طلاب 6 أبريل بصورة فاعلة من خلال 7 جامعات: القاهرة، حلوان، عين شمس، المنصورة، أسيوط، شبين الكون، إسكندرية. الشخصيات العامة المؤيدة ليوم الغضب والإضراب 6 أبريل. كتاب وأدباء: علاء الأسواني، مجدي أحمد حسين (من داخل سجن المرج)، إبرهيم منصور، عبد الحليم قنديل، حمدين صباحي، محمد عبد القدوس، كمال أبو عيطة، خالد البلشي، عادل المشد، مدحت الزاهد، عمرو بدر، جورج إسحق، محمد عبد المجيد، أيمن نور، عبد الرحمن يوسف، أسامة رشدي، محمد عبد الحكم دياب. أساتذة جامعات: عبد الجليل مصطفى، يحيى القزاز، أحمد دراج، عبد الحميد الغزالي، محمد شرف. فنانون: عبد العزيز مخيون ومحسنة توفيق. انظر: «التقرير النهائي للجنة الإعلامية لشباب 6 أبريل حول الإضراب،» (مدوّنة حركة شباب 6 أبريل، 4 نيسان/ أبريل 2009)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://shabab6april.wordpress.com/2009/04/04>.

(294) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 127.

(295) من شهادة خالد السيد للمؤلف في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.

(296) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

كانت وسائل الإعلام المقربة من المعارضة متفائلة بالتصعيد الشعبي والاستجابة مع دعوات الإضراب في عام 2009؛ فمثلًا نشرت صحيفة الشروق المصرية ملفًا خاصًا بشكل يومي وعلى صفحاتها الأولى الدعوات إلى الإضراب على مدى أيام عدة، أملًا منها في أن تعمم انتفاضة المحلة الكبرى على مصر (راجع أعداد صحيفة الشروق من الفترة الممتدة بين 2 و7 نيسان/ أبريل 2009). لكنها تناولت في عام 2010 الدعوات بشكل مختصر وجزئي بعد فشل إضراب 2009 (راجع أعداد صحيفة الشروق في تلك الفترة).

المهم أن العقلية التي حكمت سلوك الداعين إلى الإضراب العام هي عقلية حركات احتجاجية، لا تستخدم الإضراب في إطار خطة لتعطيل البلاد والوصول إلى الحكم، بل تعلن الإضراب وتثق بالتطور العفوي الذي يليه. والمشكلة هي أن هذه العقلية سادت أيضًا ثورة 25 يناير. كانت الحركة في كانون الثاني/ يناير حركة احتجاج في بنيتها وخطابها ومطالبها الأولى، ثم طرح ثوار 25 يناير مطالب ثورة حين أدركوا وجود زخم ثوري حقيقي، لكنهم واصلوا بعقلية حركة احتجاجية، لا تتضمن خطة لتسلم الحكم، ولتغيير النظام، بل طالبوا بإسقاط النظام.

عاشرًا: المدوّنون واستثمار الطفرة التقانية

كان احتجاج الطلاب في السابق يمثل الشرارة الأولى التي تسبق أي حركة احتجاجية كبيرة تطالب بالتغيير وتحقيق المطالب السياسية والاقتصادية. وبعد عام 2000، وفّر انتشار الإنترنت بما تضمّنته من مواقع ومدوّنات وشبكات تواصل اجتماعي فضاءً افتراضيًا لمجتمع قادر على تجاوز العقبات الأمنية الموجودة على أرض الواقع، ومجالًا حرًا للتعبير عن الرأي ومنبرًا للنقاشات المختلفة التوجهات. وأتاح هذا المجال الافتراضي السرعة والحرية وقلة التكلفة في نقل ما يجري خلال الاحتجاجات بالصوت والصورة، إضافة إلى التواصل السريع بين المواطنين[297].

انتشرت في النصف الأول من العقد الماضي ظاهرة المدوّنين قبل أن تنشأ ظاهرة وسائل التواصل الاجتماعي، فشملت توثيق تظاهرات بالصوت والصورة ضد التوريث كما فعل المدوّن المعروف وائل عباس، وهو من أشهر المدونين في العقد السابق على الثورة، إضافة إلى الناشطَين اليساريين علاء عبد الفتاح ومنال بهي الدين.

نُظّمت تظاهرات سلمية ضد التعديلات الدستورية غير الديمقراطية في ميدان التحرير وخارج نقابة الصحافيين، وأطلق النظام بلطجيته لقمع المشاركين وضبطهم، بالاشتراك مع قوات الأمن المركزي. لكن خلافًا لما كان يجري في السابق، نشر المدوّنون صور الضرب والاعتداءات عليهم من

(297) هلال، النظام السياسي المصري، ص 469.

البلطجية والأمن المركزي، وبُثّت هذه الصور في قناة دريم التلفزيونيّة. كما جرت اعتقالات في صفوف المدوّنين، وكان أوّلهم عبد الكريم سليمان الذي اعتقل في عام 2005 وصدر بحقه حكم بالسجن أربع سنوات (2007) بتهمة نشر مواد ضد الحكومة وضد الإسلام. وفي أيار/ مايو 2006 اعتُقل محمد الشرقاوي الذي عُذّب في السجن، بما في ذلك محاولة إذلاله جنسيًا، وكريم الشاعر وحسام الحملاوي في أثناء تظاهرة عند نقابة الصحافيين. وفي عام 2006 اعتُقل أكثر من مئة مدوّن.

بدأت المدوّنات في مصر تتناول القضايا السياسية بالتزامن مع تظاهرات حركة كفاية في عام 2004، وتعاظم عدد أفرادها ونشاطها السياسي في عام 2005 مع الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتشار قصص الفساد السياسي والاقتصادي وفضائحه[298]. وبرز عدد من المدوّنات الفاعلة في عملية الحراك السياسي والمطالبة بالإصلاح السياسي، منها مدوّنة «الوعي المصري» التي حررها وائل عباس. وكانت متخصصة بفضح جرائم التعذيب في السجون من خلال تسريب هذه الشرائط من رجال الأمن أنفسهم، كما نقلت انتهاكات الشرطة في يوم الاستفتاء على الدستور المصري، إضافة إلى مدوّنة كريم البحيري، العامل في الغزل والنسيج، التي قدمت صورة حية ومباشرة عن اعتصامات العمال في المحلة من خلال تصويرها عبر هاتفه الجوال ومن ثم نشرها على المدوّنة، كما أسلفنا[299]. وكذلك مدوّنة «ودنا نعيش» لمحررها مسعد أبو فجر الذي ركز على مطالب وقف التمييز ضد بدو سيناء[300].

وصل عدد المدوّنات حتى عام 2010 إلى نحو مئتي ألف مدوّنة، يشرف عليها شباب، أغلبيتهم دون الثلاثين عامًا[301]. وحملت هذه معها مبادرات وأفكارًا ومشروعات شبابية خلاقة حاولت نقل نقاشات الفضاء الإلكتروني إلى برامج

(298) الشيماء عبد السلام وهدى صلاح الدين، المدونات، مفاهيم (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2010)، ص 10.

(299) منيسي، ص 115.

(300) نديم منصوري، سوسيولوجيا الإنترنت، اجتماعات عربية؛ 4 (بيروت: منتدى المعارف، 2014)، ص 71.

(301) دياب، ص 227.

وخطط عمل للنهوض بتغيير الواقع المصري، حيث عملت مجموعة من الشباب المدوّنين (15 شخصًا) من التيارات السياسية المصرية المختلفة والمستقلين على إنشاء موقع إلكتروني أُطلق عليه اسم «أبناء مصر»، يعالج القضايا الاجتماعية والسياسية، وينقل مطالب فئات من المجتمع المصري وحقوقها وتظلماتها. وتطوّرت الفكرة إلى نشر محتويات المدوّنات المصرية في سلسلة كتب أطلقوا عليها «مشروع وطن»، بالتعاون مع دار نشر صغيرة. ومن ثم عمل بعض من الشباب بتمويل ذاتي متواضع على إطلاق دار نشر صغيرة سمّوها «دار دون للنشر والتوزيع» في نهاية عام 2008[302].

كما أصبح التدوين ملمحًا من ملامح خروج شباب من الإخوان المسلمين من إطار الجماعة وفكرها الموحد إلى حال من إبراز التمايز من الفكر التقليدي للجماعة الذي أصبح ظاهرة لافتة في عامي 2009 و2010[303].

انتقلت تجربة حركة كفاية العابرة الأيديولوجيات من أبناء جيل السبعينيات إلى الشباب المصري بإنشائهم حركات اجتماعية جديدة شبابية عابرة أيضًا التيارات السياسية، واضعة في مقدم أولوياتها النهوض بالتغيير الاجتماعي والسياسي في مصر بأدوات وأساليب جديدة.

حادي عشر: حركة شباب من أجل العدالة والحرية

قامت حركة «شباب من أجل العدالة والحرية» في عام 2010 بمبادرة من مجموعة من الشباب المنشقين عن حركة 6 أبريل، إضافة إلى شباب تسيّسوا

(302) من شهادة مؤسسي دار دون أحمد مهنا ومحمد مفيد ومصطفى الحسيني وأحمد البودي، مقابلة شخصية أجراها معهم نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 1 كانون الأول/ ديسمبر 2012.
تمتاز الكتب الصادرة عن هذه المبادرة الشبابية ببساطتها وقربها من العامية. وقد تناولت موضوعات اقتصادية سياسية حساسة ، منتقدة جوهر الاستبداد في النظام السياسي؛ فمثلًا كان أول كتاب صادر عن الدار بعنوان يا عيني يا مصر أوه Egypt، تناول الروتين في نمط حياة المواطن المصري وانعكاسات ذلك على مستقبل الوطن وتطوره، والتزاوج بين الحزب الوطني الحاكم ورؤوس أموال رجال الأعمال والتوريث.

(303) من شهادات شباب الإخوان السابقين إسلام لطفي وعمار البلتاجي ومحمد عباس، مقابلات شخصية في المركز العربي للأبحاث في الدوحة أجراها معهم الباحثان هاني عواد ونيروز ساتيك في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

حديثًا نتيجة الفاعليات الاحتجاجية[304]. بنت الحركة أفكارها ونشاطها على الربط بين الحقوق السياسية وتغيير النظام السياسي من جهة والمطالب الشعبية الفئوية ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية، خصوصًا العمالية منها من جهة أخرى[305]. إذ اقتنعت الحركة بضرورة إشراك فئات شعبية واسعة في النضال السياسي لتغيير النظام تحديدًا، بوساطة مخاطبة قضاياها الاجتماعية والاقتصادية، لذلك دخلت الحركة في جدل فكري مع النخبة السياسية من جيل السبعينيات في المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية بضرورة الاقتناع بالمراهنة على إمكانية إحداث التغيير عن طريق الثورة واتباع وسائل أكثر جدية وجذرية في الحراك في التعامل مع الشارع والجماهير التي يمكن أن تنضم إلى الاحتجاجات، وإلا فسيبقى الحراك الاحتجاجي صراعًا نخبويًا بين النظام الحاكم ومجموعة من المثقفين والسياسيين المعارضين[306]. وبهذا المعنى كانت هذه الحركة ظاهرة جديدة تمامًا، ويمكن اعتبارها حركة ثورية. وتوجهت بالقوة إلى تجاوز الحساسيات بين قوى المعارضة بالتركيز على ضرورة الوحدة لتغيير النظام الحاكم.

اجتمعت أغلبية النخبة السياسية المعارضة في «الجمعية الوطنية للتغيير» التي التفت حول محمد البرادعي، (سنأتي إلى ذكرها لاحقًا). وكانت تشعر بحساسية تجاه فكرة التواصل مع حركة الإخوان المسلمين. لذلك اتفق الشباب القائمون على حركة الشباب من أجل العدالة والحرية على عدم وراثة المشكلات التاريخية

---

(304) يقول الكاتب جمال زهران عن هذه الحركة: حركة شباب من أجل العدالة والحريّة هي مجموعة من الشباب المنشق عن جماعة 6 أبريل. أنشئت في نيسان/أبريل 2010، واتسمت بالتشدد بعد موجة الاحتجاج الشعبي والسياسي بعد مقتل خالد سعيد في الإسكندريّة. أهم مطالبها إسقاط النظام بالكامل. وكانت الحركة في طليعة الحركات الشبابيّة الداعية إلى الثورة على النظام بعد انتخابات البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر 2010. وبدأت الدعوة الرسميّة إلى الثورة في مطلع كانون الثاني/يناير 2011، وكان منسق الحركة العام محمد عواد، انظر: زهران، «الاتجاهات المناطقية،» ص 148.

(305) كانت الحركة قريبة من تيار التجديد الاشتراكي، ونسقت معه بشكل فاعل في تنظيم الاحتجاجات العمالية، ولذلك يحسب بعضهم أنها حركة يسارية.

(306) من شهادة محمد صلاح من مؤسسي حركة شباب من أجل العدالة والحرية، مقابلة شخصية أجراها معه محمد عباس في الدوحة في 23 كانون الثاني/يناير 2014.

للنخبة السياسية المعارضة، وفتحوا قنوات اتصال مع شباب الإخوان المسلمين ونظّموا سويّة وقفات احتجاجية وتظاهرات مشتركة. وبقصد إحداث تقارب بين قوى المعارضة وحركة الإخوان المسلمين، دعمت الحركة مرشّحًا من «الإخوان» في الانتخابات التشريعية (2010)، إضافة إلى مرشَّحَين آخرين أحدهما يساري والآخر ليبرالي[307].

شاركت الحركة بالتنسيق مع القوى السياسية الأخرى في الفاعليات الاحتجاجية المختلفة في عام 2010 لرفض التوريث ودعم الاحتجاجات العمالية والمهمشين[308]. وكان لها دور فاعل في احتجاجات الإسكندرية التي تلت مقتل خالد سعيد في صيف 2010 وتفجير كنيسة القديسين في مطلع عام 2011[309]. كما نظّمت فاعليات احتجاجية بعد تفجير الكنيسة في المناطق التي تسكنها أغلبية قبطية للتنديد بتشدد القوانين المصرية في بناء الكنائس وقضايا أخرى تتعلق بقوانين الأحوال الشخصية. واستطاعت الحركة تحويل تفجير الكنيسة من نقمة طائفية إلى قضية ذات طابع سياسي موجهة ضد النظام المصري الحاكم والمطالبة بالمساواة في القوانين والحقوق[310]. ومن الجدير بالذكر أنه بعد حادثة كنيسة القديسين مباشرة في اليوم الأول من عام 2010، خرج الأقباط أول مرة في تاريخ مصر الحديث للتظاهر بصفتهم أقباطًا وللمطالبة بالحقوق والمساواة. والغريب أن تظاهراتهم لاقت تعاطفًا واسعًا في الشارع المصري، كما أن مسلمين كثرًا حَضَروا طقوس عيد الميلاد للمسيحيين الأرثوذكس بعد ذلك بأسبوع، في مسعى لحماية الكنائس من أي إرهاب محتمل.

---

(307) كانت أول فاعلية مشتركة عندما اعتدى عنصر من الحرس الجامعي بالضرب على طالبة من الإخوان المسلمين في الحرم الجامعي تدعى سمية أشرف. من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

(308) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

(309) من شهادة أحمد عراقي نصار، «عضو في ائتلاف شباب الثورة في الإسكندرية وناشط ميداني في حركة كلنا خالد سعيد وحركة 6 أبريل»، مقابلة شخصية أجراها معه إسلام حجازي في القاهرة في 24 نيسان/ أبريل 2012.

(310) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

ثاني عشر: الجمعية الوطنية للتغيير وتوسيع نطاق التنسيق السياسي

في ما عدا نشوء حركات مثل 6 أبريل وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، لم يطرأ تغييرٌ حقيقي على المشهد الاحتجاجي المصري في المدة الزمنية بين عامي 2008 و2009 بشكل عام إلا مع إنشاء شاب من كلية الاقتصاد في جامعة القاهرة يدعى محمود الحتة في آب/ أغسطس 2009 صفحة على الـ «فيسبوك» سمّاها «نؤيد البرادعي رئيسًا لمصر في عام 2011»[311]، وانضم إليها فور نشوئها نحو ألف شخص.

انتبه النظام لمحاولة تحويل البرادعي إلى بديل حقيقي من مبارك، فبدأت عملية تلطيخ سمعته. وفي حال هذه الصفحة مثلًا، انضم أفراد من مؤيدي نظام مبارك إلى الصفحة المؤيدة للبرادعي لشن حملة ضد شخصه واتهامه بالمشاركة في التحضير لغزو العراق في عام 2003 خلال عمله في وكالة الطاقة الذرية[312]. ومثّلت شخصية البرادعي تحديًا أساسيًا للنظام كونه شخصية مدنية تتمتع بحصانة دولية وحائز جائزة نوبل للسلام (مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية)، ولذلك كان من الصعب تلفيق تهم مباشرة تقود إلى محاكمة البرادعي خلافًا لحالة أيمن نور، المرشح الرئاسي في انتخابات عام 2005.

بدأ التواصل والتنسيق بين شخصيات عدة ممن نشطوا على صفحة الـ «فيسبوك»، منهم: عبد المنعم إمام، وهو ناشط سياسي في حزب الجبهة من المحلة الكبرى، ومحمود الحتة وعبد الرحمن يوسف، إضافة إلى ناشطين من حركة 6 أبريل، منهم إسراء عبد الفتاح وباسم فتحي ومؤسس الحركة أحمد ماهر، من أجل نشر فكرة طرح البرادعي مرشحًا رئاسيًا تتفق عليه المعارضة في مواجهة مبارك في الانتخابات الرئاسية 2011. وتمكن هؤلاء في أيلول/ سبتمبر 2009 من تشكيل «الحملة الشعبية لدعم محمد البرادعي لرئاسة مصر

(311) جاءت هذه الخطوة بعد زيارة محمد البرادعي إلى مصر وإجرائه مقابلة تلفزيونية تحدث فيها عن الأوضاع الداخلية المصرية.

(312) من شهادة عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

في عام 2011». ولم يكن هناك أي تواصل مع محمد البرادعي على المستوى الشخصي إلا مع دخول أفراد من عائلته الضيقة إلى المجموعة بعد أن زاد عدد أعضائها إلى نحو 20 ألف شخص مع نهاية عام 2009، وتصريحه لقناة أميركية عن سماعه أصوات الشباب المصري من دون أي تواصل مع أعضاء المجموعة إلا من خلال رسالة واحدة عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية[313].

قامت الحملة بتشكيل هيكل تنظيمي لها وإنشاء موقع إلكتروني للتعريف بها وقبول طلبات الانتساب إليها من المحافظات المصرية المختلفة وزيارتها. وفي البداية لم يتجاوز عدد أعضائها الـ 15 شخصًا. في المقابل، أنشأ عدد من أحزاب السلطة[314] حملة «الجبهة الشعبية لحماية مصر من البرادعي»، اعتبرت فيها أن ترشيح البرادعي للانتخابات الرئاسية «مخطط صهيوني أمريكي، تم ترويجه إعلاميًا لزعزعة الأمن الداخلي للبلد»[315]. تحول تمجيد البرادعي بصفته ابنًا لمصر حاز جائزة نوبل وكوفئ بوسام النيل من الرئيس مبارك، إلى حملة تشويه بعد أن أعلن أنه سيساهم في معركة التغيير في مصر.

في عام 2011 أنشأ وائل غنيم على الـ «فيسبوك» صفحة «البرادعي رئيسًا لمصر». ويقول وائل غنيم في كتابه أنه لم يكن مسيّسًا، لكن عودة البرادعي أضاءت له بصيص أمل بإمكانية التغيير. وكان هدف الصفحة طرح بديل عيني جوابًا لمن يسألون عن البديل، فكان من الضروري طرح اسم شخص[316]. ورأى غنيم أن الأحزاب المعارضة كلها احتاجت إلى شخص غير حزبي، له حصانة دولية تمنع النظام من التعامل معه مباشرة بخطوات قمعية تجهض المشروع.

---

(313) من شهادة عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(314) الأحزاب هي: الأمة، السلام الديمقراطي، الشعب، مصر العربي، الاتحاد الديمقراطي، الجمهوري الحر، الأحرار.

(315) «سبعة أحزاب تعلن تأسيس الجبهة الشعبية لحماية مصر من البرادعي،» المصري اليوم، 1/3/2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/12/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/588>.

(316) وائل غنيم، الثورة 2.0: إذا الشعب يومًا أراد الحياة، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 57.

بدأت الحملة تخطط لتنظيم نشاط ميداني، كان أوله استقبال البرادعي في مطار القاهرة مع عودته إلى مصر في 19 شباط/ فبراير 2010، بحشد شعبي يعلن تقديمه مرشحًا للانتخابات الرئاسية. وبالتنسيق مع حركة 6 أبريل، نُشِرت دعوة استقبال البرادعي على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وبعض وسائل الإعلام. كما اتُّفق مع الحملة المصرية ضد التوريث لمشاركة شخصيات قيادية منها في هذا الاستقبال، منهم حسن نافعة وجورج إسحق.

عملت القوى الأمنية يوم الاستقبال على فرض مزيد من التشديد الأمني في المطار، وقامت بتفتيش السيارات الداخلة إليه بدقة لافتة عما كانت عليه في الأيام العادية، بينما عمل الناشطون على إدخال اللافتات والصور قبل يوم من الاستقبال في سيارة ناشط يحمل جواز سفر أوروبيًا[317].

استقبل البرادعي في المطار حشد مؤلف من نحو 3500 شخص يحملون صوَرَه، ويلوحون بالعلم المصري مرددين هتافات تحيا مصر والنشيد الوطني «بلادي بلادي»، والهتافات الاحتجاجية المعروفة مثل «آه يا بلدنا»، «شدي حيلك يا بلد»، «مفيش رجوع يا برادعي باسم الجموع يا برادعي»، إضافة إلى لافتات كتب عليها «البرادعي رئيسًا لمصر»[318].

وافق البرادعي، على المساهمة في الحملة، بعد مشاورات مع الشخصيات العامة الوطنية المختلفة في مصر ومع الشباب الذين بدأوا بالحملة. واتفق معهم على أن يكون «وسيلة التغيير»، لا التغيير في حد ذاته. وأصبحت الحملة أكثر تنظيمًا من حيث الهيكلية والتدريب على التغيير السلمي والاستفادة من التجارب الدولية السابقة وفق منهج اللاعنف من خلال الاطلاع على الدراسات الأكاديمية المنشورة على مواقع الإنترنت. ووصل عدد المتطوعين في الحملة إلى أكثر

---

(317) من شهادة عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(318) مقطع فيديو يظهر ضخامة استقبال البرادعي داخل المطار، بينما ينشد المجتمعون النشيد الوطني المصري، بعنوان «استقبال البرادعي في مطار القاهرة»، بث في 19 شباط/ آذار 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=Ka3af8sNkOs>.

ومقطع آخر على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=SNeJ9pOShiE>.

من 10000 شخص للتعريف بها في المحافظات المختلفة. وعملت الحملة على المشاركة في النشاط الاحتجاجي المعتادة في مصر وابتكار وسائل جديدة للاحتجاج عن طريق سيارات تجوب الشوارع بسرعة وتختفي فورًا للتخلّص من القبضة الأمنية: «بيب بيب برادعي». وموَّل الحملة عدد من الشخصيات المقتدرة والمقتنعة بضرورة إحداث التغيير، ورجال أعمال من خارج دائرة رجال الأعمال المقربين من النظام الحاكم. ولم يكن للبرادعي نفسه دور في تمويل الحملة الشعبية لدعمه، واكتفى بدعم الجمعية الوطنية للتغيير التي سنتحدث عنها لاحقًا[319].

خططت الحملة لخروج تظاهرات أمام أضرحة الجندي المجهول في المحافظات المصرية كلها في ذكرى 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2010. وضمن هذه الخطة كتب محمد البرادعي مقالة في جريدة **الدستور** المصرية بعنوان «رسالة إلى القوات المسلحة». لكن أمن الدولة منع صدور المقالة، وأُقيل رئيس تحرير الجريدة إبراهيم عيسى من منصبه. كما جرى الاتصال بناشطي الحملة في 5 تشرين الأول/ أكتوبر من أرقام خاصة وتهديدهم بالاعتقال، وأنه لن يجري التساهل معهم على الإطلاق، ما اضطرهم إلى إلغاء الفاعلية[320]. ولم يبد النظام أي تسامح مع مخاطبة الجيش، أو حتى بحث علاقته بالنظام، ولا سيما حين خاطبها الشخص الذي تجري محاولة لطرحه كبديل.

لاحقًا، سادت حملة دعم البرادعي خلافات وانقسامات داخلية قلّلت من فاعليتها. لكن خلال إعداد الشهادات بقصد توثيق الثورة المصرية التي أجراها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، عبّر كثير من الشباب الفاعلين الجدد في الحياة السياسية المصرية أن عودة البرادعي شكّلت لهم أملًا وحافزًا في إمكانية إحداث التغيير[321].

في أواخر شباط/ فبراير 2010، أُعلن عن إنشاء «الجمعية الوطنية للتغيير»

---

(319) من شهادة عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(320) من شهادة عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(321) كان وائل غنيم من هؤلاء الشباب الذين تأثروا بعودة البرادعي. انظر: غنيم، ص 57.

بعد اجتماعات موسعة لعدد من الشخصيات السياسية والثقافية من القوى السياسية الفاعلة المختلفة[322]. ضمت الجمعية: حزب الغد، حزب الجبهة الديمقراطي، الإخوان المسلمين، حزب الوسط المصري، حزب الكرامة، الاشتراكيين الثوريين، حزب العمل المصري، مصريات مع التغيير، حركة شباب 6 أبريل، الحزب الشيوعي المصري، الحملة الشعبية لدعم البرادعي. ولم ينضم إلى الجمعية أحزاب الوفد[323] والتجمع والناصري[324].

حدّدت الجمعية مطالبها بإقامة نظام سياسي ديمقراطي عبر تعديلات دستورية وقانونية تكفل المساواة بين جميع مرشحي الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مصر. ووضعت شروطًا لذلك تمثلت في ست نقاط أساسية[325]: إنهاء حال الطوارئ؛ تمكين القضاء المصري من الرقابة الكاملة على العملية الانتخابية؛ إشراف من منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي على العملية الانتخابية؛ توفير فرص متكافئة في وسائل الإعلام لجميع المرشحين، خصوصًا

---

(322) هؤلاء هم حسن نافعة، منسق حركة «ضد التوريث»، سعد الكتاتني ممثل جماعة الإخوان المسلمين، أسامة الغزالي حرب، رئيس حزب الجبهة الديمقراطية، ممدوح قناوي، رئيس الحزب الدستوري الحر، أيمن نور، مؤسس حزب الغد، مصطفى الطويل عن حركة «وفديون ضد التوريث»، حمدين صباحي عن حزب الكرامة، عصام سلطان عن حزب الوسط «تحت التأسيس»، المستشار محمود الخضيري، جورج إسحق وكريمة الحفناوي، القياديان في الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية»، جمال زهران، عضو مجلس الشعب، أبو العز الحريري، عضو مجلس الشعب السابق، يحيى الجمل وممدوح حمزة ومحمد أبو الغار وعبد الخالق فاروق وعبد الجليل مصطفى والروائي علاء الأسواني والكاتبة سكينة فؤاد ويحيى حسين وأمين إسكندر ونبيل العربي، والإعلاميان حمدي قنديل وفريدة الشوباشي.

(323) قام حزب الوفد في وقت لاحق، بالتنسيق مع الجمعية، للمطالبة بالإصلاح السياسي. انظر: «الوفد والوطنية للتغيير يشكلان جبهة موحدة لإرسال مطالب الإصلاح إلى مبارك،» المصري اليوم، 13/ 7/ 2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 4/ 2013، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/6278#>.

(324) «البرادعي يعلن تأسيس الجمعية الوطنية للتغيير، ويعقد مؤتمرًا مغلقًا مع القوى السياسية،» المصري اليوم، 25/ 2/ 2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 6/ 2013، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/34712>.

(325) «الجمعية الوطنية للتغيير المصرية،» (الجزيرة نت، 7/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/pages/220768c3-03d0-4f6e-bca1-d65cf2188c3c>.

في الانتخابات الرئاسية؛ تمكين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت في الاستحقاقات الانتخابية في السفارات والقنصليات المصرية؛ كفالة حق الترشح في الانتخابات الرئاسية من دون قيود تعسفية اتساقًا مع التزامات مصر بالاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية؛ قصر حق الترشح للرئاسة على فترتين؛ إجراء الاقتراع في الانتخابات عن طريق الرقم القومي.

اقتصرت استراتيجية التغيير إذًا على إعداد ما يلزم لترشيح بديل من مبارك. وعند إمعان النظر في المطالب يتضح أنها كلها شروط لضمان عملية انتخابية نزيهة، واعتبرت شروط البرادعي للترشح في الانتخابات، وبقناعة أنه لا جدوى من الترشح إذا لم تتوافر مثل هذه الشروط.

اختارت الجمعية محمد البرادعي رئيسًا لها وحسن نافعة منسقًا عامًا في البداية ومن بعده اختير عبد الجليل مصطفى[326]. وافتتحت الجمعية فروعًا لها في مجمل المحافظات المصرية ودول عربية وأجنبية[327]. كما نظمت فاعليات احتجاجية، مثل محاولة جمع مليون توقيع للمطالبة بتنفيذ المطالب السابقة عن طريق ما سمّوه «حملة طرق الأبواب» بعد أن كانوا جمعوا أكثر من 800 ألف صوت[328]. لكن التظاهرات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية بقيت طوع مدى رغبة القوى السياسية المشاركة فيها، واتسمت بضعف التنسيق بينها[329].

---

(326) من شهادة عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(327) «عبد الرحمن يوسف: فروع جديدة لجمعية البرادعي في أوروبا والولايات المتحدة»، مصراوي، 17/ 4/ 2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/april/17/baradei.aspx?ref=moreclip>.

وعندما نظم أفراد من الجالية المصرية في الكويت فاعلية احتجاجية مؤيدة للبرادعي، رحّلت السلطات الكويتية 17 مواطنًا مصريًا، أ.ف.ب.، «الكويت: ترحيل 17 مصريًا من مؤيدي البرادعي»، الدستور، 11/ 4/ 2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://goo.gl/hxd1kH>.

(328) عادل الدرجلي، «قيادات الوطنية للتغيير تقرر نزول الشارع لجمع توقيعات بيان التغيير ولجنة لتنظيم حملة طرق الأبواب»، المصري اليوم، 4/ 10/ 2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/News/details/89923#>.

(329) من شهادة عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراه معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك، أُنشئت في جميع المحافظات المصرية مكاتب تنسيق بين القوى السياسية ضمت شخصيات وطنية من التيارات والقوى السياسية المختلفة[330]، بمن فيها الفاعلون الجدد في الحياة السياسية والأحزاب الناشئة، ومن شخصيات ذات توجهات أيديولوجية أحيانًا، بصفتها الشخصية، لا الحزبية (خصوصًا في حالة الإخوان). وعلى الرغم من أن هذه المكاتب والفاعليات الاحتجاجية تكوّنت من تنويعات أيديولوجية، فإنها عبّرت عن حال وطنية عامة عكستها النخب المحلية في المحافظات المصرية المختلفة الواعية بدورها في إحداث التغيير في مصر وضرورته. ففي منطقة سيناء أُسست حركة «ودنا نعيش» في إثر انتفاضة 2007 من القبائل المختلفة التي تعيش على الشريط الحدودي وعدد من أبناء مدينة العريش للمطالبة بتنمية المنطقة[331]. وفي 30 أيلول/ سبتمبر 2005 أنشأ بعض الناشطين لجنة لدعم الفلاحين باسم «لجنة التضامن مع فلاحي الإصلاح الزراعي» للدفاع عن حقوق الفلاحين[332]. وفي القاهرة، أنشأ بعض الناشطين السياسيين والمحامين وناشطي المجتمع المدني «جبهة الدفاع عن متظاهري مصر» في إثر انتفاضة المحلة الكبرى من أجل تقديم الدعم القانوني إلى كل من يحتجز بسبب مشاركته في التظاهرات[333]. هذا إضافة إلى إنشاء شبكة رصد قبل الانتخابات البرلمانية في عام 2010 لرصد التزوير والتجاوزات في تلك الانتخابات، التي دأبت على عرض مقاطع فيديو التعذيب من خلال انتشار مراسليها في المحافظات المصرية المختلفة بالتنسيق مع صفحة «كلنا خالد سعيد» التي سنتطرق إليها لاحقًا عند الحديث

(330) من شهادة جمال حشمت، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(331) من أهم المؤسسين: صلاح البلك، مسعد أبو فجر - روائي اعتُقل أكثر من عامين وأطلق قبل الثورة المصرية بشهور، وهو صاحب مدوّنة «ودنا نعيش»، يحيى أبو نصيره، ومحمد المنيعي. من شهادة صلاح البلك، في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

(332) بشير صقر، «تقرير إخباري عن التحركات الفلاحية في مصر خلال السنوات الأخيرة،» (العامل المعاصر (مركز أبحاث ودراسات الحركة العمالية والنقابية في العالم العربي)، 3 أيار/ مايو 2009)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=170779&t=3#>.

(333) من شهادة طاهر أبو النصر، عضو في جبهة الدفاع عن متظاهري مصر، مقابلة شخصية أجرتها معه يسرا طه في القاهرة في 12 نيسان/ أبريل 2012.

عن مرحلة الثورة. ومن ثم ركّزت الشبكة على رصد التجاوزات في الانتخابات البرلمانية[334].

بدأ مركز هشام مبارك مع مطلع عام 2010 التنسيق مع جبهة الدفاع عن متظاهري مصر وحركة 6 أبريل وصفحة «كلنا خالد سعيد» وشباب الإخوان المسلمين[335]، بقصد حماية حقوق المحتجين في مجال حقوق الإنسان. كما نسّقت وقفات احتجاجية عدة بين حركة «حقي» اليسارية وطلاب الإخوان في جامعة القاهرة[336]. واستطاع شباب حزب التجمع الخروج من عباءة الحزب المتحفظ على حركات الشباب، وعملوا على التواصل والتنسيق مع حركة 6 أبريل، وعقدوا اجتماعات في مقر الحزب ضمن إطار ورش عمل الحزب في الاتحاد الشبابي[337]. كما نسّقت الحركات الشبابية (الحملة الشعبية لدعم البرادعي وحركة 6 أبريل وصفحة «كلنا خالد سعيد») في ما بينها قبل الانتخابات البرلمانية في عام 2010 بيومين بقصد التشويش عليها في فاعلية «يوم الغضب، اعمل دَوْشة». واختيرت المناطق العشوائية والشعبية في المحافظات المصرية المختلفة لتنظيم الفاعلية التي هدفت إلى إثارة ضجة فحسب في الأحياء كوسيلة للاحتجاج. ونجحت الفاعلية في 14 محافظة، بمشاركة كبيرة من الشباب[338].

كانت حالات التعذيب، خصوصًا قضية خالد سعيد، الحافز الأساس وراء تنسيق القوى السياسية في الإسكندرية من أجل تصعيد ضغطها على النظام السياسي، حيث أقامت مكتبًا تنسيقيًا بعد مقتل خالد سعيد بأسبوعين، أي في

---

(334) من شهادة عمرو فراج، أحد ممثلي شبكة رصد، مقابلة شخصية أجرتها معه يسرا طه في القاهرة في 12 نيسان/ أبريل/ 2014.

(335) من شهادة أحمد راغب، ممثل مركز هشام مبارك لحقوق الإنسان، مقابلة شخصية أجرتها معه يسرا طه في القاهرة في 19 نيسان/ أبريل 2012.

(336) من شهادة عمار البلتاجي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(337) من شهادة خالد تليمة، أمين تنظيم اتحاد الشباب التقدمي، الجناح الشبابي لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، حاليًا عضو حزب الدستور، مقابلة شخصية أجرتها معه نهال رجب في القاهرة بتاريخ 2 أيار/ مايو 2012.

(338) من شهادة عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

أواخر حزيران/ يونيو 2010. وتحول المكتب من مجرّد موقع تنظيم فاعليات إلى منتدى للحوار بين المثقفين من التيارات السياسية المختلفة[339]. تكوّن المكتب من تسع قوى سياسية تعمل بصيغة الاختيار، أي يحق لكل طرف المشاركة في الفاعلية أو عدم المشاركة من دون أن يؤثر ذلك في عضويته في المكتب[340]. وشارك الإخوان المسلمون بصفتهم الرسمية في فاعليات الاحتجاج في آب/ أغسطس عندما نظم مكتب التنسيق وقفة احتجاجية ردًا على اعتقال عضوين من جماعة الإخوان المسلمين وتعذيبهما[341].

أدى تزوير نتائج الانتخابات البرلمانية في عام 2010 إلى المزيد من التقارب بين شباب الإخوان والأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية الأخرى. وعندما كوّنت المعارضة البرلمان الموازي في عام 2010، كانت حصة الشباب ثلاثة مقاعد في البرلمان على أن يجري تعيينهم، لكن الحركات الشبابية رفضت هذه الطريقة، وطالبت بعشرة مقاعد في هذا الجسم المعارض، وقررت أن ينتخب ديمقراطيًا بالاقتراع السري ضمن الفاعليات الشبابية[342].

ثالث عشر: منظومة القمع والتعذيب في مصر

احتلت ممارسات الأمن الداخلي، ولا سيما التعذيب على أنواعه، بما فيه من إذلال وحط من كرامة المواطن، موقعًا متقدمًا، باعتبارها مصدرًا للنقمة وسببًا للاحتجاج في الأعوام الأخيرة قبل الثورة. وسُمح باستمرار هذه الممارسة الوحشية وتكريسها، لتصبح ممارسة يومية معتادة وواسعة الانتشار، تكمل منظومة القهر برفقة ممارسات الانتهاك الأخرى مثل التضييق والاضطهاد، والإخفاء القسري، علاوة على القتل خارج إطار القانون. وظلت مؤسسات الأمن والضبط

(339) من شهادة محمد سمير، منسق الحملة الشعبية لدعم حملة البرادعي ومطالب التغيير (لازم) في الإسكندرية، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في الإسكندرية في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(340) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(341) من شهادة أحمد فهمي، منسق شباب 6 أبريل في الإسكندرية، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في الإسكندرية في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(342) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

في مصر تتوارث بعض أسوأ صور التعذيب، لفرض الهيبة أو لتحقيق الانضباط أم فرض هيمنة أفرادها ونفوذهم، وكأنها تردد حكمة استبدادية قديمة من الذاكرة (لا من التاريخ بالضرورة) وردت في إحدى البرديات المصرية تنصح القائم على الشرطة بأن الشخص «لن يتكلم حتى يتألم»[343].

ظل التعذيب موضوعًا رئيسًا لتقارير منظمات حقوق الإنسان. وإن لم يكن لهذه التقارير الأثر الكبير في تحريك الوعي العام في مصر، وهي في ذلك مثلها مثل باقي العالم؛ فقلّما كانت الانتهاكات سببًا لاحتجاج واسع قبل انهيار الأنظمة الشمولية في شرق أوروبا وانتشار الوعي بحقوق الإنسان والكرامة الشخصية كحاجة إنسانية. وغالبًا ما جرى التشهير بضحايا التعذيب بوصفهم خونة وعملاء لا يستحقون التضامن، وبحقوق الإنسان كتقليعة أميركية تبرر التدخل في شؤون الدول الأخرى (كان هذا صحيحًا في زمن الحرب الباردة من زاوية استغلالها للتدخل أميركيًا في حالات وتجاهلها في أخرى)، والتغطية عليه بالشعارات المتعلقة بالأمة ككل التي تهوّن من شأن حقوق الإنسان، كأنها مسألة فردية لا مسألة وطنية واجتماعية من الدرجة الأولى، وغالبًا ما جرى هذا في ظل سياسات تقلل من شأن الإنسان الفرد عمومًا، إلا الفرد بأل التعريف، وهو صاحب السلطة والنفوذ.

اللافت أن أبواق الأنظمة التي تعدّ مسألة حقوق الإنسان تقليعة غربية أميركية لا ترى أن أنظمتها هي الأوثق علاقة مع أميركا، أو الأكثر رغبة في التقرب منها. ولا شك في أن الولايات المتحدة أساءت إلى حقوق الإنسان في دول مختلفة من العالم حينما تعاملت معها أداتيًا في السياسة، لكن هذا لا يجعل من حقوق الإنسان تقليعة أميركية، ولا يجعل الظلم ودوس حقوق الإنسان ممارسة وطنية. وينطبق هذا على الديمقراطية والحريات المدنية عمومًا. إذ أصبحت هذه قيمًا كونية، أو على الأقل وسائل لحماية الإنسان من الظلم، ومن الدوس على حقوقه بشكل تعسفي.

---

(343) ظلت أدوات مثل «الفلكة» و«العروسة»، فضلًا عن الكرابيج (السوط) أدوات مفضلة لدى الجلادين، تتوارثها الأجيال. يشير تقرير في ديوان الأهرام إلى وجود مقولة في مصر القديمة تقول: «المتهم لن يتكلم حتى يتألم». انظر: كوثر زكي، «سجون المحروسة تهذيب وتهذيب وتعذيب»، الأهرام، 2/4/2012، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=872210&eid=3049>.

في تقرير لافت لمنظمة العفو الدولية لمناسبة إطلاق حملتها العالمية «امنعوا التعذيب» صدرته بعبارة «إفساد الإنسانية بشكل مطلق: أزمة عالمية من الهمجية والتقاعس»، كتب سليل شيتي الأمين العام للمنظمة: «... والتعذيب أمر ممقوت على أقل تقدير، أمر همجي ولا إنساني لا مجال لتبريره مطلقًا». ويضيف: «شهد العقد الماضي قيام الحكومات بقيادة انتكاسة دولية تراجع معها الحظر المفروض على التعذيب واعتبار مرتكبيه مجرمين خارجين على القانون، ويكشف المدى الكبير والمقلق لتفشي التعذيب عن تفاقم الهوّة بين ما التزمته الحكومات قبل ثلاثين عامًا وواقع ما تفعله اليوم»[344]. ينطبق هذا على موقف الحكومات المتعاقبة في مصر من مسألة العنف الجسدي ضد الموقوفين في مصر.

تتعامل اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب مع هذه الظاهرة بوصفها إكراها جسمانيًا ونفسيًا على الضحية باستخدام وسائل الإيلام والضغط الجسدي والنفسي. وهي ممارسة وحشية تعمد إليها السلطة بهدف استنطاق الشخص المستهدف وحمله على الاعتراف أو دفعه قسرًا نحو التخلي عن معتقداته وتصوّراته وأفكاره، أو لإذلاله وإظهار سطوة النظام، وهو في الأخير صورة للانتقام من الضحية[345]. ولا تقتصر هذه الممارسة على مجتمع بعينه، على الرغم من أن هناك من يشير إلى جذورها في مصر القديمة، كأنها الأقدم في العالم[346]،

---

(344) «التعذيب في 2014: ثلاثون عامًا من نكث الوعود،» (منظمة العفو الدولية، 13 أيار/ مايو 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.amnesty.org/ar/library/info/ACT40/004/2014/ar>.

(345) بحسب ما تنص عليه المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948: «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة». وتورد اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وضروب المعاملة القاسية تعريفًا جامعًا لمصطلح التعذيب: «أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديًا كان أم عقليًا، يلحق عمدًا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو من شخص ثالث على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه، أو يشتبه في قيامه بارتكابه، هو أو شخص ثالث، أو لتخويفه، أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب يقوم على التمييز أيًا كان نوعه، أو يحرض عليه، أو يوافق عليه، أو يسكت عنه موظف رسمي، أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية».

(346) سجلت بعض البرديات والرسوم القديمة نتفًا عن ممارسة التعذيب على أيدي شرطة الفرعون، وبقيت آثار بعض أدوات التعذيب المستخدمة. من بين أدوات وصور التعذيب التي عرفتها العصور المختلفة الجَلد وارتداء الطاسة الحديدية والصلب على القوائم والقرع بالعصيان والدهس =

ولا توجد طريقة لإثبات مثل هذا الكلام. وربما الأصح الحديث عن الأساس التاريخي الكامن في حضارات الأنهار، وقيام الاستبداد الآسيوي على أساس جيوش العمل لحفر قنوات الري وبناء السدود وغيرها من مميزاته، مما لا يميز مصر من غيرها من نظم الاستبداد التي قامت على ضفاف الأنهار العظمى. لكن التعذيب لم يقتصر على هذا النوع من الاستبداد، بل استخدمته السلطات عمومًا قبل وضع القيود القانونية والرقابة عليها، وعضدتها عوامل ثقافية واجتماعية كفلت لهذه الإرادة السياسية استبدادية الطابع وقدرتها على التسبب بالألم الجسدي، حتى الموت، أن تصبح مرادفًا للسلطة بشكل عام. واستتبع ذلك انتقال التعذيب ليصبح ممارسة أوسع كأداة معتمدة يتوسلها من لديه سلطة عمومًا في حقول التربية والعمل وحتى في إقرار العلاقات الأسرية وضبطها وإظهار التراتب الطبقي. فثمة صور أخرى من ضروب المعاملة القاسية بقيت راسخة في مناطق الريف وفي بيئات العمل، وفي أماكن الاحتجاز غير الرسمية. وصارعت ثقافة التمرد على الإذلال والقهر الجسدي ثقافة أخرى نشأت منذ أن كان قهر أجساد الفلاحين جزءًا لا يتجزأ من المنظومة الاجتماعية الاقتصادية.

لكن التعذيب الذي نتحدث عنه لم يأخذ شكله المؤسسي قبل نشوء الدولة الحديثة والممارسة العرفية التي تجعله أداة اعتيادية في التحكم والسيطرة. ففي عام 1861 صدرت في القاهرة لائحة بأمر عالٍ تستبدل التعذيب في نقاط الشرطة وأماكن الاحتجاز بالحبس[347]، وذلك في الفترة ذاتها التي شهدت مبادرة من الخديوي إسماعيل لإلغاء أشكال الرق في مصر. ومهّدت تطوّرات المعاملة الجنائية، ومنها هذه اللائحة، لإنشاء أول سجن عمومي حديث في عام 1878، وقبله كانت لائحة تخص المعاملة في السجون وصور القهر المعتمدة قد صدرت في عام 1883 بتعديلات وضعها اللورد كرومر (المعتمد البريطاني في مصر) وغايتها الحد من استخدام العقاب الجسدي القاسي، لكنها مأسست ما هو مُتاح

= والسحل وتكسير العظام وقضم الأطراف وترك المعذب لتنهشه الحيوانات المفترسة، هذا علاوة على الصور التي تجمع الإيلام الجسدي بالنفسي، كالتجريس فوق الدواب والاغتصاب الجنسي وهتك العرض... وغيرها. انظر: زكي، «سجون المحروسة».

(347) يشير خالد فهمي لمخطوطة هذا القرار. انظر: خالد فهمي، «في كيفية تحويل المواطنين إلى خلعاء بلا دية: التعذيب من جوانتامو إلى أقسام الشرطة،» أخبار الأدب (15 نيسان/ أبريل 2007).

منه في الوقت ذاته. ثم مع اقتراب القرن العشرين صدرت لائحة جديدة للسجون في عام 1897. وحقيقة الأمر أن على الرغم من المنحى الإيجابي للوائح المعدلة، لم تخلُ قط من الإقرار بصور عدة من العقاب الجسدي، ونمذجتها بقواعد واصفة ووضعتها ضمن سياق من الإشراف الصوري، الطبي أم القضائي. على الجانب العملي كان المؤثر الأكثر جلاء هو ذلك التراث من ضروب المعاملة القاسية الذي بقي أبعد أثرًا من اللوائح في تكوينه ثقافة العمل لدى الشرطة، وتحديد قناعات المسؤولين عن أعمالها. وتجلت من دون مواربة في واقع عملهم، لا كجنوح سلوكي فردي تلفظه المهنة. وثبت بكل دليل أنها ممارسات مقصودة لا تقوم السلطات بأي جهد حقيقي لمنعها[348].

كان الإنكليز قد أنشأوا وزارة الداخلية في عام 1895. وفي عام 1911 ظهر ما يسمى القسم الخاص، وهو القسم المكلف بأعمال الرقابة الداخلية، الذي يُعدّ السلف الأول لجهاز مباحث أمن الدولة والمباحث العامة.

تحددت الجرائم السياسية في عام 1937، وعُرِّفت بأنها أي تعبير يُقصد به إهانة الحكومة أو احتقارها. وفي الثلاثينيات نفسها توسّعت السجون لتشمل معسكرات اعتقال في الصحراء وخارج المدن، منها طرّة وأبو زعبل والقناطر والواحات. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية أودع 4000 معتقل في المعسكرات، وفي بداية الخمسينيات بلغ العدد 25 ألف معتقل. ومر فيها في عهد عبد الناصر بشكل عام 100 ألف مواطن[349].

---

(348) يشمل منع التعذيب التزام السلطة أمرين: أولهما الحد منه، والتقليل من وتيرته والسعي إلى وقف عوامل تفشيه والقضاء على أسبابه، وثانيهما ردع مرتكبيه وإيجاد ضمانات للوقاية منه، تعزز تجنب تكراره، والسماح بملاحقة مرتكبيه، وإنزال العقاب العادل بحقهم، إضافة إلى جبر ضرر الضحايا. انظر: «التزامات مصر بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،» (جامعة مينسوتا، مكتبة حقوق الإنسان)، على الموقع الإلكتروني: <http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/EUD-EGYPT-CAT.html>.

للمزيد في شأن قضية الانتهاكات في أماكن الاحتجاز في مصر، انظر: رضا مرعي، «متى تتوقف الانتهاكات داخل أماكن الاحتجاز في مصر،» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 22/ 4/ 2014)، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/blog/post/2014/04/22/2055>.

(349) Kandil, pp. 19-20.

على الرغم من وعد الضباط الأحرار بتصفية البوليس السري، فإنهم عزّزوه في الواقع ووسّعوه، حيث أسّس زكريا محي الدين الأمن الداخلي، وأعاد تأسيس الشرطة بعد فصله المشكوك بولائهم من الخدمة فيها. وحوّل القسم السري في الشرطة إلى إدارة المباحث العامة التي تحوّل اسمها في عام 1971 إلى مباحث أمن الدولة. ويقدّم ممدوح سالم مثالاً عن ضابط بوليس سياسي في عهد الملك استمرَّ في العمل في مباحث أمن الدولة في مرحلة ما بعد الثورة. إذ كان ضابط بوليس سياسي في عهد الملك وأصبح مدير مباحث الإسكندرية بعد الثورة، ولاحقًا عيّنه السادات وزيرًا للداخلية بدلًا من شعراوي جمعة.

يعدّ مدير المباحث مسؤولًا أمام وزير الداخلية ونائب الوزير لشؤون أمن الدولة. أما إدارات الأقاليم في المباحث، فمسؤولة مباشرة أمام القيادة في القاهرة، لا أمام أي سلطات محليّة من أي نوع، فهي مثل مكتب التحقيقات الاتحادي الأميركي (FBI) حالة وطنيّة، لا حالة إقليميّة. ومن اللافت أنه لا يوجد أقباط بين ضباط المباحث[350]. وهي تشغّل شبكة واسعة ومتشعّبة من المخبرين، بعضهم يظهر في العلن بشكل واضح بهدف الردع، لا جمع الأسرار، وبعضهم طبعًا يُزرع بصورة سرية في المؤسسات والجمعيات والأحزاب المختلفة.

أُسّست هيئة المخابرات العامّة في كانون الأول/ ديسمبر 1953، ورئسها محيي الدين نفسه عامين. وتشير التقارير الأميركية إلى أن الولايات المتحدة دفعت بعد انقلاب عام 1952 مباشرة مليون دولار ثمن معدّات رقابة وتنصّت للشرطة وأدوات لمكافحة الشغب. كما قامت الاستخبارات الأميركية بأعمال التخطيط والتدريب. وكان حسن التهامي رجل الاتصال بين النظام الجديد والاستخبارات الأميركية التي ساهمت في تعريف النظام الجديد على ضباط ألمان سابقين قادرين على المساعدة[351].

كان في مصر قبل الثورة جهاز المخابرات الحربية، يقوم بدور الاستخبارات العسكرية، إضافة إلى جزء من أعمال المخابرات العامة، وكان يقوم بالجزء الآخر

(350) المصدر نفسه، ص 164.

(351) Owen L. Sirrs, *A History of the Egyptian Intelligence Service: A History of the Mukhabarat, 1910-2009*, Studies in Intelligence Series (Milton Park, [England]; New York: Routledge, 2010), p. 33.

قبل الثورة البوليس السياسي التابع إلى وزارة الداخلية. ولم ينشأ جهاز المخابرات العامة بشكلٍ مفصول عن المخابرات الحربيّة وعن المباحث التي أكملت طريق البوليس السياسي، إلا بعد قيام الثورة[352].

يقول صلاح نصر إنه بعد دراسة استمرت نحو شهر لتنظيمات الاستخبارات في أنحاء العالم المختلفة، وصل إلى شكل للتنظيم يصلح لأوضاع مصر، وكان هذا التنظيم أقرب إلى تنظيم الاستخبارات الأميركية[353]: «كانت المهمة المحدّدة لجهاز المخابرات العامة أن يكون نظام مخابرات سياسية اقتصادية ... وفُصلت المخابرات الحربية وأصبحت تتبع القائد العام للقوات المسلحة، أما المباحث العامة فتتبع وزير الداخلية وواجبها يتصل بالداخل ويختص بالجماعات والنشاط الحزبي والعمالي والصحفي والطلابي وغيرها، أي إن نشاطها يتعلق بالداخل، أي الأمن السياسي الداخلي»[354].

من أهم إنجازات جهاز الاستخبارات كشف الأعمال التخريبية لعملاء الموساد الإسرائيلي في مصر في عام 1954 ضد المؤسسات الأميركيّة و«سينما ريو» في الإسكندرية لاتهام مصر بها، والإساءة إلى العلاقة بين مصر والولايات المتحدة، وهي ما عُرفت في التاريخ الإسرائيلي بـ «العمل المخزي» (هعيسق همبيش)، ونُسبت المسؤولية فيها إلى وزير الدفاع حينذاك بنحاس لافون، وعُرفت أيضًا في إسرائيل بفضيحة لافون.

بعد هزيمة 1967 جرت محاولة لتوجيه نقمة الجمهور ضد ممارسات الأجهزة الأمنية التي فقدت هيبتها في الحرب باتجاه الاستخبارات وحدها. وحينما فسح المجال لمحاسبة عهد عبد الناصر بمبادرة من أعلى وأصبح الكلام ممكنًا، صدر كثير من الأعمال الأدبية والفنية التي تصور معاناة الشعب المصري من تجاوزات أجهزة الأمن. فصدرت رواية الكرنك لنجيب محفوظ والزيني بركات لجمال الغيطاني التي تضمنت عمليًا تصويرًا أدبيًا للمرارة المصريّة مما سمي «دولة المخابرات» التي كانت سائدة في عهد عبد الناصر. من ناحية أخرى

---

(352) عبد الله إمام، مذكرات صلاح نصر، ج 1 (القاهرة: دار الخيال، 9991)، ص 53.

(353) المصدر نفسه، ص 58.

(354) المصدر نفسه، ص 65.

جرت تصفية الحساب مع عبد الناصر في وسائل إعلام عدة أخرى في مرحلة السادات وفي أعمال سينمائية مثل «زوّار الليل» ... وغيرها.

كتب صلاح نصر في مذكراته في شأن ممارسات التعذيب ضد الإخوان المسلمين خلال موجتي الصدام معهم وملاحقتهم في عهد عبد الناصر أن هناك قضيتين رئيستين للإخوان المسلمين: إحداهما في عام 1954 والأخرى في عام 1965، وحقق في الأولى زكريا محيي الدين واشترك في التحقيق بعض ضباط الثورة، وأنشأ مجلس الثورة دوائر لمحاكمتهم ولم يكن له فيها أي دور. أما القضية الثانية فتولّتها المباحث العسكرية التي اكتشفتها وحققتها بالتعاون مع المباحث العامة، ولم تشترك المخابرات العامة في هذه العملية من قريب أو بعيد[355]. كما كتب في مذكراته أنه كان هناك ما يزيد على أصابع اليدين من أجهزة الأمن في مصر، لكن عبد الناصر حمّل المخابرات العامة مسؤولية أخطائها جميعًا وحمّل صلاح نصر هذه المسؤولية أيضًا نتيجة خصومة سياسية[356]. ويظهر من مذكرات صلاح نصر أنه ينفي عن الاستخبارات استخدام التعذيب والتوريط في فضائح أخلاقية وغيرها من الأساليب. لكنه نسب مثلها إلى أجهزة الأمن الأخرى، ما يعني في الحقيقة أن الجميع كانوا متورطين في استخدام أساليب الضغط النفسي والجسدي والتعذيب والابتزاز.

على مستوى البنية التحتية للتعذيب، بقيت أماكن الاحتجاز بؤرًا لتهديد سلامة أجساد المصريين. صحيح أنه بانتهاء العهد الملكي لم يكن في مصر إلا خمسة وعشرون سجنًا تتوزع في أنحاء الدولة ولا تسع لأكثر من 10 آلاف سجين، وإن تخطى الاعتقال الفعلي سعتها، لكن الدولة الناصرية صاحبة الخطاب الأيديولوجي التحرري، عمدت إلى التوسع الكبير في إنشاء السجون، وحفل عهد عبد الناصر بروايات مفزعة عن فظائع المعاملة في السجن الحربي أو في غيره. واستمرت الحال في التوسع في إنشاء السجون ونقاط الاحتجاز حتى كاد شبرٌ في مصر لا يخلو منها. وكان قمع المعارضة وتقييد الحريات جزءًا من عقيدة النظام حينذاك، وكذلك الإيمان بوجود مؤامرات دائمًا، وتعرُّض النظام

(355) المصدر نفسه، ص 106.

(356) المصدر نفسه، ص 78.

لمؤامرات أمر لا شك فيه، لكنه ادعى وجودها حتى حين لم توجد، وذلك لقمع المعارضين.

كان النظام الناصري أكثر من العهد الملكي استخدامًا للعنف الجسدي والمعتقلات والسجون بدرجات. وكان في جعبة هذا النظام في دفاعه عن السلطة تبريرات للقمع الجسدي وغيره تقع في إطار القضايا القومية المقدسة ما وراء الأخلاق والقيم، وذرائع مستلّة من ضرورات محاربة أعداء الثورة تبرر بوساطتها أي ممارسة. لكن هذه الممارسات أصبحت عامة في عهد مبارك من دون الخطاب الثوري والتبرير الأيديولوجي، حيث كان هناك انحطاط عام لأخلاقية أجهزة الأمن.

تضخمت قوة الشرطة باستمرار في جمهورية يوليو، وبلغت أوجّها في عهد مبارك، حيث جرى عمليًا تهميش الجيش في مقابل قطاعات الأمن الداخلي، خصوصًا قوات الأمن المركزي التي شهدت طفرة في نوعية التسليح وحتى الطعام واللباس بعد تمرد عام 1986. زادت قوة الشرطة من مئة ألف فرد في عام 1974 إلى مليون فرد في عام 2002، لتشكل في عهد وزير الداخلية زكي بدر نحو 21 في المئة من مجمل قوة العمل في قطاع الدولة. وصار المعدل نحو 25 رجل أمن لكل ألف مواطن، وهو من أعلى المعدلات في العالم. وارتفعت ميزانية الداخلية من 3.5 في المئة إلى 6 في المئة من مجمل الدخل المحلي بين عامي 1987 و2000. كما ارتفعت رواتب القوى العاملة في الشرطة من 819 مليون جنيه في عام 1992 إلى 3 مليارات جنيه في عام 2002.

في الفترة الواقعة بين عامي 1992 و1997 شهدت مصر عمليات مسلحة لحركات إسلامية، ما يمكن اعتباره تمردًا إسلاميًا محدودًا. وقُمِعت هذه الموجة بكلفة 2000 قتيل و47 ألف معتقل. ونجحت الدولة عمليًا بضرب الحركات الإسلامية المتطرفة، ولم تتوان في هذه المرحلة عن اللجوء إلى التصفيات الجسدية والاغتيالات ضد ناشطي الجماعات الإسلامية، ولا عن التعذيب لانتزاع اعترافات من المعتقلين.

بعد محاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا في 26 تموز/يوليو 1995، زاد تعويل النظام على أجهزة الأمن، من استخبارات ومباحث أمن دولة، كما زاد نفوذ

الشرطة مع استخدامها ذراعًا سياسية. ويذكر عبد اللطيف المناوي، الذي أصبح أحد أركان إعلام نظام مبارك بصفته مديرًا لقطاع الأخبار، أن هناك من أصبح مستعدًا لدفع رشاوى تصل إلى 200 ألف جنيه (35 ألف دولار) لقبول أبنائهم في كليات الشرطة[357]، فوظيفة الضابط تؤمن سلّمًا اجتماعيًا اقتصاديًا تتوق إلى امتلاكه أي عائلة متوسطة لتحسين وضعها الاجتماعي الاقتصادي.

كان توسيع السجون ظاهرة في عهدي عبد الناصر والسادات، لكن بقي تزايد عدد مراكز الاحتجاز في مصر في عهد مبارك من الظواهر الاستثنائية التي تبيّن مقدار التضخم الكبير لجهاز الأمن وأدواره ومساحة القمع التي كان يمارسها. تسمي المادة الأولى من قانون السجون رقم 396 لعام 1956 أربعة أنواع منها: الليمانات والسجون العمومية والسجون المركزية والسجون الخاصة. والاختلاف بين أنواع السجون مستند إلى تصنيف نزلائها ممن يقضون عقوبات متفاوتة، كما يحدد نوعية معاملتهم وشروط الإفراج عنهم. الأمر الاستثنائي في عهد مبارك أن معرفة عدد السجون في مصر صارت أحجية، خصوصًا في الفئة الرابعة، أي السجون الخاصة التي تمثل قلب آلة التعذيب بواقعها المخيف. أما عدد الفئات الثلاثة الأولى فيبلغ 42 سجنًا بحسب إحصاء رسمي تصدره مصلحة السجون التابعة لوزارة الداخلية، فيما لا تشير إلى حجم الفئة الرابعة، على الرغم من كونها، بحسب القانون، أماكن يصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية نفسه. ورصدت دراسة حقوقية سبعة وعشرين قرارًا، كان آخرها قرار وزير الداخلية رقم 2028 لعام 2013 باعتبار تسعة وعشرين مقرًا من المقار التابعة لهيئة الرقابة الإدارية من الأماكن المرخصة قانونًا بإيداع المتهمين فيها. وفي حين لا يتوافر أي سند قانوني من قرار أو قانون لجعل معسكرات الأمن المركزي سجونًا، وهي الأماكن التي شهدت عددًا من وقائع التعذيب ووردت في شهادات كثير من الضحايا، اعتادت السلطات الزج بالمعتقلين فيها وإجراء التحقيقات معهم، بل وزارهم ذووهم ومحاموهم في هذه الأماكن. ويبقى هذا العالم المخيف كله واقعًا خارج نطاق الرقابة لأي سلطة مخوّلة بالإشراف القضائي بحسب ما تقرره القوانين[358].

---

(357) المناوي، ص 19.

(358) رضا مرعي، «عدد السجون بمصر اثنان وأربعون فقط،» (بوابة يناير، 2/ 4/ 2014)، على الموقع الإلكتروني: <http://yanair.net/archives/33600>.

رابع عشر: لماذا أكملت الكرامة الإنسانية ثالوث العيش والحرية؟

لفهم موقع التعذيب باعتباره من أبرز ممارسات الاستبداد في عهد مبارك، التي حفّزت الثورة الشعبية ضده، علينا أن نرجع بالذاكرة إلى بداية الحراك الشعبي الجديد ضد تمديد حكم مبارك ولاية أخرى وضد توريث نجله الحكم. بتصاعد هذا الحراك بدت وزارة الداخلية أكثر توترًا، مع شعورها بتصاعد تحدي الأفراد من غير القوى السياسية لسلطتها. فتخطّت وأجهزتها الأمنية حدود ممارسة القمع الاعتيادية بحق المعارضين، ليصبح عرضًا يوميًا يختار ضحاياه بعشوائية. وكان تعذيب ضحايا عشوائيين يضمر رسالة للناس أن ليس من أحد بمنأى عنه، تلخّصها العبارة المصرية الشعبية المستخدمة في الدلالة على الردع: «يوروهم العين الحمرا». هكذا هو التعذيب المنهجي الذي لا يستخدم في إيلام الضحية فحسب، بل يعمد إليه ترهيبًا لغيرها، ممن يشاطرونها أفكارها أو من عموم الناس.

من هذا المنظور يمكن فهم سلوك الضابط الشاب إسلام عبد السلام نبيه الذي يحمل رتبة نقيب؛ ففي عام 2006، وفي أثناء مروره بأحد مواقف النقل في حي بولاق الدكرور في الجيزة، حيث تصطف عربات النقل الجماعي المعروفة في مصر بـ«الميكروباص»، ارتأى أن يمارس سطوته على سائق شاب. كان هذا سلوكًا اعتياديًا اكتسب الضابط بعضًا منه في أثناء دراسته في كلية الشرطة، واستقى بعضه من تعامله في الأقسام كمعاون لفرق المباحث. ففرض النفوذ الشخصي للضابط هو إجراء مهم في نظر الثقافة الشرطية لا علاقة له بهيبة القانون. وتوجيه الإهانة واستخدام الضرب ممارسة عادية ضد من لا يقدم فروض الولاء ويظهرها[359]، أو

(359) يصف عميد الشرطة السابق محمود قطري في محاضرة ألقاها لمناسبة اليوم العالمي لمكافحة التعذيب نفسية الضابط في ظل بيئة عمل تحثه على ممارسة التعذيب: «... ومما يدعم هذا التحليل السابق ما سقناه عما يعتري الضابط منذ فجر التحاقه بكلية الشرطة من تغيير، حيث يصبح مغرورًا ومتكبرًا وينظر إلى الناس من عل، فالغرور يجعله يتعامل مع البسطاء على أنهم حشرات وهو يستخدمه لتدعيم مركزه الوظيفي وكأنهم قطع شطرنج يحركهم دون إرادة منهم لتحقيق النصر وهو تحقيق الإحصائيات - فيما عدا المميزين والمسنودين طبعًا - فإن اهتزاز الموقف الوظيفي للضابط بنقله من مكان دخله أكثر ومكافآته أكثر أو مجازاته بالخصم من المرتب أو الوقف أو الإحالة للاحتياط يجعله في مأزق إنساني، فهو قد لا يجد ما يشتري به الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن له =

حتى من يوقعه حظه العاثر في مواجهة الضابط الشاب في لحظة انتقائه العشوائي لـ «عيّنة» يرهب بها الباقين. أمر إسلام مساعديه بإلقاء القبض على عماد المعروف بين زملائه السائقين بلقب «عماد الكبير».

كانت «حفلات التعذيب» المصورة في هذا الوقت قد بلغت حد الهواية الاعتيادية عند ضباط الشرطة، حتى إن عددًا كبيرًا من الصور وصل إلى شبكات التواصل الاجتماعي. كان الضباط يتنافسون في ما بينهم في تصوير جبروتهم ويتباهون بممارساتهم الوحشية. انتشرت مقاطع (كليبات) عدة، أبرزها لعدد من الضباط بدوا كأنهم في مباراة لصفع شاب بسرعة وعنف، ومقطع آخر أظهر عملية جلد فتاة وتعليقها في أثناء استنطاقها بجرم ما. بين هذه المقاطع كلها برز فيديو إسلام نبيه ليكون الأكثر صدمًا للرأي العام الذي أثاره أن يرى بعينيه ما طال إخفاؤه والحديث الهامس عنه من وقائع الإهانة في أقسام الشرطة[360].

بعدما أمر النقيب بالقبض على عماد، اقتادته القوة إلى قسم بولاق الدكرور، وهناك، وبحسب حيثيات الحكم على الضابط المجرم، «أمر المتهم الثاني (الضابط إسلام نبيه) والقائمين معه بتكبيل المجني عليه وتقييد حركته وحسر سرواله عنه، ثم قام بجلده بسوط كان بحوزته وشاركه المتهم الأول (فرد تحت إمرة إسلام) بركله بقدميه ولم يكتف بذلك بل قام المتهم الأول بمحاولة إيلاج عصا بدبره بعد أن أمر المتهم الثاني بتصوير هذا المشهد المفجع بكاميرا هاتفه المحمول، مرددًا أثناء ذلك عبارات التهديد والوعيد للمذكور ببث هذه المشاهد بين أهله وعشيرته بقصد إذلاله»[361].

= ولأولاده. أليس ذلك التهديد كافيًا كي يدفع الضابط إلى عمل أي شيء والتضحية بالمواطن في سبيل معاشه وحياته وكذلك معاش أسرته وهذا التهديد من قبل الوزارة قائم بلا شك كالسيف على الرقاب، والدليل على هذا أن أحد أصدقائي في شرطة الذئاب عمل إحصائية عن النسبة المئوية لعدد الضباط المحالين للمحكمة التأديبية فوجد أنها تقترب من 35 في المئة من الضباط، إذًا الأمر في حقيقته صراع مصالح على الحياة والطعام. يذكر أن قطري قد حوكم على خلفية انتقاده لوزير الداخلية، واتهم بإهانة الوزارة وإفشاء أسرارها». نص الكلمة في: سعيد، التعذيب في مصر، ص 290.

(360) لعل من أبرز الوثائقيات التي تعاطت مع هذه الظاهرة هو فيلم «وراء الشمس» الذي بثته قناة الجزيرة بعد مطاردة صانعيه وفتح التحقيق معهم وتوجيه تهم إليهم. على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=O2kkf8IR9LY>.

(361) يذكر أن القضاء تعامل برأفة مبالغ فيها مع الضابط المجرم، وآثر حبسه عامًا، ولم يصدر =

بالفعل، وإمعانًا في اضطهاد عماد، جرى تسريب الفيديو من أفراد القسم عمدًا إلى سائقي حي بولاق، ومعه رسالة هذا هو عقاب من يجرؤ على «رفع رأسه». ولوحق بينهم الضحية بوصم اجتماعي ينسب إليه المذلة والشذوذ. تلقف مقطع الفيديو مدوّن شاب كنيته «دماغ ماك» الذي نشره عن طريق المدون وائل عباس لينضم إلى كليبات التعذيب[362]، ولتنشأ حملة بين المدوّنين لفضح هذه الانتهاكات في أقسام الشرطة ومقار الاحتجاز في طول البلاد وعرضها. بانتشار الفيديو، برزت حملة شعبية تضامنت مع الضحية، وانضمت إليها منظمات حقوقية كان صوتها قد بُحّ وكثرت تقاريرها عما يقع من حط لكرامة المصريين، ورفعت إلى النائب العام شكاوى تطالبه بفتح التحقيق في القضية وتقديم المجرمين إلى العدالة[363]. كان من المتوقع أن يتجاهل النائب العام كالعادة مثل هذا البلاغ، أو يحيله صوريًا إلى تحقيق لا يفضي إلا إلى الحفظ ووصف الشكوى بالكيدية[364]. لكن الحقيقة الدامغة التي أظهرها الفيديو، ومساهمة الشبكات الاجتماعية في نشره، جعلتا التنصل منه أمرًا صعبًا، لهذا تحرك النائب العام آمرًا بفتح التحقيق، وانتهى الحال بالجلاد إسلام نبيه في قفص الاتهام، في سابقة لم تكن معروفة في مصر.

المشهد الثاني من مدينة الإسكندرية التي اعتبرت «عاصمة التعذيب» في

= في حقه عقوبة في السجن (الحبس في القانون المصري درجة احتجاز عقابي في الجنح البسيطة، لا في جرائم العدوان على النفس) متعللًا بحداثة سنه وقلة خبرته! الحيثيات واردة في هذا الخبر: «الحكم في قضية كليب التعذيب،» الوفد، 6/ 11/ 2007. نسخة على موقع ايجبتي: <http://goo.gl/fkGfV1>.

(362) المدون «دماغ ماك» هو محمد خالد، صاحب مدونة «زي ما أنا عايز» متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://demaghmak.blogspot.com>.

وائل عباس صاحب مدونة «الوعي المصري» متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://misrdigital.blogspirit.com>.

(363) رفع ناصر أمين المحامي بلاغًا إلى النائب العام باسم المركز العربي لاستقلال القضاء بهذه القضية، للمزيد عن التحقيقات: عماد السيد، «المصري اليوم تنشر نص التحقيقات في قضية عماد الكبير،» المصري اليوم، 15/ 2/ 2007، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=48078>.

(364) في تفسير الدور السلبي للنيابة العامة في القضايا المتعلقة بالتعذيب قبل الثورة وبعدها انظر: هدى نصر الله، لصالح من يعمل محامي الشعب؟: اعادة طرح لقضية استقلال النيابة العامة ومدى انعكاسها على مسار العدالة الجنائية فيما بعد الثورة (القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2014).

العالم العربي للعام الأخير من عهد مبارك (2010)، بحسب التسمية التي أطلقها عليها مركز حقوقي قام برصد عمليات التعذيب التي جرت في ذلك العام[365]. من هناك جاء عصفور النار الذي بشّر بمقدم الثورة خالد سعيد، وكان شابًا إسكندرانيًا من أبناء البرجوازية الحضرية التي تعيش في المدينة الساحلية الكبيرة وعاصمة مصر الثانية. تفاعل خالد الذي كان يعيش مع أسرته ويعمل في التجارة كأمثاله من شباب الطبقة الوسطى، مع قضايا انتهاكات الشرطة، وفي أحد الأيام حصل على فيديو لضباط قسم الشرطة القريب من بيتهم يظهرهم وهم يتواطأون لتقاسم غنائم مخدوات وأموال صودرت من تاجر مخدرات. فبث الفيديو على الإنترنت من داخل مقهى الإنترنت الذي يقع أسفل مسكنه. وكما يبدو وشى به أحدهم، وهرع أفراد المباحث الذين يدينهم الشريط إلى الانتقام من خالد وإسكاته، فهاجمت مجموعة منهم المقهى وأمسكت بخالد، وقام اثنان من أفراد القوة بالاعتداء بعنف شديد عليه بغية تأديبه علانية، وقاموا برض رأسه في مسند السلم والباب الحديدي حتى حطّموه وتركوه ينزف في باحة البناية، وولّوا. لفظ خالد أنفاسه الأخيرة قبل أن يصل إلى المستشفى.

قام أخوه (المقيم في الولايات المتحدة وحامل جنسيتها) الذي كان يمضي إجازته الصيفية مع عائلته في مصر، بتصوير جثمان خالد ووجهه الذي كان وسيمًا بعدما استحال حطامًا. وتلقفت الشبكات الاجتماعية هذه الصور المفزعة ومقطع مصور لخالد في ثلاجة حفظ الموتى، إضافة إلى الفيديو الذي بثّه خالد ومعه شهادة من خطيبته وبعض أصدقائه يقرّان فيها سبب الانتقام منه. انتشرت القصة مثل النار في الهشيم ومعها أسماء المجرمين من أفراد الشرطة، وعلق السياسي والمحامي أيمن نور على الرواية وكتب عنها، لتتناقلها الصحف من بعده.

بعكس ما جرى مع حادثة الانتهاك الجنسي لعماد الكبير، تجاهلت السلطة الأمر، بل وكذّبت الرواية بمجملها، واصفة إياها بأنها ادعاءات، لكن بعدما

---

(365) بحسب تقرير المركز، وقعت في قسم شرطة سيدي جابر وحده ثلاث حالات قتل وأكثر من عشرين قضية تعذيب، هذا إلى جانب ما لم يقم الضحايا بالإبلاغ عنه. انظر: «مركز حقوقي يرصد: الإسكندرية عاصمة التعذيب العربية لعام 2010 بـ 5 قتلى للشرطة و26 معذبًا،» البديل الجديد، 28/ 12/ 2010، على الموقع الإلكتروني:

<http://elbadil.net/مركز - حقوقي - يرصد - بالأرقام الإسكندرية -ع>.

ظهر أن سلاح الفيديو المنتشر على الشبكات الاجتماعية لا سبيل إلى مقاومته، بدأت تقوم بحملة مضادة لاغتيال سمعة خالد وعائلته بعد قتله. وحركت بشاعة الحادث وسلوك السلطة الإجرامي وتبريراتها الفجة تضامنًا جماهيريًا واسعًا مع أسرة الضحية، وبدأ الناس في التوافد إلى منزلها، ومن بينهم سياسيون وقادة رأي عام، منهم محمد البرادعي، وتحولت قضية الشهيد خالد إلى حركة شعبية واسعة. ثم ظهرت مجموعة على موقع التواصل الاجتماعي الأشهر «فيسبوك» باسم «الشهيد»، وتحولت إلى صفحة «كلنا خالد سعيد» التي انطلقت منها بعد بضعة شهور شرارة الثورة في مصر، وسنفرد لها عرضًا خاصًا في موضع لاحق.

مع تكرار قضايا انتهاك جسد أناس عاديين وكراماتهم، تيقّن الرأي العام أن الشرطة باتت هي ذاتها مصدر الخطر، وتعددت الفظائع من شاكلة ما جرى لعماد الكبير وخالد سعيد وسيد بلال، مع انعدام أي سبيل لمحاسبة أفراد الشرطة ومسؤوليها عن الانتهاكات بحق المواطنين. هكذا باتت قضية الكرامة الإنسانية تعلو أجندة العمل الوطني المعارض لمبارك. ودفعت إلى الصدارة ناشطي حقوق الإنسان بصفتهم المعبّرين عن هذه القضية والحاملين لواءها؛ فهم من بقي خلال أعوام حكمه يفضحون حقيقة تفشي الميل إلى العنف وعرض القوة وممارسة الفساد الواسع في أجهزة الأمن، في مواجهة حالات التعتيم والسماح بالإفلات من العقاب على هذه الجرائم، من أجهزة إعلام تُهيمن عليها الدولة، إلى مؤسسات عدل لا تنتج عدلًا.

نشر هؤلاء آلاف الصفحات عن مظاهر العسف في مراحل الاعتقال والتحقيق ومظلة الحماية التي تسمح بإفلات المنتهكين من أي عقاب، وكيف بات عنف الشرطة أمرًا روتينيًا، وما عاد استخدامه مقصورًا على الخصوم السياسيين للنظام، وأصبح فضح ممارسات النظام العنيفة والتعذيب أولوية بالنسبة إلى ما يسمونه «التدوين الحركي»[366].

(366) دشّنت المدوّنة نهى عاطف وآخرون مدوّنة «التعذيب في مصر» بهدف مناهضة التعذيب وفضح ممارساته عبر نشر دلائله عبر شبكة الإنترنت، في وقت أتاحت فيه ظاهرة المدوّنات الفرصة لبزوغ أنموذج للصحافة الشعبية في مواجهة التعتيم الإعلامي الرسمي. وأصبحت هذه المدونة وغيرها منصات لتوثيق ممارسات التعذيب. المدونة متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://tortureinegypt.net>.

ربما يكفي أن نتأمل في ما وَثّقَه مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف من تفصيلات لوفاة 51 معتقلًا تحت التعذيب بين عامي 2003 و2006، ونقرأ شهادات الضحايا الذين تعرّضوا لصور المعاملة القاسية والإكراه وانتهاك الجسد. كما وثّق المركز أسماء 272 ضابطًا تورطوا في ممارسة التعذيب بحق مواطنين مصريين في الفترة ذاتها[367]. ترافقًا مع تصاعد الحراك الشعبي المناوئ لمبارك، تصاعدت وتيرة عنف الشرطة، حتى إنه في فترة تسعة شهور بين حزيران/ يونيو 2008 وشباط/ فبراير 2009، وقعت 13 حالة وفاة من جراء التعذيب في مراكز الاحتجاز المختلفة، أو بسبب استخدام أفراد الشرطة سلاحهم الناري خارج إطار القانون، إضافة إلى استخدام وسائل تعذيب مقيتة، منها التحرّش الجنسي، أو التهديد بالاغتصاب لاستنطاق المتهمين والانتقام من الضحايا[368]. وخلال عام 2010 وثّق مركز النديم أيضًا 763 حالة تعذيب فردية وجماعية مختلفة، حملت كلها بشاعة الأساليب ذاتها، ودلّت على مستوى انحطاط القيم الأخلاقية بين أفراد الشرطة وضباطها المتورطين في التعذيب ضد مواطنيهم[369].

لم ينتمِ الضحايا المستهدفون بالتعذيب إلى فصيل سياسي محدد، وإن غلبت ممارسته بحق الإسلاميين والناشطين السياسين المعارضين بانتماءاتهم المختلفة، حيث طاول العنف الجسدي والإذلال الفئات الاجتماعية المختلفة، كما امتد إلى المختلفين في المعتقد من شيعة وبهائيين وغيرهم، وطاول أهالي المناطق النائية من النوبيين والبدو حيث لا إعلام ولا صحافة، وحيث يتضاءل نشاط المؤسسات المدنية، ومورس بحق المثليين؛ وحتى المجندين نالهم من التعذيب قسطًا.

ربما من الضروري إضافة ملمح آخر بدأ بالظهور منذ انتخابات عام 1984 عندما اتخذ القمع طريقًا جديدة بالاستعانة بالجنائيين (البلطجيّة) لتخويف

---

(367) التعذيب في مصر سياسة دولة، 2003-2006 (القاهرة) مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي، 2006)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: https://alnadeem.org/files/torture_in_egypt_2006_ar.pdf.

(368) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 119-121.

(369) يوميات التعذيب وسوء المعاملة، يناير - ديسمبر 2010: قوة العمل المناهض للتعذيب (القاهرة: مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف، 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/p2aErW>.

المعارضين أو التنكيل بهم. وأضيف إلى عنف الشرطة الاختلاط مع العناصر الجنائيّة في المجتمع من بلطجيّة وأوباش على أنواعهم، ما ساهم في توحّش الشرطة ذاتها، وانتشار مظاهر عنفها ضد الأبرياء أو المشتبه بهم من دون سبب، أو لأغراض الابتزاز أو تحصيل رشاوى من السكان. وانتشرت حالات التعذيب، حيث أصبح عنف أقسام الأمن وتنكيل أفراد الشرطة بأي مواطن يقع بين أيديهم إلى موضوع رائج في الشكوى والتظلّم عند السكان. ثم نشأت علاقة حميمة بين لجنة الأمن ولجنة السياسات في الحزب الوطني التي أقامها جمال مبارك.

خامس عشر: إرادة التعذيب نهج مؤسسي ومسؤولية غائبة

ترى اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب أن وقائع التعذيب الشاذة التي تحدث في مكان واحد لا تجسّد دليلًا على ممارسة منهجية، وما يقطع بأنه صار نهجًا مؤسسيًا معتمدًا هو تكرار وقائعه عبر الزمن وفي أماكن متعددة وباستخدام أساليب الانتهاك ذاتها. وتُظهر أي مراجعة لملف حقوق الإنسان في عهد مبارك استخدامًا منهجيًا للتعذيب، وهذا ما وثّقته حركة حقوق الإنسان التي اتسعت وعملت بقوة في مواجهة هذه الظاهرة. يُحمّل تحوّل التعذيب إلى نهج وسياسة المسؤولية للمستويات الأعلى من الشخص الذي يقوم بالتعذيب مباشرة ليشمل بالاتهام من يعلونهم في سلسلة المسؤولية والقيادة: القادة المباشرين ومتخذي القرار داخل الجهاز الأمني والقادة السياسيين أيضًا ممن يضعون السياسات الأمنية ويوافقون عليها، ويفترض مراقبتهم لإنفاذها. وتتلخّص المسؤولية هذه إما بقيامهم بتوجيه جلاديهم وإما بامتناعهم عن حماية الناس من غوائل التعذيب والدفاع عن مرتكبيه. ومجرد تجنب محاسبة من يقومون بهذه الممارسة يحمل السلطات المسؤولية عن التعذيب.

ترافقت منهجية التعذيب مع التوسع الكبير في استخدام قانون الطوارئ كأنه الدستور الحاكم للبلاد، بما يحمله من مواد لتحصين مؤسسات الأمن من المسؤولية وأفرادها من الملاحقة عند ارتكابهم هذه الجريمة. ومنذ تسعينيات القرن الماضي درجت أغلبية المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان على توصيف التعذيب كنهج وسياسة معتمدة عند الحكومة المصرية وأجهزتها الأمنية، خصوصًا جهاز مباحث أمن الدولة. ومن هذه المؤسسات اللجنة الدولية المعنية

بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، في مراجعاتها السنوية ملف مصر، واللجنة الدولية المعنية بمناهضة التعذيب في الأمم المتحدة، إذ تضمنت توصياتها دومًا إدانة شديدة لهذه الممارسة في مصر. أما تقارير المنظمات غير الحكومية الدولية، فكانت سجلًا لتفصيلات مفزعة عن الحال في مصر، ومنها هيومن رايتس ووتش التي وصفت التعذيب في مصر في تقرير لها في عام 2004 بأنه صار «وباءً» لشدة استشرائه في طول جهاز الأمن وعرضه، وناشدت الحكومة التصدي له؛ ومنها أيضًا منظمة العفو الدولية التي أصدرت في مطلع التسعينيات تقريرًا بعنوان «عقد التعذيب» يغطي العقد الأول لعهد مبارك، وتتالت من بعده تقاريرها عن الظاهرة في فترة عهده.

اعتمدت التقارير الدولية بشكل أساس على الجهد الذي قامت به المؤسسات المحلية وعلى ما نُشر. وكان المخفي عنها أكبر بكثير من المعروف؛ فالقمع الذي يمارَس على الضحية يشمل تهديدها حتى لا تتكلّم، وفي حال وفاة الضحية يجري تهديد الأهل الشهود، فيصير القمع والترهيب مضاعَفين.

يُظهر تقرير هيومن رايتس ووتش الذي صدر قبل أيام من اندلاع الثورة مدى تجذّر ظاهرة الإفلات من العقاب، واستثناء الضباط ممن اقترفوا جريمة التعذيب، خصوصًا ضباط مباحث أمن الدولة من طائلة القانون، والعجز عن إنزال العدالة بحقهم. وبيّن التقرير أن كثيرًا ما أخفت مباحث أمن الدولة الأفراد قسرًا في مراكزها لفترات مطولة، وحرمت خلالها المحتجزين من الاتصال بذويهم ومحاميهم والأطباء. وظلوا قابعين في مقار غير قانونية، يخالف وجودها القانون المصري، حيث إنها تقع خارج السجون المعترف بها أو أقسام الشرطة. وحملت المنظمة كثيرًا على حال الإنكار التي تُبديها الحكومة المصرية في ما يتعلق بممارسات أمن الدولة، حيث تنكر ما في الشهادات المتواترة والمتسقة بخصوص ممارسات الاختفاء قسرًا والتعذيب، واستمرار عرض المتهمين على محاكم استثنائية هي محاكم «أمن الدولة طوارئ» التي أنشئت بموجب قانون الطوارئ المصري، وهي محاكم معروف عنها الاعتداد بالاعترافات التي تؤخذ تحت التعذيب، وفي أثناء فترات الاختفاء القسري التي تطول شهورًا عدة قبل المثول أمام المحكمة، ويُعاد المتهمون فيها إلى محل الاحتجاز التابع لأمن الدولة بعد جلسات المحكمة. والنتيجة أنهم ربما

يخشون الانتقام إذا ما اشتكوا إلى النيابة تعرضهم للتعذيب. ودأب محققو أمن الدولة الذين يستخدمون أسماء مستعارة إلى تغمية عيون المشتَبه فيهم، ما يُصعّب على الضحايا التعرف إلى من يعذبونهم. في مصر، تعتبر عدم قدرة الضحية على التعرف إلى من قام بتعذيبه عائقًا يحول دون التماس التعويض والإنصاف القانونيين[370].

تدفع الأدبيات في شأن التعذيب في مصر قارئها إلى التساؤل: هل خلا يوم في عهد مبارك من هذه الممارسة المنهجية الواسعة للتعذيب[371]؟ ومع ذلك بقيت حال الإنكار الموقف الرسمي للحكومة المصرية في مواجهة هذه التقارير وتفصيلاتها. وظلت الحكومات المتعاقبة في عهد مبارك ترد بنفي كون التعذيب نهجًا لديها، وتشكك في التقارير ومن يقفون وراءها. فمنذ عرضها تقريرها الأول في عام 1989 أمام اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب، أكدت بإلحاح أن تطبيق الطوارئ لا يسلب الضمانات الدستورية لحقوق الإنسان في مصر. وتعترف، أحيانًا، بوقوع «بعض» الانتهاكات و«الحوادث الفردية» التي تتضاءل أهميتها أمام مقدار المخاطر الإرهابية الكبيرة التي تواجهها البلاد.

لا يمكن فهم تحوّل التعذيب إلى نهج بقصر الحديث على جهاز الشرطة ومباحث أمن الدولة وحدها. إذ تورطت في تحويله إلى نهج مؤسسات العدالة والصحة والرقابة. وتضم المنطقة الغائمة في خريطة المسؤولية أدوار النيابة العامة وسلطة القضاء، إضافة إلى التواطؤ الطبي في وزارة الصحة ومصلحة الطب الشرعي. فكلما هزت رواية مأساوية عن تعذيب مواطن وقتله في مقر احتجاز أمني ترافق معها افتضاح أمر نظام العدالة الجنائية المصري وعجزه التام عن إنزال العقاب الرادع وتحقيق أي مستوى من العدالة لمصلحة الضحايا. وتخطى الأمر عبث الإجراءات، أو تمكن الأمن من إخفاء الدلائل

---

(370) إفلات الجناة من العقاب، وحرمان الضحايا من العدالة في قضايا التعذيب (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/egypt0111arweb.pdf>.

(371) يثبت عاطف سعيد في كتابه عن التعذيب في مصر، وهو يغطي عقودًا ثلاثة من حكم مبارك عددًا من هذه المراجعات والتقارير التي تدلل على تفشي التعذيب باتساع بالغ يفيد بتورط جهاز الشرطة المصرية بأكمله. انظر: سعيد، التعذيب في مصر، ص 15-27.

وإفساد التحقيقات، بل بدا مع كل واقعة تعذيب أن هذه المؤسسات غير راغبة في القيام بمسؤوليات الإنصاف والعدل. هكذا تدهورت الظاهرة إلى مستوى الجريمة ضد الإنسانية، باعتبار اتساع النطاق وثبوت المنهجية في ارتكابها حسبما تثبته مقررات المحكمة الجنائية الدولية في المادة السابعة من نظامها المؤسس.

لهذا أيضًا كان من الطبيعي أن ينظر جمهور الثورة المصرية بقدر كبير من الشك والقلق إلى دور النيابة العامة ودوائر القضاء، وظلت تسم الأخير بـ «الملاكي»، إشارة إلى تبعيته التامة لإرادة مبارك. إذ كانت هذه المؤسسات عونًا لمرتكبي جريمة التعذيب للإفلات من العقاب، حتى إنه طوال ثلاثين عامًا من حكم مبارك لم يُدَن ضابط واحد بإفساد الإجراءات العدلية أو بهدر الدلائل أو بتدبيج افتراءات وأكاذيب تأخذ بها المحاكم. وغالبًا ما تواطأت النيابة العامة للسماح للجُناة بالإفلات من العقاب.

لم تستمع الحكومة المصرية لتوصيات اللجان الدولية، ومنها توصية لافتة للجنة مناهضة التعذيب في عام 1996، حاولت لجمها بعبارات دبلوماسية، فقالت فيها: «يمارس التعذيب في مصر بصورة منظمة على يد قوات الأمن، ولا سيما جهاز مباحث أمن الدولة، وعلى الرغم من إنكار الحكومة المصرية الاتهام بممارسة التعذيب الذي وجّهته منظمات غير حكومية موثوق في مصداقيتها، تشير التقارير بشكل متسق في ما تورده من حالات التعذيب، إلى أنه بات حالًا معتادًا ومتفشيًا ومتعمّدًا في جزء كبير من البلاد على الأقل»[372]. حاولت السلطة في العقد الأخير من عهد مبارك اتخاذ بعض الخطوات بغية تنفيس الضغط وتخفيف الاتهامات لها بالسماح بتفشي وباء العنف الجسدي والتعذيب. وظلّت الخطوات التي تباهت بها الحكومة ووصفتها بالإيجابية شكلانية إلى حد بعيد، غايتها الرئيسة كما يبدو أن تخاطب الخارج، لكنها لا تمارس في الداخل. وظلت المؤسسات الرسمية التي أنشئت تحت عناوين حماية حقوق الإنسان صورية في سلطتها ومحدودة إلى حدود صفرية في قدرتها على محاسبة جهاز الأمن، سواء كانت إدارات حقوق الإنسان في

(372) الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب: مصر (وثيقة رقم 94/06/12 -A /49 /44 para 86)، أيار/ مايو 1996.

وزارات العدل والداخلية والخارجية التي نشأت مع مطلع الألفية الجديدة أم في المجلس القومي لحقوق الإنسان[373] الذي برز عجزه الشديد وبؤس أدائه في الأعوام الأخيرة التي شهدت الحراك الجماهيري ضد مبارك.

على الرغم من منطوق المادة (126) من قانون العقوبات المصري الذي يشدّد على أن «كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالسجن المشدد من ثلاث سنوات إلى عشر»، والتثنية بأنه «... وإذا مات المجنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدًا، ظلت أبواب التشريع والقضاء مشرعة لتمرير ممارسات انتهاك الجسد؛ بإخراجها من التعريف الدولي المعتمد لجريمة التعذيب[374]، أو بتفسير القانون والفعل بشكل يحد من العقوبة ويسمح بإفلات الجاني. لم تُمس أغلبية التشريعات المتعلقة

(373) أُنشئت إدارة حقوق الإنسان في وزارة العدل في عام 2000 وتوالت باقي الإدارات المعنية بالمسألة في وزارتي الخارجية 2003، والداخلية 2005، فيما أُسس المجلس القومي لحقوق الإنسان بموجب القانون 94 لسنة 2004.

(374) في بيان أخير لها صدر في ذكرى اليوم العالمي لمناهضة التعذيب (2014)، طالبت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الحكومة المصرية بالإسراع بتعديل المواد التي تخص جريمة التعذيب في قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية، كي يتوافقا ودستور 2013، ومقررات اتفاقية مناهضة التعذيب. وسمت المنظمة المادتين 126 و129، باعتبارهما مخالفتين لاتفاقية مناهضة التعذيب التي وقعت عليها مصر وأصبحت مكملة للدستور وجزءًا من التشريعات، وأوصت بإعادة النظر في ما يتعلق بإحالة المتهمين في قضايا التعذيب وفقًا للمادة 129 الخاصة باستعمال القسوة من قانون العقوبات، إذ إن العقوبة فيها لا تكفل بحال الردع لمقترف الجريمة. وأوصت بعدم استخدام المادة 17 مع مرتكبي جرائم التعذيب التي تتعلق باستعمال الرأفة، مطالبة بالإسراع في إصدار الأحكام بقضايا التعذيب والتعويض المادي للضحايا، وطلبت بأن يشمل الحكم المدان بجرائم التعذيب العزل من الوظيفة، كما شددت على أهمية تعديل بعض مواد قانون العقوبات المتعلقة بالتعذيب: المواد 126، 129، 280، 282 التي لا تتوافق وبنود اتفاقية مناهضة التعذيب، وكذلك المواد 63-64-162-232 من قانون الإجراءات التي ترى أنها لا تتوافق بحال مع التزامات مصر الدولية بحكم الاتفاقية، وناشدت الحكومة المصرية توقيع البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب. انظر: «مصر: يجب الوفاء بالوعد الممنوح بالإفراج عن المعتقلين نهاية يونيو... مراجعات قانون الطوارئ في 11 مايو تعني انعدام أي مسوغ قانوني ،» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 29/ 6/ 2010)، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/pressrelease/2010/06/29/922>، ونسمة فارس، «المنظمة المصرية تطالب بتعديل التشريعات الخاصة بجريمة التعذيب،» المصريون، 27/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/r0LJsE>.

بالتعذيب طوال عقود، وظلت محمية بسياج منيع إبقاءً لممارسة التعذيب حيّة وفاعلة. ولئن صلحت المواد التشريعية القاصرة في أحوال قليلة لتقديم لوائح اتهام ضد مقترفي التعذيب، جاء قانون الطوارئ ليبطل فاعليتها تمامًا. وبقيت حال الطوارئ حصن الجلادين ودستور منظومة القهر الفعلي. وعلى الرغم من عدد من وعود مبارك بالحد من الطوارئ وإلغائها، سارع النظام قبل شهور من اندلاع الثورة إلى تمديد حال الطوارئ، منهيًا الآمال كلها في وقفها. وفي 12 أيار/مايو 2010، صادق البرلمان المصري على تمديد العمل بالقانون لمدة عامين آخرين، ما دفع بحملة قادتها المنظمات الحقوقية المصرية إلى تأليف لجنة وطنية للتصدي لتمديد العمل بقانون الطوارئ، وأعلنت أنها ستلجأ إلى مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لفضح مخالفات النظام. الطريف مع قانون الطوارئ أنه لم يطبق في الأحوال التي وصفها لإعلان حال الطوارئ، بل ظل موجودًا وملوّحًا به في وجه الجميع بالمخالفة لذاته، وهو لم يغب للحظة واحدة طوال عقود ثلاثة من حكم مبارك[375] على الرغم من أن القانون يسمي ثلاثة أسباب فقط تسمح بفرض حال الطوارئ: حال وقوع حرب أو التهديد بوقوعها (وهذا لم يحدث طوال عهد مبارك)، وحال وجود اضطرابات داخلية أو كوارث عامة (وهذه أحوال كانت قليلة جدًا)، وحال انتشار الأوبئة (وهي لم تقع). بالطبع كان تمرير القانون عبر بوابة البرلمان أمرًا سهلًا، في ظل هيمنة الحزب الوطني عليه. كان الأمنيون حريصين على ما يمنحه لهم القانون من سلطات واسعة تسمح بكل الممارسات المنتهكة لحقوق الإنسان وسلامة الجسد، إذ يمنح «السلطة التنفيذية الحق في تقييد حرية الأشخاص في التجمع والتحرك والإقامة والمرور في أماكن وأوقات بعينها، كما تتيح توقيف واعتقال المشتبه بهم أو من يمثلون خطرًا على الأمن العام وتفتيش الأشخاص والأماكن من دون الالتزام بنصوص قانون الإجراءات الجنائية». وكانت حال الطوارئ

(375) منذ إعلانها في السادس من تشرين الأول/أكتوبر 1981 عقب اغتيال الرئيس الأسبق أنور السادات، استمرت حال الطوارئ دونما انقطاع طوال عهد مبارك، وفي العقد الأخير له، وبالتوازي مع الحراك الشعبي ضد التمديد لمبارك وتوريث ابنه الحكم تصاعدت حدة النقد لتمديدات الطوارئ التي تحدث كل عامين وتعالت مطالبة بإنهائها الفوري. انظر في هذا الشأن بيانات المنظمات الحقوقية في كل مرة يجري فيها تصويت في مجلس الشعب ينتهي بتمديد، ومثال لها بيان المبادرة المصرية عن إنهاء حال الطوارئ في عام 2003، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/pressrelease/2003/02/24/152>.

المعلنة منذ عام 1967 قد توقفت لفترة وجيزة، ثم أعلنت مجددًا في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر 1981 في إثر اغتيال الرئيس الأسبق أنور السادات، واستمرت طوال عهد مبارك. ووصل عدد المعتقلين السياسيين في منتصف التسعينيات إلى ما يزيد على 30 ألف شخص، وصل عدد المعتقلين السياسيين في منتصف التسعينيات إلى ما يزيد على 30 ألف شخص، أمضى بعضهم أكثر من عشرين عامًا في السجن من دون محاكمة. وعزز القمع الأمني بمنح أجهزة الأمن الحق في مراقبة الرسائل وتفتيش الأماكن ومصادرة المطبوعات من دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية ومن دون إذن من النيابة العامة أو القضاء[376]. وفي الأعوام الأخيرة لعهد مبارك احتدّ الجدل في شأن دسترة الطوارئ عبر تعديل مقترح للمادة 179 تمهّد الطريق لقانون لمكافحة الإرهاب، رأى فيه كثر أنه جاء ليعطل العمل بحقوق دستورية أساسية بدعوى التصدي لخطر الأعمال الإرهابية. كان مبارك قد اقترح في رسالته إلى مجلسي الشعب والشورى في 26 كانون الأول/ ديسمبر 2007 أن توافر المادة 179 من الدستور بعد تعديلها ما سمّاه «حماية دستورية تستظل بها الإجراءات» المتخذة في مواجهة الإرهاب[377].

سادس عشر: فضيحة التعذيب بالوكالة

لعل أكثر ما يثبت كفاءة منظومة التعذيب في مصر أنها صارت وكيلًا عالميًا يحصل على مقاولات التعذيب واستنطاق الضحايا والتحقيق معهم. إذ تجذّر

---

(376) لسرد نتائج استمرارها عبر ثلاثة عقود انظر: «مع إنتهاء حالة الطوارئ بعد أكثر من 30 عام... المبادرة المصرية: أولى خطوات بناء دولة القانون والقضاء على الإفلات من العقاب،» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 18/ 2/ 2007)، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/pressrelease/2012/06/01/1424>.

(377) الغرض من التعديل بحسب ما جاء في رسالة مبارك إلى البرلمان هو إيجاد نص يضمن أن تتجاوز إجراءات مكافحة الإرهاب الحماية المقررة في مواد الدستور أرقام 41 (في شأن قواعد القبض والاحتجاز)، و44 (في شأن قواعد تفتيش المنازل)، و45 (في شأن خصوصية الاتصالات والمراسلات). انظر بيان عن الموضوع: «على اللجنة التشريعية في مجلس الشعب أن ترفض مقترح المادة 179 من الدستور بشأن مكافحة الإرهاب،» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 18/ 2/ 2007)، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/pressrelease/2007/02/18/158>.

عنف الأمن المصري وأصبح التعذيب عاديًا إلى درجة أن مصر كانت من ضمن الدول التي أرسلت إليها الولايات المتحدة معتقلين للتحقيق معهم باستخدام وسائل لا يجوز استخدامها في السجون الأميركية مثل التعذيب.

نُقل السجناء أو الإرهابيون الذين لا دليل يمكّن من إدانتهم في المحاكم الأميركية إلى دولة ثالثة مثل مصر، لغرض التحقيق والتعذيب. وسلّمت الولايات المتحدة إلى مصر معتقلين مصريين أساسًا (لكن غير مصريين أيضًا) للتحقيق معهم في مصر لأنّ الاستخبارات المصرية قادرة على استخدام وسائل التعذيب. وجرى هذا بأمر تنفيذي رقم 12947 وقّعه الرئيس الأميركي بيل كليتنون في 23 كانون الثاني/ يناير 1995. في هذه المرحلة بدأ تعاون كامل بين الاستخبارات المصرية والاستخبارات الأميركية ضد الجهاديين.

فصّل مايكل شيور (M. Scheuer)، من وحدة مكافحة الإرهاب في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، هذه الإجراءات والممارسات لمجلة نيويوركر[378]. وتنتمي هذه الاستخبارات إلى الدولة ذاتها التي انتقدت بعض أذرع وزارة خارجيتها الممارسات المصرية ضد حقوق الإنسان.

في نهاية عام 2014 تفجرت حقائق برنامج وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية للترحيل الاستثنائي الذي أدّت فيه مصر دورًا رئيسًا، وذلك بصدور تقرير لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، حيث وصفت ديان فاينشيتاين (رئيسة لجنة الاستخبارات المنوط بها مراقبة مكوّن الاستخبارات الأميركية وأجهزته) سلوك وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية المرصود فيه بأنه «وصمة عار في تاريخ الولايات المتحدة». وأظهر التقرير أن مصر كانت أحد أهم مواقع الترحيل السري، أو ما سمي بالبقع السوداء التي عملت بسرية كوكيل للتعذيب لمصلحة الاستخبارات الأميركية[379].

---

(378) محمد المنشاوي، أمريكا والثورة المصرية: من 25 يناير إلى ما بعد 3 يولية - شهادة من واشنطن (القاهرة: دار الشروق، 2014)، ص 37-38.

(379) من الروايات اللافتة لمقدار هذا الاستعداد للتعذيب وانتهاك الأجساد ما روته تلغراف نقلًا عن أحد ذوي القيادي في القاعدة أيمن الظواهري، عندما طلبت الولايات المتحدة من السلطات المصرية معاونتها في بحث تجريه على رأس متفحمة عثر عليها في كهوف «تورا بورا» ويشكون في كونها تخص أيمن الظواهري، وطلب الأميركيون من عمر سليمان مدير المخابرات العامة المصرية =

كانت المعلومات المنتزعة في المعتقلات المصرية جزءًا من المعلومات التي اعتمد عليها وزير الخارجية الأميركي الأسبق كولن باول في خطابه إلى الأمم المتحدة لتبرير حرب عام 2003 على العراق، والتي ثبت في ما بعد أنها معلومات مفبركة لكنها ساهمت في حسم قرار دولي بشن الحرب على العراق. وتذكر هيومن رايتس ووتش في تقريرها في عام 2005 عن مصير الإسلاميين المرحلين ضمن برنامج الترحيل الاستثنائي أن مصر «هي الدولة التي جرى ترحيل أكبر عدد من المشتبه بهم إليها». كان الترحيل يعني نقل الأفراد إلى منظومة قهر بالغة العنف، تضطلع بمهمات الاحتجاز والتعذيب لمصلحة الاستخبارات الأميركية، والترحيل كان سريًا، ما يعني استخدام المطارات والمجالات الجوية في رحلات طيران خاصة وسرية لا تظهرها السجلات(380).

سابع عشر: تصاعد الرفض في إثر مقتل خالد سعيد

كوّنت قضية خالد سعيد رأيًا عامًا محليًا في الإسكندرية بشكل سريع بسبب تناقل وسائل التواصل الاجتماعي صور تعذيب خالد سعيد، ما حدا بالناشطين السياسيين وناشطي الفيسبوك إلى التجمع في 9 حزيران/ يونيو أمام القسم، وقُدّر

= حينذاك بعيّنة من الحمض النووي من محمد الظواهري، شقيق أيمن المسجون بأحكام تتعلق بالإرهاب في أحد السجون المصرية، فعرض سليمان على الأميركيين بكل أريحية أن يرسل إليهم «ذراع» محمد الظواهري كاملة، فاضطروا أمام «كرمه» إلى أن يوضحوا له أن الاختبار لا يقتضي إلا الحصول على عيّنة صغيرة فحسب من دم السجين. انظر: Samer Al-Atrush, «Egypt Offered Arm of al-Qaeda Number Two's Brother as DNA Evidence,» *Telegraph*, 8/5/2011, Retrieved in 1/1/2014, from the Web: <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/egypt/8501207/Egypt-offered-arm-of-al-Qaeda-number-twos-brother-as-DNA-evidence.html>.

نجد أحد أكثر الأمثلة فجاجة في حكاية المعتقل علي محمد عبد العزيز الفخيري المشهور بـ «الشيخ الليبي» الذي أُرسل للتعذيب في مصر، بعد اعتقاله في باكستان بعد شهور من هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001. بعد استجواب وكالة الاستخبارات الأميركية له، جرى ترحيله استثنائيًا إلى مصر في مطلع عام 2002. في مصر لاقى صنوف التعذيب المعتادة، ومنها وضعه في تابوت ضيق عرضه خمسين سنتيمترًا لنحو 17 ساعة ولكمه وضربه حتى يبوح باعتراف في شأن ثلاثة من أعضاء القاعدة ذهبوا إلى العراق ليفهموا المزيد عن الأسلحة النووية.

(380) Nadine Marroushi, «What Can Egypt Take from the Torture Report?,» (Middle East Eye, 14/12/2014), Retrieved in 1/1/2015, from the Web: <http://www.middleeasteye.net/columns/what-can-egypt-take-torture-report-2091420302#comment-3427>.

عددهم بنحو 66 شخصًا. وقامت قوى الأمن بالاعتداء على المعتصمين واعتقلت بعضهم لمدة محدودة[381].

تكررت الاحتجاجات في ميدان المنشية وأمام المحكمة وحزب الغد من العشرات من المحتجين للمطالبة بمحاكمة قتلة خالد سعيد. وكان أبرزها تظاهرة في 25 حزيران/ يونيو جمعت الآلاف من المواطنين للاحتجاج على مقتل خالد سعيد وسط وجود أمني كثيف يساوي عدد المحتجين تقريبًا، إضافة إلى إقامة الحواجز لمنع المحتجين من السير في الشوارع وانضمام الأهالي إليهم[382]. وشارك في التظاهرة حمدين صباحي وأيمن نور ومحمد البرادعي[383].

حملت التظاهرات السابقة طابعًا تنظيميًا سياسيًا من الأحزاب الفاعلة في الإسكندرية[384]، لكن الاحتجاجات ما لبثت أن انتقلت في وقت لاحق إلى أمام منزل خالد سعيد في شارع كليوباترا بمشاركة أهالي الحي رجالًا ونساءً[385]. ردد

---

(381) من شهادة أحمد عراقي نصار، في 24 نيسان/ أبريل 2012.

(382) مقطع فيديو بعنوان «مظاهرة خالد سعيد مع البرادعي» بث بتاريخ 25/ 6/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youtube.com/watch?v=u_OsjhRF05U>.

(383) من شهادة أحمد عراقي نصار، في 24 نيسان/ أبريل 2012.

(384) بعض أهم التظاهرات التي نددت بمقتل خالد سعيد مع أهم القوى السياسية التي شاركت في الاحتجاج:

13 حزيران/ يونيو 2010: منطقة كليوباترا، أمام منزل خالد سعيد، الاشتراكيون الثوريون، 6 أبريل، الجمعية الوطنية من أجل التغيير، الإخوان بشكل مستقل (أفراد)، حملة البرادعي.

18 حزيران/ يونيو 2010: مظاهرة أمام مسجد القائد إبراهيم، الإسكندرية، الاشتراكيون الثوريون، 6 أبريل، حزب الغد، الجمعية الوطنية من أجل التغيير، الإخوان بشكل مستقل (أفراد) ، حملة البرادعي.

25 حزيران/ يونيو 2010: وقفات احتجاجية صامتة على كورنيش الإسكندرية، صفحة كلنا خالد سعيد، الاشتراكيون الثوريون، 6 أبريل، الجمعية الوطنية من أجل التغيير، حزب الغد، الإخوان بشكل مستقل (أفراد) ، حملة البرادعي.

9 تموز/ يوليو 2010: تظاهرة أمام مسجد سيدى جابر، الإسكندرية، الاشتراكيون الثوريون، 6 أبريل، الجمعية الوطنية من أجل التغيير، الإخوان بشكل مستقل (أفراد) ، حملة البرادعي.

(385) مقطع فيديو في تموز/ يوليو أمام منزل خالد سعيد، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youtube.com/watch?v=uHDsFIuxg4I>.

ومقطع آخر لفيديو في آب/ أغسطس، على الموقع الإلكتروني:
= <http://www.youtube.com/watch?v=u_OsjhRF05U>.

المحتجون شعار «يسقط حسني مبارك» بكثافة عندما كان الأهالي يخرجون من بيوتهم للانضمام إلى التظاهرة(386).

بالتزامن مع نشاط الأحزاب والقوى الفاعلة في الإسكندرية دعت صفحة «كلنا خالد سعيد» إلى مجموعة من الوقفات الصامتة كانت تنظم كلَّ يوم جمعة على كورنيش الإسكندرية وفي مناطق متفرقة. لبّى دعوتها ناشطون من محافظات مختلفة ونظموا فاعليات داخل محافظاتهم. وخلال الوقفة الصامتة الرابعة (23 تموز/ يوليو) التي انتلقت من أمام منزل خالد سعيد في وقت لاحق في شارع كليوباترا وحملت طابعًا شعبيًا من خلال مشاركة أهالي الحي في الاحتجاج رجالًا ونساءً في حشد كبير قدر بحوالى 2000 شخص، ردد المحتجون شعار «يسقط حسني مبارك» عندما كان الأهالي يخرجون من بيوتهم للانضمام إلى التظاهرة. كما نظم شباب الحركات الثورية إفطار اليوم العاشر من رمضان أمام منزل خالد سعيد، وأعقبه محاكمة شعبية لقتلة خالد سعيد، ثم مسيرة في اتجاه شارع بورسعيد، فحاصرت قوات الأمن المتظاهرين وفرضت طوقًا أمنيًا من جانبي الشارع الذي يقع فيه منزل خالد سعيد. حوصر المتظاهرون، واعتقل بعضهم، منهم أبو عمر المصري، وأُطلق أغلبيتهم في اليوم نفسه(387). وبحسب شهادة أخرى، اعتدت القوى الأمنية على المحتجين، واعتقلت إمام جامع بسبب دعوته إلى عدم السكوت عن نظام مبارك وممارسات أمن الدولة(388). أما خارج الإسكندرية، ففرقت القوى الأمنية في حزيران/ يونيو

= يوضح كلا المقطعين مقدار المشاركة الشعبية في الاحتجاج وطابعها الأهلي.

(386) من شهادة خلود سعيد، ناشطة في المجتمع المدني، مقابلة شخصية أجراها معها أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في الإسكندرية في 7 كانون الأول/ديسمبر 2011. حاول الإخوان المسلمون تجنب شعار يسقط حسني مبارك في التظاهرات السابقة أو ترداده مرة واحدة فقط في الأغلب خوفًا من نقمة الأمن. ولم يشاركوا في تظاهرة شارع كليوباترا بصفتهم الرسمية وإنما بصفة فردية من بعض أعضاء الجماعة.

(387) شهادة مكتوبة من الناشط الاسكندراني محمد عبد السلام، بوساطة خالد السيد.

(388) من شهادة أحمد عراقي نصار، في 24 نيسان/ أبريل 2012، ومقطع فيديو بعنوان «وقفة خالد سعيد في رمضان» يُظهر تفصيلات يوم احتجاجي على مقتل خالد سعيد في المدن المصرية المختلفة، لكنه لم ينجح إلا في مدينة الإسكندرية وانتهى بالمحاكمة الشعبية، بث في 31 آب/ أغسطس 2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/ watch?v=b6P-vlbDOp4&NR=1&feature=endscreen>.

اعتصامين في القاهرة احتجاجًا على مقتل خالد سعيد، نُظّم أحدهما أمام وزارة الداخلية (تظاهرة لاظوغلي الشهيرة)، والثاني في ميدان التحرير. وألقي القبض على عشرات المحتجين[389].

تشابهت الطبيعة الاحتجاجية على مقتل خالد سعيد مع الطبيعة الاحتجاجية التي تلت إحراق محمد بوعزيزي نفسه في سيدي بو زيد في تونس، وبوتيرة التطور نفسها، حيث تلقف الناشطون السياسيون قضيته وعملوا على تكوين رأي عام داعم للقضية ومناهض للنظام[390]، إضافة إلى الاحتجاج الشعبي الأهلي. لكن الاشتعال الحقيقي لانتفاضة شعبية ضد ممارسات الأمن في مصر جرى بعد الثورة في تونس.

كان محمود سامي (المشرف على صفحة «أنا اسمي خالد سعيد») من حركة 6 أبريل[391]، وسيكون لمحمود سامي نفسه دور مهم في تظاهرات 25 يناير. ثم أنشأ وائل غنيم صفحة «كلنا خالد سعيد»، وظل اسمه واسم زميله في إدارة الصفحة عبد الرحمن منصور مجهولين حتى نشوب الثورة، حيث عُرف وائل غنيم إعلاميًا بعد اعتقاله عشية جمعة الغضب 28 كانون الثاني/ يناير 2011.

في حالة صفحة «كلنا خالد سعيد» أدّى الـ «فيسبوك» دورًا مُثْبتًا وواضحًا في فرض قضية التعذيب وعنف الأمن على أجندة وسائل الإعلام[392]. فحاولت هذه بدايةً أن تتجاهل قضية خالد سعيد وتكتفي برواية الأمن الكاذبة الروتينية التي لا تكتفي بتعذيب الضحية وقتله، بل تشوّه سمعته بعد ذلك لتبرير موته. كما نجحت الصفحة مع غيرها، ولا سيما صفحات 6 أبريل، في تنظيم بعض التظاهرات

---

(389) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 153.

(390) عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 199-212.

(391) غنيم، ص 140.

(392) بعد المدوّنات، أصبحت وسيلة التواصل الاجتماعي الـ «فيسبوك» الأكثر رواجًا في مصر مع مطلع عام 2010، إذ بلغ عدد مستخدميه في حينه نحو 4313180، أغلبيتهم من المراهقين والشباب. وكان الشاب وائل غنيم من بين من آمنوا إيمانًا شبه كلي بقدرة الإنترنت، ولا سيما صفحات التواصل الاجتماعي، على التأثير بالوصول إلى قطاعات أوسع من الناس، وفضائها الحر المفتوح. وفصّل دوافعه وأسبابه في كتاب أصدره بعد الثورة، انظر: المصدر نفسه، ص 67.

والوقفات الاحتجاجية التي تتجاوز المشاركة فيها ناشطي حركات المعارضة المعروفين.

من أجل تعريف المواطنين المصريين بقضية خالد سعيد ونشر فضائح التعذيب في وسائل التواصل الاجتماعي، أنشأت مجموعة من الناشطين صفحة على الـ «فيسبوك» باسم «كلنا خالد سعيد» بعد 3 أيام من مقتله[393]. وامتلك الشباب المؤسسون للصفحة خلفية معرفية وكمية عن جرائم التعذيب، وذلك من خلال عملهم في المواقع الإخبارية وقراءاتهم عن حالات كهذه. واهتمت الصفحة في الدرجة الأولى بقضية خالد سعيد، ومن ثم عملت على نشر فضائح التعذيب والتحرش الجنسي وكل ما له علاقة بالفساد أو الإجرام، مثل تفجير كنيسة القديسَين[394]. أدّت الصفحة دورًا مهمًا في تسييس الشباب المهتم حديثًا بالسياسة، خصوصًا في المحافظات البعيدة عن القاهرة والإسكندرية[395].

على الرغم من الاحتجاجات السابقة والحملة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي للكشف والتنديد بالتعذيب في السجون المصرية، استمرت الشرطة

---

(393) الشباب هم: وائل غنيم وعبد الرحمن منصور من ناشطي حملة دعم البرادعي (وسبق لعبد الرحمن منصور العمل في حركة 6 أبريل) ومن ثم انضم إليهما في وقت لاحق علي أحمد صالح، الناشط في حملة دعم البرادعي أيضًا.

(394) من شهادات عبد الرحمن منصور وأحمد صالح مديري صفحة «كلنا خالد سعيد»، مقابلة شخصية أجرتها معهما يسرا طه، لمشروع التوثيق لهذا البحث، في القاهرة في 24 نيسان/ أبريل 2012.

يروي عبد الرحمن منصور أنه خلال عمله في أحد المواقع الالكترونية «وصلنا فيديو لطفل يبلغ من العمر 11 عامًا من مدينة شها في المنصورة وقد حُرق ومات وقد كان هذا الطفل يمتلك توكتوك، وفي إحدى المرات ركب معه اثنان من أمناء الشرطة ورفضا دفع الأجرة ولفّقا له قضية وتم تعذيبه حتى الموت».

(395) من شهادة أبو العلا ماضي، في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012. ومعلومات متقاطعة من شهادات نشطاء مدينة أسوان (نجلاء بسيوني، مخرجة تلفزيونية - وفاء عشري، ناشطة في المجتمع المدني - محمد الدين عبد الحميد، ناشط في حزب العدل - محمد علي بدري، سكرتير عام حزب الوفد في محافظة أسوان وعضو مجلس الحكماء في ائتلاف شباب الثورة وعضو مجلس إدارة الجمعية المصرية لدعم الحوار الديمقراطي - ميسرة عبد العزيز عبدون، حزب الوفد وعضو في شباب ائتلاف الثورة في أسوان - أحمد عبد الرزاق، ناشط سياسي)، مقابلة شخصية في جلسة مشتركة أجراها معهم أحمد عبد ربه وعلي الرجّال لمشروع التوثيق لهذا البحث في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر و1 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

المصرية في اتباع هذه الوسائل، بل زادت حدّتها. ونشرت صفحة «كلنا خالد سعيد» في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 قصة مدعّمة بمقطع فيديو يحوي شهادات لأهل شاب مصري (19 عامًا) مات تحت التعذيب في قسم سيدي جابر في الإسكندرية، وألقي القبض عليه لخلافه مع ضابط أمن خلال مروره في الطريق، وعُذّب أيامًا عدة، ومن ثم أُلقيت جثته في ترعة المحمودية في الإسكندرية[396].

بعد تفجير كنيسة القديسَين في الإسكندرية في اليوم الأول من عام 2011، شنّت قوات الأمن حملة اعتقالات لمجموعة من الشبان السلفيين. وكان من بينهم شاب يدعى السيد بلال الذي استدعته مباحث أمن الدولة في مديرية الأمن القديمة في محافظة الإسكندرية. وبعد أيام عدة تلقت أسرته اتصالًا هاتفيًا من مركز قيلح الطبي التابع لقسم اللبان يخبرهم بضرورة حضورهم لاستلام جثته، وحال ذهاب الأسرة إلى المركز أُخطرت من مسؤوليه بأن شخصين مجهولين أحضراه وهو متوفى، وبعد استلام الجثمان تبيّن للأسرة وجود آثار تعذيب وكدمات شديدة على أنحاء مختلفة من جسده[397]. نشرت صفحة «كلنا خالد سعيد» صور الشاب وتفصيلات عنه تفند الادعاءات الحكومية. وفي مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير، بدأت محاكمة الضباط المسؤولين عن تعذيبه[398]. ومن الجدير بالذكر أن الحركة

---

(396) من صفحة كلنا خالد سعيد، 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <https://www.facebook.com/ElShaheeed/posts/169241706438594>.

وللاستماع إلى شهادات أقارب الضحية يمكن زيارة الموقع التالي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014: <http://www.youtube.com/watch?v=gvQIWqC80K8&feature=share>.

(397) الرواية نقلًا عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، محكمة جنايات الإسكندرية ترجئ نظر قضية بلال لجلسة 17 مارس المقبل للاستماع للشهود، 19فبراير/ شباط 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://ar.eohr.org/?p=2186>.

(398) حُكم على أربعة ضباط هاربين (حسام إبراهيم محمد رضا الشناوي وأسامة محمود عبد المنعم الكنيسي وأحمد مصطفى كامل وشهرته أدهم البدري ومحمود عبد العليم محمود علي) مسؤولين عن تعذيب السيد بلال بالسجن المؤبد، كما قضي حضوريًا بمعاقبة الضابط محمد عبد الرحمن الشيمي سليمان – وشهرته علاء زيدان – بالسجن لمدة 15 عامًا. انظر: «محكمة جنايات الإسكندرية تقضي بمعاقبة 4 ضباط بالسجن المؤبد ومعاقبة آخر بالسجن 15 عامًا،» (المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، 21 حزيران/ يونيو 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://ar.eohr.org/?p=2547>.

السلفية رفضت المشاركة في تظاهرات الاحتجاج على تعذيبه وقتله[399]. وشكك بيان أصدره عبد المنعم الشحات، الناطق باسم السلفيين في الإسكندرية، في نيات الداعين إلى التظاهر، باعتبارهم سيجلبون الخراب على مصر وعلى الحركة السلفية، «وظلت المجموعات السلفية في الإسكندرية على موقفها المعادي للثوار حتى الأسبوع الثاني من الاحتجاجات»[400] خلال أيام الثورة.

(399) Khalil Al-Anani and Maszlee Malik, «Pious Way to Politics: The Rise of Political Salafism in Post-Mubarak Egypt,» *DOMES (Digest of Middle East Studies)*, vol. 22, no. 1 (Spring 2013), p. 60.

(400) إبراهيم الهضيبي، «الإسلام السياسي أثناء الثورة وبعدها،» في: الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، إشراف وتحرير بهجت قرني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 166.

الفصل الثالث

ثورة 25 يناير
العبور الكبير من الاحتجاج إلى الثورة
تاريخ وتوثيق

أولًا: التحضير لتظاهرات 25 يناير

لم تكن أول مرة يدعو فيها ناشطون إلى وقفة أو تظاهرة في عيد الشرطة (في 25 كانون الثاني/ يناير من كل عام). إذ شهد العام الذي سبق عام الثورة الدعوة نفسها[1]، حتى إن هناك من رجّح أنها ستمضي بالشكل الروتيني ذاته، فيما أجمعت أغلبية الناشطين ممن أدلوا بشهاداتهم لهذا الكتاب أن المبالغة في تصوير الحدث كثورة محددة الموعد يعد «تسطيحًا لأمر شديد التركيب». يوم الشرطة هو يوم عيد وعطلة رسمية أُقرّت قبل هذا بأعوام، وتحوّطت الحكومة هذه المرة بأن نظّمت الاحتفال الرسمي بحضور مبارك في 24 كانون الثاني/ يناير 2011[2]، وألقى خلاله حبيب العادلي (وزير الداخلية) كلمة تباهى فيها بإنجازات جهازه، ومنها الإمساك بمن فجّروا كنيسة القديسين، في الحادث الإرهابي الذي وقع عشية الميلاد، وقال إنهم من جيش الإسلام الفلسطيني المرتبط بالقاعدة، الأمر الذي اتضح كذبه لاحقًا، ولم يُحل أي من المتهمين المزعومين إلى النيابة. لكنها كانت فرصة للوزير لتحريض الناس ضد الدعوة إلى التظاهرات في يوم 25 يناير، متذرّعًا بالفرية التقليدية في خطاب دولة مبارك وإعلامه لمكافحة الإرهاب، التي تجمع عادة بين الفلسطينيين والإسلاميين في سياق مؤامرة تبغي تقويض استقرار الدولة المصرية.

---

(1) معلومات متقاطعة مع مجموعة من الناشطين السياسيين: إسلام لطفي ومحمد عباس (شباب الإخوان سابقًا)، مقابلة شخصية أجراها معهما الباحثون في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هاني عواد ونيروز ساتيك في الدوحة، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012 ومصطفى شوقي (شباب من أجل العدالة والحرية)، مقابلة عبر «سكايب» أجراها معه محمد عباس في 4 أيار/ مايو 2014، ومحمد صلاح (شباب من أجل العدالة والحرية)، مقابلة شخصية أجراها معه محمد عباس في الدوحة، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014، ومحمود سامي من حركة «6 أبريل»، مقابلة عبر «سكايب» أجراها معه محمد عباس في 23 آذار/ مارس 2014.

(2) تسجيل خطاب مبارك في الحفل يوم 24 كانون الثاني/ يناير 2011، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=CzBIuQmwpZ8>.

كانت صفحة «كلنا خالد سعيد» التي أُنشئت في الأساس «لرصد انتهاكات الشرطة المصرية وحل معادلة القمع»، بحسب أحد مؤسسيها عبد الرحمن منصور[3]، قد بادرت بالدعوة إلى التظاهر في هذا اليوم. ويشير منصور إلى أن الفكرة ولدت قبل الموعد بشهرين تقريبًا، في تشرين الثاني/ نوفمبر، بالترافق مع سعى مؤسّسي الصفحة إلى إنشاء مشروع غايته «مراقبة الشرطة»، يعتمد على خرائط إلكترونية تُبيّن كمائن الشرطة في مصر ورصد اعتداءاتها وتوثيق أي معاملة غير لائقة في نقاط الشرطة وأقسامها. ولاحقًا، في أواخر كانون الأول/ ديسمبر، قرر مؤسسو الصفحة، بالاتفاق مع عدد آخر من الناشطين، «ضرورة التحرك يوم 25 يناير» في عيد الشرطة، مع رفع مطالب محددة، على رأسها وقف ممارسات التعذيب وإقالة وزير الداخلية.

كان عبد الرحمن منصور ووائل غنيم مسؤولَي إدارة صفحة «الحملة الشعبية لدعم البرادعي رئيسًا لمصر». وعلى ما يبدو، في ضوء التجاوب الواسع مع صفحتهما، أدرك الشابان أهمية شبكة التواصل الاجتماعي «فيسبوك» في التعبئة للاحتجاج. وبعد تسعة شهور من عملهما في هذه الصفحة، تفجرت قصة مقتل الشاب خالد سعيد على يد عدد من أفراد المباحث في الإسكندرية، القصة التي صدمت الرأي العام، فقرّرا تأسيس صفحة جديدة بعنوان «كلّنا خالد سعيد» التي سبق أن شرحنا ملابسات نشوئها ودورها في الحشد لـ25 يناير في القسم المتعلق بتاريخ الاحتجاج[4].

يقول عبد الرحمن منصور: «كنا نبحث عن مواعيد الإجازات من أجل الإعلان عن تنظيم وقفاتنا وتحركاتنا، وعرفت مصادفة أنّ وقفات احتجاجية سنوية تجري في 25 كانون الثاني/ يناير منذ عامين، فاقترحت أن نستغل ذلك اليوم للقيام بفاعلية ولتكن وقفة احتجاجية أو عرض فيديو، ولاحقًا»، وبحسب قول منصور: «عندما وردنا خبر هروب الرئيس التونسي بن علي دبّت فينا الحماسة»[5]. قرر

---

(3) أحمد عبد الحميد حسين، تحرير، يوميات الثورة المصرية، يناير 2011، أوراق الجزيرة؛ 24 (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ الدار العربية للعلوم، 2011)، ص 44.

(4) من شهادة عبد الرحمن منصور وأحمد صالح (مديرا صفحة «كلنا خالد سعيد»)، مقابلة شخصية أجرتها لهذا الكتاب يسرا طه في القاهرة، في 24 نيسان/ أبريل 2012.

(5) من شهادة عبد الرحمن منصور وأحمد صالح، في 24 نيسان/ أبريل 2012.

شباب صفحة «كلنا خالد سعيد» في 28 كانون الأول/ ديسمبر 2010، وقبل هروب بن علي ونجاح الثورة التونسية في إزاحته، نشر الدعوة إلى تظاهرات شعبية في 25 يناير، احتجاجًا على انتهاكات الداخلية، وصيغ عدد من المطالب، أبرزها إقالة وزير الداخلية وحل مجلسي الشعب والشورى بعد انتخابات عام 2010 المزوّرة، وإقرار الحد الأدنى للأجور. وفي 30 كانون الأول/ ديسمبر 2010، علّقت الصفحة على الحدث بالعاميّة المصرية ساخرةً: «يوم 25 يناير هو يوم عيد الشرطة إجازة رسمية ... أعتقد أنهم خلال سنة عملوا حاجات كتير تستحق الاحتفال بيهم على طريقتنا الخاصة ... إيه رأيكم؟»[6].

بعد نجاح الثورة التونسية، كان الموضوع، كما قال منصور، «بسيطًا جدًا ولم يكن منظمًا بالدرجة التي ظهرت»[7]. عزّز نجاح التونسيين النقاش داخل حلقات الناشطين المصريين؛ بعضهم كان «... يبحث عن مشابهة ولو من باب استنهاض الهمم لكسر حاجز الخوف»[8] الذي عدّه الناشطون العقبة الأكثر صعوبة أمام حدوث التغيير في مصر. وكان الدرس التونسي هو الأهم بالنسبة إلى الناشطين المصريين، ومفاده أن الشعوب تستطيع إسقاط أنظمة القمع حين تحتشد وتتحرك ضد الظلم، ودور الشباب بهذا الخصوص رئيس، وأنه حتى في الدول ذات القبضة الأمنية الحديدية يمكن تحقيق زخم شعبي يؤمّن الحماية للوقفات الاحتجاجية ذات الأعداد القليلة - حتى الآن.

كان مصدر القلق الذي يساور الشباب هو احتمال عزوف الناس عن المشاركة الواسعة، ما ينتج فاعلية معروفة النتائج سلفًا، ولا سيما بعد أن يحيط بها عدد يضاعف حجمها من أفراد الأمن. صحيح أن هذا النوع من التظاهرات الجسورة عبّر في البداية عن جرأة كبيرة وكسر حاجز الخوف، ولاحقًا أصبح معروف النتائج، وكانت القوى السياسية تنظّمه عادة بغرض تسجيل الموقف.

---

(6) صفحة «كلنا خالد سعيد» على فيسبوك. متاحة على الموقع الإلكتروني:
<http://www.facebook.com/elshaheeed/posts/189629641052183>.

(7) من شهادة عبد الرحمن منصور وأحمد صالح، في 24 نيسان/ أبريل 2012.

(8) من شهادة عبد الرحمن منصور وأحمد صالح، في 24 نيسان/ أبريل 2012.

أوجدت الحالة التونسية سجالًا سياسيًا واسعًا في شأن إمكانية تكرارها في مصر، وهو السجال الذي شمل أيضًا قطاعات من النخبة الحاكمة التي شُغلت بتدبيج مبررات لنفي وجود أي تشابه، مؤكدة أن «مصر ليست تونس»[9]. وترجم التَوْق إلى الشبه في الشارع عبر محاولة بعض المواطنين المصريين الاحتجاج بطريقة محمد البوعزيزي. وهي الظاهرة التي بدأت في 17 كانون الثاني/ يناير حين قام مواطن يدعى عبده عبد المنعم بمحاولة الانتحار بإشعال النار في جسده أمام مبنى البرلمان. وحتى في 24 كانون الثاني/ يناير، بلغت حصيلة المهدِّدين بالانتحار 251 حالة، فيما انتشرت أخبار أن عشرات من أصحاب البازارات في أسوان وكوم أمبو والعاملين فيها هددوا بإشعال النار في أنفسهم احتجاجًا على قرار صادر بإزالة بازاراتهم.

يصف وائل غنيم تطور الأمر على صفحة «كلنا خالد سعيد»، فيقول: «كان الحدث القديم اسمه «الاحتفال بعيد الشرطة 25 يناير» فقمت بتعديل عنوانه إلى «25 يناير: ثورة على التعذيب والفقر والفساد والبطالة». بعد هروب الرئيس التونسي وتنامي الغضب بين المصريين الذين يريدون أن يعيدوا سيناريو تونس مع مبارك، كان يجب أن أعيد توجيه الحدث. لم أستطع أن أقاوم استخدام كلمة ثورة، كل هذا وأنا الذي لا أعتبر نفسي ثائرًا، كان أمرًا في غاية الغرابة بالنسبة إليّ»[10].

لم يعلم غنيم بوجود خطة ليوم 25 يناير، واكتفى بمراسلة مصطفى النجار من حملة البرادعي في حينه، والاتصال بمحمود سامي وأحمد ماهر من 6 أبريل. والحقيقة أن هويّته بصفته مديرًا لصفحة «كلنا خالد سعيد» (آدمن، بحسب التعبير المعرَّب) لم تكن معروفة، وبالتالي لم يدعَ إلى أي من الاجتماعات.

---

(9) أشار الناشط السياسي عمرو صلاح إلى «تأثير «مانشتات» الإعلام [القائلة إن] مصر ليست تونس. هذه المقارنة بحد ذاتها أعطت الموضوع جديّة كبيرة وشكّلت دفعةً له وسط الناس»، من شهادة عمرو صلاح، أحد أعضاء ائتلاف شباب الثورة، مقابلة شخصية أجرتها معه لهذا الكتاب يسرا طه في القاهرة، في 7 أيار/ مايو 2012.

(10) وائل غنيم، الثورة 2.0: إذا الشعب يومًا أراد الحياة، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2012)، ص 162.

لكن الخطة كانت قائمة، وعرف هو عن الأماكن المعلنة فحسب[11]. وطرح موضوع شبرا وإمبابة في اتصال لوائل غنيم مع أحمد ماهر بعد استفتاء أعضاء الصفحة، كما يقول غنيم، وذلك بعد تجربة تظاهرات المسيحيين في شبرا[12]. يقول غنيم إنه حتى يوم 20 (كانون الثاني/ يناير) ظل تائهًا بخصوص التنظيم وأماكن التجمعات، واتصل بأحمد ماهر فأجابه الأخير بأن ميزة التوهان تكمن في أن «الأمن تائه أيضًا»[13].

من الدلائل على عدم وجود حساسية عند الشباب تجاه الأحزاب، ولا سيما الإخوان المسلمين، نجد في وصف غنيم لما دار في خلدهم في تلك الأيام، أنه تمنى مشاركة الإخوان في 25 يناير لقوة تنظيمهم وكثرة عددهم، وأن عمر القزار، أحد المسؤولين عن صفحة رصد، أبلغه أنهم سيشاركون كأفراد، وأراد التنسيق فقيل له إنهم كحركة لن ينسقوا مع مجهول[14].

نلحظ هنا الفرق بين التفكير الحزبي المنظم الذي فكّر بالمبادرات وأصحابها والعواقب الممكنة، والتفكير الشبابي المهتم بالعمل، وليس بما قبله وما بعده. وبقي هذا ديدن الشباب في العمل على أساس أهداف يضعونها وحدهم من دون استراتيجيا شاملة، فكان نقطة قوة لفترة طويلة، وأصبح في النهاية مصدر ضعف، حين اتجهت الأحزاب بعد الثورة إلى عمل منظم من نوع آخر ابتعد أكثر فأكثر عن الشباب.

اللافت هو أن عددًا ممن كتبوا عن الثورة تعامل مع الحذاقة التنظيمية والتدرب على العمل السلمي لتجنب الانزلاق إلى العنف وتجاوز التظاهرات الصغيرة المحاصرة والعديمة التأثير، وكأنها مؤامرة. وكتب كثيرون بتضخيم مبالغ عن تدريب بعض الشباب على برامج الصحافة الشعبية التي نظمها الاتحاد المدني للصحافيين وبرامج فريدوم هاوس وأكاديمية التغيير

(11) المصدر نفسه، ص 170-172.

(12) المصدر نفسه، ص 175.

(13) المصدر نفسه، ص 176.

(14) المصدر نفسه، ص 195.

وغيرها[15]. كانت هذه كلها أمورًا مهمة، لكن الإقدام على الفعل ومصادره المتدفقة كان الأساس.

بقيت صفحة «كلّنا خالد سعيد» افتراضية وذات طابع إعلامي وتحريضي، وتلقت دعمًا افتراضيًا أيضًا من عدد من الناشطين الذين أرسلوا مواد توثيقيّة مصوّرة لنشرها فيها، إلى أن عمد مؤسسوها إلى التواصل والتنسيق مع القوى الشبابية المختلفة الأخرى قبل عشرة أيام من اندلاع الثورة تقريبًا[16]. وأدى محمود سامي (مسؤول العمل الجماهيري في حركة 6 أبريل) دور همزة الوصل بين مسؤولي الصفحة وباقي الحركات، بينما استغلّ المهندس وائل غنيم مهاراته وخبرته في التسويق لتوسيع انتشار الصفحة على شبكات التواصل الاجتماعي.

عمد محمود سامي (مسؤول العمل الجماهيري في حركة 6 أبريل) إلى عقد أول اجتماع لنقل الفاعلية الافتراضية إلى الواقع، في مقر حركة شباب من أجل العدالة والحرية[17]، في القرب من ميدان عبد المنعم رياض، في 15 كانون الثاني/ يناير، وحضره ممثلون عن حركة شباب من أجل العدالة والحرية: محمد عواد ومصطفى شوقي وخالد السيد وياسر الهواري وخالد عبد الحميد وممثلان عن حركة شباب 6 أبريل، هما عمرو عز وطارق الخولي، فيما غاب أحمد ماهر

---

(15) عبد اللطيف المناوي، **الأيام الأخيرة لنظام مبارك: 18 يوم** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012)، ص 68. يكتب المناوي باهتمام بالغ عن كتاب تدريب من 26 صفحة بعنوان «كيف تثور بحذاقة» أو «بحداءة» حسبما كتب في الدليل، وانتشر بين الشباب الثوار، وعن أفكار جين شارب الذي عمل مستشارًا في الاستخبارات الأميركية، على حد قوله (ص 82). والحقيقة أن قراءة بعض الشباب كتب جين شارب المترجمة إلى العربية والمتأثرة بغاندي والمقاومة السلمية جعلت الكثير من الصحف الغربية تعتبره مفكر الثورة، مثلما اعتبرت الـ «فيسبوك» أداتها الرئيسة. ويمكن المرء أن يستغرب نزوع المعلقين الغربيين والشرقيين المؤمنين بنظرية المؤامرة إلى بحث مستميت عن سر أو شخص أو كتاب يفسر كل شيء. ولا يتعب المناوي من التنظير للمؤامرة وهو يفصل حجم الدعم الذي قدمته السفارة الأميركية لمنظمات المجتمع المدني في مصر في برامج نشر الديمقراطية، والذي يصل إلى 75 مليون دولار في عام 2009 (ص 83-84)، لكنه لا يفصّل دور منظمات المجتمع المدني هذه في الثورة نفسها.

(16) من شهادة عبد الرحمن منصور وأحمد صالح، في 24 نيسان/ أبريل 2012.

(17) للتعرف إلى حركة شباب من أجل العدالة والحرية، راجع قسم الاحتجاجات والانتفاضات السابقة.

عن الاجتماع بداعي السفر. وحضر باسم كامل ممثلًا حملة دعم البرادعي وعبد الرحمن فارس (عضو حركة كفاية). أطلق محمود سامي على خطّة الاحتجاج اسم «كرة الثلج». وتتلخص الخطة في عدم الذهاب إلى التظاهر في مكان ثابت مباشرة، بل البدء بمسيرات من مناطق شعبية ذات كثافة سكانية عالية، وجذب الناس بهتافات بسيطة تتحدث عن مطالب معيشية قريبة منهم فحسب، أي إن الهدف أصبح التحرك وليس الوقوف في مكان واحد، والعمل على أن يؤدي التحرك إلى انضمام المارة وزيادة العدد كلما تقدمت المسيرة، ما يؤدي إلى زيادة حجمها مثل كرة الثلج.

تكبر «كرة الثلج» تدرّجًا باستمرار في خلال تدحرجها، ويزداد عدد الناس مع كل خطوة يخطوها المتظاهرون، وفي كل شارع تتجاوزه التظاهرة، حتى الوصول إلى كتلة ضخمة لا قبل لقوّات الأمن مهما كثر عددها بالوقوف أمامها، ولاقت هذه الخطة قبولًا عند جميع الحاضرين.

لاحقًا، ذهب محمود سامي في تاريخين مختلفين إلى المناطق الشعبية القريبة من ميدان التحرير، وعاد إلى المجتمعين مستنتجًا: المسيرة الرئيسة من ناهيا إلى ميدان التحرير، مرورًا بشارع جامعة الدول العربية. اختار هذا المسار على أساس معايير واضحة هي الكثافة السكانية وضيق المكان وتفرّعه في أزقّة عدة تسمح بالتواري عن الأنظار[18]. جرت معاينة شارع ناهيا أكثر من مرة، وهو أحد الشوارع الأكثر كثافة سكانية وازدحامًا في القاهرة، ولا يتعدى عرض بعض أزقته مترين إلى ثلاثة أمتار. وبما أن الشارع مغلق بخط سكك حديد، والمخرج الوحيد منه سلّم المشاة أو كوبري ناهيا الذي يصب في شارع جامعة الدول العربية، اتُفق على أن

---

(18) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع زياد العليمي (حملة دعم البرادعي)، مقابلة عبر «سكايب» أجراها محمد عباس في 11 أيار/ مايو 2014 وسالي توما (حملة دعم البرادعي)، مقابلة عبر «سكايب» أجراها معه محمد عباس في 21 أيار/ مايو 2014 ومحمد صلاح (شباب من أجل العدالة والحرية)، مقابلة شخصية أجراها معه محمد عباس في الدوحة، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014، وشهادة محمود سامي (عضو حركة 6 أبريل وعضو المكتب التنفيذي لائتلاف شباب الثورة) لجريدة الشروق المصرية عن بداية الثورة. انظر: محمد أبو الغيط، «بالصور: الشروق تنشر خرائط خطة «كرة الثلج» التي أطلقت شرارة الثورة المصرية،» الشروق، 24/ 1/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24012013&id=b3c9d405-d921-4bf5-b448-06cff3d995bc>.

يكون كوبري ناهيا طريق الخروج. وكانت مخاوف حقيقية من أن يعرف الأمن المكان[19].

مع ذلك، يجب الإشارة إلى أن أكثر من حركة سياسية ومجموعة شبابية تعاملت مع دعوة صفحة «كلنا خالد سعيد» قبل الاجتماع السابق ذكره، فعقدت مجموعات شبابية عدة اجتماعات، كل على حدة، قبل أن تتألف نواة منظّمة تجمع أغلبيتهم في خطّة واحدة. وربما كان هذا أحد أسباب سوء التفاهم الذي ظهر من حين إلى آخر بين الثوار، حتى كاد يدبّ النزاع والخلاف بينهم في الميدان، ثم بين صفوفهم في المرحلة الانتقالية، إذ ظنّت مجموعات شبابية أنها هي من خطط للثورة، وغيرها سرقها منها، ما أثار ادعاءات وحساسيات، فكان هناك ارتباك ظهر مبكّرًا في المحلّة الكبرى، وتجلّى بكل عنفوانه في المرحلة الانتقالية، بعيد انتخاب محمد مرسي رئيسًا للجمهورية في حزيران/ يونيو 2012، وبعيد إطاحته في 3 تموز/ يوليو 2013، بسبب الاختلاف السياسي وانقسام الشباب غير المنظمين بين القوى التي تنازعت المرحلة الانتقالية. كان هذا الاختلاف على شرف البدء بالثورة قبل ضمان نجاح أهدافها من الخلافات الصبيانية التي نجح الإعلام في أن يشغل بها بعض الناشطين.

أثرت الحالة الثورية التي سبقت الثورة المصرية في شباب من قطاعات مختلفة. ونذهب إلى حد القول إن انتفاضة شباب دارت خلال الأعوام التي سبقت الثورة داخل أحزاب المعارضة. ولم يسرق الثورة أحد من أحد. فالثورة حالة اجتماعية سياسية تقاس بقدرة الحوامل الاجتماعية ووضوح الرؤية عند القادة الذين يتصدّرونها، وهي ليست «ملكية فكرية» لتُسرق. وهذا أيضًا ما دعانا إلى التركيز على كيفية تنظيم 25 يناير عينيًا، وليس على كل مجموعة شبابية اجتمعت وفكّرت بالأمر قبل حدوث التنسيق المؤدي إلى هذا اليوم. ساهم نجاح الثورة التونسية وهروب بن علي في نشر الدعوة وتأجيج الحماسة لها أكثر من الدعوة ذاتها وهوية من دعا إليها. وأثبتت الأيام أن سؤال «من بدأ؟» أقل أهمية من سؤال «كيف؟»، والأخير أقل أهمية من السؤال: «من هي القوى

(19) شهادة معاذ عبد الكريم، مقابلة شخصية أجرتها معه لمشروع التوثيق لهذا الكتاب أميمة عبد اللطيف في مقر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، في 2 أيار/ مايو 2011.

الاجتماعية التي كانت قادرة (أو غير قادرة) على تنظيمها وقيادتها؟ وهل فشلت أو نجحت في ذلك؟».

على صعيدٍ آخر، تلقّفت مجموعة من شباب الإخوان المسلمين الدعوة التي أطلقتها صفحة «كلّنا خالد سعيد». وفي مساء 18 كانون الثاني/ يناير، أُسّست مجموعة مغلقة على الـ «فيسبوك» بعنوان «كلمة حق عند سلطان جائر (تجمع شباب الإخوان المشاركين في 25 يناير)»، ضمّت ما يقارب من 250 شابًا من شباب الإخوان ممن سيشاركون في تظاهرة 25 يناير، وكان عباس وطه محمد مسؤولين عن إدارة الصفحة. كان ذلك قبل أن يعرف شباب الإخوان بالتنسيقات الجارية بين القوى الأخرى المختلفة[20]. وسيتحول انضمام شباب الإخوان، الأكثر انفتاحًا وتأثرًا بأجواء الشباب المصري من قيادتهم إلى عامل من عوامل إنجاح 25 يناير. وخلافًا لما هو معروف عن عدد الإخوان الذي انضم لاحقًا إلى الثورة، لم يكن شباب الإخوان أكثر عددًا من المركّبات الأخرى.

في 20 كانون الثاني/ يناير، جرى اتصال بين محمد عباس (أحد شباب الإخوان) وعبد الرحمن فارس الذي كان آنذاك ناشطًا سياسيًا في حركة كفاية وعضوًا سابقًا في حركة 6 أبريل، لينسق معه ومع الحركات المشاركة في يوم التظاهرة. وشارك في هذا الاجتماع خالد السيد أيضًا. وجرى ترتيب اجتماع بين عبد الرحمن فارس ومحمد عباس وناصر عبد الحميد (من الجمعية الوطنية للتغيير)، إضافة إلى محمود سامي وعمرو عز (من حركة 6 أبريل)، للتمهيد لاجتماعٍ موسّع مساء 22 كانون الثاني/ يناير لترتيب الجهد والتخطيط، واتُّفِقَ على أنْ تشارك مجموعة من شباب الإخوان للتنسيق بشكلٍ كاملٍ مع باقي الحركات، وأن تحضر محاضرات نسّقت لها حركتا 6 أبريل وشبابٌ من أجل العدالة والحرية، بالتعاون مع مركز هشام مبارك[21]. إذ جرت العادة منذ عام

(20) من شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(21) للتعرف إلى مركز هشام مبارك للقانون راجع قسم الانتفاضات والاحتجاجات السابقة. كان هدف المحاضرات تبيان الحقوق القانونية للمتظاهر في حال اعتقاله أو الاعتداء عليه، وعُقدت هذه المحاضرات في 23 و24 كانون الثاني/ يناير في مقرّيّ حركة 6 أبريل والتجديد الاشتراكي. من شهادة محمد عبّاس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012)، ومن شهادة أحمد راغب من مركز هشام مبارك للقانون، مقابلة شخصية أجرتها معه لهذا الكتاب الباحثة يسرا طه في القاهرة، في 19 نيسان/ أبريل 2012.

2012 أن يجري التحضير للتظاهرات بمحاضرة قانونية عن كيفية التعامل مع الشرطة والنيابة، ومحاضرة أخرى عن لوازم المشارك والأشياء التي يحتاج إلى أن يتزوّد بها. مهّد هذا التنسيق في الحقيقة لسلسلة من الاجتماعات الأخرى بين ممثلي القوى الشبابية؛ ففي مساء 24 كانون الثاني/ يناير، عُقد اجتماع في مقر تيار التجديد الاشتراكي بحضور عبد الرحمن فارس وخالد السيد وخالد عبد الحميد (شباب من أجل العدالة والحرية وتيار التجديد الاشتراكي[22]) ومحمد عباس ومعاذ عبد الكريم (شباب الإخوان المسلمين)، واتفق على تقسيم كل مجموعة ومكان تواجدها. وأُقرّ ميدان مصطفى محمود نقطةً «إعلامية» لتجمع المتظاهرين، على أن تتولّى مجموعات أخرى تحشيد الناس من أقرب منطقة شعبية هي منطقة شارع ناهيا. واتُّفِق في هذا الاجتماع أيضًا على عدم رفع أي شعار حزبي في التظاهرات، وأن تُرفع اللافتات موقعةً باسم «شباب مصر الحر»، وأن تدفع كل مجموعة مبلغ 500 جنيه مصري لتغطيّة مصاريف معدّات التظاهر[23].

كان اتفاق ممثّلي شباب الإخوان المسلمين مع ممثلي القوى والحركات الشبابية الأخرى إنجازًا مهمًّا. وبادر إليه محمد عباس ومعاذ عبد الكريم من شباب الإخوان. واتُّفق على عدم تواجد شباب الإخوان المسلمين في منطقة مصطفى محمود، وهي المنطقة التي يُدار فيها الحدث إعلاميًا، وأن يعمدوا بدلًا من ذلك إلى صبِّ جهدهم في شارع ناهيا. ويشير محمد عباس إلى أن هذا كان بسبب خبرتهم بفشل «التنسيق السابق مع الاتجاهات السياسية المختلفة،

(22) انشق عن «الاشتراكيين الثوريين» في عام 2010. يقدم نفسه على أنه «شبكة من المناضلين الاشتراكيين الثوريين، يناضل من أجل شق مجرى الاشتراكية وسط الصراع السياسي والاجتماعي الدائر في مصر، جنبًا إلى جنب مع كل من يناضلون من أجل هذا الهدف، وكل من يؤمنون بأن لا تغيير من دون الجماهير، ومن أجل مصالحها، وكل من يسعون لبناء حزب اشتراكي وثوري للطبقة العاملة المصرية». انظر: وسام متى، «اليسار المصري يبحث عن دور تحت شمس «25 يناير»،» السفير (لبنان)، 19/ 5/ 2011. وللتيار مدونة على الإنترنت على الموقع الإلكتروني: <https://ayman1970.wordpress.com>.

(23) معلومات متقاطعة من شهادات شخصية لهذا الكتاب أدلى بها عدد من الناشطين السياسيين: زياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) وخالد عبد الحميد (ائتلاف شباب الثورة)، مقابلة عبر «سكايب» أجراها محمد عباس في 27 أيار/ مايو 2014.

ومردّها اشتراط الإخوان بأن يكونوا المتحكمين بكلّ شيء، فقد كان لشباب الإخوان امتياز كثرتهم العددية»[24]. كان هذا النمط من التفكير متقدّمًا قياسًا إلى جماعة الإخوان المسلمين، كما أن الجماعة لم تتبنّ هذا النهج الشبابي الإخواني الذي أثبت نفسه، بل لم تُعِره اهتمامًا فعليًا في ما بعد، ولا سيما خلال المرحلة الانتقالية.

نُشرت تفصيلات هذا الاتفاق على مجموعة «كلمة حق عند سلطان جائر» التي سبق ذكرها، وباشر الشباب في تلك المجموعة توزيع المهام بينهم، واتُّخذ عدد من الاحتياطات الأمنية مثل شراء مجموعة أرقام (موبايلات) جديدة لقادة المجموعات التي ستقود التحركات تجنّبًا للمراقبة الأمنية. وفي ليلة 25 كانون الثاني/ يناير، تولّى شباب الإخوان الذين حضروا الاجتماعات مع باقي القوى الشبابية الاتصال بشخصيات من المكتب الطلابي لجماعة الإخوان المسلمين. كان ذلك - بحسب محمد عباس - ضروريًا لخبرة المكتب الطلابي الطويلة في التنسيق والعمل مع الاتجاهات السياسية المختلفة، ولقدرته على حشد الشباب واتصاله التنظيمي القوي بالجماعة. من هنا، انضمت شخصيات جديدة من شباب الإخوان المسلمين، على رأسها إسلام لطفي ومحمد القصاص اللذان تميّزا بدرجة تسييس عالية، واللذان سيكون لهما دور مهم في ما أصبح يسمى في أول أيام الثورة «ائتلاف شباب الثورة»[25].

بمشاركة الحركات الشبابيّة والاجتماعية الناشطة المختلفة، اتضحت خطة السير المتوقعة في 25 يناير، وأصبح سيناريو الخطة (أ) واضحًا: تنطلق مجموعة من الناشطين من شارع ناهيا في منطقة بولاق الدكرور، وهي منطقة شعبية مزدحمة (يقترب عدد سكانها من المليون نسمة)، على أن يتوجه الركب من بولاق باتجاه جامعة الدول العربية والاعتصام - في حال وجود أعداد غفيرة - أمام مسجد مصطفى محمود، وهو نقطة تقاطع ثلاثة مناطق مكتظة بالسكان: بولاق الدكرور وأرض اللواء وإمبابة. تقرر الإعلان عن مكان التظاهر أمام مسجد مصطفى محمود، فيما كان أربعون شخصًا فقط على علم بمكان الحشد الحقيقي، وهو

(24) من شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(25) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

شارع ناهيا[26]، حيث يفترض أن تقتصر الهتافات على الشعارات المطلبيّة، وأن تخلو من اللافتات والرايات الحزبية.

أما الخطة (ب) المعتمدة في حال فشلت الخطة الأولى فقامت على الاكتفاء بالتحركات التي أُعلِن عنها، بأن تخرج المسيرة الرئيسة من مسجد مصطفى محمود الساعة الثانية بعد الظهر، تحت مسؤولية أحد أعضاء حملة دعم البرادعي وهو باسم كامل، ومجموعة من حركة «شباب من أجل العدالة والحرية» يرئسها وليد عبد الرؤوف. أطلق عليها الثوار في حينه تسمية «الفدائيين»، لانكشاف المجموعة أمام أجهزة الأمن بسبب الإعلان المسبق[27].

من أجل إرباك أجهزة الأمن أكثر، عمدت حركة شباب من أجل العدالة والحرية إلى المشاركة في تظاهرة أخرى في منطقة شبرا الشعبية والكثيفة السكان وذات التواجد المسيحي الكبير. قاد هذه التظاهرة ثلاثة شباب من الحركة (على معرفة وثيقة بأهالي المنطقة)، أبرزهم مينا دانيال (الذي استشهد لاحقًا في حوادث ماسبيرو)، وضمّت شبابًا من حزب الكرامة وحركة كفاية وحركة الاشتراكيين الثوريين واتحاد الشباب التقدمي[28]. وكان هدف هذه التظاهرة استثمار مجمل التحركات الشعبية التي شاركت فيها حركة شباب من أجل العدالة والحرية عقب حادثة كنيسة القديسين، واستُخدمت أيضًا لضمّ

(26) من شهادة معاذ عبد الكريم، في 2 أيار/ مايو 2011.

(27) من مقابلة محمود سامي مع صحيفة الشروق المصرية، عن بداية الثورة. وانظر أيضًا شهادة محمد صلاح، مقابلة شخصية أجراها معه محمد عباس في الدوحة، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

(28) نشأ تيار الاشتراكيين الثوريين في مصر في الأعوام الأولى من تسعينيات القرن الماضي. وكان أحد أهم أهدافه منذ نشأته إعادة بناء يسار ثوري مستقل نقدي لا يرى في الاتحاد السوفياتي أنموذجًا لأي شيء إلا شكلًا من أشكال رأسمالية الدولة واستبدادها، ويرفض تراث تذيل السلطة الرأسمالية الذي بقي السمة الأساس لليسار التقليدي منذ النظام الناصري، مرورًا بنظام مبارك، ووصولًا إلى نظام السيسي. لمعرفة المزيد عن هذا التيار يمكن الرجوع إلى «الاشتراكي إعلام من أجل الثورة»، الاشتراكيون الثوريون، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://revsoc.me/revolutionary-socialists>.

اتحاد الشباب التقدمي منظمة شبابية يسارية تمثل الجناح الشبابي لحزب التجمع، أُسس في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1976. من صفحة الاتحاد على الـ «فيسبوك»، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <https://www.facebook.com/upyegypt/info>.

شباب الحركات الصغيرة المذكورة أعلاه أو أي حركة شبابية ثورية أخرى ترغب في المشاركة(29).

ذكر تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري، أن عدد المدونين المصريين بلغ نحو 160 ألف مدوّنٍ في عام 2008، يتوزعون على الفئات العمرية والتعليمية المختلفة. من حيث الاهتمامات، لا يمكن بطبيعة الحال القول إنّهم كلهم على الدرجة نفسها من الأهمية والتأثير في الرأي العام المصري، لكن يحظى بعضهم بعدد كبير من الزوار وتدور على صفحاته نقاشات معمّقة لقضايا الشأن العام المصري. تعرّض بعض المدونين المصريين للحبس في قضايا حرّكتها ضده الأجهزة الأمنيّة، إضافة إلى التعقب والمضايقات المستمرة للمدوّنات ذات الطابع السياسي(30). وارتبطت زيادة نشاط المدونين على الإنترنت بارتفاع عدد مستخدمي الحاسوب وتطور بنى الاتصالات التحتية، بعد جهد حكومة أحمد نظيف في إدخال مصر عصر المعلوماتية في بداية القرن(31).

على الرغم من ضبابية التقديرات في شأن مدى استجابة الشارع للدعوة، كان ثمة اتفاق مبطّن بين الناشطين على أنه في حال كانت الأعداد كبيرة، سيكون القرار «البقاء في الشارع». حتى بالنسبة إلى الناشطين، لم يبد أن ثمة تفسيرًا واحدًا متفقًا عليه في شأن معنى «البقاء في الشارع»: هل هو اعتصام مفتوح؟ أم وقفات مطولة؟ أم ماذا؟! كان من الواضح أنه في هذه المرة أراد الجميع التوصل إلى صيغة مختلفة، إلى سلوك مختلف للتظاهر، لا يكتفي بعملية احتجاج تنفضّ ويذهب بعدها كلٌّ إلى بيته. أشار ذلك إلى مسلك جديد تبنّاه الشباب، كونهم لا يرغبون في مواصلة تكتيكات الحركات السابقة التي اكتفت بتسجيل الموقف، وآثروا مشابهة التأثير الصادم والعميق للثورة التونسية التي فتحت الأفق للتفكير باحتمالات أخرى. ما

---

(29) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

(30) أمل حمادة، «25 كانون الثاني/يناير 2011: القائد والفاعل والنظام،» في: آية نصار [وآخرون]، الثورة المصرية: الدوافع والإتجاهات والتحديات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 103.

لمزيد من التفصيلات انظر: نعيم سعد زغلول، «الإعلام الإلكتروني في مصر: الواقع والتحديات،» (تقرير، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، شباط/ فبراير 2010).

(31) حمادة، «25 كانون الثاني/ يناير 2011،» ص 106.

سُجل هو أن بعض الناشطين طالب بعدم الخضوع - كما في كل مرة - للحصار الأمني المُحكم الذي يضيّق على المتظاهرين، حتى إن بعضهم طالب بضرورة الاشتباك مع «كردون» (حزام) الأمن. وكتبت الناشطة نوارة نجم على مدوّنتها رسالة للداخلية «ممّ تخافون؟»، وأعلنت أنه في حال فشلت الوقفة في حشد متظاهرين من عموم الناس، فهي ستتحدث للناس فرادى في محطات المترو والمواصلات العامة لتعبئتهم[32].

على مستوى آخر، كان الحراك يجري على شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر) والمدوّنات، وعبر حشد المتظاهرين عن طريق الدعوة إلى الحدث، أو «الإيفنت» التي يجري تشاركها، أو «تشييرها»، بلغة الناشطين، بين مستخدمي الشبكات الاجتماعية.

ارتفع سقف التوقعات في شأن 25 يناير. وكان الناشطون يتبادلون مصطلح «الثورة»، وإن بنبرة لا تخلو من سخرية، غير أنه بالنسبة إلى أغلبية الناشطين لم يكن 25 يناير إلا حدثًا آخر ضمن سلسلة الحوادث التي تراكم الحراك السياسي والمجتمعي لولا تأثير التطورات في تونس ووقعها المهم على الناشطين.

كانت توقّعات منظمي تظاهرات 25 كانون الثاني/ يناير أن تجري حوادث اليوم كما يأتي: وقفة للنخبة عند سلّم درج نقابة الصحافيين تحاصَر كالعادة من قوات الأمن؛ وقفة نخبويّة أخرى عند دار الحكمة حيث مقر نقابة الأطباء بشارع القصر العيني، تظل في مكانها من دون أن تتحرك؛ الجديد هو المسيرة الوحيدة التي أعدّوا لها من دون إعلان، وهي مسيرة شارع ناهيا في بولاق الدكرور، وكان من المفترض أن تبدأ بعدد قُدِّر بـ 400 شخص، لتصل إلى ميدان مصطفى محمود وتقابل عشرات المتظاهرين هناك، وبهذا الحشد يُكسر الـ «كردون» الأمني المحيط بالتظاهرة في مصطفى محمود، وليقف الشباب بعد التحامهم بالوقفة في المكان نفسه. ولم يتجاوز العدد الأقصى المتوقع للمسيرة بأي حال من الأحوال خمسة آلاف متظاهر بعد أن ينضم إليهم الجمهور. وتوقع المنظّمون أن تُحاصر المسيرة في ميدان مصطفى محمود. ولم تتعدَّ المطالب المرفوعة إلغاء حال الطوارئ وإقالة وزير

(32) من شهادة الناشطة نوارة نجم، مقابلة شخصية أجرتها لمشروع التوثيق لهذا الكتاب أميمة عبد اللطيف في مقر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، في 1 أيار/ مايو 2011.

الداخلية وإعادة انتخابات مجلسي الشعب والشورى ... وغيرها من مطالب بدت في حينه بعيدة المدى، على أن تنفضّ التظاهرة في الخامسة مساء[33].

في عشية 25 يناير، قامت مجموعة من شباب حركتيّ 6 أبريل وشباب من أجل العدالة والحرية بتوزيع عدد كبير من المنشورات في شارع ناهيا تتحدّث عن أوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية وبطش الشرطة، وتذكّر الناس بابن المنطقة عماد الكبير، سائق الميكروباص التي اعتدت عليه الشرطة جنسيًا في قضية عرفت إعلاميًا بقضية عماد الكبير[34].

أما بالنسبة إلى توقّعات النخبة، فكانت أدنى من ذلك بكثير. ففي أحسن الأحوال، ظنّت الأحزاب السياسية التقليدية أن هذا اليوم سينتهي بـ «وقفة ضمير» من النوع المعتاد أمام دار القضاء العالي. أما حزب التجمع فأصدر رئيسه رفعت السعيد بيانًا في 21 كانون الثاني/ يناير رفض فيه المشاركة في التظاهرات على اعتبار أن يوم 25 يناير غير ملائم للاحتجاجات كونه عيدًا للشرطة. وكان قد دعا في بيان سابق إلى تهنئة الشرطة بعيدها[35]. كما أصدر نائب رئيس الحزب الناصري سامح عاشور بيانًا قاطع فيه التظاهرات، معلّلًا ذلك بأن «الحزب لا بد أن يكون صاحب المبادرة في مثل هذه الوقفات الاحتجاجية، ولا ينصاع وراء وقفات احتجاجية لا يعرف منظموها الحقيقيون»[36]. وأعلنت جماعة الإخوان المسلمين

(33) معلومات متقاطعة من مجموعة شهادات في مقابلات شخصية مع عدد من الناشطين السياسيين: زياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014).

(34) معلومات متقاطعة من مجموعة شهادات في مقابلات شخصية مع عدد من الناشطين السياسيين: زياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014)، لمزيد من التفصيلات عن قضية عماد الكبير راجع قسم الاحتجاجات السابقة.

(35) سمر نصر، «رفعت السعيد: أرفض استخدام «25 يناير» فى صراع سياسي،» (بوابة الأهرام، 21/ 1/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/34333.aspx>.

(36) «الداخلية تستعد بـ20 سيارة أمن مركزي وأكثر من 3 آلاف جندي وألف شرطي، والشرطة توزع الورد في طرقات القاهرة والجيزة،» الجريدة، 25/ 1/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ =

امتناعها عن المشاركة على لسان عضو مكتب الإرشاد فيها عصام العريان لأن الجماعة «لا تعرف مصدر الدعوة»، وأن الجماعة لم تُوجّه إليها «الدعوة للمشاركة في الوقفة، وهي بالتالي تأتي في إطار الدعوة الشعبية الموجهة للشعب بالكامل» «واللي عايز يشارك يشارك»[37]، أي إن الحركة أتاحت المجال لمن يريد من أعضائها المشاركة من دون أن تدعوهم إلى ذلك. وأفاد أحد شباب الإخوان الذين شاركوا بالضغط على القيادة لتغيير قرارها أن مكتب الإرشاد بقي متخوّفًا من التورّط في احتجاجات ربما تُستخدم مسوّغًا للتنكيل بالجماعة وهيكلها[38]، وعلى أي حال سيتغيّر هذا الموقف بعد الضغط الذي مارسه القطاع الطالبي على مكتب الإرشاد، بعد يوم واحد، كما سنوضح لاحقًا.

في 22 يناير ظهر فيديو على موقع يوتيوب يطمئن متظاهري يوم 25 والخائفين من عنف الأمن بأن ثمة فصيلًا مصريًا قادرًا على حمايتهم، عارضًا قدرات مجموعات «الألتراس» المحسوبة على نادي الأهلي ونادي الزمالك، بما في ذلك صدام قبل أيام بين جماهير نادي الاتحاد والشرطة، الذي هتفت فيه الجماهير لتونس[39]. كانت هذه إرهاصات مشاركة مشجعي نوادي كرة القدم المنظمين، «الألتراس» في التظاهرات القادمة، والذين يربطهم بقوات الأمن تاريخ من العنف والحقد المتبادل.

أما النخبة الثقافية والإعلامية فانشغلت - منذ شيوع نبأ هروب الرئيس التونسي - بالنقاش في شأن اختلاف مصر عن تونس. وانتشرت لاحقًا بشكل خاص مقالة عمرو الشوبكي في 16 كانون الثاني/ يناير في المصري اليوم بعنوان «مصر ليست تونس»، شدد فيها على الفرق بين المجتمعين، فالمجتمع التونسي عقلاني أكثر ومتعلم أكثر، والنظام المصري مستبد أقل[40]. وعلى الرغم من أن

= 5/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://cutt.us/JKrkm>.

(37) «60 ألف «ناشط افتراضي» يشاركون في مظاهرة «عيد الشرطة»،» الشروق، 20/ 1/ 2011، ص 4.

(38) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(39) محمد جمال بشير، كتاب الألتراس: عندما تتحدى الجماهير الطبيعة، ط 4 (القاهرة: دار دوّن، 2012)، ص 70.

(40) عمرو الشوبكي، «مصر ليست تونس،» المصري اليوم، 16/ 1/ 2011، تم الاطلاع عليه =

الصحف القومية، مثل الأهرام والأخبار، تجاهلت الموضوع، وركّزت على أبعاد «الفتنة الطائفيّة» بعد تفجير كنيسة القديسين، أصبح عدد ليس قليلًا من مقالات الرأي في الصحف الخاصة: الشروق والمصري اليوم والدستور، التي كتبها مثقفون وشخصيات، فاعلًا سياسيًا أو إعلاميًا في المرحلة الانتقالية بعد الثورة، تناول الحدث باهتمام كبير، وحذّر النظام القائم من انتقال «العدوى» التونسية إن لم يقم بإصلاحات اجتماعية جادة.

في صحيفة الشروق مثلًا، أشار الاقتصادي المعروف جلال أمين في 21 كانون الثاني/ يناير إلى أن الأوضاع الاقتصادية من سياسات نيوليبرالية أدّت إلى إفقار الشعب، والفساد المنظّم وغيرها عوامل تشترك فيها تونس ومصر، بل إن «أسبابًا أخرى للسخط تتفوّق فيها مصر على تونس، فزين العابدين بن علي لم يحاول توريث الحكم لابنه مثلما يحاول النظام المصري منذ عدة سنوات»، وهذه تقدير قريب من الواقع، لكن أمين أشار في خاتمة مقالته إلى أن «الذي يحسم الأمر في النهاية ليس هو حاصل جمع وطرح، ولكن أمورًا نفسية يصعب قياسها، كقوّة الشعور بالغضب، ودرجة عناد أصحاب السلطة، ناهيك عن مدى تأييد قوى خارجية للمتمردين في الداخل»[41]، وهو كلام لم يكن ذا صلة بالواقع. كتب وائل قنديل في 22 كانون الثاني/ يناير في الشروق: «عميان السياسة المصرية قرأوا الثورة التونسية بطريقة تفوّقوا بها على عميان فولتير في انعدام الرؤية وغياب البصر وتهافت الإدراك، بدليل أن عددًا من وزرائنا المحترمين ماضون في طريقهم غير مكترثين بأنهم مصممون على قرارات وسياسات معيبة وخاطئة، لا تفعل شيئًا سوى إشعال الغضب في الصدور، بما يهدد بحريق كبير، بدأت نذره تلوح في إقدام أفراد على إحراق أنفسهم يوميًا»[42]. وأضاف في مقالة ثانية، نُشرت في اليوم التالي: «لن تخسر مصر شيئًا إن هي سمحت لآلاف النشطاء الافتراضيين حتى الآن – بالنزول إلى الشارع يوم 25 يناير وتركتهم يعبّرون عن المخبوء في

= بتاريخ 2/ 11/ 2015، على الموقع الإلكتروني:
<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=284790>.

(41) جلال أمين، «كيف نفسّر الثورة التونسية،» الشروق، 21/ 1/ 2011، ص 20.

(42) وائل قنديل، «(جراكن الكيروسين) التى تحكم مصر،» الشروق، 22/ 1/ 2011، ص 4.

الصدور من مطالب وأحلام مشروعة بحياة أفضل»[43]. أما عمرو حمزاوي فأبدى ثقةً تجاه قدرة الأنظمة التسلطية، ومن بينها النظام المصري، على نزع فتيل السياسة من الاحتجاجات الاجتماعية، وأشار إلى الأسباب التي تميّز تونس من غيرها من الدول العربية، وهي ازدهار الطبقة الوسطى واتساعها بفضل التنمية الاقتصادية، وحياد الجيش التونسي عن السياسة، وهما عاملان - بحسب حمزاوي - لا يتوافران في مصر وغيرها من الدول العربية[44].

نبّه وحيد عبد المجيد، في صحيفة **المصري اليوم** (21 كانون الثاني/ يناير) إلى أن ما حدث في تونس يجب أن يقضّ مضاجع «النائمين على حرير، والمطمئنين إلى أن تفتت المجتمع يجعله عاجزًا عن الانتفاض، والمراهنين على أن تشوّه وعيه يجعل الدين هو العامل الرئيسي بل الوحيد الذي يمكن أن يحركه»[45]. ونبّه محمد أبو الغار أيضًا إلى إمكانية انتقال العدوى: «لا أحد يعلم هل ممكن أن يحدث ذلك في مصر، وإذا حدث فلا أحد يعلم متى؟ الدولة كانت تخطط لرفع الأسعار ويبدو أنها أجّلت هذا الأمر. الأمر الثاني الذي قد يقود إلى ثورة الشباب هو إقدام النظام على الخطوة النهائية في التوريث، وهو ما سيثير غضبًا مكبوتًا لدى الشعب بأكمله ربما لا يستطيع أحدٌ كبحه»[46]. وكتب محمود عمارة في الفكرة متوقّعًا أن يكون عام 2011 عام «ثورة الجياع»، داعيًا إلى تعديل المادة 77 لتصبح مدة الرئاسة فترتين فقط لا غير، كي تُتداول السلطة، وألا يرشح مبارك نفسه هذا العام، حتى «نتفرغ لباقي التحديات، ولوضع استراتيجية للنهضة الشاملة»[47]. وختم عمّار علي حسن مقالته في **المصري اليوم** (25 كانون الثاني/ يناير 2011) كالتالي: «الجميع في مصر يدرس ويفحص، وإن حاولت السلطة ومؤسسات الدولة إظهار عكس ذلك، بينما تتوحّد الحركات السياسية الجديدة والجماهير الغفيرة مع ما جرى في تونس محتفية وراضية،

---

(43) وائل قنديل، «امتحان 25 يناير العسير،» **الشروق**، 23/ 1/ 2011، ص 4.

(44) عمرو حمزاوي، «ثورة الياسمين: تونس إلى أين والتداعيات الإقليمية،» **الشروق**، 23/ 1/ 2011، ص 13.

(45) وحيد عبد المجيد، «العدوى التونسيّة،» **المصري اليوم**، 21/ 1/ 2011.

(46) محمد أبو الغار، «ثورة تونس: هل هي قابلة للتكرار؟،» **المصري اليوم**، 23/ 1/ 2011.

(47) محمود عمارة، «بصراحة إلا ربع،» **المصري اليوم**، 24/ 1/ 2011.

وتغمرها أمانٍ عريضة فتقول بملء الأفواه: «يرونه بعيدًا ونراه قريبًا»»[48]، لكنّ التحليل الأكثر غرابة جاء من محمد حسنين هيكل الذي توقّع، في مقابلة على «قناة الجزيرة» القطرية صدّرتها صحيفة الشروق على رأس صفحتها الأولى في 22 كانون الثاني/ يناير، أن «الرد الغربي على ما حدث في تونس سيكون في لبنان [...] فإذا كان علينا أن نضع عينًا على تونس، فعلينا أن نضع العين الأخرى على لبنان»[49].

هذه بعض الكتابات لأسماء مصرية برزت في المرحلة الانتقالية، من المشارب السياسية والفكرية المختلفة. تفرّق هؤلاء وغيرهم من كتّاب الأعمدة الصحافية على الاتجاهات السياسية والأيديولوجية المختلفة بعد سقوط مبارك، وانتُخِب بعضهم في مجلس الشعب المنحلّ بعد الثورة، وانحاز بعض الآخر إلى مرشّحي النظام السابق في الانتخابات الرئاسية. لكن تقارب الكتّاب الذين يتمتعون بحد أدنى من النقدية في الموقف السلبي من قضية التوريث. وعلى الرغم من أنهم جميعًا لم يتوقعوا ما حصل، إلا أنهم كانوا مدركين أن ثمة جديدًا في مرحلة ما بعد الحدث التونسي.

على كل حال، لا نعتقد أن نظام مبارك استهان بتبعات الثورة التونسية، أو بهروب زين العابدين بن علي. ولا نعتقد أن إدراك النخب التي حُسبت في وقت ما عليه كان أعمق من إدراكه، لكننا نعتقد أن الأنظمة في مراحل ما من تاريخها تصبح عاجزة عن الإصلاح، أو تفضل الخيار القمعي الأمني على الإصلاح الذي ترى فيه مخاطرة أكثر فداحة، كما ترى نفسها قادرة على ممارسة القمع بنجاعة أكبر من غيره من الوسائل.

حتى ليلة 25 كانون الثاني/ يناير 2011، كانت مجموعة من القوى السياسية قد أعلنت مشاركتها في تظاهرات 25 يناير بـ«وقفة رمزيّة» أمام دار القضاء العالي، للمطالبة بإنهاء حال الطوارئ، أهمها أحزاب الجبهة الديمقراطية والعمل والغد (بقيادة أيمن نور) والكرامة (تحت التأسيس) وحركات كفاية والاشتراكيين

---

(48) عمّار علي حسن، «مصر وثورة تونس،» المصري اليوم، 25/ 1/ 2011.

(49) «هيكل: أخشى أن يردّ الغرب في لبنان على ما حدث في تونس،» الشروق، 22/ 1/ 2011، ص 1.

الثوريين والحركة الشعبية الديمقراطية للتغيير والجمعية الوطنية للتغيير[50]. كما أعلنت جماعة الإخوان على لسان بعض قادتها مشاركتها في «الوقفة الرمزيّة»، وصرّح محمد البلتاجي أن جماعته ستشارك من خلال الجمعية الوطنية للتغيير في الاعتصام أمام دار القضاء العالي، وكذلك مع أعضاء البرلمان الشعبي[51]. ونقلت صحيفة المصري اليوم عن عصام العريان (عضو مكتب الإرشاد بالجماعة) قوله إن الجماعة ستشارك برموزها ولن تستطيع منع شبابها، «لأن هذا واجبهم، خصوصًا أن الدعوة كانت عبر الفضاء الإلكتروني، فمن حقهم التفاعل معها»[52]. وفي الواقع، كان تغيّر موقف الجماعة حصيلة ضغط شديد مارسه بعض شباب الإخوان المسلمين[53] الذين تزعّموا الحركة الطلابية الإسلامية منذ عام 2004، وشاركوا بالتنسيق مع القوى الشبابية الأخرى، كما سبق أن أسلفنا في الصفحات السابقة. ونجح هؤلاء الشباب باستصدار قرارٍ من مكتب الإرشاد يسمح لبعض الشباب دون سن الـ 30 عامًا بالمشاركة[54].

في اللحظات الأخيرة، قرر حزب الوفد المشاركة من خلال شبابه في

---

(50) «مظاهرات المحتجين (عيدية) للشرطة في عيدها،» الشروق، 24/ 1/ 2011، ص 1.

(51) هو برلمان أقامته القوى السياسية المعارضة في مصر في كانون الأول/ ديسمبر 2010، ضم نوابًا سابقين وممثلين عن الأحزاب والقوى السياسية والشخصيات العامة والشباب، ردًا على التزوير الذى شهدته الانتخابات البرلمانية في عام 2010 كي يكون بديلًا من مجلس الشعب المصري الذي ضم النواب الموالين للنظام الحاكم في مصر فحسب. وهناك من أطلق عليه اسم البرلمان الموازي، واتخذ مقرًا له في مقر حزب الغد في وسط القاهرة. انظر: عادل الدرجلي، «البرلمان «الشعبى» يبدأ جلساته أول يناير تحت مظلة «الوطنية للتغيير»،» المصري اليوم، 16/ 12/ 2010، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/100513>.

(52) «القوى السياسية تؤكد استعدادها لـ «يوم الغضب» غدًا.. وتحذّر من «التجاوزات الأمنية» والاعتقالات،» المصري اليوم، 24/ 1/ 2011.

(53) كان الوصول إلى الصيغة التي أعلنها عصام العريان في الفيديو الشهير بأن الجماعة لن تمنع شبابها من المشاركة في إنجاز كبير قد سبّب لغطًا وجدلًا داخل الصف الإخواني، بين رافض للفكرة بقناعة أن الجماعة لن تشارك، ومن يرى أن الجماعة بالفعل تفتح المجال لمن أراد المشاركة، ما ترتب عنه تفاوت كبير بين المناطق والمحافظات في تجاوبها مع رغبة شبابها في المشاركة.

ذلك أن عددًا من قطاعات الإخوان تعامل مع التصريح، وفق المنطق التنظيمي السائد في هذه المرحلة، بوصفه (تصريحًا إعلاميًا) للاستهلاك، وليس تكليفًا تنظيميًا، أو على أقل تقدير إتاحة الحرية للأفراد باتخاذ قراراتهم الشخصية.

(54) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

المحافظات المختلفة، «مع توفير الدعم اللازم لهم من جانب الحزب»، وذلك بعد أن ضغط «أمناء وأعضاء لجان شبابه بالمحافظات» على القيادة، واعتبر أحد شباب الوفد قرار المشاركة بمنزلة «نقلة نوعية في أداء الحزب، بعد أن سُدّت جميع الطرق التي تم الرهان عليها لمدة 30 سنة»[55]، وأصرّ بعض شباب حزب التجمّع على المشاركة في تحدٍّ لقرار رئيسه رفعت السعيد[56]. وصدر التصريح الحزبي الأكثر حدّة وشجاعة من رئيس حزب غد [الثورة]، أيمن نور الذي أرسل رسالة من البرلمان الموازي أو البرلمان الشعبي في وسط القاهرة في 22 كانون الثاني/ يناير بعنوان «إرحل»، قال في مطلعها: «الرئيس مبارك ... إرحل ... البقاء لله ... أواسيك في رحيل صديقك وشبيهك ونظيرك الذي أحكم قبضته كما أحكمت، واحتكر لنفسه السلطة والثروة كما احتكرت، وقدّم نفسه للداخل والخارج بديلًا وحيدًا كما فعلت .. ظلمَ وتكبّرَ كما ظلمت وتكبّرت .. سيادة الرئيس، نسألك الرحيل .. أوجّه رسالتي الأخيرة [...] كمواطن يرى الطوفان قادمًا [...] ليس أملًا في إصلاحك [...] ولا إنشادًا لإصلاح لن يتحقق بوجودك أو بوجود نجلك [...] سيدي الرئيس، بعد ثلاثين سنة .. قل لي: من بات معك؟ كي أقول لك من أنت [...] الرئيس مبارك ... إرحل!»[57].

في المقابل، استنكرت «الجبهة الشعبية لحماية شعب مصر» التي تضمّ عددًا من الأحزاب الرسمية المحسوبة على النظام[58]: الأحرار والعدالة الاجتماعية والمحافظين والغد (بقيادة مصطفى موسى) والشعب والسلام الديمقراطي والأمة، في بيان لها قيام الحركات الاحتجاجية بالدعوة إلى التظاهر، وأعلنت مقاطعتها الوقفة الاحتجاجية، واصفة الاحتجاج في هذه المناسبة بـ «المعارضة الغوغائية»[59]. كما دعا رموز التيار السلفي، وفي مقدمهم الشيخ ياسر برهامي، شبابهم إلى عدم المشاركة، ونقلت مواقع الإنترنت تصريحات لبرهامي في أحد

---

(55) «خطط الهجوم والدفاع في «يوم الغضب»،» الشروق، 25/ 1/ 2011، ص 5.

(56) ««الوفد» يشارك في اللحظات الأخيرة... ولجان التجمّع تتحدى السعيد.. و6 أبريل توزع 15 ألف بيان جديد،» الشروق، 25/ 1/ 2011، ص 1.

(57) مقطع فيديو للكلمة كاملة على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=AWul9iuxhXQ>.

(58) عن هذه الجبهة راجع فصل «الاحتجاجات والانتفاضات السابقة» من هذا الكتاب.

(59) «القوى السياسية تؤكد استعدادها لـ «يوم الغضب» غدًا».

مساجد الإسكندرية يقول فيها إن الدعوة السلفية «ترفض المشاركة في هذه الفاعلية تفويتًا لمقاصد الأعداء التي تهدف إلى نشر الفتن»[60].

في أعوام ما قبل الثورة، تساهل نظام مبارك مع السلفيين بهدف ضرب الإخوان المسلمين، فتمكّن هذا التيار من العمل بعيدًا عن مضايقات الأمن، وتبنّى معظم شيوخ التيار موقفًا داعمًا للحكام بذريعة عدم جواز الخروج على وليّ الأمر. وعمومًا، وقف التيار السلفي ضد الثورة ثم اتخذ موقف الحياد، لكن تطورات الثورة فرضت نفسها على موقفه، فدعا بعض ممثليه إلى المشاركة في التظاهرات والاعتصامات خلال الأسبوعين اللاحقين[61].

لم تناقش أغلبية قادة الكنيسة في مصر الموضوع[62]، إلا أن صحيفة الشروق نقلت موقفًا موّحدًا عن بعض الكنائس، يدعو فيه رعاياه إلى الامتناع عن المشاركة. إذ قال الأنبا مرقس (أسقف شبرا الخيمة): «هذه التظاهرات لا نعرف هدفها ولا نعرف تفاصيلها، ونطالب من أبنائنا دراستها لأننا نرفض التخريب». ونُقل عن القس أندريه زكي (رئيس الهيئة القبطية الإنجيلية) قوله: «نرفض تلك الدعوات والتظاهرات». ورفض كمال زاخر (مؤسس التيار العلماني القبطي) المشاركة في الدعوة التي اعتبرها مشبوهة وغوغائيّة، لكنه رفض في الوقت نفسه أن تعلن الكنيسة موقفها من التظاهرة سلبًا أو إيجابًا، بينما دعا القمص عبد المسيح بسيط (كاهن كنيسة السيدة العذراء في مسطرد) مسيحيي مصر في يوم 25 كانون الثاني/ يناير للاعتكاف والصلاة، وعدم المشاركة في يوم الاحتجاج والتظاهر[63]، في حين لم يصدر أي تصريح من مؤسسة الأزهر في شأن الدعوة إلى هذا اليوم.

في هذه الفترة، أعلن جيل جديد من الناشطين السياسيين عن نفسه؛ جيل لا يقتصر الفرق بينه وبين سابقيه على استيعابه وتمكّنه من أدوات تقانية جديدة في

---

(60) «السلفيّون يمتنعون،» الشروق، 25/ 1/ 2011، ص 5.

(61) حمادة، «25 كانون الثاني/ يناير 2011،» ص 110-111.

(62) مقابلة مع القس ناجي موريس، أحد رعاة كنيسة قصر الدوبارة للطائفة الإنجيليّة وأحد المسؤولين عن التدريب في الكنيسة وكنائس أخرى، أجرتها معه لمشروع التوثيق لهذا الكتاب أمل حمادة، في القاهرة، في 25 نيسان/ أبريل 2012.

(63) «الكنائس تدعو رعاياها لـ «التفكير جيّدًا» قبل المشاركة،» الشروق، 24/ 1/ 2011، ص 5.

الاتصال والتواصل، إنما بإصراره أيضًا على أن العمل السياسي هو تحقيق مطالب وأهداف عينيّة، لا تسجيل مواقف فحسب. وهذا الجيل لم يُسلّم بكليّة قدرة الأجهزة الأمنية، كما لاحظنا أن أغلبية شباب الثورة الساحقة تألفت من حزبين أو ناشطين دخلوا في أحزاب، لكن دخل هؤلاء الشباب بسهولة في شراكات وتحالفات، ولم يعتبروا الحدود بين الأحزاب مقدّسة. واستفاد هذا الجيل من دروس عملية، وليست معنوية فحسب، طرحتها الثورة التونسية.

في ما عدا الهموم اليومية للمواطن المصري والقضايا السياسية الرائجة في الإعلام، شُغل الرأي العام المصري في الأعوام التي سبقت الثورة بقضية توريث جمال مبارك الحكم. وكان واضحًا أن الجيش وقسمًا كبيرًا من أجهزة الأمن غير راضيين عن عملية التوريث، لا لأسباب جمهورية فحسب، بل أيضًا لأن جمال مبارك محاط بفئة من المثقفين والسياسيين ورجال الأعمال الذين يأتون تحت شعار الإصلاح، وربما ينقلون مركز ثقل السلطة من الجيش إلى قطاعات مدنية مستفيدة من قربها من عملية صنع القرار.

كانت إحدى الظواهر «الجانبية» المرافقة لهذه العملية أن توترًا نشأ بين أبناء جيل واحد من الذين انتموا إلى الحلقة المحيطة بجمال مبارك ولجنة السياسات في الحزب الوطني، وآخرين ممن لم ينتموا إليها، إما لأن الفرصة لم تسنح لهم، وإما لأنّهم رفضوا الأمر مبدئيًّا. وفي الحالين، نشأ توتر دفع قسمًا كبيرًا من المثقفين إلى النقمة على النظام. بدا هذه النمط في هذه المرحلة نقديًا، لكن تبيّن لاحقًا أنه يعود إلى مواقف محافظة، وحتى موالية للنظام بعد أن تخلّص من عملية التوريث. وانتشرت بين أوساط المثقفين مشاعر مثل النقمة الناجمة عن موقف مبدئي والتحاسد والغيرة الناجمة عن توافر فرصة للجميع للمشاركة في الصفوف الأمامية لنادي جمال مبارك الذي بدا أنه البديل الجديد لجيل حسني مبارك. كانت ثمة دوافع متعددة ومتداخلة اتخذت أشكالًا منوّعة من نقد الأحوال السائدة، ولم يتضح فيها الفرق بعد بين أصحاب الموقف الديمقراطي المبدئي والغاضبين لأسباب ودواعٍ مختلفة.

لم تتوقع وزارة الداخلية المصرية والأمن أن تصل الحوادث إلى ما وصلت إليه، واستخفت بالدعوة إلى التظاهر في 25 كانون الثاني/ يناير، وما عادت خطة

خاصة لمواجهته، كما بالغت في تقدير هيبة الردع المتوافرة لديها، ولا سيما بعد ما جرى في تونس، وأساءت تقدير كفاءتها الذاتية. واعتمد كل ما كان لديها من خطط على التفوق العددي والتنظيمي لقواتها على أي احتجاجات. لذلك، بدا وزير الداخلية (حبيب العادلي) واثقًا من نفسه في المقابلة التي أجرتها معه صحيفة الأهرام، وفي كلمته في الاحتفال المبكر لوزارته بعيد الشرطة، في 23 كانون الثاني/ يناير.

أما الولايات المتحدة فلم تكن أكثر تنبّهًا من نظام حليفها مبارك، واستمرت على سوء تقديرها حتى بعدما تبيّن لها حجم التظاهرات. ففي 25 كانون الثاني/ يناير نفسه، عقدت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون مؤتمرًا صحافيًا في واشنطن مع نظيرتها الإسبانية، أكّدت فيه استقرار نظام مبارك الذي وصفته بأنه يبحث عن طرائق للتجاوب مع طلبات المتظاهرين. قالت: «نحن نعرف أن التظاهرات التي اندلعت لم تقتصر على القاهرة فقط ... نحن نتابعها عن قرب وندعم الحق في التجمع وحرية الرأي لكل المصريين ونطالب الجميع بالحفاظ على ضبط النفس وعدم اللجوء للعنف، إلا أن تقديراتنا تؤكد أن الحكومة المصرية مستقرة، تبحث عن طرق للتجاوب مع الاحتياجات المشروعة للشعب المصري ومصالحه»[64].

ثانيًا: 25 يناير

استيقظ المصريون في 25 كانون الثاني/ يناير على عناوين الصحف القومية التي تقلّل من أهمية الدعوة إلى التظاهر. ونشرت صحيفة الأهرام حوارًا مطوّلًا مع وزير الداخلية حبيب العادلي يستهين فيه بالدعوة إلى التظاهرة، بصيغة ترحيب ساخر، وادعاء حمايتها شرط التزام المشاركين عدم الاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة. كما أبدى ثقته بأن قواته قادرة على ردع أي خروج على القانون[65].

(64) محمد المنشاوي، أمريكا والثورة المصرية: من 25 يناير إلى ما بعد 3 يولية - شهادة من واشنطن (القاهرة: دار الشروق، 2014)، ص 10.

(65) «العادلي في حواره للأهرام: ضبط 19 انتحاريًا قبل قيامهم بعمليات إرهابية بدور العبادة،» حوار أجراه أسامة سرايا وأحمد موسي (بوابة الأهرام، 2011/1/24)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/5oW5BI>.

من الواضح أن كوّة الأمل التي فتحتها الثورة التونسية في جدار الإحباط في مصر كشفت عن حال من التذمر عند فئات واسعة من المجتمع، ونفور عام من مبارك ونظامه الذي هرم وأخذ في التحلل. ولم يكن مستغربًا أن تلاقي الدعوة إلى التظاهر تجاوبًا كبيرًا عند الشباب من الشرائح الميسورة وقد تعاملوا معها بجدية لافتة.

في فجر 25 يناير ضُبط الاشتراكيان الثوريان حليم حنيش[66] ووسام عطا الناشطان في حركة شباب من أجل العدالة والحرية، عندما كانا يطبعان منشورات تدعو إلى التظاهرات في مطبعة في المحلة، وأطلق سراحهما بعد ساعات. كان أول مشاهد هذا اليوم تجمع مجموعة من الشباب في مقهى «كافيه سيلانترو» الواقع أمام ميدان مصطفى محمود في المهندسين، يجهّزون لافتات تنادي بإسقاط حسني مبارك، وتندد بوزارة الداخلية[67]. وعلى الرغم من أن هذه المجموعة التي انطلقت بعفوية تامة، اعتُقلت قبل بداية التظاهرة بنصف ساعة، وأُطلق سراح أفرادها بعد أربع ساعات في إحدى الطرق الصحراوية[68]، جريًا على تلك العادة التي دأبت عليها قوات الأمن في حالات اتساع حجم الاحتجاجات، وكوسيلة عقابية مخففة، فإنها عبّرت عن مدى انتقال الشحن إلى الشرائح الاجتماعية الأعلى؛ إذ لم تكن هذه المجموعة الأولى ولا الأخيرة التي قررت التصرّف بمفردها في هذا اليوم، من دون تخطيط ولا توقّع لردة فعل أجهزة الأمن. لكن فريقًا واحدًا منظّمًا من الثوار، كان عنده تصوّر لردة الفعل الممكنة من الدولة، التي ستحوّل جهد مثل هذه المجموعات الصغيرة والمتوسطة إلى ثورة.

في المقابل، كانت الحركات الشبابية المختلفة في صباح هذا اليوم (25 يناير) تعمل كخلايا النحل، مع طغيان إحساس عام عند الناشطين بأنهم ذاهبون إلى مغامرة، خصوصًا بعدما وزّعوا أنفسهم لرصد التحركات الأمنية. يقول محمد عباس (أحد شباب الإخوان المسلمين): «جلست مراقبًا في كافيه سيلانترو، في

---

(66) من شهاد خالد السيد في مقابلته مع المؤلف يوم 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015. انظر أيضًا: الشروق، 6/ 5/ 2012.

كان حليم في حينه طالب حقوق سنة رابعة. وكان قد اعتقل مرة أخرى بعد تظاهرات العباسية في أيار/ مايو 2012.

(67) من شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(68) من شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

الجهة المقابلة لمسجد مصطفى محمود طوال الليل، حتى الحادية عشرة صباحًا، وتخلّلت فترة مناوبتي جولات لتفحص مداخل الميدان ومخارجه والاستعدادات الأمنية، لكن الميدان كان كبيرًا وله مداخل ومخارج عدة، فكان من الصعب أن تكفيه التجهيزات المحدودة»[69].

على الرغم من ذلك، كان قرار الشباب حاسمًا للمضيّ بفاعليات هذا اليوم، فقسّموا أنفسهم على شكل مجموعات للذهاب إلى المكان غير المعلن للتظاهرة في شارع ناهيا في الجيزة. ولم يزد عدد الشبان الذين كانوا يعرفون مكان التظاهر غير المعلن هذا على أربعين شخصًا ينتمون إلى أربع حركات: حركة 6 أبريل وحركة شباب من أجل العدالة والحرية وحملة دعم البرادعي وشباب الإخوان المسلمين. كان من المقرر أن يرئس كل شاب من مجموعة الأربعين مجموعةً أخرى من المتظاهرين لا يقلّ عددها عن العشرة، في حين تمركزت مجموعة أخرى في محيط الشارع للتأكد من وصول جميع المتظاهرين إلى نقطة الانطلاق السرية[70].

بهذا التخطيط المُحكَم نجح الشباب بتأمين سرّية نقطة الانطلاق ضمانًا لعنصر المفاجأة. وقاد التظاهرة من الداخل خالد السيد من حركة شباب من أجل العدالة والحرية، وانضم إليه محمد القصاص ومحمد عباس من شباب الإخوان المسلمين، حيث كان الأخير يضبط دخول جميع الشباب إلى التظاهرة ويحكم سيرها[71].

1 - تظاهرة ناهيا: المشاركة الجماهيرية

بدأت تظاهرة شارع ناهيا بهتافات تدعو سكّان المنطقة الشعبية إلى النزول. كان أول شعار أُطلق بحسب أحد القائمين على التظاهرة: «يا أهالينا انضموا الينا ... عايزين

(69) من شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(70) معلومات متقاطعة من مجموعة شهادات شخصية لمشروع التوثيق لهذا الكتاب من عدد من الناشطين السياسيين: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012)، وعبد الرحمن فارس، مقابلة شخصية أجراها معه محمد عباس في الدوحة، في 24 شباط/ فبراير 2014، وشهادة معاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011)، ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014)، ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014).

(71) شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

نخلص من بلاوينا»[72]، إضافة إلى شعارات تقارب معاناة المعيشة عندهم وفكرة الخروج والمشاركة، منها: «انزلوا من بيوتكم جايين نجيب حقوقكم»، و«يا اللي ساكت ساكت ليه؟ خدت حقك ولا إيه؟»، «وتحيا مصر»، و«انزل انزل»، و«عيش حرية عدالة اجتماعية»، و«غلّي السكر غلّي الزيت .. بكره نبيع عفش البيت»، «غلّي سولار غلّي بنزين .. لما عيشتنا صبحت طين»، «هما بياكلو حمام وفراخ .. وإحنا الفول دوّخنا وداخ». كانت هذه شعارات اجتماعية دوّت في حي شعبي.

تعمّد الناشطون في البداية التحرّك موضعيًا داخل المنطقة في محاولة منهم لتجميع أكبر قدر ممكن من السكان، ثم قصدت التظاهرة طريقها ببطء باتجاه الجسر الواصل بين شارع ناهيا وجامعة الدول العربية. وكانت المفاجأة انضمام حشود كثيرة من الناس، حيث قدّر القائمون على التظاهر أعداد المتظاهرين من نقطة انطلاق التظاهرة إلى الجسر (وهي مسافة لا تتجاوز 300م) بخمسة عشر ألف متظاهر، بعد أقل من نصف ساعة على انطلاقها[73]. أدرك الشباب عندئذٍ مدى تواضع تقديراتهم في شأن سير التظاهرة.

في ميدان مصطفى محمود، كان من المتوقع توقف التظاهرة مع حصارها من قوات الأمن المركزي كالعادة، لمنع حركتها من المكان حتى الخامسة مساء، لكن الحشود الضخمة وغير المتوقعة غيّرت المعادلة، فكان من السهل كسر «الكردون» واستكمال المسار. وتلاقت المسيرتان عند شارع شهاب في شارع جامعة الدول العربية. تكررت محاولات قوات الأمن لإيقاف التظاهرة في مواقع مختلفة، إلا أنها باءت بالفشل.

في ذلك الوقت، وبعد إدراك القائمين على التظاهرة حقيقة قوة الحشد، برز سؤال: وماذا بعد؟[74]. كانت الخطة (أ) في طريقها إلى النجاح، وبدا أن لا حاجة

---

(72) شهادة عمرو جيفارا، عضو في حركة 6 أبريل، مقابلة أجرتها معه لمشروع التوثيق لهذا الكتاب أمل حمادة في القاهرة، في 23 نيسان/ أبريل 2012.

(73) معلومات متقاطعة من شهادات: عبد الرحمن فارس (24 شباط/ فبراير 2014) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وعمرو جيفارا (23 نيسان/ أبريل 2012).

(74) معلومات متقاطعة من مجموعة شهادات شخصية في مقابلات مع: محمد صلاح (23 =

إلى الوقوف في ميدان مصطفى محمود، فجاء قرار تثبيت وجهتهم إلى ميدان التحرير من داخل التظاهرة، ومن دون تخطيط للعواقب المحتملة[75]. ووسط مناوشات كرٍّ وفرٍّ بين المتظاهرين وعناصر الأمن المركزي، فُتح أفق جديد أمام المتظاهرين، وخيّم إحساس بالأمان استشعره قادة التظاهر، فاحتجاجهم ما عاد نخبويًا. كانت هذه لحظة فارقة في تأثيرها في معنويات الحركة الشبابية الاحتجاجية[76]، فهذه أول مرة ينجح فيها متظاهرون في كسر حزام أمني منذ تظاهرات عام 2003 التي انطلقت عشيّة احتلال العراق[77].

في هذه الأجواء، نظّم الثوار سير الوجهة الجديدة للتظاهرة من شارع جامعة الدول العربية إلى شارع البطل أحمد عبد العزيز (حيّ المهندسين) ثم إلى ميدان الدقّي (من دون استخدام الجسور لسهولة محاصرتها)، فشارع التحرير إلى ميدان التحرير، مرورًا بجسري الجلاء وقصر النيل. واختير هذا المسار المتعرّج لتحاشي مناطق تكتل الأمن أو الجسور التي يسهل حصارها، وللبقاء داخل المناطق المحاطة بالأبنية ليصعب على الأمن إيقاف التظاهر. وبالفعل، تحركت المسيرة وعلت الهتافات «إنزلْ إنزلْ»، مطيحةً الحواجز الأمنية المنصوبة كلها، ومشجعة مزيدًا من الناس على الانضمام إليها. ويبدو أن عدم إطلاق النار على المتظاهرين ساهم حينها في دفع الناس للانضمام إلى الجمهور.

= كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) ووليد عبد الرؤوف (حركة شباب من أجل العدالة والحرية) مقابلة شخصية أجراها معه محمد عباس في 24 حزيران/ يونيو 2014؛ وشهادات إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وعمرو جيفارا (23 نيسان/ أبريل 2012).

(75) من شهادة محمد عباس في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012، يؤكد محمد عباس عفوية التوجه للتحرير. أما في شهادة خالد السيد (عضو حركة شباب من أجل الحرية والعدالة وعضو اللجنة التنفيذية للائتلاف لاحقًا) للمؤلف، فثمة موافقة على أن هتافًا خرج من داخل التظاهرات «اللي عايز التغيير ييجي معانا للتحرير»، لكنه كان هتافًا مخططًا وليس عفويًا. فمنذ بداية التخطيط للتظاهرات كانت هناك ثلاثة خيارات أمام المنظمين، وهي إما التوجه إلى شارع حسين حجازي (حيث مجلس الشورى ورئاسة الوزراء)، أو الاعتصام أمام وزارة الداخلية، أو في ميدان التحرير.

(76) من شهادتي محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وخالد السيد (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015).

(77) راجع الاحتجاجات السابقة.

شقّت التظاهرة طريقها ببطء، وخلال ساعتين وصلت إلى مدخل ميدان التحرير. أدت البطولات الفرديّة في ذلك الوقت دورًا مهمًا، ولا سيما في عملية اختراق الحاجز الأمني التي استمرت زهاء ساعتين، ونقلت التسجيلات المرئيّة صور عدد من المتظاهرين يندفعون باتجاه الحاجز الأمني بهدف اختراقه وتفكيكه. كما شهدت تلك الأوقات حوارات عاطفية بين المتظاهرين وجنود الأمن المركزي، تغلّب عليها صفة العِتاب والتذكير بوحدة الحق والمصير، وهي الحوارات التي تتضمّن بوادر مواقف المتظاهرين السلبية من جهاز الشرطة، الأمر الذي سيؤثر بشكلٍ كبير في مشهد الثمانية عشر يومًا، إضافة إلى المرحلة الانتقالية وما تخلّلتها من صدامات في «محمد محمود» و«ماسبيرو» و«مجلس الوزراء».

في حدود الثالثة والنصف بعد ظهر يوم 25 كانون الثاني/ يناير، نجح المتظاهرون في اقتحام الميدان. وعلى الرغم من الكثافة غير المسبوقة لعدد المتظاهرين، كما بدا في شارع ناهيا، لم يملأ العدد زاوية من زوايا الميدان. وفوجئ الثوار بأنهم لم يصلوا إلى درجة تخيّل الحشد في الميادين العامة الكبيرة، فما بدا لهم خرافيًا في شارع ناهيا، كان غير كافٍ في الساحات العامة[78]، ما ولّد عندهم رغبةً في دراسة ومعرفة ديناميّات التظاهر والحشد الجماهيري الذي سيكون له الأثر الحاسم طوال الثورة، كما في الأعوام التالية التي أعقبتها.

في هذه الأثناء، حاصرت الحشود الأمنية الوقفات ذات الطابع النخبوي عند دار الحكمة، كما كان متوقعًا. وعلى الرغم من أن عدد المعتصمين هناك لم يتجاوز المئات، عبّرت كلمات شخصيات إسلامية ووطنية مختلفة، مثل عبد المنعم أبو الفتوح ومصطفى النجار والشاعر عبد الرحمن يوسف والمهندس وائل غنيم والمخرج عمرو سلامة والسيناريست محمد دياب والكاتب بلال فضل، عن صعود نخبة سياسية وثقافية جديدة، تبلور قطاع منها في الأعوام القليلة التي سبقت اندلاع الثورة، وكانت عابرة حدود الأحزاب والجماعات السياسية وجمودها. وأتت كلمات عبد المنعم أبو الفتوح في الوقفة الاحتجاجية أمام دار القضاء خير تعبير عن هذه المسألة: «أيها الأخوة الشباب، إن مصر لن تُنقذ إلا بكم ... إياكم

(78) من شهادة عبد الرحمن جاد (من فريق إعاشة الميدان)، مقابلة شخصية أجرتها معه الباحثة أمل حمادة لمشروع التوثيق لهذا الكتاب في القاهرة، في 13 أيار/ مايو 2012.

أن تعتمدوا على الأجيال العجوزة والمتكلّسة ... إن مصر لن تعبر إلا بكم ... أيها الأخوة الشباب اجعلوا شعاراتكم الحرية والعدل والتنمية ... لا شعارات حزبيّة بعدَ اليوم»[79]، وكان ذلك قبل برهة قصيرة من وصول الأنباء الأولى عن نجاح تظاهرة ناهيا في اقتحام ميدان التحرير.

2- تظاهرة شبرا: ولادة المواجهة والتحدي

بعدما نجحت مسيرة شارع ناهيا في كسرِ حاجز الخوف وإرباك التدبيرات الأمنية، انضمت مسيرة متوسطة الحجم، لا يزيد عدد المشاركين فيها على ألفين، آتية من شبرا إلى وقفة دار القضاء العالي التي ضمت شخصيات وطنية وإسلامية من الجمعية الوطنية للتغيير ونوابًا سابقين في مجلس الشعب عن جماعة الإخوان المسلمين. سرعان ما توجّهت التظاهرة نحو ميدان التحرير، وتعرضت لقمع شديد أدّى إلى فرار الشباب نحو الأزقّة الجانبية، قبل أن يعاودوا التجمع مرةً أخرى في ميدان عبد المنعم رياض، ويخوضوا مواجهات عنيفة مع قوّات الأمن المركزي استمرت حتى لحظة الاقتحام الثاني لميدان التحرير، حين نجح فوج من المتظاهرين باختراق الميدان المحاصر من خلال محطات المترو. ويبدو أن الأوامر العليا بعدم استخدام «القوة المميتة» ساهمت في تحقيق هذا الاختراق[80].

في اصطدام مسيرة شبرا بالأمن المركزي في أثناء محاولتها اقتحام الميدان وُلِدت أولى معارك الشارع التي تلتحم فيها الأجسام بالأيدي والحجارة مع أجهزة الأمن. وستتصاعد هذه الظواهر طوال يومي 26 و27 كانون الثاني/ يناير، وستسفر عن الهزيمة الأمنية المدوّية وانسحاب قوات أمن النظام في 28 كانون الثاني/ يناير. يمكن القول إن يومي 26 و27 اللذين شهدا معارك كرٍّ وفرٍّ على مدار 24 ساعة كانا امتدادًا لطبيعة تظاهرة شبرا، بينما كانت جمعة الغضب (28 كانون الثاني/ يناير) امتدادًا لتظاهرة ناهيا التي كان الحشد الجماهيري غير القابل للردع

---

(79) مقطع الفيديو متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=SAiF7pdit3E>.

(80) من شهادة عبد الرحمن جاد، في 13 أيار/مايو 2012 (سجّل عدد من القائمين على التظاهرات في شهاداتهم تدخّل الضباط الكبار في الميدان لمنع الاشتباك بين عناصر الأمن والمتظاهرين).

ميزتها الأساس. وسنلاحظ أن هذين الأنموذجين (التظاهرات التي تشتبك معها أجهزة الأمن فتتحول إلى صدامات كرٍّ وفرٍّ طويلة زمنيًا، مقارنة بما هو معروف عن فعل التظاهر والحشود الكبرى التي تتجنّبها أجهزة الأمن) سيتكاملان حتى تنحّي مبارك، وطوال المرحلة الانتقالية.

زادت وتيرة الاشتباكات بين المتظاهرين ورجال الأمن إلى درجة أن رجال أمن فقدوا خوذهم وعصيّهم ودروعهم. ثم بدأ رجال الأمن المركزي بالانسحاب إلى مدخل شارع محمد محمود، وشرعوا من هناك في إغلاق الميدان[81]، لتبدأ جولة أخرى من الصدامات تخللتها مواقف بطولية من الشباب، كان أبرزها موقف أسامة المهدي (أحد شباب الإخوان المسلمين) واشتباكه مع المدرعة التي ترش المتظاهرين بالمياه[82]. يقول هاني محمود (أحد منظمي تظاهرات 25 يناير): «بعد دخولنا الميدان مباشرة بأقل من 5 دقائق، وبعد أن كان جسم التظاهرة الأساسي قد دخل التحرير من جهة شارع التحرير من أمام مقر جامعة الدول العربية، وانتشر المتظاهرون في أرجاء الميدان، وحين وصلت التظاهرة إلى قلبه، فوجئنا بمدرعة تنطلق وسط الحشود بشكل مخيف وتطلق مدفع الماء، فأسرع أسامة بالجري والصعود فوق المدرعة مستخدمًا الشباك الواقية الموجودة فوق زجاجها الأمامي، في مشهد بطولي فدائي، حتى وصل لموقع مدفع الماء واشتبك مع الضابط القائم عليه، وسقط به عن ظهر المدرعة»[83].

أدى اقتحام ميدان التحرير إلى تشجيع الناس من الشرائح الاجتماعية المختلفة، وبينهم المثقفون والفنانون، إلى تفادي الحواجز الأمنية وإلى الانضمام إلى المتظاهرين، على الرغم من صدور أوامر بمنع انضمام متظاهرين جدد

---

(81) من شهادة عبد الرحمن جاد، في 13 أيار/ مايو 2012.

(82) مقطع فيديو يوضح هذا: «معركة على المدرعه بين شاب وضابط أمن ثورة مصر»، على يوتيوب، تاريخ 22/ 11/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=dRwtwoOd6Vw>.

ثمة واقعة أخرى شهيرة لشاب وقف أمام المدرعة في شارع قصر العيني، ونجح في إجبارها على الوقوف أمام ثباته. ما زال مجهول الهوية، ومع ذلك أبدى وائل غنيم إعجابه به في كتابه. انظر: غنيم، ص 212.

(83) شهادة هاني محمود الثانية للمؤلف، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015، في مقر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

باستخدام القوة التي لم تتعد وسائلها الهراوات. وفي الحقيقة، لم تكن قوّات الأمن قادرة على تصوّر عناد المتظاهرين وقدرتهم على اختيار طرق التفافية بطريقة سهلة. وفي حين كانت مجموعة من الناشطين المدّربين قادرة على ذلك في بداية اليوم، أصبحت أي مجموعة من المتظاهرين قادرة على المناورة وتحرّي السبل الخالية من الحواجز الأمنية في نهايته.

في رأينا، كان عنصر المباغتة وعدد المتظاهرين غير المتوقع السببين الرئيسين لارتباك الأجهزة الأمنية في اليوم الأول.

3- من احتلال الميدان إلى «الشعب يريد إسقاط النظام»

في حدود الخامسة عصرًا، نجح الثوار بفضل الهجمات التي خاضوها مستخدمين الطوب في احتلال ميدان التحرير، وخيّم هدوء نسبيّ في أجواء مشبعة بالغاز المسيل للدموع. استقرّت القوّات الأمنية عند مبنى مجلس الشعب في شارع قصر العيني، وتوالت الأخبار بأنّ قوّات الأمن كانت تعتقل الجرحى المصابين بعد إخراجهم من داخل سيارات الإسعاف. ولهذا السبب، قرر الثوار نصب أول مستشفى ميداني عرفته الثورة[84]، وضم المستشفى مجموعة من الأطباء والصيدلانيين من المتظاهرين، وتبرّع كثيرون لشراء أساسيات الإسعاف الأولي من ضمّادات ومطهّرات وأدوية، وحُجز مكان للمستشفى في القرب من مطعم «كنتاكي». لم يكن المستشفى الميداني الأول الذي عرفته الثورة أكثر من كرسي بلاستيكي ومجموعة من مواد الإسعاف الأولي[85]، لكنه سيبقى طوال أيام الثورة وفي «مليونيات» المرحلة الانتقالية رمزًا من رموز التظاهر، ومعلمًا أساسًا لدور الأطباء وطلاب كليات الطب ومعاوني الفرق الطبية لن يخلو ميدان منه.

---

(84) «أول طبيب قام بتطبيب مصابين من المتظاهرين في الميدان يومها كان خالد حنفي، أحد أطباء الإخوان من منطقة السيدة زينب، حيث أحضرتُ إليه أحد المصابين ليبحث طريقة تخفيف آلامه، واقترحتُ عليه أن يجمع من يعرفهم من أطباء ونحضّر لهم المصابين لتطبيبهم». من شهادة هاني محمود الثانية للمؤلف، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

(85) من شهادة معاذ عبد الكريم، في 2 أيار/ مايو 2011.

تخطّى التجمهر في ميدان التحرير التوقعات كلها، وقُدِّر عدد المعتصمين بأكثر من خمسين ألفًا، في عدد فاق ما تخيّله أيٌّ من منظّمي التظاهر. وبرز فورًا تساؤل جوهري: ماذا بعد؟ ولمناقشة الإجابات عن هذا السؤال، عقدت سلسلة اجتماعات بدأ أولها في السادسة مساءً ضمّت شباب الحركات الشبابية الموجودة في الميدان. طُرحت سيناريوات عدة، كان بينها الاكتفاء بهذا القدر الذي اعتُبر حينها انتصارًا بالمقاييس كلها ورسالة صارمةً للنظام الحالي لا بد من أن يدرك أهميتها، في مقابل سيناريو آخر دافع أصحابه عن البقاء في الميدان على أمل انضمام باقي الناس عند سماعهم خبر الاعتصام فيه[86].

أرجأ الثوار قرار الاعتصام إلى حين تلمّس الجو العام في الميدان ومدى تجاوب الناس معهم، لكنهم اتفقوا في الأحوال كلها على تجميع مبالغ ماليّة لشراء الطعام للمتظاهرين، وتشكيل لجان إعاشة لتوزيع الوجبات الغذائية. لكن سرعان ما فشلت هذه المحاولة؛ إذ احتُجز حليم حنيش، أحد عناصر حركة شباب من أجل العدالة والحرية الذي تطوّع للمغادرة لشراء الطعام، وصودر ما كان معه. فاعتُمدت على الفور تكتيكات أخرى لإمداد الميدان بالزاد من خلال الأقارب والمعارف بطريقة سريّة، ومن خلال الاستعانة بمراكز حقوقية وقانونية محيطة بالميدان[87]. كما استخدم المعتصمون الأغطية (بطانيات) المتوافرة في مركز هشام مبارك، والتي كان يستخدمها العمال في اعتصاماتهم.

على الرغم من محاولة قوات الأمن المتكررة تفريق التجمع في الميدان، لم يجرِ التخاطب مع المتظاهرين بصفتهم الجَمعِية حتى التاسعة مساءً. ففي هذه الأثناء، جهّز المتظاهرون أنفسهم للاحتمالات المختلفة، بما فيها قرار بالاعتصام في الميدان اتخذ في التاسعة مساء[88]. في هذه الأجواء بدأت مسيرة

---

(86) من شهادتي خالد عبد الحميد (27 أيار/مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/مايو 2014).

(87) من شهادتي خالد عبد الحميد (27 أيار/مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/مايو 2014).

(88) حضر هذا الاجتماع عددٌ كبير من المشاركين في التظاهرات من الشباب، وانضم إليهم إبراهيم عيسى، إضافة إلى أسامة الغزالي حرب وكمال أبو عيطة. ونصح حرب رئيس حزب الجبهة في حينها وكمال أبو عيطة المجتمعين أن يستمروا في الاعتصام، قائلين إنه إذا خرج الشباب من الميدان=

ابتداع وسائل مقاومة أساليب فض التظاهرات، مثل استخدام المشروبات الغازية والخل لمكافحة آثار الغاز المسيل للدموع، ومثل الدفاع عن الميدان ثم الاستراحة بالتناوب[89].

ساهم وجود مكبّر للصوت داخل الميدان (أحضره الشاعر عبد الرحمن يوسف ومصطفى النجّار) في تأكيد الشخصية الوليدة لثوار التحرير. استمع آلاف الشباب الذين كانوا يجتمعون سويّة أول مرة إلى صوت واحد يوجّه ويقرر ويحذر وينذر، وتعزّز ذلك بالبدء ببناء معالم رمزية للتجمع الوليد مثل الخيمة والمستشفى[90]. كما عمد الناشطون إلى تسيير تظاهرات دوّارة تخرج من الميدان وترجع إليه بهدفِ رفع المعنويات[91]. على الجانب الآخر، وبعيدًا عن الناشطين والمنظّمين وخارج أجواء السياسة، ثمة حالة أخرى تشكلت للتحرير وثوّاره يجب الإشارة إليها، هي التضامن والانسجام وعلاقات الود التي سادت: كان المصريون (بخلفياتهم المختلفة) يتعرف بعضهم إلى بعض في الميدان، وكأن الناس كانوا في سفر بعيد وجاءوا ليتواصلوا، أو كأنهم أبناء أسرة لم يتعارفوا من قبل، ويرغب كل منهم في أن يتعرف إلى قريبه. كان أبرز مظاهرها جلسات الأغاني الوطنية المختلطة من أشكال وألوان وأفكار وديانات المصريين المختلفة. وظهرت في الإعلام يومها صور أعطت لجميع من كان في الميدان وخارجه، والمتابعين داخل مصر وخارجها، مؤشرًا إلى أن ثمة شيئًا فريدًا يدور في مصر، شجع كثيرين على التفاعل معه والثقة به، كصورة أفضل للمستقبل.

انتظم عدد من أعضاء «الألتراس»، من مشجعي ناديي الأهلي والزمالك، في

= فلن يستطيعوا العودة إليه. من شهادة محمد عباس في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012. ومن الواضح أن المتحدثين لم يقصدوا الاعتصام أسبوعين، ولا الشباب فهموا ذلك، ولا من اعترض على ثورة.

(89) من شهادة عبد الرحمن جاد، في 13 أيار/ مايو 2012.

(90) من شهادة الكاتب والناشط السياسي أحمد أبو خليل، مقابلة عبر «السكايب» أجراها معه محمد عباس في 6 نيسان/ أبريل 2014.

(91) من شهادتي محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014).

مجموعات أطلقت الألعاب النارية (الشماريخ) وقرعت الطبول[92]. والحقيقة أن دور «الألتراس» ظهر منذ اليوم الأول، وحتى في الاتصالات الممهدة له[93]، مع أن الإعلام التفت إلى دورهم الذي برز بشكل قوي في الصدامات مع قوى الأمن يوم 28، وفي الدفاع عن الميدان في يوم «موقعة الجمل»[94]. كان الثوار في الميدان يبادرون إلى الاعتصام والتظاهر وإلى تعلّم مبادئ الاعتصام والتظاهر في الآن نفسه، وذلك في أول أيام الثورة، حيث قدّم كل متظاهر ما يملكه أو ما يعرفه لإنجاح التحركات في هذا اليوم[95]. وعلى ما يبدو، ساهم الحصار الأمني وقطع الاتصالات عن منطقة وسط البلد منذ التاسعة مساء في إشاعة شعورٍ بالتضامن والتحدي والإصرار بين من قرّروا في ذلك الوقت أن يبدأوا رحلتهم مع الميدان[96].

في هذه المرحلة الحاسمة، كان على الشباب أن يجيبوا عن التساؤل الأهم: ما هو هدف الاعتصام؟ وتوالت الاجتماعات[97] بين أعضاء الحركات الشبابيّة المختلفة، وبرزت اقتراحات جريئة تتضمن احتلال مجلسي الشعب والشورى، والشروع في مفاوضة الحكومة، ورُفضت كلها لأن من شأنها أن تساعد النظام في تصوير المتظاهرين كـ «مثيري شغب». وفي اجتماع الساعة السابعة، نوقشت مقترحات عدة، منطلقها أن النظام لن يسمح ببقاء الاعتصام حتى الصباح، وأننا نخشى أن يؤدي فض هذا التجمع إلى انكسار حال الإحساس بالانتصار التي تبقي جماهير الميدان متماسكين، بسبب بطش العصا الأمنية التي لن تتورع عن

(92) من شهادتي إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وعبد الرحمن جاد (13 أيار/ مايو 2012).

(93) لفت خالد السيد نظر المؤلف إلى هذه النقطة، أي إن بعض المنخرطين في روابط «الألتراس» اتصل بشباب الثورة قبل يوم 25 يناير، وشارك بقوة في اليوم الأول، وأن الثوار تعلموا من هؤلاء الشباب بعض «تقنيات» الصدام مع قوات الأمن، ولا سيما اختراق «الكردونات». مقابلة استكمالية لخالد السيد مع المؤلف في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 في مقر المركز العربي للأبحاث في الدوحة.

(94) انظر: أمل حمادة، «متحدّو السلطة: الألتراس كقوة تعيد تعريف العلاقة بين الشارع والدولة،» السياسة الدولية (ملحق اتجاهات نظرية)، العدد 187 (كانون الثاني/ يناير 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 11/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2090.aspx>.

(95) من شهادة عمرو جيفارا، في 23 نيسان/ أبريل 2012.

(96) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(97) من شهادة هاني محمود في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

تفريغ الميدان بأي ثمن قبل حركة الموظفين صباحًا. وهناك من اقترح أن يعلن بيان مطالب عند منتصف الليل وينصرف الجميع بعد أن تعلن الدعوة إلى التظاهر في اليوم التالي. ودار النقاش في شأن سقف المطالب، وكان هناك بعض الشباب يقف حول المجموعة المجتمعة، وحين سمع الحديث عن فكرة ترك الميدان بدأ يشتم من ينطق بها. وفي الوقت نفسه، كان صوت الهتافات يتعالى «الشعب يريد إسقاط النظام». وفي اجتماع الساعة 8، أصبح خيار الاعتصام قرار الجماهير[98].

سادت ميدان التحرير حال جديدة، وانتشر شباب من المعتصمين بشكل عفوي قرب المداخل يسألون المارة: «إيه يا كابتن ... مروّح؟ إنت زهقت ولّا إيه؟ دا احنا لسه بنبدا ومشوار الحرية طويل ...». وبدأت تنتشر في أرجاء الميدان مجموعات تغني: «الجدع جدع والجبان جبان ... واحنا يا جدع هنبات في الميدان».

بدأ إسلام لطفي وسامح البرقي (شباب الإخوان) وزياد العليمي وكمال أبو عيطة (ناصري) ومصطفى شوقي (شباب من أجل العدالة والحرية) بصوغ بيان تضمّن المطالبة برفع حال الطوارئ وإقالة حكومة أحمد نظيف، بمن فيها وزير داخليته (حبيب العادلي)، ووقف مشروع التوريث وإلغاء نتيجة انتخابات مجلس الشعب السابقة. وعلى الرغم من أن هذه المطالب بدت طموحة في ذلك الوقت، فإن انطلاق الهتافات في ميدان التحرير صادحةً بالشعار المعروف «الشعب يريد إسقاط النظام»، وكان هناك من استغربه إلى درجة اعتباره دليلًا على وجود مؤامرة[99]، وشعارات أخرى مثل «يسقط يسقط حسني مبارك»[100]، جعل المطالب بلا معنى، فجرى تمزيق البيان قبل الانتهاء من كتابته. وكان من الواضح أن التصعيد العفوي سبق توقّعات الحركات السياسية وطموحاتها، ورفعت الجماهير سقفًا لا يقل عن سقف ما حققه جيرانهم التونسيون. ومن جديد، شرع

(98) هاني محمود أحد المشاركين في هذا الاجتماع. من شهادته الثانية للمؤلف، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

(99) بما أن مثل هذا الشعار لم يُسمَع في التظاهرات المصرية إلى حينه، اعتبره عبد اللطيف المناوي في كتابه عن أيام مبارك الأخيرة شعارًا دخيلًا غير مصري لغة ولهجة، وبالتالي غير عفوي، وأنه جرى الترويج له بشكل منظم. انظر: المناوي، ص 90-91.

(100) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

الشباب في كتابة بيانٍ جديد يحمل عنوان «يسقط النظام»[101]. في هذه المرحلة، لم يكن الكيان التنظيمي واضحًا، فكان عدد من الناشطين يحضر اجتماعًا مرة واحدة لتواجدهم في المكان، لكن كان هناك نواة صلبة قائمة منذ الاجتماعات التنسيقة لتنظيم يوم 25 كانون الثاني/ يناير، وحتى تأليف ائتلاف شباب الثورة رسميًا قبل أيام من سقوط مبارك، وهي التي شكلت الائتلاف عمليًا. عندما اتخذ قرار الاستمرار والاعتصام، ناقش الناشطون القياديون خطورة الأمر، وإذا أرادوا نجاح الاعتصام فعليهم اتخاذ ترتيبات عدة، منها:

- زيادة الأعداد: كانت تصلهم أخبار عن تظاهرة بالآلاف عند دار القضاء، فخرج هاني محمود وأحمد نزيلي لإقناعهم بالانضمام إلى الميدان، لكنهما وجدا أن التظاهرة فُضّت.

- التواصل مع المحافظات: وتحديدًا التي شاركت في فاعليات اليوم الأول للإعلان عن اعتصام متزامن، فيتشتت النظام ولا يكون التركيز على نقطة واحدة. وفي هذا الوقت، جرى عزل ميدان التحرير وقطع شبكات الاتصال في محيطه، وخرج شباب يبحثون عن تغطية لشبكة الاتصالات حتى وصلوا إلى شارع محمد فريد، «واتصلنا ببعض أصدقائنا من شباب الإخوان في الإسكندرية ليقوموا بالتنسيق مع زملائهم من المتظاهرين وقتها، لكننا فوجئنا أن الإخوان في الإسكندرية كان قرارهم منع الإخوان من المشاركة أسًاسا ... وكان ذلك أحد تجليات تفاوت تفاعل قطاعات الإخوان مع إعلان عصام العريان»[102].

- ضرورة إقناع الإخوان بأهمية دعم الاعتصام: وهذا لن يتحقق ما دامت القيادة غائبة فعليًا عن مشاهدة حقيقة ما يحدث والروح الجديدة التي تولدت اليوم، نظرًا إلى غياب قادة الإخوان عن الميدان (كما يتضح لاحقًا)، لذلك كان الاقتراح أن يذهب وفد من الشباب إلى مكتب الإرشاد لإطلاعهم على التفصيلات، وللضغط من أجل دعم الاعتصام. وذهب هاني محمود وإسلام لطفي وأحمد نزيلي إلى عصام العريان أولًا لإقناعه بأن يدعم موقفهم عند المكتب.

---

(101) من شهادتي إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014).

(102) من شهادة هاني محمود الثانية للمؤلف، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

يقول الناشط اليساري محمد نعيم إنه في ليلة 25 كانون الثاني/ يناير، بعد العودة من ميدان التحرير، كان لافتًا بالنسبة إليه حديث مسجل لحبيب العادلي على التلفزيون المصري، حاوره فيه مفيد فوزي، وكان فيه عصبيًا خلف قناع من الصلف والاستهزاء، يصوّب خطابه نحو المثقفين بالمجمل، ويتهمهم بأنهم ضد وزير داخلية مصر لأنه يحمي مصر!! كان ذلك هجومًا شاملًا على المثقفين شنّه وزير داخلية بدا مرتبكًا ومتوترًا[103].

4- بعد المفاجأة: التنسيق مع الإخوان المسلمين

تأخر إدراك الإخوان المسلمين حقيقة ما يحدث في البلد وحجمه، على الرغم من أن محاولات التنسيق معهم بدأت منذ لحظة دخول الشباب إلى الميدان؛ إذ اتصل هاني محمود بعصام العريان بعد موقف أسامة المهدي البطولي، وتحدث معه عن ضرورة مراجعة الجماعة موقفها من الحراك، لأن ما حدث في مصر حتى الآن غير مسبوق: «فقال العريان: 'إيه اللي حصل؟ أنا كنت في وقفة دار القضاء وعدت قبل قليل!'، فقلت له يا دكتور وجه مصر اليوم مختلف تمامًا، ولا علاقة له بما كان عند دار القضاء، أنا لم أشهد تظاهرة كالتي جئنا بها من ناهيا للتحرير من ناحية العدد، وطول المسافة وفي روح المتظاهرين وأعدادهم، فقال لي سأتابع الأمر مع الإخوة في المكتب. وحين تأخر رده طلبت من أحمد نزيلي الاتصال بوالده وهو أحد القيادات التاريخية بالجماعة، ومسؤول مكتب إداري الجيزة، فقال له: خليكم في اللي انتم فيه واحنا في اللي احنا فيه، وبدا كأنه يخشى الحديث على التلفون!»[104].

في سبيل دعم الثوّار في الميدان وإسنادهم بأعداد إضافيّة من المتظاهرين، عمد شباب الإخوان المسلمين (إسلام لطفي وهاني محمود وأحمد النزيلي) إلى الاجتماع مع عدد من أعضاء مكتب الإرشاد، بمن فيهم محمد مرسي ومحمود عزت ومحمد البلتاجي، لدفع عناصر الجماعة إلى المشاركة في

(103) شهادة الناشط اليساري محمد نعيم، التي قدمها على شكل ملاحظات مكتوبة إلى المؤلف.

(104) من شهادة هاني محمود الثانية للمؤلف، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

تظاهرات ميدان التحرير. وباستثناء البلتاجي الذي كان مؤيدًا لموقف شباب الإخوان، أبدى أعضاء مكتب الإرشاد تخوّفهم من توريط الجماعة في حدث مجهول لا تُعرف عواقبه. وأورد إسلام لطفي في شهادته أن محمد مرسي سأل: «يعني انتو كتير؟ عددكم كام يعني؟»[105]. كان ذلك بعد أن أصدرت وزارة الداخلية في حدود الساعة السابعة من مساء 25 كانون الثاني/ يناير 2011 بيانًا حمّلت فيه جماعة الإخوان المسلمين وحركة 6 أبريل مسؤولية استغلال تظاهرات 25 يناير، ودفعت أكثر من عشرة آلاف عنصر من عناصرها في ميدان التحرير لاحتلاله[106]. ذكّر شباب الإخوان في حوارهم مع أعضاء مكتب الإرشاد بأنّ وزارة الداخلية حمّلتهم مسؤولية ما يجري على كل حال، ما يعني أن الجماعة ستتحمل في الأحوال كلها كلفة هذه التظاهرات، كما طالبوهم بالاستعداد للحشد في يوم الجمعة 28 كانون الثاني/ يناير، وتعيين قادة ميدانية لها سلطة إصدار القرارات من دون العودة إلى مكتب الإرشاد في كل مرة[107]. وحين طلب الشباب من المكتب دعم الاعتصام عدديًا، كان رد محمود عزت أن الاعتصام بدأ شعبيًا ويفضّل أن يستمر كما بدأ، وليس من السهل الحديث عن مشاركة الإخوان الآن، لكن يمكن التنسيق مع القوى السياسية للمشاركة في تظاهرة الجمعة. وكان رأي محمود غزلان أن جسد الجماعة ضخم حيث لا يمكن تحريكه خلال فترة وجيزة، وطلب تأجيل نزول الإخوان إلى ما بعد 5 شباط/ فبراير[108]، فطلبوا منهم أن يقوم إخوان قطاع وسط القاهرة بتوفير مساعدات لوجستية للمعتصمين، وأن ينزل معهم أحد رموز الإخوان، إذ يتواجد رموز سياسية أخرى في الميدان، فوافقوا على أن ينزل معهم محمد البلتاجي الذي علّق في طريقه إلى ميدان التحرير: «أنا من ساعة ما وصلت من دار القضاء

---

(105) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(106) «بيان لـ «الداخلية» يتهم الإخوان بإثارة الشغب والحض على التظاهر،» اليوم السابع، 25/ 1/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=343683#.U7fd2dySycx>.

(107) من شهادتي هاني محمود (5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015)، وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

(108) من شهادتي هاني محمود (5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015)، وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

وأنا أحاول إقناعهم أن أنزل للميدان وهم يرفضون». وسيكون للبلتاجي الذي التحق منذ اليوم الأول بميدان التحرير، دور مهم في تفعيل دور الإخوان بما يتجاوز شباب الإخوان إلى ما هو أوسع. في هذه الأثناء، أوردت وسائل الإعلام المصريّة أن قوات مكافحة الشغب ستفضّ الاعتصام في اليوم نفسه[109]. وحين وصل الشباب مع البلتاجي إلى الميدان، تجمع حوله شباب الإخوان لأنهم وجدوا عنوانًا. ولم تمض دقائق على وصولهم معه حتى بدأت قوات الأمن بفض اعتصام التحرير.

5- بعد منتصف الليل انتقام سكان المناطق الشعبيّة

بقيت التظاهرات الصغيرة تؤم ميدان التحرير حتى منتصف الليل، حين اقتحمته قوات الأمن وفيه زهاء عشرين ألف متظاهر[110]. حصل الاقتحام بعدما أعلن وزير الداخلية (حبيب العادلي) للمرة الأخيرة أنه سيفض تجمع الميدان لفتح الطريق أمام حركة المرور. وفي حدود الساعة الثانية عشرة من ليلة 25-26 كانون الثاني/ يناير، اقتحمت الشرطة الميدان لتفريق المتظاهرين، مستخدمة العصي والرصاص والقنابل المسيلة للدموع بغزارة، فانعدمت الرؤية تمامًا من كثرة الغاز، كما أكد عدد من الثوار أن الشرطة استخدمت الرصاص الحي[111].

أصرّ عدد من الثوار على الصمود داخل الميدان، مبديًا مقاومة شديدة[112]، وتفرّق الاعتصام نهائيًا، مولّدًا مسيرات صغيرة متعددة في شوارع القاهرة وأزقّتها المختلفة ووسط البلد وبولاق أبو العلا وشبرا وروض الفرج ورمسيس وغيرها.

---

(109) معلومات متقاطعة مع مجموعة من الناشطين السياسيين: إسلام لطفي ومحمد عباس ومصطفى شوقي ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي، في مقابلات لمشروع توثيق هذا البحث.

(110) معلومات متقاطعة مع مجموعة من الناشطين السياسيين: إسلام لطفي ومحمد عباس ومصطفى شوقي ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي، في مقابلات لمشروع توثيق هذا البحث.

(111) معلومات متقاطعة من شهادات: عمرو جيفارا (23 نيسان/ أبريل 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014).

(112) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

استمرت عمليات الكرّ والفرّ بين هذه المسيرات وقوات الأمن المركزي حتى الفجر[113]. حاول المتظاهرون الاستنجاد بالناس ودعوتهم إلى المشاركة ضد النظام، بينما طاردت الشرطة الثوار، مطلقةً وابلًا من قنابل الغاز داخل المناطق السكنية الشعبية، ما أدى إلى ردة فعل عكسية، إذ استفزّت عملياتها أهالي تلك المناطق[114] الذين قلما صادفوا مثل هذا العدد من لابسي الزي الرسمي في أحيائهم الفقيرة المهمّشة. فتولّدت ظهر اليوم التالي موجة جديدة من المسيرات انطلق بها سكان المناطق الشعبية.

كان احتكاك قوات الأمن بسكان المناطق الشعبية، بحدٍّ ذاته، حدثًا جديدًا بالغ الأهمية، ونرجّح أن نظرة هؤلاء السكان السلبيّة تجاه السلطات عمومًا، وتجاه رجال الشرطة وممارساتهم الوحشية طوال الأعوام السابقة على وجه الخصوص، هي التي دفعت أوساطًا شعبية ونوعية جديدة من المتظاهرين إلى خوض مواجهة مع قوات الأمن لا هدف لها إلا التصدي لمن قمعهم وعذّبهم وزرع فيهم الرعب والقسوة، مستغلين سانحة الانتقام منهم، من دون أن يكونوا على دراية أصلًا بتظاهرات الثوار. والمفارقة أن هذه التظاهرات الشعبية التي سيتفاجأ بها الثوار هي التي ستنهك الأمن المصري على مدار يومين متتاليين (26 و27 كانون الثاني/ يناير)، وستقود إلى هزيمة وزارة الداخلية في جمعة الغضب (28 كانون الثاني/ يناير).

شنّت قوات الأمن المصرية طوال الليل، وحتى ساعات الصباح الأولى، حملة اعتقالات عشوائيّة طاولت أكثر من 1000 شاب وشابة، وعمدت المراكز الحقوقية، وأبرزها مركز هشام مبارك وجبهة الدفاع عن المتظاهرين، إلى متابعة أوضاعهم

---

(113) معلومات متقاطعة من شهادات: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وسالي توما (21 أيار/ مايو 2014).

(114) معلومات متقاطعة من شهادات: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وسالي توما (21 أيار/ مايو 2014).

والدفاع عنهم أمام المحاكم المصرية، وضمان إطلاق سراحهم ليعدّوا بعدها إلى التخطيط والتنظيم[115]. لكن سنحت لمن بقي منهم في الشوارع فرصة رؤية عناصر وزارة الداخلية يترنحون ويتهالكون ويفترشون الأرض من شدة الإنهاك[116].

في نهاية هذا اليوم، أصدرت وزارة الداخلية بيانًا تتهم فيه الإخوان المسلمين بالوقوف وراء الحوادث، وبأن الجماعة دفعت أعدادًا كبيرة من عناصرها للمشاركة في التظاهرات في حوالى الساعة السادسة مساء. قلل هذا البيان كثيرًا من صدقية الوزارة، حيث تأكد للمشاركين أنه لا علاقة لما رأوا وسمعوا بما جاء في بيان الوزارة. إذ تميز اليوم الأول للثورة بمشاركة شباب وناشطين من نمط جديد، مصريين «متوسطين» (إذا صح التعبير) لم يشاركوا بتظاهرة في حياتهم.

انتهى يوم 25 كانون الثاني/ يناير التاريخي بشق فسحة كبيرة في المجال العمومي، وبآفاق جديدة تنفتح أمام مدينة القاهرة ومصر عمومًا.

ثالثًا: 26-28 يناير
من يسبق أولًا؟

كان يوم 26 كانون الثاني/ يناير فرصةً للثوار لتقويم نتائج اليوم الأول من الثورة، وليعيدوا تنظيم صفوفهم. وكانت ميزة هذا اليوم الفريدة هي الحالة التي سرت من دون ترتيب أو تنظيم مركزي، فانتشرت أخبار ومعلومات عن تظاهرات متناثرة، بعضها حقيقي وبعضها وهمي، وكادت لا تخلو منها منطقة من مناطق القاهرة والجيزة وبعض المحافظات. وكان الذين شاركوا في تظاهرات 25 كانون الثاني/ يناير مصرّين على أن ما بدأ يجب أن يستمر، على الرغم من الإرهاق الذي أصابهم في الساعات الأربع والعشرين الشاقة. انتشرت الأخبار عن عدد من التظاهرات الوهمية التي أنهكت الأمن الذي كان يترصّد أي معلومة عن التظاهر، ساعيًا إلى فضها قبل أن تبدأ.

(115) معلومات متقاطعة من شهادتي أحمد راغب مدير مركز هشام مبارك (19 نيسان/ أبريل 2012) وشهادة طاهر أبو النصر من جبهة الدفاع عن متظاهري مصر، مقابلة شخصية أجرتها معه لمشروع التوثيق لهذا الكتاب يسرا طه في القاهرة، في 12 نيسان/ أبريل 2012.

(116) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

واصلت قوات الشرطة والأمن المركزي مواجهة اضطرابات أحياء القاهرة التي شملت ناهيا وبولاق أبو العلا، وهاجم المئات من سكانها المقرّات الحكومية، وأبرزها مقر وزارة الخارجية[117]. لم تكن هذه التظاهرات مطلبية ولا سياسية، وإنما عبّر الشارع من خلالها عن غضبه من دون توجيه من حركات أو أحزاب سياسية[118]. ومجرّد دخول قوات الأمن إلى تلك المناطق بأعداد كبيرة اعتُبر في حدّ ذاته استفزازًا للناس، فنظام مبارك لم يعتد ضبط تلك المناطق باقتحامها مباشرة، بل عبر تعاونٍ بين الأمن وشبكات «البلطجيّة» التي يسيّرها رجال الأعمال المحسوبون على الحزب الوطني الحاكم، وهم «البلطجية» الذين ستعود قوات الأمن وبقايا الحزب الوطني إلى استخدامهم لاحقًا في «موقعة الجمل»، ثم بشكل منهجي خلال المرحلة الانتقالية لإيجاد البلبلة في صفوف الثورة، وفي المسار الديمقراطي، ولبثّ الخوف من الفوضى والمطالبة بعودة الأمن. وتزامنت تلك الاضطرابات ذات الطابع العنيف مع استمرار بعض الوقفات الشبابية عند نقابتي المحامين والصحافيين اللتين تعرّضت للقمع أيضًا، ما أوجد ارتباكًا عند النظام بسبب عجزه عن التمييز بين هذين الشكلين من الاحتجاجات. والحقيقة أن العلاقة بينهما كانت ظرفية وناجمة عن هجوم الأمن عليهما.

في الواقع، لم يعرف الثوار حتى منتصف اليوم الثاني من الثورة هوية المتظاهرين الفعلية[119]. وبرأيي، كان من الصعب توقع ذلك، فالحركة الشعبية

---

(117) من شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012، وشهادة محمد بدوي (حركة شباب من أجل العدالة والحرية)، مقابلة عبر «السكايب»، أجراها معه محمد عباس في 21 شباط/ فبراير 2014.

(118) من شهادة محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وشهادة محمد بدوي (21 شباط/ فبراير 2014).

(119) توزعت خريطة الفاعلين في الثورة، بحسب الباحثة أمل حمادة، بين الحركات الاجتماعية في المجال الافتراضي ذات الصلة بحوادث 25 كانون الثاني/ يناير 2011 التي تضم المدونين المصريين، بما فيها صفحة كلنا خالد سعيد، وشباب 6 أبريل وحركة حشد المرتبطة بمركز الدراسات الاشتراكية وشباب من أجل الحرية والعدالة وحركة دعم البرادعي (معًا سنغيّر) وشباب حزب الجبهة الديمقراطية وحزب الغد، إضافة إلى شباب الإخوان المسلمين، وتعاونت معهم حركات نشأت على الأرض، مثل حركة كفاية والجبهة الوطنية للتغيير التي انتقلت جزئيًا إلى المجال الافتراضي من خلال الأفراد كوسيلة للهروب من التعقّب الأمني. وتقول حمادة إن هذه الحركة لم تكن لتنجح لولا انضمام القوى الفاعلة على الأرض مثل الإخوان المسلمين والأحزاب السياسية التقليدية كالوفد والتجمع =

في القاهرة، وبدرجة أكبر في محافظات مثل الإسكندرية، تمددت بشكل أفقي من دون نظام واضح، حيث وُجدت بؤر احتجاج مختلفة من دون توقف. ولم تكن هذه البؤر بالضرورة منسّقة مع المنظّمين أو البؤر الأولى، وهذا سر قوتها الذي تحوّل بعد سقوط مبارك إلى سر ضعفها. وأشار إلى ذلك الناشط علي الرجّال الذي شارك في احتجاجات الإسكندرية وكتب عنها لاحقًا، حيث قال إن طبيعة تمدّد الثورة كانت أفقية من دون نظام يحكمها، لكن أيضًا من دون فوضى، وهذا ما مكّنها من تجاوز التنظيمات الهرميّة القائمة في المجتمع، مثل مؤسسات الدولة والأحزاب التقليدية. لذلك يقول إن الثورة لم تكن علمانية ولا إسلامية، لم تكن ليبرالية ولا يسارية، ولا ينطبق عليها حتى مفهوم الطريق الثالثة، إذ لم تكن هناك كتلة محدّدة المعالم والقيادة والهوية والتوجه حاكمة أو مهيمنة على تحركات الثورة. كانت الثورة لامركزية وغير مؤسسيّة وغير بنيوية، وليس لها تنظيم محكم ولا كاريزما شعبية، ولا تتحرك في إطار قاعدة معينة موالية لحزب من الأحزاب، وهذا مكّنها من التوسع السريع والانتشار غير المتوقع والديمومة[120].

اعتقد كثيرون من الثوار، حتى بعد تنحّي مبارك، أن الحركات السياسية والشبابية هي التي قادت تلك التظاهرات في 26 كانون الثاني/يناير، كما اعتقد النظام بالفعل أنها استمرار للتظاهرات السياسية التي كانت في اليوم السابق، وزاد الخلط مع محاولة مجموعة من الثوار في ساعات الصباح معاودة اقتحام الميدان، مشتبكةً مع قوات الشرطة[121]. في اليوم التالي، راجت تقديرات النظام عن دور مزعوم للإخوان في اختطاف الثورة، وأُشيع بأنهم أتوا مسلحين بجنازير وحجارة،

=والسلفيين وبعض شيوخ الأزهر والقساوسة من الكنائس البروتستانتية (الإنجيليين) خصوصًا، وأساتذة الجامعات وأعضاء النقابات العمالية والفنانين والصحافيين وغيرهم. انظر: حمادة، «25 كانون الثاني/يناير 2011،» ص 103-106. لكن حتى هذه اللحظة، كانت وسائل التواصل الاجتماعي ما زالت تفعل فعلها في التحشيد. ويقدر محمد صابر عرب عدد المنظمات المشاركة في 25 يناير بما يزيد على 17 حزبًا وفصيلًا ومجموعات شبابية على المواقع الإلكترونية. انظر: محمد صابر عرب، «توثيق الثورة المصرية وكتابة التاريخ،» في: نصار [وآخرون]، ص 164.

(120) علي الرجّال، «ثورة على نمط الثورات .. محاولة لفهم طبيعة الثورة المصرية ونمطها،» في: نصار [وآخرون]، ص 65-78.

(121) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/يناير 2014.

وروايات صدّقها النظام ذاته وروّج لها إعلاميوه، بعضها عن دخول عناصر إخوانية أجنبية إلى مصر من اليمن وغزة والسودان، وهذا ما أدلى به عمر سليمان أمام النيابة لاحقًا[122]. ويعترف إعلاميو النظام في هذه المرحلة بأن الإعلام الخاص أدار المناخ الإعلامي بما يتجاوب مع توجهات النظام القائم، «وقامت مجموعة من قيادات الحكومة بالفعل بمجموعة من الاتصالات بالقنوات الفضائية، ومعدّي البرامج ومقدميها. وبدا هناك قدر كبير من التعاون من هؤلاء والتجاوب مع الدولة في هذه المرحلة»[123].

في منتصف اليوم أصدر رئيس حزب الوفد السيّد البدوي بيانًا طالب فيه بحكومة إنقاذ وطني تدير البلاد، وبحل البرلمان استجابة لمطالب الشارع، على حد وصفه[124]. هذا بيان لقائد حزب معارض في منتصف ذلك اليوم، وهو على علم بأن الحكومة في مصر ليست صاحبة صلاحيات، ولا هي قلب نظام الحكم في مصر، فالرئيس في مصر يغير الحكومات على هواه، وليس تغيير حكومة مصرية مطلبًا ثوريًا، ولم يكن كذلك منذ عام 1952، أما حل البرلمان الناتج من انتخابات اتُّفق على أنها مزورة، فكان مطلب قوى المعارضة السياسية فعلًا.

في هذه الأثناء، استمرت الاجتماعات بين قادة الحركات الثورية الذين أدركوا أن «كرة الثلج» تدحرجت بالفعل. فصدرت تعميمات إلى المجموعات بعدم التوجه إلى وسط البلد مخافة تعرّض المجموعات وقادتها للاعتقال، إلى

(122) يروج المناوي مثل هذه الشائعات غير الصحيحة في كتابه، مدّعيًا أن المشاركين من الإخوان، لكن لم ترفع شعارات دينية بموجب تعليمات من الجماعة. انظر: المناوي، ص 501-801.

(123) المصدر نفسه، ص 109. ويكرر الفريق سامي عنان ادعاءات شبيهة في مذكراته التي نشرها في أيلول/ سبتمبر 2013 وكان طابع المشاركين بعد الأيام الأولى من الثورة قد اختلف، وسيطر شباب الإخوان عليها، «مستغلين الشباب المخلص والشعارات الثورية كمبرر لإسقاط الدولة». انظر: «الوطن تنشر مذكرات الفريق سامي عنان عن أسرار ثورة 25 يناير،» الوطن، 28/ 9/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/331085>.

وجدنا تشابهًا كبيرًا في وصف الوقائع عمومًا وتحليلها بين المناوي في كتابه وسامي عنان في مذكراته القصيرة.

(124) «في مؤتمر صحفي عالمي منتصف ليلة الأربعاء الوفد يطالب بحل البرلمان وحكومة إنقاذ،» (بوابة الوفد، 26/ 1/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/q0qzXH>.

حين تحديد موعد آخر حتى يتضح اتجاه التطورات والتحركات غير المنظمة التي حدثت على الأرض ومدى تشعّبها. وساد شعور بأن ما يحدث في الشارع جديد ومختلف[125]. وشاهد الثوار بأم أعينهم في ذلك اليوم تطوّرًا غير مسبوق في عنف قوّات الأمن، وصل إلى حد إطلاق الرصاص نحو الصدر والوجه مباشرةً[126]. وبرزت في ذلك الوقت الصورة الشهيرة للصحافي محمد إحسان عبد القدوس معتقلًا ومحمولًا من يديه وقدميه. يقول محمود سامي: «أدركت أن التظاهرات والمسيرات تنشأ تلقائيًا من مجموعات صغيرة في كل مكان، لا يوجد أي جهة في مصر، لا الأمن ولا النشطاء، يمكنه السيطرة على الحركة أو توجيهها، فرحت بأني أشاهد بعينيّ حركة الشعب أخيرًا»[127].

في هذه الأثناء، بدأت تتكون شبكة جديدة داخل شباب الإخوان تتفاعل بشكل مباشر مع التطورات خارج الإطار التنظيمي بصورة واضحة ومقصودة. ضمت هذه المجموعة الفاعلين من قسم الطلاب وغيرهم الذين تجمعوا على الاستمرار حتى استكمال الثورة. تواصلت هذه المجموعة واجتمعت ونسّقت داخليًا ومع المجموعات الأخرى خلال الفترة التالية. ومن خلالها، تشكل لاحقًا ما سمّي «مجموعة شباب الإخوان في الائتلاف». والتقى شباب الإخوان في 26 كانون الثاني/ يناير مرات عدة، ليتفقوا على بعض الأمور ويتحركوا وفقها، ثم يعودوا إلى الاجتماع للتقويم. وظلوا يجتمعون حتى اقترب فجر اليوم التالي، وكان جهدهم خلال هذا اليوم منصبًّا على تنظيم يوم 27 كانون الثاني/ يناير والتركيز على الأحياء الشعبية. كما تناولت الاجتماعات تساؤلات في ما إذا كان نزول الناس في 25 كانون الثاني/ يناير استثنائيًا بسبب الأحوال المحيطة وتأثرًا بالثورة التونسية أم تعبيرًا عن مطالب اجتماعية واقتصادية. اتخذت هذه المجموعة

(125) من شهادتي خالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014).

(126) من شهادة خالد تليمة، أمين تنظيم اتحاد الشباب التقدمي، الجناح الشبابي لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، حاليًا عضو حزب الدستور، مقابلة شخصية أجرتها معه نهال رجب في القاهرة في 2 أيار/ مايو 2012.

(127) أبو الغيط، «بالصور: الشروق تنشر خرائط خطة «كرة الثلج»،» على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24012013&id=b3c9d405-d921-4bf5-b448-06cff3d995bc>.

قرارًا بتنظيم تظاهرتين اختباريتين في منطقة الطالبية الشعبية في الجيزة (قريبة من شارع الهرم) وفي منطقة مدينة نصر (شرق القاهرة) في 27 كانون الثاني/ يناير، لجسّ نبض الناس وتبيّن بواعثهم للاحتجاج[128].

في مساء اليوم نفسه (27 كانون الثاني/ يناير)، وردت أخبار من السويس عن سقوط عدد من الشهداء، فقرّر قادة الحركات الثورية في عدد من الاجتماعات الإعلان عن تظاهرات واسعة في يوم الجمعة الموافق 28 كانون الثاني/ يناير[129]. تواصلت كل حركة مع أعضائها للتنسيق، حيث اجتمعت حركة 6 أبريل في المركز المصري للحقوق الشخصية والاجتماعية وحددت مهمات الناشطين في قيادة تظاهرات الجمعة، بينما عاد شباب الإخوان إلى جماعتهم لممارسة الضغط عليهم من أجل دفع أعضاء الجماعة وأنصارها للمشاركة في تظاهرت الجمعة[130].

عند الثامنة مساءً، قررت الحركات الشبابية أنّه بعد سقوط شهداء السويس لا تراجع عن مطالب الميدان بإسقاط النظام. وجرى تسمية الجمعة التالية بـ «جمعة الغضب»، ورُسمت مداخل ميدان التحرير ومخارجه وسبل تأمين ممرات آمنة، واقتُرح تشتيت قوات الأمن عن طريق مسيرات من أماكن كثيرة ومتعددة يُعلن عنها على مستوى القاهرة الكبرى. كما أقر تكرار سيناريو «ناهيا»، أي إشعال المناطق الشعبية بتظاهرات لا يُعلن عنها إعلاميًا[131]. ولمواجهة قوات الأمن المركزي في القاهرة الكبرى، وتبلغ أعدادها مئات الآلاف كما حسبها الشباب، اعتمدت الحركات الثورية أسلوب «الانتفاضة الفلسطينية»، أي استخدام الطوب والحجارة. واقترح تشكيل مجموعة عمل لتصيّد القنابل المسيلة للدموع وردّها باتجاه الشرطة، كما اقترح تصنيع دروع بلاستيكية من البراميل البلاستيكية الكبيرة

(128) من شهادة هاني محمود (5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015) وشهادة إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

(129) من شهادة خالد تليمة، مقابلة شخصية أجرتها معه نهال رجب في القاهرة بتاريخ 2 أيار/ مايو 2012.

(130) من شهادة محمد عباس في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(131) من شهادتي معاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014).

للحماية من الخرطوش. وأخيرًا، أقرّ المجتمعون استخدام عبوات المولوتوف في حال استخدمت الشرطة الرصاص الحي[132].

في خلال ساعات الليل، أعلنت صفحة «كلنا خالد سعيد» وصفحة حركة 6 أبريل وشبكة رصد الإخبارية، عن أماكن تظاهرات جمعة الغضب ومواعيدها، كما عُمِّمَت الأخبار أيضًا بوساطة الرسائل القصيرة على الهواتف المحمولة. شهد الإنترنت في هذه الساعات تواصلًا مكثفًا للناشطين المصريين مع أقرانهم التونسيين، للاستفادة من خبرتهم في مواجهة قمع التظاهرات[133]. وكانت وسيلة التواصل التي تلي الإنترنت من حيث الأهمية، ولا سيما مع قطع إرسال الشبكة، هي قناة الجزيرة مباشر والرسائل القصيرة التي بثت من خلالها.

رابعًا: 27 يناير
النخبة تتحرك

بدأ اليوم باعتقال وائل غنيم، مدير صفحة «كلنا خالد سعيد»، من أحد المطاعم في حي الزمالك، بعد اجتماعه مع أحد مديري شركة غوغل الذي أبلغه بالضغط الذي تواجهه الشركة من السلطات المصرية للكشف عن اسمه. كان شيوع نبأ اعتقال غنيم عبر وسائل الإعلام المصرية والعربية عاملًا مهمًا للإضاءة على الوجه الشبابي لهذه التحركات الاحتجاجية، ومدعاةً لكسب التعاطف الشعبي، ولا سيما من الطبقات الوسطى، كما سيتضح لاحقًا[134]. شهد هذا اليوم أول تحرّك جدي من النخبة المصرية. في صباح يوم الخميس 27 كانون الثاني/ يناير، وصل محمد البرادعي إلى مطار القاهرة معلنًا أنه جاء إلى مصر من أجل المشاركة السياسية في «جمعة الغضب». وعلى الفور،

(132) من شهادة معاذ عبد الكريم، في 2 أيار/ مايو 2011.

(133) معلومات متقاطعة من مجموعة من المقابلات مع: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وسالي توما (21 أيار/ مايو 2014).

(134) فيديو «لقاء وائل غنيم مع منى الشاذلي بعد الإفراج عنه في برنامج العاشرة مساء» (صفحة قناة دريم 2 على موقع يوتيوب)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=K689F4PNvVo>.

التقى البرادعي بحملة «لازم» التي كان يقودها عبد المنعم إمام والشاعر عبد الرحمن يوسف ومصطفى النجار من حملة دعم البرادعي، والتحقت بهذا الاجتماع مجموعة من الشخصيات من الجمعية الوطنية للتغيير، بينها القياديان في الإخوان المسلمين عصام العريان وسعد الكتاتني، فاتفقوا جميعًا على حشد الطاقات كلها ليوم جمعة الغضب. وكانت خطة تموقع الشخصيات السياسية من قادة المعارضة في جمعة الغضب قد حُسمت خلال اجتماع للجمعية الوطنية للتغيير، في الثالثة من عصر الخميس، وذلك في اجتماع في مقر حزب الجبهة (المهندسين)، رئسه عبد الجليل مصطفى، وحضره أحمد دراج وأسامة الغزالي حرب وسكينة فؤاد وشاهيندة مقلد وهاني محمود بديلًا من محمد البلتاجي وياسر الهواري وممثل عن حزب الوفد وآخرون. تداول المجتمعون في مكان تجمع الرموز السياسية ومعهم البرادعي، فوقع الاختيار على مسجد الاستقامة، على أن يبقى سرًا حتى لا يتم استهدافه. كما اتفقوا على طريقة التواصل بين مجموعة العمل في ظل قطع الاتصالات، وعمل غرفة عمليات، واعتمدوا أرقام هواتف أرضية للمتابعة بتقارير ميدانية منتظمة على مدار اليوم. وزّعت المهام المطلوبة من كل مجموعة، والمهام المطلوبة من الإخوان تحديدًا، وكذلك وُظّفت الأدوات الإعلامية المتاحة للمعارضة. اتفق المجتمعون أيضًا على أن يطلب من السيد البدوي (رئيس حزب الوفد) توجيه قنوات الحياة لدعم تحركات الشارع. كان تعليق ممثل حزب الوفد لافتًا، وإن كان قاله على سبيل المزاح، هو أنه يخشى إبلاغ السيد البدوي بما اتُّفق عليه، «حتى لا يبلغ عنّا الأمن».

التزمت جماعة الإخوان المسلمين المشاركة بطاقتها كلها. ووافق البرادعي على التظاهر من مسجد الاستقامة في ميدان الجيزة يرافقه الكتاتني[135]، في علامة على تأكيد هذا الالتزام، في حين طوى الصمت مواقف باقي النخبة السياسية التي لم تستوعب ما يجري. وعقدت مجموعة من الثوار من الطوائف المسيحية أول لقاء مع قادة من الكنيسة القبطيّة في منزل أحد القساوسة، ومارسوا ضغطهم الذي أسفر عن إصدار موقف يتفهّم مطالب المتظاهرين التي

---

(135) من شهادة الناشط السياسي عبد المنعم إمام، مقابلة شخصية أجراها معه نيروز ساتيك وهاني عواد في القاهرة، في 3 كانون الأول/ ديسمبر 2012.

تنم «عن حاجات إنسانية طبيعية وقيم اجتماعية مطلوبة، فالله يريد للإنسان حياة كريمة»[136].

تقابلت المجموعات التنسيقية مرة أخرى في بيت والدة زياد العليمي في منطقة العجوزة، وتركّز الاجتماع بشكل رئيس على تحديد خريطة التظاهر لليوم التالي، بما فيها اختيار الميادين. ووقع الاختيار على عشرين مسجدًا داخل مدينة القاهرة، وكنيسة واحدة في شبرا. أُعلنت الأماكن على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى الصفحات المساندة للحركات الثورية. كما أُقِرّت في اجتماع سابق ثلاث تظاهرات رئيسة، تبدأ من مساجد غير معلن عنها من مناطق شعبية (استراتيجية ناهيا)، فوقع الاختيار على إمبابة والطالبية في منطقة الهرم ومنطقة البساتين. وأوكلت مهمّة تحديد المسارات إلى شباب الإخوان لخبرتهم الواسعة بالطرق التي كانت تُستخدم في مسيراتهم الانتخابات البرلمانية التي تتجنب طرق المواجهات، ومعهم باسم كامل (القيادي في حملة دعم البرادعي) وأوكل إليه توصيف مسار الخروج من البساتين تحديدًا[137].

في السابعة مساءً، نفّذ شباب الإخوان تظاهرتين في منطقتين مختلفتين (منطقة الطالبية ومدينة نصر). قال لنا أحد قادة التظاهرة: «اتفقت مجموعتنا على أن أتولّى مسؤولية ترتيب تظاهرة الطالبية، نظرًا إلى أنني كنت أقيم في منطقة العمرانية القريبة منها، وعلاقتي التنظيمية بعدد من الشباب هناك ومعرفتي بالشوارع وخطوط السير. وبالفعل، قمت بزيارة إلى المنطقة مساء الأربعاء (26 كانون الثاني/ يناير) والتقيت عددًا من شباب الإخوان هناك ممن كنت مسؤولًا عنهم سابقًا، وطلبت منهم المساعدة في تنظيم خط سير لتظاهرة تجوب الحواري والشوارع الداخلية ولا تخرج إلى طريق رئيسة، وأخبرتهم بشكل واضح أن هذا الأمر لا علاقة له بالجماعة، وأني لا أخاطبهم بأي صفة تنظيمية لكن أطلب منهم المساعدة من منطلق وطني خالص، وأن من حقهم الرفض أو استئذان مسؤوليهم في الإخوان إن شاءوا، لكنني أتمنى مشاركتهم ومساعدتهم، وهكذا كان»[138].

(136) مقابلة مع القس ناجي موريس، في 24 نيسان/ أبريل 2012.

(137) من شهادة خالد عبد الحميد، في 27 أيار/ مايو 2014.

(138) من شهادة هاني محمود الثانية للمؤلف، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

بدأ التجمّع في الطالبيّة لحوالى عشرين شخصًا، وأُطلقت هتافات اجتماعية تحتجّ على البطالة والغلاء، لتطوف في الشوارع الجانبية والأزقّة لمدة ساعتين، تجمّع خلالها حشد كبير يتجاوز ألفي متظاهر. وكانت المفاجأة حينما أراد إسلام لطفي اختتام التظاهرة لسماع الشباب أن سيارات شرطة وبطلجية في طريقها إلى الموقع، رفض السكان واشتبكوا مع نقطة الشرطة في شارع الطالبية وأحرقوها[139]، وواصلوا التظاهر حتى فجر يوم الجمعة[140]، أما تظاهرة مدينة نصر التي كانت أصغر حجمًا، فانفضت سريعًا بعد انقضاض قوات الأمن عليها واعتقال قائدها أنس السلطان[141].

واصل شباب الإخوان اجتماعاتهم طوال هذا اليوم في منزل محمد القصاص (منطقة فيصل)، وحددوا في خلالها مناطق التجمع وطرق التظاهر، وعمدوا إلى التنسيق مع أعضاء الجماعة في أماكنهم المختلفة للحشد في الأماكن المعلنة وغير المعلنة، مستغلّين بذلك إعلان جماعة الإخوان رسميًا مشاركتها في جمعة الغضب. تجاهل شباب الإخوان التكليف الرسمي من جماعتهم والقاضي بوقفة احتجاجية أمام المساجد الكبرى في محافظات الجمهورية حتى السابعة مساءً، من دون التوجّه إلى ميدان التحرير. واتسعت يوميًا الفجوة بين قرارات الجماعة وما يقومون به فعلًا، ونسّقوا مباشرةً مع قادة المكاتب الإدارية في القاهرة لإبلاغهم بالتخطيط المتفق عليه[142]، فاستجاب جميع القادة باستثناء حسام أبو بكر (مسؤول

(139) من شهادة هاني محمود الثانية للمؤلف، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

(140) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(141) من شهادة أحمد أبو خليل، في 6 نيسان/ أبريل 2014.

(142) في هذا الخصوص نقتبس من شهادة هاني محمود الثانية للمؤلف (5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015) ما يأتي: «كان قرار جماعة الإخوان الذي تم تبليغه للمكاتب الإدارية محصورًا في تنفيذ وقفات احتجاجية حاشدة أمام المساجد الكبرى في المدن المختلفة، خلافًا للمتفق عليه مع القوى السياسية الذي قضى تحريك تظاهرات حاشدة باتجاه ميدان التحرير، وصدمنا هذا القرار الذي عرفنا به قبيل منتصف ليل الخميس، وتوزّعنا حينها على مسؤولي المكاتب الإدارية في محيط القاهرة الكبرى ومن يمكن التواصل معهم من أعضاء مكتب الإرشاد. فذهبت مجموعة إلى الأستاذ سيد نزيلي (مسؤول مكتب إداري الجيزة) والتقته قبل أقل من ساعة من اعتقاله، ووافق على التواصل مع مسؤولي الشُعب في منطقة الجيزة، وذهب آخرون إلى الدكتور عصام العريان، وحين وصلوا إلى منزله وجدوا قوات الأمن تعتقله. وما لا أنساه للدكتور البلتاجي في هذا اليوم، إيمانه بالشباب وأدائهم بشكل حقيقي، حيث ظل يعاود الاتصال بي على مدار اليوم يسألني عن الدور الذي نريده منه، وحين انتهيت من رسم خريطة =

شرق القاهرة) الذي بدا ملتزمًا حرفيًا بالتكليف الرسمي للجماعة[143]. وفي موازاة ذلك، مارسوا ضغطهم على سيد نزيلي (عضو مجلس الشورى ومسؤول المكتب الإداري للجماعة في الجيزة) الذي تمتّع بعلاقات حسنة مع صقور الجماعة[144]، فسهّل الأمر عليهم بمنحهم التفويض المباشر للتنسيق مع الإخوان في كلّ مكان بشكل مباشر[145]، ومن دون بيروقراطية حزبية. كان ذلك قبل اعتقاله هو وأكثر من سبعين من قادة الإخوان في ليلة 28 كانون الثاني/ يناير.

في أثناء اجتماع في بيت زياد العليمي في ساعة من متأخرة من ليل 27 كانون الثاني/ يناير، فوجئت اللجنة التنسيقية التي توسّعت بانضمام ممثلين عن حزب الجبهة الديمقراطية (شادي الغزالي حرب وأحمد عيد وعمرو صلاح)، بإعلان البرادعي مشاركته في الحراك الجماهيري من مسجد الاستقامة في ميدان الجيزة الذي يتوسط الطريق من الطالبية باتجاه ميدان التحرير، ما يعني توقّع تكثيف الأمن لتواجده في المنطقة التي كان من المفترض أن يتوجّه إليها العدد الأكبر من المجموعات الشبابية. وكان المنظمون قد قرروا تغيير نقطة التظاهر الرئيسة إلى مسجد في شارع الجامع في المنيرة (منطقة إمبابة)، يقع في داخل سوق من أكبر أسواق الطعام في الجيزة، قبل هذا الاجتماع[146]. ودخل مسؤولو المجموعات الثورية في سباق مع الزمن لإبلاغ الأعضاء وباقي الشباب بنقطة التظاهر الجديدة. وساعدهم خلوّ الشوارع من رجال الشرطة الذين

= التحركات أخبرت محمد القصاص أن البلتاجي ينتظرنا، واتفقنا أن يذهب إليه لإبلاغه بخطة تحركات الشباب، وأننا نريده أن يتولى تظاهرات شبرا، وحين رأينا الأمن يعتقل العريان اتصلت بالقصاص ليخبر البلتاجي كي يغادر البيت، وبالفعل اقتحم الأمن منزله بعد خروجه بقليل».

(143) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012. لكن حتى تمنّع بعض القادة الإخوانيين لن يكون مهمًا، إذ كان إعلان الجماعة عن مشاركتها الرسمية بمنزلة مباركة لهذه الاحتجاجات، وستصبح التعليمات الرسمية مجرّد تفصيلات وسط اندفاع ملايين المصريين للتظاهر في جمعة الغضب.

(144) بمعنى التيار الذي يميل إلى التزمّت في تمسّكه بالنهج الإخواني، ولا سيما في العلاقة مع الأطراف الأخرى.

(145) من شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(146) هذا بحسب شهادة خالد السيد للمؤلف في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015. وكانت المؤلف قد استمع إلى شهادات أن مكان التظاهرة غُيّر في الاجتماع نفسه. لكن اتفق على هذه الرواية في حوار ثلاثي أمام المؤلف بين عبد الرحمن فارس وهاني محمود وخالد السيد.

انسحبوا بسبب الإرهاق الشديد الذي أصابهم على مدار الأيام الثلاثة الماضية، كما ساعدهم أيضًا في مبيت أغلبية المجموعات في الأماكن ذاتها، أو في أماكن قريبة تسهيلًا للتواصل، وكانت طريقة الاتصال إما وجهًا لوجه وإما عن طريق الهاتف الأرضي[147].

يتضح إذًا أن انشغال أجهزة النظام المصري السابق الأمنية بقمع التظاهرات والاحتجاجات العفوية في الأحياء، في 26 و27 كانون الثاني/ يناير، منح الثوار أفضلية زمنية لتجاوز النظام في تقويم الوضع الميداني والتخطيط والتنسيق للخريطة الاحتجاجية ليوم جمعة الغضب. وفي الواقع، تفاجأ الثوار من خلوّ شوارع القاهرة الكبرى من رجال الشرطة الذين انسحبوا للراحة في هذه الليلة. واعتقدوا في بداية الأمر أن الانسحاب مؤامرة، ولم يخطر لهم أن رجال الأمن بشر وطاقتهم محدودة. لم يبق للنظام إلا حجب مواقع التواصل الاجتماعي (الـ «فيسبوك» والـ «يوتيوب») لساعات عدة، استطاع روّادها تجاوز الحظر بسهولة عن طريق الوسيط البديل «البروكسي». إذ وفّرت الأحوال وتتابع الحوادث بما فيها ردة الفعل الجماهيرية غير المتوقّعة بدوافعها المختلفة فرصة تاريخية بأن يسبق الناس حكومتهم وأن يروا على الأرض والميدان ما لا يراه رجال أمن الدولة، ما هيّأ ظرفًا مواتيًا لجمعة الغضب التي ستؤدي إلى اكتمال الحلقة الأخيرة من حلقات اقتحام المجال العام بميلاد المليونيات.

يتضح من التحقيقات مع وائل غنيم الذي اعتقل في 27 كانون الثاني/ يناير، عشية جمعة الغضب، التي يسردها بالتفصيل في كتابه، أن الأمن كان مؤمنًا فعلًا بنظرية المؤامرة؛ إذ يعتبر المحققون اتصالات غنيم المهنية مع غوغل اتصالات بجهات أجنبية. كانوا على قناعة راسخة بأن الإخوان يحركّون التظاهرات من الخلف، ولم يصدقوا على الإطلاق فكرة الشاب العفوي الوطني الساذج غير المسيس التي يُجسّدها غنيم فعلًا في اعترافاته الكاملة في التحقيق، والتي شملت الاعتراف بما فكّر به، وليس ما فعله فحسب[148]. هذا قبل أن تحصل صحوة ما

(147) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

(148) غنيم، ص 228-232.

هذا طبعًا لا ينفي وجود شباب أكثر تسييسًا من غنيم في تنظيم التظاهرات كما بيّنا، لكن أنموذج الشاب الوطني الساذج سياسيًا، و«ذي النية الحسنة» كان حاضرًا في المشهد.

في أوساط النظام، بما فيها قمة القيادة في أجهزة الأمن، لتبدأ بصنع تمييز جديد في خدمة أهداف جديدة، بين «الشباب الصادق»، «الطيب»، «صاحب المطالب المشروعة» من جهة، والقوى السياسية «الدخيلة» المحلية والأجنبية التي استغلته أو ربما تستغله، من جهة أخرى[149]، وذلك في محاولة لتبرئة الشباب بجعلهم سذّجًا ذوي مقاصد حسنة، لكن تختبئُ خلفهم قوى ظلامية. وقبل أن تتحول المقولة هذه في أفواه من يترجمونها حكايات وسرديات شعبوية، صار فيها شباب الثورة شبابًا ساذجًا مغرّرًا به، تحرّكه قوى سياسية منظمة مثل الإخوان وغيرهم من القوى الغامضة المجهولة: «هم»، «المؤامرة»، «الجزيرة»، «الإرهاب»، «إيران وحماس وحزب الله وأميركا»، وغير ذلك.

تجاهل الإعلام الرسمي ما يجري[150]. أما الإعلام الخاص فكان هناك

---

(149) في اليوم الأول لثورة 25 يناير، ظهر تحليل بنبرة أخرى على لسان الباحث في مركز الأهرام محمد عبد السلام على التلفزيون المصري. إن ما تشهدة مصر ثورة شباب، وربما يكون شبيهًا بما شهدته فرنسا في عام 1968، ويجب استيعابه وتفهمه وتفهم دوافعه. وهو لا يتحدث مباشرة عن التمييز بين الشباب وأجندات السياسيين، لكنه يرسي أساسًا لمثل هذا التمييز.

(150) اكتفت صحيفة الأهرام في عددها الصادر يوم 27 كانون الثاني/يناير 2011 بتناول أخبار الاحتجاجات في مصر بخبر واحد فقط في صفحتها الأولى، حيث ورد في الخبر كما يأتي: «وفاة 4 وإصابة 118 مواطنًا و162 شرطيًا والقبض على 100 بالقاهرة والمحافظات». كما وصفت الاحتجاجات بأعمال الشغب والفوضى، «أسفرت حصيلة المواجهات وأحداث العنف والشغب التي اندلعت خلال الساعات الثماني والأربعين الماضية بين قوات الأمن والمتظاهرين بالقاهرة وعدد من المحافظات عن وفاة 4، بينهم جندي وإصابة 162 شرطيًا و118 مواطنًا، بينما تم إلقاء القبض على أكثر من مائة شخص أمس، حاولوا تنظيم مظاهرات احتجاجية من جديد بالقاهرة والمحافظات، في تحد للقرار الذي أصدرته الداخلية أمس بحظر أي مظاهرات أو تحركات إثارية أو تجمعات احتجاجية أو مسيرات حسبما أوضح مصدر أمني». انظر: «وفاة 4 وإصابة 118 مواطنًا و162 شرطيًا والقبض على 100 بالقاهرة والمحافظات،» الأهرام، 27/1/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/6/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/60503.aspx>.

كما تناولت أخبار مقتضبة تتعلق باتصال هاتفي بين مبارك وملك البحرين ودعوة وزيرة الخارجية الأميركية كلينتون للإصلاح في مصر، واجتماع لهيئة مكتب الحزب الوطني برئاسة صفوت الشريف لمناقشة الأوضاع في مصر. وتناولت بكثير من الاهتمام تطورات تشكيل الحكومة اللبنانية في تلك الفترة. وفي عددها التالي، تابعت الأهرام اهتمامها في الشأن اللبناني وتطورات الملف النووي الإيراني، وتناولت خبرين في صفحتها الأولى عن تطورات الأوضاع في مصر كالتالي: عمرو غنيمة، «مبارك يتابع ويطمئن على المواطنين بالسويس، مصرع شخص وإصابة 86 وإحراق وحدة مطافئ،» الأهرام، 28/1/2011، =

قنوات تميل إلى التحركات مثل أون تي في، وأخرى مضادة لها من القنوات المملوكة لرجال أعمال محسوبين على نظام مبارك، منها قناة المحور التي يملكها حسن راتب، وأخرى كالحياة المملوكة من أحد المعارضين وهو رئيس حزب الوفد السيّد البدوي[151].

مساء الخميس 27 كانون الثاني/ يناير، عقد مكتب الحزب الوطني اجتماعًا حضره صفوت الشريف وجمال مبارك وزكريا عزمي ومفيد شهاب وعلي الدين هلال وأحمد عز، ناقشوا في خلاله إمكانية تنظيم تظاهرات لمؤيدي مبارك، إلا أن وزارة الداخلية اعترضت عليها لأنها غير قادرة على تأمينها وقمع تظاهرات الثوار في الوقت ذاته. واتفق على عقد مؤتمر صحافي يتحدث فيه صفوت الشريف. ويبدو أن القادة الذين اجتمعوا محبَطون ومدركون حجم الأزمة.

اعتقد أركان النظام أنه كان لقناة الجزيرة دور في تضخيم حوادث يومي الأربعاء والخميس، بعد أن بثت صورًا وأخبارًا من تظاهرة الثلاثاء[152]. والحقيقة أن ما نسف القناعة بانحسار التظاهر في يومي الأربعاء والخميس هو الدعوة ليوم جمعة الغضب وليس قناة الجزيرة. بقي اتهام قناة الجزيرة من أركان دعاية النظام ضد الحراك الجماهيري. صحيح أن القناة تميزت في تغطية الحوادث، مقارنة بالقنوات التابعة للنظام في مصر، أو العربية الممالئة له، أو تلك التابعة لدول خليجية مثل السعودية والإمارات، لكنها لم تفبرك الحوادث التي ينكرها النظام، ولا يتصور حدوثها بهذه الضخامة، حتى طرقت الجماهير أبوابه بعنف.

= على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/60688.aspx>.

إضافة إلى خبر آخر عن تجدد التظاهرات في السويس، حاولت فيه تشويه سمعة المتظاهرين، مركّزة على أعمال السلب والنهب، ومتجاهلة مطالب المحتجين، حيث جاء فيه: «قدم اللواء سيف جلال، محافظ السويس، تقريرًا إلى الرئيس حسني مبارك عن الأحداث التي شهدتها المحافظة خلال اليومين الماضيين. وأكد المحافظ سيطرة الأجهزة التنفيذية والأمنية علي أمن المحافظة وأن عناصر خارجة عن القانون وبعض الصبية استغلوا الموقف وأشعلوا الفتنة وأعمال التخريب والنهب والسلب. وأوضح المحافظ للرئيس مبارك الخسائر والحرائق التي اجتاحت المنشآت العامة والتجارية بالسويس والتي تقدر بـ 100 مليون جنيه ...».

(151) شهادة ألبير شفيق مدير قناة أون تي في، مقابلة شخصية أجرتها معه لمشروع التوثيق لهذا الكتاب ماريا أديب في القاهرة في 9 نيسان/ أبريل 2012.

(152) المناوي، ص 119-122.

خامسًا: 28 يناير
جمعة الغضب وولادة عهد المليونيّات

تمامًا كما توقع الثوار، قُطعت تغطية الإنترنت عن المستخدمين الأفراد في مصر، وأُغلقت شبكات الهاتف المحمول بالكامل منذ التاسعة صباحًا. رأت السلطات الأمنية هذا القرار ضروريًا للتعتيم على الاحتجاجات والتظاهرات، لكنّه تحوّل إلى مساهمة من النظام نفسه في تأجيج نار الانتفاضة، وصار بمنزلة إعلان مجاني للمواطنين المصريين عن وجود حادث كبير في الشارع، بل ودعوة لهم إلى النزول، بهدف المشاركة أو بهدف إشباع الفضول بمعرفة ما يجري. ومع حجب وسائل الاتصال، أصبح المواطن مضطرًا إلى أن يخرج إلى الشارع ليرى بعينيه. وبيّن تقرير لجنة تقصّي الحقائق الذي صدر في عهد حكومة عصام شرف عقب الثورة أن خطة قطع الاتصالات كانت معدّة قبل الثورة بيومين، في 23 كانون الثاني/ يناير 2011: «بسؤال الدكتور عمرو بدوي محمود (الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات) قال إنه في يوم 23 كانون الثاني/ يناير 2011، دعاه ممثلو الجهات الأمنية لاجتماع ضم ممثلي شركات المحمول الثلاثة، وتم تشكيل غرفه طوارئ لإعطاء الأوامر الخاصة بتشغيل وقطع خدمات الاتصالات تطبيقًا للمادة 67 من قانون الاتصالات، لوجود حالة ضرورة قصوى تمس الأمن القومي. وأصدرت الغرفة أمرًا بقطع خدمات الاتصال يوم 28 كانون الثاني/ يناير في الساعة العاشرة صباحًا، وإعادتها يوم 29 كانون الثاني/ يناير 2011 في الساعة 9:30 صباحًا أما خدمة الإنترنت، فتم وقفها يوم الجمعة 28 كانون الثاني/ يناير وعادت صباح يوم 5 شباط/ فبراير 2011. وأوضح أن هذا القطع لا يؤثر في الاتصالات الخاصة بالشرطة لأن لها تردد ونظام مستقل خاص [ترددًا ونظامًا مستقلًا خاصين] بها. وأضاف أنه تحت الضغط الشعبي أُعيدت الخدمات إلى وضعها الطبيعي، مؤكدًا أن هذا القطع لم يسبق حدوثه في أية دولة في العالم، وكان له تأثير سلبي في سمعة مصر الدولية، وتضررت شركات المحمول جراء ذلك»[153].

---

(153) «ملخص التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق بشأن الأحداث التي تواكبت ثورة 25 يناير 2011،» (اللجنة القومية للتحقيق وتقصي الحقائق في شأن أحداث ثورة 25 يناير)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ffnc-eg.org/assets/ffnc-eg_final.pdf>.

توجّه المصريون صباح الجمعة إلى المساجد، حيث تنوّع الخطباء بين من أيد التظاهرات ومن عارضها، ومن حرّمها بزعم عدم جواز الخروج على وليّ الأمر الحاكم، ومن منعها من باب درء الفتن. وما لفت في هذا هو مقاطعة كثير من الشباب خطبة الجمعة، أو طرد الخطيب، أو إنزاله عن المنبر حين انتقد الدعوات إلى التظاهر[154]. بدا أن الزمن يتدفق كسيل جارف يكتسح من يحاول وقفه، وأن عجلة التاريخ لا يمكن إيقافها بأي طريقة، أمنيّة أكانت أم رمزيّة، كاستغلال منابر المساجد لتنفير الناس من الثورة. وبدا للثوار أن خططهم التي رسموها بشكل بسيط تتحقّق، إذ انتشرت قوات الأمن المركزي والشرطة في المناطق التي سبق الإعلان عنها عبر الإنترنت وعلى صفحات التواصل الاجتماعي، في حين غابت الحراسة عن المناطق الشعبية التي كان مخطّطًا أن تنطلق منها المسيرات الضخمة. وبهذا الإعداد وفي أثناء ارتباك النظام، أصبحت الساعات الست التي تلت صلاة الجمعة محطةً مفصليّةً لولادة مرحلة جديدة من تاريخ مصر... عهد المليونيّات.

اتفق شباب الإخوان على تحريك أربع تظاهرات أساسية تخرج من أكثر المناطق الشعبية كثافة، تطوّق قلب العاصمة (خبرة ناهيا)، ويحاولون الاستفادة قدر الإمكان من المناطق التي تكوّن لهم فيها رصيد خلال اليومين السابقين، جهتان من ضفة الجيزة «الطالبية وإمبابة» وجهتان من ضفة القاهرة «شبرا والمعادي»:

- الأولى تنطلق من منطقة الطالبية، ويتركز فيها العدد الأكبر من مجموعة شباب الإخوان، من محمد القصاص وهاني محمود وعبد الرحمن السيد ومصعب الجمال وأحمد سالم وياسر السيد الذين شاركوا في تظاهرات الخميس. توزع الشباب في مساجد عدة في شارع ترسا، واتفقوا على أن يقوم كل شخص منهم بالهتاف في المسجد الذي يصلي فيه، والتحرك بمن يشاركه إلى شارع ترسا، حتى تلتقي التظاهرات الفرعية وتتجمع لاستكمال خط السير، وكذلك اتفقوا مع عدد من الشباب على أن يتحركوا بتظاهرات من مساجد مختلفة على طول خط

---

(154) معلومات متقاطعة من شهادات: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وسالي توما (21 أيار/ مايو 2014).

السير الذي سيتحركون فيه، حيث يستمر عدد المتظاهرين في تزايد مع كل خطوة تتقدمها التظاهرة؛

- الثانية تنطلق من منطقة المنيرة بإمبابة، وفيها محمد عباس وإسلام لطفي وسامح البرقي ومعاذ عبد الكريم وعبد الرحمن هريدي، على أن يحشد شباب القوى السياسية مجموعاتهم فيها؛

- الثالثة تنطلق من شبرا، على أن يتلو محمد البلتاجي أمرها، نظرًا إلى شعبيته الواسعة في المنطقة؛

- الرابعة تنطلق من المعادي، واتفق مع أحد شباب الإخوان سابقًا (محمد وليد الذي رتب الأمر مع عدد من شباب «الألتراس» وخاض خلافًا حادًا مع قادة الإخوان بسبب مخالفته التكليف التنظيمي) على أن يبدأوا التظاهرة في شارع أحمد زكي في المعادي، وهو شارع يربط بين حي المعادي الراقي وأحياء المعادي الشعبية التي تمتد حتى تصل إلى منطقة وسط البلد، مرورًا بدار السلام والبساتين وغيرها من الأحياء الشعبية.

واجه الشباب مشكلة حين قرر مكتب إداري حلوان التزام قرار مكتب الإرشاد والاكتفاء بوقفات احتجاجية، ما وضع الجميع في ورطة، إذ خافوا من ضعف الحشد في تظاهرة المعادي. وعلى الرغم من محاولات إقناع الإخوان في بعض المناطق بالمشاركة في تظاهرات المعادي، لم يعالج هذه المشكلة إلا التجاوب الشعبي غير المسبوق الذي حدث. وتبقى حقيقة واضحة هي أن الجميع فوجئ في هذا اليوم بالناس يخرجون من كل مكان، خارج هذه المسارات التي حددت ومن جميع المساجد، بما فيها تلك التي تجمّع فيها الإخوان.

1- مسار (أ): الجيزة - عكس اتجاه النيل ورجوعًا إليه

أ- إمبابة والطالبيّة

ساهمت الخبرة التي اكتسبها الثوار خلال ثلاثة أيام في تفعيل ما سمّيناه في هذه اليوميات «سيناريو ناهيا» بكلِّ سهولة وثقة. وباشرت الحركات الشبابية التمركز في منطقتي إمبابة والطالبيّة الشعبيّتين اللتين مثّلتا قاطرة التحرّك في الجيزة

وسيلًا رئيسًا يجذب نحوه المسيرات الصغيرة كلها التي تخرج بشكلٍ عشوائي وبلا تنظيم من مساجد المناطق المختلفة، وستكون التظاهرات التي اتخذت هذا المسار أوّل الواصلين إلى ميدان التحرير في هذا اليوم، مرورًا بجسريّ الجلاء وقصر العيني، وهذا ما نقلته وسائل الإعلام.

صمّم الثوار هذا المسار بطريقة متعرّجة وطويلة، ليسهل تجاوز المناطق التي سبق الإعلان عنها، والتي حاصرتها قوات الشرطة، أهمها ميدان الجيزة الذي أعلن البرادعي تحرّكه منه. وبهتاف «تحيا مصر»، انطلقت مسيرة إمبابة عقب انتهاء صلاة الجمعة في مسجد «زيدان» وسط سوق كبيرة من أسواق المنطقة[155]. وبدأ محمد عباس الهتاف الأول لكونه همزة الوصل بين الحركات الشبابية وإخوان المنطقة، ومعه شباب الإخوان الذين حرّكوا المسيرة، بمساعدة رفاقهم من أبناء الحركات الثورية الأخرى، حركة موضعيّة في عمق إمبابة. وتولّى ناشطو حركتي شباب من أجل العدالة والحريّة و6 أبريل، إضافة إلى عدد من أعضاء «الألتراس»[156]، تحريك مسيرة تجوب شوارع مركزية أخرى في المنطقة، مستخدمين الصفّارات ورافعين «البطاقات الحمراء» من النوع الذي يستخدم في مباريات كرة القدم تعبيرًا عن طرد مبارك. وتدحرجت «كرة ثلج» أخرى في مسيرة نظّمها الإخوان المسلمون، كانت قادمة من البصراوي وتوجّهت إلى كورنيش النيل، واشتبكت مع الشرطة في ميدان «الكيت كات» عند مسجد خالد بن الوليد (أحد المساجد التي أعلن عنها الشباب في اليوم السابق مركزًا للتجمع بغرض تشتيت الشرطة). وحرّك المنظمون المسيرة على عكس اتجاه النيل لتجاوز الأمن، وعند وصولها إلى شارع عبد الحميد الغزالي (وهو من أطول شوارع إمبابة وأشدّها كثافة)، انتهى عمليًا دور الثوار، بعد أن فُقدت

---

(155) معلومات متقاطعة من شهادات: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وسالي توما (21 أيار/ مايو 2014).

(156) من الجدير بالذكر أن مجموعات «الألتراس» حافظت على مستوى من التصعيد والصدامية حتى خلال يومي 26 و27 في بولاق ومنطقة ماسبيرو وشبرا، وكان لمجموعات «التراس ديفلز» و«وايت نايتس أليكس» دور في الصدامات في مواجهات ميدان القائد إبراهيم في الإسكندرية، وكذلك في السويس. واستشهد فيها أول شهداء السويس، محمد مكوة، الذي اعتبر أيضًا أول شهداء «الألتراس». انظر: بشير، ص 71.

السيطرة على الجموع، وأصبح دورهم مقتصرًا على توجيه المسيرة في المسار المحدد سلفًا، وإطلاق الهتافات التي بدأت بها التظاهرة[157].

في أقل من ساعتين بعد صلاة الجمعة، خرج عشرات آلاف المتظاهرين من إمبابة هاتفين «الشعب يريد إسقاط النظام» و«يسقط يسقط حسني مبارك» و«عيش حرية عدالة اجتماعية» و«انزلوا من بيوتكم جايين نجيب حقوقكم» و«يا مصر يا أم ولادك أهم، دول على شانك شالوا الهم، دول يفدوكي بالروح والدم». تحوّلت المسيرة - كما أريد لها - إلى كرة ثلج متدحرجة يلتحق بها المارّة من المناطق المختلفة، وبدا المشهد خرافيًا حين صعدت المسيرة فوق جسور الجيزة وبين أحيائها (جسر أحمد عرابي (المهندسين) ميدان سفنكس)[158] وحين انضمت إليها التظاهرات في نقاط التظاهر التي أُعلن عنها، والتي كانت قد نُظّمت من تلقاء نفسها بفضل الشباب الذين لبّوا النداء على صفحات التواصل الاجتماعي[159]، كانت الظاهرة مدهشة بالنسبة إلى المتظاهرين أنفسهم، إذ بدا كل شيء عفويًا لكن في الوقت نفسه يسير بحسب الخطة المرسومة.

أما المواقع التي أعلن عنها سلفًا بهدف التمويه فعجّت بحشود المتظاهرين الذين أخذوا الدعوة بمنتهى الجدية. وعلى الرغم من أن هدف الإعلان عن هذه المواقع كان تضليل الأمن وحرفه عن الجهد الحقيقي، كما سبق، كان تجاوب الناس مع الإعلان عاليًا، وأدى آلاف الأبطال المجهولين الذين لبّوا نداء الحركات الثورية على الإعلام والإنترنت من حوالى عشرين نقطة تظاهر، دورًا أساسيًا في تنظيم تظاهرات خاضت مواجهات عنيفة مع قوات الأمن، وساهمت في تعميم الحالة الاحتجاجية، وكان في مقدّم تلك النقاط مساجد عدة في ناهيا[160]، شكّلت مسارًا احتجاجيًا آخر لها من خلال مرورها في ميدان مصطفى محمود، وصولًا إلى

---

(157) معلومات متقاطعة من شهادات: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وسالي توما (21 أيار/ مايو 2014).

(158) انظر الشهادات الواردة في الهامش (157) أعلاه.

(159) انظر الشهادات الواردة في الهامش (157) أعلاه.

(160) انظر الشهادات الواردة في الهامش (157) أعلاه.

ميدان سفنكس، لتواجه قوات الأمن المركزي في أعلى جسر 15 مايو، فتنهكها قبل أن يجتاح المنطقة سيل جارف من المتظاهرين الذين انطلقوا من إمبابة[161].

ب- جسر الجلاء وميلاد شعار «سلميّة»

كانت نقطة التظاهر الأخرى غير المعلن عنها في منطقة الطالبيّة التي تمركز فيها شباب الإخوان لمعرفتهم الأوضاع في هذه المنطقة الشعبيّة التي تعتبر من أكثر الأماكن ازدحامًا في الجيزة. ورشّحها موقعها في منطقة الهرم ذات الشوارع الجانبيّة والأزقّة المتشعبة والقريبة من المراكز الحيويّة لوسط القاهرة الكبرى لتكون قاطرةً أخرى للتظاهر[162].

انطلقت التظاهرة عقب صلاة الجمعة من منطقة فكيهة وسط الطالبية، واعتمدت أسلوب تظاهرة إمبابة نفسه، حيث الحركة الموضعيّة داخل أزقّة المنطقة لجذب أكبر عدد ممكن من المتظاهرين، وما لبثت «كرة الثلج» الجديدة أن تدحرجت وخرجت إلى شارع الهرم، كاسحةً الحاجز الأمني عند مدخل نفق الهرم، حيث اشتبك المتظاهرون مع رجال الشرطة في ميدان الجيزة، وغادر محمد البرادعي المنطقة بعدما بدأت الشرطة تقمع المتظاهرين حوله[163].

في حدود الثالثة والنصف عصرًا، استسلمت أول كتيبة من كتائب الأمن المركزي في ميدان الجيزة. فبعد معركة عنيفة، سلّم قائدها سلاحه إلى المتظاهرين وفتح لهم الطريق ليمروا، بعد أن نفدت منه الذخيرة[164]. يقول هاني محمود (أحد قادة التظاهرة): «بعد عبور مسيرة الطالبية من ميدان الجيزة، اندفعت بشكل تلقائي باتجاه شارع مراد المؤدي إلى ميدان الجلاء، مرورًا بسفارة إسرائيل. كنت أركض بعد كل نقطة تجميع وأسبق المسيرة لاستشراف الطريق والعقبات. وعند السفارة تمركزت قوة أمنية كان واضحًا أنها تتحاشى الاحتكاك بالمسيرة، وتريد تأمين

---

(161) بحسب شهاداتنا مع عدد من منظمي المسيرات في مدينة الجيزة، كان الناشطون مدركين أهمية هذه المسيرات، وقاموا بتأخير المسيرة الضخمة من إمبابة وتحويل مسارها إلى منطقة العجوزة حيث نالت هناك تعاطف الأهالي قبل أن تعود أدراجها إلى حيث الاشتباكات.

(162) محمد القصاص أحد شباب الإخوان (سابقًا) وعضو المكتب التنفيذي لائتلاف شباب الثورة، مقابلة عبر «سكايب» أجراها محمد عباس بتاريخ 14 شباط/ فبراير 2014.

(163) من شهادة محمد القصاص، في 14 شباط/ فبراير 2014.

(164) من شهادة محمد القصاص، في 14 شباط/ فبراير 2014.

السفارة التي اندفع بعض الشباب نحوها وبدأو بالهتاف ضد إسرائيل، فتحدث لنا بعض الضباط المكلفين بتأمين السفارة أنهم لا يريدون الاشتباك مع التظاهرة لكن لن يقبلوا باستهداف السفارة، فكان ردّنا بشكل شبه جمعي ومن دون اتفاق مسبق أن «دورهم (السفارة) لسه ما جاش، دورهم جاي بعدين»، وحاولنا ضبط مسار المسيرة في اتجاه التحرير[165]. وفي ذلك الوقت، وعند كوبري الجلاء التقى المساران؛ إمبابة والطالبيّة، في مشهد خرافي جرف الحاجز الأمني على مدخل جسر الجلاء بعد مواجهة عنيفة استخدمت فيها الشرطة الغاز والخرطوش بكثافة[166]، وفي أقل من ساعة عبر الحشد المليوني الجسر، وشاهد الناس بأعينهم هروب الضباط المسؤولين وعساكرهم واختباء بعضهم في عربات الأمن المركزي التي حاصرتها جموع المتظاهرين قبل أن تتدخل مجموعة من الثوار وتحميهم صادحة بشعار: «سلميّة.. سلميّة»، قبل أن يخلع الضباط ملابسهم ويسلّموا أسلحتهم التي رُمِيت في النيل مباشرة[167]. هكذا وُلد شعار «سلميّة» الذي نبع من موقف قوّة لا من موقف ضعف، بعد أن استطاع الثوار هزيمة القوات الأمنيّة ودحرها وهي ملاحظة مهمّة في تتبع ميلاد شعارات الثورة المصرية.

يروي أحد المشاركين للكاتب: «خرجت في مسيرة انطلقت من جامع مصطفى محمود. حين ذهبت قبل الصلاة وجدت المسجد مكتظًا والناس تفترش الشارع للصلاة، وأول ما لفت نظري لحظتها هو مشاركة الفتيات والفتيان الصلاة في الصفوف نفسها، وكان منظرًا غريبًا بحق ومؤشرًا لي بأننا تجاه يوم غير طبيعي. وبمجرد أن أنهى إمام المسجد الصلاة وقال السلام عليكم ورحمة الله، وفي أقل من ثانية، دوّى هتاف «الشعب يريد إسقاط النظام»، فارتجّ به المكان كله، وانطلقت مسيرة هي أكبر ما رأيت في حياتي بمعايير ما قبل 25 يناير، بدأ 25 ألفًا على الأقل

---

(165) من شهادة هاني محمود، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

(166) معلومات متقاطعة من شهادات: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وسالي توما (21 أيار/ مايو 2014).

(167) معلومات متقاطعة من شهادات: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وسالي توما (21 أيار/ مايو 2014).

التحرك، يتقدمهم الفنان عمرو واكد هاتفًا. كنا نحتاج إلى جهد لتنظيم حركة المسيرة وربط أوّلها بآخرها، لأننا لم نعتد أن نتحرك في مسيرات بهذه الضخامة، وطوال شارع جامعة الدول العربية كان ينضم إلينا مزيد من الناس، وبمعدّلات سريعة، وكانت تلك المسيرة أول من بدأت مصادمات الجلاء العنيفة التي ظهر لي فيها ارتباك قوات الأمن، مثلما ظهر ارتباكنا على السواء، حتى إن الصفوف تداخلت في بعض الأحيان. استمرت الصدامات لفترة حتى انتهت بتراجع قوات الأمن المركزي إلى حدود كوبري قصر النيل، قبل أن يبدأ اشتباك آخر هناك مع مجيء طلائع المتظاهرين من الجيزة»[168].

على جسر قصر النيل، حصلت المواجهة الأشرس بين جموع الثوار وقوات الشرطة والأمن المركزي، نقلتها وسائل الإعلام العالمية. وصارت المشاهد التي بُثّت على مدار الساعة عنوانًا للصمود والتحدي، إذ عمد الأمن المركزي إلى استخدام الوسائل الممكنة كلها لفض التظاهرات بشراسة، ابتداءً من خراطيم المياه وطلقات الخرطوش. في هذه المواجهات، سقط من اعتُقِد أنه أوّل شهداء هذا اليوم في القاهرة، وهو مصطفى الصاوي[169] من منطقة العجوزة، الذي أصابته طلقة مباشرةً في صدره ورقبته[170]، بحسب ما رواه لنا ناشطون مشاركون.

---

(168) شهادة الناشط اليساري محمد نعيم، التي قدمها على شكل ملاحظات مكتوبة إلى المؤلف. عند محمد نعيم استطراد عن مغزى ارتباك الضباط وضعفهم وعلاقة هذا بالطبقة الوسطى كمكون أساس للاحتجاج أو غطاء شرعي لها .. «حيث رأى عدد من ضباط الأمن المركزي في المتظاهرين جموعًا من نفس الفئة الاجتماعية التي تستحق سمة وصفة المواطنة «مثلهم»، أي مثل الضباط، فثار تساؤل سريع عن مدى شرعية مواجهتهم بالقوة حتى النهاية، فبالنسبة إلى هؤلاء الضباط كان ثمة احتمال أن يكون بين هؤلاء أقارب وأصدقاء. وقد قال لي أحد ضباط الأمن المركزي برتبة عالية قابلته صدفة في 8 شباط/ فبراير في المقطم، وكان عالي النبرة متحمسًا ومبررًا منطق تراجع الشرطة أمام المتظاهرين: «مكنتش أقدر أضرب حي .. واحد مثلك أو مثل كمال في مواجهتي .. كيف أضرب عليه رصاصًا حيًا إزاي؟». وكلمة مثلك أو مثل فلان تعني الانتماء إلى الخلفية الطبقية نفسها. لكن سلوك قوات الأمن لم يكن كما يصفه الضابط هذا تحديدًا، إذ أطلقوا النار على أبناء هذه الطبقة وقتلوا وجرحوا عددًا مهم».

(169) لا يمكن الجزم بأن الشهيد مصطفى أول شهيد في «جمعة الغضب» في القاهرة، أو حتى في منطقة كوبري الجلاء. إذ كانت الاشتباكات عنيفة جدًا في بعض المناطق الشعبية من شبرا والمطرية ومناطق من إمبابة وغيرها، وسقط فيها في هذا اليوم أعداد كبيرة حتى قبل توقيت مرور التظاهرات فوق كوبري الجلاء. من شهادة هاني محمود في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

(170) «لحظة استشهاد مصطفى الصاوي،» على موقع يوتيوب، تم تحميله في 2011/3/1، =

والحقيقة شهد يوما 28 و29 كانون الثاني/ يناير مواجهات عنيفة جدًا، في مناطق وبؤر مواجهات مختلفة، وسقط فيها أعداد كبيرة من الشهداء يصعب حصرها حتى اليوم، وفي رأيي ما زالت غير محصورة حتى اليوم، أخذًا في الاعتبار أعداد المفقودين. كان الجسر ميدانًا لملحمة حقيقيّة التحمت فيها مدرّعات الأمن بالمتظاهرين الذين قاموا بتفكيكها وإحراقها. تناوب المتظاهرون على إقامة الدروع البشرية حتى السادسة مساءً[171]، حين تقهقرت قوّات الأمن واقتحمت الجموع ميدان التحرير.

في هذه اللحظة، بدأ انهيار أجهزة الأمن الداخلي مثل أحجار الدومينو. ومنذ لحظة اندحارها أمام الثوار على كوبري قصر النيل، لم يتوقف تراجعها. وأبلغ الوزير الحبيب العادلي الرئيس مبارك أن قواته لم تعد قادرة على المواجهة، وطلب منه إصدار أمر بنزول القوات المسلحة إلى الشوارع[172]. وفي تمام الخامسة مساء، توجه الحرس الجمهوري لتطويق مبنى التلفزيون وحمايته، وصدر أمر من مبارك بحظر التجوال بين السادسة مساءً والسابعة صباحًا.

كان أول ظهور لآلية تابعة للجيش في 28 كانون الثاني/ يناير في خلال عبور التظاهرات المنطقة الواصلة بين كوبري الجلاء وكوبري قصر النيل، حيث توجد وحدة تابعة للجيش خلف «مركز القاهرة الرياضي». بعد تراجع الأمن المركزي إلى كوبري قصر النيل في إثر هجوم عنيف بقنابل الغاز على المتظاهرين، فوجئ المتظاهرون بخروج مدرعات تابعة للجيش متجهة نحو الكوبري، وظنوا أن الجيش جاء لحمايتهم من عنف الشرطة، وبدأوا يهتفون لهم آملين أن يتدخلوا. كانت هذه إشارة مبكرة إلى نظرة الجماهير إلى الجيش، وأملهم في أن يكون له دور في ردع الشرطة، غير أن مدرعات الجيش اقتربت من حاجز الأمن المركزي ومدرعاته، ففتحت الشرطة لها الطريق لتعبر، ثم عادت قوات الأمن لضرب المتظاهرين بقوة من جديد.

= تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=vzMBvDOoM68>.

(171) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

(172) المناوي، ص 153. انظر أيضًا الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/111933>.

2- مسار (ب): القاهرة - الثأر من الشرطة قبل كل شيء

طغى «أنموذج ناهيا» أو «كرة الثلج» على المسار الاحتجاجي في الجيزة، بينما ساد «أنموذج شبرا» الذي ذكرناه سابقًا، المسار الاحتجاجي في القاهرة. فبمجرّد خروج المسيرات من مساجد مدينة القاهرة، اشتبكت بعنف شديد مع القوات الأمنية التي لم تتردد في استخدام القوة المميتة، خصوصًا حين هاجم سكان المناطق الشعبية أقسام الشرطة التي يكنون لها ضغائن وأحقادًا متراكمة. وتُجمع الشهادات على أن عشرات القتلى ومئات الجرحى سقطوا في أثناء المواجهات مع الأمن هناك، خصوصًا في منطقتي المطرية والسيدة زينب الشعبيتين، خلال ساعات بعد انتهاء صلاة الجمعة[173]. لكن الفرق النوعي هذا بين شكلين مختلفين من أشكال الاحتجاج سيتلاشى عند غروب الشمس مع مهاجمة سكان المناطق الشعبية أغلبية أقسام الشرطة على مستوى القاهرة الكبرى. وفي أي حال، سيتكامل هذان النمطان من أنماط الاحتجاج بشكل تلقائي لمواجهة النظام الذي كان مصممًا على إيقاف الثورة.

اتسمت أغلبية التظاهرات التي خرجت من القاهرة بغياب التنظيم السياسي، باستثناء تظاهرتي مدينة نصر وشبرا اللتين اتخذتا طابعًا منظمًا نسبيًا، على الرغم من محدودية أعداد المتظاهرين فيهما[174]. إذ كان الطابع الأساسي لأغلبية الاحتجاجات عفويًا، وجاء تعامل أجهزة الأمن معه عنيفًا إلى درجة سقوط أكثر من مئة وخمسين قتيلًا في 28 كانون الثاني/ يناير، بحسب الأرقام التي وثّقها موقع «ويكي ثورة»، أي ما يزيد على نصف مجموع القتلى في هذا اليوم على مستوى الجمهورية. ومع ذلك، كان لهذه الاحتجاجات أهميتها، فضرب أقسام الشرطة وإحراقها على مستوى القاهرة الكبرى دقّا المسمار الأخير في نعش هيبة وزارة الداخلية، وترافق ذلك مع انسحاب القوات الأمنية وهروبها في نهاية هذا اليوم.

تمثّل هذا المسار بشكل أساس من نقطتين احتجاجيتين كبيرتين، ونقاط أخرى كثيرة، لكن صغيرة. كانت الأولى في مدينة نصر من مسجد الإيمان في

---

(173) محمد عواد (حركة شباب من أجل العدالة والحرية)، مقابلة عبر «سكايب» أجراها معه محمد عباس في 2 أيار/ مايو 2014.

(174) شهادة أحمد أبو خليل، في 6 نيسان/ أبريل 2014.

شارع مكرم عبيد، والثانية في منطقة شبرا من كنيسة ماري جرجس، بينما استهدفت النقاط الصغيرة بشكل أساس مراكز الشرطة. وربما كان سبب تحوّل التظاهرات في أحياء مدينة القاهرة إلى شبه فوضى هو عدم وجود ثوار من الحركات الشبابية الذين تركزوا في مسار الجيزة[175].

مرّت مسيرة مدينة نصر التي جمعت ما يقارب مئة ألف متظاهر، من ميدان العباسية مرورًا بمنطقة غمرة، واصطدمت بحشد من قوات الأمن تمركز في ميدان رمسيس. وفي غضون ذلك، كانت مسيرة شبرا تشق طريقها بمعارك كرٍّ وفرٍّ من نفق أحمد حلمي إلى رمسيس. وحوالى الرابعة من مساء اليوم نفسه، أضحى ميدان رمسيس، الذي يعتبر البوابة الرئيسة لميدان التحرير، محاصرًا بمسيرتين ضخمتين، وبعددٍ من التظاهرات الصغيرة[176].

كتب أحمد أبو خليل (أحد المشاركين في مسيرة مدينة نصر) واصفًا المشهد في ميدان رمسيس في صفحته على الـ «فيسبوك»: «بالكاد رأيت من بعيد الفوّهات العلوية لعربات الأمن المركزي، وجنودًا مقنعين يسحبون كل دقيقة والأخرى أجزاء سلاحهم ويلقمون فوهتها قنبلة دخانية تصل إلى ما قبل نهاية الميدان بأمتار، صف العربات كان يقف بعد مسجد الفتح بخمسين مترًا على الأكثر، ومن تلك النقطة إلى النقطة التي أقف فيها آلاف البشر وعشرات التشكيلات والتجمعات، ولا تمر خمس دقائق حتى ترى مجموعة تنسحب حاملةً جرحاها، وأخرى تتقدم مكانها بعدد أكبر، وأصوات القنابل لا يتوقف وأبواق عربات الشرطة تضج في الميدان، وأكشاك الشرطة التي كانت تنتشر أسفل الجسر تتصاعد منها ألسنة اللهب والدخان، والإطارات المحترقة تجري بين الصفوف، والهتاف مختلط بالصراخ وبالجراح، والأرض مغطاة بأجساد بشر لا ينتهون. أحاول النظر خلفي لأرى موردهم فإذا شارع رمسيس ما زال يغص بالبشر إلى غمرة، بلا انقطاع، بلا موطئ قدم، بلا توقف في الزحف حتى، فإذا كنا أتينا من مدينة نصر فهناك المعادي والمقطم وجسر السويس والزيتون وعشرات الأحياء والمناطق التي استنزفها نصف النهار للوصول»[177].

---

(175) شهادة أحمد أبو خليل، في 6 نيسان/ أبريل 2014.

(176) شهادة أحمد أبو خليل، في 6 نيسان/ أبريل 2014.

(177) شهادة أحمد أبو خليل، في 6 نيسان/ أبريل 2014.

بين الرابعة والسادسة مساءً، بقيت قوات الأمن محاصرةً بين ميداني رمسيس والتحرير حتى هُزمت بانسحابها إلى ميادين جانبية. كان مشهد هزيمة قوات الأمن وانسحابها سرياليًا، ولم يقل عنه سريالية إحراق معظم رموز النظام على مستوى القاهرة الكبرى، أغلبية أقسام الشرطة ومقرّات الحزب الوطني الحاكم والمجلس الوطني للمرأة الذي ترئسه سوزان مبارك (عقيلة الرئيس مبارك). وبين ساعات المساء وحتى الفجر، عمّت الفوضى أرجاء القاهرة الكبرى. وبحلول الساعة السابعة مساء، مع نجاح المتظاهرين في احتلال ميدان التحرير مرة أخرى في يوم جمعة الغضب، نجحت الاحتجاجات الشعبية المستمرة طوال ثلاثة أيام بالتحوّل إلى ثورة شعبية تطلب إسقاط النظام. وُلدت «جمهورية ميدان التحرير» التي ستغيّر تاريخ مصر الحديث وتُعلن سقوط مبارك خلال أقل من أسبوعين. نقول هذا ونحن على علم بأن الجماهير الواسعة لم تمعن النظر بمعنى شعار «إسقاط النظام». كان ثمة شعور عارم بالظلم والغضب على النظام، وتخيّل الناس أن تغيير النظام يعني ذهاب الرئيس قبل أن تنجح القوى الثورية في طرح برنامج يصوّر للناس ما يفترض أن يأتي بعده.

سادسًا: تساؤلات عن هزيمة الأمن

بعد المعارك العنيفة، فوجئ الثوار بتراجع تشكيلات شرطة مكافحة الشغب والأمن المركزي، كما تراجعت قدرتها النارية. وقدّر أحد الناشطين أن أمرًا جاء لهذه التشكيلات بالكف عن الضرب أو بالانسحاب، أو ربما نفدت ذخيرتها. ثم بدأ الأمن المركزي في إفساح الطريق أمام المتظاهرين[178]، ولوحظ عندها انسحاب قوات الأمن والشرطة وانكفاؤها من الشوارع العامة وتمركزها عند ميدان سيمون بوليفار وشارع محمد محمود في القرب من مقر وزارة الداخلية، ويبدو أن التفسير الصحيح لذلك هو الإقرار بالفشل وباستحالة المهمة. لا مؤامرة ولا أوامر، فحال الأمن المركزي ليست أفضل من حال باقي المؤسسات في الدولة المتآكلة في

---

(178) معلومات متقاطعة من شهادات: محمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) وسالي توما (21 أيار/ مايو 2014).

العقد الأخير. ويصعب على بعض الناس فعلًا أن يفهم أن الأمن مؤسسة مثل غيرها، ربما لا تُدار بنجاعة، وربما يفسدها التقاعس وسوء الإدارة وانعدام الدوافع والبحث عن الفوائد الشخصية المباشرة. ومن الواضح أن الأمن المركزي قابل حادثًا كبيرًا لم يتوقعه، ولم يتمكن من تطبيق خططه المعدّة لمثل هذه الحالات. وهو مثل باقي مؤسسات الدولة، غير ناجح وبطيء وفوضوي وقيادته فاسدة، وهذا يفسر فشل الأمن المركزي في التصدي للتظاهرات، لكنه لا يفسر انسحاب الشرطة من الحياة المدنية وتخلّيها عن وظيفتها بعد ذلك اليوم؛ فتلك قضية أخرى لا تفسير لها إلا أنها خطوة سياسية عقابية تتلخص بإثارة الفوضى، وربط الثورة بالفوضى، والضغط على الجيش للتدخل.

تثبت الشهادات والتحقيقات التي جرت لاحقًا أن حال الغضب الجماهيري التي رافقت يوم الغضب شكّلت ضغطًا هائلًا على جهاز الأمن الذي لم يكن لديه الوسائل ولا الإمكانات لمواجهة الثورة، فانهار تحت ضغط الجماهير، وفُقد التواصل بين القيادة الوسطى والقيادة العليا في وزارة الداخلية التي أصدرت تعليماتها في 30 كانون الثاني/ يناير بإعادة انتشار قوات الأمن في جميع أنحاء مصر، وهو القرار الذي لم ينفذ، حيث انهارت هذه القوات.

إذا ما تساءلنا عن كيفية انهيار الأمن بعد معركة شنّتها ضده جموع المتظاهرين العزّل، فسنجد أن السبب **الأول** يكمن في ما أصاب قوات الأمن من إنهاك شديد، علاوة على نفاد الذخيرة، والسبب **الثاني** هو حجم الحشد الهائل الذي لم يكن بوسع صفوف عساكر الأمن المركزي الصمود أمامه. وكما سبق وذكرنا، لاحظ عدد من الناشطين أنه سُجِّل منذ منتصف ليلة الجمعة غياب كامل للشرطة من شوارع القاهرة، ورجّح أن شرطة مكافحة الشغب عادت إلى معسكراتها للحصول على قسط من الراحة بعد ثلاثة أيام من العمل المتواصل.

عند دخول أول صف من تظاهرات الجيزة إلى ميدان التحرير، كانت قوات الأمن المتمركزة في الميدان تقف في المنطقة التي تلي مبنى جامعة الدول العربية مباشرة. ويصف أحد القادة الشباب ذلك بالقول: «كنا في المجموعة الأولى نتقدم خلف كشك للمرور نتّخذه ساترًا نحتمي به وندحرجه أمامنا، وبمجرد تجاوزنا مبنى الجامعة فوجئنا بضباط الشرطة يتقدمون ليقفوا أمام جنود الأمن المركزي،

وهم يشيرون للجنود بالتراجع إلى الخلف، وأحسب أن ذخيرتهم نفدت، وبدأ الضباط يطلقون الرصاص الحي من مسدساتهم الشخصية في اتجاهنا، ونظرت لأجد اثنين من الشباب بجواري قد أصيبا، وحملناهما محاولين إخراجهما من منطقة الاستهداف، فوجدنا أننا محاصرون، وتم عزلنا عن جسم المسيرة بالخلف على كوبري قصر النيل الذي ما زال مشتبكًا مع قوات للأمن جاءت من جهة الكورنيش وفندق سميراميس ... وأخيرًا استطعنا أن نخرج إلى الكورنيش في اللحظة التي احتشد فيها عدد من المتظاهرين أمام مقر الحزب الوطني الذي أطلق بعض الجنود النار عليهم من داخله، وكانت هذه اللحظات الأولى لاقتحامه. بعد إخراج المصابين وتولي عدد من الشباب مسألة إسعافهما، تجمعنا وتحركتُ مع المجموعة القريبة مني باتجاه الميدان من مدخل طلعت حرب، وكان واضحًا أن ضغط الجموع الآتية من كوبري قصر النيل نجح في إجبار القوات على التقهقر، وكانت محاصرة بالمتظاهرين من جهتين، ما دفعها إلى التراجع إلى الجهة الأخرى من الميدان، إلى جهة شارع القصر العيني ومحمد محمود»[179].

يشرح ناشط آخر أن قوات الأمن كانت تقوم بتأمين مدخل إلى ميدان التحرير، وهو مدخل مجلس الشعب ووزارة الداخلية، فيما كان ضغط المتظاهرين آتيًا من كل مكان، ما أفضى إلى اختراق صفوف الأمن من ميدان طلعت حرب وميدان عبد المنعم رياض. فأصبح «ظهر» الشرطة مكشوفًا، لأن هذا الاختراق جعل مجموعات الأمن المتواجدة في قصر النيل محاصرة بمتظاهرين يطوقونهم من المقدمة والخلف. كان لا بد من أن تعود قوات الأمن إلى نقطة آمنة في شارع الشيخ ريحان لتأمين وزارة الداخلية، وبقيت تطلق النار بالرصاص الحي عند تراجعها إلى محيط وزارة الداخلية، وجرى ذلك بالتزامن مع اختراق صفوف الأمن في بداية حرق مبنى الحزب الوطني والمجالس القومية المتخصصة[180].

حين تراجع الأمن في المساء بعد نفاد ذخيرته، سرت شائعات بين المتظاهرين في الميدان بأن سيارات الإسعاف أدخلت ذخيرة إلى الأمن، وشائعات أخرى عن سيارات تابعة للحرس الجمهوري أتت لإدخال الذخيرة. وعمدت قوات الأمن

(179) من شهادة هاني محمود الثانية للمؤلف، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

(180) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

الموكلة حراسة وزارة الداخلية المحاصرة بتجمعات من المتظاهرين المرابطين في الشوارع القريبة، إلى إطلاق الرصاص الحي على كل من يقترب منها[181]. كان الأمن يتحرك بعصبية، ويحاول فتح ثغرة للتزوّد بالذخيرة، وأصبحت الشوارع المحيطة بوزارة الداخلية خطرة أمنيًا.

بعد الثورة، كشفت وسائل إعلام أن في 24 كانون الثاني/ يناير، عُقد اجتماع في مقر مباحث أمن الدولة في مدينة 6 أكتوبر بين وزير الداخلية حبيب العادلي ومساعديه لشؤون الأمن وأمن الدولة والأمن المركزي. تلخّصت الخطة بقيام قطاعات الأمن المركزي ومباحث أمن الدولة والأمن العام بأداء دورها، على أن يقوم الأمن المركزي بتأمين التظاهرات بالطريقة التي يراها رئيس القطاع، وأن يكون التسليح بعيدًا عن الأسلحة النارية، وأن تلتزم القوات ضبط النفس خوفًا من تطور الحوادث، فصور تونس كانت حية في الأذهان[182].

---

(181) من شهادة هاني محمود أحد شباب الإخوان، مقابلة شخصية لمشروع التوثيق لهذا الكتاب أجراها معه محمد عباس في 4 نيسان/ أبريل 2014 ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) عن الهجوم على سيارة الحرس الجمهوري.

(182) كشف تقرير حديث لمنظمة العفو الدولية أن السلطات المصرية اشترت أسلحة وذخيرة أمنية بميزانية تتعدى 307 ملايين و679 ألف يورو، أي ما يعادل مليار و535 مليونًا و290 ألف جنيه، وفقًا لمستندات موثقة بين عامي 2005 و2010 حصلت عليها المنظمة من دول أوروبية. وأكد التقرير أن الولايات المتحدة الأميركية من أكبر المصدرين للأسلحة والذخيرة إلى مصر منذ عام 2000، وتكشف نوعيات الأسلحة والذخائر أنها مما يستخدم في قمع التظاهرات والسيطرة على الشعب.

أوضح تقرير «عمليات نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دروس لمعاهدة تجارة الأسلحة» الذي صدر في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر في 100 صفحة، أن مصر اشترت معدات وذخيرة أمنية من أكثر من 20 دولة، موضحًا أنها اشترت أسلحة خفيفة من النمسا بمبلغ (451.591 ألف يورو) ومن بلجيكا (600.502 يورو) ومن بلغاريا (98.187 يورو) ومن كندا (160.000 دولار كندي) ومن ألمانيا (3.356.951 يورو) ومن إيطاليا (44.299.530 يورو) ومن بولندا (114.089 يورو) ومن صربيا (42.670.229 دولارًا أميركيًا) ومن إسبانيا (154.641 يورو) ومن سويسرا (4.480.868 فرنكًا سويسريًا) ومن الولايات المتحدة الأميركية 1.658.994 دولارًا أميركيًا.

بالنسبة إلى الذخيرة الأمنية، أكد التقرير بالمستندات أن مصر اشترت ذخيرة لمواجهة التظاهرات في الشوارع من بلجيكا بمبلغ قدره 169000 يورو، من البوسنة والهرسك (7.419.501 يورو)، من بلغاريا (11.348.766 يورو)، من فرنسا (87.268 يورو)، من إيطاليا (4.338.991 يورو)، من بولندا 868.496 يورو)، من صربيا (44.065.987 دولارًا أميركيًا)، من إسبانيا (1.455.777 يورو)، من سويسرا (91.304 فرنك سويسري)، من الولايات المتحدة الأميركية (4.131.033 دولارًا أميركيًا). =

لم يتوافر لدى السلطات المعنية، كما يبدو، سيناريو يتوقع عدم سيطرة القوات على المتظاهرين، أو زيادة أعداد المتظاهرين زيادة كبيرة عن عدد قوات الشرطة. وفي تحقيقات النيابة التي أجريت مع وزير الداخلية في قضية قتل المتظاهرين، يقر الوزير بشكل غير مباشر أن ذلك ناتج من خطأ في تقديرات جهاز أمن الدولة المتخصص بجمع المعلومات في شأن حجم المتظاهرين، لكنه يعتبر أن ذلك نتيجة «أن تظاهرات 25 يناير فاقت كل التوقعات، ولا أحد في مصر كان يتوقع خروج كل هذه الأعداد من المتظاهرين»[183].

على مستوى آخر، أقرّت لجنة شُكلت من رئيس مجلس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والإعلام والاتصال والمخابرات العامة خطةً قضت بقطع الاتصالات الهاتفية من شركات المحمول وقطع خدمة الإنترنت لتقليل عدد الموجودين في الشارع، وهي الخطة نفسها التي أقرت في 25-26 كانون الثاني/ يناير[184]. وبحسب حيثيات حكم محكمة القضاء الإداري، أنشأت وزارة الداخلية غرفة طوارئ في سنترال رمسيس، بحضور ممثلي جهات سيادية، لمواجهة ما سمّته الجهات الأمنية «استخدام العناصر الإثارية خدمة الرسائل القصيرة والإنترنت لإشاعة الفوضى في مصر». وتطوَّرت هذه الوسائل لتشمل كيفية الحصول على بيانات مستخدمي البصمات الإلكترونية على شبكة الإنترنت في وقت قياسي، وقطع خدمات الإنترنت الأرضية والخلوية. وبموجب قرار اللجنة التي رئسها أحمد نظيف، ووزراء الاتصالات والداخلية والدفاع والخارجية والإعلام، إضافة

= كما كشف التقرير عن شراء مصر «عربات مدرعة» من بلغاريا بمبلغ (863.070 يورو)، ومن فرنسا (4.422.685 يورو)، ومن ألمانيا (60 مليون يورو)، ومن هولندا (38.424.014 يورو)، ومن بولندا (5.455.653 يورو)، ومن سلوفاكيا (49.827.347 يورو). كما اشترت مصر مواد سامة تستخدم في تجهيز القنابل المسيلة للدموع من الولايات المتحدة الأميركية بمبلغ (2.446.683 دولار أميركي). للمزيد طالع تقرير منظمة العفو الدولية: *Arms Transfers to the Middle East and North Africa: Lessons for an Effective Arms Trade Treaty* (London: Amnesty International, 2011), pp. 27-35.

(183) «العادلي بالنيابة: إطلاق النار بالمظاهرات يكون بأمر من الرئيس وطلبت من مبارك ايجاد حل سياسي مع المتظاهرين دون جدوى .. ويردد محصلش،» الأهرام، 28/ 3/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/incidents/News/69661.aspx>.

(184) «وثائق القضاء الإداري تبرّئ المشير في قضية قطع الاتصالات،» الشروق، 7/ 8/ 2011، من واقع حيثيات حكم محكمة القضاء الإداري والقاضي بتغريم الرئيس مبارك ورئيس حكومته ووزير داخليته مبلغ 540 مليون جنيه بسبب قطع خدمة الاتصالات.

إلى سامي سعد زغلول (أمين عام مجلس الوزراء) خُوِّل حبيب العادلي صلاحية تحديد تعرّض الأمن القومي للخطر، وهو الذي أصدر تعليماته المشددة لغرفة الطوارئ بضرورة قطع خدمة المحمول والإنترنت[185].

كانت الأوامر تصدر من العادلي إلى مساعديه الأربعة (رئيس قطاع أمن الدولة ورئيس قطاع الأمن العام وقائد قطاع الأمن المركزي ومدير أمن القاهرة)، وهو ادّعى في التحقيقات أنه لم يعلم بوقوع حالات وفاة بين المتظاهرين غير أربع حالات في السويس، ولا يعرف كيف حدثت الوفاة، أو سبب الوفاة حتى الآن. وقال إن الاتصالات بينه وبين المساعدين تواصلت حتى 31 كانون الثاني/ يناير، نافيًا إمكان أن تقوم الشرطة باستخدام الرصاص الحي ما عدا في حالات الإرهاب. وأكّد أن من يصدر الأوامر بإطلاق النار هو قائد الأمن المركزي، وهو يتولّى إدارة الموقف ولا يمكن لقائد الموقع في الميدان إطلاق النار من دون الحصول على أمر من رؤسائه. ونفى العادلي علمه بوقوع أي حوادث إطلاق نار حي من الشرطة على المتظاهرين سلميًا، وأكد أن التعليمات أعطيت باستخدام خراطيم المياه والعصي والخوذ والقنابل المسيلة للدموع فحسب.

يمضي أسلوب التنصل من المسؤولية هذا غير عابئ بالوقائع. إذ لم يصدر المسؤولون قرارًا بإطلاق النار على المتظاهرين، والميدانيون لا يمكن أن يطلقوا النار من دون إذن من المسؤولين، أما إطلاق النار الفعلي من قوات الأمن المركزي وغيرها على المتظاهرين فلا يحاسب عليه أحد.

1- شهادات ضباط من الميدان

كشفت اعترافات ضباط آخرين، أوردت التحقيقات إفاداتهم، أنهم اتخذوا قرارًا - بعد عرضه على وزير الداخلية وإقراره - بمنع المواطنين من التجمع في 28 كانون الثاني/ يناير في ميدان التحرير والميادين العامة والمحافظات الأخرى، بصرف النظر عن النتائج. كما «اتخذوا قرارًا باستخدام القوة مع المتظاهرين من دون الرجوع إلى القيادة» (تنص اعترافات المقدم عصام حسن عباس، الضابط في الإدارة العامة لشؤون المجندين، على أن مساعدي الوزير لشؤون الأمن المركزي

---

(185) المصدر نفسه.

ومباحث أمن الدولة والأمن وقطاع مديرية أمن القاهرة أعطوا تعليمات لعدد من الزملاء عبر أجهزة اللاسلكي، وأن دفاتر مخازن السلاح وسارية الدعم لقطاعات الأمن المركزي في القاهرة تثبت تسليح التشكيلات والسيارات المدرعة التي شاركت في تأمين التظاهرات خلال الفترة بين 25 و28 كانون الثاني/ يناير بأسلحة آلية وخرطوش وذخيرة مطاطية، ونفى العادلي ذلك)[186]. ويبدو أن العادلي وغيره من المسؤولين استنتجوا ضرورة استخدام القوة وإطلاق النار بعد الفشل في احتواء تظاهرات 25 كانون الثاني/ يناير.

بعد الاطلاع على دفاتر أحوال غرفة عمليات المنطقة المركزية للأمن المركزي ليوم 28 كانون الثاني/ يناير، ثبت وجود إخطارات صادرة عن مساعد الوزير إلى الأمن المركزي تقضي بضرورة تعزيز القطاعات بسلاح آلي وخرطوش وذخائر، وإخطار من ضابط تأمين وزارة الداخلية بإطلاق النار على المتظاهرين مباشرةً، على الرغم من نفيه ذلك أيضًا[187].

في شهادة أخرى في قضية قتل المتظاهرين، قال الرائد محمد محمود جلال عبد الرحمن، من قوات الأمن المركزي، إنه في فترة خدمته في 28 كانون الثاني/ يناير لاحظ تعاملًا بالسلاح أمام وزارة الداخلية، إلا أنه لم يحدّد عدد القتلى أو الجرحى في الميدان، مشيرًا إلى أن القنّاصة الموجودين في وزارة الداخلية يتبعون لوحدة الإرهاب الدولي في أمن الدولة، وأنهم يتلقون الأوامر والتعليمات مباشرةً من وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي. قال ذلك معلّقًا على أن الانفلات الأمني يرجع إلى سوء تقويم القادة في وزارة الداخلية، والمقصودون هم الوزير ومساعدوه[188]. واعترف باسم محمد حسن العطيفي (المسؤول عن تلقّي

---

(186) «العادلي يهتز.. ومبارك يرفض الكلام،» الأهرام، 9/ 9/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=629044&eid=7582>.

(187) «محضر غرفة عمليات قوات الأمن المركزي خلال الثورة يكشف صدور تكليفات بتسليح 2 من القناصة مساء موقعة الجمل.. واللواء أحمد رمزي أصدر أمرًا بنشر القوات بالتسليح الكامل وإطلاق النار على المتظاهرين،» اليوم السابع، 9/ 9/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=471124>.

(188) «ضابط شرطة يقر أمام النيابة: القناصة تابعون لوحدة الإرهاب الدولي بأمن الدولة ويحصلون علي الأوامر من الوزير مباشرة،» جريدة 25 يناير، 22/ 8/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ =

الإخطارات العامة والجغرافية والنوعية وإبلاغها إلى الخدمات) أنه قام بتجهيز البند رقم 244 أحوال دفاتر الأمن المركزي في 28 كانون الثاني/ يناير، ومضمونه تذخير السلاح وإطلاق النيران على المتظاهرين مباشرة، بتوجيهات من مساعد الوزير بعد أن اتصل به هاتفيًا أحد الضباط، وأبلغه أن أحد زملائه في أمن الدولة، العقيد محمد جلال، يطالب بتذخير الأسلحة الخاصة بمبنى الوزارة منعًا لقيام المتظاهرين بمحاولة اقتحام المبنى، مشيرًا إلى أن القائد الميداني في كل مكان يتحرك بتعليمات من مديرية الأمن التابع لها جغرافيًا[189]. وقال الشاهد عماد بدوي سعيد محمد، وهو مسؤول عن قيد تلقّي إخطارات من القوات والرد عليها، إن مساعد وزير الداخلية للأمن المركزي اتخذ قرارًا بتعزيز الخدمات الخارجية بسلاح آلي وخرطوش، ومن بينها السفارة الإسرائيلية والسفارة الأميركية والمنشآت الحيوية والمهمة، وأوكلت مسؤولية حمايتها للأمن المركزي[190].

أما في شأن الفراغ الأمني وانسحاب الشرطة من مواقعها في أنحاء الجمهورية كلها، فأقر العادلي في تحقيق مع النيابة العسكرية أُجري معه في 10 شباط/ فبراير أنه بعد أن ثبت عجز قوات الشرطة عن السيطرة على أعداد المتظاهرين الغفيرة ونفاد الوسائل كلها، أصدر قرارًا «تُمليه عليه الظروف» بحسب قوله لأنه كان بين خيارين: إما أن تستخدم الشرطة الرصاص الحي وتحدث مذبحة بشرية، وإما تنسحب من الشارع، فرجح عنده الخيار الثاني[191].

ثم عاد العادلي ونفى في تحقيقات قضية «قتل المتظاهرين»، وهو المتهم الأول فيها مع ستة من مساعديه، أن يكون قد أصدر قرارًا بانسحاب الشرطة.

= 5/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/ODX4x3>.

(189) «القناصة تابعون لوحدة الإرهاب الدولي بأمن الدولة ويحصلون على الأوامر من الوزير مباشرة،» الأهرام، 21/ 9/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=608852&archid=1>.

(190) «ضابط شرطة يقرر أمام النيابة في قضية قتل المتظاهرين: القناصة تابعون لوحدة الإرهاب الدولي بأمن الدولة ويحصلون على الأوامر من الوزير مباشرة،» الأهرام، 21/ 9/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/Archive/631/2011/8/21/25/96347.aspx>.

(191) «العادلي أمام النيابة: سحبت قوات الشرطة حتى لا تقع مذبحة دموية،» الشروق، 11/2/2011.

وعلّل الفراغ الأمني اعتبارًا من يوم «جمعة الغضب» بـ «الإنهاك الشديد» الذي أصاب قوات الشرطة الذين كانوا متواجدين في ميادين التظاهر بين 25 و29 كانون الثاني/ يناير، وبعدم التوافق بين قوات الشرطة المعدّة لمثل هذه العمليات، ولا سيما قوات الأمن المركزي وقوات الأمن العام. وعزا الانسحاب أيضًا إلى عدم التناسب العددي بين قوات الأمن المركزي والمتظاهرين، وعدم استخدام السلاح بالذخيرة الحية مع المتظاهرين، ووقوع تعدٍّ على أفراد الشرطة، ما دفعهم إلى ترك مواقعهم. ومن بين العوامل التي ذكرها أيضًا تأثر أفراد الشرطة نفسيًا بعد نزول القوات المسلحة، وشعورهم بأن القوات المسلحة ستقوم بعملية التأمين. أدى هذا كله إلى تدهور الروح المعنوية عند قوات الشرطة وانسحابها من مواقعها[192].

في المقابل، أقرّ بعض الضباط في التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة بأن التظاهرات الحاشدة كانت تستوجب تعاونًا سياسيًا وليس أمنيًا، وقال العادلي إن البحث عن حل سياسي كان جاريًا لكن الوقت لم يكن كافيًا[193]. وبعد إطلاع النيابة العامة على دفاتر قوات الأمن المركزي، تبيّن أنها تحوي دفاتر خاصة بمنطقة القاهرة الكبرى وقطاع الإسكندرية ووسط وغرب الدلتا، ومناطق شمال الصعيد وجنوبه. وتوضح هذه الدفاتر أوقات خروج القوات من المعسكرات وأماكن خدمة التشكيلات وعددها من ضباط وأمناء وجنود ونوعية الأسلحة[194].

2- شهادة ضابط في وزارة الداخلية

بحسب شهادة قدّمها الضابط (س) إلى باحثي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في إطار مشروع التوثيق لهذا الكتاب، كانت دعوات التظاهر معروفة عند

(192) «6 أسباب وراء حدوث حالة الفراغ الأمني،» الأهرام، 28/3/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/7/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=457747&eid=3387>.

(193) المصدر نفسه.

(194) «قضية قتل المتظاهرين تكشف خروج قوات الأمن المركزي بـ «الذخيرة الحية» يوم جمعة الغضب»، الجريدة، 10/8/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/7/2014. على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/2wXRm>.

الأجهزة الأمنية بتفصيلاتها وأغلب رموزها[195]، ورفع جهاز أمن الدولة إلى وزير الداخلية تقريرًا من 29 صفحة، أحاله بدوره إلى رئيس الجمهورية. لكن الرئيس - كما قال الضابط - «لا يقرأ»، وكان ذلك قبل حوالى أسبوعين من بدء الثورة، مشيرًا إلى أن الشرطة توقّعت أن يتراوح عدد المتظاهرين بين 200 و250 ألفًا، وهذا أمر مشكوك فيه برأينا. وعمومًا، بدا لنا من شهادة الضابط نفسه أن الداخلية تحاول الظهور بمظهر من عرف كل شيء وتنبأ بكل شيء وأوصى بالسياسات الصحيحة التي يجب اتباعها، ومن يريد تحميل الرئيس مسؤولية الأخطاء كلها.

نبّه تقرير أمن الدولة إلى خطورة التظاهرات وأوصى بتفاديها، كما توقّع المسؤولون في جهاز أمن الدولة أن يستجيب الناس للدعوة، واقترحوا أن ينفي الرئيس عبر خطاب في التلفزيون وبشكل علني عملية التوريث، ويمنع نجله من ممارسة أي نشاط سياسي داخل مصر وخارجها، ويلغي مجلسي الشعب والشورى، وأن يعيد الانتخابات ويعيّن نائبًا للرئيس. لكن الرئيس لم يُعِر هذا التقرير أي انتباه، وأصدر بدلًا من ذلك تعليماته «بأن يتصدّى جهاز الشرطة للتظاهرة المتوقعة في 25 كانون الثاني/ يناير كأي تظاهرة أخرى».

يقول (س) أيضًا: «رأيي كضابط شرطة أن تعامل الشرطة مع المتظاهرين في هذه الأيام كان أسوأ استقبال ممكن. لم يكن من الممكن أن يقف أحد أمام هذا العدد الهائل في مكان واحد وأن يتصدى له. فمن الناحية العملية هذا في منتهى الصعوبة. كان من المفترض أن يتم تشكيل (تشكيلات) لحماية المناطق الحيوية». ويضيف أن القوات بقيت في الشارع بين 25 و28 كانون الثاني/ يناير «يأكلون ويشربون ويقضون حاجاتهم في الشارع، وكان من الطبيعي بعد ذلك أن يشعروا بالإنهاك، وكانت الطريقة الوحيدة للهرب هي أن يخلعوا الملابس الميري ويهربوا، وهذا ما قاموا به، وحدث هرج ومرج بعد ذلك، فترك كل مجند مكانه». وبحسبه، لم يكن هناك أوامر بذلك، ملخصًا الموقف بالقول: «كان هناك شعب في مواجهة شعب أيضًا، شعب بملابس ملاكي أمام شعب بملابس ميري»[196].

---

(195) من شهادة ضابط من قوى الأمن لم يرغب في الكشف عن اسمه، وسنرمز إلى اسمه بـ«س»، في مقابلة شخصية أجرتها معه ماريا أديب في القاهرة، في 17 نيسان/ أبريل 2012.

(196) من شهادة ضابط من قوى الأمن لم يرغب في الكشف عن اسمه، وسنرمز إلى اسمه بـ«س»، في مقابلة شخصية أجرتها معه ماريا أديب في القاهرة، في 17 نيسان/ أبريل 2012.

انحصرت الاستعدادات الأمنيّة، بحسب (س)، في تشكيلات الأمن المركزي وضباط المباحث. إذ نزل كل منهم في دائرته مع مخبريه، وكان همهم فضّ التظاهرات وقمعها، لكن لم يفكر أحد في المطالب. اعتقدوا خطأ أن بمجرد إعطاء الأوامر بترك المكان سيتفرّق المتظاهرون. جرت الاستعانة بخطة (100) المعروفة في الشرطة، وتقضي بإغلاق المحاور المؤدية إلى المكان المراد السيطرة عليه، لتفض التظاهرات بعد ذلك. وألقيت المسؤولية على مساعد وزير الداخلية اللواء أحمد رمزي، فبحسب (س)، الأوامر انقطعت منذ جمعة الغضب بانقطاع الاتصالات بعدما فرغ شحن أجهزة اللاسلكي، إذ يخدم شحن البطارية ليوم أو اثنين على الأكثر، ولم يكن هناك أي وسيلة اتصال إلا الهواتف المحمولة التي قُطعت أيضًا في هذا اليوم. الأمر الوحيد الذي تلقّاه رجال الشرطة كان: «افعل ما تراه مناسبًا!».

بحسب رواية الضابط نفسه، أكدت التقارير المرفوعة منذ 25 كانون الثاني/ يناير وحتى جمعة الغضب أن حل الأزمة يجب أن يكون سياسيًا لا أمنيًا تصادميًا كما حصل. لكن تجاهل هذا الأمر واصطدام مئات الآلاف بأجهزة الشرطة أنتجا انسحابًا عشوائيًا بلا أوامر. أمام هذا العدد الكبير من الناس، فكّر الجنود في الشارع بالأهل والأولاد، فخلعوا ملابسهم الميري ليستطيعوا الهروب. قال: «لم يكن انسحابًا مخططًا له، والأهم من ذلك أنه لم يكن هناك من نستطيع التحدث إليه بتاتًا، وعندما عادت الاتصالات لم يجبنا القادة الأمنيون، ولاحقًا صدرت الأوامر بالانسحاب من الميدان، والاتجاه إلى الأماكن الحيوية الموجودة قرب الميدان، أي جوار وزارة الداخلية ومجلسي الشعب والشورى».

حل الفراغ الأمني بعد انسحاب الشرطة، فهاجم المتظاهرون الغاضبون أقسام الشرطة في القاهرة وخارجها، وكان المهاجمون من سكان الأحياء المحيطة بالقاهرة، ممن تضرروا من ممارسات التعسف والتوقيف والتعذيب ودفع الإتاوات. وخلال الهجوم على الأقسام، حصل سطو على مخازن السلاح وتحرير موقوفين وإحراق وثائق ومحاضر، وهذا ما جرى تمامًا في مجمع الجلاء للمحاكم وغيره. انزلقت القاهرة إلى الفوضى التي استمرت بعد انتشار الجيش في الشوارع، وقدّر محمود وجدي (وزير الداخلية في حكومة أحمد شفيق) أن الشرطة خسرت في الحوادث 2000 سيارة وناقلة ومدرعة، وتعرض90 قسمًا

للهجوم والحرق. وكانت مبادرات المواطنين في تأسيس لجان شعبية لتأمين الأحياء المحاولة الجدية الوحيدة للتصدي لحال الانفلات الأمني وما تبعها من أعمال سطو واعتداءات.

سابعًا: الجيش المصري ينتشر

1 - الجيش والثوار

تزامنًا مع انسحاب قوات الأمن أو هروبها، شاهد الشباب آليات الجيش تتحرّك صوب المواقع الحيوية في القاهرة، فتمركزت أمام المؤسسات السيادية المهمة للدولة، وبالتحديد أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون ومجلس الوزراء ومجلسي الشعب والشورى ووزارة الداخلية والمباني التابعة للجيش[197]. ساد الغموض في ما إذا كان الجيش قد انتشر لدعم نظام مبارك أم من أجل مطالب الثورة. وفي شهادتها لمشروع التوثيق هذا، قالت نوارة نجم: «لم نكن ندري هل وجود الجيش جيد أم لا! عندما رأيت عربات الجيش أصابني القلق، ولم أعرف ما هي نيّتهم، هل هم معنا أم ضدنا؟»[198]. من المهم أيضًا أن نذكر أن بعض الثوار أملوا بأن يتدخل الجيش لمصلحتهم، وهذا ما عبّر عنه أحد الشعارات الأساسية التي صاغتها الثورة: «الجيش والشعب إيد واحدة»، وشكك فيه ثوار آخرون حال إطلاقه.

انتشر الجيش بناءً على أوامر رأس النظام. لكن بعض المصريين استعاد في هذا اليوم التجربة التونسية، وشعر بأن ما حصل في تونس سيحصل في مصر بتفصيلاته كلها. يقول جورج إسحق: «كان عندي قناعة أن الجيش لن يطلق رصاصة واحدة»[199]، وأن مبارك ربما هرب مثلما فعل بن علي في تونس، وانتشر الجيش لحماية الدولة من الفوضى. ومن دون شك، كانت نظرة قطاعات واسعة من الناس تجاه الجيش إيجابية، بسبب تعاونه معهم في الأزمات أم من خلال دوره في الحروب.

كان موقف الجماهير من الجيش غير واضح، متراوحًا بين الخشية من الصدام

---

(197) مقابلة مع عمرو جيفارا، في 23 نيسان/ أبريل 2012.

(198) شهادة نوارة نجم، في 1 أيار/ مايو 2011.

(199) شهادة جورج إسحق، حركة كفاية وعضو بالجمعية الوطنية للتغيير، مقابلة أجراها معه إسلام حجازي في القاهرة في 22 أيار/ مايو 2012.

معه بدخوله على خط المواجهة، والأمل في أن يأخذ جانب الشعب. ومع إعلان الحاكم العسكري فرض حظر التجوال وبدء نزول آليات الجيش إلى الشوارع، كان تفاعل الجماهير مع هذه الخطوة إيجابيًا بشكل عام، وكأن المواطنين انتظروا أن يوقف الجيش عنف الشرطة. هتف كثيرون لأول مدرعة عسكرية وصلت الميدان، وأفسحوا لها الطريق لتدخل إلى عمق الميدان من جهة المتحف المصري. لكن، بعد مرور أول مجموعة مدرعات عسكرية، لاحظ المتظاهرون عودة قوات الشرطة إلى إطلاق النار عليهم بكثافة. بدأ المتظاهرون يتحدثون عن خداع الجيش، ويتداولون شائعة تقول إنه أدخل ذخائر إلى وزارة الداخلية. وحين وصلت مدرعة أخرى للجيش، محاولة المرور إلى قلب الميدان، أوقفها حشد من المتظاهرين وأحرقوها. «كنتُ في هذا الوقت قريبًا من مدخل الميدان من جهة ميدان عبد المنعم رياض، ورأيت عشرات المتظاهرين جلبوا المتاريس والحواجز المرورية ونصبوها في منزل كوبري أكتوبر أمام رتل كبير تابع للجيش، فيه دبابات ومدرّعات وحاملات جنود وغيرها. فاجأت هذه الحركة ضباط الجيش إلى درجة توقف السيارة التي كانت تقود الرتل فجأة، ما تسبب في تصادم بعض السيارات التي كانت تسير خلفها، ورأيت بنفسي ارتباك الجنود وخوفهم إلى درجة أن ضابطًا يحمل على كتفه نجمة كان في سيارة ضمن الرتل وتعطّلت بسبب الاصطدام، كان يبكي بخوف شديد، ووقفت أحاول تهدئته بأن أحدًا لن يؤذيه، وساعدته وآخرين في الخروج من السيارة، ولم تفتح الطريق لمرورهم إلا بعد فترة طويلة ومفاوضات بين الضباط ومتظاهرين أقسم خلالها الضباط أنهم لن يمسوا أحدًا، وأنهم هنا لحماية الشعب، وأنهم لن يطلقوا النار على المتظاهرين. فقبل المتظاهرون بفتح الطريق مع استمرار المخاوف من تغير موقف الجيش، لذلك تسلق عدد من المتظاهرين الدبابات والمدرّعات، وما شاهدته بنفسي أنه لم يكن تهليلًا كاملًا وفرحًا بالجيش، بقدر ما كان محاولة لتأمين المتظاهرين من «غدر الجيش»، بحسب اللفظ الذي استخدمه أكثر من شخص وهم فوق آليات الجيش، إلى درجة أن بعضهم كان يحاول بقوة أن يجلس فوق المدفع الرشاش الذي استقر فوق المدرّعة أو الدبابة، ويُقسم الجندي والضابط في داخل الآلية العسكرية أنهما لن يستخدما سلاحهما، ووجودهم في هذا المكان خطر، كل ذلك لإقناع المواطنين بالنزول من فوق آلياتهم»[200].

(200) من شهادة هاني محمود للمؤلف في 5 و15 ايلول/ سبتمبر 2015.

حاول بعض المتظاهرين تهدئة المخاوف بإطلاق شعار «الجيش والشعب إيد واحدة» الذي نُشر وتكرر بصورة لا يمكن وصفها بالتلقائية أو العفوية، وكُتب حتى على سيارات الجيش ذاتها، لكن على الرغم من ذلك لم تهدأ مخاوف كثيرين من انحياز الجيش إلى غير ما تدعو إليه الجماهير وتطالب به. ولا تزال صور الثوار والمعتصمين وهم ينامون داخل مجنزرات الجيش شاهدًا على هذه الهواجس التي تطورت وتأكدت لاحقًا مع الوقت، حتى ظهر شعار «يسقط يسقط حكم العسكر».

على أي حال، لم تكن ثمة خبرة عند شباب الحركات الثورية برموز الجيش أو وضعه أو علاقاته مع رأس النظام وأجهزته. إذ كان ملف العسكر مغيّبًا دائمًا عن الإعلام والرأي العام بحكم القانون، ما دفع بعدد من الثوار إلى التشكيك في دوره منذ اليوم الأول لنزوله بانحيازه إلى النظام، خصوصًا بعدما تناقل الشباب أن جمعًا من المتظاهرين عثر على كميّات كبيرة من عبوات الغاز مخبأة في إحدى عربات الجيش[201]، وهي إشاعة سيؤكدها موقف الجيش في الأيام التالية، كما سيتضح لاحقًا.

2- ردات الفعل الرسمية

ظهر أول ملامح صدمة النظام السياسي المصري في تأخر الرد الرسمي على تظاهرات جمعة الغضب، حيث سادت حال من الإرباك؛ فحتى ساعة متأخرة من الليل، لم يكن المصريون يعرفون من سيصدر خطابًا يعلّق فيه على الحوادث، وسط فوضى شائعات، منها ما يقول بهروب الرئيس. وفي قرابة منتصف الليل، بث التلفزيون الرسمي خطابًا للرئيس نفسه، حاول فيه المزاوجة بين الحرص على الحق في التعبير عن الرأي من جهة، وعلى الاستقرار وعدم الانجرار إلى الفوضى من جماعات تسعى إلى المتاجرة بشعارات الثورة من جهة أخرى، مذكّرًا بحالات لم يُسمِّها لدول انزلقت إلى الفوضى من دون أن تحقق الديمقراطية. وحاول مبارك في خطابه حصر المطالب الشعبية بمكافحة البطالة والفساد وتحسين مستوى المعيشة، وتأكيد أن هذه المطالب تتحقق من خلال الإصلاح الاقتصادي، ولا يحققها اللجوء إلى العنف، بل الحوار الوطني من دون أن يحدد ماهيته وأطرافه.

---

(201) من شهادتي إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014).

كما ركّز على جماعات اندسّت بين صفوف الشباب ذوي «المطالب المشروعة»، هدفها هدم الإنجازات الاقتصادية التي تحققت لحساب أجندات خاصة. وهذا الحديث عن جماعات مندسة سيتكرر على مسامع المصريين طوال المرحلة الانتقالية.

حوى الخطاب عناصر ثلاثة: أولًا، يدرك النظام شرعية حركة الشباب، وبالتالي يتجنّب مهاجمتهم، ويركز هجومه على «الأوساط التي تستغلهم» وتقف من خلفهم؛ وثانيًا، يُبدي النظام تفهمه اللفظي للمطالب الاجتماعية، وهو تفهم تتظاهر به الأنظمة الاستبدادية كلها لحظة تعرضها لهذا الحجم من الاحتجاج الجماهيري، كي تدين المطالب السياسية المتعلقة بطبيعة النظام. إذ تعتبر الأخيرة تطفلًا على الأولى، التي يمكن تجزئتها والتفاوض في شأنها في ظل النظام القائم قبل أن يعود ليتنكر لوعوده. تحاول الأنظمة الاستبدادية إبعاد الجماهير عن السياسة بدق إسفين بينها وبين الناشطين السياسيين الذين لا يهتمون لمطالبها، بحسب هذه الدعاية، وكل ما يهمهم هو تنفيذ مآرب سياسية وتوريط الناس في مؤامرات خارجية، وغير ذلك من مكوّنات هذا البروتوكول الخطابي المعروف؛ وثالثًا، يحذر الناطقون باسم النظام المواطن المتوسط من الفوضى لاستثارة خوفه من تغيير الوضع القائم، لأن غياب البديل والفوضى هما أكثر ما يخيف الإنسان العادي ويُشعره بانعدام الأمان. فالخوف من الفوضى والفتن هو المبرر الرئيس للاستبداد. ولا شك في أن هذه عناصر مكررة ومجربة في السياقات الحضارية المختلفة.

يمكن القول إن ظهور مبارك في خطاب إعلامي كان بالنسبة إلى جمهور الثورة دليلًا على أن الثورة تسير في الاتجاه الصحيح على الأقل، في ظل الانطباع التي تركته الحالة التونسية، الوحيدة المتوافرة في حينه، حيث تجلى تقهقر النظام سياسيًا وانسحابه من موقف إلى آخر في خلال سلسلة من ثلاثة خطابات. كما أن التأخر في بث الخطاب عقب الإعلان عنه كان في نظر المتظاهرين مؤشرًا على حال من الارتباك تعتمل داخل النظام في شأن إدارة الأزمة من جهة، وفي شأن التنازلات الواجب تقديمها وكيفية تحويل مسارها باتجاهات فرعية من جانب آخر. وليس هذا بالضرورة صحيحًا، إذ غالبًا ما تكون أسباب التأخير أبسط من ذلك.

أدرك مبارك مدى الرضا الشعبي الذي تحظى به المؤسسة العسكرية، والذي دلّت عليه ردة الفعل الشعبية على نزول الجيش إلى ميدان التحرير، والشعارات التي رفعت داعيةً الجيش إلى التزام موقف حيادي. كان الحياد بالنسبة إلى الثوار يعني في الواقع عدم تنفيذ الأوامر والإذعان لإرداة الشعب.

كلّف مبارك الفريق أحمد شفيق، الآتي من سلاح الجو، وهو أقرب الأسلحة إليه، بتأليف الحكومة في 29 كانون الثاني/ يناير 2011، محاولًا احتواء مطالب المتظاهرين بالتركيز على الجانب الاقتصادي ومكافحة الفساد وتحقيق مستوى عالٍ من التشغيل وخفض معدلات البطالة. أتت إقالة حكومة نظيف وتعيين شفيق وكأنهما استجابة من النظام لمطالب المتظاهرين الاجتماعية «المشروعة». وأُدرج ذلك أيضًا ضمن سعي مبارك إلى اختزال الثورة في مطالب مشروعة من ذوي نيّات حسنة تستغلهم مؤامرة سياسية. إذ اتّهم جماعات - في إشارة واضحة إلى الإخوان المسلمين - بالاندساس والمتاجرة بشعارات الثورة لتحقيق أجندتها.

انعكس خطاب النظام هذا بشكل إيجابي على مسار الثورة، وظهر ذلك من خلال رفض واسع لخطاب مبارك الأول، وللإجراءات «التخديرية» التي اتخذها، وثبات الثوار على مطالب الثورة بإسقاط النظام وتنحي الرئيس مبارك.

في اليوم نفسه (28 كانون الثاني/ يناير 2011)، خطب الرئيس الأميركي باراك أوباما، فأمسك بكلمات مبارك وقيّده بها، قائلًا إن الترجمة العملية لخطاب مبارك تعني التحول إلى نظام ديمقراطي، والمطلوب هو تحقيق هذا بالفعل، ولا يمكن الحكم بالفرض والإكراه، وهذا ما قاله لمبارك في حديثه الهاتفي معه بعد خطابه في اليوم نفسه. وكان أوباما قد أعلم مبارك أنه سيعلن مضمون حديثهما.

منذ هذا اليوم، وخلال أيام الاعتصام والثورة، طالبت الولايات المتحدة النظام بالكثير، لكنها تجنّبت المطالبة مباشرة برحيله. ومع تطور الثورة وتصعيد مطالبها، انتقلت الإدارة الأميركية إلى طرح مطلب حكومة انتقالية تلبي مطالب الشعب المصري. كانت التصريحات الأميركية تدعو «الطرفين» إلى ضبط النفس وعدم استخدام العنف، وتدعو الحكومة إلى مواصلة طريق الإصلاح. واعتبر أوباما ووزيرة خارجيته (هيلاري كلينتون) الثورةَ فرصةً للحكومة المصرية

لمعالجة المظالم والتجاوب مع مطالب الجمهور. واقتصر الموقف الرسمي على ذلك عمليًا حتى اليوم السادس عشر للثورة. فحتى الأربعاء 9 شباط/ فبراير، نفى المتحدث باسم البيت الأبيض (روبرت غيبس) عقد أي مشاورات مع قادة جماعة الإخوان المسلمين، ونفى كذلك علمه بوجود رسالة أميركية واضحة وصريحة لمبارك تطالبه بالتنحّي.

في المقابل، كان محمد البرادعي يرفض الخطاب الأميركي في مقابلاته مع وسائل الإعلام الأميركية خلال الثورة، معتبرًا مطالبة دكتاتور متمسك بالسلطة منذ ثلاثين عامًا بأن يقود الإصلاح بنفسه مسألة عبثيّة. وأعلن البرادعي باسم الجمعية الوطنية للتغيير رفض خطاب مبارك، ورأى أن شرط النجاة الوحيد للنظام المصري هو تنحي مبارك، ليرفع بذلك سقف المطالب عما أعلنه في 26 كانون الثاني/ يناير من ضرورة تخلي مبارك عن الترشح لفترة رئاسية ثانية، وإصدار دستور جديد، وإلغاء حال الطوارئ المفروضة منذ عام 1982 إلى ضرورة تنحي مبارك[202].

اكتسبت تصريحات البرادعي أهمية كبيرة في غياب جسم تنظيمي وقيادة جامعة للثورة في ذلك الوقت، ولافتقاد مواقف الحركات السياسية والأحزاب إلى تخطيط ومنهجية، ولأنها تتغير بحسب مجرى الحوادث التي يفرضها المتظاهرون في الشارع، والزخم الذي يصنعوه، وردود النظام عليها.

بشكلٍ عام، يمكن القول إن جمعة الغضب شكّلت الغطاء الشعبي لالتحاق الأحزاب السياسية التقليدية والقوى الفاعلة التي تحفّظت وأحجمت عن المشاركة منذ اليوم الأول، أو شارك كوادرها من دون المشاركة الرسمية، وأبرزها جماعة الإخوان المسلمين التي أعلنت المشاركة في جمعة الغضب، مطالبةً بضرورة تنحي مبارك وإسقاط نظامه. وحدّدت نوع مشاركة كوادرها بصيغة المشاركة الفردية، وإن كانت هذه مشاركة واسعة وضمت قادة كما أسلفنا. وهذه قضية لا بد من أن تُدرَس بعمق كي تُستخلَص منها النتائج اللازمة. إذ تعاملت الأحزاب مع نشاط يوم الغضب بداية بشك وريبة، كأنها مغامرة غير محسوبة العواقب، ثم حين رأت نجاح النشاط الشعبي حاولت استثماره، سعيًا إلى استخلاص تنازلات

---

(202) «البرادعي: نظام مبارك يرتعش،» النهار (مصر)، 2011/12/26، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alnaharegypt.com/nhar/art30421-cat30.html>.

من النظام القائم بخصوص دورها وشرعيتها كأحزاب، لكنها ما لبثت أن عادت وانضمت إلى الثورة حين اتجهت قواعدها والرأي العام عمومًا إلى اعتبار كل من يتخلى عن الثورة فاقدًا شرعيته.

ساهم نجاح جمعة الغضب في تطوير المشاركة الإخوانية ليأخذ شكلًا تصاعديًا، وصولًا إلى قرار حاسم بالمشاركة غير القابلة للمراجعة. وحين انضمت الجماعة إلى الثورة، ما عاد خيار التراجع قائمًا، على الرغم من أن قادتها يدركون أن الجماعة ستتحمل آثار فشل الثورة، إن فشلت، في المشهد السياسي والحزبي في مصر[203]. أما حزب الوفد المعارض الذي اضطر إلى المشاركة بضغط من تياره الشبابي، فسجل أول موقف معلن لحزب تقليدي في الثورة المصرية، عندما طالب رئيسه السيّد البدوي بتأليف حكومة انتقالية وإجراء انتخابات برلمانية جديدة وتعديل دستوري يحدد مدة الرئاسة بفترتين فقط لمدة ست سنوات لكل منها، مؤكدًا بقاء مبارك في منصبه حتى انتهاء فترته الرئاسية، وهو موقف نُظر إليه في ظل واقع الثورة وقتها على أنه موقف غير ثوري ومراوغ، يُخفّض سقف المطالب السياسية إلى أقل من إسقاط النظام، مثله مثل استغلال الأحزاب الثورة مناسبةً لطرح مطالبها الإصلاحية القديمة، وعجز إدراكها عن تفهم أنها ثورة لا مجرد مناسبة سياسية عادية لتأكيد أنها كانت دائمًا على حق ولتقديم النصائح إلى النظام.

لم يخلُ موقف قيادة حزب التجمع من الطرافة، فالحزب الذي كان ضد المشاركة في 25 كانون الثاني/ يناير، كما سبق ووضحنا، عدّل موقفه قليلًا على لسان أمينه العام السيّد عبد العال الذي قال: «على الرغم من أن الحزب لم يتلق أي دعوة للمشاركة في جمعة الغضب، فإنه لن يمنع أحدًا من أعضائه من المشاركة في هذا اليوم، وسيشارك تحية لشهداء يوم 25 يناير»، وهذ ما انسحب أيضًا على الحزب الناصري الذي لم يتعدَّ بيانه استنكار استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين.

يمكن تفسير مواقف هذه الأحزاب في إطار حسابات الربح والخسارة النسبية التي انتهجتها الأحزاب التقليدية. فالوفد، على سبيل المثال، الذي عانى

(203) حسام تمام، «الإسلاميون والثورة المصرية: غياب فتردد فمشاركة،» الأخبار (لبنان)، 22/ 2/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-akhbar.com/node/3645>.

انقسامات واختلافات فكرية وأيديولوجية إلى حد الانفصام بين قادته ومحازبيه الشباب، عمد منذ الأيام الأولى إلى محاولة إيجاد مخرج سياسي للنظام من الأزمة الحالية، خصوصًا بعد انعكاسات جمعة الغضب. والحقيقة أن أحزاب المعارضة التي تقبل بتوزيع الأدوار، حيث تؤدي دور المعارضة الأبدية وبالتالي دور أحزاب بلا أفق سياسي، هي جزء من النظام، تنشط على هوامشه مع أنها ليست جزءًا من الحكم. وتبيّن ذلك مرة أخرى بعد سقوط مبارك، حين تصرفت هذه الأحزاب بطاعة فائقة لحركة الجيش الانقلابية ونظام حكمه بعد 3 تموز/يوليو 2013، راضيةً بالهامش الصغير الذي أتيح لها مجددًا، في حين لم تكن مرتاحة في أجواء حرية العمل السياسي بعد الثورة، ولا سيما في مرحلة المجلس العسكري الأولى، ثم في مرحلة مرسي.

باستثناء هذه المواقف، خلا اليوم من بيانات سياسية من الأحزاب السياسية المعروفة، وحتى من الثوار. إذ كان يعيش الجميع انقطاع الاتصالات وحالة عدم التصديق لما آلت إليه الأمور. وقصرت القوى السياسية عن إدراك ماهيّة ما حدث في هذا اليوم. كانت جمعة الغضب نقطةً مفصلية في تاريخ مصر الحديث، تلقّت فيه النخب السياسية والثقافية والاقتصادية صدمة هي الأعنف منذ هزيمة عام 1967، وبعده، بدأت النخب بإعداد نفسها لمرحلة ما بعد مبارك.

أول مؤشر لولادة هذه المرحلة كان نشوء سلطة الميدان المعنوية. فمنذ مساء ذلك اليوم، بدأت القنوات الخاصة المصرية تنقل ما يحدث في الشارع كما وضّح ذلك ألبير شفيق (مدير تحرير قناة أون تي في)[204]. وبدأت الشخصيات الانتهازية في الحزب الوطني تنتقد الحزب وأمانة تنظيمه الممثلة بأحمد عز. كان جليًا في المساء أن هناك من بدأ يجهز نفسه لمغادرة سفينة النظام.

تميّزت هذه المرحلة من عمر الثورة بما يأتي: **أولًا**، التفاعل بين المنظمين الشباب والمجتمع الواسع في الأحياء الشعبية القاهرية، واستعداد سكانها للصدام مع الأمن حين أطلقت «الأقسام» النار على المتظاهرين، أو حين دخلت أحياءهم بأعداد كبيرة «من دون استئذان». ولّد هذا التفاعل التظاهرات التي لم يكن جهاز الأمن الداخلي مستعدًا لها. ونلاحظ هنا جدلية العنصر المنظم والعفوي في

---

(204) شهادة ألبير شفيق، في 9 نيسان/أبريل 2012.

الواقع الفعلي، وهي التي تحسم السؤال النظري: هل كانت الاحتجاجات منظمة أم عفوية؟ نحن نزعم أن النقيضين اجتمعا فيها، فهي في جانب متسع منها عفوية، لكن قلبها الأساس عرف التنظيم والتخطيط، ولولا عفوية تفاعل الشارع لما حصد التنظيم انتفاضة شعبية. كان التنظيم في عيون المنظمين ضرورة، لكن الاستجابة الجماهيرية للدعوات على شبكات التواصل الاجتماعي والمسيرات الشبابية وغيرها من سبل إرسال رسالة التعبئة والحشد، كانت مدهشة إلى حد الصدمة. فمن خطط للفاعليات شهد بأم العين كيف احتشد الناس، بشكل لم تعرفه مصر من قبل، حتى في تلك المواقع التي أريد لها أن تكون مواقع للتمويه، فتجمعت حشود جماهيرية كبيرة بشكل فاق التوقعات كلها. ثانيًا، التفاعل بين الشباب والأحزاب السياسية، وهنا لا بد من أن نميّز بين أحزاب معارضة تمثل جزءًا من النظام وأحزاب جديدة يمكن بالكاد تمييز قادتها من كوادرها الشبابية، إلى جانب الإخوان المسلمين. وهذه الجماعة لا يمكن اعتبارها جزءًا من النظام، فهي حركة شعبية واسعة ظلت تتعرض للقمع، وألِف النظام تحميلها مسؤولية ما يجري في الشارع، وربما شكّل ذلك سببًا وجيهًا كي تجري حساباتها بدقة، وربما بشيء من التحفظ. ساهم شباب الإخوان بشكل حاسم في تنظيم الاحتجاجات الأولى في 25 كانون الثاني/ يناير وصولًا إلى يوم الغضب، وشاركوا في يوم الغضب، وانضم قادتهم بشكل رمزي إلى التظاهرات في اليوم ذاته. وتقويمنا أن الحركة لم تراهن على الثورة ولم تتفاعل معها بوجودها كله إلا بعد يوم الغضب، وفي تلك الليلة اعتُقل قادة الجماعة الرئيسون، ومنهم محمد مرسي.

في ظل أزمة الأحزاب السياسية وعدم توافر الوقت الكافي للمجموعات الشبابية لطرح البديل، صعد نجم محمد البرادعي ناطقًا باسم الثورة، وهو في الأصل موظف أممي ناقد للنظام، وليس شخصًا ثوريًا بأي معنى. دفعت به الأوضاع إلى صدارة المشهد، لكن أثبتت الحوادث باستمرار أنه ليس مؤهلًا لهذه الصدارة ولا قادرًا على ملئها، سواءً لناحية علاقته المتحفظة بالجمهور أم لناحية محدودية قدراته التنظيمية وضعف استعداده للعمل خارج الأطر النخبوية. انتقل البرادعي من مرشح محتمل مدعو لمنافسة مبارك في الانتخابات الرئاسية من أوساط معارضة فاعلة جديدة، إلى متحدث عن ضرورة تنحي مبارك، تجاوبًا مع مزاج الشارع وهتافاته.

في يوم السبت، عقب جمعة الغضب، أذاع الجيش بيانًا ذكر فيه اسم المشير طنطاوي قائدًا عامًا للجيش ووزيرًا للدفاع. وبدا البيان كأنه يهيب بالمواطنين تسليم الأفراد الخارجين على القانون إلى القوات المسلحة. واتضح لاحقًا أن مبارك الغاضب حاول إقالة طنطاوي يوم السبت بعد أن رفض منصب نائب الرئيس. وبدلًا من أن يذهب طنطاوي إلى بيته، ذهب إلى مركز عمليات القوات المسلحة عاصيًا أمر مبارك. أدرك مبارك لحظتها أن القوة بيد طنطاوي فتبعه ليصالحه، وهكذا صوّر المقطع المشترك لقيادة الجيش مع مبارك في ذلك اليوم. كان الأخير يعتقد مخطئًا أن عودة سامي عنان من أميركا ستحسن الوضع، لأن طنطاوي بطيء ومسالم ولا يريد اتخاذ إجراءات، فاتضح أن عنان أكثر تطرفًا في رفض أوامر مبارك، وأشاد إيمانًا بضرورة تنحيه لإنقاذ النظام. زار طنطاوي مبنى التلفزيون وظهر في مشاهد مصورة وهو يخاطب الضباط ويصافحهم، كما ظهر وهو يتبادل الحديث مع المتظاهرين، وتجنب أن تظهر له صورة مع الوزير أنس الفقي الذي استقبله في مبنى التلفزيون. كان واضحًا أنه يرغب في الظهور مستقلًا[205].

ثامنًا: ولادة جمهورية التحرير

1- يوم 29 كانون الثاني/ يناير

استيقظ الجميع في صبيحة هذا اليوم على وقع صدمة ما جرى في «جمعة الغضب». ففي هذه المرحلة الدقيقة، تسابق الجميع إلى تقويم ما يحدث في مصر، من النظام المصري بأركانه المختلفة، مرورًا بالقوى السياسية والشبابية، وانتهاءً بالقوى الإقليمية والدولية. في هذا الأسبوع الذي نؤرخ له من البدءِ الفعلي لاعتصام الثوار في الميدان وانتهاءً بمحاولات النظام التحايل على مطالب الثورة عبر «الحوار الوطني»، سيبدأ الجميع، ولا سيما شباب الثورة، بالتعارف من جديد. فجماعة الإخوان المسلمين ستتنفس أول نسمات «الشرعية»، وستولد شخصية التحرير التي ستبقى فاعلًا سياسيًا طوال عام كامل، وسيجد الجيش نفسه طرفًا ثالثًا وصامتًا، بينما ستبدأ الأحزاب السياسية التقليدية تلمّس مصيرها في عهد الشرعيات الجديدة.

(205) المناوي، ص 222-224.

أ- أحمد عزّ كبش فداء

في صبيحة هذا اليوم، أي في 29 كانون الثاني/ يناير، أصدر مبارك قرارًا بتكليف الفريق أحمد شفيق (وزير الطيران المدني السابق في حكومة أحمد نظيف) تأليف الحكومة الجديدة. وأدّى اللواء عمر سليمان اليمين الدستورية نائبًا للرئيس، في محاولة لامتصاص غضب الشارع. فمبارك لم يعيّن نائبًا له طوال فترة رئاسته لمصر، فكان هذا التعيين عمليًا يعني القضاء على فكرة التوريث. وطُرح اسم سليمان الذي رئس المخابرات العامة المصرية في 22 كانون الثاني/ يناير 1993، مرارًا في الإعلام بوصفه الرجل القوي بعد مبارك. كما طُرحت فكرة تولّيه منصب نائب الرئيس مرات عدة في الأعوام الأخيرة قبل الثورة، ولا سيما حينما سافر مبارك للعلاج في ألمانيا (2010). وشاع حينها أن سوزان مبارك كانت تعارض تعيينه. وعندما اختاره الرئيس المصري نائبًا له، رحّبت واشنطن بهذا التعيين، ورأت فيه تعبيرًا كافيًا عن عملية نقل السلطة، كما جرت اتصالات بينه وبين جو بايدن (نائب الرئيس الأميركي).

قُدّم أحمد شفيق مثالًا للعسكري الذي يكنّ له المصريون الاحترام، ووجهًا جديدًا ووزيرًا ناجحًا. لكن التشكيل الوزاري الجديد لم يكن جديدًا فعلًا، بل كان تعديلًا محدودًا فحسب. حاول الجيش وجهاز المخابرات العامة، كما يبدو، إقناع مبارك بتبني تعديل أعمق، لكن الرجل الذي اعتاد الخوف من التغييرات البعيدة المدى ظل على عناده، وانتهت محاولات إقناعه من دون نجاح، وبقي دور جمال مبارك ملحوظًا[206].

كان لافتًا في حكومة شفيق التي أُعلنت رسميًا في 31 كانون الثاني/ يناير 2011 أنها استبعدت «وزراء التوريث» من حلقة جمال مبارك، وهم وزراء التجارة والزراعة والإسكان والصحة والسياحة، إضافة إلى وزير المالية المقرّب من صندوق النقد الدولي. هكذا، سقطت عمليًا فكرة التوريث التي كانت من عوامل نشوب الثورة بتعيين نائب الرئيس واستبعاد الواقعين مباشرة تحت نفوذ جمال مبارك عن دائرة صنع القرار. كما قرر الحزب الوطني إقالة رجل الأعمال أحمد عز من مناصبه كلها، بعدما حمّله رموز الحزب الوطني المسؤولية بسبب

(206) المصدر نفسه، ص 253-254.

سوء إدارته انتخابات مجلس الشعب في عام 2010. يقول علي الدين هلال (أحد رموز الحزب الوطني): «في اجتماع هيئة المكتب الذي عُقد يوم الخميس 27 كانون الثاني/ يناير، واستمر من الساعة العاشرة صباحًا وحتى الساعة السادسة مساءً، وُجِّهت انتقادات حادة بشأن نتائج انتخابات برلمان عام 2010، وقلت بالنص «إن الحزب يحصد ثمار ما فعله في انتخابات 2010»، وتسبب هذا التعليق في مشادة كلامية مع أمين التنظيم المهندس أحمد عز»[207]. نجد هذا التوجه نفسه عند آخرين من أركان النظام، كرروا رأي هلال في تحميل عز مسؤولية ما جرى في انتخابات 2010 من إثارة النقمة الشعبية على النظام وتعزيز الغضب الذي قاد إلى ثورة 25 يناير، ومنهم عبد اللطيف المناوي الذي أكد أن «الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي أدارها أحمد عز وجمال مبارك، بهذا الترتيب، كانت الفعل المفجّر لما شهدته مصر بعد ذلك...»»[208].

بدا أن مبارك ليس مطّلعًا تمامًا على كلِ ما يجري، فيما كان ابنه جمال يدير السياسة الداخلية في الأعوام الأخيرة. تدخّل مبارك في الجولة الثانية وضغط لإنقاذ من يمكن إنقاذهم من مرشحي المعارضة[209]، لكنه ساهم في ترسيخ أجواء الاستخفاف القائمة داخل النظام تجاه ردة فعل المعارضة والشارع المصري حين سمع أن الأخيرة دعت إلى برلمان موازٍ. ففي هذا السياق، قال جملته الشهيرة «خليهم يتسلوا!» تعليقًا على هذا الفعل[210]. وكتب سامي عنان في مذكراته أنه انتبه إلى فساد نتائج انتخابات 2010 وخطرها، وأن عمر سليمان لفت مبارك إلى هذه الخطوة، فطمأنه قائلًا: «أحمد عزّ مرتب كل حاجة». أما طنطاوي، فتلقّى أيضًا مثل هذه الإجابة، مع أن الأخير حرص على ألا يتدخل في السياسة[211]، وهذا يعني أن الرئيس مبارك نفسه كان يثق بجمال ومجموعته، وكان موافقًا على ما يقومون به من حيث المبدأ.

---

(207) مقابلة مع علي الدين هلال، أمين الإعلام في الحزب الوطني سابقًا، مقابلة شخصية أجرتها معه لمشروع التوثيق لهذا الكتاب الباحثة أمل حمادة، القاهرة، في 8 أيار/ مايو 2012.

(208) المناوي، ص 43.

(209) المصدر نفسه، ص 46-47.

(210) المصدر نفسه، ص 49.

(211) «الوطن تنشر مذكرات الفريق سامي عنان،» تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/331085>.

رأى الثوار أن تعيين عمر سليمان وأحمد شفيق بداية مسلسل تنازلات النظام وتراجعه أمام الثورة. استمرّت الأحزاب في استخدام لغة المطالب الإصلاحية والمهادنة مع النظام، ووصلت حال بعضها، مثل حزب التجمع، إلى تحميل الحكومة مسؤولية تراجع قوى المعارضة في اتخاذ إجراء حاسم لتأليف حكومة ائتلافية، حيث أوضح النائب عن حزب التجمع أنيس البياع أن الأمر تجاوز مسألة تأليف حكومة انتقالية. ودعا القوى السياسية إلى تشكيل جبهة وطنية تقوم بتشكيل هذه الحكومة[212]. كما أن رئيس حزب التجمع استمر حتى 10 شباط/ فبراير 2011 في وضع شروط للحوار والمطالبة بتوفير أحوال ملائمة له[213]. وهو الموقف نفسه تقريبًا الذي اتخذه الحزب الناصري حين اقترح أن يشمل التغيير النظام كلّه من دون تحديد ماهيّة هذا التغيير[214].

لكن بعض الأحزاب الأخرى أدرك أن اللحظة التاريخية تجاوزت أي تغييرات شكليّة في النظام، إذ تطور موقف حزب الوفد وعقد اجتماعًا مع الجمعية الوطنية للتغيير، وأصدرا معًا بيانًا أذاعه السيّد البدوي (رئيس الوفد) بحضور يحيى الجمل وأحمد كمال أبو المجد، يدعو إلى تشكيل جبهة وطنية واحدة تطالب بحكومة جديدة وانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يضمن تداولًا حقيقيًا للسلطة ومسارًا ديمقراطيًا، مع عقد البرلمان وعمل الانتخابات عن طريق القائمة النسبية، مع دعوة القوات المسلحة إلى تحمّل دورها بحسب ما ينصّه القانون والدستور[215]، فيما تجاوز أبو العز الحريري (عضو البرلمان الشعبي عن حزب

---

(212) للعودة إلى تصريحات نائب رئيس الحزب أنيس البياع وموقف الحزب الناصري على لسان رئيسه بالإنابة سامح عاشور، يمكن الرجوع إلى: «دعوات لإضراب شعبي يبدأ اليوم، الحريري: الحكومة الجديدة تحاكم مبارك وعائلته والحزب الوطني،» الشروق، 30/ 1/ 2011، ص 2.

(213) رفعت السعيد، «المشكلات الحقيقية في الحوار،» الأهرام، 10/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.ahram.org.eg/archive/439/2011/02/10/10/62126.aspx>.

وصرح رفعت السعيد بأحقية عمر سليمان في ترشحه للانتخابات الرئاسية التي تلت الثورة.
يمكن الرجوع في ذلك إلى مقطع الفيديو التالي على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=A_aFsS2EH80>.

(214) ربيع [وآخرون]، «دعوات لإضراب شعبي يبدأ اليوم».

(215) «المعارضة تدعو لـ «جبهة وطنية» لملء الفراغ الناتج عن «انهيار الحزب الوطني»،» الشروق، 30/ 1/ 2011، ص 2.

التجمع)[216]، موقف حزبه حين أعلن أن على مبارك الرحيل، وأن تتولى حكومة إنقاذ وطنية إدارة البلاد، وأن تحاكم مبارك وعائلته ولجنة سياساته على ما فعلوه في مصر في الثلاثين سنة الماضية، مؤكدًا أن أي تأخير من مبارك هو خيانة نظرًا إلى أنه يعرّض البلاد للخراب، ومنوّهًا بأن الجيش لن يستطيع أن يتحكم بأنحاء الجمهورية كلها[217].

بعد تعيين عمر سليمان نائبًا للرئيس، وعلى الرغم من فرض حظر التجوال، توجّه البرادعي إلى ميدان التحرير وشارك الشباب المعتصمين فيه، وأكد أن «عهدًا جديدًا بدأ ولا يمكن للثورة أن تتراجع»[218]، وشدد البرادعي على مطلب أساس واحد هو «رحيل النظام». اكتسبت هذه التصريحات أهمية كبيرة، خصوصًا أن الجمعية الوطنية للتغيير التي يرئسها كانت من القوى التي دعت إلى التجمع في يوم الغضب (25 كانون الثاني/ يناير 2011). جاء تركيز البرادعي على فكرة «رحيل النظام» مقابلًا موضوعيًا لمناورة مبارك بتعيين عمر سليمان نائبًا له، بعدما رفض الحوار معه. وكان البرادعي شخصية «دولية حسنة السمعة» وعنصر جذب للأوساط الإعلامية الغربية التي أبدت انبهارًا بالثورة وتعاطفًا معها منذ أيامها الأولى، خصوصًا عندما حذّر البرادعي في مواقف عدة الدول الغربية والولايات المتحدة من فقدان «صدقيتها» بسبب مواصلتها دعم نظام مبارك.

في مساء اليوم نفسه، تسربت أخبار عن تعرض نائب الرئيس عمر سليمان لمحاولة اغتيال نجا منها، على حدِّ ادعائه، بسبب ركوبه سيّارة مختلفة بالصدفة، قتل في هذا الكمين، بحسب سليمان، حارسه الشخصي، على أن الجهة الوحيدة التي كانت تعلم نوع السيارة التي يركبها هي رئاسة الجمهورية[219]. ومع أن تسارع

---

(216) استقال من الحزب بعد ثورة 25 يناير. شارك في تأسيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.

(217) ربيع [وآخرون]، ص 2.

(218) «البرادعي يطالب برحيل نظام حسني مبارك،» (بي بي سي عربي، آخر تحديث 31/ 1/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110130_cairo_shooting_baradei.shtml>.

(219) من مقابلة اللواء عمر سليمان يوم 15 شباط/ أبريل مع موقع اليوم السابع، انظر: «عمر سليمان يروى «لليوم السابع» تفاصيل محاولة اغتياله بعد خروجه من المخابرات العامة .. وزير الداخلية لا يعرف شيئًا عن محاولة اغتيالي، والجهة الوحيدة التي عرفت نوع سيارتي هي رئاسة الجمهورية،» =

الحوادث في تلك الأيام طوت الحادثة، أكد أحمد أبو الغيط (وزير الخارجية في عهد مبارك)، في شهادته لإحدى الفضائيات المصرية ونشرتها صحيفة الأهرام المصرية في 24 شباط/ فبراير 2011 محاولة الاغتيال هذه، وقال إنه كان شاهدًا عليها[220]. وفي مقابلة مع قناة العربية في برنامج الذاكرة السياسية في 28 آذار/ مارس 2014، لمّح أبو الغيط إلى أنه ربما كان ثمة أطراف من المجلس العسكري قد دبّرت هذا الحادث[221]، بينما كشف الصحافي جهاد الخازن، المقرب من عمر سليمان، في مقالة له في جريدة الحياة عن أن سليمان نفسه أخبره أن جمال مبارك هو من يقف وراء محاولة اغتياله[222].

على المستوى الدولي، أصدرت فرنسا وبريطانيا بيانًا مشتركًا طالبتا فيه مبارك باتخاذ الإجراءات كلها التي تضمن عدم استخدام العنف. وصرّح وزير خارجية السويد كارل بيلت أن مصر بحاجة إلى مبادرة سياسية تقود إلى انتخابات رئاسية وديمقراطية هذا العام. ولم تختلف مواقف الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي عن ذلك، لكن الجهل وعدم الوضوح كانا سمة غلبت على المواقف الدولية في هذا اليوم، وكاد الموقف أن يساوي بين المتظاهرين والنظام. إذ على الرغم من «القلق العميق» الذي أبدته الولايات المتحدة من استخدام العنف من السلطة

= اليوم السابع، 15/ 4/ 2012، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/story/>.

وهذا ليس التلميح الوحيد لكون أحد المحيطين بمبارك والمتضررين من وجوده هو المسؤول عن الاغتيال. وذهبت تحليلات كثيرة إلى أن المقصود كان جمال مبارك، أو أتباعه الخلّص. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www2.youm7.com/News.asp?NewsID=653531#.UwsYwPl_vh9>.

(220) «أبو الغيط: محاولة اغتيال عمر سليمان صحيحة،» الأهرام، 24/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/64352.aspx>.

(221) «الذاكرة السياسية: أحمد أبو الغيط (1)،» (العربية نت، 28/ 3/ 2014)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/TksfoZ>.

(222) لم ينشر جهاد الخازن اسم الشخص الذي اتهمه عمر سليمان بالوقوف خلف محاولة اغتياله، لكنه (أي الخازن) صرح بالاسم لصحيفة المصري اليوم لاحقًا. انظر: «جهاد الخازن: عمر سليمان رجّح أن يكون جمال مبارك وراء محاولة اغتياله،» المصري اليوم، 28/ 7/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/150343>.

يتحدث جهاد الخازن عن تقديره الكبير لعمر سليمان الذي أسرّ له بمثل هذه الترجيحات.

المصرية على لسان وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كليتتون، فإنّها طالبت المتظاهرين أيضًا بالابتعاد عن العنف[223]، وذلك على الرغم من أن التظاهرات كانت سلمية.

في حينه، بدا ارتباك الدول الغربية واضحًا، إذ كانت تحذر تصدير الديمقراطية أو مطالبة الأنظمة بها بعد تجربة المحافظين الجدد وحرب العراق. وتخشى في الوقت ذاته دعم النظام علنًا بعد تجربة تونس. لذلك، آثرت أن تذهب إلى «القلق العميق» والتصريحات العامة والمطالبة بتجنب العنف[224].

استنزف نظام مبارك أوراقه وهو يلبي علنًا ومن دون مقابل شعبي المطالب كلها التي كانت استجابته لها ضربًا من المستحيل قبل الثورة، وما عاد لهذا التجاوب قيمة حقيقية بعد يوم الغضب، وارتفاع صوت الميدان طالبًا إسقاط النظام، وما تبع ذلك من حوادث وتطوّرات جعلت الإدراك الجمعي المصري يؤمن بأن ما يقوم بـه هو «ثورة» تستهدف رأس النظام وإسقاطه بشكل عام. ظل هذا الوعي الجمعي حاضرًا في ميدان التحرير وغيره من الميادين وفي ساحات الاحتجاج في المحافظات، وتجلّى في رفض المتظاهرين الخطوات الجزئية التي قام بها مبارك، مثل تعيين نائب له أو إقالة حكومة مكروهة شعبيًا أو اعتقال قادة في الحزب الوطني والوعد بمحاكمتهم. عندما يدخل الوعي الجمعي في مزاج عام

---

(223) «Egypt Protests: World Leaders Call on Egypt to Address its Citizens' Grievances,» *Telegraph*, 28/1/2011, Retrieved in 13/5/2014, from the Web: <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/egypt/8289678/Egypt-protests-World-leaders-call-on-Egypt-to-address-its-citizens-grievances.html>.

(224) ، يؤكد روبرت غيتس، وزير الدفاع الأميركي السابق، في كتابه *Duty* (واجب) ما سبق أن قدّرناه في كتاب الثورة التونسية المجيدة، وكتابات أخرى، وهو أن الولايات المتحدة فوجئت بالثورتين في تونس ومصر، وأن أول تصريح لأوباما في شأن تونس كان في 14 كانون الثاني/ يناير نفسه، وأنه ذكر تونس في خطاب الاتحاد في 25 كانون الثاني/ يناير 2011 بجملة واحدة، وهي «إننا ندعم الشعب التونسي وتطلعات جميع الشعوب للديمقراطية». انظر: Robert M. Gates, *Duty: Memoirs of a Secretary at War* (New York: Alfred A. Knopf, 2014), p. 503.

ويؤكد غيتس أن أغلبية المؤثرين في الإدارة الأميركية (غيتس وبايدن ومولن وكليتتون) كانت متوجّسة جدًا من إزاحة مبارك، وكانت تخشى آثار وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر على السلام مع إسرائيل، وعلى الاستقرار، وأن أوباما بعد تونس صار يميل إلى اتخاذ موقف أكثر علنيةً ووضوحًا في دعم مطالب الثوار (ص 504-505).

مؤداه أنه يصنع ثورة، لا تُرضيه تنازلات النظام الجزئية وتلبّية مطالبه السابقة، بل تصبح التنازلات علامة ضعف يُبديها النظام.

ب- تظاهرات الشهداء

كان ختام ليلة 28 كانون الثاني/ يناير مربكًا ومخيفًا لكثيرين؛ إذ ساد مشهدُ الانفلات الأمني، المتمثل في محاولات السطو الفردي والجماعي المنظم وغير المنظم على المحال الكبرى أو نقاط الصرافة الآلية، وكانت خاتمته في الليلة ذاتها خطاب مبارك الذي وضع معادلة «أنا أو الفوضى»، وبدأت بوادر الفوضى حاضرة. إلى ذلك، كان كثيرون من الشباب والمشاركين في تظاهرات الغضب قد أُنهكوا تمامًا بعد يوم شاق من الركض والمواجهات، وتفرقت أغلبيتهم مع صعوبة التواصل بينهم بسبب قطع الاتصالات. كانت ليلة مرهقة، وكانت ملامح يومها التالي غائمة.

كان الشغل الشاغل لمن تمكنوا من التواصل صباح السبت (29 كانون الثاني/ يناير) البحث عن طريقة لاستعادة حراك الشارع، بما يتجاوز مخاوف الناس إذا رفعت أي مطالب سياسية. عرف شباب الإخوان خبر استشهاد مصطفى الصاوي (أحد شباب الإخوان في العجوزة)، فكانت فكرة تشييع جنازة شعبية للشهيد تمر بميدان التحرير، يستطيعون من خلالها استعادة زمام المبادرة في الشارع مرة أخرى، وتكريم من قدّموا أرواحهم ثمنًا لحرية هذا الوطن في الوقت ذاته، فتواصلوا عن طريق الهواتف الأرضية مبكرًا واتفقوا على الالتقاء في العجوزة ومحاولة الحشد لتشييع جنازة شعبية للشهيد تمر بميدان التحرير.

أدى محمد القصاص دورًا أساسًا في ترتيب الأمر والتنسيق مع شباب الحركات السياسية. حين عادت شبكات المحمول إلى العمل، تواصلت المجموعات وتمّت الدعوة لصلاة الظهر في العجوزة، وذهب الجميع باكرًا إلى أهل الشهيد وإلى مسؤولي الإخوان في مناطقهم لإقناعهم بأهمية هذه الفكرة، وبأنه لا يليق بابنهم الذي قدّم روحه من أجل وطنه أن يدفن هكذا، ومن الواجب إكرامه وكل من ضحوا مثله. وبعد جهد كبير وممانعة من الأهل والإخوان، أتت الموافقة شرط صون الجثمان وعدم تعريضه لأي وضع ربما يُهان فيه أو يتأذّى. اتفق الشباب على أن يتولّى هاني محمود مسؤولية «الجنازة - المسيرة»

وتوجيهها، وطلب من عبد الرحمن هريدي أن يقود الهتاف، وأن يجهز اللافتات والهتافات الملائمة بالتنسيق مع شباب الحركات. لم ينجح المنظمون في شراء مكبرات صوت، كما أنهم لم يستطيعوا استئجارها بسبب خشية أصحاب المحال من ضياع معداتهم أو تلفها. شارك في قيادة الجنازة هاني محمود وعبد الرحمن هريدي من شباب الإخوان، وخالد السيّد وخالد عبد الحميد من حركة شباب من أجل العدالة والحرية، باتجاه المعتصمين في ميدان التحرير.

تحركت الجنازة نحو التحرير للصلاة عليها في الميدان ثم استكمال الطريق نحو المدافن. كانت الجنازة فعليًا نقطة ارتكاز في تحريك الشارع مرة أخرى، فتفاعل الناس معها بقوة على طول المسيرة نحو التحرير. وعند مرورها بمحاذاة قسم شرطة الدقي، حاول بعض ضباطه الاحتكاك بالجنازة، وكادت تحدث مواجهات بعد أن ذخّر ضابط سلاحه في وجه المتظاهرين لولا شجاعة الشباب الذين وقفوا أمامه ومنعوه، حتى إن محمد القصاص وقف مباشرة أمام البندقية وظل يصيح في الضابط: «أضرب أضرب! إحنا ماشيين في جنازة شاب انتم اللي قتلتوه مبارح، هتقتلوا كم واحد كمان، عايز تضرب أضرب!»، فتراجع الضابط إلى داخل القسم بعد تجمهر الشباب حوله.

عند دخول الجنازة ميدان التحرير تجمهر الناس حولها، وفقد الشباب القدرة على السيطرة على مسيرها: «كنت أحاول جاهدًا، أنا وأحمد نزيلي، توجيه الجنازة إلى شارع التحرير لمنعها من دخول شارع محمد محمود المؤدي إلى وزارة الداخلية، إلى درجة أنني تعلقت 'حرفيًا' بقوائم الخشبة التي تحمل الجثمان لتوجيهها بعيدًا عن مدخل الشارع، لكن من دون جدوى، فكان الناس حول الجنازة كالسيل الجارف، وما شجعهم على دخول الشارع تنحّي الدبابات المتمركزة على مدخله من جهة التحرير جانبًا، وأفساحها الطريق لدخول الجماهير»[225].

في الطريق باتجاه المدافن، بدأت الشرطة بإطلاق النار مباشرةً على الجنازة، فسقط نحو ثمانية شهداء، وأُدخل الجثمان إلى شارع الفلكي بصعوبة من جهة مكتبة الجامعة الأميركية لتكمل الجنازة طريقها، ولتشتعل ملحمة جديدة في

(225) من شهادة هاني محمود للمؤلف في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

شارع محمد محمود ومنطقة الفلكي وباب اللوق والسوق المغطى. انتشرت قوات الشرطة بشكل مكثف في الحواري والأزقة، وتمركز عناصر فوق المباني وبدأوا بقنص المتظاهرين. دفع الغضب المتظاهرين إلى الانعطاف إلى شارع محمد محمود بعد دخولهم الميدان باتجاه وزارة الداخلية، حيث كان العادلي محاصرًا، فباشرت قوات الأمن بإطلاق الرصاص الحي باتجاه الجنازة. سقط 13 شهيدًا في الحال، وتحوّلت الجنازة إلى جنازات، كل جنازة تظاهرة، وعلى الفور نصب مجموعة من الثوار مشفى ميدانيًا في مسجد عباد الرحمن في أحد الشوارع الجانبية لميدان التحرير[226].

استمرت المواجهات في شارع محمد محمود، واعتلى القنّاصون المباني المحيطة، بينما استخدم الثوار عبوات المولوتوف، وامتدت ليلًا ونهارًا حتى اليوم التالي، إلى أن تدخلت قوات الجيش وهرّبت وزير الداخلية حبيب العادلي من داخل الوزارة في مدّرعة عسكرية[227]. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت وزارة الداخلية عنوان اليد الضاربة للنظام في عهدة العسكر.

حينها، لم يكن ممكنًا رؤية ما يمكن اعتباره خطوة أولى لتمدّد العسكر للسيطرة على مرافق الدولة القمعية كلها، بل صار هذا ممكنًا كجزء من سردية تروي استغلال ثورة 25 يناير للتخلص من الجناح المدني في السلطة القمعية بانقلاب أول هو عدم الانصياع لمبارك، وصولًا إلى انقلاب 3 تموز/ يوليو.

هل أمكن أن تنتصر الموجة الأولى من الثورة لولا تحييد الجيش النسبي لذاته؟ قيل الكثير في محاولة الإجابة عن هذا السؤال. مثلًا، لا يقبل الباحث حازم قنديل بالفرضية القائلة إن الأنظمة لا تسقط إذا كانت أجندة القمع قادرة وراغبة في قمع الثورة أو التمرّد، ويرى أن سلوك الجيش المصري يفنّد هذه الفرضية، وهذا غير صحيح إذ لم يكن الجيش المصري راغبًا في قمع الثورة في بدايتها، وذلك يتفق مع قول قنديل إن الجيش في حالة مصر كان مؤسسة

---

(226) من شهادات معاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

(227) شهادات وليد عبد الرؤوف (24 حزيران/ يونيو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014).

شبه مستقلة، لا ذراعًا حديدية للنظام[228]. والحقيقة أن الأنظمة تصمد إذا وقف الجيش بكامل عديده وعدّته في صفها ضد أي ثورة سلمية، وإذا كان مستعدًا لاستخدام ما يملك من قدرة على البطش، وكان قادرًا على ذلك، وهذا ما تثبته الثورتان السورية والليبية وغيرهما[229]. وإذا ظل الجيش مواليًا للنظام واستخدم قوته العسكرية ضد الثورة السلمية، فستكون الخيارات إما انتهاء الثورة وإما الانتقال إلى العمل المسلح؛ فالشعب الأعزل لا ينتصر على الجيش إذا استعمل الأخير قوته العسكرية، وينتصر عليه إذا حيّد نفسه. لكن في مثل هذه الحالة، يعتبر هذا انتصارًا رمزيًا للشعب على الجيش، لأنه في الواقع حيد نفسه أو تخلى عن ولائه المطلق للنظام.

في خضمّ هذه الحوادث، أدرك الثوار ضرورة الحفاظ على الوجود في ميدان التحرير في أثناء المواجهة. كان ميدان التحرير الذي يتوسّط القاهرة المكسب الوحيد والمضمون في تلك اللحظات، فانطلقت الهتافات الجماعية تحث المتظاهرين على البقاء فيه، وكان أبرزها مقاطع من أغنية الشيخ إمام معدّلة قليلًا «الجدع جدع، والجبان جبان، واحنا يا جدع قاعدين في الميدان»، وهذا ما ثبّت عددًا كافيًا من المتظاهرين. وشيئًا فشيئًا، أدرك الثوار ضرورة تجهيز المكان بمكبرات الصوت لتوحيد الميدان وبلورة شخصيته السياسية. ووصلت هذه الصيرورة إلى ذروتها مع تشكيل ائتلاف شباب الثورة في 5 شباط/ فبراير، ردًا على استجابة القوى السياسية لدعوة عمر سليمان والجلوس للتحاور معه.

اشترى إسلام لطفي وعبد الرحمن هريدي وعبد الكريم هريدي، وهم من شباب الإخوان، مكبرات صوت، وتعاون الثوار على بناء أول منصة في التحرير، وأوكلت إدارتها إلى حركة شباب من أجل العدالة والحرية[230]. اقتصر دور الشباب على ترداد الهتافات الثورية الداعية إلى إسقاط النظام ورموزه. وشهد هذا اليوم أوّل احتكاك بين الثوار والنخبة السياسية حين حاول بعض الشخصيات

---

(228) Hazem Kandil, *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt* (London; Brooklyn, NY: Verso, 2012), p. 2.

(229) حتى عند تحول الثورة إلى ميليشيات مسلحة، يصعب عليها التغلب على الجيش إذا لم تكن موحدة ومنظمة وقادرة على وضع استراتيجيات بديلة.

(230) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

السياسية العامة إلقاء كلمات في المتظاهرين، منهم أيمن نور (رئيس حزب غد الثورة) وجميلة إسماعيل (مستقلّة) وحمدين صباحي (رئيس حزب الكرامة (تحت التأسيس))[231]. بدأ الناشطون يدركون أنهم صنعوا ثورة، وتخوّفوا منذ البداية من أن تستحوذ عليها قوى سياسية ذات أجندات حزبية. وسيتحوّل هذا الهوس إلى ما يشبه المرض لاحقًا في المرحلة الانتقالية، حيث سيثير عداء القوى السياسية المختلفة، داخل النظام أو خارجه، وهذا ما سيكون له نتائج سلبية إن لم تكن وخيمة. فالشباب لم ينتظموا في بديل سياسي واضح يلبي الطموحات[232]، ما أدى في النهاية إلى أن تعود الأحزاب إلى ملء الفراغ، ووجدت هذه الأحزاب «شبابًا» أضحوا يسمَّون «شباب الثورة» كغطاء لها طوال المرحلة الانتقالية. كذلك الإعلام الخاص والعسكر، حيث وجد كل منهما لنفسه شبابًا استخدمهم ثم تخلّص منهم بعد الانقلاب. أدى هذا كله إلى تآكل صورتهم بالتدرج وتسهيل الهجوم عليهم لاحقًا. وربما كان من الأجدى أن ينظم الشباب أنفسهم سياسيًا، وأن يتعاملوا مع الأحزاب بريبة واحترام في الوقت ذاته، وأن يعتبروا أنفسهم أيضًا قوة سياسية منظّمة، لها أجندتها السياسية تتلخّص في بناء الديمقراطية، فيما الوقت برأيي لم يسعفهم في إزالة الحواجز بينهم كي يقيموا تنظيمًا كهذا.

مع غياب القوات الأمنية وبقاء بعض منها حول وزارة الداخلية في شارع محمد محمود وشارع منصور، استمرّت في هذا اليوم الفوضى الناجمة عن الانفلات الأمني وعمليات السطو المسلح والنهب، خصوصًا بعد نجاح مئات السجناء الجنائيين بالفرار من السجون. وسرت شائعات في ذلك الوقت تقول إن الانفلات مدبر لدفع المتظاهرين للعودة إلى منازلهم وحمايتها من اعتداءات «البلطجيّة» والعناصر الجنائية على أنواعها[233]. يقول مصطفى شوقي: «قمنا بعقد اجتماع سريع في ميدان التحرير، واتُّفق على تعميم فكرة اللجان الشعبية لحماية البيوت،

(231) من شهادتي محمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014).

(232) ولاحقًا، بعد الثورة، ارتكبوا خطأ أنهم حلّوا ائتلاف شباب الثورة فعاد كلٌّ إلى حزبه، أو أقام تنظيمًا، أو ذهب إلى حال سبيله.

(233) معلومات متقاطعة من شهادات مجموعة من الناشطين السياسيين: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014).

وقبل أن نباشر بهذا الأمر قامت المناطق المختلفة في القاهرة الكبرى بتأليف اللجان بشكل تلقائي، وتلقينا عشرات الاتصالات من البيوت تُطمئننا إلى سلامة بيوتنا، وتدعونا إلى الاستمرار»[234]. وهذا في الحقيقة تصريح بأن اللجان الشعبية ولدت تلقائية وعفوية وواسعة بشكل يتجاوز أي ادعاء بالمبادرة بها. ربما كان الاستلهام بالسمع من تجربة تونس عند بعض الشباب، لكن اتساع نطاق الظاهرة في مصر كان أكبر بكثير من تناقل خبرة خارجية عبر عناصر طليعية. كان وعيًا بفكرة غياب الشرطة وانهيارها، ووعيًا بفكرة ضلوعها في الأزمة كطرف معادٍ أحيانًا، واختلف هذا الوعي من مكان إلى آخر. يقول محمد نعيم: «تجربتي الشخصية في تشكيل في دوريات اللجان الشعبية بالمقطم والمشاركة فيها تقول إن الحس المعاد للشرطة كان غالبًا، وكان الشك الفوري في السيارات المسرعة أو السيارات التي تطلق نارًا من باب التخويف أو الهزل، إنها سلوكيات شرطية بحسب تجربتي»[235].

كان للجان الشعبية دور كبير في هذه المرحلة، وتحتاج دراستها إلى تفصيل من أكثر من زاوية، خصوصًا دلالتها الاجتماعية وتأثير سرعة نشأتها وتفاعل الشعب معها سريعًا في إفشال مخطط الفوضى والرهان عليه عند السلطة ورصد مراحل تطورها أو تطور توظيف الدولة لها. ففي بعض الحالات، كانت الدولة تعتبر البلطجية لجانًا شعبية أو «أهالي»، وكان هؤلاء يرافقون الشرطة ويقفون مع أفرادها على الحواجز.

خُوّفت الأحياء السكنية والقرى في القاهرة والمحافظات في وقت متزامن تقريبًا، وبدأت ترد إلى المعتصمين اتصالات من أهاليهم يبلغونهم عن فوضى وأصوات طلقات نارية وسرقات (كان عدد منها مجرد شائعات). وكان من المتوقع أن يفرغ الميدان من «سكانه الجدد» لو انصرف كل واحد منهم ليحمي أهله. لكن شيوع الإحساس بالمسؤولية تجاه الميدان والاعتصام لدى كثيرين دفع أغلبية من تلقوا هذه الاتصالات إلى التشاور مع رفاقهم في الميدان وتقرير التصرف الأمثل، فأدركوا أن ثمة مشكلة عامة تحتاج إلى معالجة. أُطلق سراح محكومين جنائيين من سجن الفيوم، فبدأ هؤلاء نشاطهم التخريبي في أحياء 6 أكتوبر القريبة. وشكّل الناس

(234) من شهادة مصطفى شوقي، في 4 أيار/ مايو 2014.

(235) شهادة محمد نعيم، التي قدمها على شكل ملاحظات مكتوبة إلى المؤلف.

في هذه الأحياء لجان حماية شعبية، كما في أحياء العجوزة والزمالك والمهندسين وميت عقبة وبولاق أبو العلا، فعملت هذه اللجان بسرعة وفاعلية عالية استمرت بين 29 كانون الثاني/ يناير و8 شباط/ فبراير، حين بدأ الناس يعتادون حياة جديدة خالية من الشرطة ويأمنونها إلى حد ما، خصوصًا حين ظهرت غلبة في الصراع لمصلحة إرادة الثورة.

مع إعلان المنصة الوليدة[236] واستمرار الاعتصام في ميدان التحرير وقرار الجموع عدم الرحيل قبل رحيل مبارك، وتعالي الهتافات المنادية بإسقاط النظام، وُلِد ما سُمّي مجازًا «جمهورية التحرير» التي ستتشكّل ملامحها خلال الأيام القليلة التالية، والتي ستمتلك شرعية الرد على الاقتراحات السياسية وعروض النظام المختلفة.

في مساء اليوم نفسه، أصدرت القوات المسلحة بيانًا وزّعته في محيط وزارة الداخلية قالت فيه: «لمصلحة الوطن، ها نحن هنا معكم لتحقيق طموحاتكم، فلنكن جميعًا في خندق واحد للحفاظ على سلامة الأمة وقطع الطريق على المخربين، والقوّات المسلحة موجودة لتأمينكم ولتحقيق بعض مطالبكم، ونحن هنا لحماية ممتلكاتكم ومنع أعمال الشغب أو التخريب أو العنف. ومن حقكم التعبير عن آرائكم أو مطالبكم بشكل حضاري». كما حذّرت من أعمال التخريب التي تعرّض المتظاهرين للإصابة والمساءلة، مشيرةً إلى أن هناك من الدخلاء من يريد «تخريب وتدمير تاريخنا وحضارتنا وثقافتنا واقتصادنا وتعطيلها عن أدائها بكفاءة». وفي بيان إعلامي آخر، أكّد الجيش قرار حظر التجوّل بين الرابعة عصرًا والسابعة صباحًا[237].

حتى ذلك اليوم، كان من الصعب التوصل إلى حقيقة موقف المؤسسة العسكرية. إذ يقول الجيش بوضوح إنه سيساهم في تحقيق «بعض» مطالب المتظاهرين، لكنه يشير أيضًا إلى عناصر دخيلة بين الثوار، وهي سمة سترافق مضمون تصريحات الجيش لفترة طويلة جدًا.

---

(236) التي تبرع بشراء معداتها جميعها رجل الأعمال ممدوح حمزة.

(237) «القوات المسلحة تحذر من التجمعات وخرق حظر التجوال،» الشروق، 30/ 1/ 2011، ص 4.

2- يوم 30 كانون الثاني/ يناير: استمرار الاعتصام

أمضى الثوار ليلتهم في الميدان على الأرصفة وفي حديقة مجمع التحرير والجزيرة الدائرية في وسط الميدان التي سميت «الكعكة الحجرية»، وتبرّعوا بما معهم من أموال لشراء فُرُش وأغطية وطعام. وأمضى بعضهم ليلته نائمًا في الميدان من دون أغطية. ومع الغياب النسبي للأمن، أصبح التحرير قبلة الناس الذين سرعان ما أصبحوا متظاهرين، في حين بقيت جبهة محمد محمود مشتعلة، وامتدّت إلى ميدان باب اللوق في شارع التحرير، حيث تكثّف رجال القناصة على المباني المحيطة بوزارة الداخلية[238]. شهد هذا اليوم هروبًا جماعيًا للمعتقلين السياسيين، بينهم قادة الإخوان المسلمين الذين اعتُقلوا في 27 كانون الثاني/ يناير، ومعتقلان اثنان من حركة المقاومة الإسلامية حماس ومعتقل واحد من حزب الله اللبناني[239].

على الرغم من أن الحادثة كانت مفهومة السياق في تلك الأيام، فإنها استُغلّت في عهد حكم الرئيس محمد مرسي في سبيل إدانته والانقلاب عليه. ومحاكمة مرسي في هذه المسألة من العلامات الدالّة على أن الثورة على المؤسسات المنتخبة في عام 2013 هي ثورة مضادة، أي إن الهرب من سجن مبارك في أثناء الثورة اعتُبر تهمة بلغة الانقلاب على الحكم المنتخب. كما اتهم بالتخابر مع حماس التي اتُّهمت بدورها بمساعدته في اقتحام السجون. لكن الحقيقة أثبتت شهادات مأموري السجن والمساجين، بما لا شك فيه، أن خروج المساجين السياسيين حصل بعد أن حررت مجموعة من بدو سيناء وأهالي السجناء من منطقة وادي النطرون التي يقع فيها السجن، مساجينهم، ليخرج قادة الإخوان المسلمين وغيرهم مع الخارجين. وفي الفترة ذاتها، تجمهر أهالي السجناء الجنائيين حول السجون في مناطق عدة لتحرير أبنائهم.

بدأت محاولات اقتحام سجن وادي النطرون منذ مساء جمعة الغضب، ولم يكن قادة الإخوان المسلمين قد نُقلوا إليه بعد. وللمفارقة، ظهر مرسي في مداخلة

---

(238) معلومات متقاطعة من شهادات مجموعة من الناشطين السياسيين: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014).

(239) المصري اليوم، 31/ 1/ 2011.

على فضائية الجزيرة الإخبارية مستخدمًا الهاتف المحمول لينفي باسمه وباسم زملائه هروبهم من المعتقل. إذ وجدوا أبواب السجن مفتوحة، ثم قام بتحديد مكانه مطالبًا السلطات باعتقاله إن أرادوا[240]. وبحسب شهادة مأمور سجن وادي النطرون اللواء عدلي عبد الصبور، اقتحمت المجموعات المسلحة السجن وتوجّهت على الفور إلى العنبرين (2) و(7) اللذين يضمان معتقلي الجماعات الجهادية السيناوية وجنائيين من منطقة وادي النطرون[241].

وفّر خروج قادة الإخوان المسلمين من السجون فرصة لإعلان مواقفهم تجاه ما يحدث في البلاد. وكان طبيعيًا في هذا الوقت أن تكون مواقفهم منفتحة، حيث صرّح عضو مكتب الإرشاد سعد الكتاتني أن الجماعة تفوّض محمد البرادعي الحديث باسم الثورة[242].

بدأ النقاش في شأن موضوعات التمثيل ودور الأحزب باكرًا. ومن الواضح أن الإخوان أو شباب الإخوان ما أرادوا الاستفراد بالقيادة، أو كانوا قادرين على ذلك أصلًا. وحتى ذلك اليوم، كان جزء من قيادة الإخوان غير متأكد من صحة الانضمام إلى هذه الانتفاضة الشعبية وتحمّل المسؤولية عن مثل هذه القرار. ولم ترغب قيادة الإخوان في تحمّل هذه المسؤولية وعواقبها، مع توافر فرصة لإسقاط النظام أو إضعافه على الأقل، ولهذا اقترحوا البرادعي في البداية ناطقًا باسم الثورة. أما الشباب فكانوا منخرطين تمامًا في تحالفات وشراكات ميدانية، وكانوا أكثر إدراكًا لمخاوف شركائهم في الثورة من استيلاء أي نخبة سياسية منظمة على الثورة.

أ- إشكالية بيان الإخوان

أصدر الإخوان بيانًا بارك انتفاضة الشعب المصري، وطالب بحكومة ائتلافية من دون الحزب الوطني، وبإلغاء قانون الطوارئ وحل مجلسي الشعب والشورى.

---

(240) لمشاهدة مقابلة محمد مرسي مع قناة الجزيرة، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www. youtube.com/watch?v=IfGtRcq7PDg>.

(241) «مأمور «وادي النطرون» السابق يكشف تفاصيل ليلة قضاها مرسي وإخوانه في السجن،» الشروق، 9/ 6/ 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www. shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09062013&id=2735430f-6810-4bb5-9c41-eb1ffaafd7c5>.

(242) «مروحيات ومقاتلات تحلق فوق ميدان التحرير،» الشروق، 31/ 1/ 2011.

ولم يتضمّن البيان رحيل النظام أو الرئيس مبارك، وهذا يعني أن أوساطًا في قيادة الإخوان التقليدية اعتبرت أن ما يجري مناسبة لتحقيق مكاسب من النظام. وليس هذا غريبًا على الإخوان، فهم حركة شعبية واسعة وحذرة بسبب ما تعرضت له من قمع. وهي قبل كل شيء ليست حركة ثورية، بل تميّزت بدعوتها إلى التدرّج في إصلاح المجتمع بموجب النهج الإسلامي.

في الوقت الذي كان الميدان ينادي «الشعب يريد إعدام السفاح»، ردًا على حجم القتل الذي وقع في شارع محمد محمود، والذي دفع الجيش بعد مماطلة دامت أيامًا إلى إخراج حبيب العادلي ومساعديه، أصدر الإخوان بيانًا - خلافًا للمتفق عليه بين القوى السياسية مسبقًا من عدم توزيع بيانات سياسية أو رفع أي لافتات أو شعارات حزبية - طبعوه ووزعوه داخل الميدان، ويحمل توقيع الجماعة. كانت المطالب التي نصّ عليها البيان معزولة تمامًا عما تفيض به شوارع مصر وميادينها: إلغاء حال الطوارئ؛ حل مجلسي الشعب والشورى؛ إعلان تأليف حكومة وحدة وطنية من غير الحزب الوطني تشرف على إجراء انتخابات نزيهة وإتمام انتقال السلطة بشكل سلمي. ودعوا الله في البيان أن يتغمد شهداء الانتفاضة والحرية والكرامة بواسع رحمته، وأن يُلهم أهلهم الصبر والسلوان، مطالبين بضرورة التحقيق مع كل من أمر وحرَّض وشارك فى ارتكاب جرائم القتل ضد الشعب ومحاسبته، لأنها جرائم ضد الإنسانية.

سبَّب البيان سخطًا داخل الميدان، خشي معه الشباب من شقاق بين المعتصمين. اجتمع عدد من شباب الإخوان للتشاور، واتفقوا على منع توزيع البيان، وعلى أن يذهب بعضهم إلى مكتب الإرشاد لتوضيح حجم الضرر الذي سببه، والتفكير في طريقة لطمأنة القوى السياسية وقوى الثورة الوليدة إلى نيات الإخوان. وقاموا على الفور بمحاولة منع توزيع البيان، وجمعوا الكميات الأكبر منه من المكلفين بتوزيعها من الإخوان وأتلفوها. وذهب هاني محمود وأحمد نزيلي إلى مكتب الإرشاد والتقيا محمود عزت (نائب المرشد) وعاتباه على البيان، وعلى تبنّي الجماعة مطالب لا علاقة لها بسقف مطالب الميدان، وأخبراه أن البيان أثار مخاوف كثيرين من أن تغازل الجماعة النظام لتعقد معه صفقة ما، فتنسحب من الاحتجاجات إذا أعلن النظام حزمة إصلاحات ترضيها وتحفظ لها دورًا ما في المرحلة المقبلة. كما قالا له إن كثيرًا من المعتصمين بدأ يشتم الإخوان بسببه وبسبب بيانه.

حاول عزت الدفاع عن البيان، إلا أنه عاد وتراجع عنه تجاه إصرار الشباب، واقترح أن تصدر الجماعة بيانًا توضيحيًا توزّعه في الميدان. عارض الشباب ذلك، واتفقوا أخيرًا أن تصدر الجماعة بيانًا إعلاميًا تؤكد فيه التزامها مطالب الثورة ودعمها الكامل للميدان وسقف مطالبه[243].

اقترح الشباب على عصام العريان أن ينزل مع بعض قادة الجماعة إلى الميدان للتعرف إلى الحالة الجديدة التي أصبحت عليها مصر، وتأكيد دعم الجماعة للثورة والثوار وتبنّيها مطالب الميدان كاملة. و«بالفعل، اصطحبناه والدكتور الكتاتني معنا إلى التحرير، وألقى كلمته على المنصة»[244]. وأعلن قرار الجماعة الاستمرار بالاعتصام في ميدان التحرير[245].

استمرت النغمة التي يلعب عليها النظام بمحاولة تعميق المخاوف من الإخوان، لذلك تحرك إسلام لطفي وأحمد عبد الجواد ومحمد القصاص خلال هذا اليوم والأيام التالي له، محاولين إقناع عدد من أعضاء مكتب الإرشاد بضرورة إعلان الجماعة حزمة إجراءات تتعلق بالمستقبل، لطمأنة الداخل والخارج، وكان من بين هذه المقترحات إعلان عدم الترشح للرئاسة في أول انتخابات بعد سقوط النظام، وعدم المنافسة على الأغلبية في البرلمان، وهي الأمور التي أقرها مجلس شورى الجماعة في اجتماعه في 10 شباط/ فبراير 2011.

ب- شباب مصر الحرّ

في مساء 30 كانون الثاني/ يناير، اجتمع ممثلو الحركات الشبابية في مقر تيار التجديد، مؤكدين مطالبهم بإسقاط النظام كاملًا، والدعوة إلى «مليونية» الثلاثاء 1 شباط/ فبراير. واكتسب هذا الاجتماع أهمية لانضمام ناشطين جدد بارزين. وطرح خالد السيد (من حركة شباب من أجل العدالة والحرية) فكرة المليونية الأولى وصيغت الدعوة في بيان موقّع باسم «شباب مصر الحر»، وأُرسل إلى

---

(243) البيان الأول، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/bFxIDH>، والبيان الثاني على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/qwakCY>.

(244) من شهادة هاني محمود للمؤلف في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

(245) معلومات متقاطعة من شهادات كل من إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014).

وسائل الإعلام[246]. يمكننا أن نعتبر هذا البيان الوثيقة الأولى التي أعلنت رمزيًا عن شخصية ثوّار التحرير. ولا شك في أن وجود ممثلي الحركات الشبابية في الميدان رسّخت الثقة والصلات في ما بينهم، وزادت تبلورًا في أثناء حوار القوى السياسية مع اللواء عمر سليمان مع إعلان ائتلاف شباب الثورة، وهي أول مرة أيضًا يطلق فيها على التظاهرات الشعبية اسم «مليونيّة». ولا شكّ في أن الميادين المصرية امتلأت في مناسبات عدة بملايين المتظاهرين، لكن الوصف بحد ذاته سيكون علامة مميزة للمبالغة في توصيف التظاهرات في الثورة، وكذلك في الثورة المضادة. أما الجانب السلبي، فبدأ يتجلى في بوادر الاستخفاف بأي تظاهرة غير مليونية بغض النظر عن عدالة مطالبها وأوضاع تنظيمها.

زاد من تعاضد ثوار التحرير شعورهم بأن الطريق ربما تطول، إذ عُقد الاجتماع بعد زيارة مبارك قيادة مركز عمليات القوات المسلحة في عصر اليوم، برفقة نائبه الجديد عمر سليمان ووزير الدفاع محمد حسين طنطاوي وقائد أركان القوات المسلحة سامي عنان العائد لتوّه من الولايات المتحدة، في مشهد دعائي يظهر ضابطًا في القوات المسلحة يشرح في ما يبدو أنها خطط الجيش على خريطة مصر. ظهر مبارك في وضع كأنه يعطي تعليماته للقوات المسلحة، ولم يكن من الصعب الاستنتاج أن النظام المصري يريد القول إن الجيش جزء لا يتجزأ من النظام، وبهذا المعنى فإن النظام يمسك البلد[247]. ويمكن اعتبار بيان الجيش مساء 31 كانون الثاني/ يناير ردًا على هذه الرسالة، إذ أعلن إسماعيل عثمان (مدير الشؤون المعنوية) في أول ظهور لمسؤول عسكري في الإعلام أن الجيش «لم ولن» يستخدم العنف ضد المتظاهرين ومطالبهم المشروعة. وبُثّ البيان مرات عدة عشية الأول من شباط/ فبراير، أو مليونيات الميدان. ولا شك في أنه ساهم بتشجيع الناس على المشاركة.

---

(246) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات: خالد عبد الحميد (27 أيار/مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

(247) «موقف الجيش من أحداث مصر،» (الجزيرة نت، 11/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/0d4c3708-69dc-4fbd-8bbc-4247600e9865>.

اتضح لاحقًا أن الجيش قادر على التخطيط والمسايرة في الوقت ذاته. قارن بالمشهد الذي ظهر فيه الرئيس المنتخب محمد مرسي في خطبة مطوّلة أمام وزرائه قبيل 30 حزيران/ يونيو 2013، ويظهر السيسي فيه مصفّقًا لخطاب رئيسه.

صعّدت جماعة الإخوان المسلمين نبرتها في تصريح على لسان عضو مكتب إرشادها محمد علي بشر، مفاده أن الجماعة متمسكة بمحاكمة رموز النظام الحالي ومحاسبتهم، لا رحيلهم أو تنحيتهم فحسب، مشيرًا إلى أن الجماعة ملتزمة قرار المشاركة لا المغالبة، وليس لديها نيّة الاستحواذ على السلطة. عبّرت هذه التصريحات في هذه اللحظة عن موقف قاطع في وقت أصبح القرار فيه للشارع. في اليوم التالي، رضخت الجماعة لشبابها في شأن تعيين أسامة ياسين(248) حلقة وصل بين الميدان ومكتب الإرشاد، في ما يشبه الاستقلال شبه التام لشباب الإخوان في الميدان(249).

حمّل البرلمان الشعبي في اجتماعه الذي عقد في مقره في وسط البلد، النظام مسؤولية الفوضى، وأوصى بتأليف مجلس رئاسي يضم قاضيين وعسكريًا، مع تشكيل لجنة وطنية لإدارة الأزمة تضم المستشار الخضيري وعبد الجليل مصطفى وأيمن نور وحمدين صباحي وأسامة الغزالي حرب وعبد الحليم قنديل وأبو العز الحريري وجورج إسحق ومجدي حسن، إضافة إلى أحد القضاة وأحد شباب التحرير. ومن اللافت ميل ممثلي الأحزاب المعارضة هذه ضد الأحزاب والحزبية، وعمليًا ضد الديمقراطية، بطرح مطلب أن يحكم مصر قضاة وضباط؛ فهذا ما حصل فعلًا، لكن كجزء من الثورة المضادة. كان هذا المطلب غير الديمقراطي في جوهره تعبيرًا مبكرًا عن عقلية برزت لاحقًا حين فضلت الأحزاب التحالف مع المؤسسة العسكرية أو القضائية ضد خصومها السياسيين، وهو سلوك مناقض لفكرة التعددية الديمقراطية، ومعاد للمؤسسات المنتخبة إذا لم تسيطر عليها.

لفتت صحيفة الشروق المصرية إلى خلافات حادة حصلت في جلسة البرلمان الشعبي في هذا اليوم، إذ انسحب محمد بديع (مرشد جماعة الإخوان المسلمين) بعد مقاطعته مرات عدة، كما برزت اعتراضات من بعض أعضاء البرلمان تتحفظ على إضافة اسم محمد البرادعي(250). عبّر هذا الاجتماع باكرًا جدًا عن خلافات النخبة السياسية المصرية من الأحزاب المعارضة وحساسيتها المفرطة من

---

(248) قيادي إخواني وعضو الهيئة العليا كأمين عام مساعد لحزب الحرية والعدالة، أصبح رئيسًا للجنة الشباب في مجلس الشعب المنحل لعام 2012، ثم وزيرًا للشباب في حكومة قنديل.

(249) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(250) «البرلمان الشعبي يحمل النظام مسؤولية الفوضى،» الشروق، 31/ 1/ 2011، ص 12.

الإخوان المسلمين من جهة، ومن الشخصيات الوطنية المستقلة الصاعدة، مثل البرادعي من جهة أخرى. وسيتطوّر الصراع هذا لاحقًا بعد تنحّي مبارك. لذلك، ليس دقيقًا أن سلوك جماعة الإخوان المسلمين وأخطاءها في المرحلة الانتقالية كانا السبب الوحيد لعودة النظام القديم بعد 3 تموز/ يوليو 2013؛ إذ كان للنخبة السياسية، بأطيافها المختلفة، مواقف مسبقة وطموحات شخصية وتنافس في ركوب موجة الثورة. كما تضمّن سلوكها منذ البداية غيرة من الشباب. إذ برزت في هذه التحركات المبكرة نزعة لتقزيم دور الشباب الذين صنعوا الثورة واحتوائهم، وما الحديث عن ضم «أحد شباب التحرير» إلى أي تحرك حزبي إلا تعبير عن هذا النهج. وأصبح لقب «أحد شباب التحرير» أداة احتواء ووصفة سحرية لركوب موجة الثورة.

عبّر بعض الحركات الشبابية عن موقف متمرد على محاولات الاحتواء هذه. وظهر ذلك من تصريح أحمد ماهر (منسق حركة 6 أبريل) الذي أشار إلى أن حركته جاهزة مع قادة الجمعية الوطنية للتغيير وممثلي القوى السياسية لمناقشة تأليف حكومة إنقاذ وطني لتحل محل الحكومة الجديدة التي أعلنها مبارك، وللحوار مع نائب الرئيس والجيش، وذلك في سبيل تسليم السلطة إلى المتظاهرين[251]. أما على صعيد تنازلات النظام التي قدّمها في ذلك اليوم، فأشار عمر سليمان إلى جملة نقاط رئيسة للخروج من الأزمة، وهي إلغاء ملف التوريث وتأليف حكومة بلا رجال أعمال وتعديل الدستور ومحاسبة المقصّرين وتخلّي حسني مبارك عن رئاسة الحزب الوطني، في حين أصدر فتحي سرور (رئيس مجلس الشعب) بيانًا صرّح فيه أن مجلسه سيحترم أحكام القضاء إذا حكم بحل مجلس الشعب، باعتبار انتخابات عام 2010 مزوّرة بعد قبول محكمة النقض الاعتراضات على النتائج، وأن محكمة النقض هي المخوّلة بذلك. أما البابا شنودة الثالث، فعبّر في اتصال هاتفي أجراه مع مبارك عن تضامنه معه وتقديره

---

(251) «بيان حركة 6 أبريل حول مطالب الشباب ورفض التفاوض مع أي جهة قبل رحيل مبارك،» (حركة 6 أبريل، 4/2/2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/3/2016، على الموقع الإلكتروني: <http://6april.org/modules/news/article.php?storyid=1721>

انظر أيضًا: محمد عبده حسنين، «انتفاضة.. «ائتلاف الشباب»،» الشرق الأوسط، 11/2/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/3/2016، على الموقع الإلكتروني:
<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&issueno=11763&article=607708#.VupRJuJ96Uk>

إصلاحاته المتمثلة في تعيين عمر سليمان نائبًا للرئيس[252]. كان من الواضح أن الكنيسة القبطية تفضل خطوات إصلاحية يقوم بها النظام القائم، أي أن يبقى النظام ويحوي الحوادث، على خطوات تغيير النظام وما فيه من هزّات اجتماعية وسياسية شاملة.

في هذا اليوم، هاتف أوباما مبارك وحثّه على التغيير ونقل السلطة، وعلى عدم إطلاق النار على المتظاهرين. وكان عدم رضى الأخير واضحًا، إذ طلب من التلفزيون المصري عبر وزير الإعلام إذاعة خبر محادثة أوباما بعد خبر المكالمات التضامنية التي أجراها معه العقيد الليبي معمر القذافي والملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز وملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة[253].

في هذه اليوم أيضًا، أكّدت وزيرة الخارجية الأميركية (هيلاري كلينتون) في مقابلة على قناة فوكس الإخبارية أن الولايات المتحدة تشجّع الانتقال المنظّم نحو حكومة ديمقراطية وإصلاح اقتصادي، والمسألة ليست مؤامرة من الإخوان المسلمين أو غيرهم، فالإدارة الأميركية غير مقتنعة برد الرئيس المصري، إذ إن فئات واسعة ومختلفة من المجتمع المصري تشارك في الاحتجاجات. كما بدا لها دور الجيش «إيجابيًا»[254].

---

(252) «شنودة في اتصال هاتفي بمبارك، إحنا معاك،» الشروق، 31/ 1/ 2011، ص 2.

(253) هذا ما يذكره المسؤول الإعلامي عن التلفزيون في حينه عبد اللطيف المناوي في كتابه عن تلك المرحلة. انظر: المناوي، ص 195.

(254) المسافة بعيدة من هنا إلى تعميم شامل كالذي صاغه الباحث علي ليلة بأن تحالفًا بين الجيش والشعب كان قائمًا في جميع الثورات المصرية التي يحصيها بخمسة: 1805، 1882، 1919، 1952، و2011. ويستنتج منها أن موقف الجيش المصري داعم لجانب الشعب، وأنّ يقينًا كهذا قائم لدى الشعب أيضًا. انظر: علي ليلة، «لماذا قامت الثورة؟ بحث في أحوال الدولة والمجتمع،» في: نصار [وآخرون]، ص 27-28. فثورة 1919 لم تقم بفضل تحالف بين الجيش والشعب، إذ كان الجيش المصري مشغولًا في السودان. ومن الواضح أن ثورة 23 يوليو لم تجر بداية بتحالف شعبي، وحازت على مثل هذا التأييد الشعبي بعد انقلاب عسكري. أما الثورات الشعبية المدنية الطابع، فلا تنجح إذا وقف الجيش موحدًا ضدها بقوة، ولا بد كي تنجح من أن يقف على الحياة أو يدعمها، أو ينشق. وفي حالة 25 يناير وقف الجيش محايدًا، ثم ضغط على مبارك للتنحي لأسباب مختلفة لا علاقة لها بالضرورة بمطالب الثورة الشعبية، وتبين لاحقًا أن هدفه كان الحفاظ على النظام. وكان من الصعب التكهن بذلك في أجواء كانون الثاني/ يناير وحتى بعده بشهور.

3- يوم 31 كانون الثاني/ يناير: تأسيس «جمهورية التحرير»

مع سيطرة الجيش على وزارة الداخلية، توقفت مواجهات شارع محمد محمود، وبدأ الثوار برسم حدود «جمهوريتهم» الصغيرة. وعلى الرغم من أن الجيش أحاط بالميدان وسيّجه بالأسلاك الشائكة، بدأ المتظاهرون بتأمينه خوفًا من «البلطجية» الذين ربما يندسون بينهم لافتعال المشكلات[255]. لذا بدأوا بتنظيم لجان حراسة على مداخل الميدان. وكان لجماعة الإخوان المسلمين دور بارز، حيث قامت بتوزيع مجموعاتها التنظيمية، وتناوبت لجان الإخوان من كل محافظة على حراسة المداخل. وقسّمت اللجان قسمين: الأول للتحقق من بطاقات الهوية، والثاني للتفتيش. وقوبلت هذه الإجراءات بالتفهم والتعاون من الوافدين إلى الميدان[256]. وفي هذا اليوم، بدأ الناس بطبيعتهم ابتداع شعارات الثورة، والكتابة على اللافتات التي ستتحوّل إلى أيقونات للثورة، كما أضيفت هتافات جديدة ضد عمر سليمان لإجهاض عملية تسويقه على أنه بديل من مبارك. كما بدأت في هذا اليوم صنوف التعبير الفنية المختلفة من مسرح وغناء، وأقيمت منصتان جديدتان، كما أقامت حركة «بداية»، مقرّها مدينة أوسيم وتضم الاتجاهات السياسية في المدينة[257]، شاشة عرض كبيرة لعرض أخبار قناة الجزيرة.

كان عزل الميدان إعلاميًا إحدى المشكلات الرئيسة في هذا اليوم، حيث اقتحم الأمن مكاتب قناة الجزيرة وصادر أجهزتها، وسلطت القنوات المصرية كاميراتها على منطقة كورنيش النيل لتظهر الأمور طبيعية والشوارع هادئة على الشاشة، فتسهل تصفية الميدان من دون أن يشعر المصريون. لذلك، انصرف جهد كبير إلى محاولات الوصول إلى طريقة لترتيب بث من التحرير (وكان هذا أيضًا أحد ملامح الحالة الجديدة التي تولدت مع الميدان من الفاعلية والإبداع والعمل المشترك بين من لا تربطهم علاقة سابقة). ووجهت دعوة إلى المهندسين

---

(255) معلومات متقاطعة من شهادات مجموعة من الناشطين: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014).

(256) شهادات إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014).

(257) أوسيم هي أحد المراكز الكبيرة في شمال محافظة الجيزة.

والتقانيين الذين لديهم خبرة يمكن توظيفها في عمل وسيلة إعلامية تنقل صوت الميدان إلى الخارج. وبالفعل، تجمع عدد من الشباب، أمام مطعم كنتاكي للبحث في الموضوع، وجلس عبد الرحمن هريدي مع المتطوعين، وطرح عددًا من الاقتراحات بينها عمل إنشاء شبكة تلفزيونية مغلقة تبث إلى المناطق المحيطة بالميدان. قال أحد المهندسين إنه يعمل في شركات اتصالات محمول، يمكن دراسة السيطرة على أحد أجهزة البث التابعة لشركات الاتصالات فوق إحدى العمارات المحيطة بالتحرير واستخدامها في بث رقمي. وقُسم الشباب إلى مجموعتين تناقشان إمكانية تنفيذ الاقتراحات المطروحة.

يقول هاني محمود إنه تلقّى في هذه الأثناء اتصالًا من شخص لا يعرفه، هو أحمد التفهني الذي كان يعمل في قناة الجزيرة الإنكليزية، وأخبره في لقاء بينهما أن الأمن اقتحم مقر الجزيرة الإخبارية وأنه استطاع أن يخفي بعض المعدات التي كانت موجودة فيه، إذا أردوا الاستفادة منها. وبالفعل، أخذ هاني محمود مجموعة من الشباب لتأمين المعدات، وذهبوا إلى المكان الذي كان يخبّئ فيه الأجهزة، وكانت عبارة عن كاميرا وجهاز بث، جرى نقلهما في حراسة مشددة من الشباب إلى داخل الميدان. طلب الشباب من أحمد زين الاتصال بأصدقائه في الجزيرة وإخبارهم بما لديهم من أجهزة، وأن يطلب منهم استكمال الحاجات، ووعدوهم بتوفير الحماية لها وللفريق داخل الميدان. وخلال فترة استكمال المعدات المطلوبة، قاموا بدراسة مواقع عدة لاختيار نقطة البث، فكانت فوق لوحة إعلانية ضخمة أمام مسجد عمر مكرم من جهة شارع التحرير. ثبّتوا الكاميرا فوقها وقام التفهني بإجراء الاختبارات المطلوبة على أجهزته، وانطلق أول بث مباشر من التحرير. وفي الوقت نفسه، أرسلت الجزيرة أحد تقنييها بأجهزة تكميلية وقابله أحمد زين وإسلام لطفي في المطار وأحضروه إلى التحرير، ثم أرسلت الشبكة منتصر مرعي للتغطية، وقام الشباب بتغيير موقع التصوير مرات عدة بهدف الحماية بعد محاولات اعتقال فريق القناة.

اجتمعت كوادر الحركات الشبابية في هذا اليوم، واتُّفق على سبعة مطالب رئيسة تُرفع في ميدان التحرير: إسقاط مبارك وتغيير الحكومة وحل مجلسي الشعب والشورى وإقالة النائب العام وإلغاء قانون الطوارئ وهيكلة الداخلية

ومحاكمة رموز النظام[258]، وعُرضت المطالب على اللوحة الشهيرة التي بقيت حتى تنحّي مبارك وعرضتها وسائل الإعلام العالمية كلها. وعلى الرغم من فرض حظر التجوال من الخامسة عصرًا حتى السابعة صباحًا، لم يتوقف الميدان عن استقبال المتظاهرين في أي وقت.

في هذا اليوم أيضًا، أعلن التلفزيون المصري قيام الحكومة الجديدة برئاسة أحمد شفيق، وبقاء محمد حسين طنطاوي في منصبه وزيرًا للدفاع، وأحمد أبو الغيط وزيرًا للخارجية، وأنس الفقي وزيرًا للإعلام، وسامح فهمي وزيرًا للنفط، وإقالة حبيب العادلي وزير الداخلية السابق وتعيين اللواء محمود وجدي بدلًا منه[259]. وأثار في حينه قبول المثقف والناقد المعروف جابر عصفور تعيينه وزيرًا للثقافة استهجان عدد من المثقفين المصريين والعرب.

أصدرت القوات المسلحة في هذا اليوم أيضًا بيانًا أكدت فيه أنها لن تستخدم العنف ضد أبناء مصر، مؤكدةً أنها على دراية بالمطالب المشروعة التي ينادي بها المواطنون الشرفاء، وأن الجيش يكفل حرية التعبير عن الرأي وحماية المسيرات السلمية طبقًا لنص الدستور، مع تحذيرها في الوقت نفسه الخارجين على القانون الذين «يعملون على ترهيب المواطنين وترويع أمنهم»[260]. وفي الحقيقة، عنى مجرد صدور بيانات عن الجيش تختلف لهجتها عن لهجة النظام وتخاطب المواطنين المصريين بشكل مباشر، تطورًا لا رجعة عنه، ونوعًا من إثبات الوجود المستقل داخل النظام، إن لم يكن انقلابًا ناعمًا على الرئيس. كان الجيش في تلك المرحلة القصيرة يرسل إشارات مستمرة فحواها أنه ليس مبارك، وكان ذلك قبل أن تبدأ شخصيات من داخل النظام، مثل أمين عام جامعة الدول العربية آنذاك عمرو موسى، بالدعوة إلى انتقال سلمي للسلطة في مصر، من عهد إلى عهد.

---

(258) معلومات متقاطعة من شهادات مجموعة من الناشطين: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014).

(259) «إعلان تشكيل الحكومة المصرية الجديدة،» (رويترز عربي، 2011/1/31)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE70U0U120110131>.

(260) «بيان من القوات المسلحة لن نستخدم العنف ضد أبناء مصر،» الشروق، 1/ 2/ 2011، ص 1.

فعندما تحرك الجيش تحركت معه شخصيات من داخل النظام تدرك توازن القوى القائم فيه.

ألقى عمر سليمان، في أول ظهور له بعد تولّيه منصب نائب الرئيس، خطابًا في العاشرة مساءً قال فيه إن مبارك كلّفه فتح حوار فوري مع جميع القوى السياسية في شأن المشكلات الأساس التي تتعلق بالإصلاح السياسي والديمقراطي، على أن يدور الحوار في فترة زمنية لم يحددها الخطاب. وأشار إلى أن مبارك وجّه تعليماته بضرورة مراعاة تقارير محكمة النقض في شأن الطعون الانتخابية على عضوية مجلس الشعب، داعيًا إلى أن تكون أولوية الحكومة القادمة هي مكافحة الفساد والبطالة[261].

أما أبرز ما تضمنه الحراك النخبوي في هذا اليوم، فكان إنشاء أربعة أحزاب، إضافة إلى قيام عدد من الشخصيات العامة بتأليف تحالف باسم «الائتلاف الشعبي للتغيير» الذي جمع بين الوفد والتجمع والناصري والغد وشخصيات عامة على رأسها كمال أبو المجد والعالِم أحمد زويل الحائز جائزة نوبل، لمواجهة ما سمّاه السيد البدوي «الفراغ السياسي بعد تصاعد حركة الاحتجاج الشعبي المطالبة بإسقاط النظام». وأوضح البدوي أن الائتلاف سيباشر رفع المطالب التي تحث على ضرورة «استجابة الرئيس مبارك للمطالبة الشعبية وترك منصبه كرئيس للجمهورية، بعد أن أسقطت التظاهرات والاحتجاجات شرعية نظامه»[262]، وبهذا تكون هذه أول محاولة لتنظيم صفوف المعارضة الحزبية في إطار الثورة، وسنناقشها عند أول خطوة قامت بها في 2 شباط/ فبراير.

على الصعيد الدولي، عبّر البيت الأبيض عن ارتياحه لضبط النفس الذي أبدته القوات المسلحة في التعامل مع المتظاهرين، وكشف عن اتصالات مكثفة مع الجانب المصري على مدار الأسبوع، ممتنعًا عن ذكر مصير مبارك، ومشيرًا إلى

---

(261) «عمر سليمان فى أول خطاب له: مبارك كلفني بالحوار مع المعارضة، إعادة انتخاب الشعب في الدوائر الباطلة.. وتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار،» الشروق، 1/ 2/ 2011، ص 1.

(262) «المعارضة تجتمع على ‹حكومة ائتلاف وطني› وتختلف على تولي البرادعي رئاستها،» الشروق، 1/ 2/ 2011، ص 3.

أن هذا يقرره الشعب المصري لا الحكومة الأميركية[263]. كما رشحت معلومات عن «مباحثات هاتفية» بين وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس وقائد الجيوش الأميركية الأميرال مايك مولن مع نظيريهما المصريين المشير حسين طنطاوي والفريق سامي عنان[264]. واختارت كلينتون فرانك وايزنر، السفير السابق في القاهرة، لإرساله مع رسالة شخصية من الإدارة الأميركية إلى مبارك يوم 31 كانون الثاني/ يناير. كان وايزنر صديقًا لمبارك من أيام خدمته في القاهرة، وقد تلخصت توصياته بضرورة بقاء مبارك في الحكم، واتضح لاحقًا أن وايزنر نفسه يقدم خدمات علاقات عامة للحكومة المصرية في الولايات المتحدة.

يبدو أن توجيهات صدرت من أحمد عز إلى مسؤولي المحافظات في الحزب في 31 كانون الثاني/ يناير بتسيير تظاهرات تأييد للرئيس مع وعود للقادة الذين ينجحون في الحشد، وبعدها تحول ميدان مصطفى محمود إلى مكان تجمع مؤيدي الرئيس في هذا الأسبوع، ومنه انطلقت التظاهرة التي توجهت إلى ماسبيرو وميدان التحرير في يوم «موقعة الجمل»[265].

4- يوم 1 شباط/ فبراير

لم يكن الثوار في هذا اليوم بحاجة إلى يوم «جمعة» لحشد أكبر عدد ممكن من المتظاهرين الخارجين من المساجد؛ إذ لبّت الجماهير العريضة دعوة الثوار التي عمّمتها وسائل الإعلام العربية، والتي كانت في تلك الفترة بديلًا من القنوات والمحطات الفضائية المصرية المنحازة إلى النظام. وبذلت الفضائيات الحكومية جهدًا كبيرًا للحؤول دون إظهار الحشد، ببثّ صور لشوارع خالية، أو باستضافة

(263) «البيت الأبيض: الشعب المصري هو الذي يقرر ما يريد،» الشروق، 1/ 2/ 2011.

(264) «البنتاجون: تتشاور مع قادة مصريين. جيتس يتصل بطنطاوي وعنان يطلع مولن على آخر التطورات،» الشروق، 1/ 2/ 2011، ص 14.

(265) يعتبر بعض الباحثين تحركات أنصار النظام في هذا الأسبوع بداية الثورة المضادة في مصر. انظر: رابحة سيف علام، «الثورة المضادة في مصر،» في: نصار [وآخرون]، ص 393.

نحن نتفق مع هذه التقويم، لكن الباحثة تعتبر بعد ذلك أن كل تشكيك في نيات قيادة الجيش المصري، حتى من طرف شباب الثورة، تحول إلى رهان من رهانات الثورة المضادة، وكذلك كل من يكسر المقولة الشعبية «الجيش والشعب إيد واحدة» (ص 391). ونحن لا نتفق مع هذا الرأي.

عدد كبير من شهود الزور من سياسيين ومثقفين وفنانين مرتبطين بالنظام، ليشجبوا «الفوضى» في الشارع، وليتباكوا على الاقتصاد المصري، وليتّهموا الثوار بأوصاف متناقضة، تتراوح بين اتهامهم بالعمالة لجهات أجنبية أو التبعية لمنظمات وجماعات إسلامية، واتهامهم بأنهم شواذ وفوضويون. أدت الفضائيات العربية، خصوصًا قناة الجزيرة، دورًا بارزًا في تعطيل هذه الدعاية، لذلك لم تسلم من التشويش الفضائي. وغامرت فضائيات مصرية خاصة، مثل قناة «أون تي في»، في المشاركة في هذا الجهد لتعطيل الدعاية الرسمية[266].

خرجت المسيرات العفوية من جميع أنحاء القاهرة بشكل غير مسبوق، وتوافد المصريون هذه المرة من المحافظات كلها، إذ أدرك الجميع أن المعركة الحاسمة تجري في العاصمة، على الرغم من أن النظام أمر بوقف حركة القطارات[267]. وفاقت الحشود في هذا اليوم التوقعات كلها، بما فيها توقعات المنظمين أنفسهم. وفي هذا اليوم، شاهد المصريون الطائرات الحربية والمروحيات تصول وتجول في سماء الميدان على ارتفاعات منخفضة، خارقةً جدار الصوت في تكرار لصور انتفاضة قوات الأمن المركزي في عام 1986، التي أدّى فيها سلاح الجو دورًا في إخافة الناس وتفريق تظاهراتهم، لكنَّ الرد هذه المرة كان هتاف المتظاهرين في الميدان «حسني اتجنن .. حسني اتجنن»، ساخرين من هذه المحاولات[268].

أ- الجيش والشعب

منذ هذا اليوم، شعرت الجموع بالثقة والطمأنينة والقوة إلى حدٍّ أن ميدان التحرير تحوَّل إلى مهرجان. فإضافة إلى الفاعليات الكرنفالية التي لحّنت شعارات الثورة، انتشر الباعة المتجولون أيضًا في دلالة سلوكية عفوية على تحوّل التظاهرات إلى ظاهرة عادية بالفعل. وكان مدهشًا في ذلك الوقت براعة المصريين

---

(266) شهادة ألبير شفيق، في 9 نيسان/ أبريل 2012.

(267) «قطاران فقط.. واحد للإسكندرية والثاني للصعيد. البلطجية يعتدون على سائقي الميكروباصات بالمحافظات لمنعهم من نقل المشاركين إلى المظاهرة المليونية،» الشروق، 2/ 2/ 2011، ص 8.

(268) معلومات متقاطعة من شهادات: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014).

في الاحتفال وإشاعة جوٍّ من الصمود والنضال والترفيه التي دفعت كثيرين ممن ليسوا في وارد التظاهر أصلًا إلى النزول إلى الشوارع للمشاركة والمشاهدة. ولا شك في أن هذا التطور حمل في طيّاته رسالة مدنية للمجتمع الدولي؛ فحتى من توجه إلى الميدان بدافع حب الاستطلاع و«الفرجة» أو التسلية، أكسب الثورة صورة مدنية وسلميةً وإن كان ذلك غير مقصود، وجعلت جهد النظام لتشويه الثورة بلا معنى. لكن أغلبية من كانوا في الميدان تواجدت للسبب الفعلي وهو الاحتجاج و/ أو التأثير السياسي وتغيير النظام.

في هذا اليوم، جمع الفريق سامي عنان بعض مساعدي وزير الدفاع وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بعلم المشير طنطاوي من دون حضوره منعًا للحرج، وصيغ بيان للقوات المسلحة تعلن فيه انحيازها إلى الشعب، وافق عليه المشير. قوبل البيان بالتصفيق في الميدان. واستدعي بعده المشير وسامي عنان لمقابلة مبارك الذي فاجأ المشير بالسؤال: «إذًا أنتم حسمتم موقفكم يا حسين؟»، وأضاف «أذكركم بأن واجبكم حماية الشرعية»[269]. ومن الجدير بالذكر أن رئيس الأركان سامي عنان كتب في مذكراته القصيرة التي نشرها في صحيفة **الوطن** في أيلول/ سبتمبر 2012، أن فكرة الانقلاب الناعم كحل وحيد راودته في الطائرة في طريق العودة من الولايات المتحدة، وأنه صارح المشير طنطاوي بها، مؤكدًا فكرة الرئاسة الانتقالية باسم المجلس العسكري تحضيرًا لانتخابات رئاسية، عند وصوله في 28 كانون الثاني/ يناير، وأن الأخير طالبه بعدم تكرار الحديث في الموضوع[270].

ب- الخطاب العاطفي

أذاع التلفزيون المصري أن مبارك سيُلقي خطابًا في تمام الساعة التاسعة مساءً من الأول من شباط/ فبراير، لكن الخطاب بث في منتصف الليل. كان ذلك خطابًا عاطفيًا، عرض فيه تاريخه النضالي من أجل مصر، ورغبته في الموت على أرض الوطن، متعهدًا بعدم الترشّح للرئاسة مرة أخرى، وداعيًا مجلسي الشعب والشورى إلى تعديل المادتين 76 و77 من الدستور المتعلقتين بآليات الترشّح لرئاسة

(269) «الوطن تنشر مذكرات الفريق سامي عنان،» على الموقع الإلكتروني:
<http://www.elwatannews.com/news/details/331085>.

(270) المصدر نفسه.

الجمهورية، مؤكدًا أنه سيتابع في ما بقي من ولايته تنفيذ تكليفاته للحكومة، وسيتأكد من التسليم السلمي للسلطة، مطالبًا الجهات الرقابية والقضائية بفتح تحقيق في حالة الانفلات الأمني وتقديم المتسببين فيها إلى المحاكمة. وبنبرة لا تخلو من العاطفة، خيّر مبارك الشعب بين الاستقرار والفوضى، مشيرًا إلى أنه حاول في الآونة الأخيرة فتح الباب للحوار، لكنّ بعض القوى السياسية حال دون ذلك[271].

على الرغم من التنازلات التي تضمّنها خطاب مبارك هذا، فإن الخطاب كان الضربة الأكبر التي يوجهها النظام إلى جهد الثوار. وأجمع المراقبون حينها على أن الخطاب لامس وترًا حساسًا في عاطفة الشعب المصري، خصوصًا بعدما أعقبته موجة من البكائيّات التي مارسها الإعلاميون المرتبطون بالنظام، طالبين من المتظاهرين إعطاء الرئيس المكلوم فرصة. أحسّ عدد كبير من المتظاهرين بأن الرئيس يتلاعب بالكلمات، فهتفوا ضده وشتموه، وعاد منهم من كان يستمع إلى الخطاب في المقاهي المتناثرة حول الميدان إلى قلب الميدان للتظاهر، لكن آخرين تأثروا بشكل مختلف. وفي الواقع، شطر[272] هذا الخطاب المتظاهرين أول مرة، إذ جادل عددٌ كبير منهم بأنه لا ضير في أن يُترك له منصبه حتى مضي

(271) «مبارك لن أترشح لفترة رئاسية جديدة: الرئيس يطالب البرلمان بتعديل المادتين 76 و77 من الدستور،» الشروق، 2/ 2/ 2011، ص 1، وفيديو الخطاب متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=2aefYvX9YAc>.

(272) من شهادة هاني محمود (5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015): «ليس صحيحًا أن خلوّ الميدان من بعض الشباب في هذه الليلة كان نتيجة الخطاب. بالفعل كان الميدان تلك الليلة في أضعف حالاته وكانت أعداد المعتصمين هي الأقل، وذلك لسبب بسيط هو أن حالة الثقة التي بثّتها المليونية والأعداد الغفيرة التي شاركت فيها، دفعت عددًا من المعتصمين إلى الشعور بالارتياح، بالصورة التي جعلتهم يفكرون في الذهاب إلى بيوتهم (كان كثيرون منّا مرابطين في الميدان منذ جمعة الغضب أو اليوم التالي لها بأحسن تقدير، ولم تكن لدى أغلبيتنا - حتى تلك اللحظة - خيمة يرتاح فيها، فلم نغير ملابسنا ولم نأكل أو نستحم في خلال أربعة أيام)، لذلك انصرف كثيرون من المعتصمين عقب المليونية لتغيير ملابسهم أو إحضار أغراضهم الشخصية.

حين جاء موعد الخطاب احتشد الميدان في الأماكن التي يمكن متابعة كلمة مبارك من خلالها .. سواء شاشة العرض التي أقيمت في داخل الميدان، أو على المقاهي القريبة، ومنذ أول دقيقة عرف الجميع أن مبارك يتلاعب بالكلام ويعزف على عواطف المصريين، وبدأت التعليقات والهتافات ضده، وفور نهايته انطلقت الجموع من أمام المقاهي المتناثرة حول الميدان عائدين إلى داخله والهتافات كلها سبٌ وشتائم لمبارك بصورة تلقائية وبألفاظ نابيةٍ.

الشهور الستة الباقية من ولايته، في حين حذّرت الحركات الثورية من أن إخلاء الميدان يعني إعطاء النظام الفرصة لتثبيت أركانه مرةً أخرى، ومن ثم الانتقام من الجميع، فإعادة إنتاج حالة الغضب غير مضمونة[273].

فور عودة بعض الناشطين إلى الميدان مباشرة (أي بعد أقل من 5 دقائق من الخطاب)، وجدوا عند كل مدخل تقريبًا أشخاصًا جاءوا من منازلهم، شبابًا وسيدات، يناقشون المعتصمين في جدوى بقائهم في الميدان بعد وعود الرئيس، قائلين: «نسيبه يكمل مدته ... دا زي أبونا ...». حضر هؤلاء مع الخطاب (وليس بعده) وبشكل مخطط، كلهم يرددون القول نفسه، وهم أنفسهم من اشتدت معهم وتيرة الجدل، وبانت بوادر الاشتباكات. كان واضحًا أن مشهدًا آخر يوازي التحرير الثائر ضد مبارك يجري إعداده. استنفر الميدان، وطلب القادة من قوات الجيش منع دخول مؤيدي مبارك، فكانوا يردون عليهم: «هذه حرية التعبير، ومن حق المؤيدين التواجد مثلكم هنا»[274].

في الوقت ذاته، بدأ «أنصار مبارك» تنظيم تظاهرات في ميدان مصطفى محمود، معلنين عن توجههم إلى ميدان التحرير في اليوم التالي[275]. كان الأثر الذي أحدثته كلمة مبارك الفرصة الأولى التي لاحت لأنصار النظام من الحزب الوطني للدفع بهذه الاحتجاجات المضادة التي يمكن اعتبارها الجذر الأول للثورة المضادة. في تلك الأثناء، كان الثوار على معرفة تامة بالجهد الذي يقوم به رموز الحزب الوطني من تجميع البلطجية وإعدادهم ومهاجمة الميدان، فاتخذت خطوات لتشديد تأمين الميدان[276].

خلافًا للانقسام العفوي الذي ضرب الشارع غير المنظم في هذا اليوم، كانت النخبة السياسية المعارضة تعبّر عن مواقفها، جامعةً بين ما تراه واقعيًا ضمن مطالب

---

(273) معلومات متقاطعة من شهادات: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014).

(274) من شهادة هاني محمود للمؤلف، في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

(275) معلومات متقاطعة من شهادات: خالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

(276) شهادة خالد عبد الحميد، في 27 أيار/ مايو 2014.

المتظاهرين وما تراه جادًّا في طرح النظام. في ذلك الوقت، كان الجلوس على طاولة الحوار مع النظام ما زال يُعتبر خيارًا جادًّا وواقعيًا. وحتى البرادعي، الذي رفض الخطاب في تصريح إلى قناة العربية في اليوم ذاته واعتبره خديعة، مؤكدًا أن تنحّي مبارك وسقوط نظامه يكفلان الاستقرار في البلاد، لم يستبعد الحوار مع عمر سليمان. ولا شك في أن تصريحات البرادعي في تلك الفترة حملت تلميحًا إلى أن سليمان يمثّل البديل الموضوعي لمبارك، وكان حريصًا على أن يذكر اتصالاته مع قادة الجيش ومع السفارات الأجنبية المختلفة، إذ كان يتمتّع بصلات مع مؤسسات النظام وبشعبية عالية لدى المتظاهرين. ولا ريب في أن البرادعي، كمنافس من خارج الأحزاب المعروفة ومن خارج المؤسسة العسكرية في الوقت ذاته، أثار حساسية قوى المعارضة الأخرى. وفي تعبيره عن واقعيته، اقترح البرادعي خيارين: الأوّل تأليف مجلس رئاسي مكوّن من ثلاثة أشخاص، اثنان منهم مدنيان وواحد عسكري؛ والثاني تفويض الرئيس صلاحياته إلى نائبه لفترة انتقالية، إلى حين إقرار دستور جديد وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية[277].

شذَّ موقف جماعة الإخوان المسلمين الذي حمله بيانها الموقّع من مرشدها العام، عن مواقف الباقين، إذ رفض التفاوض «مع النظام الذي سقط برئيسه وبرلمانه وحزبه وحكومته»، ودعا إلى تأليف حكومة وطنية انتقالية تقوم بتسيير شؤون البلاد وإجراء انتخابات برلمانية وتعديل الدستور والإعداد لانتخابات رئاسية حرة ومباشرة[278]. لكنَّ تطوّرات الحوادث في الأيام التالية ستوضح ارتباك الجماعة، بعودتها عن هذا الموقف الثوري إلى الحوار حين دُعِيت إليه.

كان السياق العام للبيانات المشتركة لقوى المعارضة يميل إلى الجذريّة، كما في حالة البيان الذي صدر عن البرلمان الشعبي الذي رفض الخطاب واشترط أن يكون الحوار مقرونًا برحيل مبارك[279]، لكنّها (أي قوى المعارضة) تميل

---

(277) «البرادعي يناقش مع الأميركيين والأوروبيين مرحلة «ما بعد مبارك»،» الشروق، 2/ 2/ 2011، ص 2.

(278) «ائتلاف المعارضة لن نقفز على ثورة الشباب،» الشروق، 2/ 2/ 2011، ص 2.

(279) «القوى السياسية ترفض خطاب مبارك وتستعد لجمعة الرحيل،» اليوم السابع، =

إلى الواقعية في بياناتها وتصريحاتها المنفردة. فعلى سبيل المثال، كان اعتراض حمدين صباحي على خطاب مبارك عدم تضمنه تعديل المادة 88 من الدستور التي تتيح الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات[280]، بينما طالب حزب الوفد باحترام رأس الدولة وتاريخه، لافتًا إلى أن إصلاحات مبارك غير كافية[281]. فصوغ البيانات الجماعية يجري غالبًا في ظل المزايدة بين القوى المتفاوضة، في حين أن البيان الذي يتحمل مسؤوليته حزب ما بمفرده يكون أكثر حذرًا في احتساب النتائج المترتبة عنه، ولا سيما حين يتعلق الأمر بأحزاب أمضت مرحلة عملها السياسي معارضة رسمية، أو تعمل في مناطق رمادية، في حال شد وجذب مع النظام، تتضمّن صلات واتصالات دورية مع ممثليه.

استغل النظام الارتباك الذي أصاب الرأي العام المصري، فحاول احتواء الثورة، وأجرى رئيس الحكومة المكلّف أحمد شفيق عددًا من الحوارات، كان بينها اتصال مع التلفزيون المصري، أشار فيه إلى أن الحكومة «في سباق مع الزمن لتلبية مطالب السواد الأعظم من الناس»، وأنه مستعد للحوار مع المتظاهرين في ميدان التحرير بنفسه. واستنكر تعرّض المتظاهرين لمبارك، معتبرًا أن ليس من حق أحد الطلب من الرئيس عدم الترشح للانتخابات القادمة، فذلك غير دستوري[282]. في الحقيقة، عبّرت تصريحات شفيق عن أسلوب المناورة الذي اعتمده النظام آنذاك. فالرئيس في خطابه لا ينوي الترشّح، لكن من حقه الترشح بحسب خطاب رئيس حكومته.

مع نهاية هذا اليوم، كان الموقف الدولي استقر عند حال الغموض؛ إذ نقلت وكالات الأنباء خبر اتصال الرئيس الأميركي باراك أوباما هاتفيًا بمبارك، في مكالمة استمرت نصف ساعة، قال له فيها إن على عملية انتقال السلطة أن تبدأ فورًا، من دون الإشارة مباشرة إلى ضرورة تنحّي مبارك. ترافق هذا الاتصال مع

= 2/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345309>.

(280) «ردود أفعال متفاوتة على خطاب الرئيس،» الشروق، 2/ 2/ 2011.

(281) «المعارضة ترفض الحوار قبل رحيل مبارك، الشباب لن يسمحوا لأي تيار أو شخص أن ينقض على ثورته،» الشروق، 2/ 2/ 2011.

(282) «شفيق: ما يحدث في محافظات مصر ليست ثورة أو انتفاضة وإنما تعبير حاد عن الرأي،» الشروق، 2/ 2/ 2011.

زيارة المبعوث الأميركي إلى القاهرة ليجري لقاءات مع أقطاب القيادة المصرية على المستويات كلها[283].

يبدو أن كثيرين من المتظاهرين، من خارج النواة النضالية الصلبة، بدأوا بإخلاء الميدان بعد منتصف الليل، بسبب التعب عند بعضهم والاستشعار عند بعضهم الآخر بالخطة من حضور مؤيدي مبارك، أو بسبب تأثير الخطاب فيهم. انتشر في أوساط كتّاب النظام اتهام للإخوان بأنهم حاولوا منع الشباب من إخلاء الميدان، لأنهم لم يكونوا معنيين باستقرار مصر[284]. كادت السياسة في هذا اليوم تخطف المبادرة من أيادي المتظاهرين، لكنَّ جهد النظام المصري الناعم لاحتواء الثورة التي لم يتجاوز طول مدتها أربعًا وعشرين ساعة، ستنتهي سريعًا وبشكل غير متوقع في اليوم التالي، حين تشهد شوارع القاهرة أكثر المشاهد سوريالية وبدائيّة في محاولة غير ناعمة، وغير «احتوائية» على الإطلاق، للانقضاض على الثورة. مع ذلك، تواصل جهد النظام الذي وعد به مبارك، بما فيه نشاط عمر سليمان وأحمد شفيق.

تاسعًا: موقعة الجمل (2-3 شباط/ فبراير)

لم يكن هذا اليوم عاديًا من أول أيام الثورة، بل كان نقطة تحوّل مفصليّة على الصعد كلها؛ فعلى الصعيد الشعبي، حسم نهائيًا في هذا اليوم احتمال أن تصدق نيات النظام بالإصلاح؛ وعلى الصعيد الدولي، مع تناقل وسائل الإعلام العالمية صورًا بدائية لراكبي جمال وأحصنة يهاجمون المتظاهرين في ميدان التحرير، بدا وكأنَّ النظام أطلق، من دون قصد منه، رصاصة الرحمة على نفسه بنزوع أوساط منه لاستئصال شأفة الثورة بوساطة قمع متظاهرين عزّل في الميدان.

كان عدد المحتشدين في الميدان قد تراجع؛ فبعد «الخطاب العاطفي» الذي ألقاه مبارك في الليلة السابقة، غادرت مجموعات كبيرة من المتظاهرين، إذ قوبل الخطاب بارتياح عام، واستعادت المؤسسة الحاكمة ثقتها بذاتها. ونظّمت الأوساط

---

(283) «أوباما ينصح مبارك بعدم الترشح في الانتخابات المقبلة،» الشروق، 2/ 2/ 2011، ص 2.

(284) يكرر الفريق سامي عنان هذا الاتهام للإخوان في مذكراته. انظر: «الوطن تنشر مذكرات الفريق سامي عنان،» تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/331085>.

المؤيدة للنظام تظاهرات تأييد للرئيس، وعادت خدمات الإنترنت والهاتف المحمول إلى العمل. في هذه الأجواء، فكّر من فكّر بتوجيه التظاهرات المؤيدة لمبارك إلى التحرير، وبدأت مجموعات من البلطجية من المناطق المختلفة في التجمع حول ميدان التحرير، واندسّ بعضهم بالفعل لافتعال المشكلات وسط الميدان. ويعرف المصريون الاندساس بين صفوف الناس لافتعال المشكلات باعتبارها طريقة تقليدية اعتادوا التعرض لها في المواسم الانتخابية، حيث تعمّد مرشّحو الحزب الوطني آنذاك الدفع بـ «البلطجية» لافتعال مشكلات في اللجان الانتخابية التي يخسرون فيها بهدف إغلاقها.

يعتقد عبد اللطيف المناوي في كتابه أن مجموعة الرئاسة (جمال مبارك وأعوانه) وجّهت المتظاهرين إلى التحرير للصدام مع الآخرين. وطلب منه وزير الإعلام، المقرّب من المجموعة، أن يعلن في التلفزيون أن الطريق إلى التحرير صارت آمنة. وفي حوالى الثالثة عصرًا، تدفّق الألوف من مؤيدي مبارك إلى ميدان التحرير، ومن ضمنهم مجموعة من نزلة السمان ممن يعتاشون على السياحة في الهرم جاءت على الخيل والجمال. لكن المؤلف برّأ هذه المجموعة من تعمّد الهجوم على المتظاهرين، واعتبر أنهم جاءوا للتظاهر تأييدًا لمبارك[285]. ويذكر أن ضابط أمن كبيرًا اتصل به طالبًا إرسال فريق لتصوير تظاهرة تأييد نظمها رجل أعمال كبير في القاهرة[286]. قدّر المناوي أنه في تلك الفترة لم يبق في الميدان إلا ما يقارب عشرة آلاف متظاهر، ثلاثة أرباعهم من التيارات الإسلامية المتشددة والإخوان، وحاول الأخيرون منع من أراد الانسحاب من المتظاهرين الذين اقتنعوا بالخطاب أو أثّر فيهم[287]. لكن الشهادات التي جمعناها من المشاركين في الميدان والقادة الشبابيين، وهي كثيرة، تختلف تمامًا مع هذا التقدير وتكذّبه. إذ كان العدد أكبر بكثير، وكان التواجد منوّعًا جدًّا، وبرز الإخوان بقدرتهم التنظيمية، لا شك في ذلك. لكن تنوع المشاركين في الميدان لم يختلف جذريًا عن السابق.

بحسب شهادات عدد من الثوار، أكدها بعد ذلك تقرير تقصّي الحقائق الذي

(285) المناوي، ص 295-296.

(286) المصدر نفسه، ص 301.

(287) المصدر نفسه، ص 291. سبق أن اقتبسنا كلامًا شبيهًا للفريق سامي عنان.

صدر في عهد حكومة شرف، حرّك عددٌ من رموز الحزب الحاكم مجموعات من البلطجية المسلحة بالأسلحة البيضاء من المناطق الشعبية التي يمتلكون فيها نفوذًا[288]، كما شجّعوا عددًا كبيرًا من سكان منطقة نزلة السمان. وأكد كمال أبو عيطة في شهادته لمشروع التوثيق الذي نقوم به أن قيادة الحزب الوطني جنّدت البلطجية من خلال اتحاد العمال الذي يؤجرهم مرشحو الحزب من أجل المساهمة في تخريب الانتخابات أو تزويرها، وأن أموالًا طائلة دفعت ثمنًا للرخام الذي استخدم ضد المتظاهرين، وأن رئيس الاتحاد ووزيرة القوى العاملة وموظفي القوى العاملة وموظفي الاتحاد شوهدوا برفقة البلطجية المؤجرين عند مقرّ جريدة الأهرام، حيث دخلت الوزيرة لتستريح قليلًا. كما شوهد من فوق الجسر المحامي مرتضى منصور ورجل الأعمال محمد أبو العينين اللذان أشرفا على الإعداد للهجوم[289].

تحرّكت جموع البلطجيّة بجِمالهم وخيولهم وأسلحتهم البيضاء على جسر السادس من أكتوبر، وتركتهم قوات الجيش المنتشرة يمرون من أمام مبنى التلفزيون (ماسبيرو)، ثم أفسحت لهم الطريق من محيط ميدان التحرير. وما أثار الشكوك في شأن تواطؤ الجيش آنذاك هو تصريحات أحد ضباط الجيش في ساعة مبكرة من اليوم من أنّ على المتظاهرين العودة إلى ديارهم لأن رسالتهم وصلت[290]! وتبيّن من مقابلة تلفزيونية على قناة دريم المصرية مع القيادي في جماعة الإخوان المسلمين محمد البلتاجي الذي كان متواجدًا آنذاك في الميدان، أن ضابطًا في الجيش برتبة لواء طلب مقابلته شخصيًا في صباح هذا اليوم ليحذّره من إراقة الدماء التي ستحصل عند وصول «أنصار حسني مبارك» الذين لهم الحق بالتواجد في الميدان كما للثوار الحق في ذلك، بل وعرض اللواء على البلتاجي المساهمة في تأمين خروج الثوار من الميدان وتأمين وصولهم إلى بيوتهم

---

(288) بحسب الشهادات، كانت أغلبية المجموعات التي تحركت إلى ميدان التحرير من مناطق السيدة زينب ومصر القديمة والمناطق العشوائية، ولهم علاقة وطيدة بمرشحي الحزب الوطني وأعضائه: فتحي سرور والأحزاب الموالية للنظام مثل رجب هلال حميدة وأحمد فضالي وأعضاء الحزب الوطني في القليوبية والقاهرة والجيزة والمستشار مرتضى منصور.

(289) من شهادة كمال أبو عيطة، مقابلة شخصية أجراها معه إسلام حجازي في القاهرة في 12 نيسان/ أبريل 2012.

(290) «البلطجية يعلنون الحرب على التغيير. القوات المسلحة تطالب المتظاهرين بالعودة لمنازلهم،» الشروق، 3/ 2/ 2011، ص 1.

سالمين[291]. وأثيرت شائعات أن البلتاجي قصد عبد الفتاح السيسي، ما يؤكد أنه كان ضالعًا منذ مرحلة مبكرة في مسألة تجنيد الثورة المضادة[292]، لكن البلتاجي نفى صحة هذه الشائعات.

يذكر مدير قطاع الأخبار في حينه أن في السابعة والربع مساءً وصل إلى التلفزيون خبر من القوات المسلحة، منسوب إلى مصدر أمني، وهو أن على الجميع إخلاء الميدان، وجاءه خبرٌ ثانٍ منسوب إلى مصدر أمني، أن عناصر إخوانية تُلقي كرات من النار على المتواجدين في الميدان لإشعال نار الفتنة[293]. نظمت محاولة لإرسال بلطجية ورجال أمن وعسكريين بلباس مدني (بينهم قناصة) لتفريق من بقي في الميدان بالرصاص وزجاجات المولوتوف، كما جرى تنظيم غطاء إعلامي للأمر باتهام الإخوان. ولا شك لدينا في أن الجيش والأمن كانا على علم بهذه المحاولات. واتُّبع الأسلوب نفسه في تنظيم الاستفزازات العنيفة واتهام الإخوان وغيرهم بها إبان التحضير للانقلاب عشية 3 تموز/ يوليو.

ترك الجيش للنظام أمر حسم مسألة الثورة بأنصاره إذا استطاع، وسيكون للجيش موقف آخر حين لا يتمكن النظام من ذلك. لكنه وعد - كما يبدو - ألا يعرقل محاولة النظام هذه، بل بأن يسهلها. وهو في هذه الحالة بات يتعامل مع طرفين، ويضع نفسه فوقهما، أو يتظاهر بذلك كما فعل لاحقًا بعد عامين، حين تحدث عن طرفين، الرئيس مرسي والمتظاهرين، أمام الاتحادية، محاولًا أن يتخذ موقعًا يبدو فيه فوق الأطراف، مع أنه في الحقيقة كان ينتهز فرصًا كهذه لتمرير رسالة أنه القادر على حكم مصر، أما الآخرون فأطراف متصارعة لا يمكنها إلا أن تنتج الفوضى، ولا يمكن لأحدها أن يحكم الآخر.

---

(291) دينا مصطفى، «حمزة والبلتاجي يناقضان رواية أحمد شفيق حول «موقعة الجمل»،» (بوابة الأهرام، 11/ 6/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/218608.aspx>.

أجريت المقابلة في برنامج «العاشرة مساءً» على قناة دريم بتاريخ 10/ 6/ 2012، متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=CziXggD6mY0>.

(292) فيديو لمقابلة مع محمد البلتاجي في برنامج العاشرة مساء يحكي فيه عن مقابلة مع اللواء عبد الفتاح من المخابرات في الثانية من ظهر الأربعاء. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=ZnrXanmZuRs>.

(293) المناوي، ص 307.

في الساعة العاشرة من صباح 2 شباط/ فبراير، أصدر الجيش بيانًا تلاه عبر التلفزيون المصري الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع إسماعيل عثمان، حذّر فيه من مخاطر عدم الاستقرار، وطالب المتظاهرين بمغادرة الميدان «لأن مطالبهم فهمت وكلامهم سمع»[294]. في هذا الوقت، كان الحشد ضد متظاهري الميدان قد بدأ. وفي هذه المرحلة، كانت المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية تعتقل صحافيين أجانب ومعارضين تأكيدًا لفكرة وجود مؤامرة خارجية هدفها المسّ باستقرار مصر. من الواضح أن الجيش على اطلاع مسبق بخطط الاعتداء على الميدان، وبنى بيانه على ذلك، وعلى خطاب مبارك الثاني.

في حدود الثانية ظهرًا، بدأ هجوم «البلطجية» المدبّر على ميدان التحرير، وسرعان ما انهارت التحصينات التي أقامها الثوار في اليوم السابق. وفي أثناء تأمين الثوار شارع طلعت حرب (أحد مداخل الميدان)، رأوا عند وقوع الهجوم ماجد بولص (وهو ضابط برتبة نقيب عُرف بـ «أسد الميدان» بسبب موقفه الشجاع عدم تدخل الجيش لفض اعتداءات أنصار مبارك الذي أصدرته القيادة العليا للقوات المحيطة بالميدان ورفضه) يُشهر سلاحه الآلي ويطلق النار فوق رؤوس مهاجمي الميدان الذين هربوا من أمامه ... وبفضل هذا الضابط بقي شارع طلعت حرب آمنًا من البلطجيّة[295].

كان هذا التصرّف فرديًا، حيث راح يتدفق من باقي مداخل الميدان مئات «البلطجية» بأسلحتهم البيضاء وخيولهم وجمالهم. والجيش الذي لم يسمح بدخول المساعدات إلى الميدان، بما فيها الطعام والأغطية، سمح لمواطنين يركبون الخيول والجمال ويشهرون الأسلحة البيضاء بالدخول إلى الميدان ببساطة![296].

---

(294) «القوات المسلحة تناشد الشباب العودة إلى ديارهم،» (بوابة الأهرام، 2/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 4/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/36355.aspx>.

(295) شهادات متقاطعة من شبان ساهموا في حراسة مداخل الميدان في ذلك اليوم. وكان شباب الإخوان قد تولى حراسة مدخل عبد المنعم رياض، وشباب العدالة والحرية تولى حراسة مدخل محمد محمود. وساهم شباب «الألتراس» بجهد فائق لحماية الميدان في هذا اليوم.

(296) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

كانت تلك معركة دموية استطاع عن طريقها «البلطجية» اختراق الميدان، ولم يجد المتظاهرون وسيلة للدفاع عن أنفسهم إلا تكسير أرصفة الميدان للحصول على حجارة يقذفونها على المعتدين. وبعد أن استوعب الثوار المفاجأة، ردّ المتظاهرون بهجوم مضاد، مستخدمين العصي والحجارة ومستهدفين قوائم الخيول والجمال. وبرزت روح الشجاعة والتضحيّة كعامل رئيس في صمود ثوار التحرير، وسرعان ما عاد التنظيم مرةً أخرى وتحوّل الميدان إلى ما يشبه خليّة النحل، واستخدمت الفتيات حقائبهن وخمائرهن لحمل الحجارة[297]. وساهمت المنصة في توجيه جموع الشباب لسد الثغرات في الميدان ولمواجهة الهجمات.

في هذه الأثناء، أصدرت هيئة مكتب الإخوان المنعقدة يومها في مقر «نواب الإخوان المسلمين» في شارع الإخشيد في المنيَل قرارًا بالانسحاب من الميدان، وقام بتبليغه محمود عزت. وكان رشاد بيومي مسؤولًا عن المكتب في هذا اليوم، وأبلغ الشباب أن الأخبار توالت عن اقتحام مقر مكتب الإرشاد في المنيل، ومقر الجماعة في شارع جسر السويس، ومحاصرة «مواطنين» مع ضباط شرطة من المنيل لمقر النواب بالإخشيد. ووردت الأخبار من الميدان عن الهجوم على الاعتصام من الجهات كلها، فكان تقديرهم «أن الدولة قررت اليوم ذبح الإخوان». وادّعى محمود عزت لاحقًا أنّه اتخذ هذا القرار بعد وصول معلومات إليه أن الميدان فُضَّ فعلًا، لكنَّ أحد قادة شباب الإخوان أكّد لنا أن القرار كان قد اشترط الانسحاب بعد التأكد من أن الجميع انسحبوا. وفي الأحوال كلها، تراجع المكتب عن القرار خلال ثلاث ساعات بعد مراجعة مكتب الإرشاد[298]. والحقيقة أن ما جرى على الأرض كان عكس أي تفسير لهذا البيان. إذ شارك شباب الإخوان، والإخوان المتواجدون في الميدان عمومًا، في التصدي للبلطجية بكل قوة.

يقول وائل غنيم، من شهادات جمعها هو، إن قمة الاعتداء في موقعة الجمل كانت مساء من جهة المتحف المصري، وكان المعتدون يقفون على مدرّعات

---

(297) معلومات متقاطعة من مجموعة من المقابلات مع: خالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).
(298) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

الجيش حين كانوا يرمون الطوب على المتظاهرين، وزجاجات المولوتوف من أعلى المتحف، حصل إطلاق نار وقنص لاحقًا.

استمرت المواجهات عند المتحف المصري طوال الليل، حتى ساعات الفجر، ولمدة 12 ساعة، وحسم المتظاهرون المعركة بعد استخدامهم المولوتوف، على الرغم من أن البلطجية اعتلوا المباني المحيطة بميدان التحرير راجمين الثوار بقطع الرخام، لكن الثوار استطاعوا التسلق إليهم وردعهم(299).

في ردة فعل على ما حصل، جهّز المتظاهرون موقعًا لاحتجاز البلطجية موقتًا في محطة مترو عبد المنعم رياض، وسلّموهم إلى الجيش في اليوم التالي (قبل أن يقوم الجيش بإطلاق سراحهم). وساهم اثنان من قادة الإخوان المسلمين (محمد البلتاجي وصفوت حجازي) بمهمة دعم الميدان بمزيد من المتظاهرين من منطقة شبرا الخيمة(300). بعد ذلك تغيرت الصورة تمامًا. إذ انقلبت، عند منتصف الليل، الموازين نهائيًا لمصلحة المتظاهرين الذين طاردوا المهاجمين حتى مطلع فجر اليوم التالي. وفي هذه المرحلة، لم يتورّع المعتدون عن استخدام الرصاص الحي، ما أدّى إلى مقتل ثلاثة متظاهرين على جسر السادس من أكتوبر(301).

ساهمت استغاثات المتظاهرين إلى الشعب المصري عبر قناة الجزيرة القطرية التي تفرّدت بتغطية الميدان على الرغم من تعرّض طواقمها للمخاطر، وكانت تنقل الحدث على مدار الساعة، بعودة آلاف المتظاهرين الذين كانوا قد غادروا مساء اليوم السابق. وبحسب الشهادات، كانت كلمة يوسف القرضاوي التي دعا فيها المصريين إلى أن يهبّوا للدفاع عن إخوانهم في ميدان التحرير، أبلغ الأثر(302)، إذ لم يكن المجتمع المصري في حينه منقسمًا على النحو الذي عرفته المرحلة الانتقالية في عهد مرسي ... وبعده.

---

(299) من شهادة وليد عبد الرؤوف، في 24 حزيران/ يونيو 2014.

(300) مقابلة مع عمرو جيفارا، في 23 نيسان/ أبريل 2012.

(301) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011).

(302) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومحمد صلاح (23 كانون الثاني/ يناير 2014) ومعاذ عبد الكريم (2 أيار/ مايو 2011).

دُحِر المعتدون بعد مرور أكثر من اثنتي عشرة ساعة على أشرس مواجهة عرفتها الثورة المصرية، سقط فيها عشرة شهداء، واستشهد ثلاثة آخرون متأثرين بجروحهم في اليومين التاليين. كانت نتائج الاعتداء الذي صمد أمامه ثوار التحرير وخيمةً على النظام وأجهزته؛ إذ إضافة إلى ردات الفعل الدولية وحسم التعاطف الشعبي لمصلحة الثورة، أصبحت المؤسسة العسكرية المصرية بتواطئها (المختلَف على درجته) مع المعتدين على شفا مواجهة مع الثوار. ونرجّح أنّ هذه الحادثة كانت منعطفًا تحوّلت بعده المؤسسة العسكرية إلى مزيد من التمايز من مؤسسة الرئاسة المصرية.

مع أنه لم تصدر معلومات مؤكدة عن موقعة الجمل بوصفها سلوكًا شديد الحماقة وغير محسوب العواقب، نرجّح أن قادة الحزب الوطني اجتهدوا لتنفيذها من دون علم رأس النظام، إدراكهم أن النظام المصري يتجه إلى تقديمهم كبش فداء، فسارعوا إلى محاولة إخماد الثورة بأدواتهم المباشرة. وتناقض نمط السلوك الذي مثّلوه مع مضمون ونبرة «الخطاب العاطفي» وإنجازاته التي حققها. ويميل النظام السياسي من هذا النوع في أوقات الأزمات إلى التخلّص من بعض نخبه الوسيطة، واستبدالها كآليّة من آليات التكيّف واحتواء الغضب الشعبي. وسبق لأعضاء الحزب الوطني في هذه الأزمة أن شهدوا ترفيعهم وإزاحة من سلفهم في فترة صعود رجال نجل الرئيس جمال مبارك، كما يوضح ذلك جوشوا ستاتشر(303) وغيره من الباحثين. لذلك، من الممكن أن يأتي هذا التصرّف «طبيعيًا»، قام به رجال مبارك، وفي مقدمهم صفوت الشريف، استباقًا للحظة إزاحتهم. وربما نسّق هؤلاء مع الجيش باسم النظام لهذا الغرض في لحظة أرادت المؤسسة العسكرية إعطاء فرصة للنظام كي ينجو بنفسه. وفي الحقيقة، كان حدس هؤلاء صحيحًا؛ ففي اليوم التالي بعد هذه الواقعة، أعلن النائب العام عبد المجيد محمود توقيف عدد من قادة الحزب الوطني الحاكم، بينهم أحمد عز ومحمد جرانه وأحمد المغربي وحبيب العادلي، وعدد آخر من المسؤولين في بعض الهيئات والمؤسسات العامة،

(303) Joshua Stacher, *Adaptable Autocrats: Regime Power in Egypt and Syria*, Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures (Stanford, California: Stanford University Press, 2012), pp. 98-103.

ومنعهم من السفر خارج البلاد، وتجميد حساباتهم في البنوك[304]. لكن يهمنا أن نؤكد أن الجيش وأجهزة الأمن كانوا على علم بالأمر، ونخص بالذكر مدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع اللواء عبد الفتاح السيسي الذي كان قد عُيّن في هذا المنصب قبل عام من الثورة، أي في كانون الثاني/ يناير 2010.

أما على مستوى ردة الفعل الرسمي، فحاول النظام التنصل من المسؤولية عن واقعة الجمل، وهاجم عمر سليمان من هاجموا المتظاهرين وتعهّد بمحاسبة المسؤولين. أما أحمد شفيق (رئيس الوزراء)، فاعتذر في مؤتمر صحافي عن هذا الهجوم، ونفى علمه المسبق بما شهده الميدان من اعتداء على المعتصمين، وتعهّد بعدم تكرار تعرضهم للاعتداء، مضيفًا أن تحقيقًا فتح في هذه الحوادث[305]. كما أذاع التلفزيون المصري كلمة لشيخ الأزهر (أحمد الطيّب) دعا فيها الشباب المحتج إلى العودة إلى المنازل، والتوقف عن تلك المواجهة المحزنة، محذّرًا من أن هذه الحوادث تفتت وحدة الأمة[306]، في حين بدا نائب الرئيس في هذا اليوم متوسّلًا الحوار مع أحزاب المعارضة.

شهدت حوادث هذا اليوم إدانات شديدة من دول مختلفة، وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية. إذ دانت هيلاري كلينتون (وزيرة الخارجية) أعمال العنف التي طاولت المعارضين والصحافيين، وطالبت الحكومة المصرية والجيش بالتدخل لحماية المتظاهرين، كما طالبت بالحوار بين المعارضة والحكومة للعمل على نقل آمن للسلطة، مشيرة إلى ضرورة إجراء انتخابات نزيهة في مصر[307]. أما

---

(304) «النائب العام يقرر منع عز والعادلي والمغربي وعدد من الوزراء من السفر،» اليوم السابع، 3/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345905>.

(305) «نائب الرئيس: مطالب الشباب مشروعة.. والاعتداء عليهم مؤامرة وسنحاسب المسؤول عنها حسابًا عسيرًا، شفيق يعتذر عن مذبحة الميدان ويتعهد بتحقيق عاجل،» الشروق، 4/ 2/ 2011، ص 1.

(306) «شيخ الأزهر يدعو ممثلين عن الشباب للقائه،» اليوم السابع، 2/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345567>.

(307) «تسلسل زمني: الأصداء وردود الفعل الدولية على أحداث مصر،» (بي بي سي عربي، 11/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/mobile/middleeast/2011/02/110203_egypt_reactions.shtml>.

كاثرين آشتون (مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي)، فدعت مبارك إلى التحرك بأسرع وقت ممكن لتحقيق مطالب المتظاهرين المتمثلة بتحقيق الانتقال السياسي(308)، فيما أعلنت ألمانيا أنها أجرت اتصالاتها بمحمد البرادعي، ودانت العنف الممارس ضد المتظاهرين، متسائلةً على لسان وزير خارجيتها إذا كانت الحكومة المصرية فهمت معنى الانتقال السلمي للسلطة(309).

في ردٍّ مباشر وسريع من جموع المصريين احتجاجًا على موقعة الجمل، احتشد مئات الآلاف منهم في ميدان التحرير للمطالبة برحيل مبارك، وتأكيد المطالب التي رفعها الثوار في الميدان. وأصدرت المجموعة الرئيسة الممثلة لما سيعرف في ما بعد بائتلاف شباب الثورة (حركة شباب 6 أبريل، حركة شباب من أجل العدالة والحرية، شباب الإخوان المسلمين، حملة دعم البرادعي، شباب حزب الجبهة الديمقراطية) بيانًا تدعو المصريين فيه إلى الاحتشاد في مليونية يوم الجمعة 3 شباط/ فبراير(310). كان الاحتشاد في اليوم التالي بمنزلة رد حاسم على ما حصل في موقعة الجمل، ورسالةً واضحةً مفادها أن ثوار التحرير هم ممثلو الشعب.

في هذه الأثناء، تقاطرت شخصيّات كثيرة لزيارة الميدان ومحاورة الشباب. في المقابل، أحاط رجال من أمن الدولة بملابس مدنيّة بميدان التحرير، في محاولة لاعتقال القادة الوافدين والخارجين من الميدان متنكرين، كما استمرّ الجيش في ضرب حصاره على الميدان، مانعًا دخول أي مساعدات غذائية أو طبية، وشوهدت على كوبري قصر النيل مجموعات بلطجية ومعها عناصر أمن بلباس مدني يصادرون الطعام والأدوية. وخرج 40 شابًا من التحرير (أغلبيتهم من إخوان محافظة الفيوم) وطردوا هذه المجموعات. كما بدأ ثوار التحرير في

---

(308) «الاتحاد الأوروبي يدعو الرئيس مبارك لنقل السلطة،» اليوم السابع، 2/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345452>.

(309) «وزير الخارجية الألماني يطالب بوقف البلطجة ضد المتظاهرين،» اليوم السابع، 2/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345640>.

(310) من شهادة محمد صلاح، في 23 كانون الثاني/ يناير 2014.

هذا اليوم ضغطهم على عناصر الجيش، سواءً بالنوم تحت المجنزرات لمنعها من التحرّك أو بإجراء أحاديث مطوّلة مع الضباط وقادة الوحدات العسكرية[311].

لليوم الثاني على التوالي، حاول النظام امتصاص حال الغضب الشعبي والعالمي بعد «موقعة الجمل». ونفى مبارك في حواره مع قناة إي بي سي الأميركية، مسؤولية حكومته عما حصل في الميدان، مؤكدًا أنه طلب إقامة منطقة عازلة لحماية المتظاهرين، كما خيّر أوباما والإدارة الأميركية ثانية بين بقائه رئيسًا أو الفوضى[312]. واستنكر الحزب الوطني ما حصل من اعتداء على الميدان، مؤكدًا أن «مصر بعد 25 يناير غير مصر قبل 25 يناير، وأن شباب مصر صنع الفرق». وما أثار السخرية في حينه (وكان يفترض أن يؤخذ بجدية) اعتبار البيان أن ميادين مصر تتسع لمؤيدي مبارك ومعارضيه، محذّرًا من أن يسرق «الهابطون بالمظلات» ثورة الشباب وفرحة شعب مصر بهم، بعد أن وصلت رسالة المتظاهرين وعُرفت مطالبهم[313]. بعد فشل «موقعة الجمل»، قرّر الحزب الوطني تجنب مهاجمة شباب 25 يناير، وفضّل أن «يستغلهم».

أبقى هذا التكتيك غير الصدامي فلول النظام في المجال العمومي بعد الثورة، إلى درجة المجاهرة بانتسابهم إلى ثورة 25 يناير من طريق كيل المديح لشبابها، واتهام الأحزاب الأخرى – ولا سيما الإخوان – بسرقتها، حتى سنحت الفرصة لمهاجمتها والانتقام من شبابها لاحقًا، بعد فشل المراحل الانتقالية. وإلى هذه الفترة يعود تكتيك الحزب الوطني بالتكيّف مع شرعية الشباب والثورة والتشكيك بالأحزاب المعارضة. ولا شك في أن هذا السلوك نزع قليلًا من فتيل النقمة على الحزب، كما طبّع بالتدريج، بعد مرور الأعوام الأولى على الثورة، العلاقة مع فلول النظام، ولا سيما في مرحلة الخلافات بين القوى الثورية.

---

(311) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع: خالد السيد (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

(312) «Mubarak: «If I Resign Today there Will Be Chaos»,» (Abc News, 3/2/2012), Retrieved from: <http://abcnews.go.com/International/egypt-abc-news-christiane-amanpour-exclusive-interview-president/story?id=12833673>.

(313) ««الوطني» يستنكر أحداث العنف في ميدان التحرير،» اليوم السابع، 3/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345792>.

أجرى عمر سليمان عددًا من الحوارات المطوّلة، كان أهمها الحوار الذي بثّه التلفزيون المصري في 3 شباط/ فبراير، أكد فيه سليمان شرعية مطالب شباب 25 يناير، وأعرب عن أسفه «لاندساس عناصر غير شريفة بينهم، لها أجنداتها الخاصة التي قد تكون مرتبطة بأجندات خارجية أو أغراض خاصة داخلية، بهدف الترويع ونشر الفتنة». وأضاف سليمان أن مبارك استجاب لجميع المطالب، لكن تنفيذها يحتاج إلى وقت، فالتعديلات الدستورية والانتخابات الرئاسية والتشريعية تستغرق وقتًا لا يقصر عن مئتي يوم. وفي أكثر من مناسبة، حرص سليمان على تأكيد تناقض مطالب الثوار شكليًا، إذ كان يحاكم ثورة على النظام بأدوات النظام القانونية القائمة، حيث إن المطالبة بحلّ مجلسي الشعب والشورى تعني أن لا إمكان للنظر في موضوع التعديلات الدستورية، لأنه لا بد من أن يكون هناك برلمان حتى يُنظر فيها[314]. في الواقع، كان واضحًا لأي متابع أن سليمان يُصرّ على الاستغراق في التفصيلات الإجرائيّة، ويلمّح باستمرار إلى صفقات مع قوى المعارضة، خصوصًا مع جماعة الإخوان المسلمين التي يُعتبر الحوار فرصةً تاريخية لتشريع وضعها القانوني، فيما خاطب هو نفسه المجتمع الدولي بلغة أخرى، أعاد فيها تأكيد أن الشعب المصري لا يملك ثقافة الديمقراطية، ومن شأن أي ديمقراطية أن تسلّم مصر للإسلاميين.

في هذه المقابلة التي أجريت بناءً على طلبه، حلل سليمان الأوضاع في مصر في إطار كونها تطور حوادث عفوية إلى مؤامرة لم تتضح أبعادها بعد؛ إذ اعتبر حركة 25 يناير صاحبة مطالب حقيقية، غير مدبّرة، في حين أن ما جرى بعد ذلك، ولا سيما بعد خطاب مبارك، هو سيطرة أربع أجندات على الحراك: الأجندات الأجنبية وأجندة الإخوان وأجندة أحزاب خاصة لم يسمها، وأجندة بعض رجال الأعمال[315]. وتابع سليمان يقول إن مطالب الشباب مشروعة، وحُققت: «وقصة

---

(314) «سليمان للتلفزيون المصري: حركة 25 يناير لم تكن تخريبية .. والمطالبة برحيل مبارك غير لائقة بشعب مصر .. والتعديل الدستوري سيتم بالتوافق مع الأحزاب .. وعرضنا الحوار على الإخوان ومازالوا مترددين،» اليوم السابع، 3/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=346013>.

(315) كما نقلها عبد اللطيف المناوي الذي أجرى الحوار والمتعاطف مع عمر سليمان في: المناوي، ص 329-330.

الرحيل غريبة على أخلاق الشعب المصري، لأننا كلنا نحترم الأب والقائد الرئيس مبارك وما قدّمه في القوات المسلحة وخلال رئاسته لمصر، والرحيل سيكون رحيلًا طبيعيًا لأنه سيحدث بعد أشهر». وأضاف حاسمًا موضوع التوريث: «كما أن لا أحد من أسرته سوف يترشح»[316].

في الماضي، كان من شأن هذا الكلام عن رحيل طبيعي لمبارك أن يعتبر أكثر من كافٍ بالنسبة إلى المعارضة، ولحركات الاحتجاج الشبابية حتى. وعندما جرى تفعيل العناصر هذه في مخاطبة الشعب المصري من مبارك نفسه في خطابه الثاني، اعتبره عدد كبير من المتظاهرين كافيًا. فحين تحدّث إلى المصريين بشكل أبوي عاطفي أثار تعاطفهم، وحين أكد عدم الترشح مستقبلًا لبّى مطالبهم. لكن حالما جرى ذلك، تبيّن أن النظام يريد كسب الشارع ليعود إلى ما كان عليه. فحالما أبدى الناس تعاطفًا مع هذا الخطاب جرت محاولة عنيفة من أنصار النظام للسيطرة على الشارع وتفريق الاعتصام في الميدان بالقوة. وثبت في كل مرة أنه لا توجد بيد قوى التغيير والثورة سلطات حقيقية ذات وجود مؤسسي، فالوعود المقدمة إليهم والتجاوب معها من قبلهم ربما تُستغل لوقف الفعل الثوري التغييري واحتوائه لغرض الاستمرار، وهذا ما سوف نراه بعد خطاب مبارك الثاني، كما سوف يتكرر مرات عدة، حتى بعد تنحّيه.

يجب أن نذكر أن عمر سليمان نفسه قال في مقابلة مع شبكة سي أن أن الأميركية، في 8 شباط/ فبراير، إن الشعب المصري غير جاهز للديمقراطية، وهذا يكمل في الواقع النظرة التي تملي على الشعب الحاجة إلى الزعيم الأب، أو البطريرك، أو ما كان يسميه السادات في خطاباته «كبير العيلة».

كما دأب سليمان على تشويه سمعة الإخوان عند الإدارة الأميركية، والتخويف منهم حتى وهو يحاورهم؛ فهو لم يكن من حمائم النظام، ولم يتميّز ببراغماتية اشتهرت بها أجهزة الأمن التي ربما تدفعها إلى التوصية بالإصلاح في بعض الحالات، ولم يكن هو من هذا النوع. يضاف إلى ذلك أنه عرف كمرشح إسرائيل لوراثة مبارك؛ فإسرائيل لم تخف موقفها الإيجابي منه، ولا سيما أنه تولى الملف الفلسطيني معها منذ أكثر من عقد. وانتشرت تعليقات وتسريبات كثيرة في

---

(316) المصدر نفسه، ص 330.

الإعلام الإسرائيلي عن عمر سليمان كمرشح قوي لخلافة مبارك، وذلك طوال فترة ما قبل الثورة.

عاشرًا: الجولة الأولى من الحوار

1- أحزاب

كان لجماعة الإخوان المسلمين على لسان قادتها، موقفٌ حاسم في الرد على رسائل سليمان؛ فالجماعة، كما صرّح محمد مرسي وعبد المنعم أبو الفتوح وغيرهما، ليست متردّدة في شأن الحوار بل ترفضه لأن الشعب أسقط النظام، و«لا نجد أي جدوى من حوار مع نظام غير شرعي مخالف للدستور»، مشيرًا إلى أن الوضع الحقيقي ليس في وجود مطالب للقوى الوطنية، بل في نظام «يريد القفز على مصالح الشعب والدستور، ضاربًا بعرض الحائط الملايين التي خرجت في الشوارع وقالت إنها لا تريد مبارك»[317]. وهو الموقف نفسه الذي اتخذته في هذه الأثناء أغلبية الأحزاب السياسية الأخرى، مثل الوفد والتجمّع والجبهة الديمقراطية، إضافة إلى محمد البرادعي؛ فالجميع اتفق على أن الحوار يجب أن يكون على أرضيّة تحقيق المطالب الشعبيّة، وهي رحيل مبارك[318].

مع رفض الأحزاب والقوى السياسية المعروفة كلها الحوار من دون أرضيّة متفق عليها، جمع عمر سليمان ممثلين عن عدد من الأحزاب الكرتونية الصغيرة غير المعروفة، بلغ عددها بحسب صحيفة المصري اليوم 21 حزبًا، منها حزب الجيل وحزب الغد (عمرو موسى) وحزب الشعب وحزب التكافل وحزب

---

(317) «الإخوان: لسنا مترددين في الرد.. فلا حوار قبل رحيل مبارك،» اليوم السابع، 3/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=346044>.

(318) «الوفد والتجمع والجبهة يشترطون وقف العنف قبل الحوار مع سليمان،» اليوم السابع، 3/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345870>.

انظر أيضًا: «البرادعي: لا دولة معادية لإسرائيل بعد مبارك،» (بوابة الوفد، 3/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/14261>.

الخضر وحزب مصر العربي الاشتراكي والحزب الدستوري، إضافة إلى الحزب الوطني الحاكم[319]. وهو الحوار الذي سيستخدمه سليمان في اليوم التالي حجة للتدليل على «عدم مسؤولية» القوى السياسية. في ما بعد، عبّر سامي عنان عن رأي الجيش في الأحزاب السياسية عبر تقديره أن نجاح الحوار غير ممكن في أوضاع الضغط والتوتر التي كانت قائمة، وفي حالة الأحزاب المصرية: «لقد أثبتت التجربة أن الأحزاب السياسية في مصر بالغة الضعف والتهافت، ولا تملك قاعدة قادرة على التأثير»[320].

من المؤشرات على خداع النظام في ذلك الوقت الحملة التي شنّتها الأجهزة الأمنية على عدد من المنظمات الحقوقية، واعتقال ناشطين في المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومركز هشام مبارك للقانون، وشخصيات من منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش[321]. وأدت هذه المنظمات دورًا مهمًّا، سواء في متابعة ملفات المعتقلين والضغط من أجل إخراجهم من السجون أم عن طريق توثيق انتهاكات النظام المصري أم عن طريق تقديم مساعدات لوجستية للمتظاهرين.

2- صراع خفيّ بين نخبتين

أعلِم رأس النظام وحكومته بما حصل أم لم يعلما، كانت عواقب «موقعة الجمل» وخيمة على النظام بأجهزته كلها، حيث صعّدت المعارضة خطابها إلى درجة أحرجت حتى الأحزاب المنحازة إلى النظام، مثل الحزب الناصري الذي

---

(319) «21 حزبًا صغيرًا تبدأ الحوار مع «شفيق» والوفد والتجمع والناصري والجبهة والإخوان ترفض،» المصري اليوم، 4/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=286543>.

(320) يقدّر سامي عنان أن ضعف الأحزاب وتهافتها هما السبب في انتصار الإخوان عليهم، بعد الثورة، وأنه لم تكن للجيش علاقة بذلك. انظر: «الوطن تنشر مذكرات الفريق سامي عنان،» تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/ 9/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/331085>.

(321) أحمد السكري، «اقتحام مؤسسات حقوقية واختفاء نشطاء،» (بوابة الوفد، 3/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/14297>.

أعلن على لسان رئيسه بالإنابة سامح عاشور تعليق قبوله الدعوة إلى الحوار[322]، في حين برزت محاولات أخرى بذلتها شخصيات من خارج الأحزاب وشباب الثورة، وذات صلة بالنظام والمعارضة، لتنظّم نفسها محاولةً أن تؤدي دورًا ما، كان منها «لجنة الحكماء» التي ضمّت مجموعة من المثقفين والسياسيين ورجال الأعمال والأكاديميين: أحمد كمال أبو المجد ونجيب سويرس ونبيل العربي وسلامة أحمد سلامة وإبراهيم المعلم وعبد العزيز الشافعي وعمرو حمزاوي وعمرو الشوبكي وجميل مطر وصفوان ثابت ونبيل فهمي وميرفت التلاوي وعلي مشرفة. ومنهم من هو ليبرالي نقدي، ومنهم من أصبح نقديًا خارج الوظيفة، بانتظار عروض أخرى عليه من السلطة القادمة. أصدرت المجموعة بيانًا يتضمن خمسة مطالب تبدأ من تكليف الرئيس نائبه، أي مدير جهاز المخابرات العامة عمر سليمان، بإدارة المرحلة الانتقالية التي تنتهي بانتهاء رئاسته، وحل مجلسي الشعب والشورى وتعديل الدستور وتأليف حكومة خبراء مستقلّة وإنهاء العمل بحال الطوارئ، إضافة إلى «محاسبة المسؤولين عما حدث من ترويع للمصريين» وتأمين المتظاهرين في ميادين مصر كلها من الانتقام[323].

عبّرت هذه اللجنة، غير المنسجمة سياسيًا أو فكريًا، عن النخبة الجديدة «اللاحزبية» التي لا تُمانع في أن تنتقل السلطة إلى مدير المخابرات العامة، شرط أن يتولى التكنوقراط إدارة البلاد. ولا شك في أن بعض أعضائها كان أكثر حساسية من بعضها الآخر تجاه مسألة حقوق الإنسان والحريات، لكن لا شك أيضًا في أن مزاجها العام هو مزاج تكنوقراط ينفر من الأحزاب (بما فيها الحزب الوطني) ويمكنه العمل مع نظام دكتاتوري. لذلك، كان جزء من هذه النخبة مستعدًا لأن تعتمد عليه حكومات المجلس العسكري وعهد محمد مرسي وعهد نظام ما بعد انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013. لم تكن هذه اللجنة تعبيرًا عن قوة معارضة، بل عن موظفين سابقين ومثقفين غير حزبيين، أبدى بعضهم استعدادًا للقيام بأي دور تنفيذي حين عرض عليه، بغضّ النظر عن طبيعة النظام وجرائمه. وأبدى بعضهم الآخر، كليبرالي، حساسية تجاه موضوع حقوق الإنسان.

---

(322) «عاشور يجمد موقف الناصري من الحوار مع النظام،» اليوم السابع، 2/2/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/7/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345471>.

(323) المصدر نفسه.

في مقابل هذه النخبة، كان ثمة نخبة تقليدية ممثلةً بأعضاء الائتلاف الشعبي للتغيير (سبقت الإشارة إلى قيامه في 31 كانون الثاني/ يناير) مكوَّنة أساسًا من الأحزاب والقوى السياسية التقليدية (الوفد والتجمع والناصري والغد)، تحاول أيضًا استجماع قواها لتمثيل المعارضة. استجاب الحزبيون للدعوة التي وجهها عمر سليمان (نائب رئيس الجمهورية) للدخول في الحوار مع القوى السياسية، وبرروا قبولهم الحوار بالحفاظ على أمن الوطن وسلامته واستقراره، وبأنهم لا يملكون توجيهًا لأحد غير أنفسهم، وحمّلوا «السلطات المعنية» المسؤولية عن أي تخريب أو اشتباكات بين أطراف الشعب، كما طالبوا في بيان لهم بالتمسك الكامل بمطالب الإصلاح التي رفعها الشارع أساسًا للحوار، ومنها استقالة الرئيس وتأليف حكومة وحدة وطنية وجمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، إضافة إلى حل المجالس النيابية وإجراء تعديلات على المواد 76 و77 و88 و93، مع إضافة مادة جديدة تسمح للرئيس بالدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، مع الفصل الكامل خلال الفترة الانتقالية بين رئاسة الدولة والحزب الوطني، كما رفض بيانهم الذي تضمن كل ما سبق «أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية»[324].

كان قبول الحوار مع من يفترض أن يصبح رئيسًا، بعد تنحي مبارك، تعبيرًا عن رغبة القوى والأحزاب التقليديّة، بمن فيها الإخوان في هذه الحال، في حجز مواقع لها في النظام السياسي الجديد. كان ممثلو النخبة غير الحزبية قد طالبوا صراحة بنقل السلطة إلى سليمان، وستلتقي النخبتان لاحقًا بعد أن شعرتا بتهديد النخبة الإسلامية لمصالحها، عقب قرار جماعة الإخوان المسلمين طرح مرشّح لها في انتخابات الرئاسة، في أواسط عام 2012. والواضح أن النخبتين، المعبّر عنهما بالمجموعتين أعلاه، خشيتا من دور الشباب، ومن محمد البرادعي الذي اتخذ مسارًا منفردًا في المشاركة في الثورة، مع أن طروحاته لم تختلف كثيرًا عن طروحات بعض الشخصيات الليبرالية ضمن النخب أعلاه. ومن الواضح أن الحساسية هذه كانت من طموح الرجل السياسي الذي حرص على أن يفتح قناة تواصل مع شباب التحرير، ما يمكن فهمه من اللقاء الذي عقده مع وفد من ممثلي الحركات الشبابية في منزله على طريق الإسكندرية الصحراوي. في الاجتماع، ظهر

(324) المصدر نفسه.

البرادعي أكثر ميلًا إلى طرح قدّمته مجموعة أخرى من الشباب، ضمّت مصطفى النجار وعبد الرحمن يوسف وعبد المنعم إمام[325]، يقضي بأن يُلغى الاعتصام والتظاهر، من منطلق أن تعيين سليمان نائبًا للرئيس وتعهّد مبارك بالتنحّي خلال ستة شهور، كافيان في هذه المرحلة، ما أثار ممثلي الحركات الثورية الذين قرروا الاستمرار في الاعتصام والعودة إلى الميدان.

سواء انطلق البرادعي في أطروحاته من الموقف الدولي الغربي الذي كان دائم التواصل معه أم لا، فقد كان يزكّي، بشدة، أن يقوم سليمان بإدارة مرحلة انتقاليّة تؤسس لنظام ديمقراطي، تمامًا مثل ما سمي في حينه بلجنة الحكماء. وهي تسمية غريبة فيها قدر كبير من الاعتداد بالنفس والشعور بالأهمية وتنصيب الذات فوق خلافات الآخرين، ما يميز التكنوقراط غير المسيس، أو المثقف الذي يريد أن يختصر الطريق إلى الزعامة من دون عمل سياسي.

الحقيقة أن التناقض الأكبر في سلوك الثوار كمنَ في رفضهم الإصلاحات الجزئية، وصولًا إلى الانتخابات الرئاسية من دون ترشيح مبارك، من منطلق عدم الثقة بمن وعد بها، وعدم توافر بديل ثوري للإصلاح، بمعنى إمساك قوى ثورية بالسلطة بعد سقوط النظام.

دوليًا، لم تستطع دول الاتحاد الأوروبي إنتاج موقف موحد من الثورة المصرية منذ بدايتها، نتيجة الاختلاف في استشراف مستقبل العملية السياسية في حال نجاح الثورة. وظهرت خلال الأيام الأولى من الثورة تناقضات عدة بين دول أوروبية كبرى، مثل الاختلاف في موقف فرنسا وألمانيا والموقف البريطاني، حيث كان لبريطانيا موقف متقدم مناظر لموقف الولايات المتحدة بالدعوة إلى إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية في النظام المصري، ثم تطور إلى ضرورة إيجاد طريقة لانتقال سريع ومنظم للسلطة في مصر، في حين كان الموقفان

(325) كان هناك في حملة دعم البرادعي تياران منذ البداية: تيار مثله مصطفى النجار وعبد الرحمن يوسف وعبد المنعم إمام، وكان تيارًا رافضًا الانفتاح على اليسار والإسلاميين، وأيّد الحوار مع عمر سليمان، وتيار أخر مثّله زياد العليمي وسالي توما وباسل كامل ومحمد عرفات الذين يمكن تعريفهم كيساريين أصبحوا ناشطين في ائتلاف شباب الثورة بالتعاون مع اليسار والإسلاميين، وانضموا لاحقًا إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي.

الألماني والفرنسي يقتصران في البداية على ضرورة ضبط النفس وعدم استعمال العنف، وعلى خطوط عامة لدعم الديمقراطية فحسب.

انطلقت المواقف الأوروبية من الثورة المصرية من معطيات سياسية واقعية وتحليلات تجارب سابقة. رأى معظم القادة الأوروبيين أن سيناريو الثورة المصرية يمكن أن يؤدي - في حال نجاحه - إلى محاكاة الواقع الذي تكرس في الجزائر في عام 1990، أو إلى حكم إسلامي كما هو موجود في إيران[326]. انطلاقًا من ذلك، ساد قلق عند معظمهم من إمكان قيام نظام حكم إسلامي على أنقاض نظام مبارك، ربما يؤثر في منطقة الشرق الأوسط عمومًا، ولهذا بالطبع تداعيات على أوروبا وإسرائيل[327]. لوحظ ذلك من خلال موقف توني بلير (مبعوث اللجنة الرباعية إلى الشرق الأوسط) الذي دعا إلى ضرورة وجود تغيير مستقر يُبعد «الإرهابيين» عن الساحة، على الرغم من أن الثورة المصرية لم تتبلور باعتبارها حركة احتجاجية «إسلامية».

ترسخت هذه الصورة النمطية للثورات العربية بسبب التركيز الإعلامي الغربي الدائم على ربط أي حراك احتجاجي في وجه الأنظمة الاستبدادية بالحركات الإسلامية المعارضة. وعلى الرغم من أن الأيام الأولى للثورة المصرية خلت من أي تنظيم إسلامي ساهم في إنتاجها، عدا شباب الإخوان المسلمين، استمرت وسائل الإعلام الغربية في رد الحراك الاحتجاجي إلى حركة الإخوان المسلمين المعارضة لنظام مبارك، والتركيز على تمثيلها ونفوذها في المجتمع المصري، وتداعيات ذلك على مستقبل علاقة مصر مع الغرب والعلاقات المصرية - الإسرائيلية[328]. لذلك، مهما تمايزت المواقف الأوروبية، لا بد من أن تتقاطع عند دعم سيناريو واحد، هو إنتاج عملية انتقال مستقر ومنظم للسلطة، يتولاها عمر سليمان، الموثوق وصاحب الخبرة الدبلوماسية في التعاطي مع الغرب وصاحب العلاقات المتينة مع إسرائيل. حاول الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي

---

(326) Olivier Roy, «This Is not an Islamic Revolution», (New Statesman, 15/2/2011), Retrieved from: <http://www.newstatesman.com/religion/2011/02/egypt-arab-tunisia-islamic>.

(327) John Pilger, «The Egyptian Revolt is Coming Home,» (New Statesman, 10/2/2011), Retrieved from: <http://www.newstatesman.com/international-politics/2011/02/pilger-egypt-square-western>.

(328) المصدر نفسه.

والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون تزكية هذا الخيار بعد تعيين عمر سليمان نائبًا للرئيس، وتكليفه إجراء الحوار مع القوى والأحزاب السياسية. وبعد فشل الحوار اكتفت الدول الأوروبية بمراقبة الأوضاع.

حادي عشر: تأليف ائتلاف شباب الثورة (4-5 شباط/ فبراير)

عندما احتشد مئات آلاف المتظاهرين في ميادين القاهرة الكبرى، في الجمعة التي عُرفت إعلاميًا باسم «جمعة الرحيل»، كان النظام المصري قد انحدر إلى أضعف مستوياته، وسعى إلى التوفيق بين خطابين متناقضين: الأول موجّه إلى الخارج يحذّر من الفوضى ومن حكم الإخوان المسلمين؛ والثاني يكاد يتوسّل إلى القوى السياسية، بمن فيها الإخوان، للدخول في الحوار، فيما كانت قوى المعارضة على اختلاف ألوانها تحاول اللحاق بالزخم الثوري في ميدان التحرير.

في هذا اليوم، زار طنطاوي الميدان وأكد لمن تحدث معهم عن خطاب مبارك وأن الأخير لن يترشح مرة أخرى. وبعده، تدفقت شخصيات سياسية وفنية وإعلامية كثيرة إلى الميدان، ونظمت تظاهرات مؤيدة لمبارك في ميدان مصطفى محمود. لكن أعداد من تدفقوا إلى التحرير تزايدت باطراد، وكذلك من بقي للمبيت فيه.

كان ثوار التحرير يفكّرون في إضفاء مزيد من الانسجام على الشخصية السياسية للثورة، واختلفوا في صباح هذا اليوم في شأن تحديد من يؤمّ المصلّين في صلاة الجمعة. واضطر شباب الإخوان إلى تقديم مزيد من التنازلات الرمزية حين حرصوا على المساهمة في الإجماع القائم بالتثنية على اختيار شخصية غير معروفة بانتمائها أو تعاطفها مع الإسلام السياسي، فوقع الاختيار على مظهر شاهين، إمام مسجد عمر مكرم، وأوكل إليه إلقاء الخطبة وإمامة المصلّين.

لم يكن الثوار في وارد تأليف واجهة سياسية تُعبّر عن شخصية الثورة قبل ذلك اليوم؛ فالشكوك المتبادلة وقلّة الخبرة السياسية ستؤجّل تنفيذ هذا المسعى إلى هذا اليوم الذي شعر فيه ثوار التحرير أن القوى السياسية المعارضة لا تمانع محاورة نائب الرئيس، في حوار غير مضمون النتائج. وكان من الممكن، إذا استمر، أن يؤدي في الأغلب إلى احتواء الثورة وإجهاضها. وكان الثوار حتى تلك اللحظة، بحسب ما يُستشف من شهاداتهم غير قادرين على إكمال اجتماع واحد،

لأن الاتفاق على تشخيص واحد وقرار واحد كان صعبًا، بسبب تسارع الحوادث أو ضبابية الأفق[329].

على الرغم من ذلك، حانت اللحظة الملائمة مع الإعلان عن «ائتلاف شباب الثورة المصرية» الذي ضم النواة الصلبة للقوى الشبابية التي حضّرت لثورة 25 يناير وواصلت الاجتماعات في الميدان وفي منازل خارجه. ضم الائتلاف في لحظة الإعلان تلك حركة شباب من أجل العدالة والحرية وحركة شباب 6 أبريل وحملة دعم البرادعي وشباب الإخوان المسلمين وشباب حزب الجبهة الديمقراطية، إضافة إلى بعض المستقلين. تضمن المنشور الذي وُزّع وأُذيع أمام مجمع التحرير مطالب واضحة وحاسمة، شملت إقالة رئيس الجمهورية وإلغاء حال الطوارئ وإطلاق الحريات كلها والتوقف فورًا عن إهانة المواطنين في أقسام الشرطة وحلّ مجلسي الشعب والشورى وتأليف حكومة وحدة وطنية ترعاها القوات المسلحة تتولّى الانتقال السلمي للسلطة وإدارة عملية الإصلاح الدستوري. أما المطلب الخامس، فكان تأليف لجنة قضائية، تشارك فيها شخصيات من منظمات حقوق الإنسان للتحقيق مع المتسببين بالانهيار الأمني وقتل المتظاهرين[330].

كما سبق أن ذكرنا، تخللت مرحلة ما قبل الحوار مجموعة من الرسائل الرمزية بين طرفين يُمكنهما التحاور: النظام المصري، وكان ممثله حينها نائب الرئيس، والمعارضة السياسية بأطيافها المختلفة. وحرص الطرفان على تغييب «ثوّار التحرير» كطرفٍ ثالث، بإسباغ أوصاف «الشباب» وحسن النوايا والسذاجة، وهي مدائح يمكن تحويلها بسهولة إلى أدوات تحجيم وإبعاد عن السياسة. والحقيقة أن عدم قدرة الشباب على التنظيم والتسييس في مراحل لاحقة وفّرت مبررات لهذا الالتفاف على ثوار التحرير.

---

(329) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع: خالد السيد (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

(330) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع: خالد السيد (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

كان واضحًا أن قوى المعارضة السياسية في تلك الفترة كانت تستعد للحظة الحسم التي لم تكن واضحة آنذاك، حيث شعرت القوى السياسية المختلفة بالغريزة أن تصعيد الخطاب ضد النظام المصري ومغازلة مطالب الشارع هما الفرصة لزيادة شعبيتها من جهة، ولضمّها ضمن أي معادلة في النظام السياسي الجديد من جهة أخرى، وهذا لا يتناقض مع شعور الجميع بالسخط على نظام أقصى الجميع في آخر سنواته، بمن في ذلك قوى المعارضة المدجّنة.

كان لافتًا في هذه المرحلة محاولة جماعة الإخوان المسلمين قطع الطريق على أي محاولة للنظام لتسويق معادلة مبارك أو الإخوان. كان ذلك في بيان لها أكّدت فيه أنها لا تعمل وفق أجندات خاصة بها، وأن غايتها خدمة الشعب، وليست «تطلّعًا إلى رئاسة ولا مطمعًا في حكم ولا منصبًا، وتعتمد منهج الإصلاح السلمي الشعبي المتدرج»، ولا يمكنها أن ترفض حوارًا جادًا يبتغي المصلحة العليا للوطن، شرط ألا يحمل لغة التهديد والوعيد، بغية التوافق في شأن طريقة الخروج من الأزمة العنيفة التي أوصلت إليها سياسات استمرت عقودًا من الزمان. كما لا يقبلون أن يصم المسؤولون آذانهم عن هدير صوت الشعب الذي يرغب في أن يصدر الرئيس قرارًا بحل البرلمان ويترك موقع الرئاسة وفورًا[331].

أعلنت الجماعة، على لسان سعد الكتاتني (المتحدث الإعلامي باسمها آنذاك)، عن اتفاقها مع باقي القوى السياسية على أن تكون مصر دولة مدنية ديمقراطية ذات مرجعية إسلامية، والأمة فيها مصدر السلطات، يتحقق فيها لجميع المواطنين الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وتعتمد النظام البرلماني نظامًا للحكم، وتكفل حرية تكوين الأحزاب والجمعيات، مع تأكيد الاستقلال التام للقضاء، وأن تجري محاكمة المدنيين أمام القضاء المدني، على أن تبقى فيها المؤسسة العسكرية حامية للوطن وبعيدة عن السياسة، حارسة للإرادة الشعبية السليمة ويتمتع فيها الإعلام بالاستقلال والحرية[332].

---

(331) «الإخوان يعلنون قبولهم الحوار مع سليمان،» (بوابة الوفد، 4/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/14332>.

(332) «الإخوان: لا يمكن أن نرفض حوارًا جادًا يبتغي مصلحة الوطن،» اليوم السابع، 4/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=346081>.

أما البرادعي، فعرض على مبارك خروجًا آمنًا، وأكّد فكرة تأليف مجلس رئاسي لا ينتمي أعضاؤه بالضرورة إلى تيارات سياسية، على أن يتمثل فيه الجيش لضمان حماية الانتقال إلى الديمقراطية، ويقوم بإدارة البلد لفترة انتقالية مدّتها عام، يُستعدّ خلالها لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ووضع دستور موقت وإلغاء القيود على تأسيس الأحزاب وعلى حرية الصحافة[333]. وأصدرت «لجنة الحكماء» بيانًا طالبت فيه القوّات المسلحة بأداء دورها الوطني لتحقيق الانتقال الآمن والسلمي إلى ديمقراطية حقيقية[334].

في المقابل، أجرى عمر سليمان حوارًا جديدًا في 4 شباط/ فبراير، أكّد فيه أن مبارك لا يسعى إلى إعادة الترشح في الانتخابات مرة ثانية، واصفًا إياه بـ «الرجل الشجاع». ولفت تركيز سليمان على العلاقات مع إسرائيل، والحفاظ على اتفاقية السلام المبرمة بين البلدين، مؤكدًا أن المتظاهرين هم «من مجتمعنا، وليسوا أجانب، لكن من المؤكد أن هؤلاء الناس مدعومون من أجانب»، وأن مصر بلدٌ يعتمد على السياحة، والاحتجاجات تضرّ بها بشدة، مضيفًا أن خطاب مبارك في 1 شباط/ فبراير هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يقدمه النظام لأن الوقت محدود. وأخيرًا، أشار سليمان إلى أن قلةً من المصريين لا تريد مبارك، لأن العصيان على الرئيس «ضد ثقافتنا»، في إشارة تعكس الطابع الأبوي الذي يخيّم على أفكار قادة النظام، وعزز فكرته قائلًا: «نحن دائمًا نحترم رئيسنا ونحترم أبانا ونحترم الشاب الذي يقدم أعمالًا صالحة لبلده كما قدّمها مبارك»، موضحًا أن النظام يؤمن بالديمقراطية، «لكن متى؟ عندما يتمتع المواطنون هنا بثقافة الديمقراطية». ومن الطريف أن سليمان استثنى محمد البرادعي من الحوار الذي يدعو إليه، لأنه بحسب زعمه «ليس من المعارضة»[335]. ومن الواضح أن النظام أراد استثناء البرادعي، مستسهلًا التعامل مع الأحزاب التي يعرفها، والتي تمثّل جزءًا من النظام، إلى شكه الفعلي في أن البرادعي مدعوم من أميركا.

---

(333) «البرادعي: يمكن منح مبارك خروجًا آمنًا وبكرامة،» الشروق، 5/ 5/ 2011.

(334) المصدر نفسه.

(335) «Suleiman: «Egypt Will Not Be Anything Like Tunisia»,» (Abc News, 3/2/2011), Retrieved from: <http://abcnews.go.com/International/egypt-abc-news-christiane-amanpour-exclusive-interview-vice/story?id=12836594&singlePage=true>.

اللافت في المسألة أن التركيبات غير المتجانسة ميّزت خطاب الأنظمة العربية، وهو الخطاب الإعلامي ذاته الذي تبنّته وسائل الإعلام المصرية، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بتبنّيها دعاية مفضوحة، جمعت، للمفارقة، إيران وحزب الله وحركة حماس مع إسرائيل وأميركا في خانة واحدة. والحقيقة أن ذلك لم يكن ارتباكًا بل كان محاولة لإرباك الرأي العام، ما يفسر أن تلك الوسائل لم تول التماسك المنطقي لادعاءاتها أي اهتمام. وتلخصت رسائلها الدعائية في أقوال من عينة: «مطالب الشباب عادلة، لكن ثمة قوى مندسة»، «نحن أمام مؤامرة خارجية تتفاعل فيها إسرائيل وأميركا والإخوان وحزب الله وإيران» (السعودية وتركيا وقطر في حالة النظام السوري)، لكن النظام يرغب في علاقات تحالف مع أميركا وإسرائيل. وثمة مؤامرة لكن النظام سيستجيب للمطالب العادلة. ثمة فترة زمنية محددة يجب عدم تفويتها. ولم ينسوا تأكيد ادعاء أن الشعب يحب النظام، والبديل من النظام الفوضى، وبالتالي يجب قبوله ليس لأنه محبوب، بل لأنه نظام.

لم يعترف النظام بتشكل جسم الثورة الرئيس من أطياف الشعب المصري المختلفة، بل استمر مصرًّا على اتهام الثورة بتلقي الدعم من جهات خارجية، تحركها أصابع خارجية. وما عاد معنيًا في تلك المرحلة إلا بتكريس محاولته للتأثير في عواطف المصريين، وهي أداة استخدمها مبارك طوال فترة حكمه ببث «بروباغندا» الخطر الخارجي، أو المؤامرة المركبة التي تهدد استقرار الوطن والأمن القومي. وفي محاولة لثني المصريين عن الانخراط في الاحتجاجات، عمد مبارك إلى تصوير الحوادث مؤامرةً خارجيةً متعددة الأطراف ضده وضد الشعب في آن واحد. لكن، في هذه المرحلة المتأخرة، ما عادت تلك الدعاية تتعامل مع مصريين فرادى في مجالهم الخاص بينما المجال العمومي فارغ، بل أضحت تخاطب مصريين مجتمعين في الساحات. وهؤلاء الذين ينظرون باحتقار إلى ما يبث لهم من دعاية انصرفوا تمامًا عنها.

استمرّت محاولات الوساطة بين الثوار والنظام المصري طوال اليوم التالي، وبدا في ذلك الوقت أن تفويض مبارك صلاحياته إلى نائبه هو السقف الأعلى الذي يمكن تحقيقه في هذه المرحلة، كما عبّر عن ذلك أحمد زويل في لقائه مع ممثلي

الحركات الثورية في فندق الماريوت[336]، وكذلك عمرو موسى الذي طلب من المتظاهرين العودة إلى منازلهم بعد أن وصلت رسالتهم إلى كبار المسؤولين[337]. اتضح لاحقًا، من خلال المراسلات التي سُرّبت من جهاز أمن الدولة بعد اقتحامه، أن أمن الدولة أوصى بتصدير عمرو موسى بوصفهِ وجهًا مقبولًا شعبيًا، وهو تكتيك متأخر حاول النظام استخدامه في سبيل احتواء الثورة، ويُدرج ضمنه أيضًا الإعلان في 5 شباط/ فبراير عن استقالة جمال مبارك وصفوت الشريف من منصبيهما في الحزب الوطني الحاكم، وتعيين حسام بدراوي أمينًا عامًا للحزب، وهو المحسوب على تيار الإصلاح.

ثاني عشر: الحوار الأقصر في تاريخ مصر (6 شباط/ فبراير)

ضجَّ ميدان التحرير في هذا اليوم، الأحد، بفاعليات ما عُرف إعلاميًا بـ «أحد الشهداء» الذي شهد قداس كنيسة قصر الدوبارة القبطية الإنجيلية، وسط حماية باقي ثوار الميدان، للصلاة من أجل راحة أنفس شهداء الثورة المصرية. اختلطت شعائر القداس بشعارات الثورة، ومنها «عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية». وتأكيدًا للوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط، ردد المتظاهرون: «إيد واحدة ... يحيا الهلال مع الصليب»، ليعقب القدّاس صلاة غائب أقامها المسلمون على شهداء الثورة[338]. كان لكنيسة قصر الدوبارة دور مهم جدًا في أيام التحرير، تنوّع بين إسعاف المرضى وإيواء شباب الثورة خلال الاعتصامات، وصولًا إلى إضفاء مشهد واضح للوحدة الوطنية على الميدان، كان أبرز مظاهره قيامهم بإحياء القداس فوق منصّة الميدان.

---

(336) اتصل أحمد زويل بشباب الثورة بواسطة أحمد مسلماني الذي تواصل مع إسراء عبد الفتاح. وكان انطباع الثوار أن طرحه هو موقف الولايات المتحدة، فهكذا قدروا الأمر في حينه. من شهادة خالد السيد للمؤلف، في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.

(337) «عمرو موسى يطالب الشباب بالعودة إلى منازلهم،» اليوم السابع، 4/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=346297>.

(338) «المتظاهرون يقيمون «قداس الأحد» بالتحرير تكريما للشهداء،» اليوم السابع، 6/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=347068>.

ثمة ما يؤكد أن ثوار التحرير حرصوا في مثل هذه الفاعليات الرمزية الطابع أن يعلوا من قيمة الوحدة ضد الطائفية، وأن يمثلوا الشعب المصري بطوائفه وملله واتجاهاته السياسية والاجتماعية كلها. ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل بدا أيضًا أن الشباب المصرين يقدم في الميدان أنموذجًا عن المجتمع المصري المنشود الغني بتعدديته. ولا شكَّ في أن هذا المجتمع الصغير ذا الاتجاهات السياسية والاجتماعية المتعددة، والمتناقضة في بعض الأحيان والذي لم يوحّده إلا الموقف من النظام المصري آنذاك، قدّم أنموذجًا جذابًا موقتًا، لكنه حوى أيضًا بذرة أفوله، ولا سيما حينما أنتج عصبيته الطوباوية التي لا ترضى إلا باللاسياسة سياسةً لها، وهذا موضوع آخر يمكن مناقشته في المرحلة الانتقالية.

كان أبلغ ردٍّ في ذلك الوقت على حوار القوى السياسية مع النظام المصري هو تأسيس واجهة سياسية تمثل الثورة في صباح هذا اليوم، حين اجتمعت قوى ائتلاف شباب الثورة في بيت والدة زياد العليمي للإعلان الرسمي عن الائتلاف. وفي خطوة لاحقة، أعلن الائتلاف عن أسماء أعضاء المكتب التنفيذي الذي ضم خالد السيد ومصطفى شوقي من حركة شباب من أجل العدالة والحرية، أحمد ماهر وعمرو عز من حركة 6 أبريل، محمد قصاص وإسلام لطفي (يتناوب معهم محمد عباس ومعاذ عبد الكريم) من شباب الإخوان، زياد العليمي وعبد الرحمن سمير (يتبادل معه باسم كامل) من حملة دعم البرادعي، وشادي الغزالي حرب وعمرو صلاح من حزب الجبهة الديمقراطية، إضافة إلى ثلاثة مستقلين: ناصر عبد الحميد وعبد الرحمن فارس وسالي توما، على أن يُتّخذ القرار بالإجماع[339]. كان من السهل حينها تحقيق الإجماع ما دام الهدف المعلن آنذاك هو إسقاط النظام.

في أثناء تأسيس المكتب التنفيذي للائتلاف، كان ممثلو الحركات الشبابية يواجهون ضغطًا على شكل «وساطات» من شخصيات مختلفة ولجان نخبوية قامت في ذلك الوقت «لاحتواء الأزمة». وجاءت أهم تلك المحاولات من

---

(339) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع: خالد السيد (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

«لجنة الحكماء» ومن جماعة الإخوان المسلمين (محمد مرسي تحديدًا)[340]، قبل أن يحاول مكتب عمر سليمان التواصل معهما مباشرة[341]. وقوبلت تلك المحاولات كلها بالرفض، خصوصًا بعد تبني ائتلاف شباب الثورة مبدأ «لا تفاوض قبل الرحيل». ومن الواضح أن النخبة السياسية في ذلك اليوم كانت مقتنعة بأنّ التنازلات التي قدّمها مبارك في خطابه الثاني كانت السقف الأعلى الذي يمكن تقديمه، فتفويض الصلاحيات إلى عمر سليمان مع ضمان مغادرة الرئيس بعد ستة شهور كانت خطوة متقدّمة جدًا لم يكن من الممكن لأطياف المعارضة أن تتصوّرها. لكن الائتلاف الذي أعلن بشكل رسمي وقاطع رفض هذا العرض حسم الأمور تمامًا، ليمثّل حائطًا لصدّ التفاهمات مع السلطة.

على الرغم من أن الحوار مع سليمان لم يتجاوز ثلاث ساعات (بين الثانية عشرة ظهرًا والثالثة عصرًا)، وهو حوارٌ قصير بالمقاييس كلها، كان هذا الحدث غايةً في الأهمية، ليس بسبب نتائجه، إذ إن الحوار كان في الحقيقة محاولةً للحوار ولم تسفر عنه نتائج، بل لأنه كشف عن استراتيجيات وسلوك قوى المعارضة المختلفة، وأفضى إلى الفشل. شارك في لقاء عمر سليمان الذي عُقد في مقرّ مجلس الوزراء تحت صورة مبارك (في صورة إعلامية لا تخلو من رسالة رمزية) رؤساء أحزاب الوفد والتجمع والوطني الديمقراطي الحاكم، كما شارك عن الإخوان المسلمين سعد الكتاتني ومحمد مرسي، إضافة إلى عدد من الشخصيات المستقلة والوزراء السابقين وأعضاء من «لجنة الحكماء»[342]. وقبل ذلك حاول محمد مرسي الضغط على شباب الإخوان في الائتلاف كي يحضر أحدهم الاجتماع، لكن طلبه قوبل برفض حاسم، وكان رد إسلام لطفي أن مجرد قبولهم بالجلوس على الطاولة هو خطوة إلى الوراء وإعطاء النظام قبلة حياة، ورأي الشباب هو عدم المشاركة.

(340) من شهادة إسلام لطفي، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

(341) من شهادتي خالد عبد الحميد (27 أيار/مايو 2014) وزياد العليمي (11 أيار/مايو 2014).

(342) «سليمان والمعارضة يبدأون الحوار بدقيقة حداد على أرواح الشهداء،» اليوم السابع، 6/2/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/7/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=347019>.

عقد الإخوان لقاءً مع سليمان قبل جلسة الحوار التي حضرها ممثلو الأحزاب. بقي اللقاء طي الكتمان لدى قادة الجماعة والمرشد، ولم يخبروا به أعضاء مجلس الشورى، فتسبب ذلك بأزمة تفجرت في اجتماع مجلس الشورى في 10 شباط/ فبراير، حين طالب عبد المنعم أبو الفتوح إيضاح ما حدث في ذلك الاجتماع السري مع سليمان، الأمر الذي صدم مجموعة المكتب. كان تعليق مرسي، موجهًا حديثه إلى المرشد: «ألم نتفق على عدم الحديث عن هذا الأمر؟!»، حدثت مشادّات من الحاضرين الذين اعتبروا أن في الأمر خديعة، وانصرف أبو الفتوح من الاجتماع متخذًا أولى خطواته بعيدًا عن الجماعة.

إلى ذلك، عقد اجتماع موازٍ ضم شبابًا محسوبين على الثورة، منهم مصطفى النجار وعبد الرحمن يوسف وياسر الهواري، في خطوة لا تقل رمزيةً عن رمزية صورة مبارك، حيث للسياسيين اجتماعهم وللشباب اجتماعهم! في حين قاطعت الحوار أحزاب الجبهة الديمقراطية والغد (أيمن نور) والوسط (تحت التأسيس آنذاك) وحركة كفاية، بينما تحفّظ حزب الكرامة والحزب الناصري على الحضور[343]، وعلل الكرامة عدم حضوره بتعرض أحد قادته للاعتداء (!!)، بينما شارك الناصري في الجولة الأولى من الحوار وعلّق مشاركته في الثانية لأسباب غير واضحة[344]. ويُشهد لكل من الجبهة الديمقراطية وحزب الغد والوسط وحركة كفاية بمواقف أكثر تبصّرًا للأفق السياسي آنذاك[345]، وأكثر قربًا من شباب الميدان، إذ اشترطت هذه الحركات رحيل مبارك قبل الحوار.

بحسب ما رشح من وسائل الإعلام آنذاك، تمحورت مطالب القوى السياسية المختلفة حول حماية المتظاهرين وتأليف حكومة وحدة وطنية وتعديل مواد الدستور

(343) «7 بنود و6 إجراءات في حوار سليمان والقوى السياسية والإخوان،» الشروق، 7/2/2011.

(344) ««الناصري» يغيب عن حوار القوى السياسية مع سليمان،» اليوم السابع، 6/2/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/7/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=347093>.

(345) للاطلاع على مواقف الأحزاب من الحوار مع عمر سليمان يمكن الرجوع إلى: «تفاصيل حوار نائب الرئيس مع أحزاب المعارضة: «سليمان» يتعهد بالتحقيق مع جميع المسؤولين عن الفوضى،» المصري اليوم، 4/2/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/4/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=286513>.

والفصل بين رئاسة الحزب الوطني ورئاسة الجمهورية ومحاسبة المسؤولين عن سفك الدم المصري، في حين طالبت جماعة الإخوان المسلمين برحيل مبارك بشكل دستوري وقانوني، وحل مجلسي الشعب والشورى، وتولي رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة البلاد لحين عقد انتخابات رئاسية، وهو الطلب الذي رفضه سليمان الذي كان مصممًا على بقاء مبارك حتى نهاية ولايته الرئاسية[346].

لكن يصعب أن نجد تصويرًا أكثر دقةً وواقعية من حديث المتحدث الإعلامي باسم جماعة الإخوان المسلمين سعد الكتاتني على قناة المحور المصرية، حيث قال إن محاولات جرت في الحوار للوصول إلى حلول وسط بين ما تطرحه السلطة وما تتقدم به المعارضة. فعندما طرحت المعارضة الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين، أجاب عمر سليمان أنه يحتاج إلى وقت للتأكد من كلّ اسم على حدة، الأمر الذي قبلته المعارضة. وعندما أعيد طرح طلب إلغاء قانون الطوارئ، أجاب سليمان أن قوات الشرطة انكسرت تمامًا، وأن قوات الجيش لا تستطيع أن تحمي كل المناطق، وبناء عليه فإن استمرار القانون ضروري في هذه الفترة. اعتبر الكتاتني آنذاك أن المعارضة استطاعت انتزاع مكسب تأمين المتظاهرين وعدم وصفهم بالخونة، قائلًا إن الشعب المصري إذا حصل على بعض حقوقه يصبر، كما أنّه لم يستبعد وجود بعض أصحاب المصالح في ميدان التحرير يريدون إعاقة الحوار. وعبّر عن سروره من اتصال قناة النيل الإخبارية التابعة للحكومة للإدلاء بتصريحات إعلاميّة من دون وسم الجماعة بأنها «محظورة»، وعبّر أيضًا عن سروره من تلقّي مكالمات من صحف حكومية مثل الأخبار والأهرام[347]. أفرد الإعلام المساحة الأكبر للتعبير عن جلسة الحوار للكتاتني، وكانت تقضي خلاصة الرسائل التي تبناها في لقاءاته الإعلامية بالثقة بوعود نائب الرئيس وإرجاء تنفيذ الوعود كلها وتحقيق المطالب حتى ينتهي

---

(346) «تفاصيل الحوار الوطني بين عمر سليمان والأحزاب وشباب المعتصمين،» اليوم السابع، 10/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=349281>.

(347) «ذكريات أسبوع الرحيل: بالفيديو ... الكتاتني: «لا لتعطيل المؤسسات» وعمر سليمان: «25 يناير حركة وطنية».. يوميات الثورة: 4 فبراير،» الشروق، 4/ 2/ 2014، تم الاطلاع بتاريخ 7/ 7/ 2014، انظر أيضًا موقع اليوتيوب (4/ 2/ 2011): <http://www.youtube.com/watch?v=F3_D4Tgk13o>.

«الظرف الأمني الراهن»، والعمل على إنهاء الاعتصام وإقناع الشباب بترك التحرير «وهذه مهمة يعوّق تنفيذها بعض أصحاب المصالح»، بحسب الكتاتني. وكان أبلغ ردٍّ على تصريحات الكتاتني تلك وموقف جماعة الإخوان هو تصريح القيادي في الجماعة آنذاك عبد المنعم أبو الفتوح الذي وصف الجماعة بأنها ما زالت تعيش بـ «عقلية التنظيم المطارد»[348].

اتفق أطراف الحوار، كما جاء في البيان الذي أصدرته قوى المعارضة آنذاك، على عدد من الترتيبات السياسية والإجراءات الدستورية والتشريعية تكون موقتة إلى حين انتخاب رئيس للبلاد بعد انتهاء ولاية مبارك، آخذين في الاعتبار كلمة مبارك في الأول من شباط/ فبراير بعدم الترشح لفترة رئاسية جديدة، وتحقيق انتقال سلمي للسلطة وفقًا لأحكام الدستور وإجراء تعديلات دستورية تشمل المواد «76 و77 و88» وما يلزم من تعديلات دستورية أخرى تتطلّبها عملية الانتقال السلمي للسلطة، وتنفيذ قرارات محكمة النقض في الطعون المقدمة على انتخابات مجلس الشعب وملاحقة الفاسدين، إضافة إلى التحقيق مع المتسببين في الانفلات الأمني الذي أعقب «انتفاضة الشباب»، وتأليف لجنة تضم أعضاء السلطة القضائية وبعضًا من الشخصيات السياسية تتولّى دراسة واقتراح التعديلات الدستورية وما تتطلبه من تعديلات تشريعية لبعض القوانين المكملة للدستور في موعد ينتهي في الأسبوع الأول من آذار/ مارس، فضلًا عن تحرير وسائل الإعلام والاتصالات وإنهاء حال الطوارئ طبقًا للأوضاع الأمنية وحالة إنهاء التهديد الأمني للمجتمع، والإشارة إلى «الدور الوطني المخلص للقوات المسلحة الباسلة في هذه المرحلة الدقيقة»[349].

أحدث الاتفاق الأولي الذي نتج من الجولة الثانية من حوار عمر سليمان ضجةً كبيرة في الميدان، وفي صفوف القوى السياسية الأخرى؛ إذ علّق البرادعي على الحوار الذي لم يُدعَ إليه بقوله إن المحادثات الجارية مع عمر سليمان (نائب الرئيس المصري) تُجريه الشخصيات نفسها التي تحكم مصر منذ ثلاثين عامًا، ما يفقده الصدقية. وأضاف: إن هذه «المحادثات يُديرها الجيش بالكامل وهذه هي

(348) لمشاهدة مقطع الفيديو الرجاء اتباع الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=ylbUQjUuYDc>.

(349) «7 بنود و6 إجراءات في حوار سليمان والقوى السياسية والإخوان».

المشكلة»[350]. لكن الأزمة الأعمق كانت أزمة شباب جماعة الإخوان في الميدان الذين ذُهلوا مثل غيرهم من حوار الكتاتني، وترافقت هذه الشكوك مع شائعات عن أن الجماعة ستسحب عناصرها من الميدان، ما استدعى ردًا من بعض قادة الجماعة في الميدان، في مقدمهم عبد المنعم أبو الفتوح ومحمد البلتاجي اللذان أعربا عن رفضهما هذا الموقف على منصّة الميدان، وأعلنا استمرار الاعتصام حتى رحيل مبارك.

لم تمر ساعات حتى تنصّلت الجماعة من الاتفاق ببيان من مكتب الإرشاد، أذاعه عضو مكتب الإرشاد العام عصام العريان، معلنًا أن الجماعة «تُعيد تقويم موقفها من الحوار مع النظام، ولم توافق على ما جاء في البيان الصادر عن اجتماع القوى السياسية مع نائب رئيس الجمهورية، ولم توقع عليه»، قائلة إن ما ورد في البيان النهائي يتضمن إصلاحات جزئية لا ترقى إلى المطالب الشعبية، وملمحة إلى أن الشرطة العسكرية التابعة للجيش تساهم في التضييق على أفراد الجماعة وعلى الثوار[351].

حاول عدد من قادة القوى السياسية والأحزاب الدفاع عن الحوار بوصفه طريقًا سياسية لتحقيق مطالب الثورة، ومن بينهم مصطفى النجار (أحد منسقي حملة البرادعي) وقوى سياسية جديدة، مثل الجماعة الإسلامية التي كانت تجاهد طوال الأيام الماضية للقبول بها كجسم سياسي فحسب، لكن بدا أن السلطة في هذه المرحلة[352] صارت في حالة تراجع. ومع شروق شمس يوم الثورة الرابع عشر، سيكون الحوار خلف الجميع.

---

(350) «البرادعي خارج دائرة المشاركين في الحوار،» (بوابة الأهرام، 6/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/13/70/37484.aspx>.

(351) سمير السيد، «الإخوان يعيدون تقييم موقفهم من الحوار ويشككون في جدية الإصلاح،» (بوابة الأهرام، 7/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://gate.ahram.org.eg/News/37772.aspx>.

(352) شيماء عبد الهادي، «الجماعة الإسلامية تُعلن دعمها نتائج الحوار الوطني،» (بوابة الأهرام، 7/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate. ahram.org.eg/NewsContentPrint/13/70/37645.aspx>.

في هذا السياق، يهمنا العودة إلى قضايا مهمة رشحت من كلام سليمان نفسه، ولم يجر التطرق إليها وتحليلها بشكل كافٍ، وتعكس برأينا حال صراع داخل أجنحة السلطة، تُبرزها تحذيراته المتكررة من انقلاب عسكري. وتكرر مثلها بعد الثورة، إذ حذّر من انقلاب في حال وصل الإخوان المسلمين إلى الحكم، وسوف نتطرق إلى ذلك في الجزء الثاني من هذا الكتاب. وأكد سليمان في حواره مع عناصر من التحرير ومع الإخوان المسلمين، وجود طريقين للمستقبل: الحوار أو الانقلاب. الحوار يعني قبول اقتراحات مبارك للإصلاح، والتفاوض في شأن خريطة طريق وضعها مبارك لستة شهور مقبلة، بينما يعني الانقلاب تسلّم الجيش السلطة ... وهذا ما حدث. واللافت أن القوى الثورية رفضت الخيار الأول، من دون أن تقبل على نحو واضح بخيار الانقلاب، لكن سليمان كان يحاول إنقاذ نظام مبارك من انقلاب عسكري، ويحاول كسب الأحزاب والثوار ضد الانقلاب، لذلك تحدث عن خيارين لا ثالث لهما. لكن ثقة الثوار بنظام مبارك كانت تقترب من الصفر. إنها سخرية التاريخ؛ فسليمان كان يحذر من الانقلاب، مؤكدًا خريطة الطريق للإصلاح، بينما كان ميدان التحرير يرى عكس ذلك تمامًا، إذ لم يكن الميدان مهتمًا بالصراع الداخلي في النظام، بين الأمن والجيش مثلًا، بقدر اهتمامه بصراعه مع مبارك. وسليمان، الذي جرت محاولة لاغتياله لم يكشف النقاب بعد عن هويات منفذيها، لم يكن مقبولًا من المجلس العسكري ولا حتى كمرشح للرئاسة، كما تبيّن لاحقًا في انتخابات عام 2012.

كانت مشكلة ثوار 25 يناير الأساسية، وتفاقمت بعد تنحي مبارك، هي عدم وجود رغبة لديهم في استلام الحكم، ولا خطة لهذا الغرض؛ فهم لم يخرجوا في ثورة، بل نشبت ثورة من خروجهم، وأدركوا ذلك وعبّروا عنه بمطلب إسقاط النظام، لكنهم لم يسقطوه بل أسقطوا مبارك وحده. وطالبوا بالإصلاح، لكنهم رفضوا المشاركة في أي خطة إصلاحية، ولم يطالبوا بالحكم لتطبيق مبادئ الثورة. كانوا فاعلين في حراك ثوري هدفه إسقاط النظام، لكنهم قادوا هذا الحراك بعقلية حركة احتجاج و«طهارة» حركات الاحتجاج وخوفها من «التلوث» بالسياسة والصراع على السلطة. فعلى من يصنع ثورة أن يستعد لأحد أمرين: أن يحكم و/ أو أن يشارك في الإصلاح، أو أن ينتظر الآخرين أن يحكموا، وهنا يكمن خطر الثورة المضادة.

ثالث عشر: رحيل النظام (7-11 شباط/ فبراير)

بين 7 و9 شباط/ فبراير، استحوذت «جمهورية التحرير» تمامًا على القرار في شأن مصير النظام، بعد أن أرست الحدّ الأدنى من قواعدها المؤسسية بإعلانها ائتلاف شباب الثورة وممثليه وطرائق اتخاذ القرار وآلياته. في 7 شباط/ فبراير، أجهض الثوار إعلان النظام عودة العمل في المؤسسات الرسمية، حين اتخذ المتظاهرون قرارًا بحصار مجمع التحرير الذي يمثّل مقرًا خدميًا للكثير من الوزارات. كما قرروا منع أحمد شفيق من مزاولة عمله كرئيس للوزراء بمحاصرة مجلس الوزراء والاعتصام أمامه، عقب إعلانه البدء بعمله يوم الثلاثاء[353]. وأخلى الجيش المكان، لكنه لم يحاول منع الاعتصام.

رافقت هذه القراراتِ موجةٌ واسعة من الإضرابات العمالية والنقابية على مستوى الجمهورية، خصوصًا على مستوى القاهرة الكبرى، حيث تحرّكت مجموعات من داخل مؤسسات القطاع العام للضغط على الإدارة والبدء بمحاسبتها، ولم يستثنِ ذلك المبنى العام للإذاعة في ماسبيرو، في حين بدأ ائتلاف شباب الثورة مناقشة الخطوات التصعيدية، وتوسيع الجبهات، والتحضير لمليونية الثلاثاء بضمِّ تظاهرات الطلاب والعمال والأطباء والمهن المختلفة، لعرض شرائح الشعب المصري كلها[354].

في يوم الأحد نفسه أيضًا، وقعت أول عملية تفجير للأنبوب الذي يزوّد إسرائيل بالغاز. وفي مساء اليوم نفسه، ظهر المهندس وائل غنيم في حوار على إحدى الفضائيات المصرية بعد الإفراج عنه، فبكى شهداءَ الثورة، وهي المقابلة التي أثّرت في المشاهدين في منازلهم، الذين كان غنيم بالنسبة إليهم مثالًا للشاب

---

(353) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

(354) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع: إسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

الناجح من الطبقة الوسطى الذي يتعرّض إلى انتهاكات نظام جائر[355]. انطلقت أصوات تؤيد الثورة من داخل مؤسسات الدولة، فأصدر المستشار محمد فؤاد جاد الله (نائب رئيس مجلس الدولة) بيانًا أكد فيه دعمه لثورة الشباب التي «حققت من الإصلاح والتغيير ما لم يحققه أحد خلال عقود عديدة ماضية»[356]. كما أصدر عميد كلية الحقوق أحمد عوض بلال وأعضاء كلية الحقوق في جامعة القاهرة بيانًا دعموا فيه مطالب الميدان.

كان صعبًا على شباب الثورة اعتبار بيان محمد فؤاد جاد الله في 7 شباط/ فبراير، ونشرته جريدة **الأهرام** في اليوم ذاته، مؤشرًا على اكتساب أنصار جدد. فشخص جاد الله وطريقة اختراقه مشهد الثورة عبر الشيخ صفوت حجازي كان يحيط بهما، وما زال الكثير من علامات الاستفهام. يقول هاني محمود إن جاد الله حكى له أنه أول مرة يدخل الميدان كان يوم التنحي، وسأل حينها عن مكان القيادة لأنه كتب بيانًا يريد أن يطلعهم عليه[357]! بعد الثورة، أصبح جاد الله أول مستشار يعينه عصام شرف، وكان قريبًا بشكل خفي من بعض أطراف المجلس العسكري، ثم كان أول مستشار عيّنه مرسي، وهو صاحب الأزمة الأكبر في عهد مرسي بكتابة «الإعلان الدستوري» الذي فجّر أزمة في البلاد. استقال من مؤسسة الرئاسة قبل الانقلاب بفترة من دون أن يكون هناك سياق واضح يدعو إلى الاستقالة حينها، وتولّى بعد فترة من الانقلاب الترويج لسامي عنان.

في هذا اليوم أيضًا، قابلت وسائل الإعلام المصرية أهالي الشهداء مباشرة على الهواء. وفي اليوم التالي، بدأت ظاهرة المسيرات التي تتجه إلى الميدان، بما في ذلك تدفق مواطنين من الطبقة الوسطى والمهن الحرة. من الواضح أن مقابلة وائل غنيم وبيانات قوى محسوبة على المؤسسة الحاكمة خاطبت فئات اجتماعية لا يدخل الاعتصام والتظاهر في نطاق سلوكها السياسي. لكن كتّابًا غربيين بالغوا

---

(355) كانت المقابلة على قناة دريم في برنامج العاشرة مساء مع منى الشاذلي في 7/ 2/ 2014، والحلقة موجودة على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=idyrc04xRfA>.

(356) أحمد حسان عامر، «نائب رئيس مجلس الدولة يدعم ثورة الشباب.. ويقترح خارطة طريق للخروج من الأزمة،» (بوابة الأهرام، 7/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/37677.aspx>.

(357) من شهادة هاني محمود للمؤلف في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

في تقدير أهمية هذا التحول، فقدّروا أن الميدان كان في حالة جمود وأزمة بسبب الحوار، وأن بيان عميد كلية الحقوق في جامعة القاهرة(!)، وإطلاق سراح وائل غنيم الذي خطط له أن يكون احتوائيًا مثل الحوار ذاته، حيث جاء بمفعول عكسي بسبب المقابلة التفزيونية وقلب هذا بحد ذاته الموازين[358]. وإذ لا يمكن التقليل من أهمية وتأثير ما جرى في 7 و8 شباط/ فبراير، ولا من محاولات التيار الإصلاحي في الحزب الوطني مع أحمد شفيق وعمر سليمان لاحتواء الموقف، فإن ثمة مؤشرات قوية على أن الثورة لم تكن في حالة أزمة بل في حالة صعود، منذ أن صمدت في امتحان 2 شباط/ فبراير (موقعة الجمل). كما بيّنا أن الحوار لم يسبب أزمة حقيقية بعد ذلك، إذ رجحت كفة الاعتصام عليه في الواقع، وذلك بانتشار الشكوك في نيات النظام بعد الخطاب مباشرة.

كان النظام يحاول من جانبه المناورة في الهامش الضيّق الذي بقي له. ولا ريب في أنه اعتمد آنذاك على الهامش الذي تركه له ارتباك الموقف الدولي عمومًا، والأميركي خصوصًا. ففي 7 شباط/ فبراير عقد مبارك اجتماعًا مع «قادة العمل التشريعي والتنفيذي»، وأشرف على تأليف «لجنة دستورية» تتولّى دراسة التعديلات المطلوبة في الدستور، ولجنة ثانية للمتابعة، تتولّى متابعة التنفيذ الأمين لما «تم التوافق عليه بين أطراف الحوار الوطني». كما وجّه تعليماته بإنشاء لجنة ثالثة لتقصّي الحقائق، مصدرًا تصريحات تحاول استرضاء المتظاهرين و«تتألم لمصابهم»[359]، في حين أكد رئيس الوزراء أحمد شفيق ضرورة بقاء مبارك في منصبه حتى نهاية ولايته الرئاسية[360]. كان واضحًا أن النظام اعتبر الجولة الثانية من الحوار نهائية من ناحية النتائج، بينما كانت المعارضة تعتبرها مجرد جولة نقاش أولية.

---

(358) يضفي ستيفين كوك نوعًا من الغموض على إطلاق سراح وائل غنيم، ويبالغ في أهمية البيانات المذكورة أعلاه (التي لا نقلل من أهميتها)، في محاولة في رأينا لاصطناع تحول دارماتيكي في مسار الثورة 7 شباط/ فبراير. انظر: Steven A. Cook, *The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2013), pp. 290- 291.

(359) «مبارك يقرر إنشاء لجنة مستقلة لتقصّي حقائق أحداث الأربعاء الماضي،» اليوم السابع، 7/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=347964>.

(360) «شفيق يؤكد ضرورة بقاء الرئيس مبارك في منصبه حتى نهاية فترة ولايته الرئاسية،» الأهرام، 7/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/Archive/436/2011/2/7/27/61746.aspx>.

أما على المستوى الدولي، فلفت دعم الولايات المتحدة للخطوات التي كان النظام المصري يتخذها، حيث حذّر الرئيس الأميركي باراك أوباما في مقابلة مع قناة «فوكس نيوز» من أفكار جماعة الإخوان المسلمين، وهي «الكتلة المعارضة الأكثر تنظيمًا للرئيس المصري حسني مبارك»، والتي تحوي «عناصر معادية للولايات المتحدة». وأضاف أن الإخوان مع ذلك لا يتمتعون بتأييد الأغلبية، والمهم بحسب أوباما ألا نقول إن أمامنا خيارين فقط، «إما الإخوان المسلمون أو شعب مصري مقهور». قال أوباما إن مبارك وحده، وهو من حكم مصر ثلاثين عامًا، يعرف إذا كان سيغادر منصبه قريبًا أم لا. ودعت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كليتون إلى اشتراك واسع للقوى السياسية المصرية في المحادثات مع الحكومة، من أجل ضمان تحقيق «الآمال المشروعة للشعب»[361]. وكان واضحًا أن الولايات المتحدة اعتبرت نقل الصلاحيات إلى نائب رئيس الجمهورية وبقاء مبارك في منصبه خطوة تفي بما سبق أن سمّاه المسؤولون الأميركيون في خطاباتهم «عملية نقل سلمي للسلطة». أما دول الاتحاد الأوروبي، فاستنكفت عن إصدار أي إشارة إلى مصير مبارك.

على الصعيد العربي، ألقى حسن نصر الله (أمين عام حزب الله) خطابًا حيّا فيه الثورة المصرية واعتبرها استمرارية لصمود المقاومة في حرب تموز/ يوليو 2006 وحرب غزة 2008-2009 وثورة ضد سياسات النظام في الصراع العربي - الإسرائيلي. ولا شك في أن موقف الحزب كان متوقعًا بعد تصريحات الجمهورية الإسلامية في إيران المؤيدة للثورة بوصفها «ثورة صحوة إسلامية»[362].

في 8 شباط/ فبراير، اتّضح للجميع أن سقف الثورة لن يتوقّف عند مضمون الحوارات مع سليمان، والمعبّر عنها بخطاب مبارك الثاني؛ إذ احتشد في هذا اليوم مئات الآلاف من المصريين في شوارع القاهرة لتمتد رقعة التجمهر المتوسع إلى

---

(361) «أوباما: أثق بأن الحكومة المصرية القادمة ستكون شريكة لأمريكا والإخوان لا يتمتعون بالأغلبية،» الأهرام، 7/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/World/News/61747.aspx>.

(362) «السيد نصر الله: ثورة الشعب المصري نتاج إرادته وستؤثر على معادلات المنطقة والعالم،» (قناة المنار، 8/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almanar.com.lb/adetails.php?fromval=1&cid=21&frid=21&eid=4111>.

شارع قصر العيني، وانضمام آلاف الأطباء وأساتذة الجامعات وأصحاب المهن المختلفة[363]. توسّع الاحتجاج في اليوم التالي (9 شباط/ فبراير) لتمتد الإضرابات إلى قطاع النفط، القطاع الأهم في الدولة، حيث أضرب عمال المصانع النفطية عن العمل مطالبين بعدم استمرار سامح فهمي، وزير النفط، في منصبه. وشاركهم الإضراب موظفو الهلال الأحمر وعمال الورش وشركات المياه والصرف الصحي في القاهرة وهيئة النظافة. وطرد الصحافيون في نقابة الصحافيين نقيبهم الموالي للنظام[364]، في حين أصدر صحافيون شباب في صحيفة الأهرام ملحقًا سمّوه «شباب التحرير»[365]. ويلخّص كمال أبو عيطة المشهد آنذاك: «هنالك فريق يؤيد رحيل مبارك وفريق آخر يدافع عنه»[366].

بدأ التحرك لقيام جبهة دعم الثورة في 7 شباط/ فبراير بهدف ضم النخب المعارضة الملتزمة مع الثورة، حيث اختير منها 30 من أفرادها (20 اتُّفق على كل اسم منهم بالإجماع بين أعضاء الائتلاف، وروعي في ترشيحهم أن يكونوا ممثلين لكل الأطياف والقوى، وأن يكونوا متوافقين في ما بينهم كأشخاص قدر الإمكان، حتى يستطيعوا المضي قدُمًا من دون الدخول في خلافات أو مزايدات فرعية، ومعهم 10 من الشباب). كان الائتلاف قد اتخذ، فور تأسيس مكتبه، قرارًا بالدعوة إلى تأليف «جبهة دعم الثورة»، لتكون معبّرة عن الحالة الجديدة التي ولّدتها الثورة وروح التحرير، وكان الهدف منها أن تتولّى الإشراف على الملفات التفصيلية لنقل السلطة حين تنجح الثورة في إطاحة النظام. وسادت لدى الثوار خشية من عدم قبول الشعب والنخب أن يتولى الشباب زمام الأمور،

---

(363) «مسيرة حاشدة لأساتذة الجامعات تأييدًا لثورة 25 يناير،» اليوم السابع، 8/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=348210>.

(364) «مصر تقف على أعتاب عصيان مدني .. عمال وموظفون وباحثون وصحفيون ورجال دين يدخلون إضرابات واعتصامات فى مختلف أنحاء الجمهورية ويهددون بالانضمام لميدان التحرير،» اليوم السابع، 9/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=349102>.

(365) «الجيش يزيل شعارات الثورة من على الدبابات،» (بوابة الوفد، 9/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/15319>.

(366) من شهادة كمال أبو عيطة، في 12 نيسان/ أبريل 2012.

إذا نجحت الثورة. ومن هنا جاءت فكرة تأسيس الجبهة، إضافة إلى كونها خطوة واضحة نحو المستقبل.

كان الاقتراح أن تضم الجبهة عددًا من السياسيين، ويمثل فيها الشباب نسبة الثلث، لتصبح هذه متحدثةً باسم الثورة وعنوانًا لها في أي تفاوض. كان واضحًا أن الثورة تبلور أطرًا تتجاوز الأطر المصنوعة من النظام ومعارضته، وتجهّز نفسها لمرحلة ما بعد مبارك. يقول مصطفى شوقي: «كان الطرح أن نقترح أسماء شخصيات عامة من جميع الاتجاهات، لها قبول شعبي، ويستطيع أن يتوافق بعضها مع بعض على أرضية الوطن لا الانتماء السياسي»، واختير محمد البرادعي وعبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان ومحمد البلتاجي وحمدين صباحي ومحمد أبو الغار وعبد الغفار شكر وجميلة إسماعيل ومحمد سليم العوا ومحمد القصاص[367].

لكن القوى والنخب السياسية فجرت حلم قيام تمثيل سياسي يُعبّر عن الثورة ويتولّى مسؤولية رسم خريطة طريق للمستقبل منذ اللحظة الأولى. وطالب الإخوان بتوسيع الجبهة وضم أعداد أخرى من الرموز. وعقدت الجبهة اجتماعها الأول يوم الأربعاء 9 شباط/ فبراير في مركز الدراسات السياسية في شارع قصر العيني (مقر حزب الوسط لاحقًا)، واتفق على توسيع العدد ليصبح 42 شخصًا وبعد اجتماع 12 شباط/ فبراير في مقر الجبهة، بلغ عدد الأعضاء 73، ثم اتفق على عقد اجتماع في نقابة الصحافيين في 14 شباط/ فبراير تجاوز العدد فيه 150 شخصًا. وفشل الاجتماع الأخير بسبب تدخل عناصر استخبارية مدسوسة. وبغضّ النظر عن فشل تأسيس هذه الجبهة بعد اعتراض الأحزاب على قرار تعيين ممثليها من مجموعة الشباب، كان واضحًا من خلال هذه المساعي أن جميع التشكيلات من خارج الميدان، مثل «لجنة الحكماء» أو «الائتلاف الشعبي للتغيير»، تجاوزها الزمن، وهذا ما سيُعبّر عنه البيان الذي أصدره الائتلاف في اليوم التالي، ونصّ على أنه يحترم «كافة المبادرات التي طرحت مثل لجنة الحكماء أو غيرها، لكن

(367) معلومات متقاطعة من مجموعة مقابلات مع محمد القصاص (14 شباط/ فبراير 2014) وإسلام لطفي (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) وخالد عبد الحميد (27 أيار/ مايو 2014) وخالد السيد (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015) وزياد العليمي (11 أيار/ مايو 2014) ومصطفى شوقي (4 أيار/ مايو 2014) ومحمود سامي (23 آذار/ مارس 2014) ومحمد عباس (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

نعلن أنها مختلفة معنا في الطرح، فنحن لا نتحدث عن إصلاحات أو تفويض لنائب الرئيس أو التزام الدستور الذي لم يحترمه الحزب الوطني يومًا واحدًا، بل نتحدث عن ثوره شاملة لا ينبغي أن تتوقف في منتصف الطريق، وعن تغيير شامل لا مجرد إصلاحات ضئيلة، ونرى أن الضمان الوحيد لتحقيق أي إصلاحات هو رحيل الرئيس»[368].

لم يكتفِ الثوار بهذا، بل مارسوا أيضًا رقابتهم على التمثيل السياسي في ميدان التحرير؛ ففي هذا اليوم، منع شباب الإخوان عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين سعد الحسيني من اعتلاء المنصة وإلقاء كلمة في الميدان، حيث كان شباب الإخوان متنبهين إلى ضرورة عدم إبراز رموز الإخوان المسلمين والاكتفاء بالشخصيات الإخوانية التي كانت دائمًا في الميدان، مثل محمد البلتاجي[369]، وأصدر الائتلاف بيانًا لمليونيّة جديدة في يوم الجمعة التالية.

في هذه المرحلة، خيمت حال من الركود على المشهد الثوري. فالاعتصام قائم وفي حال ثبات، وتتجاذب القوى السياسية الحوار والمبادرات مع النظام، ويمر الوقت إلى درجة أن شفيق أدلى بتصريحات تستخف بالاعتصام والمعتصمين، مثل: «نوزع عليهم وجبات، ونجيب لهم بنبوني». وحصلت محاولات عدة لتطوير المشهد الثوري واتخاذ خطوات تحرك الأوضاع، لكن لم تسفر عن شيء مؤثر. فكّر شباب الائتلاف مرات عدة في توسيع الاعتصام ومحاصرة مجلس الشعب، لكن مخاوف الصدام مع الجيش الذي يقوم بتأمينه بقيت قائمة حتى كان يوم 9 شباط/ فبراير، حين مرت مسيرة لأعضاء هيئة التدريس في جامعة القاهرة في أثناء توجهها إلى التحرير. وفي طريقها، مرّت أمام بوابات المجلس من دون أن يتعرض لها الجيش، فاستغل شباب الميدان هذا الموقف مباشرة، ودفعوا بأعداد من المتظاهرين إلى مقر المجلس. أما المسيرة المشار إليها فعادت وتحركت ودخلت التحرير، ودعت منصة الائتلاف إلى توجيه مسيرات

---

(368) وسام عبد العليم، «تحالف واسع من الشباب المعتصمين يعلن رؤية ومطالب موحدة،» (بوابة الأهرام، 9/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/38212.aspx>.

(369) من شهادة محمد عباس، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

نحو مجلس الشعب. وخلال وقت قصير قامت نقطة اعتصام جديدة بالفعل. لكن الشباب واجهوا مشكلة أن أغلبية من ذهبوا إلى التظاهر هناك عادت مرة أخرى إلى الميدان. فطلبت مجموعة شبان الإخوان من الجماعة أن تنقل أعضاء الجماعة من «محافظة أو محافظتين»[370] من المعتصمين في الميدان إلى مجلس الشعب، لكن بقي هذا الأمر محل جدل ومعارضة ولم يوافَق عليه إلا لاحقًا.

هذا في حين حذّر سليمان، الذي صار وجه السلطة السياسي، في حواره مع رؤساء الصحف المصرية من أن بديل الحوار مع النظام هو الانقلاب[371] (وهو كما اتضح لاحقًا أنه لم يكن مجرد كلام مرسل، بل كان تحذيرًا فعليًا مما وقع، وهو استلام الجيش السلطة من مبارك في ما يشبه الانقلاب)، حيث بدأت القوى السياسية المختلفة بمطابقة مواقفها مع سقف الثورة، أي إسقاط النظام برحيل مبارك. عبّرت بيانات حزب الجبهة الديمقراطية[372] والوفد[373] والإخوان المسلمين[374] صراحةً عن هذا، فيما بدأت الأصوات تتعالى طالبةً استرداد الأموال المنهوبة من مصر[375].

---

(370) المقصود بلغة الشباب أعضاء جماعة الإخوان الذين حضروا إلى الميدان من المحافظات، وبقوا منظمين على أساس التبعية لهذه المحافظات.

(371) «النص الكامل لحوار نائب الرئيس مع رؤساء تحرير الصحف. ضيق الوقت منعنا من إجراء كل التعديلات المطلوبة .. إذا كلفنا الشرطة الآن بحماية الانتخابات ستقع مجازر. ومبارك لم يكن لديه مانع من التنحي في 1 فبراير،» اليوم السابع، 8/ 2/ 2011، تم الاطلاع بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=348520>.

(372) «الجبهة ينتقد ضخامة عدد اللجنة الدستورية،» (بوابة الوفد، 8/ 2/ 2011)، تم الاطلاع بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/15099>.

(373) «الوفد: نحتفظ بحق الانسحاب من الحوار،» (بوابة الوفد، 8/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/14921>.

(374) «ائتلاف الشباب يدعو للتظاهر بـ 5 ميادين يوم الجمعة،» اليوم السابع، 8/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=348542>.

(375) «العوا: سنسترد أموالنا المنهوبة من آل مبارك،» (بوابة الوفد، 8/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/15111>.

في هذه الأثناء، أصبح واضحًا أن بنية الميدان والثورة بشكل عام لا تسمح لأحد بالتفاوض باسمها، بمعنى أن محاولات النظام إيجاد شركاء لتسويات لا يمكن أن يكتب لها النجاح في ظل مد شعبي لا يسمح لأحد بأن يتحدث باسمه. وتضمن حديث وائل غنيم مع وزير الداخلية الجديد محمود وجدي في 9 شباط/ فبراير اعترافًا بعدم القدرة على التفاوض مع المسؤولين باسم الميدان، أو تقديم التنازلات في شأن التنحي، لأن لا توجد قيادة لثورة هي مثل الحصان الهائج ترمي بكل من يحاول ترويضها[376]. كانت هذه نقطة قوة في أثناء المد الثوري، إذ لم يكن ثمة نخبة تدّعي القيادة لتُبرم صفقات أو اتفاقات باسمها. لكن نقطة القوة هذه ما لبثت أن أصبحت نقطة ضعف، حين لم يبرز من يمكنه الحديث باسم الثورة وتمثيلها بعد نهاية المد الثوري مع تنحّي مبارك، أو يمكنه المحافظة على أهدافها ومطالبها في المرحلة الحاسمة وهي مرحلة تحديد نظام الحكم والمشاركة فيه بعد أن أصبحت أحزاب كثيرة تتحدث باسم الثورة، ويكفيها لتدعي ذلك وجود «شباب ثورة» معها.

بدأت أركان في النظام تنفضّ عنه، فقدّم وزير الثقافة جابر عصفور استقالته من الحكومة بعد عشرة أيام فقط من تأليفها[377]. وأصدر ائتلاف شباب الثورة بيانًا دعا فيه الشعب المصري إلى الاستعداد لـ «جمعة الرحيل»، فيما كان النظام يسارع في تنفيذ «خطوات إصلاحية»، أهمها في 9 شباط/ فبراير اجتماع اللجنة الدستورية برئاسة رئيس محكمة النقض لدراسة واقتراح تعديل بعض الأحكام الدستورية والتشريعية المشكّلة بقرار رئيس الجمهورية رقم 54 لسنة 2011 لتعديل المواد 76 و77 و88 و93 و179 و189، على أن تنتهي هذه اللجنة من أعمالها في 12 شباط/ فبراير 2011[378].

(376) غنيم، ص 298.

(377) «وزير الثقافة المصري جابر عصفور يستقيل من الحكومة بعد أيام من توليه المنصب ومع استمرار الاحتجاجات،» (العربية نت، 10/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/10/137014.html>.

(378) سهام الباشا وأحمد متولي، «اللجنة الدستورية تختتم اجتماعها الأول بالاتفاق على تعديل 6 مواد،» اليوم السابع، 9/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=348896>.

لم يطرأ على الموقف الدولي في هذا اليوم إلا تغيير طفيف في موقف البيت الأبيض الذي حدد أربع خطوات يجب إجراؤها في مصر «فورًا»: تقييد تصرفات وزارة الداخلية عن طريق إنهاء فوري للاعتقالات والتحرشات والضرب واحتجاز الصحافيين والناشطين السياسيين وناشطي المجتمع المدني؛ السماح بحريّة عقد الاجتماعات وحرية التعبير وإلغاء قانون الطوارئ؛ توسيع المشاركة في الحوار الوطني لتشمل نطاقًا عريضًا من أعضاء المعارضة؛ دعوة المعارضة كشريك في خريطة طريق توضع بشكل مشترك، وتتضمن جدولًا زمنيًا للمرحلة الانتقالية. اللافت في هذا اليوم زيارة وزير خارجية الإمارات[379] عبد الله بن زايد إلى مبارك، واصفًا ما يحدث في مصر بأنّه يؤثر في المنطقة كلها[380]، وهو الموقف الذي تقاطع مع الموقف السعودي، إذ أوردت صحيفة تايمز البريطانية أن العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز قال لأوباما إن بلاده ستدعم مبارك إذا ما أوقفت الولايات المتحدة المساعدات التي تقدمها إلى مصر، وأبلغه في مكالمة هاتفية في 29 كانون الثاني/ يناير بألا يهين مبارك الذي يتعرض لضغط من محتجين مصريين يطالبون بتنحّيه عن السلطة على الفور[381].

في تلك الأيام، بدأت تتبلور جبهة الثورة المضادة الإقليمية، مع أنها لم تتخذ أشكالًا فاعلة بعد، لأنها كانت ما زالت مصدومة. إلا أن مواقف السعودية والإمارات المؤيدة لنظام مبارك تحوّلت لاحقًا إلى الفعل الناشط لإحباط المد الثوري، ومنع نشوء أنظمة ديمقراطية في المنطقة، وتجنّد معهما ما بني بأموالهما من شبكات إعلامية وسياسية وثقافية يصعب حصرها.

---

(379) ذكر وزير الدفاع الأميركي غيتس في كتابه المذكور سابقًا اتصالات محمد بن زايد ولي عهد الإمارات التي حثه فيها على التمسك بمبارك، محذّرًا من أن انهيار نظامه سيقود إلى «صيغة سنية» من النظام الإيراني. انظر: Gates, p. 507.

(380) «مبارك لوزير خارجية الإمارات: بقائي بضعة أشهر لا يقدم ولا يؤخر،» اليوم السابع، 9/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=349118>.

(381) «العاهل السعودي يتعهد بدعم مصر ماليًا اذا أوقفت أمريكا المساعدات،» (رويترز عربي، 10/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE71909520110210>.

رابع عشر: نحو الختام

1- بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة (10 شباط/ فبراير)

قطع التلفزيون المصري الرسمي برنامجه الاعتيادي وأعلن عن إصدار البيان الأول للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية. حمل بيان الجيش وأوضاع صدوره دلالات مهمة على الرغم من قصره وإيجازه. فكما يبدو، اجتمع قبل ذلك خمسة من قيادة المجلس برئاسة المشير حسين طنطاوي، وبحثوا فكرة الانقلاب المباشر على مبارك، لكنها لم تلقِ قبولًا، فسادت بدلًا منها فكرة ممارسة الضغط عليه. وهذا هو مغزى البيان الذي أُذيع من دون علم مبارك أو أي مسؤول مدني في حكومته. أما أسباب اعتباره انقلابًا غير مباشر فكثيرة.

من حيث الشكل:

- عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية بغياب مبارك الذي يُعدّ دستوريًا القائد الأعلى للقوات المسلحة. كما غاب عنه نائبه اللواء عمر سليمان، ما رفع حجم التوقعات أن مبارك سيتنحّى في اليوم نفسه؛

- رئس المجلس وزير الدفاع المصري المشير حسين طنطاوي، ما يعني أنه بات يقوم مقام رئيس الدولة لكن بصفة غير دستورية؛

- صدر البيان حاملًا «رقم واحد»، ما يعني أن سلسلة من البيانات اللاحقة آتية؛

- أعلن المجلس بوضوح أنه سيكون في حال انعقاد دائم ولمدة غير محددة، ما يعني أن سلطة العسكر ربما تطول.

أما من حيث المضمون:

- عقْد المجلس وإصداره بيانًا مرقمًا بالرقم واحد، في غياب الرئيس المصري، يعني انقلابًا عسكريًا أبيض يُقصي رأس النظام، فالأوضاع المصرية في حال طوارئ قصوى أو حرب، حيث لم يعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمدد غير محددة إلا في فترات الحرب مع إسرائيل؛

- «الجيش ملتزم حماية الشعب العظيم ومتضامن معه، ويسعى إلى تحقيق

مصالحه ومكتسباته، وبذات الوقت حماية الوطن». وكان البيان بذلك يوازن بين مطالب الثوار وما يراه يصب في مصلحة الدولة؛

- أكد البيان بشكل لا لبس فيه أن مطالب الشعب مشروعة، ولم يستثن منها مطلب تنحية مبارك، بل أكدها الجيش وأيّدها.

لم يدرك المراقبون[382] في حينه أن البيان عمليًا أعلن انقلابًا عسكريًا، ذلك لأن الرئيس بقي في تلك اللحظة في منصبه، لكنه كان بقاءً صوريًا حتى يقنعه الجيش بالتنحي من دون استخدام القوة.

2- جرعة عاطفية

كان إصدار الجيش بيانه الأول تطورًا نوعيًا في مسيرة الثورة، ويتجاوب مع حقيقة أن التسوية مع مبارك وصلت إلى طريق مسدودة، ومن الضروري إذًا أخذ زمام المبادرة وإنقاذ النظام الذي ما عاد مبارك قادرًا على حمايته، وصار وجوده يمثل تهديدًا له. ولقيت هذه الخطوة ترحيبًا واسعًا من شباب الثورة في ميدان التحرير وباقي المدن المصرية.

في الساعات التي تلت إصدار البيان، كانت الحشود المصرية في أنحاء مصر المختلفة تترقّب سماع قرار مبارك تسليم السلطة إلى الجيش، إلا أن خطاب مبارك الذي ألقاه بنفسه وكان الثالث له والأخير، جاء مغايرًا للخطابين السابقين، إذ تنازل فيه عن صلاحياته إلى سليمان، رافضًا التنحي خلافًا لما كان متوقعًا. وبرزت في خطاب مبارك الأخير في 10 شباط/ فبراير نقاط عدة، أبرزها: حرصه على تأكيد استمراره رئيسًا للجمهورية وتمسكه بمسؤولياته لحماية الدستور ومصالح الشعب حتى أيلول/ سبتمبر، أي حتى انتهاء ولايته الرئاسية، وأنه بصفته رئيسًا للجمهورية فوّض صلاحياته الدستورية إلى نائبه عمر سليمان من غير أن يتنحّى؛ رفضه النطق بكلمة التنحي حتى عندما رحل إلى شرم الشيخ، إذ وجّه خطابه إلى الشباب، مسقطًا اتهام الإسلاميين أو التهديد الخارجي، ومعترفًا بأن من يقوم بالثورة شباب مصر، وبأنه مستعد لتحقيق جميع مطالبهم من دون إعلان التنحي؛ محاولته

(382) ما عدا استثناءات قليلة، مثل تعليق المؤلف على البيان فور صدوره في قناة الجزيرة خلال تحليله لمجريات الثورة، إذ اعتبره يؤكد وقوع انقلاب عسكري.

استدرار عواطف شعبه بمسألة جدّيته في محاسبة المسؤولين عن الحوادث التي أفضت إلى سقوط الشهداء (لم يستخدم مصطلح قتلى)، في اعتراف آخر منه بأن من قُتِلوا ليسوا خارجين على القانون بل أصحاب مطالب شرعية؛ تأكيده أن الالتزام بمطالب الشعب مسألة لا رجعة فيها، بمعنى أنه لن يكون هناك مراوغة أو مماطلة، وفي ذلك أيضًا رسالة جديدة منه إلى الشعب المصري بأنه ماضٍ في تحقيق القطيعة مع أساليب الحكم السابقة كلها، وبهذا اعترف بأخطاء نظامه، لكنه استمر في إنكاره المسؤولية ووضع نفسه فوق الأخطاء وبالتالي فوق المحاسبة، معتبرًا أن الحل يكمن في تصحيح هذه الأخطاء وليس في إسقاط النظام.

قدّم مبارك في خطابه ما اعتبره دلائل على صدق نيّاته في التغيير من خلال دعوته إلى تعديلات تقضي بإلغاء المادة 179 من الدستور والمتعلقة بأحكام الطوارئ، وقبوله تعديل خمسة مواد أخرى تتعلق بانتخاب الرئيس ومدة الرئاسة من دون المساس بصلاحياته الدستورية. وأكّد مبارك أن بقاءه في السلطة ليس إلا حرصًا منه على سلامة الوطن، محاولًا التأثير مجددًا في عواطف المصريين بالتذكير بأنه عندما كان شابًا بمثل سن الشباب الذي قاموا بثورة 25 يناير، التزم بالشرف العسكري وأفنى عمره في الدفاع عن أرض مصر وسيادتها.

في خضم الجرعة العاطفية الأخيرة التي راهن عليها، لم ينس مبارك أن يذكّر الشعب بدوره في حرب 1973 التي تحظى برمزية عالية في الوجدان المصري، وتمثل أحد التابوات في الوعي الجمعي للشعب. وقال إنه وضع علم مصر فوق تراب سيناء، وبصرف النظر عن دور مبارك في الحرب بصفته قائدًا لسلاح الجو، فإنه سعى إلى استغلال هذه النقطة كشفيع له. كما أعاد مبارك التذكير بدوره في الحفاظ على السلام وتجنيب المصريين الحروب والدماء، ورفض الخضوع للأجنبي طوال أعوام حكمه، متأسفًا على ما يلقاه من بعض أبناء وطنه.

لم يكن مستغربًا أن يتجاهل مبارك في خطابه بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ إذ من الواضح أنه كان يحاول الالتفاف على فكرة التنحي باللجوء إلى الشعب ليكون حكمًا بينه وبين الجيش الذي بدأ فعليًا استلام السلطة منذ إعلان بيانه الأول، وباتت الدولة كلها مرهونة بحراسته وقواته التي في الشارع. وفي النتيجة، وقف الشعب مع الجيش وخسر مبارك الرهان.

لم تتوافر لمبارك أي فرصة للبقاء في الحكم، ولم يكن في جانبه إلا مجموعة صغيرة من المقربين من المؤسسة السياسية، وضباط في الحرس الجمهوري، وحاول من خلالهم وفي الوقت ذاته من خلال مخاطبة عواطف المصريين أن يستعيد ولو جزءًا من مكانته من أجل «رد كيد الكائدين وشماتة الشامتين». وأصرّ مبارك على أنه لن يغادر مصر في أي حال من الأحوال، وأنه لن يموت إلا على أرضها، ما يعني رفضه فكرة الهروب، خلافًا لما فعل نظيره التونسي زين العابدين بن علي.

3- كواليس الخطاب

كان حسام البدراوي (الأمين العام الجديد للحزب الوطني) يؤكد لمحدثيه أن مبارك كان مقتنعًا بفكرة التنحي، لكن مَن حوله ضغط عليه للبقاء خوفًا على مصالحهم[383]. وأعلن أن مبارك سيتنحى في خطابه الثالث والأخير الذي جاء مخيّبًا للآمال، وهذا ما يؤكده عبد اللطيف المناوي أيضًا من خلال أحاديث مختلفة وانطباعات دوّنها في كتابه، وأظهر فيها أن جمال مبارك وآخرين ممن أداروا الأزمة حالوا دون تقديم مبارك تنازلات، بما فيها مسألة التنحي، وأنه تنحّى بعد أن أصبح وحيدًا في شرم الشيخ أو في الطريق إليها. ووصف المناوي هذه اللحظات بانطباع مباشر أو من خلال الحديث مع رجال أمن أو مع وزير الإعلام (أنس الفقي) المقرّب جدًا من عائلة الرئيس، (بحسب المناوي)[384].

الأمر المهم الذي لفت المناوي إليه هو أنه في هذه الأيام، وتحديدًا في 10 شباط/ فبراير، لم يكن لدى قيادة الجهاز الأمني في الدولة أدنى تصور لما يمكن أن يحدث وما سيترتب عنه، فكان الجميع في حيرة كيف يمكن إقناع مبارك بالتنحي. قال هذا بناء على أحاديث مطولة مع رجال مخابرات ونخبة دولة على صلة مباشرة بمبارك وعمر سليمان، يتبادلون معهما الكلام والمشورة[385]. في 10 شباط/ فبراير 2011 نفسه، ظهر رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية أمام مجلس الشيوخ، ورجّح أن يتنحى مبارك في ذلك اليوم. وكما يبدو، استعد

---

(383) المناوي، ص 302.

(384) المصدر نفسه، ص 410-411 و417.

(385) المصدر نفسه، ص 392-393.

البيت الأبيض أيضًا لتنحي مبارك، إلا أن هذا الأخير ألقى خطابًا مخيّبًا، فصدر من البيت الأبيض بيان وصف ما قام به مبارك بأنه ليس كافيًا، ونشرت وسائل الإعلام أن أوباما قال هذا الكلام لمبارك في اليوم نفسه.

كان خطاب مبارك الثالث والأخير مسجلًا، حيث ظهرت أعمال المونتاج والتقطيع بشكل واضح في أثناء بث الخطاب الذي تأخر بثه ساعة ونصف ساعة عن موعده المحدد، فضلًا عن تردد شائعات لا أساس لها من الصحة كإصابة مبارك بنوبتي إغماء خلال تسجيله الخطاب[386]. كما أشيع أن الخطاب نفسه كان واحدًا من ثلاثة سيناريوات أحدها التنحي، لكن مبارك بضغط من نجله جمال[387] خالف ما اتفق عليه مع الجيش والإدارة الأميركية، وآثر أن يكون الخطاب الثالث خطاب تسليم الصلاحيات إلى سليمان بدلًا من التنحي. ما يدل على ذلك أيضًا أن أوباما نفسه جهّز كلمة موجزة قبل إلقاء خطاب مبارك، وأخبر الصحافيين في أثناء زيارته ولاية ميشيغن حيث مدينة ديترويت الصناعية التي تضم جالية عربية كبيرة، بأن العالم «يشهد تاريخًا يتشكل أمامنا، لحظة التغيير في مصر هي نتيجة خروج الشعب بكل فئاته وطوائفه مطالبًا بالتغيير... نريد من كل المصريين أن يعرفوا أن أميركا ستعمل كل ما في وسعها لدعم عملية انتقال حقيقية للديمقراطية في مصر»[388]. كانت تصريحات أوباما إشارة قوية إلى أن واشنطن تخلّت تمامًا عن

---

(386) «تدهور صحة مبارك ويغادر مع أسرته،» (بوابة الوفد، 11/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 4/ 2014، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.alwafd.org/index.php?option=com_content&view=article&id=15598>.

كانت حالة مبارك الصحية من اهتمامات المراقبين ووسائل الإعلام حتى تنحيه. وذكرت مجلة ديرشبيغل الألمانية في 7 شباط/ فبراير، أي قبل ثلاثة أيام من مغادرته إلى شرم الشيخ، أن هناك اتصالات مع برلين من أجل نقل الرئيس للعلاج فيها. انظر: Jonathon M. Seidl, «Der Spiegel: Mubarak May Get 'Health Check' in Germany, Relinquish Power There,» (Blaze, 7/2/2011), Retrieved from: <http://www.theblaze.com/stories/der-spiegel-mubarak-may-get-treatmant-in-germany-hand-over-power>.

كما بقيت حالة مبارك الصحية ومكان وجوده الفعلي بعد تنحّيه محاطين بالسرية وتحت وصاية الجيش المصري.

(387) Greg Miller, «Comments by Panetta stoke unmet expectations,» *Washington Post*, 11/2/2011, Retrieved from: <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2011/02/10/AR2011021007570.html>.

(388) «أوباما يقول إننا نشهد تاريخًا يتشكل وتتبدل فصوله الآن في مصر،» (قناة الحرة، 10/ 2/ 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alhurra.com/NewsArticleDetails.aspx?id=8052355>.

مبارك، وأن إطاحة النظام المصري مسألة ساعات فحسب، ما جعل أوباما شديد الحرص على التذكير بأن الولايات المتحدة مع الشعب المصري، على الرغم من أنها لم تكن كذلك قط.

سبق إلقاء خطاب مبارك اتصال بينه وبين وزير الدفاع والصناعة الإسرائيلي الأسبق بنيامين (فؤاد) بن إليعيزر الذي وصف نفسه بصديق عائلة الرئيس المخلوع. وزعم بن إليعيزر أنه تحدث مع مبارك 20 دقيقة، أخبره خلالها مبارك أن «الجيش المصري أبلغه أنه لا يستطيع الدفاع عنه ... وهاجم بقسوة شديدة الولايات المتحدة ... وأن الديمقراطية التي قادتها الولايات المتحدة في إيران ومع حماس في غزة ستشكل مصير الشرق الأوسط، وأن التطرف سيعم باقي الدول العربية ومنطقة الخليج ... أنا [مبارك] خدمت بلادي 61 عامًا، هل يريدونني أن أهرب؟ لن أهرب. يريدون إلقائي في الخارج .. لن أغادر. إذا دعت الحاجة فسأقتل هنا»[389].

كشفت تصريحات بن إليعيزر أن مبارك كان حتى اللحظة الأخيرة رافضًا فكرة أنه ارتكب أخطاء، أو أنه فقد مشروعيته في الحكم بضغط من إرادة الشارع، وظل متمسكًا برواية المؤامرة الخارجية وخذلان الجيش له. كما كان يعتبر أن الثورة ستوصل الإسلاميين إلى الحكم كما في انتخابات غزة ... وترجح هذه التقديرات فرضيتنا بأنه تنحّى بانقلاب عسكري من الجيش.

قاطعت أغلبية المحتجين خطاب مبارك بعدما اتضح أنه لا ينوي التنحي. ولم تلتفت إلى متابعة الباقي ولا تفويضه صلاحياته لسليمان. علت أصوات الاحتجاجات من داخل ميدان التحرير، إذ كانت المطالبة بأن يعلن الرئيس تنحيه، وواقع ضعف النظام كان يوجبه. بعد دقائق من خطاب مبارك، أعلن سليمان في خطاب بثّه التلفزيون الرسمي المصري بيانًا أشاد فيه بثورة شباب 25 يناير و«بنجاحها في إحداث تغيير مهم في مسار الديمقراطية»، مؤكدًا التزامه ما جاء في تفويضه من صلاحيات الرئاسة بتحقيق النقاط الخمس التي وردت في خطاب مبارك الأخير: تحقيق الانتقال السلمي للسلطة واستكمال الحوار الوطني والحفاظ على مكتسبات ثورة الشباب والعمل على احترام الدستور وتحقيق مطالب الشعب.

---

(389) «Ben-Eliezer: Mubarak Slammed US in phone Call,» (Ynet, 11/2/2011), Retrieved from: <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4027293,00.html>.

بالنسبة إلى شباب الثورة، كان مطلب تنحي مبارك يشمل نائبه سليمان أيضًا، لأنهم رأوا أن تعيين نائب للرئيس بعد اندلاع الثورة مجرد مراوغة بهدف امتصاص غضب الجماهير والالتفاف على مطالبها القاضية بتغيير النظام كله. في خطابه، بدا سليمان متمسكًا برواياته الدعائية عن التحريض الخارجي، ما يعني أن نقاط التقاء ممكنة مع شباب الثورة باتت مستحيلة تمامًا، كما سعى إلى كسب الشرعية من الشعب بمنحه فرصة لتحقيق الانتقال السلمي للسلطة، من خلال تأكيده النقاط الخمس الواردة في خطابه.

في هذه المرحلة، كان شباب الثورة يصرون على تغيير النظام بمعنى إطاحة الإدارة السابقة كلها، وصوغ دستور جديد، وتأسيس نظام حكم ديمقراطي. كما كانوا يصرون على هذا الهدف إلى درجة رفض تكليف الرئيس لسليمان بصلاحياته كلها، وهو نوع من التنحي بشرف، وتنفيذ النقاط الخمس التي تعني إصلاحًا ديمقراطيًا. لكن الشباب ومعهم ملايين المصريين وضعوا ثقتهم بالمسار الثوري، وهو البرنامج الذي كان ممكنًا لو حملوا إلى الحكم قوة ثورية تنفذه. لكن الجيش هو الذي استلم الحكم، وعاد إلى تنفيذ أفكار مبارك من الخطابات السابقة كما سنرى. وبهذا المعنى لم يكن انقلاب الجيش انقلابًا على مبارك فحسب، بل على مبارك وعلى الثورة في الوقت عينه.

خامس عشر: النهاية (11 شباط/ فبراير)

أحدث خطاب مبارك الأخير موجة غضب في ميدان التحرير والمدن المصرية، إذ لم يفاجئ شباب الثورة وحدهم، فحتى الجيش المصري والأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي حسام البدراوي توقعا حينها أن يحمل الخطاب إعلانًا صريحًا بالتنحي، وعزز الجيش التوقعات بحصول ذلك من خلال تأكيده لشباب الثورة في ميدان التحرير بأن الرئيس سيعلن رحيله في الخطاب الثالث، وذلك عبر عدد من الضباط، بينهم اللواء حسن الرويني (قائد المنطقة المركزية). ثم اجتمع عدد من أعضاء الائتلاف خلف المستشفى الميداني، واتفقوا على اتخاذ خطوات تصعيد فورية ردًا على الخطاب. كان مقترحًا التحرك مباشرة لمحاصرة ماسبيرو وقصر العروبة. بعد نقاش مستفيض، اتفقوا على التحرك نحو ماسبيرو وتأجيل محاصرة قصر العروبة إلى «الجمعة» حتى لا يضطروا إلى تحريك أعداد

كبيرة من التحرير، فيفرغ الميدان من المعتصمين، ما يؤدي إلى حدوث ثغرة تسهل اقتحامه، على أن يعيدوا ترتيب خريطة تظاهرات الجمعة، حيث تعزز مسيرة مسجد مصطفى محمود (يحركها شباب من أجل العدالة والحرية) حصار ماسبيرو ووزارة الخارجية، وتعزز مسيرة مسجد الاستقامة (تحركها 6 أبريل) حصار مجلس الشعب ومجلس الوزراء، وتحاصر مسيرة مسجد النور (يحركها الإخوان) قصر العروبة.

ذهب هاني محمود ومحمد القصاص لإبلاغ قادة الجمعية الوطنية للتغيير، إذ كانوا مجتمعين في مقر شركة سفير للسياحة خلف المنصة الرئيسة. حاول قصاص الاتصال بأيمن هدهد، المكلف بنقل المعلومات بين الميدان ومكتب الإرشاد، وبدأ الحاضرون يعرضون مخاوفهم من الصدام مع الجيش والحرس الجمهوري المتمركز عند ماسبيرو، وأعربوا عن اعتقادهم أن هذه خطوة خطرة تحتاج إلى تفكير وتروٍّ. من الواضح أنهم لم يكونوا يدركون بعدُ أن بيان الجيش «رقم واحد» كان في الحقيقة انقلابًا.

يقول هاني محمود: «استمر الجدال لفترة، ثم قام النائب الإخواني السابق محسن راضي الذي مثل الإخوان في الاجتماع، وقال جملة موجزة: 'توافقت القوى السياسية المتواجدة في هذا الاجتماع على الانتظار حتى الغد لمناقشة الخيارات المتاحة بوجود الشعب في الميدان'. فوجهت كلمتي للاجتماع، وقلت لهم إن الناس لا ينتظرون قراركم بالتحرك أو عكسه، وقبل دخولي للقائكم كانت هناك مجموعات تحركت بالفعل في اتجاه ماسبيرو بل والعروبة أيضًا، ويبدو أن مصيبة هذه الثورة في نخبتها التي بدلًا من أن تكون سابقة بخطوة لتقود الناس، تصرّ على أن تسير خلف الجموع. واعتذرت لهم عن أسلوبي الفظ وغادرت. وجدت القصاص أمام المنصة يجادل أيمن هدهد في الأمر نفسه، والآخر يصر على رفض الفكرة. أخذت الهاتف من محمد وأغلقته، وأخبرته بما دار في الاجتماع، وقلت له إن ما كنّا نحتاجه من الإخوان هو تثبيت عدد من المحافظات في الميدان حتى لا يُفرّغ من المعتصمين، وبما أنهم يرفضون قرار التحرك، حققوا لنا هدف تأمين الاعتصام، ودعنا نتحرك بباقي المجموعات إلى ماسبيرو»[390].

(390) من شهادة هاني محمود للمؤلف في 5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015.

في الوقت ذاته، كانت ترد أخبار عن مجموعات من الشباب خرجت من الميدان أو تحركت من أماكن مختلفة باتجاه العروبة، بعضها ذهب سيرًا على الأقدام، وأوقف الجيش بعض الشبان في الطريق وأعادهم إلى التحرير في حافلات عسكرية، ثم اتضح أن أعدادًا قليلة من المتظاهرين وصلت العروبة وباتت هناك، لتكون طليعة التظاهرات عند القصر الرئاسي.

صبيحة الجمعة 11 شباط/ فبراير، خرج ملايين المصريين إلى الشوارع، وحشد شباب الثورة، ومعهم شباب الإخوان وأحزاب المعارضة وحركتي كفاية و6 أبريل والجمعية الوطنية للتغيير والنقابات واتحاد الكتّاب، قواهم لتسيير تظاهرات مليونية في جميع أنحاء مصر، فاق عدد المشاركين فيها 8 ملايين شخص بحسب بعض التقديرات، وأخرى قدرت أنها تجاوزت 12 مليونًا. وبغضّ النظر عن دقة الأرقام، فإن الموقف في ميدان التحرير والمدن المصرية والإسكندرية تحديدًا كان ينبئ بانفجار موجة غضب وتحدٍّ كبيرين.

أدت الجموع صلاة الجمعة، وقام الخطباء بالدعاء على مبارك علنًا. ثم قرر المحتجون التحرك في اتجاه قصر العروبة في القاهرة[391]، كما سارت تظاهرة حاشدة باتجاه قصر التين في الإسكندرية، فضلًا عن خروج مئات الآلاف في عدد من المدن المصرية مطالبة برحيل مبارك وسليمان. أعاد الجيش المصري انتشاره في محيط قصور الرئاسة، ودلّت هذه التحركات والحشود غير المسبوقة على أن المواجهة مع مبارك أضحت مصيرية. علت نبرة التحدي في حديث شباب الثورة

---

(391) عن تنظيم التظاهرة إلى قصر العروبة نقتبس ما يأتي من شهادة هاني محمود للمؤلف: (5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015) «صباح الجمعة، أوفد مكتب الإرشاد الدكتور محمود أبو زيد عضو المكتب ومشرف قسم الطلاب للقاء شباب الإخوان، فاجتمع بعدد من مجموعتنا في فندق الشمس المطل على ميدان التحرير لأكثر من 3 ساعات، وكان الحديث في مجمله يدور عن خطورة اتخاذ هذا الخط من الإجراءات، وأنه يجب التراجع عن فكرة الذهاب إلى العروبة، لأن ذلك يعني تصعيدًا! عند هذا الحد، طلبت من القصاص أن يغادر الاجتماع حتى نستطيع تدارك الأمر، لأن حديث الدكتور محمود معناه أن مسيرة مسجد النور التي كنا نعوّل على محاصرتها للعروبة لن تفعل. فاجتمعنا بعدد من أعضاء الائتلاف خلف المستشفى الميداني، وكان وقت صلاة الجمعة، لمناقشة ما يمكن فعله، واتفقنا على استكمال خطة التصعيد اليوم بأن أقوم أنا وأحد الأصدقاء من شباب الإخوان بتوجيه مسيرة مسجد النور نحو قصر العروبة، وأن نطلب من المتظاهرين في مناطق القاهرة ومصر الجديدة ومدينة نصر التوجه إلى القصر وتعزيز الاعتصامات الجديدة عند مجلس الشعب وماسبيرو، والترتيب لخطوتنا التالية في ما لو أصرّ مبارك على البقاء».

إلى ذروتها، إضافة إلى استمرار مظاهر الوحدة المجتمعية، واختفى أي مظهر من مظاهر تأييد مبارك، سواء في ميدان الشهيد عبد المنعم رياض أم عند جسر 6 أكتوبر، علاوة على المدن المصرية الأخرى.

جاء التحرك باتجاه قصور الرئاسة، وبالذات قصر العروبة، خطوة لحسم المشهد وإجبار مبارك على الرحيل. فاجتماع الجماهير هناك، حيث مبارك وأسرته، يعني استعدادها للمواجهة حتى لو كلفت الدماء. شكّل ذلك عنصرًا ضاغطًا وكبيرًا على الجيش نفسه في غياب أجهزة الأمن. وأمام قصر العروبة، علق أحد ضباط الحرس الجمهوري على تصاعد الهتافات عند خروج بعض السيارات من بوابات القصر قائلًا: «ما تستعجلوش، الموضوع خلاص خلص».

كان ذلك في الثانية بعد الظهر، وما زاد من الضغط انضمام بعض الضباط والجنود إلى صفوف شباب الثورة، ما يعني أن الجيش نفسه بدأ يفقد السيطرة على عناصره. أعلن هذا التحرك عمليًا انسداد أي أفق أمام مبارك للبقاء في السلطة، بعدما أصبح في مواجهة مع الجيش الذي أعرب عن استعداده تأمين حماية للرئيس مقابل تنحيه.

رد المجلس الأعلى للقوات المسلحة على خطاب مبارك الأخير بإصداره البيان «رقم اثنين» الذي هدف إلى طمأنة الثوار الذين طالب بعضهم بانقلاب عسكري لإجبار مبارك على التنحي. ويلاحظ هنا أن البيان الثاني للمجلس الأعلى للقوات المسلحة جاء أكثر تفصيلًا من البيان الأول، والتزم نقاطًا أساسية عدة تنبئ بأن الحسم أصبح أمرًا واقعًا، أولها أن الجيش يمثل ضمانة لتنفيذ الالتزامات كلها التي حددها نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان، وفق تفويض مبارك؛ وأن خمس نقاط رئيسة سيلتزم المجلس تنفيذها في الفترة الانتقالية: إنهاء حال الطوارئ إلى حين استعادة الاستقرار، وانتخاب رئيس جديد لمصر؛ وقف التعديلات الدستورية التي أقرّها مبارك قبل إعلان تنحيه. كذلك أكد البيان بوضوح أن الغاية من متابعته تنفيذ النقاط الخمس الوصول إلى مجتمع ديمقراطي، داعيًا في الوقت ذاته إلى ضرورة عودة الحياة الطبيعية إلى مصر ووقف التظاهرات، مؤكدًا أن المجلس سيعمل على حماية من سمّاهم شرفاء الوطن الذين رفضوا الفساد، إشارة إلى أن الجيش يقر بوجود عمليات فساد كبيرة تمت في ظل النظام السابق. ونبَّه البيان إلى

عدم المساس بأمن المواطنين، في تحذير واضح للأجهزة الأمنية، وعلى رأسها جهاز أمن الدولة المرتبطة بالنظام السابق، التي اتُّهمت على مدار سنوات بارتكاب تجاوزات خطرة لحقوق الإنسان وامتهان كرامة المواطنين.

جاء البيان الثاني في أجواء أمنية متوترة، حيث كانت مواجهات مسلحة لا تزال تدور بشكل متقطع في منطقة العريش في سيناء بين المحتجين وعناصر الأمن المركزي. وأصدر محتجون في مدينة المحلة الكبرى في محافظة الغربية بيانًا بعنوان «بعض جرائم نظام حسني مبارك»، تضمّن اتّهام لجنة السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي بالنهب المنظم للثروات. وتواصلت الاحتجاجات مع إحكام سيطرة الشعب على محيط قصر العروبة ومجلس الشعب ومقر الإذاعة والتلفزيون في ماسبيرو.

في خضم ثورة الاحتجاج التي بلغت ذروتها مساء «جمعة الرحيل»، قرأ نائب الرئيس المصري على شاشة التلفزيون الرسمي، في السادسة من مساء الجمعة 11 شباط/ فبراير 2011 بتوقيت القاهرة، بيانًا مقتضبًا أعلن فيه تنحي مبارك وتسليم مقاليد إدارة البلاد إلى المجلس العسكري. وجاء هذا الإعلان بالتنسيق مع المجلس العسكري ومن مقرّه، وكان قرار تنحّي مبارك عن السلطة لمصلحة الجيش إنجازًا تاريخيًا للثورة المصرية. سادت حال من الفرح العارم وتدفق المشاعر الشعبية، وغادر الرئيس المخلوع وأفراد أسرته القاهرة إلى شرم الشيخ.

بعد التنحي بدأت الجماهير بمغادرة الميدان، على الرغم من نداءات أُطلقت من المنصة لإبقاء الناس فيه لمواصلة الضغط لتحقيق المطالب.

الفصل الرابع

يوميات الثورة المصرية في المحافظات
خلافًا للانقلاب ... لم تقتصر الثورة على القاهرة

نتطرّق في هذا الفصل إلى موضوع الحراك الثوري في المحافظات المصرية، وهذا ما لم تُعالجه الدراسات التي تناولت الثورة المصرية حتى الآن. ونعتمد في ذلك على شهادات ناشطين، في منهج يقتصر على الإحاطة بالمشهد الثوري في المحافظات المصرية، وعلى خلفياته الاجتماعية والاقتصادية، من دون أن نتقصّد تخصيص بحث أو كتاب لهذا الموضوع، إنما نعتمده إتمامًا للصورة الكبيرة، لا أكثر.

جرت التطورات الرئيسة في القاهرة، إلا أن الحوادث التي جرت في السويس، في أول أيام الثورة، أثّرت في مجرياتها التالية؛ إذ كانت الإسكندرية شريكًا للقاهرة في الثورة، ولا يمكن تخيّل صمود ميدان التحرير من دون الأخبار الواردة من الإسكندرية وباقي المحافظات. كما تحتل المحلة مكانةً مهمّة في هذا السياق، بفضل دورها التاريخي في النضال، وتزويدها الباحث أنموذجًا مهمًا لفحص استمرارية الثورة، وهذا ما أشرنا إليه آنفًا.

منحت مشاركةُ المحافظات الثورةَ طابعَها الوطني الشامل، فلم يقتصر دور هذه المحافظات على ما يسرده الناشطون، لأن قسمًا كبيرًا ومهمًا من المشاركين في ميدان التحرير، ولا سيما بعد «جمعة الغضب»، جاء إلى العاصمة من المحافظات؛ إذ توجّه أبناء هذه المحافظات إلى القاهرة للمشاركة في التظاهرات، لأنهم أدركوا أن فيها يُحسم صراعُهم مع النظام.

أولًا: المحلّة الكبرى

1- يوم 25 كانون الثاني/ يناير: النقابي والسياسي في الثورة المصرية

كانت مدينة المحلّة الكبرى من أولى المدن التي شهدت تحرّكًا شعبيًا منظمًا عشية الثورة، وساعدتها خبرتها في تنظيم الاحتجاجات في تبوّء هذه المكانة كونها عاصمة العمّال في جمهورية مصر العربية. كان مصنع الغزل والنسيج الذي أنشأه

طلعت حرب محور حركات الاحتجاج، كما أتت ولادة حركة 6 أبريل لاحقًا - من رحم حراك عُمّاله الحقوقي - من أبرز مساهمات المحلة في نشوء الحركات الشبابية الاجتماعية الجديدة قبل الثورة.

في الشأن السياسي، كانت أغلبية اهتمام الشباب موجهة نحو القضايا القومية مثل فلسطين والعراق. ويذكر أحمد عبد القادر (أحد أعضاء حزب الجبهة الديمقراطية في المحلة) أن طلاب المدارس الثانوية خرجوا في تظاهرات كبيرة في أثناء انتفاضة الأقصى في عام 2000، وفي أثناء الحرب على العراق في عام 2003، والحرب على غزة في شتاء 2008-2009، وأدّت حرية النقد التي مارستها قناة الجزيرة وبعض الصحف الخاصة المصرية وشعارات حركة كفاية دورًا أساسيًا في تبلور الوعي السياسي عند جيل الشباب، إضافة إلى دور الفيسبوك في النقاش والتواصل بين الشباب وطرح قضاياهم الاجتماعية والسياسية والمشكلات التي تقف في وجه طموحاتهم[1].

أثارت هذه القضايا اهتمام الشباب، إلا أن أغلبية القوى السياسية التقليدية آنذاك لم تنخرط في تلك التظاهرات[2]، إذ انشغلت في تحديد مسافات المناورة مع النظام السابق.

في إطار الدعوات التي عمّت مصر إلى التظاهر في يوم عيد الشرطة (25 يناير/كانون الثاني 2011)، نظمت لجنة التنسيق بين الأحزاب في المحلة

---

(1) من شهادة أحمد عبد القادر (حزب الجبهة الديمقراطية بالمحلة)، مقابلة شخصية أجراها معه مدرّس العلوم السياسية في جامعة القاهرة أحمد عبد ربه، والمدرس المساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة إسلام حجازي في مدينة المحلّة الكبرى، في 19 كانون الأول/ديسمبر 2011.

لا بدّ من الإشارة إلى أن الشهادات الواردة في هذا القسم تمت في جلسات جماعية، ضمّت ممثلين عن الناشطين والأحزاب السياسية الفاعلة في المحلّة الكبرى، هم من التيارات المختلفة (الليبرالية والإسلامية واليسارية)، ما أسس لنقاش ولتفاعل بينهم. وبالتالي توافر لنا تصويب بعض المعلومات ودقة في سير الحوادث وتحديد الفاعلين المحليين في المحلة، من دون بخس أدوار كل الأطراف.

(2) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ديسمبر 2011.

الكبرى[3] اجتماعًا في صباح 21 كانون الثاني/ يناير لمناقشة الدعوات والموقف منها، وكتب أعضاء الهيئة بيانًا أيدوا فيه الفكرة. وبالتنسيق مع حركة 6 أبريل في الدلتا، عقدت القوى والأحزاب السياسية والناشطون من مدن المحلة وطنطا والمنصورة في مساء اليوم نفسه مؤتمرًا في مقر حزب الجبهة في المحلة، لحشد الأهالي وحثّهم على المشاركة في يوم 25 كانون الثاني/ يناير[4]. كما خرجت تظاهرة في اليوم نفسه تألّفت من عدد من الشباب والناشطين (بين 30 و50 شخصًا) أمام مجلس المدينة لتأييد الثورة التونسية والدعوة إلى ثورة مصرية، هتف المشاركون فيها ضد وزير الداخلية حبيب العادلي وطالبوا بإقالته. كما انضم الأهالي إلى التظاهرة. فما كان من الناشطين الشباب إلا أن وزعوا البيان على المنضمين إلى التظاهرة (15 ألف نسخة). وبشكل عام، توافقت جميع القوى السياسية على المشاركة في التظاهرات، مع تردد ممثلي حزب الوفد

(3) راجع مرحلة تشكل ودور الهيئة في المحلة الكبرى في قسم الاحتجاجات والانتفاضات السابقة.

(4) لا يمكن الزعم أن لحزب الجبهة دورًا قياديًا في مدينة المحلة الكبرى، أو دورًا نضاليًا يفوق دور الأحزاب الأخرى، لكنه تمتع بعدد من المزايا جعلت منه مستضيفًا للنشاط السياسي في المحلة الكبرى:

- يقع مقر الحزب في ميدان البندر وسط المدينة وفي القرب من ميدان الشون، أي في مكان استراتيجي يسهل الوصول إليه من أنحاء المدينة كلها. كما يتميّز المقر بمساحته الواسعة، ما سمح بعقد النشاط في داخله، فأصبح مركزًا للتجمع لكل الحركات السياسية والاجتماعية في المحلة، وللقوى الحزبية أيضًا التي لا تملك مقار.

- وجود مجموعة فاعلة ومؤثرة وناشطة جدًا، أكثر ما كان يميز أعضاءها هو التنوع الجيلي والتعاون في ما بينهم. وهذا ما كان واضحًا بالنسبة إلينا خلال إجراء المقابلات. ووفّر انتخاب عبد المنعم إمام أمينًا عامًا للشباب في الحزب على مستوى الجمهورية، وهو من مدينة المحلة الكبرى، زخمًا أكبر للحراك الشبابي في المحلة الكبرى. وكذلك كان فرع الحزب الرئيس في المحافظة الغربية في مدينة المحلة الكبرى بدلًا من طنطا (المركز الإداري للمحافظة الغربية) لأن مدينة المحلة الكبرى من طنطا من طنطا أنشط سياسيًا وحزبيًا.

- قلة الخلافات داخل حزب الجبهة واللامركزية التي تمتعت بها فروع الحزب في الأقاليم عن مركز الحزب الرئيس في القاهرة في اتخاذ القرارات وتنظيم النشاط، مقارنةً بالأحزاب الأخرى.

من شهادة عبد المنعم إمام (ناشط سياسي من مدينة المحلة الكبرى ومسؤول قسم المحافظات في حملة دعم البرادعي)، مقابلة عبر سكايب، أجراها معه نيروز ساتيك في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014.

وحركة الإخوان المسلمين، والاكتفاء بالتمثيل الفردي للمشاركين من أعضائهما[5].

في اليوم التالي، أي في 22 كانون الثاني/ يناير 2011، خرج أكثر من ألف شخص في مدينة المحلّة في تظاهرة قام بها أصحاب «عربات الكرّو» (العربجية)، حيث كانت إدارة المرافق تضايقهم وتأخذ أحصنتهم وبضاعتهم، وتحُدّ من حركتهم داخل المدينة. فحين حاول قادة الأحزاب المعارضة في المدينة استمالتهم، ودعوتهم إلى المشاركة في احتجاجات يوم 25 كانون الثاني/ يناير، أبدوا استعدادهم للمشاركة بحماسة[6].

في 23 كانون الثاني/ يناير، اجتمعت لجنة تنسيق الأحزاب، بمن فيهم عضو الإخوان المسلمين أحمد سامي، للتخطيط لكيفية بدء تظاهرات 25 يناير. واتُّفق على أن تخرج مجموعات متفرقة من شوارع متعددة تلتقي في ميدان المدينة الرئيس، «الشون»، حيث تخرج مجموعة من شارع الحنفي وأخرى من منطقة المنشية، وتهتف على النواصي المطلة على شارع البحر، إضافة إلى مجموعات أخرى من الرجبي بقيادة شباب حزب الجبهة، ومجموعة أخرى من منطقة الجمهورية تضم عناصر شعبية[7]. كما اتُّفق على أن ينضم أشخاص إلى المحتجين تباعًا لتشجيع الأهالي[8]. وسارت هذه الخطة في 25 كانون الثاني/ يناير كما خُطِّطَ لها.

نسق أعضاء من حزب الجبهة في المحلّة مع أعضاء الحزب في القاهرة والإسماعيلية، من خلال اجتماع في القاهرة عُقِدَ في مساء 24 كانون الثاني/ يناير لمناقشة تظاهرات اليوم التالي. وخلال زيارة أعضاء الحزب برفقة عدد من الشباب الذين شاركوا في الثورة في القاهرة[9]، وفي الوقت ذاته، كان التنسيق مستمرًا مع الناشطين في المحلة لترتيب التظاهرات عن طريق الإنترنت حتى أولى ساعات

(5) من شهادة علاء البهلوان (حزب الجبهة الديمقراطية بالمحلة)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(6) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(7) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(8) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(9) منهم عمرو صلاح (عضو ائتلاف شباب الثورة الآن) وأحمد عيد.

صباح 25 كانون الثاني/ يناير. واختير مقر حزب الجبهة الديمقراطية في المحلة للحشد في هذا اليوم، نظرًا إلى موقعه المركزي، ولأنّه يضمّ عددًا كبيرًا من قادة المحلة الشعبية، كما كان أيضًا المقر المعتمد لخروج التظاهرات في نيسان/ أبريل 2008، وكان مفتوحًا لجميع القوى السياسية، كالجمعية الوطنية للتغيير وحملة طَرْق الأبواب[10].

في 25 كانون الثاني/ يناير، وبالتنسيق بين لجنة تنسيق الأحزاب وحملة دعم البرادعي وحركة 6 أبريل، انطلق أحد عشر شابًا من أمام مقر مركز حزب الجبهة متظاهرين وسط مدينة المحلّة، ولحق بهم مئاتٌ ثمّ آلاف من الشوارع المحيطة[11] التي حددت سابقًا في الخطة، إضافة إلى سوق اللبن، وهي منطقة من مناطق المحلة القديمة[12]. حين وصلوا إلى ميدان الشون، عمد الحشد هناك بعفوية إلى إقامة منصّة، وإلى ترتيب آليات للمناوبة في الهتاف، مستفيدين من خبراتهم السابقة بالحركات الاحتجاجية. ضمّ الحشد القوى السياسية المعارضة كلها، عدا الوفد والإخوان المسلمين، على الرغم من وجود بعض من شبابهم شارك بصفته الفردية[13].

يفصّل الناشط أحمد عبد القادر الخطة التي انتهجها الشباب في ذلك اليوم، إذ اتفقوا على أن تذهب مجموعات صغيرة من الناشطين لإحضار الناس من المناطق الشعبية. وبالفعل، ذهب بعضهم إلى شارع الحبشي ومناطق المنشية والرجبي والجمهورية وسوق اللبن، وهي متفرعة من شارع البحر، الشارع الرئيس في المدينة، لكن جهدهم لم يلقَ صدى كافيًا. ويمكن القول إن تظاهرتين على الأكثر نجحتا في الخروج من المناطق الشعبية في 25 كانون الثاني/ يناير. يقول عبد القادر: «كنت أحد الناشطين الذين قاموا بهذه المهمة، وتلخّص دورنا بتشجيع الناس على الانضمام إلى التظاهرات في الشوارع الرئيسة، وحرصنا على ألا نقوم

(10) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(11) من شهادة محمد فتحي (عضو حزب التحالف الشعبي الاشتراكي بالمحلة)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(12) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(13) من شهادة محمد فتحي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

بذلك بالهتاف، بل بالحديث معهم وبإبلاغهم بوجود تظاهرات في الشوارع الرئيسة كشارع البحر. وعندما عدنا إلى شارع البحر، كانت التظاهرة الرئيسة قد توسعت بانضمام بعض أهالي المناطق الشعبية إليها، وانطلقت المسيرة إلى ميدان الشون في نهاية شارع البحر»[14].

حسمت المحلّة موقفها في أول يوم من أيام الثورة ضد النظام ورأسه. ففي هذا اليوم، مزّق المتظاهرون صور مبارك[15]، ويُظهر مقطع فيديو نشر على موقع «يوتيوب» حشدًا من المواطنين يمزقون صورة مبارك. وجرى ترداد شعارات مثل «يسقط يسقط حسني مبارك» و«مش عايزينو... مش عايزينو» و«التوريث ممنوع التوريث ممنوع»[16]. كما مُزّقت صورةٌ لمبارك كانت موجودة فوق شركة حكومية[17]. كان الحشد هائلًا لا يمكن السيطرة عليه، وحمل بعض المشاركين صورًا لجمال عبد الناصر وأنور السادات، لكن رافق ظهور صورة السادات خلافٌ بين الثوّار، فاختفت الصورة[18]. يقول عبد القادر: «يحبّ أهل المحلّة عمومًا عبد الناصر، لذلك كانت صوره مألوفة جدًا في تظاهرات هذا اليوم، بينما أثارت صور أنور السادات جدلًا، فعندما رفعت صوره بدأ الجمع بالحديث عن أن السادات هو من عيّن مبارك نائبًا له، وأنه صاحب اتفاقية كامب ديفيد لذلك أنزلت تلك الصور، في حين ظلّت صور عبد الناصر مرفوعة»[19].

أدّت الذاكرة المحليّة دورًا مهمًا في تأجيج الثورة في المحلّة الكبرى، فالوعي

---

(14) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(15) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(16) من متابعات فريق البحث للتظاهرات في المحلة الكبرى لمقاطع فيديو التظاهرات خلال الثورة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=19zMHv-ELkg&feature=related>.

(17) من متابعات فريق البحث للتظاهرات في المحلة الكبرى لمقاطع فيديو التظاهرات خلال الثورة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=KY1xcHeSHF8&feature=related>.

(18) من شهادة فتحي عبد الحميد (عضو مجلس إدارة الاتحاد العام لأصحاب المعاشات)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(19) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

النقابي عند الحشود كان ظاهرًا منذ اليوم الأول. وجذور الضرر الذي أصاب المحلة كان من عهد سياسة الانفتاح الساداتية، وهو ما جعل أهل المحلّة حريصين حتى في طبيعة الشعارات المرفوعة. وعلى الرغم من أنَّ المحلة واحدة من المدن التي يعيش فيها مصريون مسلمون وأقباط، فإنها لم تشهد توترات طائفية خلافًا لغيرها. ويذكر أحمد عبد القادر أنه «عند وقوع حادث كنيسة القديسين، توجهنا جميعًا لقضاء عيد الأقباط[20] في كنيسة العذراء، أكبر كنائس المحلّة. ولم تحدث أي توترات في عقب هذه الحوادث، ومنذ ذلك اليوم صارت القوى السياسية ترسل وفدًا للتهنئة إلى كنيسة العذراء في كل الأعياد القبطية»[21].

حاولت قوّات الأمن، مستعينةً ببعض البلطجية، احتواء الموقف بطرائق عدة؛ منها تنظيم تظاهرة موالية، والاعتداء على المتظاهرين بإلقاء الحجارة، وإيجاد ممرات بين الجموع لمحاصرة المتظاهرين، وأخيرًا عبر الحوار، إلا أنها فشلت بذلك بسبب الحشد الكبير من الناس الذين خرجوا من بيوتهم ومحالهم للتظاهر. وفي ساعات المساء، اتفق منظمو التظاهرة على فض الاعتصام وعقده مرة أخرى في الأيام التالية، مخافة تبديد شحنة الغضب والتمرّد لدى الناس في يوم واحد، وكي لا تظهر التظاهرات في المحلّة على أنها منفردة خلافًا لباقي باقي المحافظات، خصوصًا مع توالي الأخبار من القاهرة عن فض الاعتصام في ميدان التحرير[22].

تشيرُ الحادثة الأخيرة إلى أنه منذ اليوم الأول شعر المحتجون في المحلّة بأن احتجاجهم هذه المرة عابر حدود منطقتهم. وهذا ما أكده أحد المشاركين في هذا اليوم، معلّقًا على التواصل المستمر بين ما يقومون به واحتجاجات ميدان التحرير: «كنا على اتصال مباشر معهم من خلال المكالمات الهاتفية ونشجعهم. فمثلًا، كنا نخبرهم بأن عددَنا خمسون ألف متظاهر في ميدان الشون، على الرغم من أننا لم نصل إليه، وكذلك كانوا يقولون لنا إن أعداد المحتجين في ميدان التحرير بلغت مئات الآلاف»[23].

---

(20) ما يقصده الشاهد هو عيد الميلاد.

(21) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(22) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(23) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

اللافت في حوادث المحلة الكبرى خصوصًا أن قوة التضامن النقابي والعلاقات الوطيدة التي أنتجها تاريخ المدينة في الاحتجاج جعلت الشباب الثائر ينجح في تخطي أهم عوائق المرارة وخيبة الأمل الكبيرة التي خلّفها فشل اعتصام 6 نيسان/ أبريل 2008، بمعنى أن المثابرة والتصميم تضمّنا تسوية حساب مع الذات، ومع الماضي القريب أيضًا: «كان من المتوقع أن تكون مشاركة المحلة ضعيفة، بسبب تشبّعها بآثار احتجاجات 6 و7 نيسان/ أبريل 2008، فهي الوحيدة التي انتفضت في تلك الفترة، وبالتالي عانينا جدًا في دعوتنا الناس كي ينزلوا مرة أخرى، ونزلنا إلى المناطق الشعبية التي كنا نزورها في أيام حملة طَرْق الأبواب، وطبعنا أوراق الدعوة إلى التظاهرات، وذهبنا إلى الأماكن التي استجابت لحملة طَرْق الأبواب لنُعلِمهم بالدعوة إلى تظاهرات 25 كانون الثاني/ يناير في ميدان الشون. وكان الرد دائمًا: أين كنتم حين تبهدلنا في 6 أبريل؟ حين اعتُقلنا وسُجنا وضُربنا وأُصبنا! وفي هذه الحالة، لم تكن المحلة جاهزة لأنها كانت قد فرغت شحنتها في يومي 6 و7 نيسان/ أبريل، وكانت المدينة الوحيدة التي تضررت من تلك الحوادث، فوجدنا صعوبة كبيرة في الدعوة لهذه التظاهرة»[24].

لكن، كما ولّدت حوادث نيسان/ أبريل المرارة، ولّدت أيضًا شعورًا عابرًا الشرائح الاجتماعية المنوعة. فبعد حوادث 6 نيسان/ أبريل 2008، شُغل عددٌ كبيرٌ من الشباب بالسياسة، وكانت أغلبية المشاركين منهم، إذ بدأوا بالانضمام إلى الأحزاب، وبدأت تربطهم علاقات صداقة وودّ مع القوى والشرائح المختلفة كلها، فلم تكن حركة 6 أبريل تنظيمًا بالمعنى الحرفي، إذ «كنا نتحرك من خلال الأحزاب وباستقلال عن قادتنا في القاهرة»[25].

يتحدث أحد الشباب المشاركين منذ اليوم الأول عن وجود شخصيات عامة في المحلة، نقابية وسياسية، منها واحد من قادة حزب العمل اليساري كان يرتدي «الجلباب والشبشب». وشكّل عدد من نساء المحلّة دروعًا بشريةً حول المتظاهرين لحمايتهم من بطش الأمن[26]، وكان لوجود القادة في المقدّمة أثرٌ بالغ

---

(24) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(25) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(26) من شهادة محمد فتحي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

في تخطّي أي عائق، كما أنَّ عامل الخبرة جعلهم يتوقعون مسبقًا استراتيجية الأمن القمعية، وبقي مشهد ميدان التحرير حاسمًا في تثبيت المعنويات لاحقًا.

يمكننا القول إنَّ نزول المتظاهرين إلى الميادين في المحلّة في اليوم الأول من أيام الثورة المصرية كان أسهل من نزولهم في غيرها من المحافظات الأخرى. وأدّت النقابة والخبرة الناتجة من تاريخ المدينة الاحتجاجي وحوادث عام 2008 دورًا مهمًا، لكن سببًا مهمًا آخر جعل الثورة في المدينة ناجحة مقارنةً بما حصل في حوادث انتفاضة المصانع، «ففي نيسان/ أبريل 2008، كانت بؤرة الحوادث الرئيسة هي مدينة المحلة، وحضرت تعزيزات أمنية من حوالى خمس مديريات أمن، من الدقهلية وكفر الشيخ وغيرهما، وفي الحقيقة فإنَّ مشهد العرض الذي قامت به قوّات الأمن آنذاك هو أكثر ما استفز المتظاهرين للاشتباك، لكن في 25 كانون الثاني/ يناير، تشتّتت قوات الأمن في محافظات كثيرة، عدا عن ترددها في القمع لأنها كما يبدو لم ترغب في تكرار حوادث نيسان/ أبريل. ولم تتعرض قوات الأمن للمتظاهرين من أول يوم 25 كانون الثاني/ يناير حتى نهايته»[27]. وميّز هذا اليوم تقدّم فئات محسوبة على الطبقة الوسطى، منهم طلاب وحديثو تخرّج وقادة حزبيون ونقابيون، وهناك من رأى أنه كان لهذه الأمور الدور الأهم في نجاح احتجاجات اليوم الأول[28].

لم يحصل في المحلّة أي احتكاك مع قوات الأمن طوال يوم 25 كانون الثاني/ يناير. فعند وصول التظاهرة الرئيسة إلى ميدان الشون في حوالى الساعة الثانية ظهرًا، سرعان ما حاصرت تظاهرتان كبيرتان «كردون الأمن» الذي كان يغلق الميدان، ما اضطر الأمن إلى فكّه، فتمكن المتظاهرون من دخول الميدان. لم يبدأ الاحتكاك مع الأمن إلا عند منتصف الليل، حين كانت الحشود مصرةً على الاعتصام. وفي هذا الوقت، رشقت مجموعة من البلطجية إحدى محطات البنزين في ميدان الشون بالحجارة، فاستغل الأمن هذا الحدث ليؤدي دور المدافع عن محطة الوقود، وليرشق المعتصمين لا البلطجية بالحجارة. ونتيجة ذلك، فرّتَ أغلبية المتظاهرين، ولم يبقَ أكثر من 25 متظاهرًا حاصرهم الأمن واعتقل عددًا

(27) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(28) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

منهم[29]. وفي ساعات الليل، استوعبت أجهزة الأمن الصدمة وجهّزت نفسها لليوم التالي.

2- يوما 26 و27 كانون الثاني/ يناير: الأمن يستوعب الصدمة

في ظهر اليوم التالي، حاصرت قوات الأمن مقر حزب الجبهة الديمقراطية، واعتقلت كل من يدخل إليه أو يخرج منه، ودخلت في مفاوضات هاتفية مع المحتجزين لتوقيع تعهدات تضمن إطلاق سراح المحتجزين مقابل عدم التظاهر[30]، ولم يُفرج عن المحاصرين الذين يمثلون الأحزاب المختلفة الناشطة في المحلة حتى منتصف الليل[31].

في خلال ذلك، اعتصم عدد من المحامين أمام مقر حزب الجبهة مطالبين بفك الحصار عن المحتجزين[32]، ولم ينجح جهد الناشطين في هذا اليوم للخروج في أي تظاهرة في أي من شوارع المحلة، نظرًا إلى القبضة الأمنية الشديدة التي أفشلت كل محاولة قبل أن تبدأ[33]، إضافة إلى حصار القادة الحزبيين وبعض الشباب الناشطين في مقر حزب الجبهة. تزامن ذلك مع اعتقال عدد من شباب حركة 6 أبريل بالتنسيق بين قوى الأمن وقادة الحزب الوطني المنحل[34].

في 27 كانون الثاني/ يناير، انطلق المحامون مرةً أخرى في تظاهرة انضمّ إليها الأهالي في الشوارع، ولم تحدث صدامات أو احتكاكات مع رجال الأمن[35]. وفي مساء اليوم نفسه، أدرك منظمو الاحتجاج أنهم بحاجة إلى مساعدة جماعة الإخوان المسلمين في المدينة، لحشد أكبر عدد من المتظاهرين في اليوم التالي،

(29) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(30) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(31) من شهادة حمدي الفخراني (عضو حزب الجبهة وعضو الجمعية الوطنية للتغيير، وعضو البرلمان الشعبي الموازي الذي أُسس بعد تزوير انتخابات 2010، وهو نائب سابق في مجلس الشعب المصري 2011-2012)، مقابلة عبر الهاتف أجراها معه هاني عواد في 22 آب/ أغسطس 2012.
(32) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(33) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(34) من شهادة محمد فتحي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(35) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

أي في «جمعة الغضب»، من أجل استغلال فرصة وجود أعداد كبيرة من الأهالي في الجوامع.

3- يوم 28 كانون الثاني/ يناير: جمعة الغضب

استهل خطباء المساجد صلاة الجمعة بخطب معادية للثورات والتظاهرات[36]. وبعد انتهاء الصلاة، تجمّع الأهالي تباعًا في ميدان الشون وسط وجود أمني كثيف[37]. وقبل قطع الاتصالات، قام الناشطون بتضليل قوى الأمن من خلال التحدث عن أماكن مختلفة لتجمعهم الحقيقي من خلال الهواتف النقالة أو غرف الدردشة على الإنترنت، وفعلًا، اتجهت قوى الأمن نحو الأماكن الخطأ[38].

شارك عشرات الآلاف من الناس في تظاهرات جمعة الغضب[39]، وعُدّت المشاركة الأكبر حجمًا في أيام الثورة المصرية في المحلة[40]. خرج المحتجون بشكل كثيف من ميدان عبد ربه، لقربه من ميدان الشون، مرورًا بجامع البسينة، وقُدّر عددهم بين 7 و8 آلاف شخص[41]. كما سار متظاهرون آخرون في كوبري شارع البسينة[42]. وتوجه جميع المحتجين من مساجد شارع أبو الفضل إلى ميدان الشون[43]، ورُفعت لافتات كتب عليها «ثورة ثورة حتى النصر»، «الشعب يريد إسقاط النظام»[44]، «اعتصام اعتصام حتى يسقط النظام»، «ثورة ثورة للتغيير»، «ثورة ثورة للحرية»[45]. وموّلت مستلزمات الاحتجاج في إطار محلي أهلي

---

(36) كان بعضهم موظفًا مرتبطًا مع أمن الدولة، وبعضهم الآخر سلفيًا. من شهادة حمدي الفخراني، في 22 آب/ أغسطس 2012.

(37) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(38) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(39) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(40) معلومة مستخلصة من جميع الشهادات السابقة.

(41) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(42) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(43) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(44) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(45) من متابعات فريق البحث لمقاطع فيديو التظاهرات في المحلة الكبرى، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 11/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=R05dvEdoGqI>.

من الناشطين وأقاربهم[46]، وكان لافتًا مشاركة الأحزاب والجماعات السياسية الموجودة كلها، بمن فيهم الإخوان المسلمين[47].

ولم تحتك القوى الأمنية بالمحتجين في بداية اليوم، على الرغم من رغبة المحتجين في الانتقام منها تأثرًا بحوادث السويس[48]. واستخدمت القوى الأمنية في مساء اليوم نفسه قنابل غاز مسيلة للدموع، كما امتدت الاشتباكات إلى موقعين شرق المحلة وغربها حتى ظهر اليوم التالي[49].

في هذا اليوم أيضًا، قتلت قوّات الأمن أحد المتظاهرين، فهاجم بعض المحتجين الغاضبين مركز «قسم أول»[50]، ولم تقع اعتداءات على الممتلكات العامة، ويعود ذلك إلى تكوين الناشطين والقادة الحزبيين لجانًا شعبية لحمايتها، وحال هؤلاء القادة دون هجوم المتظاهرين على بيوت قادة في الحزب الوطني[51].

في موازاة ذلك، فلتت الأوضاع في مدينة طنطا، العاصمة الإدارية للمحافظة، ما أربك القوى الأمنية، ولم يعد عناصرها يتعامل بعضهم مع بعض بالرتب بل بالشتائم، وكان ذلك علامةً على سقوط هيبة القوى الأمنية بين المحتجين في الشوارع[52]. انسحبت قوى الأمن في المساء من شوارع مدينة المحلّة وتمركزت داخل الأقسام، ما أدى إلى وقوع هجمات على المقار الأمنية، وهاجم بعض الأشخاص محلًا لبيع لخمور، وهو المحل الوحيد الذي كُسّر في المحلة، ما حدا بجماعة الإخوان إلى تنبيه أعضائها إلى عدم الاقتراب من المحل تجنبًا لإلصاق التهمة بهم[53].

تحركت قوى الجيش ليلًا من القاهرة باتجاه المحلة، ولم تصل إلا مع مطلع

(46) من شهادة شادي الرخاوي، حزب الجبهة الديمقراطية بالمحلة، مقابلة أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي، في 19 و20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(47) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(48) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(49) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(50) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(51) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(52) من شهادة محمد فتحي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(53) من شهادة أحمد سامي (عضو في جماعة الإخوان المسلمين) مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

صباح 29 كانون الثاني/ يناير. وكما في القاهرة، رحّب الناس بالجيش وكتب بعضهم على المدرعات في أثناء دخولها «يسقط مبارك» من دون اعتراض العسكر على ذلك[54]. لكن انتشار الجيش أثار شكوك وتوجس النخبة السياسية التي لم تكن متيقنةً بعد من موقفه، فعمد بعض الشباب إلى الاحتياط بتجهيز نوع من المقاومة الشعبية البسيطة في حال قرر ضرب الأهالي. وقلّ منسوب الحذر عند القادة السياسيين بعد الاتصال بالثوار في القاهرة للاستيضاح عن دور الجيش. وجاءهم الرد مؤكدًا وقوف الجيش على الحياد، لا مع الثورة، ولا مع مبارك[55].

من أهم تطورات هذا اليوم بدء انضمام جميع الفئات الاجتماعية إلى المتظاهرين، وبينهم أبناء الطبقة الدنيا، ما ولّد زعامات جديدة عند المحتجين ظهرت في الأيام التالية.

4- يوم 29 كانون الثاني/ يناير

كان يوم جمعة الغضب حاسمًا، حيث أدى انهيار قوات الأمن الذي لم يقتصر على القاهرة، إلى تولّي أهالي المدينة مسؤولية حماية الممتلكات الخاصة بعد أن تولّى الجيش مهمة تأمين مؤسسات الدولة. واستكملت آليات الجيش تمركزها في المدينة، وأُرسلت رسائل إلى أفراد القوات المسلحة من أهالي المحلة من أجل مساعدة القوات المسلحة في مهامها. ويروي أحد الشهود، وهو من الضباط المُستدعين، كيف انضم إلى وحدات الجيش، مؤكدًا أنه لم يكن هناك أوامر بإطلاق النار على أحد[56].

انشغلت قوات الأمن المحاصرة في مراكزها بحماية نفسها، فأطلقت الرصاص والقنابل المسيّلة للدموع من أحد الأقسام نحو المتظاهرين[57]، فهتف

(54) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(55) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(56) من شهادة عبد الحميد بسيوني (ضابط مهندس سابق بقوات الدفاع الجوي إلى عام 1987)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(57) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

الأهالي: «واحد اتنين الجيش المصري فين»... ولم يقتحم الجيش المركز على الرغم من احتراقه، لعدم وجود تعليمات بذلك، وعندما عادت قوات الأمن إلى رشق المتظاهرين بالقنابل المسيّلة للدموع، اندفع الضباط بمبادرات فردية للوقوف في وجه مدرعات الأمن ومنعها من ذلك. كما انتشر الجيش في المناطق الحيوية لحماية الممتلكات العامة[58].

أوجدت هذه الحوادث حالًا من الفوضى في المحلة، وتفرّقت تجمّعات المتظاهرين في الشوارع المختلفة مع محاولة التجمع في ميدان الشون، وسط تعاطف الأهالي الذين ألقوا لهم حبّات البصل من النوافذ كي يقاوموا دخان القنابل المسيّلة للدموع، ورافق ذلك هجوم بعض الأشخاص (لم يحدّد هويتهم) على مقر «القسم» لتهريب السجناء، على مرأى من القوى الأمنية[59]. ومع ورود أخبار الثورة في القاهرة وفي باقي أرجاء الجمهورية، حاول بعض ضباط أمن الدولة المعروفين بسوء سمعتهم الهرب من القسم بسيارات حكومية، ويروي أحد الأشخاص الذين أدلوا بشهادتهم كيف دهس أحد الضباط الهاربين بسيارته مواطنًا[60] على مرأى مصفحات الجيش[61].

حاول المحتجون اعتقال ضباط الأجهزة الأمنية المعروفين باضطهادهم الناس[62]، إلا أن أغلبية هؤلاء استطاعت الإفلات. ويروي الناشطون أن الأهالي استطاعوا إلقاء القبض على شخص أُرسل لسرقة «هارد ديسك» وبعض الملفات والأوراق من المقار الأمنية، وعلى آخرين أشعلوا الحرائق في هذه المقار والمباني المجاورة[63].

---

(58) من شهادة عبد الحميد بسيوني، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(59) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(60) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(61) من شهادة محمد مراد (أمين حزب العمل ومقرر لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(62) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(63) معلومات متقاطعة من شهادة إسماعيل عبد الحافظ (وكيل معهد أزهري في المحلة من حزب الحرية والعدالة)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة المحلة الكبرى في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011 وشهادة أحمد سامي (20 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

اقتحم الشباب الغاضبون لاحقًا مقرًا آخر للأمن، ورموا محتوياته في الخارج. ومع توالي الحرائق في أقسام الشرطة، قام الأهالي بإدخال المنشآت الأمنية في نطاق الحماية الشعبية، حيث حمت لجنة شعبية تابعة لجمعية الإصلاح السلفية المقرين الأمنيين الرئيسيين في المدينة[64]، خصوصًا بعد سرقة عشر بنادق من مخزن الأسلحة المركزي. وأعقب هذه الحادثة توجيه نداءات عبر مكبرات الصوت والمساجد بضرورة إعادة هذه الأسلحة وتسليمها[65].

عندما غابت قوات الأمن عن المدينة، راح المحتجون يتصرفون بحرية تامة، فتجمعوا في ميدان الشون ونصبوا لافتات ومكبّرات الصوت، وغيروا اسم الميدان إلى ميدان الثورة، وألقى الداعية الشيخ محمد العباسي كلمةً في الجموع كأنه قائد ثورة المحلة، ثم صلوا صلاة المغرب جماعة[66]. بدأت اللجان الشعبية تعمل بشكل منظم في جميع مناطق المحلة بمبادرات فردية[67]، إضافة إلى لجان تنظيمية حزبية وجماعات أهلية منوّعة بمن فيها الإخوان والسلفيين[68]، وحتى الهاربون من السجون انضموا إلى لجان حماية أحيائهم وأهاليهم[69]. وأدّت لجنة التنسيق بين الأحزاب دورًا مهمًا في التنسيق بين تلك اللجان المختلفة[70]، بعد أن عادت الاتصالات الخليوية إلى العمل في منتصف 29 كانون الثاني/ يناير.

في 30 و31 كانون الثاني/ يناير، انتشرت أعمال البلطجية وساهمت في توتير الوضع الأمني، لكن كان الجيش واللجان الشعبية الضامن الأساس للأمن في المحلة. وساد خلال تلك الأيام نقاشٌ محليّ في شأن الخطوات المقبلة، واتفق الثوار على أن استمرار التجمّع هو الضمان الأساس لهم في وجه أي ردة

(64) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(65) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(66) من شهادة إسماعيل عبد الحافظ، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(67) من شهادة عبد الحميد بسيوني، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(68) معلومات متقاطعة من شهادتي أحمد سامي وعبد الحميد بسيوني، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(69) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(70) من شهادة عبد الحميد بسيوني، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

فعل من النظام[71]، خصوصًا بعد وصول تهديدات بالقتل إلى هواتف المواطنين المحمولة، أو تهديدات من أعضاء في الحزب الوطني إلى أهالي المتظاهرين[72]، فحتى هذه اللحظة لم تكن التظاهرات تحظى بإجماع الأهالي، حتى إن بعضهم ندد بالمتظاهرين من شرفات المنازل[73].

في تقويمنا هذه المرحلة من أيام الثورة في المحلّة، يمكننا الاستنتاج أنَّ القادة الأمنيين في المدينة تصرّفوا باجتهادهم بعد انقطاع الاتصال مع المركز، وتفاجأوا بما حصل، وكانت «البلطجة» الوسيلة الوحيدة التي يعرفونها من العهد الماضي. وكما في أماكن أخرى، لم يجدوا سبيلًا إلا إنقاذ أنفسهم بإتلاف محتويات المراكز الأمنية وحرق ما فيها من مستندات، ونستبعد أن يكونوا قد تلقوا أوامر بهذا الشأن، لكننا لا نستبعد انتشار موجة هستيريا بعد سماع أخبار انهيار الأمن في القاهرة وغيرها.

أما الاستنتاج الآخر فيخصّ منطق الاحتجاج، إذ على الرغم من مقدار الوعي النقابي العالي، وانتماء جميع مبادري الاحتجاج إلى طبقة المتعلمين نسبيًا، وإلى تنظيمات سياسية ونقابية تعوّل على الاحتجاج السلمي، لم يمنع ذلك كله اندلاع العنف حين التحقت أوساط شعبية أوسع، بمن فيها أفراد من هوامش المجتمع. وهؤلاء لا يكتفون بالمشاركة بل يسارعون أيضًا إلى فرض الإيقاع العنيف، كما سيتبين في الأيام التالية.

5- بين 1 و4 شباط/ فبراير: الريف يستولي على الثورة في المحلّة

كان اليوم الأول من شباط/ فبراير في مدينة المحلة تاريخيًا، حين تظاهر في ميادين المدينة وشوارعها ما يُقدر بمئتي ألف متظاهر، فامتلأ ميدان الشون وشارع البحر أول مرة، وبدأت الاحتجاجات تأخذ طابعًا احتفاليًا[74].

في هذا اليوم، ألقى الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك خطابًا عاطفيًا، أثّر

(71) معلومات متقاطعة من جميع الشهادات السابقة.

(72) من شهادة إسماعيل عبد الحافظ، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(73) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(74) من شهادة أحمد عبد القادر، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

في جزء كبير من الأهالي والمتظاهرين وفي بعض قادة التظاهرات[75]، وسمح ببروز شريحة من المتظاهرين مؤيدة له، نزلت إلى الشارع. ومع أن النخب السياسية في المحلة أصرّت على عدم التراجع، لأن ذلك يعني الانتقام منها بشكل أو بآخر، وقع انقسامٌ بين المتظاهرين. فبعد نصف ساعة من الخطاب، دعا بعضهم إلى الاكتفاء بما حقق من إنجازات، بينما تظاهر آخرون وهتفوا: «السلطة هي هي، الخطاب ده تمثيلية»[76].

يدلل مسار الحوادث من هذا اليوم فصاعدًا على أن المدينة عاشت النقاشات ذاتها التي عرفتها باقي المدن. ففي اليوم نفسه، انفضّ عشرات الآلاف من ميدان التحرير بعد أن سمعوا خطابًا لم يعتادوا سماعه قبل ذلك من رئيس الجمهورية. ومن الصعب التكهّن بأنَّ خلف المتظاهرين المؤيدين في المحلّة أجهزةً أمنية تدفعهم إلى الخروج والتظاهر دعمًا للرئيس، حيث يدل سياق الحوادث إلى أن قادة الأمن في هذه المرحلة كانوا غائبين تمامًا، يحاولون إنقاذ أنفسهم، وفاقدي الاتصال مع المركز في العاصمة القاهرة. ولم تتعدّ ردة الفعل الأولية للصدمة التحريض على البلطجة، كما أن هذه الأجهزة كانت مدرّبة طوال العهد السابق على قمع التظاهرات لا تنظيمها. فهي لم تعتد الحديث مع الناس وإقناعهم وحشدهم، عدا أنها لم تُتَح لها الفرصة لذلك في هذه الحالة.

لكننا لا نستبعد أن يكون خلف التنظيم آلة الحزب الوطني التي استعادت الروح موقتًا بفعل الخطاب. ففي صباح يوم 2 شباط/ فبراير، بدأت تظاهرات عدة تتجمع تأييدًا لمبارك. وفي الحقيقة، أتت أغلبية المؤيدين من الحزام الريفي المحيط بالمحلة الذي يشمل الفلاحين وعمّال المصانع[77] الذين استدعاهم نُوّاب الحزب الوطني المنحلّ، ثم نُقلوا بالحافلات والعربات الزراعية[78]، كما كان معهم أعضاء من جماعة «أنصار السنة» إلى جانب شيوخ سلفيين[79]. وأرسلت تحذيرات إلى المعارضين بعدم النزول إلى الشارع، لأنهم سيُذبحون إن فعلوا[80].

---

(75) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(76) من شهادة عبد الحميد بسيوني، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(77) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(78) من شهادة حمدي الفخراني، في 22 آب/ أغسطس 2012.
(79) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(80) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

ينبّهنا ذلك إلى إحدى الاستراتيجيات التي كان النظام السابق يعتمدها لإخضاع أهل المحلّة الكبرى، من خلال استغلال التوتّر الاجتماعي المعروف بين المدينة وريفها في قمع النشاط السياسي الحديث. والحال أن هذه الاستراتيجيا لم تكن ردة فعل على الثورة بقدر ما كانت سياسة دائمة للضبط والهيمنة، حيث كانت أغلبية رجالات الأمن في الأجهزة المختلفة في المدينة - ومنها جهاز أمن الدولة السيئ السمعة - تنتمي إلى الحزام الريفي المحيط، وما كان رجال النظام السابق في المدينة، ومنهم على سبيل المثال رجل الأعمال والنائب في الحزب الوطني المنحل محمود الشامي، ليصلوا إلى ما وصلوا إليه لولا توثيق صلاتهم بعُمُدِ قرى الريف، التي يتجاوز عددها 76 قرية، وإقامة شبكات زبائنية من أطراف المدينة نفسها التي يقطنها في الأساس عمال المدينة القرويون[81].

مع ذلك، لم يكن رجال النظام السابق وحدهم من يبحثون عن نفوذ لهم في الريف وفي عشوائيات الفقر في المدينة، بل كان منافسهم الشرس في معقلهم هذا جماعة الإخوان المسلمين، لتُظهر انتخابات مجلس الشعب المزوّرة في عام 2010 انقسامًا أساسيًا في القرى بين محمود الشامي رجل النظام وسعد الحسيني مرشح الجماعة والعضو في مكتب الإرشاد. وعلى الرغم من تفوّق مرشح الجماعة بالأصوات، فإن عملية تزوير كبيرة، رافقها كثيرٌ من العنف قادها الشامي نفسه، قلبت النتيجة لمصلحته[82]، وستلقي هذه المحاصصة أيضًا ظلالها على انتخابات مجلس الشعب والرئاسة بعد الثورة.

لم يكمن أهم أسباب احتدام الصراع بين الحزب الوطني والإخوان في خلافهما الأيديولوجي، بل في كونهما حركتين شعبيتين، تستمد الأولى شعبيتها من كونها في الحكم ومن قدرتها على توزيع المصالح والحرمان منه. والأهم من

(81) من شهادة الطبيب عمر عامر، مقابلة عبر الهاتف أجراها هاني عواد في 22 آب/ أغسطس 2012، ويمكن العودة إلى مقالة كتبها أحد أصدقاء الشامي في أثناء انتخابات مجلس الشعب المزوّرة في عام 2010. يقول الكاتب في معرض دعمهِ رجل الأعمال المحسوب على النظام: «وفي حين يترشح محمود الشامي معتمدًا على تاريخ والده وعلاقاته الكبيرة في منطقة سوق اللبن الشعبية، عاش محمود في منطقة محب وارتبط فيها بعلاقات كبيرة، وترأس نادي البلدية لسنوات، وهو يحتفظ بعلاقات وثيقة مع كبار التجار وأصحاب المصانع والعمال على حد سواء»، انظر: محمد حمدي، «محمود الشامي على مقعد والده،» روز اليوسف، 10/ 11/ 2010.

(82) يمتلئ موقع «يوتيوب» بتفصيلات هذه القضية التي أثارت ضجة إعلامية كبيرة.

ذلك أنهما تنافستا على الجمهور نفسه. ففي الريف وضواحي المدن، لم يكن ثمة وجود وازن لغيرهما.

أنتج انضمام سكّان الريف والعشوائيات إلى الثورة تبدّلًا في زعامات التظاهرة الأولى التي كانت محسوبة على أحزاب المعارضة والجسم النقابي في مدينة المحلّة[83]. ففي هذه الأيام، أصبحت «الصبغة الإخوانية» باديةً على جمهور المحتشدين في ميدان الشون. ويروي عمر عامر (طبيبٌ يسكن على بعد أمتار من مكان التظاهرة، ساعد في علاج المصابين) كيف رُتبّت الصفوف بحسب الشريعة الإسلامية ليُفصَل الرجال عن النساء، وكيف اعتلى الشيوخ المحسوبون على الجماعة منصّة الخطابة[84] لتشجيع الناس من جهة، والرد على المشايخ السلفيين من جهة أخرى[85]. ونرى أن الحساسية بين الإخوان وغيرهم من الأحزاب بعد الثورة تعود إلى هذه المرحلة المبكرة، وتتعلق بمسألة تصدّر صفوف الثورة. وتصرفت القوى السياسية، بمن فيها الإخوان، بعد الثورة كما لو أنها ما زالت تتصارع على أمر كهذا، بعقلية التنافس على تصدّر تظاهرة، أو كما في صراع على نقابة، وكأنها لا تتحمل مسؤولية وطن ودولة وبناء ديمقراطية. وهذه مسؤولية جماعية.

ساعدت هذه التطوّرات، إلى جانب وجود قادة الأمن المتحدرين أصلًا من الريف، محمود الشامي في شنِّ دعاية مضادة - مستخدمًا أمواله وعلاقاته الوثيقة مع العُمُد وزعماء عشائر الريف - تتهم المتظاهرين بانتمائهم إلى الإخوان المسلمين، وهذا عاملٌ أدى إلى انقسام المتظاهرين بعد خطاب مبارك العاطفي السابق الذكر، وإلى حشد مجموعة كبيرة من المؤيدين لخطاب مبارك من العمّال ومن فلاحي القرى ومن العشوائيات، حاصروا قوى الثورة المختلفة[86]. هنا، نعثر في المحلة على مشاهد تبدو «بروفة» لما حصل بعد الثورة. ويبدو أن المحلّة تسبق غيرها عمومًا في النشاط السياسي الذي يبشر بتطورات معينة في مصر أو يُنذر بوقوعها، كما حدث في إضرابات ما قبل الثورة بأعوام.

---

(83) من شهادة محمد موسى (حزب التحالف الشعبي الاشتراكي في المحلة)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في المحلة الكبرى في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(84) من شهادة عمر عامر، في 22 آب/ أغسطس 2012.

(85) من شهادة حمدي الفخراني، في 22 آب/ أغسطس 2012.

(86) من شهادة عمر عامر، في 22 آب/ أغسطس 2012.

في عصر 2 شباط/ فبراير، حاصر مؤيدو مبارك مقر الجبهة ورشقوه بالحجارة والطوب من سطح بناية مجاورة. وحين خرج أفراد النخبة السياسية من المقرّ، هاجمهم المؤيدون بالأسلحة البيضاء، ما حدا بالناشطين السياسيين إلى التراجع وعدم المواجهة[87]، بعد اتفاقهم على تنظيم تظاهرات أخرى بعد صلاة المغرب[88]. وفي اليوم نفسه أيضًا، وزّع عددٌ من ضباط الشرطة أسلحةً ناريةً على بعض «البلطجية». ولم يتدخل الجيش لحماية الأهالي، بل صدرت الأوامر للقوات المسلحة بالانسحاب من ميدان الشون باتجاه بنك الإسكندرية في المحلة، في تدبير مشابه لما جرى في القاهرة في أثناء ما سمي «معركة الجمل»، ما يفنّد فكرة العفوية ويرجّح فكرة تنظيم عنف مضاد للثورة. وهذا ما لم يره كثيرون، لأنهم لم يتطرقوا إلى ما جرى خارج القاهرة، ولو فعلوا ذلك لرأوا أن ما جرى في القاهرة لم يقتصر عليها، وأن ما سُمّي بموقعة الجمل كان جزءًا من عملية أوسع شملت مناطق أخرى.

لم تكن قوة الناشطين والحزبيين وحدهم كافية لمواجهة قوى النظام والحزب الوطني في موقع مثل المحلة، وكان انضمام الإخوان ضروريًا، من دون أن يسيطروا على النشاط كله.

استمر المؤيدون مع حلول المغرب في التظاهر، ما حدا بالمعارضين إلى تأجيل الاحتجاج إلى يوم الجمعة 4 شباط/ فبراير[89]، وسادت آنذاك حالة نفسية سيئة بين الثوار، حين صادر المؤيدون الشارع وبثّت الفضائيات مشاهد موقعة الجمل في ميدان التحرير[90]. وسيكون مشهد القاهرة شبيهًا بما جرى في المحلة لو نجح الهجوم على ميدان التحرير.

---

(87) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(88) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011، ويؤكد ذلك شادي الرخاوي ويروي أنه قابل عنصر أمن مركزي روى له القصة نفسها التي تحدث عنها الضابط من وجود عناصر ارتدت ثياب الجيش وحاولت قنص المتظاهرين لإيقاع فتنة بين الجيش والأهالي، من شهادة شادي الرخاوي، في 19 و20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(89) من شهادة علاء البهلوان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(90) من شهادتي إسماعيل عبد الحافظ (20 كانون الأول/ ديسمبر 2011) وأحمد عبد القادر (19 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

6- بين 4 و11 شباط/ فبراير: الالتحاق بميدان التحرير

أُقيمت صلاة الجمعة في ميدان الشون، وأصدرت جماعة الإخوان المسلمين تعليمات لأتباعها بوجوب مشاركة أعضائها فيها ومعاقبة من يخالف الأمر. ونقلت «قناة الجزيرة» جزءًا من الخطبة، ما أعطى اندفاعًا وحافزًا أكبر للأهالي[91]. وبعد الصلاة، خرجت تظاهرات من المساجد المختلفة، واتجهت نحو شارع البحر بأعداد ضخمة، فعادت الروح إلى الثورة[92].

يتحدث الشهود في عصر اليوم نفسه عن أول ظهور علني لأقباط المحلة بشكل فردي ولرجال دين بالزي الكنسي. ويردُّ الشهود من خلال علاقاتهم بأصدقائهم ومعارفهم تأخر الاقباط في النزول إلى التزامهم قرار الكنيسة بعدم المشاركة في الاحتجاجات، على الرغم من مشاركة أقباط مثل سامي فرانسيسكو، وهو قيادي في لجنة التنسيق بين الأحزاب[93]. لكن المشكلة في أن الوجود الفردي للمواطن لا يُحتسب، ولا تُعتبر مشاركة ناشطي الثورة الأقباط في القاهرة وغيرها دليلًا على مشاركة قبطية، والدليل الوحيد الذي يحتسب هو ظهور رجال الدين وجمهور الكنيسة، وهذا بحد ذاته انتقاص من مفهوم المواطنة والمشاركة والفهم الديمقراطي للثورة.

عمد القادة الحزبيون والنقابيون في هذا اليوم إلى حثّ الخبّازين على خفض استهلاك الطحين في الأفران تجنبًا لأزمة غذائية متوقعة في المحلة[94]، كما شُكّلت «لجنة حكماء» على غرار تلك التي شُكّلت في القاهرة، وقامت لجنة إدارية لممارسة مهام مجلس المدينة وإدارة التظاهرات وحفظ أمنها[95].

استمرّت التظاهرات في يومي 6 و7 شباط/ فبراير، ثمّ بدأت تفقد زخمها يوم الثلاثاء 8 شباط/ فبراير لأنّ الثوار بدأوا يلتحقون بزملائهم في ميدان التحرير

(91) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(92) من شهادتي محمد مراد (20 كانون الأول/ ديسمبر 2011) وفتحي عبد الحميد (19 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

(93) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(94) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(95) من شهادة عبد الحميد بسيوني، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

بالقاهرة، حيث بدا أن مصير النظام يُحسم هناك. اتفقت القوات المسلحة مع اللجنة الإدارية لتحديد مواعيد معينة للتظاهر[96]، من أجل الحد من أعمال «البلطجة»[97] التي استمرت حتى يوم تنحي مبارك في 11 شباط/ فبراير، وشملت أعمال قتل من مجموعات تحمل أسماء المستهدفين. وخلال ذلك، بدأ الأهالي يحملون صور شهداء الثورة[98].

اتفق القادة الحزبيون على دعم ميدان التحرير من خلال بقاء المحلة في حال تأهب، وجرى التواصل مع الشباب هناك، واستقبال وفدٍ منهم في المحلة[99]. لم تصرّح قيادة جماعة الإخوان المسلمين لأعضائها في المدينة بالالتحاق بميدان التحرير في القاهرة، وفضلت إبقاءهم في المحلة حتى 10 شباط/ فبراير، ليلتحقوا وقتذاك بالاعتصام أمام مبنى التلفزيون في القاهرة.

تلقى الأهالي في المحلة خطاب مبارك الثالث في 10 شباط/ فبراير بغضب عارم، وبإصرار أكبر على الاستمرار بالثورة. وفي 11 شباط/ فبراير، خرجت تظاهرات كبيرة في المحلة نادت بإسقاط مبارك وعمر سليمان والحزب الوطني[100]. وعند التنحي، نزل أهالي المدينة محتفلين بنجاح ثورتهم.

ثانيًا: يوميات الثورة في مدينة السويس

1- ما قبل الثورة

عانت محافظة السويس، الواقعة على مدخل قناة السويس الجنوبي، أكثر من غيرها من المحافظات المصرية بسبب سياسات الخصخصة والسياسات الليبرالية الجديدة التي انتهجها النظام السابق. وهذا أمرٌ مفهوم كون السويس مدينة عمالية.

---

(96) من شهادة أحمد سامي، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(97) من شهادة عبد الحميد بسيوني، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(98) من شهادتي فتحي عبد الحميد (19 كانون الأول/ ديسمبر 2011) وأحمد سامي (20 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

(99) من شهادة عبد الحميد بسيوني، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(100) من شهادة فتحي عبد الحميد، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

وأدت عمليات بيع شركات القطاع العام، في إطار سياسات الخصخصة، إلى حال من الاحتقان بين العمال وأهالي السويس بشكل عام من جهة والحكومة المصرية من جهة أخرى، لأن حكومة أحمد نظيف السابقة لم تراع حقوق العمال في سياسة جذب الاستثمارات. إلى ذلك، ابتزّ بعض رجال الأعمال وأصحاب الشركات في السويس العمال وأجبروهم على التصويت لمصلحتهم في القاهرة في انتخابات عام 2005. وتكررت الحالة نفسها في انتخابات عام 2010 لمجلسي الشعب والشورى، مع ما رافقها من تزييف وتزوير. ووصلت العلاقة السلبية بين أهالي المدينة والنظام الحاكم ذروتها في رمضان 2010، أي قبل شهور قليلة من اندلاع ثورة 25 يناير، عندما شهدت المدينة حملة قادها رموز من الحزب الوطني الديمقراطي المنحل ورجال أعمال تأييدًا لجمال مبارك، نجل الرئيس المخلوع. ونظم ناشطون سياسيون في المدينة حملة مضادة، عنوانها «مصر كبيرة عليك»، وكتبوا هذه العبارة تحت صور لجمال مبارك ووزّعوها في المدينة[101].

يعود التوتر بين أهالي السويس والنظام المصري إلى عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات، عندما شعرت المدينة أنها تحمّلت العبء الأكبر، قياسًا على المدن المصرية الأخرى غير مدن القناة، جراء اندلاع الصراع العربي - الإسرائيلي وحرب 1967 وحرب الاستنزاف، ولاحقًا حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، ومواجهة الفدائيين في المدينة الاحتلال الإسرائيلي خلال فترات الحصار التي دامت أسابيع عدة، قبل الاتفاق على فصل القوات. إذ تجاوزت نسبة الدمار في المدينة 80 في المئة، ثم أعاد جهاز التعمير الحكومي المصري إعمارها بتمويل خليجي، سعودي وكويتي تحديدًا، إلا أن المساكن التي سُلِّمت إلى الأهالي ما كانت مطابقةً للمواصفات المتفق عليها، بسبب الفساد الحكومي ونهب المال العام. عمّق هذا الأمر أزمة الثقة بين أهالي المدينة والنظام في أواخر عهد السادات.

---

(101) من شهادة محمد أبو مصر، الناشط في «حزب الغد»، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه في مدينة السويس في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

الشهادات الواردة في هذا القسم مستقاة من جلستين جماعيتين ضمتا ممثلين عن الناشطين وعن أحزاب سياسية فاعلة في مدينة السويس، ينتمون إلى مختلف التيارات (ليبرالية وإسلامية ويسارية)، تميزتا بحال من النقاش والتفاعل بينهم. وبالتالي، توفر لنا هذه الشهادات فرصة تصويب بعض المعلومات، ودقة في رسم سير الحوادث وتحديد الناشطين الفاعلين محليًا في السويس، من دون بخس أدوار الأطراف كلهم.

إلى ذلك، شعر أهالي السويس بالغُبن؛ إذ كانت عائدات القناة، وبالتالي عائدات المدينة، تمثّل مصدرًا أساسيًا في الناتج المحلي الإجمالي المصري، بينما كانت استفادتها من هذه العائدات نافلة.

انخرط أهالي السويس في العمل السياسي العام في وقت باكر نسبيًا، قياسًا على أهالي المراكز الطرفية الأخرى. وذلك راجع، على ما يبدو، إلى تأثرهم المباشر بالصراع العربي - الإسرائيلي. كما ساد المدينةَ شعورٌ عام بـ «المظلومية» نتيجة عدم حصولها على قدر كافٍ من التنمية والاهتمام الحكوميين، ما دفع الناخبين في السويس إلى إسقاط أحمد حلمي بدر، مرشح السادات في الانتخابات البرلمانية في عام 1976، فقرر السادات تعيينه محافظًا للسويس، معمّقًا بقراره هذا الهوّة بين المواطنين المصريين في السويس والنظام. ورث عهد مبارك هذه العلاقة المتوترة من دون أي إصلاح، فبقيت علاقة أهالي السويس بالنظام المصري مشوبة بالتوتر، ولم يقم مبارك بأي زيارة إلى هذه المحافظة[102].

تتّسم السويس بتنوع تركيبتها السكانية، حيث إن سكانها خليط من أهالي المدينة الأصليين ومواطنين مصريين نزحوا إليها من محافظات أخرى، ما أنتج نوعًا من التفاعل بين مجموعة كبيرة من التقاليد والأعراف المنوعة. وتقدم مدينة السويس صورة مصغرة عن مصر ونسجيها الاجتماعي وتركيبها السكاني.

يعتزّ المواطن المصري في السويس بتراث مدينته المقاوم للاستعمار، ويقابل ذلك شعور سائد بتعمّد النظام السابق تهميشها، خلافًا للمدن المصرية الأخرى التي تقع أغلبيتها على نهر النيل، حيث تعيش أغلبية الشعب المصري. فتعاني السويس نقص المياه النظيفة المتوافرة عند سكان القرى السياحية التي تبعد عن السويس 50 كلم فقط، والتابعة إداريًا لمحافظة السويس.

لم يكن سبب الاحتقان في السويس اجتماعيًا واقتصاديًا فحسب، وإنما نتج أيضًا من سياسات النظام المصري تجاهها. ففي بداية انتفاضة الأقصى في عام 2000، خرج أبناء السويس في تظاهرات كبيرة نسبةً إلى عدد السكان، تضاهي في حجم حشودها التظاهرة التي خرجت في القاهرة، اشترك فيها طلاب المدارس،

(102) من شهادة محمد أبو مصر، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

ذكورًا وإناثًا[103]. انطلقت هذه التظاهرة في وقت كان الخروج الجماهيري إلى الشارع تعبيرًا عن الرأي أمرًا صعبًا واستثنائيًا. لم تُدِن هتافات ذلك اليوم الاحتلال الصهيوني وحده، بل اتهمت نظام مبارك بالعمالة لإسرائيل أيضًا[104]. ونجد هنا تشابهًا كبيرًا بين حال السويس وحال المناطق الطرفية في تونس، كالرديف والرقاب والحوض المنجمي، حيث خرج المتظاهرون تضامنًا مع القضايا العربية والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص، إذ كان يتخلل تظاهرات تنفيس حالة الاحتقان هذه شعارات تهجو النظام التونسي[105].

ترجم أهالي السويس رفضهم النظام الحاكم في إفشال أي مرشح عن الحزب الوطني الديمقراطي في الانتخابات في المحافظة. كانت النتائج صفرية دائمًا إلا في حالات الاتكال على التزوير. شهد عام 1997 ترويجًا لمشروع تنمية شمال خليج السويس[106]، ما أدخل الأمل من جديد في نفوس أهالي السويس الذين أملوا أن تُحل مشكلات البطالة وأن يعوّضوا عن التهجير والمعاناة بعد الحروب التي خاضتها مصر مع إسرائيل. إلا أن هذا المشروع لم يجد طريقه إلى التنفيذ، ووُزِّعت الأرض (مساحتها 25 كلم^2) التي رُصدت لينفذ عليها المشروع، فذهبت منها 5 كلم^2 إلى رجل الأعمال أحمد عز (رئيس لجنة التنظيم السابق في الحزب الوطني) ومثلها إلى نجيب سويرس ومحمد أبو العينين، ومثلها أيضًا إلى محمد فريد خميس. وانضمت إليهم شركة استثمارية صينية وضعت يدها على الكيلومترات المربعة الباقية بسعر 5 جنيهات للمتر المربع الواحد. واستمرت المتاجرة بهذه الأراضي وبيعت لمستثمرين آخرين بأسعار بدأت بأربعين جنيهًا، ثم ثمانين، ثم مئة وعشرين للمتر المربع الواحد.

---

(103) من شهادة المهندس أحمد محمود (أمين حزب الحرية والعدالة بالسويس)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد ربه في مدينة السويس في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(104) راجع قسم الاحتجاجات السابقة.

(105) عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 195.

(106) لمزيد من التفصيل في شأن هذه القضية يمكن الرجوع إلى: عبد الرحيم أبو شامة، «بأسماء شركات وهمية: رجال أعمال يستولون على 88.3 مليون متر بالسويس،» (بوابة الوفد، 14/ 2/ 2012)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 19/ 11/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/w5NAMa>.

يروي المهندس أحمد محمود (أمين حزب الحرية والعدالة في السويس) أمثلة لأنماط الفساد في السويس في عهد مبارك، تحديدًا في آخر انتخابات برلمانية جرت في عهده: «جاء وقت شعر فيه أحمد عز بأنه قادر على الاستحواذ على البلد وتأميمها سياسيًا في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، وانعكس ذلك على أمنائه في المحافظات من المرتزقة السياسيين. وفي مؤتمر صحافي، قال أحد ممثليه في السويس (وهو ليس من أهالي السويس): «من يمتنع عن دخول منظومتنا سيتم ضربه بالحذاء»، وكررها أكثر من مرة. حينها، لم تحدث الانتخابات، بل اكتفى المرشحون وأنصارهم بقضاء يوم الانتخابات أمام مديرية الأمن، وخلت لجان التصويت من المصوتين! حيث قرّر الأهالي استرداد حقهم أمام مديرية الأمن، وبينهم سيدة سمعت ما قاله الأمين فخلعت حذاءها وأعلنت «لن نكون المضروبين اليوم، بل نحن من سيضرِب»»[107].

عندما نشأت حركة كفاية، كانت محافظة السويس ثاني نقطة ارتكاز لها بعد القاهرة؛ إذ شهدت السويس في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تلاحمَ تياراتها السياسية. وفي الانتخابات البرلمانية في عام 2005، «سقط كل مرشحي الحزب الوطني، ولم يصل أي منهم إلى انتخابات الإعادة، لكن كان ثمة مرشحون يخوضون الانتخابات مستقلين ثم ينضمون إلى الحزب الوطني بعد فوزهم بمقاعدهم. وحصل الإخوان المسلمون على مقعدين، وحصل مستقلان على مقعدين آخرين ليتحولا في ما بعد إلى أعضاء في الحزب الوطني»[108].

2- التحضير ليوم 25 يناير

في السويس، كما في المناطق المصرية الأخرى، كانت الثورة التونسية دافعًا قويًا للتغيير، تترجم في نزول نخبة السويس السياسية إلى الشارع لتحية الثورة التونسية العظيمة، ولاستلهام الثورة المصرية منها. اجتمعت القوى السياسية بعد خروج بن علي من الحكم في 14 كانون الثاني/ يناير، واختير 18 كانون الثاني/ يناير موعدًا للتظاهر، لكن ذلك تأجّل لأسباب مختلفة - منها أمنية - إلى الجمعة

(107) من شهادة أحمد محمود، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(108) من شهادة أحمد محمود، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

21 كانون الثاني/ يناير، بغية استغلال صلاة الجمعة لحشد أكبر عدد من الناس في التظاهرة. وفي عقب صلاة الجمعة في ميدان الأربعين[109]، خرجت في السويس والمحلة الكبرى التظاهرات الأولى مؤذنة بالآتي. لم يغب أي فصيل سياسي عن هذه التظاهرة، لكن عدد عناصر الأمن كان أكبر من عدد المتظاهرين أنفسهم، الذي تراوح بين 70 و150 مشاركًا فقط. اقتصرت احتجاجات ذلك اليوم على النخب السياسية والناشطين المعروفين في العمل النقابي والسياسي[110]، وجرى توظيف ثورة تونس في تلك الاحتجاجات بشكل واضح؛ إذ استخدمت شعارات تحيي الثورة التونسية، تخللها تمرير شعارات تنادي بالتغيير في مصر: «شوفوا تونس العفيّة، عملت ثورة ميّة ميّة، عملت ثورة ليها وليّا، طردت أكبر فاسد فيها، وإحنا الظلم عليك وعليّا»، و«ثورة في تونس بكره في مصر، ثورة في كل شوارع مصر»، و«إمتى يا شعب هاتغضب مرة؟ لأجل ما نقبض على الحرامية»، و«العصابة اللي بتحكمنا عايزة الحرق من غير دية»، و«أزمة مصر في النظام مش في مشاكل واعتصام»، و«اللي بينا وبينهم تار، مش مهادنة وانتظار»، و«أزمة مصر في الحرية والعدالة الاجتماعية، أزمة في صحة وفي تعليم، والتعليم بقى صعب عليّا»، و«غلوا السكر غلوا الزيت، حتى الفول والنور والمية»، و«خلوا حياتنا مرار في مرار، خلوا العيشة مولعة نار، شوفوا علاجنا وشوفوا سكنّا، حتى اللحمة والخضار»[111].

---

(109) ميدان الأربعين في مدينة السويس مكافئ ميدان التحرير في القاهرة. ويحمل ميدان الأربعين، أو ميدان الشهداء، كما أطلق عليه بعد الثورة، دلالة رمزية مهمة في المدينة، كونه شاهدًا على عمليات المقاومة الفدائية ضد الحصار الإسرائيلي في حرب 1973.

يبدأ ميدان الأربعين من مسجد الأربعين، وينتهي بسور قسم الأربعين والمسافة بينهما حوالى 500م، عرض الميدان حوالى 300م، وهو مكون من حارتين لمرور السيارات، وفي المنتصف جزيرة ليست صغيرة. ووصفه الميداني هو مسجد الأربعين تليه بنايتان سكنيتان تليهما صيدلية إسعاف، لذلك يطلق على الميدان أحيانًا اسم ميدان الإسعاف. صيدلية الإسعاف موجودة في المبنى نفسه الذي يوجد فيه مبنى الاتحاد الاشتراكي القديم، وفيه محال تجارية نطلق عليها اسم «محلات الصعايدة»، ويلي هذا المبنى مباشرة مبنى آخر يدعى مبنى قصر الشوق الواسع الذي بنته المحافظة ثم أجّرته لأحد الأشخاص، وحُوّل إلى متجر كبير للمواد الغذائية. بعد ذلك مباشرة يبدأ سور قسم الأربعين، وهذا القسم كان عبارة عن فيلا لأحد الأغنياء تبرّع به ملجأ للأيتام، ثم حوّل بعد ذلك إلى قسم الأربعين.

(110) هو مشهد مطابق لمشهد المحلة الكبرى في اليوم نفسه.

(111) من شهادة محمد عبد الرازق (القيادي في الحزب الناصري في السويس)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه في مدينة السويس، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

شهد اليوم التالي (22 كانون الثاني/ يناير) تظاهرة أخرى في مجمع المحاكم في السويس، لكن عدد المتظاهرين كان أقل من عشرين[112]. يصف صلاح عامر أحمد (العضو في حركة الإخوان المسلمين وأمين شباب حزب الحرية والعدالة) أيام السويس الأخيرة قبل انطلاق ثورة 25 يناير بالإشارة إلى حالة غليان كبيرة في المدينة. إذ على الرغم من قلة عدد المتظاهرين في 21 و22 كانون الثاني/ يناير، كان عدد كبير من الشبان يتذمر من نظام مبارك، وكانت التجمعات تقصد ميدان الأربعين، وتقف أمام قسم شرطة الأربعين الذي أنزله مواطنو السويس منزلة «حسني مبارك»، أي جعلوه رمزًا للفساد والاستبداد.

تعليم أغلبية شباب السويس متوسط، يعانون ارتفاع نسبة البطالة بينهم وقلة فرص العمل، فكانت المقاهي مراكز تجمعات الشباب الدائمة[113]. وتُعدّ السويس ميناءً مهمًا على قناة السويس، وفيها شركات نفط ومعامل تكرير ومنتجعات سياحية، إلا أن ذلك لم يكن ليوفر العمل للخريجين وحملة الشهادات المتوسطة. لكن البطالة لم تكن وحدها ما أرهق كاهل شبان المدينة، إذ سادهم شعورٌ بتعرضهم لإهمال وتمييز سلبي يمارسهما عليهم النظام، فلا يمنحهم الأولوية في فرص العمل داخل السويس. وهنا نلمس تشابه السويس والمناطق الداخلية في تونس التي كانت تعاني التهميش والبطالة، ونرى تطابقًا في المقولات الاقتصادية الهشّة التي تجترحها النظم الاستبدادية عمومًا. كان النظام التونسي السابق يتغنى بالمعجزة الاقتصادية التي سوّقها كثير من القادة السياسيين في الغرب، وخبراء في وكالات التنمية، وفي مقدمهم خبراء برامج الأمم المتحدة التنموية. وكذلك كانت حكومة أحمد نظيف تتحدث سنويًا عن معدلات تنمية تتراوح بين 7 و8 في المئة[114]. كما نجد تشابهًا بين السويس ومنطقة الحوض المنجمي في ولاية

---

(112) من شهادة محمد عبد الرازق، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(113) من شهادة صلاح عامر أحمد (أمين شباب حزب الحرية والعدالة)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه في مدينة السويس، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(114) طوال فترتي حكومة أحمد نظيف التي امتدت بين عام 2004 ونهاية كانون الثاني/ يناير 2011، كانت البيانات الحكومية الرسمية تتحدث عن معجزة اقتصادية تتمثل في الحفاظ على معدل نمو ثابت، لكن ذلك كان بفضل رؤوس الأموال الموجهة إلى الاحتكارات الاستثمارية الداخلية أو الأجنبية، فيما لم ينعكس هذا النمو على حياة المصريين عمومًا بسبب سوء توزيع الدخل. انظر: علي محمود، «الحكومة تكشف أوراقها: ملتزمون بالسعي لتحقيق معدل نمو 8% وتحقيق=

قفصة التونسية، حيث اندلعت احتجاجاتٌ في 14 نيسان/ أبريل 2008، بعد اعتصام طويل للعمال رفضًا لحصول «أغراب» من خارج المحافظة على الوظائف فيها بعد توظيف عمال من ولاية سيدي بوزيد، في حين يرزح سكان المنطقة تحت نير البطالة وارتفاع معدلات الفقر. وعزز هذا الأمر الاحتقان الجهوي والشعور بالتهميش[115].

في حالة السويس، كان ثمة شعور دائم بالتهميش من دون أن يتطور هذا الشعور إلى انتفاضة شاملة، إذ بقي على مستوى الاحتجاجات العمالية المحدودة. والمشترك هنا هو الموقف من العمالة الآتية من خارج المحافظة، وهو تعبير عن غضب اجتماعي طبقي يتّخذ شكل مظلومية محلية مميّزة من الآخرين. يرى الناشط والكاتب الصحافي محمد عبد اللطيف حمدان أن مشاعر الغبن التي تولّدت عند أبناء مدينة السويس جراء عدم توافر الوظائف، مقارنة بأبناء المحافظات الأخرى، راكمت في نفوسهم كثيرًا من مشاعر الغضب والاحتجاج في خلال الأعوام الماضية، فيروي شواهد عما شعروا به من حالات التهميش: «كان أربعة شباب يعملون في مركز تدريب شركة (بترو جيت) للنفط، وبعد الانتهاء من التدريب حصلوا على شهادات، وقيل لهم أن يذهبوا إلى فرع الشركة في محافظة بورسعيد، وعندما ذهبوا قيل لهم: «لا يتوظف في هذا الفرع سوى أبناء محافظة بورسعيد»، بينما يأتي الوافد الغريب إلى السويس ويُعيَّن في أرقى المناصب، على الرغم من أن أبناء السويس أولى بهذه الوظائف»[116]. ولو ذهبنا إلى بورسعيد لسمعنا كلامًا مشابهًا، فالنقمة في المناطق المهمشة تتخذ شكل مظلومية محلية وتأكيد الهوية في مواجهة الآخرين.

شعر الشباب بالعجز عن الاستفادة من فرص العمل المتاحة في محافظة السويس، على الرغم من كثرة الشركات والمصانع فيها؛ إذ تتوافر في المدينة

= العدالة الاجتماعية والاستمرار في الإصلاح السياسي،» الأهرام المسائي، 28/12/2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/12/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=394910&eid=1341>.

(115) بشارة، الثورة التونسية المجيدة، ص 197-198.

(116) محمد عبد اللطيف حمدان (كاتب صحافي)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه في مدينة السويس، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

موانئ عدة: بور توفيق وميناء إبراهيم (تاريخي من عهد محمد علي) وميناء الأدبية وميناء العين السخنة (أحدث موانئ السويس)، إضافة إلى ميناء حوض البترول ومجموعة من موانئ الصيد. كما تتركز فيها معامل تكرير النفط ومصانع الأسمدة والورق. وعلى الرغم مما يعنيه ذلك من توافر فرص العمل، تعاني السويس نِسَب بطالة عالية.

3- يوم 25 كانون الثاني/ يناير

أقامت الحركات المدنية والقوى السياسية في مدينة السويس لجنةً لتنسيق احتجاجات 25 كانون الثاني/ يناير إسوةً بالمحافظات المصرية الأخرى. واتفق ممثلو القوى في هذه اللجنة على أن تنطلق التظاهرات بعد صلاة الظهر، في الثانية عشرة ظهرًا وليس في الثانية ظهرًا كما كان مقررًا خلال التنسيق بين القاهرة والإسكندرية، في محاولة لكسب أكبر عدد من المحتجين بعد خروجهم من صلاة الجمعة. اتفقت لجنة التنسيق بين الأحزاب مع القوى الأمنية على شكل التظاهرة وطريقها، وعلى رفع المتظاهرين شعارات اجتماعية واقتصادية. ويوضح ذلك أمين حزب الحرية والعدالة أحمد محمود: «اتفقنا على عدم مسّ الهتافات بعائلة مبارك، إلا أن الشباب المتحمسين لم يلتزموا ذلك، وعندما اقتربت الثانية ظهرًا بدأنا التهامس لإنهاء التظاهرة كما هو متفق عليه، حتى إن عناصر الأمن في ذلك الوقت، ومنهم من نعرفه معرفة شخصية، كانوا يترقبون وقت انتهائنا ويحثوننا على إنهاء التظاهرة لأنهم موجودون في المكان منذ وقت مبكر، ويريدون العودة إلى منازلهم. ومع اقتراب الساعة من الثانية ظهرًا، ظهرت وجوه جديدة في التظاهرة، غير الوجوه التي اعتدنا مشاركتها في التظاهرات، آتية من الكفور[117] أو الأماكن الفقيرة والشعبية في السويس. لم تكن هذه الوجوه مسيسة على الإطلاق، ولم نكن نتوقع مشاركتها، ثم بدأ من اعتادوا الوقوف موقف المتفرج يشاركون في التظاهرات، فزاد العدد بشكل مطّرد. استاء المشاركون الجدد حين علموا بنيّتنا إنهاء التظاهرة في الثانية ظهرًا، وأرادوا الاستمرار بها. وأظهر كذلك أشخاص

(117) الكفور مناطق يتشكل منها حي الأربعين، منها كفر كامل وكفر أبو العز وكفر النجار وكفر محمد سلامة وكفر سليم الحي وكفر العرب وكفر جليدان وكفر شار وكفر عقدة وكفر أحمد عبده القديم وكفر أحمد عبده الجديد وكفر البدوي ومنطقة المثلث ومنطقة اليهودية ومنطقة حوض الروض ومنطقة العبور ومنطقة الإيمان ومنطقة السادات.

بميول سياسية معارضتهم إكمال التظاهرة، التزامًا بالاتفاق الذي ذكرناه آنفًا. أردنا تهدئة النفوس، والوصول إلى حل وسط مع القوى السياسية المحافظة، فأعلنا للناس أن هذه التظاهرة ليست الأخيرة، وأننا سنُعلمهم بأي تظاهرة ننظمها لاحقًا، لكن تلك القوى أو الوجوه الجديدة لم تقبل بذلك، فهم لم يأتوا ليرحلوا بهذه السرعة، كما قالوا، ورفعوا وتيرة هتافهم، وقرروا استمرار التظاهرة رغمًا عن قرار القوى السياسية التقليدية فض التظاهرة»[118].

يتضح الفارق هنا بين فاعلية القوى السياسية التقليدية وفاعلية القوى الشعبية، العنصر الجديد الذي يعود إليه بالفعل نجاح ثورة 25 يناير. فهذه الكتل الجماهيرية المهمشة والفقيرة لم تنشط سياسيًا من قبل، وتمكنت من فرض نفسها على الحدث منذ أول أيام التظاهرات.

زاد انضمام حشود إضافية، بشكل لم يتوقعه الناشطون السياسيون، زخم الاحتجاجات في السويس في 25 يناير/ كانون الثاني، كما زادها ضراوةً، إذ تحولت من مسيرات سلمية ضد سياسة النظام، تطالب بالعدالة والحرية والكرامة، إلى اشتباكات مع أجهزة الأمن بالعصي والحجارة. استخدمت أجهزة الأمن في البداية الغاز المسيّل للدموع لتفريق المحتجين، إلى أن حاول سائق سيارة في الساعة الواحدة والنصف إحراق نفسه وسط المتظاهرين، في استنساخ لحالة محمد البوعزيزي[119]. وعلى الرغم من أنها ليست حالة الحرق الأولى في مصر بعد الثورة التونسية، إلا أن توقيت حدوثها داخل التظاهرة رفع منسوب الغليان والعنف[120].

---

(118) من شهادة أحمد محمود، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(119) أسعف الشاب، ولم يمت.

(120) لم يرد اسم هذا الشاب في وسائل الإعلام أو على مواقع الإنترنت، إلا أن جميع الشهود في الجلسة أكدوا هذه الحادثة. يورد موقع الويكيبيديا أسماء 6 أشخاص حاولوا حرق أنفسهم قبل ثورة 25 يناير، منهم من توفي جراء ذلك وهم: عبده عبد المنعم حماده في القنطرة بتاريخ 17 كانون الثاني/ يناير - محمد فاروق حسن في القاهرة بتاريخ 18 كانون الثاني/ يناير - سيد علي في القاهرة في 18 كانون الثاني/ يناير - أحمد هاشم السيد في الإسكندرية بتاريخ 18 كانون الثاني/ يناير - محمد عاشور سرور في القاهرة بتاريخ 18 كانون الثاني/ يناير - حازم عبد الفتاح في القاهرة بتاريخ 19 كانون الثاني/ يناير)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D9%85%D9%86_%D9%82%D9%84%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2%D9%8A>.

وعبّر أحد الناشطين عن ذلك: «في هذه اللحظة انضمت إلينا الجماهير التي كانت متفرجة، فولّد انضمامها فينا مشاعر ثورية يصعب وصفها الآن»[121].

ثمة آراء عدة متناقضة في توصيف مشاركة آلاف من الشبان غير المسيّسين في هذه الاحتجاجات، لكنها تُجمع على أن أغلبية هؤلاء كانت من سكان العشوائيات والمناطق الفقيرة العاطلين من العمل، ابتزّهم في الأعوام الخمسة السابقة للثورة ضباط الأمن في المحافظة من خلال تكرار اعتقالهم وتلفيق قضايا مخدرات وحيازة سلاح أبيض بحقّهم. كان لبعض هؤلاء الدور الأبرز في حماية المتظاهرين، والاشتباك بالحجارة مع رجال الأمن، فيما شارك بعض آخر من هؤلاء الشباب في التظاهرة لأنه سمع أن هذه ثورة تغيير[122].

كادت التظاهرات تنفضّ، لكنها اندلعت مجددًا وتوجه المتظاهرون في مسيرة امتدت 3 كلم إلى مركز شرطة حي الأربعين وسط السويس. يصف أحمد محمود هذا التطور: «في الطريق إلى مبنى المحافظة مررنا بقسم الأربعين، فكان مدير الأمن اللواء محمد عبد الهادي واقفًا خارج مركز الشرطة لمتابعة مجريات الأمور بنفسه، متحدثًا بغضب عما يجري، قائلًا إن زمام الأمور أفلت من أيديهم (أي من أيدي مكتب التنسيق بعد خرق الاتفاق المعقود مسبقًا بين المكتب وإدارة شرطة السويس على سير الاحتجاجات في 25 كانون الثاني/ يناير ومدتها)، وأمر بأن تفضّ الشرطة التظاهرات وأن تغلق الشارع على المتظاهرين، على الرغم من سلمية التظاهرة، وبناءً على ذلك أكمل شباب التظاهرة مسيرتهم في شارع موازٍ لشارع قسم الأربعين، مستفيدين من صعوبة دخول رجال الأمن إلى هذه الشوارع الجانبية، بعد ذلك قررتُ مع عدد من زملائي إكمال المسيرة باتجاه مقر المحافظة بسبب صعوبة الطريق التي سلكها الشباب، على أن نلتقي جميعًا عند المقر، وفي أثناء مسيرتنا وبحلول الثالثة عصرًا، وجدنا مدير الأمن والجنود يركضون

(121) من شهادة أحمد الكيلاني، محامي بمحكمة النقض، وعضو الأمانة العامة للجمعية الوطنية للتغيير، ومنسق بحزب الكرامة، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه في مدينة السويس، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(122) من بينهم عاملة في مدرسة تتقاضى 15 دولارًا في الشهر، ونزلت إلى التظاهرات لأنها قالت إنها تريد شراء لبن لطفلها الرضيع فحسب. معلومات متقاطعة من شهادتي أحمد الكيلاني ومحمد عبد اللطيف حمدان، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

في الشارع بشكل هستيري، من دون تشكيل أو تنظيم، حاملين دروعهم يريدون أن يسبقوا الشباب إلى مبنى المحافظة للإحاطة به». يؤكد محمد عبد الرازق (القيادي في الحزب الناصري) هذه الرواية ويزيد: «وصلنا مبنى المحافظة قرابة الثالثة والنصف عصرًا لأننا سلكنا الطريق الأطول، وانقسمت التظاهرة قسمين: سلك الأول الشارع الرئيس فوصل قبلنا، بينما سلك الثاني طريق السوق الجانبية المزدحمة. وعلى الرغم من أننا كنا في وسط السوق، لم يمد أي من المتظاهرين يده لأخذ ما لا حق له فيه، كما انضم إلينا عدد من روّاد السوق وبعض الباعة، لكننا تأخرنا بسبب ملاحقات الأمن لنا»[123].

مع فقدان مكتب التنسيق تحكمه بالتظاهرات، وعدم التزامه الاتفاق المسبق مع قيادة أمن محافظة السويس في شأن تنظيم تظاهرات في 25 كانون الثاني/ يناير، ومع انضمام عدد أكبر من المحتجين إلى التظاهرة، لجأت أجهزة الأمن إلى القوة لإنهائها واعتقال الفاعلين فيها، متعمّدة ملاحقة الناشط عربي عبد الباسط الذي قاد التظاهرات إلى مركز ميدان الأربعين[124]. اعتُقل عبد الباسط في منطقة قصر الشوق، في أثناء محاولته الهرب من رجال الشرطة، فضربه مدير أمن السويس محمد عبد الهادي بنفسه وسحله إلى مركز شرطة الأربعين حيث تعرّض للتعذيب في أثناء التحقيق معه[125]. زاد الارتباك واستخدام القوة في السويس، ولو لم يكن الأمر قد وصل حينها إلى درجة استخدام الرصاص الحي، حدة الغضب في الشارع، وساهما في جذب المزيد من المحتجّين إلى التظاهرة. ويرى ناشطون أن استخدام الأمن القوة سبب رئيس في تأجيج الاحتجاجات في المدينة، وفي تحوّلها إلى انتفاضة عارمة.

يقول أحمد الكيلاني (الناشط في حزب الكرامة): «في ذلك الوقت، كان عدد المتظاهرين في ميدان الأربعين 300 محتج فقط، بعدما تفرّعت التظاهرات في

---

(123) معلومات متقاطعة من شهادتي أحمد محمود ومحمد عبد الرازق، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(124) هو أحد أهم الناشطين السياسيين في السويس، وأحد الشباب الذين كان لهم دور بارز في تأليف الهتافات وترديدها، وهو أمين شباب الحزب العربي الناصري والرئيس العام لنقابة المحاجر بالسويس وعضو حركه كفاية وعضو الجبهة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية.

(125) من شهادة محمد عبد الرازق، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

الشوارع الجانبية، ولو لم يستخدم مدير الأمن القوة لربما تقلّص عدد المتظاهرين إلى 50 بحلول السابعة مساء، ولربما لم تحدث الثورة، لكن بعد أن أهاننا عناصر الأمن وضربونا بالعصي، انشقّت الأرض وأخرجت مئات الشباب الذين بدأوا يتوافدون إلى الميدان من كل المحاور المؤدية إليه»[126].

لم تجرِ رياح الاحتجاجات كم اشتهى المخططون لها، فبعد توافد أهالي السويس استمرت التظاهرات إلى ما بعد السادسة مساءً، كما غيّر الصدام العنيف مع الأمن مسار الحوادث كلها. يسمي محمد أبو مصر (الناشط في حزب الغد) تلك اللحظات «بداية إعلان الثورة في السويس»، ويصفها بالقول: «اقتربنا من مبنى المحافظة، لكني كنت واحدًا من الذين دعوا إلى العودة إلى ميدان الأربعين، فهناك تزيد فرص الالتحام بالجماهير، وسترانا أغلبية أهالي السويس، على عكس جوار مبنى المحافظة، وهو مكان شبه سياحي يأتيه الناس للنزهة، فما يحوّل التظاهرة إلى ثورة فعلية هو التحام الناس بها. عدنا إلى ميدان الأربعين، وارتفع حينها أذان المغرب فصلينا في الشارع. وعندما سلّم الإمام، حلّت لحظة سكون، ثم بدأت انتفاضة الميدان بكلمة «يا رب» مدوّية، كررها المتظاهرون وهم يملأون الميدان بثلاثة أضعاف قدرته الاستيعابية. شعرت بميدان الأربعين ينتفض حولي، ورفعني بعض المتظاهرين فكانت «يا رب» رابعة تابعها المتظاهرون فكانت «يا رب بارك ثورة شعب مصر»[127]. حينها فحسب شعرنا بالثورة. كانت هذه العبارة الإعلان الرمزي لبدء الثورة، وكانت الساعة السادسة وعشر دقائق مساءً، وكان عدد المتظاهرين حوالى خمسة آلاف متظاهر. وفي تمام السادسة وخمس وعشرين دقيقة، انطلق أول طلق ناري في الثورة المصرية، فبدأت حرب شوارع في السويس»[128].

بعد إطلاق الرصاص الحي والغازات المسيلة للدموع على المحتشدين

---

(126) من شهادة المحامي أحمد الكيلاني، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(127) تسجيل عن يوتيوب لانطلاق أولى الهتافات الداعية إلى ثورة مصر، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=HS47avnIz6U&feature=related>.

(128) من شهادة محمد أبو مصر، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

المقصود بكلمة حرب شوارع تنقّل الاحتجاجات في شوارع المدينة. فمن حيث التخطيط الحضري، تشبه السويس الإسكندرية إلى حد بعيد، فتتكون من شارع رئيس يتفرع منه عدد كبير من الشوارع والأزقة بشكل شطرنجي، أو بدقة أكثر أقرب إلى شكل الشجرة.

في ميدان الأربعين، تفرقوا في الشوارع الجانبية، وبدأت عمليات كرّ وفرّ بين المتظاهرين وقوات الأمن. واستمر إطلاق النار حتى فجر يوم 26 كانون الثاني/ يناير، حين خمدت التظاهرات بعد منتصف الليل.

يتّضح من سير حوادث اليوم الأول من الثورة المصرية، 25 كانون الثاني/ يناير 2011، في مدينة السويس أن مكتب تنسيق قوى المعارضة والأجهزة الأمنية في المحافظة توافقوا على تسيير تظاهرات احتجاجية محدودة في عيد الشرطة ساعتين فقط، على أن تسمح الأجهزة الأمنية لهذه المسيرات بالتجمع أمام مركز المحافظة وترداد هتافات محدّدة ومعلومة ومتفق عليها سلفًا، فلا تتعرّض للمتظاهرين ولا تعتقل أحدًا منهم. إلا أن العامل الذي فاجأ المعارضة السياسية التقليدية والحزبية وجهاز الشرطة في آن هو دخول عناصر جديدة بأعداد كثيفة نسبيًا، وإن لم تتجاوز 10 آلاف شخص، على خط التظاهرة ورفعها سقف الشعارات ضد نظام مبارك، بل والاشتباك مع الأمن وكسر الحواجز الأمنية والتجمع في ميدان الأربعين أمام مقر جهاز الأمن العام الرئيس في المحافظة. تنتمي هذه الفئات، المشاركة حديثًا في التظاهرات، إلى الطبقات الفقيرة والمهمشة في السويس التي لم يسبق لها أن شاركت في أي نشاط عام، احتجاجي سياسي أو نقابي عمالي مطلبي، طوال الأعوام السابقة. أربك دخولها على خط التظاهرة جهاز الأمن ودفعه إلى استخدام العنف وإطلاق الرصاص الحي وقنابل الغاز المسيلة للدموع بكثافة، خلافًا لما كان مخططًا له، إذ لم يسبق التظاهرة أي تحضير أو استعداد أمني كافٍ لمنعها أو تشتيتها واعتقال قادتها كما كان يحدث في الماضي. فاق عدد المتظاهرين توقعات مسؤولي الأمن، وقدمت السويس في هذا اليوم ثلاثة شهداء[129].

4- يوما 26 و27 كانون الثاني/ يناير

في الساعات الأولى من فجر 26 كانون الثاني/ يناير، توجه أهالي الشهداء الثلاثة لاستلام جثثهم، لكن الشرطة أقامت حواجز أمنية حول المشرحة،

(129) أدى سقوط ثلاثة شهداء في السويس في اليوم الأول من الثورة إلى زيادة نسبة الشحن العاطفي ضد نظام مبارك. لشرح ذلك ودوره في تأجيج العواطف، يمكن مراجعة يوميات الثورة في مدينة القاهرة. انظر: عمرو غنيمه، «السويس تعيش ملحمة رائعة بالتعاون بين الشعب والجيش،» الأهرام المسائي، 18/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=432556&eid=612>.

فبدأ الشباب في إلقاء الحجارة عليها، وبدأ الاشتباك بين الطرفين لكن بشكل محدود[130]. في عصر اليوم نفسه، احتشد ناشطون سياسيون ومحتجون أمام المشرحة بعدما تواتر أن أجهزة الأمن تساوم ذوي الشهداء على جثث أولادهم. نجحت الشرطة في مساومة أفراد أسرة الشهيد غريب عزيز، وضغطت عليهم كي يستلموا جثته سرًا، فيُدفن من دون أوراق طبية. ثم استعان الأمن بعد ذلك بالشيخين حافظ سلامة وصفوت حجازي لتهدئة خواطر الناس[131]. يؤكد هذه الرواية الناشط عبد الرازق، ويقول: «ظهر صفوت حجازي وحافظ سلامة عصر يوم 26 كانون الثاني/ يناير في المشرحة مع قوات من الشرطة، وكنا ننتظر خروج رفات الشهيد الثالث من المشرحة، ما يعني أن هذين الرمزين، خلافًا لما نشر عن دورهما في الثورة، لم يقوما بالتثوير في السويس بل اقتصر دورهما على التهدئة»[132].

قرابة الحادية عشرة ليلًا (26 كانون الثاني/ يناير)، بدا رجال الشرطة في حالة هياج غير عادي، فبدأوا يطلقون الرصاص بشكل عشوائي ويقودون السيارات المصفحة نحو الجماهير المحتشدة في الميدان. استمرت المواجهة بين الأمن والمتظاهرين حتى فجر 27 كانون الثاني/ يناير، وبحلول عصر اليوم نفسه احتشد الآلاف أمام قسم الأربعين من ناحية شارع الجيش، والتحم سكان البيوت المحيطة بالميدان مع الثوار، يرمون لهم زجاجات المياه والطعام من الشرفات. اشتدت التظاهرات بعد العصر، في يومي 26 و27 كانون الثاني/ يناير، لأن معظم الموظفين والعمال يتوجه إلى أشغاله ومدارسه وكليّاته صباحًا ثم يعود إلى ميدان

---

(130) من شهادة محمد عبد الرازق، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011. انظر أيضًا مقطع الفيديو التالي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=5p_Hvuv4i9Q&feature=related>.

(131) استخدم النظام التونسي هذا الأسلوب نفسه مع أسرة محمد البوعزيزي، حيث ضغط على والدته للتوجه إلى قصر قرطاج لاستخدام ذلك كدعاية من النظام واهتمامه بشكل شخصي في قضية هذا الشاب وتقديم الوعود إلى والدته بتوفير عمل له بعد علاجه في الخارج أو يواجه الشاب لاحقًا العقاب بالسجن. واستخدم النظام التونسي هنا أقرباء لأسرة البوعزيزي منتمين إلى حزب التجمع الدستوري وقادة من الاتحاد العام التونسي للشغل (انظر: بشارة، ص 244-245). كما استخدم النظام السياسي في سورية هذا الأسلوب بالضغط على الأهالي لتسليمهم جثث أولادهم، في مقابل توقيع أوراق تفيد أن «العصابات الإرهابية المسلحة» قتلتهم.

(132) من شهادة محمد عبد الرازق، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

الأربعين بعد انتهاء ساعات العمل، أي قرابة الثالثة عصرًا. يروي الناشط صلاح عامر تفصيلات ما حدث في 27 كانون الثاني/ يناير: «لم يكن في منطقة ميدان النافورة، حيث تجمعنا، سوى عربتي أمن مصفحتين، وفي أثناء وجودنا هناك انكسرت ماسورة مياه في النافورة، فحدّ تنافر الماء من قدرتنا على التقدم، وكانت كل واحدة من سيارتي الأمن تمر تباعًا أمام المتظاهرين لضربهم ثم تعود أدراجها لتأتي الأخرى فتفعل ما فعلته الأولى، وخطرت لنا فكرة صناديق القمامة فأفرغناها ووضعناها بعد النافورة حتى نضيّق المسافة أمام المصفحتين كي نستطيع التقدم بحرية، فإذا سحبنا منهم السيطرة على الأرض لن تصل قنابلهم المسيلة للدموع أبعد من النافورة، ونحن نعرف أن القنابل المسيلة للدموع تحتاج ثانيتين أو ثلاثًا ليبدأ مفعولها، فكنا حريصين على رميها في النافورة قبل ذلك. وغباء العساكر حثّهم على ضرب شارع شميس، وكنا على الجانب الآخر، من ناحية شارع صدقي، نرميهم بما لدينا من قنابل، فيعمى الدخان عيونهم فيعودون أدراجهم، وبذلك كنا نحمي أهالي شارع شميس. ومع دخول المغرب، كنا في شارع صدقي عاجزين عن اختراق الجانب الآخر من الشارع بعدما سدّه الجنود، فتسلّق عدد من الشباب دار المناسبات، الواقعة بيننا وبين رجال الأمن، وصاروا خلف خطوطهم، فضربوهم من الخلف ما اضطرهم إلى التقهقر، وبذلك نجحنا في اختراق هذه الجزء من الشارع، أما مصفحتا مكافحة الشغب فواحدةٌ ذهبت إلى مركز أمن الأربعين لتتزود بالذخيرة بعدما فرغت منها، والثانية هاجمتنا بعيارات صوتية. وحين اكتشفنا أنها فارغة من الذخيرة، هاجمناها بالحجارة ثم أحرقناها»[133].

5- يوم 28 كانون الثاني/ يناير: جمعة الغضب

بعد الاتفاق مع أهالي الشهداء بوساطة حافظ سلامة والداعية صفوت حجازي ورئيس المجلس المحلي محمد سعد، على دفن الشهداء سرًا، لم تعد الوقفات الاحتجاجية أمام مشرحة مستشفى السويس العام مهمّة، إنما ولّدت إحساسًا لدى الشباب بأن على القوى الشبابية والسياسية الفاعلة العودة إلى ميدان الأربعين.

أدى الشعور بالتهميش والمرارة والفقر وهدر الكرامة ومشهد القتل دورًا

(133) من شهادة صلاح عامر أحمد، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

كبيرًا في حثّ أهالي السويس على الانضمام إلى المحتجين في تظاهرات 28 كانون الثاني/ يناير. يروي صلاح عامر أحمد (أمين شباب حزب الحرية والعدل): «بعدما صلّى [الشهيد] سليمان صابر، صاحب مقهى التمثال والشهير بـ «محسن»، المغرب في مسجد «الرحمن الرحيم» الذي يقع في جوار محله، جلس مع صديقه محمد الفلاح وسأله: «هوا إحنا ها نفضل قاعدين ساكتين على مبارك ونظامه ونتفرج عليهم لحد إمتى؟ يلا يا عم محمد ننزل مع الناس». وكانت لحظة وصول محسن إلى ميدان الأربعين لحظة استشهاده برصاص الشرطة»[134].

ولّدت الطريقة التي تعامل بها الأمن مع مدينة صغيرة مثل السويس، المميزة بروابطها العائلية الوثيقة وصِلاتها الوشائجية التقليدية بين أفراد مجتمعها الذي يعانون الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية نفسها، حالًا من التفكير بالثأر خارج سيطرة قوى المعارضة أو الناشطين السياسيين الشباب. لم تكن مواجهات السويس عفويةً في 28 كانون الثاني/ يناير، على عكس يوم 25 كانون الثاني/ يناير، إذ جرى قبلها تواصل بين قوى سياسية وناشطين مصريين على الفيسبوك مع أقرانهم التونسيين الذين قدموا إليهم مجموعة من النصائح، منها أن يتركوا القوى السياسية تتظاهر في الصباح، على أن تشارك مجموعات أكثر قدرة على المواجهة مع الأمن ليلًا، فرجال الشرطة يراقبون المتظاهرين نهارًا ويصيبهم الإرهاق ليلًا، فيأتي دور الجماعة الليلية المنتشرة في الأحياء والأزقة الضيقة للمدينة[135]. وعلى هذا المنوال، لن يستطيع الأمن في السويس الصمود أكثر من ثلاث ليال، من دون تعزيزات. كما نصح ثوار تونس الناشطين المصريين باستخدام البصل والخل والصودا الغازية لتخفيف آثار الغاز المسيل للدموع، فطبق أهالي السويس هذه النصائح ابتداءً من صباح 26 كانون الثاني/ يناير[136].

شارك طلاب الثانوية العامة والجامعة في تظاهرات 28 كانون الثاني/ يناير، وكذلك فعل سكان المناطق الشعبية من الطبقات الفقيرة، وبينهم أصحاب سوابق فارّون من قسم الأربعين، انطلاقًا من مبدأ مفاده أن أي اعتداء على فرد من أبناء

---

(134) من شهادة صلاح عامر أحمد، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(135) استخدم هذا التكتيك من التظاهر طوال الفترة الأولى من التظاهرات في مدينة سيدي بوزيد التونسية.

(136) من شهادة صلاح عامر أحمد، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

السويس هو اعتداء عليهم جميعًا. شُكّلت أمام ميدان الإسعاف، القريب من ميدان الأربعين، مجموعة شباب الفرز، نسبة إلى منطقة الفرز الشعبية المجاورة للميدان، فكانوا يوزعون الكمامات على الداخلين لتَقيهم آثار الغاز المسيل للدموع. كان المشهد أمام مركز أمن الأربعين مماثلًا لمشاهد تونسية، فشكّلت الإطارات المشتعلة فاصلًا بين المتظاهرين ومركز الأمن. وكان عدد من المتطوعين ينقل الحجارة في سيارات الـ «تُكْتُكْ» بشكل عفوي وتطوعي، من دون تنسيق. وكلما زاد سقوط الشهداء والمصابين، تدفق المزيد من المتظاهرين الذين لم يشاركوا في أول أيام الاحتجاجات[137].

في صباح 28 كانون الثاني/ يناير، توجّهت تعزيزات أمنية إلى السويس، من مدينة الإسماعيلية (تبعد عن السويس حوالى 90 كلم). وبحلول السابعة صباحًا، ظهرت المصفحات في ميدان الأربعين، فقرر المتظاهرون التوجّه إلى مقر المحافظة، خصوصًا بعدما قال محافظ المدينة لقناة النيل الإخبارية الرسمية: «إن الأوضاع مستقرة في السويس، ما عدا قلة قليلة يحتشدون في ميدان الإسعاف». اصطدم المتظاهرون هناك بأعداد غفيرة من عناصر الأمن المركزي، فتجنبوا مواجهتهم وعادوا أدراجهم إلى ميدان الأربعين. لم يُلاحقهم الأمن المركزي، بل سلك شارع بور سعيد، وهو طريق موازية للشارع الذي كانت تسير فيه التظاهرة. احتشد الآلاف أمام مقر قسم الأربعين وأحرقوا العربات المصفحة قبل أن يحتلوا المبنى، ويُخرِجوا من بداخله ويحرقوه. وعجز رجال الأمن المركزي - ولم يكن عددهم كبيرًا - عن صدّهم[138].

يروي الناشط الصحافي محمد حمدان تفصيلات جمعة الغضب، 28 كانون الثاني/ يناير، فيقول: «قرابة الثانية والنصف ظهرًا، قرر الشباب الانتقام من رجال الشرطة لقتلهم الثوار وجرح العشرات منهم، وكان شباب العشوائيات

---

(137) معلومات متقاطعة من شهادتي صلاح عامر أحمد ومحمد أبو مصر، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(138) من شهادة محمد عبد اللطيف حمدان، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

تسجيل جانب من الاحتجاجات أمام مركز أمن الأربعين قبل سقوطه بيد المتظاهرين وإحراقه، ردد المحتجون بكثافة شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، تم الاطلاع عليه بتاريخ 3/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=7SXXjfaRY1Q&feature=related>.

في كفر أحمد عبده القديم والبراجيلي والبديوي وابن الجراح وعقدة أكثر قدرة منا على صناعة قنابل مولوتوف الحارقة، فرموا بها مصفحات الأمن المركزي المتمركزة في شارع إبراهيم فرج، وكانت المفاجأة أن هذه المصفحات لم تكن فارغة، بل كان ينام في داخلها عدد كبير من عناصر الأمن المركزي الذين هربوا منها لحظة انفجار القنابل، ولجأوا إلى مركز أمن الأربعين، فتبعهم المتظاهرون إليه. اقتربنا فرأينا مسؤوليه خارجين منه وهم في حال مزرية جراء الانفجارات في داخله، حتى تعاطف الأهالي مع عدد من العناصر فهرّبوهم من المكان، فهؤلاء مجرد أداة لتنفيذ الأوامر، لا حول لهم ولا قوّة»[139].

بالنسبة إلى أهالي السويس، كان لإحراق مركز أمن الأربعين دلالة رمزية كبيرة ومهمة، فهذا أحد صروح نظام مبارك، وأحد رموز الاستبداد والقهر والذل. وبإحراقه، بدا لهم أن نظام مبارك يتهاوى. بعد هذه الحوادث، اندفع عدد كبير من المتظاهرين نحو مركز أمن السويس لإحراقه وتدميره، كما فعلوا بمركز أمن الأربعين، لكن الشرطة هناك كانت قد أعادت ترتيب صفوفها وتنظيم قواها في الأماكن المحيطة بمركز أمن السويس، ومنها سطح منزل إبراهيم فرج، رجل الأعمال المقرب إلى السلطة[140]. أدت المواجهات في هذا اليوم إلى سقوط زهاء 14 شهيدًا من المتظاهرين[141].

(139) من شهادة محمد عبد اللطيف حمدان، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(140) يقول القيادي في الحزب الناصري محمد عبد الرازق إن السيد إبراهيم فرج من فقراء السويس، وكان يعمل في الأعمال البسيطة التي تكسبه قوت يومه. وفي أوائل التسعينيات بدأت تظهر عليه بوادر الثراء الفاحش، فافتتح معرضًا للسيارات أسفل منزله، وكبرت ثروته فامتلك عمارةً سكنية ثم أكثر من معرض سيارات. ويعتبر بالنسبة إلى فقراء السويس من رموز الفساد والمزاوجة بين المال والسلطة في المدينة، وهو حالة من رموز مصرية أخرى استفادت من العلاقات الزبائنية بين السلطة ورجال الأعمال في عهد مبارك.

(141) من شهادة محمد عبد اللطيف حمدان، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011. لا يمكن تقدير عدد الشهداء بشكل دقيق في أيام 26 و27 و28 كانون الثاني/ يناير، بسبب اشتعال المواجهات في أغلب شوارع المدينة، إلا أن الناشطين يؤكدون وقوع عدد كبير من الشهداء. يمكن العودة إلى صور ومشاهد تلك الحوادث في الفيلم التسجيلي عن يوميات الثورة في السويس بعنوان «ثورة الغريب» الذي عرضته قناة الجزيرة الوثائقية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youtube.com/watch?v=L-mdhW3a5eM>.

اشتد الضغط على مدينة السويس، فجرى التنسيق مع شباب الإسماعيلية للتظاهر بقوة من أجل تخفيف هذا الضغط. وصل عدد المتظاهرين في جمعة الغضب في السويس إلى عشرات الآلاف، وهو عدد غير مسبوق في المدينة، شكّل نقطة تحوّل فارقة. ومع حلول السابعة مساءً، انسحبت الشرطة فيما انتشرت مدرعات الجيش على مشارف التوفيقية، مدخل السويس من ناحية طريق القاهرة، ودخلت مدرعات الجيش ميدان الأربعين قرابة العاشرة والنصف مساءً، فقابلها المتظاهرون بترحاب كبير[142].

6- يوم 29 كانون الثاني/ يناير

أرسلت مديرية أمن الجيزة في القاهرة الكبرى عددًا من البلطجية إلى السويس. استقبلتهم هناك مديرية أمن السويس، وأذِنَت لهم بإثارة الفوضى في شوارع السويس في ليلة 29 كانون الثاني/ يناير، فبدأت موجة من السرقات المنظمة. وفي صباح هذا اليوم، شُكِّلت لجانٌ شعبية لحماية ممتلكات المواطنين[143]، ولم يُلحظ أي تدخل مباشر للجيش لمنع عمليات البلطجة أو ملاحقة مثيري الشغب ممن هددوا الممتلكات الخاصة ونهبوا المحال التجارية، على الرغم من قلة عددهم وسهولة تمييزهم لأنهم آتون من خارج المدينة. إلى ذلك، اندمج المجرمون وأصحاب السوابق من أبناء السويس في الحالة الثورية العامة التي اجتاحت المدينة.

7- بين 1 و11 شباط/ فبراير

تعاطف عدد من أهالي السويس، إسوة بمصريين آخرين في أنحاء الجمهورية، مع خطاب مبارك الثاني، ورأى كثيرون أن الثورة حققت جزءًا كبيرًا من أهدافها، فآثروا التوقف عن المشاركة في التظاهرات. وبحلول الحادية عشرة من صباح 2 شباط/ فبراير، تجمع آلاف المتظاهرين في ميدان الأربعين، وبينهم قادة في الحزب الوطني الديمقراطي المنحل من أعضاء الأمانة العامة وأعضاء المجالس المحلية، وانتهاءً بأعضاء الأمانات الصغيرة في القرى[144]، واحتلوا

(142) من شهادة أحمد محمود، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(143) من شهادة محمد أبو مصر، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(144) راجع يوميات الثورة في المحلة الكبرى لملاحظة التطابق في المشهد والصورة.

الميدان بسيارات يزدحم فيها الشبان والشابات، حاملين صور مبارك وهاتفين له بمكبرات الصوت. أتى هؤلاء منذ التاسعة صباحًا واحتلوا الميدان برعاية من أمن الدولة[145]، وهذا يعني أن حوادث 2 شباط/ فبراير كانت منظمة على مستوى الجمهورية، يقف وراءها قادة الحزب الوطني.

قرر المتظاهرون الخروج من مسجد الشهداء بدلًا من مسجد ميدان الأربعين لتجنب الصدام مع أبناء السويس المؤيدين لمبارك. لكن توجّه البلطجية إلى مسجد الشهداء فجّر مواجهات بين الطرفين في هذا اليوم، يوم «موقعة الجمل» في ميدان التحرير في القاهرة، التي كان لها الأثر العكسي في خطاب مبارك الثاني، فأعادت إلى الثورة زخمها السابق، وإلى الثوار إصرارهم على رحيل مبارك.

تكرّرت المواجهات في 3 شباط/ فبراير بين الثوار وبلطجية مبارك. لم يتدخل الجيش للفصل بين الطرفين، ما أثار علامات استفهام في شأن توافر القوة اللازمة للفصل أو رغبة الجيش في الاضطلاع بأي مهام أمنية، غير تلك المتعلقة بحفظ أمن المؤسسات العامة. في هذا اليوم، هتف الثوار ضد حكومة أحمد شفيق واتهموها بتحريض البلطجية ضدهم[146]. لاحقًا، قرر عدد من ناشطي الثورة في السويس التوجه إلى القاهرة لمساندة ثوار ميدان التحرير. يقول الناشط محمد أبو مصر، معتزًا بانتمائه إلى السويس: «كان المشهد في التحرير يصدح بأغنية يا بيوت السويس، والشعار الوحيد الذي سمح الدخول به إلى ميدان التحرير غير علم مصر كان شعار السويس، ومن الهتافات «يا سَوايسَة شدّوا الحيل، إحنا معاكم حتى الموت»، إضافة إلى الاستقبال الحافل الذي لقيناه فور دخولنا بشعار السويس، فكان الناس يأتون إلينا بالأحضان والقبلات ولم نكن نعرفهم، وأحدهم كان رجلًا يصطحِب ابنه الذي يبلغ 12 عامًا، وبعدما سلّم على الرجل بحرارة شديدة أمر ولده بأن يقبّل يدي لأنني من السويس»[147].

كان للمواجهات الدامية في السويس وسقوط الشهداء فيها، على الرغم من سقوط كثير من الشهداء في القاهرة أيضًا، دور كبير في رفع مكانة السويس

---

(145) من شهادة محمد أبو مصر، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011. المصدر السابق.

(146) من شهادة محمد عبد الرازق، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(147) من شهادة محمد أبو مصر، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

عاطفيًا في قلوب المصريين، وفي تحولها إلى مصدر للإلهام في مقاومة رجال الأمن. فالسويس مرتبطة في ذاكرة المصريين بالفدائيين والمقاومة، كما أن الثورة المصرية استنهضت المشاعر الوطنية كلها المختزنة في الذاكرة الشعبية، وكان طبيعيًا أن تُذكر السويس التي صمدت بوجه الإنكليز والإسرائيليين.

بعد خطاب مبارك المخيب للآمال في 10 شباط/ فبراير ورفضه التنحي، عاد المتظاهرون إلى التجمع أمام مبنى المحافظة في مدينة السويس حاملين لافتات تحمل أسماء شهدائهم. أرسل الجيش عددًا من العناصر لتعليق هذه اللافتات على مبنى المحافظة في تأكيد أن الجيش بإمرة الشعب[148]. وعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماعه من دون حضور مبارك، وأصدر بيانَيه الأول والثاني.

بعد صلاة العشاء في 10 شباط/ فبراير، تهيّأ أهالي السويس مثل غيرهم من المصريين لسماع خطاب تنحي مبارك. استمر الانتظار حتى إعلان عمر سليمان تنحي الرئيس، وسادت بعد ذلك احتفالات كبرى لم تشهد السويس مثيلًا لها، فصدح الناس بالأغاني في أرجائها فرحًا بانتصار الثورة[149].

ثالثًا: يوميات الثورة في الإسكندرية

كانت مدينة الإسكندرية قطبًا من أقطاب الاحتجاج الرئيسة في 25 كانون الثاني/ يناير، وشكّلت مشاركتها في تظاهرات ذلك اليوم دَفعة أساسية طبعت الاحتجاج بطابع وطني شامل.

تتميز الإسكندرية عن باقي المحافظات المصرية. إنها مدينة كبيرة، يبلغ عدد سكانها نحو أربعة ملايين نسمة، لكن أغلبية العاملين فيها - خلافًا للقاهرة - من الإسكندرانيين، لا يفد إليها «غرباء» من الخارج إلا في مواسم العطل، خصوصًا في الصيف. كما تكاد تخلو من العشوائيات بصورتها القاهرية المعروفة. ويمكن الحديث، من دون مبالغة، عن هوية إسكندرانية مميّزة ضمن الهوية المصرية العامة.

(148) من شهادة محمد عبد اللطيف حمدان، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(149) من شهادة محمد عبد اللطيف حمدان، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

لهذه المدينة شريط ساحلي طويل جدًا، ما يجعل التظاهر فيها أمرًا عسيرًا. فالمسافة بين شرق المدينة وغربها 70 كلم أو أكثر قليلًا، ووصول الناس من التجمعات السكانية المختلفة إلى نقطة تجمّع واحدة يستغرق وقتًا طويلًا، ويتطلب تخطيطًا وتنظيمًا دقيقين، فليس في الإسكندرية «مركز واحد يقوم بوظيفة القلب داخل الجسم، وتتعدد فيها المراكز المستقل بعضها عن بعض، وفيها ضواح جديدة شُيِّدت في الصحراء، في العامرية وكينغ مريوط وبرج العرب والكافوري والناصرية ... وضواح أخرى، ناحية الشرق، دخلت دائرة الضوء بعد إنشاء الطريق الدولية. فزاد طول الخطوط التي صممت عليها المدينة، لتتناثر على تلك الامتدادات بقع متفجرة بالسكان والتعب والاحتجاج. وما يميز تلك الضواحي الجديدة هو الزحام، الزحام فحسب، وموقعها، أو تفرعها من طرق السفر السريعة»[150].

ساهمت الطريق السياحية الدولية التي افتتحت بشكلٍ رسمي في عام 2002، في ربط الإسكندرية بمجموعة من القرى البدوية، أو ما يمكن تسميته «ريفها». ومع ذلك، لم ترقَ تلك التجمعات والضواحي إلى أن تُصبح حزامًا للفقر. فإحدى أهم مميزات الإسكندرية أنها بلا ريف، ما سهّل تشديد قبضة أمنية عانت الإسكندرية ويلاتها في عهد مبارك، فلم يعرف الإسكندرانيون هامش الحرية الضيق الذي انتزعته القاهرة في العقد الأخير، ومال بعض شبابها إلى الانتقال إلى القاهرة إن رغب في المشاركة في أي نشاط سياسي.

غير أن للإسكندرية ميزة مهمة ربما تمثّل مفتاحًا لفهم حراكها السياسي والاجتماعي، هو ما يلخّصه الشاعر الإسكندراني علاء خالد، واصفًا أهلها بأنّهم يشعرون بـ «أنَّ هناك ميراثًا قديمًا قد فُقد، كالأعيان الذين يعيشون على ذكريات الماضي، يشعرون بظلمٍ في قرارة أنفسهم، وأن المكان أصبح ضيقًا على طموحهم، وعلى انكساراتهم، أو على ذواتهم الجديدة. هذه الذوات التي تمت صياغتها تحت تأثير مركز آخر هو العاصمة. تشعر برغبة دفينة في أناسها، في تقلّد دور إنسان العاصمة، وأيضًا برغبة انتقام منها. تتخلّق مشاعر دونية، ليس عن حب، أو من

---

(150) علاء خالد، وجوه سَكَندريّة، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2013)، ص 247-248.

تفاوتٍ طبقي داخل عائلة واحدة، ولكن من إحساس أشمل بضعف مدينة»[151].

ولا شك في أن للإسكندرية أمجادًا تاريخية غابرة يذكّر بها اسمها نفسه، وسادت فيها تعددية ثقافية ولغوية متوسطية تميز مدن الموانئ الكبرى، تركت أثرًا كبيرًا في تصورها لذاتها في مقابل القاهرة. وبرأينا، يظهر ذلك في الموقف الإيجابي من التراث الإسكندراني المتروبوليني المنفتح عند فئات من المثقفين، وكذلك في تأكيد نفيه عند القوى التي ترفضه.

من غير الممكن إدراك خصوصية الحراك السياسي والاجتماعي، وحتى الديني، في الإسكندرية من دون ملاحظة أثر الهوية المحلية الإسكندرانية، وأثر الفهم الذاتي الذي أضاف عنصرًا راديكاليًا إلى الحركات الاجتماعية المختلفة. فالحركة السياسية، ليبرالية أم يسارية أم قومية أم حتى إسلامية، أكثر جذرية وراديكالية تجاه النظام الحاكم، والحركة السلفيّة التي اشتهر بها القسم الغربي من المدينة أكثر «سلفيّةً» مقارنةً بالمدن المصرية الأخرى. وهذا ينسحب أيضًا على الحركات النقابية والثقافية والشبابية التي تنظر إلى نُخب العاصمة فتراها أكثر تساهلًا وبراغماتية وتورّطًا مع نظام الحكم، وأكثر تقبّلًا لبيروقراطية الدولة. وفي الحقيقة، كثيرًا ما شعرت النخبة الإسكندرانية بأنّ لها دورًا يصطدم دائمًا بحدود المدينة المهمّشة مقارنةً بالمركز القاهري، ما جعل حراكها الشعبي المحلي في ثورة 25 يناير يستمر بلا توقف إلا عندما توقّف حراك ميدان التحرير في القاهرة بعد تنحّي مبارك، خلافًا لما حصل في المحافظات الأخرى التي التحق ثوّارها بالقاهرة عند انتقال عدسات الإعلام إلى ميدان التحرير في أوائل شباط/ فبراير 2011.

كما كانت الحركات الاجتماعية والسياسية في الإسكندرية أكثر راديكالية، كذلك كانت قوّات الأمن هناك أشد قمعًا، أو هذا على الأقل كان شعور الناشطين الإسكندرانيين على توجّهاتهم المختلفة. تقول الناشطة خلود سعيد: «كانت الإسكندرية عاصمة التعذيب، اكتسب رجال أمنها شهرةً كبيرة بتعذيب الناشطين والتعامل معهم بقسوة شديدة، أما على صعيد خنق المجال العام، فقد شهدت جامعة الإسكندرية - على سبيل المثال - تضييقًا أمنيًا كبيرًا، ومقارنةً بجامعة

(151) المصدر نفسه، ص 16.

القاهرة وجامعة عين شمس التي كان لديها هامشٌ من الحرية، لم يكن مسموحًا في جامعة الإسكندرية مثلًا أن تقدم مجموعة من الطلبة عرضًا مسرحيًا في حرمها [...] كنا نعاني غياب أي منتدى أو مساحة متاحة لنا، وإذا أردنا القيام بأي نشاط نذهب إلى القاهرة، سواءً أكان ذلك على مستوى العمل في الصحافة أو السينما أو الكتابة أو الغناء»[152].

يصعب في الأحوال كلها التأكد من خصوصيّة القمع في الإسكندريّة. فالإسكندرانيون، خلافًا لأهالي المدن المصرية الأخرى، يفضلون مقارنة حالتهم بحالة القاهرة التي تعتبر مخزنًا ضخمًا لوسائل الإعلام والصحافيين ومنظمات حقوق الإنسان، فهذه تساهم بالتأكيد في فرض شكل من أشكال الرقابة على ممارسات الأمن والشرطة. أنتجت الإسكندرية تناقضًا حادًا بين شعبية الحركات السياسية من جهة وانعدام المجال السياسي من جهة أخرى، في ظلّ ارتفاع ملحوظ في نسبة الطبقة الوسطى العليا وانخفاض في مستوى الفقر، مقارنةً بالمعدّل العام على مستوى الجمهورية والأقاليم الحضرية.

أدّت حال استقرار التركيب الديموغرافي للمدينة وأصالة سكّانها إلى معرفة النظام الأمني خريطة المدينة الاجتماعية، وسهّلت عليه مراقبة ناشطيها والتواصل المستمر مع وجوهها في الأزمات، ومكّنته من تشخيص مناطقها الحسّاسة التي ربما تمثّل خطرًا مستقبليًا، كما ستبين ذلك حوادث ثورة 25 يناير.

خلافًا للقاهرة، تقاربت القوى السياسية المعارضة في الإسكندرية. أدّت محدودية المنافذ التي تُمارس القوى السياسية من خلالها النشاط السياسي إلى تقليص هذا النشاط، وبالتالي تقليص الاحتكاك في ما بينها. وكان التضييق على الجميع خلفيةً لانبثاق مكتب التنسيق الذي أُسس في حزيران/ يونيو 2010، بعد الاحتجاجات التي تلت مقتل خالد سعيد تحت التعذيب[153]. فبسبب قبضة النظام

---

(152) من شهادة خلود سعيد (مترجمة وناشطة في المجتمع المدني)، مقابلة شخصية أجراها معها أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في مدينة الإسكندرية، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(153) معلومات متقاطعة من شهادة محمد سمير (منسق الحملة الشعبية لدعم حملة البرادعي ومطالب التغيير «لازم» في الإسكندرية)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في مدينة الإسكندرية، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011، وشهادة أحمد فهمي (منسق شباب حركة 6 =

الحديدية وخنقه المجال السياسي وغياب التنافس الحزبي في داخله، ساد شعور بوحدة الحال. لكن الإطار الأوسع الذي حضن الاتجاهات السياسية المختلفة كان «الشخصية الإسكندرانية»، وشعور النخبة السياسية والشبابية بأنها «عائلة كبيرة».

مع القمع الأمني الذي عاشته الإسكندرية، كان لتكنولوجيا التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت أهمية قصوى. فلتنظيم تظاهرة احتجاجية في مدينة محاصرة جغرافيًا وسياسيًّا، لا بد من استعادة المجال السياسي الذي استسهل النظام تقييده أو إلغاءه من خلال سياسات العزل والاحتواء التي اعتمدها.

نشأ شباب الإسكندرية الذين شاركوا في الثورة، لا يعرفون معنى التظاهر، لكنهم شهدوا تقاعس الدولة وانسحابها من مهمة تقديم الخدمات في العقد الأول من هذا القرن، وضعفها وعجزها حتى عن حماية مواطنيها. وهذا الأمر شحنهم ودفعهم إلى العمل السياسي بفاعلية أكبر من فاعلية الأحزاب التقليدية. كانت الفترة بين عامي 2008 و2010 مهمة جدًا في ظهور موجات متتابعة من التوتر، وليس صدفةً أن يترافق هذا التوتر المتراكم مع ارتفاع نسبة الفقر في المحافظة من 6 إلى 11 في المئة، بحسب ما رصدها الجهاز المصري للتعبئة العامّة والإحصاء[154].

في هذه الفترة، تعرّضت الإسكندرية بين الحين والآخر لعواصف ساحلية (أو النوّة بلسان المصريين)، وكانت في كل مرة تؤدي إلى هدم بيوت وهلاك ساكنيها. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2010، انهار مصنعٌ على رؤوس العاملين فيه، موديًا بحياة العشرات[155]، هذا إضافة إلى مواجهات متكررة شهدها الشباب

= أبريل في الإسكندرية)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في مدينة الإسكندرية، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(154) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، أهم مؤشرات الفقر لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2010/ 2011 ([القاهرة: الجهاز، 2011]) تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.capmas.gov.eg/pdf/studies/pdf/enf1.pdf>.

(155) انهار مصنع للمنسوجات (محرم بك)، مكوّن من ست طبقات في الحضرة في الإسكندرية في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2010، في إثر عاصفة مطرية ضربت الإسكندرية، على 30 عاملًا كانوا داخل المصنع، توفوا في أغلبيتهم. استغرق انتشال الجثث من تحت الركام أربعة أيام. لم تذكر التقارير الصحافية حينها الكثير من التفصيلات في شأن هذه الحادثة، لكن ناشطي المدينة ذكروا =

أول مرة في حياتهم، تراوحت بين احتجاجات على أزمات اجتماعية واقتصادية كالمناوشات بين الأمن والباعة الجوّالين، واعتصامات شبابية تضامنًا مع معتقلين أو لمعالجة قضايا سياسية أبرزها التوريث[156].

لم تكن قصة الشاب الإسكندراني خالد سعيد لتتطوّر من دون وسائل التواصل الاجتماعي. رَمَزَت مهاجمة رجال الأمن خالد سعيد وتعذيبه حتى الموت في وسط الإسكندرية أمام مرأى الناس، ثم محاولة تشويه سمعته باستصدار تقرير يعزو سبب موته إلى ابتلاع لفافة مخدرات، إلى قبضة البطش الأمنية وفساد مؤسسات الدولة، من جهاز الأمن إلى المشفى إلى القضاء. لم تكن حادثة خالد سعيد الأولى أو الأخيرة، من نوعها. تكرّر الأمر نفسُه مع الشاب سيد بلال الذي قُتل بالطريقة نفسها، ولُفِّقت له تهمة تفجير كنيسة القديسين. إلا أن خلفيّة سيّد بلال السلفيّة لم تمنع القوى السياسية المنوعة، بإسلامييها وليبرالييها ويسارييها، من التضامن معه.

لم يُثنِ مقتل خالد سعيد أقرانه عن متابعة عملهم السياسي، فأنشأوا صفحتي «كُلّنا خالد سعيد»[157] و«أنا اسمي خالد سعيد»[158]. فوجئ منشئو الصفحتين في

= أن أغلبية المتوفين من الفتيات دون سن 18 عامًا. يمكن الرجوع في ذلك إلى: رشا النجار [وآخرون]، «مصرع 14 وإصابة 45 وانهيار مصنع للمنسوجات بالإسكندرية،» الأهرام، 13/12/2010، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/12/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=366488&eid=693>.

بشكل عام، السبب الرئيس لسقوط الأبنية في مصر، والإسكندرية خصوصًا، هو انتشار الفساد في قطاع البناء وفشل السياسات الحكومية في الإنشاء والتعمير، ويمكن الرجوع في ذلك إلى: علي زلط وأحمد علي، «عمارات الإسكندرية «سريعة السقوط».. سر في «بطن» المحافظين،» المصري اليوم، 1/1/2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/12/2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/104675>.

(156) من شهادة أحمد ناجي (مصور صحفي بجريدة الشروق وناشط في المجتمع المدني)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وعلي الرجّال في مدينة الإسكندرية في 7 كانون الأول/ديسمبر 2011.

(157) للمزيد عن صفحة «كلنا خالد سعيد»، راجع قسم الانتفاضات والاحتجاجات السابقة، وخلفيات 25 يناير في هذا الكتاب.

(158) كما سبق أن بيّنا، أنشأ محمود سامي صفحة «أنا اسمي خالد سعيد»، وهو مسؤول العمل الجماهيري في حركة 6 أبريل. رابط الصفحة على الفيسبوك: <https://www.facebook.com/esmy.khaled.sa3eed>.

بداية الأمر بالإقبال التواصلي والتفاعلي الشبابي الواسع النطاق على الاشتراك فيهما، والتعليق على أخبارهما. وفجأةً، اكتشفوا أنهم أنشأوا حيّزًا عموميًا جديدًا تجري فيه نقاشات غير معهودة تتناول الواقع السياسي والنظام. كما اكتشف هؤلاء الشباب أيضًا أنهم ليسوا قلة كما كانوا يعتقدون، فما إن طرحوا موضوعات تنم عن احتجاجات على فساد النظام حتى عثروا على آلاف مثلهم، يشاطرونهم الرأي ويوافقون على التحرّك، وهذا أمرٌ لم تتخيّل الأحزاب السياسية التقليدية يومًا أنها ستبلغه. حتى يوم 25 كانون الثاني/ يناير، وصل عدد المشتركين في صفحة «أنا اسمي خالد سعيد» إلى نحو 150 ألف مشترك، وعدد المشتركين في صفحة «كلنا خالد سعيد» إلى نحو 120 ألفًا، إلا أن صفحة «كلنا خالد سعيد» كانت الأفعل والأشهر بين الشباب المصري، بفضل قدرتها على تنظيم الاحتجاجات والتنسيق بين الحركات الشبابية والسياسية لإخراج تظاهرات في الشارع، بينما اكتفت صفحة «أنا اسمي خالد سعيد» بنشاطها الإلكتروني، ولم تنجح في تنظيم فاعليات احتجاجية حقيقية[159]. يردّ محمود سامي (مؤسس صفحة «أنا اسمي خالد سعيد») ذلك إلى الخبرة التسويقية التي يتميّز بها وائل غنيم (مسؤول صفحة «كلنا خالد سعيد») وتجنّبه اللهجة الصدامية الحادة ضد النظام، كي لا يُخيف الشباب الحديثي العهد بالسياسة، فينفرون منه ويبتعدون عن القضية التي يرفع لواءها[160].

يقول محمد سمير (أحد ناشطي 25 يناير في الإسكندرية)[161]: «مع صفحة

---

(159) من شهادة عبد الرحمن منصور (أدمين صفحة كلنا خالد سعيد)، مقابلة عبر «سكايب» أجراها معه نيروز ساتيك في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2014.

(160) يكشف محمود سامي عن تفصيل حوارات كانت تدور بين «آدمين» كل صفحة من دون أن يتعارفا شخصيًا، وذلك من خلال برنامج شات «جي ميل» على الهاتف الجوال. مثلًا، اعترض مشرف «كلنا خالد سعيد» على صورة نشرتها صفحة «أنا اسمي خالد سعيد»، تصف الشرطة بأنهم كلاب النظام، لأنها صدامية قد تُخيف الناس، بينما الهدف تشجيع الشباب الذين لم يشاركوا في أي نشاط في الشارع سابقًا. لمزيد من التفصيلات، انظر: محمد أبو الغيط، «بالصور: الشروق تنشر خرائط خطة «كرة الثلج» التي أطلقت شرارة الثورة المصرية،» الشروق، 28/ 1/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24012013&id=b3c9d405-d921-4bf5-b448-06cff3d995bc>.

(161) الشهادات الواردة في هذا القسم مستقاة من جلستين جماعيتين ضمتا ممثلين عن الناشطين وعن أحزاب سياسية فاعلة في مدينة السويس، ينتمون إلى تيارات مختلفة (ليبرالية وإسلامية ويسارية)، تميزتا بحالة من النقاش والتفاعل بينهم. وبالتالي، توفر لنا هذه الشهادات فرصة تصويب=

خالد سعيد، استطعنا أن نجتمع كمجموعات مختلفة من دون ترتيب، من ليبراليين واشتراكيين ومستقلين في حزب الغد، في حي جانكليز في جلستين نتجت عنهما فاعليتان: صلاة الغائب التي لم يُحضّر لها، لكن أول نشاط جرى التحضير له كان في شارع كليوباترا[162]، وكانت الثانية بعده بيومين، وسبقها كذلك تنسيق في حزب الغد بين مجموعات كثيرة مختلفة. بعد ذلك، ظهرت الحاجة إلى وجود عمل تنسيقي ثابت، وبالتالي وجد المكتب التنسيقي الذي تمثلت فيه القوى السياسية كلها في الإسكندرية، ومن ضمنها الإخوان وحملة دعم البرادعي وحركة 6 أبريل والاشتراكيون والاشتراكيون الثوريون وحركة حشد وحزب الكرامة وحزب الليبراليين وحزب الجبهة وحزب الغد»[163]. ولا ينسى سمير أن يضيف: «كان هذا أمرًا فريدًا من نوعه في مصر، لا مثيل له حتى في القاهرة»[164].

لم يكن شباب المكتب التنسيقي الذي اصطف معهم شبابٌ من القوى السياسية المختلفة، يدركون أنهم يتحولون إلى قوة سياسية، بفضل حسن التخطيط وتقسيم العمل وتنظيمه وسرّيته. ودفعت شجاعتهم وإقدامهم على العمل الميداني القوى السياسية الكبيرة، مثل الإخوان المسلمين، إلى تمثيل نفسها في المكتب. وساعد في ذلك غياب أي هوية فئوية تحكم عمل الشباب؛ إذ كانت هوية الفاعلين احتجاجية مناضلة ضد النظام، من أجل تصحيح مسار مؤسسات الدولة الفاسدة. حين اعتصم هؤلاء وتضامنوا ضد التعذيب والاعتقال السياسي، بغض النظر عن الانتماء السياسي للمُعتقل، زاد ذلك في صدقيتهم. إذ نظموا، مثلًا، اعتصامًا ضد اعتقال شباب من الإخوان في آب/ أغسطس 2010[165].

= بعض المعلومات، ودقة في رسم سير الحوادث وتحديد الناشطين الفاعلين محليًا في السويس، من دون بخس أدوار الأطراف كلها.

(162) جانكليز وكليوبترا حيان قريبان من سيدي جابر، أحد أحياء الإسكندرية الراقية والقديمة والمختلطة من مسيحيين ومسلمين، ويقع قبالة الكورنيش، وكيلوبترا هي المنطقة التي تسكن فيها أسرة خالد سعيد.

(163) راجع قسم الاحتجاجات السابقة.

(164) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(165) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011. وكذلك انظر في قسم الاحتجاجات السابقة.

هكذا، استطاع عدد من الشبان القادرين على التواصل يوميًا عبر الإنترنت إعادة ربط الأحزاب السياسية مرةً أخرى، فأسّس مكتب التنسيق القائم على قاعدة الاتفاق بالإجماع والمشاركة الطوعية بين تسع قوى، «ولو اتفقت ثماني قوى على تنظيم فاعلية، فإن الثماني فقط يعملون فيها، ولا تضطر القوى الأخرى إلى المشاركة إن لم توافق على الفاعلية، وهي الطريقة نفسها التي جرى بها التحضير لـ 25 يناير»[166].

ساد خوف من النظام الأمني، لاحظه الشباب سريعًا حين باشروا العمل. هكذا، يستذكر أحد ناشطي الثورة هناك تنظيمهم تظاهرةً بسبب انقطاع التيار الكهربائي لأوقات طويلة في الصيف. يقول: «قررنا الاعتصام في محطة مصر احتجاجًا على انقطاع الكهرباء، ورفعنا شعار «باعوا لإسرائيل الغاز وأحنا نعيش على لمبة غاز»، فانضم الناس إلينا ورددوا الهتافات بحماسة شديدة، لكن حين هتفنا «يسقط يسقط أمن الدولة» خافوا وصمتوا وانفضوا من حولنا»[167]. ولو ساير الشباب هذا المزاج السائد في حينه لاضطروا إلى الاكتفاء بالاحتجاج الاجتماعي.

عشية 25 كانون الثاني/ يناير، انقسم مكتب تنسيق القوى السياسية. أيدت حملة دعم البرادعي وحركة 6 أبريل وحزب الغد النزول إلى الشارع، وأخذت على عاتقها نقل الاحتجاجات من صفحات الإنترنت إلى الشارع، في حين أعلنت جماعة الإخوان المسلمين عدم مشاركتها بشكل تنظيمي، من دون أن تعترض على مشاركة شباب الإخوان[168]، وهذا ما انعكس بوضوح على خريطة التظاهر في أول أيام الثورة.

كان السيناريو الذي رسمه القادة الشباب في هذا اليوم مشابهًا لذلك الذي رسمه أترابهم في القاهرة. كان ناشطو الإسكندرية سابقًا يتظاهرون في أماكن معروفة، في محطة الرمل أو محكمة الحقانية أو المنشية، وهي مناطق «راقية» يقصدونها لأنها مركزية تنقل وسائل الإعلام ما يحدث فيها، فالهدف آنذاك كان إيصال الرسائل الاحتجاجية لا أكثر، وهي أماكن مألوفة لقوى الأمن، ويسهل فيها القبض على الناشطين بعدما تحاصرهم «كردونات» الأمن المركزي.

---

(166) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(167) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
(168) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

في هذا اليوم، قرر الشباب نقل معركتهم إلى المناطق الشعبية بما يصاحب ذلك من مخاطر تتجاوز الخطّ الأحمر الذي رسمه أمن النظام. قرر الناشطون الانتشار في مراكز حيوية في الأحياء الشعبية والفقيرة في شرق الإسكندرية وغربها، في باكوس والعوايد وسيدي بشر القبلية والعصافرة والمندرة وبحري والحضرة وجبريل ... إلخ، على أن يتولى كل ناشط حشد من يستطيع حشدهم. وقُسمت الإسكندرية إلى قطاعين، شرقي وغربيّ، وتوزع الناشطون فيهما بحسب عناوين سكنهم.

كان الناشطون وممثلو الحركات الشبابية يعرفون أنهم يَستَعْدون الدولة بقرارهم هذا، فسارعوا إلى تأليف لجنة اتصال تنسيقية للتبليغ عن المعتقلين، واتفقوا ألا يُرفَع أي علم إلا العلم المصري. وعشيّة 25 كانون الثاني/ يناير، بات معظم الناشطين الشباب خارج بيته، بعدما وصلته معلومات من ذويه تحذّره من أن جهاز أمن الدولة يبحث عنه[169].

ساد شعور بأن تجربة 25 كانون الثاني/ يناير ستبقى نخبويةً، فعمد بعض القوى السياسية على حفظ خطٍّ «الرجعة»، ونسّق مع أجهزة الأمن[170] التي وافقت على أن تنتهي الفاعلية في وقت محدد. خطت المعارضة هذه الخطوة مستفيدةً من إحباط تجربتها الاحتجاجية، وحدد الناشطون - كما فعل نظراؤهم في السويس - سقف هتافاتهم بعدم المسِّ برأس النظام وحصرِها بالمطالب الاجتماعية[171]. يبدو أن هذه الاتصالات طمأنت أجهزة الأمن، فلم تلجأ وزارة الداخلية إلى أي إجراءات احترازية استثنائية، واستخفت بقدرة الناشطين على حشد المتظاهرين.

1- يوم 25 يناير: النضال ضد التخطيط الشطرنجي للإسكندرية

في 25 كانون الثاني/ يناير في الإسكندرية، كان المشهد عاديًا. فحتى الثالثة من بعد الظهر، لم تخرج أي تظاهرة في أي حي من أحياء المدينة، وشعر المسؤولون في مكتب التنسيق بأن المدينة عازفة عن الانخراط في العمل السياسي الشعبي.

---

(169) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(170) حدث هذا التنسيق بين لجنة التنسيق والأحزاب والنظام المصري كذلك في مدينة السويس. يمكن مراجعة يوميات الثورة في السويس.

(171) من شهادة أحمد ناجي، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

يروي الناشط أحمد ناجي تفصيلات الساعات الأولى للثورة: «كنت موجودًا في مكاني المحدد، إذ كنت مسؤولًا عن تغطية شارع رئيس في العصافرة وسيدي بشر المجاور له. من الثانية وحتى الثالثة إلا ربعًا، لم تخرج أي احتجاجات، وبدأنا الاتصالات مستفسرين عن خروج تظاهرات في باكوس أو محطة الرمل، فلم يكن هناك أي تجمعات في أي مكان، حتى بدأ الصحافيون يتصلون بالشرطة يسألونهم إذا شاهدوا أي تظاهرات. وحين ظهر بعضها، جاءني اتصال هاتفي يُفيدني أن تظاهرةً انطلقت في سيدي بشر، فتوجهت إلى هناك لأجدها تظاهرة من 20 فردًا فقط، سارت في الشوارع الجانبية، ثم تضاعف عدد مُتظاهريها من 20 إلى 100. تواصلت الهتافات، وانضم سكان العمائر بالمئات إلى المتظاهرين كلما دخلوا شارعًا جديدًا، وبدأت الشعارات المطلبية تتصاعد»[172].

كان صفوان محمد، من حملة دعم البرادعي، قائد التظاهرة في سيدي بشر والمسؤول عن القطاع الشرقي في الإسكندرية في مكتب التنسيق. هتف صفوان والناشطون معه: «تحيا مصر»، ثم هتف شعارات ذات طابع مطلبي. وسرعان ما أصبح العشرة مئة ثم ألفًا وهكذا ... ونظرًا إلى ضيق شوارع الأحياء الشعبية، لم تجرؤ مصفحات الأمن المركزي على اقتحام الحي لقمع التظاهرة، فصب ذلك في مصلحة الثوار الذين - مثل أقرانهم في شارع ناهيا في القاهرة - تعمّدوا أن تتحرك التظاهرة حركةً موضعية لحشد أكبر عدد ممكن من الناس. وخلال ساعة واحدة، تحوّل هذا الحشد إلى تظاهرة ضخمة جدًا، قُدِّر عدد المشاركين فيها بعشرات الآلاف[173].

أما في القطاع الغربي من الإسكندرية، فقالت الناشطة خلود سعيد، إحدى منسقات الاحتجاجات هناك، في شهادتها: «ذهبنا إلى المنشية قرابة الثالثة والنصف، فرأينا تعزيزات الأمن المركزي وأدركنا أن ثمة ما يحدث بالفعل. تركنا سياراتنا ... وتبعنا خط سير عناصر الأمن المركزي على رصيف موازٍ لهم، إلى أن سمعنا ضوضاء الاحتجاجات في شارع جانبي، هو شارع ميدان عند حي بحري. رأينا حولنا طالبات إحدى المدارس يهتفن هتافًا حماسيًا، وأخريات

---

(172) من شهادة أحمد ناجي، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(173) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

يمسكن بالأعلام. تمهّلت قليلًا لأستوعب ما يحدث حولي قبل أن أردّد الهتافات نفسها. تحركنا مع التظاهرة من حي بحري فوصلنا إلى البحر، ثم بلغنا شارع الكورنيش، فوجدتنا نملأ نصف الشارع من ناحية البحر، بينما تسير السيارات في النصف الآخر. كان صعبًا عليّ أن أحدد عدد المتظاهرين، لكنني لم أشاهد مثل هذا الحشد من قبل. بعد ذلك، بلغنا محطة الرمل، وكان عناصر الأمن المركزي يسدّون الطريق، فعلَت الأصوات بالهتافات، وتوجهنا نحو «الترام»، وبعد ذلك نحو الكورنيش»[174]. في تمام الساعة الخامسة، بلغ عدد المتظاهرين في نقاط مختلفة نحو خمسين ألف متظاهر[175].

أدت نقاط التظاهر في منطقتي شرق الإسكندرية ووسطها دورًا مهمًّا في إلهاء عناصر الأمن؛ إذ على الرغم من أن طبيعة التقسيم الجغرافي، كما أسلفنا، عوّقت التجمع في ميدان إسكندري واحد، غير أنها في الوقت نفسه شتّتت قوات الأمن في أنموذج شبيه ببداية احتجاجات القاهرة. كان المتظاهرون في احتجاجات خالد سعيد سابقًا يتجمّعون في نقطة معينة، ويهتفون إلى أن يأتي الأمن فيفرقهم ويعتقل بعضهم. خطط قادة التظاهرات إطلاق المسيرات المتحركة في الشوارع الخلفية، والظهور في الشوارع الرئيسة ثم العودة إلى الشوارع الداخلية، ما أفقد الأمن قدرته على السيطرة على الحشود وقمعها، بعدما واجه في هذه المرة أسلوبًا جديدًا لم يعتدْه[176].

عرف الثوار جيدًا أن التغلّب على الطبيعة الشطرنجية لمدينة الإسكندرية يحتاج منهم إلى حشد عدد كبير من الناس، وأن الانطلاق من حيّ المندرة (شرق الإسكندرية) ومن حي بحري (غربها)، إلى سيدي جابر (نقطة الالتقاء وسط الإسكندرية)، يحكم على التظاهرتين أن تقطعا مسافات طويلة جدًا سيرًا على الأقدام، في دروب محفوفة بمخاطر الحواجز الأمنية وقوّات مكافحة الشغب، وهي مهمّة لا تقل صعوبة عن مهمة اقتحام ميدان التحرير في القاهرة. تكتسب منطقة سيدي جابر أهمية قصوى بالنسبة إلى الإسكندرية؛ إذ إضافة إلى محطة

(174) من شهادة خلود سعيد، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(175) معلومات متقاطعة من شهادتي خلود سعيد وأحمد ناجي، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(176) من شهادة أحمد ناجي، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

القطار (محطة الرمل)، فيها المقرّ المركزي للشرطة، وهو المكان الذي قضى فيه خالد سعيد تحت التعذيب. لذلك، ليس من المستغرب أن تتدفق الجموع، بحسب شهادة صفوان محمد، من شرق المدينة وغربها، كأن للإسكندرية ثأرًا جماعيًا ضد هذا المقرّ الذي حوّله قتلُ خالد سعيد رمزًا للنظام البوليسي.

في أثناء سير الحشود من شرق الإسكندرية وغربها نحو منطقة سيدي جابر، حاولت قوّات الأمن إيقاف الحشود ومنعها من التحرّك. امتلك كثير من الشباب في هذه المرة الشجاعة اللازمة للوقوف أمام مصفحات الأمن المركزي التي قررت بعد ذلك الانسحاب من نقاط التظاهر وعدم التعرض للمتظاهرين[177]. كان لهذا السلوك أثرٌ إيجابي، لأنه كسر حاجز الخوف. وكان لعدم استخدام الأمن الرصاص أو العنف المفعول نفسه لاستخدام القوة المفرطة في مدينة السويس؛ ففي الحالين، قرر كثيرون من غير المسيّسين المشاركة في التظاهرات.

فقدت قوّات الأمن السيطرة على التظاهرات، فأخذت الاحتجاجات منحى أشد عنفًا، خصوصًا مع استمرار انضمام فئات اجتماعية جديدة محسوبة على الشق القبلي من الإسكندرية، آتية من مناطق فقيرة ومهمّشة، إلى الاحتجاجات. عندئذٍ، قررت قوّات الأمن فضّ التظاهرات بالقوة، خصوصًا بعد أن اشتبك المتظاهرون مع العناصر الأمنية، واعتُدي على مدير أمن المحافظة محمد إبراهيم[178]. بدا حينها أن «شعار التظاهرات السلمية قد انتهى»[179].

تطوّرت الأمور خلال سويعات قليلة. بدأ الهجوم على نقاط الشرطة قرب محطة الرمل، وتحولت التظاهرات إلى مواجهات مع أجهزة الأمن اشتدت عنفًا، وبدأت التعزيزات الأمنية تصل في سيارات الأمن المركزي التي تمكّن محتجون

---

(177) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(178) بعد انتصار الثورة، قُدِّم محمد إبراهيم إلى المحاكمة أمام محكمة جنايات الإسكندرية بتهمة قتل 83 متظاهرًا في الإسكندرية خلال الثورة. وصدر بحقه حكم بالبراءة في 22 شباط/ فبراير 2014. أيمن فاروق [وآخرون]، «103 أحكام بالبراءة لضباط الشرطة في قضايا قتل المتظاهرين، آخرهم قيادات أمن الإسكندرية،» الأهرام، 24/ 2/ 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1545783&eid=145>.

(179) من شهادة خلود سعيد، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

من حرق بعضها[180]. تزامن ذلك مع تصاعد الهتافات من شرفات المنازل «يسقط يسقط حسني مبارك»[181]، وتطوّرت الحوادث بشكل متسارع حتى تشكّلت بؤرٌ احتجاجية في منطقة محطة الرمل[182]، وأخرى أتت من فيكتوريا حيث تجمع أكثر من عشرين ألفًا، مزق بعضهم صورة كبيرة لجمال مبارك، رمز التوريث والنظام في آن، فزادت حدة الاحتكاك بين المتظاهرين وعناصر الأمن المركزي[183]. وفي منطقة بولكلي بشارع أبوقير (شرق الإسكندرية)، أمام استراحة الحزب الوطني، شاهد المحتجون صورة كبيرة لمبارك فمزقوها أيضًا[184].

بعد قراءة حوادث أول أيام الثورة في الإسكندرية، نستنتج ما يلي: على الرغم من أن الاحتجاجات، كما دلّت مجمل الشهادات التي أوردناها، كانت عابرةً للشرائح الاجتماعية المختلفة، أتى انطلاق التظاهرات من المناطق الشعبية والفقيرة حاسمًا في التغلّب على التخطيط الشطرنجي للمدينة. كانت عقدة التظاهر في الإسكندرية كامنة في هذه الطبيعة، إذ يتطلب ردع الأمن ومكافحة الشغب حشد العدد الأكبر من المتظاهرين القادرين على السير مسافات طويلة، لذلك كان على ثوار الإسكندرية أن يبذلوا جهدًا مضاعفًا، هو أشبه بالمعجزة.

استمرت التظاهرات في ذلك اليوم حتى الواحدة صباحًا، ثم تفرق معظم المحتجين، فيما أعاد الأمن تمركزه في نقطتين: سعد زغلول والمحافظة. ومع

(180) معلومات متقاطعة من شهادتي محمد سمير، في 7 كانون الأول/ديسمبر 2011 وعلي الرجّال (ناشط سياسي عمل في حركة دعم البرادعي وهو كذلك باحث سياسي ويعمل في مكتبة الإسكندرية)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه في مدينة الإسكندرية، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(181) من شهادة أحمد ناجي، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(182) يقع في محطة الرمل مسجد القائد إبراهيم، وهو المكان الذي تجمعت أمامه الحشود طوال أيام الثورة لاحقًا.

(183) معلومات متقاطعة من شهادتي أحمد ناجي (7 كانون الأول/ديسمبر 2011) وعبد الرحمن محمود (باحث قانوني وحاصل على ماجستير في القانون الدولي من جامعة إنديانا)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه في مدينة الإسكندرية، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(184) معلومات متقاطعة من شهادتي أحمد ناجي (7 كانون الأول/ ديسمبر 2011) وعبد الرحمن محمود (8 كانون الأول/ ديسمبر 2011). مقطع تمزيق صورة حسني مبارك في الإسكندرية مساء 25 يناير، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youtube.com/watch?v=AJ2Xu7UQLvk>.

الفجر، بدأت قوات الأمن حملةً انتقاميةً لاعتقال الناشطين والصحافيين، وشرع من أفلت من قبضة الأمن في هذا اليوم في الاستعداد للمواجهة التالية[185].

2- يوما 26 و27 كانون الثاني/ يناير

في صباح 26 كانون الثاني/ يناير، أفرجت الأجهزة الأمنية عن عدد من المعتقلين، بينهم صحافيون، وراجت الدعوات على الفيسبوك للتظاهر مجددًا في 28 كانون الثاني/ يناير، في «جمعة الغضب». كان الاتجاه العام في الإسكندرية أن يتوقف النشاط الاحتجاجي استعدادًا لمواجهات جديدة في جمعة الغضب. لكن بحلول الثانية بعد الظهر، موعد انتهاء دوام الموظفين وخروج طلاب المدارس والجامعات من مدارسهم وكليّاتهم، تجمعت حشود قليلة من المتظاهرين في المنشية أمام الحقانية، مقر دار القضاء في المدينة. ضربت أجهزة الشرطة والأمن المركزي طوقًا أمنيًا حول المنطقة المؤدية إلى المحكمة، وفتّشت جميع المتوجّهين إلى هناك، فتجنّب كثير من الناشطين السياسيين المشاركة في التظاهرة، خوفًا من الاعتقال[186].

تظاهر أهالي الإسكندرية مجددًا في 26 كانون الثاني/ يناير، لكن بزخم أقل من 25 كانون الثاني/ يناير. أما السبب فمردود في جزء كبير منه إلى تطورات القاهرة والسويس. فالمحطات الفضائية ووسائل الاتصال الجوالة ومواقع التواصل الاجتماعي كانت تنقل أخبار استمرار التظاهرات لليوم الثاني، وأنباء سقوط الشهداء في السويس. عن ذلك، يقول محمد سمير (منسق حملة دعم البرادعي): «شاهدنا أخبار اعتصام ميدان التحرير في القاهرة، فاتصلت بالطبيب مصطفى النجار[187] الذي كان منسق حملة دعم البرادعي في ذلك الوقت، وبالشاعر عبد الرحمن يوسف، أسألهما عن الوضع في القاهرة، فأخبراني بوجود 5000 متظاهر في ميدان التحرير، ينصبون فيه منصة ويقيمون إذاعة داخلية،

---

(185) من شهادة ماهينور المصري (عضو في الاشتراكيين الثوريين ومترجمة قانونية)، مقابلة شخصية أجراها معها أحمد عبد ربه في مدينة الإسكندرية، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(186) معلومات متقاطعة من شهادتي ماهينور المصري (8 كانون الأول/ ديسمبر 2011) ومحمد سمير (7 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

(187) مصطفى النجار، طبيب أسنان شاب من مواليد الإسكندرية في عام 1980، يسكن القاهرة، وهو من مؤسسي حركة 6 أبريل.

وكنت أعتقد أنهم لو استطاعوا البقاء في الميدان فعلًا فالوضع سيختلف تمامًا. وتابعت من خلال قناة الجزيرة أخبار السويس، فعرفنا بخبر إحراق سيارات الأمن المركزي وسقوط الشهداء، وأدركنا أن الاحتجاج مستمر، وبالتالي لا يمكن أن ينتهي الوضع في الإسكندرية بينما الحوادث مستمرة في القاهرة والسويس»[188].

لم يكن حشد متظاهرين في المنشية أمام الحقانية ممكنًا مع تشديد الإجراءات الأمنية حول تلك المنطقة، فتوجهت مجموعةٌ من المتظاهرين إلى محطة الرمل على الكورنيش للتجمع أمام مسجد القائد إبراهيم[189]. قبل الوصول إلى محطة الرمل، بدأت الرسائل تَرِد إلى الهواتف الجوالة، توجّه بعدم الذهاب إلى محطة الرمل، لأن من يذهب إلى هناك معرّضٌ لخطر الاعتقال. عن ذلك، تقول ماهينور المصري، الناشطة في الاشتراكيين الثوريين: «وصلتني رسالة تحثني على عدم التوجه إلى محطة الرمل، وعلمت حين قابلت أحد أصدقائنا ممن يطلق عليهم اسم (ناشط خام)، أي له نشاط سياسي غير ظاهر، بأنه كان جالسًا في أحد المقاهي في منطقة الرمل، يرتدي كوفية فلسطينية، ففوجئ بالأمن يدخل المقهى ويقبض عليه، ويضرب كل من يرتدي كوفية فلسطينية ويعتقله، حتى لو لم يكن من الوجوه الناشطة المعروفة. وفي هذا اليوم أيضًا، أُلقي القبض على أي شخص يشكّ الأمن في أنه ذاهب للمشاركة في التظاهرة، ومنهم الصحافي يوسف شعبان الذي أوقف في شارع النبي دانيال، وهو مكان بعيد جدًا عن مكان التظاهرة، وكان حينها يقود سيارته ومعه محامٍ»[190].

أيقن القادة السياسيون التقليديون والشبابيون في الإسكندرية يوم الأربعاء 26 كانون الثاني/ يناير أن الاستعدادات الأمنية أكثر نجاعة من اليوم السابق، وأن هناك انتشارًا أمنيًا على محاور رئيسة عدة في المدينة، فضلًا عن فرض حالة استنفار عام لمنع التظاهرات بالقوة، واعتقال كل من يُشتبه بأنه يدعو إلى التظاهر.

---

(188) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(189) كان مسجد القائد إبراهيم نقطة تجمّع رئيسة للتظاهرات في مدينة الإسكندرية بعد جمعة الغضب 28 كانون الثاني/ يناير. بني المسجد في عام 1948، ويمتاز بمئذنته العالية، صممه المهندس الإيطالي المقيم في مصر ماريو روسي، وشُيّد في الذكرى المئوية لوفاة إبراهيم باشا، حاكم مصر ونجل محمد علي باشا.

(190) من شهادة ماهينور المصري، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

فكر بعض الناشطين بالتوجه إلى منطقة أبو سليمان القريبة من ميدان الساعة شرق الإسكندرية، لأنها منطقة شعبية تعجّ بناشطي حركة الإخوان المسلمين المتمرسين في التعامل مع الأمن المركزي، لكن تبيّن أن مباحث أمن الدولة مشّطتها، واقتادت عددًا من الشبان إلى سجن برج العرب، ولم تُفرِج عنهم إلا يوم 29 كانون الثاني/ يناير، أي بعد «جمعة الغضب»[191].

مرَّ يوم 27 كانون الثاني/ يناير في الإسكندرية من دون تظاهرات فعلية، وتُركت المسألة لتقدير الناشطين، كلٌّ في حيّه، بينما كان التركيز منصبًّا على حُسن التنسيق، استعدادًا ليوم الغضب. تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي والرسائل النصية القصيرة الدعوة إلى التظاهر احتجاجًا على سقوط شهداء في مدينة السويس، لكن لم تصدر دعوات لأي مسيرات مليونية، ولم يبدأ الحديث عن تظاهرات مليونية في الإسكندرية إلا بعد 2 شباط/ فبراير[192].

كان مخططًا أن يتم التنسيق والتحضير ليوم الغضب في بيت ماهينور المصري، الناشطة في الاشتراكيين الثوريين. لكن وجود عناصر أمنية تراقب معظم منازل الناشطين، وبينهم المصري نفسها، دفع نحو عقد الاجتماع في مكان عام. وقع الاختيار على حديقة قصر المنتزه العامة في شرق الإسكندرية، وبالتحديد خلف نقطة صغيرة للشرطة في وسط المنتزه. اتُّفق على تكوين بؤر عدة للاعتصام في مناطق سكنية مختلفة في منطقة الساعة شرق الإسكندرية، على أن تُقتحم من ثلاثة محاور، وأن تتوجّه مجموعة أخرى إلى محطة مصر غرب الإسكندرية وبعض مناطق وسط القاهرة. أيّدت هذه الخطة حملةُ دعم البرادعي وحركة 6 أبريل وشباب الإخوان المسلمين، وأصرّت قيادة الإخوان على أن ينتشر شبابها بشكل فردي، لا باسم التنظيم، وأن يكون حجم مساهمتها مكافئًا لحجم مشاركة القوى الأخرى[193]؛ إذ لم يرغب التنظيم في أن تحمّله السلطة وحده مسؤولية التظاهرات، خصوصًا أن النظام يميل عادة إلى ذلك، كما لم يكن واثقًا بعد من حجم التظاهرات وطبيعتها.

---

(191) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(192) من شهادة خلود سعيد، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(193) معلومات متقاطعة من شهادتي محمد سمير (7 كانون الأول/ ديسمبر 2011) وماهينور المصري (8 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

3- يوم 28 كانون الثاني/ يناير

في صبيحة 28 كانون الثاني/ يناير، أو ما عرف بـ «جمعة الغضب»، قطع النظام خدمات الإنترنت والاتصالات الخليوية، وفرض تشويشًا على القنوات الفضائية العربية والأجنبية لعزل المصريين بعضهم عن بعض، وعزلهم كذلك عن الخارج. شكّلت هذه المسألة معضلةً أساسية بالنسبة إلى الناشطين في الإسكندرية، واقتصر التواصل على خطوط الهاتف الثابتة[194]. لكن فات النظام المصري حينها أن حاجزًا مهمًا انكسر في نفوس المصريين؛ ما عاد الخوف من آلة النظام الأمنية عائقًا بينهم وبين الشارع، حتى لو تظاهروا من دون تنسيق مسبق. فالكل يستطيع أن ينضمّ إلى المجموعات المتظاهرة بمجرد سماعه الهتافات مطالبة برحيل النظام. كان لهذه المجموعات، بطبيعة الحال، فعل ميداني شديد التأثير في معنويات عناصر الأمن في الإسكندرية، حيث كانت قادرةً على اختراق الحواجز الأمنية ومواجهة مصفحات وزارة الداخلية وكسر الطوق الأمني لتسهيل مرور التظاهرة والقيام بعمليات الحماية والاشتباك مع من اصطلح على تسميتهم «بلطجية» النظام المخلوع[195].

في ظهر يوم 28 كانون الثاني/ يناير، تدفق آلاف الإسكندرانيين من معظم المناطق السكنية إلى الساحات القريبة من أحيائهم بشكل عفوي. ومع حلول المساء، كان عدد من سيارات الداخلية المدرعة وبعض مراكز الأمن قد تعرض للإحراق والتدمير، خصوصًا في المناطق الداخلية الفقيرة. يصف الناشط محمد سمير ما حصل حينها: «احتشد عدد كبير من المتظاهرين أمام مسجد القائد إبراهيم بعد صلاة الجمعة، وملأت الحشود طريق الكورنيش في منطقة الرمل، واصطدمت حشود أخرى متفرقة بعناصر الأمن المركزي، إذ كانت تخرج من الأزقّة وتهاجم الحواجز الأمنية وقطاعات الأمن المختصة بمكافحة التظاهرات ... وحتى مساء ذلك اليوم (28 كانون الثاني/ يناير) كانت مجموعات الاشتباك تتصدى لأي هجوم على التظاهرات»[196]. وعلى الرغم من انقطاع وسائل الاتصال[197]،

---

(194) من شهادة خلود سعيد، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(195) من شهادة علي الرجّال، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(196) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(197) من شهادة أحمد ناجي، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

تمتعت تظاهرات يوم الغضب بدرجة تنظيم عالية، بفضل مشاركة كثيفة من عناصر جماعة الإخوان المسلمين، بقرار من القيادة ومكتب المرشد العام. يقول أحمد ناجي (الناشط في منظمات المجتمع المدني): «لم يصدر بيان رسمي من قيادة الإخوان بالمشاركة، لكن الحركة وجّهت رسالة إلى جميع عناصرها أو من هم قريبون من فكر الإخوان، مفادها: خذ ابنك وانزل، فغدًا يوم عظيم».

كان سير التظاهرات في جمعة الغضب مخططًا له بشكل جزئي. كان بعض المسارات عفويًا بسبب انقطاع وسائل الاتصال، كما عززت مشاركة الإخوان المسلمين زخم التظاهرات في ذلك اليوم، إلا أنها زادت مسار الاحتجاجات تشتيتًا، بسبب رغبة الإخوان في الاحتفاظ بنوع من التميز، سواء في تطبيق خط مسار التظاهر أو طرق مواجهة أجهزة الأمن. كان التجمع الرئيس للتظاهرات قبل انطلاقها في مسيرات عبر أحياء الإسكندرية في منطقة شرق الإسكندرية في العصافرة وسيدي بشر، وكان التجمع الأكبر في العصافرة قِبلي التي ينتمي أغلب سكانها إلى الفئات دون الطبقة الوسطى، وانطلقت مجموعة أخرى من المندرة. في ذلك اليوم، خلت شوارع الإسكندرية تقريبًا من عناصر الأمن، بمن فيهم شرطة المرور، فيما تجمعت قوات كبيرة من الأمن المركزي عند المساجد الرئيسة في المدينة، ودعت الخطب في أغلبية المساجد، سواء تلك التابعة إلى وزارة الأوقاف أم التيارات السلفية، إلى نبذ التظاهرات باعتبارها فوضى تمسّ بالأمن والاستقرار وتهدّد الاقتصاد، كما استفاض بعض الخطباء في ذكر مناقب نظام مبارك. وبعد صلاة الظهر، تفرّق معظم الذين كانوا في المساجد، ولم تنطلق أي تظاهرات.

عن عفوية التظاهر والارتجال فيه، يقول الناشط محمد سمير: «كدنا نُصاب بالإحباط، فلم تجتمع إلا قلّة قليلة من الناس أمام المساجد، وحتى الأمن لم يتعرّض لنا... وفجأةً، انضمت إلينا أعداد كبيرة من مناصري جماعة الإخوان المسلمين، فتطوّرت الأمور وانطلقت التظاهرة، إلا أن عدد المشاركين كان قليلًا بعد. توجّهنا من العصافرة نحو المجموعة التي يُفترض أن تخرج من منطقة المندرة، على أن تتقابل المسيرتان في منطقة الملاحة، في شارع واسع يكتظ في العادة بوسائل المواصلات، لكنني قررت تغيير الخطة، إذ فكّرت أننا لو أكملنا المسير في هذه الشوارع الواسعة بهذا العدد القليل من المتظاهرين، فسيبدو عددنا أقل مما هو في الحقيقة، ما يزرع اليأس في نفوس الناس. بدأت أسلك طرقًا ضيقة

أعرفها جيدًا، حتى إن بعض المتظاهرين اعترض على دخولنا في الشوارع الضيقة. حاولت إقناعهم بأننا نسير في هذا الخط كي نتمكن من مقابلة تظاهرة أخرى. لم يكن هذا صحيحًا، لكن كان عليّ أن أرتجل لأقنعهم بفكرة السير في الشوارع الضيقة، فنتجنّب ملاحقة عناصر الأمن المركزي. كانت لدينا خطة سابقة تقضي بأن نصل في الخامسة مساءً إلى ميدان الساعة، على أن يدخل الإخوان الميدان من محور شارع أبو سليمان، وأن تدخل مجموعة أخرى إلى الميدان من منطقة باكوس الشعبية، وأن تأتي مجموعتنا من العصافرة[198]، فتطوّق المجموعات الثلاث قوات الأمن، ونقتحم الميدان معًا لنعتصم فيه. التزمت الخطة المتفق عليها على الرغم من انقطاع الاتصالات، إلا أنها لم تنفذ كما كان متفقًا عليه، إذ لم نجد متظاهرين ولا رجال أمن. عُدنا أدراجنا إلى سيدي بشر، وكانت صلاة الجمعة قد انتهت قبل نصف ساعة تقريبًا، ولم يدخل وقت العصر بعد. فوجئنا بهجوم عناصر الأمن المركزي على المصلين الخارجين من جامع سيدي بشر، يضربونهم من دون تفريق بين متظاهرين ومواطنين ذاهبين إلى الصلاة. حين بدأ الضرب، هاج الناس واعترضوا، وهذا ما حدث أيضًا في جامع القائد إبراهيم، الأمر الذي استقطب عددًا كبيرًا من الناس الذين لم يكونوا مستعدين للتظاهر في بداية الأمر»[199].

كان واضحًا أن النظام الأمني المصري مصاب بالارتباك، يعجزُ عن تقدير طبيعة مثل هذه الحوادث غير المسبوقة في الشارع المصري. لا يمكن الجزم في أن عدم تدخل الأمن كان ليؤدي إلى انفضاض التظاهرات من تلقاء نفسها. ما يمكن الجزم فيه هنا هو أن تعامل الأمن بالقوة لم يُرهب الناس، بل زاد التظاهرات زخمًا، وشجّع سكان الأحياء على الاحتجاج ورفض النهج الأمني القائم على الإذلال. حتى تلك اللحظة من ذلك اليوم، لم تتردّد في الإسكندرية شعارات تُنادي بإسقاط النظام، كما في 25 كانون الثاني/يناير، إذ كان الهدف الأول تشجيع الناس على المشاركة في التظاهرات. لكن الحالة الثورية ورفض النظام والمطالبة بإسقاطه كانت قد اكتملت بالفعل في وعي الآلاف من سكان الإسكندرية. ومع لجوء الأمن إلى العنف ضد المصلين في جامع سيدي بشر،

(198) منطقة في حي المنتزه شرق الإسكندرية.

(199) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ديسمبر 2011.

عبّر هؤلاء المصلون عن غضبهم، لكنهم ما كانوا قادرين على المواجهة. إلا أن جموعًا قادمةً من الأحياء الفقيرة والشعبية غيّرت المشهد بكامله، بقدومها من شارع خالد بن الوليد واشتباكها مع عناصر الأمن المركزي الذين جُرّدوا من دروعهم وعصيّهم[200]. لم يستخدم الأمن الرصاص الحي بل فضّل الانسحاب. دفع سير الحوادث في تلك اللحظة إلى تجمع كتل بشرية والتحرك في اتجاه ميدان الساعة عبر المناطق الشعبية في دربالة وشريط القطار. كان عشرات الشبان في تلك المناطق جالسين على المقاهي، غير عابئين بالسياسة ولا بما يجري في مصر. شجّعهم مشهد التظاهر والهتافات الحماسية على الانضمام إلى التحرك. ومع الاقتراب من ميدان الساعة، تبدّى المشهد الآتي كما يصفه الناشط محمد سمير: «بدأنا نرى أعمدة دخان كثيف في منطقة ميدان الساعة، وسمعنا نبأ إحراق مركز أمن المنتزه. تقدمنا باتجاه الساعة، فوجدنا النيران تلتهم خمس مصفحات لوزارة الداخلية، في أثناء مواجهات قوية حصلت قبل وصولنا إلى الميدان وشارع أبو سليمان. قررنا العودة، فمررنا بمركز أمن المنتزه ووجدناه محترقًا، ثم توجهنا إلى شارع أبو قير فوجدنا فيلا مدير الأمن قد تعرضت للسطو والنهب»[201]. نشهد هنا، عمليًا، دهشة الناشطين، أي المنظمين الميدانيين، من تطور الاحتجاج إلى انتفاضة شعبية، حيث أدركوا أن الحوادث تسبقهم، وأن تدخّل قوى جديدة غير منظمة، ولا يمكن السيطرة عليها، تتحكم بمجرى الحوادث.

أثار إحراق مراكز الأمن في الإسكندرية استغراب الأهالي، بقدر ما حيّرهم اختفاء عناصر الأمن من شوارع المدينة، عدا نقاط محددة. تقول الناشطة خلود سعيد: «مررت بمركز أمن باب شرق في بداية اليوم، ثم ذهبت إلى منزل إحدى صديقاتي في منتصف اليوم كي نستريح قليلًا من التظاهر ونشاهد الأخبار. حين عدنا إلى الشارع ثانيةً، علمنا أن النيران اشتعلت في قسم باب شرق، بعدما مرت تظاهرة أمامه مرددة في البداية «سلمية ... سلمية»، من دون وقوع اشتباكات. مع تزايد الحشود، ألقى عناصر الأمن قنابل الغاز المسيلة للدموع من داخل مركز الشرطة، وليس من خارجه، وانتشرت شائعات تفيد باستخدام هذه العناصر رصاصًا مطاطيًا وحيًا ضد المتظاهرين، فبدأ هؤلاء يرشقون مركز الشرطة

(200) من شهادة علي الرجّال، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(201) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

بالحجارة، ثم بدأ الحريق. وأجمع كل من كان هناك على أن رجال الشرطة هم من بدأوا بالاعتداءات، ولا يُعرف بالتحديد هل أُحرق المركز من الداخل، أم أن المتظاهرين أحرقوه»[202].

شهدت مناطق محرم بك وكرموز والحضرة، في جوار المعهد الديني، أعنف الاشتباكات بين عناصر الأمن والمتظاهرين في الإسكندرية. إذ هاجم المحتجون مصفحات الأمن المركزي، فنشبت مواجهات ضارية سقط فيها شهداء. أما كامب سيزار، وهي منطقة عريقة ومعظم سكانها من الطبقة الوسطى، فلم تشهد أي مظاهر عنف، لا من المحتجين ولا من أجهزة الأمن[203]. تقول ماهينور المصري: «لم يتجاوز عددنا 25 شخصًا، ولم ينضم إلينا أحد عندما توجهنا إلى الإبراهيمية، لا من الأهالي ولا من التجار. كان إحساسي وقتها أن الثورة انتهت، وأن الناس تعبوا من حوادث 25 كانون الثاني/ يناير وحوادث السويس، وأنهم لن يشاركوا اليوم، وأن الأمر انتهى. وفجأة، تقدم رجل وقدم لي كمّامات وقال: «استعدوا للمواجهة». استغربت أمره وقلت له: «لن أحتاجها، فلا شيء يحدث هنا!»، قال لي: «اسمعي الكلام، ستحتاجينها». أخذتها منه وشكرته، فوقف معنا قليلًا ثم اختفى. أخذت أعدادنا في التزايد، فصرنا ثلاثين ثم أربعين، ووصلنا إلى شارع اللاجتيه، لكن عددنا توقف عن الزيادة. على أي حال، كان العدد في هذا اليوم قليلًا جدًا وبدأت أفقد الأمل، ولم يعد أمامي إلا أن أذهب إلى مسجد القائد إبراهيم كي أنضمّ إلى مجموعتي في التظاهرة الأساسية، وكانت قريبةً منا. قررنا دخول شارع تنيس، بين الترام والبحر، وفجأة وجدنا شخصًا يجري نحونا ويخبرنا بوجود تظاهرة كبيرة على كورنيش البحر، لكنه كان شخصًا غريبًا لا نعرفه، فشككت في أمره، وظننت المسألة مكيدةً يُدبّرها الأمن للإيقاع بنا، وجرّنا إلى كورنيش البحر للقبض علينا. قلت له إننا سنذهب بعدما يزيد عددنا قليلًا، وسنسير أولًا حتى شارع تنيس ثم نرى الوضع بعد ذلك. عاد مرة أخرى وقال لنا إن الأعداد كبيرة على البحر، وعلينا الذهاب إلى هناك. وفي نهاية الأمر، قرر أحد أصدقائنا ويدعى خالد خليل، كسرت يده في 25 كانون الثاني/ يناير، أن يستطلع الأمر وعاد فأخبرنا بوجود أعداد كبيرة من المتظاهرين على كورنيش البحر. كان إحساسنا لا

(202) من شهادة خلود سعيد، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(203) من شهادة ماهينور المصري، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

يوصف بالعدد الكبير من المتظاهرين هناك، فانضممنا إليهم، وفوجئنا بمجموعات كبيرة تنضم إلينا خارجةً من الشوارع الجانبية، بمعدل مجموعة كل شارعين تقريبًا. ظل العدد يتزايد بوتيرة لم أعهدها في حياتي، أضعاف العدد الذي احتشد في 25 كانون الثاني/ يناير. توجهنا مع حشود كبيرة إلى منطقة لوران على البحر، ولم نرغب في التقدم نحو مسجد القائد إبراهيم بعدما سمعنا عن العنف المفرط الذي يمارسه رجال الأمن هناك. في لوران صورتان كبيرتان، بطول بناية سكنية، لكل من حسني مبارك وعادل لبيب، محافظ الإسكندرية، وفجأة بدأ الناس يهتفون «يسقط الحرامي»، وارتفعت الهتافات بالسباب. تخيّلت وقتها أن أقصى ما يمكن أن يصل إليه المتظاهرون هو أن يقذفوا الصورة بأي شيء، إلا أن الناس صعدوا إلى هذه العمارة السكنية الراقية وانزلوا الصورتين. كان حشد كبير قادمًا من الناحية البحرية الأخرى، فتقابلنا عند المحروسة في منطقة سيدي بشر، وقررنا دخول شارع الإقبال وفيه منزل مدير الأمن. هناك، انضم إلينا سكان لم يشاركونا أي عمل سياسي في الماضي. ولاحظت وجود مشاركين ينتمون إلى الفئات الاجتماعية الفقيرة، وبينهم أشخاص وشموا أجسادهم، يبدون من أصحاب السوابق الجنائية. وحين وصلنا إلى منزل مدير الأمن كان خاليًا، فاقتحمه هؤلاء الموشومون ودمروا بعض محتوياته. وعندما عاتبناهم على سرقتهم أجهزة كهربائية من المنزل، ألقوها جانبًا وقالوا إنها أموال الشعب المسروقة، ثم أكملوا التظاهرة إلى جانبنا»[204]. كان هذا وصفًا للقاء شرائح متباينة ثقافيًا وطبقيًا في التظاهرات. ويتضح من الشهادات أن الفئات المسيّسة هي منظمة التظاهرات، لكنها لا تقود الاحتجاجات العفوية، ولا تستطيع السيطرة عليها، بل غالبًا ما يفاجئها تطورها.

يتّضح مما سبق أن سير حوادث «جمعة الغضب» في الإسكندرية بدا مختلفًا عن يوم 25 كانون الثاني/ يناير. فمع انقطاع وسائل الاتصال، ومع انتشار مشاهد القتل في السويس، تراجع اندفاع أغلبية أبناء الطبقة الميسورة إلى التظاهر، ما خلا بعض الناشطين والمسيسين الذين نجحوا في حشد عدد قليل جدًا من الناس. صانع الحدث في الإسكندرية كان انضمام ناشطين في حركة الإخوان المسلمين إلى التظاهرة بكثافة، وكذلك انضمام شباب من الأحياء الفقيرة والشعبية بأعداد

---

(204) من شهادة ماهينور المصري، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

كبيرة، فضلًا عن لجوء بعض رجال الأمن إلى العنف وإطلاق الرصاص الحي وسقوط الشهداء. تضافرت هذه العوامل كلها، فأنجَحت تظاهرات 28 كانون الثاني/ يناير في المدينة وكسرت سيطرة وزارة الداخلية التي سحبت عناصرها من معظم مواقعها وتركتها طعامًا للنار.

أكدت شهادات الناشطين السياسيين أن المتظاهرين سمحوا لعدد غير قليل من عناصر الأمن المركزي الذين حوصروا داخل المصفحات، بتركها وترك مواقعهم راجلين. إلا أن ذلك لم يمنع من إحراق مراكز الأمن في المنتزه وباب شرق ومركز أمن الرمل. لجأ عناصر الشرطة إلى إطلاق الرصاص وقنابل الغاز المسيلة للدموع فترةً وجيزة، ثم كانوا يغادرون مواقعهم بسبب عجزهم عن مواجهة حشود المتظاهرين الكبيرة. وبحسب شهادة ماهينور المصري، فقدت عناصر الأمن السيطرة على مراكز الشرطة، لأن قادة الأجهزة الأمنية المحلية وقادة المواقع من الرتب العالية والمتوسطة غادروها إلى منازلهم، وتركوا العناصر لمصيرهم، وهذا ما زاد ارتباك الجهاز الأمني، وصبّ في مصلحة المتظاهرين[205].

بحلول المساء، نجح المتظاهرون في السيطرة على معظم مناطق شرق الإسكندرية ووسطها وطريق الكورنيش ومنطقة مسجد القائد إبراهيم. وفي تمام الثامنة والنصف مساءً، دخلت أولى طلائع الجيش المصري آتية من مرسى مطروح، وفرضت حظر تجوال يبدأ في السادسة مساء. إلا أن أحدًا لم يستجب لهذا القرار، وبقي المتظاهرون في الشوارع، خصوصًا بعدما علموا أن الشرطة أخلت مواقعها. وجرى تفجير مقر محافظة الإسكندرية بإسطوانات الغاز في آخر مشهد رمزي من مشاهد هذا اليوم[206].

تمركزت مدرعات الجيش في المناطق الحيوية والحساسة في الإسكندرية. وبحلول الحادية عشرة ليلًا، بدأت تظهر بعض مجموعات البلطجة. يروي الناشط علي الرجّال تفصيلات هذه الليلة: «حاولت مجموعات معينة سلب المحال التجارية ونهبها، غير أن المتظاهرين شكلوا دروعًا بشرية، فاللجان الشعبية لم تكن شُكِّلت بعد لحماية الأملاك العامة. بدأنا نخبر الجيش بالمناطق المعرضة

(205) من شهادة ماهينور المصري، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(206) معلومات متقاطعة من شهادتي خلود سعيد ومحمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

للنهب، التي تحتاج إلى حماية، فالجيش لم يكن يعرف المواقع المثلى للتمركز. تحدّثنا إلى ضباط الجيش مباشرةً، وطلبنا منهم سحب قواتهم من جليم على البحر لتأمين متحف المجوهرات، فكنا نحن من وجّه الجيش إلى الأماكن التي تحتاج إلى وجوده فيها»[207].

أسوة بمحافظات مصر الأخرى، لقي دخول الجيش استحسان قطاعات واسعة من أهالي الإسكندرية، خصوصًا مع عدم التزام الجيش تطبيق حظر التجوال بشكل كامل. ونسج سكان المدينة علاقات ودّية مع الضباط والجنود، بين 29 كانون الثاني/ يناير و11 شباط/ فبراير، يوم تنحي مبارك. كان الوضع هنا مختلفًا عنه في القاهرة، فلم تشهد الإسكندرية موقعة مثل موقعة الجمل التي أثارت تساؤلات في شأن عدم تدخل الجيش للفصل بين المتظاهرين وبلطجية مبارك الذين اقتحموا ميدان التحرير بالخيول والجمال. يقول علي الرجّال: «كانت حالة مركبات الجيش الفنية التي نزلت في الإسكندرية مثيرة للسخرية. أذكر الآن أننا كنا نقود سيارتنا ونسمع أصوات مجنزرات الجيش في جوارنا، وبين الحين والآخر تتوقف إحداها للصيانة كتغيير الجنزير وخلافه. كان إحساسنا بالتفوق غالبًا في الإسكندرية، فلو رأيت صور الأمن المركزي وتشكيلاته في المدينة ومدى بطشه وعنفه قبل الثورة بشكل عام، والمشهد الذي رأيناه في 25 كانون الثاني/ يناير في المنشية من تشكيلات أمن ضخمة وكأنها جيوش استعمار، لأدركت سبب إحساس الناس وقتها بأنهم تفوقوا على قوات الأمن المركزي، بضخامتها واستعداداتها لقمع الجماهير. هذا الأمر جعلنا نشعر بأننا قادرون أيضًا على التعامل مع الجيش لو استخدم العنف ضدنا، غير أن صورة الجيش حامي الوطن ومحقق انتصارات 1973 كانت راسخة في أذهان الناس»[208].

4- بين 29 كانون الثاني/ يناير و11 شباط/ فبراير

مع انسحاب الشرطة من الإسكندرية ودخول الجيش إليها، فتحت المدينة فصلًا جديدًا من فصول الثورة. في ليلة 28 - 29 كانون الثاني/ يناير، أصغت أغلبية سكان المدينة إلى خطاب مبارك الأول. تقول الناشطة خلود سعيد: «كانت

---

(207) من شهادة علي الرجّال، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(208) من شهادة علي الرجّال، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

الأجواء السائدة قبل الخطاب أنه سيتنحى، وبدأنا نتبادل النكات مثل (خلصنا في أربعة أيام، وتونس احتاجت أكثر من ذلك!)، وظللنا ننتظر الخطاب لسماع خبر رحيله، أو على الأقل اتخاذه خطوةً جادة، لكن فوجئنا ببيان محبط تمامًا لم يتخذ فيه أي خطوة إيجابية. أعلن استقالة رئيس وزرائه أحمد نظيف، وطلب تأليف وزارة جديدة، وقال إنه سيصدر قرارات أخرى في اليوم التالي، ولن يسمح بحدوث انفلات أمني. والغريب أن الخطاب كله كان عن الحالة الأمنية من دون أي استجابة لمطالب الناس، فقررنا مواصلة الثورة»[209].

كان خطاب مبارك الأول عاملًا مهمًا في تسعير الغضب واستمرار التظاهر. تركزت الاحتجاجات حينها أمام مسجد القائد إبراهيم، إذ لم يكن في الإسكندرية مكان يماثل ميدان التحرير في رمزيته. جرت الاعتصامات في 31 كانون الثاني/ يناير و1 شباط/ فبراير، لكن بعد أقل من ساعة على انتهاء خطاب مبارك الثاني، أي في 1 شباط/ فبراير، تعرض المعتصمون لاعتداءات عند محطة مصر، وتبيّن أن كبار التجار في المدينة هم من حرّضوا على الاعتداء، وبعضهم مرتبط بالحزب الوطني الديمقراطي المنحل. وهذا يؤكد أن ما جرى في القاهرة لم يكن عفويًا، بل كان مخططًا واسعًا وعامًا.

لم تشهد الإسكندرية في اليوم التالي، أي 2 شباط/ فبراير، اعتداءات واسعة كما حدث في ميدان التحرير. وفي الأيام التالية، أُفرِج عن كثير من الناشطين السياسيين والمواطنين العاديين من أبناء المدينة[210].

لم تنجح الإسكندرية في إطلاق تظاهرات مليونية في البداية، إسوة بالقاهرة خلال الأسبوع الأخير من عهد مبارك. انشغلت القوى الفاعلة والمشاركة من خارج دائرة النشاط السياسي في تأسيس لجان حماية شعبية، لحماية المساكن والمتاجر من الاعتداءات. واللافت في تلك الفترة دخول السلفيين على خط الثورة، وإن بشكل فردي. كان هناك مشاركة أكبر من مجموعة تدعى «سلفي كوستا»، مؤلفة من شباب أقرب في تفكيرهم إلى مقاومة الحاكم والخروج عليه من السكوت

---

(209) من شهادة خلود سعيد، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(210) معلومات متقاطعة من شهادات علي الرجّال (8 كانون الأول/ ديسمبر 2011) ومحمد سمير (7 كانون الأول/ ديسمبر 2011) وخلود سعيد (7 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

على جوره اتقاءً للفتنة. وكان دور السلفيين في الإسكندرية لافتًا، ففي أثناء الثورة اعتمدوا الدعوة إلى الضغط على التجار لعدم رفع أسعار المواد الغذائية ودفعهم إلى خفض أثمان بعضها[211].

في 4 و10 و11 شباط/ فبراير، زاد عدد المتظاهرين بشكل كبير جدًا، نظرًا إلى توقف الأمن عن قمع التظاهرات، وإلى اندفاع الشارع نحو الضغط لحمل مبارك على التنحي. لم تصل أي تظاهرة في الإسكندرية إلى حجم التظاهرات المليونية القاهرية، بل إن عددًا ليس بقليل من الأهالي بدأ يخشى من أن تطول فترة انتشار الجيش من دون أن يتنحى مبارك. لكن التظاهر استمر، وكذلك الاحتشاد أمام مسجد القائد إبراهيم، ولا سيما في أيام الجمعة.

بعد خطاب مبارك الثالث والأخير، توجّه المحتجون بدعوة من حركة الإخوان المسلمين إلى منطقة قصر التين غرب الإسكندرية، وكان حينها محاطًا بقوات عسكرية وأمنية كونه يقع داخل قاعدة القوات البحرية. يروي الناشط أحمد ناجي تفصيلات الساعات الأخيرة قبل تنحي مبارك: «احتشد المعتصمون في المنطقة الشمالية ومنطقة سيدي جابر ومنطقة رأس التين وأمام جامع القائد إبراهيم. كان تعاطف الجنود والضباط مع المحتجين لافتًا»[212]. ومن الجدير بالذكر هنا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان قد عقد جلسته المفتوحة، وأصدر بيانه الأول قبل بث خطاب مبارك الثالث والأخير.

عن مشاهد تنحي مبارك، تقول ماهينور المصري: «كنا معتصمين بعد أمام رأس التين، وفجأة رأينا امرأةً تخرج من إحدى الشقق وتزغرد، ثم رأينا رجلًا يظهر من إحدى النوافذ ويلوّح لنا بعلامة النصر. ظهرت حافلة نقابة الأطباء التي كانت تصاحبنا معظم الوقت، وكان فيها رجل كهل أثّر فيّ كثيرًا، كان صامتًا بلا أي تعبير على وجهه، ثم قال لنا «تنحّى». سألناه: «لمن تنحّى؟»، فردّ: «للمجلس العسكري»». وفي أول ردة فعل من ناشطة في الحراك الثوري، قالت المصري: «في بادئ الأمر شعرنا بخيبة أمل، ثم قالت لنا صديقة إنه علينا أن نفرح بالنصر وبتنحّي مبارك، وأن ندع القلق جانبًا إلى وقت لاحق، فهو قادم على أي حال،

(211) من شهادة محمد سمير، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(212) من شهادة أحمد ناجي، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

فقمنا نحتفل ونغني ونرقص، وسادت حينها حال من تقبل الآخر، فكنا نسير وسط مسيرة كبيرة من الإخوان المسلمين، نرقص وهم يصفقون، ولم يبدوا رفضًا أو استنكارًا، كانت لحظات تقبل الاختلافات ذات طابع خاص جدًا، وتذكرنا حينها شهداءنا»[213].

لا يمكن التعبير بشكل أفضل عن عفوية الشباب في تلك المرحلة، وابتعاد تفكيرهم ومزاجهم عن التخطيط السياسي لما بعد الاحتجاج وسقوط مبارك. كانت لحظة فرحهم العفوي بالتسامح مع الاختلاف بين الإسلاميين والعلمانيين وغيرهم ثمينة، لم تحافظ القوى السياسية عليها.

رابعًا: يوميات الثورة في مدينة أسوان

تبيّن من حوادث 25 كانون الثاني/ يناير 2011 في عددٍ من المحافظات المصرية أن التظاهرات التي بدأت في ساعات الظهيرة بالعشرات من المتظاهرين وصلت في ساعات المساء إلى عشرات الآلاف، ثم تحوّلت في أغلبيتها إلى كرٍّ وفرٍّ بين الثوار وقوات الأمن. لا نستطيع تعميم هذا الوصف على جميع المحافظات، إذ بدأ أيضًا حراكٌ في هذا اليوم في مناطق أخرى، لكنه عجز عن دفع الناس للنزول إلى الشارع، فثمة خصوصية لكلّ مدينة مصرية جعلتها قابلةً أو غير قابلة للثورة. فلنتمعّن إذًا في حالة محافظة أسوان.

1 - خلفية اجتماعية

تقع محافظة أسوان في أقصى جنوب جمهورية مصر العربية، وتُعرف بالزراعة والصناعة البسيطة ويطغى عليها، في المركز والنواحي، الطابع القبلي. تعود أصول سكانها إلى مناطق النوبة وعدد من مناطق الصعيد، خصوصًا أسنا وسوهاج[214]. يحافظ أهلها على الشورى والقضاء العشائري، ونادرًا ما يلجأون إلى القضاء. وهُجِّر معظم العائلات النوبية خلال بناء السد العالي، فسكنت في

(213) من شهادة ماهينور المصري، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

(214) من شهادة الأمير محمود أمير (محامٍ وناشط سياسي من مدينة أسوان)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

مناطق مصرية مختلفة، ما أدى إلى تراجع اللغة النوبية. كما تعرضوا للظلم في التعويض عن أراضيهم التي أُخذت منهم خلال بناء السد العالي، ولم تجد قضيتهم حلًا على الرغم من مطالبتهم المستمرة بحل عادل. ويعمل كثير من النوبيين في القاهرة بمهن بسيطة[215].

تشهد المحافظة ارتفاعًا مهولًا في نسبة الفقراء الذين تصل نسبتهم إلى أكثر من 50 في المئة بحسب تقديرات الجهاز المصري للتعبئة العامة والإحصاء[216]. وساهم ذلك، إضافة إلى انحدار مستوى التعليم وانتشار العصبية القبلية، في جعل المحافظة معقلًا للنظام المصري، حيث تنتمي أغلبية نخبتها السياسية إلى الحزب الوطني الحاكم، بينما سُجّل حضورٌ متواضع لحزب الوفد. وكانت المدينة هي الأعلى تصويتًا للرئيس حسني مبارك في انتخابات عام 2005[217].

كما سبق أن بيّنا، ليس انحطاط الأوضاع الاجتماعية وضعًا ثوريًا بالضرورة، ما لم تتوافر عوامل أخرى، بل إن الانتفاضة الاحتجاجية التي قامت في هذا اليوم خرجت في بداياتها من أحياء لا تعاني تخلّفًا اقتصاديًا. وعلى أي حال، لم تعرف أسوان أي احتجاجات سابقة معارضة للنظام، على الرغم من أنها شهدت خروجًا لمناصرة الفلسطينيين في انتفاضة الأقصى، وخروجًا آخر ضدّ احتلال العراق[218].

حتى الاحتجاجات التي شهدتها المدينة كانت محدودة أو شبه معدومة، حيث لم تنجح الجمعية الوطنية للتغيير وحركة كفاية بتنظيم تظاهرات إلا في 6

---

(215) في مباريات كرة القدم يُنعت فريق أسوان بالبوابين، لأن كثيرًا من النوبيين يعمل بوابًا في القاهرة. من شهادة محيي الدين عبد الحميد (ناشط في حزب العدل)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(216) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، **أهم مؤشرات الفقر لبيانات بحث الدخل**، تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 1/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.capmas.gov.eg/pdf/studies/pdf/enf1.pdf>.

(217) معلومات متقاطعة من شهادتي ميسرة عبد العزيز عبدون (عضو في حزب الوفد وائتلاف شباب الثورة)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011، وأحمد عبد الرزاق (ناشط سياسي في مدينة أسوان)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(218) من شهادة ميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

كانون الثاني/ يناير احتجاجًا على حرق كنيسة القديسين[219]. وهكذا، اشتكى شباب أسوان الذين أخذوا على عاتقهم القيام بمبادرة الاحتجاج، تدني نسبة الوعي السياسي عند الناس، ولم يستثنوا أنفسهم من النقد. فعندما أراد الناشطون كتابة لافتات لتظاهرات 25 كانون الثاني/ يناير، استعانوا بالفيسبوك لاختيار العبارات والشعارات[220]. وأشار عدد منهم إلى أن أولى تجارب النقاش في الشأن العام عندهم كانت على صفحة خالد سعيد، وحتى نسبة هؤلاء كانت متواضعةً لمحدودية استخدام الإنترنت بين الأهالي[221].

أشار الشباب الناشطون إلى أنهم وزّعوا منشورات تدعو إلى المشاركة قبل 25 كانون الثاني/ يناير، لكن الجمهور ردّ عليها بسخرية واستهزاء[222]. ولا يعود سبب ذلك إلى الخوف من الأمن، بل إلى انعدام الاهتمام بالأوضاع العامة، وإلى رفض مظاهر الاحتجاج[223]. ووصل الأمر إلى رفض التجّار بيع العلم المصري للمتظاهرين، وامتناع محال خدمات التصوير من سحب المنشورات التي تحض على الاحتجاج[224].

لم يكن في أسوان إذًا أي قابلية للثورة، على الرغم من معاناة سكانها التهميش والبطالة أكثر من غيرهم، واقتصار التوظيف في مشروعات السد العالي لإنتاج الطاقة الكهربائية غالبًا على موظفين من خارج المنطقة[225]. وعلى الرغم من أن المدينة شهدت قضايا فساد ضخمة جدًا، أدت إلى إغلاق بعض القطاعات الأساسية لتوافر فرص العمل[226]، وعلى الرغم من سطوة رجال الأعمال وفي

---

(219) من شهادة أحمد رجب (ناشط في حملة دعم البرادعي)، مقابلة شخصية مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(220) من شهادة أحمد عبد الرزاق، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(221) من شهادة ميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(222) من شهادة أحمد عبد الرزاق، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(223) من شهادة آيات، ناشطة مصرية نوبية وعضو ائتلاف شباب الثورة في أسوان لا ترغب في الكشف عن اسمها الكامل، مقابلة شخصية أجراها معها أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(224) من شهادة أحمد رجب، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(225) من شهادة محي الدين عبد الحميد، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(226) من شهادة محمد علي بدري (سكرتير عام حزب الوفد في محافظة أسوان وعضو مجلس =

مقدمهم أحمد عزّ، التي وصلت إلى تعطيل إنشاء مصنع حديد وصُلب لأنّه لا يتلاءم مع مصالحهم[227]، وعلى الرغم من المهانة الكبيرة التي كان يتعامل بها رجال الأمن مع الناس[228]، كانت القوى السياسية ضعيفة.

ارتبط موقف حزب الوفد الرسمي في أسوان بموقف الحزب في القاهرة، وتدرّجت التعليمات من رفض فكرة التظاهر في 25 كانون الثاني/ يناير إلى المشاركة بالصفة الشخصية وليس بالصفة الحزبية[229]. وعلى الرغم من ذلك، كان لأعضاء حزب الوفد دور مهم في الترتيب لفاعلية 25 كانون الثاني/ يناير، وتكفّلت حركة كفاية بتأمين مواد الاحتجاج لعدم قدرة الشباب على شراء معدات الاحتجاج (أقلام التخطيط - اللافتات - الأعلام... إلخ)[230].

عشيةَ 25 كانون الثاني/ يناير، قامت القوى الأمنية بتهديد الناشطين وتحذيرهم من المشاركة، واستغلَّ الأمن العصبية العشائرية هناك ليضغط على الناشطين من خلال أقاربهم في الحزب الوطني[231].

= الحكماء في ائتلاف شباب الثورة وعضو مجلس إدارة الجمعية المصرية لدعم الحوار الديمقراطي)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(227) وُضع حجر الأساس للمصنع في عام 1998، وكان سيوفر ثلاثة آلاف فرصة عمل لأبناء المحافظة، إلا أن حكومة عاطف عبيد أوقفت بناء المصنع وحكمت على رئيس الشركة محمد بهجت ونائبه بالسجن قبل أن يحصلا بعد ذلك على البراءة. لمزيد من التفصيلات، يمكن الرجوع إلى: عز الدين عبد العزيز، «محاولات لإعادة مشروع حديد أسوان للعمل،» الأهرام، 22/ 3/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 1/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=453551&eid=1586>.

في 14 أيلول/ سبتمبر 2009، شب حريق ضخم في أفران الصهر داخل مصنع السبائك الحديدية الفير سليكون في مدينة إدفو بالقرب من مدينة أسوان، قدّرت الخسائر الأولية بمليوني جنيه. انظر: عز الدين عبد العزيز، «حريق هائل يلتهم فرنين للصهر بمصنع السبائك الحديدية بإدفو،» الأهرام، 15/ 9/ 2009، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 1/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=37022&eid=1586>.

(228) من شهادة محمد علي بدري، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(229) من شهادة محمد علي بدري، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(230) من شهادة محمد علي بدري، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(231) من شهادة أحمد عبد الرزاق، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

2- يوم 25 يناير/ كانون الثاني

في اليوم الموعود، اجتمع حوالى ثلاثين ناشطًا سياسيًا في مقهى في الميدان الرئيس للمدينة «المحطة»[232]، وكان المشاركون في التظاهرة أعضاء في حزب الوفد وحركة كفاية[233] والحملة الوطنية للتغيير[234]، وشخصًا من الإخوان المسلمين وشيخين سلفيين[235]، إضافة إلى ثماني سيدات[236] وعدد من الأشخاص والشباب المستقلين.

لم تكن توقعات المتجمعين عالية[237]، حيث تجمّع في القرب من التظاهرة أكثر من ألفي شخص حاول بعضهم التهجم على المتظاهرين، وهتف بعض آخر باسم مبارك[238]، ورفض بعض ثالث تنوع المشاركين الاجتماعي، باعتباره مغايرًا لتقاليد المدينة[239].

ردّد المحتجون شعارات «عيش، حرية، عدالة، اجتماعية»[240]، ثم تطورت الشعارات في مرحلة لاحقة من اليوم نفسه إلى «هو مبارك عايز إيه... عايز الشعب يبوس رجليه... لا يا مبارك مش حنبوس... بكره عليك بالجزمة ندوس»[241].

حضرت قوات الأمن المركزي إلى الميدان وصوّرت المتظاهرين القليلي

---

(232) من شهادة محيي الدين عبد الحميد، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(233) من شهادة محيي الدين عبد الحميد، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(234) معلومات متقاطعة من شهادة أحمد رجب وميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(235) هما نشأت أحمد ومحمد عبد المقصود. من شهادة الأمير محمود أمير، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(236) من شهادة نجلاء بسيوني (مخرجة تلفزيونية من مدينة أسوان)، مقابلة شخصية أجراها معها أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(237) من شهادة نجلاء بسيوني، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(238) من شهادة أحمد عامر (مخرج في التلفزيون المصري)، مقابلة شخصية أجراها معه أحمد عبد ربه وإسلام حجازي في مدينة أسوان في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(239) أورد الناشطون في شهاداتهم روايات عن انتماء أغلبية عائلاتهم إلى الحزب الوطني الممزوج بطابع قبلي، إضافة إلى قصة تظاهر امرأة قبطية من عائلة محافظة تعارض التظاهر بشكل كبير.

(240) من شهادة ميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(241) من شهادة محيي الدين عبد الحميد، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

العدد[242]، وحاولت إقناعهم بأن بديل النظام هو الفوضى. وفي الوقت ذاته، جهزت أطفالًا يحملون حجارة لاستخدامهم لتفريق التظاهرات، إذا ما تطورت الأوضاع. ولم تعتدِ القوى الأمنية على المحتجين، على الرغم من أنهم استفزوها[243] (هتفوا أمن الدولة كلاب الدولة)[244].

أصيب الناشطون بالإحباط نتيجة ضعف المشاركة وعدم استجابة الأهالي لدعوات الانضمام إلى التظاهرات[245]، ما حدا بمعارضي النظام إلى متابعة حوادث القاهرة من خلال قنوات التلفاز[246]. كما لم يشهد يوما 26 و27 كانون الثاني/ يناير أي توتّرات في المدينة[247]. لكن دأب الناشطون على توزيع منشورات في المقاهي والأماكن العامة للحض على الاحتجاج في جمعة الغضب[248]. وكان مشهد ميدان التحرير في القاهرة عاملاً محفزًا لاستمرار دعم فكرة ضرورة إخراج تظاهرة في 28 كانون الثاني/ يناير، خصوصًا بعد نقل وسائل الإعلام العربية مشاهد قمع المحتجين في القاهرة والسويس، ما ترك أثرًا نفسيًا عميقًا عند المحتجين في أسوان[249].

3- يوم 28 كانون الثاني/ يناير

ركّزت خطب الجمعة على نبذ الفتنة وضرورة الهدوء، وهو المنهج نفسه الذي اتُّبع في المحلّة الكبرى، لكنه تميز في أسوان بتصوير مسألة الاحتجاج بأنها فتنة طائفية بسبب تركيبة المدينة الاجتماعية. وحاول المشايخ إطالة صلاة الجمعة قدر الإمكان بعد اعتراضات من المصلين على مضمون الخطب، من خلال الدعوة إلى ركعات إضافية، فما كان من المصلين إلا أن تركوا المسجد وخرجوا

---

(242) من شهادة ميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(243) أفاد أحد الناشطين بأن لديه معلومات تؤكد أنه كان هناك أوامر بالاعتداء على المتظاهرين، لكنها لم تنفذ لأن عددًا من قوات الأمن كان من النوبيين ومن أهالي الصعيد.

(244) معلومات متقاطعة من شهادتي أحمد عامر ونجلاء بسيوني، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(245) من شهادة محيي الدين عبد الحميد، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(246) من شهادة ميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(247) معلومات متقاطعة من جميع الشهادات السابقة.

(248) من شهادة نجلاء بسيوني، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(249) من شهادة ميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

إلى التظاهرات بالآلاف[250]. ولاقى المحتجون تضامنًا من الأهالي، وعبّروا عن ذلك بتزويدهم ما يلزمهم من ماء وحاجات أخرى[251].

مزق المحتجون صورًا لحسني مبارك[252]، كانت إحداها على بناية الغرفة التجارية[253]، ورفعوا شعارات «الشعب يريد إسقاط النظام»، و«يا جمال قول لأبوك، الشعب المصري بيكرهوك»[254]. كما خرجت تظاهرات في المناطق التابعة إلى محافظة أسوان في سوهاج والأقصر، وردد المحتجون بالآلاف في سوهاج شعار «مش عايزينو، الشعب يريد إسقاط النظام»[255].

قطعت القوى الأمنية الاتصالات الهاتفية عن مدينة أسوان بعد صلاة الجمعة، كما حُجب موقع الفيسبوك، لكن الناشطين استعانوا ببرامج لفتحه، زوّدهم بها ناشطون من تونس في وقت سابق[256]. كما استحضرت القوات الأمنية شبانًا في مقتبل العمر، يحملون حجارة لتفريق التظاهرات أو افتعال المشكلات[257]. وتعاطف عدد من الضباط مع المتظاهرين لأنهم في الأصل من الصعيد ويعرف بعضهم بعضًا[258]. كما تعرض مدير الأمن للضرب في ميدان المحطة، واستفز

(250) من شهادة ميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(251) من شهادة أحمد رجب، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(252) من شهادة أحمد رجب، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(253) من شهادة أحمد رجب، في 30 أيلول/سبتمبر 2011. ويمكن مشاهدة ذلك على الموقع الإلكتروني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 1/ 2015: <http://www.youtube.com/watch?v=DnJVEiDb2ME>.

(254) من شهادة ميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(255) من متابعات فريق البحث لمقاطع الفيديو عن الثورة المصرية في سوهاج والأقصر، سوهاج، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 1/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=_xbXSgOpnNI&feature=related>.

والأقصر، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 1/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=xyzo5Dr9u3w&feature=related>.

(256) من شهادة أحمد رجب، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(257) من شهادة أحمد عامر، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(258) يروي أحمد عامر أن له حوالى 13 قريبًا في الأمن، وأنهم تلقوا تعليمات بقتل قادة التظاهرات، إلا أن رجال الأمن اتفقوا على العمل على تفريق التظاهرة وعدم إطلاق النار على المحتجين لأنهم أهلهم، ولأن ذلك سيدخل أهالي الصعيد في اقتتال قبلي. من شهادة أحمد عامر، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

بشكل كبير. وعلى الرغم من ذلك، لم ترد قوات الأمن ولم تطلق النار، كي لا تخرج الأمور عن السيطرة[259].

اتجهت التظاهرة إلى مقر الحزب الوطني، وحاول بعض الشبان دخوله وتكسيره[260]، لكن بعضًا آخر من الشبان عمل على حمايته ومنع تكسيره[261]. إلا أن بعض الشبان أصرّ على تحطيمه بالحجارة، فقامت قوات الأمن برش المتظاهرين بخراطيم المياه[262]. بعد ذلك، جرت محاولة لاقتحام مديرية قسم الأمن[263] وحينها بدأت اشتباكات بين الأمن والمحتجين، استخدم فيها شباب من الأحياء الفقيرة زجاجات المولوتوف للتصدي لقوات الأمن. استمرت المواجهات حتى انسحب المحتجون من الميدان في مساء 28 كانون الثاني/ يناير[264]. كما انسحبت قوات الأمن من المدينة والأماكن العامة، كالبنوك والحدائق العامة والكنائس، فشُكِّلت لجان شعبية لحماية الممتلكات العامة[265]. لم تنسحب قوات الأمن من مبنى التلفزيون خوفًا من إعلان انشقاق أو إذاعة بيان معارض للنظام، بينما لاقى أهالي أسوان نزول الجيش إلى شوارع القاهرة بحماسة، لأنهم اعتبروا ذلك هزيمة للأمن، ولأن الجيش مؤسسة وطنية[266].

4- بين 29 كانون الثاني/ يناير و1 شباط/ فبراير: خطاب مبارك

صرح محافظ أسوان في 29 كانون الثاني/ يناير أن لا وجود لتظاهرات في أسوان، ما حدا بالمحتجين إلى التوجه نحو مبنى المحافظة والتظاهر أمامه. فرّقت

(259) من شهادة نجلاء بسيوني، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(260) من شهادة أحمد عامر، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(261) من متابعة فريق البحث، مقطع فيديو يوضح الحادثة كما رواها النشطاء، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/1/2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=fIHNk3XGv8I&feature=related>.

(262) من شهادة ميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(263) من شهادة محيي الدين عبد الحميد، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(264) من شهادة نجلاء بسيوني، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(265) معلومات متقاطعة من شهادات أحمد عامر، ميسرة عبد العزيز عبدون ومحيي الدين عبد الحميد، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(266) من شهادة نجلاء بسيوني، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

قوات الأمن التظاهرة بالقوة، فاتجه جزء من الشباب إلى قطاع أسوان العسكري وقطعوا الطريق، ما دفع بقوات الأمن إلى النزول وضرب المتظاهرين وإلقاء قنابل الغاز المسيّلة للدموع. ثم انسحبت قوات الأمن المركزي بعد أن اشتبك معها أفراد من الجيش بالأيدي[267].

تابع الناشطون احتجاجاتهم ومعهم عدد كبير من الأهالي يوميًا منذ منتصف اليوم وحتى الليل[268]، ثم قاموا بحماية الأحياء من خلال اللجان الشعبية، إضافة إلى توزيع المنشورات التي تحض على الاحتجاج، وأدّوا بعض الفاعليات الفنية كمعرض رسوم ينتقد نظام مبارك، وأغان شعبية لاستقطاب الأهالي. وموّل هذه الفاعليات ناشطون سياسيون مقتدرون من المدينة[269].

5- بين خطاب مبارك في 1 شباط/ فبراير والتنحي

لاقى خطاب مبارك الثاني تعاطفًا من جزء كبير من الأهالي الموالين أو «الرماديين» في أسوان، وخرجت مسيرات مؤيدة له. وفي الوقت ذاته، استمرت التظاهرات المعارضة. أدّت العوامل القبلية بحساباتها وتوازناتها دورًا أساسًا في منع أي احتكاك بين الجانبين[270]، كما وقفت القوى السياسية، مثل حركة كفاية والإخوان المسلمين، إلى جانب الناشطين المستقلين[271].

انقلب الجزء المتعاطف مع مبارك إلى ناقم وحاقد عليه للوحشية التي تعامل معها الرجال المأجورون في «موقعة الجمل» مع المتظاهرين في ميدان التحرير بالقاهرة[272]. واستمرت التظاهرات المعارضة في الميدان بشكل محدود، بينما اختفت المسيرات المؤيدة لمبارك، وركز المحتجون على متابعة أخبار ميدان

(267) من شهادة الأمير محمود أمير، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(268) من شهادة أحمد عامر، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(269) من شهادة أحمد رجب، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(270) معلومات متقاطعة من شهادات أحمد عامر، الأمير محمود الأمير، محيي الدين عبد الحميد وميسرة عبد العزيز عبدون، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(271) من شهادة أحمد عامر، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(272) معلومات متقاطعة من جميع الشهادات السابقة.

التحرير في القاهرة، والنقاشات السياسية في ما بينهم[273]. كما تلقى المعارضون خطاب 10 شباط/ فبراير الذي توقع فيه المصريون تنحي مبارك بخيبة أمل كبيرة، وبتظاهرات استمرت حتى وقت متأخر من الليل[274]. لذلك، سافر عدد من الناشطين من أسوان إلى القاهرة للمشاركة في تظاهرات ميدان التحرير[275].

في يوم التنحي (11 شباط/ فبراير)، تلقى المحتجون في الميدان الخبر من التلفاز بفرحة عارمة واحتفالات استمرت حتى الصباح، وخرجت تظاهرات في المدينة أكثر حشدًا من التظاهرات السابقة كلها[276].

---

(273) معلومات متقاطعة من جميع الشهادات السابقة.

(274) معلومات متقاطعة من جميع الشهادات السابقة.

(275) من شهادة محمد علي بدري، في 30 أيلول/ سبتمبر 2011.

(276) معلومات متقاطعة من جميع الشهادات السابقة. يمكن مشاهدة تلك التظاهرات من خلال الموقع الإلكتروني، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 1/ 2015:
<http://www.youtube.com/watch?v=OT9S0WWzU0A>.

الفصل الخامس

عن «شباب الثورة»
أرقام ذات مغزى

قمنا، بالتعاون مع ناشطين من ثورة 25 يناير[1]، بجمع أسماء 333 شابًا عملوا على التحضير لتظاهرات 25 يناير وساهموا في العمل في شبكاتها التنظيمية، أو برزوا خلال الثورة ذاتها في عملهم التنظيمي القيادي. وأعددنا قوائم تتضمن معلومات عن تحصيلهم العلمي ونوع عملهم وانتمائهم السياسي. ولدينا أسباب كافية للاعتقاد أن القائمة تمثل عينة (كبيرة نسبيًا) من الشباب القياديين في ثورة 25 يناير الذين شكلوا نواتها الأساس. وتبيّن منها أن أغلبية هؤلاء الشباب حصلت على تعليم أكاديمي أو كانت طلابًا جامعيين في أثناء الثورة، وينتمي معظمهم إلى الطبقة الوسطى وغالبًا إلى فئات مؤهلة مهنيًا.

الناشطون في أغلبيتهم مسيّسون ومتأثرون بتيارات فكرية منوعة، إسلامية ويسارية وليبرالية وقومية وغيرها. لكنهم، خلافًا للأحزاب التي مثّلت تياراتهم في الماضي، نجحوا في تجاوز الأيديولوجيات إلى القيم الأخلاقية في السياسة، وإلى التعاون والاتفاق على هذا الأساس. ما كان في الإمكان التنظير لهذا الأمر في الماضي، لكن الشباب قدّموا الدليل على واقعيته. كان القسم الأكبر منهم غير حزبي، وإن كان عدد منهم منتميًا إلى أحزاب، أو مرّ من خلال حزب إسلامي أو يساري. بعضهم منظّم في روابط واتحادات شبابية وليس في أحزاب، وبعضهم الآخر ليس عضوًا في هذا ولا في ذاك، وهؤلاء سمّيناهم مستقلين. واعتبرنا في التقسيم بعض الناشطين إسلاميًا أو يساريًا، لأن هذا طابعه الفكري الذي صرّح به، أو عُرف به من خلال نشاطه داخل المجموعات الشبابية، لا لأنه عضو في حركة أو تنظيم. فهو مستقل حزبيًا إذا صح التعبير، لكننا صنّفناه يساريًا أو إسلاميًا أو غيره.

ثمة تمييز قمنا به بين «إخوان» وشباب الإخوان، والحديث في الحالين عن

---

(1) جمعت الأسماء بالتعاون مع عبد الرحمن فارس وسامح البرقي مما عرفوه شخصيًا قبل الثورة وخلالها، وبوساطة اتصالاتهما مع ناشطين آخرين خارج مصر وداخلها.

أعضاء في حركة الإخوان المسلمين في حينه. لكن الذين صُنّفوا هنا بصفتهم شباب الإخوان انتموا إلى المجموعة التي عملت بشكل مستقل من دون أن تلتزم بالضرورة قرارات مكتب الإخوان. انشقت أغلبية هذه المجموعة من الإخوان، أو فُصلت من التنظيم بعد الثورة. أما الذين صنفوا «إخوان» فهم شباب أيضًا بالطبع، لكنهم عملوا من خلال القنوات التنظيمية المعروفة في الجماعة، ولم يكونوا جزءًا من المجموعة التي سُمّيت لاحقًا شباب الإخوان، التي عملت باستقلال، واختلفت مع القيادة التنظيمية، وما لبثت أن دخلت في صراع معها.

الجدول (5-1)

قائمة بمجموعة من شباب ثورة 25 يناير

الاسم	الانتماء	المحافظة	الوظيفة	المؤهل
إبراهيم الهضيبي	إسلامي مستقل ترك الإخوان قبل الثورة	الجيزة	باحث	بكالوريوس علوم سياسية
إبراهيم اليماني	إخوان	القاهرة	طالب	بكالوريوس طب
إبراهيم صالح	مستقل	الفيوم	طالب	كلية الهندسة
البراء أشرف	مستقل	الجيزة	صاحب شركة إنتاج	بكالوريوس إعلام
الصاوي مبروك	شباب الإخوان	الجيزة	كيميائي بمرفق القاهرة	بكالوريوس علوم
إنجي حمدي	6 أبريل	القاهرة	مذيعة	بكالوريوس إعلام
إسراء عبد الفتاح	ليبرالية	بنها	حقوقية	
إسلام لطفي	شباب الإخوان	القاهرة	حقوقي	ليسانس حقوق
إسماعيل الإسكندراني	مستقل	الإسكندرية	صحافي وباحث	ليسانس آداب
إيمان البديني	إسلامية مستقلة	القاهرة	مهندسة	بكالوريوس هندسة
إيمان حسان	حملة دعم البرادعي	الإسكندرية	صاحبة صالون تجميل	
إيمان عبد المنعم	مستقلة	الجيزة	صحافية	إعلام الأزهر
إيمان محمد	مستقلة	القاهرة	طالبة	

يتبع

تابع

إيناس المعصراوي	مستقلة	بورسعيد	حقوقية	
أحمد الجعلي	شباب الإخوان	الجيزة	طبيب نفسي	بكالوريوس طب
أحمد الدروي[2]	ضابط شرطة سابق	القاهرة	مدير الرعاية الرياضية بشركة اتصالات	بكالوريوس علوم شرطية
أحمد الشواف	مستقل	الجيزة	طالب	كلية الهندسة
أحمد الشوربجي	شباب الإخوان	الجيزة	مهندس	بكالوريوس هندسة
أحمد المصري	شباب الإخوان	الإسكندرية	طالب	كلية التجارة
أحمد أبو خليل	إسلامي مستقل	القاهرة	إنتاج أفلام وثائقية	ليسانس دار العلوم
أحمد أبو ذكري	مستقل	بني سويف	مشرف مبيعات	بكالوريوس تجارة
أحمد أبو هيبة	شباب الإخوان	القاهرة	إعلامي	بكالوريوس هندسة
أحمد أسامة	شباب الإخوان	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
أحمد بهاء	شباب الإخوان	الجيزة	مهندس	بكالوريوس هندسة
أحمد بهاء الدين	شباب الإخوان	الجيزة	طالب	حاسبات ومعلومات
أحمد حرارة[3]	مستقل	الجيزة	طبيب أسنان	بكالوريوس طبيب أسنان
أحمد حمدي فريد	شباب الإخوان	القاهرة	مشرف مبيعات	بكالوريوس تجارة
أحمد دومة[4]	شباب من أجل العدالة والحرية	البحيرة	طالب	كلية الحقوق
أحمد رجب النادي	شباب الإخوان	الجيزة	استشاري تدريب	بكالوريوس تجارة
أحمد زهران	مستقل	الجيزة	صاحب شركة	بكالوريوس إدارة

يتبع

(2) قتل في سورية بعد أن توجّه إلى هناك وانضم إلى إحدى الجماعات المقاتلة ضد النظام السوري.

(3) فقد عينه اليمنى في جمعة الغضب، واليسرى في حوادث 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

(4) في سجون النظام منذ ما بعد الانقلاب.

تابع

أحمد زين	مستقل	الجيزة	إعلامي	ليسانس دار العلوم
أحمد سالم	شباب الإخوان	الجيزة	مدير شركة	بكالوريوس علوم
أحمد سعد	شباب من أجل العدالة والحرية	الفيوم	طالب	كلية الحقوق
أحمد سمير	شباب الإخوان	القاهرة	صحافي	ليسانس آداب
أحمد سمير	شباب من أجل العدالة والحرية		طالب	
أحمد شاهين	مستقل	طنطا	صيدلي	
أحمد عادل	مستقل	الجيزة	استشاري تدريب	بكالوريوس تجارة
أحمد عبد الحميد حسين	مستقل	الجيزة	باحث	بكالوريوس علوم
أحمد عبد الجواد	شباب الإخوان	القاهرة	مدير شركة	بكالوريوس تجارة
أحمد عزت	الاشتراكيون الثوريون	الفيوم	محامي حقوقي	ليسانس حقوق
أحمد عقيل	شباب الإخوان	القاهرة	صيدلي	بكالوريوس صيدلة
أحمد عيد	حزب الجبهة	القاهرة		
أحمد ماهر	شباب 6 أبريل	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
أحمد محسن	شباب الإخوان	الفيوم	طبيب	بكالوريوس طب
أحمد محمود ميلاد	حزب الغد	البحيرة	محامي حقوقي	ليسانس حقوق
أحمد مزروع	مستقل	طنطا	طالب	
أحمد مصطفي نحيب	مستقل	السويس	معيد في الجامعة	
أحمد نجيب	مستقل	القاهرة	مدير التبادل بمؤسسة أميدإيست	ليسانس آداب
أحمد نزيلي	شباب الإخوان	القاهرة	مدير مبيعات	بكالوريوس تجارة
أروى مرعي	ست البنات	القاهرة	طالبة	
أسامة المهدي	شباب الإخوان	القاهرة	تاجر	بكالوريوس تجارة
أسامة جاويش	شباب الإخوان	دمياط	طبيب أسنان	بكالوريوس طب أسنان
أسامة جمال عبد الهادي	شباب الإخوان	القاهرة		الاقتصاد والعلوم السياسية

يتبع

تابع

أسامة طلبة[5]	شباب الإخوان		طالب	كلية الطب
أسماء البلتاجي[6]	شباب الإخوان	القاهرة	طالبة	الثانوية
أسماء أنور شحاتة	شباب الإخوان	المنوفية	صحافية	
أسماء محفوظ	6 أبريل	القاهرة		بكالوريوس تجارة
أشرف سعيد حسن	6 أبريل	القاهرة	صاحب ورشة	
أشرف مالكي	شباب الإخوان	القاهرة	طبيب أسنان	بكالوريوس طب الأسنان
أكرم الإيراني	حزب العمل	القاهرة		
أمل شرف	6 أبريل			
أمنية عطا الله	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالبة	
أنس السلطان	مستقل	القاهرة	إمام أزهري	ليسانس الشريعة
باسم الشربيني	شباب الإخوان	الدقهلية	مدير تنفيذي	بكالوريوس علوم
باسم صبري	مستقل	الجيزة	صحافي	
باسم فتحي	6 أبريل	القاهرة	باحث	
باسم كامل	حملة دعم البرادعي	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
باهو بخش	تيار التجديد الاشتراكي	القاهرة	-	علوم سياسية - الجامعة الأميركية
براء مجدي	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالب	
بلال دياب	حزب الغد	القاهرة	طالب	
بلال علاء	مستقل	الدقهلية	طالب	
بلال فضل	مستقل	الجيزة	كاتب	بكالوريوس الإعلام

يتبع

(5) حكم بالسجن بعد الانقلاب، ولا يزال مسجونًا.

(6) استشهدت في مجزرة رابعة.

تابع

بهاء إبراهيم	شباب الإخوان	الجيزة	صحافي	ليسانس آداب
بهاء السنوسي[7]	مستقل	الإسكندرية	محاسب	بكالوريوس تجارة
بيسان كساب	الاشتراكيون الثوريون	القاهرة	صحافية	
بيشوي تمري	مستقل	القاهرة	طالب جامعي	
تامر قناوي		قنا		
تامر وجيه	تيار التجديد الاشتراكي	القاهرة	باحث	الاقتصاد والعلوم السياسية
تهاني لاشين	يسارية			
جعفر الزعفراني	شباب الإخوان	الإسكندرية	استشاري تدريب	بكالوريوس تجارة
جيهان شعبان	تيار التجديد الاشتراكي	القاهرة	صحافية	إعلام
حازم عبد الحميد		القاهرة	مصور صحافي	
حامد شريت	شباب الإخوان	أسيوط	طالب	
حبيبة العوضي	مستقلة	القاهرة	باحثة	كلية البنات
حبيبة أحمد عبد العزيز	شباب الإخوان	القاهرة	صحافية	
حسام الحملاوي	الاشتراكيون الثوريون	القاهرة	مدون ومصور	الجامعة الأميركية
حسام الصياد	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالب	
حسام الهندي	مستقل	القاهرة	صحافي	
حسام بهجت	يساري	القاهرة	حقوقي	ليسانس حقوق
حسام سرحان	مستقل	دمياط	مصمم	
حسام مؤنس	حزب الكرامة	القاهرة		
حسن البنا	شباب الإخوان	أسيوط	طالب	
حسن البنا مبارك	شباب من أجل العدالة والحرية	الفيوم	طالب	كلية الإعلام
حسن خطيري	شباب الإخوان	الفيوم	مشرف مبيعات	بكالوريوس تجارة

يتبع

(7) استشهد في حوادث محمد محمود الأولى.

تابع

حسن علي	مستقل	القاهرة	تاجر	معهد متوسط
حسين جلبانة	مستقل	العريش	صحافي	جامعة قناة السويس
حسين حلمي[8]	شباب من أجل العدالة والحرية		عامل	
حليم حنيش	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالب	الحقوق
حمادة الكاشف	اتحاد الشباب التقدمي	القاهرة		
حمادة فتحي	الإخوان	القاهرة	صحافي اقتصادي	دراسات عربية
حنان كمال	يسارية	الجيزة	صحفية	
حنان مجدي الليثي	إسلامية مستقلة	القاهرة	مهندسة	بكالوريوس هندسة
حيدر يوسف	شباب الإخوان	الجيزة	مشرف مبيعات	بكالوريوس تجارة
خالد السيد	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
خالد تليمة	اتحاد الشباب التقدمي	القاهرة		
خالد عبد الحميد	تيار التجديد الاشتراكي	القاهرة	مدير في مركز دعم تقانية المعلومات	حاصل على ثانوية عامة
خالد علي	حزب العيش والحرية تحت التأسيس	القاهرة	محام/ ناشط في مجال حقوق الانسان	
خالد فودة	6 أبريل	الدقهلية	طالب	كلية الإعلام
خالد منصور	إسلامي سلفي، مستقل	القاهرة	رجل أعمال	بكالوريوس هندسة
خطاب سيد خطاب	الإخوان	الجيزة	عامل	دبلوم متوسط
داليا رضوان	يسارية	الإسكندرية	طالبة	
داليا عبد الحميد	يسارية	القاهرة	حقوقية	بكالوريوس صيدلة
داليا موسى	تيار التجديد الاشتراكي	القاهرة		ليسانس دار العلوم

يتبع

(8) فقد إحدى عينيه في أيام ثورة يناير.

تابع

دعاء الشامي	مستقلة	الجيزة	صحافية	بكالوريوس إعلام
رابحة سيف علام	مستقلة	الجيزة	باحثة	الاقتصاد والعلوم السياسية
راجية عمران	يسارية	القاهرة	حقوقية	ليسانس الحقوق
رامي رؤوف	يساري		باحث في مجال الحريات الرقمية والأمان الرقمي	
رامي صبري	يساري	الفيوم	صيدلاني	بكالوريوس صيدلة
رائدة نجيب	إسلامية	الجيزة	صحافية	ليسانس آداب
رباب المهدي	يسارية	الجيزة	أستاذة جامعية	بكالوريوس علوم سياسية
رشا سعد	مستقلة	الجيزة	طالبة	المعهد العالي للحاسبات والكمبيوتر
رشا عزب	يسارية	القاهرة	صحافية مستقلة	
رنا فاروق	حزب الإصلاح والتنمية	القاهرة		
ريهام عاطف سعود	مستقلة	القاهرة	صحافية	
زياد العليمي	حملة دعم البرادعي	القاهرة	محامي	ليسانس حقوق
زياد علي	ليبرالي	الجيزة	رجل أعمال	بكالوريوس اقتصاد
زينب مهدي[9]	مستقلة	القاهرة	طالبة	كلية اللغة العربية
سارة جمال	6 أبريل	القاهرة	صحافية	
سارة رمضان	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالبة	التجارة
سارة عادل	6 أبريل	البحيرة	طالبة	
سارة علاء	شباب الإخوان	الدقهلية	طالبة	
سارة محمد	مستقلة	القاهرة	طالبة	كلية الإعلام
سالي تومة	حملة دعم البرادعي	القاهرة	طبيبة نفسية	بكالوريوس طب
سامح البرقي	شباب الإخوان	القاهرة	حقوقي	بكالوريوس علوم

يتبع

(9) توفيت منتحرة في عام 2015.

تابع

سامح سمير	يساري		محامي	
سامح نجيب	الاشتراكيون الثوريون	القاهرة	أستاذ جامعي	الجامعة الأميركية
سلافة مجدي	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	صحافية	
سلمى عقل	حملة دعم البرادعي	الجيزة	طالبة	
سمر سلامة	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالبة	
سمية الشواف	شباب الإخوان	الجيزة	طالبة	كلية الآداب
سمية عادل	إسلامية مستقلة	الإسكندرية	محامية	ليسانس الحقوق
سناء سيف	يسارية	الجيزة	طالبة	المرحلة الثانوية
سهام شوادة	مستقلة	الغربية	صحافية	
سيد أبو العلا		الجيزة	محامي	ليسانس الحقوق
سيد عبد الله	إخوان	القاهرة	صاحب شركة	بكالوريوس علوم
شادي الغزالي حرب	حملة دعم البرادعي	القاهرة	طبيب	بكالوريوس طب
شروق الشواف	شباب الإخوان	الجيزة	-	
شريف أيمن	شباب الإخوان	القاهرة	طالب	كلية التجارة
شمس الفخاخري	شباب من أجل العدالة والحرية	الإسكندرية	مدرّس	
شهاب عبد الحميد	حزب الجبهة			
شوقي رجب	حزب العمل	الغربية		
شيماء أحمد محمد	شباب الإخوان	الإسكندرية	موظفة حكومية	ليسانس الآداب
شيماء حامد	مستقلة	الجيزة	كيميائية	بكالوريوس علوم
شيماء حمدي	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	صحافية	
شيماء ربيع خليفة	مستقلة	الجيزة	كيميائية	بكالوريوس علوم
صفوان محمد	حملة دعم البرادعي	الإسكندرية		

يتبع

تابع

صلاح الدين أيمن	شباب الإخوان	أسيوط	طالب	كلية الهندسة
صلاح جلال	الإخوان	الجيزة	شاعر	المعهد العالي للخدمة الاجتماعية
ضياء الصاوي	حزب العمل	القاهرة		
طارق الخولي	6 أبريل	القاهرة	محامي	ليسانس الحقوق
طارق الديري	الإخوان	بني سويف	رجل أعمال	بكالوريوس تجارة
طارق عبد الجواد	شباب الإخوان	القاهرة	مدير مبيعات	
عبد الرحمن الهلباوي	إسلامي	القاهرة	رجل أعمال	
عبد الرحمن جاد	مستقل	أسيوط	باحث	الاقتصاد والعلوم السياسية
عبد الرحمن زيدان	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالب	الحقوق
عبد الرحمن عاطف مرزوق[10]	6 أبريل	بني سويف	طالب ثانوي	
عبد الرحمن عز	6 أبريل	القاهرة		
عبد الرحمن فارس	مستقل	الفيوم	صحافي	ثانوية تجارية
عبد الرحمن يونس	شباب الإخوان	بني سويف		
عبد المنعم محمود	مستقل	الإسكندرية	صحافي	ليسانس الحقوق
عبد الرحمن الزغيمي	يساري	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
عبد الرحمن السيد	مستقل	القاهرة	مدير شركة	بكالوريوس تجارة
عبد الرحمن سمير	حملة دعم البرادعي	القاهرة		

يتبع

(10) فقد عينه في 28 كانون الثاني/ يناير 2011.

تابع

عبد الرحمن منصور	كلنا خالد سعيد	القاهرة	طالب	ليسانس آداب إعلام
عبد الرحمن هريدي	شباب الإخوان	القاهرة	مدير شركة تسويق عقارات	بكالوريوس تجارة
عبد الرحمن يوسف	حملة البرادعي	القاهرة	شاعر وكاتب	بكالوريوس الشريعة
عبد الله الكريوني	الإخوان	القاهرة	طبيب	بكالوريوس طب
عبد الله سعداوي	6 أبريل	الجيزة	طالب	كلية الحقوق
عبد الله طاهر	مستقل	الفيوم	–	
عبد الله عون	مستقل	الجيزة	طالب	جامعة الكويت
عبد الله مضر	6 أبريل	أسيوط	طالب	
عبد المنعم إمام	حزب الجبهة	الغربية	تاجر	
عبير السعدي	مستقلة	القاهرة	صحافية	
عبير سعد	مستقلة	الجيزة	مصممة	بكالوريوس المعهد العالي للكمبيوتر
عثمان الشرقاوي	الإخوان	المنوفية	مهندس	بكالوريوس هندسة
عفاف ممدوح	6 أبريل	القاهرة	طالبة	
علا شهبة	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	مدربة ومستشارة على تقنية التربية التفاعلية	التجارة – ماجستير أنثروبولوجي
علاء عبد الفتاح(11)	يساري مستقل	القاهرة	مطور برامج مفتوحة المصدر	بكالوريوس علوم
علي الرجَّال	يساري	الإسكندرية	باحث	
علي أبو النيل	مستقل	القاهرة	صيدلاني	بكالوريوس صيدلة
علي خفاجي	شباب الإخوان	القاهرة	مشرف مبيعات	بكالوريوس تجارة
علي عبد المنعم	مستقل	الجيزة	صحافي	بكالوريوس إعلام

يتبع

(11) اعتقل وحكم عليه بالسجن بعد الانقلاب.

تابع

علي مصطفى المشد	شباب الإخوان	القاهرة	طبيب	بكالوريوس طب
عماد عرب	مستقل	المنوفية	صاحب شركة	
عماد معتز	شباب الإخوان	الجيزة	صاحب شركة	بكالوريوس الخدمة الاجتماعية
عمار البلتاجي	شباب الإخوان	القاهرة	طالب	طب الأسنان
عمار عاطف	مستقل	الفيوم	طالب	
عمر أحمد موسى	مستقل	القليوبية	مهندس	
عمرو القاضي	مستقل	القاهرة	ممثل	أكاديمية الفنون
عمرو صلاح	حملة دعم البرادعي	القاهرة		
عمرو صلاح الدين	شباب الإخوان	القاهرة	طبيب	بكالوريوس طب
عمرو عز	شباب 6 أبريل	القاهرة	محامي	ليسانس الحقوق
عمرو عزت	يساري	الجيزة	صحافي وحقوقي	بكالوريوس هندسة
عمرو مجدي	مستقل	القاهرة	باحث	بكالوريوس طب
عواطف سعد	مستقلة	الجيزة	مدربة	بكالوريوس علوم
غادة نجيب	مستقلة	القاهرة	-	
فاتن الوكيل	6 أبريل	القاهرة	طالبة	كلية الإعلام
فادي اسكندر	حزب الكرامة			
فاطمة الوكيل	حزب العمل			
فاطمة سراج	يسارية	القاهرة	محامية	ليسانس الحقوق
قاسم هارون	6 أبريل	الفيوم		
قطب حسنين	حزب الغد	الإسكندرية		
كريم الشاعر	6 أبريل	القاهرة		
كريم رضا	ناشط عمالي	القاهرة	عامل	
ماريان فايق	مستقلة	القاهرة		

يتبع

تابع

مالك عدلي	مستقل	القاهرة	محام/ ناشط في مجال حقوق الانسان	
ماهينور المصري[12]	الاشتراكيون الثوريون	الإسكندرية	محامية	ليسانس الحقوق
مجاهد شرارة	إسلامي	القاهرة	صحافي	بكالوريوس التربية
مجدي سعد	شباب الإخوان	القاهرة	استشاري تسويق	بكالوريوس تجارة
محب دوس	أندية الفكر الناصري			
محمد الباقر	إسلامي	القاهرة	محامٍ	ليسانس الحقوق
محمد البعلي	شيوعي	القاهرة	صحافي	ليسانس دار العلوم
محمد الخليلي	مستقل	القاهرة	موظف	ليسانس دار العلوم
محمد الديب	رابطة فناني الثورة	البحيرة	ممثل مسرحي	
محمد السايس		الغربية		
محمد السباعي	مستقل	الشرقية	مندوب مبيعات	بكالوريوس الصيدلة
محمد السيد[13]	الإخوان	الجيزة	صاحب شركة كمبيوتر	بكالوريوس هندسة
محمد القصاص	شباب الإخوان	القاهرة	إعلامي	ليسانس دار العلوم
محمد المهندس	شباب الإخوان	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
محمد أبو الغيط	مستقل	أسيوط	صحافي	بكالوريوس طب
محمد بدوي	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طبيب أسنان	بكالوريوس طب أسنان
محمد جلال[14]	مستقل	بني سويف	مبرمج	
محمد جمال	مستقل	المنيا	مدير مبيعات	
محمد حسن سليمان	شباب الإخوان	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
محمد خيري جميل	الإخوان	الفيوم		بكالوريوس الحاسبات والمعلومات
محمد رضا	مستقل	دمياط	موظف حكومة	

يتبع

(12) حكم عليها بالسجن بعد الانقلاب.

(13) استشهد في مجزرة رمسيس بعد الانقلاب في 16 آب/ أغسطس 2013.

(14) فقد عينه في 28 كانون الثاني/ يناير 2011.

تابع

محمد رمضان	ليبرالي	القاهرة	مخرج	معهد السينما
محمد سامي	6 أبريل	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
محمد سوكا	ألتراس أهلاوي	القاهرة	طالب	
محمد شمس	شباب الإخوان	الجيزة	مهندس	بكالوريوس هندسة
محمد صلاح	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	محاسب	بكالوريوس تجارة
محمد صلاح الجبالي	إخوان	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
محمد عادل	6 أبريل	الدقهلية	طالب	
محمد عباس	شباب الإخوان	الجيزة	أعمال حرة	بكالوريوس تجارة
محمدعبدالسلام عجمي	مستقل	الفيوم	معيد في جامعة الأزهر	بكالوريوس تجارة
محمد عبد العزيز	أندية الفكر الناصري	القاهرة		
محمد عثمان	شباب الإخوان	الجيزة	صيدلاني	بكالوريوس صيدلة
محمد عرفات	مستقل	القاهرة		
محمد عطية الشاعر	مستقل	الدقهلية		
محمد عفان	شباب الإخوان	القاهرة	طبيب	بكالوريوس طب
محمد علي مبارك	مستقل	الدقهلية	نجار	-
محمد عواد	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	عامل	شهادة متوسطة
محمد غزلان	مستقل	الجيزة	مدير مبيعات	بكالوريوس تجارة
محمد مجدي	إسلامي	القاهرة	أزهري	
محمد محمود	شباب 6 أبريل	البحيرة	صحافي	
محمد مصطفى	الإخوان	القاهرة	صحافي	بكالوريوس إعلام
محمد ناجي	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالب	التجارة - جامعة حلوان
محمد وليد	ألتراس أهلاوي	القاهرة	استشاري تسويق	بكالوريوس طب

يتبع

تابع

محمود الشتشاوي	مستقل	طنطا	عامل	–
محمود أبو الفضل	شباب الإخوان	الجيزة	مونتير	ليسانس دار العلوم
محمود زايد	شباب من أجل العدالة والحرية		طالب	جامعة حلوان
محمود سامي	شباب 6 أبريل	القاهرة		
محمود سنوسي	إخوان	الجيزة	محاسب	بكالوريوس تجارة
محمود صلاح الجارحي	إخوان مسلمين	بني سويف	مدير مبيعات	
محمود عفيفي	شباب 6 أبريل	بنها		
محمود علية	مستقل	الإسكندرية	طالب	كلية الحقوق
محمود موسى	6 أبريل	الفيوم	مدرب	
محمود ياسين	6 أبريل	كفر الشيخ	طالب	
مدحت شاكر	6 أبريل	الجيزة	عامل	
مديحة قرقر	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	مهندسة	بكالوريوس هندسة
مروة فاروق	تيار التجديد الاشتراكي	القاهرة	محامية	ليسانس الحقوق
مريم الزعفراني	إسلامية	الإسكندرية	مدربة	بكالوريوس علوم الأزهر
مريم مضر	الإخوان	أسيوط	طالبة	
مصطفى الصاوي[15]	شباب الإخوان	الجيزة	مصمم بشركة مقاولات	بكالوريوس تجارة
مصطفى النجار	حملة دعم البرادعي	القاهرة	طبيب أسنان	بكالوريوس طب أسنان
مصطفى سينجر	يساري	سيناء	صحافي	
مصطفى شوقي	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
مصطفى فؤاد	6 أبريل	القاهرة	طالب	

يتبع

(15) أول شهيد في كوبري قصر النيل في جمعة الغضب في 28 كانون الثاني/ يناير 2011.

تابع

مصطفى محمود	فنان مستقل	الجيزة	مطرب وصاحب شركة	بكالوريوس تجارة
مصطفى ماهر	6 أبريل	القاهرة	طالب	
مصعب الجمال	شباب الإخوان	الجيزة	مهندس	بكالوريوس هندسة
مصعب أحمد	مستقل	الجيزة	مطور برامج	
مصعب رجب	شباب الإخوان	الشرقية	طالب	
معاذ عبد الكريم	شباب الإخوان	الجيزة	صيدلاني	بكالوريوس صيدلة
منة شرف الدين	6 أبريل	القاهرة	صحافية	
منى سيف	يسارية	الجيزة	كيميائية	بكالوريوس علوم
منى شاهين	حزب الإصلاح والتنمية	القاهرة	موظفة في السفارة الألمانية	
مينا دنيال[16]	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	عامل	دبلوم متوسط
ناجي كامل	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	مهندس	بكالوريوس هندسة
نادر السيد	مستقل	الجيزة	لاعب كرة	بكالوريوس التربية الرياضية
ناصر عبد الحميد	حملة دعم البرادعي	الغربية	مهندس	بكالوريوس هندسة
ندى طعيمة	6 أبريل	البحيرة		
نسمة زغلول العشماوي	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالبة	
نهال الميرغني	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	موظفة إدارية	المعهد العالي للتعاون
نوارة نجم	مستقلة	القاهرة	صحافية	ليسانس الآداب
نور حمدي	شباب من أجل العدالة والحرية	المنوفية	مهندس	بكالوريوس هندسة
نورا يونس	ليبرالية	القاهرة	صحافية	
هاشم يحيى	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالب	اقتصاد وعلوم سياسية

يتبع

(16) استشهد في مجزرة ماسبيرو.

تابع

هاني الجمل	مستقل	القاهرة	معيد	كلية الهندسة
هاني محمد الشناوي[17]	الإخوان	الجيزة	صاحب شركة	بكالوريوس علوم
هاني محمد طه	مستقل	الإسماعيلية	مدرس	
هاني محمود	شباب الإخوان	الجيزة	مدير بقناة الرسالة	ليسانس دار العلوم
هبة عبد الجواد	إسلامية مستقلة	الجيزة	مهندسة	بكالوريوس هندسة
هدير محمد	6 أبريل	القاهرة	طالبة	
هند مجدي	مستقلة	طنطا	صحافية	
هند محسن	مستقلة	القاهرة	صحافية	بكالوريوس تجارة
هيثم جبر	الاشتراكيون الثوريون	القاهرة	صحافي	الاقتصاد والعلوم السياسية
هيثم صلاح	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالب	كلية التجارة
هيثم محمدين	الاشتراكيون الثوريون	القاهرة	محام	ليسانس حقوق
وائل جمال	الاشتراكيون الثوريون	القاهرة	صحافي	اقتصاد وعلوم سياسية
وائل خليل	الاشتراكيون الثوريون	الجيزة	استشاري تكنولوجيا معلومات	بكالوريوس هندسة
وائل عادل	أكاديمية التغيير	القاهرة	أعمال حرة	بكالوريوس هندسة
وائل عباس	مستقل	القاهرة	صحافي	ليسانس آداب
وائل غنيم	كلنا خالد سعيد	القاهرة	المدير الإقليمي لتسويق منتوجات غوغل بالشرق الأوسط	بكالوريوس هندسة
وسام البكري	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	طالب	كلية التجارة
وسام عطا	شباب من أجل العدالة والحرية	الغربية	طالب	كلية التجارة
وفاء سعد	مستقلة	الجيزة	طالبة	بكالوريوس تجارة

يتبع

(17) استشهد في مجزرة 6/ 10/ 2013 بعد الانقلاب. وهو من عُرِف بصاحب الرأس المتفجر.

تابع

وليد الحداد	الإخوان	الجيزة	مدير مبيعات	بكالوريوس تجارة
وليد أحمد شوقي	6 أبريل	الدقهلية	طبيب أسنان	بكالوريوس طب أسنان
وليد خيري	عصمتيون	القاهرة	محامٍ	ليسانس آداب
وليد عبدالرؤوف	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة	محامٍ	ليسانس حقوق
وليد محمد السيد	الإخوان	القاهرة	مدير مركز تعليمي	ليسانس دار العلوم
ياسر السيد	الإخوان	الجيزة	صاحب شركة	بكالوريوس تجارة
ياسر الهواري	شباب من أجل العدالة والحرية	القاهرة		
ياسر أحمد	الإخوان	الجيزة	رجل أعمال	ليسانس دار العلوم
ياسر صابر	الإخوان	الجيزة	مهندس	بكالوريوس هندسة
ياسمين الجيوشي			صحافية	
يحيى متولي	مستقل	القاهرة		
يسرا نجاتي	مستقلة	القاهرة	طالبة	
يوسف رامز	يساري	الإسكندرية	صحافي وباحث	
يوسف شعبان	الاشتراكيون الثوريون	الإسكندرية	صحافي	الفنون الجميلة
يوسف عادل	6 أبريل	الغربية		بكالوريوس زراعة
يوسف محمد يوسف	مستقل	الفيوم	طالب	كلية الهندسة

يُبيّن الجدول (5-2) توزيع أفراد المجموعة أعلاه بحسب المهنة. ويُلاحظ أن أغلبيتهم الساحقة من المتعلمين أصحاب الدرجات الجامعية أو الطلاب أو المهتمين بالشأن العام بحكم تعريف عملهم، كما في حالة الحقوقيين والصحافيين. ويمكن تصنيف أغلبيتهم الساحقة بأنها منتمية إلى الطبقات المدينية الوسطى:

الجدول (5-2)

توزيع شباب ثورة 25 يناير بحسب المهنة

المهنة	العدد	النسبة المئوية
طالب	66	19.8
صحافي	43	12.9
مهندس	25	7.5
تاجر/ رجل أعمال/ صاحب شركة	18	5.4
مدير	16	4.8
محام	17	5.1
طبيب	14	4.2
استشاري ومدرب	10	3.0
باحث	10	3.0
صيدلاني/ كيميائي	10	3.0
إعلامي	9	2.7
عامل	7	2.1
حقوقي	7	2.1
أستاذ جامعي/ مدرس/ معيد	6	1.8
فنان	6	1.8
مشرف/ مندوب مبيعات	6	1.8
موظف	5	1.5
محاسب	3	0.9
مبرمج	3	0.9
مهني	3	0.9
مصمم	3	0.9
أزهري	3	0.9
رياضي	1	0.3
مهنة غير محددة	42	12.6
المجموع	333	100

في ما يتعلّق بالتقسيم السياسي والتنظيمي للمجموعة، نلاحظ أن المجموعة الأكبر تتألف من ناشطين يعرّفون أنفسهم بأنهم مستقلون بنسبة 26.4 في المئة، يمكن أن يضاف إليها نسبة 5.7 في المئة إضافية تتألف ممن يعرّفون أنفسهم يساريين من دون تصنيف حزبي، وحوالى 3 في المئة من الإسلاميين من دون تصنيف حزبي، وبعض الليبراليين. وإذا أضفنا اتحادات شبابية ديمقراطية، مثل 6 أبريل وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، وهي حركة ثورية ذات طابع ديمقراطي ليبرالي أيضًا، فسنجد أن الأغلبية الساحقة تتألف من غير الحزبيين. أما المنظمون حزبيًا فيأتون غالبًا من الإسلاميين واليسار، مع نسبة صغيرة من الأحزاب القومية والليبرالية. وذُكِرت هنا الأحزاب التي مثّلها شباب بمبادرتهم، أو جرى إيفادهم من الأحزاب للتنسيق مع الشباب، وهذا لا يعكس بالضرورة مقدار مشاركة الأحزاب المذكورة في الحراك الثوري.

المجموعة الثانية من حيث الحجم، بعد المستقلين، هي أعضاء الحركات الشبابية المستقلة (6 أبريل، شباب من أجل الحرية والعدالة، حملة دعم البرادعي، اتحاد الشباب التقدمي، كلنا خالد سعيد). أما المجموعة الثالثة من حيث العدد فهي شباب الإخوان، وتمثل نسبة 18.3 في المئة، الذين ميّزناهم من الإخوان الذين يمثّلون 6.3 في المئة. كانوا جميعًا شبانًا من أعضاء حركة الإخوان المسلمين عند اندلاع الثورة (مجموعهم 24.6 في المئة).

أما إذا نظرنا إلى التيارات بشكل عام، فسنجد في مجموعة شباب الثورة كتلًا كبيرة من الإسلاميين والليبراليين واليساريين، وأعتقد جازمًا أن الحدود بين الأيديولوجيات لم تكن واضحة بحدّة، وأن الحدود في ما بينها طمست بالتدرج خلال العمل المشترك بين الشباب. إن اتفاق هؤلاء على أهداف الثورة، بشكل عابر للأيديولوجيات التي نشأوا عليها أو التي جذبتهم في الجامعة أو في مكان غير الجامعة في مرحلة الاهتمام بالشأن العام، هو برأيي دليل على إمكانية تشكّل تيار سياسي مركزي على الساحة العربية، فيه عناصر من الفكر الديمقراطي الليبرالي (الديمقراطية والحقوق السياسية والحريات المدنية) ومن الفكر اليساري (العدالة الاجتماعية)، مع محاولة البناء على تقاليد التاريخ العربي الإسلامي، والانتماء إلى الحضارة العربية الإسلامية، والتزام القضايا العربية. ولا يمثل هذا التيار أصولية دينية متطرفة، ولا علمانية متطرفة معادية للدين والمتدينين.

ينتمي الشباب الذين خرجوا إلى الميادين العربية في عام 2011 إلى هذا النمط من التفكير في رأيي، أو قاد التفاعل بينهم، وتفاعلهم مع الواقع، إلى إنتاج طلائع هذا التفكير التي قطع تطورها الطبيعي الصراع الديني العلماني بين القوى الحزبية القديمة ودخول الجيوش ساحة العمل السياسي وردات الفعل عليها. وكان رأينا منذ فترة طويلة أن الأيديولوجيات المنعزلة، الإسلامية أو القومية أو اليسارية أو الليبرالية، كل على حدة، فقدت إمكان قيادة المجتمع العربي نحو التغيير، وأن البديل سينشأ من تفاعل عناصر ثقافية وقيمية الطابع من هذه كلها، وسيكون قادرًا على الجمع بين ما يفيد منها كلها لتتمكن من طرح البديل[18]. ونرى أن الاستقطاب العلماني الإسلامي، والدور السلبي للجيش في التحول الديمقراطي، وفشل الأحزاب القديمة في المرحلة الانتقالية بعد الثورات، عوامل تُعيد طرح هذا البديل. وسيقوم بهذه المهمة عمليًا هذا الجيل نفسه من الشباب الذي اكتسب تجربة سياسية غنية منذ عام 2011، في مصر وفي البلدان العربية الأخرى ... هذا رأينا.

الجدول (5-3)

توزيع شباب ثورة 25 يناير بحسب الانتماء السياسي

التوجه	الانتماء	العدد	النسبة المئوية
مستقل	مستقل	88	26.4
حركات شبابية مستقلة	شباب من أجل العدالة والحرية	37	11.1
حركات شبابية مستقلة	6 أبريل	35	10.5
حركات شبابية مستقلة	كلنا خالد سعيد	2	0.6
يساري	الاشتراكيون الثوريون	9	2.7
يساري	تيار التجديد الاشتراكي	7	2.1
يساري	يساري	19	5.7

يتبع

(18) يجد القارئ هذا التوجه في: عزمي بشارة: في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، وأن تكون عربيًا في أيامنا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

تابع

يساري	اتحاد الشباب التقدمي	2	0.6
يساري	حزب العيش والحرية (تحت التأسيس)	1	0.3
ناصري	حزب الكرامة	2	0.6
ناصري	أندية الفكر الناصري	1	0.3
إسلامي	الإخوان المسلمين	21	6.3
إسلامي	شباب الإخوان	61	18.3
إسلامي	إسلامي	6	1.8
إسلامي	حزب العمل	5	1.5
ليبرالي	ليبرالي	4	1.2
ليبرالي	حملة دعم البرادعي	12	3.6
ليبرالي	حزب الجبهة	4	1.2
ليبرالي	حزب الغد	3	0.9
ليبرالي	حزب الإصلاح والتنمية	2	0.6
--	عصمتيون (قوميون تيار عصمت سيف الدولة)	1	0.3
--	آخرون غير محددي التوجه	11	3.3
المجموع		333	100

لم نذكر انتماءات الثوار الدينية والمذهبية، فهم لا يوزعون أنفسهم بحسب انتمائهم الديني، فقد كانت الهوية المصرية هي الغالبة، والانتماء إلى الوطن والمواطنة من مكوّنات ثقافة 25 يناير. لكن من المفيد أن نذكر أن المجموعة أعلاه تشمل ستة مسيحيين وشيعيًا واحدًا وبهائيًا واحدًا. وذكرنا ذلك لإظهار التنوع وشموله المسيحيين منذ البداية، بصفتهم ناشطين ومواطنين، وهذا لم يكن مرهونًا بموقف الكنيسة. كما أن قائمة الناشطين المركزيين شملت مواطنين ينتمون إلى فئات يعتبر عددها قليلًا جدًا، بشكل لا يكاد يُذكر في المجتمع المصري.

يبيّن الجدول (5-4) الثمن الذي دفعه عدد من القادة في أثناء الثورة وفي

المرحلة الانتقالية وبعد الانقلاب العسكري في عام 2013. أما الثمن الذي دفعته جموع المشاركين في التظاهرات والاعتصامات ففاق ذلك بكثير، وبلغ آلاف القتلى والجرحى وذوي العاهات الدائمة. ومن المناضلين من يقبع حتى اليوم في السجون أو يتشرد في المنافي. لكن الحديث هنا عن مصائر ناشطين ينتمون إلى مجموعة صغيرة نسبيًا من 333 شابًا وشابة، تمثل النواة الصلبة لـ 25 يناير، سقط منها 11 شهيدًا، كما تجسّد عيّنة من نمط ثوار تلك الثورة. ويجد أكثر من 10 في المئة منهم نفسه خارج مصر، وبعضهم ملاحق ومهدد بالقتل. كان هؤلاء مناضلين ميدانيين فعلًا، ومع أن نضالهم كان مدنيًا سلميًا بشكل يكاد يكون أنموذجيًا إلى درجة أثارت إعجاب العالم أجمع، لكنهم دفعوا - ولا زال قسم منهم يدفع - ثمنًا غاليًا لمواقفهم ونضالهم.

الجدول (5-4)

وضع بعض شباب بعد الثورة وانقلاب 2013

الوضع الحالي لبعض شباب الثورة	العدد	النسبة المئوية
موجود في المنفى خارج مصر	34	10.3
استشهد/ توفي	11	3.3
سجن لفترة أو لا يزال مسجونًا	11	3.3
حضر من الخارج للمشاركة بالثورة	4	1.2
أصبح عنده عاهة دائمة	4	1.2

يلاحظ أن أغلبية منظمي 25 يناير والمشاركين بأدوار قيادية في تنظيم أيام الثورة وبعده وقفت موقفًا معارضًا للانقلاب العسكري، وأن 30 ناشطًا فقط من 333 أيدوا انقلاب 3 تموز/ يوليو 2013 كموقف ضد سلوك الإخوان ومحمد مرسي في الحكم، فيما لم يؤيد الانقلاب أو عارضه 303 ناشطين من المجموعة. كما أن 3 من الـ 30 الذين أيدوا الانقلاب العسكري اتخذوا مواقف علنية حادة منه لاحقًا، بعد أن اتضحت ملامح النظام السياسي الذي تولد منه.

الجدول (5-5)

توزيع شباب ثورة 25 يناير بحسب الموقف من الانقلاب

الموقف	العدد	في المئة
مؤيد	27	8.1
مؤيد ثم غيّر موقفه	3	0.9
معارض	303	91.0
المجموع	333	100

ملحق
قائمة بالمقابلات التي أجريت مع الناشطين

العدد	اسم الشخص المبحوث	الصفة	الباحث	التاريخ	المكان
1	عمرو جيفارا	ناشط سياسي وفنان تشكيلي	أمل حمادة	23 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
2	القس ناجي موريس	أحد رعاة كنيسة قصر الدوبارة	أمل حمادة	28 أيار/ مايو 2012	القاهرة
3	ألبير شفيق	مدير قناة أون تي في الخاصة	ماريا أديب	9 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
4	عمرو فراج	رئيس مجلس إدارة شبكة رصد الإخبارية	يسرا طه	7 أيار/ مايو 2012	القاهرة
5	طاهر أبو النصر	ممثل جبهة الدفاع عن متظاهري مصر	يسرا طه	12 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
6	محمود عفيفي	المتحدث الإعلامي لحركة شباب 6 أبريل	إسلام حجازي	14 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
7	لا يرغب في الكشف عن اسمه	عقيد في الشرطة	ماريا أديب	17 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
8	خالد تليمة	أمين تنظيم اتحاد الشباب التقدمي	نهال رجب	2 أيار/ مايو 2012	القاهرة
9	كمال أبو عيطة	رئيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة وعضو مجلس الشعب عن حزب الكرامة	إسلام حجازي	12 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
10	عمرو صلاح	ائتلاف شباب الثورة	إسلام حجازي	7 أيار/ مايو 2012	القاهرة

يتبع

تابع

11	جورج إسحق	حركة كفاية وعضو بالجمعية الوطنية للتغيير	إسلام حجازي	22 أيار/ مايو 2012	القاهرة
12	محمد عباس	شباب الإخوان	نيروز ساتيك وهاني عواد	تواريخ متعددة	القاهرة/ الدوحة
13	عبد الرحمن جاد	لجان الإعاشة في ميدان التحرير	أمل حمادة	13 أيار/ مايو 2012	القاهرة
14	عبد الرحمن منصور - أحمد صالح	أدمين صفحة «كلنا خالد سعيد»	يسرا طه	24 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
15	أحمد عراقي نصار	ائتلاف شباب الثورة بالإسكندرية - ناشط ميداني في صفحة «كلنا خالد سعيد»	إسلام حجازي	24 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
16	علي الدين هلال	أمين لجنة الإعلام بالحزب الوطني الديمقراطي - هذه المقابلة غير مصورة، مكتوبة فقط بناء على طلب الشخص المبحوث	أمل حمادة	8 أيار/ مايو 2012	القاهرة
17	أحمد راغب	مركز هشام مبارك	يسرا طه	19 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
18	أبو العلا ماضي	رئيس حزب الوسط	هاني عواد ونيروز ساتيك	6 تشرين الأول/ أكتوبر 2012	الدوحة
19	كريم البحيري	صاحب مدوّنة عمال مصر- ناشط في انتفاضة المحلة الكبرى 2008	هاني عواد ونيروز ساتيك	3 كانون الثاني/ يناير 2012	القاهرة
20	عبد المنعم إمام	ناشط سياسي في حملة دعم البرادعي	هاني عواد ونيروز ساتيك	3 كانون الثاني/ يناير 2012	القاهرة
21	عبد الله الطحاوي	صحافي مصري من السويس	نيروز ساتيك وهاني عواد	8 تشرين الأول/ أكتوبر 2012	الدوحة
22	زكريا عبد العزيز	رئيس نادي القضاة	هاني عواد ونيروز ساتيك	30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012	القاهرة

يتبع

تابع

23	مصطفى سنجر	ناشط سياسي وإعلامي وعضو سابق بحزب التجمع وعضو بالحركة الثورية الاشتراكية	أحمد عبد ربه وإسماعيل اسكندراني وعلي الرجال	22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011	الشيخ زويد
24	صلاح البلك	ناشط وكاتب من العريش	أحمد عبد ربه وعلي الرجال	21 تشرين الأول/ أكتوبر 2011	العريش
25	أشرف العناني	شاعر ومدوّن من الشيخ زويد	أحمد عبد ربه وعلي الرجال وإسماعيل إسكندراني	22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011	الشيخ زويد
26	سعيد عتيل	ناشط يساري عضو ائتلاف شباب الثورة في الشيخ زويد	أحمد عبد ربه وإسماعيل إسكندراني وعلي الرجال	22 تشرين الأول/ أكتوبر 2011	الشيخ زويد
27	جمال حشمت	قيادي في جماعة الإخوان المسلمين وعضو مجلس الشعب المصري سابقا	نيروز ساتيك وهاني عواد	8 تشرين الأول/ أكتوبر 2012	الدوحة
28	لا يرغب في الكشف عن اسمه	عضو سابق في جماعة الإخوان المسلمين	نيروز ساتيك	22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012	القاهرة
29	حذيفة أبو الفتوح	ناشط سياسي إسلامي	نيروز ساتيك	في 6 شباط/ فبراير 2014	عبر السكايب
30	خالد السيد	عضو ائتلاف شباب الثورة	المؤلف	10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015	الدوحة
31	إسلام لطفي	شباب الإخوان المسلمين سابقًا، وأحد مؤسسي ائتلاف شباب الثورة، ومنسّق حزب التيّار المصريّ	نيروز ساتيك وهاني عواد	7 تشرين الأول/ أكتوبر 2012	الدوحة
32	دون أحمد مهنا ومحمد مفيد ومصطفى الحسيني وأحمد البودي	مؤسسي دار دوّن	نيروز ساتيك وهاني عواد	1 كانون الأول/ ديسمبر 2012	القاهرة

يتبع

تابع

33	إسلام لطفي وعمار البلتاجي ومحمد عباس	شباب الإخوان المسلمين	نيروز ساتيك وهاني عواد	9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012	الدوحة
34	محمد صلاح	من مؤسسي حركة شباب من اجل العدالة والحرية	محمد عباس	23 كانون الثاني/ يناير 2014	الدوحة
35	عبد المنعم إمام	مسؤول قسم المحافظات في حملة دعم البرادعي	هاني عواد نيروز ساتيك	30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011	القاهرة
36	محمد عبد السلام	ناشط سياسي من الإسكندرية		شهادة مكتوبة بواسطة خالد السيد	-
37	مصطفى شوقي	شباب من أجل العدالة والحرية	محمد عباس	4 أيار/ مايو 2014	عبر السكايب
38	محمود سامي	حركة 6 أبريل	محمد عباس	23 آذار/ مارس 2014	عبر السكايب
39	زياد العليمي	حملة دعم البرادعي	محمد عباس	11 أيار/ مايو 2014	عبر السكايب
40	سالي توما	حملة دعم البرادعي	محمد عباس	21 أيار/ مايو 2014	عبر السكايب
41	معاذ عبد الكريم	شباب الإخوان سابقًا	أميمة عبد اللطيف	2 أيار/ مايو 2011	الدوحة
42	خالد عبد الحميد	ائتلاف شباب الثورة	محمد عباس	27 أيار/ مايو 2014	عبر السكايب
43	نوارة نجم	ناشطة سياسية	أميمة عبد اللطيف	1 أيار/ مايو 2011	الدوحة
44	عبد الرحمن فارس	ناشط سياسي	محمد عباس	24 شباط/ فبراير 2014	الدوحة
45	وليد عبد الرؤوف	حركة شباب من أجل العدالة والحرية	محمد عباس	24 حزيران/ يونيو 2014	الدوحة
46	هاني محمود	شباب الإخوان	المؤلف	5 و15 أيلول/ سبتمبر 2015	الدوحة

يتبع

تابع

47	أحمد أبو خليل	إسلامي مستقل	محمد عباس	6 نيسان/ أبريل 2014	عبر السكايب
48	محمد نعيم	ناشط يساري		شهادة مكتوبة	
49	محمد بدوي	حركة شباب من أجل العدالة والحرية	محمد عباس	21 شباط/ فبراير 2014	عبر السكايب
50	محمد القصاص	شباب الإخوان	محمد عباس	14 شباط/ فبراير 2014	عبر السكايب
51	محمد عواد	حركة شباب من أجل العدالة والحرية	محمد عباس	2 أيار/ مايو 2014	عبر السكايب
52	هاني محمود	شباب الإخوان	محمد عباس	4 نيسان/ أبريل 2014	الدوحة
53	لا يرغب في الكشف عن اسمه	ضابط من قوى الأمن	ماريا أديب	17 نيسان/ أبريل 2012	القاهرة
54	أحمد ناجي	مصور صحافي بجريدة الشروق	أحمد عبد ربه وعلي الرجال	7 و8 كانون الأول/ ديسمبر 2011	الإسكندرية
55	محمد سمير	منسق الحملة الشعبية لدعم حملة البرادعي في الإسكندرية	أحمد عبد ربه وعلي الرجال	7 و8 كانون الأول/ ديسمبر 2011	الإسكندرية
56	عبد الرحمن محمود	باحث قانوني	أحمد عبد ربه وعلي الرجال	7 و8 كانون الأول/ ديسمبر 2011	الإسكندرية
57	أحمد فهمي	منسق شباب 6 أبريل في الإسكندرية	أحمد عبد ربه وعلي الرجال	7 و8 كانون الأول/ ديسمبر 2011	الإسكندرية
58	علي الرجال	ناشط سياسي	أحمد عبد ربه	7 و8 كانون الأول/ ديسمبر 2011	الإسكندرية
59	ماهينور المصري	عضوة في الاشتراكيين الثوريين	أحمد عبد ربه وعلي الرجال	8 كانون الأول/ ديسمبر 2011	الإسكندرية
60	عبد الرحمن منصور	أدمين صفحة «كلنا خالد سعيد»	نيروز ساتيك	15 كانون الأول/ ديسمبر 2014	عبر السكايب

يتبع

تابع

61	محمد أبو مصر	حزب الغد	أحمد عبد ربه	17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011	السويس
62	أحمد محمود	أمين حزب الحرية والعدالة بالسويس	أحمد عبد ربه	17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011	السويس
63	أحمد الكيلاني	منسق بحزب الكرامة	أحمد عبد ربه	17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011	السويس
64	محمد عبد الرازق	قيادي بالحزب الناصري	أحمد عبد ربه	17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011	السويس
65	محمد عبد اللطيف حمدان	كاتب صحفي	أحمد عبد ربه	17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011	السويس
66	صلاح عامر أحمد	أمين شباب حزب الحرية والعدالة	أحمد عبد ربه	17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011	السويس
67	فتحي عبد الحميد	عضو مجلس إدارة الاتحاد العام لأصحاب المعاشات	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	19 و20 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى
68	علاء البهلوان	حزب الجبهة الديمقراطية بالمحلة	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	19 و20 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى
69	شادي الرخاوي	حزب الجبهة الديمقراطية بالمحلة	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	19 و20 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى
70	محمد فتحي	حزب التحالف الشعبي الاشتراكي بالمحلة	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	19 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى
71	محمد موسى	حزب التحالف الشعبي الاشتراكي بالمحلة	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	19 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى
72	أحمد عبد القادر	حزب الجبهة في المحلة الكبرى	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	19 و20 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى

يتبع

تابع

73	محمد مراد	أمين حزب العمل	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	20 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى
74	أحمد سامي	محامٍ، الإخوان المسلمين	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	20 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى
75	عبد الحميد بسيوني	عميد متقاعد - ضابط مهندس سابق بقوات الدفاع الجوي	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	20 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى
76	إسماعيل عبد الحافظ	وكيل معهد أزهري بالمحلة من حزب الحرية والعدالة	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	20 كانون الأول/ ديسمبر 2011	المحلة الكبرى
77	حمدي الفخراني	عضو حزب الجبهة	هاني عواد	22 آب/ أغسطس 2012	عبر الهاتف
78	الأمير محمود أمير	محامي وناشط سياسي من مدينة أسوان	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	30 أيلول/ سبتمبر 2011	أسوان
79	محيي الدين عبد الحميد	ناشط في حزب العدل	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	30 أيلول/ سبتمبر 2011	أسوان
80	ميسرة عبد العزيز عبدون	عضو في حزب الوفد وائتلاف شباب الثورة	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	30 أيلول/ سبتمبر 2011	أسوان
81	أحمد عبد الرزاق	ناشط سياسي في مدينة أسوان	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	30 أيلول/ سبتمبر 2011	أسوان
82	أحمد رجب	ناشط في حملة دعم البرادعي	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	30 أيلول/ سبتمبر 2011	أسوان
83	آيات - لا ترغب في الكشف عن اسمها بالكامل	ناشطة مصرية نوبية وعضو ائتلاف شباب الثورة في أسوان	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	30 أيلول/ سبتمبر 2011	أسوان
84	محمد علي بدري	سكرتير عام حزب الوفد في محافظة أسوان	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	30 أيلول/ سبتمبر 2011	أسوان

يتبع

تابع

85	نجلاء بسيوني	مخرجة تلفزيونية من مدينة أسوان	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	30 أيلول/ سبتمبر 2011	أسوان
86	أحمد عامر	مخرج في التلفزيون المصري	أحمد عبد ربه وإسلام حجازي	30 أيلول/ سبتمبر 2011	أسوان
87	عمر عامر	طبيب	هاني عواد	22 آب/ أغسطس 2012	عبر الهاتف
88	عبد المنعم إمام	ناشط سياسي من مدينة المحلة الكبرى ومسؤول قسم المحافظات في حملة دعم البرادعي	نيروز ساتيك	17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014	عبر السكايب

المراجع

1- العربية

كتب

أبو العلا، سيد فوزي. متهمون بدعم غزة. القاهرة: مركز هشام مبارك للقانون، 2010.

أبو الفتوح، عبد المنعم. عبد المنعم أبو الفتوح: شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر، 1970-1984. تحرير حسام تمام؛ تقديم طارق البشري. القاهرة: دار الشروق، 2010.

أبو النجا، شيرين (اعداد). من أوراق شاهندة مقلد. القاهرة: دار ميريت، 2006. (مختارات ميريت)

إسماعيل، حمادة. انتفاضة 1935 بين وثبة القاهرة وغضبة الأقاليم. القاهرة: دار الشروق، 2005.

الأسواني، علاء. هل نستحق الديمقراطية؟. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2010. (مقالات علاء الأسواني؛ 2)

إفلات الجناة من العقاب، وحرمان الضحايا من العدالة في قضايا التعذيب. نيويورك: هيومن رايتس ووتش، 2011. على الموقع الإلكتروني: <http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/egypt0111arweb.pdf>.

إمام، عبد الله. مذكرات صلاح نصر. ج 1. القاهرة: دار الخيال، 1999.

أمين، جلال. عصر الجماهير الغفيرة، 1952-2002. القاهرة: دار الشروق، 2003.

______. ماذا حدث للمصريين؟ تطور المجتمع المصري في نصف قرن، 1945-1995. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999.

______. مصر والمصريون في عهد مبارك، 1981-2011. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2011.

______. وصف مصر في نهاية القرن العشرين. ط 3. القاهرة: دار الشروق، 2009.

الأيوبي، نزيه. تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط. ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

______. الدولة المركزية في مصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989. (مشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة)

باروت، جمال وفيصل دراج (تنسيق). الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية. ط 4. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2006. 2 مج.

بالمر، مونت. البيروقراطية المصرية: دراسة ميدانية. ترجمة علي ليلة؛ مراجعة السيد يسين. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1994.

بشارة، عزمي. أن تكون عربيًا في أيامنا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

______. الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

______. سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن (آذار/ مارس 2011 - آذار/ مارس 2013). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

______. في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

______. من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2010.

______. هل من مسألة قبطية في مصر. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

البشري، طارق. الحركة السياسية في مصر، 1945-1952. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 1983.

______. القضاء المصري بين الاستقلال والاحتواء. ط 2. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006.

______. المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية. ط 4 منقحة. القاهرة: دار الشروق، 2004.

______. مصر: بين العصيان والتفكك. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2010.

______. من أوراق ثورة 25 يناير. القاهرة: دار الشروق، 2012.

بشير، محمد جمال. كتاب الألتراس: عندما تتحدى الجماهير الطبيعة. ط 4. القاهرة: دار دوّن، 2012.

بطاطو، حنا. العراق: الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار. ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1992.

البغدادي، عبد اللطيف. مذكرات عبد اللطيف البغدادي. 2 ج. القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1977.

بومييه، صوفي. مصر: الوجه الآخر. ترجمة ميشال كرم. بيروت: دار الفارابي، 2009.

التعذيب في مصر: سياسة دولة، 2003-2006. القاهرة مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي. 2006، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <https://alnadeem.org/files/torture_in_egypt_2006_ar.pdf>.

تمام، حسام. الإخوان المسلمون: سنوات ما قبل الثورة. القاهرة: دار الشروق، 2012.

جلال، عصام الدين. الشارع الوطني: المدرسة والقدوة، 1924-2008. القاهرة: دار ميريت، 2009. 2 ج.

جمال عبد الناصر وعصره. إشراف وتقديم عادل غنيم. القاهرة: دار المعارف، 2013.

الجنزوري، كمال. طريقي، سنوات الحلم والصدام والعزلة: من القرية إلى رئاسة مجلس الوزراء. القاهرة: دار الشروق، 2014.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري. أهم مؤشرات الفقر لبيانات الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2010/ 2011. [القاهرة: الجهاز، 2011].

جيد، رمزي ميخائيل. أزمة الديموقراطية ومأزق الصحافة «القومية»، 1952-1984. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1987.

حسانين، محمد أحمد علي. الهجرة الداخلية في مصر: دراسة في الجغرافيا البشرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 88)

حسين، أحمد سيد. حركات الاحتجاج في مصر. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2010.

حسين، أحمد عبد الحميد (تحرير). يوميات الثورة المصرية، يناير 2011. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ الدار العربية للعلوم، 2011. (أوراق الجزيرة؛ 24)

الحسيني، إسحاق موسى. الإخوان المسلمون: كبرى الحركات الإسلامية الحديثة. ط 2. بيروت: [دار بيروت للطباعة والنشر]، 1955.

حشمت، محمد جمال. تزوير الإرادة جريمة دولة وتجربة نائب. طنطا: دار البشير للثقافة والعلوم، 2011.

حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حال حقوق الإنسان في الوطن العربي، التقرير السنوي 2009-2010. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2010.

حمروش، أحمد. شهود ثورة يوليو. ط 2. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984.

______. قصة ثورة 23 يوليو. ط 3. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1983. 5 مج.

حمودة، حسين محمد أحمد. أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون. ط 2. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1985.

حندوسة، هبة [وآخرون]. مصر تقرير التنمية البشرية، 2010: شباب مصر، بناة مستقبلنا. القاهرة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2010.

خالد، علاء. وجوه سَكَندريّة. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2013.

دافيز، إيريك. طلعت حرب وتحدي الاستعمار: دور بنك مصر في التصنيع، 1920-1941. ترجمة هشام سليمان عبد الغفار؛ مراجعة وتقديم إبراهيم فوزي. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2009.

الدسوقي، عاصم. كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري، 1914-1952. القاهرة: دار الشروق، 2007.

دياب، أسامة. هل نسترد أموالنا المنهوبة: أصول مصر المهربة بين صفقات التصالح وأحكام البراءة والفساد المؤسسي. القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/can_we_recover_our_stolen_assets_ar.pdf>.

دياب، محمد حافظ. إنتفاضات أم ثورات في تاريخ مصر الحديث. تقديم لطيفة محمد سالم. القاهرة: دار الشروق، 2011. (سلسلة التاريخ: الجانب الآخر: إعادة قراءة للتاريخ المصري؛ 20)

الرافعي، عبد الرحمن. ثورة 1919: تاريخ مصر القومي من سنة 1914 إلى سنة 1921. ط 4. القاهرة: دار المعارف، 1987.

______. ثورة 23 يوليو 1952: تاريخنا القومي في سبع سنوات، 1952-1959. ط 2. القاهرة: دار المعارف، 1989.

الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها. إشراف وتحرير بهجت قرني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

زهران، فريد. الحركات الاجتماعية الجديدة. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007. (تعلم حقوق الانسان؛ 12)

زهري، أيمن. دفتر أحوال المجتمع المصري. شبين الكوم، مصر: [المؤلف]، 2006.

السادات، أنور. البحث عن الذات: قصة حياتي. القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1978.

سعيد، عاطف شحات. التعذيب في مصر، 1981-2008: جريمة ضد الإنسانية. القاهرة: دار الالتزام، 2010.

الشاذلي، سعد الدين. حرب أكتوبر. باريس: مؤسسة الوطن العربي، 1980.

شحاتة، دينا (محررة). عودة السياسة: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر. تصدير السيد يس. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2010.

الشطي، إسماعيل [وآخرون]. الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

شكر، عبد الغفار. الصراع حول الديمقراطية في مصر. القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2009.

شلبي، علي. أزمة الكساد العالمي الكبير وانعكاسها على الريف المصري، 1929-1934. القاهرة: دار الشروق، 2006.

طنطاوي، آمال. المهمشون في صعيد مصر: آليات السيطرة والخضوع. القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2012.

عبد الرحيم، حافظ. الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية- سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

عبد السلام، الشيماء وهدى صلاح الدين. المدونات. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2010. (مفاهيم)

عبد الفتاح، ناهد عز الدين. العمال ورجال الأعمال: تحولات الفرص السياسية في مصر. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003.

عبد الفتاح، نبيل (محرر). القضاة والإصلاح السياسي. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2006.

عبد الفضيل، محمود. رأسمالية المحاسيب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي. القاهرة: دار العين، 2011.

عبد الكريم، شادي [وآخرون]، الخطر الكامن: الفساد في مصر. اعداد وتحرير سعيد عبد الحافظ. القاهرة: ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان، 2007.

عبد الله، ثناء فؤاد. مستقبل الديمقراطية في مصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

عبد الملك، أنور. المجتمع المصري والجيش (1952-1973). ط 2. القاهرة: مركز المحروسة، 2005. (كتاب المحروسة؛ 27)

عبد الناصر، جمال. فلسفة الثورة والميثاق. بيروت: دار القلم، 1970.

عشماوي، سيد. الفلاحون والسلطة على ضوء الحركات الفلاحية المصرية، 1919-1999. القاهرة: دار ميريت، 2000. (مختارات ميريت)

علي، سعيد إسماعيل. ثقافة المقهورين. القاهرة: عالم الكتب، 2008.

العيسوي، إبراهيم. الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ 1974 وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2007.

______. العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية: مع اهتمام خاص بمصر وثورتها (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

غنيم، وائل. الثورة 2.0: إذا الشعب يوما أراد الحياة. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2012.

فاروفي، ثريا [وآخرون]. التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المجلد الثاني: 1600-1914. تحرير خليل اينجاليك بالتعاون مع دونالد كواترت؛ ترجمة قاسم عبده قاسم. بيروت؛ طرابلس، ليبيا: دار المدار الإسلامي، 2007.

فوزي، محمد. حرب الثلاث سنوات، 1967-1970: مذكرات الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق. ط 5. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990.

محافظة، علي. بريطانيا والوحدة العربية، 1945-2005. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011. (وقفية جمال عبد الناصر الثقافية)

محيي الدين، خالد. والآن أتكلم. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.

مركز الأرض لحقوق الإنسان. منازعات الأرض خلال النصف الأول من عام 2010: مقتل 130 فلاحاً وإصابة 850 مواطناً وحبس 1234 آخرين. القاهرة: مركز الأرض، 2010. (سلسلة الأرض والفلاح؛ 55)

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. واحة الإفلات من المحاسبة والعقاب: حقوق الإنسان في العالم العربي، التقرير السنوي، 2009. القاهرة: المركز، 2009. (سلسلة قضايا الإصلاح؛ 24)

المناوي، عبد اللطيف. الأيام الأخيرة لنظام مبارك: 18 يوم. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012.

المنشاوي، محمد. أمريكا والثورة المصرية: من 25 يناير إلى ما بعد 3 يوليو - شهادة من واشنطن. القاهرة: دار الشروق، 2014.

منصوري، نديم. سوسيولوجيا الإنترنت. بيروت: منتدى المعارف، 2014. (اجتماعات عربية؛ 4)

منيسي، أحمد. حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي: دراسة للحالة المصرية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010.

ميتشل، تيموثي. حكم الخبراء: مصر، التكنو - سياسة، الحداثة. ترجمة بشير السباعي وشريف يونس. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

ميتشل، ريتشارد ب. الإخوان المسلمون. ترجمة عبد السلام رضوان. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1977.

النجار، أحمد السيد [وآخرون]. دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

نجيب، محمد. كنت رئيسًا لمصر. القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1984.

نشأت، نشوة (تحرير). حالة حقوق الإنسان في مصر: التقرير السنوي لعام 2008. القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، 2008.

نصار، آية [وآخرون]. الثورة المصرية: الدوافع والإتجاهات والتحديات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

نصر الله، هدى. لصالح من يعمل محامي الشعب؟: اعادة طرح لقضية استقلال النيابة العامة ومدى انعكاسها على مسار العدالة الجنائية فيما بعد الثورة. القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2014.

النقيب، خلدون حسن. الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر : دراسة بنائية مقارنة. ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

نوتوهارا، نوبوأكي. العرب: وجهة نظر يابانية. كولن، ألمانيا: منشورات الجمل، 2003.

هلال، علي الدين. النظام السياسي المصري: بين إرث الماضي وآفاق المستقبل، 1981-2010. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010.

______ [وآخرون]. مستقبل المجتمع والتنمية في مصر: رؤية الشباب: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للباحثين الشبان: مصر في عيون. تحرير عبد العزيز شادي. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2002. (قضايا التنمية؛ 22)

هويدي، أمين. الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر، حقائق تنشر لأول مرة مع ثماني وثائق سرية. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992.

وهبة، ربيع [وآخرون]. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مصر، المغرب، لبنان، البحرين. تحرير عمرو الشوبكي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

يوميات التعذيب وسوء المعاملة، يناير - ديسمبر 2010: قوة العمل المناهض للتعذيب. القاهرة: مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف، 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/p2aErW>.

دوريات

«6 أسباب وراء حدوث حالة الفراغ الأمني.» الأهرام: 28/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=457747&eid=3387>.

«7 بنود و6 إجراءات في حوار سليمان والقوى السياسية والإخوان.» الشروق: 7/ 2/ 2011.

«21 حزبًا صغيرًا تبدأ الحوار مع «شفيق» والوفد والتجمع والناصري والجبهة والإخوان ترفض.» المصري اليوم: 4/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=286543>.

«60 ألف «ناشط افتراضي» يشاركون في مظاهرة «عيد الشرطة».» الشروق: 20/ 1/ 2011.

أبو الغار، محمد. «ثورة تونس: هل هي قابلة للتكرار؟.» المصري اليوم: 23/ 1/ 2011.

«أبو الغيط: محاولة اغتيال عمر سليمان صحيحة.» الأهرام: 24/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/64352.aspx>.

أبو الغيط، محمد. «بالصور: الشروق تنشر خرائط خطة «كرة الثلج» التي أطلقت شرارة الثورة المصرية.» الشروق: 24/ 1/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24012013&id=b3c9d405-d921-4bf5-b448-06cff3d995bc>.

«الاتحاد الأوروبي يدعو الرئيس مبارك لنقل السلطة.» اليوم السابع: 2/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345452>.

«الإخوان: لا يمكن أن نرفض حوارًا جادًا يبتغي مصلحة الوطن.» اليوم السابع: 4/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=346081>.

«الإخوان: لسنا مترددين في الرد.. فلا حوار قبل رحيل مبارك.» اليوم السابع: 3/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=346044>.

إسماعيل، أحمد ومحمد عيسى. «صلاح البديوي: المبيدات المسرطنة أخطر من الأسلحة الفاسدة.» الأهرام: 16/ 4/ 2011. على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=480581&eid=17>.

أمين، جلال. «كيف نفسّر الثورة التونسية.» الشروق: 21/ 1/ 2011.

«أوباما: أثق بأن الحكومة المصرية القادمة ستكون شريكة لأمريكا والأخوان لا يتمتعون بالأغلبية.» الأهرام: 7/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/World/News/61747.aspx>.

«ائتلاف الشباب يدعو للتظاهر بـ 5 ميادين يوم الجمعة.» اليوم السابع: 8/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=348542>.

«ائتلاف المعارضة لن نقفز على ثورة الشباب.» الشروق: 2/ 2/ 2011.

الباشا، سهام وأحمد متولي. «اللجنة الدستورية تختتم اجتماعها الأول بالاتفاق على تعديل 6 مواد.» اليوم السابع: 9/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=348896>.

«البرادعي: نظام مبارك يرتعش.» النهار (مصر): 26/ 12/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alnaharegypt.com/nhar/art30421-cat30.html>.

«البرادعي يعلن تأسيس الجمعية الوطنية للتغيير، ويعقد مؤتمرًا مغلقًا مع القوى السياسية.» المصري اليوم: 25/ 2/ 2010. تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 6/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/34712>.

«البرادعي: يمكن منح مبارك خروجًا آمنًا وبكرامة.» الشروق: 5/ 5/ 2011.

«البرادعي يناقش مع الأميركيين والأوروبيين مرحلة «ما بعد مبارك».» الشروق: 2/ 2/ 2011.

«البرلمان الشعبي يحمل النظام مسؤولية الفوضى.» الشروق: 31/ 1/ 2011.

«البلطجية يعلنون الحرب على التغيير. القوات المسلحة تطالب المتظاهرين بالعودة لمنازلهم.» الشروق، 3/ 2/ 2011.

«البنتاجون: نتشاور مع قادة مصريين. جيتس يتصل بطنطاوي وعنان يطلع مولن على آخر التطورات.» الشروق: 1/ 2/ 2011.

«بيان من القوات المسلحة لن نستخدم العنف ضد أبناء مصر.» الشروق: 1/ 2/ 2011.

«البيت الأبيض: الشعب المصري هو الذي يقرر ما يريد.» **الشروق**: 1/ 2/ 2011.

«تفاصيل حوار نائب الرئيس مع أحزاب المعارضة: «سليمان» يتعهد بالتحقيق مع جميع المسؤولين عن الفوضى.» **المصري اليوم**: 4/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 4/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=286513>.

«تفاصيل الحوار الوطني بين عمر سليمان والأحزاب وشباب المعتصمين.» **اليوم السابع**: 10/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=349281>

تمام، حسام. «الإسلاميون والثورة المصرية: غياب فتردد فمشاركة.» **الأخبار (لبنان)**: 22/ 2/ 2011. على الموقع الإلكتروني: <http://www.al-akhbar.com/node/3645>.

«جهاد الخازن: عمر سليمان رجّح أن يكون جمال مبارك وراء محاولة اغتياله.» **المصري اليوم**: 28/ 7/ 2012. على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/150343>.

حسن، طارق. «ضربت المعبر بالصواريخ يوم دخول المعونات .. فأغلقته إسرائيل، حماس تمنع وصول مساعدات الهلال الأحمر إلى قطاع غزة.» **الأهرام**: 26/ 12/ 2008. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/Archive/2008/12/26/FRON2.HTM>.

حسن، عمّار علي. «مصر وثورة تونس.» **المصري اليوم**: 25/ 1/ 2011.

حسنين، محمد عبده. «انتفاضة.. «ائتلاف الشباب».» **الشرق الأوسط**: 11/ 2/ 2011، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 3/ 2016، على الموقع الإلكتروني:

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&issueno=11763&article=607708#.VupRJuJ96Uk>

«الحكم على سعدات 30 عامًا... ليفني تُهدد.. والاحتلال يحضر للعدوان على غزة.» **الثورة (دمشق)**: 26/ 12/ 2008. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=338906898200812260048 41>.

حمادة، أمل. «متحدّو السلطة: الألتراس كقوة تعيد تعريف العلاقة بين الشارع والدولة.» السياسة الدولية (ملحق اتجاهات نظرية): العدد 187، كانون الثاني/ يناير 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 1/ 11/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2090.aspx>.

حمدي، محمد. «محمود الشامي على مقعد والده.» روز اليوسف: 10/ 11/ 2010.

حمزاوي، عمرو. «ثورة الياسمين: تونس إلى أين والتداعيات الإقليمية.» الشروق: 23/ 1/ 2011.

«خطط الهجوم والدفاع في «يوم الغضب».» الشروق: 25/ 1/ 2011.

«الداخلية تستعد بـ20 سيارة أمن مركزي وأكثر من 3 آلاف جندي وألف شرطي، والشرطة توزع الورد في طرقات القاهرة والجيزة.» الجريدة: 25/ 1/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://cutt.us/JKrkm>.

دربالة، ناجي [وآخرون]. «يوميات الاعتصام، وفي الاعتصام كانت لنا أيام.» القضاة: السنة 21، نيسان/ أبريل - أيلول/ سبتمبر 2006.

الدرجلي، عادل. «البرلمان «الشعبى» يبدأ جلساته أول يناير تحت مظلة «الوطنية للتغيير».» المصري اليوم: 16/ 12/ 2010. على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/100513>.

______. «قيادات الوطنية للتغيير تقرر نزول الشارع لجمع توقيعات بيان التغيير ولجنة لتنظيم حملة طرق الأبواب.» المصري اليوم: 4/ 10/ 2010. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/News/details/89923#>.

«دعوات لإضراب شعبي يبدأ اليوم، الحريري: الحكومة الجديدة تحاكم مبارك وعائلته والحزب الوطني.» الشروق: 30/ 1/ 2011.

«ذكريات أسبوع الرحيل: بالفيديو ... الكتاتني: «لا لتعطيل المؤسسات» وعمر سليمان: «25 يناير حركة وطنية».. يوميات الثورة: 4 فبراير» الشروق، 4/ 2/ 2014.

«ردود أفعال متفاوتة على خطاب الرئيس.» الشروق: 2/ 2/ 2011.

رمضان، بسام. «بالصور والفيديو: أشهر 10 كوارث في عهد مبارك.» **المصري اليوم**: 11/ 8/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 10/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/499524>.

زكي، كوثر. «سجون المحروسة تهذيب وتهذيب وتعذيب.» **الأهرام**: 2/ 4/ 2012. على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=872210&eid=3049>.

زلط، علي وأحمد علي. «عمارات الإسكندرية «سريعة السقوط».. سر فى «بطن» المحافظين.» **المصري اليوم**: 1/ 1/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/104675>.

الزيني، نهي. «رسالة إلى القضاء المنبطح.» **المصري اليوم**: 24/ 11/ 2005.

«سبعة أحزاب تعلن تأسيس الجبهة الشعبية لحماية مصر من البرادعي.» **المصري اليوم**: 1/ 3/ 2010. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/588>.

سعد، ريم. «عشرون عامًا على قانون الإيجارات الزراعية.» **الشروق**: 22/ 6/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=22062014&id=0af59c2b-2eb3-4f20-b776-6744e869fa17>.

السعيد، رفعت. «المشكلات الحقيقية في الحوار.» **الأهرام**: 10/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/439/2011/02/10/10/62126.aspx>.

سعيد، مي. «حركة 9 مارس تحتفل باستقلال الجامعة.» **العربي الجديد**: 4/ 3/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 19/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alaraby.co.uk/society/bb6cace0-66c2-4256-a9aa-fea8e89bf54e>.

«السلفيّون يمتنعون.» **الشروق**: 25/ 1/ 2011.

«سليمان للتلفزيون المصري: حركة 25 يناير لم تكن تخريبية .. والمطالبة برحيل مبارك غير لائقة بشعب مصر .. والتعديل الدستوري سيتم بالتوافق مع

الأحزاب .. وعرضنا الحوار على الإخوان ومازالوا مترددين.» اليوم السابع: 3/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=346013>.

«سليمان والمعارضة يبدأون الحوار بدقيقة حداد على أرواح الشهداء.» اليوم السابع: 6/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=347019>.

السيد، عماد. «المصري اليوم تنشر نص التحقيقات في قضية عماد الكبير.» المصري اليوم: 15/ 2/ 2007. على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=48078>.

شعبان، أحمد بهاء الدين. «محظوظٌ مَن يُقيَّضُ له أن يعيش لحظةَ الثورة! (لوحات عن ثورة عمرُها آلاف السنوات - مكابدات شخصيّة).» الآداب: السنة 59، الأعداد 4-6، نيسان/ أبريل - حزيران/ يونيو 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.adabmag.com/node/391>.

«شفيق: ما يحدث في محافظات مصر ليست ثورة أو انتفاضة وإنما تعبير حاد عن الرأي.» الشروق: 2/ 2/ 2011.

«شفيق يؤكد ضرورة بقاء الرئيس مبارك في منصبه حتى نهاية فترة ولايته الرئاسية.» الأهرام: 7/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/Archive/436/2011/2/7/27/61746.aspx>.

شكر، عبد الغفار. «حتى لا ننسى دور الحركات الاحتجاجية.» الأهرام: 18/ 5/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1288419&eid=5480>.

«شنودة في اتصال هاتفي بمبارك، إحنا معاك.» الشروق: 31/ 1/ 2011.

الشوبكي، عمرو. «مصر ليست تونس.» المصري اليوم: 16/ 1/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 11/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=284790>.

«شيخ الأزهر يدعو ممثلين عن الشباب للقائه.» اليوم السابع: 2/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www. youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345567>.

«ضابط شرطة يقر أمام النيابة: القناصة تابعون لوحدة الإرهاب الدولي بأمن الدولة ويحصلون علي الأوامر من الوزير مباشرة.» جريدة 25 يناير: 22/ 8/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/ ODX4x3>.

«ضابط شرطة يقرر أمام النيابة في قضية قتل المتظاهرين: القناصة تابعون لوحدة الإرهاب الدولي بأمن الدولة ويحصلون على الأوامر من الوزير مباشرة.» الأهرام: 21/ 9/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/Archive/631/2011/8/21/25/96347.aspx>.

«العادلي أمام النيابة: سحبت قوات الشرطة حتى لا تقع مذبحة دموية.» الشروق: 11/ 2/ 2011.

«العادلي بالنيابة: إطلاق النار بالمظاهرات يكون بأمر من الرئيس وطلبت من مبارك ايجاد حل سياسي مع المتظاهرين دون جدوى .. ويردد محصلش.» الأهرام: 28/ 3/ 2011. على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/ incidents/News/6966.aspx>.

«العادلي يهتز.. ومبارك يرفض الكلام.» الأهرام: 9/ 9/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/ articles.aspx?Serial=629044&eid=7582>.

«عاشور يجمد موقف الناصري من الحوار مع النظام.» اليوم السابع: 2/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www. youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345471>.

عبد الحفيظ، أحمد. «القضاء والإصلاح السياسي في مصر.» كراسات استراتيجية (القاهرة): السنة 17، العدد 181، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.

«عبد الرحمن يوسف: فروع جديدة لجمعية البرادعي في أوروبا والولايات المتحدة.» مصراوي: 17/ 4/ 2010. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/ april/17/baradei.aspx?ref=moreclip>.

عبد العزيز، عز الدين. «حريق هائل يلتهم فرنين للصهر بمصنع السبائك الحديدية بإدفو.» الأهرام: 15/ 9/ 2009. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 1/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=37022&eid=1586>.

______. «محاولات لإعادة مشروع حديد أسوان للعمل.» الأهرام: 22/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 1/ 2015، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=453551&eid=1586>.

عبد القدوس، محمد. «تعظيم سلام للمشير.» الشعب: 14/ 10/ 1984.

عبد المجيد، وحيد. «العدوى التونسيّة.» المصري اليوم: 21/ 1/ 2011.

عبد المنعم، عبد الفتاح. «يوسف والي: 20 عامًا من الألغاز في الوزارة والحزب الوطني وحكايات التطبيع بالمبيدات المسرطنة.» اليوم السابع: 11/ 2/ 2010.

العريان، عماد. «وبعد ربع قرن من أحداث الأمن المركزي.» الأهرام: 8/ 3/ 2011. تم الاطلاع عليه 7/ 2/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=444041&eid).ar.wikipedia.org/wiki/%20>.

علي، سميرة [وآخرون]. «الأهرام تنشر شهادات المشير ووجدي والعيسوي أمام المحكمة.» الأهرام: 3/ 6/ 2012. على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=920213&eid=423>.

عمارة، محمود. «بصراحة إلا ربع.» المصري اليوم: 24/ 1/ 2011.

«عمر سليمان في أول خطاب له: مبارك كلفني بالحوار مع المعارضة، إعادة انتخاب الشعب في الدوائر الباطلة.. وتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار.» الشروق: 1/ 2/ 2011.

«عمر سليمان يروى «لليوم السابع» تفاصيل محاولة اغتياله بعد خروجه من المخابرات العامة .. وزير الداخلية لا يعرف شيئًا عن محاولة اغتيالي، والجهة الوحيدة التي عرفت نوع سيارتي هي رئاسة الجمهورية.» اليوم السابع: 15/ 4/ 2012. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/story/>.

«عمرو موسى يطالب الشباب بالعودة إلى منازلهم.» **اليوم السابع**: 4/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=346297>.

العناني، خليل. «جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي.» **سياسات عربية** (الدوحة): العدد 4، أيلول/ سبتمبر 2013.

غنيمه، عمرو. «السويس تعيش ملحمة رائعة بالتعاون بين الشعب والجيش.» **الأهرام المسائي**: 18/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=432556&eid=612>.

______. «مبارك يتابع ويطمئن على المواطنين بالسويس، مصرع شخص وإصابة 86 وإحراق وحدة مطافئ.» **الأهرام**: 28/ 1/ 2011. على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/60688.aspx>.

فارس، نسمة. «المنظمة المصرية تطالب بتعديل التشريعات الخاصة بجريمة التعذيب.» **المصريون**: 27/ 6/ 2014. على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/r0LJsE>.

فاروق، أيمن [وآخرون]. «103 أحكام بالبراءة لضباط الشرطة في قضايا قتل المتظاهرين، آخرهم قيادات أمن الإسكندرية.» **الأهرام**: 24/ 2/ 2014. تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1545783&eid=145>.

فخر، أحمد. «الأهداف الاستراتيجية للعسكرية المصرية.» **الجمهورية**: 2/ 1/ 1985.

فخري، نورا. «نجوم إضراب 6 أبريل 2008: متشائمون ويشككون في نجاح إضراب 2009.» **اليوم السابع**: 23/ 3/ 2009. تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2009، على الموقع الإلكتروني: <http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=81971#.U80RIdySxN5>.

فهمي، خالد. «في كيفية تحويل المواطنين إلى خلعاء بلا دية: التعذيب من جوانتامو إلى أقسام الشرطة.» **أخبار الأدب**: 15 نيسان/ أبريل 2007.

«قضية قتل المتظاهرين تكشف خروج قوات الأمن المركزي بـ «الذخيرة الحية» يوم جمعة الغضب.» **الجريدة**: 10/ 8/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/2wXRrn>.

«قطاران فقط.. واحد للإسكندرية والثاني للصعيد. البلطجية يعتدون على سائقي الميكروباصات بالمحافظات لمنعهم من نقل المشاركين إلى المظاهرة المليونية.» **الشروق**: 2/ 2/ 2011.

«القناصة تابعون لوحدة الإرهاب الدولي بأمن الدولة ويحصلون على الأوامر من الوزير مباشرة.» **الأهرام**: 21/ 9/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=608852&archid=1>.

قنديل، وائل. «امتحان 25 يناير العسير.» **الشروق**: 23/ 1/ 2011.

______. «(جراكن الكيروسين) التي تحكم مصر.» **الشروق**: 22/ 1/ 2011.

«القوات المسلحة تحذر من التجمعات وخرق حظر التجوال.» **الشروق**: 30/ 1/ 2011.

«القوى السياسية ترفض خطاب مبارك وتستعد لجمعة الرحيل.» **اليوم السابع**: 2/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345309>.

«القوى السياسية تؤكد استعدادها لـ «يوم الغضب» غدًا.. وتحذّر من «التجاوزات الأمنية» والاعتقالات.» **المصري اليوم**: 24/ 1/ 2011.

«كلمة القضاة: أيام حافلة... ووزارة جديدة.» **القضاة**: السنة 21، نيسان/ أبريل – أيلول/ سبتمبر 2006.

«الكنائس تدعو رعاياها لـ «التفكير جيّدًا» قبل المشاركة.» **الشروق**: 24/ 1/ 2011.

«الكويت: ترحيل 17 مصريًا من مؤيدي البرادعي.» **الدستور**: 11/ 4/ 2010. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/hxd1kH>.

«مأمور «وادي النطرون» السابق يكشف تفاصيل ليلة قضاها مرسي وإخوانه في السجن.» **الشروق**: 9/ 6/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09062013&id=2735430f-6810-4bb5-9c41-eb1ffaafd7c5>.

«مبارك لن أترشح لفترة رئاسية جديدة: الرئيس يطالب البرلمان بتعديل المادتين 76 و77 من الدستور.» الشروق: 2/ 2/ 2011.

«مبارك لوزير خارجية الإمارات: بقائي بضعة أشهر لا يقدم ولا يؤخر.» اليوم السابع: 9/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=349118>.

«مبارك يقرر إنشاء لجنة مستقلة لتقصّي حقائق أحداث الأربعاء الماضي.» اليوم السابع: 7/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=347964>.

متى، وسام. «اليسار المصري يبحث عن دور تحت شمس «25 يناير».» السفير (لبنان): 19/ 5/ 2011.

«المتظاهرون يقيمون «قداس الأحد» بالتحرير تكريما للشهداء.» اليوم السابع: 6/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=347068>.

مجدي، مروة. «المركز المصري للدراسات الاقتصادية: «مطبخ اقتصادي» للحكومة.» الشرق الأوسط: 25/ 11/ 2007، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.aawsat.com/details.asp?article=447079&issueno=10589#.VNr8Q_mUe0I>.

«محضر غرفة عمليات قوات الأمن المركزي خلال الثورة يكشف صدور تكليفات بتسليح 2 من القناصة مساء موقعة الجمل.. واللواء أحمد رمزي أصدر أمرًا بنشر القوات بالتسليح الكامل وإطلاق النار على المتظاهرين.» اليوم السابع: 9/ 8/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=471124>.

محمود، علي. «الحكومة تكشف أوراقها: ملتزمون بالسعي لتحقيق معدل نمو 8% وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستمرار في الإصلاح السياسي.» الأهرام المسائي: 28/ 12/ 2010. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=394910&eid=1341>.

«مركز حقوقي يرصد: الإسكندرية عاصمة التعذيب العربية لعام 2010 بـ 5 قتلى للشرطة و26 معذبًا.» البديل الجديد: 28/ 12/ 2010. على الموقع الإلكتروني: <http://elbadil.net/ع- مركز - حقوقي - يرصد - بالأرقام الإسكندرية>.

«مروحيات ومقاتلات تحلق فوق ميدان التحرير.» الشروق: 31/ 1/ 2011.

«مسيرة حاشدة لأساتذة الجامعات تأييداً لثورة 25 يناير.» اليوم السابع: 8/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=348210>.

«مصر ترفض ممارسة العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين، مبارك يدعو إسرائيل لضبط النفس وتسهيل الوضع الإنساني بغزة، أبو الغيط: هدفنا التهدئة والمصالحة الوطنية وإقامة الدولة الفلسطينية.» الأهرام: 26/ 12/ 2008. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/Archive/2008/12/26/FRON1.HTM>.

«مصر تقف على أعتاب عصيان مدني .. عمال وموظفون وباحثون وصحفيون ورجال دين يدخلون إضرابات واعتصامات في مختلف أنحاء الجمهورية ويهددون بالانضمام لميدان التحرير.» اليوم السابع: 9/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=349102>.

مصطفى، أحمد. «الائتلاف المصري يسعى للتغيير من خلال عصيان سلمي مدني.» اليوم السابع: 20/ 1/ 2009. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=65129&SecID=97&IssueID=38#.U8qWbtySxN4>.

«مظاهرات المحتجين (عيدية) للشرطة في عيدها.» الشروق: 24/ 1/ 2011.

«المعارضة تجتمع على «حكومة ائتلاف وطني» وتختلف على تولي البرادعي رئاستها.» الشروق: 1/ 2/ 2011.

«المعارضة تدعو لـ «جبهة وطنية» لملء الفراغ الناتج عن «انهيار الحزب الوطني».» الشروق: 30/ 1/ 2011.

«المعارضة ترفض الحوار قبل رحيل مبارك، الشباب لن يسمحوا لأي تيار أو شخص أن ينقض على ثورته.» الشروق: 2/ 2/ 2011.

المملوك، محمود. «النائب العام يفتح تحقيقًا في أحداث الأمن المركزي عام 1986.» اليوم السابع: 24/ 8/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 1/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=480314#.U6qTNdySycw>.

««الناصري» يغيب عن حوار القوى السياسية مع سليمان.» اليوم السابع: 6/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=347093>.

«نائب الرئيس: مطالب الشباب مشروعة.. والاعتداء عليهم مؤامرة وسنحاسب المسؤول عنها حسابًا عسيرًا، شفيق يعتذر عن مذبحة الميدان ويتعهد بتحقيق عاجل.» الشروق: 4/ 2/ 2011.

«النائب العام يقرر منع عز والعادلي والمغربي وعدد من الوزراء من السفر.» اليوم السابع: 3/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345905>.

النجار، رشا [وآخرون]. «مصرع 14 وإصابة 45 وانهيار مصنع للمنسوجات بالإسكندرية.» الأهرام: 13/ 12/ 2010. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=366488&eid=693>.

«النص الكامل لحوار نائب الرئيس مع رؤساء تحرير الصحف. ضيق الوقت منعنا من إجراء كل التعديلات المطلوبة .. إذا كلفنا الشرطة الآن بحماية الانتخابات ستقع مجازر. ومبارك لم يكن لديه مانع من التنحي في 1 فبراير.» اليوم السابع: 8/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=348520>.

«نفيسة المراكبي: فلاحة دفعت حياتها دفاعًا عن أرضها.» الأرض: العدد 7، نيسان/ أبريل 2010.

«هيكل: أخشى أن يردّ الغرب في لبنان على ما حدث في تونس.» الشروق: 22/ 1/ 2011.

«وثائق القضاء الإداري تبرّئ المشير في قضية قطع الاتصالات.» الشروق: 7/ 8/ 2011.

«وزير الخارجية الألماني يطالب بوقف البلطجة ضد المتظاهرين.» اليوم السابع: 2/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345640>.

«الوطن تنشر مذكرات الفريق سامي عنان عن أسرار ثورة 25 يناير.» الوطن: 28/ 9/ 2013. تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/11/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elwatannews.com/news/details/331085>.

««الوطني» يستنكر أحداث العنف فى ميدان التحرير.» اليوم السابع: 3/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345792>.

«وفاة 4 وإصابة 118 مواطنًا و162 شرطيًا والقبض على 100 بالقاهرة والمحافظات.» الأهرام: 27/ 1/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/archive/The-First/News/60503.aspx>.

«الوفد والتجمع والجبهة يشترطون وقف العنف قبل الحوار مع سليمان.» اليوم السابع: 3/ 2/ 2011. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/NewsPrint.asp?NewsID=345870>.

«الوفد والوطنية للتغيير يشكلان جبهة موحدة لإرسال مطالب الإصلاح إلى مبارك.» المصري اليوم: 13/ 7/ 2010. تم الاطلاع عليه بتاريخ 4/ 4/ 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/6278#>.

««الوفد» يشارك في اللحظات الأخيرة... ولجان التجمّع تتحدى السعيد.. و6 أبريل توزع 15 ألف بيان جديد.» الشروق: 25/ 1/ 2011.

وثائق

«6 أبريل 2009 - لماذا؟.» (مدونة حركة 6 أبريل، 11 آذار/ مارس 2009). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://shabab6april.wordpress.com/?s=%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8+%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8+2009>.

أبو شامة، عبد الرحيم. «بأسماء شركات وهمية: رجال أعمال يستولون على 88.3 مليون متر بالسويس.» (بوابة الوفد، 14/ 2/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 19/ 11/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/w5NAMa>.

«الإخوان يعلنون قبولهم الحوار مع سليمان.» (بوابة الوفد، 4/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/14332>.

الأسيوطي، حمدي. «مذكرة بدفاع السيدة شاهندة مقلد فى الدعوى رقم 11807/ 2005 إلى محكمة جنح مدينة نصر أول درجة.» (مذكرة الأستاذ نبيل الهلالي دفاعًا عن السيدة شاهندة مقلد، منتدى المحامين العرب، 27/ 3/ 2012). على الموقع الإلكتروني: <http://www.mohamoon-montada.com/Default.aspx?Action=Display&ID=114931&Type=3>.

«الإضراب القادم.. يوم 6 أبريل.» (مدونة حركة 6 أبريل، 1 نيسان/ أبريل 2009). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2009، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/WoVXwS>.

«إعلان تشكيل الحكومة المصرية الجديدة.» (رويترز عربي، 31/ 1/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE70U0U120110131>.

«أكثر من 350 قتيلًا في كارثة قطار الصعيد بمصر.» (الجزيرة نت، 20/ 2/ 2002). تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=26787>.

«التزامات مصر بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.» (جامعة مينسوتا، مكتبة حقوق الإنسان). على الموقع الإلكتروني: <http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/EUD-EGYPT-CAT.html>.

أنور، أيمن. «ورطة أحمد بهجت المالية : 3.6 مليار جنيه مديونياته لبنكَي الأهلي ومصر.. وعود بالسداد من 2011 ولم يفِ بالاتفاق.. والقضاء يرفض بطلان دعوى قضائية بيع أصول شركاته.» (البوابة نيوز، 28/ 3/ 2014)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.albawabhnews.com/486549> .

«أيمن نور والإخوان يطلقون «مايحكمش» ضد وراثة مبارك.» (سي إن إن العربية، 14/ 11/ 2009). تم الاطلاع عليه بتاريخ 19/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.arabic.cnn.com/2009/middle_east/10/15 /noor.egypt>.

«البرادعي خارج دائرة المشاركين في الحوار.» (بوابة الأهرام، 6/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/13/70/37484.aspx>.

«البرادعي: لا دولة معادية لإسرائيل بعد مبارك.» (بوابة الوفد، 3/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/14261>.

«البرادعي يطالب برحيل نظام حسني مبارك.» (بي بي سي عربي، 31/ 12/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110130_cairo_shooting_baradei.shtml>.

«بيان حركة 6 أبريل حول مطالب الشباب ورفض التفاوض مع أي جهة قبل رحيل مبارك.» (حركة 6 أبريل، 4/ 2/ 2011)، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16/ 3/ 2016، على الموقع الإلكتروني:

<http://6april.org/modules/news/article.php?storyid=1721>

«تسلسل زمني: الأصداء وردود الفعل الدولية على أحداث مصر.» (بي بي سي عربي، 11/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/mobile/middleeast/2011/02/110203_egypt_reactions.shtml>.

«التعذيب في 2014: ثلاثون عامًا من نكث الوعود.» (منظمة العفو الدولية، 13 أيار/ مايو 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 25/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.amnesty.org/ar/library/info/ACT40/004/2014/ar>.

«التقرير النهائي للجنة الإعلامية لشباب 6 أبريل حول الإضراب.» (مدوّنة حركة شباب 6 أبريل، 4 نيسان/ أبريل 2009). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://shabab6april.wordpress.com/2009/04/04>.

«الجبهة ينتقد ضخامة عدد اللجنة الدستورية.» (بوابة الوفد، 8/ 2/ 2011). تم الاطلاع بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/15099>.

«الجمعية الوطنية للتغيير المصرية.» (الجزيرة نت، 7/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/ news/pages/220768c3-03d0-4f6e-bca1-d65cf2188c3c>.

«الجيش يزيل شعارات الثورة من على الدبابات.» (بوابة الوفد، 9/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http:// www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/15319>.

«الحكم في قضية كليب التعذيب.» (بوابة الوفد، 6/ 11/ 2007).

«خلف أسوار الخوف الحصار البوليسي على محافظة الفيوم.» (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان). تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 10/ 2014، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.anhri.net/wp-content/uploads/2012/02/ خلف-أسوار-الخوف.pdf>.

«الذاكرة السياسية: أحمد أبو الغيط (1).» (العربية نت، 28/ 3/ 2014). تم الاطلاع عليه بتاريخ 9/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/TksfoZ>.

رجائي، غادة. «تقرير عن أحوال عمال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.» (سلسلة الحقوق اقتصادية واجتماعية؛ 63، مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة، تشرين الثاني/ نوفمبر 2008). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.lchr-eg.org/archive/104/social12-08.htm>.

رول، ستيفن. «جمال مبارك والخلاف في صفوف النخبة الحاكمة في مصر.» (مركز كارنيغي للسلام، بيروت، 1 أيلول/ سبتمبر 2010). تم الاطلاع عليه 15/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.carnegie-mec.org/pu blications/?fa=show&id=41491>.

زغلول، نعيم سعد. «الإعلام الإلكتروني في مصر: الواقع والتحديات.» (تقرير، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، شباط/ فبراير 2010).

السكري، أحمد. «اقتحام مؤسسات حقوقية واختفاء نشطاء.» (بوابة الوفد، 3/2/2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/7/2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5 %D8%A7%D8%AF/14297>.

«سياسيون ونشطاء: 6 أبريل أقامت خريطة سياسية جديدة في مصر.» (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 23 نيسان/ أبريل 2008). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014. على الموقع الإلكتروني: .<http://www.cihrs.org/?p=4658>

السيد، سمير. «الإخوان يعيدون تقييم موقفهم من الحوار ويشككون فى جدية الإصلاح.» (بوابة الأهرام، 7/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/37772.aspx>.

صايغ، يزيد. «فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر.» (دراسة أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، 1 آب/ أغسطس 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 12/ 11/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http:// carnegie-mec.org/publications/?fa=48996# >.

الصحاري، إبراهيم. «25 و26 فبراير 1986: عشرون عام على انتفاضة الأمن المركزي.» (مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، 2006). تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 2/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://revsoc.me/ revolutionary-experiences/shrwn-m-l-ntfd-lmn-lmrkzy>.

«صحيفة: تمرد بالأمن المصري بسبب الوضع في غزة.» (الجزيرة نت، 8/ 1/ 2009). تم الاطلاع عليه بتاريخ 21/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/BGD31r>.

صقر، بشير. «تقرير إخباري عن التحركات الفلاحية في مصر خلال السنوات الأخيرة.» (العامل المعاصر (مركز ابحاث ودراسات الحركة العمالية والنقابية في العالم العربي)، 3 أيار/ مايو 2009). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: .<http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=170779&t=3#>

طه، يس. «اشتراكية 23 يوليو ونضالات صغار الملاك في كمشيش.» (مركز الدراسات الاشتراكية). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 12/ 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.e-socialists.net/node/5499>.

«العادلي في حواره للأهرام: ضبط 19 انتحاريًا قبل قيامهم بعمليات إرهابية بدور العبادة.» حوار أجراه أسامة سرايا وأحمد موسي (بوابة الأهرام، 24/ 1/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 15/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/5oW5BI>.

عامر، أحمد حسان. «نائب رئيس مجلس الدولة يدعم ثورة الشباب.. ويقترح خارطة طريق للخروج من الأزمة.» (بوابة الأهرام، 7/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/ News/37677.aspx>.

«العاهل السعودي يتعهد بدعم مصر ماليًا اذا أوقفت أمريكا المساعدات.» (رويترز عربي، 10/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/topNews/ idARACAE71909520110210>.

عبد الهادي، شيماء. «الجماعة الإسلامية تُعلن دعمها لنتائج الحوار الوطني.» (بوابة الأهرام، 7/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/13/70/37645.aspx>.

«على اللجنة التشريعية في مجلس الشعب أن ترفض مقترح المادة 179 من الدستور بشأن مكافحة الإرهاب.» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 18/ 2/ 2007)، على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/ pressrelease/2007/02/18/158>.

«العوا: سنسترد أموالنا المنهوبة من آل مبارك.» (بوابة الوفد، 8/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/% D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/15111>.

«في مؤتمر صحفي عالمي منتصف ليلة الأربعاء الوفد يطالب بحل البرلمان وحكومة إنقاذ.» (بوابة الوفد، 26/ 1/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/q0qzXH>.

«القوات المسلحة تناشد الشباب العودة إلى ديارهم.» (بوابة الأهرام، 2/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 13/ 4/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate. ahram.org.eg/News/36355.aspx>.

كمال الدين، أبو زيد. «نقابة المهندسين: من الحراسة إلى المجهول.» (بوابة الوفد، 5/ 11/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/Xc9bIe>.

«محكمة جنايات الإسكندرية تقضي بمعاقبة 4 ضباط بالسجن المؤبد ومعاقبة آخر بالسجن 15 عامًا.» (المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، 21 حزيران/ يونيو 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://ar.eohr.org/?p=2547>.

مرعي، رضا. «عدد السجون بمصر اثنان وأربعون فقط.» (بوابة يناير، 2/ 4/ 2014). على الموقع الإلكتروني: <http://yanair.net/archives/33600>.

______. «متى تتوقف الانتهاكات داخل اماكن الاحتجاز في مصر.» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 22/ 4/ 2014). على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/blog/post/2014/04/22/2055>.

«مصر: جماعة الإخوان المسلمين تمنى بخسارة كبيرة في الانتخابات.» (بي بي سي عربي، 29/ 11/ 2010). تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 كانون الأول/ نوفمبر 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/11/101129_earlyresults_egypt.shtml>.

«مصر: يجب الوفاء بالوعد الممنوح بالإفراج عن المعتقلين نهاية يونيو... مراجعات قانون الطوارئ في 11 مايو تعني انعدام أي مسوغ قانوني.» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 29/ 6/ 2010). على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/pressrelease/2010/06/29/922>.

مصطفى، دينا. «حمزة والبلتاجي يناقضان رواية أحمد شفيق حول «موقعة الجمل».» (بوابة الأهرام، 11/ 6/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 7/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/218608.aspx>.

«مع إنتهاء حالة الطوارئ بعد أكثر من 30 عام... المبادرة المصرية: أولى خطوات بناء دولة القانون والقضاء على الإفلات من العقاب.» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 18/ 2/ 2007). على الموقع الإلكتروني: <http://eipr.org/pressrelease/2012/06/01/1424>.

المكني، عبد الواحد. «سقوط صخرة المقطم: الانهيارات ليست جديدة... لكنها متواصلة.» (الأوان (موقع إلكتروني)، 16 أيلول/ سبتمبر 2008). تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 12/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://goo.gl/F8iQXk>.

«ملخص التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق بشأن الأحداث التي تواكبت ثورة 25 يناير 2011.» (اللجنة القومية للتحقيق وتقصي الحقائق في شأن أحداث ثورة 25 يناير). تم الاطلاع عليه بتاريخ 23/ 6/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ffnc-eg.org/assets/ffnc-eg_final.pdf>.

«موقف الجيش من أحداث مصر.» (الجزيرة نت، 11/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 6/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/0d4c3708-69dc-4fbd-8bbc-4247600e9865>.

نصار، آية. «رمزية ميدان التحرير.» (مقالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 21 نيسان/ أبريل 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/release/c4cb65cb-77c8-409e-99c7-3faf0fe1b92a>.

نصر، سمر. «رفعت السعيد: أرفض استخدام «25 يناير» في صراع سياسي.» (بوابة الأهرام، 21/ 1/ 2012). تم الاطلاع عليه بتاريخ 5/ 5/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/34333.aspx>.

«وزير الثقافة المصري جابر عصفور يستقيل من الحكومة بعد أيام من توليه المنصب ومع استمرار الاحتجاجات.» (العربية نت، 10/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 14/ 5/ 2014. على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/10/137014.html>.

«الوفد: نحتفظ بحق الانسحاب من الحوار.» (بوابة الوفد، 8/ 2/ 2011). تم الاطلاع عليه بتاريخ 8/ 7/ 2014، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/14921>.

2 - الأجنبية

Books

Aidi, Hisham D. *Redeploying the State: Corporatism, Neoliberalism, and Coalition Politics*. New York: Palgrave Macmillan, 2009.

Arms Transfers to the Middle East and North Africa: Lessons for an Effective Arms Trade Treaty. London: Amnesty International, 2011.

Beattie, Kirk J. *Egypt during the Sadat Years*. New York: Palgrave, 2000.

Berque, Jacques. *L'Egypte: Impérialisme et révolution*. Paris: Gallimard, 1967. (Bibliothèque des sciences humaines)

Cook, Steven A. *Ruling but not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2007.

_______. *The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square*. Oxford; New York: Oxford University Press, 2013.

Copeland, Miles. *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics*. New York: Simon and Schuster, 1970.

Fahmy, Ninette S. *The Politics of Egypt: State-Society Relationship*. London; New York: Routledge, 2012.

Farah, Nadia Ramsis. *Egypt's Political Economy: Power Relations in Development*. Cairo: American University in Cairo Press, 2009.

Gates, Robert M. *Duty: Memoirs of a Secretary at War*. New York: Alfred A. Knopf, 2014.

Henry, Clement M. and Robert Springborg. *Globalization and the Politics of Development in the Middle East*. 2nd ed. New York: Cambridge University Press, 2010. (Contemporary Middle East)

Hinnebusch, Raymond A. *Egyptian Politics under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State*. Cambridge, [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1985. (Cambridge Middle East Library)

Kandil, Hazem. *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt* (London; Brooklyn, NY: Verso, 2012.

Kassem, Maye. *Egyptian Politics: The Dynamics of Authoritarian Rule*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2004.

Kienle, Eberhard. *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt*. London; New York: I. B. Tauris, 2001.

Marr, Phebe (ed.). *Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role*. Washington, DC: National Defense University Press, 1999.

Moustafa, Tamir. *The Struggle for Constitutional Power: Law, Politics, and Economic Development in Egypt*. New York: Cambridge University Press, 2007.

Osman, Tarek. *Egypt on the Brink: From Nasser to Mubarak*. New Haven: Yale University Press, 2010.

Oweiss, Ibrahim M. (ed.). *The Political Economy of Contemporary Egypt.* Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1990.

Owen, Roger. *The Middle East in the World Economy, 1800-1914.* Rev. Ed. London; New York: I. B. Tauris, 1993.

Paczyńska, Agnieszka. *State, Labor, and the Transition to a Market Economy: Egypt, Poland, Mexico, and the Czech Republic.* University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 2009.

Sirrs, Owen L. *A History of the Egyptian Intelligence Service: A History of the Mukhabarat, 1910-2009.* Milton Park, [England]; New York: Routledge, 2010. (Studies in Intelligence Series)

Soliman, Samer. *The Autumn of Dictatorship: Fiscal Crisis and Political Change in Egypt under Mubarak.* Translated by Peter Daniel. Stanford, California: Stanford University Press, 2011. (Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures)

Stacher, Joshua. *Adaptable Autocrats: Regime Power in Egypt and Syria.* Stanford, California: Stanford University Press, 2012. (Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures)

Stolen Asset Recovery (StAR) Initiative: Challenges, Opportunities, and Action Plan. Washington, DC: World Bank; [Vienna]: United Nations Office on Drugs and Crime, 2007.

Tschirgi, Dan, Walid Kazziha and Sean F. McMahon (eds.). *Egypt's Tahrir Revolution.* Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2013.

Periodicals

Amin, Samir. «An Arab Springtime?.» *Monthly Review*: vol. 63, no. 5, October 2011.

Al-Anani, Khalil and Maszlee Malik. «Pious Way to Politics: The Rise of Political Salafism in Post-Mubarak Egypt.» *DOMES* (*Digest of Middle East Studies*): vol. 22, no. 1, Spring 2013.

Al-Atrush, Samer. «Egypt Offered Arm of al-Qaeda Number Two's Brother as DNA Evidence.» *Telegraph*: 8/5/2011. Retrieved in 1/1/2014, from the Web: <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/egypt/8501207/Egypt-offered-arm-of-al-Qaeda-number-twos-brother-as-DNA-evidence.html>.

Cooper, Mark N. «The Demilitarization of the Egyptian Cabinet.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 14, no. 2, May 1982.

«Egypt Protests: World Leaders Call on Egypt to Address its Citizens' Grievances.»

Telegraph: 28/1/2011. Retrieved in 13/5/2014, from the Web: <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/egypt/8289678/Egypt-protests-World-leaders-call-on-Egypt-to-address-its-citizens-grievances.html>.

Harb, Imad. «The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation?.» *Middle East Journal*: vol. 57, no. 2, Spring 2003.

Ibrahim, Youssef M. «Behind Smiles, Egyptians Tell Mubarak to Shape Up.» *New York Times*: 3/7/1995.

Kechichian, Joseph and Jeanne Nazimek. «Challenges to the Military in Egypt.» *Middle East Policy*: vol. 5, no. 3, September 1997.

Kurtzer, Daniel and Mary Svenstrup. «Egypt's Entrenched Military.» *National Interest*: no. 121, September - October 2012.

Miller, Greg. «Comments by Panetta stoke Unmet Expectations.» *Washington Post*: 11/2/2011. Retrieved from: <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2011/02/10/AR2011021007570.html>.

Richter, Thomas and Christian Steiner. «Politics, Economics and Tourism Development in Egypt: Insights into the Sectoral Transformations of a Neo-Patrimonial Rentier State.» *Third World Quarterly*: vol. 29, no. 5, 2008.

Ross, Michael. «Egyptian Security Forces Riot, Burn Hotels at Pyramids.» *New York Times*: 26/2/1986. Retrieved in 13/11/2014: <http://articles.latimes.com/1986-02-26/news/mn-5_1_security-forces>.

Springborg, Robert. «The President and the Field Marshall: Civil-Military Relations in Egypt Today.» *Middle East Report* (*MERIP*): vol. 17, no. 147, July-August 1987.

Youssef, Samir M. «The Egyptian Private Sector and the Bureaucracy.» *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 2, 1994.

Documents

«Ben-Eliezer: Mubarak Slammed US in phone Call.» (Ynet, 11/2/2011). Retrieved from: <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4027293,00.html>.

Heydemann, Steven. «Upgrading Authoritarianism in the Arab World.» (Analysis Paper; 13, Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution, Washington, DC, 2007).

Jibrin, Manar. «Suleiman to visit P.A Areas.» (International Middle East Media Center (IMEMC), 20/12/2005), Retrieved in 20/12/2014, from: <http://www.imemc.org/article/15585>.

Marroushi, Nadine. «What Can Egypt Take from the Torture Report?.» (Middle East Eye, 14/12/2014). Retrieved in 1/1/2015, from: <http://www.middleeasteye.net/columns/what-can-egypt-take-torture-report-2091420302#comment-3427>.

«Mubarak: 'If I Resign Today there Will Be Chaos'.» (Abc News, 3/2/2012). Retrieved from: <http://abcnews.go.com/International/egypt-abc-news-christiane-amanpour-exclusive-interview-president/story?id=12833673>.

Ottaway, David B. «Egypt at the Tipping Point?.» (Middle East Program Occasional Paper Series, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, DC, Summer 2010). On the Web: <http://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/Egypt%20at%20the%20Tipping%20Point.pdf>.

Pilger, John. «Egypt's Uprising Discredits Every Western Stereotype about Arabs.» (Fage.org, 14/2/2011). Retrieved from: <http://www.faqs.org/periodicals/201102/2272300041.html>.

_______.«The Egyptian Revolt Is Coming Home,» (New Statesman, 10/2/2011), On the Web: <http://www.newstatesman.com/international-politics/2011/02/pilger-egypt-square-western>.

Roy, Olivier. «This Is not an Islamic Revolution.» (New Statesman, 15/2/2011). Retrieved from: <http://www.newstatesman.com/religion/2011/02/egypt-arab-tunisia-islamic>.

Seidl, Jonathon M. «Der Spiegel: Mubarak May Get 'Health Check' in Germany, Relinquish Power There.» (Blaze, 7/2/2011). Retrieved from: <http://www.theblaze.com/stories/der-spiegel-mubarak-may-get-treatmant-in-germany-hand-over-power>.

«Suleiman: 'Egypt Will Not Be Anything Like Tunisia'.» (Abc News, 3/2/2011). Retrieved from: <http://abcnews.go.com/International/egypt-abc-news-christiane-amanpour-exclusive-interview-vice/story?id=12836594&singlePage=true>.

U. S. Department of State, Office of the Historian. «The Ambassador in Egypt (Caffery) to the Department of State (Cairo, September 8, 1952-4 p.m.).» (Foreign Relations of the United States, 1952-1954, The Near and Middle East, vol. 4, Part 2, Document 1006). On the Web: <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1952-54v09p2/d1006>.

_______. «Memorandum of Conversation, Prepared in the Embassy in Cairo (Cairo, May 12, 1953-12:15 p.m.).» (Foreign Relations of the United States, 1952-1954, The Near and Middle east, vol. 4, Part 1, Documents 5). On the Web: <http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1952-54v09p1/d5>.

فهرس عام

- ت -

- ح -

- ش -